سلسلة شروحات ومؤلفات معالي الشيخ صالح الفوزان (٣٣)

أضواء من
فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية
في العقيدة

اقتبسها
فضيلة الشيخ العلامة
الدكتور صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان
غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين

اعتنى به وأشرف على طبعه
د. سلمان جابر عثمان المجلهم السويلم
غفر الله له ولوالديه ولأهل بيته ولمشايخه

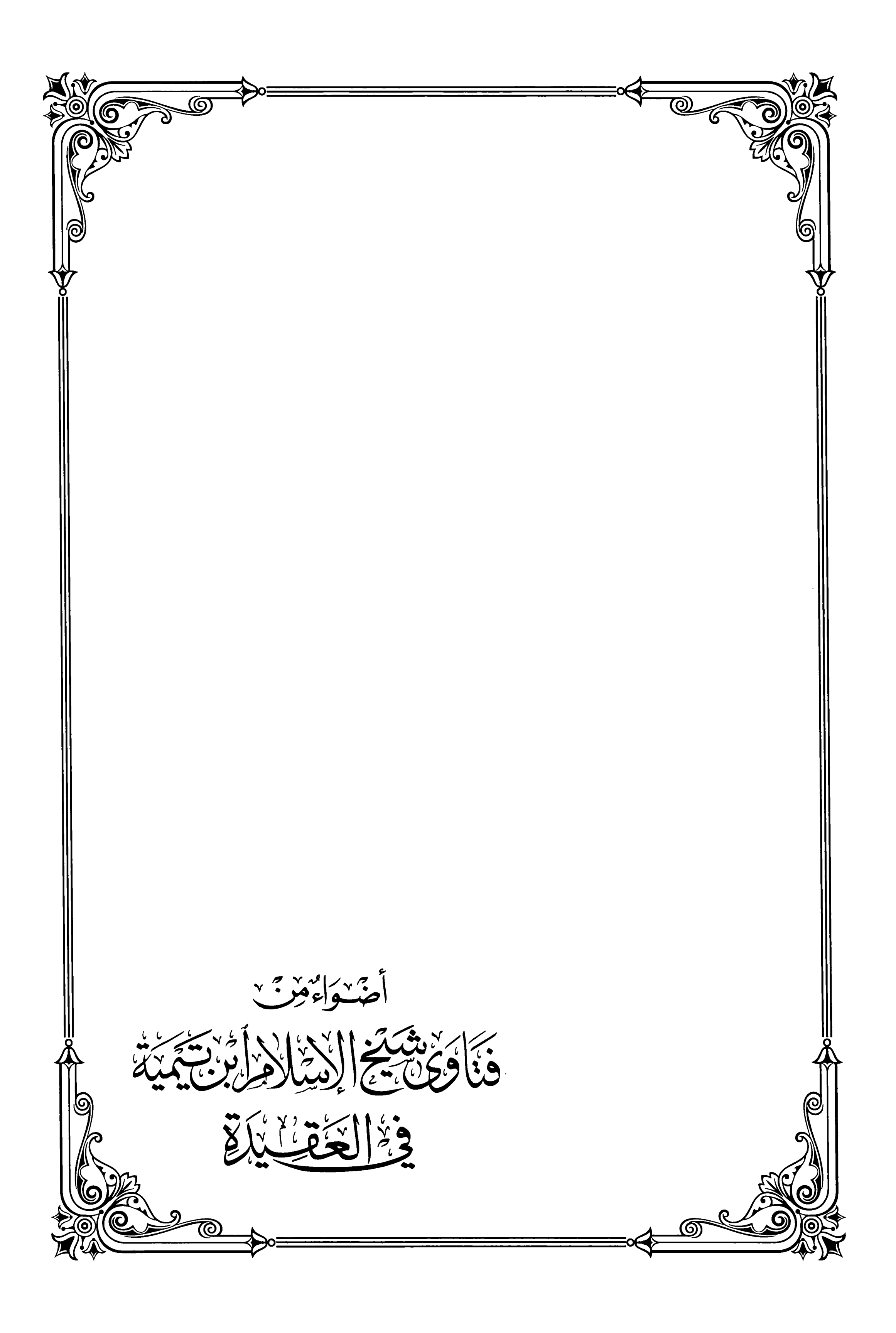




التراث الذهبي
الرياض



مكتبة الإمام الذهبي
الكويت



أضواء من

فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية في العقيدة

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

المجلهم ، سلمان بن جابر بن عثمان
اضواء من فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية فى العقيدة. / سلمان بن جابر بن عثمان المجلهم .- الرياض ، ١٤٤١هـ
..ص ؛ ٢٤ سم

ردمك: ٦-٧-٩١٣٥٨-٦٠٣-٩٧٨

١- الفتاوى الشرعية ٢- الفقه الحنبلي أ.العنوان
ديوي ٢١٠,٨ ١٤٤١/٨٣٤٤

رقم الإيداع: ١٤٤١/٨٣٤٤
ردمك: ٦-٧-٩١٣٥٨-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الأولى
(١٤٤٢هـ - ٢٠٢٠م)



مكتبة الإمام الذهبي للنشر والتوزيع

❋ الفرع الرئيسي : حولي - شارع المثنى - مجمع البدري
ت: ٢٢٦٥٧٨٠٦ فاكس: ٢٢٦١٢٠٠٤
❋ فرع حولي : حولي - شارع الحسن البصري ت ٢٢٦١٥٠٤٦
❋ فرع المصاحف : حولي - مجمع البدري ت ٢٢٦٢٩٠٧٨
❋ فرع الفحيحيل : البرج الأخضر - شارع الدبوس ت ٢٥٤٥٦٠٦٩ - ٩٥٥٥٨٦٠٧
❋ فرع الجهراء : الناصر مول - ت ٩٥٥٥٨٦٠٨
❋ فرع الرياض : المملكة العربية السعودية - التراث الذهبي: ٠٠٩٦٦ ٥٥٧٧٦٥١٣٨
ص. ب: ١٠٧٥٠ الرمز البريدي ٣٢٠١١ الكويت
الساخن: ت: ٠٠٩٦٥ ٩٤٤٠٥٥٥٩

E-mail: z.zahby74@yahoo.com  imamzahby



اقتبسها

فضيلة الشيخ العلامة

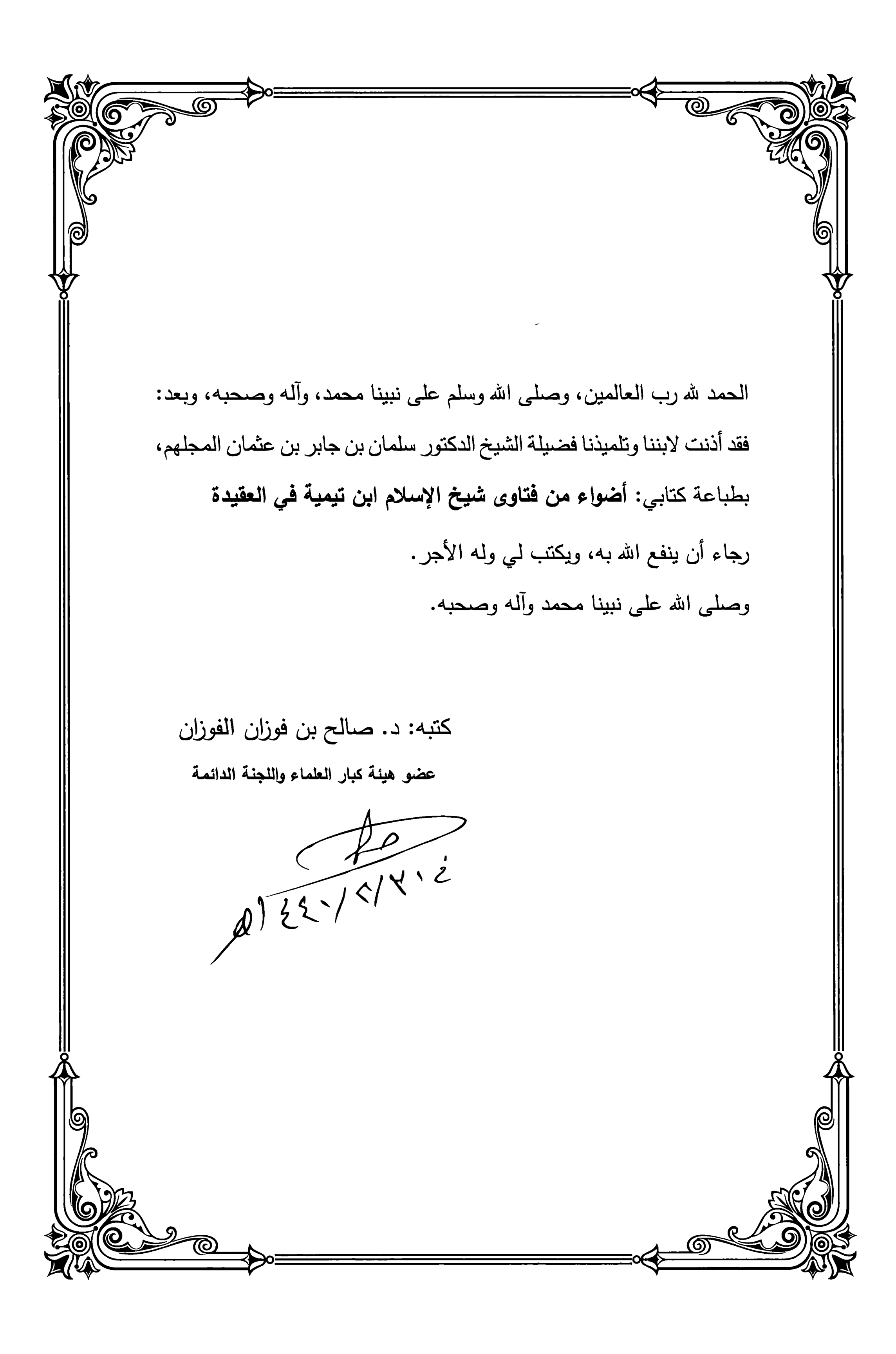
الدكتور صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان

غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين

اعتنى به وأشرف على طبعه

د. سلمان جابر عثمان المجلهم السويلم

غفر الله له ولوالديه ولأهل بيته ولمشايخه



الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وآله وصحبه، وبعد:

فقد أذنت لابننا وتلميذنا فضيلة الشيخ الدكتور سلمان بن جابر بن عثمان المجلهم، بطباعة كتابي: **أضواء من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية في العقيدة** رجاء أن ينفع الله به، ويكتب لي وله الأجر.

وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه.

كتبه: د. صالح بن فوزان الفوزان

عضو هيئة كبار العلماء واللجنة الدائمة

في ١٤٤٠/٣/٢١هـ

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةُ النَّاشِرِ

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه، وسلم تسليمًا كثيرًا. أما بعد:

فهذا كتاب شيخنا العلامة الهمام صاحب الفضيلة الشيخ الدكتور/ صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان -أثابه الله جَلَّ وَعَلَا-، بعنوان: (أضواء من فتاوى شيخ الإسلام بن تيمية في العقيدة)، اقتبسه من فتاوى شيخ الإسلام الإمام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ، وكانت هذه الفتاوى في أهم موضوع، وهو مجال العقيدة الإسلامية السنية الخالدة، التي تأسست قواعدها على كلام الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وكلام رسوله محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأراد شيخنا/ صالح الفوزان أن يشير وينبه إلى مضامين هذه الفتاوى المهمة من هذا الإمام الجهبذ شيخ الإسلام ابن تيمية؛ حتى يعم النفع بها ويحصل الخير والإرشاد منها، فكانت في ٢٤٥ مائتين وخمسة وأربعين موضوعًا في غاية الأهمية في العقيدة من عيون فتاوى الإمام المجدد أبي العباس أحمد بن تيمية -رفع الله درجته في الآخرة-، فخذها شهدا مجموعًا مباركًا شفاء وخيرًا لأهل السنة والجماعة، ينتفع بها المسلم الطالب للهداية والحق.

وإننا نسأل الله -جل في علاه- أن يجزي شيخنا ووالدنا سماحة الشيخ/ صالح الفوزان على بذله وجهده في انتقاء هذه الفتاوى وتلخيصها على الوجه المناسب، مع عدم إهمال الأصل؛ كما ذكر شيخنا العلامة/ صالح الفوزان -جزاه الله خيرًا في الدنيا والآخرة-، وندعو الله أن يتغمد شيخ الإسلام ابن تيمية برحمة منه وفضل، وأن يرحمنا

جميعا، ويغفر لنا، ويستر علينا، ويثبتنا عند السؤال، وأن ييسر لنا الحساب، ويتجاوز عنا بفضله ورحمته وجوده وكرمه، فهو خير مسؤول ذو الجلال والإكرام، ولا يخيب راجيه -تبارك اسمه وجل شأنه.

وقد طبع الكتاب على نفقة الشيخ أبي عبد الرحمن: مساعد بن علي الشايجي، والشيخ أبي وائل: محمد بن أحمد الفرحان وزوجته الكريمة، غفر الله لهم، وتقبل منهم، وجزاهم خير الجزاء في الدنيا والآخرة.

ومما يشار إليه أن طباعة هذا الكتاب، وريعه والعائد من بيعه، وكل ما بذل فيه هو وقف لله تعالى، وهو مشروع وقفي من أموال وقفية -تقبل الله من الجميع.

والله أعلم وأعظم وأحكم، وصلى الله، وسلم على نبينا محمد، وعلى آله، وصحبه أجمعين.

كتبه

د. سلمان بن جابر بن عثمان المجلهم السويلم

غفر الله له ولوالديه ولأهل بيته ولمشايخه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، نبينا محمد، وآله وصحبه.

وبعد: فإن «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» مرجع عظيم من مراجع الإسلام، وثروة هائلة من فقه الكتاب والسنة على منهج السلف الصالح في سائر العلوم الشرعية؛ أيقظ الله به الأمة من رقدتها، وأقامها من كبوتها، بعد ما تراكمت عليها ركامات من الشركيات والبدعيات والخرافات والتقليد الأعمي -إلا من رحم الله منها- وبعد ما طغى عليها تيار الفكر الغربي والمنهج الفلسفي والسلوك الصوفي، ولكن يأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون. فقيَّض الله لها المجددون الذين يبعثهم الله على رأس كل مائة سنة ليجددوا لها دينها؛ كما جاء ذلك في الحديث[1]، ومن هؤلاء شيخ الإسلام ابن تيمية.

وليس هذا من جزاف القول والإطراء في المديح، ولكنه الحقيقة الماثلة في كتبه التي منها هذا المجموع العظيم، وقد اقتبست منه مما يتعلق بالعقيدة هذه الأضواء التي دونتها في هذا الكتاب الذي هو بين يدي القارئ؛ لتكون مقرِّبة لأهم محتوياته، ولتشحذ همة القارئ إلى الرجوع إلى هذا المجموع؛ لينهل من علومه؛ كما قيل: (ومن ورد البحر استقل السواقيا).

---

(١) سيأتي تخريجه (ص١٠).

ومن أراد استكمال المعلومات والاستزادة من الاستفادة، فليرجع إلى الأصل، فما هذه الأضواء إلا نموذجًا يسيرًا مما حواه هذا المجموع، (والصيد في جوف الفراء).

وفق الله الجميع للعلم النافع والعمل الصالح، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

صالح الفوزان

في ١٤٢٢/٢/٤هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

المُقَدِّمَة

الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل بقايا من أهل العلم، يدعون من ضل إلى الهدى، ويصبرون منهم على الأذى، يحيون بكتاب الله عَزَّوَجَلَّ الموتى، ويبصرون بنور الله أهل العمى، فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه، وكم من ضال تائه قد هدوه!

فما أحسن أثرهم على الناس، وأقبح أثر الناس عليهم! ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين الذين عقدوا ألوية البدعة، وأطلقوا عنان الفتنة، فهم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، مجمعون على مفارقة الكتاب، يقولون على الله وفي الله وفي كتاب الله بغير علم، يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم، فنعوذ بالله من فتن المضلين(١).

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله -صلى الله عليه، وعلى آله وأصحابه-، وبعد:

فمن المعلوم أنه كلما تأخر الزمان، وبعُد الناس عن آثار الرسالة، حدثت البدع والخرافات، وفشا الجهل واشتدت غربة الدين، وظن الناس ما وجدوا عليه آباءهم هو الدين -وإن كان بعيدًا عنه-، ولكن الله سبحانه لايخلي الأرض من قائم لله بحجة، وقد أخبر الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأن طائفة من المسلمين لا تزال على الحق، لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم، حتى يأتي أمر الله تعالى(٢).

---

(١) هذه خطبة الإمام أحمد في كتاب «الرد على الجهمية» رأينا مناسبتها للموضوع فقدمناه بها. انظر: الرد على الجهمية (ص٥٥).

(٢) أخرجه البخاري (٣٦٤١)، ومسلم (١٠٣٧) من حديث معاوية بن أبي سفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

كما أخبر صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الحديث الذي رواه أبو داود، وصححه الحاكم وغيره، حيث قال: «**إِنَّ اللهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا**»[(١)].

قال المناوي في فيض القدير: (٢/ ٢٨١- ٢٨٢) «أي: يقيض لها «عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ» من الهجرة، أو غيرها، والمراد بالرأس: تقريبًا «مَنْ»؛ أي: رجلًا أو أكثر «يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا»؛ أي: يبين السنة من البدعة، ويُكثِّر العلمَ، وينصر أهله، ويكسر أهل البدعة، ويذلهم. قالوا: ولا يكون إلا عالمًا بالعلوم الدينية الظاهرة والباطنة)[(٢)].

قال ابن كثير: (وَقَدِ ادَّعَى كُلُّ قَوْمٍ فِي إِمَامِهِمْ أَنَّهُ الْمُرَادُ بِهَذَا الحديث، والظاهر والله أعلم أنه يعم جملة أهل العلم مِنْ كُلِّ طَائِفَةٍ وَكُلِّ صِنْفٍ مِنْ أَصْنَافِ العلماء من مفسرين ومحدثين وَفُقَهَاءَ وَنُحَاةٍ وَلُغَوِيِّينَ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ الأصناف. والله أعلم). انتهى[(٣)].

وقد وقع مصداق ما أخبر به النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في هذا الحديث، فلا يزال -والحمد لله- فضل الله على هذه الأمة يتوالى بظهور المجددين عند اشتداد الحاجة إليهم. ومن هؤلاء المجددين الإمام أحمد بن حنبل في القرن الثالث، وشيخ الإسلام ابن تيمية في آخر القرن السابع وأول الثامن، وشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب في القرن الثاني عشر، وغيرهم كثير، وإنما ذكرنا هؤلاء كأمثلة.

وغرضنا في هذا الكتاب: أن نذكر ما استطعنا من مضامين فتاواه المتوفرة لدينا؛ ليعم النفع بها -إن شاء الله-، ولتصل فائدتها وخيرها إلى من لايعلم شيئًا عنها، أو لم يستطع

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٢٩١)، والطبراني في الأوسط (٦/ ٣٢٣)، والحاكم في المستدرك (٤/ ٥٦٧، ٥٦٨)، وأبوعمرو الداني في السنن (٣٦٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
قال العجلوني في «كشف الخفاء» (١/ ٢٨٢/ ٧٤٠): (اعتمد الأئمة هذا الحديث).

(٢) انظر: فيض القدير (٢/ ٢٨١-٢٨٢).

(٣) انظر: النهاية في الفتن والملاحم (١/ ٣٩).

الحصول عليها، ولنزيل الشبه والتعتيم اللذين روج لهما أعداء السنة ضد هذا الإمام الجليل والمجدد الكبير عند من لم تتوفر له المعلومات الكافية عن هذا الإمام وعن علمه الصافي الغزير؛ فإن كثيرًا من خصومه وحاسديه قديمًا وحديثًا اختلقوا حوله الأكاذيب، واتهموه زورًا وبهتانًا باتهامات كثيرة، وكتبوا ضده كتابات شوهت التاريخ، وسرَّت أعداء الإسلام[1]، ولكن -والحمد لله- طوى النسيان ذكرهم، ومحى الحق ما كتبوه من ضلال، وبقى ذِكْر شيخ الإسلام ذائعًا عطرًا في الأوساط العلمية، وتتلمذ على كتبه الأفواج تلو الأفواج، وأصبحت مؤلفاته نبراسًا وضّاء لكل من يريد الحق في كل زمان، وصدق الله العظيم حيث يقول سبحانه: ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [الرعد:١٧]، قال الإمام الشوكاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (يَقُولُ: إِنَّ الْبَاطِلَ وَإِنْ ظَهَرَ عَلَى الْحَقِّ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ وَعَلَاهُ، فَإِنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ سَيَمْحَقُهُ وَيُبْطِلُهُ وَيَجْعَلُ الْعَاقِبَةَ لِلْحَقِّ وَأَهْلِهِ كَالزَّبَدِ الَّذِي يَعْلُو الْمَاءَ فَيُلْقِيهِ الْمَاءُ وَيَضْمَحِلُّ). انتهى[2].

وهذا المثل العظيم ينطبق على شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع خصومه؛ فإنهم حاولوا الظهور عليه، واسْتَعَدُوا عليه السلطة في وقته، وضايقوه، وكتبوا ما كتبوا من التلبيس والتدليس ضده، ولكن سرعان ما نسف الحق الذي معه ما روجوه من الباطل، وبقي علمه النافع في كتبه التي صار المسلمون -ولله الحمد- يتسابقون إلى نشرها وإحيائها، وعفا الزمان على كتب خصومه، ونسيها الناس، فأصبحت في زوايا الإهمال والامتهان، وهذه سنة الله في خلقه، ولن تجد لسنة الله تبديلًا.

---

(١) وينظر كتابنا: «من أعلام المجددين»، والقسم الخاص بشيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ.

(٢) انظر: فتح القدير (٣/ ٧٥).

التعريف بشيخ الإسلام ابن تيمية:

هو شيخ الإسلام الحافظ المجتهد تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله ابن أبي القاسم بن الخضر بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي.

ولد بحران يوم الاثنين عاشر ربيع الأول، سنة إحدى وستين وستمائة، وقدم به والده وبأخويه عند استيلاء التتار على البلاد إلى دمشق سنة ٦٦٧هـ.

مشائخه وتحصيله:

أخذ الفقه والأصول عن والده، وسمع عن خلق كثير، منهم الشيخ شمس الدين، والشيخ زين الدين ابن المنجا، والمجد ابن عساكر، وقرأ العربية على ابن عبد القوي، ثم أخذ «كتاب سيبويه»، فتأمله وفهمه، وعني بالحديث، وسمع الكتب الستة و«المسند» مرات، وأقبل على تفسير القرآن الكريم، فبرز فيه، وأحكم أصول الفقه والفرائض والحساب والجبر والمقابلة وغير ذلك من العلوم، ونظر في الكلام والفلسفة، وبرز في ذلك، ورد على أكابر المتكلمين والفلاسفة، وتأهل للفتوى والتدريس، وله دون العشرين من السنين، وتضلع في علم الحديث وحفظه، وكان سريع الحفظ قوي الإدراك، آية في الذكاء، رأسًا في معرفة الكتاب والسنة والاختلاف، بحرًا في النقليات، وكان له باع طويل في معرفة مذاهب الصحابة والتابعين.

اشتغاله في التدريس:

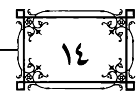
كان والده من كبار أئمة الحنابلة، فلما مات، خلفه في وظائفه، وكان عمره تسع عشرة سنة، فاشتهر أمره وبعد صيته في العالم، وأخذ في تفسير القرآن الكريم أيام الجمع من حفظه، قال عنه الحافظ أبو حفص عمر بن علي البزار -وكان من معاصريه:- (لقد كان إذا قرئ في مجلسه آيات من القرآن العظيم، شرع في تفسيرها، فينقضي المجلس بجملته

والدرس برمته، وهو في تفسير بعض آية منها، وقد منحه الله تعالى معرفة اختلاف العلماء ونصوصهم، وكثرة أقوالهم واجتهادهم في المسائل، وما روى عن كل واحد منهم من راجح ومرجوح ومقبول ومردود، حتى كان إذا سئل عن شيء من ذلك، كأن جميع المنقول عن الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابه والعلماء فيه من الأولين والآخرين متصور مسطور بإزائه.

وهذا قد اتفق عليه كل من رآه أو وقف على شيء من علمه ممن لم يغلظ عقله الجهل والهوى...) انتهى.

وقال -أيضًا-: (وأما ذكر دروسه، فقد كنت في حال إقامتي بدمشق لاأفوتها، وكان لا يهيئ شيئًا من العلم؛ ليلقيه ويورده، بل يجلس بعد أن يصلي ركعتين، فيحمد الله، ويثني عليه، ويصلي على رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على صفة مستحسنة مستعذبة، لم أسمعها من غيره، ثم يشرع، فيفتح الله عليه إيراد علوم وغوامض، ولطائف ودقائق، وفنون ونقول، واستدلالات بآيات وأحاديث وأقوال العلماء، ونقد بعضها، وتبيين صحته أو تزييف بعضها، وبإيضاح حجته واستشهاد بأشعار العرب، وربما ذكر ناظمها، وهو مع ذلك يجري كما يجري السيل، ويفيض كما يفيض البحر، ويصير منذ يتكلم إلى أن يفرغ كالغائب عن الحاضرين، مغمضًا عينيه من غير تعجرف ولا توقف ولا لحن، بل فيض إلهي حتى يبهر كل سامع وناظر، فلا يزال كذلك إلى أن يصمت، وكنت أراه حينئذٍ كأنه قد صار بحضرة من يشغله عن غيره، ويقع عليه إذ ذاك من المهابة ما يرعد القلوب، ويحير الأبصار والعقول، وكان لا يذكر رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قط، إلا ويصلي ويسلم عليه.

ولا والله ما رأيت أحدًا أشد تعظيمًا لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا أحرص على اتباعه ونصر ما جاء به منه، حتى إذا كان أورد شيئًا من حديثه في مسألة، ويرى أنه لم ينسخه



شيء غيره من حديثه، يعمل به، ويقضي ويفتي بمقتضاه، ولايلتفت إلى قول غيره من المخلوقين كائنًا من كان، وقال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «كل قَائِل إِنَّمَا يحْتَج لقَوْله لَا بِهِ إِلَّا رَسُول اللهِ».

وكان إذا فرغ من درسه، يفتح عينيه، ويقبل على الناس بوجه طلق بشيش، وخلق دمث، كأنه لقيهم حينئذٍ، وربما اعتذر إلى بعضهم من التقصير في المقال مع ذلك الحال، ولقد كان درسه الذي يورده حينئذٍ قدر عدة كراريس.

وهذا الذي ذكرته من أحوال درسه أمر مشهور، يوافقني عليه كل حاضريه، وهم -بحمد الله- خلق كثير، لم يحصر عددهم؛ علماء ورؤساء وفضلاء من القراء والمحدثين والفقهاء والأدباء وغيرهم من عوام المسلمين...) انتهى كلام البزار في كتابه «الأعلام العلية»[1].

مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية:

خلف رَحِمَهُ اللَّهُ للمكتبة الإسلامية ثروة ضخمة من المؤلفات القيمة، التي تحمل التحقيق والتدقيق والتجديد لدين الله في مختلف الفنون، والتي ترد الزيف والدخيل والدجل والتضليل.

قال الحافظ الذهبي: (وما أبعد أن تصانيفه إلى الآن تبلغ خمسمائة مجلد). وقال تلميذه ابن عبد الهادي[2]: (وللشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ من المصنفات والفتاوى والقواعد والأجوبة والرسائل وغير ذلك من الفوائد ما لا ينضبط). قال: (ولاأعلم أحدًا من متقدمي الأئمة ولا متأخريها جمع مثل ما جمع، ولا صنف نحو ما صنف، ولا قريبًا من ذلك، مع أن أكثر تصانيفه إنما أملاها من حفظه، وكثير منها صنفه في الحبس، وليس عنده ما يحتاج إليه من

(١) الأعلام العلية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية (٢٠-٢٩).
(٢) العقود الدرية (ص٤٢).

الكتب؛ فمن ذلك ما جمعه في تفسير القرآن العظيم، وما جمعه من أقوال مفسري السلف الذين يذكرون الأسانيد في كتبهم، وذلك في أكثر من ثلاثين مجلدًا، وقد بيض أصحابه بعض ذلك، وكثيرًا منه لم يكتبوه، وكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: «ربما طالعت على الآية الواحدة نحو مائة تفسير، ثم أسأل الله الفهم، وأقول: يا معلم إبراهيم علمني»).

وقال العلامة ابن الزملكاني: (لقد أعطي ابن تيمية اليد الطولي في حسن التصنيف، وجودة العبارة، والترتيب، والتقسيم، والتبيين، وقد ألان الله له العلوم كما ألان لداود الحديد).

قال الشيخ عمر البزار: (وأما مؤلفاته ومصنفاته، فإنها أكثر من أن أقدر على إحصائها، بل هذا لا يقدر عليه أحد؛ لأنها كثيرة جدًا -كبارًا وصغارًا-، وهي منتشرة في البلدان؛ فقلَّ بلد نزلته إلا ورأيت فيه من تصانيفه، فمنها ما يبلغ عشرين مجلدًا كـ «تخليص التلبيس من تأسيس التقديس»؛ وما يبلغ سبع مجلدات كـ «الجمع بين العقل والنقل»، وما يبلغ ست مجلدات ككتاب «بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية»، وما يبلغ خمس مجلدات كـ «منهاج الاستقامة والاعتدال»، وما يبلغ أربع مجلدات ككتاب «الرد على طوائف الشيعة والقدرية وابن المطهر الرافضي»، وما يبلغ ثلاث مجلدات كـ «الرد على النصارى»، وما يبلغ مجلدين كـ «نكاح المحلل وإبطال الحيل»، و»شرح العقيدة الأصبهانية»، وما يبلغ مجلدًا واحدًا، فكثير جدًا: فكتاب «تفسير سورة الإخلاص» مجلد، وكتاب «الكلام على قوله سبحانه ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥]» مجلد نحو خمس وثلاثين كراسة، و»الصارم المسلول على شاتم الرسول» مجلد، و»تنبيه الرجل العاقل على تمويه الجدل الباطل» مجلد، وكتاب «المسائل الإسكندرية في الرد على الملاحدة الاتحادية»، وله في الرد على الفلاسفة مجلدات. قال: (وبالجملة فذكر أسماء كتبه مما يطول، وله من

الرسائل والقواعد والتعاليق ما لا يمكن حصره، وقد ذكر كثيرًا منها الحافظ ابن عبد الهادي في كتابه «العقود الدرية»).

وكان شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ إنما يكتب على قدر الحاجة؛ إما إجابة لسؤال، أو توضيح مشكل، أو ردًّا على مبطل، وهو رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: «الفروع أمرها قريب، فمن قلد فيها أحدًا من الأئمة، جاز له العلم بقوله ما لم يتبين خطؤه، وأما الأصول فقد رأيت أهل البدع تجاذبوا فيها وأوقعوا الناس في التشكيك في أصول دينهم، ولذلك أكثرت من التصنيف في أمر الرد عليهم».

وكان الشيخ سريع البديهة سريع الحفظ، قال بعض من رآه: (حضرت مجلس الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد سأله يهودي عن مسألة في القدر، قد نظمها شعرًا في ثمانية أبيات، فلما وقف عليها، فكر لحظة يسيرة، وأنشأ يكتب جوابها، وجعل يكتب، ونحن نظن أنه يكتب نثرًا، فلما فرغ، تأمله من حضر من أصحابه، وإذا هو نظم من بحر أبيات السؤال وقافيتها، تقرب من مائة وأربعة وثمانين بيتًا وقد أبرز فيها من العلوم ما لو شرح لبلغ مجلدين كبيرين، وهذا من جملة بواهره).

قال ابن عبد الهادي: (بلغني أن بعض مشائخ حلب قدم إلى دمشق، وقال: سمعت في البلاد بصبي يقال له: أحمد بن تيمية، وأنه كثير الحفظ، وقد جئت قاصدًا لعلي أراه، فقال له خياط: هذه طريق كتابه، وهو إلى الآن ما جاء، فاقعد عندنا الساعة، يمر ذاهبًا إلى الكتَّاب. فلما مر، قيل: ها هو الذي معه اللوح الكبير، فناداه الشيخ، وأخذ منه اللوح، وكتب من متون الحديث أحد عشر أو ثلاثة عشر حديثًا. وقال له: اقرأ هذا! فلم يزد على أن نظر فيه مرة بعد كتابته إياه، ثم دفعه إليه، وقال: اسمعه عليَّ! فقرأه عليه عرضًا كأحسن ما يكون. ثم كتب عدة أسانيد انتخبها، فنظر فيه كما فعل أول مرة، فحفظها،

فقام الشيخ وهو يقول: إن عاش هذا الصبي؛ ليكونن له شأن عظيم، فإن هذا لم يُرَ مثلُه. فكان كما قال.

وأما سرعته في الكتابة، فقد ذكروا عنه الشيء العجيب، وأنه كان يكتب من حفظه من غير نقل، وذكروا أنه كتب مجلدًا لطيفًا في يوم. وكتب غير مرة أربعين ورقة في جلسته، ومن عجائب حفظه أنه لما سجن، صنف كتبًا كثيرة، وذكر فيها الأحاديث والآثار وأقوال العلماء وأسماء المحدثين والمؤلفين ومؤلفاتهم، وعزا كل شيء من ذلك إلى ناقليه وقائليه بأسمائهم، وذكر أسماء الكتب التي ذكرت فيها تلك النقول والأقوال ومواضعها منها، كل ذلك من حفظه! فسبحان الذي يمنَّ على من يشاء بفضله وتوفيقه!

موقف شيخ الإسلام من خصومه:

قد ظهر شيخ الإسلام في عصر قد اشتدت فيه غربة الإسلام، وتفرقت كلمة المسلمين، وظهرت الفرق المخالفة لما كان عليه السلف الصالح في العقائد والفروع، وخيَّم الجمود الفكري والتقليد الأعمي، فأثَّر في الجو العلمي؛ ظهرت فرق الشيعة، والصوفية المنحرفة، والقبورية، ونفاة الصفات، والقدرية، وطغى علم الكلام والفلسفة، حتى حلَّا محل الكتاب والسنة لدى الأكثر من المتعلمين في الاستدلال، هذا كله في داخل المجتمع الإسلامي في ذلك العصر، ومن خارج المجتمع تكالب أعداء الإسلام، فغزوا المسلمين في عقر دارهم، فجاءت جيوش التتار تداهم ديار المسلمين وتفتك بهم.

في هذا الجو المعتم عاش شيخ الإسلام ابن تيمية ضياء لامعًا بعلمه الأصيل الغزير؛ يدرِّس الطلاب، ويؤلف الكتب والرسائل، ويفتي في النوازل والمسائل، ويناظر المنحرفين، ويرد على المخرفين، وينازل الفرق والطوائف، فيرد على الشيعة والقدرية، ويرد على علماء الكلام والفلاسفة، ويرد على المعطلة والمؤولة في الصفات من الجهمية

والمعتزلة والأشاعرة، ويرد على الصوفية المنحرفة وعلى القبوريين والمبتدعة، ويحرك أهل الجمود الفقهي والخمول الفكري برد الفقه إلى أصوله الصحيحة ومنابعه الصافية، وتصحيح الصحيح، وتزييف الزائف، حتى أعاد للشريعة نقاءها، وإلى العلوم الشرعية صفاءها؛ يظهر ذلك في مؤلفاته التي خلفها ثروة علمية هائلة.

وإلى جانب مجهوده العلمي العظيم شارك في الجهاد في سبيل الله، فحمل السلاح، وخاض المعارك ضد التتار عدة مرات، مما كان له أطيب الأثر في تقوية معنوية المجاهدين، حتى انتصروا على عدوهم.

وقد تخرج على يد هذا العالم الجليل أئمة من طلابه، حملوا الراية من بعده؛ منهم الإمام ابن القيم، والإمام ابن كثير، والحافظ الذهبي، والحافظ ابن عبد الهادي، وغيرهم ممن أخذوا عنه العلم، ونشروه في الآفاق؛ بما ألفوه من المؤلفات القيمة، التي تزخر بها المكتبات الإسلامية اليوم، فجزى الله شيخ الإسلام ابن تيمية عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء ونفعنا بعلومه!

ولما قام بهذا الواجب العظيم، غاظ خصومه، فَرَمَتْه كل طائفة من الطوائف المنحرفة بلقب سيئ؛ تريد بذلك صد الناس عن دعوته وتشويه عمله:

فنفاة الصفات قالوا: (إنه مجسم)؛ لأن إثبات الصفات عندهم تجسيم.

ومتعصبة الفقهاء والمبتدعة قالوا: (إنه خرق الإجماع)؛ لأنه أخذ القول الراجح بالدليل المخالف لما هم عليه، ورد البدع خرق للإجماع عندهم.

وغلاة الصوفية والقبوريون قالوا: (إنه يبغض الأولياء، ويكفر المسلمين، ويحرم زيارة القبور)؛ لأن الدين عندهم هو التقرب إلى الأولياء والصالحين، وتعظيم مشائخ

الطرق الصوفية، واتخاذهم أربابًا من دون الله، والغلو في تعظيمهم بصرف العبادة إليهم.

هذا موقف هذه الطوائف من دعوة شيخ الإسلام، وهو موقف يتكرر مع كل مصلح ومجدد، يدعو إلى دين الله الذي جاء به رسوله ﷺ ونبذ ما خالفه من دين الآباء والأجداد وعادات الجاهلية. وليس هذا بغريب؛ فقد قوبلت دعوة النبي ﷺ من قبل بأعظم من هذا، وقيل عنه: إنه ساحر كذاب وإنه شاعر مجنون، إلى غير ذلك من الألقاب السيئة، التي يراد بها الصد عن دين الله، والبقاء على دين الشرك الذي ورثوه عن آبائهم وأجدادهم، فلشيخ الإسلام وإخوانه من الدعاة إلى الله أسوة بنبيهم، ولهؤلاء المنحرفين سلف من المشركين والمكذبين، ولكن العاقبة للمتقين.

فهذه كتب شيخ الإسلام تأخذ طريقها إلى أيدي كل من يريدون الحق، يتنافسون في الحصول عليها والتنقيب عن المفقود منها لإخراجه للناس، فعليك أيها المسلم الناصح لنفسه ألا تلتفت إلى أقوال المرجفين في حق هذا العالم المجدد المجاهد، وأن تنظر إلى أقواله هو لا إلى ما يقال عنه؛ لتصل إلى الحقيقة ﴿وَلَا يَسْتَخِفَّنَّكَ ٱلَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ﴾ [الروم:٦٠].



منهجه في فتاواه
وما أمكن لأهل العلم الحصول عليه وجمعه من كتبه

قال تلميذه الحافظ ابن عبد الهادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وأما فتاويه ونصوصه وأجوبته على الملل، فهي أكثر من أن تحصى، لكن دوِّن منها بمصر على أبواب الفقه سبعة عشر مجلدًا، وهذا ظاهر مشهور، وقلَّ أن وقعت واقعة، وسئل عنها، إلا وأجاب فيها بديهة بما بهر واشتهر، وصار ذلك الجواب كالمصنف الذي يحتاج فيه غيره إلى زمن طويل ومطالعة كتب، وقد لا يقدر مع ذلك على إبراز مثله)، إلى أن قال: (وكان يكتب على السؤال الواحد مجلدًا، وأما جواب يكتب فيه خمسين ورقة وستين فكثير جدًا).

وقال عنه -أيضًا- مبينًا لمنهجه في الفتوى: (ففي بعض الأحكام يفتي بما أدى إليه اجتهاده من موافقة أئمة المذاهب الأربعة، وفي بعضها قد يفتي بخلافهم أو بخلاف المشهور من مذاهبهم) انتهى.

والمطبوع من فتاواه الآن «الفتاوى المصرية» في خمسة مجلدات، و»مجموعة الرسائل والمسائل» ستة أجزاء، طبعت في مطابع المنار، وعلق عليها وصححها السيد محمد رشيد رضا.

وأخيرًا قام الشيخ عبد الرحمن بن قاسم بجمع الموجود من فتاواه المطبوع منها والمخطوط، وترتيبها على الأبواب، فبلغت خمسة وثلاثين مجلدًا، وقد استفاد منها أهل العلم فائدة عظيمة، وأصبحت مرجعًا كبيرًا ومنهلًا غزيرًا. وقال في مقدمتها: (ولعظيم النفع بفتاويه والثقة منها، واعتماد مبتغي الصواب عليها فتشت عن مختصراتها في بعض مكتبات نجد والحجاز والشام وغيرها، فجمعت منها أكثر من ثلاثين مجلدًا، ورتبتها. وهو

بِدْء؛ وإلا فعسى الله سبحانه أن يقيض لفتاويه من يجمعها من مشارق الأرض ومغاربها ومن المكتبات التي لم نطلع عليها، ويلحقه بما جمعته منها، فهو سبحانه المستعان).

وقال ابنه الشيخ محمد: (تتألف هذه المجموعة القيمة من فتاوى -وهي الأكثر-، ومن كتب ورسائل ونقول، بلغ عدد مجلداتها أربعة وثلاثين مجلدًا، قسم منها مطبوع، عدد صفحاته ١٧٠٠٠ صفحة تقريبًا، وقسم لم يسبق له أن طبع، بل كان مخبوءًا في زوايا المكتبات العامة أو الخاصة، وهذا القسم أكثر من الثلث تقريبًا.

والمجموع يتكون من أقسام: قسم في أصول الدين يشمل العقائد وما يتصل بها، وقسم في تفسير القرآن الكريم وقسم في الحديث، وقسم في الفقه مرتبًا على ترتيب كتب المتأخرين من فقهاء الحنابلة مبتدئًا من كتاب الطهارة إلى كتاب الإقرار.

وهذا المجموع يعتبر رصيدًا ضخمًا من علوم شيخ الإسلام ابن تيمية في مختلف العلوم الشرعية، قد استفاد منه الباحثون فائدة كبيرة؛ فجزى الله من قام بجمعه وترتيبه، ومن قام بطبعه وتوزيعه خير الجزاء عن الإسلام وأهله!

ونسأل الله أن يوفق العلماء والباحثين والجهات العلمية -مثل: رئاسة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، ومثل: الجامعات الإسلامية- إلى تتبع مؤلفات الشيخ ورسائله وفتاويه في مظانها من المكتبات العالمية، وجمعها وتصحيحها ونشرها؛ فإن رصيده العلمي ضخم، لم يعثر حتى الآن إلا على القليل منه.

قال تلميذه الحافظ ابن عبد الهادي: (وكان -يعني الشيخ- يكتب الجواب، فإن حضر من يبيضه، وإلا أخذ السائل خطه وذهب، ويكتب قواعد كثيرة في فنون من العلم في الأصول والفروع والتفسير وغير ذلك، فإن وجد من خطه، وإلا لم يشتهر، ولم يعرف، وربما أخذه بعض أصحابه، فلا يقدر على نقله، ولا يرده إليه، فيذهب، وكان كثيرًا ما

يقول: قد كتبت في كذا وفي كذا، ويسأل عن الشيء، فيقول: قد كتبت في هذا. فلا يدري أين هو! فيلتفت إلى أصحابه، ويقول: ردوا خطي وأظهروه لينقل. فمن حرصهم عليه لا يردونه، ومن عجزهم لا ينقلونه، فيذهب، ولا يعرف اسمه. فلهذه الأسباب وغيرها تعذر إحصاء ما كتبه وما صنفه.

وما كفى هذا؛ لأنه لما حبس، تفرق أتباعه، وتفرقت كتبه، وخوفوا أصحابه من أن يظهروا كتبه، فذهب كل أحد بما عنده وأخفاه، ولم يظهروا كتبه، فبقى هذا يهرب بما عنده، وهذا يبيعه أو يهبه، وهذا يخفيه ويودعه، حتى إن منهم من تسرق كتبه أو تجحد، فلا يستطيع أن يطلبها، ولا يقدر على تخليصها، وبدون هذا تمزق الكتب والتصانيف. ولولا أن الله تعالى لطف وأعان ومنَّ وأنعم، وخرق العادة في حفظ أعيان كتبه وتصانيفه، لما أمكن لأحد أن يجمعها. وقد رأيت من خرق العادة في حفظ كتبه وجمعها، وإصلاح ما فسد منها، ورد ما ذهب منها -ما لو ذكرته، لكان عجبًا، يعلم به كل منصف أن لله عناية به وبكلامه؛ لأنه يذب عن سنة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين). انتهى كلام ابن عبد الهادي رَحِمَهُ اللَّهُ.

هذا ونحن نحاول -إن شاء الله- أن نقدم للقارئ الكريم بعض الأضواء من فتاوى هذا الإمام الجليل؛ بما نقتبسه من مضامينها، وما نقتطفه من ثمارها اليانعة، وما نشمه من أزهارها العطرة؛ ليصل شيء من فوائدها إلى من لم يطلع عليها؛ لأن هذا من نشر العلم، ومن التعاون على البر والتقوى، ونسأل الله لنا الإعانة على تحقيق هذه المهمة والتسديد فيما نقوله وننقله؛ إنه سميع مجيب.



مجمـوع فتـاواه

ابتدئ هذا المجموع المبارك بخطبة بليغة للشيخ، ابتدأها بحمد الله والثناء عليه بأسمائه وصفاته، وبما تفضل به على عباده -من إرسال الرسل وإنزال الكتب-، وبما تكفل به سبحانه من حفظ كتابه وسنة رسوله من تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، ثم ثنَّى بالشهادتين -شهادة أن لا إله إلا الله وشهادة أن محمدًا رسول الله-، ثم بيَّن عظيم نعمة الله على عباده؛ بإرسال رسوله محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وما قام به صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من تبليغ هذا الدين وهداية العالمين، حتى طلعت شمس الإيمان، وأدبر ليل البهتان، وعز جند الرحمن، وذل حزب الشيطان، وظهر نور الفرقان، واشتهرت تلاوة القرآن، وأعلن بدعوة الأذان، وقامت حجة الله على الإنس والجان(١).

ثم بيَّن رَحِمَهُ اللَّهُ أنه لا سعادة للعباد، ولا نجاة لهم، إلا باتباع الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ(٢)؛ لأن الله خلق الخلق لعبادته، ولا يمكن تحقيق العبادة إلا باتباع الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لأن كل عبادة ليست على سنة الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فهي ضلال؛ كما قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا، فَهُوَ رَدٌّ**»(٣).

وقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ يَرَى بَعْدِي اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**»(٤).

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ١-٣).

(٢) مجموع الفتاوى (١/ ٤).

(٣) هذا لفظ مسلم (١٧١٨) وهو عند البخاري نحوه (٢٦٩٧).

(٤) رواه أحمد (٤/ ١٢٦)، وأبو داود (٤٦٠٧)، وابن ماجه (٤٢)، والترمذي (٢٢٧٦) وقال:=

قال رَحِمَهُ اللَّهُ[(١)]: (وقد ذكر الله طاعة الرسول واتباعه في نحو أربعين موضعًا من القرآن)، ثم ذكر جملة من هذه المواضع، ثم قال[(٢)]: (فبمحمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تبين الكفر من الإيمان، وأهل الجنة من أهل النار، فالنفوس أحوج إلى معرفة ما جاء به واتباعه منها إلى الطعام والشراب؛ فإن هذا -يعني الطعام والشراب- إذا فات، حصل الموت في الدنيا، وذاك -يعني معرفة ما جاء به الرسول- إذا فات، حصل العذاب، فحقَّ على كل أحد بذل جهده واستطاعته في معرفة ما جاء به وطاعته).

ثم بيَّن رَحِمَهُ اللَّهُ أن طريق النجاة من العذاب الأليم هو الرواية والنقل، وأن العقل وحده لا يكفي، فكما أن نور العين لا يرى إلا مع ظهور نور قدَّامه، فكذلك نور العقل لا يهتدي إلا إذا طلعت عليه شمس الرسالة، وقد أتم الله النعمة على الأمة، قال تعالى: ﴿وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِي عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٥٠﴾ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُوا عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ ﴿١٥١﴾ فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ﴾ [البقرة:١٥٠-١٥٢]، وذكر رَحِمَهُ اللَّهُ آيات كثيرة في هذا المعنى، وذكر عن جمع من العلماء أن الحكمة هي سنة الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ثم بيَّن رَحِمَهُ اللَّهُ أنه لما كان القرآن متميزًا بنفسه لإعجازه وكونه منقولًا بالتواتر، لم يطمع أحد في تغيير ألفاظه وحروفه، وإنما حاول الشيطان إدخال التحريف والتبديل في معانيه بالتغيير والتبديل، وطمع أن يدخل في الأحاديث من النقص والازدياد ما يضل بعض العباد، فأقام الله تعالى الجهابذة النقاد أهل الهدى والسداد، فدحروا حزب الشيطان، وفرقوا بين الحق والبهتان.

=حسن صحيح، وصححه ابن حبان (٥)، والحاكم (١/ ١٧٤)، وقال أبو نعيم في المستخرج (١/ ٣٥): جيد من صحيح حديث الشاميين. وقال الذهبي في السير (١٧/ ٤٨٣): صالح الإسناد.

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٤).

(٢) مجموع الفتاوى (١/ ٤).

وقام كل من علماء المسلمين بما أنعم الله عليه وعلى المسلمين، فقام أهل الفقه الذين فقهوا معاني القرآن والحديث، وقام علماء النقل بعلم الرواية والإسناد، فسافروا في البلاد، وصبروا على المصاعب الشداد؛ ليحفظ الله بهم دينه، كما جعل البيت مثابة للناس وأمنًا، يقصدونه من كل فج عميق، وكما حبب إلى أهل القتال الجهاد بالنفس والمال؛ حكمة من الله يحفظ بها الدين، ويظهر بها الهدى ودين الحق، ولو كره المشركون.

وعلم الإسناد والرواية مما خص الله به أمة محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وجعله سلَّمًا إلى الدراية؛ فأهل الكتاب لا إسناد لهم يأثرون به المنقولات، وكذا المبتدعون من هذه الأمة أهل الضلالات، وإنما الإسناد لمن أعظم الله عليهم المِنَّة أهل الإسلام والسنة؛ يفرقون به بين الصحيح والسقيم والمعوج والقويم، وغيرهم من أهل البدع والكفار إنما عندهم منقولات، يأثرونها بغير إسناد، وهم لا يعرفون فيها الحق من الباطل.

وأما هذه الأمة المرحومة، فقد عصمهم الله أن يجمعوا على خطأ في دين الله -معقول أو منقول-، وإذا تنازعوا في شيء، ردوه إلى الله والرسول، فإذا اجتمع أهل الفقه على قول، لم يكن إلا حقًا، وإذا اجتمع أهل الحديث على تصحيح حديث، لم يكن إلا صدقًا. لا تأخذهم في الله لومة لائم، ولا يصدهم عن سبيل الله العظائم، وهم في ذلك على درجات: منهم المقتصر على مجرد النقل والرواية، ومنهم أهل المعرفة بالحديث والدراية، ومنهم أهل الفقه فيه والمعرفة بمعانيه.

وقد أمر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الأمة أن يبلغ عنه من شهد لمن غاب، ودعا للمبلغين عنه بالدعاء المستجاب، فقال في الحديث الصحيح: «**بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً، وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ، فَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ كَذْبَةً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**»[1] وقال

---

(١) رواه البخاري (٣٤٦١).

-أيضًا-: «**نَضَّرَ اللهُ امْرَءًا سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا، فَبَلَّغَهُ إِلَى مَنْ لَمْ يَسْمَعْهُ، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ غَيْرِ فَقِيهٍ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ**»(١)، وفي هذا دعاء لمن بلغ حديثه، وإن لم يكن فقيهًا، ودعاء لمن بلغه، وإن كان المبلَّغ المستمع أفقه من المبلِّغ. قال سفيان بن عيينة: (لا تجد أحدًا من أهل الحديث إلا في وجهه نُضْرة لدعوة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)(٢).



(١) رواه الترمذي (٢٦٥٦) وقال: حسن. وأبو داود (٣٦٦٠) من حديث زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
ومن حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رواه الترمذي (٢٦٥٧) وقال: حسن صحيح، وابن ماجه (٢٣٠)، وصححه البوصيري في الزوائد.

(٢) كل هذا من مجموع الفتاوى (١/ ١١).

قاعدة في الاجتماع والفرقة

ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ قاعدة في الجماعة والفرقة، وسبب ذلك ونتيجته(١)، استهل هذه القاعدة بقوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ﴾ [الشورى:١٣]، ثم قال: (أخبر سبحانه أنه شرع لنا ما وصى به نوحًا، والذي أوحاه إلى محمد، وما وصى به الثلاثة المذكورين، وهؤلاء هم أولو العزم المأخوذ عليهم الميثاق في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ﴾ [الأحزاب:٧].

وقوله: ﴿مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ﴾ [الشورى:١٣]، فجاء في حق محمد بلفظ «الذي» وبلفظ «الإيحاء»، وفي سائر الرسل بلفظ «الوصية»)، إلى أن قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فإن الذي شرع لنا هو الذي وصى به الرسل، وهو الأمر بإقامة الدين والنهي عن التفرق فيه. وإذا كان الله قد أمر الأولين والآخرين بأن يقيموا الدين ولا يتفرقوا فيه، وقد أخبر أنه شرع لنا ما وصى به نوحًا والذي أوحاه إلى محمد؛ فيحتمل شيئين:

أحدهما: أن يكون ما أوحاه إلى محمد يدخل فيه شريعته التي تختص بنا؛ فإن جميع ما بَعثَ به محمدًا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد أوحاه إليه من الأصول والفروع، بخلاف نوح عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ وغيره من الرسل، فإن ما شرع لنا ما وصوا به من إقامة الدين وترك التفرق فيه، والدين الذي اتفقوا عليه هو الأصول؛ فتضمن الكلام أشياء:

أحدها: أنه شرع لنا الدين المشترك، وهو الإسلام والإيمان العام، والدين المختص بنا، وهو الإسلام والإيمان الخاص.

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ١٢).

الثاني: أنه أمرنا بإقامة هذا الدين كله المشترك والمختص، ونهانا عن التفرق فيه.

ثم بيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أن التفرق على نوعين:**

النوع الأول: التفرق المذموم، وهو ما كان الدافع إليه التعصب والكبر بعد معرفة الحق مع وضوح الدليل.

والنوع الثاني: التفرق غير المذموم، وهو ما كان الدافع إليه الاجتهاد والمقصود منه الوصول إلى الحق مع خفاء الدليل، واستشهد بقوله تعالى: ﴿وَمَا تَفَرَّقُوٓاْ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡعِلۡمُ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡ﴾ [الشورى:١٤]، قال: (فأخبر أن تفرقهم إنما كان بعد مجيء العلم الذي بيَّن لهم ما يتقون. فإن الله ما كان ليضل قومًا بعد إذ هداهم حتى يبيِّن ما يتقون، وأخبر أنهم ما تفرقوا إلا بغيًا -والبغي مجاوزة الحد-، وهذا بخلاف التفرق عن اجتهاد ليس فيه علم ولاقصد به البغي -كتنازع العلماء السائغ-، والبغي إما تضييع للحق، وإما تعد للحد؛ فهو إما ترك واجب، وإما فعل محرم. فعلم أن موجب التفرق هو ذلك، وهذا كما قال عن أهل الكتاب: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَهُمۡ فَنَسُواْ حَظّٗا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَأَغۡرَيۡنَا بَيۡنَهُمُ ٱلۡعَدَاوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [المائدة:١٩]، فأخبر أن نسيانهم حظًا مما ذكروا به -وهو ترك العمل ببعض ما أمروا به- كان سببًا لإغراء العداوة والبغضاء بينهم، وهكذا هو الواقع في أهل ملتنا؛ مثلما نجده بين الطوائف المتنازعة في أصول دينها وكثير من فروعه).

ومثَّل رَحِمَهُ ٱللَّهُ لذلك بما يقع بين المتفقه المتمسك من الدين بالأعمال الظاهرة، وبين المتصوف المتمسك من الدين بأعمال باطنة؛ كل منهما ينفي طريقة الآخر، ويدعي أنه ليس من أهل الدين، أو يعرض عنه إعراض من لايعده من الدين، فتقع بينهما العداوة والبغضاء، وقد أمر الله بطهارة الظاهر والباطن؛ طهارة الظاهر من الحدث

والنجاسة، وطهارة الباطن من الشرك والكفر والنفاق، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ [التوبة:٢٨]، وقال تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمْ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ﴾ [المائدة:٤١].

قال الشيخ: (فنجد كثيرًا من المتفقهة والمتعبدة إنما همته طهارة البدن فقط، ويزيد فيها على المشروع، ويترك من طهارة القلب ما أمر به إيجابًا أو استحبابًا، لا يفهم من الطهارة إلا طهارة البدن! ونجد كثيرًا من المتصوفة إنما همته طهارة القلب فقط، حتى يزيد فيها على المشروع، ويترك من طهارة البدن ما أمر به إيجابًا أو استحبابًا.

فالأولون يخرجون إلى الوسوسة المذمومة: في كثرة صب الماء، وتنجيس ما ليس بنجس، واجتناب ما لا يشرع اجتنابه، مع اشتمال قلوبهم على أنواع من الحسد والكبر والغل لإخوانهم، وفي ذلك مشابهة بيِّنة لليهود.

والآخرون يبالغون في سلامة الباطن، ويجعلون الجهل بما تجب معرفته من سلامة الباطن، ومع هذا الجهل قد لا يجتنبون النجاسات، ولا يفعلون الطهارة الواجبة؛ مضاهاة للنصارى، وتقع العداوة بين الطائفتين بسبب ترك حظ مما ذكروا به، وبسبب البغي الذي هو مجاوزة الحد.

ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ آيات في النهي عن التفرق وبيان أسبابه، ثم قال[1]: (فظهر أن سبب الاجتماع والألفة جمع الدين والعمل به كله، وهو عبادة الله وحده لا شريك له كما أمر به باطنًا وظاهرًا. وسبب الفرقة ترك حظ مما أمر به العبد والبغي. ونتيجة الجماعة رحمة الله ورضوانه وصلواته وسعادة الدنيا والآخرة وبياض الوجوه. ونتيجة الفرقة عذاب الله ولعنته وسواد الوجوه وبراءة الرسول منهم. وهذا أحد الأدلة على أن الإجماع

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ١٧).

حجة قاطعة؛ فإنهم إذا اجتمعوا كانوا مطيعين لله بذلك مرحومين، فلا تكون طاعة الله ورحمته بفعل ما لم يأمر به من اعتقاد أو قول أو عمل).

وقد بيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه القاعدة: أن اجتماع المسلمين إنما يحصل بالعمل بالكتاب والسنة ظاهرًا وباطنًا، وأن نتيجة هذا الاجتماع حصول السعادة والرحمة في الدنيا والآخرة، وأن ترك العمل بالكتاب والسنة أو العمل بهما في الظاهر دون الباطن أو العكس هو سبب الافتراق بين المسلمين ووقوع العداوة بينهم؛ كما حصل لأهل الكتاب.

وأورد الشيخ حديثين عن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقال: (قال صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الحديث المشهور في «السنن» من روايتي فقيهي الصحابة: عبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت: «**ثَلَاثٌ لَا يُغَلُّ عَلَيْهِنَّ قَلْبُ مُسْلِمٍ: إِخْلَاصُ الْعَمَلِ لِلهِ، وَمُنَاصَحَةُ وُلَاةِ الْأَمْرِ، وَلُزُومُ الْجَمَاعَةِ، فَإِنَّ دَعْوَتَهُمْ تُحِيطُ مِنْ وَرَائِهِمْ**»[1]، وفي حديث أبي هريرة المحفوظ: «**إِنَّ اللهَ يَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثًا: أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا، وَأَنْ تُنَاصِحُوا مَنْ وَلَّاهُ اللهُ أَمْرَكُمْ**»[2]، قال[3]: (فقد جمع في هذه الأحاديث بين الخصال الثلاث -إخلاص العمل لله، ومناصحة أولي الأمر، ولزوم جماعة المسلمين-، وهذه الثلاث تجمع أصول الدين وقواعده، وتجمع الحقوق التي لله ولعباده، وتنظم مصالح الدنيا والآخرة. وبيان ذلك: أن الحقوق قسمان: حق لله، وحق لعباده. فحق الله أن نعبده ولا نشرك به شيئًا؛ كما جاء لفظه في أحد الحديثين، وهذا معنى إخلاص العمل لله؛ كما جاء في الحديث الآخر.

---

(١) سبق (ص٢٦)، حاشية رقم (١)، وأنه صحيح.
(٢) رواه مسلم (١٧١٥).
(٣) مجموع الفتاوى (١/ ١٨).

وحقوق العباد قسمان: خاص وعام، أما الخاص، فمثل بر كل إنسان والديه، وحق زوجته وجاره، فهذه من فروع الدين؛ لأن المكلف قد يخلو عن وجوبها عليه، ولأن مصلحتها خاصة فردية.

وأما الحقوق العامة، فالناس فيها نوعان: رعاة ورعية. فحقوق الرعاة مناصحتهم، وحقوق الرعية لزوم جماعتهم؛ فإن مصلحتهم لا تتم إلا باجتماعهم، وهم لا يجتمعون على ضلالة، بل مصلحة دينهم ودنياهم في اجتماعهم واعتصامهم بحبل الله جميعًا.

فهذه الخصال تجمع أصول الدين، وقد جاءت مفسرة في الحديث الذي رواه مسلم عن تميم الداري، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**الدِّينُ النَّصِيحَةُ، الدِّينُ النَّصِيحَةُ، الدِّينُ النَّصِيحَةُ**»، قَالُوا: لِمَنْ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «**لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ**»[(١)]. فالنصيحة لله ولكتابه ولرسوله تدخل في حق الله وعبادته وحده لا شريك له، والنصيحة لأئمة المسلمين وعامتهم هي مناصحة ولاة الأمر ولزوم جماعتهم؛ فإن لزوم جماعتهم هي نصيحتهم العامة. وأما النصيحة الخاصة لكل واحد منهم بعينه، فهذه يمكن بعضها، ويتعذر استيعابها على سبيل التعيين).

بيَّن الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في هذه الكلمات على الحديثين أنه يجب على المسلمين جماعة وأفرادًا الاتصاف بهذه الخصال الثلاث، التي تجمع خيري الدنيا والآخرة:

الخصلة الأولى: أن نصلح عقيدتنا بأن نعبد الله لا نشرك به شيئًا؛ لأن العقيدة هي الأساس الذي تبنى عليه جميع الأعمال، فإذا صحت العقيدة، صحت جميع الأعمال، وتقبلت، وإن فسدت العقيدة، فسدت جميع الأعمال، وردت، ولذلك كان جميع الرسل يطالبون أممهم بإصلاح العقيدة قبل كل شيء؛ كما قال تعالى: ﴿ **وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ**

---

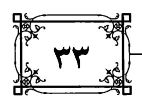
(١) صحيح مسلم (٥٥).

﴿أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل:٣٦]، وهكذا يجب على الدعاة والمصلحين أن يبدؤوا بالعقيدة وتنقيتها من الشرك.

وقد خالف هذا المنهج -الذي هو منهج الأنبياء- كثيرٌ من الدعاة اليوم، فصاروا يطالبون بإصلاح جوانب من الأعمال والتصرفات، ويتركون جانب العقيدة، وهم يرون الناس يقعون في الشرك الأكبر حول الأضرحة في كثير من البلاد، ولهذا لم تثمر دعوتهم؛ لأنهم بمثابة من يحاول معالجة جسم مقطوع الرأس! إن الأمة لا تستقيم ولا يتوفر لها الأمن والرزق حتى تصلح عقيدتها؛ كما قال تعالى: ﴿فَلْيَعْبُدُوا۟ رَبَّ هَٰذَا ٱلْبَيْتِ ۝٣ ٱلَّذِىٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍۭ﴾ [قريش:٣-٤]، وقال تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِى لَا يُشْرِكُونَ بِى شَيْـًٔا﴾ [النور:٥٥].

الخصلة الثانية مما يرضاه الله لنا: أن نعتصم بحبل الله جميعًا، ولا نتفرق، وحبل الله هو القرآن والسنة. والاعتصام بهما يعني: التمسك بهما، والعمل بما فيهما، والرجوع إليهما عند الاختلاف لفصل النزاع في جميع الأمور؛ لأنه إذا فصل النزاع بالحكم العادل، زال الافتراق، وحصل الوفاق.

والخصلة الثالثة مما يرضاه الله لنا: مناصحة ولاة أمور المسلمين؛ وذلك بطاعتهم بالمعروف، وعدم مخالفتهم، والقيام بما يعهدونه إلينا من الأعمال على الوجه الصحيح؛ فيجب على الموظف أن يقوم بأعمال وظيفته على الوجه المطلوب، لا ينقص منه شيئًا، ولا يضيع من وقته شيئًا في غير العمل، ولا يحابي صديقًا ولا قريبًا ولا غنيًّا، ولا يأخذ رشوة، ولا يضار بالمراجعين ويعطل عليهم أعمالهم.



إن هذا الحديث الشريف من جوامع الكلم التي أوتيها رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فقد جمع فيه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ القواعد التي يقوم عليها المجتمع المسلم، وهي: الاجتماع على العقيدة الصحيحة، والاجتماع تحت القيادة الرشيدة، والاجتماع على المصدر الذي نحكمه بيننا؛ ففيه وحدة العبادة، ووحدة الدستور الذي نسير عليه، ووحدة القيادة التي نتبعها. وبهذا الاجتماع تصلح الحياة، ويتوفر الأمن، ويزول الخصام، ونحصل على رضا الله عَزَّوَجَلَّ، وخير مثال لذلك ما كان عليه مجتمع المسلمين في الصدر الأول، لما كانوا عاملين بهذا الحديث.

ورحم الله شيخ الإسلام حيث اختار هذا الحديث الشريف منطلقًا له في الكلام على قواعد الاجتماع والقضاء على الخصام والنزاع. إنه اختيارٌ حكيم. ونسأل الله أن يوفق المسلمين حكامًا ومحكومين، رعاة ورعية للسير على هذا المنهج القويم!



قاعدة في توحيد الألوهية

ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ قاعدة[١] في توحيد الإلهية، فقال: (وبعد، فهذه قاعدة جليلة في توحيد الله وإخلاص الوجه والعمل له عبادة واستعانة).

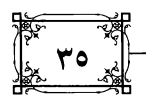
ثم قال فيها: (إن الله خلق الخلق لعبادته الجامعة لمعرفته والإنابة إليه ومحبته والإخلاص له؛ فبذكره تطمئن قلوبهم، وبرؤيته في الآخرة تقر عيونهم، ولا شيء يعطيهم في الآخرة أحب إليهم من النظر إليه، ولا شيء يعطيهم في الدنيا أعظم من الإيمان به. وحاجتهم إليه في عبادتهم إياه وتألههم كحاجتهم وأعظم من خلقه لهم وربوبيته إياهم؛ فإن ذلك هو الغاية المقصودة لهم، وبذلك يصيرون متحركين، ولا صلاح لهم ولا فلاح ولا نعيم ولا لذة بدون ذلك بحال.

بل مَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِ رَبِّهِ فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى، ولهذا كان اللهُ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ؛ ولهذا كانت «لا إله إلا الله» أحسن الحسنات، وكان التوحيد بقول «لا إله إلا الله» رأس الأمر، فأما توحيد الربوبية الذي أقر به الخلق وقرره أهل الكلام، فلايكفي وحده، بل هو من الحجة عليهم).

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٢]: (واعلم أن حق الله على عباده أن يعبدوه لا يشركوا به شيئًا؛ كما في الحديث الصحيح، الذي رواه معاذ عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: **«أَتَدْرِي مَا حَقُّ اللهِ عَلَى عِبَادِهِ؟ قَالَ قُلْتُ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَم. قَالَ: حَقُّ اللهِ عَلَى عِبَادِهِ أَنْ يَعْبُدُوهُ**

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٢٠).
(٢) مجموع الفتاوى (١/ ٢٣).



وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا. أَتَدْرِي مَا حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللهِ إِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ؟ قَالَ قُلْتُ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَم. قَالَ: **حَقُّهُمْ أَنْ لَا يُعَذِّبَهُمْ**»[١]).

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٢]: (وليس في الكائنات ما يسكن العبد إليه، ويطمئن به، ويتنعم بالتوجه إليه، إلا الله سبحانه. ومن عبد غير الله -وإن أحبه، وحصل له به مودة في الحياة الدنيا ونوع من اللذة-، فهو مفسدة لصاحبه أعظم من مفسدة التذاذ أكل الطعام المسموم: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ۚ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ [الأنبياء:٢٢]، فإن قوامهما بأن تأله الإله الحق، فلو كان فيهما آلهة غير الله، لم يكن إلهًا حقًا؛ إذ الله لا سمي له ولا مثل له؛ فكانت تفسد لانتفاء ما به صلاحها.

واعلم أن فقر العبد إلى الله أن يعبد الله لا يشرك به شيئًا ليس له نظير، فيقاس به، لكن يشبه من بعض الوجوه حاجة الجسد إلى الطعام والشراب، وبينهما فروق كثيرة؛ فإن حقيقة العبد قلبه وروحه، وهي لا صلاح لها إلا بإلهها الله الذي لا إله إلا هو، فلا تطمئن في الدنيا إلا بذكره، وهي كادحة إليه كدحًا فملاقيته، ولابد لها من لقائه، ولا صلاح لها إلا بلقائه، ولو حصل للعبد لذات أو سرور بغير الله، فلا يدوم ذلك، بل ينتقل من نوع إلى نوع، ومن شخص إلى شخص، ويتنعم بهذا في وقت وفي بعض الأحوال. وأما إلهه، فلابد له منه في كل حال وفي كل وقت، وأينما كان فهو معه. ولهذا قال إمامنا إبراهيم الخليل صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿ لَآ أُحِبُّ ٱلْآفِلِينَ ﴾ [الأنعام:٧٦].

والمخلوق ليس عنده للعبد نفع ولا ضرر، ولا عطاء ولا منع، ولا هدي ولا ضلال، ولا نصر ولا خذلان، ولا خفض ولا رفع، ولا عز ولا ذل. بل ربه هو الذي خلقه ورزقه وبصره وهداه، وأسبغ عليه نعمه؛ فإذا مسه الله بضر، فلا يكشفه عنه غيره،

(١) رواه البخاري (٢٨٥٦)، ومسلم (٣٠).
(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١/ ٢٤).

وإذا أصابه بنعمة، لم يرفعها عنه سواه. وأما العبد، فلا ينفعه ولا يضره، إلا بإذن الله. والقرآن مملوء من حاجة العباد إلى الله دون ما سواه، ومن ذكر نعمائه عليهم، ومن ذكر ما وعدهم في الآخرة من صنوف النعيم واللذات، وليس عند المخلوق شيء من هذا. وتعلق العبد بما سوى الله مضرة عليه، إذا أخذ منه القدر الزائد عن حاجته؛ فإنه إن نال من الطعام والشراب فوق حاجته، ضره وأهلكه.

واعلم أن كل من أحب شيئًا لغير الله، فلابد أن يضره محبوبه، ويكون ذلك سببًا لعذابه، ولهذا كان الذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله يمثَّل لأحدهم كنزه يوم القيامة شجاعًا أقرع، يأخذ بلهزمته، ويقول: «**أَنَا كَنْزُكَ. أَنَا مَالُكَ**»[1]. وفي الحديث: «**يَقُولُ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: يَا ابْنَ آدَمَ؛ أَلَيْسَ عَدْلًا مِنِّي أَنْ أُوَلِّيَ كُلَّ رَجُلٍ مِنْكُمْ مَا كَانَ يَتَوَلَّاهُ فِي الدُّنْيَا؟**»[2] وأصل التولي الحب، فكل من أحب شيئًا دون الله، ولاه الله يوم القيامة ما تولاه، وأصلاه جهنم، وساءت مصيرًا. فمن أحب شيئًا لغير الله، فالضرر حاصل له إن وجد أو فقد؛ فإن فقد، عذب بالفراق وتألم، وإن وجد، فإنه يحصل له من الألم أكثر مما يحصل له من اللذة، وهذا أمر معلوم بالاعتبار والاستقراء. وكل من أحب شيئًا لغير الله، فإن مضرته أكثر من منفعته، فصارت المخلوقات وبالًا عليه، إلا ما كان لله وفي الله؛ فإنه كمال وجمال للعبد. والله سبحانه يحسن إلى عبده مع غناه عنه، يريد به الخير، ويكشف عنه الضر، لا لجلب منفعة إليه من العبد، ولا لدفع مضرة، بل رحمة وإحسانًا.

والعباد لا يتصور أن يعملوا إلا لحظوظهم. فإنهم إذا أحبوه، طلبوا أن ينالوا غرضهم من محبته، فالمخلوق لا يقصد منفعتك بالقصد الأول، بل إنما يقصد منفعته

---

(١) رواه البخاري (١٤٠٣) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.
وانظر: صحيح مسلم (٩٨٨) من حديث جابر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.
(٢) رواه الطبراني في الكبير والأوسط (٨١).
وقال الهيثمي في المجمع (١٠/ ٣٤٣): فيه فرات بن السائب، وهو ضعيف!.

بك، والرب سبحانه يريدك لك، ولمنفعتك بك، لا لينتفع بك، والخلق لو اجتهدوا أن ينفعوك، لم ينفعوك إلا بأمر قد كتبه الله لك، ولو اجتهدوا أن يضروك، لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك، فهم لا ينفعونك إلا بإذن الله، ولا يضرونك إلا بإذن الله، فلا تعلِّق بهم رجاءك، قال الله تعالى: ﴿أَمَّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ جُندٌ لَّكُمْ يَنصُرُكُم مِّن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ۚ إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ ﴿٢٠﴾ أَمَّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى يَرْزُقُكُمْ إِنْ أَمْسَكَ رِزْقَهُۥ ۚ بَل لَّجُّوا۟ فِى عُتُوٍّ وَنُفُورٍ﴾ [الملك:٢٠-٢١]، وجماع هذا أنك إذا كنت غير عالم بمصلحتك، ولا قادر عليها، ولا مريد لها كما ينبغي؛ فغيرك من الناس أولى أن لا يكون عالمًا بمصلحتك، ولا قادرًا عليها، ولا مريدًا لها، والله سبحانه هو الذي يعلم، ولاتعلم، ويقدر، ولا تقدر، ويعطيك من فضله العظيم).

ونكتفى بهذا القدر مما اقتطفناه من كلام الشيخ في هذه القاعدة الجليلة من قواعد توحيد الألوهية، وحقيقته، وأسبابه، وأدلته، والله الموفق.



حاجة العبد إلى عبادة الله

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في بيان حاجة العبد إلى عبادة الله والاستعانة به[١]: (لابد للنفس من شيء تطمئن إليه، وتنتهي إليه محبتها، وهو إلهها، ولابد لها من شيء تثق به، وتعتمد عليه في نيل مطلوبها، وهو مستعانها، سواء كان ذلك هو الله أو غيره، وإذا كان غير الله، فقد يكون عامًا، وهو الكفر كمن عبد غير الله مطلقًا، وسأل غير الله مطلقًا؛ مثل: عُبَّاد الشمس والقمر وغير ذلك، الذين يطلبون منهم الحاجات، ويفزعون إليهم في النوائب. وقد يكون ذلك خاصًا بالمسلمين؛ مثل: من غلب عليه حب المال، أو حب شخص، أو حب الرئاسة، حتى صار عبد ذلك؛ كما قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**تَعِسَ عَبْدُ الدِّرْهَمِ، تَعِسَ عَبْدُ الدِّينَارِ، تَعِسَ عَبْدُ الْخَمِيصَةِ، تَعِسَ عَبْدُ الْخَمِيلَةِ: إنْ أُعْطِيَ، رَضِيَ، وَإِنْ مُنِعَ، سَخِطَ، تَعِسَ وَانْتَكَسَ، وَإِذَا شِيكَ، فَلَا انْتَقَشَ**»[٢]، وكذلك من غلب عليه الثقة بجاهه وماله؛ بحيث يكون عنده مخدومه من الرؤساء ونحوهم، أو خادمه من الأعوان والأجناد ونحوهم، أو أصدقائه أو أمواله هي التي تجلب المنفعة الفلانية، وتدفع المضرة الفلانية؛ فهو معتمد عليها، ومستعين بها، والمستعان هو مدعو ومسؤول).

ويقصد الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ بهذا الكلام الذين يعتمدون على الأسباب، ويغترون بحولهم وقوتهم، وينسون الخالق الذي هو مسبب الأسباب، وهذا كثير في الناس اليوم تجدهم، ويغترون بإمكانياتهم وتقنياتهم، ويعجبون بها إلى حد أن يقولوا: (قضينا على الأمراض، قضينا على الجوع، قضينا على الفقر)، إلى غير ذلك من العبارات القبيحة، فلا يعترفون

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٣٥).
(٢) رواه البخاري (٢٨٨٧).

بنعمة الله عليهم، ويقرون بفقرهم وحاجتهم إليه، وقد يسندون المصائب والكوارث التي تصيبهم إلى ظواهر كونية وأمور طبيعية؛ فلا يلجؤون إلى الله ويتضرعون إليه، كما قال الله تعالى: ﴿ فَلَوْلَآ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُواْ وَلَٰكِن قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ [الأنعام:٤٣]، وما أكثر هذا النوع في أهل هذا الزمان، إلا من رحم الله.

ثم بيَّن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ العلاقة بين العبادة والاستعانة، فقال: (وما أكثر ما تستلزم العبادة الاستعانة! فمن اعتمد عليه القلب في رزقه ونصره ونفعه وضره، خضع له وذل وانقاد، وأحبه من هذه الجهة، وإن لم يحبه لذاته، لكن قد يغلب عليه الحال، حتى يحبه لذاته، وينسى مقصوده منه؛ كما يصيب كثيرًا ممن يحب المال، أو يحب من يحصل له به العز والسلطان. وأما من أحبه القلب وأراده وقصده، فقد لا يستعينه ويعتمد عليه، إلا إذ استشعر قدرته على تحصيل مطلوبه، كاستشعار المحب قدرة المحبوب على وصله، فإذا استشعر قدرته على تحصيل مطلوبه، استعانه، وإلا فلا.

فالأقسام ثلاثة: فقد يكون محبوبًا غير مستعان، وقد يكون مستعانًا غير محبوب، وقد يجتمع فيه الأمران، فإذا عُلِم أن العبد لابد له في كل وقت وحال من منتهى يطلبه هو إلهه، ومنتهى يطلب منه وهو مُستعانه، وذلك هو صمده الذي يصمد إليه في استعانته وعبادته، تبين أن قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة:٥] كلام جامع محيط أولًا وآخرًا، لا يخرج عنه شيء، فصارت الأقسام أربعة: إما أن يعبد غير الله ويستعينه -وإن كان مسلمًا- فالشرك في هذه الأمة أخفى من دبيب النمل[(١)]).

ويقصد الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ العبادة والاستعانة اللتين لا تصلان إلى حد الشرك الأكبر؛ كالرياء، فإنه شرك أصغر، وهو شرك خفي.

(وإما أن يعبده، ويستعين غيره، مثل كثير من أهل الدين، يقصدون طاعة الله ورسوله وعبادته وحده لا شريك له، وتخضع قلوبهم لمن يستشعرون نصرهم ورزقهم

(١) هو اقتباس من حديث رواه أحمد (٤/ ٤٠٣)، وابن أبي شيبة (٢٩٥٤٧) وله شواهد.

وهدايتهم من جهة الملوك والأغنياء والمشائخ. وإما أن يستعينه، ويعبد غيره، مثل كثير من ذوي الأحوال وذوي القدرة وذوي السلطان الباطن والظاهر، وأهل الكشف والتأثير، الذي يستعينونه، ويعتمدون عليه، ويسألونه، ويلجؤون إليه، لكن مقصودهم غير ما أمر الله به ورسوله، وغير اتباع دينه وشريعته التي بعث الله بها رسوله.

والقسم الرابع: الذين لا يعبدون إلا إياه، ولا يستعينون إلا به).

ثم بيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1] وجوب اختصاص الخالق بالعبادة والتوكل عليه؛ فلا يُعمل إلا له، ولا يرجى إلا هو،، فهو سبحانه الذي ابتدأك بخلقك والإنعام عليك بنفس قدرته عليك ومشيئته ورحمته، من غير سبب منك أصلًا، وما فعل بك لا يقدر عليه غيره، ثم إذا احتجت إليه في جلب رزق أو دفع ضرر، فهو الذي يأتي بالرزق، لا يأتي به غيره؛ كما قال تعالى: ﴿ أَمَّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ جُندٌ لَّكُمْ يَنصُرُكُم مِّن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ۚ إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ ﴿٢٠﴾ أَمَّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى يَرْزُقُكُمْ إِنْ أَمْسَكَ رِزْقَهُۥ ۚ بَل لَّجُّوا۟ فِى عُتُوٍّ وَنُفُورٍ ﴾ [الملك:٢٠-٢١]، وهو سبحانه ينعم عليك، ويحسن إليك بنفسه، فإن ذلك موجب ما يَسمَّى به ووصف به نفسه؛ إذ هو الرحمن الرحيم، الودود المجيد، وهو قادر بنفسه، وقدرته من لوازم ذاته، وكذلك رحمته وعلمه وحكمته، لا يحتاج إلى خلقه بوجه من الوجوه، بل هو الغني عن العالمين: ﴿وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّى غَنِىٌّ كَرِيمٌ ﴾ [النمل:٤٠]، ﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ۖ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِى لَشَدِيدٌ ﴿٧﴾ وَقَالَ مُوسَىٰٓ إِن تَكْفُرُوٓا۟ أَنتُمْ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا فَإِنَّ ٱللَّهَ لَغَنِىٌّ حَمِيدٌ ﴾ [إبراهيم:٧-٨]، لا يفعل شيئًا لحاجة إلى غيره، وهو سبحانه بالغُ أمره، فكل ما يطلب فهو يبلغه، ويناله، ويصل إليه وحده، لا يعينه أحد، ولا يعوقه أحد، لا يحتاج في شيء من أموره إلى معين، وما له من المخلوقين ظهير، وليس له ولي من الذل.

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٣٧).

حاجة العبد إلى الرب

عقد شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ فصلًا لبيان حاجة العبد إلى الرب، وغنى الرب عنه، ومع ذلك فالله يحب من عبده أن يسأله، بخلاف المخلوق؛ فإنك إذا سألته شيئًا، أبغضك وكرهك، كما أن في افتقار العبد إلى الله عزه وكرامته، وفي افتقاره إلى المخلوق ذلته ومهانته؛ قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ(١):

(والعبد كلما كان أذل الله وأعظم افتقارًا إليه وخضوعًا له، كان أقرب إليه وأعز له، وأعظم لقدره، فأسعد الخلق أعظمهم عبودية لله، وأما المخلوق، فكما قيل: «احْتَجْ إِلَى مَنْ شِئْتَ، تَكُنْ أَسِيرَهُ، وَاسْتَغْنِ عَمَّنْ شِئْتَ، تَكُنْ نَظِيرَهُ، وَأَحْسِنْ إِلَى مَنْ شِئْت، تَكُنْ أَمِيرَهُ»؛ فأعظم ما يكون العبد قدرًا وحرمة عند الخلق إذا لم يحتج إليهم بوجه من الوجوه؛ فإن أحسنت إليهم مع الاستغناء عنهم، كنت أعظم ما يكون عندهم، ومتى احتجت إليهم -ولو في شربة ماء-، نقص قدرك عندهم بقدر حاجتك إليهم.

وهذا من حكمة الله ورحمته؛ ليكون الدين كله لله، وَلَا يُشْرَكُ بِهِ شَيْءٌ، فالرب سبحانه أَكْرَمُ مَا تَكُونُ عَلَيْهِ أَحْوَجُ مَا تَكُونُ إِلَيْهِ، وأفقر ما تكون إليه، وَالْخَلْقُ: أَهْوَنُ مَا يَكُونُ عَلَيْهِمْ أَحْوَجُ مَا يَكُونُ إِلَيْهِمْ؛ لأنهم كلهم محتاجون في أنفسهم؛ فهم لا يعلمون حوائجك، ولا يهتدون إلى مصلحتك، بل هم جهلة بمصالح أنفسهم، فكيف يهتدون إلى مصلحة غيرهم، فإنهم لا يقدرون عليها، ولا يريدون من جهة أنفسهم؛ فلا علم، ولا قدرة، ولا إرادة. والرب تعالى يعلم مصالحك، ويقدر عليها، ويريدها؛ رحمة منه وفضلًا، وذلك صفته من جهة نفسه، لا شيء آخر جعله مريدًا وراحمًا، بل رحمته

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٣٧).

من لوازم نفسه، فإنه كتب على نفسه الرحمة، ورحمته وسعت كل شيء، والخلق كلهم محتاجون، لايفعلون شيئًا إلا لحاجتهم ومصلحتهم، والسعيد منهم الذي يعمل لمصلحته التي هي مصلحة، لا لما يظنه مصلحة، وليس كذلك.

فهم ثلاثة أصناف: ظالم، وعادل، ومحسن. فالظالم: الذي يأخذ منك مالًا أو نفعًا، ولا يعطيك عوضه، أو ينفع نفسه بضررك. والعادل: المكافئ لك؛ كالبائع، لا لك، ولا عليك، والمحسن: الذي يحسن، لا لعوض يناله منك، فهذا إنما عمل لحاجته ومصلحته، وهو انتفاعه بالإحسان، وما يحصل له بذلك مما تحبه نفسه من الأجر أو طلب مدح الخلق وتعظيمهم أو التقرب إليك، إلى غير ذلك، وبكل حال ما أحسن إليك، إلا لما يرجو من الانتفاع، وسائر الخلق إنما يكرمونك ويعظمونك لحاجتهم إليك وانتفاعهم بك: إما بطريق المعاوضة، وإما بطريق الإحسان. فأقرباؤك وأصدقاؤك وغيرهم إذا أكرموك، فهم إنما يكرمونك لما يحصل لهم من الكرامة منك، فلو قد وليت، ولوا عنك، وتركوك، فهم في الحقيقة إنما يحبون أنفسهم وأغراضهم.

فهؤلاء كلهم -من الملوك إلى من دونهم- تجد أحدهم سيدًا مطاعًا، وهو في الحقيقة عبد مطيع. ومتى كنت محتاجًا إليهم، نقص الحب والإكرام والتعظيم بحسب ذلك، وإن قضوا حاجتك. والرب تعالى يمتنع أن يكون مكافيًا له أو متفضلًا عليه. ولهذا كان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول إذا رفعت مائدته: «**الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ غَيْرَ مَكْفِيٍّ وَلَا مَكْفُورٍ وَلَا مُوَدَّعٍ وَلَا مُسْتَغْنًى عَنْهُ رَبَّنَا**». رواه البخاري من حديث أبي أمامة[1]. بل ولا يزال الله هو المنعم المتفضل على العبد وحده لا شريك له في ذلك، بل ما بالخلق كلهم من نعمة فمن الله. وسعادة العبد من كمال افتقاره إلى الله واحتياجه إليه،

---

(١) رواه البخاري (٥٤٥٨)، وهذا لفظ الدارمي (٢٠٣٣)، وأحمد (٤/ ٢٣٦) و (٥/ ٢٥٢).

وأن يشهد ذلك، ويعرفه، ويتصف معه بموجبه؛ أي: بموجب علمه ذلك، فإن الإنسان قد يفتقر، ولا يعلم، مثل أن يذهب ماله، ولا يعلم.

والخلق كلهم فقراء إلى الله، لكن أهل الكفر والنفاق في جهل بهذا وغفلة عنه وإعراض عن تذكره والعمل به، والمؤمن يقر بذلك، ويعمل بموجب إقراره، وهؤلاء هم عباد الله).

ثم بيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما يطلق عليه لفظ العبد، فقال[1]: (ولفظ العبد في القرآن يتناول من عبد الله؛ فأما عبد لا يعبده، فلا يطلق عليه لفظ عبده؛ كما قال تعالى: ﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ ﴾ [الإسراء:٦٥]، وقوله: ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ ﴾ [الإنسان:٦]، ﴿ وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا ﴾ [الفرقان:٦٣]، ﴿ وَٱذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُۥدَ ﴾ [ص:١٧]، ﴿ وَٱذْكُرْ عَبْدَنَآ أَيُّوبَ ﴾ [ص:٤١]، ﴿ وَٱذْكُرْ عِبَٰدَنَآ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ﴾ [ص:٤٥]، ﴿ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ ﴾ [الإسراء:١]، ونحو هذا كثير.

وقد يطلق لفظ العبد على المخلوقات كلها؛ كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾ [الأعراف:١٩٤]، ﴿ إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴾ [مريم:٩٣]، وفي الحديث الذي رواه مسلم في الدجال: «**فَيُوحِي اللهُ إِلَى المَسِيحِ: أَنَّ لِي عِبَادًا لَا يُدَانُ لِأَحَدٍ بِقِتَالِهِمْ**»[2]، وهذا كقوله: ﴿ بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَّنَآ ﴾ [الإسراء:٥].

فهؤلاء لم يكونوا مطيعين لله، لكنهم معبَّدون مذللون مقهورون، يجري عليهم قدره، وقد يكون كونهم عبيدًا هو اعترافهم بالصانع وخضوعهم له -وإن كانوا

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٤٢).
(٢) رواه مسلم (٢٩٣٧) من حديث النواس بن سمعان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

كفارًا-؛ كقوله: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف:١٠٦]، وقوله: ﴿إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾ [مريم:٩٣]؛ أي: ذليلًا خاضعًا، ومعلوم أنهم لا يأتون يوم القيامة إلا كذلك، وإنما الاستكبار عن عبادة الله كان في الدنيا).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن إسلام المخلوقات وقنوتها له المذكورين في قوله تعالى: ﴿وَلَهُۥٓ أَسْلَمَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ [آل عمران:٨٣]، وقوله: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ [الرعد:١٥]، وقال: ﴿بَل لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ [البقرة:١١٦]، قال[١]: (فليس المراد بذلك مجرد كونهم مخلوقين مدبرين مقهورين تحت المشيئة والقدرة، فإن هذا لا يقال: طوعًا وكرهًا؛ فإن الطوع والكره إنما يكون لما يفعله الفاعل طوعًا وكرهًا، فأما ما لا فعل له فيه، لا يقال له: ساجد أو قانت، بل ولا مسلم، بل الجميع مقرون بالصانع بفطرتهم.

والمؤمن يخضع لأمر ربه طوعًا، وكذلك لما قدره من المصائب، فإنه يفعل عندها ما أمر به من الصبر وغيره طوعًا، فهو مسلم لله طوعًا، خاضع له طوعًا، والسجود مقصوده الخضوع، وسجود كل شيء بحسبه سجودًا يناسبها، ويتضمن الخضوع للرب).

فالشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يرى أن خضوع الكفار وعبوديتهم لله أمر اختياري، لا خضوع اضطراري -كما يقوله البعض-، لكن هذا الخضوع والتعبد لما كان معه شرك في العبادة، لم يكن نافعًا لأهله. والله الموفق.



(١) مجموع الفتاوى (١/ ٤٤).



ما يشرع للمسلم في تعامله مع الناس

تكلم شيخ الإسلام ابن تيمية فيما يشرع للمسلم في تعامله مع الناس، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(١)]: (والسعادة في معاملة الخلق أن تعاملهم لله؛ فترجو الله فيهم، ولا ترجوهم في الله، وتخافه فيهم، ولا تخافهم في الله، وتحسن إليهم رجاء ثواب الله، لا لمكافئتهم، وتكف عن ظلمهم؛ خوفًا من الله، لا منهم؛ كما جاء في الأثر: «أُرْجُ اللهَ فِي النَّاسِ، وَلَا تَرْجُ النَّاسَ فِي اللهِ، وَخَفْ اللهَ فِي النَّاسِ، وَلَا تَخَفْ النَّاسَ فِي اللهِ»[(٢)]؛ أي: لا تفعل شيئًا من أنواع العبادات والقرب لأجلهم؛ لا رجاء مدحهم، ولا خوفًا من ذمهم، بل ارج الله، ولا تخفهم في الله فيما تأتي وما تذر، بل افعل ما أمرت به، وإن كرهوه، وفي الحديث: «**إِنَّ مِنْ ضَعْفِ الْيَقِينِ أَنْ تُرْضِيَ النَّاسَ بِسَخَطِ اللهِ، أَوْ تَذُمَّهُمْ عَلَى مَا لَمْ يُؤْتِكَ اللهُ**»[(٣)]، فإن اليقين يتضمن اليقين في القيام بأمر الله وما وعد الله أهل طاعته، ويتضمن اليقين بقدر الله وخلقه وتدبيره، فإذا أرضيتهم بسخط الله، لم تكن موقنًا لا بوعده ولا برزقه؛ فإنه إنما يحمل الإنسان على ذلك إما ميل إلى ما في أيديهم من الدنيا؛ فيترك القيام فيهم بأمر الله؛ لما يرجوه منهم، وإما ضعف تصديق بما وعد الله أهل طاعته من النصر والتأييد والثواب في الدنيا والآخرة. فإنك إذا أرضيت الله، نصرك ورزقك وكفاك مؤنتهم، فإرضاؤهم بسخطه إنما يكون خوفًا منهم ورجاء لهم؛ وذلك من ضعف اليقين. وإذا لم يقدر لك

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٥١).

(٢) انظر: تاريخ مكة للفاكهي (٣/ ٣٣٩).

(٣) رواه البيهقي في الشعب (٢٠٧) وضعفه، و(٢٠٨)، وأبو نعيم (٥/ ١٠٦) واستغربه، و(١٠/ ٤١)، وضعفه جدًّا، وأرجعه لمتهم، وضعفه المناوي في فيض القدير (٢/ ٥٣٩)، ثم رواه البيهقي (٢٠٩) موقوفًا، وفيه أبو هارون المدني، وسمى عند هناد في الزهد (٥٣٥): موسى بن أبي عيسى المدني.

ما تظن أنهم يفعلونه معك، فالأمر في ذلك إلى الله لا لهم. فَإِنَّهُ مَا شَاءَ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ. فإذا ذممتهم على ما لم يُقَدَّرْ، كان ذلك من ضعف يقينك، فلا تخفهم، ولاترجهم، ولا تذمهم من جهة نفسك وهواك. لكن مَنْ حَمِدَهُ اللهُ ورسولُه، فهو المحمود. ومن ذمه الله ورسوله، فهو المذموم. ولما «قَالَ بَعْضُ وَفْدِ بَنِي تَمِيمٍ: يَا مُحَمَّدُ، أَعْطِنِي؛ فَإِنَّ حَمْدِي زَيْنٌ، وَإِنَّ ذَمِّي شَيْنٌ. قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **ذَاكَ اللهُ** عَزَّ وَجَلَّ»[1].

وكتبت عائشة إلى معاوية، وروى أنها رفعته إلى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ أَرْضَى اللهَ بِسَخَطِ النَّاسِ كَفَاهُ مُؤْنَةَ النَّاسِ وَمَنْ أَرْضَى النَّاسَ بِسَخَطِ اللهِ لَمْ يُغْنُوا عَنْهُ مِنْ اللهِ شَيْئًا**»، هذا لفظ المرفوع. ولفظ الموقوف: «مَنْ أَرْضَى اللهَ بِسَخَطِ النَّاسِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وَأَرْضَى عَنْهُ النَّاسَ وَمَنْ أَرْضَى النَّاسَ بِسَخَطِ اللهِ عَادَ حَامِدُهُ مِنْ النَّاسِ لَهُ ذَامًّا»، هذا لفظ المأثور عنها[2]. وهذا من أعظم الفقه في الدين، والمرفوع أحق وأصدق؛ فإن من أرضى الله بسخطهم، كان قد اتقاه، وكان عبده الصالح، والله يتولى الصالحين، وهو كاف عبده: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝٢ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق:٢-٣]، فالله يكفيه مؤنة الناس بلا ريب، وأما كون الناس كلهم يرضون عنه، فقد لا يحصل ذلك، لكن يرضون عنه إذا سَلِمُوا من الأغراض، وإذا تبين لهم العاقبة. ومن أرضى الناس بسخط الله، لم يغنوا عنه من الله شيئًا؛ كالظالم الذي يَعَضُّ على يديه ﴿يَقُولُ يَٰلَيْتَنِى ٱتَّخَذْتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلًا ۝٢٧ يَٰوَيْلَتَىٰ لَيْتَنِى لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا﴾ [الفرقان:٢٧-٢٨]،

---

(١) رواه أحمد (٣/ ٤٨٨) و(٦/ ٣٩٢)، والترمذي (٣٢٦٧) وقال: (حسن غريب)، والنسائي (١١٥١٥)، وصححه الألباني.
والرجل الذي من بني تميم وطلب المال، لعله يقصد ذو الخويصرة، كما في حديث أبي سعيد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عند البخاري (٣٦١٠)، ومسلم (١٠٦٤).

(٢) رواه الترمذي (٢٤١٤)، مرفوعًا وموقوفًا، وابن حبان (٢٧٦) مرفوعًا، وابن الجعد (١٥٩٣) موقوفًا. ورجح أبو زرعة، وأبو حاتم الموقوف، كما في العلل لابن أبي حاتم (١٨٠٠). وانظر: المجمع (١٠/ ٢٢٥).

وأما كون حامده ينقلب ذامًا، فهذا يقع كثيرًا، ويحصل في العاقبة؛ فإن العاقبة للتقوى، لا يحصل ابتداء عند أهوائهم، وهو سبحانه أعلم.

فالتوحيد ضد الشرك. فإذا قام العبد بالتوحيد الذي هو حق الله، فَعَبَدَهُ لا يشرك به شيئًا، كان موحدًا، ومن توحيد الله وعبادته التوكل عليه والرجاء له والخوف منه، فهذا يخلص به العبد من الشرك، وإعطاءُ الناس حقوقهم وترك العدوان عليهم يخلص به العبد من ظلمهم، وبطاعة ربه واجتناب معصيته يخلص العبد من ظلم نفسه. وقد قال تعالى في الحديث القدسي: «**قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ**»[1]، فالنصفان يعود نفعهما إلى العبد، وكما في الحديث الذي رواه الطبراني في الدعاء: «**يَا عِبَادِي: إِنَّمَا هِيَ أَرْبَعٌ: وَاحِدَةٌ لِي، وَوَاحِدَةٌ لَكَ، وَوَاحِدَةٌ بَيْنِي وَبَيْنَك، وَوَاحِدَةٌ بَيْنَكَ وَبَيْنَ خَلْقِي، فَالَّتِي لِي: تَعْبُدُنِي لَا تُشْرِكُ بِي شَيْئًا. وَالَّتِي لَك: عَمَلُك أَجْزِيك بِهِ أَحْوَجَ مَا تَكُونُ إِلَيْهِ. وَالَّتِي بَيْنِي وَبَيْنَك: فَمِنْك الدُّعَاءُ، وَعَلَيَّ الْإِجَابَةُ. وَالَّتِي بَيْنَك وَبَيْنَ خَلْقِي: فَأْتِ إِلَيْهِمْ مَا تُحِبُّ أَنْ يُؤْتُوهُ إِلَيْك**»[2]، وما يعطيه الله العبد من الإعانة والهداية هو من فضله وإحسانه، وهو وسيلة إلى ذلك المحبوب، وهو إنما يحبه لكونه طريقًا إلى عبادته، والعبد يطلب ما يحتاج أولًا، وهو محتاج إلى الإعانة على العبادة وإلى الهداية إلى الصراط المستقيم، وبذلك يصل إلى العبادة).

---

(١) رواه مسلم (٣٩٥).

(٢) رواه أبو يعلى (٢٧٥٧)، والبيهقي في الشعب (١١١٧٦).
وقال الهيثمي (١/ ٥١): في إسناده صالح المري، وهو ضعيف، وتدليس الحسن أيضًا.
ورواه ابن أبي شيبة (٧/ ١١٩/ ٣٤٦٥٥)، والبيهقي (١١١٢) الشعب، والطبراني في الدعاء (٦٨)، وأحمد في الزهد (٤٧)، موقوفًا على سلمان.
ورواه الطبراني (٦١٣٧) مرفوعًا من طريق سلمان، وضعفه الهيثمي (١/ ٥١)، والمناوي.

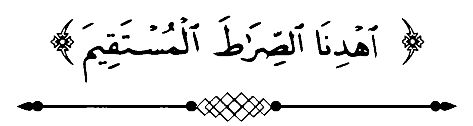
وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: (وبعض الناس يقول: إني أخافك يا الله، وأخاف من لا يخافك! وهذا كلام ساقط لا يجوز، بل على العبد أن يخاف الله وحده، ولا يخاف أحدًا؛ فإن من لا يخاف الله أذلُّ من أن يخاف؛ فإنه ظالم، وهو من أولياء الشيطان، فالخوف منه قد نهى الله عنه. وإذا قيل: قد يؤذيني. قيل: إنما يؤذيك بتسليط الله له، وإذا أراد الله دفع شره عنك، دفعه؛ فالأمر لله، وإنما يُسَلَّطُ على العبد بذنوبه، وأنت إذا خفت الله؛ فاتقيته، وتوكلت عليه، كفاك شر كل شر، ولم يسلطه عليك؛ فإنه قال: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾ [الطلاق:٣]، وتسليطه يكون بسبب ذنوبك وخوفك منه. فإذا خفت الله، وتبت من ذنوبك، واستغفرته، لم يسلط عليك؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الأنفال:٣٣]).

هذه مقتطفات من كلام الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ على هذا الموضوع الجليل -موضوع التعامل مع الله، والتعامل مع الناس، والتعامل مع النفس-، وأن من أصلح معاملته مع الله، فعبده حق عبادته، ولم يعبد أحدًا سواه، كفاه شر الناس وشر نفسه، وأمَّنه مما يخاف. وأما من خاف الناس، فأرضاهم بما يسخط الله، فإن الله يعكس عليه مطلوبه، ويسلط عليه عدوه، ويصبح عمله وبالًا عليه. فيجب على المسلم أن يخشى الله، وأن لا تأخذه في الله لومة لائم، ويكف عدوانه عن الناس، ويكف نفسه عن المعاصي، وينصح لإخوانه المسلمين، هذا هو السبيل الصحيح. والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.



(١) مجموع الفتاوى (١/ ٥٧).

فوائد من قوله تعالى:



فوائد جليلة في معنى قوله تعالى: ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ [الفاتحة:٦-٧]. قال رَحِمَهُ اللَّهُ[١]: (وقد صح عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**الْيَهُودُ مَغْضُوبٌ عَلَيْهِمْ، وَالنَّصَارَى ضَالُّونَ**»[٢]، وكتاب الله يدل على ذلك في مواضع مثل قوله تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ اللَّهِ مَن لَّعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ ﴾ [المائدة:٦٠]، وقوله: ﴿ فَبَاءُو بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ ﴾ [البقرة:٩٠]، وقوله: ﴿ وَبَاءُو بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةُ ﴾ [آل عمران:١١٢]، وذكر آيات في هذا المعنى تدل على أن اليهود مغضوب عليهم، والنصارى ضالون؛ مصداقًا لقول الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (ولما أمرنا الله سبحانه أن نسأله في كل صلاة أن يهدينا الصراط المستقيم؛ صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين المغايرين للمغضوب عليهم وللضالين، كان ذلك مما يبين أن العبد يخاف عليه من الانحراف إلى هذين الطريقين، وقد وقع ذلك كما أخبر به النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ حيث قال: «**لَتَسْلُكُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ حَذْوَ الْقُذَّةِ بِالْقُذَّةِ حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ**

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٦٤).

(٢) رواه أحمد (٤/ ٣٧٨)، والترمذي (٢٩٥٣)، وقال: (حسن غريب من حديث عدي بن حاتم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ).
قال ابن أبي حاتم: (لا أعلم بين المفسرين اختلافًا في هذا، قال الحافظ: وأخرجه أيضًا ابن مردويه بإسناد حسن من حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ).

ضَبٍّ لَدَخَلْتُمُوهُ. قَالُوا يَا رَسُولَ اللهِ: الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى؟ قَالَ: فَمَنْ». وهو حديث صحيح[(١)].

وكان السلف يرون أن من انحرف من العلماء عن الصراط المستقيم، ففيه شبه من اليهود، ومن انحرف من العُبَّاد، ففيه شبه من النصارى؛ كما يُرى في أصول منحرفة أهل العلم من تحريف الكلم عن مواضعه، وقسوة القلوب، والبخل بالعلم، والكبر، وأمر الناس بالبر ونسيان أنفسهم، وغير ذلك.

وكما يُرى في منحرفة أهل العبادة والأحوال من الغلو في الأنبياء والصالحين، والابتداع في العبادات، ولهذا قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَا تُطْرُونِي كَمَا أَطْرَتْ النَّصَارَى عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ فَإِنَّمَا أَنَا عَبْدٌ فَقُولُوا عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ**»[(٢)].

ولهذا يشرع في التشهد وفي سائر الخطب المشروعة -كخطب الجمع والأعياد، وخطب الحاجات عند النكاح وغيره- أن نقول: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله[(٣)].

وكان رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يحقق عبوديته؛ لئلا تقع الأمة فيما وقعت فيه النصارى في المسيح من دعوى الألوهية، حتى قال له رجل: (ما شاء الله وشِئت)، فقال: «**أَجَعَلْتَنِي لِلهِ نِدًّا؟ بَلْ مَا شَاءَ اللهُ وَحْدَهُ**»[(٤)]، وقال: «**لَاتَتَّخِذُوا قَبْرِي عِيدًا وَصَلُّوا عَلَيَّ حَيْثُمَا**

---

(١) رواه البخاري (٧٣٢٠)، ومسلم (٢٦٦٩) من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.
واللفظ المذكور لأحمد (٤/ ١٢٥)، والطبراني (٧١٤٠)، وابن الجعد (٣٤٢٤)، وقال الهيثمي (٧/ ٢٦١): (رجاله مختلف فيهم). وضعفه ابن عدي في الكامل (٤/ ٣٩).

(٢) رواه البخاري (٣٤٤٥) من حديث عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٣) انظر: صحيح مسلم (٨٦٨) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

(٤) رواه ابن ماجه (٢١١٧-٢١١٨)، والنسائي (١٠٨٢٥)، والطبراني (١٢/ ٢٤٤/ ١٣٠٠٥)، وأحمد (١/ ٢١٤)، وفيه الأجلح وفيه ضعف، وله شواهد ذكرها الحافظ في الفتح (١١/ ٥٤٠).

كُنْتُمْ فَإِنَّ صَلاَتَكُمْ تَبْلُغُنِي»[(١)]، وقال: «**اللَّهُمَّ لا تَجْعَلْ قَبْرِي وَثَنًا يُعْبَدُ! اشْتَدَّ غَضَبُ اللهِ عَلَى قَوْمٍ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ**»[(٢)]. فمن توهم في نبينا أو غيره من الأنبياء شيئًا من الألوهية والربوبية، فهو من جنس النصارى.

وإنما حقوق الأنبياء ما جاء به الكتاب والسنة عنهم، قال تعالى في خطابه: ﴿وَءَامَنتُم بِرُسُلِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا لَّأُكَفِّرَنَّ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَلَأُدْخِلَنَّكُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [المائدة:١٢]، والتعزير: النصر والتوقير والتأييد. وقال تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿٨﴾ لِّتُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ﴾ [الفتح:٨-٩]؛ فهذا في حق الرسول، ثم قال في حق الله تعالى: ﴿وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾، وقال تعالى: ﴿وَرَحْمَتِى وَسِعَتْ كُلَّ شَىْءٍ ۚ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَٰتِنَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٥٦﴾ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ ۚ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف:١٥٦-١٥٧]، وذكر طاعة الرسول في أكثر من ثلاثين موضعًا من القرآن)، ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ جملة منها، ثم قال[(٣)]: (فقد بينَّ الله في كتابه حقوق الرسول: من الطاعة له، ومحبته، وتعزيره، وتوقيره، ونصره، وتحكيمه، والرضى بحكمه، والتسليم له، واتباعه، والصلاة والتسليم عليه، وتقديمه على النفس والأهل والمال، ورد ما يُتنازع فيه إليه، وغير ذلك من الحقوق.

---

(١) رواه أبو داود (٢٠٤٢)، وأحمد (٢/ ٣٦٧) وقال ابن كثير: صححه النووي.

(٢) رواه مالك (١/ ١٧٢/ ٤١٤) مرسلًا، وروى متصلًا، وصححه ابن عبد البر (٥/ ٤١) هو والبزار.

(٣) مجموع الفتاوى (١/ ٦٨).

وأخبر أن طَاعَتَهُ طَاعَتُهُ، فقال: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء:٨٠]، وَمُبَايَعَتَهُ مُبَايَعَتُهُ، فقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [الفتح:١٠]، وقرن بين اسمه واسمه في المحبة، فقال: ﴿أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [التوبة:٢٤]، وفي الطاعة والمعصية، فقال: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [النساء:١٣]، ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [النساء:١٤]، وفي الأذى، فقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [الأحزاب:٥٧]؛ فهذا ونحوه هو الذي يستحقه رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بأبي هو وأمي! فأما العبادة والاستعانة، فللَّه وحده لا شريك له؛ كما قال: ﴿وَٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [النساء:٣٦]، ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥])، ثم ذكر آيات كثيرة في هذا المعنى، ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: (وتوحيد الله وإخلاص الدين له في عبادته واستعانته في القرآن كثير جدًا، بل هو قلب الإيمان، وأول الإسلام وآخره)، إلى أن قال: (وعبادة الله وحده ومتابعة الرسول فيما جاء به هو شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا عبده ورسوله).

إلى أن قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فالعبادة والاستعانة وما يدخل في ذلك -من الدعاء، والاستغاثة، والخشية، والرجاء، والإنابة، والتوكل، والتوبة، والاستغفار- كل هذا لله وحده لا شريك له؛ فالعبادة متعلقة بألوهيته، والاستعانة متعلقة بربوبيته، والله رب العالمين، لا إله إلا هو، ولا رب لنا غيره -لا مَلَك، ولا نبي، ولا غيره-، بل أكبر الكبائر الإشراك بالله، وأن تجعل له ندًا وهو خلقك.

والشرك أن تجعل لغيره شركًا؛ أي: نصيبًا في عبادتك وتوكلك واستعانتك).



(١) مجموع الفتاوى (١/ ٧٠).

العبد لا يسأل إلا الله

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١] في بيان أن العبد لا يسأل إلا الله بعد أن أورد قوله تعالى: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَٱنصَبْ ۝٧ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَٱرْغَب﴾ [الشرح:٧-٨]، وقول النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لابن عباس: «**إِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللهَ، وَإِذَا اسْتَعَنْتَ فَاسْتَعِنْ بِاللهِ**»[٢].

قال: وفي الترمذي: («**لِيَسْأَلْ أَحَدُكُمْ رَبَّهُ حَاجَتَهُ كُلَّهَا حَتَّى شِسْعُ نَعْلِهِ إِذَا انْقَطَعَ، فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يُيَسِّرْهُ لَمْ يَتَيَسَّرْ**»[٣]، وفي «الصحيح» أنه قال لعوف بن مالك، والرهط الذين بايعهم معه: «**لَا تَسْأَلُوا النَّاسَ شَيْئًا**»[٤]، فكان سوط أحدهم إذا سقط من يده، لا يقول لأحد ناولني إياه. وفي «الصحيح» من حديث السبعين ألفًا الذين يدخلون الجنة بغير حساب: «**هُمْ الَّذِينَ لَا يسترقون وَلَا يَكْتَوُونَ وَلَا يَتَطَيَّرُونَ**»[٥]، والاسترقاء طلب الرقية، وهو نوع من السؤال).

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وأحاديث النهي عن مسألة الناس كثيرة؛ كقوله: «**لَا تَحِلُّ الْمَسْأَلَةُ إِلَّا**

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٧٨).

(٢) رواه الترمذي (٢٥١٦) وقال: حسن صحيح، وأحمد (١/ ٢٩٣-٣٠٣-٣٠٧)، والحاكم (٣/ ٦٢٣)، والضياء (١٠/ ٢٢/ ١٢)، وأبو يعلى (٢٥٥٦)، وابن الجعد (٣٤٤٥).

قال ابن رجب في جامع العلوم (ص١٨٤)، المعرفة: طريق الترمذي حسنة جيدة، وسيأتي هنا تصحيح شيخ الإسلام، فانظر: (ص٥٦).

(٣) رواه الترمذي (٣٦٠٤م) (٨-٩) واستغربه، وصحح إرساله، وابن حبان (٨٨٦)، والضياء (١٦١٠-١٦١١)، وضعفه ابن عدي (٦/ ٥٢) والقواريري.

(٤) رواه مسلم (١٠٤٣) من حديث عوف رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٥) رواه البخاري (٣٤١٠)، ومسلم (٢٢٠) من حديث ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

لِثَلَاثَةٍ»[(١)]، قوله: «**لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ**»[(٢)]... الحديث، وقوله: «**لَا تَزَالُ الْمَسْأَلَةُ بِأَحَدِهِمْ...**»[(٣)]، وقوله: «**مَنْ سَأَلَ النَّاسَ وَلَهُ مَا يُغْنِيهِ ...**»[(٤)]، وأمثال ذلك).

وهذا الذي ذكره الشيخ من الآيات والأحاديث شرح لقوله ﷺ: «إِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللهَ»؛ إذ مفهومه المنع من سؤال غير الله، وذلك أن يسأل الناس شيئًا من أمور الدنيا؛ لما في ذلك من الذلة والافتقار إلى غير الله؛ فأما سؤال أهل العلم، فإنه غير داخل في هذا المنع؛ لأن الله قد أمر به في قوله: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل:٤٣]، والمقصود سؤالهم عن أمور الدين التي تشكل على السائل.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فأما سؤال ما يسوغ مثله من العلم، فليس من هذا الباب؛ لأن المخبر لا ينقص الجواب من علمه، بل يزداد بالجواب، والسائل محتاج إلى ذلك، قال ﷺ: «**هَلَّا سَأَلُوا إِذْ لَمْ يَعْلَمُوا؟ فَإِنَّ شِفَاءَ الْعَيِّ السُّؤَالُ**»[(٥)]، ولكن من المسائل ما ينهى عنه؛ كما قال تعالى: ﴿لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ﴾ [المائدة:١٠١]، وكنهيه عن أغلوطات المسائل[(٦)]، ونحو ذلك).

---

(١) رواه مسلم (١٠٤٤) من حديث قبيصة بن مخارق الهلالي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه البخاري (٢٠٧٤)، ومسلم (١٠٤٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.
واللفظ المذكور من حديث الزبير وهو عند البخاري (٢٠٧٥).

(٣) رواه البخاري (١٤٧٤)، ومسلم (١٠٤٠) من حديث ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

(٤) رواه أبو داود (١٦٢٦)، والترمذي (٦٥١) وحسنه، والنسائي (٢٣٧٣)، وابن ماجه (١٨٤٠)، وأحمد (١/ ٣٨٨).
وضعفه الحافظ في الفتح (٣/ ٣٤١)، وانظر: المحلي (٦/ ١٥٣-١٥٤).

(٥) رواه أبو داود (٣٣٦)، وابن ماجه (٥٧٢)، وأحمد (١/ ٣٣٠)، وصححه ابن الملقن.

(٦) رواه أبو داود (٣٦٥٦)، وأحمد (٥/ ٤٣٥)، وسعيد بن منصور (١١٧٩)، والطبراني (١٩/ ٣٨٩/ ٩١٣)، وفي الأوسط (٨٢٠٤). وثبته الحافظ في الفتح (١٠/ ٤٠٧)، في حين ضعفه المنذري، والمناوي.

ثم استشكل الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قضية طلب الدعاء من الغير: هل هي من السؤال الممنوع، أو من السؤال الجائز؟ فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١]: (وأما سؤاله لغيره أن يدعو له، فقد قال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لعمر: «**لَا تَنْسَنَا مِنْ دُعَائِكَ**»[٢]، وقال: «**إِذَا سَمِعْتُمْ الْمُؤَذِّنَ: فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ، ثُمَّ صَلُّوا عَلَيَّ؛ فَإِنَّهُ مَنْ صَلَّى عَلَيَّ مَرَّةً صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ عَشْرًا، ثُمَّ سَلُوا اللهَ لِي الْوَسِيلَةَ؛ فَإِنَّهَا دَرَجَةٌ فِي الْجَنَّةِ، لَا تَنْبَغِي إِلَّا لِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللهِ، وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا ذَلِكَ الْعَبْدَ، فَمَنْ سَأَلَ اللهَ لِي الْوَسِيلَةَ، حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ**»[٣].

وقد يقال في هذا: هو طلب من الأمة الدعاء له؛ لأنهم إذا دعوا له، حصل لهم من الأجر أكثر مما لو كان الدعاء لأنفسهم؛ كما قال الذي قال: أَجْعَلُ صَلَاتِي كُلَّهَا عَلَيْكَ؟ فَقَالَ: «**إِذًا يَكْفِيكَ اللهُ مَا أَهَمَّكَ مِنْ أَمْرِ دُنْيَاكَ وَآخِرَتِكَ**»[٤]، فطلبه منهم الدعاء له لمصلحتهم كسائر أمره إياهم بما أمرهم به، وذلك لما في ذلك من المصلحة لهم؛ فإنه قد صح عنه أنه قال: «**مَا مِنْ رَجُلٍ يَدْعُو لِأَخِيهِ بِظَهْرِ الْغَيْبِ بِدَعْوَةٍ: إِلَّا وَكَّلَ اللهُ بِهِ مَلَكًا كُلَّمَا دَعَا دَعْوَةً قَالَ الْمَلَكُ الْمُوَكَّلُ بِهِ: آمِينَ وَلَكَ مِثْلُهُ**»[٥].

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٧٩).

(٢) رواه أبو داود (١٤٩٨)، والترمذي (٣٥٦٢) وقال: (حسن صحيح)، وابن ماجه (٢٨٩٤)، والضياء (١/ ٢٩٣/ ١٨٤)، وأحمد (١/ ٢٩).
قال الهيثمي (٣/ ٢١١): (فيه عاصم بن عبيد الله بن عاصم، وفيه كلام كثير لغفلته، وقد وثق).
ورواه ابن حبان في ترجمة عاصم من المجروحين (٢/ ١٢٨).

(٣) رواه مسلم (٣٨٤) من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.
وأصله في البخاري (٦١١)، ومسلم (٣٨٢) مختصرًا من حديث أبي سعيد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٤) رواه الترمذي (٢٤٥٧)، وقال: حسن صحيح. والقاضي إسماعيل (١٤)، وأحمد (٥/ ١٣٦)، والضياء (١١٨٥-١١٨٦)، وجوده الهيثمي (١٠/ ١٦٠)، وحسنه المنذري.

(٥) رواه مسلم (٢٧٣٢) عن أبي الدرداء.

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب «التوسل والوسيلة»[١]: (وأصل سؤال الخلق الحاجات الدنيوية التي لا يجب عليهم فعلها ليس واجبًا على السائل ولا مستحبًّا؛ بل المأمور به سؤال الله تعالى، والرغبة إليه، والتوكل عليه. وسؤال الخلق في الأصل محرم، لكنه أبيح للضرورة، وتركه توكلًا على الله أفضل، قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَٱنصَبْ ۝٧ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَٱرْغَب﴾ [الشرح:٧-٨]، أي: ارغب إلى الله لا إلى غيره.

وقوله: «**إِذَا سَأَلْت فَاسْأَلْ اللهَ، وَإِذَا اسْتَعَنْت فَاسْتَعِنْ بِاللهِ**»[٢]، هو من أصح ما روى عنه.

وفي «المسند» لأحمد: «أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ كَانَ يَسْقُطُ السَّوْطُ مِنْ يَدِهِ، فَلَا يَقُولُ لِأَحَدٍ: نَاوِلْنِي إِيَّاهُ، وَيَقُولُ: إِنَّ خَلِيلِي أَمَرَنِي أَنْ لَا أَسْأَلَ النَّاسَ شَيْئًا»[٣]).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٤]: (وأما سؤال المخلوق أن يقضي حاجة نفسه، أو يدعو له، فلم يؤمر به، بخلاف سؤال أهل العلم؛ فإن الله أمر بسؤال أهل العلم، فقال تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل:٤٣]، وقال تعالى: ﴿فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكَ﴾ [يونس:٩٤]، وقال تعالى: ﴿وَسْـَٔلْ

---

(١) ضمن مجموع الفتاوى (١/ ١٨١).

(٢) سبق (ص٥٣)، وأنه صحيح كما قال شيخ الإسلام.

(٣) رواه أحمد في المسند (١/ ١١)، قال الهيثمي (٣/ ٩٢): (ابن أبي مليكة لم يدرك أبا بكر، وعبد الله بن المؤمل فيه كلام وقد وثق).
وروى نحوه من حديث أبي ذر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ؛ عند الطبراني في الصغير (٧٥٨)، والبيهقي في الشعب (٧٥٨٣).
وله طريق أخرى في الكبير للطبراني (١٦٤٩).
ومن حديث أبي أمامة (٧٨٩٢)، وفيه الألهاني.
ويغني عنه حديث عوف بن مالك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عند مسلم (١٠٤٣).

(٤) ضمن مجموع الفتاوى (١/ ١٨٥).

مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ ﴾ [الزخرف:٤٥]، وهذا لأن العلم يجب بذله؛ فمن سئل عن علم يعلمه، فكتمه، ألجمه الله بلجام من نار يوم القيامة(١)، وهو يزكو على التعليم، لاينقص بالتعليم كما تنقص الأموال بالبذل، ولهذا يشبَّه بالمصباح.

وكذلك من له حق عند غيره من عين أو دين كالأمانات -مثل الوديعة والمضاربة لصاحبها- أن يسألها ممن هي عنده، وكذلك مال الفيء وغيره من الأموال المشتركة، التي يتولى قسمتها ولي الأمر للرجل أن يطلب حقه منه؛ كما يطلب حقه من الوقف والميراث والوصية، ومن هذا الباب سؤال النفقة لمن تجب عليه، وسؤال المسافر الضيافة لمن تجب عليه؛ كما استطعم موسى والخضر أهل القرية، وكذا الغريم له أن يطلب دينه ممن هو عليه).

قال: (وقد يكون السؤال منهيًّا عنه نهي تحريم أو نهي تنزيه، وإن كان المسؤول مأمورا بإجابة سؤاله).



(١) هو حديث رواه أبو داود (٣٦٥٨)، والترمذي (٢٦٤٩) وحسنه، وابن ماجه (٢٦٤-٢٦٥)، وصححه ابن حبان (٩٦)، والحاكم (١/ ١٨٢)، وأبو نعيم في المستخرج (١٤)، وجوده المنذري في الترغيب، وصححه الزركشي، وقواه الذهبي؛ كما في فيض القدير (٦/ ٢١٢) للمناوي. وجعله الحافظ في القول المسدد صالحًا للحجة.

ما تبني عليه العبادة الصحيحة

لشيخ الإسلام رسالة تكلم فيها عن بيان ما تبنى عليه العبادة الصحيحة، فقال[١]: (العبادات مبناها على الشرع والاتباع، لا على الهوى والابتداع؛ فإن الإسلام مبني على أصلين:

أحدهما: أن نعبد الله وحده لا شريك له.

والثاني: أن نعبده بما شرعه على لسان رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لا نعبده بالأهواء والبدع، قال الله تعالى: ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨﴾ إِنَّهُمْ لَن يُغْنُوا عَنكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا ﴾ [الجاثية:١٨-١٩]، وقال تعالى: ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَن بِهِ اللَّهُ ﴾ [الشورى:٢١]؛ فليس لأحد أن يعبد الله بما لم يشرعه رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من واجب ومستحب، لا نعبده بالأمور المبتدعة؛ كما ثبت في السنن من حديث العرباض بن سارية: «**وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**». قال الترمذي: حديث حسن صحيح[٢]، وفي مسلم أنه كان يقول في خطبته: «**خَيْرُ الْكَلَامِ كَلَامُ اللهِ وَخَيْرُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ** صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**»[٣]. وليس لأحد أن يُعبد إلا الله، فلايصلي إلا لله، ولا يصوم إلا لله، ولا يحج إلا بيت الله، ولا يتوكل إلا على الله، ولا يخاف إلا الله، ولا ينذر إلا لله، ولا يحلف إلا بالله. وفي «الصحيحين»[٤]:

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٨٠).

(٢) سبق (ص٢٣)، وأنه صحيح.

(٣) صحيح مسلم (٨٦٧) ونحوه، من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

(٤) رواه البخاري (٦٦٤٧)، ومسلم (١٦٤٦) عن ابن عمر أو أبيه عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

«إِنَّ اللهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ فَمَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللهِ أَوْ لِيَصْمُتْ»، وفي السنن: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللهِ فَقَدْ أَشْرَكَ»(١). وعن ابن مسعود: «لَأَنْ أَحْلِفَ بِاللهِ كَاذِبًا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَحْلِفَ بِغَيْرِهِ صَادِقًا»(٢)؛ لأن الحلف بغير الله شرك، والحلف بالله توحيد، وتوحيد معه كذب خير من شرك معه صدق، وإذا كان الحالف بغير الله قد أشرك، فكيف بالناذر لغير الله؟! والنذر أعظم من الحلف، ولهذا لو نذر لغير الله، لم يجب الوفاء به باتفاق المسلمين).

يقصد الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ النذر للقبور والمزارات بقصد قضاء حاجات الناذرين؛ كما يفعل اليوم عند الأضرحة، وهذا شرك أكبر يخرج من الملة؛ لأنه عبادة لغير الله -عَزَّوَجَلَّ.

قال الشيخ: (فمن ظن أن النذر للمخلوقين يجلب له منفعة، أو يدفع عنه مضرة، فهو من الضالين؛ كالذين يظنون أن عبادة المخلوقين تجلب لهم منفعة، أو تدفع عنهم مضرة).

ثم أجاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ عما يحصل للمشركين عند الأضرحة وغيرها من الكلام الذي يسمعونه، حتى يظنوا أن الميت يخاطبهم، أو ما يحصل لهم من الطيران في الهواء، أو الإخبار عن الأمور الغائبة، حتى يظنوا أن ذلك من الكرامة التي تحصل لهم ببركة الأموات أو الأصنام، فقال(٣): (وهؤلاء المشركون قد تتمثل لهم الشياطين، وقد تخاطبهم بكلام، وقد تحمل أحدهم في الهواء، وقد تخبره ببعض الأمور الغائبة، وقد تأتيه بنفقة أو طعام

---

(١) رواه الترمذي (١٥٣٥)، وحسنه وأبو داود (٣٢٥١)، وأحمد (١/ ٤٧)، والحاكم (١/ ١١٧)، والضياء (٢٠٥)، وأبو عوانة (٤/ ٤٤). وصححه الألباني، وقال الذهبي في السير (٧/ ٣٦٠): (رواته ثقات).

(٢) رواه الطبراني (٨٩٠٢)، وابن أبي شيبة (١٢٢٨١)، وعبد الرزاق (٨/ ٤٦٩)، وقال الهيثمي (٤/ ١٧٧): (رواته رواة الصحيح موقوفًا).
وقد رواه أبو الشيخ في طبقات المحدثين (٢/ ١٧٧)، وأبو نعيم (٧/ ٢٦٧) مرفوعًا.

(٣) مجموع الفتاوى (١/ ٨٢).

أو كسوة أو غير ذلك؛ كما جرى مثل هذا لعباد الأصنام من العرب وغير العرب، وهذا كثير، موجود في هذا الزمان وغير هذا الزمان، للضالين المبتدعين المخالفين للكتاب والسنة؛ إما بعبادة غير الله، وإما بعبادة لم يشرعها الله، وهؤلاء إذا أظهر أحدهم شيئًا خارقًا للعادة، لم يخرج عن أن يكون حالًا شيطانيًّا أو محالًا بهتانيًّا.

فخواصهم تقترن بهم الشياطين، لكن لا تقترن بهم الشياطين إلا مع نوع من البدعة: إما كفر، وإما فسق، وإما جهل بالشرع. فإن الشيطان قصده الإغواء بحسب قدرته؛ فإن قدر على أن يجعلهم كفارًا، جعلهم كفارًا، وإن لم يقدر إلا على جعلهم فساقًا أو عصاة، جعلهم كذلك، وإن لم يقدر إلا على نقص عملهم ودينهم ببدعة يرتكبونها يخالفون بها الشريعة التي بعث الله بها رسوله ﷺ؛ فينتفع منهم بذلك.

ولهذا قال الأئمة: لو رأيتم الرجل يطير في الهواء، أو يمشي على الماء، فلاتغتروا به، حتى تنظروا وقوفه عند الأمر والنهي. ولهذا يوجد كثير من الناس يطير في الهواء، وتكون الشياطين هي التي تحمله؛ لا يكون من كرامات أولياء الله المتقين. ومن هؤلاء من يحمله الشيطان إلى عرفات، فيقف مع الناس، ثم يحمله، فيرده إلى مدينته تلك الليلة، ويظن هذا الجاهل أن هذا من أولياء الله، ولا يعرف أنه يجب عليه أن يتوب من هذا، وإن اعتقد أن هذا طاعة وقربة، فإنه يستتاب، فإن تاب وإلا قتل؛ لأن الحج الذي أمر الله به ورسوله لابد فيه من الإحرام والوقوف بعرفة، ولابد فيه من أن يطوف بعد ذلك طواف الإفاضة؛ فإنه ركن لا يتم الحج إلا به، بل عليه أن يقف بمزدلفة، ويرمي الجمار، ويطوف للوداع، وعليه اجتناب المحظورات، والإحرام من الميقات، إلى غير ذلك من واجبات الحج.

وهؤلاء الضالون الذين يضلهم الشيطان يحملهم في الهواء، يحمل أحدهم بثيابه، فيقف بعرفة، ويرجع تلك الليلة، حتى يرى في اليوم الواحد ببلده، ويرى بعرفة، ومنهم من يتصور الشيطان بصورته، ويقف بعرفة، فيراه من يعرفه واقفًا، فيظن أنه ذلك الرجل وقف بعرفة، ومثل هذا وأمثاله يقع كثيرًا، وهي أحوال شيطانية، قال تعالى: ﴿ وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴾ [الزخرف:٣٦]، و«ذكر الرحمن» هو الذكر الذي أنزله الله على نبيه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر:٩].

فالأحوال الرحمانية كرامات سببها الإيمان، وهي نعمة من الله على عبده لحجة في الدين أو لحاجة بالمسلمين، وأما أصحاب الأحوال الشيطانية، فهم من جنس الكهان؛ يكذبون تارة، ويصدقون أخرى، ولابد في أعمالهم من مخالفة للأمر، ولهذا يوجد الواحد منهم مُلابسًا للخبائث من النجاسات والأقذار التي تحبها الشياطين، ومرتكبًا للفواحش ظالمًا للناس، وهذا فرق ما بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان. والله المستعان).



بيان الشرك وخطره

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ(١): (اعلم أن الشرك بالله أعظم ذنب عصى الله به. قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [النساء:٤٨]، وفي «الصحيحين»(٢) أنه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «سُئِلَ: أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ؟ قَالَ: **أَنْ تَجْعَلَ للهِ نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ**»(٣)، والند: المثل، قال تعالى: ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة:٢٢]، وقال تعالى: ﴿وَجَعَلَ لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلَّ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا ۖ إِنَّكَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ ﴾ [الزمر:٨]، فمن جعل لله ندًّا من خلقه فيما يستحقه عَزَّ وَجَلَّ من الإلهية والربوبية، فقد كفر بإجماع الأمة؛ فإن الله سبحانه هو المستحق للعبادة لذاته؛ لأنه المألوه المعبود الذي تألهه القلوب، وترغب إليه، وتفزع إليه عند الشدائد، وما سواه فهو مفتقر مقهور بالعبودية، فكيف يصلح أن يكون إلهًا؟! قال الله تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا۟ لَهُۥ مِنْ عِبَادِهِۦ جُزْءًا ۚ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَكَفُورٌ مُّبِينٌ ﴾ [الزخرف:١٥]، وقال تعالى: ﴿ إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴾ [مريم:٩٣]).

وذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ آيات في هذا المعنى، ثم قال(٤): (فالله سبحانه هو المستحق أن يعبد لذاته. قال تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الفاتحة:٢]، فذكر الحمد بالألف واللام التي تقتضي الاستغراق لجميع المحامد؛ فدل على أن الحمد كله لله، ثم حصره في قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة:٥]، فهذا تفصيل لقوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٨٨).

(٢) رواه البخاري (٤٤٧)، ومسلم (٨٦) من حديث ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٣) رواه البخاري (٤٤٧)، ومسلم (٨٦) من حديث ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٤) مجموع الفتاوى (١/ ٨٩).

رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الفاتحة:٢]، فهذا يدل على أنه لا يستحق أن يُعبد أحد سواه، فقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة:٥]؛ إشارة إلى عبادته بما اقتضته إلهيته من المحبة والخوف والرجاء والأمر والنهي، ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥]؛ إشارة إلى ما اقتضته الربوبية من التوكل والتفويض والتسليم؛ لأن الرب سبحانه هو المالك، وفيه -أيضًا- معنى الربوبية والإصلاح، والمالك الذي يتصرف في ملكه كما يشاء)، إلى أن قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ولهذا قيل: إن هذه الآية ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥] جمعت جميع أسرار القرآن؛ لأن أولها اقتضى عبادته بالأمر والنهي والمحبة والخوف والرجاء -كما ذكرنا-، وآخرها اقتضى عبادته بالتفويض والتسليم، وجميع العبوديات داخلة في ذلك)، إلى أنه قال: (فإذا تقرر هذا: فالشرك يكفر به صاحبه، وهو نوعان: شرك في الإلهية، وشرك في الربوبية.

فأما الشرك في الإلهية، فهو أن يجعل لله ندًّا -أي: مثلًا- في عبادته، أو محبته، أو خوفه، أو رجائه، أو إنابته. فهذا هو الشرك الذي لا يغفره الله إلا بالتوبة منه، قال تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال:٣٨]، وهذا هو الذي قاتل عليه رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ مشركي العرب؛ لأنهم أشركوا في الإلهية، قال الله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البقرة:١٦٥] الآية، وقالوا: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر:٣] الآية، وقالوا: ﴿أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص:٥]، وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَأَلْقِيَاهُ فِى ٱلْعَذَابِ ٱلشَّدِيدِ﴾ [ق:٢٦].

وأما الربوبية، فكانوا مقرين بها؛ قال الله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾، إلى قوله: ﴿يَتَوَكَّلُ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [الزمر:٣٨]، وما اعتقد أحد منهم قط أن الأصنام هي التي تنزل الغيث، وترزق العالم وتدبره، وإنما كان شركهم -كما ذكرنا-: اتخذوا من دون الله أندادًا يحبونهم كحب الله، وهذا المعنى يدل على أن من أحب شيئًا من دون الله كما يحب الله تعالى، فقد أشرك، وهذا كقوله: ﴿قَالُواْ وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ

﴿٩٦﴾ تَاللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء:٩٦-٩٨]، وكذا من خاف شيئًا كما يخاف الله أو رجاه كما يرجو الله وما أشبه ذلك.

وأما النوع الثاني: فالشرك في الربوبية، فإن الرب سبحانه هو المالك المدبر، المعطي المانع، الضار النافع، الخافض الرافع، المعز المذل؛ فمن شهد أن المعطي أو المانع، أو الضار أو النافع، أو المعز أو المذل غيره، فقد أشرك بربوبيته)، قال: (لأن النعم كلها لله تعالى؛ كما قال تعالى: ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل:٥٣]، وقال تعالى: ﴿ كُلًّا نُّمِدُّ هَٰؤُلَاءِ وَهَٰؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ ﴾ [الإسراء:٢٠]، فالله سبحانه هو المعطي على الحقيقة؛ فإنه هو الذي خلق الأرزاق، وقدرها، وساقها إلى من يشاء من عباده.

ومما يقوى هذا المعنى قوله ﷺ لابن عباس رضي الله عنهما: «**وَاعْلَمْ أَنَّ الْأُمَّةَ لَوْ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَنْفَعُوك لَمْ يَنْفَعُوك إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللهُ لَك، وَلَوْ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَضُرُّوك لَمْ يَضُرُّوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللهُ عَلَيْكَ، رُفِعَتْ الْأَقْلَامُ، وَجَفَّتْ الصُّحُفُ**»، قال الترمذي: (هذا حديث صحيح)[1]. فهذا يدل على أنه لا ينفع في الحقيقة إلا الله، ولا يضر غيره. فمن سلك هذا المسلك العظيم، استراح من عبودية الخلق ونظره إليهم، وأراح الناس من لومه وذمه إياهم، وتجرد التوحيد في قلبه، فقوي إيمانه، وانشرح صدره، وتنوَّر قلبه، ومن توكل على الله، فهو حسبه.

وأما الشرك الخفي، فهو الذي لا يكاد أحد يسلم منه؛ مثل: أن يحب مع الله غيره، فإذا نقص خوف العبد من ربه، خاف المخلوق، وطريق التخلص من هذه الآفات كلها الإخلاص لله عز وجل، قال الله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف:١١٠]، ولا يحصل الإخلاص إلا بزهد، ولا زهد إلا بتقوى، والتقوى: متابعة الأمر والنهي).

---

(١) سبق (ص٥٦)، وأنه حسن.

بيان أنواع الشـرك

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(١)]: (ذكر الله عن إمامنا إبراهيم خليل الله أنه قال لمناظريه من المشركين الظالمين: ﴿ وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ عَلَيْكُمْ سُلْطَٰنًا ۚ فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨١﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴾ [الأنعام:٨١-٨٢]. وفي «الصحيح» من حديث عبد الله بن مسعود أَنَّ «النَّبِيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَّرَ الظُّلْمَ بِالشِّرْكِ وَقَالَ: **أَلَمْ تَسْمَعُوا إِلَى قَوْلِ الْعَبْدِ الصَّالِحِ** ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ [لقمان:١٣]؟»[(٢)]، فأنكر أن نخاف ما أشركوهم بالله من جميع المخلوقات العلويات والسفليات، وعدمَ خوفهم من إشراكهم بالله شريكًا لم ينزل الله به سلطانًا، وبيَّن أن القسم الذي لم يشرك هو الآمن المهتدي، وهذه آية عظيمة، تنفع المؤمن الحنيف في مواضع؛ فإن الإشراك في هذه الأمة أخفى من دبيب النمل -دَعْ جليلَه!-، وهو شرك في العبادة والتأله، وشرك في الطاعة والانقياد، وشرك في الإيمان والقبول.

فالغالية من النصارى والرافضة وضلال الصوفية والفقراء والعامة يشركون بدعاء غير الله تارة، وبنوع من عبادته أخرى، وبهما جميعًا تارة، ومن أشرك هذا الشرك، أشرك في الطاعة.

وكثير من المتفقهة وأجناد الملوك وأتباع القضاة والعامة المتبعة لهؤلاء يشركون شرك الطاعة، وقد «قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ لَمَّا قَرَأَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ﴿ ٱتَّخَذُوٓا۟

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٩٧).

(٢) رواه البخاري (٣٢)، ومسلم (١٢٤).

أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ ﴾ [التوبة:٣١]، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا عَبَدُوهُمْ. فَقَالَ: **مَا عَبَدُوهُمْ، وَلَكِنْ أَحَلُّوا لَهُمُ الْحَرَامَ، فَأَطَاعُوهُمْ، وَحَرَّمُوا عَلَيْهِمُ الْحَلَالَ، فَأَطَاعُوهُمْ»**(١).

فتجد أحد المنحرفين يجعل الواجب ما أوجبه متبوعه، والحرام ما حرمه، والحلال ما حلله، والدين ما شرعه؛ إما دينًا، وإما دنيا، وإما دينًا ودنيا. ثم يخوِّف من امتنع من هذا الشرك، وهو لا يخاف أنه أشرك به شيئًا في طاعته بغير سلطان من الله، وبهذا يخرج من أوجب الله طاعته من أمير وعالم ووالد وشيخ، وغير ذلك.

وأما الشرك الثاني: فكثير من أتباع المتكلمة -يعني علماء الكلام- والمتفلسفة -بل وبعض المتفقهة والمتصوفة، بل وبعض أتباع الملوك والقضاة- يقبل قول متبوعه فيما يخبر به من الاعتقادات الخبرية ومن تصحيح بعض المقالات، وإفساد بعضها، ومدح بعضها وبعض القائلين، وذم بعض بلا سلطان من الله، ويخاف ما أشركه في الإيمان والقبول، ولا يخاف إشراكه بالله شخصًا في الإيمان به، وقبول قوله بغير سلطان من الله، وبهذا يخرج من شرع الله تصديقه من المرسلين والعلماء المبلغين والشهداء الصادقين وغير ذلك، فباب الطاعة والتصديق ينقسم إلى: مشروع في حق البشر، وغير مشروع.

وأما العبادة والاستعانة والتأله -وهذا هو القسم الثالث-، فلا حق فيها للبشر، فإنه كما قال القائل: ما وضعت يدي في قصعة أحد إلا ذللت له. ولاريب أن من نصرك ورزقك، كان له سلطان عليك. فالمؤمن يريد أن لايكون عليه سلطان إلا لله ولرسوله ولمن أطاع الله ورسوله. وقبول مال الناس فيه سلطان لهم عليه. فإذا قصد دفع هذا السلطان وهذا القهر عن نفسه، كان حسنًا محمودًا، يصح له دينه بذلك، وإن قصد الترفع

---

(١) رواه الترمذي (٢٩٥٣م) و(٣٠٩٥) واستغربه، وأحمد (٤/ ٣٧٨)، والطبراني (١٧/ ٩٢/ ٢١٨)، وابن جرير (١٠/ ١١٤)، والبيهقي (١٠/ ١١٦). وحسنه الألباني.

عليهم والترؤس والمراءاة بالحال الأولى، كان مذمومًا، وقد يقصد بترك الأخذ غنى نفسه عنهم، ويترك أموالهم لهم؛ فهذه أربع مقاصد صالحة: غنى نفسه، وعزتُها، حتى لاتفتقر إلى الخلق، ولا تذل لهم، وسلامة مالهم ودينهم عليهم، حتى لا تنقص عليهم أموالهم، فلا يذهبها عنهم، ولا يوقعهم بأخذها فيما يكره لهم من الاستيلاء عليه. ففي ذلك منفعة له أن لا يذل ولا يفتقر إليهم، ومنفعة لهم أن يبقى لهم مالهم ودينهم. وقد يكون في ذلك منفعة بتأليف قلوبهم بإبقاء أموالهم لهم حتى يقبلوا منه، وقد يكون في ذلك حفظ دينهم؛ فإنهم إذا قبل منهم المال قد يطمعون هم أيضًا في أنواع من المعاصي، ويتركون أنواعًا من الطاعات؛ فلايقبلون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأما إذا كان الأخذ يفضي إلى طمع فيه، حتى يستعان به في معصية، أو يَمنَعُ من طاعة، فتلك مفاسد أخر؛ فإنهم لايتمكنون من منعه من طاعة، إلا إذا كان ذليلًا لهم أو فقيرًا إليهم، ولايتمكنون هم من استعماله في المعصية، إلا مع ذله أو فقره؛ فإن العطاء يحتاج إلى جزاء ومقابلة.

وكما أن في أخذه من أموال الناس هذه المفاسد: مجاراتهم على أهوائهم المحرمة، وترك واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والذلة للناس).

فقد بيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه قد يكون في ترك الأخذ -أيضًا- مفاسد، منها التكبر والاستعلاء؛ ومنها الامتناع من الإحسان إليهم، فإنه إذا لم يأخذ منهم، لم يعطهم ويحسنُ إليهم من باب المقابلة والمكافأة.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وقد يتركه -أي الأخذ- لمضرة الناس، أو لترك منفعتهم، فهذا مذموم، وقد يكون في الترك -أيضًا- مضرة نفسه، أو ترك منفعتها؛ إما بأنه يكون محتاجًا إليه، فيضره تركه، أو يكون في أخذه وصرفه منفعة له في الدين والدنيا.

ومما تقدم يتبين لنا: أن الشرك أنواع:

الأول: الشرك الظاهر، وهو صرف شيء من أنواع العبادة لغير الله؛ كالذبح والنذر للقبور، والاستغاثة بالأموات والغائبين من الجن والشياطين.

الثاني: شرك الطاعة، وهو طاعة العلماء والأمراء في استحلال ما حرم الله، أو تحريم ما أحله.

والثالث: شرك الإيمان والقبول، وهو التصديق بالأقوال المنحرفة وقبولها؛ كما قالت الفلاسفة والمخرفون والمنحرفون والمعطلة للأسماء والصفات من الجهمية والمعتزلة والأشاعرة، والإعراض عن قبول مقالات الأنبياء واتباعهم.

والنوع الرابع: شرك خفي، وهو الرياء والسمعة، والعمل لغير الله، بل لأجل طمع من مطامع الدنيا)، والله المستعان.



حكم التوسل والاستغاثة

هذه المسألة هي الشبهة التي يدلي بها هواة الشرك قديمًا وحديثًا، فكان لابد من كشفها وبيانها؛ سئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ عمن قال: تجوز الاستغاثة بالنبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في كل ما يستغاث الله تعالى فيه، على معنى أنه وسيلة من وسائل الله تعالى في طلب الغوث، وكذلك يستغاث بسائر الأنبياء والصالحين في كل ما يستغاث الله تعالى فيه، وأنه لا فرق بين الاستغاثة والتوسل؛ سواء قال: أتوسل إليك يا إلهي برسولك! أو أستغيث برسولك أن تغفر لي...، إلى آخر السؤال الذي يدور على هذا المعنى.

فأجاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله[1]: (الحمد لله رب العالمين. لم يقل أحد من المسلمين: إنه يستغاث بشيء من المخلوقات في كل ما يستغاث الله فيه! لابنبي، ولا بملك، ولا بصالح، ولا غير ذلك، بل هذا مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام أنه لا يجوز إطلاقه، ولم يقل أحد: إن التوسل بنبي هو استغاثة به. فإن المستغيث بالنبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طالب منه وسائل له، والمتوسل به لا يدعى، ولايطلب منه، ولا يُسأل، وإنما يطلب به. وكل أحد يفرق بين المدعو والمدعو به. والاستغاثة: طلب الغوث، وهو إزالة الشدة؛ كالاستنصار طلب النصر. والمخلوق يطلب منه من هذه الأمور ما يقدر عليه منها؛ كقوله تعالى: رَحِمَهُ ٱللَّهُ ﴿فَٱسْتَغَٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِى مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾ [القصص:١٥]. وأما ما لايقدر عليه إلا الله، فلا يطلب إلا من الله، ولهذا كان المسلمون لا يستغيثون بالنبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا يستسقون به، ولا يتوسلون به؛ كما في «صحيح البخاري»[2] «أَنَّ

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ١٠١).

(٢) برقم (١٠١٠).

عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اسْتَسْقَى بِالْعَبَّاسِ، وَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا إِذَا أَجْدَبْنَا نَتَوَسَّلُ إِلَيْك بِنَبِيِّنَا، فَتَسْقِينَا، وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْك بِعَمِّ نَبِيِّنَا، فَاسْقِنَا! فَيُسْقَوْنَ»).

ومراد الشيخ التوسل بدعائه؛ بأن يدعو الله لهم بالغيث، وهذا جاء في حال كون الشخص حيًا قادرًا على الدعاء، وأما الميت، فلا يتوسل به، ولا يطلب منه دعاء ولا غيره؛ لأنه لا يقدر على شيء، ولهذا قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ بعد ذلك: (فقد ذكر عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنهم كانوا يتوسلون بالنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حياته في الاستسقاء، ثم توسلوا بعمه العباس بعد موته، وتوسلهم به هو استسقاؤهم به، بحيث يدعو ويدعون معه، وهذا لم يفعله الصحابة بعد موته ولا في مغيبه).

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ[(١)]: (من قال: ما لا يقدر عليه إلا الله لا يستغاث فيه إلا بالله. فقد قال الحق؛ يعني: ولا يستغاث بالمخلوق في ذلك؛ لأنه شرك، وهذه هي التي قال بعضهم فيها: استغاثة المخلوق بالمخلوق كاستغاثة الغريق بالغريق. وقال الآخر: استغاثة المخلوق بالمخلوق كاستغاثة المسجون بالمسجون. وقد قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّهُ لَا يُسْتَغَاثُ بِي وَإِنَّمَا يُسْتَغَاثُ بِاللهِ**»[(٢)]، وقال لابن عباس: «**إِذَا اسْتَعَنْتَ فَاسْتَعِنْ بِاللهِ**»[(٣)]، وإذا نفى الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن نفسه أمرًا، كان هو الصادق المصدوق في ذلك؛ كما هو الصادق المصدوق في كل ما يخبر به من نفي وإثبات. ومن رد خبره تعظيمًا له، أشبه النصارى الذين كذبوا المسيح في إخباره عن نفسه بالعبودية تعظيمًا له؛ فنفى ما نفاه الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وليس لأحد أن يقابل نفيه بنقيض ذلك البتة).

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ١٠٦).

(٢) رواه أبو داود (٤٧٢٦)، أحمد (٥/ ٣١٧) نحوه، والطبراني (١٥٤٧) واستغربه، ابن كثير. قال الهيثمي (١٠/ ١٥٩): فيه ابن لهيعة وهو حسن الحديث.

(٣) سبق (ص٥٦)، وأنه حديث حسن.

يعني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أن الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نفى أن يستغاث به؛ فلا يجوز لنا أن نخالف نفيه، ونستغيث به؛ لأن هذا معصية له ومعارضة له فيما قال.

وقد تحصل من كلام الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أن الاستغاثة بالمخلوق على نوعين:

النوع الأول: الاستغاثة بالمخلوق فيما يقدر عليه في حياته. فهذه جائزة كاستغاثة المظلوم بمن يناصره على ظالمه، ويدفع عنه الظلم؛ كما قال تعالى عن كليمه موسى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: ﴿فَٱسْتَغَٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِى مِنْ عَدُوِّهِۦ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ [القصص:١٥].

والنوع الثاني: الاستغاثة بالمخلوق فيما لا يقدر عليه إلا الله؛ فهذه محرمة وهي شرك أكبر.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (والاستغاثة بمعنى أن يطلب من الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -يعني: في حياته- ما هو اللائق بمنصبه لا ينازع فيها مسلم، وأما بالمعنى الذي نفاه الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فهو -أيضًا- مما يجب نفيها. ومن أثبت لغير الله ما لايكون إلا لله، فهو كافر، إذا قامت عليه الحجة التي يكفر تاركها، ولهذا لا يعرف عن أحد من المسلمين أنه جوَّز مطلق الاستغاثة بغير الله، ولا أنكر على من نفى مطلق الاستغاثة عن غير الله).

قال: (وقد يكون من كلام الله ورسوله عبارة لها معنى صحيح، لكن بعض الناس يفهم من تلك غير مراد الله ورسوله، فهذا يرد عليه فهمه. كما روى الطبراني في «معجمه الكبير»: أنه كان في زمن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ منافق يؤذي المؤمنين، فقال أبو بكر الصديق رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «قُومُوا نَسْتَغِيثُ بِرَسُولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ هَذَا الْمُنَافِقِ. فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّهُ لَا يُسْتَغَاثُ بِي، وَإِنَّمَا يُسْتَغَاثُ بِاللهِ**»[1]. فهذا إنما أراد به النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المعنى الثاني وهو أن يطلب منه ما لا يقدر عليه إلا الله).

---

(١) هو الحديث قبل السابق، في الصفحة السابقة لهذه، وأنه حديث حسن.

الشفاعة

تكلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في موضوع الشفاعة، وهو موضوع مهم؛ لأن الشفاعة ضلَّ في مفهومها كثير من الخلق قديمًا وحديثًا، حيث فهمها أكثر الخلق على غير مفهومها الصحيح؛ فكثير من المشركين بالغوا في إثبات الشفاعة، حتى طلبوها من الأموات، وبنوا على قبورهم القباب، وطافوا حولها، وذبحوا عندها، وملؤوا صناديق النذور بالأموال، التي هم بأَمَسِّ الحاجة إليها؛ كل ذلك طلبًا للشفاعة من الأموات! وإذا قيل لهم: هذا شرك بالله، قالوا: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس:١٨]، ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ [الزمر:٣].

ويقابل هؤلاء المبالغين في إثبات الشفاعة مبالغة أوصلتهم إلى الكفر والشرك، يقابلهم قوم بالغوا في نفي الشفاعة، متجاهلين النصوص التي جاءت بإثبات الصحيح فيها، ويمثل هذا الفريق المعتزلة والخوارج.

وتوسط أهل السنة والجماعة، فأثبتوا ما أثبته الله ورسوله من الشفاعة، ونفوا ما نفاه الله ورسوله منها، وحيال ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ(١): (الشفاعة المنفية في القرآن كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا شَفَٰعَةٞ وَلَا يُؤۡخَذُ مِنۡهَا عَدۡلٞ﴾ [البقرة:٤٨]، وقوله: ﴿مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خُلَّةٞ وَلَا شَفَٰعَةٞ﴾ [البقرة:٢٥٤]، وقوله: ﴿فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ﴾ [الشعراء:١٠٠]، وقوله: ﴿مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنۡ حَمِيمٖ وَلَا شَفِيعٖ يُطَاعُ﴾ [غافر:١٨]، وقوله: ﴿يَوۡمَ يَأۡتِي تَأۡوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبۡلُ قَدۡ جَآءَتۡ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلۡحَقِّ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشۡفَعُواْ لَنَآ أَوۡ نُرَدُّ

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ١١٦).

فَنَعْمَلَ غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [الأعراف:٥٣]، واحتج بكثير منه الخوارج والمعتزلة على منع الشفاعة لأهل الكبائر؛ إذ منعوا أن يُشفعَ لمن يستحق العذاب، أو أن يُخرجَ من النار من يدخلها، ولم ينفوا الشفاعة لأهل الثواب في زيادة الثواب.

ومذهب سلف الأمة وأئمتها وسائر أهل السنة والجماعة إثبات الشفاعة لأهل الكبائر، وأنه يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان).

ثم رد على المعتزلة والخوارج النافين للشفاعة مطلقًا؛ استنادًا إلى ظاهر الأدلة التي فيها نفي الشفاعة، فقال: (الشفاعة المنفية هي الشفاعة المعروفة عند الناس عند الإطلاق، وهي: أن يشفع الشفيع إلى غيره ابتداء، فيقبل شفاعته، فأما إذا أذن له في أن يشفع، فشفع، لم يكن مستقلًا في الشفاعة، بل يكون مطيعًا له؛ أي: تابعًا له في الشفاعة، وتكون شفاعته مقبولة، ويكون الأمر كله للآمر المسؤول.

وقد ثبت بنص القرآن في غير آية أن أحدًا لا يشفع عنده إلا بإذنه؛ كما قال تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة:٢٥٥]، وقال: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾ [سبأ:٢٣]، وقال: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء:٢٨]، وأمثال ذلك، والذي يبين أن هذه هي الشفاعة المنفية أنه قال: ﴿وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓا۟ إِلَىٰ رَبِّهِمْ ۙ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِىٌّ وَلَا شَفِيعٌ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الأنعام:٥١]، وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۖ مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِىٍّ وَلَا شَفِيعٍ﴾ [السجدة:٤]؛ فأخبر سبحانه أنه ليس لهم من دون الله ولي ولا شفيع.

وأما نفي الشفاعة بدون إذنه؛ فإن الشفاعة إذا كانت بإذنه، لم تكن من دونه؛ كما أن الولاية التي بإذنه ليست من دونه؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ

يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ ﴾ [المائدة:٥٥]، ﴿ وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴾ [المائدة:٥٦]، وأيضًا فقد قال: ﴿ أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَ قُلْ أَوَلَوْ كَانُواْ لَا يَمْلِكُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَعْقِلُونَ ﴿٤٣﴾ قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا لَّهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [الزمر:٤٣-٤٤]، فذم الذين اتخذوا من دون الله شفعاء، وأخبر أن لله الشفاعة جميعًا؛ فعلم أن الشفاعة منتفية عن غيره؛ إذ لايشفع أحد إلا بإذنه، وقد قال تعالى: ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [يونس:١٨]، ومما يوضح ذلك أنه نفى يومئذ الخلة بقوله: ﴿ مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ وَٱلْكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [البقرة:٢٥٤]، ومعلوم أنه إنما نفى الخلة المعروفة ونفعها المعروف؛ كما ينفع الصديق الصديق في الدنيا، كما قال: ﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿١٧﴾ ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿١٨﴾ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْـًٔا وَٱلْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ﴾ [الانفطار:١٧-١٩]، وقال: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ ﴿١٥﴾ يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ لَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنْهُمْ شَىْءٌ لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ ﴾ [غافر:١٥-١٦]؛ لم ينف أن يكون في الآخرة خلة نافعة بإذنه؛ فإنه قد قال: ﴿ ٱلْأَخِلَّآءُ يَوْمَئِذٍۭ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٦٧﴾ يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ وَلَآ أَنتُمْ تَحْزَنُونَ ﴾ [الزخرف:٦٧-٦٨] الآيات، وقد قال النبي ﷺ: «**يَقُولُ اللهُ تَعَالَى: حَقَّتْ مَحَبَّتِي لِلْمُتَحَابِّينَ فِيَّ**»[(١)]، ويقول الله تعالى: «**أَيْنَ الْمُتَحَابُّونَ بِجَلَالِي؟ الْيَوْمَ أُظِلُّهُمْ فِي ظِلِّي يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلِّي**»[(٢)]؛ فتعين أن الأمر كله عائد إلى تحقيق التوحيد، وأنه لا ينفع أحد، ولا يضر إلا

---

(١) رواه مالك (١٧١١)، وأحمد (٥/ ٢٢٩-٢٣٣-٢٣٦-٢٣٩)، وصححه ابن حبان (٥٧٥)، والحاكم (٤/ ١٨٦) عطا، والضياء (٣٦٩)، والمنذري في الترغيب، وانظر: التمهيد (٢٥/ ١٢٥).

(٢) رواه مسلم (٢٥٦٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

بإذن الله، وأنه لايجوز أن يُعبد أحد غير الله، ولا يستعان به من دون الله، وأنه يوم القيامة يظهر لجميع الخلق أن الأمر كله لله، ويتبرأ كل مدعو ممن دعاه، فلا يبقى من يدَّعي لنفسه معه شركًا في ربوبيته أو إلهيته، ولا من يدَّعي ذلك لغيره، بخلاف الدنيا؛ فإنه وإن لم يكن رب ولا إله إلا هو، فقد اتخذ غيره ربًّا وإلهًا، وادعى ذلك مدعون. وفي الدنيا يشفع الشافع عند غيره، وينتفع بشفاعته، وإن لم يكن أذن له في الشفاعة، ويكون خليله، فيعينه، ويفتدي نفسه من الشر، وقد نفى الله هذه الأقسام الثلاثة، قال تعالى: ﴿لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾ [البقرة:٤٨]).



الواسطة بين الحق والخلق

هذه المسألة ساءت فيها أفهام كثير من الناس، مما أدى ببعضهم إلى الكفر والضلال، فقد سئل شيخ الإسلام عن رجلين تناظرا، فقال أحدهما: لابد لنا من واسطة بيننا وبين الله؛ فإنا لا نقدر أن نصل إليه بغير ذلك!

فأجاب بقوله(١): (الحمد لله رب العالمين: إن أراد بذلك أنه لابد من واسطة تبلغنا أمر الله، فهذا حق؛ فإن الخلق لا يعلمون ما يحبه الله ويرضاه، وما أمر به وما نهى عنه، وما أعده لأوليائه من كرامته، وما وعد به أعداءه من عذابه، ولا يعرفون ما يستحقه الله تعالى من أسمائه الحسنى وصفاته العليا التي تعجز العقول عن معرفتها، وأمثال ذلك؛ إلا بالرسل الذين أرسلهم الله إلى عباده، فالمؤمنون بالرسل المتبعون لهم هم المهتدون الذين يقربهم إليه زلفي، ويرفع درجاتهم، ويكرمهم في الدنيا والآخرة، وأما المخالفون للرسل، فإنهم ملعونون، وهم عن ربهم محجوبون ضالون، قال تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ إِمَّا يَأۡتِيَنَّكُمۡ رُسُلٞ مِّنكُمۡ يَقُصُّونَ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِي فَمَنِ ٱتَّقَىٰ وَأَصۡلَحَ فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ٣٥ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱسۡتَكۡبَرُواْ عَنۡهَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [الأعراف:٣٥-٣٦]، وقال تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدٗى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشۡقَىٰ ١٢٣ وَمَنۡ أَعۡرَضَ عَن ذِكۡرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةٗ ضَنكٗا وَنَحۡشُرُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ أَعۡمَىٰ ١٢٤ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرۡتَنِيٓ أَعۡمَىٰ وَقَدۡ كُنتُ بَصِيرٗا ١٢٥ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتۡكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَاۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلۡيَوۡمَ تُنسَىٰ﴾ [طه:١٢٣-١٢٦]، قال ابن عباس: «تَكَفَّلَ اللهُ لِمَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ وَعَمِلَ بِمَا فِيهِ أَنْ لَا

(١) مجموع الفتاوى (١/ ١٢١).

يَضِلَّ فِي الدُّنْيَا وَلَايَشْقَى فِي الْآخِرَةِ». وقال تعالى عن أهل النار: ﴿كُلَّمَآ أُلْقِىَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ۝٨ قَالُوا۟ بَلَىٰ قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ كَبِيرٍ﴾ [الملك:٨-٩])، إلى أن قال: (وهذا مما أجمع عليه جميع أهل الملل من المسلمين واليهود والنصارى فإنهم يثبتون الوسائط بين الله وبين عباده وهم الرسل الذين بلغوا عن الله أمره وخبره، قال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [الحج:٧٥]، ومن أنكر هذه الواسطة، فهو كافر بإجماع أهل الملل؛ يعني لأنه كافر بالرسل ومكذب لهم.

وقد قص الله قصص الكفار الذين كذبوا الرسل؛ كيف أهلكهم ونصر رسله والذين آمنوا).

قال: (فهذه الوسائط تطاع، وتتبع، ويقتدى بها؛ كما قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ [النساء:٦٤]، وقال: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ﴾ [النساء:٨٠]، ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران:٣١]).

ثم بيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ الواسطة الأخرى التي من أثبتها كفر، فقال[١]: (إن أراد بالواسطة أنه لابد من واسطة في جلب المنافع ودفع المضار؛ مثل: أن يكون واسطة في رِزْق العباد ونصرهم وهداهم، يسألونه ذلك، ويرجونه فيه، فهذا من أعظم الشرك الذي كفَّر الله به المشركين؛ حيث اتخذوا من دونه أولياء وشفعاء يجتلبون بهم المنافع، ويجتنبون المضار).

ثم استثنى رَحِمَهُ ٱللَّهُ الشفاعة التي يأذن الله بها لمن رضي قوله وعمله، فقال[٢]: (لكن الشفاعة لمن يأذن الله له فيها حق).

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ١٢٣).

(٢) مجموع الفتاوى (١/ ١٢٤).

ثم قال: (فمن جعل الملائكة والأنبياء وسائط يدعوهم، ويتوكل عليهم، ويسألهم جلب المنافع ودفع المضار -مثل: أن يسألهم غفران الذنوب، وهداية القلوب، وتفريج الكروب، وسد الفاقات-، فهو كافر بإجماع المسلمين).

وذكر الآيات الدالة على ذلك، ومنها قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّۦنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ ﴿٧٩﴾ وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّۦنَ أَرْبَابًا ۗ أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران:٧٩-٨٠]، قال: (فبين سبحانه أن اتخاذ الملائكة والنبيين أربابًا كفر؛ فمن جعل الملائكة والأنبياء وسائط يدعوهم، ويتوكل عليهم، ويسألهم جلب المنافع ودفع المضار -مثل: أن يسألهم غفران الذنب، وهداية القلوب-؛ فهو كافر بإجماع المسلمين).

قال: (ومَنْ سِوَى الأنبياء -من مشائخ العلم والدين-، فمن أثبتهم وسائط بين الرسول وأمته -يبلغونهم، ويعلمونهم، ويؤدبونهم، ويقتدون بهم-، فقد أصاب في ذلك، وهؤلاء -يعني العلماء- إذا أجمعوا، فإجماعهم حجة قاطعة؛ لا يجتمعون على ضلالة، وإن تنازعوا في شيء، ردوه إلى الله والرسول؛ إذ الواحد منهم ليس بمعصوم على الإطلاق، بل كل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وقد قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**الْعُلَمَاءُ وَرَثَةُ الأَنْبِيَاءِ فَإِنَّ الأَنْبِيَاءَ لَمْ يُوَرِّثُوا دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا وَإِنَّمَا وَرَّثُوا الْعِلْمَ فَمَنْ أَخَذَهُ فَقَدْ أَخَذَ بِحَظٍّ وَافِرٍ**»[1]، فالعلماء وسائط بهذا المعنى، وأما من جعلهم وسائط بين الله وبين خلقه -كالحجَّاب الذين من المِلك ورعيته- بحيث يكونون هم

(١) رواه الترمذي (٢٦٨٢)، وأبو داود (٣٦٤١)، وابن ماجه (٢٢٣)، وصححه ابن حبان (٨٨).
ضعفه الترمذي، ونقل عن البخاري تصحيحه، وفي كشف الخفاء (٢/٦٣): له شواهد، ولذا قال الحافظ: له طرق يعرف بها أن للحديث أصلًا.

يرفعون إلى الله حوائج خلقه! فالخلق يسألونهم، وهم يسألون الله! فمن أثبتهم وسائط على هذا الوجه، فهو كافر مشرك، يجب أن يستتاب، فإن تاب، وإلا قتل؛ لأن هذا من تشبيه المخلوق بالخالق واتخاذ الأنداد له).

هذا ما قرره شيخ الإسلام في هذه المسألة المهمة -التي هي اتخاذ الوسائط-، حيث بيَّن أن وساطة الرسل بين الله وبين خلقه وساطة تبليغ عن الله، وواجبنا طاعتهم في ذلك، ووساطة العلماء بين الرسل والأمة هي وساطة تبليغ العلم الذي جاءت به الرسل؛ لأن العلماء ورثة الأنبياء.

أما اتخاذ الأنبياء والعلماء وسائط عند الله في قضاء الحاجات وقبول الدعوات، فهي وساطة باطلة، ومن أثبتها، فهو كافر بالله عَزَّوَجَلَّ؛ لأن الله لم يجعل بيننا وبينه وسائط في هذا الشأن، بل حكم بكفر من اعتقد ذلك، فقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ۗ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ﴾ [الزمر:٣].



الفرق بين الواسطة عند الله وعند الخلق

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ مبينًا الفرق بين الواسطة التي تكون بين الملوك وبين رعاياهم وبين ما يزعم من الواسطة بين الله وبين خلقه. قال[1]: (فهؤلاء مشبهون لله، شبهوا المخلوق بالخالق. فإن الوسائط التي بين الملوك وبين الناس يكونون على أحد وجوه ثلاثة:

إما لإخبارهم من أحوال الناس بما لا يعرفونه. ومن قال: إن الله لا يعلم أحوال عباده حتى يخبره بذلك بعض الملائكة أو الأنبياء أو غيرهم؛ فهو كافر، بل هو سبحانه يعلم السر وأخفى، لا تخفى عليه خافية في الأرض ولا في السماء، وهو السميع البصير، يسمع ضجيج الأصوات باختلاف اللغات على تفنن الحاجات، لا يشغله سمع عن سمع، ولا تغلطه المسائل، ولا يتبرم بإلحاح الملحين.

الوجه الثاني: أن يكون الملك عاجزًا عن تدبير رعيته ودفع أعدائه، إلا بأعوان يعينونه، فلابد له من أنصار وأعوان لذله وعجزه، والله سبحانه ليس له ظهير ولا ولي من الذل، قال تعالى: ﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴾ [سبأ:٢٢]، وقال تعالى: ﴿ وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِىٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًا ﴾ [الإسراء:١١١]، وكل ما في الوجود من الأسباب، فهو خالقه وربه ومليكه، فهو الغني عن كل ما سواه، وكل ما سواه فقير إليه، بخلاف الملوك المحتاجين إلى ظهرائهم، وهم في الحقيقة شركاؤهم في الملك، والله تعالى ليس له شريك في الملك، بل لا إله إلا هو وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير.

(١) مجموع الفتاوى (١/ ١٢٦).

والوجه الثالث: أن يكون المَلك ليس مريدًا لنفع رعيته والإحسان إليهم ورحمتهم، إلا بمحرك يحركه من خارج، فإذا خاطب الملكَ من ينصحه ويعظمه أو من يُدِلُّ عليه، بحيث يكون يرجوه ويخافه؛ تحركت إرادة الملك وهمته في قضاء حوائج رعيته، إما لما حصل في قلبه من كلام الناصح الواعظ المشير، وإما لما يحصل من الرغبة أو الرهبة من كلام المُدِلِّ عليه.

والله تعالى هو رب كل شيء ومليكه، وهو أرحم بعباده من الوالدة بولدها، وكل الأشياء إنما تكون بمشيئته؛ فما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، وهو إذا نفع العباد بعضهم على بعض، فجعل هذا يُحسن إلى هذا، ويدعو له، ويشفع فيه، ونحو ذلك؛ فهو الذي خلق ذلك كله، وهو الذي خلق في قلب هذا المحسن الداعي الشافع إرادة الإحسان والدعاء والشفاعة، ولا يجوز أن يكون في الوجود من يكرهه على خلاف مراده، أو يُعلمُه ما لم يكن يعلم، ومن يرجوه الرب أو يخافه، ولهذا قال النبي ﷺ: «**لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ، اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي إِنْ شِئْتَ، وَلَكِنْ لِيَعْزِمَ المَسْأَلَةَ؛ فَإِنَّ اللهَ لَا مُكْرِهَ لَهُ**»[1].

والشفعاء الذين يشفعون عنده لا يشفعون إلا بإذنه؛ كما قال تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة:٢٥٥]، وقال: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء:٢٨].

وهذا بخلاف الملوك فإن الشافع عندهم قد يكون له ملك، وقد يكون شريكًا في الملك، وقد يكون مظاهرًا لهم معاونًا لهم على ملكهم، وهؤلاء يشفعون عند الملوك بغير إذنهم، والملوك تقبل شفاعتهم؛ تارة لحاجتهم إليهم، وتارة لخوفهم منهم، وتارة لجزاء إحسانهم إليهم ومكافأتهم.

---

(١) رواه البخاري (٦٣٣٩)، ومسلم (٢٦٧٩) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والله تعالى لا يرجو أحدًا، ولا يخافه، ولا يحتاج إلى أحد، بل هو الغني، قال تعالى: ﴿ أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَمَا يَتَّبِعُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُرَكَآءَ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴾ [يونس:٦٦]، والمشركون يتخذون شفعاء من جنس ما يعهدونه من الشفاعة -يعني عند الملوك في الدنيا-، قال تعالى: ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [يونس:١٨]، وأخبر أن المشركين قالوا: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ ﴾ [الزمر:٣]).

ثم بيَّن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1] دعاء الخلق بعضهم لبعض شفاعة، ولكن لابد لهذا الدعاء من شروط، وهي: أن يكون المدعو له مسلمًا غير مشرك، وأن يدعو الداعي بما يصلح، فقال: (ولاريب أن دعاء الخلق بعضهم لبعض نافع، والله قد أمر بذلك، لكن الداعي الشافع ليس له أن يدعو ويشفع، إلا أن يأذن الله له في ذلك، فلا يشفع شفاعة نُهي عنها؛ كالشفاعة للمشركين والدعاء لهم بالمغفرة، قال تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِىِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن يَسْتَغْفِرُوا۟ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوٓا۟ أُو۟لِى قُرْبَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ ﴿١١٣﴾ وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوٌّ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ ﴾ [التوبة:١١٣-١١٤]، وقد ثبت في «الصحيح»[2] أن الله نهى نبيه عن الاستغفار للمشركين والمنافقين، وأخبر أنه لا يغفر لهم؛ كما في قوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ ﴾ [النساء:٤٨]، وقوله: ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ١٣٠).

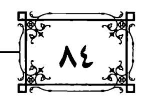
(٢) انظر: صحيح مسلم (٢٧٧٤) من حديث ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا في الصلاة على ابن أبي بن سلول المنافق.

وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ إِنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ فَٰسِقُونَ ﴾ [التوبة:٨٤]، وقد قال تعالى: ﴿ ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴾ [الأعراف:٥٥]؛ أي: في الدعاء.

ومن الاعتداء في الدعاء أن يسأل العبد ما لم يكن الرب ليفعله، مثل: أن يسأله منازل الأنبياء، وليس منهم، أو المغفرة للمشركين، ونحو ذلك، أو يسأله ما فيه معصية لله؛ كإعانته على الكفر والفسوق والعصيان.

وكل داع فهو شافع، ولا يكون دعاؤه وشفاعته إلا بقضاء الله وقدره ومشيئته، وهو الذي يجيب الدعاء، ويقبل الشفاعة؛ فهو الذي خلق السبب والمسبب، والدعاء من جملة الأسباب التي قدرها الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وإذا كان كذلك، فالالتفات إلى الأسباب شرك في التوحيد، ومحو الأسباب أن تكون أسبابًا نقص في العقل، والإعراض عن الأسباب بالكلية قدح في الشرع، بل العبد يجب أن يكون توكله ودعاؤه وسؤاله ورغبته إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، والله يقدر له من الأسباب من دعاء الخلق وغيرهم).





موضوع الدعاء

ما زلنا نقتبس من رسالته القيمة: «الواسطة بين الحق والخلق»، وقد انتهينا فيها إلى موضوع الدعاء؛ حيث قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١]: (والدعاء مشروع أن يدعو الأعلى للأدنى والأدنى للأعلى، ومراده ما دام الداعي على قيد الحياة، أما بعد الموت، فإنه لا يطلب من الميت دعاء ولا غيره، ولهذا قال: فطلب الشفاعة والدعاء من الأنبياء كما كان المسلمون يستشفعون بالنبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ في الاستسقاء، ويطلبون منه الدعاء، بل وكذلك العباس بعده؛ استسقى عمر والمسلمون بالعباس عمه[٢]، والناس يطلبون الشفاعة يوم القيامة من الأنبياء، ومحمد صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ سيد الشفعاء، وله شفاعات يختص بها، ومع هذا فقد ثبت في «الصحيحين» عن النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أنه قال: «**إِذَا سَمِعْتُمْ الْمُؤَذِّنَ، فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ، ثُمَّ صَلُّوا عَلَيَّ؛ فَإِنَّهُ مَنْ صَلَّى عَلَيَّ مَرَّةً، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ عَشْرًا، ثُمَّ سَلُوا اللهَ لِي الْوَسِيلَةَ؛ فَإِنَّهَا دَرَجَةٌ فِي الْجَنَّةِ لَا تَنْبَغِي إِلَّا لِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللهِ، وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ ذَلِكَ الْعَبْدَ فَمَنْ سَأَلَ اللهَ لِي الْوَسِيلَةَ، حَلَّتْ عَلَيْهِ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ**»[٣]. وقد قال لعمر لما أراد أن يعتمر وودعه: «**يَا أَخِي! لَا تَنْسَنِي مِنْ دُعَائِك**»[٤]، فالنبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قد طلب من أمته أن يدعوا له، ولكن ليس ذلك من باب سؤالهم، بل أمره بذلك لهم كأمره بسائر الطاعات، التي يثابون عليها مع أنه صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ له مثل أجورهم في كل ما

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ١٣١).

(٢) رواه البخاري (١٠١٠).

(٣) رواه مسلم (٣٨٤) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، ولم أجده عند البخاري، وانظر ما سبق (ص٥٥).

(٤) سبق (ص٥٥)، وأنه ضعيف.

يعملون، فإنه قد صح عنه أنه قال: «**مَنْ دَعَا إِلَى هُدًى، كَانَ لَهُ مِنْ الْأَجْرِ مِثْلُ أُجُورِ مَنْ اتَّبَعَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئًا، وَمَنْ دَعَا إِلَى ضَلَالَةٍ، كَانَ عَلَيْهِ مِنْ الْوِزْرِ مِثْلُ أَوْزَارِ مَنْ اتَّبَعَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْئًا**»(١).

وهو داعي الأمة إلى كل هدي، فله أجورهم في كل ما اتبعوه فيه، وكذلك إذا صلوا عليه، فإن الله يصلي على أحدهم عشرًا، وله مثل أجورهم مع ما يستجيبه من دعائهم له؛ فذلك الدعاء قد أعطاهم الله أجرهم عليه، وصار ما حصل له من النفع نعمة من الله عليه، وقد ثبت في «الصحيح» أنه قال: «**مَا مِنْ رَجُلٍ يَدْعُو لِأَخِيهِ بِظَهْرِ الْغَيْبِ بِدَعْوَةٍ، إِلَّا وَكَّلَ اللهُ بِهِ مَلَكًا، كُلَّمَا دَعَا لِأَخِيهِ بِدَعْوَةٍ، قَالَ الْمَلَكُ الْمُوَكَّلُ بِهِ: آمِينَ وَلَك مِثْلُ ذَلِكَ**»(٢)، وفي حديث آخر: «**أَسْرَعُ الدُّعَاءِ دَعْوَةُ غَائِبٍ لِغَائِبٍ**»(٣).

فالدعاء للغير ينتفع به الداعي والمدعو له، وإن كان الداعي دون المدعو له، فدعاء المؤمن لأخيه المؤمن ينتفع به الداعي والمدعو له؛ فمن قال لغيره: ادع لي. وقصده انتفاعهما جميعًا بذلك؛ كان هو وأخوه متعاونين على البر والتقوى، فهو نبه المسؤول، وأشار عليه بما ينفعهما، بمنزلة من يأمر غيره ببر وتقوى؛ فيثاب المأمور على فعله والآمر -أيضًا- يُثاب مثل ثوابه).

إلى أن قال: (والمقصود هنا: أن من أثبت وسائط بين الله وبين خلقه -كالوسائط التي تكون بين الملوك والرعية-، فهو مشرك، بل هذا دين المشركين، عباد الأوثان؛ كانوا يقولون: إنها تماثيل الأنبياء والصالحين، وإنها وسائل يتقربون بها إلى الله. وهو من الشرك

---

(١) رواه مسلم (٢٦٧٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه مسلم (٢٧٣٢-٢٧٣٣) من حديث أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) رواه أبو داود (١٥٣٥)، والترمذي (١٩٨٠) وضعفه، وعبد بن حميد (٣٣١)، والبخاري في الأدب المفرد (٦٢٣)، وضعفه ابن الملقن؛ كما في الخلاصة (١/ ٢٤٨).

الذي أنكره الله على النصارى؛ حيث قال: ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلۡمَسِيحَ ٱبۡنَ مَرۡيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُوٓاْ إِلَٰهٗا وَٰحِدٗاۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ سُبۡحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴾ [التوبة:٣١])، إلى أن قال: (وقد بيَّن الله هذا التوحيد في كتابه، وحسم مادة الشرك؛ حتى لا يَخافُ أحد غير الله، ولا يرجو سواه، ولا يتوكل إلا عليه، فقال تعالى: ﴿فَلَا تَخۡشَوُاْ ٱلنَّاسَ وَٱخۡشَوۡنِ وَلَا تَشۡتَرُواْ بِـَٔايَٰتِي ثَمَنٗا قَلِيلٗا﴾ [المائدة:٤٤]، ﴿ إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوۡلِيَآءَهُۥ فَلَا تَخَافُوهُمۡ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴾ [آل عمران:١٧٥]؛ أي: يخوفكم أولياءه)، إلى أن قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ومع علم المؤمن أن الله رب كل شيء ومليكه، فإنه لا ينكر ما خلقه الله من الأسباب؛ كما جعل المطر سببًا لإنبات النبات، قال الله تعالى: ﴿وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٖ فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٖ﴾ [البقرة:١٦٤]، وكما جعل الشمس والقمر سببًا لما يخلقه بهما، وكما جعل الشفاعة والدعاء سببًا لما يقضيه بذلك -مثل صلاة المسلمين على جنازة الميت-، فإن ذلك من الأسباب التي يرحمه الله بها، ويثيب عليها المصلين عليه، لكن ينبغي أن يعرف في الأسباب ثلاثة أمور:

أحدها: أن السبب المعيَّن لا يستقل بالمطلوب، بل لابد معه من أسباب أخر، ومع هذا فلها موانع؛ فإن لم يكمل الله الأسباب، ويدفع الموانع، لم يحصل المقصود، وهو سبحانه ما شاء كان، وإن لم يشأ الناس، وما شاء الناس لا يكون، إلا أن يشاء الله.

الثاني: أنه لا يجوز أن يعتقد أن الشيء سبب إلا بعلم، فمن أثبت شيئًا سببًا بلا علم، أو يخالف الشرع، كان مبطلًا؛ مثل: أن يظن أن النذر سبب في حصول النعماء ودفع البلاء.

وقد ثبت في «الصحيحين» عن النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ أنه نهى عن النذر، وقال: «**إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنْ الْبَخِيلِ**»[1].

الثالث: أن الأعمال الدينية لا يجوز أن يتخذ منها شيء سببًا، إلا أن تكون مشروعة؛ فإن العبادات مبناها على التوقيف، فلا يجوز لإنسان أن يشرك بالله، فيدعو غيره، وإن ظن أن ذلك سبب في حصول بعض أغراضه، وكذلك لايعبد الله بالبدع المخالفة للشريعة، وإن ظن ذلك؛ فإن الشياطين قد تعين الإنسان على بعض مقاصده إذا أشرك، وقد يحصل بالكفر والفسوق والعصيان بعض أغراض الإنسان، فلا يحل له ذلك؛ إذ المفسدة الحاصلة بذلك أعظم من المصلحة الحاصلة به، إذ الرسول صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ بعث بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها. فما أمر الله به، فمصلحته راجحة، وما نهى عنه، فمفسدته راجحة).

وقال رَحِمَهُٱللَّهُ ردًا على من قال: إن الله يسمع الدعاء بواسطة محمد صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: (إن أراد بذلك أن الإيمان بمحمد وطاعته والصلاة والسلام عليه وسيلة للعبد في قبول دعائه وثواب دعائه، فهو صادق، وإن أراد أن الله لا يجيب الدعاء حتى يرفعه إلى مخلوق، أو يقسم عليه به، أو أن نفس الأنبياء بدون الإيمان بهم وطاعتهم وبدون شفاعتهم وسيلة في إجابة الدعاء، فقد كذب في ذلك. والله أعلم).



(١) رواه البخاري (٦٦٠٨)، ومسلم (١٦٣٩) من حديث ابن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمَا.

حكم التَّوسل بالنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

قال شيخ الإسلام[١] في حكم التوسل بالنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (أما التوسل بالإيمان به، ومحبته وطاعته، والصلاة والسلام عليه، وبدعائه وشفاعته، ونحو ذلك مما هو من أفعال الرسول، وأفعال المؤمن المأمور بها في حقه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فهذا التوسل مشروع باتفاق المسلمين، وكان الصحابة يتوسلون به في حياته، وتوسلوا بعد موته بالعباس عمه؛ كما كانوا يتوسلون به.

وأما قول القائل: اللهم! إني أتوسل إليك به. فالذي عليه جمهور العلماء أنه لا يجوز؛ لأن ذلك إقسام على الله بمخلوق، ولا يجوز الإقسام على الله بأحد من خلقه -لا من الملائكة، ولا من الأنبياء-؛ فإنا لا نعلم أحدًا من السلف والأئمة قال: إنه يقسم بالنبي على الله. كما لم يقولوا: إنه يقسم بغيره مطلقًا. وقد قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ كَانَ حَالِفًا، فَلْيَحْلِفْ بِاللهِ أَوْ لِيَصْمُتْ**»[٢]، وقال: «**مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللهِ فَقَدْ أَشْرَكَ**»[٣]، والدعاء عبادة، والعبادة مبناها على التوقيف والاتباع، لا على الهوى والابتداع).

وقال أيضًا[٤]: (وقد أرسل الله رسوله إلى الثقلين الجن والإنس، فعلى كل أحد أن يؤمن به وبما جاء به، ويتبعه في باطنه وظاهره، والإيمان به ومتابعته هو سبيل الله، وهو

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ١٤٠).

(٢) رواه البخاري (٢٦٧٩)، ومسلم (١٦٤٦) من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) رواه أبو داود (٣٢٥١)، والترمذي (١٥٣٥) وحسنه، وصححه ابن حبان (٤٥٣٨)، والحاكم (١/ ٦٥)، وأبو عوانة (٤/ ٤٤).
ورد الحافظ في التلخيص (٤/ ١٦٨) إعلال البيهقي للحديث بالانقطاع.

(٤) مجموع الفتاوى (١/ ١٤٢).

دين الله، وهو عبادة الله، وهو طاعة الله، وهو طريق أولياء الله، وهو الوسيلة التي أمر الله بها عباده في قوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱبْتَغُوٓاْ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ ﴾ [المائدة:٣٥]، فابتغاء الوسيلة إلى الله إنما تكون لمن توسل إلى الله بالإيمان بمحمد ﷺ واتِّباعه. وهذا التوسل بالإيمان به وطاعته فرض على كل أحد باطنًا وظاهرًا في حياة الرسول ﷺ وبعد موته في مشهده ومغيبه، لا يسقط التوسل بالإيمان به وبطاعته عن أحد من الخلق في حال من الأحوال بعد قيام الحجة عليه، ولا طريق إلى كرامة الله ورحمته والنجاة من هوانه وعذابه إلا بالتوسل بالإيمان به وبطاعته، وهو ﷺ شفيع الخلائق صاحب المقام المحمود، الذي يغبطه به الأولون والآخرون، وهو أعظم الشفعاء قدرًا وأعلاهم جاهًا عند الله، لكن شفاعته ودعاءه إنما ينتفع به من شفع له الرسول ودعا له -يعني: في حال حياته ﷺ -؛ كما كان الصحابة يتوسلون إلى الله بدعائه وشفاعته، وكما يتوسل الناس يوم القيامة إلى الله تبارك وتعالى بدعائه وشفاعته صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ، وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا.

ولفظ التوسل في عرف الصحابة كانوا يستعملونه في هذا المعنى -أي: التوسل بدعائه وطاعته واتباعه- والتوسل بدعائه وشفاعته ينفع مع الإيمان به، وأما بدون الإيمان به، فالكفار والمنافقون لا تغنى عنهم شفاعة الشافعين في الآخرة؛ ولهذا نُهِي ﷺ عن الاستغفار لعمه وأبيه وغيرهما من الكفار، ونُهِي عن الاستغفار للمنافقين، وقيل له: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ ﴾ [المنافقون:٦]، ولكن الكفار يتفاضلون في الكفر كما يتفاضل أهل الإيمان في الإيمان؛ قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِىٓءُ زِيَادَةٌ فِى ٱلْكُفْرِ﴾ [التوبة:٣٧]، والشفاعة للكفار بالنجاة من النار والاستغفار لهم مع موتهم على الكفر لا تنفعهم، ولو كان الشفيع أعظم الشفعاء جاهًا، ومثَّل شيخ الإسلام بالخليلين محمد وإبراهيم -عليهما الصلاة والسلام-؛ حيث

مُنع محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من الاستغفار لعمه أبي طالب، ومُنع إبراهيم عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ من الاستغفار لأبيه)، وأورد الآية الكريمة، وهي قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوٓاْ أُوْلِي قُرْبَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ ﴾ [التوبة:١١٣]، ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ[١]: (فلفظ التوسل يراد به ثلاثة معان:

أحدها: التوسل بطاعته، فهذا فرض لا يتم الإيمان إلا به.

الثاني: التوسل بدعائه وشفاعته، وهذا كان في حياته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويكون يوم القيامة؛ يتوسلون بشفاعته.

والثالث: التوسل بمعنى الإقسام على الله بذاته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والسؤال بذاته؛ فهذا هو الذي لم يكن الصحابة يفعلونه في الاستسقاء ونحوه -لا في حياته، ولا بعد مماته، لا عند قبره ولا غير قبره-، ولا يعرف هذا في شيء من الأدعية المشهورة بينهم، وإنما ينقل شيء من ذلك في أحاديث ضعيفة مرفوعة وموقوفة أو عن من ليس قوله حجة، وهذا هو الذي قال أبو حنيفة وأصحابه: لا يجوز. ونهوا عنه؛ حيث قالوا: لا يسأل بمخلوق، ولا يقول أحد: أسألك بحق نبيك. وقال أبو الحسن القدوري[٢]: المسألة بخلقه لا تجوز؛ لأنه لا حق للخلق على الخالق، فلا تجوز وفاقًا).

قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ[٣]: (ومن أطاع أمرهم الذي بلغوه عن الله، كان سعيدًا، ولكن ليس نفس مجرد قدرهم وجاههم مما يقتضي إجابة دعائه، إذا سأل الله بهم، حتى يسأل الله بذلك، بل جاههم ينفعه إذا اتبعهم وأطاعهم فيما أمروا به عن الله، أو تأسى بهم فيما سنوه للمؤمنين، وينفعه -أيضًا- إذا دعوه وشفعوا فيه. فأما إذا لم يكن منهم دعاء ولا شفاعة،

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ١٥٣).
(٢) مجموع الفتاوى (١/ ٢٠٣).
(٣) مجموع الفتاوى (١/ ٢١١).

ولا منه سبب يقتضي الإجابة، لم يكن متشفعًا بجاههم، ولم يكن سؤاله بجاههم نافعًا له عند الله. بل يكون قد سأل بأمر أجنبي عنه ليس سببًا لنفعه، ولو قال رجل لمطاع كبير: أسألك بطاعة فلان لك، وبحبك له على طاعتك وبجاهه عندك، الذي أوجَبَتْهُ طاعته ذلك؛ لكان قد سأل بأمر أجنبي لا تعلق له به، فكذلك إحسان الله إلى هؤلاء المقربين ومحبته لهم وتعظيمه لأقدارهم مع عبادتهم له وطاعتهم إياه ليس في ذلك ما يوجب إجابة دعاء من يسأل بهم، وإنما يوجب إجابة دعائه بسبب منه؛ لطاعته لهم، أو سبب منهم؛ لشفاعتهم له، فإذا انتفى هذا وهذا، فلا سبب).



حكم التوسل بجاه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

نذكر ملخص ما رد به الشيخ على شبه المجيزين للتوسل بجاه الرسول وحقه، أو بجاه وحق غيره من الأنبياء والمرسلين والأولياء والصالحين؛ فمن شُبَهِهم قولهم: إن التوسل قد أمر الله به في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱبْتَغُوٓاْ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ ﴾ [المائدة:٣٥]، وقوله: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ ﴾ [الإسراء:٥٧]. وظنوا أن الوسيلة المأمور بها في هذه الآية هي اتخاذ الوسائط من المخلوقين بين الداعي وبين الله في إجابة سؤاله وقضاء حاجته.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(١)]: (الوسيلة التي أمر الله أن تبتغي إليه، وأخبر عن ملائكته وأنبيائه أنهم يبتغونها إليه هي: ما يقرب إليه من الواجبات والمستحبات، فهذه الوسيلة التي أمر الله المؤمنين بابتغائها تتناول كل واجب ومستحب لها، وما ليس بواجب ولا مستحب لا يدخل في ذلك، سواء كان محرمًا أو مكروهًا أو مباحًا، فالواجب والمستحب هو ما شرعه الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأمر به أمر إيجاب. وأصل ذلك: الإيمان بما جاء به الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فجماع الوسيلة التي أمر الله الخلق بابتغائها هو التوسل إليه باتباع ما جاء به الرسول، لا وسيلة لأحد إلى الله إلا ذلك).

ومن شُبَهِهم: أنه قد جاء في «صحيح مسلم» عن ابن عمر وأنس وغيرهما أنهم كانوا إذا أجدبوا، توسلوا بالعباس عم الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [(٢)]، وكذلك كان معاوية بن أبي سفيان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ومن معه يتوسلون بيزيد بن الأسود الجرشي.

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ١٩٩).

(٢) رواه البخاري (١٠١٠) عن أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وليس هو عند مسلم.

قالوا: فهذا يدل على جواز التوسل بالصالحين.

وقد أجاب عن ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله: (إن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان يقول: «اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا إِذَا أَجْدَبْنَا نَتَوَسَّلُ إِلَيْك بِنَبِيِّنَا فَتَسْقِينا وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْك بِعَمِّ نَبِيِّنَا»، وهم إنما كانوا يتوسلون بدعاء النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ واستسقائه، ولم ينقل عن أحد منهم أنه كان في حياته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يسأل الله تعالى بمخلوق -لا في الاستسقاء ولا في غيره-، فلو كان السؤال بالمخلوق معروفًا عند الصحابة، لقالوا لعمر: إن السؤال والتوسل به صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أولى من التوسل بالعباس، فَلِمَ نعدلُ عن الأمر المشروع الذي كنا نفعله في حياته -وهو التوسل بأفضل الخلق- إلى أن نتوسل ببعض أقاربه؟! وفي ذلك ترك السنة المشروعة، وعدول عن الأفضل، وسؤال الله تعالى بأضعف السببين مع القدرة على أعلاهما، ونحن مضطرون غاية الاضطرار في عام الرمادة الذي يضرب به المثل في الجدب! والذي فعله عمر فعل مثله معاوية بحضرة من معه من الصحابة والتابعين).

ومن شُبَهِهم: استدلالهم بحديث الأعمي الذي جاء إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وطلب منه أن يدعو له أن يرد عليه بصره، فقال له النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إنْ شِئْت صَبَرْت وَإِنْ شِئْت دَعَوْت لَك**. فَقَالَ. بَلْ اُدْعُهُ. فَأَمَرَهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ وَيُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ، وَيَقُولَ: اللَّهُمَّ إنِّي أَسْأَلُك بِنَبِيِّك نَبِيِّ الرَّحْمَةِ يَا مُحَمَّدُ يَا رَسُولَ اللهِ إنِّي أَتَوَجَّهُ بِك إلَى رَبِّي فِي حَاجَتِي هَذِهِ لِيَقْضِيَهَا اللَّهُمَّ فَشَفِّعْهُ فِيَّ»[1]. استدلوا بهذا الحديث على جواز التوسل بالنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والتوجه به في قضاء الحاجات.

وقد أجاب عنه الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله[2]: (هذا توسل بدعاء النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

---

(١) رواه الترمذي (٣٥٧٨) وقال: حسن صحيح، والنسائي (١٠٤٩٥)، وصححه الحاكم (١/ ٧٠٧)، والطبراني.

(٢) مجموع الفتاوى (١/ ٢٦٦).

وشفاعته، وقد دعا له النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولهذا قال: «وَشَفِّعْهُ فِيَّ»، فسأل الله أن يقبل شفاعة رسوله فيه، وهو دعاؤه، وهذا الحديث ذكره العلماء في معجزات النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ودعائه المستجاب، وما أظهر الله ببركة دعائه من الخوارق والإبراء من العاهات؛ فإنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ببركة دعائه لهذا الأعمى أعاد الله عليه بصره)، ثم ذكر الشيخ روايات الحديث عند الأئمة، ثم قال: (فإن في الحديث أن الأعمى سأل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يدعو له، وأنه علَّم الأعمى أن يدعو، وأمره في الدعاء أن يقول: «اللَّهُمَّ فَشَفِّعْهُ فِيَّ»، وإنما يدعى بهذا الدعاء إذا كان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ داعيًا شافعًا له، بخلاف من لم يكن كذلك، فهذا يناسب شفاعته ودعاءه للناس في مَحْياه في الدنيا ويوم القيامة إذا شفع لهم).

ومن الشبه التي يدلي بها المجيزون للتوسل بالمخلوقين:

حديث: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُك بِحَقِّ السَّائِلِينَ عَلَيْك وَبِحَقِّ مَمْشَايَ هَذَا**»[١].

وقد أجاب عنه الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ[٢]: (وهذا الحديث من رواية عطية العوفي عن أبي سعيد، وهو ضعيف بإجماع أهل العلم. وقد روى من طريق آخر، وهو ضعيف -أيضًا-، ولفظه لا حجة فيه؛ فإن حق السائلين أن يجيبهم، وحق العابدين أن يثيبهم، وهو حق أحقه الله تعالى على نفسه الكريمة بوعده الصادق باتفاق أهل العلم، وبإيجابه على نفسه)، ثم قال: (وهذا بمنزلة الثلاثة الذين سألوه في الغار بأعمالهم[٣]، فإنه سأله هذا ببره العظيم لوالديه، وسأله هذا بعفته العظيمة عن الفاحشة، وسأله هذا بأدائه العظيم للأمانة).

ومن الشبه التي يدلي بها المجيزون للتوسل بالمخلوقين استدلالهم بقوله تعالى:

---

(١) رواه ابن ماجه (٧٧٨)، وابن الجعد (٢٠٣١)، قال البوصيري (١/ ٩٨): إسناد مسلسل بالضعفاء، وضعفه المنذري.

(٢) مجموع الفتاوى (١/ ٢٨٨).

(٣) رواه البخاري (٣٤٦٥)، ومسلم (٢٧٤٣) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

﴿وَكَانُوا۟ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [البقرة:٨٩]، حيث كانت اليهود تستنصر على المشركين بمحمد، ويسألون به النصر عليهم.

قال الشيخ[١]: (إن اليهود لم يكونوا يقسمون على الله بذاته، ولا يسألون به، وذكر أن النقل الثابت أن اليهود كانت تقول للمشركين: سوف يبعث هذا النبي، ونقاتلكم معه، فنقتلكم. وهذا هو النقل الثابت عند أهل التفسير، وعليه يدل القرآن؛ فإنه قال تعالى: ﴿وَكَانُوا۟ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ﴾ [البقرة:٨٩]، والاستفتاح: الاستنصار، وهو طلب الفتح والنصر، فطلب الفتح والنصر به هو أن يبعث، فيقاتلونهم معه، فبهذا ينصرون، ليس هو بإقسامهم به وسؤالهم به؛ إذ لو كان كذلك، لكانوا إذا سألوا أو أقسموا به، نصروا، ولم يكن الأمر كذلك، بل لما بعث الله محمدًا ﷺ، نصر الله من آمن به وجاهد معه على من خالفه). إلى أن قال: (ولم يذكر ابن أبي حاتم وغيره ممن جمع كلام المفسرين من السلف إلا هذا؛ لم يذكروا فيه السؤال به عن أحد من السلف، بل ذكروا الإخبار به، أو سؤال الله أن يبعثه).



---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٢٩٦).



الجواب عن شبهة المعتزلة في نفي الصفات

سُئل شيخ الإسلام[(١)] -قدس الله روحه-: ما يقول السادة العلماء -رضي الله عنهم أجمعين- عن جواب شبهة المعتزلة في نفي الصفات؛ ادَّعوا أن صفات الباري ليست زائدة على ذاته؛ لأنه لا يخلو إما أن يقوم وجوده بتلك الصفات المعينة، بحيث يلزم من تقدير عدمها عدمه، أو لا؛ فإن يقم، فقد تعلق وجوده بها، وصار مركبًا من أجزاء لا يصح وجوده إلا بمجموعها، والمركب معلول، وإن كان لا يقوم وجوده بها، ولا يلزم من تقدير عدمها عدمه، فهي عَرَضية، والعرض معلول، وهما على الله محال؛ فلم يبق إلا أن صفات الباري غير زائدة على ذاته، وهو المطلوب.

فأجاب الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (الحمد لله! الذي دل عليه الكتاب والسنة أن الله سبحانه له علم وقدرة ورحمة ومشيئة وعزة وغير ذلك؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ﴾ [البقرة:٢٥٥]، وقوله: ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيْكَ أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ [النساء:١٦٦]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذاريات:٥٨]، وقوله: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون:٨]، وقوله: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر:٧]، وفي حديث الاستخارة الذي في «الصحيح»: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُك بِعِلْمِك وَأَسْتَقْدِرُك بِقُدْرَتِك وَأَسْأَلُك مِنْ فَضْلِك الْعَظِيم**»[(٢)]. وفي حديث شداد بن أوس الذي في «السنن» عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**اللَّهُمَّ بِعِلْمِك الْغَيْبَ**

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٣٣٩)، وبيان تلبيس الجهمية (١/ ٦٠٥).

(٢) رواه البخاري (٦٣٨٢) من حديث جابر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

وَقُدْرَتِك عَلَى الْخَلْقِ أَحْيِنِي مَا كَانَتْ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي وَتَوَفَّنِي إذَا كَانَتْ الْوَفَاةُ خَيْرًا لِي»[١]. وفي الحديث: «**لَا وَعِزَّتِك**»[٢]، وهذا كثير.

وفي «الصحيح» -أيضًا- «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَ الَّذِي كَانَ يَقْرَأُ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص:١] فِي كُلِّ رَكْعَةٍ -وَهُوَ إمَامٌ-، فَقَالَ: إنِّي أُحِبُّهَا؛ لِأَنَّهَا صِفَةُ الرَّحْمَنِ. فَقَالَ: **أَخْبِرُوهُ أَنَّ اللهَ يُحِبُّهُ**»[٣]. فأقره النبي ﷺ على تسميتها صفة الرحمن، وفي هذا المعنى -أيضًا- آثار متعددة.

فثبت بهذه النصوص أن الكلام الذي يخبر به عن الله صفة له؛ فإن الوصف هو الإظهار والبيان للبصر أو السمع؛ كما يقول الفقهاء: ثوب يصف البشرة. وقال: ﴿سَيَجْزِيهِمْ وَصْفَهُمْ﴾ [الأنعام:١٣٩]، وقال: ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الصافات:١٨٠]، وقال ﷺ: «**لَا تَنْعَتُ الْمَرْأَةُ الْمَرْأَةَ لِزَوْجِهَا حَتَّى كَأَنَّهُ يَنْظُرُ إلَيْهَا**»[٤]، و«النعت»: الوصف، ومثل هذا كثير.

و«الصفة»: مصدر وصفت الشيء أصفه وصفًا وصِفة؛ مثل: وعد وعدًا وعِدة، ووزن وزنًا وزِنة. وهم يطلقون اسم المصدر على المفعول؛ كما يسمون المخلوق خلقًا، ويقولون: درهمٌ ضربُ الأمير. فإذا وصف الموصوف بأنه وسع كل شيء رحمة وعلمًا؛ سمى المعنى الذي وُصف به بهذا الكلام صفة، فيقال للرحمة والعلم والقدرة: «صفة» بهذا الاعتبار، وهذا حقيقة الأمر.

---

(١) نسبه شيخ الإسلام لشداد، وإنما هو لعمار بن ياسر؛ رواه النسائي (١٢٢٨-١٢٢٩)، وابن أبي شيبة (٢٩٣٤٦)، والبزار (١٣٩٢) البحر، وأحمد (٤/ ٢٦٤)، وأبو يعلى (١٦٢٤)، وصححه ابن حبان (١٩٧١)، والحاكم (١/ ٧٠٥)، والألباني.

(٢) انظر: البخاري (٧٤٣٧)، ومسلم (١٨٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) رواه البخاري (٧٣٧٥)، ومسلم (٧١٣) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٤) رواه البخاري (٥٢٤٠) من حديث عائشة رضي الله عنها.

ثم كثير من المعتزلة ونحوهم يقولون: الوصف والصفة اسم للكلام فقط من غير أن يقوم بالذات القديمة معان. وكثير من المتكلمة الصفاتية يفرقون بين الوصف والصفة، فيقولون: الوصف هو القول، والصفة المعنى القائم بالموصوف، وأما المحققون، فيعلمون أن كل واحد من اللفظين يطلق على القول تارة وعلى المعنى أخرى، والقرآن والسنة قد صرحا بثبوت المعاني التي هي العلم والقدرة وغيرها -كما قدمناه.

وأما لفظ «الذات»، فإنها في اللغة تأنيث «ذو»، وهذا اللفظ يستعمل مضافًا إلى أسماء الأجناس، يتوصلون به إلى الوصف بذلك، فيقال: شخص ذو علم وقدرة وسلطان، ونحو ذلك. وقد يضاف إلى الأعلام؛ كقولهم: ذو عَمْرو، وذو الطلاع. وقول عمر: الغنيُّ بلال وذووه. فلما وجدوا الله قال في القرآن: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة:١١٦]، ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ [آل عمران:٢٨]، ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام:١٢]، وصفوها، فقالوا: نفس ذات علم وقدرة ورحمة ومشيئة ونحو ذلك، ثم حذفوا الموصوف، وعرفوا الصفة، فقالوا: «الذات». وهي كلمة مولدة، ليست قديمة، وقد وجدت في كلام النبي ﷺ، لكن بمعنى آخر، مثل قول خبيب الذي في «صحيح البخاري»(١):

وَذَلِكَ فِي ذَاتِ الْإِلَهِ وَإِنْ يَشَأْ ... يُبَارِكْ عَلَى أَوْصَالِ شِلْوٍ مُمَزَّعِ

وفي «الصحيح»(٢) عن النبي ﷺ قال: «**لَمْ يَكْذِبْ إِبْرَاهِيمُ إِلَّا ثَلَاثَ كِذْبَاتٍ كُلُّهُنَّ فِي ذَاتِ اللهِ**»، وعن أبي ذر: «**كُلُّنَا أَحْمَقُ فِي ذَاتِ اللهِ**».

وفي قول بعضهم: أُصِبْنا في ذات الله. والمعنى: في جهة الله وناحيته؛ أي: لأجل الله ولابتغاء وجهه، ليس المراد بذلك النفس، ونحوه في القرآن: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَصْلِحُواْ

---

(١) رواه البخاري (٣٠٤٥).

(٢) صحيح البخاري (٣٣٥٧)، ومسلم (٢٣٧١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ [الأنفال:١]، وقوله: ﴿عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [آل عمران:١١٩]؛ أي: عليم بالخواطر ونحوها، التي هي صاحبة الصدور.

فاسم «الذات» في كلام النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والصحابة والعربية المحضة بهذا المعنى، ثم أطلقه المتكلمون وغيرهم على النفس بالاعتبار الذي تقدم؛ فإنها صاحبة الصفات، فإذا قالوا: الذات، فقد قالوا: التي لها الصفات.

وقد روى في حديث مرفوع وغير مرفوع: «**تَفَكَّرُوا فِي آلَاءِ اللهِ؛ وَلَا تَتَفَكَّرُوا فِي ذَاتِ اللهِ**»[1]، فإن كان هذا اللفظ أو نظيره ثابتًا عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابه؛ فقد وجد في كلامهم إطلاق اسم الذات على النفس؛ كما يطلقه المتأخرون).

إلى أن قال: (فإذا ثبت أنه قائم بنفسه، ليس هو من جنس سائر الأجسام والأرواح، فكذلك ما يستحقه بنفسه من الصفات ليس هو من جنس ما يستحقه سائر الأشياء، فإذا قدِّر أن جوهرًا قام به عرض محدث، دل على حدوث الجوهر؛ لم يُستلزم ذلك في كل ما قام بغيره أن يكون عرضًا، إلا إذا استلزم أن يكون كل ما قام بنفسه جوهرًا).



(١) رواه أبو الشيخ في العظمة (٢-٣) موقوفًا، وقال الحافظ في الفتح (١٣/ ٣٨٢): سنده جيد موقوف. وهو عنده (٥٥٤) مرفوعًا.

الحقيقة والمجاز

كتب الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ رسالة تسمى «الرسالة المدنية في الحقيقة والمجاز»[(١)]، وصدرها بقوله: (السلام على النبي ورحمة الله وبركاته. السلام على جيرانه -سكان المدينة طيبة؛ الأحياء والأموات من المهاجرين والأنصار وسائر المؤمنين- ورحمة الله وبركاته، إلى الشيخ الإمام العارف الناسك المقتدي الزاهد العابد، شمس الدين -كتب الله في قلبه الإيمان، وأيده بروح منه، وآتاه رحمة من عنده، وعلَّمه من لدنه علمًا، وجعله من أوليائه المتقين وحزبه المفلحين وخاصته المصطفين، ورزقه اتباع نبيه باطنًا وظاهرًا واللحاق به في الدنيا والآخرة؛ إنه ولي ذلك والقادر عليه- من أحمد بن تيمية: سلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أما بعد: فإنا نحمد إليكم الله الذي لا إله إلا هو، وهو للحمد أهل، وهو على كل شيء قدير، ونسأله أن يصلي على صفوته من خلقه وخيرته من بريته، النبي الأمي «محمد» وعلى آله وسلم تسليمًا، كتابي إليك -أحسن الله إليك في الدنيا والآخرة إحسانا ينيلك به عالي الدرجات في خير وعافية عن نعمة من الله و خير وعافية شاملة لنا ولسائر إخواننا-، والحمد لله رب العالمين كثيرًا كما هو أهله، وكما ينبغي لكرم وجهه وعز جلاله).

إلى أن قال: (ونحن نسأل الله، ونرجو منه أن يكون ما قضاه وقدره من مرض ونحوه من مصائب الدنيا مبلِّغًا لدرجات قصر العمل عنها، وسبق في أم الكتاب أنها ستنال، وأن تكون الخيرة فيما اختاره الله لعباده المؤمنين. وقد علمنا من حيث العموم أن الله لا يقضي للمؤمن من قضاء إلا كان خيرًا له، وأن النية وإن كانت متشوقة إلى أمر حجز عنه المرض، فإن الخيرة -إن شاء الله- فيما أراده الله، والله تعالى يخير لكم في جميع الأمور

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٣٥١).



خيرة تحصِّل لكم رضوان الله في خير وعافية، وما تشتكي من مصيبة في القلب والدين، نسأل الله أن يتولاكم بحسن رعايته توليًا لا يكلكم فيه إلى أحد من المخلوقين، ويصلح لكم شأنكم كله صلاحًا يكون بدؤه منه وإتمامه عليه، ويحقق لكم مقام: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥]، ولا حول ولا قوة إلا بالله العزيز الحكيم. مع أنا نرجو أن تكون رؤية التقصير وشهادة التأخير من نعمة الله على عبده المؤمن التي يستوجب بها التقديم، ويتم له بها النعمة، ويُكفي بها مؤنة شيطانه المزين له سوء عمله، ومؤنة نفسه التي تحب أن تحمد بما لم تفعل، وتفرح بما أتت، وقد قال سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ هُم مِّنْ خَشْيَةِ رَبِّهِم مُّشْفِقُونَ ﴿٥٧﴾ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ﴾، إلى قوله: ﴿أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَٰجِعُونَ﴾ [المؤمنون:٥٧-٥٨].

وروى عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**هُوَ الرَّجُلُ يَصُومُ وَيُصَلِّي وَيَتَصَدَّقُ وَيَخَافُ أَنْ لَا يُقْبَلَ مِنْهُ**»(١)، وفي الأثر أظنه عن عمر بن الخطاب أو عن ابن مسعود: «مَنْ قَالَ: إِنَّهُ مُؤْمِنٌ، فَهُوَ كَافِرٌ، وَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ فِي الْجَنَّةِ، فَهُوَ فِي النَّارِ»، وقال: «وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ مَا أَمِنَ أَحَدٌ عَلَى إِيمَانٍ يُسْلَبُهُ عِنْدَ الْمَوْتِ أَلَّا يُسْلَبَهُ»، وقال أبو العالية: «أَدْرَكْت ثَلَاثِينَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُلُّهُمْ يَخَافُ النِّفَاقَ عَلَى نَفْسِهِ»، وقال الصديق رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «إِنَّ اللهَ ذَكَرَ أَهْلَ الْجَنَّةِ فَذَكَرَهُمْ بِأَحْسَنِ أَعْمَالِهِمْ وَغَفَرَ لَهُمْ سَيِّئَهَا فَيَقُولُ الرَّجُلُ: أَيْنَ أَنَا مِنْ هَؤُلَاءِ يَعْنِي: وَهُوَ مِنْهُمْ وَذَكَرَ أَهْلَ النَّارِ بِأَقْبَحِ أَعْمَالِهِمْ وَأَحْبَطَ حَسَنَهَا فَيَقُولُ الْقَائِلُ لَسْت مِنْ هَؤُلَاءِ؟ يَعْنِي: وَهُوَ مِنْهُمْ»، هذا الكلام أو قريبًا منه(٢).

فليبرد القلب من وهج حرارة هذه الشهادة؛ إنها سبيل مهيع لعباد الله الذين أطبق شهداء الله في أرضه أنهم كانوا من الله بالمكانة العالية، مع أن الازدياد من مثل هذه الشهادة

---

(١) رواه الترمذي (٣١٧٥)، وأحمد (٦/ ١٥٩-٢٠٥)، وابن ماجه (٤١٩٨) وحسنه الألباني.

(٢) رواه الطبري (٢٦/ ١٨)، وسعيد بن منصور في السنن (٥/ ١٣٣/ ٩٤٢) (١/ ٣٦).

هو النافع في الأمر الغالب، ما لم يفضِ إلى تسخط للمقدور، أو يأس من روح الله، أو فتور عن الرجاء، والله تعالى يتولاكم بولاية منه، ولا يكلكم إلى أحد غيره!).

ثم شرع الشيخ يبين القول الصواب في الحقيقة والمجاز، فقال: (قال لي بعض الناس: إذا أردنا أن نسلك طريق سبيل السلامة والسكوت -وهي الطريقة التي تصلح عليها السلامة-، قلنا كما قال الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «آمَنْت بِاللهِ وَبِمَا جَاءَ عَنْ اللهِ عَلَى مُرَادِ اللهِ، وَآمَنْت بِرَسُولِ اللهِ وَمَا جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللهِ عَلَى مُرَادِ رَسُولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ»، وإذا سلكنا سبيل البحث والتحقيق، فإن الحق مذهب من يتأول آيات الصفات وأحاديث الصفات من المتكلمين. فقلت له: أما ما قاله الشافعي، فإنه حق يجب على كل مسلم أن يعتقده، ومن اعتقده، ولم يأت بقول يناقضه، فإنه سالك سبيل السلامة في الدنيا والآخرة. وأما إذا بحث الإنسان وفحص، وجد ما يقوله المتكلمون من التأويل الذي يخالفون به أهل الحديث كله باطلًا، وتيقن أن الحق مع أهل الحديث ظاهرًا وباطنًا.

فاستعظم ذلك -يعني: هذا الشخص الذي كلمه-، وقال: أتحب لأهل الحديث أن يتناظروا في هذا؟ فتواعدنا يومًا، فكان فيما تفاوضنا: أن أمهات المسائل التي خالف فيها متأخرو المتكلمين ممن ينتحل مذهب الأشعري ثلاث مسائل: وصف الله بالعلو على العرش، ومسألة القرآن، ومسألة تأويل الصفات. فقلت له: نبدأ بالكلام على مسألة تأويل الصفات؛ فإنها الأم، والباقي من المسائل فرع عليها. وقلت له: مذهب أهل الحديث -وهم السلف من القرون الثلاثة، ومن سلك سبيلهم من الخلف-: أن هذه الأحاديث تُمَرُّ كما جاءت، ويؤمن بها، وتصدق؛ وتصان عن تأويل يفضي إلى تعطيل، وتكييف يفضي إلى تمثيل).



الصفات تجري على ظاهرها ولا تؤول

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ لمن أراد أن يناظره في الصفات: هل تقر على ظاهرها أم تؤول؟

قال له الشيخ[١]: (قد أطلق غير واحد ممن حكى إجماع السلف -منهم الخطابي-: مذهب السلف: أنها تجري على ظاهرها مع نفي الكيفية والتشبيه عنها، وذلك أن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات؛ يحتذي حذوه، ويتبع فيه مثاله؛ فإذا كان إثبات الذات إثبات وجود لا إثبات كيفية؛ فكذلك إثبات الصفات إثبات وجود، لا إثبات كيفية. فنقول: إن له يدًا وسمعًا، ولانقول: إن معنى اليد القدرة، ومعنى السمع العلم.

وقلت له: وبعض الناس يقول: مذهب السلف أن الظاهر غير مراد.

ويقول: أجمعنا على أن الظاهر غير مراد. وهذه العبارة خطأ؛ إما لفظًا ومعنى، أو لفظًا لا معنى؛ لأن الظاهر قد صار مشتركًا بين شيئين:

أحدهما: أن يقال: إن اليد جارحة مثل جوارح العباد، وظاهر الغضب غليان القلب لطلب الانتقام، وظاهر كونه في السماء أن يكون مثل الماء في الظرف، فلاشك أن من قال: إن هذه المعاني وشبهها من صفات المخلوقين ونعوت المُحْدَثين غير مراد من الآيات والأحاديث، فقد صدق وأحسن؛ إذ لايختلف أهل السنة أن الله تعالى ليس كمثله شيء؛ لا في ذاته، ولا في صفاته، ولافي أفعاله، بل أكثر أهل السنة من أصحابنا وغيرهم يكفرون المشبهة والمجسمة، لكن هذا القائل أخطأ؛ حيث ظن أن هذا المعنى هو الظاهر من هذه الآيات والأحاديث، وحيث حكى عن السلف ما لم يقولوه؛ فإن ظاهر الكلام هو ما يسبق إلى العقل السليم منه لمن يفهم تلك اللغة، ثم قد يكون ظهوره

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٣٥٥)، والفتاوى الكبرى (٢/ ١٥٢)، وانظر: العقود الدرية (٢٣٣).

بمجرد الوضع، وقد يكون بسياق الكلام، وليست هذه المعاني المحدثة المستحيلة على الله تعالى هي السابقة إلى عقول المؤمنين، بل اليد عندهم كالعلم والقدرة والذات، فكما كان علمنا وقدرتنا وحياتنا وكلامنا ونحوها من الصفات أعراضًا تدل على حدوثنا، يمتنع أن يوصف الله بمثلها؛ فكذلك أيدينا ووجوهنا ونحوها أجسامًا كذلك محدثة، يمتنع أن يوصف الله تعالى بمثلها.

ثم لم يقل أحد من أهل السنة: إذا قلنا: إن لله علمًا وقدرة وسمعًا وبصرًا؛ أن ظاهره غير مراد، ثم يفسر بصفاتنا. فكذلك لا يجوز أن يقال: إن ظاهر اليد والوجه غير مراد؛ إذ لا فرق بين ما هو من صفاتنا جسم أو عَرَض للجسم. ومن قال: إن ظاهر شيء من أسمائه وصفاته غير مراد، فقد أخطأ؛ لأنه ما من اسم يسمى الله تعالى به إلا والظاهر الذي يستحقه المخلوق غير مراد به، فكان قول هذا القائل يقتضي أن يكون جميع أسمائه وصفاته قد أريد بها ما يخالف ظاهرها، ولا يخفى ما في هذا الكلام من الفساد.

والمعنى الثاني -أي من المعنيين المشتركين للظاهر-: أن هذه الصفات إنما هي صفات الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ كما يليق بجلاله، نسبتها إلى ذاته كنسبة صفات كل شيء إلى ذاته. فيعلم أن العلم صفة ذاتية للموصوف، ولها خصائص، وكذلك الوجه، ولا يقال: إنه مستغنٍ عن هذه الصفات؛ لأن هذه الصفات واجبة لذاته، والإله المعبود سبحانه هو المستحق لجميع هذه الصفات. وكذلك فعله، نعلم أن الخلق هو إبداع الكائنات من العدم، وإن كنا لا نكيِّف ذلك الفعلن ولا يشبه أفعالنا؛ إذ نحن لا نفعل إلا لحاجة إلى الفعل، والله غني حميد. وكذلك الذات تعلم من حيث الجملة، وإن كانت لا تماثل الذوات المخلوقة، ولا يعلم ما هو إلا هو، ولا يدرك لها كيفية. فهذا هو الذي يظهر من إطلاق هذه الصفات، وهو الذي يجب أن تحمل عليه، فالمؤمن يعلم أحكام هذه الصفات وآثارها، وهو الذي أريد منه. فيعلم أن الله على كل شيء قدير، وأن الله قد

أحاط بكل شيء علمًا، وأن الأرض جميعًا قبضته يوم القيامة والسماوات مطويات بيمينه، وأن المؤمنين ينظرون إلى وجه خالقهم في الجنة، ويتلذذون بذلك لذة ينغمر في جانبها جميع اللذات، ونحو ذلك. كما يعلم أن له ربًا وخالقًا ومعبودًا، ولا يعلم كنه شيء من ذلك، بل غاية علم الخلق هكذا: يعلمون الشيء من بعض الجهات، ولا يحيطون بكنهه، وعلمهم بنفوسهم من هذا الضرب.

قلت له -أي المناظر-: أفيجوز أن يقال: إن الظاهر غير مراد بهذا التفسير؟ فقال: هذا لا يمكن. فقلت له: من قال: إن الظاهر غير مراد بمعنى أن صفات المخلوقين مرادة، قلنا له: أصبت في المعنى، لكن أخطأت في اللفظ وأوهمت البدعة، وجعلت للجهمية طريقًا إلى غرضهم، وكان يمكنك أن تقول: تمرّ كما جاءت على ظاهرها، مع العلم بأن صفات الله ليست كصفات المخلوقين، وأنه منزه مقدس عن كل ما يلزم منه حدوثه أو نقصه، ومن قال: الظاهر غير مراد بالتفسير الثاني -وهو مراد الجهمية، ومن تبعهم من المعتزلة، وبعض الأشعرية، وغيرهم-، فقد أخطأ. ثم أقرب هؤلاء الجهمية الأشعرية يقولون: إن له صفات سبعًا -الحياة، والعلم، والقدرة، والإرادة، والكلام، والسمع، والبصر-، وينفون ما عداها، ومنهم من يضم إلى ذلك اليد فقط، ومنهم من يتوقف في نفي ما سواها، وغلاتهم يقطعون بنفي ما سواها.

وأما المعتزلة، فإنهم ينفون الصفات مطلقًا، ويثبتون أحكامها، وهي ترجع عند أكثرهم إلى أنه عليم قدير، وأما كونه مريدًا متكلمًا، فعندهم أنها صفات حادثة أو إضافية أو عدمية، وهم أقرب الناس إلى الصابئين الفلاسفة من الروم ومن سلك سبيلهم من العرب والفرس.

ومن رزقه الله معرفة ما جاءت به الرسل وبصرًا نافذًا، وعرف حقيقة مأخذ هؤلاء -يعني: الجهمية، والمعتزلة، ومن تبعهم في نفي الصفات أو تأويلها-، علم قطعًا أنهم

يلحدون في أسمائه وآياته، وأنهم كذبوا بالرسل وبالكتاب وبما أرسل به رسله، ولهذا كانوا يقولون: إن البدع مشتقة من الكفر وآيلة إليه).

ثم قال الشيخ: (المراد: الأشعرية الذين اتبعوا المعتزلة والجهمية، وأما من قال منهم بكتاب «الإبانة» الذي صنفه الأشعري في آخر عمره، ولم يظهر مقالة تناقض ذلك، فهذا يعد من أهل السنة، لكن مجرد الانتساب إلى الأشعري بدعة، لاسيما وأنه بذلك يوهم حسنًا بكل من انتسب هذه النسبة، وينفتح بذلك أبواب شر، والكلام مع هؤلاء الذين ينفون ظاهرها بهذا التفسير).

ثم قال الشيخ[1] للمناظر له: (قلت له: إذا وصف الله نفسه بصفة، أو وصفه بها رسوله، أو وصفه بها المؤمنون الذين اتفق المسلمون على هدايتهم ودرايتهم؛ فَصَرْفُها عن ظاهرها اللائق بجلال الله سبحانه وحقيقتها المفهومة منها إلى باطن يخالف الظاهر ومجاز ينافي الحقيقة لابد فيه من أربعة أشياء:

أحدها: أن ذلك اللفظ مستعمل بالمعنى المجازي؛ لأن الكتاب والسنة وكلام السلف جاء باللسان العربي، ولا يجوز أن يراد بشيء منه خلاف لسان العرب، أو خلاف الألسنة كلها. فلابد أن يكون ذلك المعنى المجازي ما يراد به اللفظ، وإلا فيمكن كل مبطل أن يفسر أي لفظ بأي معنى سنح له، وإن لم يكن له أصل في اللغة.

الثاني: أن يكون معه دليل يوجب صرف اللفظ عن حقيقته إلى مجازه، وإلا فإذا كان يستعمل في معنى بطريق الحقيقة، وفي معنى بطريق المجاز؛ لم يجز حمله على المجازي بغير دليل يوجب الصرف بإجماع العقلاء، ثم إن ادعى وجوب صرفه عن الحقيقةن فلابد

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٣٦٠).

له من دليل قاطع عقلي أو سمعي يوجب الصرف، وإن ادعى ظهور صرفه عن الحقيقة، فلابد من دليل مرجح للحمل على المجاز.

الثالث: أنه لابد من أن يَسْلم دليل ذلك الصارف عن معارض، وإلا فإذا قام دليل قرآني أو إيماني يبين أن الحقيقة مرادة، امتنع تركها، ثم إن كان هذا الدليل نصًا قاطعًا، لم يلتفت إلى نقيضه، وإن كان ظاهرًا، فلابد من الترجيح.

الرابع: أن الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذا تكلم بكلام، وأراد به خلاف ظاهره وضد حقيقته، فلابد أن يبين للأمة أنه لم يرد حقيقته، وإنما أراد مجازه، سواء عيَّنه أم لم يعينه، لاسيما في الخطاب العلمي الذي فُهم فيه الاعتقاد والعلم دون عمل الجوارح. فإنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى جعل القرآن نورًا وهدىً وبيانًا للناس وشفاء لما في الصدور، وأرسل الرسل؛ ليبين للناس ما نزل إليهم، وليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه، ولئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل. ثم هذا الرسول الأمي العربي بعث بأفصح اللغات وأبين الألسنة والعبارات، ثم الأمة الذين أخذوا عنه كانوا أعمق الناس علمًا، وأنصحهم للأمة، وأبينهم للسنة؛ فلا يجوز أن يتكلم هو وهؤلاء بكلام يريدون به خلاف ظاهره، إلا وقد نصب دليلًا يمنع من حمله على ظاهره؛ إما أن يكون عقليًا ظاهرًا؛ مثل: قوله: ﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل:٢٣]، فإن كل أحد يعلم بعقله أن المراد: أوتيت من جنس ما يؤتاه مثلها. وكذلك قوله: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد:١٦] يعلم المستمع أن الخالق لا يدخل في هذا العموم. أو سَمْعِيًّا ظاهرًا مثل الدلالات في الكتاب والسنة، التي تصرف بعض الظواهر، ولايجوز أن يحيلهم على دليل خفي، لا يستنبطه إلا أفراد الناس، سواء كان سمعيًا أو عقليًا؛ لأنه إذا تكلم بالكلام الذي يفهم منه معنى، وأعاده مرات كثيرة، وخاطب به الخلق كلهم، وفيهم الذكي والبليد، والفقيه وغير الفقيه، وقد أوجب عليهم أن يتدبروا ذلك الخطاب، ويعقلوه، ويتفكروا فيه، ويعتقدوا موجبه، ثم أوجب أن

لا يعتقدوا بهذا الخطاب شيئًا من ظاهره؛ لأن هناك دليلًا خفيًا، يستنبطه أفراد الناس، يدل على أنه لم يرد ظاهره؛ كان هذا تدليسًا وتلبيسًا، وكان نقيض البيان وضد الهدى، وهو بالأحاجي والألغاز أشبه منه بالهدى والبيان. فكيف إذا كان دلالة ذلك الخطاب على ظاهره أقوى بدرجات كثيرة من دلالة ذلك الدليل الخفي على أن الظاهر غير مراد؟ أم كيف إذا كان الخفي شبهة ليس لها حقيقة؟).

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فسلَّم لي ذلك الرجل هذه المقامات)؛ أي: أن هذا الرجل الذي طلب من الشيخ المناظرة على وجوب تأويل الصفات سلَّم للشيخ أن تأويلها باطل؛ لأنه لم يُبْنَ على أصول صحيحة وأدلة مقنعة، وإنما شبهات وأهواء أو تقليد أعمى، أخذه الآخر عن الأول من غير بصيرة؛ كما هو حال كثير من المعاصرين، الذين أخذوا عقيدة المعتزلة أو الكلابية، وسموها عقيدة التوحيد أو علم التوحيد، ونسبوها ظلمًا إلى الأشعري، وهو قد تاب منها، والتزم عقيدة أهل السنة، وهذه العقيدة التي توارثوها لا تعدو إثبات توحيد الربوبية، ولم يثبتوه تامًا، بل حذفوا منه الصفات الإلهية أو الأسماء والصفات؛ فأصبح توحيدًا ناقصًا، لا يزيد عن توحيد المشركين الذين يقرون بالربوبية.

قال الشيخ: (ونحن نتكلم على صفة من الصفات، ونجعل الكلام فيها أنموذجًا يحتذى عليه، ونعبر بصفة اليد، وقد قال تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة:٦٤]، وقال تعالى لإبليس: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص:٧٥]، وقال تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر:٦٧]، وقال تعالى: ﴿تَبَـٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ [الملك:١]، وقال: ﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران:٢٦]، وقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا فَهُمْ لَهَا مَـٰلِكُونَ﴾ [يس:٧١]، وقد تواتر في السنة مجيء اليد في حديث النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فالمفهوم من هذا الكلام أن لله تعالى يدين مختصتين به ذاتيتين له كما يليق بجلاله؛ وأنه سبحانه خلق آدم بيده دون الملائكة وإبليس، وأنه سبحانه يقبض الأرض، ويطوي السماوات بيده اليمنى، وأن ﴿يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤]، ومعنى بسطهما: بذل الجود وسعة العطاء؛ لأن العطاء والجود في الغالب يكون ببسط اليد ومدها، وتركه يكون ضمًّا لليد إلى العنق، صار من الحقائق العرفية: إذا قيل: هو مبسوط اليد؛ فهم منه يد حقيقية، وكان ظاهره الجود والبخل؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾ [الإسراء:٢٩]، ويقولون: فلان جعد البنان، وسبط البنان. فالقائل إن زعم أنه ليس له يد من جنس أيدي المخلوقين، فهذا حق، وإن زعم أنه ليس له يد زائدة عن الصفات السبع، فهو مبطل، فيحتاج إلى تلك المقامات الأربعة:

أما الأول: فيقول: إن اليد تكون بمعنى النعمة والعطية؛ تسميةً للشيء باسم سببه؛ كما يسمى المطر والنبات سماء، ومنه قولهم لفلان: عنده أياد، وقول أبي طالب لما فقد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: يَا رَبِّ رُدَّ رَاكِبِي مُحَمَّدًا رُدَّهُ رَبِّ إِلَيَّ، وَاصْطَنِعْ عِنْدِي يَدًا[1].

وقول عروة بن مسعود لأبي بكر يوم الحديبية: «لَوْلَا يَدٌ لَك عِنْدِي لَمْ أَجْزِك بِهَا لَأَجَبْتُك»[2].

وقد تكون اليد بمعنى القدرة؛ تسمية للشيء باسم مسببه؛ لأن القدرة هي تحرك اليد. يقولون: فلان له يد في كذا وكذا. ومنه قول زياد لمعاوية: «إِنِّي قَدْ أَمْسَكْت الْعِرَاقَ بِإِحْدَى يَدَيَّ وَيَدِي الْأُخْرَى فَارِغَةٌ»، يريد نصف قدرتي ضبط أمر العراق. ومنه قوله: ﴿بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ [البقرة:٢٣٧]، والنكاح كلام يقال، وإنما معناه أنه مقتدر عليه.

---

(١) رواه الطبراني (٥٥٢٤)، والحاكم (٢/ ٦٥٩) من حديث سعيد والد كندير. وقال الهيثمي (٨/ ٢٢٤): إسناده حسن (من حديث معاوية بن حيدة).
وضعفه ابن عدي (٢/ ٦٧)، والقائل هو عبد المطلب جده وليس عمه.

(٢) هو في قصة غزوة الحديبية؛ رواها البخاري (٢٧٣١،٢٧٣٢).

وقد يجعلون إضافة الفعل إليها إضافة الفعل إلى الشخص نفسه؛ لأن غالب الأفعال لما كانت باليد، جعل ذكر اليد إشارة إلى أنه فعل بنفسه، قال الله تعالى: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾ إلى قوله: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [آل عمران:١٨١-١٨٢] والعرب تقول: «يداك أوكتا، وفوك نفخ»؛ توبيخًا لكل من جر على نفسه جريرة؛ لأن أول ما قيل هذا لمن فعل بيده وفمه.

قلت له[1] -يقول الشيخ لمناظره-: (ونحن لا ننكر لغة العرب التي نزل بها القرآن في هذا كله. والمتأولون للصفات الذين حرفوا الكلم عن مواضعه وألحدوا في أسمائه وآياته تأولوا قوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤]، وقوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥] على هذا كله؛ فقالوا: إن المراد نعمته؛ أي: نعمة الدنيا ونعمة الآخرة. وقالوا: بقدرته. وقالوا: اللفظ كناية عن نفس الجود من غير أن يكون هناك يد حقيقة، بل هذه اللفظة قد صارت حقيقة في العطاء والجود، وقوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾؛ أي: خلقته أنا، وإن لم يكن هناك يد حقيقة. قلت له: فهذه تأويلاتهم. قال: نعم. قلت له: فننظر فيما قدمنا:

المقام الأول: أن لفظ اليدين بلفظ التثنية لم يستعمل في النعمة ولا في القدرة؛ لأن في لغة القوم استعمال الواحد في الجمع؛ كقوله: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [العصر:٢]، ولفظ الجمع في الواحد؛ كقوله: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ﴾ [آل عمران:١٧٣]، ولفظ الجمع في الاثنين؛ كقوله: ﴿صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم:٤]، أما استعمال لفظ الواحد في الاثنين أو الاثنين في الواحد، فلاأصل له؛ لأن هذه الألفاظ عدد، وهي نصوص في معناها، لا يتجوز بها، ولا يجوز أن يقال: عندي رجل. ويعني: رجلين، ولا عندي رجلان. ويعني به الجنس؛ لأن اسم الواحد يدل على الجنس، والجنس فيه شياع، وكذلك اسم

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٣٦٤).

الجمع في معنى الجنس، والجنس يحصل بحصول الواحد، فقوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥] لا يجوز أن يراد به القدرة؛ لأن القدرة صفة واحدة، ولا يجوز أن يعبر بالاثنين عن الواحد، ولا يجوز أن يراد به النعمة؛ لأن نعم الله لا تحصى، فلا يجوز أن يعبر عن النعم التي لا تحصى بصيغة التثنية.

ولا يجوز أن يكون «لما خلقت أنا»؛ لأنهم إذا أرادوا ذلك، أضافوا الفعل إلى اليد، فتكون إضافته إلى اليد إضافة له إلى الفعل؛ كقوله: ﴿بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ﴾ [الحج:١٠]، ﴿قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [آل عمران:١٨٢]، ومنه قوله: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَٰمًا﴾ [يس:٧١].

أما إذا أضاف الفعل إلى الفاعل، وعدَّى الفعل إلى اليد بحرف الباء كقوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥]؛ فإنه نص في أنه فعل الفعل بيديه، ولهذا لا يجوز لمن تكلم أو مشى أن يقال: فعلت هذا بيديك. ويقال: هذا فعلته يداك؛ لأن مجرد قوله: «فعلت» كافٍ في الإضافة إلى الفاعل، فلو لم يرد أنه فعله باليد حقيقة كان ذلك زيادة محضة من غير فائدة. ولست تجد في كلام العرب ولا العجم -إن شاء الله- أن فصيحًا يقول: فعلت هذا بيدي، أو فلان فعل هذا بيديه، إلا ويكون فعله بيديه حقيقة، ولا يجوز أن يكون لا يد له، أو أن يكون له يد، والفعل وقع بغيرها، وبهذا الفرق المحقق تتبين مواضع المجاز ومواضع الحقيقة، ويتبين أن الآيات لا تقبل المجاز البتة من جهة نفس اللغة.

هب أنه يجوز أن يعني باليد حقيقة اليد، وأن يعني بها القدرة أو النعمة، أو يجعل ذكرها كناية عن الفعل. لكن ما الموجب لصرفها عن الحقيقة؟ فإن قلت: لأن اليد هي الجارحة، وذلك ممتنع على الله سبحانه. قلتُ: هذا ونحوه يوجب امتناع وصفه بأن له يدًا من جنس أيدي المخلوقين، وهذا لا ريب فيه، لكن لم لا يجوز أن يكون له «يد» تناسب ذاته، تستحق من صفات الكمال ما تستحق الذات؟

قال: ليس في العقل والسمع ما يحيل هذا.

قلت: فإذا كان هذا ممكنًا، وهو حقيقة اللفظ، فلم يصرف عنه اللفظ إلى مجازه؟ وكل ما يذكره الخصم من دليل يدل على امتناع وصفه بما يسمى به وصحت الدلالة سلم له أن المعنى الذي يستحقه المخلوق منتف عنه، وإنما حقيقة اللفظ وظاهره «يد» يستحقها الخالق -كالعلم والقدرة-، بل كالذات والوجود.

وقلت له: بلغك أن في كتاب الله أو في سنة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو عن أحد من أئمة المسلمين أنهم قالوا: المراد باليد خلاف ظاهره، أو الظاهر غير مراد؟ أو هل في كتاب الله آية تدل على انتفاء وصفه باليد دلالة ظاهرة، بل أو دلالة خفية؟ فإن أقصى ما يذكره المتكلف قوله: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص:١]، وقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]، وقوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم:٦٥]، وهؤلاء الآيات إنما يدللن على انتفاء التجسيم والتشبيه، أما انتفاء يد تليق بجلاله، فليس في الكلام ما يدل عليه بوجه من الوجوه.

وكذلك هل في الفعل ما يدل دلالة ظاهرة على أن الباري لا يد له البتة، لا يدًا تليق بجلاله، ولا يدًا تناسب المحدثات؟ وهل فيه ما يدل على ذلك أصلًا، ولو بوجه خفي؟ فإذا لم يكن في السمع ولا في العقل ما ينفي حقيقة البد البتة، وإن فرض ما ينافيها، فإنما هو من الوجوه الخفية عند من يدعيه، وإلا ففي الحقيقة إنما هو شبهة فاسدة. فهل يجوز أن يملأ الكتاب والسنة من ذكر اليد، وأن الله تعالى خلق بيده، وأن يداه مبسوطتان، وأن الملك بيده، وفي الحديث ما لا يحصى، ثم إن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأولي الأمر لا يبينون للناس أن هذا لا يراد به حقيقته ولا ظاهره حتى ينشأ جهم بن صفوان بعد انقراض عصر الصحابة، فيبين للناس ما نزل إليهم على نبيهم، ويتبعه عليه بشر بن غياث، ومن سلك سبيلهم من كل مغموص عليه بالنفاق؟! وكيف يجوز أن يعلمنا نبينا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كل

شيء، حتى الخراءة، ويقول: «**مَا تَرَكْت مِنْ شَيْءٍ يُقَرِّبُكُمْ إلَى الْجَنَّةِ إلَّا وَقَدْ حَدَّثْتُكُمْ بِهِ، وَلَا مِنْ شيء شَيْءٍ يُبْعِدُكُمْ عَنْ النَّارِ إلَّا وَقَدْ حَدَّثْتُكُمْ بِهِ**»[(١)]، «**تَرَكْتُكُمْ عَلَى الْبَيْضَاءِ لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا لَا يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدِي إلَّا هَالِكٌ**»[(٢)]، ثم يترك الكتاب المنزل عليه وسنته الغراء مملوءة مما يزعم الخصم أن ظاهره تشبيه وتجسيم، وأن اعتقاد ظاهره ضلال، وهو لا يبين ذلك، ولا يوضحه؟! وكيف يجوز للسلف أن يقولوا: أمروها كما جاءت، مع أن معناها المجازي هو المراد، وهو شيء لا يفهمه العرب، حتى يكون أبناء الفرس والروم أعلم بلغة العرب من أبناء المهاجرين والأنصار؟!

وقلت له: أنا أذكر لك من الأدلة الجلية القاطعة والظاهرة ما يبين لك أن لله يدين حقيقة؛ فمن ذلك تفضيله لآدم؛ يستوجب سجود الملائكة وامتناعهم عن التكبر عليه، فلو كان المراد أنه خلقه بقدرته أو بنعمته أو مجرد إضافة خلقه إليه، لشاركه في ذلك إبليس وجميع المخلوقات.

قال لي: فقد يضاف الشيء إلى الله على سبيل التشريف؛ كقوله: ﴿نَاقَةُ ٱللَّهِ﴾ [الأعراف:٧٣]، وبيت الله.

قلت له: لا تكون الإضافة تشريفًا حتى يكون في المضاف معنى أفرده به عن غيره، فلو لم يكن في الناقة والبيت من الآيات البينات ما تمتاز به على جميع النوق والبيوت، لما استحقا هذه الإضافة، والأمر هنا كذلك: فإضافة خلق إليه أنه خلقه بيديه يوجب أن يكون خلقه بيديه أنه قد فعله بيديه، وخلق هؤلاء بقوله: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ [الأنعام:٧٣]، كما جاءت به الآثار. ومن ذلك أنهم إذا قالوا: بيده الملك، أو: عملته يداك؛ فهما شيئان، أحدهما: إثبات اليد. والثاني: إضافة الملك والعمل إليهما، والثاني يقع فيه التجوز كثيرًا،

---

(١) رواه ابن أبي شيبة (٣٤٣٣٢) في الشعب (١٠٣٧٦)، وهناد في الزهد (٤٩٤).

(٢) هو جزء من حديث العرباض رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد سبق تخريجه (ص٢٣).

أما الأول، فإنهم لا يطلقون هذا الكلام إلا لجنس له يد حقيقة، ولا يقولون: يد الهوى، ولا يد الماء، فهب أن قوله: ﴿بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ [الملك:١] قد علم منه المراد بقدرته، لكن لا يجوز ذلك إلا لمن له يد حقيقة، والفرق بين قوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥]، وقوله: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ [يس:٧١] من وجهين:

أحدهما: أنه هنا أضاف الفعل إليه، وبيَّن أنه خلقه بيديه، وهناك أضاف الفعل إلى الأيدي.

الثاني: أن من لغة العرب أنهم يضعون اسم الجمع موضع التثنية، إذا أمن اللبس؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة:٣٨]، أي: يديهما. وقوله: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم:٤] أي: قلباكما. فكذلك قوله: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ [يس:٧١]).

قلت: فقد أفحم الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بهذه الأدلة وهذه المناقشة خصومه من نفاة الصفات وردهم على أعقابهم، فللَّه دره من إمام جليل وعالم نحرير، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، والله ناصر دينه، ومقيض لنصرته أمثال هذا الإمام.



الفرق بين الإسلام والإيمان

تكلم الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن حقيقة الإسلام والإيمان والفرق بينهما بكلام طويل مفصل، نقتطف منه ما تيسر.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: (اعلم أن الإيمان والإسلام يجتمع فيهما الدين كله، وقد كثر كلام الناس في حقيقة الإيمان والإسلام ونزاعهم واضطرابهم. والنزاع في ذلك من حين خرجت الخوارج بين عامة الطوائف، ونحن نذكر ما يستفاد من كلام النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مع ما يستفاد من كلام الله تعالى، فَيَصِل المؤمن إلى ذلك من نفس كلام الله ورسوله؛ فإن هذا هو المقصود.

فنقول: قد فرق النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حديث جبريل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ[2] بين مسمى الإيمان، ومسمى الإسلام، ومسمى الإحسان؛ فقال: «**الْإِسْلَامُ: أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ وَتَصُومَ رَمَضَانَ وَتَحُجَّ الْبَيْتَ إِنْ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلا**»، وقال: «**الْإِيمَانُ: أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**»، و«الفرق» في حديث عمر الذي انفرد به مسلم، وفي حديث أبي هريرة الذي اتفق البخاري ومسلم عليه، وكلاهما فيه أن جبريل جاءه في صورة إنسان أعرابي، فسأله، وفي حديث عمر أنه جاءه في صورة أعرابي. وكذلك فسر الإسلام في حديث ابن عمر المشهور، قال: «**بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ**

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٥).

(٢) حديث عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ؛ رواه مسلم (٨).
وحديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ؛ رواه البخاري (٥٠)، ومسلم (٩/ ١٠).

لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَحَجِّ الْبَيْتِ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ»(١).

وحديث جبرائيل يبيّن أن الإسلام المبني على خمس هو الإسلام نفسه، ليس المبني غير المبني عليه، بل جعل النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الدين ثلاث درجات؛ أعلاها الإحسان، وأوسطها الإيمان، ويليه الإسلام؛ فكل محسن مؤمن، وكل مؤمن مسلم، وليس كل مؤمن محسنًا، ولا كل مسلم مؤمنًا؛ كما سيأتي بيانه -إن شاء الله- في سائر الأحاديث؛ كالحديث الذي رواه حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة عن رجل من أهل الشام عن أبيه عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قال له: «**أَسْلِمْ تَسْلَمْ. قَالَ: وَمَا الْإِسْلَامُ؟ قَالَ: أَنْ تُسْلِمَ قَلْبَك لِلَّهِ وَأَنْ يَسْلَمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِك وَيَدِك. قَالَ: فَأَيُّ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: الْإِيمَانُ. قَالَ: وَمَا الْإِيمَانُ؟ قَالَ: أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَبِالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ. قَالَ: فَأَيُّ الْإِيمَانِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: الْهِجْرَةُ. قَالَ: وَمَا الْهِجْرَةُ؟ قَالَ: أَنْ تَهْجُرَ السُّوءَ. قَالَ: فَأَيُّ الْهِجْرَةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: الْجِهَادُ. قَالَ: وَمَا الْجِهَادُ؟ قَالَ: أَنْ تُجَاهِدَ أَوْ تُقَاتِلَ الْكُفَّارَ إِذَا لَقِيتهمْ وَلَا تغلل وَلَا تَجْبُنُ**»، ثم قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**عَمَلَانِ هُمَا أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ إِلَّا مَنْ عَمِلَ بِمِثْلِهِمَا -قَالَهَا ثَلَاثًا- حَجَّةٌ مَبْرُورَةٌ أَوْ عُمْرَةٌ**»، رواه أحمد، ومحمد ابن نصر المروزي(٢).

وَلِهَذَا يَذْكُرُ هَذِهِ «الْمَرَاتِبَ الْأَرْبَعَةَ»، فيقول: «**الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ وَالْمُؤْمِنُ مَنْ أَمِنَهُ النَّاسُ عَلَى دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ وَالْمُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ السَّيِّئَاتِ وَالْمُجَاهِدُ مَنْ جَاهَدَ نَفْسَهُ لِلَّهِ**»، وهذا مروي عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من حديث

---

(١) رواه البخاري (٨)، ومسلم (١٦).

(٢) رواه أحمد (٤/ ١١٤)، ومحمد بن نصر (٣٩٢)، ومعمر (١١/ ١٢٧)، والحارث (١٣) البغية، والبيهقي في الشعب (٢٢)، وابن عبد البر (٩/ ٢٤٦).
قال المنذري (٢/ ١٠٦): إسناد صحيح.

عبد الله بن عمرو وفضالة بن عبيد وغيرهما بإسناد جيد[١]، وهو في «السنن» وبعضه في «الصحيحين». وقد ثبت عنه من غير وجه أنه قال: «**الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ وَالْمُؤْمِنُ مَنْ أَمِنَهُ النَّاسُ عَلَى دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ**»، ومعلوم أن من كان مأمونًا على الدماء والأموال، كان المسلمون يسلمون من لسانه ويده، ولولا سلامتهم منه، لما ائتمنوه، وفي حديث عبد الله بن عبيد بن عمير -أيضًا- عن أبيه عن جده[٢]: «قِيلَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ مَا الْإِسْلَامُ؟ قَالَ: **إِطْعَامُ الطَّعَامِ وَطَيِّبُ الْكَلَامِ**. قِيلَ: فَمَا الْإِيمَانُ؟ قَالَ: **السَّمَاحَةُ وَالصَّبْرُ**. قِيلَ: فَمَنْ أَفْضَلُ الْمُسْلِمِينَ إِسْلَامًا؟ قَالَ: **مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ**. قِيلَ: فَمَنْ أَفْضَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا؟ قَالَ: **أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا**. قِيلَ فَمَا أَفْضَلُ الْهِجْرَةِ؟ قَالَ: **مَنْ هَجَرَ مَا حَرَّمَ اللهُ عَلَيْهِ**. قَالَ: أَيُّ الصَّلَاةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: **طُولُ الْقُنُوتِ**. قَالَ: أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: **جُهْدُ مُقِلٍّ**. قَالَ: أَيُّ الْجِهَادِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: **أَنْ تُجَاهِدَ بِمَالِك وَنَفْسِك؛ فَيُعْقَرَ جَوَادُك وَيُرَاقَ دَمُك**. قَالَ أَيُّ السَّاعَاتِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: **جَوْفُ اللَّيْلِ الْغَابِرِ**».

ومعلوم أن هذا كله مراتب بعضها فوق بعض، وإلا فالمهاجر لابد أن يكون مؤمنًا وكذلك المجاهد، ولهذا قال: «**الْإِيمَانُ: السَّمَاحَةُ وَالصَّبْرُ**»، وقال في الإسلام: «**إِطْعَامُ**

---

(١) رواه البخاري (١٠)، ومسلم (٤٠) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.
ومسلم (٤١، ٤٢) من حديث جابر رضي الله عنه.
والبخاري (١١)، ومسلم (٤٢) من حديث أبي موسى رضي الله عنه.
وقوله: «**الْمُؤْمِنُ مَنْ أَمِنَهُ**»؛ رواه الترمذي (٢٦٢٧)، وقال: حسن صحيح، والنسائي (١١٧٢٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وحسنه الألباني.
ورواه ابن ماجه (٣٩٣٤) من حديث فضالة بن عبيد رضي الله عنه، وصححه البوصيري في الزوائد (٤/ ١٦٤)، والألباني.

(٢) رواه الحاكم (٣/ ٧٢٥)، وابن نصر (٦٤٣-٦٤٥/ ٨٨٢)، وأبو نعيم في الحلية (٣/ ٣٥٧)، والبخاري في التاريخ (٥/ ٢٥) و (٦/ ٥٣٠) مختصرًا، وقال أبو نعيم؛ تفرد به سويد موصولًا، ورواه صالح بن كيسان من دون ذكر جده. وانظر: الإصابة (٤/ ٥٢).

الطَّعَامِ وَطَيِّبُ الْكَلَامِ»، والأول مستلزم للثاني؛ فإن من كان خلقه السماحة، فعل هذا، بخلاف الأول؛ فإن الإنسان قد يفعل ذلك تخلقًا، ولا يكون في خلقه سماحة وصبر. وكذلك قال: «**أَفْضَلُ الْمُسْلِمِينَ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ**»، وقال: «**أَفْضَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا**»، ومعلوم أن هذا يتضمن الأول؛ فمن كان حسن الخلق، فعل ذلك.

قيل للحسن البصري: ما حُسن الخلق؟ قال: بذل الندى، وكف الأذى، وطلاقة الوجه. فكف الأذى جزء من حسن الخلق.

وستأتي الأحاديث الصحيحة بأنه جعل الأعمال الظاهرة من الإيمان؛ كقوله: «**الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً أَعْلَاهَا قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنْ الطَّرِيقِ**»[(١)]، وقوله لوفد عبد القيس: «**آمُرُكُمْ بِاللهِ وَحْدَهُ، أَتَدْرُونَ مَا الْإِيمَانُ بِاللهِ وَحْدَهُ؟ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَأَنْ تُؤَدُّوا خُمُسَ مَا غَنِمْتُمْ**»[(٢)]، ومعلوم أنه لم يرد أن هذه الأعمال تكون إيمانًا بالله بدون إيمان القلب، لما قد أخبر في غير موضع أنه لابد من إيمان القلب، فعلم أن هذه مع إيمان القلب هو الإيمان.

وفي «المسند» عن أنس عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**الْإِسْلَامُ عَلَانِيَةٌ، وَالْإِيمَانُ فِي الْقَلْبِ**»[(٣)]، وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ لَهَا سَائِرُ الْجَسَدِ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ لَهَا سَائِرُ الْجَسَدِ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ**»[(٤)]، فمن صلح قلبه، صلح جسده قطعًا، بخلاف العكس.

---

(١) هذا لفظ مسلم (٣٥)، وهو عند البخاري (٩) مختصرًا.

(٢) رواه البخاري (٥٣)، ومسلم (١٧) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) رواه أحمد (٣/ ١٣٤)، وابن أبي شيبة (٦/ ١٥٩/ ٣٠٣١٩)، وأبو يعلى (٣٩٢٣)، وانظر: فيض القدير (٣/ ١٧٨)، والكامل في الضعفاء (٥/ ٢٠٧)، والضعفاء للعقيلي (٣/ ٢٥٠)، وهو حديث ضعيف.

(٤) رواه البخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩) من حديث النعمان بن بشير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقال سفيان بن عيينة: كان العلماء فيما مضى يكتب بعضهم إلى بعض بهؤلاء الكلمات: من أصلح سريرته، أصلح الله علانيته، ومن أصلح ما بينه وبين الله، أصلح الله ما بينه وبين الناس، ومن عمل لآخرته، كفاه الله أمر دنياه. رواه ابن أبي الدنيا في كتاب «الإخلاص».

فعلم أن القلب إذا صلح بالإيمان، صلح الجسد بالإسلام. وهو من الإيمان، يدل على ذلك أنه قال في حديث جبريل: «**هَذَا جِبْرِيلُ جَاءَكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ**»(١)؛ فجعل «الدين» هو الإسلام والإيمان والإحسان؛ فتبين أن ديننا يجمع الثلاثة، لكن هو درجات ثلاث: «مسلم»، ثم «مؤمن»، ثم «محسن»؛ كما قال تعالى: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ [فاطر:٣٢]، والمقتصد والسابق كلاهما يدخل الجنة بلا عقوبة، بخلاف الظالم لنفسه. وهكذا من أتى بالإسلام الظاهر مع تصديق القلب، لكن لم يقم بما يجب عليه من الإيمان الباطن، فإنه معرض للوعيد.

وأما «الإحسان»، فهو أعم من جهة نفسه، وأخص من جهة أصحابه من «الإيمان». و«الإيمان» أعم من جهة نفسه، وأخص من جهة أصحابه من «الإسلام». فـ«الإحسان» يدخل فيه «الإيمان»، و«الإيمان» يدخل فيه «الإسلام». والمحسنون أخص من المؤمنين، والمؤمنون أخص من المسلمين، وهكذا يقال في «الرسالة والنبوة»؛ فالنبوة داخلة في الرسالة، والرسالة أعم من جهة نفسها، وأخص من جهة أهلها، فكل رسول نبي، وليس كل نبي رسولًا؛ فالأنبياء أعم، والنبوة نفسها جزء من الرسالة؛ فالرسالة تتناول النبوة وغيرها، بخلاف النبوة؛ فإنها لا تتناول الرسالة.

---

(١) رواه مسلم (٨) من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والبخاري (٥٠)، ومسلم (٩) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فسر «الإسلام» و«الإيمان» بما أجاب؛ كما يجاب عن المحدود بالحد. إذا قيل: ما كذا؟ قيل: كذا وكذا؛ كما في الحديث الصحيح، «لَمَّا قِيلَ: مَا الْغِيبَةُ؟ قَالَ: **ذِكْرُك أَخَاك بِمَا يَكْرَهُ**»(١)، وفي الحديث الآخر: «**الْكِبْرُ بَطَرُ الْحَق وَغَمْطُ النَّاسِ**»(٢)، وبطر الحق: جحده ودفعه، وغمط الناس: احتقارهم وازدراؤهم.

ولكن المقصود أن قوله: «**بُنِيَ الْإِسْلامُ عَلَى خَمْسٍ**»(٣) كقوله: «**الْإِسْلَامُ هُوَ الْخَمْسُ**»؛ كما ذكر في حديث جبريل(٤)، فإن الأمر مركب من أجزاء، تكون الهيئة الاجتماعية فيه مبنية على تلك الأجزاء، ومركبة منها. فالإسلام مبني على هذه الأركان.

وقد فسر «الإيمان» في حديث وفد عبد القيس(٥) بما فسر به «الإسلام» هنا، لكنه لم يذكر فيه الحج، وهو متفق عليه، فقال: «**آمُرُكُمْ بِالْإِيمَانِ بِاللهِ وَحْدَهُ، هَلْ تَدْرُونَ مَا الْإِيمَانُ بِاللهِ وَحْدَهُ؟** قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: **شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ، وَأَنْ تُؤَدُّوا خُمُسَ مَا غَنِمْتُمْ، أَوْ خُمُسًا مِنْ الْمَغْنَمِ**»، وقد روى في بعض طرقه: «**الْإِيمَانُ بِاللهِ وَشَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**»، لكن الأول أشهر. وفي رواية أبي سعيد: «**آمُرُكُمْ بِأَرْبَعٍ، وَأَنْهَاكُمْ عَنْ أَرْبَعٍ: اُعْبُدُوا اللهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا**».

---

(١) رواه مسلم (٢٥٨٩) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) رواه مسلم (٩١) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٣) رواه البخاري (٨)، ومسلم (١٦) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

(٤) حديث جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ سبق في الصفحة السابقة.

(٥) رواه البخاري (٥٣)، ومسلم (١٧) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا. والرواية التي ذكرها شيخ الإسلام: عند البخاري (١٣٩٨).

والرواية المنسوبة لأبي سعيد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ رواها مسلم (١٨)، ونحوها لمسلم من حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا المذكور.

وقد فسر في حديث شعب الإيمان «الإيمان» بهذا وبغيره، فقال: «**الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسِتُّونَ أَوْ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً، أَفْضَلُهَا: قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَدْنَاهَا: إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنْ الطَّرِيقِ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنْ الْإِيمَانِ**»(١).

وثبت عنه من وجوه متعددة أنه قال: «**الْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنْ الْإِيمَانِ**»؛ من حديث ابن عمر(٢) وابن مسعود، وعمران بن حصين. وقال -أيضًا-: «**لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَلَدِهِ وَوَالِدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ**»(٣)، وقال: «**لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ**»(٤)، وقال: «**وَاللهِ لَا يُؤْمِنُ! وَاللهِ لَا يُؤْمِنُ! وَاللهِ لَا يُؤْمِنُ! قِيلَ: مَنْ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: الَّذِي لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقَهُ**»(٥)، وقال: «**مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ**»(٦)، وقال: «**مَا بَعَثَ اللهُ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا كَانَ فِي أُمَّتِهِ قَوْمٌ يَهْتَدُونَ بِهَدْيِهِ وَيَسْتَنُّونَ بِسُنَّتِهِ. ثُمَّ إِنَّهُ يَخْلُفُ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلُوفٌ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ وَيَفْعَلُونَ مَا لَا يُؤْمَرُونَ؛ فَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِيَدِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِلِسَانِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِقَلْبِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنْ الْإِيمَانِ حَبَّةُ خَرْدَلٍ**»(٧)، وهذا من أفراد مسلم.

---

(١) رواه البخاري (٩)، ومسلم (٣٥) واللفظ له.

(٢) لعله يقصد حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عند البخاري (٢٤)، ومسلم (٢٦)، وحديث عمران رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند البخاري (٦١١٧)، ومسلم (٣٧).

(٣) رواه البخاري (١٥)، ومسلم (٤٤) من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) رواه البخاري (١٣)، ومسلم (٤٥).

(٥) رواه البخاري (٦٠١٦) من حديث أبي شريح رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٦) رواه مسلم (٤٩) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٧) رواه مسلم (٥٠) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وكذلك في أفراد مسلم قوله: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا أَوَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى شَيْءٍ إِذَا فَعَلْتُمُوهُ تَحَابَبْتُمْ؟ أَفْشُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ**»(١).

وقال في الحديث المتفق عليه من رواية أبي هريرة، ورواه البخاري من حديث ابن عباس، قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَنْتَهِبُ النُّهْبَةَ يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْصَارَهُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ**»(٢)) انتهى.

ومقصود الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ من إيراد هذه الأحاديث والآثار بيان أن الأعمال داخلة في مسمى الإيمان؛ ردًا على المرجئة الذين يخرجونها من مسمى الإيمان. وبالله التوفيق.

ويواصل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ كلامه عن الإيمان(٣)، فيقول: (فيقال: «اسم الإيمان» تارة يذكر مفردًا غير مقرون بـ«اسم الإسلام» ولا بـ«اسم العمل الصالح» ولا غيرهما، وتارة يذكر مقرونًا إما بـ«الإسلام»؛ كقوله في حديث جبريل: «**مَا الْإِسْلَامُ؟ وَمَا الْإِيمَانُ؟**»(٤)، وكقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [الأحزاب:٣٥]، وكقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات:١٤]، وقوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الذاريات:٣٥-٣٦].

---

(١) رواه مسلم (٥٤) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه البخاري (٢٤٧٥)، ومسلم (٥٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
ورواه البخاري (٦٨٠٩) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) مجموع الفتاوى (٧/ ١٣).

(٤) حديث جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ سبق، وأنه في البخاري (٥٠)، ومسلم (٩، ١٠) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وكذلك ذكر «الإيمان» مع «العمل الصالح»، وذلك في مواضع من القرآن؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البقرة:٢٧٧]، وإما مقرونًا بـ«الذين أوتوا العلم»؛ كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ وَٱلْإِيمَٰنَ﴾ [الروم:٥٦]، وقوله: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾ [المجادلة:١١]، وحيث ذكر «الذين آمنوا»، فقد دخل فيهم «الذين أوتوا العلم»؛ فإنهم خيارهم، قال تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران:٧]، وقال: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾ [النساء:١٦٢]، ويذكر -أيضًا- لفظ «المؤمنين» مقرونًا بـ«الذين هادوا» و«النصارى» و«الصابئين»، ثم يقول: ﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [المائدة:٦٩]، فالمؤمنون في ابتداء الخطاب غير الثلاثة، والإيمان الآخر عمهم؛ كما عمهم في قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ هُمْ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ﴾ [البينة:٧].

فالمقصود هنا العموم والخصوص بالنسبة إلى ما في الباطن والظاهر من الإيمان، وأما العموم بالنسبة إلى الملل، فتلك مسألة أخرى، فلما ذكر «الإيمان» مع «الإسلام»، جعل «الإسلام» هو الأعمال الظاهرة: الشهادتان، والصلاة، والزكاة، والصيام، والحج. وجعل «الإيمان» ما في القلب؛ من الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وهكذا في الحديث الذي رواه أحمد عن أنس عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**الْإِسْلَامُ عَلَانِيَةٌ، وَالْإِيمَانُ فِي الْقَلْبِ**»[1].

وإذا ذكر «اسم الإيمان» مجردًا، دخل فيه «الإسلام» والأعمال الصالحة؛ كقوله في حديث الشعب: «**الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً؛ أَعْلَاهَا: قَوْلُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَدْنَاهَا:**

---

(١) سبق (ص١١٨) وأنه ضعيف.

إمَاطَةُ الْأَذَى عَنْ الطَّرِيقِ»[1]، وكذلك سائر الأحاديث يجعل فيها أعمال البر من «الإيمان»، ثم إنْ نَفْيَ «الإيمان» عند عدمها، دل على أنها واجبة، وإن ذكر فضل إيمان صاحبها، ولم ينف إيمانه، دل على أنها مستحبة؛ فإن الله ورسوله لا ينفي اسم مسمى أمرٍ -أمرَ الله به ورسوله-، إلا إذا ترك بعض واجباته؛ كقوله: «**لَا صَلَاةَ إِلَّا بِأُمِّ الْقُرْآنِ**»[2]، وقوله: «**لَا إيمَانَ لِمَنْ لَا أَمَانَةَ لَهُ، وَلَا دِينَ لِمَنْ لَا عَهْدَ لَهُ**»[3]، ونحو ذلك.

فأما إذا كان مستحبًّا في العبادة، لم ينفها لانتفاء المستحب؛ فإن هذا لو جاز، لجاز أن ينفي عن جمهور المؤمنين اسم الإيمان والصلاة والزكاة والحج؛ لأنه ما من عمل إلا وغيره أفضل منه.

وليس أحد يفعل أفعال البر مثل ما فعلها النبي ﷺ، بل ولا أبو بكر ولا عمر، فلو كان من لم يأت بكمالها المستحب يجوز نفيها عنه، لجاز أن ينفى عن جمهور المسلمين من الأولين والآخرين. وهذا لا يقوله عاقل. فمن قال: إن المنفي هو الكمال، فإن أراد أنه نفي الكمال الواجب الذي يذم تاركه ويتعرض للعقوبة، فقد صدق، وإن أراد أنه نفي الكمال المستحب، فهذا لم يقع قط في كلام الله ورسوله، ولا يجوز أن يقع؛ فإن من فعل الواجب كما وجب عليه، ولم ينتقص من واجبه شيئًا، لم يجز أن يقال: ما فعله لا حقيقة ولا مجازًا.

---

(١) سبق قريبًا (ص١١٨)، وأن هذا لفظ مسلم، وهو عند البخاري مختصرًا.

(٢) انظر: صحيح البخاري (٧٥٦)، ومسلم (٣٩٤).

(٣) رواه أحمد (٣/ ١٣٥، ١٥٤، ٢١٠، ٢٥١)، والبيهقي (٦/ ٢٨٨)، وأبو يعلى (١٤٠، ٢٨٦٣، ٣٤٤٥)، وصححه ابن حبان (١٩٤)، والضياء في المختارة (١٦٩٩) و(٢٦٦٣). قال الهيثمي (١/ ٩٦): (فيه أبو هلال؛ وثقه ابن معين وغيره، وضعفه النسائي وغيره). اهـ.
ولكنه متابع من المغيرة بن زياد عند الضياء، والشهاب (٨٤٨)، فهو صحيح.

فإذا قال للمسيء في صلاته: «**ارْجِعْ فَصَلِّ؛ فَإِنَّك لَمْ تُصَلِّ**»[(١)]. وقال لمن صلى خلف الصف -وقد أمره بالإعادة-: «**لَا صَلَاةَ لِفَذٍّ خَلْفَ الصَّفِّ**»[(٢)]؛ كان لترك واجب. وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾ [الحجرات:١٥]، يبين أن الجهاد واجب، وترك الارتياب واجب، والجهاد -وإن كان فرضًا على الكفاية- فجميع المؤمنين يخاطبون به ابتداء، فعليهم كلهم اعتقاد وجوبه والعزم على فعله إذا تعين، ولهذا قال النبي ﷺ: «**مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَغْزُ وَلَمْ يُحَدِّثْ نَفْسَهُ بِغَزْوٍ مَاتَ عَلَى شُعْبَةِ نِفَاقٍ**» رواه مسلم[(٣)]، فأخبر أنه من لم يهم به كان على شعبة نفاق.

وأيضًا فالجهاد جنس تحته أنواع متعددة، ولابد أنه يجب على المؤمن نوع من أنواعه، وكذلك قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال:٢-٤]، هذا كله واجب. فإن التوكل على الله واجب من أعظم الواجبات؛ كما أن الإخلاص لله واجب، وحب الله ورسوله واجب، وقد أمر الله بالتوكل في غير آية أعظم مما أمر بالوضوء والغسل من الجنابة، ونهى عن التوكل على غير الله، قال تعالى: ﴿فَٱعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود:١٢٣]، وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [التغابن:١٣]، وقال تعالى:

---

(١) رواه البخاري (٧٥٧)، ومسلم (٣٩٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) رواه ابن ماجه (١٠٠٣)، وأحمد (٤/ ٢٣)، وصححه البوصيري في الزوائد (١/ ٢٢)، ورواه الترمذي (٢٣٠) وحسنه، وأبو داود (٦٨٢)، وابن ماجه (١٠٠٤)، وأحمد (٤/ ٢٢٧). وهذا من حديث وابصة بن معبد رضي الله عنه.

وانظر: حاشية ابن القيم على سنن أبي داود (٢/ ٢٦٦)، وتحفة المحتاج لابن الملقن (١/ ٤٦١).

(٣) رواه مسلم (١٩١٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

﴿إِن يَنصُرْكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ ۖ وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا ٱلَّذِى يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعْدِهِۦ ۗ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [آل عمران:١٦٠]، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰقَوْمِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓا۟ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ﴾ [يونس:٨٤].

وأما قوله: ﴿ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال:٢]، فيقال: من أحوال القلب وأعماله ما يكون من لوازم الإيمان الثابتة فيه، بحيث إذا كان الإنسان مؤمنًا، لزم ذلك بغير قصد منه ولا تعمد له، وإذا لم يوجد، دل على أن الإيمان الواجب لم يحصل في القلب، وهذا كقوله: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓا۟ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ﴾ [المجادلة:٢٢]؛ فأخبر أنك لا تجد مؤمنًا يواد المحادين لله ورسوله؛ فإن نفس الإيمان ينافي موادتهم؛ كما ينفي أحد الضدين الآخر)[1].



(١) مجموع الفتاوى (١/ ١٥٥).

شرك المشركين الأولين

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان نوع شرك المشركين الأولين -الذين قاتلهم رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، واستحل دماءهم وأموالهم-؛ ليتضح من هذا البيان أن من فعل مثل فعلهم، فحكمه حكمهم، وإن كان ينتسب إلى الإسلام.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ(١): (والمشركون من قريش وغيرهم -الذين أخبر القرآن بشركهم، واستحل النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دماءهم وأموالهم، وسبي حريمهم، وأوجب لهم النار- كانوا مقرين بأن الله وحده خلق السماوات والأرض؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [لقمان:٢٥]، وقال: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [العنكبوت:٦١]، وقال: ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾ قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ ﴿٨٩﴾ بَلْ أَتَيْنَٰهُم بِٱلْحَقِّ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴿٩٠﴾ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [المؤمنون:٨٤-٩١].

وكان المشركون الذين جعلوا معه آلهة أخرى مقرين بأن آلهتهم مخلوقة، ولكنهم كانوا يتخذونهم شفعاء، ويتقربون بعبادتهم إليه؛ كما قال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ١٥٥-١٥٩).

مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [يونس:١٨]، وقال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِى مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ كَٰذِبٌ كَفَّارٌ ﴾ [الزمر:٣]، وكانوا يقولون في تلبيتهم: لبيك لا شريك لك إلا شريكًا هو لك، تملكه وما ملك. فقال تعالى: ﴿ ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْۖ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ فِى مَا رَزَقْنَٰكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَآءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾ [الروم:٢٨].

بيَّن سبحانه بالمثل الذي ضربه لهم أنه لا ينبغي أن يجعل مملوكه شريكه، فقال: ﴿ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ فِى مَا رَزَقْنَٰكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَآءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾ [الروم:٢٨]؛ أي: يخاف أحدكم مملوكه؛ كما يخاف بعضكم بعضًا، فإذا كان أحدكم لا يرضى أن يكون مملوكه شريكه، فكيف ترضونه لله؟! وهذا كما كانوا يقولون: لله بنات. فقال تعالى: ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ ٱلْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ ٱلْحُسْنَىٰۖ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ وَأَنَّهُم مُّفْرَطُونَ ﴾ [النحل:٦٢]، وقد قال تعالى: ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴿٥٨﴾ يَتَوَٰرَىٰ مِنَ ٱلْقَوْمِ مِن سُوٓءِ مَا بُشِّرَ بِهِۦٓۚ أَيُمْسِكُهُۥ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُۥ فِى ٱلتُّرَابِۗ أَلَا سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿٥٩﴾ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِۖ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [النحل:٥٨-٦٠]).

ثم بيَّن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أصناف المشركين -الذين وصفهم الله ورسوله بالشرك-، فقال: (أصلهم صنفان: قوم نوح، وقوم إبراهيم؛ فقوم نوح أصل شركهم العكوف على قبور الصالحين، ثم صوَّروا تماثيلهم، ثم عبدوهم. وقوم إبراهيم كان أصل شركهم عبادة الكواكب والشمس والقمر، وكل من هؤلاء يعبدون الجن؛ فإن الشياطين قد تخاطبهم،

وتعينهم على أشياء، وقد يعتقدون أنهم يعبدون الملائكة، وإن كانوا في الحقيقة يعبدون الجن؛ فإن الجن هم الذين يعينونهم، ويرضون بشركهم؛ كما قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ﴿٤٠﴾ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم ۖ بَلْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ ۖ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ﴾ [سبأ:٤٠-٤١]، والملائكة لا تعينهم على الشرك -لا في المحيا، ولا في الممات-، ولا يرضون بذلك. ولكن الشياطين قد تعينهم، وتتصور لهم في صور الآدميين؛ فيرونهم بأعينهم، ويقول أحدهم: أنا إبراهيم! أنا المسيح! أنا محمد! أنا الخضر! أنا أبو بكر! أنا عمر! أنا عثمان! أنا علي! أنا الشيخ فلان! وقد يقول بعضهم عن بعض: هذا هو النبي فلان! أو: هذا هو الخضر! ويكون أولئك كلهم جنًّا يشهد بعضهم لبعض.

والجن كالإنس؛ فمنهم الكافر، ومنهم الفاسق، ومنهم العاصي، وفيهم العابد الجاهل. فمنهم من يحب شيخًا، فيتزيا في صورته، ويقول: أنا فلان. ويكون ذلك في بريَّة ومكان قفر، فيطعم ذلك الشخص طعامًا، ويسقيه شرابًا، أو يدله على الطريق، أو يخبره ببعض الأمور الواقعة الغائبة؛ فيظن ذلك الرجل أن نفس الشيخ الميت أو الحي فعل ذلك. وقد يقول: هذا سر الشيخ، أو: هذا ملك جاء على صورته. وإنما يكون ذلك جنيًا؛ فإن الملائكة لا تعين على الشرك والإفك والإثم والعدوان).

إلى أن قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (والمشركون من هؤلاء قد يقولون: إنا نستشفع بهم؛ أي: نطلب من الملائكة والأنبياء أن يشفعوا، فإذا أتينا قبر أحدهم، طلبنا منه أن يشفع لنا؛ فإذا صورنا تمثاله -والتماثيل: إما مجسدة، وإما تماثيل مصورة؛ كما يصورها النصارى في كنائسهم-، قالوا: فمقصودنا بهذه التماثيل تذكر أصحابها وسيرهم، ونحن نخاطب هذه التماثيل، ومقصودنا خطاب أصحابها؛ ليشفعوا لنا إلى الله، وقد يخاطبون الميت عند قبره: سل لي ربك! أو يخاطبون الحي وهو غائب كما يخاطبونه وهو حاضر).

إلى أن قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فهذه الأنواع -من خطاب الملائكة والأنبياء والصالحين بعد موتهم عند قبورهم، وفي مغيبهم، وخطاب تماثيلهم- هو من أعظم أنواع الشرك الموجود في المشركين من غير أهل الكتاب، وفي مبتدعة أهل الكتاب والمسلمين الذين أحدثوا من الشرك والعبادات ما لم يأذن به الله تعالى). انتهى كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وأقول: وهذا هو المتمثل اليوم حول الأضرحة والمزارات الشركية التي ضل بسببها خلق كثير من هذه الأمة؛ بغيبة من العلماء المصلحين والدعاة الصادقين. ولا حول ولا قوة إلا بالله!



حكم طلب الشفاعة والاستغفار من الأموات

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في موضوع طلب الشفاعة والاستغفار من الأموات[1]: (ومن الناس من يتأول قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾ [النساء:٦٤]، ويقولون: إذا طلبنا منه الاستغفار بعد موته، كنا بمنزلة الذين طلبوا الاستغفار من الصحابة -يعني: في حال حياته. ويخالفون بذلك إجماع الصحابة والتابعين لهم بإحسان وسائر المسلمين؛ فإن أحدًا منهم لم يطلب من النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بعد موته أن يشفع له، ولا سأله شيئًا، ولا ذكر ذلك أحد من أئمة المسلمين في كتبهم، وإنما ذكر ذلك من ذكره من متأخري الفقهاء، وحكوا حكاية مكذوبة عن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ).

أقول[2]: وهذه القصة حاصلها: أن أبا جعفر قال للإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: يا أبا عبد الله! أستقبل القبلة وأدعو، أم أستقبل رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ؟ فقال: ولم تصرف وجهك عنه، وهو وسيلتك ووسيلة أبيك آدم إلى الله يوم القيامة؟ بل استقبله، واستشفع به، فيشفعك الله! قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾ [النساء:٦٤]، وقد رد الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأنها منقطعة، وفي سندها رجل كذاب، وفيه من لا تعرف حاله، والحكاية -أيضًا- لم يذكرها أحد من أصحاب مالك المعروفين بالأخذ عنه، مع أن قوله: «وهو وسيلتك ووسيلة أبيك آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ إلى الله يوم القيامة»؛ إنما يدل على توسل آدم وذريته

(١) مجموع الفتاوى (١/ ١٥٩-١٦١).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١/ ٢٢٨-٢٣٢)، وانظر: (١/ ٢٣٩) منه، والرد على البكري (٨٥)، واقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٣٩٥).

يوم القيامة، وهذا هو التوسل بشفاعته يوم القيامة، وهذا حق؛ كما جاءت به الأحاديث الصحيحة[1]؛ حين تأتي الناس يوم القيامة آدم؛ ليشفع لهم، فيردهم آدم إلى نوح، ثم يردهم نوح إلى إبراهيم، وإبراهيم إلى موسى، وموسى إلى عيسى، ويردهم عيسى إلى محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فإنه كما قال: «**أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا فَخْرَ؛ آدَمَ فَمَنْ دُونَهُ تَحْتَ لِوَائِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا فَخْرَ**».

ثم بيَّن الشيخ أن هذه القصة مناقضة لمذهب مالك وغيره من الأئمة من وجوه:

أحدها: أن المسلِّم عندهم إذا سلم على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثم أراد أن يدعو لنفسه، فإنه يستقبل القبلة، ويدعو في مسجده، ولا يستقبل القبر، وأما دعاء الرسول وطلب الحوائج منه، وطلب شفاعته عند قبره، أو بعد موته؛ فهذا لم يفعله أحد من السلف، ومعلوم أنه لو كان قصد الدعاء مشروعًا، لفعله الصحابة والتابعون؛ فدل ذلك على أن ما في هذه الحكاية المنقطعة من قوله: (استقبله واستشفع به)؛ كذب على مالك، مخالف لأقواله وأقوال الصحابة والتابعين، وأفعالهم التي يفعلها مالك وأصحابه، ونقلها سائر العلماء.

قال الشيخ: (فإن دعاء الملائكة والأنبياء بعد موتهم وفي مغيبهم، وسؤالهم والاستغاثة بهم، والاستشفاع بهم في هذه الحال، ونصب تماثيلهم، بمعنى طلب الشفاعة منهم، هو من الدين الذي لم يشرعه الله، ولا ابتعث به رسولًا، ولا أنزل به كتابًا، وليس هو واجبًا ولا مستحبًّا باتفاق المسلمين، ولافعله أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا أمر به إمام من أئمة المسلمين، وإن كان ذلك مما يفعله كثير من الناس ممن له

---

(١) رواه الترمذي (٣١٤٨-٣٦١٥) وقال: حسن صحيح، من حديث أبي سعيد وصححه الألباني، ورواه ابن حبان (٦٤٧٨)، والضياء (٤٢٨)، وأبو يعلى (٧٤٩٣) من حديث ابن سلام، قال الهيثمي: فيه الكلابي، وثقه ابن حبان على ضعفه، وبقية رجاله ثقات.
والحاكم (١/ ٨٣) من حديث عبادة، وصححه على شرطهما.

عبادة وزهد، ويذكرون فيه حكايات ومنامات؛ فهذا كله من الشيطان، وفيهم من ينظم القصائد في دعاء الميت والاستشفاع به والاستغاثة، أو يذكر ذلك في ضمن مديح الأنبياء والصالحين؛ فهذا كله ليس بمشروع، ولا واجب، ولا مستحب، باتفاق المسلمين.

ومن تعبد بعبادة ليست واجبة ولا مستحبة، وهو يعتقدها واجبة أو مستحبة؛ فهو مبتدع ضال، وبدعته بدعة سيئة -لا بدعة حسنة- باتفاق أئمة الدين؛ فإن الله لا يعبد إلا بما هو واجب أو مستحبٌّ.

وكثير من الناس يذكرون في هذه الأشياء منافع ومصالح، ويحتجون عليها بحجج من جهة الرأي أو الذوق، أو من جهة التقليد والمنامات، ونحو ذلك.

إلى أن قال: وقد علم أنه لم يكن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بل ولا أحد من الأنبياء قبله شرعوا للناس أن يدعوا الملائكة والأنبياء والصالحين، ولا يستشفعوا بهم -لا بعد مماتهم، ولا في مغيبهم-، فلا يقول أحد: يا ملائكة الله، اشفعوا لي عند الله، سلوا الله لنا أن ينصرنا، أو يرزقنا، أو يهدينا! وكذلك لا يقول لمن مات من الأنبياء والصالحين: يا نبي الله، يا رسول، ادع الله لي، سل الله لي، استغفر الله لي، سل الله أن يغفر لي، أو يهديني، أو ينصرني، أو يعافيني! ولا يقول: أشكو إليك ذنوبي، أو نقص رزقي، أو تسلط العدو علي، أو أشكو إليك فلانًا الذي ظلمني! ولا يقول: أنا نزيلك، أنا ضيفك، أنا جارك، أو أنت تجير من يستجير، أو أنت خير معاذ يعاذ به!

ولا يكتب أحد ورقة، ويعلقها عند القبور، ولا يكتب أحد محضرًا أنه استجار بفلان، ويذهب بالمحضر إلى من يعمل بذلك المحضر، ونحو ذلك مما يفعله أهل البدع من أهل الكتاب والمسلمين؛ كما يفعله النصارى في كنائسهم، وكما يفعله المبتدعون من المسلمين عند قبور الأنبياء والصالحين، أو في مغيبهم. فهذا مما علم بالاضطرار من دين

الإسلام وبالنقل المتواتر وبإجماع المسلمين أن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يشرعه لأمته، وكذلك الأنبياء قبله لم يشرعوا شيئًا من ذلك، ولا فعل هذا أحد من أصحاب نبيهم والتابعين لهم بإحسان، ولا استحبَّ ذلك أحد من أئمة المسلمين -لا الأئمة الأربعة، ولا غيرهم-، ولا ذكر أحد من الأئمة -لا في مناسك الحج، ولا غيرها- أنه يستحب لأحد أن يسأل النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عند قبره أن يشفع له، أو يدعو له، أو يدعو لأمته، أو يشكو إليه ما نزل بأمته من مصائب الدنيا والدين).



الرد على الذين يستغيثون بالنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

يواصل رَحِمَهُ اللَّهُ[(١)] الحديث في الرد على الذين يستغيثون بالرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وبغيره من الأموات، فيقول: (كان أصحابه يبتلون بأنواع من البلاء بعد موته -فتارة بالجدب، وتارة بنقص الرزق، وتارة بالخوف وقوة العدو، وتارة بالذنوب والمعاصي-، ولم يكن أحد منهم يأتي إلى قبر الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا قبر الخليل، ولا قبر أحد من الأنبياء، فيقول: نشكو إليك جدب الزمان، أو قوة العدو، أو كثرة الذنوب! ولا يقول: سل الله لنا أو لأمتك أن يرزقهم، أو ينصرهم، أو يغفر لهم! بل هذا وما يشبهه من البدع المحدثة التي لم يستحبها أحد من أئمة المسلمين، فليست واجبة، ولا مستحبة باتفاق أئمة المسلمين، وكل عبادة ليست واجبة ولا مستحبة بدليل من الشرع، فهي بدعة باتفاق المسلمين، ومن قال في بعض البدع: إنها بدعة حسنة؛ فإنما ذلك إذا قام دليل شرعي أنها مستحبة، فأما ما ليس بمستحب ولا واجب، فلا يقول أحد من المسلمين: إنها من الحسنات التي يتقرب بها إلى الله. ومن تقرب إلى الله بما ليس من الحسنات المأمور بها أمر إيجاب ولا استحباب؛ فهو ضال متبع للشيطان، وسبيله من سبيل الشيطان؛ كما قال عبد الله بن مسعود: «خَطَّ لَنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَطًّا وَخَطَّ خُطُوطًا عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ ثُمَّ قَالَ: **هَذَا سَبِيلُ اللهِ وَهَذِهِ سُبُلٌ عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ**، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام:١٥٣]»[(٢)].

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ١٦١).

(٢) رواه النسائي (١١١٧٤)، وأحمد (١/ ٤٣٥، ٤٦٥)، والبزار (١٦٧٧)، وصححه ابن حبان (٦-٧)، والحاكم (٢/ ٢٦١، ٣٤٨). =

فهذا أصل جامع يجب على كل من آمن بالله ورسوله أن يتبعه، ولا يخالف السنة المعلومة، وسبيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان باتباع من خالف السنة والإجماع القديم، ولاسيما وليس معه في بدعته إمام من أئمة المسلمين، ولا مجتهد يعتمد على قوله في الدين، ولا من يعتبر قوله في مسائل الإجماع والنزاع، فلا ينخرم الإجماع بمخالفته، ولا يتوقف الإجماع على موافقته، ولو قدر أنه نازع في ذلك عالم مجتهد، لكان مخصومًا بالسنة المتواترة وباتفاق الأئمة قبله؛ فكيف إذا كان المنازع ليس من المجتهدين ولا معه دليل شرعي، وإنما اتبع من تكلم في الدين بلا علم، ويجادل في الله بغير علم ولا هدي ولا كتاب منير، بل إن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد حرم ذلك، وحرم ما يفضي إليه؛ كما حرم اتخاذ قبور الأنبياء والصالحين مساجد؛ ففي «صحيح مسلم»(١) عن جندب بن عبد الله أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال قبل أن يموت بخمس: «**إِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ الْقُبُورَ مَسَاجِدَ، أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ، فَإِنِّي أَنْهَاكُمْ عَنْ ذَلِكَ**»، وفي «الصحيحين» عن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال قبل موته: «**لَعَنَ اللهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ**»؛ يحذر ما فعلوا، قالت عائشة: وَلَوْلَا ذَلِكَ لَأُبْرِزَ قَبْرُهُ وَلَكِنْ كَرِهَ أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا(٢).

واتخاذ المكان مسجدًا هو أن يتخذ للصلوات الخمس غيرها؛ كما تبنى المساجد لذلك، والمكان المتخذ مسجدًا إنما يقصد فيه عبادة الله ودعاؤه، لادعاء المخلوقين؛ فحرم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن تتخذ قبورهم مساجد بقصد الصلاة فيها كما تقصد المساجد، وإن كان القاصد لذلك إنما يقصد عبادة الله وحده؛ لأن ذلك ذريعة إلى أن يقصد المسجد لأجل

= قال الهيثمي (٧/ ٢٢): فيه عاصم بن بهدلة، وفيه ضعف.
وصححه القرطبي في التفسير (٧/ ١٣٧).

(١) صحيح مسلم (٥٣٢).

(٢) رواه البخاري (١٣٣٠)، ومسلم (٥٢٩).

صاحب القبر، ودعائه، والدعاء به، والدعاء عنده. فنهى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن اتخاذ هذا المكان لعبادة الله وحده؛ لئلا يتخذ ذريعة إلى الشرك بالله، والفعل إذا كان يفضي إلى مفسدة، وليس فيه مصلحة راجحة، ينهى عنه؛ كما نُهي عن الصلاة في الأوقات الثلاثة[١]؛ لما في ذلك من المفسدة الراجحة، وهي التشبه بالمشركين، الذي يفضي إلى الشرك، وليس في قصد الصلاة في تلك الأوقات مصلحة راجحة لإمكان التطوع في غيرها من الأوقات).

ويقصد رَحِمَهُ اللَّهُ بالأوقات الثلاثة[٢]: ما بعد صلاة الفجر إلى ارتفاع الشمس، وعند قيام الشمس في كبد السماء حتى تزول، وما بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس.

قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: (فإذا كان نهيه عن الصلاة في هذه الأوقات لسد ذريعة الشرك؛ لئلا يفضي ذلك إلى السجود للشمس ودعائها وسؤالها؛ كما يفعله أهل دعوة الشمس والقمر والكواكب، الذين يدعونها ويسألونها؛ كان معلومًا أن دعوة الشمس والسجود لها هو محرم في نفسه، أعظم تحريمًا من الصلاة التي نهى عنها؛ لئلا يفضي إلى دعاء الكواكب.

كذلك لما نهى عن اتخاذ قبور الأنبياء والصالحين مساجد، فنُهي عن قصدها للصلاة عندها؛ لئلا يفضي ذلك إلى دعائهم والسجود لهم؛ كان دعاؤهم والسجود لهم أعظمَ تحريمًا من اتخاذ قبورهم مساجد، ولذلك كانت زيارة قبور المسلمين على وجهين: زيارة شرعية، وزيارة بدعية. فالزيارة الشرعية يكون مقصود الزائر الدعاء للميت؛ كما يقصد بالصلاة على جنازته الدعاء له، فالقيام على قبره من جنس الصلاة عليه، قال الله تعالى

(١) انظر: حديث عقبة بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المذكور في صحيح مسلم (٨٣١).
(٢) انظر: حديث عقبة بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المذكور في صحيح مسلم (٨٣١).

في المنافقين: ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ ﴾ [التوبة:٨٤]، فنهى نبيه عن الصلاة عليهم والقيام على قبورهم؛ لأنهم كفروا بالله ورسوله، وماتوا وهم كافرون، فلما نُهي عن هذا وهذا لأجل هذه العلة -وهي الكفر-، دل ذلك على انتفاء هذا النهي عند انتفاء هذه العلة، ودل تخصيصهم بالنهي على أن غيرهم يصلَّى عليه، ويقام على قبره؛ إذ لو كان هذا غير مشروع في حق أحد، لم يخصوا بالنهي، ولم يُعلل ذلك بكفرهم، ولهذا كانت الصلاة على الموتى من المؤمنين والقيام على قبورهم من السنة المتواترة، فكان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يصلِّي على موتى المسلمين، وشرع لأمته ذلك، وكان إذا دفن الرجل من أمته، يقوم على قبره، ويقول: «**سَلُوا لَهُ التَّثْبِيتَ فَإِنَّهُ الْآنَ يُسْأَلُ**»(١)، رواه أبو داود وغيره.

وكان صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يزور قبور أهل البقيع والشهداء بأحد، ويعلم أصحابه إذا زاروا القبور ماذا يقولون من السلام على الأموات والدعاء لهم، هذه هي الزيارة الشرعية.



(١) رواه أبو داود (٣٢٢١)، والحاكم (١/ ٥٢٦) عطا، وصححه على شرطهما، والضياء (٣٨٨) من حديث عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

حكم زيارة قبور الكفار

قال[١] رَحِمَهُ اللَّهُ: (تجوز زيارة قبور الكفار؛ كما ثبت في «صحيح مسلم» وأبي داود والنسائي وابن ماجه عن أبي هريرة؛ أنه قال: «أَتَى رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْرَ أُمِّهِ، فَبَكَى، وَأَبْكَى مَنْ حَوْلَهُ، ثُمَّ قَالَ: **اسْتَأْذَنْت رَبِّي فِي أَنْ أَسْتَغْفِرَ لَهَا، فَلَمْ يَأْذَنْ لِي، فَاسْتَأْذَنْته أَنْ أَزُورَ قَبْرَهَا، فَأَذِنَ لِي، فَزُورُوا الْقُبُورَ؛ فَإِنَّهَا تُذَكِّرُكُمْ الْآخِرَةَ**»[٢]، فهذه الزيارة التي تنفع في تذكير الموت تشرع، ولو كان المقبور كافرًا، بخلاف الزيارة التي يقصد بها الدعاء للميت، فتلك لاتشرع إلا في حق المؤمنين، وأما الزيارة البدعية، فهي التي يقصد بها أن يطلب من الميت الحوائج، أو يطلب منه الدعاء والشفاعة، أو يقصد الدعاء عند قبره؛ لظن القاصد أن ذلك أجوب للدعاء؛ فالزيارة على هذه الوجوه كلها مبتدعة، لم يشرعها النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا فعلها الصحابة -لا عند قبر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا عند غيره-، وهي من جنس الشرك وأسباب الشرك.

ولو قصد الصلاة عند قبور الأنبياء والصالحين من غير أن يقصد دعاءهم والدعاء عندهم -مثل: أن يتخذ قبورهم مساجد-، لكان ذلك محرمًا منهيًا عنه، ولكان صاحبه متعرضًا لغضب الله ولعنته؛ كما قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**اشْتَدَّ غَضَبُ اللهِ عَلَى قَوْمٍ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ**»[٣]، وقال: «**قَاتَلَ اللهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ**

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ١٦٦).

(٢) صحيح مسلم (٩٧٦)، وأبو داود (٣٢٣٤)، والنسائي في الكبرى (٢١٦١)، وابن ماجه (١٥٧٢).

(٣) رواه مالك (١/ ١٧٢/ ٤١٤) من حديث زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار مرسلًا، ورواه ابن أبي شيبة (٣/ ٣٠/ ١١٨١٩)، من حديث زيد بن أسلم معضلًا، وروى موصولًا، وصححه ابن عبد البر في التمهيد (٥/ ٤٢).

مَسَاجِدَ»(١)؛ يُحَذِّرُ مَا صَنَعُوا. وقال: «**إِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ الْقُبُورَ مَسَاجِدَ، أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ، فَإِنِّي أَنْهَاكُمْ عَنْ ذَلِكَ**»(٢)، فإذا كان هذا محرمًا، وهو سبب لسخط الرب ولعنته؛ فكيف بمن يقصد دعاء الميت والدعاء عنده وبه، واعتقد أن ذلك من أسباب إجابة الدعوات ونيل الطلبات وقضاء الحاجات؟! وهذا كان أول أسباب الشرك في قوم نوح وعبادة الأوثان في الناس، قال ابن عباس: «كَانَ بَيْنَ آدَمَ وَنُوحٍ عَشَرَةُ قُرُونٍ كُلُّهُمْ عَلَى الْإِسْلَامِ ثُمَّ ظَهَرَ الشِّرْكُ بِسَبَبِ تَعْظِيمِ قُبُورِ صَالِحِيهِمْ»(٣).

وقد استفاض عن ابن عباس وغيره في «صحيح البخاري»(٤)، وفي كتب التفسير وقصص الأنبياء في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح:٢٣]، أن هؤلاء كانوا قومًا صالحين في قوم نوح، فلما ماتوا، عكفوا على قبورهم، ثم صوروا تماثيلهم، فعبدوهم. قال ابن عباس: «ثُمَّ صَارَتْ هَذِهِ الْأَوْثَانُ فِي قَبَائِلِ الْعَرَبِ»).

إلى أن قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ولا ريب أن الأوثان يحصل عندها من الشياطين وخطابهم وتصرفهم ما هو من أسباب ضلال بني آدم، وجعل القبور أوثانًا هو أول الشرك، ولهذا يحصل عند القبور لبعض الناس من خطاب يسمعه، وشخص يراه، وتصرف عجيب؛ ما يظن أنه من الميت، وقد يكون من الجن والشياطين؛ مثل: أن يرى القبر قد انشق، وخرج

---

(١) رواه البخاري (٤٣٥، ٤٣٦)، ومسلم (٥٣١) من حديث عائشة وابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ؛ بلفظ اللعن.
ورواه مختصرًا بلفظ: «المقاتلة»: مسلم (٥٣٠) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه مسلم (٥٣٢) من حديث جندب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٣) رواه ابن جرير (٢/ ٣٣٤) و(٢٩/ ٩٩) وفي التاريخ (١/ ١١١-٤٩٥)، والحاكم (٢/ ٤٨٠) وصححه.

(٤) انظر: صحيح البخاري (٤٩٢٠) عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

منه الميت، وكلمه، وعانقه. وهذا يرى عند قبور الأنبياء وغيرهم، وإنما هو شيطان؛ فإن الشيطان يتصور بصور الإنس، ويدَّعي أحدُهم أنه النبي فلان، أو الشيخ فلان ويكون كاذبًا في ذلك، والجاهل يظن أن الذي خرج من القبر وعانقه أو كلمه هو المقبور، أو النبي، أو الصالح، أو غيرهما.

والمؤمن يعلم أنه شيطان، ويتبين ذلك بأمور:

أحدها: أن يقرأ آية الكرسي بصدق، فإذا قرأها، تغيب ذلك الشخص، أو ساخ في الأرض، أو احتجب، ولو كان رجلًا صالحًا، أو ملكًا، أو جنيًّا مؤمنًا؛ لم تضره آية الكرسي، وإنما تضر الشياطين؛ كما ثبت في «الصحيح» من حديث أبي هريرة، لما قال له الجني: «اقْرَأْ آيَةَ الْكُرْسِيِّ إذَا أَوَيْت إلَى فِرَاشِك؛ فَإِنَّهُ لَا يَزَالُ عَلَيْك مِنْ اللهِ حَافِظٌ، وَلَا يَقْرَبُك شَيْطَانٌ حَتَّى تُصْبِحَ. فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **صَدَقَك وَهُوَ كَذُوبٌ**»[1].

ومنها: أن يستعيذ بالله من الشياطين.

ومنها: أن يستعيذ بالعوذ الشرعية؛ فإن الشياطين كانت تعرض للأنبياء في حياتهم، وتريد أن تؤذيهم، وتفسد عبادتهم؛ كما جاءت الجن إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بشعلة من النار، تريد أن تحرقه، فأتاه جبريل بالعُوذة المعروفة، التي تضمنها الحديث المروي عن أبي التياح؛ «سَأَلَ رَجُلٌ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ حبيش -وَكَانَ شَيْخًا كَبِيرًا قَدْ أَدْرَكَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: كَيْفَ صَنَعَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ كَادَتْهُ الشَّيَاطِينُ؟ قَالَ: تَحَدَّرَتْ عَلَيْهِ مِنْ الشِّعَابِ وَالْأَوْدِيَةِ، وَفِيهِمْ شَيْطَانٌ مَعَهُ شُعْلَةٌ مِنْ نَارٍ، يُرِيدُ أَنْ يُحْرِقَ بِهَا رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: فَرَعَبَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ: **يَا مُحَمَّدُ، قُلْ! قَالَ: مَا أَقُولُ؟ قَالَ: قُلْ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامَّاتِ -الَّتِي لَا يُجَاوِزُهُنَّ بَرٌّ**

---

(١) رواه البخاري (٢٣١١، ٣٢٧٥، ٥٠١٠).

وَلَا فَاجِرٌ- مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ وَذَرَأَ وَبَرأَ، وَمِنْ شَرِّ مَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ، وَمِنْ شَرِّ مَا يَعْرُجُ فِيهَا، وَمِنْ شَرِّ مَا يَخْرُجُ مِنَ الْأَرْضِ، وَمِنْ شَرِّ مَا يَنْزِلُ فِيهَا، وَمِنْ شَرِّ فِتَنِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَمِنْ شَرِّ كُلِّ طَارِقٍ يَطْرُقُ، إِلَّا طَارِقًا يَطْرُقُ بِخَيْرٍ، يَا رَحْمَنُ! قَالَ: فَطَفِئَتْ نَارُهُمْ، وَهَزَمَهُمُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ»(١).

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أحاديث من هذا الباب، ثم قال: فإذا كانت الشياطين تأتي الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام-؛ لتؤذيهم، وتفسد عبادتهم، فيدفعهم الله تعالى بما يؤيد به الأنبياء -من الدعاء، والذكر، والعبادة، ومن الجهاد باليد-؛ فكيف بمن هو دون الأنبياء؟ فالنبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قمع شياطين الإنس والجن بما أيده الله تعالى من أنواع العلوم والأعمال، ومن أعظمها الجهاد والصلاة؛ فمن كان متبعًا للأنبياء، نصره الله سبحانه بما نصر به الأنبياء، وأما من ابتدع دينًا لم يشرعوه، فترك ما أمروا به من عبادة الله وحده لا شريك له، واتباع نبيه فيما شرعه لأمته، وابتدع الغلو في الأنبياء والصالحين والشرك بهم؛ فإن هذا تتلاعب به الشياطين؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ لَهُۥ سُلْطَٰنٌ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٩٩﴾ إِنَّمَا سُلْطَٰنُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُۥ وَٱلَّذِينَ هُم بِهِۦ مُشْرِكُونَ﴾ [النحل:٩٩-١٠٠]).

---

(١) رواه أحمد (٣/٤١٩)، وابن أبي شيبة (٥/٥١/٢٣٦٠١)، و(٦/٨٠/٢٩٦٢٢)، قال الهيثمي (١٠/١٢٧): رجاله رجال الصحيح.
وله شواهد مرسله وموصولة، لعله يتقوى بها.

ما طرأ على زيارة القبور من تغيير

ما زلنا معه في كلامه على زيارة القبور، وما طرأ عليها من تغيير شنيع عن الوجه المشروع على أيدي المخرفين والمنحرفين، الذين يزعمون أن الموتى يكلمونهم، ويخرجون من قبورهم لاستقبال زائريهم، والحقيقة أن الشياطين تتمثل لهم في صور الموتى، وتخاطبهم ليضلوهم عن سبيل الله.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(١)] في هذا الصدد: (وهذا كما أن كثيرًا من العُبَّاد يرى الكعبة تطوف به، ويرى عرشًا عظيمًا، وعليه صورة عظيمة، ويرى أشخاصًا تصعد وتنزل، فيظنها الملائكة، ويظن أن تلك الصورة هي الله -تعالى وتقدس-، ويكون ذلك شيطانًا. وقد جرت هذه القصة لغير واحد من الناس؛ فمنهم من عصمه الله، وعرف أنه الشيطان، كالشيخ عبد القادر في حكايته المشهورة؛ حيث قال: كنت مرة في العبادة، فرأيت عرشًا عظيمًا عليه نور، فقال لي: يا عبد القادر، أنا ربك، وقد حللت لك ما حرمت على غيرك! قال: فقلت له: أنت الله الذي لا إله إلا هو؟! اخسأ يا عدو الله. قال: فتمزق ذلك النور، وصار ظلمة. وقال: يا عبد القادر نجوت مني بفقهك وعلمك، لقد فتنت بهذه القصة سبعين رجلًا. فقيل له: كيف علمت أنه الشيطان. قال: بقوله لي: حللت لك ما حرمت على غيرك، وقد علمت أن شريعة محمد صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لا تنسخ ولا تبدل، ولأنه قال: أنا ربك، ولم يقدر أن يقول: أنا الله الذي لا إله إلا أنا).

قال الشيخ: (ومن هؤلاء من اعتقد أن المرئي هو الله، وصار هو وأصحابه يعتقدون أنهم يرون الله تعالى في اليقظة، ومستندهم ما شاهدوه، وهم صادقون فيما يخبرون به، ولكن

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ١٧١-١٧٥).

لم يعلموا أن ذلك هو الشيطان، وهذا قد وقع كثيرًا لطوائف من جهال العبَّاد، يظن أحدهم أنه يرى الله تعالى بعينه في الدنيا؛ لأن كثيرًا منهم رأى ما ظن أنه الله، وإنما هو شيطان. وكثير منهم رأى من ظن أنه نبي أو رجل صالح أو الخضر، وكان شيطانًا. وقد ثبت في «الصحيح» عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**مَنْ رَآنِي فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَآنِي حَقًّا؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتَمَثَّلُ فِي صُورَتِي**»[1]، فهذا في رؤية المنام؛ لأن الرؤية في المنام تكون حقًّا، وتكون من الشيطان، فمنعه الله أن يتمثل به في المنام، وأما في اليقظة، فلا يراه أحد بعينه في الدنيا).

وأقول: ما ذكره الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ -من أن رؤية الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في المنام تكون حقًّا- مقيد بمن يعرف صورة الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الحقيقية، أما من لا يعرفها حقيقة، فقد يكذب عليه الشيطان، ويدعي أنه الرسول، فيصدقه الرائي؛ لأنه لا يعرف صورة الرسول الحقيقية التي لا يتمثل بها الشيطان.

قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: (ومنهم من يظن من يتمثل له من الشيطان أنه ملك من الملائكة، والملك يتميز عن الجني بأمور كثيرة. والجن فيهم الكفار والفساق والجهال، وفيهم المؤمنون المتبعون لمحمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فكثير ممن لا يعرف أن هؤلاء جن وشياطين يعتقدهم ملائكة. والشياطين يوالون من يفعل ما يحبونه من الشرك والفسوق والعصيان، فتارة يخبرونه ببعض الأمور الغائبة؛ ليكاشف بها، وتارة يؤذون من يريد أذاه بقتل أو تمريض، ونحو ذلك، وتارة يجلبون له من يريده من الإنس، وتارة يسرقون له ما يسرقونه من أموال الناس من نقد وطعام وثياب، وغير ذلك، فيعتقد أنه من كرامات الأولياء، وإنما يكون مسروقًا، وتارة يحملونه في الهواء، فيذهبون به إلى مكان بعيد؛ فمنهم من يذهبون به إلى مكة عشية عرفة، ويعودون به، فيعتقد هذا كرامة، مع أنه لم يحج حج المسلمين؛ لا أحرم، ولا لبي، ولا طاف بالبيت، ولا بين الصفا والمروة، ومعلوم أن هذا من أعظم الضلال.

---

(١) رواه البخاري (١١٠)، ومسلم (٢٢٦٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وعند المشركين عباد الأوثان ومن ضاهاهم من النصارى ومبتدعة هذه الأمة في ذلك من الحكايات ما يطول وصفه؛ فإنه ما من أحد يعتاد دعاء الميت والاستغاثة به -نبيًّا كان، أو غير نبي- إلا وقد بلغه من ذلك ما كان من أسباب ضلاله، كما أن الذين يدعونهم في مغيبهم، ويستغيثون بهم، فيرون من يكون في صورتهم، أو يظنون أنه في صورتهم، ويقول: أنا فلان. ويكلمهم، ويقضي بعض حوائجهم؛ فإنهم يظنون أن الميت المستغاث به هو الذي كلمهم وقضى مطلوبهم، وإنما هو من الجن والشياطين، ومنهم من يقول: هو ملك من الملائكة. والملائكة لا تعين المشركين، وإنما هم شياطين أضلوهم عن سبيل الله. وفي مواضع الشرك من الوقائع والحكايات التي يعرفها من هنالك، ومن وقعت له ما يطول وصفه، وأهل الجاهلية فيها نوعان: نوع يكذب بذلك كله، ونوع يعتقد ذلك كرامات لأولياء الله).

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ انخداع بعض الجهال بمن تحصل على أيديهم هذه التمثيليات الشيطانية، فخضعوا لمن يحصل له ذلك، وانقادوا له، واعتقدوا أنه من أولياء الله، مع كونهم يعلمون أنه لا يؤدي فرائض الله حتى، ولاالصلوات الخمس، ولا يجتنب محارم الله -لا الفواحش، ولا الظلم-، بل يكون من أبعد الناس عن الإيمان والتقوى التي وصف الله بها أولياءه من قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ﴾ [يونس:٦٢-٦٣]، فيرون من هو من أبعد الناس عن الإيمان والتقوى له من المكاشفات والتصرفات الخارقات ما يعتقدون أنه من كرامات أولياء الله المتقين. فمنهم من يرتد عن الإسلام، وينقلب على عقبيه، ويعتقد فيمن لايصلي -بل ولا يؤمن بالرسل- أنه من أعظم الأولياء والمتقين. وسبب ذلك أنهم استدلوا على الولاية بما لا يدل عليها؛ لأن دليل الولاية الإيمان والتقوى، وهؤلاء من أبعد الناس عنهما).

الفرق بين أولياء الله وأولياء الشيطان

ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ فروقًا بين أولياء الله وأولياء الشيطان، يتميز بها كل من الفريقين، على ضوء قوله تعالى: ﴿ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴿٢٢١﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٢٢٢﴾ يُلْقُونَ ٱلسَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَٰذِبُونَ ﴾ [الشعراء:٢٢١-٢٢٣]؛ فهذه الآيات تبين أولياء الشيطان، أما أولياء الرحمن، فقد قال الله تعالى: ﴿ أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ﴾ [يونس:٦٢-٦٣].

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في صفة أولياء الشيطان[(١)]: (وهؤلاء لابد أن يكون فيهم كذب، وفيهم مخالفة للشرع، ففيهم من الإثم والإفك بحسب ما فارقوا أمر الله ونهيه، الذي بعث الله به نبيه صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وتلك الأحوال الشيطانية نتيجة ضلالهم وشركهم وبدعتهم وجهلهم وكفرهم، وهي دلالة وعلامة على ذلك. والجاهل الضال يظن أنها نتيجة إيمانهم وولايتهم لله، وأنها علامة ودلالة على إيمانهم وولايتهم لله سبحانه. وذلك أنه لم يكن عنده فرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، ولم يعلم أن هذه الأحوال التي جعلها دليلًا على الولاية تكون للكفار من المشركين وأهل الكتاب أعظم مما تكون للمنتسبين إلى الإسلام، والدليل مستلزم للمدلول مختص به، لا يوجد بدون مدلوله. فإذا وجدت للكفار والمشركين وأهل الكتاب، لم تكن مستلزمة للإيمان، فضلًا عن الولاية، ولا كانت مختصة بذلك، وأولياء الله هم المؤمنون المتقون، وكراماتهم ثمرة إيمانهم وتقواهم، لا ثمرة الشرك والبدعة والفسق).

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ١٧٣-١٧٩).

ثم بيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ الفرق بين أولياء الله وأولياء الشيطان فيما يستعملون به تلك الخوارق، فقال: (وأكابر الأولياء إنما يستعملون هذه الكرامات بحجة للدين أو لحاجة للمسلمين، والمقتصدون قد يستعملونها في المباحات، وأما من استعان بها في المعاصي، فهو ظالم لنفسه، متعد حد ربه، وإن كان سببها الإيمان والتقوى؛ فمن جاهد العدو، فغنم غنيمة، فأنفقها في طاعة الشيطان، فهذا المال -وإن ناله بسبب عمل صالح- فإذا أنفقه في طاعة الشيطان، كان وبالًا عليه؛ فكيف إذا كان سبب الخوارق الكفر والفسوق والعصيان، وهي تدعو إلى كفر آخر وفسوق وعصيان؟! ولهذا كان أئمة هؤلاء معترفين بأن أكثرهم يموتون على غير الإسلام.

ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أعظم ضلال المشركين ما يرونه أو يسمعونه عند الأوثان؛ كإخبارٍ عن غائب، أو أمر يتضمن قضاء حاجة، ونحو ذلك، فإذا شاهد أحدهم القبر انشق، وخرج منه شيخ بهي، عانقه، أو كلمه؛ ظن أن ذلك هو النبي المقبور أو الشيخ المقبور. والقبر لم ينشق، وإنما الشيطان مثل له ذلك؛ كما يمثل لأحدهم أن الحائط انشق، وخرج منه صورة إنسان، ويكون ذلك الشيطان تمثل له في صورة إنسان، وأراه أنه خرج من الحائط، وهذا ونحوه مما يبين أن الذين يدعون الأنبياء والصالحين بعد موتهم عند قبورهم وغير قبورهم هم من المشركين، الذين يدعون غير الله، كالذين يدعون الكواكب والذين اتخذوا الملائكة والنبيين أربابًا، قال تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّۦنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ ﴿٧٩﴾ وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّۦنَ أَرْبَابًا ۗ أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران:٧٩-٨٠]، وقال تعالى: ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ﴿٥٦﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ ۚ إِنَّ

عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴾ [الإسراء:٥٦-٥٧]، ومثل هذا كثير في القرآن، ينهى أن يدعى غير الله -لا من الملائكة، ولا الأنبياء، ولا غيرهم-؛ فإن هذا شرك، أو ذريعة إلى الشرك، بخلاف ما يطلب من أحدهم في حياته من الدعاء والشفاعة، فإنه لا يفضي إلى ذلك، فإن أحدًا من الأنبياء لم يعبد في حياته بحضرته؛ فإنه ينهى من يفعل ذلك، بخلاف دعائهم بعد موتهم؛ فإن ذلك ذريعة إلى الشرك بهم، وكذلك دعاؤهم في مغيبهم؛ فإن ذلك ذريعة إلى الشرك؛ فإن الغائب والميت لا ينهى عن الشرك).

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١]: (وإنما ظهرت هذه الأحوال الشيطانية التي أسبابها الكفر والفسوق والعصيان بحسب ظهور أسبابها؛ فحيث قوي الإيمان والتوحيد ونور الفرقان والإيمان، وظهرت آثار النبوة والرسالة، ضعفت هذه الأحوال الشيطانية، وحيث ظهر الكفر والفسوق والعصيان، قويت هذه الأحوال الشيطانية، وتكون الأحوال الشيطانية في المشركين الذين لم يدخلوا في الإسلام أكثر؛ يصعد أحدهم في الهواء، ويحدِّث بأمور غائبة. وأما الداخلون في الإسلام إذا لم يحققوا التوحيد واتباع الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ودعوا الشيوخ الغائبين واستغاثوا بهم؛ فلهم من الأحوال الشيطانية نصيب بحسب ما فيهم مما يرضي الشيطان).

وقال أيضًا[٢]: (وهؤلاء الذين يستغيثون بالأموات و الأنبياء والصالحين والشيوخ وأهل بيت النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غاية أحدهم أن يجرى له بعض هذه الأمور، أو يُحكى لهم بعض هذه الأمور؛ فيظن أن ذلك كرامة وخرق عادة، بسبب هذا العمل، ومن هؤلاء من يأتي إلى قبر الشيخ -الذي يشرك به، ويستغيث به-، فينزل عليه من الهواء طعام أو

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٣٦٣-٣٦٤).

(٢) مجموع الفتاوى (١/ ٣٦٠).

نفقة، أو سلاح، أو غير ذلك مما يطلبه، فيظن ذلك كرامة لشيخه، وإنما ذلك كله من الشيطان، وهذا من أعظم الأسباب التي عبدت بها الأوثان).

أقول: وهذا هو الذي أوقع عباد القبور اليوم في الشرك الأكبر بسبب إغواء شياطين الإنس والجن لهم بمثل هذه الدعايات الشيطانية. ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم! وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وآله وصحبه!



حكم سؤال الناس

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ(١): (وأصل سؤال الخلق الحاجات الدنيوية التي لا يجب عليهم فعلها ليس واجبًا على السائل ولا مستحبًا، بل المأمور به سؤال الله تعالى والرغبة إليه والتوكل عليه، وسؤال الخلق في الأصل محرم، لكنه أبيح للضرورة، وتركه توكلًا على الله أفضل. قال تعالى: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَٱنصَبْ ۝٧ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَٱرْغَب﴾ [الشرح:٧-٨]؛ أي: ارغب إلى الله، لا إلى غيره. وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا۟ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ سَيُؤْتِينَا ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ وَرَسُولُهُۥٓ إِنَّآ إِلَى ٱللَّهِ رَٰغِبُونَ﴾ [التوبة:٥٩]، فجعل الإيتاء لله والرسول؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر:٧]، فأمرهم بإرضاء الله ورسوله. وأما في الحسب، فأمرهم أن يقولوا: ﴿حَسْبُنَا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران:١٧٣]، ولا يقولوا: حسبنا الله ورسوله. ويقولوا: ﴿إِنَّآ إِلَى ٱللَّهِ رَٰغِبُونَ﴾ [التوبة:٥٩]؛ لم يأمرهم أن يقولوا: إنا إلى الله ورسوله راغبون؛ فالرغبة إلى الله وحده. كما قال تعالى في الآية الأخرى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾ [النور:٥٢]؛ فجعل الطاعة لله والرسول، وجعل الخشية والتقوى لله وحده.

وقال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لابن عباس: «**يَا غُلَامُ إِنِّي مُعَلِّمُك كَلِمَاتٍ: احْفَظْ اللهَ، يَحْفَظْك، احْفَظْ اللهَ، تَجِدْهُ تُجَاهَك، تَعَرَّفْ إلَى اللهِ فِي الرَّخَاءِ، يَعْرِفْك فِي الشِّدَّةِ، إذَا سَأَلْت، فَاسْأَلْ اللهَ، وَإِذَا اسْتَعَنْت، فَاسْتَعِنْ بِاللهِ، جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا أَنْتَ لَاقٍ، فَلَوْ جَهِدَتْ الْخَلِيقَةُ عَلَى أَنْ يَضُرُّوك، لَمْ يَضُرُّوك إلَّا بِشَيْءٍ كَتَبَهُ اللهُ عَلَيْك، فَإِنْ اسْتَطَعْت أَنْ تَعْمَلَ لِلهِ بِالرِّضَا مَعَ الْيَقِينِ، فَافْعَلْ، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ، فَإِنَّ فِي الصَّبْرِ عَلَى مَا تَكْرَهُ خَيْرًا**

(١) مجموع الفتاوى (١/ ١٨١-١٨٤).

كَثِيرًا». وهذا الحديث معروف مشهور، ولكن قد يروى مختصرًا. وقوله: «**إِذَا سَأَلْت، فَاسْأَلْ اللهَ، وَإِذَا اسْتَعَنْت، فَاسْتَعِنْ بِاللهِ**»[١]، هو من أصح ما روى عنه.

وفي «المسند» لأحمد «أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ كَانَ يَسْقُطُ السَّوْطُ مِنْ يَدِهِ، فَلَا يَقُولُ لِأَحَدٍ نَاوِلْنِي إِيَّاهُ وَيَقُولُ: إِنَّ خَلِيلِي أَمَرَنِي أَنْ لَا أَسْأَلَ النَّاسَ شَيْئًا»[٢]. وفي «صحيح مسلم» عن عوف بن مالك «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَايَعَ طَائِفَةً مِنْ أَصْحَابِهِ، وَأَسَرَّ إِلَيْهِمْ كَلِمَةً خَفِيَّةً: أَنْ لَا تَسْأَلُوا النَّاسَ شَيْئًا. قَالَ عَوْفٌ: فَقَدْ رَأَيْت بَعْضَ أُولَئِكَ النَّفَرِ يَسْقُطُ السَّوْطُ مِنْ يَدِهِ، فَلَا يَقُولُ لِأَحَدٍ نَاوِلْنِي إِيَّاهُ»[٣]، وفي «الصحيحين» عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**يَدْخُلُ مِنْ أُمَّتِي الْجَنَّةَ سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ**». وَقَالَ: «**هُمْ الَّذِينَ لَا يسترقون، وَلَا يَكْتَوُونَ، وَلَا يَتَطَيَّرُونَ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ**»[٤]، فمدح هؤلاء بأنهم لا يسترقون؛ أي: لايطلبون من أحد أن يرقيهم، والرقية من جنس الدعاء، فلا يطلبون من أحد ذلك).

ثم نبه الشيخ على رواية مغلوطة في هذه اللفظة من الحديث، فقال: (وقد روي فيه: «**ولا يرقون**»، وهو غلط؛ فإن رقياهم لغيرهم ولأنفسهم حسنة، وكان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يرقي نفسه وغيره، ولم يكن يسترقي؛ فإن رقيته نفسه وغيره من جنس الدعاء لنفسه ولغيره، وهذا مأمور به؛ فإن الأنبياء كلهم سألوا الله ودعوه؛ كما ذكر الله ذلك في قصة آدم وإبراهيم وموسى وغيرهم، وما يروى أن الخليل لما ألقي في المنجنيق، قال له جبريل: سل. قال: حسبي من سؤالي علمه بحالي. ليس له إسناد معروف، وهو باطل[٥]،

---

(١) سبق (ص٥٦) وأن ابن رجب حسنه.

(٢) سبق (ص٥٦) وله شواهد تقويه، منها حديث عوف بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الآتي عقب هذا.

(٣) رواه مسلم (١٠٤٣).

(٤) صحيح البخاري (٥٧٠٥)، ومسلم (٢٢٠) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ومسلم (٢١٨) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) انظر: كشف الخفاء (١/ ٤٢٧/ ١١٣٦).

بل الذي ثبت في «الصحيح» عن ابن عباس أنه قال: «حَسْبِيَ اللهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ»[(١)]. قال ابن عباس: «قَالَهَا إِبْرَاهِيمُ حِينَ أُلْقِيَ فِي النَّارِ وَقَالَهَا مُحَمَّدٌ حِينَ: ﴿قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ﴾ [آل عمران:١٧٣]، وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ جِبْرِيلَ قَالَ: هَلْ لَكَ مِنْ حَاجَةٍ؟ قَالَ: «**أَمَّا إِلَيْكَ، فَلا**»، وقد ذكر هذا الإمام أحمد وغيره[(٢)].

وأما سؤال الخليل لربه عَزَّوَجَلَّ، فهذا مذكور في القرآن في غير موضع، فكيف يقول: «حَسْبِي مِنْ سُؤَالِي عِلْمُهُ بِحَالِي»[(٣)]، والله بكل شيء عليم! وقد أمر العباد بأن يعبدوه، ويتوكلوا عليه، ويسألوه؛ لأنه سبحانه جعل هذه الأمور أسبابًا لما يرتبه عليها من إثابة العابدين وإجابة السائلين، وهو سبحانه يعلم الأشياء على ما هي عليه؛ فعلمه بأن هذا محتاج أو هذا مذنب لاينافي أن يأمر هذا بالتوبة والاستغفار، ويأمر هذا بالدعاء، وغيره من الأسباب التي تُقضى بها حاجته؛ كما يأمر هذا بالعبادة والطاعة التي بها ينال كرامته.

ولكن العبد قد يكون مأمورًا في بعض الأوقات بما هو أفضل من الدعاء؛ كما روي في الحديث: «**مَنْ شَغَلَهُ ذِكْرِي عَنْ مَسْأَلَتِي أَعْطَيْته أَفْضَلَ مَا أُعْطِي السَّائِلِينَ**»، وفي الترمذي عن النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أنه قال: «**مَنْ شَغَلَهُ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ عَنْ ذِكْرِي وَمَسْأَلَتِي أَعْطَيْته أَفْضَلَ مَا أُعْطِي السَّائِلِينَ**»، قال الترمذي: حديث حسن غريب[(٤)].

---

(١) رواه البخاري (٤٥٦٣، ٤٥٦٤).

(٢) رواه الطبري (١٧/ ٤٥) أثرًا مقطوعًا، والبيهقي في الشعب (١٠٧٧)، وأبو نعيم (١/ ٢٠) من قول بشر ابن الحارث.
واحتج به أحمد؛ كما في جامع العلوم لابن رجب (٤٤٠)، والمقصد الأرشد (٣/ ١٢٢).

(٣) رواه الترمذي (٢٩٢٦) وقال: حسن غريب، والرواية التي قبله رواها البخاري في خلق أفعال العباد (١٠٩)، وانظر: الفتح (١١/ ١٣٤) لابن حجر.

(٤) رواه الترمذي (٢٩٢٦) وقال: حسن غريب، والرواية التي قبله رواها البخاري في خلق أفعال العباد (١٠٩)، وانظر: الفتح (١١/ ١٣٤) لابن حجر.

وأفضل العبادات البدنية الصلاة، وفيها القراءة والذكر والدعاء، وكل واحد في موطنه مأمور به؛ ففي القيام بعد الاستفتاح يقرأ القرآن، وفي الركوع والسجود ينهى عن قراءة القرآن، ويؤمر بالتسبيح والذكر، وفي آخرها يؤمر بالدعاء؛ كما كان النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يدعو في آخر الصلاة، ويأمر بذلك[١]، والدعاء في السجود حسن مأمور به، ويجوز الدعاء في القيام -أيضًا- وفي الركوع، وإن كان جنس القراءة والذكر أفضل. فالمقصود أن سؤال العبد لربه السؤال المشروع حسن مأمور به)، ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ دعاء الخليل الذي ذكره الله في القرآن؛ حيث دعا لنفسه ولذريته.



(١) انظر: البخاري (٨٣٢)، ومسلم (٥٨٩) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

حكم سؤال المخلوق

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١]: وأما سؤال المخلوق المخلوق أن يقضي حاجة نفسه، أو يدعو له، فلم يؤمر به، بخلاف سؤال أهل العلم؛ فإن الله أمر بسؤال أهل العلم؛ كما في قوله تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل:٤٣]، وقال تعالى: ﴿فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَـٰبَ مِن قَبْلِكَ﴾ [يونس:٩٤]، وقال تعالى: ﴿وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ﴾ [الزخرف:٤٥]، وهذا لأن العلم يجب بذله، فمن سئل عن علم يعلمه، فكتمه، ألجمه الله بلجام من نار يوم القيامة[٢]. وهو يزكو على التعليم، ولا ينقص بالتعليم؛ كما تنقص الأموال بالبذل، ولهذا يشبه المصباح، وكذلك من له عند غيره حق كالأمانات -مثل: الوديعة، والمضاربة- لصاحبها أن يسألها ممن هي عنده، وكذلك مال الفيء وغيره من الأموال المشتركة التي يتولى قسمتها ولي الأمر، للرجل أن يطلب حقه منه؛ كما يطلب حقه من الوقف والميراث والوصية.

ومن هذا الباب سؤال النفقة لمن تجب عليه، وسؤال المسافر الضيافة لمن تجب عليه؛ كما استطعم موسى والخضر أهل القرية. وكذلك الغريم له أن يطلب دينه ممن هو عليه، وكل من المتعاقدين له أن يسأل الآخر أداء حقه إليه، فالبائع يسأل الثمن، والمشتري يسأل المبيع، ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [النساء:١]، ومن السؤال ما لايكون مأمورًا به، والمسؤول مأمور بإجابة السائل، قال تعالى: ﴿وَأَمَّا

(١) مجموع الفتاوى (١/ ١٨٥-١٩٤).

(٢) رواه الترمذي (٢٦٤٩)، وقال: حسن، وقد سبق (ص٥٧).

ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى:١٠]، وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ فِىٓ أَمْوَٰلِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ ﴿٢٤﴾ لِّلسَّآئِلِ وَٱلْمَحْرُومِ ﴾ [المعارج:٢٤-٢٥]، وقال تعالى: ﴿فَكُلُوا۟ مِنْهَا وَأَطْعِمُوا۟ ٱلْقَانِعَ وَٱلْمُعْتَرَّ﴾ [الحج:٣٦]، ومنه الحديث: «**إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَسْأَلُنِي المَسْأَلَةَ، فَيَخْرُجُ بِهَا يَتَأَبَّطُهَا نَارًا**»(١) وقد يكون السؤال منهيًا عنه نهي تحريم أو تنزيه، وإن كان المسؤول مأمورًا بإجابة سؤاله، فالنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان من كماله أن يعطي السائل، وهذا في حقه من فضائله ومناقبه، وهو واجب أو مستحب، وإن كان نفس سؤال السائل منهيًّا عنه).

إلى أن ذكر الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ أن من آداب المعطي والمنفق ألَّا يمنَّ بعطائه، ولا يطلب من المُعطي جزاء على ذلك من الخلق، قال: (ومن الجزاء أن يطلب الدعاء، قال تعالى عمن أثنى عليهم: ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ ٱللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنكُمْ جَزَآءً وَلَا شُكُورًا ﴾ [الإنسان:٩]، والدعاء جزاء؛ كما في الحديث: «**مَنْ أَسْدَى إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا، فَكَافِئُوهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِئُونَهُ بِهِ، فَادْعُوا لَهُ، حَتَّى تَعْلَمُوا أَنْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ**»(٢)، وكانت عائشة إذا أرسلت إلى قوم بصدقة، تقول للرسول: «اسْمَعْ مَا يَدْعُونَ بِهِ لَنَا؛ حَتَّى نَدْعُوَ لَهُمْ بِمِثْلِ مَا دَعَوْا لَنَا، وَيَبْقَى أَجْرُنَا عَلَى اللهِ». وقال بعض السلف: (إِذَا قَالَ لَك السَّائِلُ: بَارَكَ اللهُ فِيك، فَقُلْ: وَفِيك بَارَكَ اللهُ).

فمن عمل خيرًا مع المخلوقين -سواء كان المخلوق نبيًّا، أو رجلًا صالحًا، أو ملكًا من الملوك، أو غنيًّا من الأغنياء-، فهذا العامل للخير مأمور بأن يفعل ذلك خالصًا لوجه الله، يبتغي به وجه الله، لا يطلب به من المخلوق جزاء ولا دعاء ولا غيره -لا من نبي، ولا رجل صالح-؛ فإن الله أمر العباد كلهم أن يعبدوه مخلصين له الدين، وهذا هو دين

---

(١) رواه أحمد (٣/ ١٦)، وصححه ابن حبان (٣٤١٤)، والحاكم (١/ ١٠٩)، والضياء (١٠٣) من حديث عمر، وجوَّده المنذري (١/ ٣٣٠).

(٢) رواه أبو داود (١٦٧٢-٥١٠٩)، والنسائي (٢٥٦٧)، وصححه العجلوني في الكشف (٢٣٦٨).

الإسلام الذي بعث الله به الأولين والآخرين من الرسل، فلا يقبل من أحد دينًا غيره، قال تعالى: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ [آل عمران:٨٥]، ودين الإسلام مبني على أصلين: أن نعبد الله وحده لا شريك له، وأن نعبده بما شرعه من الدين، وهو ما أمرت به الرسل أمر إيجاب، أو أمر استحباب؛ فيعبد في كل زمان بما أمر به في ذلك الزمان. فلما كانت شريعة التوراة محكمة، صار العاملون بها مسلمين، وكذلك شريعة الإنجيل. وكذلك في أول الإسلام لما كان النبي ﷺ يصلي إلى بيت المقدس، كانت صلاته إليه من الإسلام، ولما أمر بالتوجه إلى الكعبة، كانت الصلاة إليها من الإسلام، والعدول عنها إلى الصخرة خروجًا عن دين الإسلام.

فكل من لم يعبد الله بعد مبعث محمد ﷺ بما شرعه الله له من واجب ومستحب، فليس بمسلم، ولابد في جميع الواجبات والمستحبات أن تكون خالصة لله رب العالمين). إلى أن قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فكل ما يفعله المسلم من القرب الواجبة والمستحبة -كالإيمان بالله ورسوله، والعبادات البدنية والمالية، ومحبة الله ورسوله، والإحسان إلى عباد الله بالنفع والمال- هو مأمور بأن يفعله خالصًا لله رب العالمين، لا يطلب من مخلوق عليه جزاء لا دعاء ولا غير دعاء؛ فإن سؤال المخلوقين فيه ثلاث مفاسد: مفسدة الافتقار إلى غير الله، وهي نوع من الشرك، ومفسدة إيذاء المسؤول، وهي نوع من ظلم الخلق، ومفسدة الذل لغير الله، وهو ظلم للنفس).

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ طلب الرسول ﷺ من عمر أن يدعو له لما أراد العمرة[١]، وأجاب عنه بأن طلب النبي ﷺ من عمر أن يدعو له كطلبه أن يصلي عليه، ويسلم عليه، وأن يسأل الله له الوسيلة والدرجة الرفيعة؛ فمقصوده نفع المطلوب منه، والإحسان إليه، وهو ﷺ ينتفع بتعليمهم الخير وأمرهم به.

---

(١) هو حديث: «لا تنسانا...»، رواه أبو داود، وقد سبق (ص٥٥).

ومن قال لغيره من الناس: ادع لي، أو لنا. وقصده أن ينتفع ذلك المأمور بالدعاء، وينتفع هو -أيضًا- بأمره؛ فهو مقتد بالنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وليس هذا من السؤال المرجوح، وأما إن لم يكن قصده إلا طلب حاجته، لم يقصد نفع المطلوب منه، فهذا ليس من المقتدين بالرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بل هذا من السؤال المرجوح، الذي تركه إلى الرغبة إلى الله وسؤاله[1] أفضل من الرغبة إلى المخلوق وسؤاله، وهذا كله في سؤال الأحياء. وأما سؤال الأموات، فليس بمشروع، ولم يفعل هذا أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا استحب ذلك أحد من سلف الأمة؛ لأن ذلك مفسدة راجحة، وليس فيه مصلحة راجحة. والله أعلم.



(١) في الأصل: ورسوله، وهذا تحريف خطير!

الإحسان إلى النـاس

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١]: (ومن عبادة الله الإحسان إلى الناس؛ حيث أمرهم الله سبحانه به -كالصلاة على الجنازة، وكزيارة قبور المؤمنين، والسلام عليهم، والدعاء لهم-، هو من باب الإحسان إلى الموتى، الذي هو واجب أو مستحب؛ فإن الله تعالى أمر المسلمين بالصلاة والزكاة؛ فالصلاة حق الحق في الدنيا والآخرة، والزكاة حق الخلق. فالرسول أمر الناس بالقيام بحقوق الله وحقوق عباده، فاستحوذ الشيطان على أتباعه، فجعل قصدهم من زيارة القبور الشرك بالخالق وإيذاء المخلوق. فإنهم إذا كانوا إنما يقصدون بزيارة قبور الأنبياء والصالحين سؤالهم أو السؤال عندهم، أو أنهم لا يقصدون السلام عليهم ولا الدعاء لهم؛ كما يقصد بالصلاة على الجنازة، كانوا بذلك مشركين مؤذين ظالمين لمن يسألونه، وكانوا ظالمين لأنفسهم، فجمعوا بين أنواع الظلم الثلاثة. فالذي شرعه الله ورسوله توحيد وعدل وإحسان وإخلاص وصلاح للعباد في المعاش والمعاد. وما لم يشرعه الله ورسوله من العبادات المبتدعة فيه شرك وظلم وإساءة وفساد العباد في المعاش والمعاد؛ فإن الله تعالى أمر المؤمنين بعبادته والإحسان إلى عباده؛ كما قال تعالى: ﴿وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنٗا وَبِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ [النساء:٣٦]، وهذا أمر بمعالي الأخلاق، وهو سبحانه يحب معالي الأخلاق، ويكره سفسافها، وقد روي عنه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**إِنَّمَا بُعِثْت لِأُتَمِّمَ مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ**»، رواه الحاكم في «صحيحه»[٢]، وقد ثبت عنه في «الصحيح» صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنْ**

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ١٩٤).

(٢) رواه الحاكم (٢/ ٦٧٠) وصححه، وأحمد (٢/ ٣٨١)، وهو عند البيهقي (١٠/ ١٩١) بهذا اللفظ، وصححه ابن عبد البر (٢٤/ ٣٣٣)، والعجلوني في الكشف (١/ ٣٤٥).

الْيَدِ السُّفْلَى»، وقال: «**الْيَدُ الْعُلْيَا هِيَ الْمُعْطِيَةُ وَالْيَدُ السُّفْلَى السَّائِلَةُ**»(١). وهذا ثابت عنه في «الصحيح».

فأين الإحسان إلى عباد الله، من إيذائهم بالسؤال والشحاذة لهم؟! وأين التوحيد للخالق بالرغبة إليه، والرجاء له، والتوكل عليه، والحب له؛ من الإشراك به بالرغبة إلى المخلوق، والرجاء له، والتوكل عليه، وأن يحب كما يحب الله؟! وأين صلاح العبد في عبودية الله والذل له، والافتقار إليه؛ من فساده في عبودية المخلوق والذل له والافتقار إليه؟! فالرسول ﷺ أمر بتلك الأنواع الثلاثة الفاضلة المحمودة، التي تصلح أمور أصحابها في الدنيا والآخرة، ونهى عن الأنواع الثلاثة التي تفسد أمور أصحابها، ولكن الشيطان يأمر بخلاف ما يأمر به الرسول، قال تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَابَنِي آدَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ۝٦٠ وَأَنِ اعْبُدُونِي هَذَا صِرَاطٌ مُّسْتَقِيمٌ ۝٦١ وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنكُمْ جِبِلًّا كَثِيرًا أَفَلَمْ تَكُونُوا تَعْقِلُونَ﴾ [يس:٦٠-٦٢]، وقال تعالى: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ ۝٣٦ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الزخرف:٣٦-٣٧]، وذكر الرحمن هو الذكر الذي أنزله على رسوله، الذي قال فيه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر:٩]، وقال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٥٢ صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾ [الشورى:٥٢-٥٣]، فالصراط المستقيم هو ما بعث الله به رسوله محمدًا ﷺ بِفِعْل ما أمر، وترك ما حظر، وتصديقه فيما أخبر، ولا طريق إلى الله إلا ذلك، وهذا سبيل أولياء الله المتقين، وحزب الله المفلحين، وجند الله الغالبين، وكل ما خالف ذلك، فهو من طريق أهل الغي

---

(١) رواه البخاري (١٤٢٩)، ومسلم (١٠٣٣) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

والضلال. وقد نزه الله تعالى نبيه عن هذا وهذا، فقال تعالى: ﴿ وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمۡ وَمَا غَوَىٰ ۝٢ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ۝٣ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٌ يُوحَىٰ ﴾ [النجم:١-٤]، وقد أمرنا الله سبحانه أن نقول في صلاتنا: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [الفاتحة:٦-٧]، وقد روى الترمذي وغيره عن عدي بن حاتم عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**الْيَهُودُ مَغْضُوبٌ عَلَيْهِمْ، وَالنَّصَارَى ضَالُّونَ**»، قال الترمذي: حديث صحيح[1]. وقال سفيان بن عيينة: (كانوا يقولون: من فسد من علمائنا، ففيه شبه من اليهود، ومن فسد من عبّادنا، ففيه شبه من النصارى). وكان غير واحد من السلف يقول: «احذروا زلة العالم الفاجر، والعابد الجاهل» فإن فتنتهما فتنة لكل مفتون.

فمن عرف الحق، ولم يعمل به أشبه اليهود، الذين قال الله فيهم: ﴿ أَتَأۡمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلۡبِرِّ وَتَنسَوۡنَ أَنفُسَكُمۡ وَأَنتُمۡ تَتۡلُونَ ٱلۡكِتَٰبَۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ ﴾ [البقرة:٤٤]، ومن عبدالله بغير علم -بل بالغلو والشرك- أشبه النصارى، الذين قال الله فيهم: ﴿ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوٓاْ أَهۡوَآءَ قَوۡمٖ قَدۡ ضَلُّواْ مِن قَبۡلُ وَأَضَلُّواْ كَثِيرٗا وَضَلُّواْ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ﴾ [المائدة:٧٧].

فالأول -يعني: الذي أشبه اليهود-: من الغاوين.

والثاني -يعني: الذي أشبه النصارى-: من الضالين.

فإن الغي اتباع الهوى، والضلال عدم الهدي، قال تعالى: ﴿ وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ ٱلَّذِيٓ ءَاتَيۡنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنۡهَا فَأَتۡبَعَهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلۡغَاوِينَ ﴾ [الأعراف:١٧٥]).
انتهى كلام الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

---

(١) رواه الترمذي (٢٩٥٣م، ٢٩٥٤) وقال: حسن غريب، وأحمد (٤/ ٣٧٨)، قال ابن أبي حاتم: لا أعلم بين المفسرين في هذا اختلافًا، تفسير ابن كثير (١/ ٣١).

وبه يتبين أن ترك الهدى غيٌّ، والعمل بغير هدى ضلال، وأن العمل على هدى هو الصلاح والصراط المستقيم، وأكثر الناس من الصنفين الأولين، والصنف الثالث هم أهل النجاة، وقد ذكر الله الأصناف الثلاثة في آخر سورة الفاتحة، التي نقرؤها في كل ركعة من صلاتنا: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [الفاتحة:٦-٧]، فيا له من دعاء عظيم لو تأملناه! نسأل الله الهداية والتوفيق!



سؤال الله بحق المخلوق

فقد تكلم الشيخ تقي الدين بن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مسألة: هل للمخلوق حق على الخالق؟ وذلك في معرض الرد على من يقول: اللهم إني أسألك بحق فلان، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١]: (وأما السؤال بحق فلان، فهو مبني على أصلين:

أحدهما: ما له من الحق عند الله.

والثاني: هل نسأل الله بذلك؟

أما الأول، فمن الناس من يقول: للمخلوق على الخالق حق يعلم بالعقل، وقاس المخلوق على الخالق؛ كما يقول ذلك من يقوله من المعتزلة وغيرهم.

ومن الناس من يقول: لا حق للمخلوق على الخالق بحال، لكن يعلم ما يفعله بحكم وعده وخبره؛ كما يقول ذلك من يقوله من أتباع جهم والأشعري وغيرهما ممن ينتسب إلى السنة.

ومنهم من يقول: بل كتب الله على نفسه الرحمة، وأوجب على نفسه حقًا لعباده المؤمنين؛ كما حرم الظلم على نفسه، لم يوجب ذلك مخلوق عليه، ولا يقاس بمخلوقاته، بل هو بحكم رحمته وحكمته وعدله كتب على نفسه الرحمة، وحرم على نفسه الظلم؛ كما قال في الحديث الصحيح الإلهي: «**يَا عِبَادِي! إِنِّي حَرَّمْت الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي، وَجَعَلْته بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا؛ فَلَا تظالموا**»[٢]، وقال تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام:٥٤]، وقال تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم:٤٧]،

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٢١٣).

(٢) رواه مسلم (٢٥٧٧) من حديث أبي ذر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

وفي «الصحيحين» عن معاذ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**يَا مُعَاذُ! أَتَدْرِي مَا حَقُّ اللهِ عَلَى عِبَادِهِ؟** قُلْتَ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: **حَقُّهُ عَلَيْهِمْ أَنْ يَعْبُدُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا. يَا مُعَاذُ! أَتَدْرِي مَا حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللهِ إِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ؟** قُلْتَ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: **حَقُّهُمْ عَلَيْهِ أَنْ لَا يُعَذِّبَهُمْ**»[١].

فعلى هذا القول لأنبيائه وعباده الصالحين عليه سبحانه حق أوجبه على نفسه مع إخباره، وعلى الثاني يستحقون ما أخبر بوقوعه، وإن لم يكن ثم سبب يقتضيه).

ولما ساق الشيخ هذه الأقوال الثلاثة، بيَّن الصواب منها، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: (فمن قال: ليس للمخلوق على الخالق حق يسأل به -كما روي أن الله تعالى قال لداود: «وَأَيُّ حَقٍّ لِآبَائِك عَلَيَّ؟»-، فهو صحيح، إن أراد أنه ليس للمخلوق عليه حق بالقياس والاعتبار على خلقه؛ كما يجب للمخلوق على المخلوق، وهذا كما يظنه جهال العُبَّاد من أن لهم على الله سبحانه حقًّا بعبادتهم. وذلك أن النفوس الجاهلية تتخيل أن الإنسان بعبادته وعلمه يصير له على الله حق من جنس ما يصير للمخلوق على المخلوق، كالذين يخدمون ملوكهم وملاكهم، فيجلبون لهم منفعة، ويدفعون عنهم مضرة، ويبقى أحدهم يتقاضى العوض والمجازات على ذلك، ويقول له عند جفاء أو إعراض يراه منه: ألم أفعل كذا؟ يمنّ عليه بما يفعله معه، وإن لم يقله بلسانه، كان ذلك في نفسه. وتخيُّل مثل هذا في حق الله تعالى من جهل الإنسان وظلمه، ولهذا بيَّن سبحانه أن عمل الإنسان يعود نفعه عليه، وأن الله غني عن الخلق؛ كما في قوله تعالى: ﴿ مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ [فصلت: ٤٦]، وقال تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ ۖ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ﴾ [الإسراء: ٧]).

---

(١) رواه البخاري (٢٦٥٨)، ومسلم (٣٠) من حديث معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وذكر آيات في هذا الموضوع، ثم قال: (وقد بيَّن سبحانه أنه المانُّ بالعمل، فقال تعالى: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُل لَّا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُم بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الحجرات:١٧]، ﴿وَلَٰكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَٰئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ ۝ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَنِعْمَةً وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [الحجرات:٧-٨])، ثم ذكر حديث أبي ذر الذي فيه: «**يَا عِبَادِي إِنَّكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا ضَرِّي فَتَضُرُّونِي، وَلَنْ تَبْلُغُوا نَفْعِي فَتَنْفَعُونِي...**»، الحديث بتمامه[1]، ثم قال: (وبَيْن المخلوق والخالق من الفروق ما لا يخفى على من له أدنى بصيرة:

منها: أن الرب تعالى غني بنفسه عما سواه، ويمتنع أن يكون مفتقرًا إلى غيره بوجه من الوجوه، والملوك وسادة العبيد محتاجون إلى غيرهم حاجة ضرورية.

ومنها: أن الرب تعالى، وإن كان يحب الأعمال الصالحة، ويرضى ويفرح بتوبة التائبين، فهو الذي يخلق ذلك وييسره، فلم يحصل ما يحبه ويرضاه إلا بقدرته ومشيئته، والمخلوق قد يحصل له ما يحبه بفعل غيره.

ومنها: أن الرب سبحانه أمر العباد بما يصلحهم، ونهاهم عما يفسدهم، بخلاف المخلوق الذي يأمر غيره بما يحتاج إليه، وينهاه عما ينهاه؛ بخلًا عليه.

ومنها: أنه سبحانه هو المنعم بإرسال الرسل وإنزال الكتب، وهو المنعم بالقدرة والحواس وغير ذلك؛ مما به يحصل العلم والعمل الصالح، وهو الهادي لعباده، والمخلوق ليس يقدر على شيء من ذلك.

ومنها: أن نعمه على عباده أعظم من أن تحصى، فلو قدر أن العبادة جزاء النعمة، لم تقم العبادة بشكر قليل منها، فكيف والعبادة من نعمته أيضًا؟

---

(١) هو حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ السابق عند مسلم (٢٥٧٧).

ومنها: أن العباد لا يزالون مقصرين محتاجين إلى عفوه ومغفرته، فلن يدخل أحد الجنة بعمله، وقوله ﷺ: «**لَنْ يَدْخُلَ أَحَدٌ مِنْكُمْ الْجَنَّةَ بِعَمَلِهِ**»[(١)]؛ لا يناقض قوله تعالى: ﴿جَزَآءً بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة:١٧]؛ فإن المنفي بباء المقابلة والمعاوضة، والمثبت بباء السبب؛ فالعمل لا يقابل الجزاء، وإن كان سبب الجزاء. فمن قال: للمخلوق حق على الله، فهو صحيح إن أراد به الحق الذي أخبر الله بوقوعه، فإن الله صادق لا يخلف الميعاد، وهو الذي أوجبه على نفسه بحكمته وفضله ورحمته. وهذا المستحقُّ لهذا الحقِّ إذا سأل الله تعالى به، يسأل الله تعالى إنجاز وعده، وأما غير المستحق لهذا الحق إذا سأل بحق ذلك الشخص، فهو سؤال بأمر أجنبي). انتهى المقصود من كلام الشيخ.

وقد تبين منه أن السؤال بحق فلان لا يجوز لأمرين:

أولًا: أنه ليس لأحد عليه حق واجب؛ كما يجب للمخلوق على المخلوق، وإنما هو حق تفضل به، وأوجبه على نفسه سبحانه.

ثانيًا: أن من سأل الله بحق فلان، فقد سأله بأمر أجنبي، لا سبب له فيه، فما هي العلاقة بين السائل، وكون لفلان حق على الله، إن قدر أن له حقًّا؟

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في موضوع زيارة قبر النبي ﷺ[(٢)]؛ نقلاً عن أبي الوليد الباجي فيما ذكره من مذهب الإمام مالك، قال: (وقال رسول الله ﷺ: «**اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَبْرِي وَثَنًا يُعْبَدُ، اشْتَدَّ غَضَبُ اللهِ عَلَى قَوْمٍ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ**»[(٣)]، قال:

---

(١) رواه البخاري (٥٦٧٣)، ومسلم (٢٨١٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومسلم (٢٨١٧) من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) مجموع الفتاوى (١/ ٢٣٢).

(٣) رواه مالك (٤١٤) مرسلًا، وقال ابن عبد البر في التمهيد (٥/ ٤٢): حديث صحيح أسنده عمر بن محمد، وهو ممن تقبل زيادته.

وقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَجْعَلُوا قَبْرِي عِيدًا»[(١)] قال: ومن كتاب أحمد بن شعبة فيمن وقف بالقبر: لا يلتصق به، ولا يمسه، ولا يقف عنده طويلًا. وفي «العُتْبِيَّة»[(٢)] -يعني: عن مالك-: يبدأ بالركوع -يعني: تحية المسجد- قبل السلام -يعني: على الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-؛ حَيْثُ الْعَمُودُ الْمُخَلَّقُ.

وأما في الفريضة، فالتقدم إلى الصفوف. قال: والتنفل فيه للغرباء أحب إليَّ من التنفل في البيوت).

قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: (فهذا قول مالك وأصحابه ومن نقلوه عن الصحابة يبين أنهم لم يقصدوا القبر إلا للسلام على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والدعاء له، وقد كره مالك إطالة القيام لذلك، وكره أن يفعله أهل المدينة كلما دخلوا المسجد وخرجوا منه، وإنما يفعل ذلك الغرباء، ومن قدم من سفر، أو خرج له، فإنه تحية للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فأما إذا قصد الرجل الدعاء لنفسه، فإنما يدعو في مسجده مستقبل القبلة؛ كما ذكروا ذلك عن أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولم ينقل عن أحد من الصحابة أنه فعل ذلك عند القبر، بل ولا أطال الوقوف عند القبر للدعاء للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فكيف بدعائه لنفسه؟

وأما دعاء الرسول، وطلب الحوائج منه، وطلب شفاعته عند قبره، أو بعد موته -يعني: ولو لم يكن عند قبره-، فهذا لم يفعله أحد من السلف.

ومعلوم أنه لو كان قصد الدعاء عند القبر مشروعًا، لفعله الصحابة والتابعون، وكذلك السؤال به -يعني: التوسل به في الدعاء بعد موته- لم يفعله الصحابة والتابعون؛ فكيف بدعائه وسؤاله بعد موته؟).

---

(١) رواه أبو داود (٢٠٤٢)، وأحمد (٢/ ٣٦٧)، والضياء (٤٢٨)، قال ابن كثير (٣/ ٥١٦): صححه النووي.

(٢) انظر: كفاية الطالب (١/ ٣٧٣) لأبي الحسن المالكي، والتاج والإكليل للعبدري (٢/ ٦٩).

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (لم يكن أحد من الصحابة والتابعين يستقبل القبر للدعاء لنفسه، فضلًا عن أن يستقبله، ويستشفع به، يقول له: يا رسول الله! اشفع لي! ادع لي! أو يشتكي إليه مصائب الدنيا والدين، أو يطلب منه أو من غيره -من الموتى من الأنبياء والصالحين أو من الملائكة- الذين لا يراهم أن يشفعوا له، أو يشتكي إليهم المصائب؛ فإن هذا كله من فعل النصارى وغيرهم من المشركين ومن ضاهاهم من مبتدعة هذه الأمة، ليس هذا من فعل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان. ولا مما أمر به أحد من أئمة المسلمين، وإن كانوا يُسلِّمون عليه).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الأحاديث التي جاءت بخصوص زيارة قبر النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (كلها ضعيفة، لا يعتمد على شيء منها في الدين، ولهذا لم يرو أهل الصحاح والسنن شيئًا منها، وإنما يرويها من يروي الضعاف -كالدارقطني والبزار وغيرهما-، وأجود حديث فيها ما رواه عبد الله بن عُمَر العُمَرِيُّ -وهو ضعيف، والكذب ظاهر عليه-، مثل قوله: «مَنْ زَارَنِي بَعْدَ مَمَاتِي فَكَأَنَّمَا زَارَنِي فِي حَيَاتِي»[1]؛ فإن هذا كذبه ظاهر مخالف لدين المسلمين؛ فإن من زاره في حياته، وكان مؤمنًا به، كان من أصحابه، لاسيما إذا كان من المهاجرين إليه المجاهدين معه، وقد ثبت عنه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنْفَقَ أَحَدُكُمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ**». أخرجاه في «الصحيحين»[2].

---

(١) رواه الدارقطني (٢/ ٢٧٨/ ١٩٣) وعنه البيهقي في الشعب (٤١٥١-٤١٥٢)، وضعفه الحافظ في التلخيص (٢/ ٢٦٦) براوٍ مجهول، وابن الملقن في الخلاصة (١٣٥٢)، والشوكاني في النيل (٥/ ١٧٩).

(٢) رواه مسلم (٢٥٤٠) من حديث أبي هريرة، ورواه البخاري (٣٦٧٣)، ومسلم (٢٥٤١) من حديث أبي سعيد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

والواحد بعد الصحابة لا يكون مثل الصحابة بأعمال مأمور بها واجبة -كالحج والجهاد والصلوات الخمس والصلاة عليه-؛ فكيف بعمل ليس بواجب باتفاق المسلمين، بل ولا شُرع السفر إليه، بل هو منهي عنه؟! وأما السفر إلى مسجده للصلاة فيه، والسفر إلى المسجد الأقصى للصلاة فيه، فهو مستحب، والسفر إلى الكعبة للحج، فواجب. فلو سافر أحد السفر الواجب والمستحب، لم يكن مثل واحد من الصحابة الذين سافروا إليه في حياته، فكيف بالسفر المنهي عنه؟! وقد اتفق الأئمة على أنه لو نذر أن يسافر إلى قبره -صلوات الله وسلامه عليه-، أو قبر غيره من الأنبياء والصالحين؛ لم يكن عليه أن يوفي بنذره، بل ينهى عن ذلك.

ولو نذر السفر إلى مسجده أو المسجد الأقصى للصلاة فيه، ففيه قولان للشافعي، أظهرهما عنه: يجب ذلك، وهو مذهب مالك وأحمد.

والثاني: لا يجب، وهو مذهب أبي حنيفة؛ لأن من أصله أنه لا يجب من النذر إلا ما كان واجبًا بالشرع، وإتيان هذين المسجدين ليس واجبًا بالشرع، فلا يجب بالنذر عنده).
إلى أن قال: (وأما السفر إلى زيارة قبور الأنبياء والصالحين، فلا يجب بالنذر عند أحد منهم؛ لأنه ليس بطاعة، فكيف يكون من فعل هذا كواحد من أصحابه؟! وهذا مالك كره أن يقول الرجل: زرت قبر النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، واستعظمه. والصحيح في توجيه قول مالك هذا؛ لأن لفظ زيارة القبر مجمل، يدخل فيها الزيارة البدعية التي هي من جنس الشرك؛ فإن زيارة قبور الأنبياء وسائر المؤمنين على وجهين: زيارة شرعية، وزيارة بدعية، فالزيارة الشرعية يقصد بها السلام عليهم والدعاء لهم؛ كما يقصد بالصلاة على أحدهم إذا مات، فيصلي عليه صلاة الجنازة، والزيارة البدعية هي زيارة المشركين وأهل البدع، وهي التي تكون لدعاء الموتى وطلب الحاجات منهم، أو الدعاء عندها، واعتقاد أن ذلك أفضل من الدعاء في المساجد والبيوت.

فإذا كان لفظ الزيارة مجملًا؛ يحتمل حقًّا وباطلًا، عُدِل عنه إلى لفظ السلام؛ لأنه لا لبس فيه، ولم يكن لأحد أن يحتج بما روى في زيارة قبره أو زيارته بعد موته؛ فإن هذه كلها أحاديث ضعيفة -بل موضوعة-، لا يحتج بشيء منها في أحكام الشريعة.

والثابت عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ**»(١) هذا هو الثابت في «الصحيح». ولكن بعضهم رواه بالمعنى، فقال: «قبري»، وهو صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حين قال هذا القول، لم يكن قد قُبِرَ بعدُ -صلوات الله وسلامه عليه-، ولهذا لم يحتج بهذا أحد من الصحابة، لما تنازعوا في موضع دفنه، ولو كان هذا عندهم، لكان نصًا في محل النزاع، ولكن دفن في حجرة عائشة في الموضع الذي مات فيه -بأبي هو وأمي! صلوات الله عليه وسلامه-، ثم لما وسع المسجد في خلافة الوليد بن عبد الملك، وكان نائبه على المدينة عمر بن عبد العزيز، أمره أن يشتري الحُجَر، ويزيدها في المسجد، وكانت الحجر من جهة المشرق والقبلة، فزيدت في المسجد، ودخلت حجرة عائشة من حينئذٍ).

---

(١) رواه البخاري (١١٩٥)، ومسلم (١٣٩٠) من حديث عبد الله المازني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. ومن حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: عند البخاري (١١٩٦)، ومسلم (١٣٩١).

كلام شيخ الإسلام عن الأحاديث الضعيفة

هذه مقتطفات من كلامه عن الأحاديث الضعيفة؛ من حيث جواز روايتها والعمل بها.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١]: (ولا يجوز أن يعتمد في الشريعة على الأحاديث الضعيفة -التي ليست صحيحة، ولا حسنة-، لكن أحمد بن حنبل وغيره من العلماء جوزوا أن يروى من فضائل الأعمال ما لم يعلم أنه ثابت، إذا لم يعلم أنه كذب، وذلك أن العمل إذا علم أنه مشروع بدليل شرعي، وروي في فضله حديث لايعلم أنه كذب، جاز أن يكون الثواب حقًّا، ولم يقل أحد من الأئمة: إنه يجوز أن يجعل الشيء واجبًا أو مستحبًا بحديث ضعيف. ومن قال هذا، فقد خالف الإجماع.

وهذا كما أنه لا يجوز أن يحرم شيء إلا بدليل شرعي، لكن إذا علم تحريمه، وروي حديث في وعيد الفاعل له، ولم يعلم أنه كذب، جاز أن يرويه، فيجوز أن يروى في الترغيب والترهيب، ما لم يعلم أنه كذب، لكن فيما علم أن الله رغب فيه، أو رهب منه بدليل آخر غير هذا الحديث المجهول حاله. وهذا كالإسرائيليات؛ يجوز أن يروى منها ما لم يعلم أنه كذب؛ للترغيب والترهيب فيما علم أن الله تعالى أمر به في شرعنا، ونهى عنه في شرعنا. فأما أن يَثْبُت شرعًا لنا بمجرد الإسرائيليات التي لم تثبت، فهذا لا يقوله عالم، ولا كان الإمام أحمد ابن حنبل ولا أمثاله من الأئمة يعتمدون على مثل هذه الأحاديث في الشريعة، ومن نقل عن أحمد أنه كان يحتج بالحديث الضعيف -الذي ليس بصحيح، ولا حسن-، فقد غلط عليه، لكن كان في عرف أحمد بن حنبل ومن قبله من العلماء

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٢٥٠-٢٥٦).

أن الحديث ينقسم إلى نوعين: صحيح وضعيف، والضعيف عندهم ينقسم إلى ضعيف متروك لا يحتج به، وإلى ضعيف حسن؛ كما أن ضعف الإنسان بالمرض ينقسم إلى مرض مخوف، يمنع من التبرع من رأس المال، وإلى ضعيف خفيف، لا يمنع من ذلك.

وأول من عرف أنه قَسَّم الحديث إلى ثلاثة أقسام -صحيح وحسن وضعيف- هو أبو عيسى الترمذي في «جامعه»، والحسن عنده: ما تعددت طرقه، ولم يكن في رواته متهم، وليس بشاذ، فهذا الحديث وأمثاله يسميه أحمد ضعيفًا، ويحتج به. ولهذا مَثَّل أحمد الحديث الضعيف الذي يحتج به بحديث عمرو بن شعيب، وحديث إبراهيم الهجري ونحوهما).

أقول: فتبين مما ذكره الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الحديث الضعيف يعمل به بشرطين:

الشرط الأول: أن لا يعلم أنه كذب.

الشرط الثاني: أن يكون في الترغيب والترهيب فيما علم أن الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أمر به أو نهى عنه بحديث صحيح؛ لأن الحديث الضعيف لا يثبت به إيجاب ولا تحريم.

ويضيف بعض العلماء شرطًا ثالثًا: وهو أن لا يروي بصيغة الجزم، بل يقال: رُوِيَ عن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كذا، أو ما أشبه هذه العبارة.

ولكن في وقتنا هذا كثر المتطفلون على علم الحديث، فصاروا يحرمون العمل بالحديث الضعيف مطلقًا، بل لا يجيزون مجرد قراءته، وهذا خلاف ما عليه الأئمة من علماء هذه الأمة. وهي فكرة خطيرة، يخشى أن تتطور إلى ترك العمل بالسنة نهائيًّا -كما ينادي به أعداء الإسلام. والأمر جاء من التشدد والتطفل على العلم، وخير الأمور أوساطها.

ثم قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الأحاديث التي تروى في التوسل بالمخلوقين: (والأحاديث التى تروى في هذا الباب -وهو السؤال بنفس المخلوقين- هي من الأحاديث الضعيفة

الواهية، بل الموضوعة، ولا يوجد من أئمة الإسلام من احتج بها، ولا اعتمد عليها؛ مثل: الحديث الذي يروى عن عبد الملك بن هارون بن عنترة عن أبيه عن جده؛ أن أبا بكر الصديق أتى النبي صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، قال: «**إنِّي أَتَعْلَمُ الْقُرْآنَ وَيَتَفَلَّتُ مِني. فَقَالَ لَهُ** رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: **قُل: اللَّهُمَّ إنِّي أَسْأَلُك بِمُحَمَّدٍ نَبِيِّك، وَبِإِبْرَاهِيمَ خَلِيلِك، وَبِمُوسَى نَجِيِّك، وَعِيسَى رُوحِك وَكَلِمَتِك، وَبِتَوْرَاةِ مُوسَى، وَإِنْجِيلِ عِيسَى، وَزَبُورِ دَاوُد، وَفُرْقَانِ مُحَمَّدٍ، وَبِكُلِّ وَحْيٍ أَوْحَيْته، وَقَضَاءٍ قَضَيْته...**»، وذكر تمام الحديث. وهذا الحديث ذكره رزين بن معاوية العبدري في «جامعه»، ونقله ابن الأثير في «جامع الأصول»، ولم يعزه لا هذا ولا هذا إلى كتاب من كتب المسلمين، لكنه قد رواه من صنف في «عمل اليوم والليلة» -كابن السني، وأبي نعيم-، وفي مثل هذه الكتب أحاديث كثيرة موضوعة، لا يجوز الاعتماد عليها في الشريعة باتفاق العلماء.

وقد رواه أبو الشيخ الأصبهاني في كتاب «فضائل الأعمال» وفي هذا الكتاب أحاديث كثيرة كذب موضوعة، ورواه أبو موسى المديني من حديث زيد بن الحباب عن عبد الملك بن هارون بن عنترة، وقال: حديث حسن، مع أنه ليس بالمتصل، قال أبو موسى: ورواه محرز بن هشام عن عبد الملك عن أبيه عن جده عن الصديق رَضِيَاللَّهُعَنْهُ، وعبد الملك ليس بذاك القوي، وكان بالرّيِّ، وأبوه وجده ثقتان).

قال الشيخ ابن تيمية: (قلت: عبد الملك بن هارون بن عنترة من المعروفين بالكذب، قال يحيى بن معين: هو كذاب. وقال السعدي: دجال كذاب. وقال أبو حاتم بن حبان: يضع الحديث. وقال النسائي: متروك. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال أحمد بن حنبل: ضعيف)[١].

---

(١) انظر: ترجمته في الميزان للذهبي.

ثم ذكر الشيخ بقية أقوال العلماء فيه، وفي النهاية قرر أنه متروك؛ إما لتعمده الكذب، وإما لسوء حفظه، وأنه لا حجة فيما يرويه. قال: (ومثل ذلك الحديث الذي رواه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن جده عن عمر بن الخطاب مرفوعًا، وموقوفًا عليه: «**أَنَّهُ لَمَّا اقْتَرَفَ آدَمَ الْخَطِيئَةَ، قَالَ: يَا رَبِّ! أَسْأَلُك بِحَقِّ مُحَمَّدٍ لَمَا غَفَرْت لِي! قَالَ: وَكَيْفَ عَرَفْت مُحَمَّدًا؟ قَالَ: لِأَنَّك لَمَّا خَلَقْتنِي بِيَدِك وَنَفَخْت فِيَّ مِنْ رُوحِك، رَفَعْت رَأْسِي، فَرَأَيْت عَلَى قَوَائِمِ الْعَرْشِ مَكْتُوبًا: لَا إلَهَ إلَّا اللهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ، فَعَلِمْت أَنَّك لَمْ تُضِفْ إلَى اسْمِك إلَّا أَحَبَّ الْخَلْقِ إلَيْك. قَالَ: صَدَقْت يَا آدَمَ، وَلَوْلَا مُحَمَّدٌ مَا خَلَقْتُك**»، وهذا الحديث رواه الحاكم في «مستدركه»(١)، من حديث عبد الله بن مسلم الفهري عن إسماعيل بن سلمة عنه. قال الحاكم: هو أول حديث ذكرته لعبد الرحمن في هذا الكتاب، وقال الحاكم: هو صحيح).

قال الشيخ: (قلت: ورواية الحاكم لهذا الحديث مما أنكر عليه؛ فإنه نفسه قد قال في كتاب «المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم»: عبد الرحمن بن زيد بن أسلم روى عن أبيه أحاديث موضوعة، لا تخفى على من تأملها من أهل الصنعة أن الحمل فيها عليه).

قال الشيخ: (وعبد الرحمن بن زيد أسلم ضعيف باتفاقهم، يغلط كثيرًا. وأما تصحيح الحاكم لمثل هذاالحديث وأمثاله، فهذا مما أنكره عليه أهل العلم).

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ(٢): (وهذا الحديث المذكور في آدم يذكره طائفة من المصنفين بغير إسناد، وما هو من جنسه مع زيادات أخر؛ كما ذكر القاضي عياض، قال: وحكى أبو محمد المكي وأبو الليث السمرقندي وغيرهما: «أَنَّ آدَمَ عِنْدَ مَعْصِيَتِهِ قَالَ: اللَّهُمَّ بِحَقِّ مُحَمَّدٍ اغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي -قَالَ: وَيُرْوَى: تَقَبَّلْ تَوْبَتِي-، فَقَالَ اللهُ لَهُ: مِنْ أَيْنَ عَرَفْت مُحَمَّدًا؟ قَالَ رَأَيْت

---

(١) المستدرك للحاكم (٢/ ٦٧٢)، وقال الذهبي: موضوع.

(٢) مجموع الفتاوى (١/ ٢٥٧).

فِي كُلِّ مَوْضِعٍ مِنْ الْجَنَّةِ مَكْتُوبًا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ، قَالَ وَيُرْوَى: مُحَمَّدٌ عَبْدِي وَرَسُولِي، فَعَلِمْت أَنَّهُ أَكْرَمُ خَلْقِك عَلَيْك؛ فَتَابَ عَلَيْهِ وَغَفَرَ لَهُ».

ومثل هذا لا يجوز أن تبنى عليه الشريعة، ولا يحتج به في الدين باتفاق المسلمين؛ فإن هذا من جنس الإسرائيليات ونحوها، التي لا تعلم صحتها إلا بنقل ثابت عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهذه لو نقلها مثل كعب الأحبار ووهب بن منبه وأمثالهما -ممن ينقل أخبار المبتدأ وقصص المتقدمين عن أهل الكتاب-، لم يجز أن يحتج بها في دين المسلمين باتفاق المسلمين، فكيف إذا نقلها من لا ينقلها -لا عن أهل الكتاب، ولا عن ثقات علماء المسلمين؟! بل إنما ينقلها عمن هو عند المسلمين مجروح ضعيف، لا يحتج بحديثه، واضطرب عليه فيها اضطرابًا يعرف أنه لم يحفظ ذلك، ولا ينقل ذلك ولا ما يشبهه أحد من ثقات علماء المسلمين الذين يعتمد علي نقلهم، وإنما هي من جنس ما ينقله إسحاق بن بشر وأمثاله في كتب المبتدأ، وهذه لو كانت ثابتة عن الأنبياء، لكانت شرعًا لهم، وحينئذٍ فكان الاحتجاج بها مبنيًا على أن شرع من قبلنا هل هو شرع لنا أو لا؟ والنزاع في ذلك مشهور. لكن الذي عليه الأئمة وأكثر العلماء أنه شرع لنا ما لم يرد شرعنا بخلافه، وهذا إنما هو فيما ثبت أنه شرع لمن قبلنا: من نقلٍ ثابتٍ عن نبينا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو بما تواتر عنهم، لا بما يروى على هذا الوجه؛ فإن هذا لا يجوز أن يَحْتَجَّ به في شرع المسلمين أحدٌ من المسلمين).

قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: (ومن هذا الباب حديث ذكره موسى[1] بن عبد الرحمن الصنعاني صاحب «التفسير» بإسناده عن ابن عاس مرفوعًا؛ أنه قال: «من سره أن يوعيه الله حفظ القرآن وحفظ أصناف العلم، فليكتب هذا الدعاء في إناء نظيف، أو في صحف قوارير بعسل وزعفران وماء مطر، وليشربه على الريق، وليصم ثلاثة أيام، وليكن

(١) انظر: المجروحين لابن حبان (٢/ ٢٤٢).

إفطاره عليه، ويدعو به في أدبار صلواته: اللهم إني أسألك بأنك مسؤول لم يسأل مثلك ولا يسأل، وأسألك بحق محمد نبيك وإبراهيم خليلك وموسى نجيك، وعيسى روحك وكلمتك ووجيهك...»، وذكر تمام الدعاء.

وموسى بن عبد الرحمن هذا من الكذابين؛ قال أبو أحمد بن عدي فيه: منكر الحديث. وقال أبو حاتم بن حبان: دجال يضع الحديث. وقال فيه يحيى بن معين: كذاب. وقال الدارقطني: متروك).

ثم ذكر الشيخ لهذا الحديث رواية أخرى، ثم قال: (قلت: وهذه أسانيد مظلمة لا يثبت بها شيء).

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن من المصنفين من يذكر ما يروى في الباب سواء كان صحيحًا أو ضعيفًا مما يرد في الفضائل، ويجعلون العهدة من ذلك على الناقل -كما هي عادة المصنفين في فضائل الأوقات والأمكنة والأشخاص والعبادات-، ومن العلماء من يروي أمثال هذه الأحاديث على عادته الجارية؛ ليُعرف ما رُوي في ذلك الباب، لا ليحتج بكل ما روي، وقد يتكلم أحدهم على الحديث، ويقول: غريب ومنكر وضعيف. وقد لا يتكلم. وهذا بخلاف أئمة الحديث الذين يحتجون به، ويبنون عليه دينهم -مثل: مالك بن أنس، وشعبة بن الحجاج، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وسفيان بن عيينة، وعبد الله بن المبارك، ووكيع بن الجراح، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وعلي بن المديني، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم، وأبي داود، ومحمد بن نصر المروزي، وابن خزيمة، وابن المنذر، وداود بن علي، ومحمد بن جرير الطبري، وغير هؤلاء-، فإن هؤلاء الذين يبنون الأحكام على الأحاديث يحتاجون أن يجتهدوا في معرفة صحيحها وضعيفها وتمييز رجالها).

إلى أن قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (والمقصود أنه ليس في هذا الباب -يعني: التوسل بالأشخاص- حديث واحد مرفوع إلى النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، يعتمد عليه في مسألة شرعية باتفاق أهل المعرفة بحديثه، بل المروي في ذلك إنما يَعرِف أهل المعرفة بالحديث أنه من الموضوعات؛ إما تعمدًا من واضعه، وإما غلطًا منه).

إلى أن قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وفي الباب حكايات عن بعض الناس أنه رأي منامًا قيل له فيه: ادع بكذا وكذا، ومثل هذا لا يجوز أن يكون دليلًا باتفاق العلماء. وقد ذكر بعض هذه الحكايات من جمع الأدعية ورُوي في ذلك أثر عن بعض السلف).

ثم قال الشيخ: وليس مجرد كون الدعاء حصل به المقصود يدل على أنه سائغ في الشريعة؛ فإن كثيرًا من الناس يدعون من دون الله من الكواكب والمخلوقين، ويحصل ما يحصل من غرضهم، وبعض الناس يقصدون الدعاء عند الأوثان والكنائس وغير ذلك، ويدعو التماثيل التي في الكنائس، ويحصل ما يحصل من غرضهم، فحصول الغرض ببعض الأمور لا يستلزم إباحته، وإن كان الغرض مباحًا، فإن ذلك الفعل قد يكون فيه مفسدة راجحة على مصلحته، والشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها، وإلا فجميع المحرمات -من الشرك والخمر والميسر والفواحش والظلم- قد يحصل لصاحبه به منافع ومقاصد، لكن لما كانت مفاسدها راجحة على مصالحها، نهى الله ورسوله عنها؛ كما أن كثيرًا من الأمور -كالعبادات والجهاد وإنفاق الأموال- قد تكون مضرة، لكن لما كانت مصلحته راجحة على مفسدته، أمر الشارع به، فهذا أصل يجب اعتباره، ولا يجوز أن يكون الشيء واجبًا أو مستحبًا إلا بدليل شرعي، يقتضي إيجابه أو استحبابه، والعبادات لا تكون إلا واجبة أو مستحبة، فما ليس بواجب ولا مستحب، فليس بعبادة، والدعاء لله تعالى عبادة، إن كان المطلوب به أمرًا مباحًا).

يعني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وما دام أن الدعاء عبادة، فإنه لا يجوز أن يدخل فيه شيء إلا بدليل؛ لأن العبادات توقيفية، والتوسل بالأشخاص في الدعاء أمر مبتدع، لم يقم عليه دليل، فلا يجوز، وبهذا يتبين غلط من يقول: إن التوسل مسألة فرعية، وإن المخطئ فيه كالمخطئ في المسائل الفرعية! وهذا القول باطل؛ لأن الدعاء من أعظم أنواع العبادة، فهو من العقيدة، لا من الفروع، والخطأ فيه خطأ في العقيدة. والله المستعان.



حكم التوسل بالنبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: (كنت -وأنا بالديار المصرية في سنة إحدى عشرة وسبعمائة- قد استُفتيت عن التوسل بالنبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فكتبت في ذلك جوابًا مبسوطًا، وقد أحببت إيراده هنا؛ لما في ذلك من مزيد الفائدة؛ فإن هذه القواعد المتعلقة بتقرير التوحيد وحسم مادة الشرك والغلو كلما تنوع بيانها، ووضحت عباراتها، كان ذلك نورًا على نور، والله المستعان.

وصورة السؤال: المسؤول من السادة العلماء أئمة الدين أن يبينوا ما يجوز وما لا يجوز من الاستشفاع والتوسل بالأنبياء والصالحين.

وصورة الجواب: الحمد لله رب العالمين، أجمع المسلمون على أن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يشفع للخلق يوم القيامة بعد أن يسأله الناس ذلك، وبعد أن يأذن الله له في الشفاعة، ثم أهل السنة والجماعة متفقون على ما اتفق عليه الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، واستفاضت به السنن من أنه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يشفع لأهل الكبائر من أمته، ويشفع -أيضًا- لعموم الخلق -يعني: في فصل القضاء بينهم-، فله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شفاعات يختص بها، لا يشركه فيها أحد، وشفاعات يشركه فيها غيره من الأنبياء والصالحين، لكن ما له فيها أفضل مما لغيره؛ فإنه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أفضل الخلق وأكرمهم على ربه عَزَّوَجَلَّ، وله من الفضائل التي ميزه الله بها على سائر النبيين ما يضيق هذا الموضع عن بسطه، ومن ذلك المقام المحمود الذي يغبطه به الأولون والآخرون.

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٣١٢).

وأحاديث الشفاعة كثيرة متواترة، منها في «الصحيحين» أحاديث متعددة، وفي «السنن» و«المسانيد» مما يكثر عدده.

وأما الوعيدية من المعتزلة والخوارج، فزعموا أن الشفاعة إنما هي للمؤمنين خاصة في رفع بعض الدرجات، وبعضهم أنكر الشفاعة مطلقًا.

وأجمع أهل العلم على أن الصحابة كانوا يستشفعون به، ويتوسلون به في حياته بحضرته؛ كما ثبت في «صحيح البخاري»[١] عن أنس بن مالك: «أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ إِذَا قَحَطُوا اسْتَسْقَى بِالْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْك بِنَبِيِّنَا فَتَسْقِينَا وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْك بِعَمِّ نَبِيِّنَا فَاسْقِنَا! فَيُسْقَوْنَ». وفي «البخاري» -أيضًا- عن ابن عمر: «أَنَّهُ قَالَ: رُبَّمَا ذَكَرْت قَوْلَ الشَّاعِرِ -وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى وَجْهِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَسْقِي، فَمَا يَنْزِلُ حَتَّى يَجِيشَ كُلُّ مِيزَابٍ-:

وَأَبْيَضَ يُسْتَسْقَى الْغَمَامُ بِوَجْهِهِ ... ثِمَالُ الْيَتَامَى عِصْمَةٌ لِلْأَرَامِلِ»[٢]

والتوسل بالنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الذي ذكره عمر بن الخطاب قد جاء مفسرًا في سائر أحاديث الاستسقاء، وهو من جنس الاستشفاع به، وهو أن يطلب منه الدعاء والشفاعة، ويطلب من الله أن يقبل دعاءه وشفاعته، ونحن نقدمه بين أيدينا شافعًا وسائلًا لنا -بأبي هو وأمي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ!

وهذا الاستشفاع والتوسل حقيقته التوسل بدعائه؛ فإنه كان يدعو للمتوسِّل به المستشفع به، والناس يدعون معه؛ كما أن المسلمين لما أجدبوا على عهد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، دخل عليه أعرابي، فقال: «يَا رَسُولَ اللهِ! هَلَكَتْ الْأَمْوَالُ، وَانْقَطَعَتْ السُّبُلُ، فَادْعُ اللهَ

---

(١) الصحيح (١٠١٠).
(٢) صحيح البخاري (١٠٠٩).

يُغِثْنَا. فَرَفَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَيْهِ، وَقَالَ: **اللَّهُمَّ، أَغِثْنَا! اللَّهُمَّ، أَغِثْنَا! اللَّهُمَّ، أَغِثْنَا!** وَمَا فِي السَّمَاءِ قَزَعَةٌ؛ فَنَشَأَتْ سَحَابَةٌ مِنْ جِهَةِ الْبَحْرِ، فَمُطِرُوا أُسْبُوعًا، لَا يَرَوْنَ فِيهِ الشَّمْسَ؛ حَتَّى دَخَلَ عَلَيْهِمْ الْأَعْرَابِيُّ -أَوْ غَيْرُهُ-، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ! انْقَطَعَتْ السُّبُلُ، وَتَهَدَّمَ الْبُنْيَانُ، فَادْعُ اللهَ يَكْشِفْهَا عَنَّا. فَرَفَعَ يَدَيْهِ، وَقَالَ: **اللَّهُمَّ، حَوَالَيْنَا، وَلَا عَلَيْنَا! اللَّهُمَّ، عَلَى الْآكَامِ وَالظِّرَابِ وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ وَبُطُونِ الْأَوْدِيَةِ!** فَانْجَابَتْ عَنْ الْمَدِينَةِ كَمَا يَنْجَابُ الثَّوْبُ»، والحديث مشهور في «الصحيحين» وغيرهما(١).

وفي حديث آخر من «سنن أبي داود» وغيره: «أَنَّ رَجُلًا قَالَ لَهُ: إِنَّا نَسْتَشْفِعُ بِك عَلَى اللهِ، وَنَسْتَشْفِعُ بِاللهِ عَلَيْك. فَسَبَّحَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى رُئِيَ ذَلِكَ فِي وُجُوهِ أَصْحَابِهِ، وَقَالَ: **وَيْحَك أَتَدْرِي مَا اللهُ؟ إِنَّ اللهَ لَا يُسْتَشْفَعُ بِهِ عَلَى أَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ؛ شَأْنُ اللهِ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ**»(٢). وهذا يبين أن معنى الاستشفاع بالشخص في كلام النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابه هو: استشفاع بدعائه وشفاعته، ليس هو السؤال بذاته؛ فإنه لو كان هذا السؤال بذاته، لكان سؤال الخلق بالله تعالى أولى من سؤال الله بالخلق، ولكن لما كان معناه هو الأول، أنكر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قوله: «نَسْتَشْفِعُ بِاللهِ عَلَيْك»، ولم ينكر قوله: «نَسْتَشْفِعُ بِك عَلَى اللهِ»؛ لأن الشفيع يسأل المشفوع إليه أن يقضي حاجة الطالب، والله تعالى لا يسأل أحدًا من عباده أن يقضي حوائج خلقه، بل هو سبحانه المسؤول المدعو الذي يسأله كل من في السماوات والأرض، ولكن هو تَبَارَكَ وَتَعَالَى يأمر عباده؛ فيطيعونه، وكل من وجبت طاعته من المخلوقين، فإنما وجبت لأن ذلك طاعة لله تعالى؛ فالرسل يبلغون

---

(١) رواه البخاري (١٠١٤)، ومسلم (٨٩٧) من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه أبو داود (٤٧٢٦)، والبزار (٣٤٣٢)، والطبراني في الكبير (١٥٤٧)، وابن أبي عاصم في السنة (٥٧٥).

قال البزار: ولم يقل فيه محمد بن إسحاق: حدثني يعقوب بن عتبة. واستغربه ابن كثير.

عن الله أمره، فمن أطاعهم، فقد أطاع الله، ومن بايعهم، فقد بايع الله، والشافع سائل لا تجب طاعته في الشفاعة، وإن كان عظيمًا، وفي الحديث الصحيح: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَأَلَ بَرِيرَةَ أَنْ تُمْسِكَ زَوْجَهَا، وَلَا تُفَارِقَهُ، لَمَّا أُعْتِقَتْ، وَخَيَّرَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَاخْتَارَتْ فِرَاقَهُ، وَكَانَ زَوْجُهَا يُحِبُّهَا، فَجَعَلَ يَبْكِي، فَسَأَلَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تُمْسِكَهُ، فَقَالَتْ: أَتَأْمُرُنِي؟ فَقَالَ: **لَا، إِنَّمَا أَنَا شَافِعٌ**»[1]؛ لما استقر عند المسلمين أن طاعة أمره واجبة بخلاف شفاعته، والخالق جَلَّ وَعَلَا أمره أعلى وأجل من أن يكون شافعًا إلى مخلوق، بل هو سبحانه أعلى شأنًا من أن يشفع عنده أحد إلا بإذنه.

ودل الحديث المتقدم على أن الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يستشفع به إلى الله عَزَّ وَجَلَّ؛ أي: يطلب منه أن يسأل ربه الشفاعة في الدنيا والآخرة؛ فيطلب منه الخلق الشفاعة في أن يقضي الله بينهم، وفي أن يدخلوا الجنة، ويشفع في أهل الكبائر من أمته، ويشفع فيمن يستحق النار أن لا يدخلها، ويشفع في بعض من دخلها أن يخرج منها.

فأما التوسل بذاته في حضوره أو مغيبه أو بعد موته، فليس هذا مشهورًا عند الصحابة والتابعين، ولذلك عدلوا عن التوسل به بعد موته إلى التوسل بعمه العباس، وقد كان من الممكن أن يأتوا إلى قبره، فيتوسلوا به).



---

(١) رواه البخاري (٥٢٨٣) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وهو عند أبي داود (٢٢٣١)، وأحمد (١/ ٢١٥).

حكم التوسل بجاه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ[1]: (روى بعض الجهال عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «إِذَا سَأَلْتُمْ اللهَ فَاسْأَلُوهُ بِجَاهِي فَإِنَّ جَاهِي عِنْدَ اللهِ عَظِيمٌ»[2]، وهذا الحديث كذب ليس في شيء من كتب المسلمين التي يعتمد عليها أهل الحديث، ولا ذكره أحد من أهل العلم بالحديث، مع أن جاهه عند الله تعالى أعظم من جاه جميع الأنبياء والمرسلين، وقد أخبرنا سبحانه عن موسى وعيسى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ أنهما وجيهان عند الله، فقال تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ ءَاذَوْاْ مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ ٱللَّهُ مِمَّا قَالُواْۚ وَكَانَ عِندَ ٱللَّهِ وَجِيهًا ﴾ [الأحزاب:٦٩]، وقال تعالى: ﴿ إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ يَـٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ وَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴾ [آل عمران:٤٥]، فإذا كان موسى وعيسى وجيهين عند الله عَزَّوَجَلَّ؛ فكيف بسيد ولد آدم، صاحب المقام المحمود، الذي يغبطه به الأولون والآخرون؟ وصاحب الكوثر والحوض المورود، الذي آنيته عدد نجوم السماء، وماؤه أشد بياضًا من اللبن، وأحلى من العسل، ومن شرب منه شربة، لم يظمأ بعدها أبدًا، وهو صاحب الشفاعة يوم القيامة حين يتأخر عنها آدم وأولو العزم -نوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين-، ويتقدم هو إليها، وهو صاحب اللواء؛ آدم ومن دونه تحت لوائه.

وهو سيد ولد آدم، وأكرمهم على ربه عَزَّوَجَلَّ، وهو إمام الأنبياء إذا اجتمعوا، وخطيبهم إذا وفدوا، ذو الجاه العظيم -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَى آلِهِ وصحبه-، ولكن جاه

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٣١٩).
(٢) اعتمد اللاحقون على نص شيخ الإسلام هذا في رد هذا الحديث الذي لا يعرف له وجود في الكتب.

المخلوق عند الخالق تعالى ليس كجاه المخلوق عند المخلوق؛ فإنه لا يشفع أحد عنده إلا بإذنه: ﴿ إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴿٩٣﴾ لَّقَدْ أَحْصَىٰهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا ﴾ [مريم:٩٣-٩٤]، وقال تعالى: ﴿ لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ ۚ وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا ﴿١٧٢﴾ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدُهُم مِّن فَضْلِهِۦ ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْتَنكَفُوا۟ وَٱسْتَكْبَرُوا۟ فَيُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَلَا يَجِدُونَ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴾ [النساء:١٧٢-١٧٣]. والمخلوق يشفع عند المخلوق بغير إذنه؛ فهو شريك له في حصول المطلوب. والله تعالى لا شريك له؛ كما قال سبحانه: ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۖ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ ﴾ [سبأ:٢٢-٢٣].

وقد استفاضت الأحاديث عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه نهى عن اتخاذ القبور مساجد، ولعن من يفعل ذلك، ونهى عن اتخاذ قبره عيدًا؛ وذلك لأن أول ما حدث الشرك في بني آدم كان في قوم نوح، قال ابن عباس: «كَانَ بَيْنَ آدَمَ وَنُوحٍ عَشَرَةُ قُرُونٍ كُلُّهُمْ عَلَى الْإِسْلَامِ»[1]. وثبت ذلك في «الصحيحين» عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه أول رسول بعثه الله إلى أهل الأرض[2]، وقد قال تعالى عن قومه أنهم قالوا: ﴿ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴿٢٣﴾ وَقَدْ أَضَلُّوا۟ كَثِيرًا ﴾ [نوح:٢٣-٢٤]، قال غير واحد من السلف: هؤلاء كانوا قومًا صالحين في قوم نوح، فلما ماتوا، عكفوا على قبورهم، فلما

(١) رواه الطبري (٢/ ٣٣٤)، والحاكم (٢/ ٤٨٠-٥٩٦) وصححه على شرط البخاري.

(٢) رواه البخاري (٦٥٦٥)، ومسلم (١٩٣) من حديث أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

طال عليهم الأمد، عبدوهم، وقد ذكر البخاري في «صحيحه»[١] هذا عن ابن عباس، وذكر أن هذه الآلهة، صارت إلى العرب، وسمّى قبائل العرب الذين كانت فيهم هذه الأصنام.

فلما علمت الصحابة -رضوان الله عليهم- أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حسم مادة الشرك بالنهي عن اتخاذ القبور مساجد، وكان المصلَّي يصلِّي لله عَزَّوَجَلَّ؛ كما نهى عن الصلاة وقت طلوع الشمس؛ لئلا يشابه المصلين للشمس، وإن كان المصلي إنما يصلي لله عَزَّوَجَلَّ، وكان الذي يقصد الدعاء بالميت أو عند قبره أقرب إلى الشرك من الذي لا يقصد إلا الصلاة لله عَزَّوَجَلَّ، لم يكونوا يفعلون ذلك.

وكذلك عَلِمَ الصحابة أن التوسل به إنما هو بالإيمان به وطاعته ومحبته وموالاته أو التوسل بدعائه وشفاعته؛ فلهذا لم يكونوا يتوسلون بذاته مجردة عن هذا وهذا. فلما لم يفعل الصحابة رضوان الله عليهم شيئًا من ذلك، ولادعوا بمثل هذه الأدعية، وهم أعلم منا، وأعلم بما يحب الله ورسوله، وأعلم بما أمر الله به ورسوله من الأدعية، وما هو أقرب إلى الإجابة، بل توسلوا بالعباس وغيره ممن ليس مثل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، دل عدولهم عن التوسل بالأفضل إلى التوسل بالمفضول أن التوسل المشروع بالأفضل لم يكن ممكنًا؛ يعني: أنه لما مات الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، صار التوسل به ممتنعًا؛ لأن التوسل المشروع هو التوسل بدعائه، وقد انتهى ذلك بموته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

قال الشيخ: (وقد قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَبْرِي وَثَنًا يُعْبَدُ، اشْتَدَّ غَضَبُ اللهِ عَلَى قَوْمٍ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ**». رواه مالك في «موطئه»[٢]، ورواه غيره. وفي «سنن أبي داود» عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**لَا تَتَّخِذُوا قَبْرِي عِيدًا وَصَلُّوا**

(١) الصحيح (٤٩٢٠).

(٢) رواه مالك (٤١٤)، وصححه عبد البر في التمهيد (٥/ ٤٢) من طرق أخرى.

عَلَيَّ حَيْثُمَا كُنْتُمْ فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ تَبْلُغُنِي»[١]، وفي «الصحيحين»[٢] أنه قال في مرض موته: «**لَعَنَ اللهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ**»؛ يُحَذِّرُ مَا فَعَلُوا قَالَتْ عَائِشَةُ: وَلَوْلَا ذَلِكَ لَأَبْرَزَ قَبْرَهُ وَلَكِنْ كَرِهَ أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا).

وقال الشيخ -أيضًا-: (وقد كان من الممكن أن يأتوا إلى قبره، فيتوسلوا به، ويقولوا في دعائهم في الصحراء بالجاه، ونحو ذلك من الألفاظ التي تتضمن القسم بمخلوق على الله عَزَّوَجَلَّ والسؤال به، فيقولون: نسألك، أو نقسم عليك بنبيك، أو بجاه نبيك، ونحو ذلك مما يفعله الناس، لكنهم عدلوا عن ذلك؛ لعلمهم أن هذا لا يجوز).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٣] في بيان أن التوسل بدعاء النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إنما كان ذلك في حياته، وأما بعد موته، فإن ذلك لا يشرع، ولا يجوز.

قال: (ليس في طلب الدعاء منه الذي هو معنى التوسل به ضرر، بل هو خير بلا شر، وليس في ذلك محذور ولا مفسدة؛ فإن أحدًا من الأنبياء عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ لم يعبد في حياته بحضوره؛ فإنه ينهي من يعبده ويشرك به، ولو كان شركًا أصغر؛ كما نهى النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من سجد له عن السجود له، وكما قال: «**لَا تَقُولُوا مَا شَاءَ اللهُ وَشَاءَ مُحَمَّدٌ وَلَكِنْ قُولُوا: مَا شَاءَ اللهُ ثُمَّ شَاءَ مُحَمَّدٌ**»[٤]، وأمثال ذلك. وأما بعد موته، فيخاف الفتنة والإشراك به؛ كما أُشرك بالمسيح والعزير وغيرهما عند قبورهم، ولهذا قال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَا تُطْرُونِي كَمَا أَطْرَتْ النَّصَارَى عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ فَإِنَّمَا أَنَا عَبْدٌ**

---

(١) رواه أبو داود (٢٠٤٢)، وصححه النووي.

(٢) رواه البخاري (٤٣٥، ٤٣٦)، ومسلم (٥٣١) من حديث عائشة وابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ.

(٣) مجموع الفتاوى (١/ ٣٣٢).

(٤) رواه ابن ماجه (٢١١٨)، والدارمي (٢٦٩٩)، والضياء (٨/ ١٤٣/ ١٥٥)، قال البوصيري في الزوائد (٢/ ١٣٦): إسناد صحيح رجاله ثقات رجال مسلم.
قال ابن كثير في التفسير (١/ ٥٨): وهذا كله صيانة وحماية لجناب التوحيد.

فَقُولُوا: عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ»، أخرجاه في «الصحيحين»[(١)]. وقال: «**اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَبْرِي وَثَنًا يُعْبَدُ**»[(٢)]، وقال: «**لَعَنَ اللهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ**» يُحَذِّرُ مَا فَعَلُوا[(٣)].

وبالجملة فمعنا أصلان عظيمان:

أحدهما: أن لا نعبد إلا الله.

والثاني: أن لا نعبده إلا بما شرع؛ لا نعبده بعبادة مبتدعة.

وهذان الأصلان هما تحقيق: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله؛ كما قال تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود:٧]، قال الفضيل بن عياض: «أَخْلَصُهُ وَأَصْوَبُهُ. قَالُوا: يَا أَبَا عَلِيٍّ مَا أَخْلَصُهُ وَأَصْوَبُهُ؟ قَالَ: إِنَّ الْعَمَلَ إِذَا كَانَ خَالِصًا وَلَمْ يَكُنْ صَوَابًا لَمْ يُقْبَلْ وَإِذَا كَانَ صَوَابًا وَلَمْ يَكُنْ خَالِصًا لَمْ يُقْبَلْ حَتَّى يَكُونَ خَالِصًا صَوَابًا. وَالْخَالِصُ أَنْ يَكُونَ للهِ وَالصَّوَابُ أَنْ يَكُونَ عَلَى السُّنَّةِ». وَذَلِكَ تَحْقِيقُ قَوْله تَعَالَى: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [الكهف:١١٠]، وكان أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول في دعائه: «اللَّهُمَّ اجْعَلْ عَمَلِي كُلَّهُ صَالِحًا، وَاجْعَلْهُ لِوَجْهِك خَالِصًا، وَلَا تَجْعَلْ لِأَحَدٍ فِيهِ شَيْئًا». وقال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾ [الشورى:٢١]، وفي «الصحيحين» عن عائشة عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ**»[(٤)]، وفي لفظ في «الصحيح» وغيره -أيضًا-: يقول الله تعالى: «**أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنْ الشِّرْكِ؛ مَنْ**

---

(١) رواه البخاري (٣٤٤٥)، ولم نجده عند مسلم!

(٢) سبق (ص٥١)، وصححه ابن عبد البر (٥/ ٤٢).

(٣) سبق في (ص١٨٥)، وأنه في الصحيحين.

(٤) رواه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ غَيْرِي فَأَنَا مِنْهُ بَرِيءٌ؛ وَهُوَ كُلُّهُ لِلَّذِي أَشْرَكَ»[١]، ولهذا قال الفقهاء: العبادات مبناها على التوقيف. كما في «الصحيحين» عن عمر بن الخطاب أنه قَبَّل الحجر الأسود، وقال: «**وَاللهِ إِنِّي لَأَعْلَمُ أَنَّك حَجَرٌ لا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْت رَسُولَ اللهِ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **يُقَبِّلُك مَا قَبَّلْتُك**»[٢].

والله سبحانه أمرنا باتباع الرسول وطاعته وموالاته ومحبته، وأن يكون الله ورسوله أحب إلينا مما سواهما، وضمن لنا بطاعته ومحبته محبة الله وكرامته، فقال تعالى: ﴿ **قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ** ﴾ [آل عمران:٣١]، وقال تعالى: ﴿ **وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا۟** ﴾ [النور:٥٤]، وقال تعالى: ﴿ **وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ وَذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ** ﴾ [النساء:١٣]، ولا ينبغي لأحد أن يخرج في هذا عما مضت به السنة، وجاءت به الشريعة، ودل عليه الكتاب والسنة، وكان عليه سلف الأمة، وما علمه، قال به، وما لم يعلمه، أمسك عنه ولا يقفو ما ليس له به علم، ولا يقول على الله ما لم يعلم؛ فإن الله تعالى قد حرم ذلك كله).

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ صفة التوسل الذي كان يتوسل به النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى ربه، وأنه كان يتوسل بأسماء الله وصفاته. فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وقد جاء في الأحاديث النبوية ذكر ما سأل الله تعالى به؛ كقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**اللَّهُمَّ إنِّي أَسْأَلُك بِأَنَّ لَك الْحَمْدُ لا إلَهَ إلَّا أَنْتَ الْمَنَّانُ بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ يَا حَيُّ يَا قَيُّومُ**»، رواه أبو داود وغيره. وفي لفظ: «**اللَّهُمَّ إنِّي أَسْأَلُك بِأَنِّي أَشْهَدُ أَنَّك أَنْتَ اللهُ لا إلَهَ إلَّا أَنْتَ**

---

(١) رواه مسلم (٢٩٨٥).

(٢) رواه البخاري (١٥٩٧)، ومسلم (١٢٧٠).

الْأَحَدُ الصَّمَدُ الَّذِي لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَه كُفُوًا أَحَدٌ»، رواه أبو داود، والنسائي، وابن ماجه[1]).

ثم بيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن التوسل بالنبي وغيره إن كان توسلًا بمحبته وطاعته، فهذا جائز، وإن كان توسلًا بذاته، فهو غير جائز، فقال: (وهو سؤال بسبب لايقتضي حصول المطلوب، بخلاف من كان طالبًا بالسبب المقتضي لحصول المطلوب؛ كالطلب منه سبحانه بدعاء الصالحين وبالأعمال الصالحة، فهذا جائز؛ لأن دعاء الصالحين سبب لحصول مطلوبنا الذي دعوا به، وكذلك الأعمال الصالحة سبب لثواب الله لنا، وإذا توسلنا بدعائهم وأعمالنا، كنا متوسلين إليه تعالى بوسيلة؛ كما قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱبْتَغُوٓاْ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ ﴾ [المائدة:٣٥]، والوسيلة هي الأعمال الصالحة. وقال تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ ﴾ [الإسراء:٥٧].

وأما إذا لم نتوسل إليه سبحانه بدعائهم ولا بأعمالنا، ولكن توسلنا بنفس ذواتهم، لم يكن نفس ذواتهم سببًا يقتضي إجابة دعائنا، فكنا متوسلين بغير وسيلة، ولهذا لم يكن هذا منقولًا عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نقلًا صحيحًا ولا مشهورًا عن السلف. ولا ريب أن لهم عند الله الجاه العظيم، لكن ما لهم عند الله من المنازل والدرجات أمر يعود نفعه إليهم، ونحن ننتفع من ذلك باتباعنا ومحبتنا لهم، فإذا توسلنا إلى الله تعالى بإيماننا بنبيه ومحبته وموالاته واتباع سنته، فهذا من أعظم الوسائل. وأما التوسل بنفس ذاته مع عدم التوسل

---

(١) رواه أبو داود (١٤٩٥)، والترمذي (٣٥٤٤)، وقال: غريب. والنسائي في الكبرى (١٢٢٣)، وابن ماجه، وصححه ابن حبان (٨٩٣)، والحاكم في المستدرك (١/ ٦٨٣) من حديث أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.
واللفظ الآخر، هو من حديث بريدة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ؛ رواه أبو داود (١٤٩٣)، والترمذي (٣٤٧٥) وقال: حسن غريب، والنسائي في الكبرى (١٢٢٤).
قال المنذري في الترغيب (٢/ ٣١٧): قال شيخنا أبو الحسن المقدسي: إسناده لا مطعن فيه، ولم يرد في هذا الباب حديث أجود إسنادًا منه.

بالإيمان به وطاعته، فلا يجوز أن يكون وسيلة، فالمتوسل بالمخلوق إذا لم يتوسل بالإيمان بالمتوسل به، ولا بطاعته، فبأي شيء يتوسل؟).

أقول: وقد تبين مما مر في كلام الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن التوسل الجائز أنواع:

الأول: التوسل بالأعمال الصالحة التي عملها المتوسل.

الثاني: التوسل بأسماء الله وصفاته.

الثالث: التوسل بدعاء الصالحين الأحياء الحاضرين.

فهذه كلها توسلات جائزة جاءت بها الأدلة الشرعية، أما التوسل بذات المخلوق، أو جاهه، أو حقه، فهو توسل مبتدع ممنوع، وهو توسل بأمر أجنبي من المتوسِّل لا ينفعه، بل يضره.



مراتب الدعاء الممنوع

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١]: (والمراتب في هذا الباب ثلاث:

إحداها: أن يدعو غير الله -وهو ميت، أو غائب-، سواء كان من الأنبياء والصالحين أو غيرهم، فيقول: يا سيدي فلان! أغثني، أو أنا أستجير بك، أو أستغيث بك، أو انصرني على عدوي! ونحو ذلك؛ فهذا هو الشرك بالله. والمستغيث بالمخلوقات قد يقضي الشيطان حاجته أو بعضها، وقد يتمثل له في صورة الذي استغاث به، فيظن أن ذلك كرامة لمن استغاث به، وإنما هو شيطان دخله وأغواه لما أشرك بالله؛ كما يتكلم الشيطان في الأصنام وفي المصروع وغير ذلك، ومثل هذا وقع كثيرًا في زماننا وغيره، وأعرف من ذلك ما يطول وصفه. وهذا أصل عبادة الأصنام واتخاذ الشركاء مع الله تعالى، وأعظم من ذلك أن يقول: اغفر لي، وتب علي! كما يفعله طائفة من الجهال المشركين. وأعظم من ذلك أن يسجد لغيره، ويصلي إليه، ويرى الصلاة إليه أفضل من استقبال القبلة، حتى يقول بعضهم: هذه قبلة الخواص، والكعبة قبلة العوام. وأعظم من ذلك أن يرى السفر إليه من جنس الحج، حتى يقول: إن السفر إليه مرات يعدل حجة. وغلاتهم يقولون: الزيارة إليه أفضل من حج البيت عدة مرات. ونحو ذلك، فهذا شرك بهم، وإن كان يقع كثير من الناس في بعضه.

الثانية: أن يقال للميت أو الغائب من الأنبياء والصالحين: ادع الله لي! أو: ادع لنا ربك! أو: اسأل الله لنا! كما يقول النصارى لمريم وغيرها؛ فهذا -أيضًا- لا يستريب عالم أنه غير جائز، وأنه من البدع التي لم يفعلها أحد من سلف الأمة، وإن كان السلام على أهل

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٣٥٠-٣٥٤).

القبور جائزًا؛ كما كان النبي ﷺ يعلم أصحابه إذا زاروا القبور أن يقول قائلهم: **«السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الدِّيَارِ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ. يَغْفِرُ اللهُ لَنَا وَلَكُمْ نَسْأَلُ اللهَ لَنَا وَلَكُمْ الْعَافِيَةَ. اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُمْ وَلَا تَفْتِنَّا بَعْدَهُمْ وَاغْفِرْ لَنَا وَلَهُمْ»**[1]. وعن عبد الله بن دينار قال: «رَأَيْت عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ يَقِفُ عَلَى قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ، فَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَيَدْعُو لِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ»[2]. وكذلك أنس بن مالك وغيره نقل عنهم أنهم كانوا يسلمون على النبي ﷺ، فإذا أرادوا الدعاء، استقبلوا القبلة؛ يدعون الله تعالى، لا يدعون مستقبلي الحجرة، وإن كان قد وقع في بعض ذلك طوائف من الفقهاء والصوفية والعامة مَن لا اعتبار لهم، فلم يذهب إلى ذلك إمام متبع في قوله، ولا من له في الأمة لسان صدق عام.

ومذهب الأئمة الأربعة -مالك، وأبي حنيفة، والشافعي، وأحمد- وغيرهم من أئمة الإسلام أن الرجل إذا سلم على النبي ﷺ، وأراد أن يدعو لنفسه، فإنه يستقبل القبلة).

يعني الشيخ: ويكون دعاؤه في المسجد، لا عند القبر؛ لأن القبور لايدعى عندها؛ كما ذكر ذلك الشيخ في عدة مواضع مما سبق نقله. والله أعلم.

قال الشيخ: (واختلفوا في وقت السلام على النبي ﷺ، فقال الثلاثة -مالك، والشافعي، وأحمد-: يستقبل الحجرة، ويسلم عليه تلقاء وجهه. وقال

---

(١) رواه مسلم (٩٧٤) من حديث عائشة رضي الله عنها، و(٩٧٥) من حديث بريدة رضي الله عنه.
ولفظ: «**لَا تَفْتِنَّا بَعْدَهُمْ**»؛ رواه النسائي في الكبرى (٨٩١٢)، وابن ماجه (١٥٤٦) من حديث عائشة رضي الله عنها، وسندها ضعيف.
ولفظ: (**يغفر الله لنا ولكم**)؛ رواه الترمذي (١٠٥٣) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وقال: (حسن غريب). وفي الإسناد كلام.

(٢) رواه مالك في الموطأ (١/ ١٦٦/ ٣٩٧).

أبو حنيفة: لا يستقبل الحجرة وقت السلام؛ كما لا يستقبلها وقت الدعاء باتفاقهم. ثم في مذهبه قولان: قيل: يستدبر الحجرة، وقيل: يجعلها عن يساره، فهذا نزاعهم في وقت السلام، وأما في وقت الدعاء، فلم يتنازعوا في أنه إنما يستقبل القبلة لا الحجرة.

والحكاية التي تذكر عن مالك أنه قال للمنصور -لما سأله عن استقبال الحجرة- فأمره بذلك، وقال: هو وسيلتك ووسيلة أبيك آدم. كذب على مالك، ليس لها إسناد معروف، وهو خلاف الثابت المنقول عنه بأسانيد الثقات في كتب أصحابه؛ كما ذكره إسماعيل بن إسحاق القاضي وغيره مثل ما ذكروا عنه؛ أنه سئل عن أقوام يطيلون القيام مستقبلي الحجرة، يدعون لأنفسهم، فأنكر مالك ذلك، وذكر أنه من البدع التي لم يفعلها الصحابة والتابعون لهم بإحسان، وقال: لا يصلح آخر هذه الأمة إلا ما أصلح أولها. ولا ريب أن الأمر كما قال مالك؛ فإن الآثار المتواترة عن الصحابة والتابعين تبين أن هذا لم يكن من عملهم وعادتهم، ولو كان استقبال الحجرة عند الدعاء مشروعًا، لكانوا هم أعلم بذلك، وكانوا أسبق إليه ممن بعدهم.

والداعي يدعو الله وحده، وقد نُهي عن استقبال الحجرة عند دعائه لله تعالى؛ كما نُهي عن استقبال الحجرة عند الصلاة لله تعالى؛ كما ثبت في «صحيح مسلم» وغيره عن أبي مرثد الغنوي أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**لَا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ وَلَا تُصَلُّوا إِلَيْهَا**»(١). فلا يجوز أن يصلي إلى شيء من القبور -لا قبور الأنبياء، ولا غيرهم-؛ لهذا الحديث الصحيح.

ولا خلاف بين المسلمين أنه لا يشرع أن يقصد الصلاة إلى القبر، بل هذا من البدع المحدثة، وكذلك قصد شيء من القبور -لا سيما قبور الأنبياء والصالحين- عند الدعاء،

---

(١) رواه مسلم (٩٧٢).

فإذا لم يجز قصد استقباله عند الدعاء لله تعالى، فدعاء الميت نفسِه أولى أن لا يجوز؛ كما أنه لا يجوز أن يصلي مستقبله، فلأن لايجوز الصلاة له بطريق الأولى. فعلم أنه لا يجوز أن يسأل الميت شيئًا؛ لايَطْلُبُ منه أن يَدْعَو الله له، ولا غير ذلك، ولا يجوز أن يُشكى إليه شيء من مصائب الدنيا والدين، ولو جاز أن يشكى إليه ذلك في حياته؛ لأن الشكوى إليه في حياته لا تفضي إلى الشرك، والشكوى إليه بعد موته تفضي إلى الشرك؛ لأنه في حياته مكلف أن يجيب سؤال من سأله؛ لما له في ذلك من الأجر والثواب، وبعد الموت ليس مكلفًا، ولا يلزم من جواز الشيء في حياته جوازه بعد موته؛ فقد كان في حياته ﷺ يُصَلَّى خلفه، ولا يجوز بعد موته أن يُصَلَّى خلف قبره، وكذلك في حياته يُطلب منه أن يأمر، وأن يفتي، وأن يقضي، ولايجوز أن يطلب ذلك منه بعد موته، وأمثال ذلك كثير. والله أعلم).



حكم الاستغاثة بالأموات

هذه القضية هي أخطر ما غُزِيَ المسلمون به من أسلحة الضلال؛ قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ[1]: (وإذا تبين ما أمر الله به ورسوله، وما نهى الله عنه ورسوله في حق أشرف الخلق وأكرمهم على الله عَزَّوَجَلَّ، وسيد ولد آدم وخاتم الرسل والنبيين، وأفضل الأولين والآخرين، وأرفع الشفعاء منزلة، وأعظمهم جاهًا عند الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ؛ تبين أن من دونه من الأنبياء والصالحين أوْلى بأن لا يشرك به، ولا يتخذ قبره وثنًا يعبد، ولا يدعى من دون الله -لا في حياته، ولا في مماته-، ولا يجوز لأحد أن يستغيث بأحد من المشائخ الغائبين، ولا الميتين -مثل: أن يقول: يا سيدي فلانًا، أغثني، وانصرني، وادفع عني، أو أنا في حسبك، ونحو ذلك-، بل كل هذا من الشرك الذي حرم الله ورسوله، وتحريمه مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام.

وهؤلاء المستغيثون بالغائبين والميتين عند قبورهم وغير قبورهم؛ لما كانوا من جنس عباد الأوثان، صار الشيطان يضلهم ويغويهم؛ كما يضل عباد الأوثان ويغويهم، فتتصور الشياطين في صورة ذلك المستغاث به، وتخاطبهم بأشياء على سبيل المكاشفة؛ كما تخاطب الشياطين الكهان، وبعض ذلك صدق، لكن لابد أن يكون في ذلك ما هو كذب، بل الكذب أغلب عليه من الصدق. وقد تقضي الشياطين بعض حاجاتهم، وتدفع عنهم بعض ما يكرهونه؛ فيظن أحدهم أن الشيخ هو الذي جاء بالغيب حتى فعل ذلك، أو يظن أن الله تعالى صور ملكًا على صورته فَعَل ذلك، ويقول أحدهم: هذا سر الشيخ وحاله. وإنما هو الشيطان تمثل على صورته؛ ليضل المشرك به المستغيث به؛ كما تدخل

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٣٥٩).

الشياطين في الأصنام، وتكلم عابديها، وتقضي بعض حوائجهم؛ كما كان ذلك في أصنام مشركي العرب، وهو اليوم موجود في المشركين من الترك والهند وغيرهم.

وكذلك المستغيثون من النصارى بشيوخهم الذين يسمونهم العلامس، يرون -أيضًا- من يأتي على صورة ذلك الشيخ النصراني الذي استغاثوا به، فيقضي بعض حوائجهم.

وهؤلاء الذين يستغيثون بالأموات من الأنبياء والصالحين والشيوخ وأهل بيت رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غاية أحدهم أن يجري له بعض هذه الأمور، أو يُحكى لهم بعض هذه الأمور، فيظن أن ذلك كرامة وخرق عادة بسبب هذا العمل، ومن هؤلاء من يأتي إلي قبر الشيخ الذي يشرك به، ويستغيث به، فينزل عليه من الهواء طعام أو نفقة أو سلاح، أو غير ذلك مما يطلبه، فيظن ذلك كرامة لشيخه. وإنما ذلك كله من الشياطين، وهذا من أعظم الأسباب التي عبدت بها الأوثان.

وقد قال الخليل عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَٱجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ ﴿٣٥﴾ رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ [إبراهيم:٣٥-٣٦]، وكما قال نوح عَلَيْهِ السَّلَامُ.

ومعلوم أن الحجر لا يضل كثيرًا من الناس إلا بسبب اقتضى ضلالهم، ولم يكن أحد من عباد الأصنام يعتقد أنها خلقت السماوات والأرض، بل إنما كانوا يتخذونها شفعاء ووسائط لأسباب: منهم من صورها على صور الأنبياء والصالحين، ومنهم من جعلها تماثيل وطلاسم للكواكب والشمس والقمر، ومنهم من جعلها لأجل الجن، ومنهم من جعلها لأجل الملائكة. فالمعبود لهم في قصدهم إنما هو الملائكة والأنبياء والصالحون أو الشمس أو القمر، وهم في نفس الأمر يعبدون الشياطين، فهي التي تَقصِد من الإنس أن يعبدوها، وتُظهر لهم ما يدعوهم إلى عبادتها؛ كما قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ

يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ﴿٤٠﴾ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم ۖ بَلْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ ۖ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ ﴾ [سبأ:٤٠-٤١]، وإذا كان العابد ممن لا يستحل عبادة الشياطين، أوهموه أنه إنما يدعو الأنبياء والصالحين والملائكة وغيرهم ممن يحسن العابد ظنه به.

وأما إن كان ممن لا يحرم عبادة الجن، عرَّفوه أنهم الجن، وقد يطلب الشيطان المتمثل له في صورة الإنسان أن يسجد له، أو أن يفعل به الفاحشة، أو أن يأكل الميتة، ويشرب الخمر، أو أن يقرِّب لهم الميتة. وأكثرهم لا يعرفون ذلك، بل يظنون أن من خاطبهم إما ملائكة، وإما رجال من الجن يسمونهم: رجال الغيب. ويظنون أن رجال الغيب أولياء الله غائبون عن أبصار الناس. وأولئك جن تمثلت بصور الإنس، أو رؤيت في غير صور الإنس. وقال تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ [الجن:٦]، وكان أحدهم إذا نزل بواد يخاف أهله، قال: أعوذ بعظيم هذا الوادي من سفهائه، وكانت الإنس تستعيذ بالجن، فصار ذلك سببًا لطغيان الجن، وقالت: الإنس تستعيذ بنا، وكذلك الرقى والعزائم الأعجمية تتضمن أسماء رجال من الجن يُدْعَون، ويُستغاث بهم، ويقسم عليهم بمن يعظمونه، فتطيعهم الشياطين في بعض الأمور. وهذا من جنس السحر والشرك، قال تعالى: ﴿وَٱتَّبَعُوا۟ مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُوا۟ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ ۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ ۚ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ ۚ وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ

ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْأَخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ۚ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ۚ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة:١٠٢]، وكثير من هؤلاء يطير في الهواء، وتكون الشياطين قد حملته، وتذهب به إلى مكة وغيرها، ويكون مع ذلك زنديقًا يجحد الصلاة وغيرها مما فرض الله ورسوله، ويستحل المحارم التي حرمها الله ورسوله، وإنما يقترن به أولئك الشياطين لما فيه من الكفر والفسوق والعصيان).



ضوابط المتابعة للرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

هذا ما ذكره الشيخ من ضوابط المتابعة للرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فمما لا شك فيه أن الله سبحانه أوجب على المسلمين متابعة الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والاقتداء به، وجعل سبحانه ذلك علامة على محبة الله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران:٣١]، وإنما يُتابع ويُقتدى به صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيما هو من التشريع، لا ما هو من العادات. وأيضًا إذا فعل بعض الصحابة فعلًا أو قال قولًا لم يوافقه عليه بقية الصحابة، وكان ما ثبت عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يخالفه، فإنه لا يتابع عليه، ويكون بالنسبة له من باب الاجتهاد الذي يرد إلى الكتاب والسنة.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الموضوع[١]: (سائر ما ينقل عن آحاد الصحابة في جنس العبادات أو الإباحات أو الإيجابات أو التحريمات، إذا لم يوافقه غيره من الصحابة عليه، وكان ما يثبت عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يخالفه لا يوافقه؛ لم يكن فعله سنة يجب على المسلمين اتباعها، بل غايته أن يكون ذلك مما يسوغ فيه الاجتهاد، ومما تنازعت فيه الأمة؛ فيجب رده إلى الله والرسول، ولهذا نظائر كثيرة، مثل: «مَا كَانَ ابْنُ عُمَرَ يُدْخِلُ الْمَاءَ فِي عَيْنَيْهِ فِي الْوُضُوءِ[٢]، وَيَأْخُذُ لِأُذُنَيْهِ مَاءً جَدِيدًا»[٣]. «وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَغْسِلُ يَدَيْهِ إِلَى الْعَضُدَيْنِ فِي الْوُضُوءِ وَيَقُولُ: «مَنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ، فَلْيَفْعَلْ»[٤]، وَرُوِيَ عَنْهُ: «أَنَّهُ كَانَ

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٢٧٨).

(٢) رواه البيهقي (١/ ١٧٧) وجعله في غسل الجنابة، وقال: وقد روى مرفوعًا ولا يصح.
وعبد الرزاق (١/ ٢٥٩) عن شيخه عبد الله بن عمر الذي قال: ولا أعلم أحدًا نضح الماء في عينيه إلا ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) رواه البيهقي (١/ ٦٥) من طريق مالك (١/ ٣٤/ ٦٧).

(٤) رواه البخاري (١٣٦)، ومسلم (٢٤٦)، وبيَّن الإدراج أحمد في المسند (٢/ ٥٢٣)، والإسناد منه فليح.=

يَمْسَحُ عُنُقَهُ وَيَقُولُ هُوَ مَوْضِعُ الْغُلِّ»(١). فإن هذا وإن استحبه طائفة من العلماء -اتباعًا لهما-، فقد خالفهما في ذلك آخرون. وقالوا: سائر الصحابة لم يكونوا يتوضؤون هكذا، والوضوء الثابت عنه صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ في «الصحيحين» وغيرهما من غير وجه ليس فيه أخذ ماء جديد للأذنين، ولا غسل ما زاد على المرفقين والكعبين، ولا مسح العنق، ولا قال النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: مَنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ، فَلْيَفْعَلْ. بل هذا من كلام أبي هريرة، جاء مدرجًا في بعض الأحاديث. وإنما قال صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**إِنَّكُمْ تَأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ**»(٢)، وكان صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يتوضأ حَتَّى يَشْرَعَ فِي الْعَضُدِ وَالسَّاقِ، قال أبو هريرة: مَنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ، فَلْيَفْعَلْ. وظن من ظن أن غسل العضد من إطالة الغرة، وهذا لا معنى له؛ فإن الغرة في الوجه، لا في اليد والرجل، وإنما في اليد والرجل الْحَجْلَةُ، والغرة لا يمكن إطالتها؛ فإن الوجه يغسل كله، لا يغسل الرأس، ولا غرة في الرأس، والحجلة لا يستحبُّ إطالتها وإطالتها مُثْلَةٌ).

ثم ضرب رَحِمَهُٱللَّهُ مثلًا آخر لهذه القاعدة، فقال: (وكذلك ابن عمر كان يتحرى أن يسير مواضع سَيْرِ النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وينزل مواضع منزله، ويتوضأ في السفر حيث رآه يتوضأ، ويصب فضل مائه على شجرة صب عليها(٣)، ونحو ذلك مما استحبه طائفة من العلماء، ورأوه مستحبًّا، ولم يستحب ذلك جمهور العلماء؛ كما لم يستحبه، ولم يفعله أكابر

= قارن مع: الترغيب للمنذري (١/ ٩٠-٩١)، وفيض القدير (٢/ ٤٣٠) للمناوي، والعلل للدارقطني (٨/ ١٧٠).

(١) انظر: المغني لابن قدامة (١/ ٧٥).

(٢) رواه البخاري (١٣٦)، ومسلم (٢٤٦)، وبيَّن الإدراج أحمد في المسند (٢/ ٥٢٣)، والإسناد منه فليح.
قارن مع: الترغيب للمنذري (١/ ٩٠-٩١)، وفيض القدير (٢/ ٤٣٠) للمناوي، والعلل للدارقطني (٨/ ١٧٠).

(٣) انظر: صحيح البخاري، كتاب الصلاة (٨/ ٨٩)، باب المساجد التي على طرق المدينة، والمواضع التي صلى فيها النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ من حديث (٤٨٣، ٤٩٢).

الصحابة -كأبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وابن مسعود، ومعاذ بن جبل، وغيرهم-؛ لم يفعلوا مثل ما فعل ابن عمر، ولو رأوه مستحبًّا، لفعلوه؛ كما كانوا يتحرون متابعته والاقتداء به؛ وذلك لأن المتابعة أن يفعل مثل ما فعل على الوجه الذي فعل، فإذا فعل فعلًا على وجه العبادة، شُرع لنا أن نفعله على وجه العبادة، وإذا قصد تخصيص مكان أو زمان بالعبادة، خصصناه بذلك؛ كما كان يقصد أن يطوف حول الكعبة، وأن يستلم الحجر الأسود، وأن يصلي خلف المقام).

قال: (وقَصَد الصعود على الصفا والمروة والدعاء والذكر هناك، وكذلك عرفة ومزدلفة وغيرهما.

وأما ما فعله بحكم الاتفاق، ولم يقصده -مثل أن ينزل بمكان، ويصلي فيه؛ لكونه نزله، لا قصدًا لتخصيصه به بالصلاة والنزول فيه-، فإذا قصدنا تخصيص ذلك المكان بالصلاة فيه أو النزول، لم نكن متبعين، بل هذا من البدع التي كان ينهي عنها عمر بن الخطاب؛ كما ثبت بالإسناد الصحيح من حديث شعبة عن سليمان التيمي عن المعروف بن سويد، قال: كان عمر بن الخطاب في سفر، فصلى الغداة، ثم أتى على مكان، فجعل الناس يأتونه، فيقولون: صلى فيه النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ! فقال عمر: «إِنَّمَا هَلَكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنَّهُمْ اتَّبَعُوا آثَارَ أَنْبِيَائِهِمْ، فَاتَّخَذُوهَا كَنَائِسَ وَبِيَعًا، فَمَنْ عَرَضَتْ لَهُ الصَّلَاةُ، فَلْيُصَلِّ، وَإِلَّا فَلْيَمْضِ»[(١)].

فلما كان النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يقصد تخصيصه بالصلاة فيه، بل صلى فيه؛ لأنه موضع نزوله، رأى عمر أن مشاركته في صورة الفعل من غير موافقة له في قصده ليس متابعة، بل تخصيص ذلك بالصلاة من بدع أهل الكتاب التي هلكوا بها، ونُهي المسلمون عن

---

(١) وكذلك ثبته الحافظ في الفتح (١/ ٥٦٩)؛ وقد رواه ابن أبي شيبة (٢/ ١٥١/ ٧٥٥٠)، وعبد الرزاق (٢٧٣٤).

التشبه بهم في ذلك. ففاعل ذلك متشبه بالنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الصورة، ومتشبه باليهود والنصارى في القصد الذي هو عمل القلب.

وهذا هو الأصل؛ فإن المتابعة في النية أبلغ من المتابعة في صورة العمل، ولهذا لما اشتبه على كثير من العلماء جلسة الاستراحة؛ هل فعلها استحبابًا أو لحاجة عارضة؟ تنازعوا فيها، وكذلك نزوله بِالْمُحَصَّبِ عند الخروج من منى، لَمَّا اشتبه: هل فعله؛ لأنه كان أسمح لخروجه[(١)] أو لكونه سنة؟ تنازعوا في ذلك. ومن هذا وضع ابن عمر يده على مقعد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وتعريف ابن عباس بالبصرة وعمرو بن حريث بالكوفة؛ فإن هذا لَمَّا لم يكن يفعله سائر الصحابة، ولم يكن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شرعه لأمته، لم يمكن أن يقال: هذا سنة مستحبة).

ومن هذه القاعدة العظيمة وما ذكر لها من الأمثلة يتضح بطلان ما يفعله بعض الخرافيين من تعظيمهم الآثار التي تنسب إلى الأنبياء أو الصالحين؛ فيتبركون بها، ويقصدونها للعبادة -كغار حراء، وغار ثور، ومكان المولد بمكة، والمساجد السبعة بالمدينة، وبقية مساجد المدينة غير المسجد النبوي، ومسجد قباء-؛ فإن قصد تلك الأمكنة والتعبد فيها من البدع ومن وسائل الشرك.



---

(١) رواه البخاري (١٧٦٥)، ومسلم (١٣١١) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.
والبخاري (١٧٦٦)، ومسلم (١٣١٢) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.
أما ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فيرى أنه سنة؛ كما رواه مسلم (١٣١٠).

حكم تعظيم الأشخاص

هذه أجوبة للشيخ(١) حول تعظيم الأشخاص التعظيم الذي فيه نوع عبودية لغير الله تعالى، وذلك أنه دخل عنده ثلاثة رهبان من الصعيد، فناظرهم، وأقام عليهم الحجة بأنهم كفار، وما هم على الذي كان عليه إبراهيم والمسيح؛ فقالوا له: نحن نعمل مثل ما تعملون؟ أنتم تقولون بالسيدة نفيسة، ونحن نقول بالسيدة مريم، وقد أجمعنا نحن وأنتم على أن المسيح ومريم أفضل من الحسين ومن نفيسة، وأنتم تستغيثون بالصالحين الذين قبلكم، ونحن كذلك! فقال لهم الشيخ: وأيُّ من فعل ذلك، ففيه شبه منكم، وهذا ما هو دين إبراهيم الذي كان عليه؛ فإن الدين الذي كان عليه إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ أن لا نعبد إلا الله وحده لا شريك له، ولا ند له، ولا صاحبة له، ولا ولد له، ولانشرك معه ملكًا، ولا شمسًا، ولا قمرًا، ولا كوكبًا، ولا نشرك معه نبيًّا من الأنبياء، ولا صالحًا: ﴿ إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴾ [مريم:٩٣]، وأن الأمور التي لا يقدر عليها غير الله لا تطلب من غيره -مثل: إنزال المطر، وإنبات النبات، وتفريج الكربات، والهدى من الضلالات، وغفران الذنوب-؛ فإنه لا يقدر أحد من جميع الخلق على ذلك، ولا يقدر عليه إلا الله.

والأنبياء -عليهم الصلاة والسلام- نؤمن بهم، ونعظمهم، ونوقرهم، ونتبعهم، ونصدقهم في جميع ما جاءوا به، ونطيعهم؛ كما قال نوح وصالح وهود وشعيب: ﴿ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ ﴾ [نوح:٣]، فجعلوا العبادات والتقوى لله وحده، والطاعة لهم؛ فإن طاعتهم من طاعة الله، فلو كفر أحد بنبي من الأنبياء، وآمن بالجميع، ما ينفعه

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٣٧٠).

إيمانه حتى يؤمن بذلك النبي، وكذلك لو آمن بجميع الكتب، وكفر بكتاب، كان كافرًا حتى يؤمن بذلك الكتاب، وكذلك الملائكة، واليوم الآخر).

فلما سمعوا ذلك من الشيخ، قالوا: الدين الذي ذكرته خير من الدين الذي نحن وهؤلاء عليه، ثم انصرفوا من عنده.

وسئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(١)] عن تقبيل الأرض أمام بعض المشائخ أو بعض الملوك؛ تعظيمًا لهم؟

فأجاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (أما تقبيل الأرض، ورفع الرأس، ونحو ذلك مما فيه السجود مما يفعل قدام الشيوخ وبعض الملوك، فلا يجوز. بل لا يجوز الانحناء كالركوع -أيضًا-؛ كما «قَالُوا لِلنَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: الرَّجُلُ مِنَّا يَلْقَى أَخَاهُ، أَيَنْحَنِي لَهُ؟ قَالَ: **لا**»[(٢)]. «وَلَمَّا رَجَعَ مُعَاذٌ مِنْ الشَّامِ[(٣)]، سَجَدَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فَقَالَ: **مَا هَذَا يَا مُعَاذُ؟** قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، رَأَيْتهمْ فِي الشَّامِ يَسْجُدُونَ لِأَسَاقِفَتِهِمْ، وَيَذْكُرُونَ ذَلِكَ عَنْ أَنْبِيَائِهِمْ. فَقَالَ: **كَذَبُوا عَلَيْهِمْ، لَوْ كُنْت آمِرًا أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِأَحَدٍ، لَأَمَرْت الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا مِنْ أَجْلِ حَقِّهِ عَلَيْهَا، يَا مُعَاذُ! إنَّهُ لَا يَنْبَغِي السُّجُودُ إلَّا لِلَّهِ**». وأما فعل ذلك تدينًا وتقربًا، فهذا من أعظم المنكرات، ومن اعتقد مثل هذا قربة وتدينًا، فهو ضال مفتر. بل يبين له أن هذا ليس بدين ولا قربة، فإن أصر على ذلك، استتيب، فإن تاب، وإلا قتل).

وسئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(٤)] عن النهوض والقيام الذي يعتاده الناس عند قدوم شخص معين معتبر؟

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٣٧٢).

(٢) رواه الترمذي (٢٧٢٨)، وقال: حسن.

(٣) رواه ابن ماجه (١٨٥٣)، وأحمد (٤/ ٣٨١)، وصححه الحاكم (٤/ ١٩٠)، وابن حبان (١٢٩٠) الموارد. وأشار البوصيري إلى تقويته بمجموع طرقه.

(٤) مجموع الفتاوى (١/ ٣٧٤).

فقال: (لم تكن عادة السلف على عهد النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وخلفائه الراشدين أن يعتادوا القيام كلما يرونه عَلَيۡهِٱلسَّلَامُ؛ كما يفعله كثير من الناس، بل قد قال أنس بن مالك: لم يكن شخص أحب إليهم من النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وكانوا إذا رأوه، لم يقوموا له؛ لما يعلمون من كراهته لذلك[(١)]. ولكن ربما قاموا للقادم من مغيبه؛ تلقيًا له؛ كما روى عن النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ أنه قام لعكرمة. وقال للأنصار لما قدم سعد بن معاذ: «قُومُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ»[(٢)]، وكان قد قدم ليحكم في بني قريظة؛ لأنهم نزلوا على حكمه.

والذي ينبغي للناس أن يعتادوا اتباع السلف على ما كانوا عليه على عهد رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ؛ فإنهم خير القرون. وخير الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، فلا يعدل أحد عن هدي خير الورى وهدي خير القرون إلى ما هو دونه، وينبغي للمطاع أن لا يقر ذلك مع أصحابه، بحيث إذا رأوه، لم يقوموا له إلا في اللقاء المعتاد.

وأما القيام لمن يقدم من سفر ونحو ذلك؛ تلقيًا له، فحسن، وإذا كان من عادة الناس إكرام الجائي بالقيام، ولو ترك، لاعتقد أن ذلك لترك حقه، أو قصد خفضه، ولم يَعْلِم العادة الموافقة للسنة؛ فالأصلح أن يقام له؛ لأن ذلك أصلح لذات البين وإزالة التباغض والشحناء، وأما من عرف عادة القوم الموافقة للسنة، فليس في ترك ذلك إيذاءٌ له.

وليس هذا القيام -يعني: القيام المرخص فيه لدرء المفسدة في حق من لا يعرف السنة-، ليس هو من القيام المذكور في قوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَتَمَثَّلَ لَهُ الرِّجَالُ**

---

(١) رواه الترمذي (٢٧٥٤)، وقال: حسن صحيح غريب، وأحمد (٣/ ١٣٢)، والبخاري في الأدب المفرد (٩٤٦).

قال ابن القيم في حاشيته على السنن (١٤/ ٨٥): إسناده على شرط مسلم.

(٢) رواه البخاري (٣٠٤٣)، ومسلم (١٧٦٨) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ.

قِيَامًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنْ النَّارِ»[١]؛ فإن ذلك أن يقوموا عليه، وهو قاعد، ليس هو أن يقوموا لمجيئه إذا جاء، ولهذا فرقوا بين أن يقال: قمت إليه، وقمت له. والقائم للقادم ساواه في القيام، بخلاف القائم للقاعد، وقد ثبت أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صلى بهم قاعدًا في مرضه، صلوا قيامًا أمرهم بالقعود[٢]، وقال: «**لَا تُعَظِّمُونِي كَمَا يُعَظِّمُ الْأَعَاجِمُ بَعْضُهَا بَعْضًا**»[٣]، وقد نهاهم عن القيام في الصلاة وهو قاعد؛ لئلا يتشبهوا بالأعاجم الذين يقومون لعظمائهم وهم قعود).

قال[٤]: (وأما الانحناء عند التحية، فينهى عنه؛ كما في الترمذي «عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُمْ سَأَلُوهُ عَنْ الرَّجُلِ يَلْقَى أَخَاهُ يَنْحَنِي لَهُ؟ قَالَ: **لا**»[٥]، ولأن الركوع والسجود لا يجوز فعله إلا لله عَزَّوَجَلَّ، وإن كان هذا على وجه التحية في غير شريعتنا؛ كما في قصة يوسف: ﴿وَخَرُّواْ لَهُۥ سُجَّدًاۖ وَقَالَ يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأۡوِيلُ رُءۡيَٰيَ مِن قَبۡلُ﴾ [يوسف:١٠٠]، وفي شريعتنا لا يصلح السجود إلا لله عَزَّوَجَلَّ، بل قد تقدم نهيه عن القيام؛ كما يفعله الأعاجم بعضهم لبعض؛ فكيف بالركوع والسجود، وكذلك ما هو ركوع ناقص يدخل في النهي عنه). انتهى كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ.

---

(١) رواه أبو داود (٥٢٢٩)، والترمذي (٢٧٥٥) وحسنه، وابن أبي شيبة (٥/ ٢٣٤/ ٢٥٥٨٢)، وقال المنذري في الترغيب (٣/ ٢٨٩): (إسناد صحيح).

(٢) انظر: صحيح البخاري (٦٨٨)، ومسلم (٤١٢).

(٣) قارن مع حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند مسلم (٤١٣).

(٤) مجموع الفتاوى (١/ ٣٧٧).

(٥) رواه الترمذي (٢٧٢٨)، وقال: (حسن).

أسماء المواليد ما يباح وما يحرم منها

هذه فتوى له في موضوع أسماء المواليد وما يحرم منها، وما ينبغي أن يسمى به المولود؛ لأن هذا موضوع مهم جدًا في هذا العصر؛ فإن كثيرًا من الناس تركوا الأسماء المألوفة والمعروفة بينهم، وصاروا يستوردون أسماء من مجتمعات وبيئات بعيدة عن محيطهم، أو يجترُّون أسماء قديمة قد نسيت وطال عليها الزمن، فصار كثير من الأولاد يحملون أسماء غريبة عن أسرهم ومجتمعهم، وقد تكون أسماء محرمة أو أسماء أجنبية، تحمل معها التشبه بأعداء الله والتقرب منهم، وهذه قضية يجب التنبه لها والتنبيه عليها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: (كان المشركون يُعبِّدون أنفسهم وأولادهم لغير الله، فيسمون بعضهم عبد الكعبة -كما كان اسم عبد الرحمن بن عوف-، وبعضهم عبد شمس -كما كان اسم أبي هريرة، واسم عبد شمس بن عبد مناف-، وبعضهم عبد اللات، وبعضهم عبد العزى، وبعضهم عبد مناة، أو غير ذلك مما يضيفون فيه التعبيد إلى غير الله -من شمس، أو وثن، أو بشر، أو غير ذلك مما قد يُشرك بالله-، ونظير تسمية النصارى عبد المسيح؛ فغيَّر النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذلك، وعبَّدهم لله وحده، فسمى جماعات من أصحابه عبد الله، وعبد الرحمن، كما سمى عبد الرحمن بن عوف ونحو هذا، وكما سمى أبا مُغْوِية، وكان اسمه عبد العزي، فسماه عبد الرحمن، وكان اسم مولاه قيوم، فسماه عبد القيوم[2]. ونحو هذا من بعض الوجوه ما يقع في الغالية من الرافضة ومشابهيهم الغالين في المشائخ، فيقال: هذا غلام الشيخ يونس، أو غلام ابن الرفاعي، أو الحريري، ونحو

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٣٧٨).
(٢) انظر: الإصابة (٤/ ٣٣٠-٣٣١)، ترجمة. عبد الرحمن بن عبد أبو راشد.



ذلك مما يقوم فيه للبشر نوع تأله؛ كما قد يقوم في نفوس النصارى من المسيح، وفي نفوس المشركين من آلهتهم؛ رجاءً وخشية، وقد يتوبون له؛ كما كان المشركون يتوبون للآلهة، والنصارى للمسيح، أو لبعض القديسين.

وشريعة الإسلام -الذي هو الدين الخالص لله وحده- تعبيد الخلق لربهم؛ كما سنه رسول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وتغيير الأسماء الشركية إلى الأسماء الإسلامية، والأسماء الكفرية إلى الأسماء الإسلامية، وعامة ما سمى به النبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عبد الله وعبد الرحمن؛ كما قال تعالى: ﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [الإسراء: ١١٠]، فإن هذين الاسمين هما أصل بقية أسماء الله تعالى، وكان شيخ الإسلام الهروي قد سمى أهل بلده بعامة أسماء الله الحسنى، وكذلك أهل بيتنا غلب على أسمائهم التعبيد لله؛ كعبد الله، وعبد الرحمن، وعبد الغني، والسلام، والقاهر، واللطيف، والحكيم، والعزيز، والرحيم، والمحسن، والأحد، والواحد، والقادر، والكريم، والملك، والحق.

وقد ثبت في «صحيح مسلم» عن عبد الله بن عمر أن النبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللهِ عَبْدُ اللهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ**»[(١)]. «**وَأَصْدَقُهَا حَارِثٌ وَهَمَّامٌ، وَأَقْبَحُهَا حَرْبٌ وَمُرَّةُ**»، وكان من شعار أصحاب النبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الحروب: يا بني عبد الرحمن[(٢)]! يا بني عبد الله! يا بني عبيد الله! كما قالوا ذلك يوم بدر وحنين والفتح والطائف، فكان شعار المهاجرين: يا بني عبد الرحمن. وشعار الخزرج: يا بني عبد الله. وشعار الأوس: يا بني عبيد الله). انتهى كلام الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

---

(١) رواه مسلم (٢١٣٢)، وقوله: «أَصْدَقُهَا...»، رواه أبو داود (٤٩٥٠) وغيره، وضعف هذه الزيادة أبو حاتم في العلل (٢٤٥١).

(٢) رواه البيهقي (٦/ ٣٦١) من مراسيل عروة، ووصله من لا يعتمد عليه، وهو عنده (٧/ ١٩) من مراسيل الزهري.

ورواه الطبراني (٧/ ٢٦٩/ ٧١٠٢) بإسناد ضعيف لعله يقوي الحديثين المرسلين.

قال تلميذه الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١]: (لما كانت الأسماء قوالب للمعاني، ودالة عليها، اقتضت الحكمة أن يكون بينها وبينها ارتباط وتناسب، وأن لا يكون المعنى معها بمنزلة الأجنبي المحض الذي لا تعلق له بها. فإن حكمة الحكيم تأبى ذلك، والواقع يشهد بخلافه، بل للأسماء تأثير في المسميات، وللمسميات تأثر عن أسمائها في الحسن والقبح، والخفة والثقل، واللطافة والكثافة؛ كما قيل:

وَقَلَّمَا أَبْصَرَتْ عَيْنَاكَ ذَا لَقَبٍ ... إِلَّا وَمَعْنَاهُ إِنْ فَكَّرْتَ فِي لَقَبِهْ

وكان صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يستحب الاسم الحسن)، إلى أن قال: (ولمَّا كان بين الأسماء والمسميات من الارتباط والتناسب والقرابة ما بين قوالب الأشياء وحقائقها، وما بين الأرواح والأجسام عَبَر العقلُ من كل منهما إلى الآخر؛ كما كان إياس بن معاوية وغيره يرى الشخص، فيقول: ينبغي أن يكون اسمه كيت وكيت؛ فلا يكاد يخطئ). قال: (ولما كان الاسم مقتضيًا لمسماه ومؤثرًا فيه، كان أحب الأسماء إلى الله ما اقتضى أحب الأوصاف إليه كعبد الله وعبد الرحمن، وكان إضافة العبودية إلى اسم الله واسم عبد الرحمن أحب إليه من إضافتها إلى غيرهما كالقاهر والقادر؛ فعبد الرحمن أحب إليه من عبد القادر، وعبد الله أحب إليه من عبد ربه؛ هذا لأن التعلق الذي بين العبد وبين الله إنما هو العبودية المحضة، والتعلق الذي بين الله وبين العبد بالرحمة المحضة، ولما غلبت رحمته غضبه، وكانت الرحمة أحب إليه من الغضب، كان عبد الرحمن أحب إليه من عبد القاهر).

إلى أن قال: (ولما كان المُلْك الحقُّ لله وحده، ولا مَلِكَ على الحقيقة سواه، كان أخنعَ اسم[٢] وأوضعَه عند الله وأغضبه له اسم: «شاهان شاه»؛ أي: ملك الملوك وسلطان

---

(١) زاد المعاد (٢/ ٣٣٦-٣٤١).

(٢) كما رواه البخاري (٦٢٠٥، ٦٢٠٦)، ومسلم (٢١٤٣) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

السلاطين؛ فإن ذلك ليس لأحد غير الله، فتسمية غيره بهذا من أبطل الباطل. وقد ألحق بعض أهل العلم بهذا: «قاضي القضاة». وقال: ليس قاضي القضاة، إلا من يقضي بالحق، وهو خير الفاصلين، الذي إذا قضى أمرًا، فإنما يقول له: كن فيكون. ويلي هذا الاسم في الكراهة والقبح والكذب: «سيد الناس»، و«سيد الكل»، وليس ذلك إلا لرسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خاصة؛ كما قال: «**أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا فَخْرَ**»[1]، فلا يجوز لأحد قط أن يقول عن غيره: إنه سيد الناس وسيد الكل. كما لا يجوز أن يقول: أنا سيد ولد آدم.



(١) أصله في صحيح مسلم (٢٢٧٨) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وهو عند ابن حبان (٦٢٤٢) من حديث واثلة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

طريقة الأنبياء وأتباعهم الاستدلال بالوحي المنزل

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١]: (إن أصل العلم الإلهي ومبدأه ودليله الأول عند الذين آمنوا هو الإيمان بالله ورسوله، وعند الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو وحي الله إليه؛ كما قال خاتم الأنبياء: «**أُمِرْت أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ؛ فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ: عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا**»[٢]، وقال الله تعالى له: ﴿ قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَآ أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِى ۖ وَإِنِ ٱهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِىٓ إِلَىَّ رَبِّىٓ ﴾ [سبأ:٥٠]، وقال: ﴿ وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ ﴾ [الضحى:٧]، وقال: ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ بِمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ ﴾ [يوسف:٣]، فأخبر أنه كان قبله من الغافلين، وقال: ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ﴾ [الشورى:٥٢]، وفي «صحيح البخاري» في خطبة عمر لما توفى النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كلام معناه: (أَنَّ اللهَ هَدَى نَبِيَّكُمْ بِهَذَا الْقُرْآنَ فَاسْتَمْسِكُوا بِهِ).

بيَّن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بهذا الكلام الذي سبق ذكره أن اهتداء الأنبياء وغيرهم من الخلق إنما هو بالوحي المنزل، لا بالعقل المجرد، ثم أشار إلى أن هداية الأمم إنما تكون باتباع الرسل، فقال: (وتقرير الحجة في القرآن بالرسل كثير؛ كقوله: ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ﴾ [النساء:١٦٥]، وقوله: ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾ [الإسراء:١٥]، وقوله: ﴿ وَلَوْ أَنَّآ أَهْلَكْنَٰهُم بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِۦ لَقَالُوا۟ رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا

---

(١) مجموع الفتاوى (٢/ ١).

(٢) رواه البخاري (١٣٩٩)، ومسلم (٢٠) من حديث أبي هريرة عن عمر، وأبي بكر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، وغير ذلك من المواضع.

رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ ﴾ [طه:١٣٤]، وقوله: ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِىٓ أُمِّهَا رَسُولًا ﴾ [القصص:٥٩]، وقوله: ﴿كُلَّمَآ أُلْقِىَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾ [الملك:٨]، وقوله: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ﴾ [الزمر:٧١]).

ثم بيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن منهج المصنفين من أهل السنة مبني على هذا الأصل، فقال: (ولهذا كان طائفة من أئمة المصنفين للسنن على الأبواب إذا جمعوا فيها أصناف العلم، ابتدؤوها بأصل العلم والإيمان؛ كما ابتدأ البخاري «صحيحه» ببدء الوحي ونزوله، فأخبر عن صفة نزول العلم والإيمان على الرسول أولًا، ثم أتبعه بكتاب الإيمان الذي: هو الإقرار بما جاء به، ثم بكتاب العلم الذي هو: معرفة ما جاء به، فرتبه الترتيب الحقيقي. وكذلك الإمام أبو محمد الدارمي صاحب «المسند» ابتدأ كتابه بدلائل النبوة، وذكر في ذلك طرفًا صالحًا.

ولما كان أصل العلم والهدى هو الإيمان بالرسالة المتضمنة للكتاب والحكمة؛ كان ذكره طريق الهداية بالرسالة -التي هي القرآن، وما جاءت به الرسل كثيرًا جدًّا-؛ كقوله: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة:٢]، وقوله: ﴿ هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [آل عمران:١٣٨]، وذكر آيات بهذا المعنى، إلى أن قال: فيعلم أن آيات الله وأحاديث الرسول تمنع الكفر، وهذا كثير).

ثم ذكر الشيخ[(١)] رَحِمَهُ ٱللَّهُ طريقة علماء الكلام -أي: علماء المنطق-، المخالفة لطريقة القرآن في إثبات العقيدة، وهي أن طريقتهم أولًا تقرير الربوبية، ثم تقرير النبوة، ثم تلقي السمعيات من النبوة؛ كما هي الطريقة المشهورة الكلامية للمعتزلة، والكرامية،

(١) مجموع الفتاوى (٢/ ٧).

والكُلَّابية، والأشعرية، ومن سلك هذه الطرق في إثبات الصانع أولًا؛ بناء على حدوث العالم، ثم إثبات صفاته نفيًا وإثباتًا بالقياس العقلي، على ما بينهم من اتفاق واختلاف -إما في المسائل، وإما في الدلائل-، ثم بعد ذلك يتكلمون في السمعيات -من المعاد، والثواب والعقاب، والخلاف والتفضيل، والإيمان- بطريق مجمل، وإنما عمدة الكلام عندهم ومعظمه هو تلك القضايا التي يسمونها العقليات، وهي أصول دينهم، وقد بنوها على مقاييس تستلزم رد كثير مما جاءت به السنة؛ فلحقهم الذم من جهة ضعف المقاييس التي بنوا عليها، ومن جهة ردهم لما جاءت به السنة، وهم قسمان: قسم بنوا على هذه العقليات القياسية الأصول العلمية، دون العملية. وقسم بنوا عليها الأصول العلمية والعملية -كالمعتزلة-، حتى إن هؤلاء يأخذون القدر المشترك في الأفعال بين الله وبين عباده؛ فما حَسُن من الله، حَسُن من العبد، وما قَبُح من العبد، قبُح من الله. ولهذا سماهم الناس مشبهة الأفعال. ولا شك أن هؤلاء هم المتكلمة المذمومون عند السلف؛ لكثرة بنائهم الدين على القياس الفاسد الكلامي، وردهم لما جاء به الكتاب والسنة.

وإنما الغرض هنا أن طريقة القرآن جاءت في أصول الدين وفروعه في الدلائل والمسائل بأكمل المناهج).

ثم بيَّن رَحِمَهُ اللَّهُ[1] الفرق بين الطريقة القرآنية والطريقة الكلامية في الدعوة إلى الله، وهو أن الطريقة القرآنية: البداءة بالأمر بعبادة الله: ﴿ يَاأَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ ﴾ [البقرة:٢١]، والعبادة لابد فيها من معرفة الرب، والإنابة إليه، والتذلل له، والافتقار إليه، وهذا هو المقصود. والطريقة الكلامية إنما تفيد مجرد الإقرار والاعتراف بوجوده، وهذا إذا حصل من غير عبادة وإنابة، كان وبالًا على صاحبه وشقاء له؛ كما جاء في الحديث:

(١) مجموع الفتاوى (٢/ ١٢).

«أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ: عَالِمٌ لَمْ يَنْفَعْهُ اللهُ بِعِلْمِهِ»(١)؛ كإبليس اللعين؛ فإنه معترف بربه، مقر بوجوده، لكن لما لم يعبده، كان رأس الأشقياء، وكل من شَقِيَ، فباتباعه له؛ كما قال: ﴿ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [ص:٨٥]، فلابد أن يملأ جهنم منه ومن أتباعه، مع أنه معترف بالرب مقر بوجوده، وإنما استكبر عن الطاعة والعبادة).

إلى أن قال: (ففاتحة دعوة الرسل: الأمر بالعبادة، قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾ [البقرة:٢١]، وقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ»(٢)، ولم يقل: حتى يشهدوا أن لا رب إلا الله. وكذلك قوله لمعاذ: «إِنَّك تَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَلْيَكُنْ أَوَّلُ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ شَهَادَةَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ»(٣)، وقال نوح عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ ﴾ [نوح:٣]، وكذلك الرسل في سورة الأعراف وغيرها).

---

(١) رواه الطبراني في الصغير (٥٠٧)، وابن عدي (٣/ ٤٠) و(٥/ ١٥٨)، قال المناوي في فيض القدير (١/ ٥١٨): ضعفه المنذري، وقال ابن حجر: غريب الإسناد والمتن، وجزم الزين العراقي بأن سنده ضعيف.

(٢) سبق (ص٢١٠) وأنه صحيح. بل هو متواتر.

(٣) رواه البخاري (١٣٩٥)، ومسلم (١٩).

طريقة أهل السنة ومخالفيهم في إثبات العقائد

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ(١): (والذي أكتبه هنا بيان الفرق بين المنهاج النبوي الإيماني العلمي الصلاحي، والمنهاج الصابئ الفلسفي، وما تشعب عنه من المنهاج الكلامي والعبادي المخالف لسبيل الأنبياء وسنتهم، وذلك أن الأنبياء عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ دعوا الناس إلى عبادة الله أولًا بالقلب واللسان. وعبادته متضمنة لمعرفته وذكره، فأصل علمهم وعملهم هو العلم بالله والعمل لله، وذلك فطري ضروري، وأنه أشد رسوخًا في النفوس من مبدأ العلم الرياضي كقولنا: إن الواحد نصف الاثنين. ومبدأ العلم الطبيعي كقولنا: إن الجسم لايكون في مكانين. لأن هذه المعارف أسماء قد تُعرض عنها أكثر الفطر، وأما العلم الإلهي، فما يتصور أن تعرض عنه فطرة.

والغرض هنا: أن الله سبحانه لما كان هو الأول الذي خلق الكائنات، والآخِر الذي تصير إليه الحادثات، فهو الأصل الجامع، فالعلم به أصل كل علم وجامعه، وذكره أصل كل كلام وجامعه، وليس للخلق صلاح إلا في معرفة ربهم وعبادته، وإذا حصل لهم ذلك، فما سواه إما فضل نافع، وإما فضول غير نافعة، وإما أمر مضر).

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ومن أسمائه «الهادي»، وقد جاء -أيضًا- «البرهان» -أي: من أسمائه سبحانه-، ولهذا يذكر عن بعضهم أنه قال: عرفت الأشياء بربي، ولم أعرف ربي بالأشياء. وقال بعضهم: هو الدليل لي علي كل شيء. وقيل لابن عباس: «بِمَاذَا عَرَفْت رَبَّك؟ فَقَالَ: مَنْ طَلَبَ دِينَهُ بِالْقِيَاسِ: لَمْ يَزَلْ دَهْرَهُ فِي الْتِبَاسٍ خَارِجًا عَنْ الْمِنْهَاجِ ظَاعِنًا فِي الِاعْوِجَاجِ:

---

(١) مجموع الفتاوى (٢/ ١٥).

عَرَفْته بِمَا عَرَّفَ بِهِ نَفْسَهُ، وَوَصَفْته بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ»، فأخبر أن معرفة القلب حصلت بتعريف الله، وهو نور الإيمان، وأن وصف اللسان حصل بكلام الله، وهو نور القرآن)، إلى أن قال: (فإذا كان الحق الحي القيوم هو ربَّ كل شيء ومليكه، ومؤصِّل كل أصل، ومسبِّبَ كلَّ سبب وعلةٍ، هو الدليلُ والبرهانُ والأول والأصل الذي يستدل به العبد، ويفزع إليه، ويرد جميع الأواخر إليه في العلم، كان ذلك سبيل الهدى وطريقه؛ كما أن الأعمال والحركات لما كان الله مصدرها وإليه مرجعها؛ كان المتوكل عليه في عمله، القائل: إنه لا حول ولا قوة إلا بالله مُؤَيَّدًا منصورًا. فجماع الأمر أن الله هو الهادي، وهو النصير: ﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا﴾ [الفرقان:٣١]، وكل علم فلابد له من هداية، وكل عمل فلابد له من قوة؛ فالواجب أن يكون هو أصل كل هداية وعلم، وأصل كل نصرة وقوة، ولا يستهدي العبد إلا إياه، ولا يستنصرَ إلا إياه.

والعبد لما كان مخلوقًا مربوبًا مفطورًا مصنوعًا، عاد في علمه وعمله إلى خالقه وفاطره وربه وصانعه؛ فصار ذلك ترتيبًا مطابقًا للحق، وتأليفًا موافقًا للحقيقة؛ إذ بناء الفرع على الأصل وتقديم الأصل على الفرع هو الحق. فهذه الطريقة الصحيحة الموافقة لفطرة الله وخلقته ولكتابه وسنته.

وأما الطريقة الفلسفية الكلامية، فإنهم ابتدؤوا بنفوسهم، فجعلوها هي الأصل الذي يفرعون عليه، والأساس الذي يبنون عليه، فتكلموا في إدراكهم للعلم؛ أنه تارة يكون بالحس، وتارة بالفعل، وتارة بهما، وجعلوا العلوم الحسية والبديهية ونحوها هي الأصل الذي لا يحصل علم إلا بها).

إلى أن قال: (وهذه الطرق فيها فساد كثير من جهة الوسائل والمقاصد، أما المقاصد، فإن حاصلها بعد التعب الكثير والسلامة خير قليل، فهي لحم جمل غث على رأس جبل

وعر، لا سهل فيرتقى، ولا سمين فينتقل[١]. ثم إنه يفوت بها من المقاصد المحمودة ما لا ينضبط.

وأما الوسائل، فإن هذه الطرق كثيرة المقدمات، ينقطع السالكون فيها كثيرًا قبل الوصول، ومقدماتها في الغالب إما مشتبهة، يقع النزاع فيها، وإما خفية، لا يدركها إلا الأذكياء، ولهذا لا يتفق اثنان رئيسان على مقدمات دليل إلا نادرًا، فكل رئيس من رؤساء الفلاسفة والمتكلمين له طريقة في الاستدلال تخالف طريقة الرئيس الآخر، بحيث يقدح كل من أتباع أحدهما في طريقة الآخر، ويعتقد كل منهما أن الله لا يعرف إلا بطريقته، وإن كان جمهور أهل الملة بل عامة السلف يخالفونه فيها، مثال ذلك: أن غالب المتكلمين يعتقدون أن الله لا يعرف إلا بإثبات حدوث العالم، ثم الاستدلال بذلك على محدثه، ثم لهم في إثبات حدوث العالم طرق؛ فأكثرهم يستدلون بحدوث الأعراض -وهي صفاتُ الأجسام-، ثم القدرية من المعتزلة وغيرهم يعتقدون أن إثبات الصانع لا يمكن إلا بعد اعتقاد أن العبد هو المحدث لأفعاله، وإلا انتقض الدليل، ونحو ذلك من الأصول التي يخالفهم فيها جمهور المسلمين.

وأما الأنبياء، فأول دعوتهم شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله.

فتدبر طرق العلم والعمل ليتميز لك طريق أهل السنة والإيمان من طريق أهل البدعة والنفاق، وطريق العلم والعرفان من طريق الجهل والنكران).

انتهى كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ باختصار، وحاصله: أن طريق أهل السنة وأتباع الرسل البداءة بعبادة الله والدعوة إليها قبل كل شيء؛ لأنه سبحانه معروف بالفطر، لا يحتاج إلى

---

(١) اقتباس من حديث: (أبي زرع) الذي روته عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا من قصص العرب، انظر: صحيح مسلم (٢٤٤٨).

الاستدلال عليه. وطريقة الفلاسفة والمتكلمين والمبتدعة البداءة بالاستدلال على إثبات وجود الرب أولًا، ثم إثبات الرسالات، كأنهم لم يعرفوا ربهم قبل ذلك، تعالى الله عما يقولون! ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم:١٠]، ولهذا يقول أهل السنة وأتباع الرسل: إن أول واجب على المكلف عبادة الله وحده لا شريك له، ويقول علماء الكلام: إن أول واجب هو النظر والاستدلال لإثبات وجود الله. ثم ما هي طرق النظر والاستدلال عندهم؟ إنها طرق ملتوية مختلفة متناقضة، لا تؤدي إلى نتيجة تامة، ثم هي مخالفة لدعوة الرسل؛ حيث إن الرسل أول ما يبدؤون بالأمر بعبادة الله وحده لا شريك له، لم يأمروا بالنظر والاستدلال أولًا، والله المستعان.



تفسير قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾

للشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ كلام في تفسير قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص:٨٨] والرد على أهل الضلال الذين قالوا: إن معنى الآية: أنه لاوجود للأشياء من جهة نفسها، وإنما وجودها من جهة الله، فهي موجودة بوجه ربها -أي: بإيجاده لها-، وربما يغلو بعضهم، فيقول: إن معنى الآية: لاموجود إلا الله. كما هو قول ابن عربي وغيره من أهل وحدة الوجود.

قال[١]: (والمقصود هنا أن يقال: أما كون وجود الخالق هو وجود المخلوق، فهذا كفر صريح باتفاق أهل الإيمان، وهو من أبطل الباطل في بديهة عقل كل إنسان، وإن كان منتحلوه يزعمون أنه غاية التحقيق والعرفان. وأما كون المخلوق لا وجود له إلا من الخالق سبحانه، فهذا حق، ثم جميع الكائنات هو خالقها وربها ومليكها، لا يكون شيء إلا بقدرته ومشيئته وخلقه.

هو خالق كل شيء سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، لكن الكلام هنا في تفسير الآية بهذا؛ فإن المعاني تنقسم إلى حق وباطل، فالباطل لا يجوز أن يفسر به كلام الله، والحق إن كان هو الذي دل عليه القرآن، فسر به، وإلا فليس كل معنى صحيح يفسر به اللفظ لمجرد مناسبة؛ إذ دلالة اللفظ على المعنى سمعية، فلابد أن يكون اللفظ مستعملًا في ذلك المعنى، بحيث قد دلَّ على المعنى به، ولا يكتفي في ذلك بمجرد أن يصلح وضع اللفظ لذلك المعنى؛ إذ الألفاظ التي يصلح وضعها للمعاني، ولم توضع لها، ولا يحصى عددها إلا الله. وهذا عند من يعتبر المناسبة بين اللفظ والمعنى -كقول طائفة من أهل الكلام والبيان. وأما عند من

---

(١) مجموع الفتاوى (٢/ ٢٦).

لا يعتبر المناسبة، فكل لفظ يصلح وضعه لكل معنى، لاسيما إذا علم أن اللفظ موضوع لمعنى هو مستعمل فيه، فحمله على غير ذلك المعنى لمجرد المناسبة كذب على الله، ثم إن كان مخالفًا لما علم من الشريعة، فهو دأب القرامطة، وإن لم يكن مخالفًا، فهو حال كثير من الوعاظ والمتصوفة الذين يقولون بإشارة لا يدل اللفظ عليها نصًّا ولا قياسًا.

وإذا كان المقصود هنا الكلامَ في تفسير الآية -يعني: قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص:٨٨]-؛ فنقول: تفسير الآية بما هو مأثور ومنقول عمن قاله من السلف والمفسرين من أن المعنى: كل شيء هالك إلا ما أريد به وجهه، هو أحسن من ذلك التفسير المحدث -يعني: قول الصوفية: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص:٨٨] كل وجود سوى وجوده فباطل-، بل لا يجوز تفسير الآية بذلك التفسير المحدث)، ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ وجوهًا لإبطال هذا التفسير المحدث، ملخصها:

١- أن الله سبحانه قال: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾، وهذا يقتضي أن ثم أشياء تهلك إلا وجهه، فإن أريد بوجهه وجوده، اقتضى أن كل ما سوى وجوده هالك، فيقتضي أن تكون المخلوقات هالكة، وليس الأمر كذلك، وهو أيضًا -أي: هذا التفسير- على قول الاتحادية؛ فإنه عندهم ما ثم إلا وجود واحد، فلا يصح أن يقال: كل ما سوى وجوده هالك؛ إذ ما ثم شيء يخبر عنه بأنه سوى وجوده؛ إذ أصل مذهبهم نفي السِّوى والغير في نفس الأمر.

٢- إذا قيل: إن معنى الآية: أن ما سوى الله فليس وجوده من نفسه، وإنما وجوده من الله، فيكون المعنى: كل شيء ليس وجوده من نفسه إلا هو؛ قيل: استعمال لفظ الهالك في الشيء الموجود المخلوق لأجل أن وجوده من ربه لا من نفسه؛ لا يعرف في اللغة لا حقيقة ولا مجازًا، والآيات القرآنية تدل على أن الهلاك استحالة وفساد في الشيء الموجود، لا أنه يعني أنه ليس وجوده من نفسه.

٣- أنه إذا كان معنى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ كل شيء سوى الله فهو ممكن الوجود، أما الله سبحانه، فهو واجب الوجود؛ أي: كل شيء هالك بمعنى: أنه ممكن الوجود إلا وجهه؛ أي: إلا الله؛ فهو واجب الوجود، قيل: هذا من توضيح الواضح؛ فإنه من المعلوم أن كل ما سوى واجب الوجود، فهو ممكن الوجود.

٤- أن يقال: إن اسم الوجه في الكتاب والسنة إنما يذكر في سياق العبادة له، والعمل له، والتوجه إليه، قال تعالى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰ ﴿١٩﴾ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَىٰ﴾ [الليل:١٩-٢٠]، وقال تعالى: ﴿وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا ﴿٨﴾ إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ﴾ [الإنسان:٨-٩]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ [الأنعام:٥٢]، وإذا كان كذلك، كان حمل اسم الوجه في هذه الآية على ما دل عليه في سائر الآيات أولى من حمله على ما لا يدل عليه لفظ الوجه في شيء من الكتاب والسنة؛ لأن هذا استعمال للفظ فيما لم يرد به الكتاب.

٥- أن اسم الهلاك يراد به الفساد، وخروجه عما يقصد به ويراد، وهذا مناسب لما لا يكون لله؛ فإنه فاسد لا ينتفع به في الحقيقة، بل هو خارج عما يجب قصده وإرادته، قال تعالى: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْأَوْنَ عَنْهُ وَإِن يُهْلِكُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ [الأنعام:٢٦]؛ أخبر أنهم يهلكون أنفسهم بنهيهم عن الرسول ونأيهم عنه. ومعلوم أن من نأى عن اتباع الرسول، ونهى غيره عنه -وهو الكافر-؛ فإن هلاكه بكفره، وهو حصول العذاب المكروه له دون النعيم المقصود.

انتهى ملخص كلام الشيخ في الرد على من فسر آية من القرآن بتفسير لم يرد في الكتاب والسنة، وأنه تفسير باطل، وهذا ينطبق اليوم على كثير من جهال الكتبة الذين يفسرون القرآن حسب أفهامهم وآرائهم، أو يفسرون القرآن بنظريات حديثة -من

نظريات الطب، أو علم الفلك، أو نظريات رواد الفضاء-، ويسمون ذلك بالإعجاز العلمي للقرآن الكريم، وفي هذا من الخطورة والكذب على الله الشيء الكثير، وإن كان بعض أصحابه فعلوه عن حسن نية وإظهار لمكانة القرآن، إلا أن هذا عمل لا يجوز، قال ﷺ: «**مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ وَبِمَا لَا يَعْلَمُ، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**»(١).

والقرآن لا يفسر إلا بالقرآن، أو بالسنة، أو بقول الصحابي؛ كما هو معلوم عند العلماء المحققين، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.



---

(١) رواه الترمذي (٢٩٥٠)، وقال: حسن صحيح، والنسائي في الكبرى (٨٠٨٥)، وذكر له ابن حبان في الثقات (٨/ ٣٦٨) شاهدًا، في ترجمة عبد الله بن شيبة الصغاني.

ما يجب إثباته لله وما يجب نفيه عنه سبحانه

مما ذكره رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رسالته العظيمة «التدمرية»[1] حيث قال: (لابد للعبد أن يثبت لله ما يجب إثباته من صفات الكمال، وينفي عنه ما يجب نفيه عنه مما يضاد هذه الحال، ولابد له في أحكامه من أن يثبت خلقه وأمره؛ فيؤمن بخلقه المتضمن كمال قدرته وعموم مشيئته، ويثبت أمره المتضمن بيان ما يحبه ويرضاه من القول والعمل، ويؤمن بشرعه وقدره إيمانًا خاليًا من الزلل، وهذا يتضمن التوحيد في عبادته وحده لا شريك له، وهو التوحيد في القصد والإرادة والعمل -يعني: توحيد الإلهية-، والأول يتضمن التوحيد في العلم والقول -يعني: توحيد الربوبية-؛ كما دل على ذلك سورة: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص:١]، ودل على الآخر سورة: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [الكافرون:١]، وهما سورتا الإخلاص، وبهما كان النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقرأ بعد الفاتحة في ركعتي الفجر وركعتي الطواف، وغير ذلك).

ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ الأصل الذي يجب اتباعه في صفات الله عَزَّ وَجَلَّ فقال: (فالأصل في هذا الباب أن يوصف الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسله نفيًا وإثباتًا؛ فيثبت لله ما أثبته لنفسه، وينفى عنه ما نفى عن نفسه).

يعني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أن الأصل في إثبات الصفات وتنزيه الله عن النقائص هو الرجوع إلى كتاب الله وسنة رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا مدخل للعقل والرأي في ذلك.

ثم ذكر موقف السلف من ذلك، فقال: (وقد علم أن طريقة سلف الأمة وأئمتها إثبات ما أثبته من الصفات من غير تكييف ولا تمثيل، ومن غير تحريف ولا تعطيل،

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٢).

وكذلك ينفون عنه ما نفاه عن نفسه، مع إثبات ما أثبته من الصفات من غير إلحاد لا في أسمائه ولا في آياته؛ فإن الله تعالى ذم الذين يلحدون في أسمائه وآياته؛ كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف:١٨٠]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآ ۗ أَفَمَن يُلْقَىٰ فِى ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِىٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت:٤٠] الآية . فطريقتهم إثبات الأسماء والصفات مع نفي مماثلة المخلوقات -إثباتًا بلا تشبيه، وتنزيهًا بلا تعطيل-؛ كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]، ففي قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ رد للتشبيه والتمثيل. وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ رد للإلحاد والتعطيل).

ثم بيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ نوع الإثبات والنفي اللذين جاء بهما الرسل صلوات الله وسلامه عليهم في صفات الله عَزَّوَجَلَّ، فقال: والله سبحانه قد بعث رسله بإثبات مفصل ونفي مجمل، فأثبتوا لله الصفات على وجه التفصيل، ونفوا عنه ما لا يصلح له من التشبيه والتمثيل؛ كما قال تعالى: ﴿فَٱعْبُدْهُ وَٱصْطَبِرْ لِعِبَٰدَتِهِۦ ۚ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم:٦٥]، قال أهل اللغة: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾؛ أي: نظيرًا يستحق مثل اسمه، ويقال: مساميًا يساميه).

وذكر الشيخ أمثلة كثيرة للنفي المجمل الوارد في القرآن الكريم، ثم قال: (وأما الإثبات المفصل، فإنه ذكر من أسمائه وصفاته ما أنزله في محكم آياته؛ كقوله: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ الآية بكمالها، وقوله: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص:١-٢]، السورة، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [التحريم:٢]، ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْقَدِيرُ﴾ [الروم:٥٤]، ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾)، وذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أمثلة كثيرة لذلك، إلى أن قال:

(إلى أمثال هذه الآيات والأحاديث الثابتة عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في أسماء الرب وصفاته؛ فإن في ذلك -من إثبات ذاته وصفاته على وجه التفصيل، وإثبات وحدانيته بنفي التمثيل- ما هدى الله به عباده إلى سواء السبيل؛ فهذه طريقة الرسل -صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين-، وأما من زاغ وحاد عن سبيلهم -من الكفار والمشركين، والذين أوتوا الكتاب، ومن دخل في هؤلاء من الصابئة والمتفلسفة والجهمية والقرامطة والباطنية ونحوهم-؛ فإنهم على ضد ذلك، يصفونه بالصفات السلبية على وجه التفصيل، ولا يثبتون إلا وجودًا مطلقًا لا حقيقة له عند التحصيل، وإنما يرجع إلى وجود في الأذهان يمتنع تحقيقه في الأعيان، فقولهم يستلزم غاية التعطيل وغاية التمثيل؛ فإنهم يمثلونه بالممتنعات والمعدومات والجمادات، ويعطلون الأسماء والصفات تعطيلًا يستلزم نفي الذات).

ثم ذكر الشيخ أنه لا يلزم من اتفاق أسماء الله وصفاته مع أسماء المخلوقين وصفاتهم في الألفاظ اتفاقها في الحقائق والأعيان، وضرب لذلك مثلًا في مسمى الوجود، فالخالق سبحانه موجود، والمخلوق موجود، ولا يلزم من اتفاقهما في مسمى الوجود أن يكون وجود هذا مثل وجود هذا، بل وجود هذا يخصه، ووجود هذا يخصه، واتفاقهما في اسم عام لا يقتضي تماثلهما في مسمى ذلك الاسم، عند الإضافة والتخصيص والتقييد؛ فالعرش شيء موجود، والبعوض شيء موجود، ولا يقال: إن هذا مثل هذا؛ لاتفاقهما في مسمى الشيء والوجود، ولهذا سمى الله نفسه بأسماء، وسمَّى صفاته بأسماء، وكانت تلك الأسماء مختصة به إذا أضيفت إليه، لا يشركه فيها غيره، وسمى بعض مخلوقاته بأسماء مختصة بهم، مضافة إليهم، توافق تلك الأسماء إذا قطعت عن الإضافة والتخصيص، ولم يلزم من اتفاق الاسمين عند الإطلاق تماثل مسماهما عند الإضافة والتقييد؛ فقد سمَّى الله نفسه حيًّا، فقال: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ ﴾ [البقرة:٢٥٥]، وسمى بعض عباده

حيًّا، فقال: ﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ ﴾، وليس هذا الحي مثل هذا الحي. ولابد من هذا في جميع أسماء الله وصفاته، يفهم منها ما دل عليه الاسم بالمواطأة والاتفاق، وما دل عليه بالإضافة والتخصيص، المانعين من مشاركة المخلوق للخالق في شيء من خصائصه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ).

وذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى أمثلة كثيرة مما سمى به نفسه وسمى به بعض مخلوقاته، وأنه لا يلزم من الاتفاق في الاسم الاتفاق في المسمى والحقيقة. وفي ذلك رد على الذين يقولون: إنه يلزم من إثبات الأسماء والصفات لله التمثيل بالمخلوقين؛ لأن هذه الأسماء والصفات تطلق عليهم.

وقد ذكر -أيضًا- في رسالته «التدمرية» أنه لا يلزم من اشتراك أسماء الله وصفاته مع أسماء وصفات المخلوقين في اللفظ والمعنى العام الموجود في الذهن اشتراكهما في الخارج في الحقيقة والكيفية؛ إذ لله سبحانه أسماء وصفاته تخصه، وللمخلوق أسماء وصفات تخصه، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: (ولهذا سمى الله نفسه بأسماء، وسمى صفاته بأسماء، وكانت تلك الأسماء مختصة به، إذا أضيفت إليه، لا يشركه فيها غيره، وسمى بعض مخلوقاته بأسماء مختصة بهم مضافة إليهم، توافق تلك الأسماء إذا قطعت عن الإضافة والتخصيص، ولم يلزم من اتفاق الاسمين وتماثل مسماهما واتحاده عند الإطلاق والتجريد عن الإضافة والتخصيص اتفاقهما ولا تماثل المسمى عند الإضافة والتخصيص، فضلًا عن أن يتحد مسماهما عند الإضافة والتخصيص.

فقد سمى الله نفسه حيًّا، فقال: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ﴾. وسمى بعض عباده حيًّا، فقال: ﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ ﴾، وليس هذا الحي

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ١٠).

مثل هذا الحي؛ لأنَّ قوله: ﴿ٱلۡحَيُّ﴾اسم لله مختص به. وقوله: ﴿يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ﴾ اسم للحي المخلوق مختص به، وإنما يتفقان إذا أطلقا وجردا عن التخصيص، ولكن ليس للمطلق مسمى موجود في الخارج، ولكن العقل يفهم من المطلق قدرًا مشتركًا بين المسميين، وعند الاختصاص يقيد ذلك بما يتميز به الخالق عن المخلوق والمخلوق عن الخالق، ولابد من هذا في جميع أسماء الله وصفاته، يفهم منها ما دل عليه الاسم بالمواطأة والاتفاق، وما دل عليه بالإضافة والاختصاص المانعة من مشاركة المخلوق للخالق في شيء من خصائصه سُبۡحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

وكذلك سمى الله نفسه عليمًا حليمًا، وسمى بعض عباده عليمًا، فقال: ﴿وَبَشَّرُوهُ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٍ﴾ [الذاريات:٢٨]؛ يعني: إسحاق. وسمى آخر حليمًا، فقال: ﴿فَبَشَّرۡنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٍ﴾ [الصافات:١٠١]؛ يعني: إسماعيل. وليس العليم كالعليم، ولا الحليم كالحليم.

وسمى نفسه سميعًا بصيرًا، فقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا﴾ [النساء:٥٨]، وسمى بعض عباده سميعًا بصيرًا، فقال: ﴿إِنَّا خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ مِن نُّطۡفَةٍ أَمۡشَاجٖ نَّبۡتَلِيهِ فَجَعَلۡنَٰهُ سَمِيعَۢا بَصِيرًا﴾ [الإنسان:٢]، وليس السميع كالسميع، ولا البصير كالبصير.

وسمى نفسه بالرؤوف الرحيم، فقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٞ رَّحِيمٞ﴾ [البقرة:١٤٣]، وسمى بعض عباده بالرؤوف الرحيم، فقال: ﴿لَقَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولٞ مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ عَزِيزٌ عَلَيۡهِ مَا عَنِتُّمۡ حَرِيصٌ عَلَيۡكُم بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ رَءُوفٞ رَّحِيمٞ﴾ [التوبة:١٢٨]، وليس الرؤوف كالرؤوف، ولا الرحيم كالرحيم.

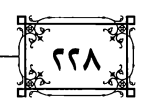
وسمى نفسه بالملك، فقال: ﴿ٱلۡمَلِكُ ٱلۡقُدُّوسُ﴾ [الحشر:٢٣]، وسمى بعض عباده بالملك، فقال: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٞ يَأۡخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصۡبٗا﴾ [الكهف:٧٩]، ﴿وَقَالَ ٱلۡمَلِكُ ٱئۡتُونِي بِهِۦ﴾ [يوسف:٥٠]، وليس الملك كالملك.

وسمى نفسه بالمؤمن المهيمن، وسمى بعض عباده بالمؤمن، فقال: ﴿ أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لَّا يَسْتَوُونَ ﴾ [السجدة:١٨]، وليس المؤمن كالمؤمن.

وسمى نفسه بالعزيز، فقال: ﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ ﴾ [الحشر:٢٣]، وسمى بعض عباده بالعزيز، فقال: ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ﴾ [يوسف:٥١]، وليس العزيز كالعزيز.

وسمى نفسه الجبار المتكبر، وسمى بعض خلقه بالجبار المتكبر، فقال: ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [غافر:٣٥]، وليس الجبار كالجبار، ولا المتكبر كالمتكبر. ونظائر هذا متعددة).

ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أمثلة لهذا الاشتراك في الصفات، فقال: (ووصف نفسه بالمشيئة، ووصف عبده بالمشيئة، فقال: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [التكوير:٢٨-٢٩]، وكذلك وصف نفسه بالإرادة وعبده بالإرادة، فقال: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْءَاخِرَةَ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [الأنفال:٦٧]، ووصف نفسه بالمحبة، ووصف عبده بالمحبة، فقال: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ ﴾ [المائدة:٥٤]، ووصف نفسه بالرضا، ووصف عبده بالرضا، فقال: ﴿رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [المائدة:١١٩]. ومعلوم أن مشيئة الله ليست مثل مشيئة العبد، ولا إرادته مثل إرادته، ولا محبته مثل محبته، ولا رضاه مثل رضاه)، إلى أن قال: (ونظائر هذا كثيرة؛ فلابد من إثبات ما أثبته الله لنفسه، ونفي مماثلته بخلقه. فمن قال: ليس لله علم، ولا قوة، ولا رحمة، ولا كلام، ولا يحب، ولا يرضى، ولا نادى، ولاناجي، ولا استوى؛ كان معطلًا جاحدًا ممثلًا لله بالمعدومات والجمادات. ومن قال: له علم كعلمي، أو قوة كقوتي، أو حب كحبي، أو رضاء كرضائي، أو يدان كيداي، أو استواء كاستوائي؛ كان مشبهًا ممثلًا لله بالحيوانات، بل لابد من إثبات بلا تمثيل، وتنزيه بلا تعطيل).



انتهى المقتبس من كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ حول هذا الموضوع المهم، الذي زلت فيه أقدام، وضلت فيه أفهام؛ لأنها لم تسر على هذه القاعدة العظيمة، وهي وجوب إثبات ما أثبته الله لنفسه، ونفي ما نفاه عن نفسه، وأن الاشتراك في الاسم أو الاشتراك في الصفة بين المخلوق والخالق في اللفظ والمعنى العام لايلزم منه الاشتراك في الحقيقة والكيفية؛ فلله أسماء وصفات تخصه، وتليق به، وللمخلوق أسماء تخصه، وتليق به، والذي يميز هذا الفرق هو الإضافة؛ فإذا أضيفت الأسماء والصفات إلى الله، صار لها معنى يختص به سبحانه، وإذا أضيفت إلى المخلوق، صار لها معنى يليق به، ويختص به؛ فلا تعطيل ولا تمثيل. والحمد لله رب العالمين.



بيان الاشتراك بين أسماء الله وأسماء خلقه والفرق بينهما

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(١)]: (ويتبين هذا بأصلين شريفين، ومثلين مضروبين -﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل:٦٠]-، وبخاتمة جامعة.

قال: فأما الأصلان؛ فأحدهما: أن يقال: القول في بعض الصفات كالقول في بعض. فإن كان المخاطب ممن يقول بأن الله حي بحياة، عليم بعلم، قدير بقدرة، سميع بسمع، بصير ببصر، متكلم بكلام، مريد بإرادة. ويجعل ذلك كله حقيقة، وينازع في محبته ورضاه، وغضبه وكراهته؛ فيجعل ذلك مجازًا، ويفسره إما بالإرادة، وإما ببعض المخلوقات من النعم والعقوبات.

فيقال له: لا فرق بين ما نفيته وبين ما أثبته، بل القول في أحدهما كالقول في الآخر، فإن قلت: إن إرادته مثل إرادة المخلوقين، فكذلك محبته ورضاه وغضبه، وهذا هو التمثيل. وإن قلت: إن له إرادة تليق به، قيل لك: وكذلك له محبة تليق به، وللمخلوق محبة تليق به، وله رضا وغضب يليق به؛ كما أن للمخلوق إرادة تليق به، وللمخلوق رضا وغضب يليق به. فإن قال: تلك الصفات أثبتُّها بالعقل؛ لأن الفعل الحادث دل على القدرة، والتخصيص دل على الإرادة، والإحكام دل على العلم، وهذه الصفات مستلزمة للحياة، والحي لا يخلو عن السمع والبصر والكلام أو ضد ذلك).

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ١٦).

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن ذلك جوابين:

(**الأول**: أن كون العقل دل على هذه الصفات التي ذكرتها، فإنه لا ينفي ما عداها؛ لأن عدم الدليل المعين لا يستلزم عدم المدلول المعين، وليس لك أن تنفيه بغير دليل؛ لأن النافي عليه الدليل؛ كما على المثبت. وقد دل الشرع على هذه الصفات التي نفيتها، ولم يعارض ذلك معارض عقلي ولا سمعي؛ فيجب إثبات ما أثبته الدليل السالم عن المعارض المقاوم.

والجواب الثاني: أن يقال: يمكن إثبات هذه الصفات التي نفيتها بالدليل العقلي -أيضًا-، بأن يقال: نفع العباد وبالإحسان إليهم يدل على الرحمة -كدلالة التخصيص على المشيئة-، وإكرام الطائعين يدل على محبتهم، وعقاب الكافرين يدل على بغضهم؛ كما ثبت بالشهادة والخبر من إكرام أوليائه وعقاب أعدائه. والغايات المحمودة في مفعولاته ومأموراته تدل على حكمته البالغة، ولهذا كان ما في القرآن من بيان ما في مخلوقاته من النعم والحكم أعظم مما في القرآن من بيان ما فيها من الدلالة على محض المشيئة).

ثم قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وإن كان المخاطب ممن ينكر الصفات، ويقر بالأسماء -كالمعتزلي الذي يقول: إنه حي عليم قدير، وينكر أن يتصف بالحياة والعلم والقدرة-؛ قيل له: لا فرق بين إثبات الأسماء وإثبات الصفات؛ فإنك إن قلت: إثبات الحياة والعلم والقدرة يقتضي تشبيهًا أو تجسيمًا؛ لأنا لا نجد في الشاهد متصفًا بالصفات إلا ما هو جسم، فإن نفيت ما نفيت لكونك لم تجده في الشاهد إلا للجسم، فانف الأسماء -بل وكلَّ شيء-؛ لأنك لا تجده في الشاهد إلا للجسم). إلى أن قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]:

(**الأصل الثاني**: القول في الصفات كالقول في الذات؛ فإن الله ليس كمثله شيء؛ لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، فإذا كان له ذات حقيقة لا تماثل الذوات، فالذات

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٥).

متصفة بصفات حقيقة لا تماثل سائر الصفات، فإذا قال السائل: كيف استوى على العرش؟ قيل له: كما قال ربيعة ومالك[١] وغيرهما رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «الِاسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ، وَالْكَيْفُ مَجْهُولٌ، وَالْإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ، وَالسُّؤَالُ عَنْ الْكَيْفِيَّةِ بِدْعَةٌ»؛ لِأَنَّهُ سُؤَالٌ عَمَّا لَا يَعْلَمُهُ الْبَشَرُ، وَلَا يُمْكِنُهُمْ الْإِجَابَةُ عَنْهُ.

وكذلك إذا قال: كيف ينزل ربنا إلى السماء الدنيا؟ قيل له: كيف هو؟ فإذا قال: لا أعلم كيفيته. قيل له: ونحن لا نعلم كيفية نزوله؛ إذ العلم بكيفية الصفة يستلزم العلم بكيفية الموصوف، وهو فرع له، وتابع له، فكيف تطالبني بكيفية سمعه وبصره وتكليمه واستوائه ونزوله، وأنت لا تعلم كيفية ذاته؟! وإذا كنت تقر بأن له حقيقة ثابتة في نفس الأمر، مستوجبة لصفات الكمال، لايماثلها شيء، فسمعه وبصره وكلامه ونزوله واستواؤه ثابت في نفس الأمر، وهو متصف بصفات الكمال التي لا يشابهه فيها سمع المخلوقين وبصرهم وكلامهم ونزولهم واستواؤهم).

انتهى المقصود في كلام الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ، وهو بهذه المناظرة مع نفاة الصفات بعضها أو جميعها قد أفحمهم، وألزمهم بالاعتراف بالحق، وإلا كانوا معاندين.

فالواجب على المسلم الإيمان بما جاء في الكتاب والسنة من صفات الله وأسمائه، وألَّا يتدخل بعقله القاصر وفهمه الكاسد في تأويل النصوص وصرفها عن معانيها الصحيحة، بل فَرْضه التسليم والوقوف عنده حده، فهذا طريق النجاة والسلامة من التكلف والانحراف، نسأل الله تعالى أن يرينا الحق حقًّا، ويرزقنا اتباعه، ويرينا الباطل باطلًا، ويرزقنا اجتنابه، إنه سميع مجيب! وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه!

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٨).



الرد على من زعم أن إثبات الأسماء والصفات يقتضي التشبيه

إثبات أسماء الله وصفاته لا يلزم منه تشبيه الله بخلقه؛ كما تزعمه الجهمية والمعتزلة ومن سار على نهجهم في نفي الأسماء والصفات، بحجة أنه يجب تنزيه الله عن مشابهة خلقه، ولا يمكن ذلك بزعمهم إلا بنفي الأسماء والصفات؛ لأنها قد سمى بها ووصف بها المخلوق، وقد نفى الشيخ هذا الزعم الباطل، وقال[1]: (إنه لا يلزم من إثبات أسماء الله وصفاته مشابهة المخلوقين)، ووضح ذلك بضرب مثلين:

المثل الأول: أن الله سبحانه أخبرنا عما في الجنة من المخلوقات من أصناف المطاعم والملابس والمناكح والمساكن؛ فأخبرنا أن فيها لبنًا وعسلًا، وخمرًا وماء، ولحمًا وحريرًا، وذهبًا وفضة، وفاكهة وحورًا وقصورًا. وقد قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «لَيْسَ فِي الدُّنْيَا شَيْءٌ مِمَّا فِي الْجَنَّةِ إِلَّا الْأَسْمَاءَ»[2]. وإذا كانت تلك الحقائق التي أخبر الله عنها موافقة في الأسماء للحقائق الموجودة في الدنيا، وليست مماثلة لها، بل بينهما من التباين ما لا يعلمه إلا الله تعالى، فالخالق سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أعظم مباينة للمخلوقات من مباينة المخلوق للمخلوق، ومباينته لمخلوقاته أعظم من مباينة موجود الآخرة لموجود الدنيا؛ إذ المخلوق أقرب إلى المخلوق الموافق له في الاسم من الخالق إلى المخلوق.

فالسلف والأئمة وأتباعهم آمنوا بما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر، مع علمهم بالمباينة التي بين ما في الدنيا وبين ما في الآخرة، وأن مباينة الله لخلقه أعظم.

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٨).

(٢) رواه ابن جرير (١/ ١٧٤)، وهناد في الزهد (٨).

وطوائف من أهل الكلام أثبتوا ما أخبر الله به في الآخرة من الثواب والعقاب، ونفوا كثيرًا مما أخبر به عن نفسه من الصفات).

ويريد الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بهذا أن يبين تناقضهم؛ لأن الباب واحد، يجب الإيمان بكل ما أخبر الله عنه من أمور الغيب.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (والله سبحانه لا تضرب له الأمثال التي فيها مماثلة لخلقه؛ فإن الله لا مثيل له، بل له المثل الأعلى؛ فلا يجوز أن يشرك هو والمخلوقات في قياس تمثيل، ولا في قياس شمول تستوي أفراده، ولكن يستعمل في حقه المثل الأعلى؛ وهو أن كل ما اتصف به المخلوق من كمال، فالخالق أولى به، وكل ما ينزه عنه المخلوق من نقص، فالخالق أولى بالتنزيه عنه، فإذا كان المخلوق منزهًا عن مماثلة المخلوق مع الموافقة في الاسم؛ فالخالق أولى أن ينزه عن مماثلة المخلوق، وإن حصلت موافقة في الاسم.

ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ المثل الثاني: وهو أن الروح التي فينا قد وصفت بصفات ثبوتية وسلبية؛ فأخبرت النصوص أنها تعرج وتصعد من سماء إلى سماء، وأنها تقبض من البدن، وتسل منه كما تسل الشعرة من العجينة.

ثم ذكر اختلاف الناس في حقيقة الروح، إلى أن قال: (والمقصود: أن الروح إذا كانت موجودة حية، عالمة قادرة، سميعة بصيرة، تصعد وتنزل، وتذهب وتجيء، ونحو ذلك من الصفات، والعقول قاصرة عن تكييفها وتحديدها؛ لأنهم لم يشاهدوا لها نظيرًا، والشيء إنما تدرك حقيقته بمشاهدته أو مشاهدة نظيره، فإذا كانت الروح متصفة بهذه الصفات، مع عدم مماثلتها لما يشاهد من المخلوقات؛ فالخالق أولى بمباينته لمخلوقاته مع اتصافه بما يستحقه من أسمائه وصفاته، وأهل العقول هم أعجز عن أن يحدوه أو يكيفوه منهم عن أن يحدوا الروح أو يكيفوها. فإذا كان من نفي صفات الروح جاحدًا معطلًا

لها، ومن مثَّلَها بما يشاهده من المخلوقات جاهلًا ممثلًا لها بغير شكلها، وهي مع ذلك ثابتة بحقيقة الإثبات، مستحقة لما لها من الصفات؛ فالخالق سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أولى أن يكون من نفى صفاته جاحدًا معطلًا، ومن قاسه بخلقه جاهلًا به ممثلًا، وهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ثابت بحقيقة الإثبات، مستحق لما له من الأسماء والصفات).



بيان القواعد التي يبنى عليها مذهب السلف في الأسماء والصفات

ثم ذكر الشيخ قواعد نافعة في هذا الباب، فقال[(١)]:

(**القاعدة الأولى**: أن الله سبحانه موصوف بالإثبات والنفي؛ فالإثبات: كإخباره بأنه بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير، وأنه سميع بصير، ونحو ذلك. والنفي: كقوله: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة:٢٥٥].

وينبغي أن يعلم أن النفي ليس فيه مدح ولا كمال، إلا إذا تضمن إثباتًا، وإلَّا فمجرد النفي ليس فيه مدح ولا كمال؛ لأن النفي المحض عدم محض، والعدم المحض ليس بشيء، وما ليس بشيء فهو كما قيل: ليس بشيء، فضلًا عن أن يكون مدحًا أو كمالًا، ولأن النفي المحض يوصف به المعدوم والممتنع، والمعدوم والممتنع لا يوصف بمدح ولا كمال، فلهذا كان عامة ما وصف الله به نفسه من النفي متضمنًا لإثبات مدح؛ كقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾، إلى قوله: ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا﴾ [البقرة:٢٥٥]؛ أي: لا يكرثه، ولا يثقله. وذلك مستلزم لكمال قدرته وتمامها، بخلاف المخلوق القادر إذا كان يقدر على الشيء بنوع كلفة ومشقة؛ فإن هذا نقص في قدرته وعيب في قوته، وكذلك قوله: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [سبأ:٣]، وكذلك قوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق:٣٨]؛ فإن نفى مس اللغوب -الذي هو التعب

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٥).

والإعياء- دل على كمال القدرة ونهاية القوة، بخلاف المخلوق الذي يلحقه من التعب والكلال ما يلحقه.

وكذلك قوله تعالى: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ [الأنعام:١٠٣]؛ إنما نفى الإدراك الذي هو الإحاطة؛ كما قاله أكثر العلماء، ولم ينف مجرد الرؤية؛ لأن المعدوم لا يرى، وليس في كونه لا يرى مدح؛ إذ لو كان كذلك، لكان المعدوم ممدوحًا، وإنما المدح في كونه لا يحاط به وإن رؤي؛ فكما أنه إذا علم، لا يحاط به علمًا، فكذلك إذا رؤي، لا يحاط به رؤية.

فكان في نفي الإدراك من إثبات عظمته ما يكون مدحًا وصفة كمال، وكان ذلك دليلًا على إثبات الرؤية، لا على نفيها، لكنه دليل على إثبات الرؤية مع عدم الإحاطة، وهذا هو الحق الذي اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها).

أقول: وبهذا التقرير الواضح كشف الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ الشبهة التي يوردها نفاة الرؤية، وهي استدلالهم بهذه الآية على نفي الرؤية، وهي لم تنفها، وإنما نفت الإدراك، والإدراك غير الرؤية.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في سياق القواعد التي يبنى عليها مذهب السلف في إثبات أسماء الله وصفاته:

(**القاعدة الثانية**: أن ما أخبر به الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن ربه، فإنه يجب الإيمان به، سواء عرفنا معناه أو لم نعرف؛ لأنه الصادق المصدوق، فما جاء في الكتاب والسنة، وجب على كل مؤمن الإيمان به، وإن لم يفهم معناه، وكذلك ما ثبت باتفاق سلف الأمة وأئمتها، مع أن هذا الباب يوجد عامته منصوصًا في الكتاب والسنة، متفق عليه بين سلف الأمة، وما تنازع فيه المتأخرون نفيًا وإثباتًا، فليس على أحد -بل ولا له- أن يوافق

أحدًا على إثبات لفظه أو نفيه، حتى يعرف مراده؛ فإن أراد حقًّا، قُبل، وإن أراد باطلًا، رُد، وإن اشتمل كلامه على حق وباطل، لم يقبل مطلقًا، ولم يرد جميع معناه، بل يوقف اللفظ، ويفسر المعنى).

ثم ضرب الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مثلًا لذلك، فقال[1]: (كما تنازع الناس في الجهة والتحيز وغير ذلك؛ فلفظ الجهة قد يراد به شيء موجود غير الله، فيكون مخلوقًا -كما إذا أريد بالجهة نفس العرش، أو نفس السماوات-، وقد يراد به ما ليس بموجود غير الله تعالى -كما إذا أريد بالجهة ما فوق العالم.

ومعلوم أنه ليس في النص إثبات لفظ الجهة ولا نفيه -كما فيه إثبات لفظ العلو والاستواء والفوقية والعروج إليه ونحو ذلك.

وقد علم أن ما ثم موجود إلا الخالق والمخلوق، والخالق سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ مباين للمخلوق؛ ليس في مخلوقاته شيء من ذاته، ولا في ذاته شيء من مخلوقاته، فيقال لمن نفى الجهة: أتريد بالجهة أنها شيء موجود مخلوق؟! فالله ليس داخلًا في المخلوقات. أم تريد بالجهة ما وراء العالم؟ فلا ريب أن الله فوق العالم مباين للمخلوقات. وكذلك يقال لمن قال: الله في جهة: أتريد بذلك أن الله فوق العالم، أو تريد به أن الله داخل في شيء من المخلوقات؟ فإن أردت الأول، فهو حق، وإن أردت الثاني، فهو باطل.

وكذلك لفظ التحيز؛ إن أراد به أن الله تحوزه المخلوقات، فالله أعظم وأكبر، بل قد وسع كرسيه السماوات والأرض، وقد قال الله تعالى: ﴿ وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ ﴾ [الزمر:٦٧]، وقد ثبت في الصحاح عن النبي صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**يَقْبِضُ اللهُ الأَرْضَ وَيَطْوِي السَّمَوَاتِ بِيَمِينِهِ**

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٤١).

ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا المَلِكُ أَيْنَ مُلُوكُ الأَرْضِ؟»(١). وفي حديث ابن عباس: «**مَا السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُونَ السَّبْعُ وَمَا فِيهِنَّ فِي يَدِ الرَّحْمَنِ إِلَّا كَخَرْدَلَةٍ فِي يَدِ أَحَدِكُمْ**»(٢)، وإن أراد بالتحيز أنه منحاز عن المخلوقات؛ أي: مباين لها منفصل عنها، ليس حالًّا فيها، فهو سبحانه كما قال أئمة السنة: فوق سماواته على عرشه بائن من خلقه).

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(**القاعدة الثالثة**: إذا قال القائل: ظاهر النصوص مراد، أو ظاهر النصوص ليس بمراد؛ فإنه يقال: لفظ الظاهر فيه إجمال واشتراك؛ فإن كان القائل يعتقد أن ظاهرها التمثيل بصفات المخلوقين، أو ما هو من خصائصهم، فلا ريب أن هذا غير مراد، ولكن السلف والأئمة لم يكونوا يسمون هذا ظاهرها، ولا يرتضون أن يكون ظاهر القرآن والحديث كفرًا وباطلًا، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أعلم وأحكم من أن يكون كلامه الذي وصف به نفسه لا يظهر منه إلا ما هو كفر أو ضلال، والذين يجعلون ظاهرها ذلك يغلطون من وجهين: تارة يجعلون المعنى الفاسد ظاهراللفظ، حتى يجعلوه محتاجًا إلى تأويل يخالف الظاهر، ولا يكون كذلك. وتارة يردون المعنى الحق الذي هو ظاهر اللفظ لاعتقادهم أنه باطل. فالأول كما قالوا في قوله: «**عَبْدِي جُعْت فَلَمْ تُطْعِمْنِي...**»(٣) الحديث، وفي الأثر

---

(١) رواه البخاري (٤٨١٢)، ومسلم (٢٧٨٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه ابن جرير (٢٤/ ٢٥)، وعبد الله بن أحمد في السنة (١٠٩٠) عن أبيه، موقوفًا.
وله شاهد مرفوع عن أبي ذر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ؛ رواه ابن حبان (٣٦١)، وأبو الشيخ في العظمة (٧٠).
قال الحافظ في الفتح (١٣/ ٤١١): له شاهد عن مجاهد؛ أخرجه سعيد بن منصور في التفسير؛ بسند صحيح عنه.

(٣) رواه مسلم (٢٥٦٩) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

الآخر: «**الْحَجَرُ الأَسْوَدُ يَمِينُ اللهِ فِي الأَرْضِ فَمَنْ صَافَحَهُ، أَوْ قَبَّلَهُ، فَكَأَنَّمَا صَافَحَ اللهَ، وَقَبَّلَ يَمِينَهُ**»[1]، وقوله: «**قُلُوبُ الْعِبَادِ بَيْنَ أُصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ**»[2]، فقالوا: قد علم أن ليس في قلوبنا أصابع الحق! فيقال لهم: لو أعطيتم النصوص حقها من الدلالة، لعلمتم أنها لم تدل إلا على حق.

أما أولًا: فقوله: «**الْحَجَرُ الأَسْوَدُ يَمِين اللهِ فِي الأَرْضِ، فَمَنْ صَافَحَهُ وَقَبَّلَهُ، فَكَأَنَّمَا صَافَحَ اللهَ، وَقَبَّلَ يَمِينَهُ**» صريح في أن الحجر الأسود ليس هو صفة لله، ولا هو نفس يمينه؛ لأنه قال: «**يَمِينُ اللهِ فِي الأَرْضِ**»، وقال: «**فَمَنْ صَافَحَهُ وَقَبَّلَهُ، فَكَأَنَّمَا صَافَحَ اللهَ، وَقَبَّلَ يَمِينَهُ**»؛ ومعلوم أن المشبه ليس هو المشبه به، ففي نفس الحديث بيان أن مستلمه ليس مصافحًا لله، وأنه ليس هو نفس يمينه؛ فكيف يجعل ظاهره كفرًا؛ لأنه محتاج إلى التأويل؟ مع أن هذا الحديث إنما يعرف عن ابن عباس.

وأما الحديث الآخر، فهو في «الصحيح» مفسرًا: «**يَقُولُ اللهُ: عَبْدِي، جُعْت، فَلَمْ تُطْعِمْنِي! فَيَقُولُ: رَبِّ! كَيْفَ أُطْعِمُك، وَأَنْت رَبُّ الْعَالَمِينَ؟! فَيَقُولُ: أَمَا عَلِمْت أَنَّ عَبْدِي فُلَانًا جَاعَ؟! فَلَوْ أَطْعَمْته، لَوَجَدْت ذَلِكَ عِنْدِي، عَبْدِي، مَرِضْت، فَلَمْ تَعُدْنِي! فَيَقُولُ: رَبِّ! كَيْفَ أَعُودُك، وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ؟! فَيَقُولُ: أَمَا عَلِمْت أَنَّ عَبْدِي فُلَانًا مَرِضَ؟ فَلَوْ عُدْته، لَوَجَدْتنِي عِنْدَهُ**». وهذا صريح في أن الله سبحانه لم يمرض، ولم يجع. ولكن مرض عبده، وجاع عبده، مُفَسِّرًا ذَلِكَ بِأَنَّك لَوْ أَطْعَمْته، لَوَجَدْت ذَلِكَ عِنْدِي، وَلَوْ عُدْته، لَوَجَدْتنِي عِنْدَهُ؛ فَلَمْ يَبْقَ فِي الْحَدِيثِ لَفْظٌ يَحْتَاجُ إلَى تَأْوِيلٍ.

---

(١) رواه عبد الرزاق (٨٩١٩-٨٩٢٠)، والفاكهي في أخبار مكة (١٧-٢٠) نحو ما ذكره شيخ الإسلام. وصححه العجلوني في كشف الخفاء (١/ ٤١٧). بل حسنه مرفوعًا، فينظر.

(٢) رواه مسلم (٢٦٥٤) من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وأما قوله: «**قُلُوبُ الْعِبَادِ بَيْنَ أُصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ**»؛ فإنه ليس في ظاهره أن القلب متصل بالأصابع، ولا مماس لها، ولا أنها في جوفه، ولا في قول القائل: «هذا بين يدي» ما يقتضي مباشرته ليديه. وإذا قيل: السحاب المسخر بين السماء والأرض لم يقتض أن يكون مماسًا للسماء والأرض. ونظائر هذا كثيرة).



الرد على من يؤوِّلون أسماء الله وصفاته

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(١)]: (ومما يشبه هذا القول أن يجعل اللفظ نظيرًا لما ليس مثله؛ كما قيل في قوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾، فقيل: هو مثل قوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا﴾ [يس:٧١]، فهذا ليس مثل هذا؛ لأنه هنا أضاف الفعل إلى الأيدي، فصار شبيهًا بقوله: ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى:٣٠]، وهنا أضاف الفعل إليه، فقال: ﴿لِمَا خَلَقْتُ﴾، ثم قال: ﴿بِيَدَيَّ﴾. وأيضًا فإنه هنا ذكر نفسه المقدسة بصيغة المفرد، وفي اليدين ذكر لفظ التثنية؛ كما في قوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤]، وهناك أضاف الأيدي إلى صيغة الجمع، فصار كقوله: ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر:١٤]، وهذا في الجمع نظير قوله: ﴿بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ [الملك:١]، ﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ﴾ [آل عمران:٢٦] في المفرد، فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ذكر نفسه تارة بصيغة المفرد مظهرًا أو مضمرًا، وتارة بصيغة الجمع؛ كقوله: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾ [الفتح:١]، وأمثال ذلك. ولا يذكر نفسه بصيغة التثنية قط؛ لأن صيغة الجمع تقتضي التعظيم الذي يستحق، وربما تدل على معاني أسمائه، وأما صيغة التثنية، فتدل على العدد المحصور، وهو مقدس عن ذلك.

إلى أن ذكر القاعدة الرابعة: وهي أن كثيرًا من الناس يتوهم في بعض الصفات، أو كثير منها، أو أكثرها، أو كلها أنها تماثل صفات المخلوقين، ثم يريد أن ينفي ذلك الذي فهمه، فيقع في أربعة أنواع من المحاذير:

أحدها: كونه مَثَّل ما فهمه من النصوص بصفات المخلوقين، وظن أن مدلول النص هو التمثيل.

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٤٥).

الثاني: أنه إذا جعل ذلك هو مفهومها، وعطله؛ بقيت النصوص معطلة عما دلت عليه من إثبات الصفات اللائقة بالله، فيبقى مع جنايته على النصوص وظنه السيئ الذي ظنه بالله ورسوله؛ حيث ظن أن الذي يفهم من كلامهما هو التمثيل الباطل، قد عطل ما أودع الله ورسوله في كلامهما من إثبات الصفات لله والمعاني الإلهية اللائقة بجلال الله تعالى.

الثالث: أنه ينفي تلك الصفات عن الله عَزَّوَجَلَّ بغير علم، فيكون معطلًا لما يستحقه الرب.

الرابع: أنه يصف الرب بنقيض تلك الصفات -من صفات الأموات والجمادات، أو صفات المعدومات-؛ فيكون قد عطل به صفات الكمال التي يستحقها الرب، ومثَّله بالمنقوصات والمعدومات، وعطل النصوص عما دلت عليه من الصفات، وجعل مدلولها هو التمثيل بالمخلوقات، فيجمع في كلام الله وفي الله بين التعطيل والتمثيل؛ فيكون ملحدًا في أسماء الله وآياته.

مثال ذلك: أن النصوص كلها دلت على وصف الإله بالعلو والفوقية على المخلوقات واستوائه على العرش؛ فأما علوه ومباينته للمخلوقات، فيعلم بالعقل الموافق للسمع، وأما الاستواء على العرش، فطريق العلم به هو السمع، وليس في الكتاب والسنة وصف له بأنه لا داخل العالم ولا خارجه، ولا مباينه ولا مداخله؛ فيظن المتوهم أنه إذا وصف بالاستواء على العرش، كان استواؤه كاستواء الإنسان على ظهور الفلك والأنعام؛ كقوله: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْفُلْكِ وَٱلْأَنْعَٰمِ مَا تَرْكَبُونَ ﴿١٢﴾ لِتَسْتَوُۥا۟ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾ [الزخرف:١٢-١٣]، فيخيل له أنه إذا كان مستويًا على العرش، كان محتاجًا إليه كحاجة المستوي على الفلك والأنعام، فلو غرقت السفينة، لسقط المستوي عليها، ولو عثرت الدابة، لخر المستوي عليها، ثم يريد أن ينفي هذا الزعم).

إلى أن قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ثم قد علم أن الله تعالى خلق العالم بعضه فوق بعض، ولم يجعل عاليه مفتقرًا إلى سافله؛ فالهواء فوق الأرض، وليس مفتقرًا إلى أن تحمله الأرض، والسحاب -أيضًا- فوق الأرض، وليس مفتقرًا إلى أن تحمله، والسماوات فوق الأرض، وليست مفتقرة إلى حمل الأرض لها. فالعلي الأعلى رب كل شيء ومليكه، إذا كان فوق جميع خلقه، كيف يجب أن يكون محتاجًا إلى خلقه أو عرشه؟! أو كيف يستلزم علوه على خلقه هذا الافتقار وهو ليس بمستلزم في المخلوقات؟! وقد علم أن ما ثبت للمخلوق من الغنى عن غيره، فالخالق سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أحق به وأولى.

وكذلك قوله: ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ﴾ [الملك:١٦]، من توهم أن مقتضى هذه الآية أن يكون الله في داخل السماوات، فهو جاهل ضال بالاتفاق).

إلى أن قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ولما كان قد استقر في نفوس المخاطبين أن الله هو العلي الأعلى، وأنه فوق كل شيء؛ كان المفهوم من قوله: «إنه في السماء» أنه في العلو، وأنه فوق كل شيء؛ لأن السماء يراد به العلو. وكذلك الجارية لما قال لها: «أَيْنَ اللهُ؟»[1] قَالَتْ فِي السَّمَاءِ. إنما أرادت العلو، وإن أريد بالسماء الأفلاك -أي: السماوات المبنية-، كان المراد أنه عليها؛ كما قال: ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾ [طه:٧١]، وكما قال: ﴿ فَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [آل عمران:١٣٧]، وكما قال: ﴿ فَسِيحُواْ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [التوبة:٢]، ويقال: فلان في الجبل، وفي السطح، وإن كان على أعلى شيء فيه).

وبهذا الذي ذكره الشيخ من البيان: أن السماء يراد بها معنيان:

الأول: ما علا وارتفع يقال له: سماء؛ فيكون المراد على هذا أن الله في السماء يعني: في العلو، ويراد بالسماء السماوات المبنية ذات الأفلاك، فيكون المراد على هذا أن الله في السماء؛ يعني: فوق السماء. والله تعالى أعلم.

---

(١) رواه مسلم (٥٣٧) من حديث معاوية بن الحكم السلمي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

هل في القرآن شيء لا يعرف معناه

ذكر الشيخ تقي الدين في القاعدة الخامسة[١] من القواعد التي ذكرها في رسالة «التدمرية» في موضوع الأسماء والصفات مبحث: هل في القرآن شيء لايعرف معناه؟ وردَّ على الذين يظنون أن فيه شيئًا من ذلك، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(**القاعدة الخامسة**: أنا نعلم لما أخبرنا به من وجه دون وجه؛ فإن الله قال: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا ﴾ [النساء:٨٢]، وقال: ﴿ أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا۟ ٱلْقَوْلَ ﴾ [المؤمنون:٦٨]، وقال: ﴿ كِتَـٰبٌ أَنزَلْنَـٰهُ إِلَيْكَ مُبَـٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَـٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَـٰبِ ﴾ [ص:٢٩]، وقال: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴾ [محمد:٢٤]، فأمر بتدبر الكتاب كله، وقد قال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَـٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَـٰبِ ﴾ [آل عمران:٧]، وجمهور سلف الأمة وخلفها على أن الوقف على قوله: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾، وهذا هو المأثور عن أبي بن كعب، وابن مسعود، وابن عباس، وغيرهم. وروي عن ابن عباس أنه قال: التفسير على أربعة أوجه: تفسير تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يعذر أحد بجهالته، وتفسير تعلمه العلماء، وتفسير لايعلمه إلا الله، من ادعى علمه، فهو كاذب[٢]).

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٥٤).

(٢) انظر: تفسير ابن كثير (١/ ٧).

ثم قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وقد روي عن مجاهد وطائفة أن الراسخين في العلم يعلمون تأويله -أي: المتشابه-، وقد قال مجاهد: «عَرَضْتُ الْمُصْحَفَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ فَاتِحَتِهِ إِلَى خَاتِمَتِهِ أُوقِفُهُ عِنْدَ كُلِّ آيَةٍ وَأَسْأَلُهُ عَنْ تَفْسِيرِهَا»)[1].

قال الشيخ: (ولا منافاة بين القولين؛ فإن لفظ التأويل قد صار بتعدد الاصطلاحات مستعملًا في ثلاثة معان:

أحدها -وهو اصطلاح كثير من المتأخرين من المتكلمين في الفقه وأصوله-: أن التأويل هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن به. وهذا هو الذي عناه أكثر من تكلم من المتأخرين في تأويل نصوص الصفات، وترك تأويلها، وهل ذلك محمود أو مذموم أو حق أو باطل.

الثاني: أن التأويل بمعنى التفسير، وهذا هو الغالب على اصطلاح المفسرين للقرآن؛ كما يقول ابن جرير وأمثاله من المصنفين في التفسير، فمن قال من العلماء: إنه يعلم تأويل المتشابه، فالمراد به معرفة تفسيره.

الثالث من معاني التأويل: هو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام؛ كما قال الله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ ۚ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف:٥٣]، فتأويل ما في القرآن من أخبار المعاد، هو ما أخبر الله به فيه مما يكون من القيامة والحساب والجزاء، والجنة والنار، ونحو ذلك؛ كما قال الله تعالى في قصة يوسف، لما سجد أبواه وإخوته، قال: ﴿يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰيَ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف:١٠٠]، فجعل عين ما وجد في الخارج هو تأويل الرؤيا).

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (١/ ١٠).

إلى أن قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (إذا عرفت ذلك، فتأويل ما أخبر الله تعالى به عن نفسه المقدسة المتصفة بما لها من حقائق الأسماء والصفات هو حقيقة نفسه المقدسة، وتأويل ما أخبر الله به تعالى من الوعد والوعيد هو نفس ما يكون من الوعد والوعيد).

يريد الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ من هذا البيان أن التأويل المعروف في اللغة وعند السلف قسمان:

الأول: تفسير الكلام وبيان معناه.

والثاني: حقيقة ما يؤول إليه الشيء المخبر عنه.

وأما النوع الثالث -وهو صرف اللفظ عن ظاهره، وهو الاحتمال الراجح إلى احتمال مرجوح-؛ فليس معروفًا -لا في اللغة، ولا عند السلف-، وإنما هو مما أحدثه المتأخرون، وهذا الذي استخدموه في صرف نصوص الصفات الإلهية عما دلت عليه من الحق.

ثم بيَّن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ نقطة أخرى، أو هي بالأصح عود إلى ما سبق بيانه، من أن بين أسماء الله وصفاته وأسماء وصفات المخلوقين اشتراكًا في المعنى، لايقتضي اشتراكهما في الحقيقة، وهذا الاشتراك في المعنى يسمى بالتشابه من حيث اللفظ، كالتشابه الذي بين ما في الدنيا من المسميات وما في الآخرة، وهو لا يقتضي التشابه في الحقائق.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا المعنى[1]: (ولهذا ما يجيء في الحديث نعمل بمحكمه، ونؤمن بمتشابهه؛ لأن ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر فيه ألفاظ متشابهة، يشبه معانيها ما نعلمه في الدنيا؛ كما أخبر أن في الجنة لحمًا ولبنًا وعسلًا وخمرًا ونحو ذلك. وهذا يشبه ما في الدنيا لفظًا ومعنى، ولكن ليس هو مثله ولا حقيقته، فأسماء الله تعالى وصفاته

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٥٧).

أولى، وإن كان بينهما وبين أسماء العباد وصفاتهم تشابه، لا يكون الخالق من أجله مثل المخلوق، ولا حقيقته كحقيقته).

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ الحكمة من وجود هذا التشابه بين الحاضر والغائب، فقال: (والإخبار عن الغائب لا يفهم إن لم يعبر عنه بالأسماء المعلومة معانيها في الشاهد، ويعلم بها ما في الغائب بواسطة العلم بما في الشاهد، مع العلم بالفارق المميز، وأن ما أخبر الله به من الغيب أعظم مما يعلم في الشاهد. وفي الغائب ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر، فنحن إذا أخبرنا الله بالغيب الذي اختص به من الجنة والنار، علمنا معنى ذلك، وفهمنا ما أريد منا فهمه بذلك الخطاب، وفسرنا ذلك، وأما نفس الحقيقة المخبر عنها مثل التي لم تكن بعد، وإنما تكون يوم القيامة، فذلك من التأويل الذي لا يعلمه إلا الله، ولهذا لما سئل مالك وغيره من السلف عن قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، قالوا: «الِاسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ، وَالْكَيْفُ مَجْهُولٌ، وَالْإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ»(١)، وكذلك قال ربيعة شيخ مالك قبله: «الِاسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ، وَالْكَيْفُ مَجْهُولٌ، وَمِنْ اللهِ الْبَيَانُ، وَعَلَى الرَّسُولِ الْبَلَاغُ، وَعَلَيْنَا الْإِيمَانُ»، فبيَّن أن الاستواء معلوم، وأن كيفية ذلك مجهول. ومثل هذا يوجد كثيرًا في كلام السلف والأئمة؛ ينفون علم العباد بكيفية صفات الله، وأنه لا يعلم كيف الله إلا الله؛ فلا يعلم ما هو إلا هو).



---

(١) في تذكرة الحفاظ (١/ ٢٠٩) قال: صح عن مالك.

المحكم والمتشابه في القرآن وما يجب نحوهما

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١]: (ومما يوضح هذا أن الله وصف القرآن كله بأنه محكم، وبأنه متشابه، وفي موضع آخر جعل منه ما هو محكم، ومنه ما هو متشابه؛ فينبغي أن يعرف الإحكام والتشابه الذي يعمه، والإحكام والتشابه الذي يخص بعضه، قال الله تعالى: ﴿ الٓر ۚ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ ﴾ [هود:١]، فأخبر أنه أحكم آياته كلها، وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِيَ ﴾ [الزمر:٢٣]، فأخبر أنه كله متشابه.

والحُكْمُ هو الفصل بين الشيئين، فالحاكم يفصل بين الخصمين، والحُكم فَصْل بين المتشابهات علمًا وعملًا؛ إذا ميز بين الحق والباطل، والصدق والكذب، والنافع والضار، وذلك يتضمن فعل النافع وترك الضار. فيقال: حكمت السفيه وأحكمته، إذا أخذت على يديه. وحكمت الدابة وأحكمتها، إذا جعلت لها حكمةً، وهو ما أحاط بالحنك من اللجام. وإحكام الشيء: إتقانه. فإحكام الكلام: إتقانه بتمييز الصدق من الكذب في أخباره، وتمييز الرشد من الغي في أوامره، والقرآن كله محكم بمعنى الإتقان، فقد سماه الله «حكيمًا» بقوله: ﴿الٓر ۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡحَكِيمِ ﴾ [يونس:١]، فالحكيم بمعنى الحاكم؛ كما جعله «يقصُّ» بقوله: ﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ يَقُصُّ عَلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ أَكۡثَرَ ٱلَّذِي هُمۡ فِيهِ يَخۡتَلِفُونَ ﴾ [النمل:٧٦]، وجعله «مفتيًا» في قوله: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِيهِنَّ وَمَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ ﴾ [النساء:١٢٧]؛ أي: ما يتلى عليكم يفتيكم فيهن، وجعله «هاديًا» و»مبشرًا» في قوله: ﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ يَهۡدِي لِلَّتِي هِيَ أَقۡوَمُ وَيُبَشِّرُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعۡمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ [الإسراء:٩].

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٥٩).



وأما التشابه الذي يعمه، فهو ضد الاختلاف المنفي عنه في قوله: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء:٨٢]، وهو الاختلاف المذكور في قوله: ﴿إِنَّكُمْ لَفِى قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ ﴿٨﴾ يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ﴾ [الذاريات:٨-٩].

فالتشابه هنا هو تماثل الكلام وتناسبه، بحيث يصدق بعضه بعضًا؛ فإذا أمر بأمر، لم يأمر بنقيضه في موضع آخر، بل يأمر به، أو بنظيره، أو بملزوماته، وإذا نهى عن شيء، لم يأمر به في موضع آخر، بل ينهي عنه، أو عن نظيره، أو عن ملزوماته؛ إذا لم يكن هناك نسخ، وكذلك إذا أخبر بثبوت شيء، لم يخبر بنقيض ذلك، بل يخبر بثبوته، أو بثبوت ملزوماته، وإذا أخبر بنفي شيء، لم يثبته، بل ينفيه، أو ينفي لوازمه. بخلاف القول المختلف الذي ينقض بعضه بعضًا؛ فيثبت الشيء تارة، وينفيه أخرى، أو يأمر به، وينهي عنه في وقت واحد، ويفرق بين المتماثلين، فيمدح أحدهما، ويذم الآخر. فالأقوال المختلفة هنا هي المتضادة، والمتشابهة هي المتوافقة، وهذا التشابه يكون في المعاني، وإن اختلفت الألفاظ، فإذا كانت المعاني يوافق بعضها بعضًا، ويعضد بعضها بعضًا، ويناسب بعضها بعضًا، ويشهد بعضها لبعض، ويقتضي بعضها بعضًا، كان الكلام متشابهًا؛ بخلاف الكلام المتناقض الذي يضاد بعضه بعضًا. فهذا التشابه العام لا ينافي الإحكام العام، بل هو مصدق له؛ فإن الكلام المحكم المتقن يصدق بعضه بعضًا).

ثم تكلم الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الإحكام الخاص، فقال: (الإحكام الخاص ضد التشابه الخاص، والتشابه الخاص هو مشابهة الشيء لغيره من وجه، مع مخالفته له من وجه آخر، بحيث يشتبه على بعض الناس أنه هو أو هو مثله، وليس كذلك، والإحكام هو الفصل بينهما، بحيث لا يشتبه أحدهما بالآخر. وهذا التشابه إنما يكون بقدر مشترك بين الشيئين مع وجود الفاصل بينهما، ثم من الناس من لا يهتدي للفصل بينهما؛ فيكون مشتبهًا عليه، ومنهم من يهتدي إلى ذلك. فالتشابه الذي لا يتميز معه قد يكون من الأمور النسبية

الإضافية، بحيث يشتبه على بعض الناس دون بعض، ومثل هذا يعرف منه أهل العلم ما يزيل عنهم هذا الاشتباه؛ كما إذا اشتبه على بعض الناس ما وعدوا به في الآخرة بما يشهدونه في الدنيا، فيظن أنه مثله، فَعَلِم العلماءُ أنه ليس مثله، وإن كان مشبهًا له من بعض الوجوه.

ومن هذا الباب الشبه التي يضل بها بعض الناس، وهي ما يشتبه فيها الحق بالباطل، حتى تشتبه على بعض الناس. ومن أوتى العلم بالفصل بين هذا وهذا، لم يشتبه عليه الحق بالباطل. والقياس الفاسد إنما هو من باب الشبهات؛ لأنه تشبيه للشيء في بعض الأمور بما لا يشبهه فيه).

إلى أن قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ومن هداه الله، فرق بين الأمور -وإن اشتركت في بعض الوجوه-، وعلم ما بينهما من الجمع والفرق، والتشابه والاختلاف، وهؤلاء لا يضلون بالمتشابه من الكلام؛ لأنهم يجمعون بينه وبين المحكم الفارق الذي يبين ما بينهما من الفصل والافتراق). ثم ضرب الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ لذلك مثلًا بكلمة «نحن» و«إنا»؛ يتكلم بهما الجمع، ويتكلم بهما الواحد العظيم. فإذا تمسك النصراني بقوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ﴾ [الحجر:٩]، ونحوه على تعدد الآلهة، كان المحكم كقوله تعالى: ﴿ وَإِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾ [البقرة: ١٦٣]، ونحو ذلك مما لا يحتمل إلا معنى واحدًا، يزيل ما هناك من الاشتباه، وكان ما ذكره من صيغة الجمع مبينًا لما يستحقه من العظمة والأسماء والصفات وطاعة المخلوقات من الملائكة وغيرهم.

ثم بيَّن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ التأويل الذي لا يعلمه إلا الله، والتأويل الذي يعلمه العلماء؛ بأن التأويل الذي لا يعلمه إلا الله هو الحقيقة المغيَّبة عنا؛ مثل: ما في الجنة من الماء واللبن

والفواكه، وما أعده الله لعباده الصالحين -مما لاعين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر-، وكذلك مدلول أسمائه وصفاته، وهو حقيقتها التي لا يعلمها إلا هو. وأما التأويل الذي يعلمه العلماء، فهو التفسير وبيان المعنى المراد، وهو التأويل الذي لا يعاب، بل يحمد.



بيان الضابط الذي به يعرف ما يجوز وما لا يجوز في باب الأسماء والصفات

ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قاعدة جليلة في بيان الضابط الذي عرف به ما يجوز على الله، وما لا يجوز في باب الأسماء والصفات[1]؛ لأن الاعتماد في النفي على مجرد نفي التشبيه، وفي الإثبات على مجرد الإثبات من غير تشبيه، ليس بسديد؛ لأنه ما من شيئين إلا بينهما قدر مشترك وقدر مميِّز. فليس المراد نفي مطلق التشبيه، وإنما المراد نفي التشبيه من كل وجه.

يريد الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما سبق بيانه من أن اشتراك صفات الخالق وصفات المخلوقين في اللفظ والمعنى العام لا يقتضي تشابههما في الحقيقة والكيفية.

ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ غلط الفرق الضالة في هذا الباب، وأن ذلك بسبب ما اعتمدوه من قواعد، وصفوها من عند أنفسهم، وحكموا على من خالفها بأنه مشبه ضال.

فالمعتزلة جعلوا أخص وصف الإله القِدَم، فمن أثبت لله صفة قديمة، فهو مشبه؛ فمن قال: إن لله علمًا قديمًا أو قدرة قديمة، كان عندهم مشبهًا ممثلًا؛ لأن من أثبت لله صفة قديمة، فقد أثبت له مِثْلًا قديمًا.

ومثبتة الصفات لا يوافقونهم على هذا، بل يقولون: أخص وصفه ما لايتصف به غيره؛ مثل: كونه رب العالمين، وأنه بكل شيء عليم، وأنه على كل شيء قدير، وأنه إله واحد، ونحو ذلك، والصفة لا توصف بشيء من ذلك.

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٦٩).

ومن القواعد التي مشى عليها المعتزلة في نفيهم للصفات ما ذكره الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عنهم؛ أنهم يقولون: إن الصفات لا تقوم إلا بجسم متحيز، والأجسام متماثلة؛ فلو قامت به الصفات، للزم أن يكون مماثلًا لسائر الأجسام، وهذا هو التشبيه.

ثم بين الشيخ أن المثبتين للصفات يجيبون عن هذا تارة بمنع المقدمة الأولى -يعني: أن إثبات الصفات يقتضي التجسيم-، فيقولون: «إثبات الصفات لا يقتضي التجسيم»، وتارة يجيبون بمنع المقدمة الثانية -يعني: أنه إثبات، وإن اقتضى التجسيم، فالأجسام غير متماثلة-، وتارة يجيبون بمنع كل من المقدمتين -يعني: فليس إثبات الصفات يقتضي التجسيم، وليست الأجسام متماثلة.

قال الشيخ: (والمقصود هنا أنهم يطلقون التشبيه على ما يعتقدونه تجسيمًا؛ بناء على تماثل الأجسام. والمثبتون ينازعونهم في اعتقادهم).

ثم بيَّن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ الضابط الصحيح في نفي ما ينفى عن الله تعالى، فقال: (وإنما المقصود هنا أن مجرد الاعتماد في نفي ما ينفى على مجرد نفي التشبيه لا يفيد؛ إذ ما من شيئين إلا يشتبهان من وجه، ويفترقان من وجه، بخلاف الاعتماد على نفي النقص والعيب ونحو ذلك مما هو سبحانه مقدس عنه؛ فإن هذه طريقة صحيحة، وكذلك إذا أثبت له صفات الكمال، ونفى مماثلة غيره له فيها. فإن هذا نفي المماثلة فيما هو مستحق له، وهذا حقيقة التوحيد، وهو أن لا يشركه شيء فيما هو من خصائصه، وكل صفة من صفات الكمال فهو متصف بها على وجه لا يماثله فيه أحد.

ولهذا كان مذهب سلف الأمة وأئمتها إثبات ما وصف به نفسه من الصفات، ونفي مماثلته بشيء من المخلوقات.

ثم أورد الشيخ اعتراضًا على هذا الضابط، فقال: (فإن قيل: إن الشيء إذا شابه

غيره، جاز عليه ما يجوز عليه من ذلك الوجه، ووجب له ما وجب له، وامتنع عليه ما امتنع عليه). ثم أجاب عنه بقوله: (قيل: هب أن الأمر كذلك، ولكن إذا كان ذلك القدر المشترك لا يستلزم إثبات ما يمتنع على الرب سبحانه، ولا نفي ما يستحقه، لم يكن ممتنعًا؛ كما إذا قيل: إنه موجود حي عليم سميع بصير، وقد سمى بعض المخلوقات حيًّا سميعًا بصيرًا، فإذا قيل: يلزم أنه يجوز عليه ما يجوز على ذلك من جهة كونه موجودًا حيًّا عليمًا سميعًا بصيرًا. قيل: لازم هذا القدر المشترك ليس ممتنعًا على الرب تعالى؛ فإن ذلك لا يقتضي حدوثًا ولا إمكانًا، ولا نقصًا ولا شيئًا مما ينافي صفات الربوبية. وذلك أن القدر المشترك هو مسمى الوجود أو الموجود، أو الحياة أو الحي، أو العليم أو العلم، والقدر المشترك مطلق كلي، لا يختص بأحدهما دون الآخر؛ فلم يقع بينهما اشتراك -لا فيما يختص بالممكن المحدث، ولا فيما يختص بالواجب القديم-، فإن ما يختص به أحدهما يمتنع اشتراكهما فيه، فإذا كان القدر المشترك الذي اشتركا فيه صفة كمال -كالوجود والحياة والعلم والقدرة-، ولم يكن في ذلك شيء مما يدل على خصائص المخلوقين، كما لا يدل على شيء من خصائص الخالق؛ لم يكن في إثبات ذلك محذور أصلًا، بل إثبات هذا من لوازم الوجود؛ فكل موجودين لابد بينهما من مثل هذا، ومن نفي هذا، لزمه تعطيل وجود كل موجود. ولهذا لما اطلع الأئمة على أن هذا حقيقة قول الجهمية، سموهم معطلة، وكان جهم ينكر أن يسمى الله شيئًا).

إلى أن قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وهذا الموضع من فهمه فهمًا جيدًا، وتدبره، زالت عنه عامة الشبهات، وانكشف له غلط كثير من الأذكياء في هذا المقام، وقد بسط هذا في مواضع كثيرة، وبُيِّن فيها أن القدر المشترك الكلي لا يوجد في الخارج، إلا معينًا مقيدًا، وأن معنى اشتراك الموجودات في أمر من الأمور هو تشابهها من ذلك الوجه، وأن ذلك المعنى العام يطلق على هذا وهذا؛ لأن الموجودات في الخارج لا يشارك أحدهما الآخر في شيء موجود فيهم، بل كل موجود متميز عن غيره بذاته وصفاته وأفعاله.

وجوب الإيمان بالشرع والقدر

عقد شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ فصلًا في رسالته المسماة بـ«التدمرية» في بيان وجوب الإيمان بالشرع والقدر، وأنه لا تعارض بينهما؛ ردًا على الذين زعموا التعارض بينهما من الجبرية والقدرية.

فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(١)]: (لابد من الإيمان بخلق الله وأمره، فيجب الإيمان بأن الله خالق كل شيء وربه ومليكه، وأنه على كل شيء قدير، وأنه ما شاء، كان، وما لم يشأ، لم يكن، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وقد علم ما سيكون قبل أن يكون، وقدر المقادير وكتبها حيث شاء؛ كما قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج:٧٠]، وفي «الصحيح» عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**إِنَّ اللهَ قَدَّرَ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ**»[(٢)]، ويجب الإيمان بأن الله أمر بعبادته وحده لا شريك له؛ كما خلق الجن والإنس لعبادته، وبذلك أرسل رسله، وأنزل كتبه. وعبادته تتضمن كمال الذل والحب له، وذلك يتضمن كمال طاعته: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء:٨٠]، وقد قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [النساء:٦٤]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران:٣١]، وقال تعالى: ﴿وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ﴾ [الزخرف:٤٥].

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٨٩).

(٢) رواه مسلم (٢٦٥٣) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

ثم بيَّن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن دين الرسل واحد هو دين الإسلام، وإن تعددت شرائعهم، وذكَر قول النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّا مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاءِ دِينُنَا وَاحِدٌ، وَالأَنْبِيَاءُ إِخْوَةٌ لِعَلَّاتٍ، وَإِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِابْنِ مَرْيَمَ لَأَنَا؛ إِنَّهُ لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ نَبِيٌّ**»(١)، قال: (وهذا الدين هو الإسلام، لذي لا يقبل الله دينًا غيره -لا من الأولين، ولا من الآخرين-، فإن جميع الأنبياء على دين الإسلام، قال تعالى عن نوح: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِى وَتَذْكِيرِى بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَعَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾، إلى قوله: ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [يونس:٧١-٧٢]، وقال عن إبراهيم: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾، إلى قوله: ﴿إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، إلى قوله: ﴿فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [البقرة:١٣٠-١٣٢]، وقال عن موسى: ﴿يَٰقَوْمِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ﴾ [يونس:٨٤]، وقال في خبر المسيح: ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ أَنْ ءَامِنُواْ بِى وَبِرَسُولِى قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَٱشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ﴾ [المائدة:١١١]، وقال فيمن تقدم من الأنبياء: ﴿يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ﴾ [المائدة:٤٤]، وقال عن بلقيس أنها قالت: ﴿رَبِّ إِنِّى ظَلَمْتُ نَفْسِى وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَٰنَ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [النمل:٤٤]، فالإسلام يتضمن الاستسلام لله وحده؛ فمن استسلم له ولغيره، كان مشركًا، ومن لم يستسلم له، كان مستكبرًا عن عبادته. والمشرك به والمستكبر عن عبادته كافر. والاستسلام له وحده يتضمن عبادته وحده وطاعته وحده).

ثم بيَّن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ وجه كون دين الأنبياء واحدًا مع اختلاف شرائعهم، فقال: (فهذا دين الإسلام الذي لا يقبل الله غيره، وذلك إنما يكون بأن يطاع في كل وقت بفعل ما أمر به في ذلك الوقت؛ فإذا أمر في أول الأمر باستقبال الصخرة، ثم أمرنا ثانيًا باستقبال

(١) انظر: صحيح البخاري (٣٤٤٢، ٣٤٤٣)، ومسلم (٢٣٦٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

الكعبة، كان كل من الفعلين حين أمر به داخلًا في الإسلام، فالدين هو الطاعة والعبادة له في الفعلين، وإنما تَنوّع بعض صور الفعل، وهو وجه المصلي.

فكذلك الرسل دينهم واحد، وإن تنوعت الشرعة والمنهاج والوجه والمنسك؛ فإن ذلك لا يمنع أن يكون الدين واحدًا؛ كما لم يمنع ذلك في شريعة الرسول الواحد، والله تعالى جعل من دين الرسل أن أولهم يبشر بآخرهم، ويؤمن به، وآخرهم يصدق بأولهم، ويؤمن به. قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ۚ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى ۖ قَالُوٓا۟ أَقْرَرْنَا ۚ قَالَ فَٱشْهَدُوا۟ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ [آل عمران:٨١]، قال ابن عباس: «لَمْ يَبْعَثْ اللهُ نَبِيًّا، إِلَّا أَخَذَ عَلَيْهِ المِيثَاقَ: لَئِنْ بُعِثَ مُحَمَّدٌ وَهُوَ حَيٌّ، لَيُؤْمِنُنَّ بِهِ، وَلَيَنْصُرُنَّهُ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ المِيثَاقَ عَلَى أُمَّتِهِ: لَئِنْ بُعِثَ مُحَمَّدٌ وَهُمْ أَحْيَاءٌ، لَيُؤْمِنُنَّ بِهِ، وَلَيَنْصُرُنَّهُ».

وقال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۖ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ ۚ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة:٤٨]، وجعل الإيمان متلازمًا، وكفَّر من قال: إنه آمن ببعض وكفر ببعض، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا۟ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [النساء:١٥٠-١٥١]، وقال تعالى: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة:٨٥]، وقد قال لنا: ﴿قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِىَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ

لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٦﴾ فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ وَّإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا هُمْ فِى شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [البقرة:١٣٦-١٣٧]، فأمرنا أن نقول: آمنا بهذا كله، ونحن له مسلمون؛ فمن بلغته رسالة محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فلم يقر بما جاء به، لم يكن مسلمًا ولا مؤمنًا، بل يكون كافرًا، وإن زعم أنه مسلم أو مؤمن. كما ذكروا أنه لما أنزل الله تعالى: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ [آل عمران:٨٥]، قالت اليهود والنصارى: فنحن مسلمون؛ فأنزل الله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾، فقالوا: لا نحج، فقال تعالى: ﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران:٩٧][1]).



(١) رواه سعيد بن منصور في سننه (٥٠٦)، ومن طريقه البيهقي (٤/ ٣٢٤) من مراسيل عكرمة.

الإسلام دين جميع الرسل وإن تنوعت شرائعهم

دين الإسلام هو دين جميع الرسل، وإن تنوعت شرائعهم، والإسلام معناه: الاستسلام لله بعبادته حسبما شرعه في كل وقت، والانتقال من الشرعة المنسوخة إلى الشرعة الناسخة؛ طاعة لله، وأن من زعم أنه مسلم مع بقائه على الشرع المنسوخ، فليس بمسلم؛ كما ذكر الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ أنه لما أنزل الله تعالى: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ [آل عمران:٨٥]، قالت اليهود والنصارى: فنحن مسلمون[١]. فأنزل الله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾، فقالوا: لا نحج، فقال تعالى: ﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران:٩٧]؛ فإن الاستسلام[٢] لله لا يتم إلا بالإقرار بما له على عباده من حج البيت؛ كما قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ، وَحَجِّ الْبَيْتِ**»[٣]، ولهذا لما وقف النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعرفة، أنزل الله: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ﴾ [المائدة:٣][٤].

ثم قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ مبينًا الفرق بين الإسلام العام الذي عليه جميع الأنبياء، والإسلام الخاص الذي بعث به محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقال: (وقد تنازع الناس في من تقدم من أمة موسى وعيسى: هل هم مسلمون أو لا؟ وهو نزاع لفظي؛ فإن الإسلام

---

(١) سبق تخريجه آنفًا.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٩٣).

(٣) رواه البخاري (٨)، ومسلم (١٦) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٤) رواه البخاري (٤٥)، ومسلم (٣٠١٧) من حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الخاص الذي بعث به محمد صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ المتضمن لشريعة القرآن ليس عليه إلا أمة محمد صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، والإسلام اليوم عند الإطلاق يتناول هذا.

وأما الإسلام العام المتناول لكل شريعة بعث الله بها نبيًّا، فإنه يتناول إسلام كل أمة متبعة لنبي من الأنبياء، ورأس الإسلام مطلقًا شهادة أن لا إله إلا الله، وبها بعث جميع الرسل؛ كما قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ﴾ [النحل:٣٦]، وقال تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء:٢٥]، وقال عن الخليل: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ ﴿٢٧﴾ وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ [الزخرف:٢٦-٢٨]).

إلى أن قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وذكر عن رسله نوح وهود وصالح وغيرهم أنهم قالوا لقومهم: ﴿ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ ﴾ [الأعراف:٥٩]، وقال عن أهل الكهف: ﴿ إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى ﴿١٣﴾ وَرَبَطْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ إِذْ قَامُوا فَقَالُوا رَبُّنَا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَن نَّدْعُوَ مِن دُونِهِ إِلَٰهًا لَّقَدْ قُلْنَا إِذًا شَطَطًا ﴾ [الكهف:١٣-١٤]، وقد بيَّن في كتابه الشرك بالملائكة، والشرك بالأنبياء، والشرك بالكواكب، والشرك بالأصنام، وأصل الشرك الشرك بالشيطان). ثم ذكر الآيات الواردة بذلك، إلى أن قال: (ومعلوم أن أحدًا من الخلق لم يزعم أن الأنبياء والأحبار والرهبان والمسيح ابن مريم شاركوا الله في خلق السماوات والأرض، بل ولا زعم أحد من الناس أن العالم له صانعان متكافئان في الصفات والأفعال، بل ولا أثبت أحد من بني آدم إلهًا مساويًا لله في جميع صفاته).

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن بعض المتصوفة يشاركون علماء الكلام في هذه النظرة القاصرة إلى التوحيد، وهي الاكتفاء بتوحيد الربوبية، وهي لا تختلف عن نظرة المشركين؛

فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وكذلك طوائف من أهل التصوف والمنتسبين إلى المعرفة -أي: ما يسمون العارفين بالله- غاية ما عندهم من التوحيد هو شهود هذا التوحيد، وأن يشهد أن الله رب كل شيء ومليكه وخالقه، ومعلوم أن هذا هو تحقيق ما أقر به المشركون من التوحيد، ولا يصير الرجل بمجرد هذا التوحيد مسلمًا، فضلًا عن أن يكون وليًّا لله، أو من سادات الأولياء).

إلى أن قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فإقرار المشرك بأن الله رب كل شيء ومليكه وخالقه لا ينجيه من عذاب الله؛ إن لم يقترن به إقراره بأنه لا إله إلا الله -فلا يستحق العبادة أحد إلا هو-، وأن محمدًا رسول الله، فيجب تصديقه فيما أخبر، وطاعته فيما أمر).

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فلابد من الكلام في هذين الأصلين: الأصل الأول: بيان حق الله تعالى، وهو توحيد الألوهية. والأصل الثاني: بيان حق الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فأما الأصل الأول -وهو توحيد الألوهية-، فإنه سبحانه أخبر عن المشركين بأنهم أثبتوا وسائط بينهم وبين الله؛ يدعونهم، ويتخذونهم شفعاء بدون إذن الله، قال تعالى: ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [يونس:١٨]؛ فأخبر أن هؤلاء الذين اتخذوا هؤلاء شفعاء مشركون.

وقال تعالى عن مؤمن يس: ﴿ وَمَا لِىَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَنِى وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٢﴾ ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً إِن يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَٰنُ بِضُرٍّ لَّا تُغْنِ عَنِّى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا وَلَا يُنقِذُونِ ﴿٢٣﴾ إِنِّىٓ إِذًا لَّفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٢٤﴾ إِنِّىٓ ءَامَنتُ بِرَبِّكُمْ فَٱسْمَعُونِ ﴾ [يس:٢٢-٢٥]، وقال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَٰدَىٰ كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَٰكُمْ وَرَآءَ ظُهُورِكُمْ ۖ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ ۚ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم

مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ [الأنعام:٩٤]؛ فأخبر سبحانه عن شفعائهم أنهم زعموا أنهم فيهم شركاء.

وقال تعالى: ﴿ أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَۚ قُلْ أَوَلَوْ كَانُواْ لَا يَمْلِكُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَعْقِلُونَ ﴿٤٣﴾ قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًاۖ لَّهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۖ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [الزمر:٤٣-٤٤]، وقال تعالى: ﴿مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ﴾ [السجدة:٤]، وقال تعالى: ﴿ وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّهِمْۙ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ ﴾ [الأنعام:٥١])، وذكر آيات كثيرة في هذا المعنى، إلى أن ذكر قوله تعالى: ﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ﴿٥٦﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴾ [الإسراء:٥٦-٥٧]، قال طائفة من السلف: كان قوم يدعون العزير والمسيح والملائكة؛ فأنزل الله هذه الآية؛ يبين فيها أن الملائكة والأنبياء يتقربون إلى الله، ويرجون رحمته، ويخافون عذابه).

يعني: فهم فقراء محتاجون إلى الله، فكيف تدعونهم معه؟!



التوحيد المطلوب من الناس

التوحيد المطلوب من الناس هو توحيد الألوهية، الذي هو إفراد الله بالعبادة، وليس معنى ذلك أن توحيد الربوبية غير مطلوب، ولكن توحيد الربوبية موجود في الناس، ويقرُّ به الخاص والعام من سائر الأمم، لكنه لايكفي في الدخول في الإسلام والنجاة من النار. ومن هنا غلط غلطًا فاحشًا من قصر اهتمامه من العلماء على توحيد الربوبية، زاعمًا أنه هو المقصود، وأن الإقرار به يكفي، ومن أقر به، صار مسلمًا، وفي هذا الموضوع يتحدث شيخ الإسلام ابن تيمية بإسهاب ووضوح؛ فيقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ -لما ذكر الآيات الدالة على أن الكفار مقرُّون بتوحيد الربوبية؛ ولم يدخلهم في الإسلام- قال[1]:

(وبهذا وغيره يُعرف ما وقع من الغلط في مسمى التوحيد؛ فإن عامة المتكلمين -الذين يقررون التوحيد في كتب الكلام والنظر- غايتهم أن يجعلوا التوحيد ثلاثة أنواع، فيقولون: هو واحد في ذاته، لا قسيم له، وواحد في صفاته، لا شبيه له، وواحد في أفعاله، لا شريك له. وأشهر الأنواع الثلاثة عندهم هو الثالث، وهو توحيد الأفعال؛ وهو أن خالق العالم واحد، ويظنون أن هذا هو التوحيد المطلوب، وأن هذا هو معنى قولنا: «لا إله إلا الله»، حتى يجعلوا معنى الإلهية القدرة على الاختراع.

ومعلوم أن المشركين من العرب الذين بعث إليهم محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أولًا لم يكونوا يخالفونه في هذا، بل كانوا يقرون بأن الله خالق كل شيء، حتى إنهم يقرون بالقدر -أيضًا-، وهم مع هذا مشركون).

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٩٧).

إلى أن قال: (فإن هذا التوحيد الذي قرروه -يعني: علماء الكلام- لاينازعهم فيه هؤلاء المشركون، بل يقرون به مع أنهم مشركون؛ كما ثبت بالكتاب والسنة والإجماع، وكما علم بالاضطرار من دين الإسلام)، إلى أن قال: (فإن المشركين إذا أقروا بذلك كله -يعني: توحيد الربوبية-، لم يخرجوا من الشرك الذي وصفهم به القرآن وقاتلهم عليه الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بل لابد أن يعترفوا أن لا إله إلا الله. وليس المراد بالإله هو القادر على الاختراع -كما ظنه من ظنه من أئمة المتكلمين؛ حيث ظن أن الإلهية هي القدرة على الاختراع، دون غيره، وأن من أقر بأن الله هو القادر على الاختراع دون غيره، فقد شهد أن لا إله إلا هو-؛ فإن المشركين كانوا يقرون بهذا، وهم مشركون، بل الإله الحق هو الذي يستحق بأن يعبد، فهو إله بمعنى مألوه، والتوحيد أن يعبد الله وحده لا شريك له، والإشراك أن يُجعل مع الله إله آخر.

وإذا تبين أن غاية ما يقرره هؤلاء النظار المنتسبون إلى السنة إنما هو توحيد الربوبية، وأن الله رب كل شيء، ومع هذا فالمشركون مقرون بذلك مع أنهم مشركون، بل عامة[1] المشركين بالله مقرون بأنه ليس الشريك الذي اتخذوه معه مثله، بل عامتهم يقرون أن الشريك مملوك له؛ سواء كان ملكًا أو نبيًا أو كوكبًا أو صنمًا؛ كما كان مشركو العرب يقولون في تلبيتهم: «لَبَّيْكَ لَاشَرِيكَ لَك، إِلَّا شَرِيكًا هُوَ لَك، تَمْلِكُهُ وَمَا مَلَكَ»، فأهلَّ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالتوحيد، وقال: «**لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَك لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَك وَالْمُلْك، لَا شَرِيكَ لَك**»[2].

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٩٦).

(٢) انظر تلبية المشركين في: صحيح مسلم (١١٨٥) من رواية ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.
وتلبية النبى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، رواها البخاري (١٥٤٩)، ومسلم (١١٨٤) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.
والبخاري (١٥٥٠) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وقد ذكر أرباب المقالات -أي: الذين صنفوا في الملل والنحل- ما جمعوا من مقالات الأولين والآخرين في الملل والنحل والأراء والديانات؛ فلم ينقلوا عن أحد إثبات شريك مشارك له في خلق جميع المخلوقات، ولا مماثل له في جميع الصفات، بل من أعظم ما نقلوا في ذلك قول الثنوية الذين يقولون بالأصلين: النور والظلمة، وأن النور خلق الخير، والظلمة خلقت الشر. ثم ذكروا لهم في الظلمة قولين:

أحدهما: أنها محدثة، فتكون من جملة المخلوقات له.

والثاني: أنها قديمة، لكنها لم تفعل إلا الشر، فكانت ناقصة من ذاتها وصفاتها ومفعولاتها عن النور.

وقد أخبر سبحانه عن المشركين من إقرارهم بأن الله خالق المخلوقات ما بينه في كتابه، فقال: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِىَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِى بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ ۚ قُلْ حَسْبِىَ ٱللَّهُ ۖ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ ﴾ [الزمر:٣٨]، وقال تعالى: ﴿ قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴾، إلى قوله: ﴿ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ ﴾ [المؤمنون:٨٤-٨٩]، إلى قوله: ﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ [المؤمنون:٩١]، وقال: ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴾ [يوسف:١٠٦].

ويريد الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ من هذا الكلام وإيراد هذه الآيات القرآنية الدالة عليه بيان أن المشركين على اختلاف مللهم لم يشركوا بالله في الربوبية؛ فلم يزعموا لآلهتهم التي يعبدونها مع الله أنها تشارك الله في الخلق والرزق والإحياء الإماتة، وإنما يريدون منها أن تشفع لهم

عند الله تعالى، وتقربهم إليه زلفي؛ كما قال تعالى: ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [يونس:١٨]، وقال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِى مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ كَٰذِبٌ كَفَّارٌ ﴾ [الزمر:٣]؛ فبيَّن سبحانه مقصودهم من اتخاذ هذه الآلهة، وهو طلب الشفاعة منها لهم عند الله، وأن تقربهم إلى الله زلفي، والله سبحانه لم يشرع لعباده أن يجعلوا بينهم وبينه وسائط في دعائهم له وقضاء حوائجهم، بل أمر بدعائه مباشرة من غير اتخاذ واسطة: ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾ [غافر:٦٠]).



توحيد الألوهية هو حق الله على خلقه

توحيد الألوهية هو حق الله على عباده؛ قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: (ومن تحقيق التوحيد أن يعلم أن الله تعالى أثبت له حقًّا لا يشركه فيه مخلوق -كالعبادة، والتوكل، والخوف، والخشية، والتقوى-؛ كما قال تعالى: ﴿ لَّا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا ﴾ [الإسراء:٢٢]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ﴾ [الزمر:٢]، وقال تعالى: ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ ﴾ [الزمر:٦٤]، وكل من الرسل يقول لقومه: ﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف:٥٩]، وقد قال تعالى في التوكل: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓا۟ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [المائدة:٢٣]، ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [آل عمران:١٢٢]، وقال: ﴿قُلْ حَسْبِىَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ ﴾ [الزمر:٣٨]، وقال تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا۟ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ سَيُؤْتِينَا ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ وَرَسُولُهُۥٓ إِنَّآ إِلَى ٱللَّهِ رَٰغِبُونَ ﴾ [التوبة:٥٩]، فقال في الإتيان: ﴿مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة:٥٩]، وقال في التوكل: ﴿وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران:١٧٣]، ولم يقل: ورسوله؛ لأن الإتيان هو الإعطاء الشرعي، وذلك يتضمن الإباحة والإحلال الذي بلغه الرسول، فإن الحلال ما أحله، والحرام ما حرمه، والدين ما شرعه، قال تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر:٧]. وأما الحسب، فهو الكافي، والله وحده كافٍ عبده؛ كما قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴾ [آل عمران:١٧٣]، فهو وحده حسبهم كلهم، وقال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ١٠٦).

ﭐﺗَّﺒَﻌَﻚَ ﻣِﻦَ ﭐﻟۡﻤُﺆۡﻣِﻨِﻴﻦَ ﴾ [الأنفال:٦٤]؛ أي: حسبك وحسب من اتبعك من المؤمنين هو الله؛ فهو كافيكم كلكم، وليس المراد أن الله والمؤمنين حسبك -كما يظنه بعض الغالطين-؛ إذ هو وحده كافٍ نبيه، وهو حسبه، ليس معه من يكون هو وإياه حسبًا للرسول.

وقال في الخوف والخشية والتقوى: ﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخۡشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقۡهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَآئِزُونَ ﴾ [النور:٥٢]، فأثبت الطاعة لله والرسول، وأثبت الخشية والتقوى لله وحده؛ كما قال نوح عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿ إِنِّي لَكُمۡ نَذِيرٞ مُّبِينٌ ۝٢ أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ ﴾ [نوح:٢-٣]؛ فجعل العبادة والتقوى لله، وجعل الطاعة للرسول؛ فإنه من يطع الرسول، فقد أطاع الله. وقد قال تعالى: ﴿ فَلَا تَخۡشَوُاْ ٱلنَّاسَ وَٱخۡشَوۡنِ ﴾ [المائدة:٤٤]، وقال تعالى: ﴿ فَلَا تَخَافُوهُمۡ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴾ [آل عمران:١٧٥]، وقال الخليل عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿ وَكَيۡفَ أَخَافُ مَآ أَشۡرَكۡتُمۡ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمۡ أَشۡرَكۡتُم بِٱللَّهِ مَا لَمۡ يُنَزِّلۡ بِهِۦ عَلَيۡكُمۡ سُلۡطَٰنٗاۚ فَأَيُّ ٱلۡفَرِيقَيۡنِ أَحَقُّ بِٱلۡأَمۡنِۖ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ۝٨١ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلۡأَمۡنُ وَهُم مُّهۡتَدُونَ ﴾ [الأنعام:٨١-٨٢]. وفي «الصحيحين» عن ابن مسعود أنه قال: «لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ شَقَّ ذَلِكَ عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالُوا: وَأَيُّنَا لَمْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **إِنَّمَا هُوَ الشِّرْكُ أَوَلَمْ تَسْمَعُوا إِلَى قَوْلِ الْعَبْدِ الصَّالِحِ:** ﴿ إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ ﴾ [لقمان:١٣]»[(١)]؟

وقال تعالى: ﴿ وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ ﴾ [البقرة:٤٠]، ﴿ وَإِيَّٰيَ فَٱتَّقُونِ ﴾ [البقرة:٤١]، ومن هذا الباب أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يقول في خطبته: «**مَنْ يُطِعْ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشَدَ وَمَنْ يَعْصِهِمَا فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّ إِلَّا نَفْسَهُ وَلَن يَضُرَّ اللهَ شَيْئًا**»[(٢)]، وقال: «**وَلَا تَقُولُوا**

---

(١) صحيح البخاري (٣٢، ٤٦٢٩)، ومسلم (١٢٤).

(٢) رواه أبو داود (١٠٩٧، ٢١١٩)، والبيهقي (٣/ ٢١٥)، والطبراني (١٠٤٩٩). وصححه النووي في شرح صحيح مسلم (٦/ ١٦٠) وضعفه المنذري.

مَا شَاءَ اللهُ وَشَاءَ مُحَمَّدٌ، وَلَكِنْ قُولُوا: مَا شَاءَ اللهُ ثُمَّ شَاءَ مُحَمَّدٌ»[(١)]؛ ففي الطاعة قرن اسم الرسول باسمه بحرف الواو، وفي المشيئة أمر أن يجعل ذلك بحرف «ثم»، وذلك لأن طاعة الرسول طاعة لله؛ فمن أطاع الرسول، فقد أطاع الله، وطاعة الله طاعة الرسول، بخلاف المشيئة؛ فليست مشيئة أحد من العباد مشيئة لله، ولا مشيئة الله مستلزمة لمشيئة العباد، بل ما شاء الله، كان، وإن لم يشأ الناس، وما شاء الناس، لم يكن، إن لم يشأ الله).

ثم تكلم الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى عن حق الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقال:

(**الأصل الثاني**: حق الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فعلينا أن نؤمن به، ونطيعه، ونتبعه، ونرضيه، ونحبه، ونسلم لحكمه، وأمثال ذلك، قال تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء:٨٠]، وقال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ﴾ [التوبة:٦٢]، وقال تعالى: ﴿قُلۡ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمۡ وَأَبۡنَآؤُكُمۡ وَإِخۡوَٰنُكُمۡ وَأَزۡوَٰجُكُمۡ وَعَشِيرَتُكُمۡ وَأَمۡوَٰلٌ ٱقۡتَرَفۡتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٞ تَخۡشَوۡنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرۡضَوۡنَهَآ أَحَبَّ إِلَيۡكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٖ فِي سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُواْ حَتَّىٰ يَأۡتِيَ ٱللَّهُ بِأَمۡرِهِۦ﴾ [التوبة:٢٤]، وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا﴾ [النساء:٦٥]، وقال تعالى: ﴿قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران:٣١]، وأمثال ذلك).

بيَّن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ من سياق هذه الآيات الكريمات أن حق الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ علينا يتمثل بمحبته صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أكثر مما نحب أنفسنا ووالدينا وأولادنا والناس أجمعين،

---

(١) رواه الدارمي (٢٦٩٩) من حديث عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، وابن ماجه (٢١١٨). وقال البوصيري: فيه الأجلح.
وأبو داود (٤٩٨٠)، والنسائي (١٠٨٢)، وابن ماجه (٢١١٨) من حديث حذيفة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وصححه الألباني.

وأن نتبعه فيما جاء به من شرع الله، ونصدقه فيما أخبرنا به من الأخبار الماضية والآتية، وأن نحكمه فيما اختلفنا فيه من المسائل العلمية والاجتهادات الفقهية، والخصومات والمنازعات، وأن نصدر عن حكمه راضين به مسلِّمين له، ليس في قلوبنا تحرج مما قضى به أو كراهية له؛ لأنه لا يحكم إلا بالحق، وتحكيمه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يعني الرجوع إليه في حياته، وإلى سنته بعد وفاته، ومن حقه علينا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن نتجنب ما نهانا عنه من المحرمات والبدع والخرافات وسائر المعاصي، متمثلين قول الله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [الحشر:٧]، ولا تعني محبته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما ابتدعه بعض الناس من إحياء المواسم البدعية من الموالد والمناسبات، التي ما أنزل الله بها من سلطان، فقد حذرنا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من البدع، وقال: «**كُلُّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**»[(١)].

---

(١) رواه أبو داود (٤٦٠٧)، والنسائي (١٧٨٦، ٥٨٩٢)، وابن أبي عاصم في السنة (٢٤) من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأصله في صحيح مسلم (٨٦٧).

وابن أبي عاصم في السنة (٢٥)، وابن ماجه (٤٦) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وجوب الإيمان بالشرع والقدر

في وجوب الإيمان بالشرع والقدر، يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(١)]: (من المعلوم أنه يجب الإيمان بخلق الله وأمره؛ بقضائه وشرعه، وأهل الضلال الخائضون في القدر انقسموا إلى ثلاث فرق: مجوسية، ومشركية، وإبليسية.

فالمجوسية الذين كذبوا بقدر الله -وإن آمنوا بأمره ونهيه-؛ فغلاتهم أنكروا العلم والكتاب، ومقتصدوهم أنكروا عموم مشيئته وخلقه وقدرته، وهؤلاء هم المعتزلة ومن وافقهم.

والفرقة الثانية: المشركية الذين أقروا بالقضاء والقدر، وأنكروا الأمر والنهي، قال تعالى: ﴿ سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام:١٤٨]؛ فمن احتج على تعطيل الأمر والنهي بالقدر، فهو من هؤلاء، وهذا قد كثر فيمن يدعي الحقيقة من المتصوفة.

والفرقة الثالثة: وهم الإبليسية، الذين أقروا الأمرين، لكن جعلوا هذا متناقضًا من الرب سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وطعنوا في حكمته وعدله؛ كما يذكر ذلك عن إبليس مقدمهم؛ كما نقله أهل المقالات، ونقل عن أهل الكتاب).

وبعد أن بيَّن الشيخ أقسام الخائضين في القدر والشرع، بيَّن ضرورة الناس إلى الشرع، فقال: والإنسان مضطر إلى شرع في حياته الدنيا؛ فإنه لابد له من حركة يجلب بها منفعته، وحركة يدفع بها مضرته.

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ١١١).



والشرع هو الذي يميز بين الأفعال التي تنفعه والأفعال التي تضره، وهو عدل الله في خلقه، ونوره بين عباده؛ فلا يمكن للآدميين أن يعيشوا بلاشرع يميزون به بين ما يفعلونه ويتركونه.

وليس المراد بالشرع مجرد العدل بين الناس في معاملاتهم، بل الإنسان المنفرد لابد له من فعل وترك؛ فإن الإنسان همام وحارث؛ كما قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَصْدَقُ الْأَسْمَاءِ حَارِثٌ وَهَمَّامٌ**»[(١)]، وهو معنى قولهم: متحرك بالإرادات، فإذا كان له إرادة، فهو متحرك بها، ولابد أن يعرف ما يريده؛ هل نافع له أو ضار؟ وهل يصلحه أو يفسده؟ وهذا قد يعرف بعضه الناس بفطرتهم؛ كما يعرفون انتفاعهم بالأكل والشرب، وكما يعرفون ما يعرفون من العلوم الضرورية بفطرتهم، وبعضهم يعرفونه بالاستدلال الذي يهتدون به بعقولهم، وبعضه لايعرفونه إلا بتصريف الرسل وبيانهم لهم وهدايتهم لهم. وفي هذا المقام تكلم الناس في أن الأفعال هل يعرف حسنها وقبيحها بالعقل، أم ليس لها حسن ولاقبيح يعرف بالعقل؟ فإنهم اتفقوا على أن كون الفعل يلائم الفاعل، أو ينافره يعلم بالعقل، وهو أن يكون الفعل سببًا لما يحبه الفاعل، وَيَلْتَذُّ بِهِ، وسببًا لما يبغضه ويؤذيه، وهذا القدر يعلم بالعقل تارة، وبالشرع أخرى، وبهما جميعًا أخرى، لكن معرفة ذلك على وجه التفصيل ومعرفة الغاية التي تكون عاقبة الأفعال من السعادة والشقاوة في الدار الآخرة لا تعرف إلا بالشرع، فما أخبرت به الرسل من تفاصيل اليوم الآخر وأمرت به من تفاصيل الشرائع لايعلمه الناس بعقولهم؛ كما أن ما أخبرت به الرسل من تفاصيل أسماء الله وصفاته لا يعلمه الناس بعقولهم، وإن كانوا قد يعلمون بعقولهم جمل ذلك.

---

(١) رواه أبو داود (٤٩٥٠)، وأحمد (٤/ ٣٤٥)، والبخاري في الأدب المفرد (٨١٤). وضعفه أبو حاتم في العلل (٢/ ٣١٢/ ٢٤٥١).

وهذا التفصيل الذي يحصل به الإيمان وجاء به الكتاب هو ما دل عليه قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ﴾ [الشورى:٥٢]، وقوله تعالى: ﴿ قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَآ أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِى ۖ وَإِنِ ٱهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِىٓ إِلَىَّ رَبِّىٓ ۚ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ قَرِيبٌ ﴾ [سبأ:٥٠]، وقوله: ﴿ قُلْ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلْوَحْىِ ﴾ [الأنبياء:٤٥]).

هكذا بيَّن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فصل النزاع في مسألة التحسين والتقبيح، وأن العقل يدركهما في الجملة دون التفاصيل، لا كما يقوله من زعم أن العقل يستقل بإدراك ذلك، ولا من زعم أن العقل لا يدرك شيئًا من ذلك، ولهذا قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ولكن توهمت طائفة أن للحسن والقبح معنى غير هذا، وأنه يعلم بالعقل، وقابلتهم طائفة أخرى ظنت أن ما جاء به الشرع من الحسن والقبح يخرج عن هذا، فكلا الطائفتين اللتين أثبتتا الحسن والقبح العقليين أو الشرعيين، وأخرجتاه عن هذا القسم غلطت).

ثم تناول الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ طائفة الصوفية الذين يقفون مع توحيد الربوبية والقدر، ولا ينظرون إلى الشرع، وما فيه من الأوامر التي تأمر بالبر وفعل الخير والطاعة، وتنهي عن الشر والمعصية، وأن مذهبهم هذا معناه إلغاء الشرع، وعدم التفريق بين الطاعة والمعصية، وبين الكفر والإيمان؛ لأن كلًا منهما مقدر من الله -كما يقولون. قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الموضوع: (فمن نظر إلى القدر فقط، وعظم الفناء في توحيد الربوبية، ووقف عند الحقيقة الكونية؛ لم يميز بين العلم والجهل، والصدق والكذب، والبر والفجور، والعدل والظلم، والطاعة والمعصية، والهدى والضلال، والرشاد والغي، وأولياء الله وأعدائه، وأهل الجنة وأهل النار، وهؤلاء مع أنهم مخالفون بالضرورة لكتب الله ودينه وشرائعه، فهم مخالفون -أيضًا- لضرورة الحس والذوق وضرورة العقل والقياس.

فإن أحدهم لابد أن يلتذ بشيء، ويتألم بشيء؛ فيميز بين ما يأكل ويشرب، وما لا يأكل ولا يشرب، وبين ما يؤذيه من الحر والبرد، وما ليس كذلك، وهذا التمييز بين ما ينفعه ويضره هو الحقيقة الشرعية الدينية، ومن ظن أن البشر ينتهي إلى حد يستوي عنده الأمران دائمًا، فقد افترى وخالف ضرورة الحس، لكن قد يعرض للإنسان بعض الأوقات عارض كالسكر والإغماء ونحو ذلك؛ مما يشغل عنه الإحساس ببعض الأمور. فإما أن يسقط إحساسه بالكلية مع وجود الحياة فيه؛ فهذا ممتنع، فإن النائم لم يفقد إحساس نفسه، بل يرى في منامه ما يسوءه تارة، وما يسره أخرى).



الرد على الذين يحتجون بالقدر

يواصل شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ رده على الذين يتعلقون بالقدر، ويحتجون به على معارضة الشرع والأمر والنهي[١]، فيقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فقد تبين بضرورة العقل فساد قول من ينظر إلى القدر، ويعرض عن الأمر والنهي. والمؤمن مأمور بأن يفعل المأمور، ويترك المحظور، ويصبر على المقدور؛ كما قال تعالى: ﴿وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا﴾ [آل عمران:١٢٠]، وقال في قصة يوسف: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف:٩٠]، فالتقوى: فعل ما أمر الله به، وترك ما نهى الله عنه، ولهذا قال الله تعالى: ﴿فَٱصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِٱلْعَشِيِّ وَٱلْإِبْكَٰرِ﴾ [غافر:٥٥]، فأمره مع الاستغفار بالصبر؛ فإن العباد لابد لهم من الاستغفار أولهم وآخرهم. قال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الحديث الصحيح: **«يَا أَيُّهَا النَّاسُ، تُوبُوا إِلَى رَبِّكُمْ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! إِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعِينَ مَرَّةٍ»**[٢]. وقال: **«إِنَّهُ ليغان عَلَى قَلْبِي، وَإِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ مِائَةَ مَرَّةٍ»**[٣]، وكان يقول: **«اللَّهُمَّ! اغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي وَجَهْلِي وَإِسْرَافِي فِي أَمْرِي، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي؛ اللَّهُمَّ! اغْفِرْ لِي خَطَئِي وَعَمْدِي، وَهَزْلِي وَجِدِّي، وَكُلُّ ذَلِكَ عِنْدِي؛ اللَّهُمَّ! اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْت وَمَا أَخَّرْت، وَمَا أَسْرَرْت وَمَا أَعْلَنْت، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، أَنْتَ الْمُقَدِّمُ، وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ»**[٤].

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ١١٩).
(٢) رواه البخاري (٦٣٠٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.
(٣) رواه مسلم (٢٧٠٢) من حديث الأغر المزني رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.
(٤) رواه البخاري (٦٣٩٨)، ومسلم (٢٤١٩).

وقد ذكر عن آدم أبي البشر أنه استغفر ربه وتاب إليه، فاجتباه ربه، فتاب عليه، وهداه، وعن إبليس أبي الجن -لعنه الله- أنه أصر متعلقًا بالقدر، فلعنه وأقصاه، فمن أذنب وتاب وندم، فقد أشبه أباه، ومن أشبه أباه، فما ظلم، قال الله تعالى: ﴿وَحَمَلَهَا الْإِنسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴿٧٢﴾ لِّيُعَذِّبَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ وَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الأحزاب:٧٢-٧٣]، ولهذا قرن الله سبحانه بين التوحيد والاستغفار في غير آية؛ كما قال تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [محمد:١٩]، وقال تعالى: ﴿فَاسْتَقِيمُوا إِلَيْهِ وَاسْتَغْفِرُوهُ﴾ [فصلت:٦]، وقال تعالى: ﴿الر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴿١﴾ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنَّنِي لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ ﴿٢﴾ وَأَنِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُم مَّتَاعًا حَسَنًا إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [هود:١-٣]، وفي الحديث الذي رواه ابن أبي عاصم وغيره: «**يَقُولُ الشَّيْطَانُ: أَهْلَكْت النَّاسَ بِالذُّنُوبِ، وَأَهْلَكُونِي بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَالِاسْتِغْفَارِ؛ فَلَمَّا رَأَيْت ذَلِكَ، بَثَثْت فِيهِمْ الْأَهْوَاءَ، فَهُمْ يُذْنِبُونَ وَلَا يَتُوبُونَ؛ لِأَنَّهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا**»(١)، وقد ذكر سبحانه عن ذي النون أنه ﴿فَنَادَىٰ فِي الظُّلُمَاتِ أَن لَّا إِلَٰهَ إِلَّا أَنتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنبياء:٨٧]، قال تعالى: ﴿فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَٰلِكَ نُنجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء:٨٨]، قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**دَعْوَةُ أَخِي ذِي النُّونِ مَا دَعَا بِهَا مَكْرُوبٌ إِلَّا فَرَّجَ اللهُ كَرْبَهُ**»(٢).

ثم بيَّن الشيخ رَحِمَهُ اللهُ ما يجب على المسلم تجاه القدر والشرع، فقال: (وجماع ذلك أنه لابد له في الأمر من أصلين؛ ولابد له في القدر من أصلين؛ ففي الأمر عليه الاجتهاد

---

(١) السنة لابن أبي عاصم (٧)، وأبو يعلى (١٣٦). قال ابن كثير (١/ ٤٠٨): عثمان بن مطر وشيخه عبد الغفور ضعيفان.

(٢) رواه الترمذي (٣٥٠٥)، والنسائي (١٠٤٩١)، وأحمد (١/ ١٧٠)، وصححه الحاكم (١/ ٦٨٤-٦٨٥)، والضياء (١٠٤١) من حديث سعد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

في الامتثال علمًا وعملًا، فلا يزال يجتهد في العلم بما أمر الله به والعمل بذلك، ثم عليه أن يستغفر ويتوب من تفريطه في المأمور وتعديه الحدود، ولهذا كان من المشروع أن يختم جميع الأعمال بالاستغفار؛ فكان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذا انصرف من صلاة، استغفر ثلاثًا[(١)]. وقد قال الله تعالى: ﴿وَٱلْمُسْتَغْفِرِينَ بِٱلْأَسْحَارِ﴾ [آل عمران:١٧]، فقاموا بالليل، وختموه بالاستغفار، وآخر سورة نزلت قول الله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ۝١ وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ أَفْوَاجًا ۝٢ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًۢا﴾ [النصر:١-٣]. وفي «الصحيح» أنه كان صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده: «**سُبْحَانَك اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِك، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي**»؛ يَتَأَوَّلُ الْقُرْآنَ[(٢)].

وأما في القدر، فعليه أن يستعين بالله في فعل ما أمر به، ويتوكل عليه، ويدعوه، ويرغب إليه، ويستعيذ به، ويكون مفتقرًا إليه في طلب الخير وترك الشر، وعليه أن يصبر على المقدور، ويعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه، وإذا آذاه الناس، علم أن ذلك مقدر عليه، ومن هذا الباب: احْتِجَاجُ آدَمَ وَمُوسَى لَمَّا قَالَ: «**يَا آدَمَ أَنْتَ أَبُو الْبَشَرِ خَلَقَك اللهُ بِيَدِهِ وَنَفَخَ فِيك مِنْ رُوحِهِ وَأَسْجَدَ لَك مَلَائِكَتَهُ؛ لِمَاذَا أَخْرَجْتنَا وَنَفْسَك مِنْ الْجَنَّةِ؟ فَقَالَ لَهُ آدَمَ: أَنْتَ مُوسَى الَّذِي اصْطَفَاك اللهُ بِكَلَامِهِ فَبِكَمْ وَجَدْتَ مَكْتُوبًا عَلَيَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ أُخْلَقَ:** ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾ [طه:١٢١]؟ **قَالَ: بِكَذَا وَكَذَا فَحَجَّ آدَمَ مُوسَى**»[(٣)]، وذلك أن موسى لم يكن عتبه لآدم من أجل الذنب؛ فإن آدم قد تاب منه، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له، ولكن لأجل المصيبة التي لحقتهم من ذلك، وهم مأمورون أن ينظروا إلى القدر في المصائب، وأن يستغفروا من

---

(١) رواه مسلم (٥٩١) من حديث ثوبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه البخاري (٨١٧)، ومسلم (٤٨٤) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) رواه البخاري (٤٧٣٨)، ومسلم (٢٦٥٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

المعائب؛ كما قال تعالى: ﴿ فَٱصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ ﴾ [غافر:٥٥]، فمن راعى الأمر والقدر -كما ذكر-، كان عابدًا لله، مطيعًا له، مستعينًا به، متوكلًا عليه، من الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، وحسن أولئك رفيقًا. وقد جمع الله سبحانه بين هذين الأصلين في مواضع؛ كقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة:٥]، وقوله: ﴿فَٱعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ ﴾ [هود:١٢٣]، وقوله: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ [هود:٨٨]، وقوله: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝٢ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ۚ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ ۚ قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَىْءٍ قَدْرًا ﴾ [الطلاق:٢-٣]، فالعبادة لله، والاستعانة به، وكان ﷺ يقول عند الأضحية: «**اللَّهُمَّ مِنْك وَلَك**»[1]، فما لم يكن بالله، لايكون؛ فإنه لا حول ولا قوة إلا بالله، وما لم يكن لله، فلا ينفع، ولا يدوم.

هذا ما بينَّه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مما يجب على المسلم تجاه الشرع والقدر، وهو العلم بالمشروع، وفعله امتثالًا لأمر الله، وطلبًا لثوابه، وخوفًا من عقابه، والصبر على المقدور الذي يجري على العبد مما يكره، مع بذل الأسباب للوقاية منه، وإزالة أضراره بعد وقوعه.

---

(١) رواه أحمد (٣/ ٣٧٥) من حديث جابر، وصححه ابن خزيمة (٢٨٩٩)، والحاكم (١/ ٦٣٩)، وصححه الحاكم (٢/ ٤٢٢) من حديث ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.
ورواه أبو عوانة (٥/ ٦٣) من حديث أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وقال: لم يخرج مسلم: «**مِنْك وَلَك**».

شروط صحة العبادة

يبيِّن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في سياق كلامه شروط صحة العبادة، فيقول[(١)]: لابد في عبادة الله من أصلين:

أحدهما: إخلاص الدين له.

والثاني: موافقة أمره الذي بعث به رسله، ولهذا كان عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ يقول في دعائه: «اللَّهُمَّ اجْعَلْ عَمَلِي كُلَّهُ صَالِحًا وَاجْعَلْهُ لِوَجْهِك خَالِصًا[(٢)]. وَلاَ تَجْعَلْ لِأَحَدٍ فِيهِ شَيْئًا! وقال الفضيل بن عياض في قوله تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك:٢]، قال: «أَخْلَصُهُ وَأَصْوَبُهُ. قَالُوا: يَا أَبَا عَلِيٍّ، مَا أَخْلَصُهُ وَأَصْوَبُهُ؟ قَالَ: إِذَا كَانَ الْعَمَلُ خَالِصًا وَلَمْ يَكُنْ صَوَابًا، لَمْ يُقْبَلْ، وَإِذَا كَانَ صَوَابًا وَلَمْ يَكُنْ خَالِصًا، لَمْ يُقْبَلْ حَتَّى يَكُونَ خَالِصًا صَوَابًا؛ وَالْخَالِصُ: أَنْ يَكُونَ للهِ، وَالصَّوَابُ: أَنْ يَكُونَ عَلَى السُّنَّةِ»[(٣)].

ولهذا ذم الله المشركين في القرآن على اتباع ما شرع لهم شركاؤهم من الدين ما لم يأذن به الله -من عبادة غيره، وفعل ما لم يشرعه من الدين-؛ كما قال تعالى: ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ ﴾ [الشورى:٢١]، كما أنه ذمهم على أنهم حرموا ما لم يحرمه الله، والدين الحق أنه لا حرام إلا ما حرمه الله، ولا دين إلا ما شرعه.

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ١٢٤).

(٢) رواه أحمد في الزهد (١١٨) من رواية الحسن البصري عن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وهو منقطع.
وأبو الشيخ في طبقات المحدثين (٤/ ٢٦١) من بلاغات عبد العزيز بن أبي عثمان وآخر عن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٣) انظر: الحلية (٨/ ٩٥).

يبيِّن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بهذه العبارات النيرة أن تحليل ما أحل الله، وتحريم ما حرمه الله يدخل في عبادة الله تعالى والانقياد، وأن عكس ذلك -وهو تحريم ما أحله الله، وتحليل ما حرمه؛ تبعًا لآراء الناس ورغباتهم- أنه من الشرك؛ أخذًا من قوله تعالى: ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ ﴾ [الشورى:٢١]، ومن قوله تعالى: ﴿ فَكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ إِن كُنتُم بِـَٔايَٰتِهِۦ مُؤْمِنِينَ ﴿١١٨﴾ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا ٱضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ ۗ وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَآئِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾، إلى قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ [الأنعام:١١٨-١٢١]).

ثم بيَّن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ انقسام الناس في عبادة الله والاستعانة به، فيقول: (ثم إن الناس في عبادته واستعانته على أربعة أقسام:

فالمؤمنون المتقون هم له وبه يعبدونه ويستعينونه. وطائفة تعبده من غير استعانة ولا صبر، فتجد عند أحدهم تحريًّا للطاعة والورع ولزوم السنة، لكن ليس لهم توكل واستعانة وصبر، بل فيهم عجز وجزع. وطائفة فيهم استعانة وتوكل وصبر من غير استقامة على الأمر ولا متابعة للسنة، فقد يُمكَّن أحدهم، ويكون له نوع من الحال باطنًا وظاهرًا، ويعطى من المكاشفات والتأثيرات ما لم يعطه الصنف الأول، ولكن لا عاقبة له؛ لأنه ليس من المتقين، والعاقبة للتقوى، فالأولون لهم دين ضعيف، ولكنه مستمر باق، إن لم يفسد صاحبه بالجزع والعجز. وهؤلاء لأحدهم حال وقوة، ولكن لا يبقى له إلا ما وافق فيه الأمر، واتبع فيه السنة). ثم ذكر القسم الرابع، فقال: (وشر الأقسام من لا يعبده ولا يستعينه، فهو لا يشهد أنه علمه الله، ولا أنه بالله).

ثم أجرى الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مقارنة بين المعتزلة والصوفية من حيث الإيمان بالقدر وعدم الإيمان به؛ حيث إن المعتزلة ينفون القدر، ويؤمنون بالشرع، والصوفية يغالون في الإيمان

به، وينفون الشرع، فقال: (فالمعتزلة ونحوهم من القدرية الذين أنكروا القدر هم في تعظيم الأمر والنهي والوعد والوعيد خير من هؤلاء الجبرية والقدرية الذين يعرضون عن الشرع والأمر والنهي. والصوفية في القدر ومشاهدة توحيد الربوبية خير من المعتزلة، ولكن فيهم من فيه نوع بدع، مع إعراض عن بعض الأمر والنهي والوعد والوعيد، وقد يكون ما وقعوا فيه من البدعة شرًا من بدعة أولئك المعتزلة، وكلتا الطائفتين نشأت من البصرة.

وإنما دين الله ما بعث به رسله، وأنزل به كتبه، وهو الصراط المستقيم، وهو طريقة أصحاب رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خير القرون وأفضل الأمة، وأكرم الخلق على الله تعالى بعد النبيين، قال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [التوبة:١٠٠]، فرضي عن السابقين الأولين رضا مطلقًا، ورضي عن التابعين لهم بإحسان.

وقد قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الأحاديث الصحيحة[(١)]: «**خَيْرُ الْقُرُونِ الْقَرْنُ الَّذِي بُعِثْت فِيهِمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ**»، وكان عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يقول: «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُسْتَنًّا، فَلْيَسْتَنَّ بِمَنْ قَدْ مَاتَ؛ فَإِنَّ الْحَيَّ لَا تُؤْمَنُ عَلَيْهِ الْفِتْنَةُ؛ أُولَئِكَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبَرُّ هَذِهِ الْأُمَّةِ قُلُوبًا، وَأَعْمَقُهَا عِلْمًا، وَأَقَلُّهَا تَكَلُّفًا؛ قَوْمٌ اخْتَارَهُمْ اللهُ لِصُحْبَةِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِقَامَةِ دِينِهِ، فَاعْرِفُوا لَهُمْ حَقَّهُمْ، وَتَمَسَّكُوا بِهَدْيِهِمْ؛ فَإِنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْهُدَى الْمُسْتَقِيمِ»[(٢)]. وقال حذيفة بن اليمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «يَا مَعْشَرَ الْقُرَّاءِ، اسْتَقِيمُوا، وَخُذُوا طَرِيقَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَوَاللهِ لَئِنْ اتَّبَعْتُمُوهُمْ، لَقَدْ سَبَقْتُمْ سَبْقًا بَعِيدًا، وَلَئِنْ أَخَذْتُمْ يَمِينًا وَشِمَالًا، لَقَدْ ضَلَلْتُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا»[(٣)].

---

(١) انظر: البخاري (٢٦٥١)، ومسلم (٢٥٣٥) من حديث عمران بن حصين رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) رواه البيهقي (١٠/ ١١٦) من قول ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.
ورواه أبو نعيم (١/ ٣٠٥) من قول ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٣) رواه البخاري في صحيحه (٧٢٨٢).

وقال عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «خَطَّ لَنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَطًّا، وَخَطَّ حَوْلَهُ خُطُوطًا عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ، ثُمَّ قَالَ: هَذَا سَبِيلُ اللهِ، وَهَذِهِ سُبُلٌ، عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام:١٥٣]»[1]، وقد أمرنا سبحانه أن نقول في صلاتنا: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۞ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة:٦-٧]. وقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**الْيَهُودُ مَغْضُوبٌ عَلَيْهِمْ، وَالنَّصَارَى ضَالُّونَ**»[2]، وذلك أن اليهود عرفوا الحق، ولم يتبعوه، والنصارى عبدوا الله بغير علم).



(١) رواه النسائي (١١١٧٤)، وأحمد (١/ ٤٦٥)، والدارمي (٢٠٢)، وصححه ابن حبان (٦)، والقرطبي (٧/ ١٣٧).

(٢) سبق (ص٤٩).

مجمل اعتقاد أهل السنة والجماعة

هذه مقتطفات مما ذكره في رسالته المسماة بـ«العقيدة الواسطية»[(١)] التي ضمنها مهمات عقيدة السلف؛ حيث قال: (أما بعد، فهذا اعتقاد الفرقة الناجية المنصورة إلى قيام الساعة -أهل السنة والجماعة-، وهو: الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت، والإيمان بالقدر خيره وشره، ومن الإيمان بالله الإيمان بما وصف به نفسه في كتابه، وبما وصفه رسوله محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، بل يؤمنون بأن الله سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]).

ثم ذكر جملة كبيرة من الآيات والأحاديث الصحيحة المشتملة على صفات الله سبحانه، ثم قال[(٢)]: (وهذا الباب في كتاب الله كثير، من تدبر القرآن طالبًا للهدى منه، تبين له طريق الحق)، ثم ذكر منزلة السنة من القرآن، فقال[(٣)]: (فالسنة تفسر القرآن، وتبينه، وتدل عليه، وتعبر عنه، وما وصف الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ به ربه عَزَّ وَجَلَّ من الأحاديث الصحاح التي تلقاها أهل المعرفة بالقبول، وجب الإيمان به كذلك).

ثم ذكر جملة مما ورد في الأحاديث من صفات الله عَزَّ وَجَلَّ، ثم قال: (إلى أمثال هذه الأحاديث، التي يخبر فيها رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن ربه بما يخبر به، فإن الفرقة الناجية أهل السنة والجماعة يؤمنون بذلك، كما يؤمنون بما أخبر الله به في كتابه العزيز، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل).

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ١٢٩).

(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ١٣٧).

(٣) مجموع الفتاوى (٣/ ١٣٨).

وهو رَحِمَهُ ٱللَّهُ بهذا يرد على أهل الضلال الذين يرفضون الاحتجاج بالسنة؛ إما جملة، وإما أنهم يرفضون الاحتجاج بها في مسائل العقيدة، وهذا مذهب باطل؛ لأن السنة هي الوحي الثاني بعد القرآن، وقد أمر الله بالأخذ بها في قوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر:٧]، والعمل بالسنة من مقتضى شهادة أن محمد رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ منزلة الفرقة الناجية -أهل السنة والجماعة- بين الفرق، فقال: (بل هم الوسط في فرق الأمة؛ كما أن الأمة هي الوسط في الأمم، فهم وسط في باب صفات الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بين أهل التعطيل الجهمية وأهل التمثيل المشبهة، وهم وسط في باب أفعال الله بين القدرية والجبرية، وفي باب وعيد الله بين المرجئة والوعيدية من القدرية وغيرهم. وفي باب أسماء الإيمان والدين بين الحرورية والمعتزلة، وبين المرجئة والجهمية. وفي أصحاب رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بين الروافض والخوارج).

ثم تكلم الشيخ عن مسألة علو الله على خلقه ومعيته لهم، وأنه لاتناقض بينهما، ووضح معنى المعية، فقال: (وقد دخل فيما ذكرناه من الإيمان بالله الإيمان بما أخبر الله به في كتابه، وتواتر عن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأجمع عليه سلف الأمة: من أنه سبحانه فوق سماواته على عرشه عليٌّ على خلقه، وهو سبحانه معهم أينما كانوا، يعلم ما هم عاملون؛ كما جمع بين ذلك في قوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد:٤]، وليس معنى قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ [الحديد:٤] أنه مختلط بالخلق؛ فإن هذا لا توجبه اللغة، وهو خلاف ما أجمع عليه سلف الأمة، وخلاف ما فطر الله عليه الخلق، بل القمر آية من آيات الله من أصغر مخلوقاته، وهو موضوع في السماء، وهو مع المسافر وغير المسافر أينما كان، وهو سبحانه فوق العرش رقيب على

خلقه، مهيمن عليهم، مطلع إليهم، وكل هذا الكلام الذي ذكره الله سبحانه -من أنه فوق العرش، وأنه معنا- حق على حقيقته، لا يحتاج إلى تحريف، ولكن يصان عن الظنون الكاذبة؛ مثل: أن يظن أن ظاهر قوله: ﴿فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ أن السماء تقله أو تظله، وهذا باطل بإجماع أهل العلم والإيمان؛ فإن الله قد وسع كرسيه السماوات والأرض، وهو الذي يمسك السماوات والأرض أن تزولا، ويمسك السماء أن تقع على الأرض، إلا بإذنه: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ﴾ [الروم:٢٥]).

ثم بيَّن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما يجب اعتقاده في القرآن الكريم، فقال: (ومن الإيمان بالله وكتبه الإيمان بأن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، وأن الله تكلم به حقيقة، وأن هذا القرآن الذي أنزله على محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو كلام الله حقيقة لا كلام غيره ولا يجوز إطلاق القول بأنه حكاية عن كلام الله أو عبارة عنه، بل إذا قرأه الناس، أو كتبوه في المصاحف، لم يخرج بذلك عن أن يكون كلام الله تعالى حقيقة؛ فإن الكلام إنما يضاف حقيقة إلى من قاله مبتدئًا، لا إلى من قاله مبلغًا مؤدِّيًا، وهو كلام الله حروفه ومعانيه، ليس كلام الله الحروف دون المعاني، ولا المعاني دون الحروف).

ثم تحدث الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة، فقال: (وقد دخل -أيضًا- فيما ذكرناه من الإيمان به وبكتبه وبرسله الإيمان بأن المؤمنين يرونه يوم القيامة عيانًا بأبصارهم؛ كما يرون الشمس صحوًا، ليس دونها سحاب، وكما يرون القمر ليلة البدر، لا يضامون في رؤيته؛ يرونه سبحانه، وهم في عرصات القيامة، ثم يرونه بعد دخول الجنة كما يشاء الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ).

ثم تناول الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ وجوب الإيمان بعذاب القبر وما يجري فيه، فقال: (ومن الإيمان باليوم الآخر الإيمان بكل ما أخبر به النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مما يكون بعد الموت؛

فيؤمنون بفتنة القبر وبعذاب القبر وبنعيمه؛ فأما الفتنة، فإن الناس يفتنون في قبورهم، فيقال للرجل: «**مَنْ رَبُّك؟ وَمَا دِينُك؟ وَمَنْ نَبِيُّك؟ فَيُثَبِّتُ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ، فَيَقُولُ الْمُؤْمِنُ: اللهُ رَبِّي، وَالْإِسْلَامُ دِينِي، وَمُحَمَّدٌ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **نَبِيِّي، وَأَمَّا الْمُرْتَابُ، فَيَقُولُ: هاه هاه، لَا أَدْرِي، سَمِعْت النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا، فَقُلْته، فَيُضْرَبُ بِمِرْزَبَةٍ مِنْ حَدِيدٍ، فَيَصِيحُ صَيْحَةً يَسْمَعُهَا كُلُّ شَيْءٍ، إلَّا الْإِنْسَانُ، وَلَوْ سَمِعَهَا الْإِنْسَانُ، لَصَعِقَ**»[1]، ثم بعد هذه الفتنة إما نعيم وإما عذاب، إلى أن تقوم القيامة الكبرى).



(١) سيأتي تخريجه (ص٤٩٧)، وانظر: حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند البخاري (١٣٣٨)، ومسلم (٢٨٧٠).

الإيمان باليوم الآخر

في أثناء «العقيدة الواسطية» تكلم الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الإيمان باليوم الآخر، وما يعنيه هذا الإيمان[١]، فقال بعد الكلام على وجوب الإيمان بما يجري في القبر من فتنة ونعيم أو عذاب، فقال: (ثم بعد هذه الفتنة إما نعيم أو عذاب، إلى أن تقوم القيامة الكبرى، فتعاد الأرواح إلى الأجساد، وتقوم القيامة الكبرى، التي أخبر الله بها في كتابه وعلى لسان رسوله، وأجمع عليها المسلمون، فيقوم الناس من قبورهم لرب العالمين حفاة عراة غرلًا، وتدنو منهم الشمس، ويلجمهم العرق، وتنصب الموازين، فتوزن فيها أعمال العباد، ﴿فَمَن ثَقُلَتۡ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ [الأعراف:٨]، ﴿وَمَنۡ خَفَّتۡ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ فِي جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ﴾ [المؤمنون:١٠٣]، وتنشر الدواوين -وهي صحائف الأعمال-؛ فآخذ كتابه بيمينه، وآخذ كتابه بشماله أو من وراء ظهره؛ كما قال سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلۡزَمۡنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِي عُنُقِهِۦۖ وَنُخۡرِجُ لَهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ كِتَٰبٗا يَلۡقَىٰهُ مَنشُورًا ١٣ ٱقۡرَأۡ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفۡسِكَ ٱلۡيَوۡمَ عَلَيۡكَ حَسِيبٗا﴾ [الإسراء:١٣-١٤]، ويحاسب الله الخلائق، ويخلو بعبده المؤمن، فيقرره بذنوبه؛ كما وصف ذلك في الكتاب والسنة.

وأما الكفار، فلا يحاسبون محاسبة من توزن حسناته وسيئاته؛ فإنه لا حسنات لهم، ولكن تعد أعمالهم وتحصى، فيوقفون عليها، ويقررون بها، ويجزون بها.

وفي عرصات القيامة الحوض المورود لمحمد صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ، ماؤه أشد بياضًا من اللبن، وأحلى من العسل، آنيته عدد نجوم السماء، طوله شهر، وعرضه شهر، من يشرب منه شربة، لم يظمأ بعدها أبدًا.

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ١٤٥).

والصراط منصوب على متن جهنم -وهو الجسر الذي بين الجنة والنار- يمر الناس عليه على قدر أعمالهم؛ فمنهم من يمر كلمح البصر، ومنهم من يمر كالبرق الخاطف، ومنهم من يمر كالرياح، ومنهم من يمر كالفرس الجواد، ومنهم من يمر كركاب الإبل، ومنهم من يعدو عدوًا، ومنهم من يمشي مشيًا، ومنهم من يزحف زحفًا، ومنهم من يخطف، فيلقى في جهنم؛ فإن الجسر عليه كلاليب تخطف الناس بأعمالهم؛ فمن مر على الصراط، دخل الجنة، فإذا عبروا عليه، وقفوا على قنطرة بين الجنة والنار، فيقتص لبعضهم من بعض، فإذا هذبوا ونقوا، أذن لهم في دخول الجنة.

وأول من يستفتح باب الجنة محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأول من يدخلها من الأمم أمته).

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنواع الشفاعات التي يقوم بها نبينا محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقال: (وله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في القيامة ثلاث شفاعات:

أما الشفاعة الأولى، فيشفع في أهل الموقف؛ حتى يقضي بينهم، بعد أن تتراجع الأنبياء آدم ونوح وإبراهيم وموسى وعيسى ابن مريم الشفاعة، حتى تنتهي إليه.

وأما الشفاعة الثانية، فيشفع في أهل الجنة أن يدخلوا الجنة.

وهاتان الشفاعتان خاصتان له.

وأما الشفاعة الثالثة، فيشفع فيمن يستحق النار -وهذه الشفاعة له، ولسائر النبين والصديقين وغيرهم-، فيشفع فيمن استحق النار أن لا يدخلها، وفيمن دخلها أن يخرج منها)؛ يعني: رَحِمَهُ ٱللَّهُ الشفاعة في عصاة الموحدين.

قال: (ويخرج الله تعالى من النار أقوامًا بغير شفاعة، بل بفضله ورحمته، ويبقى في الجنة فضل عمن دخلها من أهل الدنيا، فينشئ الله لها أقوامًا، فيدخلهم الجنة).

ثم ختم رَحِمَهُ ٱللَّهُ الكلام على ما تضمنه الإيمان باليوم الآخر وما يجري فيه، فقال: (وأصناف ما تضمنته الدار الآخرة -من الحساب، والثواب والعقاب، والجنة والنار-، وتفاصيل ذلك مذكورة في الكتب المنزلة من السماء والآثار المأثورة عن الأنبياء، وفي العلم الموروث عن محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من ذلك ما يشفي ويكفي، فمن ابتغاه، وجده).

ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ الركن الأخير من أركان الإيمان -وهو الإيمان بالقدر-، فقال: (وتؤمن الفرقة الناجية أهل السنة والجماعة بالقدر خيره وشره)، وذكر أن الإيمان بالقدر يتضمن أربع مراتب:

المرتبة الأولى: مرتبة العلم، وهي الإيمان بأن الله علم ما الخلق عاملون، وعلم أرزاقهم وآجالهم.

والمرتبة الثانية: الإيمان بأن الله كتب في اللوح المحفوظ مقادير الخلق.

والمرتبة الثالثة: الإيمان بمشيئة الله النافذة وقدرته الشاملة، وأن ما شاء الله، كان، وما لم يشأ، لم يكن، وأنه ما في الأرض من حركة أو سكون إلا بمشيئة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ فلا يكون في ملكه ما لا يريد.

والمرتبة الرابعة: مرتبة الخلق والإيجاد، وهي الإيمان بأنه خالق كل شيء؛ فما من مخلوق في الأرض ولا في السماء، إلا الله خالقه سبحانه، لا خالق غيره، ولا ربَّ سواه، وأن العباد فاعلون لأفعالهم حقيقة، والله خالقهم وخالق أفعالهم، والعبد هو المؤمن والكافر، والبر والفاجر، والمصلي والصائم، وللعباد قدرة على أفعالهم، ولهم إرادة، والله خالقهم وخالق قدرتهم وإرداتهم؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير:٢٩].

ثم بيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ مواقف المبتدعة من هذه المرتبة، فقال: (وهذه الدرجة من القدر يكذب بها عامة القدرية الذين سماهم النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ مجوس هذه الأمة[1]، ويغلو فيها قوم من أهل الإثبات، حتى سلبوا العبد قدرته واختياره، ويخرجون عن أفعال الله حِكَمَها ومصالحها).



(١) رواه أبو داود (٤٦٩١)، والحاكم (١/ ١٥٩)، وقال: صحيح على شرط الشيخين إن صح سماع أبي حازم من ابن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا. وله طرق تتقوى ببعضها.

مذهب أهل السنة والجماعة في الإيمان

يواصل شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ كلامه في بيان عقيدة أهل السنة والجماعة، فيقول[(١)]: (ومن أصول أهل السنة أن الدين والإيمان قول وعمل -قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والجوارح-، وأن الإيمان يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية).

ثم يبين رَحِمَهُ ٱللَّهُ حكم مرتكب الكبيرة من أهل الإيمان، فقال: (وهم مع ذلك لا يكفّرون أهل القبلة بمطلق المعاصي والكبائر -كما يفعله الخوارج-، بل الأخوة الإيمانية ثابتة مع المعاصي؛ كما قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في آية القصاص: ﴿فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة:١٧٨]، وقال: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ۝٩ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات:٩-١٠]، ولا يسلبون الفاسق الملي اسم الإيمان بالكلية، ولا يخلدونه في النار -كما تقوله المعتزلة-، بل الفاسق يدخل في اسم الإيمان في مثل قوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء:٩٢]، وقد لا يدخل في اسم الإيمان المطلق؛ كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال:٢]، وقوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَنْتَهِبُ نُهْبَةً ذَاتَ شَرَفٍ يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْصَارَهُمْ حِينَ يَنْتَهِبُهَا**

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ١٥١).

وَهُوَ مُؤْمِنٌ»[1]، ويقولون: هو مؤمن ناقص الإيمان، أو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته. فلا يعطى الاسم المطلق، ولا يسلب مطلق الاسم).

يعني الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أن مرتكب الكبيرة لا يخرج من الإيمان إلى الكفر -كما تقوله الخوارج-، ولا يكون مؤمنًا كامل الإيمان -كما تقوله المرجئة-، بل هو مؤمن ناقص الإيمان، أو مؤمن فاسق.



(١) رواه البخاري (٢٤٧٥)، ومسلم (٥٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

من أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة محبة صحابة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأهل بيته

ثم ينتقل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ إلى بيان موقف أهل السنة والجماعة من صحابة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فيقول: (ومن أصول أهل السنة والجماعة سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ كما وصفهم الله به في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر:١٠]، وطاعة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في قوله: «**لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لَوْ أَنْفَقَ أَحَدُكُمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا، مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ**»[١].

ويقبلون ما جاء في الكتاب والسنة والإجماع من فضائلهم ومراتبهم؛ فيفضلون من أنفق من قبل الفتح -وهو صلح الحديبية- وقاتل على من أنفق من بعده وقاتل، ويقدمون المهاجرين على الأنصار، ويؤمنون بأن الله قال لأهل بدر -وكانوا ثلاثمائة وبضعة عشر-: «**اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ، فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ**»[٢]، وبأنه لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة[٣]؛ كما أخبر به النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بل قد رضي الله عنهم، ورضوا عنه، وكانوا أكثر من ألف وأربعمائة.

---

(١) رواه البخاري (٣٦٧٣)، ومسلم (٢٤٩٤) من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه البخاري (٣٠٠٧)، ومسلم (٢٤٩٤) من حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) انظر: صحيح مسلم (٢٤٩٦) من حديث أم مبشر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

ويشهدون بالجنة لمن شهد له رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بها؛ كالعشرة، وثابت بن قيس ابن شماس، وغيرهم من الصحابة.

ويقرون بما تواتر به النقل عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وعن غيره من أن خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر[١]، ويثلثون بعثمان، ويربعون بعلي رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ؛ كما دلت عليه الآثار، وكما أجمع الصحابة على تقديم عثمان بالبيعة). قال: (ويؤمنون بأن الخليفة بعد رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي. ومن طعن في خلافة أحد من هؤلاء الأئمة؛ فهو أضل من حمار أهله.

ويحبون أهل بيت رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويتولونهم، ويحفظون فيهم وصية رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ حيث قال يوم غدير «خم»: «**أُذَكِّرُكُمْ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمْ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي**»[٢].

وقال -أيضًا- للعباس عمه -وقد اشتكى إليه أن بعض قريش يجفون بني هاشم-، فقال: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحِبُّوكُمْ لِلَّهِ وَلِقَرَابَتِي**»[٣]، وقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ اللهَ اصْطَفَى بَنِي إِسْمَاعِيلَ، وَاصْطَفَى مِنْ بَنِي إِسْمَاعِيلَ كِنَانَةَ، وَاصْطَفَى مِنْ كِنَانَةَ قُرَيْشًا، وَاصْطَفَى مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ، وَاصْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ**»[٤].

---

(١) انظر: البخاري (٣٦٧١).
قال الطبري في الرياض النضرة (١/ ٣٢٢): كالمستفاض بين الناس (أي في زمن علي).

(٢) رواه مسلم (٢٤٠٨) من حديث زيد بن أرقم رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٣) رواه أحمد في الفضائل (١٧٥٦)، وابن أبي شيبة (٣٣٢١٣) مرسلًا، ورواه الطبراني (١٢٢٢٨) موصولًا، وفيه ضعيف ومتهم.

(٤) رواه مسلم (٢٢٧٦) من حديث واثلة بن الأسقع رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

ويتولون أزواج النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أمهات المؤمنين، ويؤمنون بأنهن أزواجه في الآخرة، خصوصًا خديجة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أم أكثر أولاده، وأول من آمن به وعاضده على أمره، وكان لها منه المنزلة العالية. والصدِّيقة بنت الصدِّيق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، التي قال فيها النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**فَضْلُ عَائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ، كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ**»(١).

ويتبرؤون من طريقة الروافض، الذين يبغضون الصحابة ويسبونهم، ومن طريقة النواصب، الذين يؤذون أهل البيت بقول أو عمل.

هذه مواقف أهل السنة في هذه المسائل العظيمة -مسألة التكفير، ومسألة الصحابة وأهل البيت- التي صار كثير من الكتاب المتطفلين اليوم يطلقون فيها ألسنتهم وأقلامهم بغير علم؛ متبعين فيها آراء قوم: ﴿قَدْ ضَلُّوا۟ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا۟ كَثِيرًا وَضَلُّوا۟ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [المائدة:٧٧]، ولا حول ولا قوة إلا بالله!).



(١) رواه البخاري (٣٧٧٠)، ومسلم (٢٤٤٦) من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الرد على الذين يطعنون في الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مخالفين لمذهب أهل السنة والجماعة

يواصل شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ كلامه في أن الذين يطعنون في حق الصحابة إنما يعتمدون في ذلك على شبهات أو مفتريات في حقهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، قال رَحِمَهُ اللَّهُ[1]: (ويتبرؤون من طريقة الروافض -الذين يبغضون الصحابة، ويسبونهم-، ومن طريقة النواصب -الذين يؤذون أهل البيت بقول أو عمل-، ويمسكون عما شجر بين الصحابة -أي: عن الخوض في الخلاف الذي حصل بين الصحابة بعد مقتل عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، ويقولون: إن هذه الآثار المروية في مساوئهم منها ما هو كذب، ومنها ما قد زيد ونقص وغير عن وجهه، والصحيح منه هم فيه معذورون؛ إما مجتهدون مصيبون، وإما مجتهدون مخطئون).

هكذا بيَّن الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ ما يجب أن يكون عليه موقف المسلم من الأخبار التي سودت بها بعض كتب التاريخ، أو الكتب التي ألفها أهل الحقد والضلال، وأن على المسلم أن يعلم أن هذه الأخبار لا تخرج عن ثلاثة أقسام: إما كذب دسه أهل الزيغ والضلال -من اليهود والنصارى، أو الفرق المنتسبة إلى الإسلام زورًا وبهتانًا-، وإما أخبار قد اختلط بها الصدق بالكذب، ولم يتميز صادقها من كاذبها، وهذان القسمان يكون موقف المسلم منهما رفضهما ودحضهما.

والقسم الثالث: ما هو صحيح، لكنه لا ينقص من قدر الصحابة؛ لأنه صادر عن اجتهاد، والمجتهد ممدوح مثاب، لا ينتقص ولا يعاب.

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ١٥٤).

ثم قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مبينًا أن ما قد يقع من بعض أفراد الصحابة من سيئات، فلهم من الحسنات ما يغطيه ويغمره، ويمحوه ويغفره، قال: (وليس كل واحد من الصحابة معصوم عن كبائر الإثم وصغائره، بل تجوز عليهم الذنوب في الجملة، ولهم من السوابق والفضائل ما يوجب مغفرة ما يصدر منهم إن صدر، حتى إنهم يغفر لهم من السيئات ما لا يغفر لمن بعدهم؛ لأن لهم من الحسنات التي تمحو السيئات ما ليس لمن بعدهم، وقد ثبت بقول رسول الله صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّهُمْ خَيْرُ الْقُرُونِ**»[(١)]، وأن المد من أحدهم إذا تصدق به، كان أفضل من جبل أحد ذهبًا ممن بعدهم[(٢)]. ثم إذا كان قد صدر من أحدهم ذنب، فيكون قد تاب منه، أو أتى بحسنات تمحوه، أو غفر له بفضل سابقته، أو بشفاعة محمد صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الذي هم أحق الناس بشفاعته، أو ابتلى ببلاء في الدنيا كفر به عنه. فإذا كان هذا في الذنوب المحققة؛ فكيف بالأمور التي كانوا فيها مجتهدين؟ إن أصابوا، فلهم أجران، وإن أخطؤوا، فلهم أجر واحد، والخطأ مغفور لهم.

ثم القدر الذي ينكر من فعل بعضهم قليل نزر مغمور في جنب فضائلهم -من الإيمان بالله ورسوله، والجهاد في سبيله، والهجرة والنصرة، والعلم النافع، والعمل الصالح-، ومن نظر في سيرتهم بعلم وبصيرة، وما منَّ الله به عليهم من الفضائل، علم يقينًا أنهم خير الخلق بعد الأنبياء، لا كان ولايكون مثلهم، وأنهم هم الصفوة من قرون هذه الأمة التي هي خير الأمم وأكرمها على الله تعالى).

هذا ما ذكره الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مما يدافع به عن أعراض صحابة نبينا محمد صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مما به تخرس ألسنة الأعداء الحاقدين والمغرضين، الذين جعلوا مسبة الصحابة والوقيعة في أعراضهم شغلهم الشاغل؛ لأنهم يعلمون أنه إذا فقدت الثقة بالصحابة، تحقق لهم

---

(١) رواه البخاري (٢٦٥١)، ومسلم (٢٥٣٥) من حديث عمران بن حصين رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه البخاري (٣٦٧٣)، ومسلم (٢٥٤١) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

الطعن في هذا الدين؛ لأن الدين جاءنا عن طريقهم عن رسول الله ﷺ، فهم الواسطة بيننا وبين الرسول ﷺ، ثم -أيضًا- هم خير الأمة وصفوتها وقدوتها؛ فإذا طُعن في خير الأمة وصفوتها، فقدت الثقة بالأمة وبدينها، وهذا ما يريده الأعداء لدين الإسلام، وكلام الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يتضمن أن إجماع الصحابة معصوم من الخطأ قطعًا؛ لأنهم لا يجمعون على ضلالة، وإنما قد يتطرق الخطأ لأفرادهم، وهو خطأ صادر عن اجتهاد، وهو مغفور على كل حال غفرانًا معه الثواب والأجر. فالحمد لله الذي رد سهام الحاقدين إلى نحورهم!





كرامات الأولياء

ثم تكلم الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن كرامات الأولياء -وهي خوارق العادات- التي يجريها الله على أيدي بعضهم؛ إما لحاجة بالمسلمين، وإما لحجة في الدين.

وذلك لأن الناس في موضوع كرامات الأولياء انقسموا إلى ثلاثة أقسام: طرفان ووسط؛ طرف ينكرها، وهم المعتزلة ومن تأثر بهم من العقلانيين المعاصرين، ويقولون: إن الخوارق خاصة بالأنبياء، معجزة لهم، فلو أجيز وقوعها لغيرهم، اشتبه غير النبي بالنبي.

وطرف غلا في إثباتها، وعلق عليها أمورًا باطلة -من الشعوذة والاعتقاد في أصحابها أنهم ينفعون ويضرون من دون الله-، وهؤلاء هم الصوفية والقبورية المشركون.

والوسط وهم أهل السنة والجماعة؛ أثبتوا وقوع الكرامات لبعض الأولياء الصالحين، من غير غلو بأصحابها، ولا تعلق عليهم -كما يفعله الصوفيون والقبوريون.

ولهذا قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ومن أصول أهل السنة والجماعة التصديق بكرامات الأولياء، وما يجري الله على أيديهم من خوارق العادات في أنواع العلوم والمكاشفات، وأنواع القدرة والتأثيرات؛ كالمأثور عن سالف الأمم في سورة الكهف وغيرها -ويعني: بذلك قصة أصحاب الكهف، وقصة الخضر مع موسى، وقصة ذي القرنين-، وعن صدر هذه الأمة من الصحابة والتابعين وسائر قرون الأمة، وهي موجودة فيها إلى يوم القيامة).



بيان منهج أهل السنة والجماعة
في العمل بالكتاب والسنة والإجماع

يبيِّن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ منهج أهل السنة والجماعة الذي يسيرون عليه، فيقول[١]: (ثم من طريقة أهل السنة والجماعة اتباع آثار رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ باطنًا وظاهرًا، واتباع سبيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، واتباع وصية رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ حيث قال: «**عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِي، تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**»[٢]، ويعلمون أن أصدق الكلام كلام الله، وخير الهدى هدي محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويؤثرون كلام الله على كلام غيره من كلام أصناف الناس، ويقدمون هدي محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على هدي كل أحد، وبهذا سموا أهل الكتاب والسنة، وسموا أهل الجماعة؛ لأن الجماعة هي الاجتماع، وضدها الفرقة، وإن كان لفظ الجماعة صار اسمًا لنفس القوم المجتمعين.

و«الإجماع» هو الأصل الثالث الذي يعتمد عليه في العلم والدين. وهم يَزِنون بهذه الأصول الثلاثة جميع ما عليه الناس -من أقوال، وأعمال باطنة أو ظاهرة- مما له تعلق بالدين. والإجماع الذي ينضبط هو ما كان عليه السلف الصالح، وبعدهم كثر الاختلاف، وانتشرت الأمة).

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ١٥٧).

(٢) رواه الترمذي (٢٦٧٦) وقال: حسن صحيح، وأبو داود (٣٦٠٧)، وابن ماجه (٤٢)، وأحمد (٤/ ١٢٦). وصححه الذهبي في السير (١٨/ ١٩٠).

هكذا يحرر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ الإجماع المتيقن بأنه ما كان عليه السلف الصالح يوم كانوا مجتمعين في بلد واحد أو بلاد متقاربة محصورة، وأما بعد الفتوح وتفرق العلماء في البلدان المتباعدة، فالإجماع لا يكاد يكون متيقنًا.

كما أنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ بيّن من هم أهل السنة والجماعة على الحقيقة؛ بأنهم الذين يتبعون الكتاب والسنة وما عليه سلف هذه الأمة، ولا يلتفتون إلى ما خالف ذلك من أقوال الناس؛ حيث قال: (وهم يزنون بهذه الأصول الثلاثة جميع ما عليه الناس -من أقوال، وأعمال باطنة أو ظاهرة- مما له تعلق بالدين. والذين يدَّعون اليوم أنهم من أهل السنة والجماعة كثير، ولكن عندما توزن أقوالهم وأفعالهم بهذه الأصول الثلاثة، لا يتحقق انتسابهم لأهل السنة والجماعة؛ لمخالفتهم لهذه الأصول؛ كما عليه غالب الجماعات اليوم، وما عليه الفرق المخالفة لأهل السنة والجماعة في الاعتقاد والعمل).

ثم بيَّن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ موقف أهل السنة والجماعة من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ لأن هذا الأصل حصل في مفهومه اختلاف بين مُفْرِط ومُفَرِّط، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ثم هم مع هذه الأصول يأمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر على ما توجبه الشريعة، ويعني رَحِمَهُ ٱللَّهُ بذلك مخالفة من يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر على غير ما توجبه الشريعة؛ كالمعتزلة الذين يفسرون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بأنه الخروج على الأئمة المسلمين، وشق عصا الطاعة، وهؤلاء لهم وارث)، ولهذا قال: (ويرون إقامة الحج والجهاد والجمع والأعياد مع الأمراء أبرارًا كانوا أو فجارًا، ويحافظون على الجماعات، ويدينون بالنصيحة للأمة، ويعتقدون معنى قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا**»، وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»[1]، وقوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ، وَتَرَاحُمِهِمْ، وَتَعَاطُفِهِمْ: كَمَثَلِ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ، تَدَاعَى لَهُ**

(١) رواه البخاري (٤٨١)، ومسلم (٢٥٨٥) من حديث أبي موسى رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

سَائِرُ الْجَسَدِ بِالْحُمَّى وَالسَّهَرِ»[(١)]، ويأمرون بالصبر عند البلاء، والشكر عند الرخاء، والرضا بمرِّ القضاء، ويدعون إلى مكارم الأخلاق ومحاسن الأعمال، ويعتقدون معنى قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا**»[(٢)]، ويندبون إلى أن تصل من قطعك، وتعطي من حرمك، وتعفو عمن ظلمك، ويأمرون ببر الوالدين، وصلة الأرحام، وحسن الجوار، والإحسان إلى اليتامى والمساكين وابن السبيل، والرفق بالمملوك، وينهون عن الفخر والخيلاء، والبغى والاستطالة على الخلق بحق أو بغير حق، ويأمرون بمعالي الأخلاق، وينهون عن سفسافها، وكل ما يقولونه أو يفعلونه من هذا أو غيره، فإنما هم فيه متبعون للكتاب والسنة).

يشير الشيخ رَحِمَهُ اللهُ إلى تركهم البدع والمحدثات التي تفعل باسم الدين، ثم أشار رَحِمَهُ اللهُ إلى حدوث الافتراق وموقف أهل السنة والجماعة منه؛ حيث قال: (وطريقتهم هي دين الإسلام الذي بعث الله به محمدًا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لكن لما أخبر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «**أَنَّ أُمَّتَهُ سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً -وَهِيَ الْجَمَاعَةُ-**»[(٣)]، وفي حديث عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**هُمْ مَنْ كَانَ عَلَى مِثْلِ مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي**»[(٤)]، صار المتمسكون بالإسلام المحض الخالص عن الشوب هم أهل السنة

---

(١) رواه البخاري (٦٠١١)، ومسلم (٢٥٨٦) من حديث النعمان بن بشير رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) رواه الترمذي (١١٦٢) وقال: حسن صحيح، وأبو داود (٤٦٨٢)، وأحمد (٢/ ٢٥٠)، وصححه ابن حبان (٤٧٩).

(٣) رواه أحمد (٤/ ١٠٢)، وعنه أبو داود (٤٥٩٧) من حديث معاوية رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.
ورواه ابن ماجه (٣٩٩٢) من حديث عوف بن مالك، و(٣٩٩٣) من حديث أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وهذا صححه البوصيري في الزوائد (٤/ ١٨٠).

(٤) رواه الترمذي (٢٦٤١) وقال: غريب، والحاكم (١/ ٢١٨) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، قال ابن كثير (٢/ ٤٦٦): روى من طرق يشد بعضها بعضًا. ومشاه ابن عبد البر، كما في تفسير القرطبي (٤/ ١٦٠).

والجماعة، وفيهم الصديقون والشهداء والصالحون، ومنهم أعلام الهدى ومصابيح الدجى، أولو المناقب المأثورة والفضائل المذكورة، وهم الطائفة المنصورة، الذين قال فيهم النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ وَلَا مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ**»(١)، فنسأل الله العظيم أن يجعلنا منهم، وأن لا يزيغ قلوبنا بعد إذ هدانا، ويهب لنا من لدنه رحمة؛ إنه هو الوهاب!).



(١) انظر: صحيح مسلم (١٠٣٧) بعد (١٩٢٣) كتاب الإمارة من حديث معاوية رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.
وانظر: مسند أبي عوانة (٤/ ٥٠٨) من حديث ثوبان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

صفات الخوارج

تكلم الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رسالة له تسمى: «قاعدة أهل السنة والجماعة»(١)، بعد أن أورد قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ [آل عمران:١٠٢]، إلى قوله تعالى: ﴿يَوۡمَ تَبۡيَضُّ وُجُوهٞ وَتَسۡوَدُّ وُجُوهٞ﴾ [آل عمران:١٠٦]، وذكر قول ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمَا: «تَبْيَضُّ وُجُوهُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَتَسْوَدُّ وُجُوهُ أَهْلِ الْبِدْعَةِ وَالْفُرْقَةِ». قال: (وفي الترمذي عن أبي أمامة الباهلي «عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ فِي الْخَوَارِجِ أَنَّهُمْ كِلَابُ أَهْلِ النَّارِ»(٢)، وقرأ هذه الآية: ﴿يَوۡمَ تَبۡيَضُّ وُجُوهٞ وَتَسۡوَدُّ وُجُوهٞ﴾ [آل عمران:١٠٦].

قال الإمام أحمد بن حنبل: «صح الحديث في الخوارج من عشرة أوجه»(٣)، خرجها مسلم في «صحيحه»، وخرج البخاري طائفة منها؛ قال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ: «**يُحَقِّرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِمْ، وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ، وَقِرَاءَتَهُ مَعَ قِرَاءَتِهِمْ. يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنْ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنْ الرَّمِيَّةِ**»(٤). وفي رواية: «**يَقْتُلُونَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ وَيَدَعُونَ أَهْلَ الْأَوْثَانِ**»(٥)).

ثم بيَّن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ من هم الخوارج، فقال: (والخوارج هم أول من كفَّر المسلمين؛ يكفرون بالذنوب -يعني: التي هي دون الشرك-، ويكفرون من خالفهم

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٧٨).

(٢) رواه الترمذي (٣٠٠٠) وحسنه، وابن ماجه (١٧٦)، وأحمد (٥/ ٣٥٢)، وصححه الحاكم (٢/ ١٦٣).

(٣) انظر: صحيح مسلم، كتاب الزكاة (ح١٠٦٢، ١٠٦٨).

(٤) انظر: صحيح البخاري (٣٦١٠)، ومسلم (١٠٦٤) من حديث أبي سعيد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ، والرواية من حديثه عند البخاري (٣٣٤٤)، ومسلم.

(٥) انظر: صحيح البخاري (٣٦١٠)، ومسلم (١٠٦٤) من حديث أبي سعيد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ، والرواية من حديثه عند البخاري (٣٣٤٤)، ومسلم.

في بدعتهم، ويستحلون دمه وماله، وهذه حال أهل البدع؛ يبتدعون بدعة، ويكفرون من خالفهم فيها).

هذا ما قاله الشيخ في بيان حقيقة الخوارج.

وأقول بهذه المناسبة: لما كانت حقيقة الخوارج أنهم يكفرون من المسلمين من ارتكب كبيرة دون الشرك، فإنه قد وجد في هذا الزمان من يطلق هذا اللقب -لقب الخوارج- على من حكم بالكفر على من يستحقه من أهل الردة ونواقض الإسلام -كعباد القبور، وأصحاب المبادئ الهدامة؛ كالبعثية، والعلمانية، وغيرها-، ويقولون: أنتم تكفرون المسلمين، فأنتم خوارج. لأن هؤلاء لا يعرفون حقيقة الإسلام، ولا يعرفون نواقضه، ولا يعرفون حقيقة مذاهب الخوارج؛ بأنه الحكم بالكفر على من لا يستحقه من المسلمين، وأن الحكم بالكفر على من يستحقه بأن ارتكب ناقضًا من نواقض الإسلام هو مذهب أهل السنة والجماعة.

كما يؤخذ من اتصاف الخوارج بكثرة العبادة والتلاوة والزهد مع عدم الفقه في الدين؛ أن كثرة العمل من غير اتباع للكتاب والسنة ومن غير فقه في معانيهما لا تفيد الإنسان شيئًا، ولا يجوز الاغترار بمن هذه صفته، وأنه لا يجوز الحكم بالكفر على كل من ارتكب كبيرة من كبائر الذنوب، إلا أن تكون هذه الكبيرة من نواقض الإسلام المعلومة؛ كدعاء غير الله، والذبح والنذر للقبور، وما أشبه ذلك.

ثم قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وأهل السنة والجماعة يتبعون الكتاب والسنة، ويطيعون الله ورسوله، فيتبعون الحق، ويرحمون الخلق، وأول بدعة حدثت في الإسلام بدعة الخوارج والشيعة -حدثتا في أثناء خلافة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، فعاقب الطائفتين-؛ أما الخوارج، فقاتلوه، فقتلهم، وأما الشيعة، فحرق غاليتهم بالنار، وطلب قتل عبد الله بن

سبأ، فهرب منه، وأمر بجلد من يفضله على أبي بكر وعمر، وروي عنه من وجوه كثيرة أنه قال: خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر، ورواه عنه البخاري في «صحيحه»[(١)].

قال الشيخ: (ومن أصول أهل السنة والجماعة: أنهم يصلون الجمع والأعياد والجماعات، ولا يدعون الجمعة والجماعة -كما فعل أهل البدع من الرافضة وغيرهم-، فإن كان الإمام مستورًا، لم يظهر منه بدعة ولا فجور، صُلي خلفه الجمعة والجماعة باتفاق الأئمة الأربعة وغيرهم من أئمة المسلمين، ولم يقل أحد من الأئمة: إنه لا تجوز الصلاة إلا خلف من عُلم باطن أمره، بل ما زال المسلمون من بعد نبيهم يصلون خلف المسلم المستور، ولكن إذا ظهر من المصلي بدعة أو فجور -وحصلت الصلاة خلف من يعلم أنه مبتدع أو فاسق-، مع إمكان الصلاة خلف غيره؛ فأكثر أهل العلم يصححون صلاة المأموم، وهذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة، وهو أحد القولين في مذهب مالك وأحمد، وأما إذا لم يمكن الصلاة إلا خلف المبتدع أو الفاجر؛ كالجمعة التي إمامها مبتدع أو فاجر، وليس هناك جمعة أخرى، فهذه تصلى خلف المبتدع والفاجر عند عامة أهل السنة والجماعة، وهذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل وغيرهم من أئمة أهل السنة بلا خلاف عندهم.

وكان بعض الناس إذا كثرت الأهواء، يحب أن لا يصلي إلا خلف من يعرفه على سبيل الاستحباب؛ كما نُقل ذلك عن أحمد أنه ذكر ذلك لمن سأله، ولم يقل أحمد: إنه لا تصح إلا خلف من أعرف حاله).

إلى أن قال: (فالصلاة خلف المستور جائزة باتفاق علماء المسلمين، ومن قال: إن الصلاة محرمة أو باطلة خلف من لا يعرف حاله، فقد خالف إجماع أهل السنة والجماعة،

---

(١) رواه البخاري (٣٦٧١).

وقد كان الصحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ يصلون خلف من يعرفون فجوره؛ كما صلى عبد الله بن مسعود وغيره من الصحابة خلف الوليد بن عقبة بن أبي معيط، وكان عبد الله بن عمر وغيره من الصحابة يصلون خلف الحجاج بن يوسف، وكان الصحابة والتابعون يصلون خلف ابن أبي عبيد). انتهى كلام الشيخ.

ومقصوده: أن الصلاة تصح خلف المسلم، ولو كان فاسقًا، خصوصًا إذا كان من ولاة الأمور؛ من أجل اجتماع الكلمة. أو لم يكن هناك غيره من أئمة المساجد الصالحين، وترتب على عدم الصلاة خلفه ترك الجمعة أو الجماعة، أما من ارتكب ناقضًا من نواقض الإسلام -كالاستغاثة بالأموات، والذبح لهم، والطواف بقبورهم؛ تقربًا إليهم، وطلبًا للحوائج منهم-، فهذا لاتصح الصلاة خلفه؛ لأنه كافر مرتد عن دين الإسلام، والصلاة إنما تصح خلف المسلم.

وهذا التفصيل لابد منه؛ خصوصًا في هذا الزمان، الذي كثرت فيه عبادة القبور، وربما يكون أئمة بعض المساجد من عباد القبور؛ فهذا لا تصح الصلاة خلفه، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم!



حكم تكفير المسلم

يمضي شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «فتاواه» في بيان منهج أهل السنة، ويتعرض لمسألة خطيرة، طالما زلت فيها أقدام، وضلت فيها أفهام، وصدرت فيها أوهام، ألا وهي مسألة تكفير المسلم[1]، وبيان موقف أهل السنة والجماعة من هذه المسألة، فيقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ولا يجوز تكفير المسلم بذنب فعله، ولا بخطأ أخطأ فيه -كالمسائل التي تنازع فيها أهل القبلة-؛ فإن الله تعالى قال: ﴿ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ وَقَالُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۖ غُفۡرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ ﴾ [البقرة:٢٨٥]، وقد ثبت في «الصحيح» أن الله تعالى أجاب هذا الدعاء، وغفر للمؤمنين خطأهم[2].

والخوارج المارقون -الذين أمر النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ بقتالهم[3]- قاتلهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب أحد الخلفاء الراشدين، واتفق على قتالهم أئمة الدين من الصحابة والتابعين من بعدهم، ولم يكفرهم علي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وغيرهما من الصحابة، بل جعلوهم مسلمين مع قتالهم، ولم يقاتلهم عَلِيٌّ حتى سفكوا الدم الحرام، وأغاروا على أموال المسلمين، فقاتلهم لدفع ظلمهم وبغيهم، لا لأنهم كفار، ولهذا لم يَسْبِ حريمهم، ولم يغنم أموالهم.

وإذا كان هؤلاء الذين ثبت ضلالهم بالنص والإجماع لم يكفروا مع أمر رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ بقتالهم؛ فكيف بالطوائف المختلفين الذين اشتبه عليهم الحق في مسائل غلط

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٨٢).

(٢) انظر: صحيح مسلم (١٢٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ.

(٣) انظر: صحيح البخاري (٣٣٤٤)، ومسلم (١٠٦٤) من حديث أبي سعيد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ.

فيها من هو أعلم منهم؟ فلا يحل لأحد من هذه الطوائف أن تكفر الأخرى، ولا تستحل دمها ومالها، وإن كانت فيها بدعة محققة؛ فكيف إذا كانت المكفِّرة لها مبتدعة أيضًا؟ وقد تكون بدعة هؤلاء أغلظ، والغالب أنهم جميعًا جهال بحقائق ما يختلفون فيه.

والأصل: أن دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم محرمة من بعضهم على بعض، لا تحل إلا بإذن الله ورسوله، قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لما خطبهم في حجة الوداع: «**إِنَّ دِمَاءَكُمْ، وَأَمْوَالَكُمْ، وَأَعْرَاضَكُمْ، عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا**»[1]. وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ: دَمُهُ وَمَالُهُ وَعِرْضُهُ**»[2]، وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا، وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا، وَأَكَلَ ذَبِيحَتَنَا، فَهُوَ الْمُسْلِمُ لَهُ ذِمَّةُ اللهِ وَرَسُولِهِ**»[3]، وقال: «**إِذَا الْتَقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا، فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ**. قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَذَا الْقَاتِلُ، فَمَا بَالُ الْمَقْتُولِ؟ قَالَ: **إِنَّهُ أَرَادَ قَتْلَ صَاحِبِهِ**»[4]، وقال: «**لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ**»[5]، وقال: «**إِذَا قَالَ الْمُسْلِمُ لِأَخِيهِ: يَا كَافِرُ، فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا**»[6]، وهذه الأحاديث كلها في الصحاح.

وإذا كان المسلم متأولًا في القتال أو التكفير، لم يكفَّر بذلك؛ كما «قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ لِحَاطِبِ بْنِ أَبِي بلتعة: يَا رَسُولَ اللهِ دَعْنِي أَضْرِبُ عُنُقَ هَذَا الْمُنَافِقِ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **إِنَّهُ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا وَمَا يُدْرِيك أَنَّ اللهَ قَدْ اطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْت لَكُمْ؟!**»، وهذا في «الصحيحين»[7].

(١) رواه البخاري (١٠٥)، ومسلم (١٦٧٩) من حديث أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٢) رواه مسلم (٢٥٦٤).
(٣) رواه البخاري (٣٩١) من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٤) رواه البخاري (٣١)، ومسلم (٢٨٨٨) من حديث أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٥) رواه البخاري (٤٤٠)، ومسلم (١٦٧٩) من حديث أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٦) رواه البخاري (٦١٠٤)، ومسلم (٦٠) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.
(٧) رواه البخاري (٣٠٠٧)، ومسلم (٢٤٩٤) من حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وفيها -أيضًا- من حديث الإفك: «أَنَّ أسيد بْنَ الحضير قَالَ لِسَعْدِ بْنِ عبادة: إنَّك مُنَافِقٌ تُجَادِلُ عَنْ الْمُنَافِقِينَ! وَاخْتَصَمَ الْفَرِيقَانِ فَأَصْلَحَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَهُمْ»(١).

فهؤلاء البدريون فيهم من قال لآخر منهم: إنك منافق، ولم يكفر النبي ﷺ لا هذا ولا هذا، بل شهد للجميع بالجنة، وكذلك ثبت في «الصحيحين» عن أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ «أَنَّهُ قَتَلَ رَجُلًا بَعْدَ مَا قَالَ: لَا إلَهَ إلَّا اللهُ، وَعَظَّمَ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ لَمَّا أَخْبَرَهُ، وَقَالَ: **يَا أُسَامَةُ، أَقَتَلْته بَعْدَ مَا قَالَ لَا إلَهَ إلَّا اللهُ؟!** وَكَرَّرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ، حَتَّى قَالَ أُسَامَةُ: تَمَنَّيْت أَنِّي لَمْ أَكُنْ أَسْلَمْت إلَّا يَوْمَئِذٍ»(٢)، ومع هذا لم يوجب عليه قودًا ولا دية ولا كفارة؛ لأنه كان متأولًا، ظن جواز قتل ذلك القائل؛ لظنه أن قالها تعوُّذًا.

فهكذا السلف قاتل بعضهم بعضًا من أهل الجمل وصفين ونحوه، وكلهم مسلمون مؤمنون؛ كما قال تعالى: ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَاۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓاْۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴾ [الحجرات:٩]، فقد بيَّن الله تعالى أنهم مع اقتتالهم وبغي بعضهم على بعض إخوة مؤمنون، وأمر بالإصلاح بينهم بالعدل، ولهذا كان السلف في الاقتتال يوالي بعضهم بعضًا موالاة الدين، ولا يعادون كمعاداة الكفار، فيقبل بعضهم شهادة بعض، ويأخذ بعضهم العلم عن بعض، ويتوارثون، ويتناكحون، ويتعاملون بمعاملة المسلمين بعضهم مع بعض، مع ما كان بينهم من القتال.

وقد ثبت في «الصحيح»: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَ رَبَّهُ أَنْ لَا يُهْلِكَ أُمَّتَهُ بِسَنَةٍ عَامَّةٍ، فَأَعْطَاهُ ذَلِكَ، وَسَأَلَهُ أَنْ لَا يُسَلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ غَيْرِهِمْ، فَأَعْطَاهُ ذَلِكَ، وَسَأَلَهُ

---

(١) انظر: صحيح البخاري (٢٦٦١)، ومسلم (٢٧٧٠) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) رواه البخاري (٤٢٦٩)، ومسلم (٩٦) من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنه.

أَنْ لَا يَجْعَلَ بَأْسَهُمْ بَيْنَهُمْ، فَلَمْ يُعْطَ ذَلِكَ»[(١)]، وَأَخْبَرَ أَنَّ اللهَ لاَ يُسَلِّطُ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ غَيْرِهِمْ يَغْلِبُهُمْ كُلَّهُمْ حَتَّى يَكُونَ بَعْضُهُمْ يَقْتُلُ بَعْضًا وَبَعْضُهُمْ يَسْبِي بَعْضًا. وثبت في «الصحيحين» «لَمَّا نَزَلَ قَوْله تَعَالَى ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ﴾ قَالَ أَعُوذُ بِوَجْهِك ﴿أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ قَالَ أَعُوذُ بِوَجْهِك ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ﴾ [الأنعام:٦٥] قَالَ: هَاتَانِ أَهْوَنُ»[(٢)].

هذا مع أن الله أمر بالجماعة والائتلاف، ونهى عن البدعة والاختلاف، وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩]، وقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**عَلَيْكُمْ بِالْجَمَاعَةِ فَإِنَّ يَدَ اللهِ عَلَى الْجَمَاعَةِ**»[(٣)]، وقال: «**الشَّيْطَانُ مَعَ الْوَاحِدِ وَهُوَ مِنْ الِاثْنَيْنِ أَبْعَدُ**»[(٤)]، وقال: «**الشَّيْطَانُ ذِئْبُ الْإِنْسَانِ كَذِئْبِ الْغَنَمِ، وَالذِّئْبُ إِنَّمَا يَأْخُذُ الْقَاصِيَةَ وَالنَّائِيَةَ مِنْ الْغَنَمِ**»[(٥)].



(١) رواه مسلم (٢٨٨٩) من حديث ثوبان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) رواه البخاري (٧٣١٣) وحده، من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

(٣) رواه الترمذي (٢١٦٥) وقال: حسن صحيح غريب، والنسائي (٢١٦٥) من حديث عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٤) رواه الترمذي (٢١٦٥) وقال: حسن صحيح غريب، والنسائي (٢١٦٥) من حديث عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٥) رواه أحمد (٥/ ٢٣٢)، والطبراني (٢٠/ ٣٤٤، ٣٥٥). وضعفه العراقي؛ كما في الفيض للمناوي (٢/ ٣٥٠). ولكن له شاهد عند البيهقي في الشعب (٢٨٦٠) لعله يتقوى به.

وجوب لزوم جماعة المسلمين والإصلاح بينهم

يقول الشيخ في الحث على لزوم جماعة المسلمين وعلاج ما يحصل بينهم من اختلاف وسوء تفاهم(١)، يقول في ذلك: (فالواجب على المسلم إذا صار في مدينة من مدائن المسلمين أن يصلي معهم الجمعة والجماعة، ويوالي المؤمنين، ولا يعاديهم، وإن رأى بعضهم ضالًا أو غاويًا، وأمكن أن يهديه ويرشده، فَعلَ ذلك، وإلا فلا يكلف الله نفسًا إلا وسعها. وإذا كان قادرًا على أن يوليَ في إمامة المسلمين -يعني: في الصلاة- الأفضل، ولّاه، وإن قدر على أن يمنع من يظهر البدع والفجور، منعه، وإن لم يقدر على ذلك، فالصلاة خلف الأعلم بكتاب الله وسنة نبيه والأسبق إلى طاعة الله ورسوله أفضل؛ كما قال النبي ﷺ: «**يَؤُمُّ الْقَوْمَ أَقْرَؤُهُمْ لِكِتَابِ اللهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ فَإِنْ كَانُوا فِي السُّنَّةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً. فَإِنْ كَانُوا فِي الهِجْرَةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ سِنًّا**»(٢)، وإن كان في هَجْره لُمظْهِر البدعة والفجور مصلحة راجحة، هَجَره؛ كما هجر النبي ﷺ الثلاثة الذين خلفوا حتى تاب الله عليهم(٣). أما إذا وُلِّيَ غيره بغير إذنه، وليس في ترك الصلاة خلفه مصلحة شرعية؛ كان تفويت هذه الجمعة والجماعة جهلًا وضلالًا، وكان قد رد بدعة ببدعة. حتى إن المصلي الجمعة خلف الفاجر اختلف الناس في إعادته الصلاة وكرهها -يعني: الإعادة- أكثرهم، حتى قال أحمد بن حنبل في رواية عبدوس: «**مَنْ أَعَادَهَا فَهُوَ مُبْتَدِعٌ**»، وهذا أظهر القولين؛ لأن الصحابة

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٨٦).

(٢) رواه مسلم (٦٧٣) من حديث أبي مسعود رضي الله عنه.

(٣) انظر: صحيح البخاري (٢٧٥٧)، ومسلم (٢٧٦٩) من حديث كعب بن مالك رضي الله عنه.

لم يكونوا يعيدون الصلاة إذا صلوا خلف أهل الفجور والبدع، ولم يأمر الله تعالى قط أحدًا إذا صلى كما أُمر بحسب استطاعته أن يعيد الصلاة.

ولهذا كان أصح قولي العلماء: أن من صلى بحسب استطاعته أن لا يعيد، حتى المتيمم لخشية البرد، ومن عدم الماء والتراب إذا صلى بحسب حاله، والمحبوس وذوو الأعذار النادرة والمعتادة والمتصلة والمنقطعة؛ لا يجب على أحد منهم أن يعيد الصلاة، إذا صلى الأولى بحسب الاستطاعة، وقد ثبت في «الصحيح» أن الصحابة صلوا بغير ماء ولا تيمم، لما فقدت عائشة عقدها، ولم يأمرهم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالإعادة[١].

بل أبلغ من ذلك أن من كان يترك الصلاة جهلًا بوجوبها لم يأمره بالقضاء، فعمرو وعمار لما أجنبا، وعمرو لم يصل، وعمار تمرغ كما تتمرغ الدابة؛ لم يأمرهما بالقضاء[٢]، وأبو ذر لما كان يجنب، ولا يصلي، لم يأمره بالقضاء[٣]، والمستحاضة لما استحاضت حيضة شديدة مُنكرةً، منعتها الصلاة والصوم، لم يأمرها بالقضاء[٤]. والذين أكلوا في رمضان حتى يتبين لأحدهم الحبل الأبيض من الحبل الأسود، لم يأمرهم بالقضاء، وكانوا قد غلطوا في معنى الآية، فظنوا أن قوله تعالى: ﴿**حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ**﴾ [البقرة:١٨٧]، هو الحبل، فقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّمَا هُوَ سَوَادُ اللَّيْلِ وَبَيَاضُ النَّهَارِ**»[٥]، ولم يأمرهم بالقضاء، والمسيء في صلاته لم يأمره بإعادة ما تقدم من الصلوات، والذين صلوا إلى بيت المقدس بمكة والحبشة وغيرهما بعد أن نسخت بالأمر

(١) رواه البخاري (٣٣٤)، ومسلم (٣٦٧) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.
(٢) إنها هما عمر بن الخطاب، وعمار بن ياسر؛ كما رواه البخاري (٣٣٨)، ومسلم (٣٦٨) من حديثهما.
(٣) رواه أبو داود (٣٣٢-٣٣٣)، والترمذي (١٢٤) وقال: حسن صحيح، وصححه الحاكم (١/ ٢٨٤).
(٤) رواه أحمد (٦/ ٤٣٩)، وأبو داود (٢٨٤)، والترمذي (١٢٨) وقال: حسن صحيح، وصححه الحاكم.
(٥) رواه البخاري (٤٥١٠،١٩١٦)، ومسلم (١٠٩٠) من حديث عدي بن حاتم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

بالصلاة إلى الكعبة، وصاروا يصلون إلى الصخرة حتى بلغهم النسخ؛ لم يأمرهم بإعادة ما صلوا، وإن كان هؤلاء أعذر من غيرهم؛ لتمسكهم بشرع منسوخ).

ثم أراد الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن يجلي حكم هذه المسألة عند العلماء، فقال: (وقد اختلف العلماء في خطاب الله ورسوله: هل يثبت حكمه في حق العبيد قبل البلاغ؟ على ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره، قيل: يثبت. وقيل: لا يثبت. وقيل: يثبت المُبْتَدَأُ دون الناسخ.

والصحيح: ما دل عليه القرآن في قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء:١٥]، وقوله: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء:١٦٥]، وفي «الصحيحين» عن النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: **«مَا أَحَدٌ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْعُذْرُ مِنْ اللهِ، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ أَرْسَلَ الرُّسُلَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ»**[1]، فالمتأول والجاهل المعذور ليس حكمه حكم المعاند والفاجر، بل قد جعل الله لكل شيء قدرًا).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[2]: (وأما الصلاة خلف أهل الأهواء والبدع وخلف أهل الفجور، ففيه نزاع مشهور، لكن أوسط الأقوال في هؤلاء أن تقديم الواحد من هؤلاء في الإمامة لا يجوز مع القدرة على غيره؛ فإن كان مظهرًا للفجور أو البدع، يجب الإنكار عليه ونهيه عن ذلك، وأقل مراتب الإنكار هجره؛ لينتهي عن فجوره وبدعته، ولهذا فرق جمهور الأئمة بين الداعية وغير الداعية؛ فإذا الداعية أظهر المنكر، فاستحق الإنكار عليه، بخلاف الساكت؛ فإنه بمنزلة من أسرَّ بالذنب، فهذا لا ينكر عليه؛ فإن الخطيئة إذا خفيت، لم تضر إلا صاحبها، ولكن إذا أعلنت، فلم تنكر، ضرت العامة؛ ولهذا كان المنافقون تقبل

---

(١) رواه البخاري (٧٤١٦)، ومسلم (١٤٩٩) من حديث المغيرة بن شعبة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

(٢) مجموع الفتاوى (٢٣/ ٣٤٢).

منهم علانيتهم، وتوكل سرائرهم إلى الله تعالى، بخلاف من أظهر الكفر؛ فإذا كان داعية، مُنع من ولايته وإمامته وشهادته وروايته؛ لما في ذلك من النهي عن المنكر، لا من أجل فساد الصلاة أو اتهامه في شهادته وروايته، فإذا أمكن لإنسان أن لا يقدم مظهرًا للمنكر في الإمامة، وجب ذلك، لكن إذا ولاه غيرُه، ولم يمكنه صرفه عن الإمامة، أو كان هو لا يتمكن من صرفه إلا بشرٍّ أعظم ضررًا من ضرر ما أظهره من المنكر؛ فلا يجوز دفع الفساد القليل بالفساد الكثير، ولا دفع أخف الضررين بتحصيل أعظم الضررين؛ فإن الشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها، بحسب الإمكان، ومطلوبها ترجيح خير الخيرين، إذا لم يمكن أن يجتمعا جميعًا، ودفع شر الشرين، إذا لم يندفعا جميعًا، فإذا لم يمكن منع المظهر للبدعة والفجور إلا بضرر زائد على ضرر إمامته، لم يجز ذلك، بل يصلي خلفه ما لا يمكنه فعلها إلا خلفه، كالجمع والأعياد والجماعة، إذا لم يكن هناك إمام غيره، ولهذا كان الصحابة يصلون خلف الحجاج والمختار بن أبي عبيد الثقفي وغيرهما الجمعة والجماعة؛ فإن تفويت الجمعة والجماعة أعظم فسادًا من الاقتداء فيهما بإمام فاجر).



تحريم الشك في الإيمان

يرد شيخ الإسلام على قوم من المتشككين، الذين يستولى عليهم الشك في دينهم وفي كل شيء بسبب جهلهم وتسلط الشيطان عليهم، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: (أجمع المسلمون على شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وأن ذلك حق يجزم به المسلمون، ويقطعون به، ولا يرتابون، وكل ما علمه المسلم وجزم به، فهو يقطع به -وإن كان الله قادرًا على تغييره-، فالمسلم يقطع بما يراه ويسمعه، ويقطع بأن الله قادر على ما يشاء، وإذا قال المسلم: أنا أقطع بذلك، فليس مراده أن الله لا يقدر على تغييره، بل من قال: إن الله لايقدر على مثل إماتة الخلق وإحيائهم من قبورهم، وعلى تسيير الجبال وتبديل الأرض غير الأرض؛ فإنه يستتاب، فإن تاب وإلا قتل.

والذين يكرهون لفظ القطع من أصحاب أبي عمرو بن مرزوق هم قوم أحدثوا ذلك من عندهم، ولم يكن هذا الشيخ -يعني: ابن مرزوق- ينكر هذا، ولكن أصل هذا أنهم كانوا يستثنون في الإيمان -كما نقل ذلك عن السلف-، فيقول أحدهم: أنا مؤمن إن شاء الله. ويستثنون في أعمال البر، فيقول أحدهم: صليت إن شاء الله. ومراد السلف من ذلك الاستثناء إما لكونه لا يقطع بأنه فعل الواجب؛ كما أمر الله ورسوله، فيشك في قبول الله لذلك، فاستثنى ذلك، أو للشك في العاقبة، أو يستثنى؛ لأن الأمور جميعها إنما تكون بمشيئة الله؛ كقوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الفتح:٢٧]، مع أن الله علم بأنهم يدخلون لاشك في ذلك، أو لئلا يزكي أحدهم نفسه، وكان أولئك يمتنعون من القطع في مثل هذه الأمور.

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٨٩).

ثم جاء بعدهم قوم جهال، فكرهوا لفظ القطع في كل شيء، ورووا في ذلك أحاديث مكذوبة، وكل من روى عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو عن أصحابه أو واحد من علماء المسلمين أنه كره لفظ القطع في الأمور المجزوم بها، فقد كذب عليه. وصار الواحد من هؤلاء -يعني: المتشككين- يظن أنه إذا أقر بهذه الكلمة -يعني: الاستثناء في كل شيء-، فقد أقر بأمر عظيم في الدين. وهذا جهل وضلال من هؤلاء الجهال، لم يسبقهم إلى هذا أحد من طوائف المسلمين، ولا كان شيخهم أبو عمرو بن مرزوق، ولا أصحابه في حياته، ولا خيار أصحابه بعد موته يمتنعون من هذا اللفظ -يعني: الجزم- مطلقًا، بل إنما فعل هذا طائفة من جهالهم).

ثم رد الشيخ على طائفة يشكون في قبول التوبة من بعض الذنوب، فقال: (كما أن طائفة أخرى زعموا أن من سب الصحابة لا يقبل الله توبته -وإن تاب-، ورووا عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**سَبُّ أَصْحَابِي ذَنْبٌ لا يُغْفَرُ**»، وهذا الحديث كذب على رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لم يروه أحد من أهل العلم، ولا هو في شيء من كتب المسلمين المعتمدة، وهو مخالف للقرآن[1]؛ لأن الله قال: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [النساء:٤٨]، وهذا في حق من لم يتب، وقال في حق التائبين: ﴿ قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [الزمر:٥٣]، فثبت بكتاب الله وسنة رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن كل من تاب تاب الله عليه.

ومعلوم أن من سب الرسول من الكفار المحاربين، وقال: هو ساحر، أو شاعر، أو مجنون، أو معلَّم، أو مفتر. وتاب؛ تاب الله عليه، وقد كان طائفة يسبون النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

---

(١) استشهد بكلام شيخ الإسلام هنا القاري في المصنوع (١١/ ١٥١). والعجلوني في كشف الخفاء (١/ ٥٣٧/ ١٤٤٥).

من أهل الحرب، ثم أسلموا، وحسن إسلامهم، وقَبِل النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ منهم، منهم: أبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب ابن عم النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وعبد الله بن سعد بن أبي سرح، وكان قد ارتد، وكان يكذب على النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويقول: أنا كنت أعلمه القرآن[1]! ثم تاب، وأسلم، وبايعه النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على ذلك.

وإذا قيل: سب الصحابة حق لأدمي؛ قيل: المستحل لسبهم -كالرافضي- يعتقد ذلك دينًا؛ كما يعتقد الكافر سب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دينًا، فإذا تاب، وصار يحبهم، ويثنى عليهم، ويدعو لهم، محا الله سيئاته بالحسنات، ومن ظلم إنسانًا، فقذفه، أو اغتابه، أو شتمه، ثم تاب، قبل الله توبته. لكن إن عرف المظلوم، مكَّنه مِنْ أَخْذ حقه، وإن قذفه أو اغتابه، ولم يبلغه؛ ففيه قولان للعلماء -هما روايتان عن أحمد-؛ أصحهما: أنه لا يُعلمه أني اغتبتك، وقد قيل: يحسن إليه في غيبته؛ كما أساء إليه في غيبته. كما قال الحسن البصري: كفارة الغيبة أن تستغفر لمن اغتبته. فإذا كان الرجل قد سب الصحابة أو غير الصحابة، وتاب، فإنه يحسن إليهم بالدعاء لهم، والثناء عليهم بقدر ما أساء إليهم، والحسنات يذهبن السيئات.

كما أن الكافر الذي كان يسب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويقول: إنه كذاب. إذا تاب، وشهد أن محمدًا رسول الله الصادق المصدوق، وصار يحبه، ويثني عليه، كانت حسناته ماحية لسيئاته، والله تعالى: ﴿يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَعْفُواْ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الشورى:٢٥]، وقد قال تعالى: ﴿حمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ۝٢ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ذِى ٱلطَّوْلِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ إِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ [غافر:١-٣]).

---

(١) انظر: تفسير الطبري (٧/ ٢٧٣).

انتهى كلام الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ومقتضاه: أن الأمور المقطوع بحصولها لا وجه للاستثناء فيها -كما يفعله بعض الجهال، فيقول: أنا إن شاء الله أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله!-، وإنما يشرع الاستثناء في الأمور غير المقطوع بها من قبل العبد؛ كقبول العمل، وحصول الثواب عليه؛ فإن هذا من شأن الله، والعبد لا يدري هل تقبل منه وغفر له أو لا؟ وإنما يرجو ذلك من الله، ويقول: إن شاء الله، والله تعالى أعلم. وقد يبالغ بعض الناس في استعمال المشيئة، فيقول: هذا ابني إن شاء الله، جئت من السفر إن شاء الله، وما أشبه ذلك، وهذا لا وجه له، والله أعلم.



الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد بين للناس كل ما يحتاجون إليه في دينهم

بيَّن الشيخ رَحِمَهُ اللهُ[١] أن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد بينَّ للناس ما يحتاجونه من أصول الدين وفروعه أحسن بيان بأدلة عقلية وشرعية، خلافًا لما يدعيه علماء الكلام، من أن هناك أمورًا من أمور العقيدة إنما تعرف بأدلة العقل، وأنه ليس في القرآن أدلة عقلية، وإنما هو أدلة سمعية، قال رَحِمَهُ اللهُ:

(فإن المسائل التي هي أصول الدين التي تستحق أن تسمى أصول الدين -أعني: الدين الذي أرسل الله به رسوله، وأنزل به كتابه- لا يجوز أن يقال: لم ينقل عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيها كلام. بل هذا كلام متناقض في نفسه؛ إذ كونها من أصول الدين يوجب أن تكون من أهم أمور الدين، وأنها مما يحتاج إليه الدين، ثم إن نفي نقل الكلام فيها عن الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يوجب أحد أمرين: إما أن الرسول أهمل الأمور المهمة التي يحتاج الدين إليها، فلم يبينها، أو أنه بينها فلم تنقلها الأمة، وكلا هذين باطل قطعًا، وهو من أعظم مطاعن المنافقين في الدين. وإنما يظن هذا وأمثاله من هو جاهل بحقائق ما جاء به الرسول، أو جاهل بما يعقله الناس بقلوبهم، أو جاهل بهما جميعًا؛ فإن جهله بالأول يوجب عدم علمه بما اشتمل عليه ذلك من أصول الدين وفروعه، وجهله بالثاني يوجب أن يدخل في الحقائق ما يسميه هو وأشكاله عقليات، وإنما هي جهليات، وجهلُه بالأمرين يوجب أن يَظُن من أصول الدين ما ليس منها من المسائل والوسائل الباطلة، وأن يظن عدم بيان الرسول لما ينبغي أن يعتقد؛ وذلك أن أصول الدين إما أن تكون

---

(١) درء التعارض (٨/ ٢٦)، ومجموع الفتاوى (٣/ ٢٩٤)، والفتاوى الكبرى (١/ ١٢٧-١٣١).

مسائل يجب اعتقادها قولًا، أو قولًا وعملًا -كمسائل التوحيد، والصفات، والقدر، والنبوة، والمعاد-، أو دلائل هذه المسائل.

أما القسم الأول: فكل ما يحتاج الناس إلى معرفته واعتقاده والتصديق به من هذه المسائل، فقد بينه الله ورسوله بيانًا شافيًا قاطعًا للعذر؛ إذ هذا من أعظم ما بلغه الرسول البلاغ المبين، وبينه للناس، وهو من أعظم ما أقام الله به الحجة على عباده فيه؛ بالرسل الذين بينوه وبلغوه، وكتاب الله الذي نقل الصحابة ثم التابعون عن الرسول لفظه ومعانيه، والحكمة التي هي سنة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، التي نقلوها -أيضًا- عن الرسول مشتملة من ذلك على غاية المراد وتمام الواجب والمستحب.

والحمد لله الذي بعث إلينا رسولًا من أنفسنا، يتلو علينا آياته، ويزكينا، ويعلمنا الكتاب والحكمة، الذي أكمل لنا الدين، وأتم علينا النعمة، ورضي لنا الإسلام دينًا، الذي أنزل الكتاب تفصيلًا لكل شيء، وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين: ﴿مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [يوسف:١١١]، وإنما يظن عدم اشتمال الكتاب والحكمة على بيان ذلك من كان ناقصًا في عقله وسمعه، ومن له نصيب من قول أهل النار الذين قالوا: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [الملك:١٠]).

ثم بيَّن اشتمال القرآن على الدلائل العقلية، فقال: (**وأما القسم الثاني:** وهو دلائل هذه المسائل الأصولية، فإنه وإن كان يظن طوائف من المتكلمين والمتفلسفة أن الشرع إنما يدل بطريق الخبر الصادق؛ فدلالته موقوفة على العلم بصدق المخبر، ويجعلون ما يبنى على صدق المخبر منقولات محضة؛ فقد غلطوا في ذلك غلطًا عظيمًا، بل ضلوا ضلالًا مبينًا في ظنهم أن دلالة الكتاب والسنة إنما هي بطريق الخبر المجرد، بل الأمر ما عليه

سلف الأمة وأئمتها أهل العلم والإيمان من أن الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى بيَّن من الأدلة العقلية التي يحتاج إليها في العلم بذلك ما لا يقدُرُ أحد من هؤلاء قدرَه.

ونهاية ما يذكرونه جاء القرآن بخلاصته على أحسن وجه، وذلك كالأمثال المضروبة التي يذكرها الله تعالى في كتابه، التي قال فيها: ﴿ وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ ﴾ [الروم:٥٨]، فالأمثال المضروبة هي الأقيسة العقلية).

إلى أن قال: (ومثال ذلك: أنه سبحانه لما أخبر بالمعاد والعلم به، تابع للعلم بإمكانه، فإن الممتنع لا يجوز أن يكون بيَّن سبحانه إمكانه أتم بيان، ولم يسلك في ذلك ما يسلكه طوائف من أهل الكلام -يعني: من استخدام المقدمات والنتائج المنطقية التي كثيرًا ما يدخلها الخلل وعدم الانضباط-، بل بيَّن سبحانه الدليل على وقوع البعث بمثل قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلًا لَّا رَيْبَ فِيهِ فَأَبَى ٱلظَّٰلِمُونَ إِلَّا كُفُورًا ﴾ [الإسراء:٩٩]، وقوله: ﴿ أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ۚ بَلَىٰ وَهُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ [يس:٨١]، وقوله: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْۦِىَ ٱلْمَوْتَىٰ ۚ بَلَىٰٓ إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأحقاف:٣٣]، وقوله: ﴿ لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ ﴾ [غافر:٥٧]؛ فإنه من المعلوم ببداهة العقول أن خلق السماوات والأرض أعظم من خلق أمثال بني آدم، والقدرة عليه أبلغ، وأن هذا الأيسر -يعني: خلق الإنسان- أولى بالإمكان والقدرة من ذلك.

وكذلك استدلاله على ذلك بالنشأة الأولى في مثل قوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُاْ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ [الروم:٢٧]، ولهذا قال بعد ذلك: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [الروم:٢٧]، وقال: ﴿إِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ ﴾ [الحج:٥].

وكذلك ما ذكره في قوله: ﴿ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُۥ قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَـٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ [يس:٧٨-٧٩]. فإن قوله تعالى: ﴿مَن يُحْيِ ٱلْعِظَـٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴾ قياس حذفت إحدى مقدمتيه؛ لظهورها، والأخرى سالبة كلية، قرن معها دليلها، وهو المثل المضروب الذي ذكره بقوله: ﴿ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُۥ قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَـٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴾ [يس:٧٨]، وهذا استفهام إنكار متضمن للنفي؛ أي: لا أحد يحيى العظام وهي رميم، فإن كونها رميمًا يمنع عنده إحياءها لمصيرها إلى حال اليبس والبرودة المنافية للحياة التي مبناها على الحرارة والرطوبة، ولتفرق أجزائها واختلاطها بغيرها، ولنحو ذلك من الشبهات، والتقدير: هذه العظام رميم، ولا أحد يحيى العظام وهي رميم؛ فلا أحد يحييها، ثم بيَّن سبحانه إمكان إحيائها من وجوه؛ منها: إمكان ما هو أبعد من ذلك وقدرته عليه، فقال: ﴿يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [يس:٧٩]، وقد أنشأها من التراب، ثم قال: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴾ [يس:٧٩]؛ ليبين علمه بما تفرق من الأجزاء واستحال، ثم قال: ﴿ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا ﴾ [يس:٨٠]؛ فبين أنه أخرج النار الحارة اليابسة من البارد الرطب، ثم قال: ﴿ أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَـٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ﴾ [يس:٨١]؛ وهذه مقدمة معلومة بالبديهة، ولهذا جاء فيها باستفهام التقرير الدال على أن ذلك مستقر معلوم عند المخاطب؛ كما قال سبحانه: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَـٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴾ [الفرقان:٣٣]، ثم بيَّن قدرته العامة بقوله: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ [يس:٨٢]).



الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قد بيَّن لعباده ما يحتاجون إليه

يواصل شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ البيان بأن الله سبحانه بيَّن لعباده أصول الدين بالأدلة العقلية والبراهين القطعية، عكس ما يدعيه علماء الكلام من خلو القرآن من البراهين العقلية، وأنه مجرد أخبار تعتمد على صدق المخبر، فيقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]:

(وكذلك ما استعمله سبحانه في تنزيهه وتقديسه عما أضافوه إليه من الولادة، سواء سموها حسية أو عقلية؛ كما تزعمه النصارى من تولد الكلمة -التي جعلوها جوهر الابن- منه، وكما تزعمه الفلاسفة والصابئون من تولد العقول العشرة والنفوس الفلكية التسعة، وكما يزعمه مشركو العرب الذين جعلوا له بنين وبنات، قال تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ ۖ وَخَرَقُوا۟ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَٰتٍۭ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ [الأنعام:١٠٠]، وقال تعالى: ﴿ أَلَآ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَدَ ٱللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴾ [الصافات:١٥١-١٥٢]، وكانوا يقولون: الملائكة بنات الله.

كما يزعم هؤلاء -يعني: الفلاسفة- أن العقول أو العقول والنفوس هي الملائكة، وهي متولدة عن الله، فقال الله تعالى: ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ ۙ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴿٥٧﴾ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴿٥٨﴾ يَتَوَٰرَىٰ مِنَ ٱلْقَوْمِ مِن سُوٓءِ مَا بُشِّرَ بِهِۦٓ ۚ أَيُمْسِكُهُۥ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُۥ فِى ٱلتُّرَابِ ۗ أَلَا سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿٥٩﴾ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ ۖ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ إلى قوله: ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ ٱلْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ ٱلْحُسْنَىٰ ۖ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ وَأَنَّهُم مُّفْرَطُونَ ﴾ [النحل:٥٧-٦٢]، وقال تعالى: ﴿ أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَىٰكُم بِٱلْبَنِينَ

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٠١).

﴿١٦﴾ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَٰنِ مَثَلًا ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴿١٧﴾ أَوَمَن يُنَشَّؤُاْ فِي ٱلْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ ﴿١٨﴾ وَجَعَلُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ۚ أَشَهِدُواْ خَلْقَهُمْ ۚ سَتُكْتَبُ شَهَٰدَتُهُمْ وَيُسْـَٔلُونَ﴾ [الزخرف:١٦-١٩]، وقال تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ﴾ إلى قوله: ﴿أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ وَلَهُ ٱلْأُنثَىٰ ﴿٢١﴾ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ﴾ [النجم:١٩-٢٢]؛ أي: جائرة. وغير ذلك في القرآن.

فبين سبحانه أن الرب الخالق أولى بأن ينزه عن الأمور الناقصة منكم؛ فكيف تجعلون له ما تكرهون أن يكون لكم، وتَسْتَخْفون من إضافته إليكم، مع أنه واقع لا محالة، ولا تنزهونه عن ذلك، وتنفونه عنه، وهو أحق بنفي المكروهات المنقصات منكم؟!

وكذلك قوله في التوحيد: ﴿ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ ۖ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ فِي مَا رَزَقْنَٰكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَآءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [الروم:٢٨]؛ أي: كخيفة بعضكم بعضًا؛ كما في قوله: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة:٨٥]؛ فبين سبحانه أن المخلوق لا يكون مملوكه شريكه فيما له، حتى يخاف مملوكه كما يخاف نظيره، بل تمتنعون أن يكون المملوك لكم نظيرًا؛ فكيف ترضون لي أن تجعلوا ما هو مخلوقي ومملوكي شريكًا لي يُدْعي ويُعبد كما أُدْعي وأُعْبَد؟! كما كانوا يقولون في تلبيتهم: «لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَك إلَّا شَرِيكًا هُوَ لَك تَمْلِكُهُ وَمَا مَلَكَ»(١).

ثم نفى الشيخ أن تكون القواعد التي وضعها المتكلمون -وهي المقدمات والنتائج التي يضعونها؛ مثل: الجسم والجواهر والعَرَض... إلى آخره- هي الطرق التي يُستدل بها على إثبات العقائد؛ حيث قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (فهذه الطريقة مما يعلم بالاضطرار أن محمدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يَدْعُ الناس بها إلى الإقرار بالخالق ونبوة أنبيائه، ولهذا اعترف حذاق أهل

---

(١) انظر: صحيح مسلم (١١٨٥) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

الكلام -كالأشعري وغيره- بأنها ليست طريقة الرسل وأتباعهم، ولا سلف الأمة وأئمتها، وذكروا أنها محرمة عندهم، بل المحققون على أنها طريقة باطلة، وأن مقدماتها فيها تفصيل وتقسيم، يمنع ثبوت المدَّعي بها مطلقًا، ولهذا تجد من اعتمد عليها في أصول دينه، فأحد الأمرين لازم له: إما أن يطلع على ضعفها، ويقابل بينها وبين أدلة القائلين بقدم العالم، فتتكافأ عنده الأدلة، أو يرجح هذا تارة وهذا تارة -كما هو حال طوائف منهم-، وإما أن يلتزم لأجلها لوازم معلومة الفساد في الشرع والعقل؛ كما التزم جهم لأجلها فناء الجنة والنار! والتزم أبو الهذيل لأجلها انقطاع حركات أهل الجنة، والتزم قوم لأجلها -كالأشعري وغيره- أن الماء والهواء والنار له طعم ولون وريح، ونحو ذلك. والتزم قوم لأجلها وأجل غيرها أن جميع الأعراض كالطعم واللون وغيرهما لا يجوز بقاؤها بحال؛ لأنهم احتاجوا إلى جواب النقض الوارد عليهم، لما أثبتوا الصفات لله مع الاستدلال على حدوث الأجسام بصفاتها، فقالوا: صفات الأجسام أعراض؛ أي: أنها تعرض وتزول؛ فلا تبقى بحال، بخلاف صفات الله؛ فإنها باقية.

وأما جمهور عقلاء بني آدم، فقالوا: هذه مخالفة للمعلوم بالحس.

والتزم طوائف من أهل الكلام -من المعتزلة وغيرهم- لأجلها نفي صفات الرب مطلقًا، أو نفي بعضها؛ لأن الدال عندهم على حدوث هذه الأشياء هو قيام الصفات بها، والدليل يجب طرده. والتزموا حدوث كل موصوف بصفة قائمة به، وهو -أيضًا- في غاية الفساد والضلال، ولهذا التزموا القول بخلق القرآن، وإنكار رؤية الله في الآخرة، وعلوه على عرشه، إلى أمثال ذلك من اللوازم التي التزمها من طَرَد مقدمات هذه الحجة التي جعلها المعتزلة ومن اتبعهم أصل دينهم، فهذه داخلة فيما سماه هؤلاء أصول الدين، ولكن ليست في الحقيقة من أصول الدين الذي شرعه الله لعباده.

وأما الدين الذي قال الله فيه: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾ [الشورى:٢١]؛ فذاك له أصول وفروع بحسبه، وإذا عرف أن مسمى أصول الدين في عرف الناطقين بهذا الاسم فيه إجمال وإبهام؛ لما فيه من الاشتراك بحسب الأوضاع والاصطلاحات، تبين أن الذي هو عند الله ورسوله وعباده المؤمنين أصول الدين، فهو موروث عن الرسول، وأما من شرع دينًا لم يأذن به الله، فمعلوم أن أصوله المستلزمة له لا يجوز أن تكون منقولة عن النبي ﷺ؛ إذ هو باطل، وملزوم الباطل باطل؛ كما أن لازم الحق حق).



ذم السلف لعلم الكلام وسبب ذلك



بيَّن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مقصود السلف في ذمهم لعلم الكلام وأهله، وأن مرادهم منع الاستدلال بالأدلة الفاسدة والاعتياض بها عن أدلة الكتاب والسنة، فقال[1]: (وأما مخاطبة أهل اصطلاح باصطلاحهم ولغتهم، فليس بمكروه، إذا احتيج إلى ذلك، وكانت المعاني صحيحة، وإنما كره الأئمة علم الكلام إذا لم يحتج إليه. ولهذا خاطب النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أم خالد بنت خالد بن سعيد بن العاص، وكانت صغيرة، ولدت بأرض الحبشة؛ لأن أباها كان من المهاجرين إليها، فقال لها: «**يَا أُمَّ خَالِدٍ، هَذَا سَنَا**»[2]، و«السنا» بلغة الحبشة: الحسن؛ لأنها كانت من أهل هذه اللغة.

وكذلك يترجم القرآن والحديث لمن يحتاج إلى تفهيمه إياه بالترجمة، وكذلك يقرأ المسلم ما يحتاج إليه من كتب الأمم وكلامهم بلغتهم ويترجمها بالعربية؛ كما أمر النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زيد بن ثابت أن يتعلم كتاب اليهود؛ ليقرأ له، ويكتب له؛ حيث لم يأمن اليهود في ذلك[3].

فالسلف والأئمة لم يكرهوا الكلام لمجرد ما فيه من الاصطلاحات المولدة -كلفظ الجوهر والعَرَض والجسم وغير ذلك-، بل لأن المعاني التي يعبرون عنها بهذه العبارات فيها من الباطل المذموم في الأدلة والأحكام ما يجب النهي عنه؛ لاشتمال هذه الألفاظ على

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٠٦).

(٢) رواه البخاري (٥٨٤٥) من حديث أم خالد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا.

(٣) علقه البخاري في كتاب الأحكام (٤٠)، باب ترجمة الحاكم، وهل يجوز ترجمان؟
وانظر: الترمذي (٢٧١٥) وقال: حسن صحيح، وأبو داود (٣٦٤٥).
وصححه الحافظ في الفتح (١٣/ ١٨٦).

معانٍ مجملة من النفي والإثبات؛ كما قال الإمام أحمد في وصفه لأهل البدع، فقال: «هُمْ مُخْتَلِفُونَ فِي الْكِتَابِ مُخَالِفُونَ لِلْكِتَابِ مُتَّفِقُونَ عَلَى مُخَالَفَةِ الْكِتَابِ يَتَكَلَّمُونَ بِالْمُتَشَابِهِ مِنْ الْكَلَامِ وَيَلْبِسُونَ عَلَى جُهَّالِ النَّاسِ بِمَا يَتَكَلَّمُونَ بِهِ مِنْ الْمُتَشَابِهِ»).

قال الشيخ: (فإذا عرفت المعاني التي يقصدونها بأمثال هذه العبارات -يعني: الجوهر والعَرَض والجسم-، ووزنت بالكتاب والسنة، بحيث يُثبت الحق الذي أثبته الكتاب والسنة، وينفي الباطل الذي نفاه الكتاب والسنة، كان ذلك هو الحق؛ بخلاف ما سلكه أهل الأهواء من التكلم بهذه الألفاظ نفيًا أو إثباتًا في الوسائل والمسائل، من غير بيان التفصيل والتقسيم الذي هو الصراط المستقيم، وهذا من مثارات الشبهة؛ فإنه لم يوجد في كلام النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا أحد من الصحابة والتابعين، ولا أحد من الأئمة المتبوعين أنه علق بمسمى لفظ الجوهر والجسم والتحيز والعَرَض ونحو ذلك شيئًا من أصول الدين؛ لاالدلائل ولا المسائل.

والسلف والأئمة الذين ذموا وبدَّعوا الكلام في الجوهر والجسم والعَرَض تضمن كلامهم ذم من يُدخِل المعاني التي يقصدها هؤلاء بهذه الألفاظ في أصول الدين؛ في دلائله وفي مسائله نفيًا وإثباتًا. فأما إذا عرف المعاني الصحيحة الثابتة بالكتاب والسنة، وعبر عنها لمن يفهم بهذه الألفاظ؛ ليتبين ما وافق الحق من معاني هؤلاء وما خالفه؛ فهذا عظيم المنفعة، وهو من الحكم بالكتاب بين الناس فيما اختلفوا فيه؛ كما قال تعالى: ﴿ كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ﴾ [البقرة:٢١٣]، وهو مثل الحكم بين سائر الأمم بالكتاب فيما اختلفوا فيه من المعاني التي يعبرون عنها بوضعهم وعرفهم.

وذلك يحتاج إلى معرفة معاني الكتاب والسنة، ومعرفة معاني هؤلاء بألفاظهم، ثم اعتبار هذه المعاني بهذه المعاني؛ ليظهر الموافق والمخالف).

ومقصود الشيخ مما سبق ذكره: أن أدلة الكتاب والسنة كافية في بيان الحق ورد الباطل، وشاملة لأصول الدين وفروعه، وهي أدلة معصومة من الخطأ؛ لأنها ﴿تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت:٤٢]، أما قواعد المنطق وأدلة المتكلمين، فهي من وضع البشر؛ فيها الخطأ، وفيها الصواب، ولا حاجة بالأمة إليها، لكن لا مانع من التعبير بما تضمن الحق منها لمن يحتاج إلى ذلك، ولا يعرف ما فيها من الحق إلا بعرضها على الكتاب والسنة، فما وافقهما، فهو حق، وما خالفهما، فهو باطل، ومن لا يحتاج إلى قواعد المنطق وعلم الكلام، فلا يجوز له أن يتكلم بهما ويعتاض بهما عن أدلة الكتاب والسنة.

وما ذكره الشيخ هنا يخالف منهج المتكلمين، الذين يجعلون قواعد المنطق وأدلة المتكلمين التي يسمونها الأدلة العقلية يجعلونها هي الأصل، ويعرضون عليها أدلة الكتاب والسنة، فما وافقها، قبلوه، وما خالفها إما ردوه إن استطاعوا، وإلا أولوه وحرفوه، ويقولون: إن الأدلة العقلية قطعية الدلالة، وأدلة الشرع ظنية الدلالة، والقطعي هو الأصل. لكنا نقول: هذا من قلب الحقائق، كيف يجعل ما هو من عند البشر قطعي الدلالة، وما هو من عند الله ظني الدلالة؟! ثم كيف يوثق بقواعد المنطق وأدلة المتكلمين، وهي متضاربة متهافتة، ينقض بعضها بعضًا؟! وقد أقروا[1] على أنفسهم بالحيرة، حتى قال بعض كبارهم:

لَعَمْرِي لَقَدْ طُفْتُ المَعَاهِدَ كُلَّهَا ... وَسَيَّرْتُ طَرْفِي بَيْنَ تِلْكَ المَعَالِمِ
فَلَمْ أَرَ إِلَّا وَاضِعًا كَفَّ حَائِرٍ ... عَلَى ذَقَنٍ أَوْ قَارِعًا سِنَّ نَادِمِ

---

(١) قارن مع مجموع الفتاوى (٥/ ١٠)، والمنهاج (٢/ ٢٧٠)، ودرء التعارض (٧/ ٤٠٢).

وقال بعضهم:

نِهَايَةُ إِقْدَامِ الْعُقُولِ عِقَالُ   وَأَكْثَرُ سَعْيِ الْعَالَمِينَ ضَلَالُ

وَأَرْوَاحُنَا فِي وَحْشَةٍ مَنْ جُسُومِنَا   وَحَاصِلُ دُنْيَانَا أَذًى وَوَبَالُ

وَلَمْ نَسْتَفِدْ مِنْ بَحْثِنَا طُولَ عُمْرِنَا   سِوَى أَنْ جَمَعْنَا فِيهِ قِيلَ وَقَالُوا

قال: لَقَدْ تَأَمَّلْت الطُّرُقَ الْكَلَامِيَّةَ وَالْمَنَاهِجَ الْفَلْسَفِيَّةَ؛ فَمَا رَأَيْتهَا تَشْفِي عَلِيلًا وَلَا تَرْوِي غَلِيلًا وَرَأَيْت أَقْرَبَ الطُّرُقِ طَرِيقَةَ الْقُرْآنِ؛ اقْرَأْ فِي الْإِثْبَاتِ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر:١٠]. وَاقْرَأْ فِي النَّفْيِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى:١١]، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه:١١٠]. وَمَنْ جَرَّبَ مِثْلَ تَجْرِبَتِي عَرَفَ مِثْلَ مَعْرِفَتِي.



بيان جملة مما نهى الله عنه

ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية جملة من المناهي التي نهى الله عنها، فقال(١): (منها: القول على الله بلا علم؛ كقوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف:٣٣]، وقوله: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ﴾ [الإسراء:٣٦].

ومنها: أن يقال عليه غيرُ الحق؛ كقوله: ﴿ أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَٰقُ ٱلْكِتَٰبِ أَن لَّا يَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ﴾ [الأعراف:١٦٩]، وقوله: ﴿ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ﴾ [النساء:١٧١].

ومنها: الجدل بغير علم؛ كقوله: ﴿ هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ ﴾ [آل عمران:٦٦].

ومنها: الجدل في الحق بعد ظهوره؛ كقوله: ﴿ يُجَٰدِلُونَكَ فِى ٱلْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ ﴾ [الأنفال:٦].

ومنها: الجدل بالباطل؛ كقوله: ﴿ وَجَٰدَلُوا۟ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُوا۟ بِهِ ٱلْحَقَّ ﴾ [غافر:٥].

ومنها: الجدل في آياته؛ كقوله: ﴿ مَا يُجَٰدِلُ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ [غافر:٤]، وقوله: ﴿ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَٰنٍ أَتَىٰهُمْ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾ [غافر:٣٥]، وقوله: ﴿ إِن فِى صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِ ﴾ [غافر:٥٦]، وقوله: ﴿ وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴾ [الشورى:٣٥]، ونحو

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٠٩)، والفتاوى الكبرى (١/ ٤٥٣).

ذلك قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يُحَآجُّونَ فِي ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مَا ٱسۡتُجِيبَ لَهُۥ حُجَّتُهُمۡ دَاحِضَةٌ عِندَ رَبِّهِمۡ﴾ [الشورى:١٦]، وقوله: ﴿وَهُمۡ يُجَٰدِلُونَ فِي ٱللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ ٱلۡمِحَالِ﴾ [الرعد:١٣]، وقوله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَلَا هُدٗى وَلَا كِتَٰبٖ مُّنِيرٖ﴾ [الحج:٨].

ومن الأمور التي نهى الله عنها في كتابه التفرق والاختلاف؛ كقوله: ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخۡتَلَفُواْ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ﴿١٠٥﴾ يَوۡمَ تَبۡيَضُّ وُجُوهٞ وَتَسۡوَدُّ وُجُوهٞ﴾ [آل عمران:١٠٣-١٠٦]، قال ابن عباس: «تَبْيَضُّ وُجُوهُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَتَسْوَدُّ وُجُوهُ أَهْلِ الْبِدْعَةِ وَالْفُرْقَةِ». وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍ﴾ [الأنعام:١٥٩]، وقال تعالى: ﴿فَأَقِمۡ وَجۡهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفٗاۚ فِطۡرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيۡهَاۚ لَا تَبۡدِيلَ لِخَلۡقِ ٱللَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَا تَكُونُواْ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا﴾ [الروم:٣٠-٣٢].

وقد ذم أهل التفرق والاختلاف في مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفَرَّقُوٓاْ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡعِلۡمُ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡ﴾ [الشورى:١٤]، وفي مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخۡتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمۡ﴾ [هود:١١٩]، وفي مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخۡتَلَفُواْ فِي ٱلۡكِتَٰبِ لَفِي شِقَاقِۢ بَعِيدٖ﴾ [البقرة:١٧٦].

وكذلك سنة رسول الله ﷺ توافق كتاب الله؛ كالحديث المشهور عنه، الذي روى مسلم بعضه عن عبد الله بن عمرو، وسائره معروف في «مسند أحمد» وغيره من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ خَرَجَ عَلَى أَصْحَابِهِ -وَهُمْ يَتَنَاظَرُونَ فِي الْقَدَرِ-، وَرَجُلٌ يَقُولُ: أَلَمْ يَقُلِ اللهُ: كَذَا؟ وَرَجُلٌ يَقُولُ: أَلَمْ يَقُلِ اللهُ: كَذَا؟ فَكَأَنَّمَا فُقِئَ فِي وَجْهِهِ حَبُّ الرُّمَّانِ، فَقَالَ: **أَبِهَذَا أُمِرْتُمْ، إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِهَذَا:**

ضَرَبُوا كِتَابَ اللهِ بَعْضَهُ بِبَعْضٍ، وَإِنَّمَا نَزَلَ كِتَابُ اللهِ لِيُصَدِّقَ بَعْضُهُ بَعْضًا، لَا لِيُكَذِّبَ بَعْضُهُ بَعْضًا، انْظُرُوا مَا أُمِرْتُمْ بِهِ فَافْعَلُوهُ، وَمَا نُهِيتُمْ عَنْهُ فَاجْتَنِبُوهُ»، هذا الحديث أو نحوه(١). وكذلك قوله: «**المِرَاءُ فِي الْقُرْآنِ كُفْرٌ**»(٢).

وكذلك ما أخرجاه في «الصحيحين» عن عائشة: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ قَوْلَهُ: ﴿**هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ**﴾ [آل عمران:٧]، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: **إِذَا رَأَيْتُمْ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ، فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَّى اللهُ، فَاحْذَرُوهُمْ**»(٣)).

ثم بين الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن ما كان من أصول الدين، فإن الله لم ينه عن معرفته وتعلمه والسؤال عنه؛ حتى يعرف.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وأما أن يكون الكتاب والسنة نهى عن معرفة المسائل التي تدخل فيها يستحق أن يكون من أصول دين الله، فهذا لا يكون. اللهم إلا أن نُنْهى عن بعض ذلك في بعض الأحوال؛ مثل: مخاطبة شخص بما يعجز عنه فهمه، فيضل؛ كقول عبد الله بن مسعود: «**مَا مِنْ رَجُلٍ يُحَدِّثُ قَوْمًا حَدِيثًا لَا تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ إِلَّا كَانَ فِتْنَةً لِبَعْضِهِمْ**»(٤)، وكقول علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ وَدَعُوا مَا يُنْكِرُونَ أَتُحِبُّونَ

---

(١) رواه أحمد (٢/ ١٨٥)، والبخاري في خلق أفعال العباد (٦٣) ومعمر في الجامع (١١/ ٢١٦). وحسنه الألباني.
وانظر: السنن لابن ماجه (٨٥)، وقد صححه البوصيري. وقارن مع صحيح مسلم (٢٦٦٦).

(٢) رواه أبو داود (٤٦٠٣)، والنسائي (٨٠٩٣)، وأحمد (٢/ ٣٠٠)، وحسنه ابن القيم في حاشية السنن (١٢/ ٢٣٠).

(٣) رواه البخاري (٤٥٤٧)، ومسلم (٢٦٦٥).

(٤) رواه مسلم في المقدمة.

أَنْ يُكَذَّبَ اللهُ وَرَسُولُهُ؟»[(١)]، أو مثل قول حق يستلزم فسادًا أعظم من تركه، فيدخل في قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا، فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ»** رواه مسلم[(٢)]).

ثم بيَّن الشيخ رَحِمَهُ اللهُ درجات وجوب معرفة ما جاء به النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقال: (لا ريب أنه يجب على كل أحد أن يؤمن بما جاء به الرسول إيمانًا عامًّا مجملًا، ولا ريب أن معرفة ما جاء به الرسول على التفصيل فرض على الكفاية؛ فإن ذلك داخل في تبليغ ما بعث الله به رسوله، وداخل في تدبر القرآن وعقله وفهمه، وعلم الكتاب والحكمة والموعظة الحسنة، والمجادلة بالتي هي أحسن، ونحو ذلك مما أوجبه الله على المؤمنين؛ فهو واجب على الكفاية منهم، وأما ما يجب على أعيانهم، فهذا يتنوع بتنوع قدرهم ومعرفتهم وحاجتهم، وما أمر به أعيانهم؛ فلا يجب على العاجز عن سماع بعض العلم أو عن فهم دقيقه ما يجب على القادر على ذلك، ويجب على من سمع النصوص وفهمها من علم التفصيل ما لا يجب على من لم يسمعها، ويجب على المفتي والمحدث والمجادل ما لا يجب على من ليس كذلك).

وإلى هنا ينتهي ما أردنا اقتباسه من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، وهو يضع منهجًا -للمسلمين عمومًا، وللدعاة إلى الله خصوصًا- في أن يتكلم كل واحد بقدر علمه، ويتوقف عما لا علم به، ولا يتكلم بما يعلم إلا حيث يكون السامع قادرًا على استيعاب ما يسمعه منه؛ فإن كان غير قادر، فليمسك عن الكلام معه، وهذه قاعدة يجهلها كثير من الدعاة اليوم؛ حيث يطلقون الكلام بلا عنان في كل محضر، سواء طابق مقتضى الحال أو لم يطابق، وهذا مفسدته أكثر. والله أعلم.

---

(١) رواه البخاري (١٢٧).

(٢) انظر: صحيح مسلم (٤٩) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

الرد على من يفرقون بين أدلة الكتاب والسنة من حيث إفادة اليقين وعدمها

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الرد على الذين يفرقون بين أدلة الكتاب والسنة؛ ويقسمونها إلى: مايفيد اليقين ويستدل به في العقائد، وما يفيد الظن فلا يستدل به في العقائد، قال(١): (فهذا الذي قالوه على إطلاقه وعمومه خطأ مخالف للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة وأئمتها، ثم هم مع ذلك من أبعد الناس عما أوجبوه؛ فإنهم كثيرًا ما يحتجون فيها بالأدلة التي يزعمونها قطعيات، وتكون في الحقيقة من الأغلوطات، فضلًا عن أن تكون من الظنيات، حتى إن الشخص الواحد منهم كثيرًا ما يقطع بصحة حجة في مواضع، ويقطع ببطلانها في موضع آخر، بل منهم مَنْ غاية كلامه كذلك، وحتى قد يدعي كل من المتناظرين العلم الضروري بنقيض ما ادعاه الآخر).

وبعد بيان تعامل هؤلاء مع هذه القاعدة التي قعَّدوها، ولم يلتزموا بمدلولها، قال الشيخ: (وأما التفصيل فما أوجب الله فيه العلم واليقين، وجب فيه ما أوجبه الله من ذلك؛ كقوله: ﴿ ٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ وَأَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [المائدة:٩٨]، وقوله: ﴿ فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ ﴾ [محمد:١٩]، وكذلك يجب الإيمان بما أوجب الله الإيمان به، وقد تقرر في الشريعة أن الوجوب معلق باستطاعة العبد؛ كقوله: ﴿ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ ﴾ [التغابن:١٦]، وقوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إذا أمرتكم بِأَمْرٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ**»، أخرجاه في «الصحيحين»(٢)، فإذا كان كثير مما تنازعت

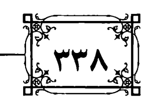
(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٣١٣)، والفتاوى (١/ ٤٥٦)، ودرء التعارض (١/ ٥٢).
(٢) رواه البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم (١٣٣٧) عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

فيه الأمة من هذه المسائل الدقيقة قد يكون عند كثير من الناس مشتبهًا، لا يقدر فيه على دليل يفيده اليقين -لا شرعي، ولا غيره-، لم يجب على مثل هذا في ذلك ما لا يقدر عليه، وليس عليه أن يترك ما يقدر عليه من اعتقاد قويٍّ غالب على ظنه؛ لعجزه عن تمام اليقين، بل ذلك هو الذي يقدر عليه، لاسيما إذا كان مطابقًا للحق، فالاعتقاد المطابق للحق ينفع صاحبه، ويثاب عليه، ويسقط به الفرض إذا لم يقدر على أكثر منه، لكن ينبغي أن يُعرف أن عامة من ضل في هذا الباب، أو عجز فيه عن معرفة الحق؛ فإنما هو لتفريطه في اتباع ما جاء به الرسول، وترك النظر والاستدلال المُوصل إلى معرفته، فلما أعرضوا عن كتاب الله، ضلوا؛ كما قال تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ﴾ [طه:١٢٣-١٢٤]، قال ابن عباس: «تَكَفَّلَ اللهُ لِمَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ وَعَمِلَ بِمَا فِيهِ أَنْ لَا يَضِلَّ فِي الدُّنْيَا وَلَا يَشْقَى فِي الْآخِرَةِ»، ثم قرأ هذه الآية[1]، وكما في الحديث الذي رواه الترمذي[2] وغيره عن علي عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**سَتَكُونُ فِتَنٌ.** قُلْتُ: فَمَا الْمَخْرَجُ مِنْهَا يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: **كِتَابُ اللهِ، فِيهِ نَبَأُ مَا قَبْلَكُمْ، وَخَبَر مَا بَعْدَكُمْ، وَحُكْمُ مَا بَيْنَكُمْ، هُوَ الْفَصْلُ لَيْسَ بِالهَزْلِ، مَنْ تَرَكَهُ مِنْ جَبَّارٍ، قَصَمَهُ اللهُ، وَمَنْ ابْتَغَى الهُدَى فِي غَيْرِهِ، أَضَلَّهُ اللهُ، وَهُوَ حَبْلُ اللهِ المَتِينُ، وَهُوَ الذِّكْرُ الْحَكِيمُ، وَهُوَ الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ، وَهُوَ الَّذِي لَا تَزِيغُ بِهِ الْأَهْوَاءُ، وَلَا تَلْتَبِسُ بِهِ الْأَلْسُنُ، وَلَا تَنْقَضِي عَجَائِبُهُ، وَلَا يَخْلَقُ عَنْ كَثْرَةِ الرَّدِّ، وَلَا تَشْبَعُ مِنْهُ الْعُلَمَاءُ -وَفِي رِوَايَةٍ: وَلَا تَخْتَلِفُ بِهِ الْآرَاءُ-، وَهُوَ الَّذِي لَمْ تَنْتَهِ الْجِنُّ إِذْ سَمِعَتْهُ أَنْ قَالُوا: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا ﴿١﴾**

---

(١) رواه الطبري (١٦/ ٢٢٥)، وصححه الحاكم (٢/ ٤١٣).

(٢) رواه الترمذي (٢٩٠٦) وقال: إسناده مجهول. وفي الحارث مقال، وابن عدي في الكامل (٤/ ٤)، وقارن مع تفسير ابن كثير (٢/ ٥١٦)، (٣/ ٢٩٠).



يَهْدِيٓ إِلَى ٱلرُّشْدِ﴾ [الجن:١-٢]، مَنْ قَالَ بِهِ، صَدَقَ، وَمَنْ عَمِلَ بِهِ، أُجِرَ، وَمَنْ حَكَمَ بِهِ، عَدَلَ، وَمَنْ دَعَا إِلَيْهِ، هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ».

قال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام:١٥٣]، وقال تعالى: ﴿الٓمٓصٓ ۝١ كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُن فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ﴾ إلى قوله: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ﴾ [الأعراف:١-٣]، وقال تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ فَٱتَّبِعُوهُ وَٱتَّقُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ۝١٥٥ أَن تَقُولُوٓا۟ إِنَّمَآ أُنزِلَ ٱلْكِتَٰبُ عَلَىٰ طَآئِفَتَيْنِ مِن قَبْلِنَا وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَٰفِلِينَ ۝١٥٦ أَوْ تَقُولُوا۟ لَوْ أَنَّآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْكِتَٰبُ لَكُنَّآ أَهْدَىٰ مِنْهُمْ ۚ فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ ۚ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَصَدَفَ عَنْهَا ۗ سَنَجْزِي ٱلَّذِينَ يَصْدِفُونَ عَنْ ءَايَٰتِنَا سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْدِفُونَ﴾ [الأنعام:١٥٥-١٥٧].

فذكر سبحانه أنه سيجزي الصادف عن آياته مطلقًا -سواء كان مكذبًا، أو لم يكن- سوء العذاب بما كانوا يصدفون؛ يبين ذلك أن كل من لم يقر بما جاء به الرسول، فهو كافر، سواء اعتقد كذبه، أو استكبر عن الإيمان به، أو أعرض عنه اتباعًا لما يهواه، أو ارتاب فيما جاء به، فكل مكذب بما جاء به، فهو كافر، وقد يكون كافرًا من لا يكذبه، إذا لم يؤمن به.

ولهذا أخبر الله في غير موضع من كتابه بالضلال والعذاب لمن ترك اتباع ما أنزله، وإن كان له نظر وجدل واجتهاد في عقليات، وأمور غير ذلك، وجعل ذلك من نعوت الكفار والمنافقين، قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَٰرًا وَأَفْـِٔدَةً فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُهُمْ وَلَآ أَفْـِٔدَتُهُم مِّن شَيْءٍ إِذْ كَانُوا۟ يَجْحَدُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الأحقاف:٢٦]).

وذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ آيات كثيرة في هذا المعنى، ثم قال: (وقد طالب سبحانه من اتخذ دينًا بقوله: ﴿ ٱئْتُونِي بِكِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ هَٰذَآ أَوْ أَثَٰرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ ﴾ [الأحقاف:٤]، فالكتاب الكتاب، والأثارة -كما قال من قال من السلف-: هي الرواية والإسناد، وقالوا: هو الخط -أيضًا-؛ إذ الرواية والإسناد يكتب بالخط؛ وذلك لأن الأثارة من الأثر، فالعلم الذي يقوله من يقبل قوله يؤثر بالإسناد، ويقيَّد بالخط؛ فيكون كل ذلك من آثاره).

نكتفي بهذا القدر من كلام الشيخ في هذا الموضوع المهم، وهو وجوب الاستغناء بأدلة الكتاب والسنة في العقائد وغيرها عن أدلة المنطق، وأن كل مسلم يجب عليه أن يعمل بما دلَّتْه عليه أدلة الكتاب والسنة حسب استطاعته ومقدرته، ولا يكلف الله نفسًا إلا وسعها.



الخطأ الذي يغفر والخطأ الذي لا يغفر

بيَّن الشيخ الخطأ الذي يغفر والذي لا يغفر بعد ذكر الآيات الكريمة، وهي قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا (٦٠) وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا (٦١) فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا (٦٢) أُولَئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا﴾ [النساء:٦٠-٦٣]، قال[١]:

(وفي هذه الآيات أنواع من العبر من الدلالة على ضلال من يتحاكم إلى غير الكتاب والسنة وعلى نفاقه، وإن زعم أنه يريد التوفيق بين الأدلة الشرعية، وبين ما يسميه هو عقليات من الأمور المأخوذة عن بعض الطواغيت من المشركين وأهل الكتاب، وغير ذلك من أنواع الاعتبار، فمن كان خطؤه لتفريطه فيما يجب عليه من اتباع القرآن والإيمان مثلًا، أو لتعديه حدود الله بسلوك السبل التي نُهي عنها، أو لاتباع هواه بغير هدى من الله؛ فهو الظالم لنفسه، وهو من أهل الوعيد، بخلاف المجتهد في طاعة الله ورسوله باطنًا وظاهرًا، الذي يطلب الحق باجتهاده؛ كما أمره الله ورسوله، فهذا مغفور له خطؤه؛ كما قال تعالى: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾ إلى قوله: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٣١٧).

وُسْعَهَاۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة:٢٨٥-٢٨٦]، وقد ثبت في «صحيح مسلم» «**أَنَّ اللهَ قَالَ: قَدْ فَعَلْت**»[١]، وكذلك ثبت فيه من حديث ابن عباس: «أَنَّ النَّبِيَّ لَمْ يَقْرَأْ بِحَرْفٍ مِنْ هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ وَمِنْ سُورَةِ الْفَاتِحَةِ إِلَّا أُعْطَى ذَلِكَ»[٢]؛ فهذا يبين استجابة هذا الدعاء للنبي والمؤمنين، وأن الله لا يؤاخذهم إن نسوا أو أخطؤوا).

وقال في موضع آخر[٣]: (والذي عليه جماهير الأمة أن الاجتهاد جائز في الجملة، والتقليد جائز في الجملة، لا يوجبون الاجتهاد على كل أحد، ويحرمون التقليد، ولا يوجبون التقليد على كل أحد، ويحرمون الاجتهاد. وأن الاجتهاد جائز للقادر على الاجتهاد، والتقليد جائز للعاجز عن الاجتهاد، فأما القادر على الاجتهاد؛ فهل يجوز له التقليد؟ هذا فيه خلاف، والصحيح: أنه يجوز حيث عجز عن الاجتهاد؛ إما لتكافؤ الأدلة، وإما لضيق الوقت عن الاجتهاد، وإما لعدم ظهور دليل له؛ فإنه حيث عجز، سقط عنه وجوب ما عجز عنه، وانتقل إلى بدله، وهو التقليد؛ كما لو عجز عن الطهارة بالماء).

وقال[٤]: (قد ثبت في «الصحيح» عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**مَنْ يُرِدْ اللهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ**»[٥]، ولازم ذلك: أن من لم يفقهه في الدين، لم يرد به خيرًا؛ فيكون التفقه في الدين فرضًا.

---

(١) رواه مسلم (١٢٦) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) رواه مسلم (٨٠٦) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) مجموع الفتاوى (٢٠/ ٢٠٣).

(٤) مجموع الفتاوى (٢٠/ ٢١٢).

(٥) رواه البخاري (٧١)، ومسلم (١٠٣٧) من حديث معاوية بن أبي سفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والتفقه في الدين: معرفة الأحكام الشرعية بأدلتها السمعية؛ فمن لم يعرف ذلك، لم يكن متفقهًا في الدين، لكن من الناس من قد يعجز عن معرفة الأدلة التفصيلية في جميع أموره، فيسقط عنه ما يعجز عن معرفته، ويلزمه ما يقدر عليه.

وأما القادر على الاستدلال، فقيل: يحرم عليه التقليد مطلقًا، وقيل: يجوز مطلقًا، وقيل: يجوز عند الحاجة؛ كما إذا ضاق الوقت عن الاستدلال، وهذا القول أعدل الأقوال.

والاجتهاد ليس هو أمر واحد لا يقبل التجزي والانقسام، بل قد يكون الرجل مجتهدًا في فن أو باب أو مسألة دون فن وباب ومسألة. وكل أحد فاجتهاده بحسب وسعه، فمن نظر في مسألة تنازع العلماء فيها، ورأى مع أحد القولين نصوصًا لم يعلم لها معارضًا بعد نظر مثله، فهو بين أمرين: إما أن يتبع قول القائل الآخر لمجرد كونه الإمام الذي اشتغل على مذهبه، ومثل هذا ليس بحجة شرعية، بل مجرد عادة يعارضها عادة غيره واشتغالٍ على مذهب إمام آخر. وإما أن يتبع القول الذي ترجح في نظره بالنصوص الدالة عليه، وحينئذٍ فتكون موافقته لإمام يقاوم ذلك الإمام، وتبقى النصوص سالمة في حقه عن المعارض بالعمل. فهذا هو الذي يصلح، وإنما تنزلنا هذا التنزل؛ لأنه قد يقال: إن نظر هذا قاصر، وليس اجتهاده قائمًا في هذه المسألة لضعف آلة الاجتهاد في حقه.

أما إذا قدر على الاجتهاد التام الذي يعتقد معه أن القول الآخر ليس معه ما يدفع به النص؛ فهذا يجب عليه اتباع النصوص، وإن لم يفعل، كان متبعًا للظن وما تهوى الأنفس، وكان من أكبر العصاة لله ولرسوله، بخلاف من يقول: قد يكون للقول الآخر حجة راجحة على هذا النص، وأنا لا أعلمها. فهذا يقال له: قد قال الله تعالى: ﴿ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ ﴾ [التغابن:١٦]، وقال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ، فَأْتُوا مِنْهُ مَا**

اسْتَطَعْتُمْ»[1]، والذي تستطيعه من العلم والفقه في هذه المسألة قد دَلَّك على أن هذا القول هو الراجح؛ فعليك أن تتبع ذلك، ثم إن تبين لك فيما بعدُ أن للنص معارضًا راجحًا، كان حكمك في ذلك حكم المجتهد المستقل، إذا تغير اجتهاده.

وانتقال الإنسان من قول إلى قول لأجل ما تبين له من الحق هو محمود فيه، بخلاف إصراره على قول لا حجة معه عليه، وترك القول الذي وضحت حجته، أو الانتقال عن قول إلى قول لمجرد عادة واتباع هوى فهذا مذموم.

وإذا كان الإمام المقلَّد قد سمع الحديث وتركه، لا سيما إذا كان قد رواه -أيضًا-، فمثل هذا وحده لا يكون عذرًا في ترك النص، فقد بينا فيما كتبناه في «رفع الملام عن الأئمة الأعلام» نحو عشرين عذرًا للأئمة في ترك العمل ببعض الحديث، وبينا أنهم يعذرون في الترك لتلك الأعذار، فمن ترك الحديث لاعتقاده أنه لم يصح، أو أن راويه مجهول، ونحو ذلك، ويكون غيره قد علم صحته وثقة راويه، فقد زال عذر ذلك في حق هذا...) إلى آخر ما قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الموضوع المهم.



(١) رواه البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم (١٣٣٧) عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

ما يجب اعتقاده وما يجب على المكلف علمه

سئل شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ما الذي يجب اعتقاده على المكلف؟ وما الذي يجب عليه علمه؟ وما هو العلم المرغب فيه؟ وما هو اليقين؟ وكيف يحصل؟ وما العلم بالله؟

فأجاب[1]: (الحمد لله رب العالمين. أما قوله: ما الذي يجب على المكلف اعتقاده؟ فهذا فيه إجمال وتفصيل:

أما الإجمال، فإنه يجب على المكلف أن يؤمن بالله ورسوله، ويقر بجميع ما جاء به الرسول -من أمر الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر-، وما أمر به الرسول ونهى؛ بحيث يقر بجميع ما أخبر به وما أمر به، فلابد من تصديقه فيما أخبر، والانقياد له فيما أمر.

وأما التفصيل، فعلى كل مكلف أن يقرّ بما ثبت عنده من أن الرسول أخبر به، وأمر به، وأما ما أخبر به الرسول، ولم يبلغه أنه أخبر به، ولم يمكنه العلم بذلك، فهو لا يعاقب على ترك الإقرار به مفصلًا، وهو داخل في إقراره بالمجمل العام، ثم إن قال خلاف ذلك متأولًا، كان مخطئًا، يغفر له خطؤه، إذا لم يحصل منه تفريط ولا عدوان، ولهذا يجب على العلماء من الاعتقاد ما لا يجب على آحاد العامة، ويجب على من نشأ بدار علم وإيمان من ذلك ما لا يجب على من نشأ بدار جهل، وأما ما علم بثبوته بمجرد القياس العقلي دون الرسالة؛ فهذا لا يعاقب إن لم يعتقده).

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٢٧).

ثم تطرق رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى تفنيد مقالة المتكلمين الذين يميزون بين ما ثبت بالعقل، فيوجبون الإقرار به دون ما ثبت بالشرع، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وأما قول طائفة من أهل الكلام: إن الصفات الثابتة بالعقل هي التي يجب الإقرار بها، ويكفر تاركها، بخلاف ما ثبت بالسمع؛ فإنهم تارة ينفونه، وتارة يتأولونه، أو يفوضون معناه، وتارة يثبتونه، لكن يجعلون الإيمان والكفر متعلقًا بالصفات العقلية؛ فهذا لا أصل له عن سلف الأمة وأئمتها؛ إذ الإيمان والكفر هما من الأحكام التي ثبتت بالرسالة. وبالأدلة الشرعية يميَّزُ بين المؤمن والكافر، لابمجرد الأدلة العقلية.

وأما قوله -يعني: السائل-: ما الذي يجب عليه علمه؟ فهذا -أيضًا- يتنوع؛ فإنه يجب على كل مكلف أن يعلم ما أمر الله به، فيعلم ما أمر بالإيمان به، وما أمر بعلمه؛ بحيث لو كان له ما تجب فيه الزكاة، لوجب عليه تعلم علم الزكاة، ولو كان له ما يحج به، لوجب عليه تعلم علم الحج. وكذلك أمثال ذلك.

ويجب على عموم الأمة علم جميع ما جاء به الرسول صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ؛ بحيث لايضيع من العلم الذي بلغه النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أمته شيء، وهو ما دل عليه الكتاب والسنة، لكن القدر الزائد على ما يحتاج إليه المعين فرض علي الكفاية، إذا قامت به طائفة، سقط عن الباقين.

وأما العلم المرغب فيه جملة، فهو العلم الذي علمه النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أمته، لكن يُرغَّب كل شخص في العلم الذي هو إليه أحوج، وهو له أنفع، وهذا يتنوع؛ فرغبة عموم الناس في معرفة الواجبات والمستحبات من الأعمال والوعد والوعيد أنفع لهم، وكل شخص منهم يُرغَّبُ في كل ما يحتاج إليه من ذلك، ومن وقعت في قلبه شبهة، فقد تكون رغبته في عمل ينافيها أنفع من غير ذلك).

ولما كان السائل قد سأل: ما هو اليقين؟ قال الشيخ: (وأما اليقين، فهو طمأنينة القلب واستقرار العلم فيه، وهو معنى ما يقولون: ماءٌ يَقِنٌ. إذا استقر عن الحركة، وضد اليقين الريب، وهو نوع من الحركة والاضطراب، يقال: رابني يريبني، ومنه في الحديث: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِظَبْيٍ حَاقِفٍ، فَقَالَ: لَا يَرِيبُهُ أَحَدٌ»[1].

ثم اليقين ينتظم منه أمران: علم القلب، وعمل القلب؛ فإن العبد قد يعلم علمًا جازمًا بأمر، ومع هذا قد يكون في قلبه حركة واختلاج من العمل الذي يقتضيه ذلك العلم؛ كعلم العبد أن الله رب كل شيء ومليكه، ولا خالق غيره، وأنه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، فهذا قد تصحبه الطمأنينة إلى الله والتوكل عليه، وقد لا يصحبه العمل بذلك؛ إما لغفلة القلب عن هذا العلم -والغفلة هي ضد العلم التام، وإن لم تكن ضدًّا لأصل العلم-، وإما للخواطر التي تَسْنَحُ في القلب -من الالتفات إلى الأسباب-، وإما لغير ذلك.

وفي الحديث المشهور الذي رواه أبو بكر عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**سَلُوا اللهَ الْيَقِينَ وَالْعَافِيَةَ؛ فَمَا أُعْطِيَ أَحَدٌ بَعْدَ الْيَقِينِ شَيْئًا خَيْرًا مِنْ الْعَافِيَةِ، فَسَلُوهُمَا اللهَ**»[2]، فأهل اليقين إذا ابتلوا، ثبتوا، بخلاف غيرهم؛ فإن الابتلاء قد يُذْهِب إيمانه أو ينقصه، قال تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ ﴾ [السجدة:٢٤]، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ ﴾ [آل عمران:١٧٣]، فهذه حال هؤلاء، وقال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَاءَتْكُمْ جُنُودٌ فَأَرْسَلْنَا

(١) رواه مالك (١/ ٣٥١/ ٧٨١)، والنسائي في الكبرى (٢٨١٨)، وصححه ابن حبان (٥١١١).

(٢) رواه الترمذي (٣٥٥٨) وقال: غريب من هذا الوجه، والنسائي في الكبرى (١٠٧١٥)، وابن ماجه (٣٨٤٩)، وأحمد (١/ ٣، ٥)، وصححه الحاكم (١/ ٧١١)، والضياء (١/ ١٥٧)، والمنذري في الترغيب (٤/ ١٣٧).

عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا ﴾ إلى قوله: ﴿ هُنَالِكَ ٱبْتُلِىَ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا۟ زِلْزَالًا شَدِيدًا ﴿١١﴾ وَإِذْ يَقُولُ ٱلْمُنَـٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ مَّا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ إِلَّا غُرُورًا ﴾ [الأحزاب:٩-١٢]، وقال تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلْنَآ أَصْحَـٰبَ ٱلنَّارِ إِلَّا مَلَـٰٓئِكَةً ۙ وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِيَسْتَيْقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ ﴾ [المدثر:٣١] الآيتين.

وأما كيف يحصل اليقين؟ فبثلاثة أشياء:

أحدها: تدبر القرآن.

والثاني: تدبر الآيات التي يحدثها الله في الأنفس، والآيات التي تُبيِّن أنه حق.

والثالث: العمل بموجب العلم، قال تعالى: ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَـٰتِنَا فِى ٱلْـَٔافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ۗ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴾ [فصلت:٥٣]، والضمير عائد على القرآن؛ كما قال تعالى: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ثُمَّ كَفَرْتُم بِهِۦ مَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ هُوَ فِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ ﴿٥٢﴾ سَنُرِيهِمْ ءَايَـٰتِنَا فِى ٱلْـَٔافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ﴾ [فصلت:٥٢-٥٣].

وأما قول طائفة من المتفلسفة ومن تبعهم من المتكلمة والمتصوفة: أن الضمير عائد إلى الله، وأن المراد ذكر طريق من عرفه بالاستدلال بالعلم؛ فتفسير الآية بذلك خطأ من وجوه كثيرة، وهو مخالف لما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها. فبينَّ سبحانه أنه يُري الآيات المشهودة؛ ليَبينَ صدق الآيات المسموعة، مع أن شهادته بالآيات المسموعة كافية).



الرد على الذين يقللون من شأن أدلة الكتاب والسنة



رد الشيخ على جماعة المتكلمين الذين يهونون من أدلة القرآن، ويزعمون أنها أدلة خبرية، يتوقف العلم بها على صدق المخبر، وليست أدلة عقلية يقينية بزعمهم! يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الموضوع[1]: (لأنه سبحانه لم يدل عباده بالقرآن بمجرد الخبر؛ كما يظنه طوائف من أهل الكلام؛ يظنون أن دلالة القرآن إنما هو بطريق الخبر، والخبر موقوف على العلم بصدق المخبر الذي هو الرسول، والعلم بصدقه موقوف على إثبات الصانع، والعلم بما يجوز ويمتنع عليه، والعلم بجواز بعثة الرسل والعلم بالآيات الدالة على صدقهم. ويسمون هذه الأصول: العقليات؛ لأن السمع عندهم موقوف عليها، وهذا غلط عظيم، وهو من أعظم ضلال طوائف من أهل الكلام والبدع؛ فإن الله سبحانه بيَّن في كتابه كل ما يُحتاج إليه في أصول الدين؛ قرر فيه التوحيد والنبوة والمعاد بالبراهين التي لا تنتهي إلى تحقيقها نظر)، إلى أن قال:

(وأما الآيات المشهودة، فإن ما يُشهد وما يُعلم بالتواتر من عقوبات مكذبي الرسل، ومن عصاهم ومن نصر الرسل وأتباعهم على الوجه الذي وقع، وما عُلم من إكرام الله تعالى لأهل طاعته، وجعل العاقبة لهم وانتقامه من أهل معصيته، وجعل الدائرة عليهم؛ فيه عبرة تُبيِّن أمره ونهيه، ووعده ووعيده، وغير ذلك مما يوافق القرآن، ولهذا قال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مِن دِيَٰرِهِمْ لِأَوَّلِ ٱلْحَشْرِ ۚ مَا ظَنَنتُمْ أَن يَخْرُجُوا۟ ﴾ إلى قوله: ﴿ فَٱعْتَبِرُوا۟ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَبْصَٰرِ ﴾ [الحشر:٢]؛ فهذا بيَّن الاعتبار في أصول

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٣١).

الدين، وإن كان قد تناول الاعتبار في فروعه، وكذلك قوله تعالى: ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِي فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ ﴾، إلى قوله: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُوْلِي ٱلْأَبْصَٰرِ ﴾ [آل عمران:١٣]).

ثم بيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ فائدة العمل بالعلم، ومضرة ترك العمل به، فقال: (وأما العمل؛ فإن العمل بموجب العلم يثبته ويقرره، ومخالفته تضعفه، بل قد تذهبه، قال الله تعالى: ﴿ فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ ﴾ [الصف:٥]، وقال تعالى: ﴿ وَنُقَلِّبُ أَفْـِٔدَتَهُمْ وَأَبْصَٰرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُواْ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ [الأنعام:١١٠]، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُواْ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا ﴾ [النساء:٦٦] الآيات . وقال: ﴿قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ۝١٥ يَهْدِي بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ ﴾ [المائدة:١٥-١٦] الآية، وقال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَءَامِنُواْ بِرَسُولِهِۦ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِۦ وَيَجْعَل لَّكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِۦ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ [الحديد:٢٨] الآية).

ثم بين رَحِمَهُ ٱللَّهُ المراد بالعلم هنا، فقال: (وأما المراد بالعلم، فيراد به في الأصل نوعان:

أحدهما: العلم به -أي: الله-، وبما هو متصف به من نعوت الجلال والإكرام، وما دلت عليه أسماؤه الحسنى، وهذا العلم إذا رسخ في القلب، أوجب خشية الله لا محالة؛ فإنه لابد أن يعلم أن الله يثيب على طاعته، ويعاقب على معصيته؛ كما شهد به القرآن والعيان، وهذا معنى قول أبي حيان التيمي -أحد أتباع التابعين-: «الْعُلَمَاءُ ثَلَاثَةٌ: عَالِمٌ بِاللهِ لَيْسَ عَالِمًا بِأَمْرِ اللهِ، وَعَالِمٌ بِأَمْرِ اللهِ لَيْسَ عَالِمًا بِاللهِ، وَعَالِمٌ بِاللهِ وَبِأَمْرِ اللهِ. فَالْعَالِمُ بِاللهِ الَّذِي يَخْشَى اللهَ، وَالْعَالِمُ بِأَمْرِ اللهِ الَّذِي يَعْرِفُ الْحَلَالَ وَالْحَرَامَ». وَقَالَ رَجُلٌ لِلشَّعْبِيِّ:

«أَيُّهَا الْعَالِمُ! فَقَالَ: إِنَّمَا الْعَالِمُ مَنْ يَخْشَى اللهَ. وَقَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْعُودٍ: كَفَى بِخَشْيَةِ اللهِ عِلْمًا وَكَفَى بِالِاغْتِرَارِ بِاللهِ جَهْلًا»[١].

والنوع الثاني من أنواع العلم: العلم بالأحكام الشرعية؛ كما في «الصحيح» عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَنَّهُ تَرَخَّصَ فِي شَيْءٍ فَبَلَغَهُ أَنَّ أَقْوَامًا تَنَزَّهُوا عَنْهُ. فَقَالَ: **مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَتَنَزَّهُونَ عَنْ أَشْيَاءَ أَتَرَخَّصُ فِيهَا؟! وَاللهِ إِنِّي لَأَعْلَمُكُمْ بِاللهِ، وَأَخْشَاكُمْ لَهُ**»[٢]، وفي رواية: «**وَاللهِ إِنِّي لَأَخْشَاكُمْ لِلهِ وَأَعْلَمُكُمْ بِحُدُودِهِ**»[٣]، فجعل العلم به هو العلم بحدوده. وقريب من ذلك قول بعض التابعين في صفة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ حيث قال: إِنْ كَانَ اللهُ فِي صَدْرِي لَعَظِيمًا، وَإِنْ كُنْت بِذَاتِ اللهِ لَعَلِيمًا. وأراد بذلك أحكام الله؛ فإن لفظ الذات في لغتهم لم يكن كلفظ الذات في اصطلاح المتأخرين، بل يراد به ما يضاف إلى الله؛ كما قال خبيب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

وَذَلِكَ فِي ذَاتِ الْإِلَهِ وَإِنْ يَشَأْ ... يُبَارِكْ عَلَى أَوْصَالِ شِلْوٍ مُمَزَّعِ[٤]

ومنه الحديث: «**لَمْ يَكْذِبْ إِبْرَاهِيمُ إِلَّا ثَلَاثَ كَذَبَاتٍ، كُلُّهَا فِي ذَاتِ اللهِ**»[٥]، ومنه قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ [الأنفال:١]، ﴿وَهُوَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [الحديد:٦]، ونحو ذلك. فإن «ذات» تأنيث «ذو»، وهو يستعمل مضافًا؛ يتوصل به إلى الوصف بالأجناس، فإذا كان الموصوف مذكرًا، قيل: ذو كذا. وإن كان مؤنثًا، قيل: ذات كذا، فإن قيل: أصيب فلان في ذات الله، فالمعنى في جهته ووجهته؛ أي: فيما أمر به وأحبه ولأجله.

---

(١) المصنف لابن أبي شيبة (٧/ ١٠٤/ ٣٤٥٣٢).

(٢) رواه البخاري (٦١٠١)، ومسلم (٢٣٥٦) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) رواه البخاري (٦١٠١)، ومسلم (٢٣٥٦) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٤) انظر: صحيح البخاري (٣٠٤٥).

(٥) رواه البخاري (٣٣٥٧، ٣٣٥٨)، ومسلم (٢٣٧١) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ثم إن الصفات لما كانت مضافة إلى النفس، فيقال في النفس -أيضًا-: إنها ذات علم وقدرة وكلام ونحو ذلك، حذفوا الإضافة، وعرفوها، فقالوا: الذات الموصوفة؛ أي: النفس الموصوفة).

ثم تطرق الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى البحث في الصفات؛ هل هي زائدة عن الصفات أَوْ لا؟ وذكر الخلاف في ذلك مطولًا، مما لا يتسع المجال لذكره هنا، وقد تبين مما سبق اقتباسه فيها أن علم الكتاب والسنة هو العلم الصحيح المفيد لليقين، لا قواعد المتكلمين؛ لأن علم الكتاب والسنة تنزيل من حكيم حميد، وقواعد المتكلمين من وضع البشر وتخرصاتهم، فلا يجوز الاعتماد عليها في أسماء الله وصفاته ودينه وشرعه؛ لأنها كثيرًا ما أوقعت في أوهام، وقد ضمن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ الهداية لمن تمسك بكتابه وسنة نبيه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قال تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ ﴾ [الإسراء:٩]، وقال في حق نبيه: ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [الشورى:٥٢-٥٣]، وقال تعالى: ﴿ فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴾ [طه:١٢٣]، جعلنا الله من المتمسكين بهدي كتابه وسنة نبيه!



حقيقة العبادة والموالاة والمعاداة



مما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية في بيان حقيقة العبادة وما يتعلق بها من الموالاة والمعاداة وبيان ما يخالف ذلك؛ قال رَحِمَهُ اللَّهُ[(١)]: (وإذا كانت الشهادتان هي أصل الدين وفرعُه، وسائر دعائمه وشعبه داخلة فيهما؛ فالعبادة متعلقة بطاعة الله ورسوله؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّۦنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [النساء:٦٩]، وقال في الآية المشروعة في خطبة الحاجة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب:٧٠-٧١]، وفي الخطبة: «**مَنْ يُطِعْ اللهَ وَرَسُولَهُ، فَقَدْ رَشَدَ، وَمَنْ يَعْصِهِمَا، فَإِنَّهُ لا يَضُرُّ إِلَّا نَفْسَهُ، وَلَا يَضُرُّ اللهَ شَيْئًا**»[(٢)].

وقال سبحانه: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ وَذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٣﴾ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا وَلَهُۥ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [النساء:١٣-١٤].

وكذلك علق الأمور بمحبة الله ورسوله؛ كقوله: ﴿أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [التوبة:٢٤].

وبرضا الله ورسوله؛ كقوله: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ [التوبة:٦٢].

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٤١).

(٢) رواه أبو داود (١٠٩٧)، وضعفه المنذري، وقال النووي في شرح صحيح مسلم (٦/ ١٦٠): ثبت في سنن أبي داود بإسناد صحيح.

وتحكيم الله ورسوله؛ كقوله: ﴿وَإِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَهُمۡ﴾ [النور:٤٨]، وقوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ﴾ [النساء:٦١].

وأمر عند التنازع بالرد إلى الله والرسول، فقال: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء:٥٩]، وجعل المغانم لله والرسول، فقال: ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡأَنفَالِۖ قُلِ ٱلۡأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [الأنفال:١]، ونظائر هذا متعددة.

فتعليق الأمور -من المحبة والبغضة، والموالاة والمعاداة، والنصرة والخذلان، والموافقة والمخالفة، والرضا والغضب، والعطاء والمنع- بما يخالف هذه الأصول من تسويغ التدين بغير ما جاء به محمد صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وتسويغ النجاة والسعادة بعد مبعثه بغير شريعته، أو التعلق بالأنساب والقبائل والأجناس العربية والفارسية والرومية والتركية والأمصار والبلاد، أو التعلق بالانتساب إلى بعض الطوائف والأشخاص، أو بعض المذاهب أو نحو ذلك؛ كل ذلك من أمور الجاهلية المُفرِّقة بين الأمة، وأهلُها خارجون عن السنة والجماعة، داخلون في البدع والفرقة. ودين الله تعالى أن يكون رسوله محمد صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ هو المطاع، أمره ونهيه المتبوع في محبته ومعصيته، ورضاه وسخطه، وعطائه ومنعه، وموالاته ومعاداته، ونصره وخذلانه. ويعطي كل شخص أو نوع من أنواع العالم من الحقوق ما أعطاهم إياه الرسول؛ فالمُقرَّب من قرَّبَه، والمُقْصَى من أقصاه، والمتوسط من وسَّطه، ويُحبُّ من هذه الأمور أعيانها وصفاتِها ما يحبه الله ورسوله منها، ويكره منها ما كرهه الله ورسوله منها، ويترك منها -لامحبوبًا ولا مكروهًا- ما تركه الله ورسوله كذلك، ويؤمر منها بما أمر الله به ورسوله، وينهي عما نهى الله عنه ورسوله، ويباح منها ما أباحه الله ورسوله، ويعفى عما عفا الله عنه ورسوله، ويُفضَّل منها ما فضله الله ورسوله، ويقدم ما قدمه الله ورسوله، ويؤخر ما أخره الله ورسوله، ويُردُّ ما تنوزع منها إلى الله

ورسوله، وما كان منها من الاجتهاديات المتنازع فيها التي أقرها الله ورسوله -كاجتهاد الصحابة في تأخير العصر عن وقتها يوم قريظة، أو فعلها في وقتها، فلم يُعنِّف الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ واحدة من الطائفتين(١)، وكما قطع بعضهم نخل بني النضير، وبعضهم لم يقطع، فأقر الله الأمرين(٢)، وكما ذكر الله عن داود وسليمان أنهما حكما في الحرث، فَفَهَّم الحكومة أحدهما، وأثنى على كل منهما بالعلم والحكم به، وكما قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِذَا اجْتَهَدَ الْحَاكِمُ، فَأَصَابَ، فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا اجْتَهَدَ، فَأَخْطَأَ، فَلَهُ أَجْرٌ**»(٣)-؛ فما وسعه الله ورسوله، وسع، وما عفا الله عنه ورسوله، عُفي عنه، وما اتفق عليه المسلمون -من إيجاب، أو تحريم، أو استحباب، أو إباحة، أو عفو بعضهم لبعض عما أخطأ فيه، وإقرار بعضهم لبعض فيما اجتهدوا به-، فهو مما أمر الله به ورسوله؛ فإن الله ورسوله أمر بالجماعة، ونهى عن الفرقة. ودل على أن الأمة لا تجتمع على ضلالة).

وسئل رَحِمَهُ اللَّهُ(٤) عن قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**تَفْتَرِقُ أُمَّتِي ثَلَاثَةً وَسَبْعِينَ فِرْقَةً**»(٥)، فأجاب بأن الحديث صحيح مشهور في السنن والمسانيد، ثم أورد نص الحديث، وقال: (ولهذا وصف الفرقة الناجية أنها أهل السنة والجماعة، وهم الجمهور الأكبر والسواد الأعظم، وأما الفرق الباقية، فإنهم أهل الشذوذ والتفرق والبدع والأهواء، ولا تبلغ الفِرقة من هؤلاء قريبًا من مبلغ الفرقة الناجية، فضلًا عن أن تكون بقدرها، بل قد تكون الفرقة منها في غاية القلة، وشعار هذه الفرقة مفارقة الكتاب والسنة والإجماع، فمن قال بالكتاب والسنة والإجماع، كان من أهل السنة والجماعة).

---

(١) رواه البخاري (٩٤٦)، ومسلم (١٧٧٠)، وعند مسلم بلفظ (الظهر)؛ من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) انظر: صحيح البخاري (٤٠٣١)، ومسلم (١٧٤٦).

(٣) رواه البخاري (٧٣٥٢)، ومسلم (١٧١٦) من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٤) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٤٥).

(٥) رواه أبو داود (٤٥٩٦)، والترمذي (٢٦٤٠) وقال: حسن صحيح. من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وله طرق، انظر: كشف الخفاء (١/ ١٦٩-٣٦٩).

قال: وأما تعيين هذه الفرق، فقد صنف الناس فيهم مصنفات، وذكروهم في كتب المقالات، لكن الجزم بأن هذه الفرقة الموصوفة هي إحدى الثنتين والسبعين لابد له من دليل؛ فإن الله حرم القول بلا علم عمومًا، وحرم القول عليه بلا علم خصوصًا، فقال تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف:٣٣]، وقال تعالى: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ﴾ [الإسراء:٣٦]، وأيضًا فكثير من الناس يخبر عن هذه الفرق بحكم الظن والهوى؛ فيجعل طائفته والمنتسبة إلى متبوعه الموالية له هم أهل السنة والجماعة، ويجعل من خالفها أهل البدع، وهذا ضلال مبين؛ فإن أهل الحق والسنة لا يكون متبوعهم إلا رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّذِي لَا يَنْطِقُ عَنْ الهَوَى إنْ هُوَ إلَّا وَحْيٌ يُوحَى. فهو الذي يجب تصديقه في كل ما أخبر، وطاعته في كل ما أمر، وليست هذه المنزلة لغيره من الأئمة، بل كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك، إلا رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فمن جعل شخصًا من الأشخاص غير رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ أحبَّه ووافقه، كان من أهل السنة والجماعة، ومن خالفه، كان من أهل البدعة والفُرقة -كما يوجد ذلك في الطوائف من أتباع أئمة الكلام في الدين وغير ذلك-؛ كان من أهل البدع والضلال والتفرق.

وبهذا يتبين أن أحق الناس بأن تكون هي الفرقة الناجية أهل الحديث والسنة الذين ليس لهم متبوع يتعصبون له إلا رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).



من هي الفرقة الناجية؟

يبين شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ أولى الطوائف والفرق بأن تكون هي الفرقة الناجية -أهل السنة والجماعة-، فيقول[1]: (أحق الناس بأن تكون هي الفرقة الناجية أهل الحديث والسنة، الذين ليس لهم متبوع يتعصبون له إلا رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهم أعلم الناس بأقواله وأحواله، وأعظمهم تمييزًا بين صحيحها وسقيمها، وأئمتهم فقهاء فيها، وأهل معرفة بمعانيها، واتباعًا لها؛ تصديقًا وعملًا وحبًّا وموالاة لمن والاها ومعاداة لمن عاداها؛ الذين يردون المقالات المجملة إلى ما جاء به من الكتاب والحكمة، فلا ينصبون مقالة، ويجعلونها من أصول دينهم وجمل كلامهم، إن لم تكن ثابتة فيما جاء به الرسول، بل يجعلون ما بُعث به الرسول من الكتاب والحكمة هو الأصل الذي يعتقدونه ويعتمدونه.

وما تنازع فيه الناس -من مسائل الصفات، والقدر، والوعيد، والأسماء، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وغير ذلك- يردونه إلى الله ورسوله، ويفسرون الألفاظ المجملة التي تنازع فيها أهل التفرق والاختلاف؛ فما كان من معانيها موافقًا للكتاب والسنة، أثبتوه، وما كان منها مخالفًا للكتاب والسنة، أبطلوه، ولا يتبعون الظن وما تهوى الأنفس؛ فإن اتباع الظن جهل، واتباع هوى النفس بغير هدى من الله ظلم، وجماع الشر والجهل والظلم، قال الله تعالى: ﴿وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ [الأحزاب:٧٢] إلى آخر السورة، وذكر التوبة -يعني: في قوله تعالى: ﴿وَيَتُوبَ ٱللَّهُ﴾ [الأحزاب:٧٣]- لعلمه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أنه لابد لكل إنسان من أن يكون فيه جهل وظلم، ثم يتوب الله على من

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٤٧).

يشاء؛ فلا يزال العبد المؤمن دائمًا يتبين له من الحق ما كان جاهلًا به، ويرجع عن عمل كان ظالمًا فيه، وأدناه ظلمه لنفسه؛ كما قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ [البقرة:٢٥٧]، وقال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُنَزِّلُ عَلَىٰ عَبْدِهِۦٓ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ لِّيُخْرِجَكُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ [الحديد:٩]، وقال تعالى: ﴿الٓر ۚ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ [إبراهيم:١]).

ثم بيَّن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تفاوت الناس في مخالفة الحق، فقال: (ومما ينبغي -أيضًا- أن يعرف أن الطوائف المنتسبة إلى متبوعين في أصول الدين والكلام على درجات: منهم من يكون قد خالف السنة في أصول عظيمة، ومنهم من يكون إنما خالف السنة من أمور دقيقة، ومن يكون قد رد على غيره من الطوائف الذين هم أبعد عن السنة منه، فيكون محمودًا فيما رده من الباطل وقاله من الحق، لكن يكون قد جاوز العدل في رده؛ بحيث جحد بعض الحق، وقال بعض الباطل، فيكون قد رد بدعة كبيرة ببدعة أخف منها، ورد بالباطل باطلًا بباطل أخف منه، وهذه حال أكثر أهل الكلام المنتسبين إلى السنة والجماعة. ومثل هؤلاء إذا لم يجعلوا ما ابتدعوه قولًا يفارقون به جماعة المسلمين يوالون عليه ويعادون، كان من نوع الخطأ، والله تعالى يغفر للمؤمنين خطأهم في ذلك).

يريد الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنهم إذا لم يجعلوا رأيهم المخطئ دينًا يتعصبون له، فإنهم ترجى لهم المغفرة التي وعد الله بها من أخطأ من غير قصد.

قال الشيخ: (ولهذا وقع في مثل هذا كثير من سلف الأمة وأئمتها، لهم مقالات قالوها باجتهاد، وهي تخالف ما ثبت في الكتاب والسنة، بخلاف من والى موافقه، وعادى مخالفه، وفرَّق بين جماعة المسلمين، وكفَّر وفسَّق مخالفه دون موافقه في مسائل الآراء والاجتهادات، واستحل قتال مخالفه دون موافقه، فهؤلاء من أهل التفرق والاختلافات.

ولهذا كان أول من فارق جماعة المسلمين من أهل البدع الخوارج المارقون، وقد صح الحديث في الخوارج عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من عشرة أوجه؛ خرجها مسلم في «صحيحه»، وخرج البخاري منها غير وجه، وقد قاتلهم أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مع أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، فلم يختلفوا في قتالهم؛ كما اختلفوا في قتال الفتنة يوم الجمل وصفين؛ إذ كانوا في ذلك ثلاثة أصناف: صنف قاتلوا مع هؤلاء، وصنف قاتلوا مع هؤلاء، وصنف أمسكوا عن القتال وقعدوا، وجاءت النصوص بترجيح هذه الحال.

فالخوارج لما فارقوا جماعة المسلمين، وكفروهم، واستحلوا قتالهم، جاءت السنة بما جاء فيهم؛ كقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«يُحَقِّرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِمْ، وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ، وَقِرَاءَتَهُ مَعَ قِرَاءَتِهِمْ، يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمْيَةِ، أَيْنَمَا لَقِيتُمُوهُمْ، فَاقْتُلُوهُمْ؛ فَإِنَّ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا عِنْدَ اللهِ لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»**(١).

وقد كان أولهم خرج على عهد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فلما رأى قِسْمَةَ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، «قَالَ: يَا مُحَمَّدُ، اعْدِلْ؛ فَإِنَّكَ لَمْ تَعْدِلْ. فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَقَدْ خِبْت وَخَسِرْت إِنْ لَمْ أَعْدِلْ. فَقَالَ لَهُ بَعْضُ أَصْحَابِهِ: دَعْنِي -يَا رَسُولَ اللهِ- أَضْرِبُ عُنُقَ هَذَا الْمُنَافِقِ. فَقَالَ: **إِنَّهُ يَخْرُجُ مِنْ ضِئْضِئِ هَذَا أَقْوَامٌ يُحَقِّرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِمْ، وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ، وَقِرَاءَتَهُ مَعَ قِرَاءَتِهِمْ،...**»(٢) الحديث.

فكان مبدأ البدع هو الطعن في السنة بالظن والهوى؛ كما طعن إبليس في أمر ربه برأيه وهواه).

---

(١) انظر: صحيح البخاري (٣٦١١)، ومسلم (١٠٦٦) من حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) انظر: صحيح البخاري (٣١٣٨)، ومسلم (١٠٦٣) من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والبخاري (٣٣٤٤)، ومسلم (١٠٦٤) من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ثم تكلم الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن تكفير أهل البدع، وما دار فيه من خلاف وتفصيل، إلى أن قال: (وفصل الخطاب في هذا الباب بذكر أصلين:

أحدهما: أن يعلم أن الكافر في نفس الأمر من أهل الصلاة لا يكون إلا منافقًا)، وتكلم عن المنافقين.

ثم قال: (**والأصل الثاني**: أن المقالة تكون كفرًا -كجحد وجوب الصلاة والزكاة والصيام والحج، وتحليل الزنا والخمر والميسر ونكاح ذوات المحارم-، ثم القائل بها قد يكون بحيث لم يبلغه الخطاب؛ كمن هو حديث عهد بالإسلام، أو نشأ ببادية بعيدة لم تبلغه شرائع الإسلام؛ فهذا لا يحكم بكفره، إذا لم يعلم أنه أنزل على الرسول).

ومعنى كلام الشيخ: أن من جحد حكمًا مجمعًا عليه، وقد بلغه ما أنزل على الرسول فيه أنه يحكم بكفره؛ لأنه قد قامت عليه الحجة، وانقطعت معذرته.



الانحراف عن الوسط

ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ قاعدة عظيمة في بيان الانحراف عن الوسط، فقال[(١)]: (الانحراف عن الوسط كثير في أكثر الأمور في أغلب الناس؛ مثل: تقابلهم في بعض الأفعال؛ يتخذها بعضهم دينًا واجبًا أو مستحبًا أو مأمورًا به في الجملة، وبعضهم يعتقدها حرامًا مكروهًا أو محرمًا أو منهيًّا عنه في الجملة، مثال ذلك: سماع الغناء؛ فإن طائفة من المتصوفة والمتفقرة تتخذه دينًا، وإن لم تقل بألسنتها أو تعتقد بقلوبها أنه قربة؛ فإن دينهم حَالٌ لا اعتقاد، فحالهم وعملهم هو استحسانها في قلوبهم، ومحبتهم لها ديانة وتقربًا إلى الله، وإن كان بعضهم قد يعتقد ذلك، ويقوله بلسانه، وفيهم من يعتقد، ويقول: ليس قربة. لكن حالهم هو كونه قربة ونافعًا في الدين ومصلحًا للقلوب، ويغلو فيه من يغلو، حتى يجعل التاركين له كلهم خارجين عن ولاية الله وثمراتها من المنازل العلية. وبإزائهم من ينكر جميع أنواع الغناء، ويحرمه، ولا يفصل بين غناء الصغير والنساء في الأفراح، وغناء غيرهن وغنائهن في غير الأفراح، ويغلو من يغلو في فاعليه، حتى يجعلهم كلهم فساقًا أو كفارًا.

وهذان الطرفان من اتخاذ ما ليس بمشروع دينًا، أو تحريم ما لم يحرم دين الجاهلية والنصارى، الذي عابه الله عليهم؛ كما قال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ ۚ كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [النحل:٣٥]، وقال تعالى فيما رواه

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٥٩).

مسلم في «صحيحه»[(١)]، من حديث عياض بن حمار: «**إنِّي خَلَقْت عِبادِي حُنَفَاءَ، فَاجْتَالَتْهُمْ الشَّيَاطِينُ، وَحَرَّمَتْ عَلَيْهِمْ مَا أَحْلَلْت لَهُمْ، وَأَمَرَتْهُمْ أَنْ يُشْرِكُوا بِي مَا لَمْ أُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا**»، وقال في حق النصارى: ﴿وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلْحَقِّ﴾ [التوبة:٢٩]، ومثال ذلك: أن يحصل من بعضهم تقصير في المأمور أو اعتداء في المنهي -إما من جنس الشبهات، وإما من جنس الشهوات-، فيقابل ذلك بعضهم بالاعتداء في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أو بالتقصير في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

والتقصير والاعتداء -إما في المأمور به والمنهي عنه شرعًا، وإما في نفس أمر الناس ونهيهم- هو الذي استحق به أهل الكتاب العقوبة؛ حيث قال: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّۗ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟ يَعْتَدُونَ﴾ [البقرة:٦١]، فجعل ذلك بالمعصية والاعتداء، والمعصية: مخالفة الأمر، وهو التقصير، والاعتداء: مجاوزة الحد، وكذلك يَضْمَنُ كل مؤتمن على مال إذا قصر أو فرط فيما أمر به -وهو المعصية-، إذا اعتدى بخيانة أو غيرها، ولهذا قال: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾ [المائدة:٢]، فالإثم هو المعصية. والله أعلم.

وقال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إنَّ اللهَ فَرَضَ فَرَائِضَ؛ فَلَا تُضَيِّعُوهَا، وَحَرَّمَ مَحَارِمَ؛ فَلَا تَنْتَهِكُوهَا، وَحَدَّ حُدودًا؛ فَلَا تَعْتَدُوهَا، وَسَكَتَ عَنْ أَشْيَاءَ؛ رَحْمَةً لَكُمْ، مِنْ غَيْرِ نِسْيَانٍ؛ فَلَا تَسْأَلُوا عَنْهَا**»[(٢)]، فالمعصية: تضييع الفرائض، وانتهاك المحارم، وهو مخالفة الأمر والنهي. والاعتداء: مجاوزة حدود المباحات.

---

(١) صحيح مسلم (٢٨٦٥).

(٢) رواه الدارقطني (٤/ ١٨٣)، والبيهقي (١٠/ ١٢) وحسنه النووي في الأربعين، وابن كثير في التفسير (٢/ ١٠٧).

وقال تعالى: ﴿يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ [الأعراف:١٥٧]؛ فالمعصية: مخالفة أمره ونهيه، والاعتداء: مجاوزة ما أحله إلى ما حرمه، وكذلك قوله -والله أعلم-: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا﴾ [آل عمران:١٤٧]؛ فالذنوب: المعصية. والإسراف: الاعتداء ومجاوزة الحد.

واعلم أن مجاوزة الحد هي نوع من مخالفة النهي؛ لأن اعتداء الحد محرم منهي عنه، فيدخل في قسم المنهي عنه، لكن المنهى عنه قسمان: منهي عنه مطلقًا -كالكفر-، فهذا فعله إثم، ومنهى عنه. وقسم أبيح منه أنواع ومقادير، وحرم الزيادة على تلك الأنواع والمقادير، فهذا فعله عدوان. وكذلك قد يحصل العدوان في المأمور به كما يحصل في المباح؛ فإن الزيادة على المأمور به قد يكون عدوانًا محرمًا، وقد يكون مباحًا مطلقًا، وقد يكون مباحًا إلى غاية؛ فالزيادة عليها عدوان. ولهذا التقسيم قيل في «الشريعة»: هي الأمر والنهي، والحلال والحرام، والفرائض والحدود، والسنن والأحكام، فالفرائض: هي المقادير في المأمور به، والحدود: النهايات لما يجوز من المباح المأمور به وغير المأمور به).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في الرسالة المسماة بـ«الوصية الكبرى»[1]: (وهذه الفرقة الناجية أهل السنة، وهم وسط في النحل؛ كما أن ملة الإسلام وسط في الملل.

فالمسلمون وسط في أنبياء الله ورسله وعباده الصالحين؛ لم يغلوا فيهم -كما غلت النصارى؛ فاتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابًا من دون الله والمسيح ابن مريم، وما أمروا إلا ليعبدوا إلهًا واحدًا لا إله إلا هو سبحانه عما يشركون-، ولا جفوا عنهم -كما جفت اليهود؛ فكانوا يقتلون الأنبياء بغير حق، ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس، وكلما جاءهم رسول بما لا تهوى أنفسهم، كذبوا فريقًا، وقتلوا فريقًا-، بل المؤمنون آمنوا

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٧٠).

برسل الله، وعزروهم، ونصروهم، ووقروهم، وأحبوهم، وأطاعوهم، ولم يعبدوهم، ولم يتخذوهم أربابًا؛ كما قال تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّۦنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ ﴿٧٩﴾ وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّۦنَ أَرْبَابًا ۗ أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران:٧٩-٨٠]، ومن ذلك أن المؤمنين توسطوا في المسيح؛ فلم يقولوا: هو الله، ولا ابن الله، ولا ثالث -كما تقوله النصارى-، ولا كفروا به، وقالو على مريم بهتانًا عظيمًا، حتى جعلوه ولد بغيَّة -كما زعمت اليهود-؛ بل قالوا: هو عبد الله ورسوله، وكلمته ألقاها إلى مريم العذراء البتول وروح منه.

وكذلك المؤمنون وسط في شرائع دين الله؛ فلم يحرموا على الله أن ينسخ ما شاء، ويمحو ما شاء ويثبت -كما قالته اليهود-، ولا جوَّزوا لأكابر علمائهم وعبادهم أن يغيروا دين الله؛ فيأمروا بما شاءوا، وينهوا عما شاءوا -كما يفعله النصارى-؛ كما ذكر الله ذلك عنهم بقوله: ﴿ ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة:٣١]، قال عَدِيُّ بْنُ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «قُلْت: يَا رَسُولَ اللهِ مَا عَبَدُوهُمْ؟ قَالَ: **مَا عَبَدُوهُمْ؛ وَلَكِنْ أَحَلُّوا لَهُمْ الْحَرَامَ، فَأَطَاعُوهُمْ، وَحَرَّمُوا عَلَيْهِمْ الْحَلَالَ، فَأَطَاعُوهُمْ**»(١).



(١) رواه الترمذي (٣٠٩٥) واستغربه، والبيهقي (١٠/ ١١٦)، وحسنه الألباني.

وسطية هذه الأمة

يبين الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ وسطية الأمة المحمدية بين الأمم، فيقول[(١)]: (وكذلك في صفات الله تعالى، فإن اليهود وصفوا الله تعالى بصفات المخلوق الناقصة، فقالوا: هو فقير ونحن أغنياء. وقالوا: يد الله مغلولة. وقالوا: إنه تعب من الخلق؛ فاستراح يوم السبت، إلى غير ذلك.

والنصارى وصفوا المخلوق بصفات الخالق المختصة به، فقالوا: إنه يخلق ويرزق، ويغفر ويرحم، ويتوب على الخلق، ويثيب ويعاقب.

والمؤمنون آمنوا بالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ليس له سمي ولا ند، ولم يكن له كفوًا أحد، وليس كمثله شيء؛ فإنه رب العالمين، وخالق كل شيء، وكل ما سواه عباد له فقراء إليه: ﴿ إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴿٩٣﴾ لَّقَدْ أَحْصَىٰهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا ﴿٩٤﴾ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا ﴾ [مريم:٩٣-٩٥].

ومن ذلك أمر الحلال والحرام؛ فإن اليهود كما قال الله تعالى: ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ ﴾ [النساء:١٦٠]، فلا يأكلون ذوات الظفر -مثل الإبل والبط-، ولا شحم الثَّرب والكليتين، ولا الجدي في بطن أمه، إلى غير ذلك مما حرم عليهم من الطعام واللباس وغيرهما، حتى قيل: إن المحرمات عليهم ثلاثمائة وستون نوعًا. والواجب عليهم مائتان وثمانية وأربعون أمرًا. وكذلك شدد عليهم في النجاسات؛ حتى لا يؤاكلوا الحائض، ولا يجامعوها في البيوت.

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٧١).

وأما النصارى، فاستحلوا الخبائث وجميع المحرمات، وباشروا جميع النجاسات، وإنما قال لهم المسيح: ﴿وَلِأُحِلَّ لَكُم بَعْضَ ٱلَّذِى حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [آل عمران:٥٠]، ولهذا قال تعالى: ﴿قَٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلْحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَٰغِرُونَ﴾ [التوبة:٢٩].

وأما المؤمنون، فكما نعتهم الله به من قوله: ﴿وَرَحْمَتِى وَسِعَتْ كُلَّ شَىْءٍ ۚ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَٰتِنَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٥٦﴾ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ ۚ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف:١٥٦-١٥٧]).

ولما بيَّن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ وسطية الأمة بين الأمم، بيَّن وسطية أهل السنة والجماعة في الفرق المنتسبة إلى الإسلام، فقال: (وهكذا أهل السنة والجماعة في الفرق؛ فهم في باب أسماء الله وآياته وصفاته وسط بين أهل التعطيل -الذين يلحدون في أسماء الله وآياته، ويعطلون حقائق ما نعت الله به نفسه، حتى يشبهوه بالعدم والموات- وبين أهل التمثيل -الذين يضربون له الأمثال، ويشبهونه بالمخلوقات-، فيؤمن أهل السنة والجماعة بما وصف الله به نفسه، وما وصفه به رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل.

وهم -أي: أهل السنة والجماعة- في باب خلقه وأمره وسط بين المكذبين بقدرة الله -الذين لا يؤمنون بقدرته الكاملة ومشيئته الشاملة وخلقه لكل شيء- وبين المفسدين

لدين الله -الذين يجعلون العبد ليس له مشيئة، ولاقدرة ولا عمل؛ فيعطلون الأمر والنهي، والثواب والعقاب، فيصيرون بمنزلة المشركين، الذين قالوا: ﴿شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام:١٤٨]-، فيؤمن أهل السنة بأن الله على كل شيء قدير، فيقدر أن يهدي العباد، ويقلب قلوبهم، وأنه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن؛ فلا يكون في ملكه ما لا يريد، ولا يعجز عن إنفاذ مراده، وأنه خالق كل شيء من الأعيان والصفات والحركات. ويؤمنون أن العبد له قدرة ومشيئة وعمل، وأنه مختار، ولا يسمونه مجبورًا؛ إذ المجبور من أكره على خلاف اختياره، والله سبحانه جعل العبد مختارًا لما يفعله؛ فهو مختار مريد، والله خالقه وخالق اختياره، وهذا ليس له نظير. فإن الله ليس كمثله شيء؛ لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله.

وهم -أي: أهل السنة والجماعة- في باب الأسماء والأحكام والوعد والوعيد وسط بين الوعيدية -الذين يجعلون أهل الكبائر من المسلمين مخلدين في النار، ويخرجونهم من الإيمان بالكلية، ويكذبون بشفاعة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وبين المرجئة -الذين يقولون: إيمان الفساق مثل إيمان الأنبياء، والأعمال الصالحة ليست من الدين والإيمان، ويكذبون بالوعيد والعقاب بالكلية-؛ فيؤمن أهل السنة والجماعة بأن فساق المسلمين معهم بعض الإيمان وأصله، وليس معهم جميع الإيمان الواجب، الذي يستوجبون به الجنة، وأنهم لا يخلدون في النار، بل يخرج منها من كان في قلبه مثقال حبة من إيمان، أو مثقال خردلة من إيمان، وأن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ادَّخر شفاعته لأهل الكبائر من أمته.

وهم -أهل السنة والجماعة- في أصحاب رسول الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَضِيَ عَنْهُمْ- وسط بين الغالية -الذين يغالون في علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؛ فيفضلونه على أبي بكر وعمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، ويعتقدون أنه الإمام المعصوم دونهما، وأن الصحابة ظلموا وفسقوا، وكفَّروا الأمة بعدهم كذلك، وربما جعلوه نبيًّا وإلهًا -وبين الجافية- الذين يعتقدون كفره وكفر عثمان

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ويستحلون دماءهما ودماء من تولاهما، ويستحبون سب عثمان وعلي ونحوهما، ويقدحون في خلافة علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وإمامته.

وكذلك في سائر أبواب السنة هم -أي: أهل السنة والجماعة- وسط؛ لأنهم متمسكون بكتاب الله وسنة رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وما اتفق عليه السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان).

هكذا بيَّن الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ وسطية أمة محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بين الأمم؛ كما قال تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾ [البقرة:١٤٣]؛ أي: عدولًا خيارًا، وما عدا الوسط، فأطراف داخلة تحت الحظر، فجعل الله هذه الأمة وسطًا في كل أمور الدين بين جفاء اليهود وغلو النصارى، وكذلك فرقة أهل السنة والجماعة وسط في فرق الأمة المحمدية؛ لأنها تمسكت بما كان عليه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابه من الاعتقاد والعبادة والأخلاق، بخلاف بقية الفرق التي انحرفت عن منهج الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابه انحرافًا كثيرًا أو قليلًا بحسب مناهجهم واعتقاداتهم. جعلنا الله من الأمة الوسط والفرقة الوسط؛ حتى ننجو ونسلم!



وسطية أهل السنة والجماعة بين الفرق

قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ لما بيَّن وسطية الأمة المحمدية بين الأمم ووسطية أهل السنة والجماعة بين الفرق، قال[1]: (إن دين الله وسط بين الغالي فيه والجافي عنه، والله تعالى ما أمر عباده بأمر إلا اعترض الشيطان فيه بأمرين -لا يبالي بأيهما ظفر-: إما إفراط فيه، وإما تفريط فيه.

وإذا كان الإسلام -الذي هو دين الله- لا يقبل من أحد سواه، قد اعترض الشيطان كثيرًا ممن ينتسب إليه، حتى أخرجه عن كثير من شرائعه، بل أخرج طوائف من أعبد هذه الأمة وأورعها عنه، حتى مرقوا منه؛ كما يمرق السهم من الرمية)، إلى أن قال:

(فإذا كان على عهد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وخلفائه الراشدين قد انتسب إلى الإسلام من مرق منه مع عبادته العظيمة، حتى أمر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بقتالهم، فيُعلم أن المنتسب إلى الإسلام أو السنة في هذه الأزمان قد يمرق -أيضًا- من الإسلام والسنة، حتى يَدَّعِيَ السنة من ليس من أهلها، بل قد مرق منها، وذلك بأسباب:

منها: الغلو الذي ذمه الله تعالى في كتابه؛ حيث قال: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ إِنَّمَا ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلۡقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرۡيَمَ وَرُوحٞ مِّنۡهُ﴾ إلى قوله: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلٗا﴾[النساء:١٧١]، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوٓاْ أَهۡوَآءَ قَوۡمٖ قَدۡ ضَلُّواْ مِن قَبۡلُ وَأَضَلُّواْ كَثِيرٗا وَضَلُّواْ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [المائدة:٧٧]،

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٨١).

وقال النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**إِيَّاكُمْ وَالْغُلُوَّ فِي الدِّينِ، فَإِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ الْغُلُوُّ فِي الدِّينِ**»(١)، وهو حديث صحيح.

ومنها: التفرق والاختلاف الذي ذكره الله في كتابه العزيز.

ومنها: أحاديث تروى عن النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وهي كذب عليه باتفاق أهل المعرفة، يسمعها الجاهل بالحديث؛ فيصدق بها لموافقة ظنه وهواه، وأضل الضلال اتباع الظن والهوى؛ كما قال الله تعالى في حق من ذمهم: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهۡوَى ٱلۡأَنفُسُۖ وَلَقَدۡ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلۡهُدَىٰٓ﴾ [النجم:٢٣]، وقال في حق نبيه صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: ﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمۡ وَمَا غَوَىٰ ۝٢ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ۝٣ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ﴾ [النجم:١-٤]؛ فنزهه عن الضلال والغواية اللذين هما الجهل والظلم؛ فالضال هو الذي لا يعلم الحق. والغاوي الذي يتبع هواه. وأخبر أنه ما ينطق عن هوى النفس، بل هو وحي أوحاه الله إليه، فوصفه بالعلم، ونزهه عن الهوى).

ثم ذكر رَحِمَهُٱللَّهُ أصولًا جوامع من أصول الباطل، ابتدعها طوائف ممن ينتسب إلى السنة، وقد مرق منها، وصار من أكابر الظالمين:

الأول: أحاديث رووها في الصفات زائدة على الأحاديث التي في دواوين الإسلام مما نعلم باليقين القاطع أنها كذب وبهتان، بل كفر شنيع، وذكر أمثلة لذلك؛ منها: حديث يروونه: أن الله ينزل عشية عرفة على جمل أورق، يصافح الركبان، ويعانق المشاة(٢)؛ قال: (وهذا من أعظم الكذب على الله ورسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ)، إلى أن قال: (وليس عن النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ قط حديث فيه: «أن الله نزل له إلى الأرض»، بل الأحاديث الصحيحة:

---

(١) رواه ابن ماجه (٣٠٢٩)، وأحمد (١/ ٣٤٧)، وصححه ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، وغيرهم، بالإضافة إلى شيخ الإسلام رَحِمَهُٱللَّهُ.

(٢) انظر: كشف الخفاء (١/ ٥٢٦/ ١٤٠٩).

«أَنَّ اللهَ يَدْنُو عَشِيَّةَ عَرَفَةَ»[1]، وفي رواية: **«إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا كُلَّ لَيْلَةٍ حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرُ فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟»**[2])، إلى أن قال: (وبالجملة فكل حديث فيه أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رأى ربه بعينيه في الأرض، وفيه: أنه نزل له إلى الأرض، وفيه: أن رياض الجنة من خطوات الحق، وفيه: أنه وطئ على صخرة بيت المقدس، كل هذا كذب باطل باتفاق علماء المسلمين من أهل الحديث وغيرهم.

وكذلك كل من ادعى أنه رأى ربه بعينيه قبل الموت، فدعواه باطل باتفاق أهل السنة والجماعة، إلى أن قال: (نعم رؤية الله بالأبصار هي للمؤمنين في الجنة، وهي -أيضًا- للناس في عرصات القيامة؛ كما تواترت الأحاديث عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حيث قال: **«إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ الشَّمْسَ فِي الظَّهِيرَةِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ، وَكَمَا تَرَوْنَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ صَحْوًا لَيْسَ دُونَهُ سَحَابٌ»**[3]، وذكر أحاديث، ثم قال: (وهذه الأحاديث وغيرها في الصحاح، وقد تلقاها السلف والأئمة بالقبول، واتفق عليها أهل السنة والجماعة، وإنما يكذب بها أو يحرفها الجهمية ومن تبعهم من المعتزلة ونحوهم، الذين يكذبون بصفات الله تعالى وبرؤيته وغير ذلك، وهم المعطلة شرار الخلق والخليقة.

ودين الله وسط بين تكذيب هؤلاء بما أخبر به رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الآخرة، وبين تصديق الغالية؛ بأنه يُرى بالعيون في الدنيا، وكلاهما باطل).

ثم ذكر الشيخ[4] رَحِمَهُ اللهُ أن من الأصول الباطلة: الغلو في بعض المشائخ، بل الغلو

(١) رواه ابن خزيمة (٢٨٣٩)، وابن حبان (٣٨٥٣) من حديث جابر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ورواه الحاكم (١/ ٦٣٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. وله طرق أخرى.
وقارن مع صحيح مسلم (١٣٤٨) من حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

(٢) رواه البخاري (١١٤٥)، ومسلم (٧٥٨) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٣) انظر: صحيح مسلم (٢٩٦٨) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٤) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٩٥).

في علي بن أبي طالب، بل الغلو في المسيح عَلَيْهِ السَّلَامُ ونحوه؛ فكل من غلا في حي أو في رجل صالح -كمثل علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، أو فيمن يعتقد فيهم الصلاح، وجعل فيه نوعًا من الإلهية؛ مثل أن يقول: كل رزق لا يرزقنيه الشيخ فلان ما أريده. أو يقول إذا ذبح شاة: باسم سيدي. أو يعبده بالسجود له أو لغيره، أو يدعوه من دون الله تعالى -مثل: أن يقول: يا سيدي فلان، اغفر لي، أو ارحمني، أو انصرني، أو ارزقني، أو أغثني، أو أجرني، أو توكلت عليك، أو أنت حسبي، أو أنا في حسبك، أو نحو هذه الأقوال والأفعال، التي هي من خصائص الربوبية، التي لا تصلح إلا لله تعالى-؛ فكل هذا شرك وضلال، يستتاب صاحبه، فإن تاب، وإلا قُتل.

فإن الله إنما أرسل الرسل، وأنزل الكتب؛ لنعبد الله وحده لا شريك له، ولا نجعل مع الله إلهًا آخر، والذين كانوا يدعون مع الله آلهة أخرى -مثل الشمس والقمر والكواكب، والعزير والمسيح والملائكة، واللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى، ويغوث ويعوق ونسرًا، أو غير ذلك-، لم يكونوا يعتقدون أنها تخلق الخلائق، أو أنها تنزل المطر، أو أنها تنبت النبات، وإنما كانوا يعبدون الأنبياء والملائكة والكواكب والجن والتماثيل المصورة لهؤلاء، أو يعبدون قبورهم، ويقولون: إنما نعبدهم ليقربونا إلى الله زلفى، ويقولون: هم شفعاؤنا عند الله. فأرسل الله رسله تنهى أن يدعى أحد من دونه -لا دعاء عبادة، ولا دعاء استغاثة-، وقال تعالى: ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ﴿٥٦﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ ۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴾ [الإسراء:٥٦-٥٧]، قال طائفة من السلف: كان أقوام يدعون المسيح وعزيرًا والملائكة، فقال الله لهم: هؤلاء الذين تدعونهم يتقربون إليَّ كما تتقربون، ويرجون رحمتي كما ترجون، ويخافون عذابي كما تخافون عذابي).

ضوابط العبادة الصحيحة

تكلم الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن ضوابط العبادة الصحيحة، وبيَّن كيف حذر النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أمته عن الشرك، وسد الطرق الموصلة إليه، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: (وعبادة الله وحده هي أصل الدين، وهي التوحيد الذي بعث الله به الرسل وأنزل به الكتب، فقال تعالى: ﴿ وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ ﴾ [الزخرف:٤٥]، وقال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ ﴾ [النحل:٣٦]، وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء:٢٥]، وكان النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يحقق التوحيد، ويعلمه أمته، حتى «قَالَ لَهُ رَجُلٌ: مَا شَاءَ اللهُ وَشِئْت. فَقَالَ: **أَجَعَلْتنِي لِلهِ نِدًّا؟ بَلْ مَا شَاءَ اللهُ وَحْدَهُ**»[2]، وقال: «**لَا تَقُولُوا: مَا شَاءَ اللهُ وَشَاءَ مُحَمَّدٌ؛ وَلَكِنْ مَا شَاءَ اللهُ ثُمَّ شَاءَ مُحَمَّدٌ**»[3]، ونهى عن الحلف بغير الله، فقال: «**مَنْ كَانَ حَالِفًا، فَلْيَحْلِفْ بِاللهِ، أَوْ لِيَصْمُتْ**»[4]، وقال: «**لَا تُطْرُونِي كَمَا أَطْرَتْ النَّصَارَى عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ، إِنَّمَا أَنَا عَبْدٌ، فَقُولُوا: عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ**»[5]، ولهذا اتفق العلماء على أنه ليس لأحد أن يحلف

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٩٧).

(٢) رواه بهذا اللفظ النسائي (١٠٨٢٥)، وابن أبي شيبة (٥/ ٣٤٠/ ٢٦٦٩١)، وأحمد (١/ ٢١٤-٢٢٤) من حديث ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، وهو لعله يتقوى بما بعده.

(٣) رواه النسائي (١٠٨٢٤)، وابن ماجه (٢١١٨)، وأحمد (٥/ ٣٩٣). انظر: فتح الباري (١١/ ٥٤٠)، ومصباح الزجاجة (٢/ ١٣٧).

(٤) رواه البخاري (٢٩٧٩)، ومسلم (١٦٤٦) من حديث ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

(٥) رواه البخاري (٣٤٤٥) من حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

بمخلوق -كالكعبة ونحوها-، ونهى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن السجود له، ولما سجد بعض أصحابه، نهاه عن ذلك، وقال: «**لَا يَصْلُحُ السُّجُودُ إِلَّا لِلهِ**». وقال: «**لَوْ كُنْت آمِرًا أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِأَحَدٍ لَأَمَرْت المَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا**»[(١)]، وقال لمعاذ بن جبل رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «**أَرَأَيْت لَوْ مَرَرْت بِقَبْرِي أَكُنْتَ سَاجِدًا لَهُ؟** قَالَ: لَا. قَالَ: **فَلَا تَسْجُدْ لِي**»[(٢)].

ونهى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن اتخاذ القبور مساجد، فقال في مرض موته: «**لَعَنَ اللهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ**»، **يُحَذِّرُ** مَا فَعَلُوا، قالت عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: «وَلَوْلَا ذَلِكَ لَأُبْرِزَ قَبْرُهُ، وَلَكِنْ كَرِهَ أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا»[(٣)]. وفي «الصحيح»[(٤)] عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال قبل أن يموت بخمس: «**إِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ الْقُبُورَ مَسَاجِدَ أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا بَيْتِي عِيدًا، وَلَا بُيُوتَكُمْ قُبُورًا**[(٥)]، **وَصَلُّوا عَلَيَّ حَيْثُمَا كُنْتُمْ، فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ تَبْلُغُنِي**». ولهذا اتفق أئمة الإسلام على أنه لا يشرع بناء المسجد على القبور، ولا تشرع الصلاة عند القبور، بل كثير من العلماء يقول: الصلاة عندها باطلة. والسنة زيارة قبور المسلمين نظير الصلاة عليهم قبل الدفن، قال الله تعالى في كتابه عن المنافقين: ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ ﴾ [التوبة:٨٤]، فكان دليل الخطاب أن المؤمنين يصلى عليهم، ويقام على قبورهم، وكان النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يعلم أصحابه إذا زاروا القبور أن يقولوا: «**السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ دَارِ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ. وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ، يَرْحَمُ اللهُ**

---

(١) رواه أبو داود (٢١٤٠) من حديث قيس بن سعد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، والترمذي (١١٥٩) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وأحمد (٤/ ٣٨١) من حديث عبد الله بن أبي أوفى رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وأحمد أيضًا (٦/ ٧٦) من حديث عائشة. وجوَّده المنذري (٢/ ١٧١) من حديث أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) رواه أبو داود (٢١٤٠)، والبيهقي (٧/ ٢٩١)، والحاكم (٢/ ٢٠٤) وصححه.

(٣) رواه البخاري (٤٣٥، ٤٣٦)، ومسلم (٥٣١) من حديث عائشة، وابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ.

(٤) صحيح مسلم (٥٣٢) من حديث جندب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٥) حتى آخر الحديث؛ رواه أبو داود (٢٠٤٢)، وأحمد (٢/ ٣٦٧)، وصححه النووي في الأذكار.

الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنَّا وَمِنْكُمْ وَالْمُسْتَأْخِرِين؛ نَسْأَلُ اللهَ لَنَا وَلَكُمْ الْعَافِيَةَ؛ اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُمْ، وَلَا تَفْتِنَّا بَعْدَهُمْ، وَاغْفِرْ لَنَا وَلَهُمْ؛»[1].

وذلك أن من أكبر أسباب عبادة الأوثان كان التعظيم للقبور بالعبادة ونحوها، قال الله تعالى في كتابه: ﴿وَقَالُواْ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح:٢٣]، قال طائفة من السلف: كانت هذه أسماء قوم صالحين، فلما ماتوا، عكفوا على قبورهم، ثم صوروا تماثيلهم، وعبدوها. ولهذا اتفق العلماء على أن من سلم على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عند قبره أنه لايتمسح بحجرته، ولا يقبلها؛ لأن التقبيل والاستلام إنما يكون لأركان بيت الله الحرام؛ فلا يشبَّه بيت المخلوق ببيت الخالق.

وكذلك الطواف والصلاة والاجتماع للعبادات إنما تقصد في بيوت الله، وهي المساجد التي أذن الله أن ترفع، ويذكر فيها اسمه، فلا تقصد بيوت المخلوقين؛ فتتخذ عيدًا؛ كما قاله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«لَا تَتَّخِذُوا بَيْتِي عِيدًا»**[2].

كل هذا لتحقيق التوحيد، الذي هو أصل الدين ورأسه، الذي لا يقبل الله عملًا إلا به، ويغفر لصاحبه، ولا يغفر لمن تركه، وكما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ [النساء:٤٨]، ولهذا كانت كلمة التوحيد أفضل الكلام وأعظمه؛ فأعظم آية في القرآن آية الكرسي[3]: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة:٢٥٥]، وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

---

(١) سبق (ص١٩١)، وخرجه مسلم (٩٧٥) من حديث بريدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقوله: **«وَلَا تَفْتِنَّا»**، رواه النسائي (٨٩١٢)، وابن ماجه (١٥٤٦)، وقوله: **«يغفر الله لنا ولكم»**، رواه الترمذي (١٠٥٣) من حديث ابن عباس، وقال: حسن غريب.

(٢) رواه أبو يعلى (٦٧٦١) من حديث الحسن بن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وضعفه الهيثمي (٢/ ٢٤٧)، ورواه عبد الرزاق (٤٨٣٩) وضعفها الذهبي بالإرسال.

(٣) رواه مسلم (٨١٠) من حديث أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

«مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ»[(١)]. وَالإِلَهُ: الَّذِي يَأْلَهُهُ الْقَلْبُ؛ عِبَادَةً لَهُ؛ وَاسْتِعَانَةً؛ وَرَجَاءً لَهُ؛ وَخَشْيَةً؛ وَإِجْلَالًا؛ وَإِكْرَامًا).

ثم بيَّن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ موقف أهل السنة من العمل بالكتاب والسنة، فقال[(٢)]: (ومن ذلك الاقتصاد في السنة واتباعها كما جاءت بلا زيادة ولا نقصان؛ مثل: الكلام في القرآن وسائر الصفات؛ فإن مذهب سلف الأمة وأهل السنة أن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود. هكذا قال غير واحد من السلف. والقرآن الذي أنزله الله على رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو هذا القرآن الذي يقرؤه المسلمون، ويكتبونه في مصاحفهم، وهو كلام الله لا كلام غيره، وإن تلاه العباد وبلغوه بحركاتهم وأصواتهم؛ فإن الكلام لمن قاله مبتدئًا، لا لمن قاله مبلغًا مؤديًا، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ﴾ [التوبة:٦]، وهذا القرآن في المصاحف كما قال تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍۭ﴾ [البروج:٢١-٢٢]، والقرآن كلام الله بحروفه ونظمه ومعانيه، كل ذلك يدخل في القرآن وفي كلام الله، وإعراب الحروف هو من تمام الحروف؛ كما قال صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فَأَعْرَبَهُ، فَلَهُ بِكُلِّ حَرْفٍ عَشَرُ حَسَنَاتٍ»**[(٣)]).

ثم ذكر مذهب أهل السنة في الصحابة والقرابة، فقال[(٤)]: (وكذلك يجب الاقتصاد والاعتدال في أمر الصحابة والقرابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ؛ فإن الله تعالى أثنى على أصحاب نبيه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من السابقين والتابعين لهم بإحسان، وأخبر أنه رضي عنهم ورضوا عنه،

---

(١) علقه البخاري في الجنائز من صحيحه، ورواه أبو داود (٣١١٦)، وصححه الحاكم (١/ ٥٠٣).
(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ٤٠١).
(٣) رواه الطبراني في الأوسط (٧٥٧٤)، قال الهيثمي (٧/ ١٦٣): فيه نهشل وهو متروك.
(٤) مجموع الفتاوى (٣/ ٤٠٥).

وذكرهم في آيات من كتابه؛ مثل: قوله تعالى: ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا ﴾ [الفتح:٢٩]، وقال تعالى: ﴿ لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَـٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴾ [الفتح:١٨]، وفي الصحاح عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ؛ لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا، مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ**»[1]، وقد اتفق أهل السنة والجماعة على ما تواتر عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنه قال: «خَيْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا أَبُو بَكْرٍ ثُمَّ عُمَرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا»، واتفق أصحاب رسول الله على بيعة عثمان بعد عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، وثبت عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**خِلَافَةُ النُّبُوَّةِ ثَلَاثُونَ سَنَةً، ثُمَّ تَصِيرُ مُلْكًا**»[2].

---

(١) رواه البخاري (٣٦٧٣)، ومسلم (٢٥٤١) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) رواه أبو داود (٤٦٤٦)، والترمذي (٢٢٢٦)، وأحمد (٥/ ٢٢٠)، وصححه الحاكم (٣/ ٧٥)، وابن حبان (٦٩٤٣).

ما يجب لأهل بيت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

بعد أن بين الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ ما يجب على المسلمين في حق صحابة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -من المحبة، والتكريم، والاحترام، والاقتداء بهم-، بيَّن ما يجب لأهل بيت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقال(١): (وكذلك آل بيت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لهم من الحقوق ما يجب رعايتها؛ فإن الله جعل لهم حقًّا في الخمس والفيء، وأمر بالصلاة عليهم مع الصلاة على رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقال لنا: «**قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْت عَلَى آلِ إبْرَاهِيمَ، إنَّك حَمِيدٌ مَجِيدٌ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْت عَلَى آلِ إبْرَاهِيمَ، إنَّك حَمِيدٌ مَجِيدٌ**»(٢)، وآل محمد هم الذين حرمت عليهم الصدقة. هكذا قال الشافعي وأحمد بن حنبل وغيرهما من العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ؛ فإن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**إنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَحِلُّ لِمُحَمَّدٍ وَلَا لِآلِ مُحَمَّدٍ**»(٣)، وقد قال الله تعالى في كتابه: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ [الأحزاب:٣٣]، وحرم عليهم الصدقة؛ لأنها أوساخ الناس.

وقد قال بعض السلف: حب أبي بكر وعمر إيمان، وبغضهما نفاق. وفي المسانيد والسنن أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال للعباس -لما شكا إليه جفوة قوم لهم-، قال: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ، حَتَّى يُحِبُّوكُمْ مِنْ أَجْلِي**»(٤)، وفي «الصحيح» عن

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٤٠٧).

(٢) رواه مسلم (٤٠٥) من حديث أبي مسعود الأنصارى، والبخاري (٣٣٧٠)، ومسلم (٤٠٦) من حديث كعب بن عجرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) رواه مسلم (١٠٧٢).

(٤) رواه الترمذي (٣٧٥٨) وقال: حسن صحيح، وأحمد (٤/ ١٦٥)، وتوقف فيه الضياء، أو ضعفه (٤٨١) حيث قال: (فيه يحيى الباهلي، لا أعلم فيه جرحًا).

النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**إِنَّ اللهَ اصْطَفَى بَنِي إِسْمَاعِيلَ؛ وَاصْطَفَى بَنِي كِنَانَةَ مِنْ بَنِي إِسْمَاعِيلَ؛ وَاصْطَفَى قُرَيْشًا مِنْ كِنَانَةَ وَاصْطَفَى بَنِي هَاشِمٍ مِنْ قُرَيْشٍ؛ وَاصْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ**»[(١)]، وقد كانت الفتنة لما وقعت بقتل عثمان وافتراق الأمة بعده، صار قوم ممن يحب عثمان ويغلو فيه ينحرف عن علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مثل كثير من أهل الشام؛ ممن كان إذ ذاك يسب عليا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ويبغضه. وقوم ممن يحب عليا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ،ويغلو فيه ينحرف عن عثمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مثل كثير من أهل العراق؛ ممن كان يبغض عثمان، ويسبه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ثم تغلظت بدعتهم بعد ذلك؛ حتى سبوا أبا بكر وعمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، وزاد البلاء بهم حينئذ.

والسنة: محبة عثمان وعلي جميعا، وتقديم أبي بكر وعمر عليهما رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ؛ لما خصهما الله به من الفضائل التي سبقا بها عثمان وعليًا جميعًا.

وقد نهى الله في كتابه عن التفرق والتشتت، وأمر بالاعتصام بحبله، فهذا موضع يجب على المؤمن أن يتثبت فيه، ويعتصم بحبل الله؛ فإن السنة مبناها على العلم والعدل والاتباع لكتاب الله وسنة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

ثم ذكر رَحِمَهُ اللهُ قول الغلاة في يزيد بن معاوية، فقال: (وصار الغلاة فيه على طرفي نقيض؛ هؤلاء يقولون: إنه كافر زنديق. وأقوام يعتقدون أنه كان إمامًا عادلًا هاديًا مهديًا، وأنه كان من الصحابة أو أكابر الصحابة)، إلى أن قال: (وهذا اللغو من الطرفين في يزيد خلاف ما أجمع عليه أهل العلم والإيمان؛ فإن يزيد بن معاوية ولد في خلافة عثمان بن عفان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ولم يدرك النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا كان من الصحابة باتفاق العلماء، ولا كان من المشهورين بالدين والصلاح، وكان من شبان المسلمين، ولا كان كافرًا، ولا زنديقًا،

---

(١) رواه مسلم (٢٢٧٦).

وتولى بعد أبيه على كراهة من بعض المسلمين، ورضًا من بعضهم، وكان فيه شجاعة وكرم، ولم يكن مظهرًا للفواحش؛ كما يحكي عنه خصومه)، إلى أن قال: (ولهذا كان الذي عليه معتقد أهل السنة وأئمة الأمة أن لا يسب ولا يحب، فيزيد عند علماء أئمة المسلمين ملك من الملوك، لا يحبونه محبة الصالحين وأولياء الله، ولا يسبونه).

قال: (وقد يشتبه يزيد بن معاوية بعمه يزيد بن أبي سفيان؛ فإن يزيد بن أبي سفيان كان من الصحابة، وكان من خيار الصحابة، وهو خير آل حرب، وكان أحد أمراء الشام الذين بعثهم أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في فتوح الشام، ومشى أبو بكر في رحابه يوصيه مشيعًا له، فقال له: «يَا خَلِيفَةَ رَسُولِ اللهِ: إِمَّا أَنْ تَرْكَبَ، وَإِمَّا أَنْ أَنْزِلَ. فَقَالَ: لَسْتُ بِرَاكِبٍ، وَلَسْتَ بِنَازِلٍ؛ إِنِّي أَحْتَسِبُ خُطَايَ هَذِهِ فِي سَبِيلِ اللهِ»[1]).

ثم بيَّن الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ[2] أنه يجب الانتساب إلى دين الإسلام، لاالانتساب إلى الأشخاص والمذاهب، فقال: (وقد روينا عن معاوية بن أبي سفيان أنه سأله عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فقال: «أَنْتَ عَلَى مِلَّةِ عَلِيٍّ أَوْ مِلَّةِ عُثْمَانَ؟ فَقَالَ: لَسْتُ عَلَى مِلَّةِ عَلِيٍّ وَلَا عَلَى مِلَّةِ عُثْمَانَ، بَلْ أَنَا عَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»[3]).

أقول: ومراد ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ما يزعمه أهل الأهواء من التحيز إلى أحد هذين الصحابيين الجليلين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وإلا فعلي وعثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ليس لهما ملة تخالف ملة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قال الشيخ: (وكذلك كان كل من السلف يقولون: كل هذه الأهواء في النار. ويقول أحدهم: ما أبالي أي النعمتين أعظم عليَّ: أن هداني الله للإسلام، أو أن جنبني

---

(١) رواه سعيد بن منصور في السنن (٢٣٨٣).

(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ٤١٥).

(٣) رواه أبو نعيم في الحلية (٣٢٩)، وابن حزم في الإحكام (٦/ ٣١٥).

هذه الأهواء؟ والله تعالى قد سمانا في القرآن: المسلمين، المؤمنين، عباد الله، فلا نعدل عن الأسماء التي سمانا الله بها إلى أسماء أحدثها قوم، وسموها هم وآباؤهم، ما أنزل الله بها من سلطان، بل الأسماء التي يسوغ التسمي بها؛ مثل: انتساب الناس إلى إمام -كالحنفي، والمالكي، والشافعي، والحنبلي- أو مثل: الانتساب إلى القبائل -كالقيسي، واليماني-، وإلى الأمصار -كالشامي، والعراقي، والمصري-؛ فلا يجوز لأحد أن يمتحن الناس بها، ولايوالي بهذه الأسماء، ولا يعادي عليها، بل أكرم الخلق عند الله أتقاهم من أي طائفة كان.

وأولياء الله الذين هم أولياؤه هم الذين آمنوا وكانوا يتقون، فقد أخبر سبحانه أن أولياءه هم المؤمنون المتقون، وقد بيَّن المتقين في قوله: ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ ۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾ [البقرة:١٧٧]، والتقوى: هي فعل ما أمر الله به، وترك ما نهى الله عنه.

فكل من آمن بالله ورسوله، واتقى الله، فهو من أولياء الله، والله تعالى قد أوجب موالاة المؤمنين بعضهم لبعض، وأوجب عليهم معاداة الكافرين، فقال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ ۘ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾ [المائدة:٥١-٥٥]، وهذا عام في كل مؤمن موصوف بهذه الصفة، سواء كان من أهل نسبة، أو بلدة، أو مذهب، أو طريقة، أو لم يكن، قال الله تعالى: ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ﴾ [التوبة:٧١]).

النهي عن الافتراق في الدين

لما ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ النصوص الدالة على وجوب تآخي المسلمين وتراحمهم وتعاطفهم وموالاة بعضهم لبعض، قال بعد ذلك[١]: (فكيف يجوز مع هذا لأمة محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن تفترق وتختلف، حتى يوالي الرجل طائفة، ويعادي طائفة أخرى بالظن والهوى، بلا برهان من الله تعالى؟ وقد برأ الله نبيه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ممن كان هكذا، فهذا فعل أهل البدع -كالخوارج الذين فارقوا جماعة المسلمين، واستحلوا دماء من خالفهم.

وأما أهل السنة والجماعة، فهم معتصمون بحبل الله، وأقل ما في ذلك أن يفضل الرجل من وافقه على هواه، وإن كان غيره أتقى لله منه، وإنما الواجب أن يقدم من قدمه الله ورسوله، ويؤخر من أخره الله ورسوله، ويحب ما أحبه الله ورسوله، ويبغض ما أبغضه الله ورسوله، وينهى عما نهى الله عنه ورسوله، وأن يرضى بما رضي الله به ورسوله، وأن يكون المسلمون يدًا واحدة؛ فكيف إذا بلغ الأمر ببعض الناس إلى أن يضلل غيره، ويكفره، وقد يكون الصواب معه، وهو الموافق للكتاب والسنة؟!

ولو كان أخوه المسلم قد أخطأ في شيء من أمور الدين، فليس كل من أخطأ يكون كافرًا، ولا فاسقًا، بل قد عفا الله لهذه الأمة عن الخطأ والنسيان، وقد قال تعالى في كتابه في دعاء الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والمؤمنين: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة:٢٨٦]، وثبت في «الصحيح» أن الله قال: «قَدْ فَعَلْتُ»[٢]، لا سيما وقد يكون من يوافقكم في أخص من الإسلام؛ مثل أن يكون مثلكم على مذهب الشافعي، أو منتسبًا

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٤١٩).

(٢) رواه مسلم (١٢٦) من حديث ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

إلى الشيخ عدي، ثم بعد هذا قد يخالف في شيء، وربما كان الصواب معه؛ فكيف يستحل عرضه ودمه أو ماله؛ مع ما قد ذكر الله تعالى من حقوق المسلم والمؤمن؟! وكيف يجوز التفريق بين الأمة بأسماء مبتدعة لا أصل لها في كتاب الله ولا سنة رسوله ﷺ؟! وهذا التفريق الذي حصل من الأمة -علمائها ومشائخها، وأمرائها وكبرائها- هو الذي أوجب تسلط الأعداء عليها، وذلك بتركهم العمل بطاعة الله ورسوله؛ كما قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَهُمۡ فَنَسُواْ حَظّٗا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَأَغۡرَيۡنَا بَيۡنَهُمُ ٱلۡعَدَاوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ﴾ [المائدة:١٤]، فمتى ترك الناس بعض ما أمرهم الله به، وقعت بينهم العداوة والبغضاء، وإذا تفرق القوم، فسدوا، وهلكوا، وإذا اجتمعوا، صلحوا، وملكوا؛ فإن الجماعة رحمة، والفرقة عذاب، وجماع ذلك في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴿١٠٢﴾ وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ إلى قوله: ﴿وَلۡتَكُن مِّنكُمۡ أُمَّةٞ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلۡخَيۡرِ وَيَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ [آل عمران:١٠٢-١٠٤]، فمن الأمر بالمعروف الأمر بالائتلاف والاجتماع، والنهي عن الاختلاف والفرقة، ومن النهي عن المنكر إقامة الحدود على من خرج من شريعة الله تعالى، فمن اعتقد في بشر أنه إله، أو دعا ميتًا، أو طلب منه الرزق والنصر والهداية، وتوكل عليه، وسجد له؛ فإنه يستتاب، فإن تاب، وإلا ضربت عنقه. ومن فضل أحدًا من المشائخ على النبي ﷺ، أو اعتقد أن أحدًا يستغني عن طاعة رسول الله ﷺ، استتيب، فإن تاب، وإلا ضربت عنقه.

وكذلك من اعتقد أن أحدًا من أولياء الله يكون مع محمد ﷺ كما كان الخضر مع موسى عليه السلام، فإنه يستتاب، فإن تاب، وإلا ضربت عنقه؛ لأن الخضر لم يكن من أمة موسى عليه السلام، ولا كان يجب عليه طاعته، بل قال له: «**إِنِّي عَلَى عِلْمٍ مِنْ عِلْمِ اللهِ**

عَلَّمَنِيهِ اللهُ لَا تَعْلَمُهُ، وَأَنْتَ عَلَى عِلْمٍ مِنْ عِلْمِ اللهِ عَلَّمَكَهُ اللهُ لَا أَعْلَمُهُ»(١). وكان مبعوثًا إلى بني إسرائيل؛ كما قال نبينا ﷺ: «**وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً، وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً**»(٢). ومحمد ﷺ مبعوث إلى جميع الثقلين -إنسهم، وجنهم-، فمن اعتقد أنه يسوغ لأحد الخروج عن شريعته وطاعته، فهو كافر، يجب قتله، وكذلك من كفّر المسلمين، أو استحل دماءهم وأموالهم ببدعة ابتدعها، ليست في كتاب الله ولا سنة رسوله؛ فإنه يجب نهيه عن ذلك، وعقوبته بما يزجره، ولو بالقتل أو القتال؛ فإنه إذا عوقب المعتدون من جميع الطوائف، وأكرم المتقون من جميع الطوائف، كان ذلك من أعظم الأسباب التي ترضي الله ورسوله ﷺ، وتصلح أمر المسلمين.

ويجب على أولي الأمر -وهم علماء كل طائفة وأمراؤها ومشائخها- أن يقوموا على عامتهم، ويأمروهم بالمعروف، وينهوهم عن المنكر؛ فيأمرونهم بما أمر الله به ورسوله، وينهونهم عما نهى الله عنه ورسوله ﷺ:

فالأول: مثل: شرائع الإسلام، وهي الصلوات الخمس في مواقيتها، وإقامة الجمعة والجماعات من الواجبات والسنن الراتبات -كالأعياد، وصلاة الكسوف والاستسقاء، والتراويح، وصلاة الجنائز وغير ذلك-، وكذلك الصدقات المشروعة، والصوم المشروع، وحج البيت الحرام.

ومثل: الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والإيمان بالقدر خيره وشره.

ومثل: الإحسان، وهو أن تعبد الله كأنك تراه؛ فإن لم تكن تراه، فإنه يراك(٣).

---

(١) رواه البخاري (١٢٢)، ومسلم (٢٣٨٠)، من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه.

(٢) رواه البخاري (٣٣٥)، ومسلم (٥٢١)، من حديث جابر رضي الله عنه.

(٣) انظر: البخاري (٥٠)، ومسلم (٩).

ومثل: سائر ما أمر الله به ورسوله من الأمور الباطنة والظاهرة.

ومثل: إخلاص الدين لله، والتوكل على الله، وأن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، والرجاء لرحمة الله، والخشية من عذابه، والصبر لحكم الله، والتسليم لأمر الله.

ومثل: صدق الحديث، والوفاء بالعهود، وأداء الأمانات إلى أهلها، وبر الوالدين، وصلة الأرحام، والتعاون على البر والتقوى، والإحسان إلى الجار واليتيم والمسكين، وابن السبيل والصاحب والزوجة والمملوك، والعدل في المقال والفعال.

ثم الندب إلى مكارم الأخلاق؛ مثل: أن تصل من قطعك، وتعطي من حرمك، وتعفو عمن ظلمك، قال الله تعالى: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ فَمَنۡ عَفَا وَأَصۡلَحَ فَأَجۡرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ ٤٠ وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعۡدَ ظُلۡمِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَا عَلَيۡهِم مِّن سَبِيلٍ ٤١ إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَظۡلِمُونَ ٱلنَّاسَ وَيَبۡغُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّۚ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ ٤٢ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنۡ عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ﴾ [الشورى:٤٠-٤٣].

وأما المنكر الذي نهى الله عنه، فأعظمه الشرك بالله، وهو أن يدعو مع الله إلهًا آخر؛ إما الشمس، وإما القمر، أو الكواكب، أو ملكًا من الملائكة، أو نبيًا من الأنبياء، أو رجلًا من الصالحين، أو أحدًا من الجن، أو تماثيل هؤلاء، أو قبورهم، أو غير ذلك مما يدعى من دون الله تعالى، أو يستغاث به، أو يسجد له، فكل هذا وأشباهه من الشرك الذي حرمه الله على لسان جميع رسله).



من أعظم أنواع المنكر

ما زال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يذكر أعظم أنواع المنكر الذي نهى الله عنه، فبعد أن ذكر الشرك -وهو أولها-، قال(١): (وقد حرم الله قتل النفس بغير حقها، وأكل أموال الناس بالباطل -إما بالغصب، وإما بالربا أو الميسر- كالبيوع والمعاملات التي نهى الله عنها، ونهى عنها رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكذلك قطيعة الرحم، وعقوق الوالدين وتطفيف المكيال والميزان، والإثم والبغي بغير الحق.

وكذلك مما حرمه الله ورسوله أن يقول الرجل على الله بلا علم؛ مثل: أن يروي عن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أحاديث يجزم بها، وهو لا يعلم صحتها، أو يصف الله بصفات لم يَنْزل بها كتاب من الله ولا أثارة من علم عن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، سواء كانت من صفات النفي والتعطيل -مثل قول الجهمية: إنه ليس فوق العرش، ولا فوق السماوات، وأنه لا يُرى في الآخرة، وأنه لا يتكلم، ولا يحب، ونحو ذلك، مما كذبوا به الله ورسوله-، أو كانت من صفات الإثبات والتمثيل -مثل من يزعم أنه يمشي في الأرض، أو يجالس الخلق، أو أنهم يرونه بأعينهم، أو أن السماوات تحويه وتحيط به، أو أنه سار في مخلوقاته، إلى غير ذلك من أنواع الفرية على الله-، وكذلك العبادات المبتدعة التي لم يشرعها الله ورسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ كما قال تعالى: ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ ﴾ [الشورى:٢١]؛ فإن الله شرع لعباده المؤمنين عبادات، فأحدث لهم الشيطان عبادات ضاهاها بها؛ مثل:

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٤٢٤).

أنه شرع لهم عبادة الله وحده لا شريك له، فشرع لهم شركاء، وهي عبادة ما سواه، والإشراك به.

وشرع لهم الصلوات الخمس، وقراءة القرآن فيها، والاستماع له والاجتماع لسماع القرآن خارج الصلاة أيضًا؛ فأول سورة أنزلها على نبيه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴾ [العلق:١] أمر في أولها بالقراءة، وفي آخرها بالسجود بقوله تعالى: ﴿ وَٱسْجُدْ وَٱقْتَرِب ﴾ [العلق:١٩]، ولهذا كان أعظم الأذكار التي في الصلاة قراءة القرآن، وأعظم الأفعال السجود لله وحده لاشريك له. وقال تعالى: ﴿ وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ﴾ [الإسراء:٧٨]، وقال تعالى: ﴿ وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ [الأعراف:٢٠٤]، وكان أصحاب رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذا اجتمعوا أمروا واحدًا منهم أن يقرأ القرآن والباقي يستمعون، وكان عمر بن الخطاب يقول لأبي موسى رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: «ذَكِّرْنَا رَبَّنَا!»[1]، فيقرأ وهم يستمعون، «وَمَرَّ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَبِي مُوسَى رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ يَقْرَأُ؛ فَجَعَلَ يَسْتَمِعُ لِقِرَاءَتِهِ، فَقَالَ: **يَا أَبَا مُوسَى: مَرَرْت بِك الْبَارِحَةَ، فَجَعَلْت أَسْتَمِعُ لِقِرَاءَتِك**. فَقَالَ: لَوْ عَلِمْت لَحَبَّرْتُهُ لَك تَحْبِيرًا، وَقَالَ: **للهُ أَشَدُّ أُذُنًا** -أَيْ: اسْتِمَاعًا- **إلَى الرَّجُلِ يُحْسِنُ الصَّوْتَ بِالْقُرْآنِ مِنْ صَاحِبِ الْقَيْنَةِ إلَى قَيْنَتِهِ**»[2].

وهذا هو سماع المؤمنين وسلف الأمة وأكابر المشائخ -كمعروف الكرخي، والفضيل بن عياض، وأبي سليمان الداراني، ونحوهم-، وهو سماع المشائخ المتأخرين الأكابر -كالشيخ عبد القادر، والشيخ عدي بن مسافر، والشيخ أبي مدين، وغيرهم من المشائخ رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ.

---

(١) رواه ابن حبان في صحيحه (٧١٩٦).

(٢) رواه ابن ماجه (١٣٤٠)، وصححه ابن حبان (٧٥٤)، والحاكم (١/ ٧٦٠)، وحسنه البوصيري (١/ ١٥٨) من مصباح الزجاجة.

وأما المشركون، فكان سماعهم؛ كما ذكره الله تعالى في كتابه بقوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً ﴾ [الأنفال:٣٥]، قال السلف: المكاء: الصفير. والتصدية: التصفيق باليد. فكان المشركون يجتمعون في المسجد الحرام يصفقون ويصوتون، يتخذون ذلك عبادة وصلاة، فذمهم الله على ذلك، وجعل ذلك من الباطل الذي نهى عنه. فمن اتخذ نظير هذا السماع عبادة وقربة يتقرب بها إلى الله، فقد ضاهى هؤلاء في بعض أمورهم، وكذلك لم تفعله القرون الثلاثة التي أثنى عليها النبي ﷺ، ولا فعله أكابر المشائخ.

وأما سماع الغناء على وجه اللعب، فهذا من خصوصية الأفراح للنساء والصبيان؛ كما جاءت به الآثار؛ فإن دين الإسلام واسع لا حرج فيه، وعماد الدين الذي لا يقوم إلا به هو الصلوات الخمس المكتوبات، ويجب على المسلمين من الاعتناء بها ما لا يجب من الاعتناء بغيرها. كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يكتب إلى عماله: «إِنَّ أَهَمَّ أَمْرِكُمْ عِنْدِي الصَّلَاةُ فَمَنْ حَفِظَهَا وَحَافَظَ عَلَيْهَا حَفِظَ دِينَهُ وَمَنْ ضَيَّعَهَا كَانَ لِمَا سِوَاهَا مِنْ عَمَلِهِ أَشَدَّ إِضَاعَةً»[١]، وهي أول ما أوجبه الله من العبادات. والصلوات الخمس تولى الله إيجابها بمخاطبة رسوله ليلة المعراج، وهي آخر ما وصى به النبي ﷺ أمته وقت فراق الدنيا، جعل يقول: «**الصَّلَاةَ الصَّلَاةَ! وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ**»[٢]، وهي أول ما يحاسب عليه العبد من عمله، وآخر ما يفقد من الدين، فإذا ذهبت، ذهب الدين كله، وهي عمود الدين، فمتى ذهبت، سقط الدين. قال ﷺ: «**رَأْسُ الْأَمْرِ الْإِسْلَامُ، وَعَمُودُهُ الصَّلَاةُ، وَذُرْوَةُ سَنَامِهِ الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللهِ**»[٣].

---

(١) رواه مالك في الموطأ (١/ ٦/ ٦). وانظر: فيض القدير للمناوي (٢/ ٢٥).

(٢) رواه النسائي (٧٠٩٤)، وابن ماجه (٢٦٩٧)، وصححه الضياء (٢١٥٦) من حديث أنس رضي الله عنه، وحسنه البوصيري (٢/ ١٣٩).

(٣) رواه الترمذي (٢٦١٦)، وقال: (حسن صحيح)، والنسائي (١١٣٩٤)، وابن ماجه (٣٩٧٣)، وأحمد (٥/ ٢٣١)، وصححه الحاكم (٢/ ٨٦، ٤٤٧).

وقد قال الله تعالى في كتابه: ﴿ فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٌ أَضَاعُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّبَعُواْ ٱلشَّهَوَٰتِۖ فَسَوۡفَ يَلۡقَوۡنَ غَيًّا ﴾ [مريم:٥٩]، قال عبد الله بن مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ وغيره: «إِضَاعَتُهَا تَأْخِيرُهَا عَنْ وَقْتِهَا، وَلَوْ تَرَكُوهَا، كَانُوا كُفَّارًا». وقال تعالى: ﴿ حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلۡوُسۡطَىٰ ﴾ [البقرة:٢٣٨]، والمحافظة عليها: فعلها في أوقاتها. وقال تعالى: ﴿ فَوَيۡلٌ لِّلۡمُصَلِّينَ ۝٤ ٱلَّذِينَ هُمۡ عَن صَلَاتِهِمۡ سَاهُونَ ﴾ [الماعون:٤-٥]، وهم الذين يؤخرونها حتى يخرج الوقت.

وقد اتفق المسلمون على أنه لا يجوز تأخير صلاة النهار إلى الليل، ولاتأخير صلاة الليل إلى النهار، لا لمسافر ولا لمريض ولا غيرهما. لكن يجوز عند الحاجة أن يجمع المسلم بين صلاتي النهار -وهي الظهر والعصر- في وقت إحداهما، ويجمع بين صلاتي الليل -وهي المغرب والعشاء- في وقت إحداهما، وذلك لمثل المسافر والمريض وعند المطر، ونحو ذلك من الأعذار.

وقد أوجب الله على المسلمين أن يصلوا بحسب طاقتهم؛ كما قال تعالى: ﴿ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُمۡ ﴾ [التغابن:١٦]، فعلى الرجل أن يصلي بطهارة كاملة، وقراءة كاملة، وركوع وسجود كامل. فإن كان عادمًا للماء، أو يتضرر باستعماله لمرض أو برد أو غير ذلك، وهو محدث أو جنب، يتيمم الصعيد الطيب -وهو التراب-؛ يمسح به وجهه ويديه، ويصلي، ولا يؤخرها عن وقتها باتفاق العلماء. وكذلك إذا كان محبوسًا أو مقيدًا أو زمِنًا أو غير ذلك، صلى على حسب حاله، وإذا كان بإزاء عدوه، صلى -أيضًا- صلاة الخوف. قال الله تعالى: ﴿ وَإِذَا ضَرَبۡتُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَلَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٌ أَن تَقۡصُرُواْ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنۡ خِفۡتُمۡ أَن يَفۡتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْۚ إِنَّ ٱلۡكَٰفِرِينَ كَانُواْ لَكُمۡ عَدُوّٗا مُّبِينٗا ۝١٠١ وَإِذَا كُنتَ فِيهِمۡ فَأَقَمۡتَ لَهُمُ ٱلصَّلَوٰةَ فَلۡتَقُمۡ طَآئِفَةٞ مِّنۡهُم مَّعَكَ ﴾ إلى قوله: ﴿ وَلۡيَأۡخُذُوٓاْ حِذۡرَهُمۡ وَأَسۡلِحَتَهُمۡ ﴾ إلى قوله:

﴿فَإِذَا ٱطْمَأْنَنتُمْ فَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتْ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَـٰبًا مَّوْقُوتًا﴾ [النساء:١٠١-١٠٣]، ويجب على أهل القدرة من المسلمين أن يأمروا بالصلاة كل أحد من الرجال والنساء، حتى الصبيان، قال النبي ﷺ: «**مُرُوهُمْ بِالصَّلَاةِ لِسَبْعٍ؛ وَاضْرِبُوهُمْ عَلَى تَرْكِهَا لِعَشْرٍ؛ وَفَرِّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ**»[1].



(١) رواه الترمذي (٤٠٧)، وقال: (حسن صحيح)، وأبو داود (٤٩٤)، وأحمد (٣/ ٢١٠).

حكم تارك الصلاة

يواصل شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ كلامه في موضوع الصلاة، فيقول[١]: (والرجل البالغ إذا امتنع من صلاة واحدة من الصلوات الخمس، أو ترك بعض فرائضها المتفق عليها، فإنه يستتاب، فإن تاب، وإلا قتل، فمن العلماء من يقول: يكون مرتدًا كافرًا، لا يصلى عليه، ولا يدفن بين المسلمين. ومنهم من يقول: يكون كقاطع الطريق، وقاتل النفس، والزاني المحصن.

وأمر الصلاة عظيم؛ فإنها قوام الدين وعماده، وتعظيمه تعالى لها في كتابه فوق جميع العبادات؛ فإنه سبحانه يخصها بالذكر تارة، ويقرنها بالزكاة تارة، وبالصبر تارة، وبالنسك تارة؛ كقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة:٤٣]، وقوله: ﴿وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ﴾ [البقرة:٤٥]، وقوله: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ [الكوثر:٢]، وقوله: ﴿إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُۥ ۖ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٣]، وتارة يفتتح بها أعمال البر، ويختمها بها؛ كما ذكره في سورة ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ﴾، وفي أول سورة المؤمنين، قال تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ ٱلَّذِينَ هُمْ فِى صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ ﴿٢﴾ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنِ ٱللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ﴿٣﴾ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَوٰةِ فَٰعِلُونَ ﴿٤﴾ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَٰفِظُونَ ﴿٥﴾ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴿٦﴾ فَمَنِ ٱبْتَغَىٰ وَرَآءَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْعَادُونَ ﴿٧﴾ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِأَمَٰنَٰتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَٰعُونَ ﴿٨﴾ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمْ يُحَافِظُونَ ﴿٩﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْوَٰرِثُونَ ﴿١٠﴾ ٱلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [المؤمنون:١-١١]).

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٤٢٩).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١]: (لا يجوز لأحد أن يؤخر صلاة النهار إلى الليل، ولا يؤخر صلاة الليل إلى النهار لشغل من الأشغال -لا لحصد، ولا لحرث، ولا لصناعة، ولا لجنابة، ولا نجاسة، ولا صيد، ولا لهو ولا لعب، ولا لخدمة، ولا لغير ذلك-، بل المسلمون كلهم متفقون على أن عليه أن يصلي الظهر والعصر بالنهار، ويصلي الفجر قبل طلوع الشمس، ولا يترك ذلك لصناعة من الصناعات، ولا للهو، ولا لغير ذلك من الأشغال، وليس للمالك أن يمنع مملوكه، ولا للمستأجر أن يمنع الأجير من الصلاة في وقتها. ومن أخرها -لصناعة أو صيد، أو خدمة، أو غير ذلك- حتى تغيب الشمس، وجبت عقوبته، بل يجب قتله عند جمهور العلماء بعد أن يستتاب، فإن تاب والتزم أن يصلي في الوقت، ألزم بذلك، وإن قال: لا أصلي إلا بعد غروب الشمس. لاشتغاله بالصناعة والصيد أو غير ذلك، فإنه يقتل، وقد ثبت في «الصحيحين» عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: **«مَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ، فَكَأَنَّمَا وُتِرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ»**[٢]، وفي «الصحيحين» عنه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: **«مَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ، فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ»**[٣]، وفي وصية أبي بكر الصديق لعمر بن الخطاب أنه قال: **«إنَّ لِلَّهِ حَقًّا بِاللَّيْلِ لَا يَقْبَلُهُ بِالنَّهَارِ، وَحَقًّا بِالنَّهَارِ لَا يَقْبَلُهُ بِاللَّيْلِ»**[٤]، والنبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان قد أخر صلاة العصر يوم الخندق لاشتغاله بجهاد الكفار، ثم صلاها بعد المغرب، فأنزل الله: ﴿حَـٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، وقد ثبت في «الصحيحين» عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن الصلاة الوسطى صلاة العصر[٥]. فلهذا قال جمهور العلماء: إن ذلك التأخير منسوخ بهذه الآية.

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٢/ ٢٧)، والفتاوى الكبرى (١/ ١٨١، ٢/ ٥٠).

(٢) رواه البخاري (٥٥٢)، ومسلم (٦٢٦) من حديث ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) رواه البخاري فقط (٥٥٣) من حديث بريدة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٤) انظر: مصنف ابن أبي شيبة (٧/ ٤٣٤/ ٣٧٠٥٦)، والسنة للخلال (٣٣٧).

(٥) انظر: صحيح مسلم (٦٢٩) من حديث عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، و(٦٣٠) من حديث البراء رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وأوضحها حديث علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عند البخاري (٢٩٣١)، ومسلم (٦٢٧).

فلم يجوزوا ترك الصلاة حال القتال، بل أوجبوا عليه الصلاة في الوقت حال القتال. وهذا مذهب مالك والشافعي وأحمد في المشهور عنه.

وأما تأخير الصلاة لغير الجهاد -كصناعة أو زراعة، أو صيد، أو عمل من الأعمال، ونحو ذلك-، فلا يجوزه أحد من العلماء، بل قد قال تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ۝٤ ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [الماعون:٤-٥]، قال طائفة من السلف: هم الذين يؤخرونها عن وقتها. وقال بعضهم: هم الذين لا يؤدونها على الوجه المأمور به -وإن صلاها في الوقت. فتأخيرها عن الوقت حرام باتفاق العلماء؛ فإن العلماء متفقون على أن تأخير صلاة الليل إلى النهار، وتأخير صلاة النهار إلى الليل بمنزلة تأخير صيام شهر رمضان إلى شوال، فمن قال: أصلي الظهر والعصر بالليل. فهو باتفاق العلماء بمنزلة من قال: أفطر شهر رمضان، وأصوم شوال. وإنما يعذر بالتأخير النائم والناسي؛ كما قال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا، فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا؛ فَإِنَّ ذَلِكَ وَقْتُهَا، لَا كَفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ**»(١). فلا يجوز تأخير الصلاة عن وقتها لجنابة، ولا حدث، ولا نجاسة، ولا غير ذلك، بل يصلي في الوقت بحسب حاله؛ فإن كان محدثًا، وقد عدم الماء، أو خاف الضرر باستعماله، تيمم، وصلى، وكذلك الجنب يتيمم، ويصلي إذا عدم الماء، أو خاف الضرر باستعماله لمرض أو لبرد، وكذلك العريان يصلي في الوقت عريانًا، ولا يؤخر الصلاة حتى يصلي بعد الوقت في ثيابه، وكذلك إذا كان عليه نجاسة، ولا يقدر أن يزيلها، فيصلي في الوقت بحسب حاله. وهكذا المريض يصلي على حسب حاله في الوقت؛ كما قال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لعمران بن حصين: «**صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ**»(٢). فالمريض باتفاق العلماء يصلي في الوقت قاعدًا أو على جنب، إذا كان القيام يزيد في مرضه، ولا يصلي بعد خروج الوقت قائمًا.

---

(١) رواه البخاري (٥٠٧)، ومسلم (٦٨٤) من حديث أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه البخاري (١١١٧) من حديث عمران رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

وهذا كله لأن فعل الصلاة في وقتها فرض، والوقت أوكد فرائض الصلاة؛ كما أن صيام شهر رمضان واجب في وقته، وليس لأحد أن يؤخره عن وقته، لكن يجوز الجمع بين الظهر والعصر بعرفة، وبين المغرب والعشاء بمزدلفة باتفاق المسلمين، وكذلك يجوز الجمع بين المغرب والعشاء، وبين الظهر والعصر عند كثير من العلماء للسفر والمرض، ونحو ذلك من الأعذار.

وأما تأخير صلاة النهار إلى الليل، أو تأخير صلاة الليل إلى النهار، فلايجوز لمرض ولا لسفر، ولا لشغل من الأشغال، ولا لصناعة باتفاق العلماء، بل قال عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «الْجَمْعُ بَيْنَ صَلَاتَيْنِ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ مِنْ الْكَبَائِرِ». والمريض له أن يؤخر الصوم باتفاق المسلمين، وليس له أن يؤخر الصلاة باتفاق المسلمين. والمسافر له أن يؤخر الصيام باتفاق المسلمين، وليس له أن يؤخر الصلاة باتفاق المسلمين. وهذا مما يبين أن المحافظة على الصلاة في وقتها أوكد من الصوم في وقته، قال الله تعالى: ﴿ فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٌ أَضَاعُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّبَعُواْ ٱلشَّهَوَٰتِ ﴾ [مريم:٥٩]. قال طائفة من السلف: إضاعتها: تأخيرها عن وقتها، ولو تركوها، لكانوا كفارًا).



مذهب السلف ومذهب الخلف وأيهما الصواب

سئل الشيخ ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن مذهب السلف في الاعتقاد ومذهب غيرهم من المتأخرين؛ ما الصواب منهما؟ وعن أهل الحديث هل هم أولى بالصواب من غيرهم؟ وهل هم الفرقة الناجية؟ وهل حدث بعدهم علوم جهلوها وعلمها غيرهم؟

فأجاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله[1]: (الحمد لله! هذه المسائل بسطها يحتمل مجلدات، لكن نشير إلى المهم منها، والله الموفق.

قال الله تعالى: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴾ [النساء:١١٥]، وقد شهد الله لأصحاب نبيه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ ومن تبعهم بإحسان بالإيمان، فقال تعالى: ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ﴾ [التوبة:١٠٠]، وقال تعالى: ﴿ لَّقَدۡ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذۡ يُبَايِعُونَكَ تَحۡتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمۡ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيۡهِمۡ وَأَثَٰبَهُمۡ فَتۡحٗا قَرِيبٗا ﴾ [الفتح:١٨]؛ فحيث تقرر أن من اتبع غير سبيلهم، ولاه الله ما تولى، وأصلاه جهنم.

فمن سبيلهم في الاعتقاد: الإيمان بصفات الله تعالى وأسمائه -التي وصف بها نفسه، وسمى بها نفسه في كتابه وتنزيله، أو على لسان رسوله-؛ من غير زيادة عليها، ولا نقص منها، ولا تجاوز لها، ولا تفسير لها، ولا تأويل لها بما يخالف ظاهرها، ولا تشبيه لها بصفات المخلوقين ولا سمات المحدثين، بل أَمَرُّوها كما جاءت، وردوا علمها

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ١).

إلى قائلها، ومعناها إلى المتكلم بها -يعني بذلك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: علم الكيفية)، وقال بعضهم -ويروى عن الشافعي-: «آمَنْت بِمَا جَاءَ عَنْ اللهِ، وَبِمَا جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى مُرَادِ رَسُولِ اللهِ». وعلموا أن المتكلم بها صادق لاشك في صدقة؛ فصدقوه، ولم يعلموا حقيقة معناها -يعني: كيفيتها-، فسكتوا عما لم يعلموه. وأخذ ذلك الآخر عن الأول، ووصى بعضهم بعضًا بحسن الاتباع والوقوف حيث وقف أولهم، وحذَّروا من التجاوز لهم، والعدول عن طريقتهم، وبينوا لنا سبيلهم ومذهبهم، ونرجو أن يجعلنا الله تعالى ممن اقتدى بهم في بيان ما بينوه وسلوك الطريق الذي سلكوه.

والدليل على أن مذهبهم ما ذكرناه: أنهم نقلوا إلينا القرآن العظيم وأخبار رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نقل مصدق لها، مؤمن بها، قابل لها، غير مرتاب فيها، ولا شاك في صدق قائلها، ولم يفسروا ما يتعلق بالصفات منها، ولا تأولوه -يعني: تفسيرًا وتأويلًا يخالف ظاهرها-، ولا شبهوه بصفات المخلوقين؛ إذ لو فعلوا شيئًا من ذلك، لنقل عنهم، ولم يجز أن يكتم بالكلية؛ إذ لا يجوز التواطؤ على كتمان ما يحتاج إلى نقله ومعرفته؛ لجريان ذلك في القبح مجرى التواطؤ على نقل الكذب وفعل ما لا يحل. بل بلغ من مبالغتهم في السكوت عن هذا: أنهم كانوا إذا رأوا من يسأل عن المتشابه، بالغوا في كفه؛ تارة بالقول العنيف، وتارة بالضرب، وتارة بالإعراض الدال على شدة الكراهة لمسألته.

ولذلك لما بلغ عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أن صبيغًا يسأل عن المتشابه، أعد عراجين النخل، فبينما عمر يخطب، قام فسأله عن: ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرۡوٗا ۝١ فَٱلۡحَٰمِلَٰتِ وِقۡرٗا﴾ [الذاريات:١-٢] وما بعدها، فنزل عمر، فقال: «لَوْ وَجَدْتُك مَحْلُوقًا لَضَرَبْت الَّذِي فِيهِ عَيْنَاك بِالسَّيْفِ»، ثُمَّ أَمَرَ بِهِ، فَضُرِبَ ضَرْبًا شَدِيدًا، وَبَعَثَ بِهِ إِلَى الْبَصْرَةِ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ لَا يُجَالِسُوهُ، فَكَانَ بِهَا كَالْبَعِيرِ الْأَجْرَبِ، لَا يَأْتِي مَجْلِسًا إِلَّا قَالُوا: «عَزْمَةَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ»، فَتَفَرَّقُوا عَنْهُ، حَتَّى تَابَ وَحَلَفَ بِاللهِ مَا بَقِيَ يَجِدُ مِمَّا كَانَ فِي نَفْسِهِ شَيْئًا، فَأَذِنَ عُمَرُ فِي مُجَالَسَتِهِ. فَلَمَّا خَرَجَتْ

الْخَوَارِجُ، أُتِيَ، فَقِيلَ لَهُ: هَذَا وَقْتُك. فَقَالَ: لَا، نَفَعَتْنِي مَوْعِظَةُ الْعَبْدِ الصَّالِحِ». ولما سئل مالك بن أنس رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقيل له: «يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]؛ كَيْفَ اسْتَوَى؟ فَأَطْرَقَ مَالِكٌ وَعَلَاهُ الرُّحَضَاءُ -يَعْنِي: الْعَرَقَ-، وَانْتَظَرَ الْقَوْمُ مَا يَجِيءُ مِنْهُ فِيهِ. فَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّائِلِ، وَقَالَ: «الِاسْتِوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ، وَالْكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَالْإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ، وَأَحْسَبُكَ رَجُلَ سَوْءٍ»، وَأَمَرَ بِهِ، فَأُخْرِجَ».

ومن أوَّل الاستواء بالاستيلاء، فقد أجاب بغير ما أجاب به مالك، وسلك غير سبيله، وهذا الجواب من مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ شاف كاف في جميع الصفات -مثل: النزول، والمجيء، واليد، والوجه، وغيرها-، فيقال في مثل النزول: النزولُ معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة. وهكذا يقال في سائر الصفات؛ إذ هي بمثابة الاستواء الوارد به الكتاب والسنة.

وثبت عن محمد بن الحسن -صاحب أبي حنيفة- أنه قال: اتفق الفقهاء كلهم من الشرق والغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في صفة الرب عَزَّوَجَلَّ، من غير تفسير، ولا وصف، ولا تشبيه؛ فمن فسر شيئًا من ذلك، فقد خرج مما كان عليه النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وفارق الجماعة؛ فإنهم لم يصفوا، ولم يفسروا، ولكن آمنوا بما في الكتاب والسنة، ثم سكتوا. فمن قال بقول جهم، فقد فارق الجماعة. انتهى قول محمد بن الحسن).

ومعنى قوله: «من غير تفسير»؛ أي: لا تفسر تفسير يخالف ظاهرها ومدلولها؛ كتفسير اليد بالنعمة، والوجه بالذات، وغير ذلك.

قال شيخ الإسلام معلقًا على قول محمد بن الحسن هذا: (فانظر -رحمك الله- إلى هذا الإمام، كيف حكى الإجماع على هذه المسألة. ولا خير فيما خرج عن إجماعهم، ولو



لزم التجسيم من السكوت عن تأويلها، لفروا منه، وأولوا ذلك؛ فإنهم أعرف الأمة بما يجوز على الله وما يمتنع عليه.

وثبت عن إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني أنه قال: إن أصحاب الحديث المتمسكين بالكتاب والسنة يعرفون ربهم تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ بصفاته التي نطق بها كتابه وتنزيله، وشهد له بها رسوله -على ما وردت به الأخبار الصحاح، ونقله العدول الثقات-، ولا يعتقدون تشبيهًا لصفاته بصفات خلقه، ولا يكيفونها تكييف المشبه، ولا يحرفون الكلم عن مواضعه تحريف المعتزلة والجهمية، وقد أعاذ الله أهل السنة من التحريف والتكييف، ومَنَّ عليهم بالتفهيم والتعريف، حتى سلكوا سبيل التوحيد والتنزيه، وتركوا القول بالتعطيل والتشبيه، واكتفوا بنفي النقائص بقوله -عز من قائل-: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]، وبقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص:٤].

وقال سعيد بن جبير: «ما لم يعرفه البدريون، فليس من الدين».

وثبت عن الربيع بن سليمان أنه قال: «سألت الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن صفات الله تعالى، فقال: حرام على العقول أن تمثل الله تعالى، وعلى الأوهام أن تحده، وعلى الظنون أن تقطع، وعلى النفوس أن تفكر، وعلى الضمائر أن تعمق، وعلى الخواطر أن تحيط، وعلى العقول أن تعقل إلا ما وصف به نفسه أو على لسان نبيه عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ».





بيان الفرق بين مذهب السلف ومذهب غيرهم

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في معرض جوابه عن سؤال هذا نصه: ما قولكم في مذهب السلف في الاعتقاد ومذهب غيرهم من المتأخرين؛ ما الصواب منهما؟ وما تنتحلونه أنتم من المذهبين؟ وفي أهل الحديث؛ هل هم أولى بالصواب من غيرهم؟ وهل هم المرادون بالفرقة الناجية؟ وهل حدث بعدهم علوم جهلوها وعلمها غيرهم؟ هذا نص السؤال.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الإجابة عنه[1]: (فمذهب السلف -رضوان الله عليهم-: إثبات الصفات وإجراؤها على ظاهرها، ونفي الكيفية عنها؛ لأن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، وإثبات الذات إثبات وجود لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات الصفات، وعلى هذا مضى السلف كلهم، فمن كان قصده الحق وإظهار الصواب، اكتفى بما قدمناه، ومن كان قصده الجدال والقيل والقال والمكابرة، لم يزده التطويل إلا خروجًا عن سواء السبيل. والله الموفق.

وقد ثبت ما ادعيناه من مذهب السلف -رضوان الله عليهم- بما نقلناه جملة عنهم وتفصيلًا، واعتراف العلماء من أهل النقل كلهم بذلك، ولم أعلم عن أحد منهم خلافًا في هذه المسألة، بل لقد بلغني عمن ذهب إلى التأويل لهذه الآيات والأخبار من أكابرهم الاعتراف بأن مذهب السلف فيها ما قلناه، ورأيته لبعض شيوخهم في كتابه، قال: «اختلف أصحابنا في أخبار الصفات؛ فمنهم من أمرها كما جاءت من غير تفسير

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٦).

ولا تأويل، مع نفي التشبيه عنها، وهو مذهب السلف»؛ فحصل الإجماع على صحة ما ذكرناه بقول المنازع -والحمد لله).

أقول: وقوله: «من غير تفسير»؛ يعني: تفسيرًا يخالف ظاهرها، وهو التأويل الباطل، وإلا فهم يفسرونها بالمعنى الذي تدل عليه بالوضع اللغوي.

قال الشيخ: (وما أحسن ما جاء عن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة؛ أنه قال: عليك بلزوم السنة؛ فإنها لك بإذن الله عصمة، فإن السنة إنما جعلت ليُستَّن بها، ويُقتصر عليها، وإنما سنها من قد عَلِم ما في خلافها من الزلل والخطأ والحمق والتعمق، فارض لنفسك بما رضوا به لأنفسهم؛ فإنهم عن علم وقفوا، وببصر نافذ كفوا، ولهم كانوا على كشفها أقوى، وبتفصيلها -لو كان فيها- أحرى؛ فإنهم لهم السابقون، وقد بلغهم عن نبيهم ما يجري من الاختلاف بعد القرون الثلاثة، فلئن كان الهدى ما أنتم عليه، لقد سبقتموهم إليه، ولئن قلتم: حَدَثٌ حَدَثَ بعدهم، فما أحدثه إلا من اتبع غير سبيلهم، ورغب بنفسه عنهم، واختار ما نَحتَهُ فكرُه على ما تلقوه عن نبيهم، وتلقاه عنهم من تبعهم بإحسان، ولقد وصفوا منه ما يكفي، وتكلموا منه بما يشفي، فَمَنْ دونهم مقصر، ومَنْ فوقهم مُفرط، لقد قصر دونهم أناس، فجفوا، وطمع آخرون، فَغلَوْا، وإنهم فيما بين ذلك لَعَلَى هدىً مستقيم).

ثم قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: (وأما كونهم أعلم ممن بعدهم وأحكم، وأن مخالفهم أحق بالجهل والحشو، فنبين ذلك بالقياس المعقول، فنقول: من المعلوم أن أهل الحديث يشاركون كل طائفة فيما يَتَحلَّون به من صفات الكمال، ويمتازون عنهم بما ليس عندهم؛ فهم أكمل الناس عقلًا، وأعدلهم قياسًا، وأصوبهم رأيًا، وأسَدُّهم كلامًا، وأصحهم

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٩).

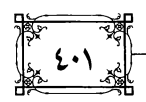
نظرًا، وأهداهم استدلالًا، وأحدَّهم بصرًا ومكاشفة، وأصوبهم سمعًا، وأتمهم فراسة، وأصدقهم إلهامًا، وأعظمهم وأحسنهم ذوقًا وَوَجْدًا، وهذا هو للمسلمين بالنسبة إلى سائر الأمم، ولأهل السنة والحديث بالنسبة إلى سائر الملل. فكل مَنْ استقرأ أحوال العالم وجد المسلمين أحَدَّ وأسدَّ عقلًا، وأنهم ينالون في المدة اليسيرة من حقائق العلوم والأعمال أضعاف ما يناله غيرهم في قرون وأجيال، وكذلك أهل السنة والحديث تجدهم كذلك متمتعين؛ وذلك لأن اعتقاد الحق الثابت يقوِّي الإدراك، ويصححه، قال تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى ﴾ [محمد:١٧]، وقال: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا ﴿٦٦﴾ وَإِذًا لَآتَيْنَاهُمْ مِنْ لَدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٦٧﴾ وَلَهَدَيْنَاهُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا ﴾ [النساء:٦٦-٦٨]، وهذا يُعلم تارة بموارد النزاع بينهم وبين غيرهم؛ فلا تجد مسألة خولفوا فيها، إلا وقد تبين أن الحق معهم.

وتارة بإقرار مخالفيهم ورجوعهم إليهم دون رجوعهم إلى غيرهم، أو بشهادتهم على مخالفيهم بالضلال والجهل.

وتارة بشهادة المؤمنين الذين هم شهداء الله في الأرض.

وتارة بأن كل طائفة تعتصم بهم فيما خالفت فيه الأخرى.

فأما شهادة المؤمنين الذين هم شهداء الله في الأرض، فهذا أمر ظاهر معلوم بالحسِّ والتواتر لكل من سمع كلام المسلمين، لا تجد أحدًا عُظِّم في الأمة تعظيمًا أعظم مما عظِّموا به، ولا تجد غيرهم يعظم إلا بقدر ما وافقهم فيه؛ كما لا يُنقص إلا بقدر ما خالفهم، حتى إنك تجد المخالفين لهم كلهم يُقر بذلك؛ كما قال الإمام أحمد: «آية ما بيننا وبينهم يومُ الجنائز»؛ فإنه في الحياة يعظم الرجل طائفته، فأما وقت الموت، فلابد من الاعتراف بالحق من عموم الخلق.



ولهذا لم يعرف في الإسلام مثل جنازته -يعني: الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ-: مسح المتوكل موضع الصلاة عليه، فَوَجَدَ أَلْفَ أَلْفٍ وَسِتَّمِائَةِ أَلْفٍ؛ سوى من صلى في الخانات والبيوت، وأسلم يومئذٍ من اليهود والنصارى عشرون ألفًا، وهو إنما نَبُلَ عند الأمة باتباع الحديث والسنة.

وكذلك الشافعي وإسحاق وغيرهما إنما نَبُلُوا في الإسلام باتباع أهل الحديث والسنة، وكذلك البخاري وأمثاله إنما نبلوا بذلك، وكذلك مالك والأوزاعي والثوري وأبو حنيفة وغيرهم، إنما نبلوا في عموم الأمة، وقُبِل قولهم، لما وافقوا فيه الحديث والسنة، وما تُكلم فيمن تكلم فيه منهم إلا بسبب المواضع التي لم يتفق له متابعتها من الحديث والسنة؛ إما لعدم بلاغها إياه، أو لاعتقاده ضعف دلالتها، أو رجحان غيرها عليها).



الرد على خصوم أهل السنة جهاد

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(١)]: (فالراد على أهل البدع مجاهد، حتى كان يحيى بن يحيى يقول: الذب عن السنة أفضل من الجهاد، والمجاهد قد يكون عدلًا في سياسته، وقد لا يكون، وقد يكون فيه فجور؛ كما قال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ اللهَ يُؤَيِّدُ هَذَا الدِّينَ بِالرَّجُلِ الْفَاجِرِ**[(٢)]، **وَبِأَقْوَامٍ لَا خَلَاقَ لَهُمْ**»[(٣)]، ولهذا مضت السنة بأن يُغْزَى مع كل أمير برًّا كان أو فاجرًا.

والجهاد عمل مشكور لصاحبه في الظاهر لا محالة، وهو مع النية الحسنة مشكور باطنًا وظاهرًا، ووجه شكره: نصره للسنة والدين؛ فهكذا المنتصر للإسلام والسنة يشكر على ذلك من هذا الوجه؛ فحمد الرجال عند الله ورسوله وعباده المؤمنين بحسب ما وافقوا فيه دين الله وسنة رسوله وشرعه من جميع الأصناف؛ إذ الحمد إنما يكون على الحسنات، والحسنات هي ما وافق طاعة الله ورسوله من التصديق بخبر الله والطاعة لأمره، وهذا هو السنة، فالخير كله -باتفاق الأمة- هو فيما جاء به الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وكذلك لا يذم من يذم من المنحرفين عن السنة والشريعة وطاعة الله ورسوله، إلا بمخالفته ذلك.

ومن تكلم فيه من العلماء والأمراء وغيرهم إنما تكلم فيه أهل الإيمان بمخالفته السنة والشريعة، وبهذا ذم السلف والأئمة أهل الكلام -كابن كرام، وابن كلاب،

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ١٣).

(٢) رواه البخاري (٣٠٦٢)، ومسلم (١١١) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٣) رواه النسائي (٨٨٨٥)، وصححه ابن حبان (٤٥١٧)، والضياء (١٨٦٣)، ونقل العجلوني في كشف الخفاء (٢/ ٦٥) تصحيحه عن الزركشي.

والأشعري-، وما تكلم فيه من تكلم -من أعيان الأمة وأئمتها المقبولين فيها من جميع طوائف الفقهاء وأهل الحديث والصوفية-؛ إلا بما يقولون: إنهم خالفوا فيه السنة والحديث؛ لخفائه عليهم، أو إعراضهم عنه، أو لاقتضاء أصل قياس مهدوه، ردَّ ذلك.

فإن مخالفة المسلم الصحيح الإيمان النصَّ إنما يكون لعدم علمه به، أو لاعتقاده صحة ما عارضه، لكن هو فيما ظهر من السنة وعظُم أمره يقع بتفريط من المخالف وعدوان؛ فيستحق من الذم ما لا يستحقه في النص الخفي.

وكذلك فيما يوقع الفرقة والاختلاف؛ يَعْظُم فيه أمر مخالفة السنة)، إلى أن قال الشيخ: (ولهذا تجد أعظمهم موافقة لأئمة السنة والحديث أعظم عند جميعهم فمن هو دونه؛ فالأشعري نفسُه لما كان أقرب إلى قول الإمام أحمد ومن قبله من أئمة السنة، كان عندهم أعظمَ من أتباعه. والقاضي أبو بكر بن الباقلاني، لما كان أقربهم إلى ذلك، كان أعظم عندهم من غيره.

وأما مثل الأستاذ أبي المعالي وأبي حامد ونحوهما ممن خالفوا أصوله، فلاتجدهم يُعظمون إلا بما وافقوا فيه السنة والحديث، وأكثر ذلك تقلدوه من مذهب الشافعي في الفقه.

وكذلك المتأخرون من أصحاب مالك الذين وافقوه -كأبي الوليد الباجي، والقاضي أبي بكر بن العربي ونحوهما- لا يُعظمون إلا بموافقة السنة والحديث.

وكذلك أبو محمد بن حزم فيما صنفه من الملل والنحل، إنما يستحمد بموافقة السنة والحديث؛ مثل: ما ذكر في مسائل القدر والإرجاء ونحو ذلك، بخلاف ما انفرد به من قوله في التفضيل بين الصحابة، وكذلك ما ذكره في باب الصفات؛ فإنه يستحمد فيه بموافقة أهل السنة والحديث؛ لكونه يُثبت الأحاديث الصحيحة، ويعظم السلف وأئمة

الحديث، ويقول: إنه موافق للإمام أحمد في مسألة القرآن وغيرها، ولا ريب أنه موافق له ولهم في بعض ذلك. لكن الأشعري ونحوه أعظم موافقة للإمام أحمد بن حنبل ومن قبله من الأئمة في القرآن والصفات، وإن كان أبو محمد بن حزم في مسائل الإيمان والقدر أقوم من غيره، وأعلم بالحديث، وأكثر تعظيمًا له ولأهله من غيره، لكن قد خالط من أقوال الفلاسفة والمعتزلة في مسائل الصفات ما صرفه عن موافقة أهل الحديث في معاني مذهبهم في ذلك، فوافق هؤلاء في اللفظ وهؤلاء في المعنى.

وبمثل هذا صار يذمه من يذمه من الفقهاء والمتكلمين وعلماء الحديث باتباعه لظاهر لا باطن له؛ كما نفى المعاني في الأمر والنهي والاشتقاق، وكما نفى خرق العادات ونحوه من عبادات القلوب، مضمومًا إلى ما في كلامه من الوقيعة في الأكابر، والإسراف في نفي المعاني ودعوى متابعة الظواهر، وإن كان له من الإيمان والدين والعلوم الواسعة الكثيرة ما لا يدفعه إلا مكابر، ويوجد في كتبه من كثرة الاطلاع على الأقوال والمعرفة بالأحوال والتعظيم لدعائم الإسلام ولجانب الرسالة ما لا يجتمع مثله لغيره. فالمسألة التي يكون فيها حديث، يكون جانبه فيها ظاهر الترجيح، وله من التمييز بين الصحيح والضعيف والمعرفة بأقوال السلف ما لا يكاد يقع مثله لغيره من الفقهاء).

ثم بيَّن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعظيم الأمة للسنة والحديث، فقال: (وتعظيم أئمة الأمة وعوامها للسنة والحديث وأهله في الأصول والفروع من الأقوال والأعمال أكثر من أن يذكر هنا، وتجد الإسلام والإيمان كلما ظهر وقوى، كانت السنة وأهلها أظهر وأقوى، وإن ظهر شيء من الكفر والنفاق، ظهرت البدع بحسب ذلك؛ مثل: دولة المهدي والرشيد، ونحوهما ممن كان يعظم الإسلام والإيمان، ويغزو أعداءه من الكفار والمنافقين؛ كان أهل السنة في تلك الأيام أقوى وأكثر، وأهل البدع أذل وأقل؛ فإن المهدي قتل من المنافقين والزنادقة من لا يحصي عدده إلا الله. والرشيد كان كثير الغزو والحج، وذلك أنه



لما انتشرت الدولة العباسية، وكان في أنصارها من أهل المشرق والأعاجم طوائف من الذين نعتهم رسول الله صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ؛ حيث قال: «**الْفِتْنَةُ هَاهُنَا**»[1]؛ ظهر حينئذٍ كثير من البدع، وعُرِّبت -أيضًا- إذ ذاك طائفة من كتب الأعاجم -من المجوس، والفرس، والصابئين الروم، والمشركين الهنود.

وفي دولة أبي العباس المأمون ظهر الخرمية ونحوهم من المنافقين، وعُرِّب كثير من كتب الأوائل المجلوبة من بلاد الروم؛ ما انتشر بسببه مقالات الصابئين، وراسل ملوك المشركين من الهند ونحوهم، حتى صار بينه وبينهم مودة.

فلما ظهر ما ظهر من الكفر والنفاق في المسلمين، وقوي ما قوي من حال المشركين وأهل الكتاب، وكان من أثر ذلك ما ظهر من استيلاء الجهمية والرافضة وغيرهم من أهل الضلال، وتقريب الصابئة ونحوهم من المتفلسفة، وذلك بنوع رأي يحسبه صاحبه عقلًا وعدلًا، وإنما هو جهل وظلم؛ إذ التسوية بين المؤمن والمنافق والمسلم والكافر أعظم الظلم، وطلب الهدى عند أهل الضلال أعظم الجهل، فتولد من ذلك فتنة الجهمية، حتى امتحنت الأمة بنفي الصفات والتكذيب لكلام الله ورؤيته، وجرى من محنة الإمام أحمد وغيره ما جرى مما يطول وصفه).



---

(١) رواه البخاري (٣٢٧٩)، ومسلم (٢٩٠٥) من حديث ابن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

امتحان أهل السنة والجماعة بخصومهم

يواصل شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ حديثه عن مذهب أهل السنة عبر التاريخ، وما مر به من محن وابتلاء تارة، وانتصار وعز تارات، فيقول[(١)]: (وكان في أيام المتوكل قد عز الإسلام، حتى ألزم أهل الذمة بالشروط العمرية، وأُلزموا الصغار، فعزت السنة والجماعة، وقمعت الجهمية والرافضة ونحوهم. وكذلك في أيام المعتضد والمهدي والقادر وغيرهم من الخلفاء الذين كانوا أحمد سيرة وأحسن طريقة من غيرهم، وكان الإسلام في زمنهم أعز، وكانت السنة بحسب ذلك. وفي دولة بني بويه ونحوهم كان الأمر بالعكس؛ فإنهم كان فيهم أصناف المذاهب المذمومة، وقوم منهم زنادقة، وفيهم قرامطة كثيرة ومتفلسفة ومعتزلة ورافضة، وهذه الأشياء كثيرة فيهم غالبة عليهم، فحصل في أهل الإسلام والسنة في أيامهم من الوهن ما لم يعرف، حتى استولى النصارى على ثغور الإسلام، وانتشرت القرامطة في أرض مصر والمغرب والمشرق وغير ذلك، وجرت حوادث كثيرة.

ولما كانت مملكة محمود بن سبكتكين من أحسن ممالك بني جنسه، كان الإسلام والسنة في مملكته أعز؛ فإنه غزا المشركين من أهل الهند، ونشر من العدل ما لم ينشره مثله، فكانت السنة في أيامه ظاهرة، والبدع في أيامه مقموعة، وكذلك السلطان نور الدين محمود، الذي كان بالشام، عز أهلُ الإسلام والسنة في زمنه، وذل الكفار وأهل البدع ممن كان بالشام ومصر وغيرها من الرافضة والجهمية ونحوهم. وكذلك ما كان في زمنه من

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٢١).

خلافة بني العباس ووزارة ابن هبيرة لهم، فإنه كان من أمثل وزراء الإسلام، ولهذا كان له من العناية بالإسلام والحديث ما ليس لغيره).

ثم تكلم الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن رجوع بعض أهل الضلال إلى مذهب أهل السنة، فقال: (وما يوجد من إقرار أئمة الكلام والفلسفة وشهادتهم على أنفسهم وعلى بني جنسهم بالضلال، ومن شهادة أئمة الكلام والفلسفة بعضهم على بعض كذلك، فأكثر من أن يحتمله هذا الموضع، وكذلك ما يوجد من رجوع أئمتهم إلى مذهب عموم أهل السنة وعجائزهم كثير.

وأئمة السنة والحديث لا يرجع منهم أحد؛ لأن الإيمان حين تخالط بشاشته القلوب لا يسخطه أحد.

وكذلك ما يوجد من شهادتهم لأهل الحديث بالسلامة والخلاص من أنواع الضلال، وهم لا يشهدون لأهل البدع إلا بالضلال، وجميع الطوائف المتقابلة من أهل الأهواء تشهد لهم بأنهم أصلح من الآخرين وأقرب إلى الحق).

ثم قارن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بيْن ما عند بعض أهل السنة من عيب وما عند أهل الكلام؛ ليتبين الفرق الواضح بين الفريقين، فقال: (وإذا قابلنا بين الطائفتين -أهل الحديث، وأهل الكلام- فالذي يعيب بعض أهل الحديث وأهل الجماعة بحشو القول، إنما يعيبهم بقلة المعرفة، أو بقلة الفهم؛ أما الأول، فبأن يحتجوا بأحاديث ضعيفة أو موضوعة، أو بآثار لا تصلح للاحتجاج. وأما الثاني، فبأن لا يفهموا معنى الأحاديث الصحيحة، بل قد يقولون القولين المتناقضين، ولا يهتدون للخروج من ذلك. ولا ريب أن هذا موجود في بعضهم؛ يحتجون بأحاديث موضوعة في مسائل الأصول والفروع، ويذكرون من القرآن والحديث ما لا يفهمون معناه، لكن هم بالنسبة إلى غيرهم في ذلك كالمسلمين

بالنسبة إلى بقية الملل، لكن كل شر يكون في بعض المسلمين، فهو في غيرهم أكثر، وكل خير يكون في غيرهم، فهو فيهم أعلى وأعظم، وهكذا أهل الحديث بالنسبة إلى غيرهم.

وبيان ذلك: أن ما ذكر من فضول الكلام الذي لا يفيد مع اعتقاد أنه طريق إلى التصور والتصديق هو في أهل الكلام والمنطق أضعاف أضعاف أضعاف ما هو في أهل الحديث. فبإزاء احتجاج أولئك بالحديث الضعيف احتجاج هؤلاء بالحدود والأقيسة الكثيرة العقيمة، التي لا تفيد معرفة، بل تفيد جهلًا وضلالًا. وبإزاء تكلم أولئك بأحاديث لا يفهمون معناها، تكلف هؤلاء من القول بغير علم ما هو أعظم من ذلك وأكثر. وما أحسن قول الإمام أحمد: (ضعيف الحديث خير من رأي فلان).

ثم لأهل الحديث من المزية أن ما يقولونه من الكلام الذي لا يفهمه بعضهم هو كلام من نفسه حق، وقد آمنوا بذلك، وأما المتكلمة، فيتكلفون من القول ما لا يفهمونه، ولا يعلمون أنه حق. وأهل الحديث لا يستدلون بحديث ضعيف في نقض أصل عظيم من أصول الشريعة، بل إما في تأييده، وإما في فرع من الفروع، وأولئك يحتجون بالحدود والمقاييس الفاسدة في نقض الأصول الحقة الثابتة.

إذا عرف هذا، فقد قال الله تعالى عن أتباع الأئمة من أهل الملل المخالفين للرسل: ﴿ فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرِحُوا۟ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ ﴾ [غافر:٨٣]، وقال تعالى: ﴿ يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِى ٱلنَّارِ يَقُولُونَ يَٰلَيْتَنَآ أَطَعْنَا ٱللَّهَ وَأَطَعْنَا ٱلرَّسُولَا۠ ﴾إلى قوله: ﴿ وَٱلْعَنْهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا ﴾ [الأحزاب:٦٦-٦٨].

وإذا كانت سعادة الدنيا والآخرة هي في اتباع المرسلين، فمن المعلوم أن أحق الناس بذلك هم أعلمهم بآثار المرسلين، وهم الطائفة الناجية من أهل كل ملة، وهم أهل السنة والحديث من هذه الأمة، وهم أسعد الناس باتباع الرسول ﷺ.

وأما غير أتباعه من أهل الكلام؛ فالكلام في أقيستهم التي هي حججهم وبراهينهم على معارفهم وعلومهم، وهذا يدخل فيه كل من خالف شيئًا من السنة والحديث من المتكلمين والفلاسفة.

ومن المعلوم -من حيث الجملة- أن المتكلمين والفلاسفة من أعظم بني آدم حشوًا وقولًا للباطل وتكذيبًا للحق من مسائلهم ودلائلهم، لا يكاد -والله أعلم- يخلو لهم مسألة واحدة عن ذلك. ويدلك على ذلك أمور: أحدها: أنك تجدهم أعظم الناس شكًّا واضطرابًا، وأضعف الناس علمًا ويقينًا، وهذا أمر يجدونه في أنفسهم، ويشهده الناس منهم، وإنما فضيلة أحدهم باقتداره على الاعتراض والقدح والجدل، ومن المعلوم أن الاعتراض والقدح ليس بعلم ولا فيه منفعة، وأحسن أحوال صاحبه أن يكون بمنزلة العامي، وإنما العلم في جواب السؤال، ولهذا تجد غالب حججهم تتكافأ؛ إذ كل منهم يقدح في أدلة الآخر).



جهل علماء الكلام وذمهم

يواصل شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ حديثه عن علماء الكلام وقلة بضاعتهم من العلم النافع وخبرتهم، فيقول[(١)]:

(وقد قيل: إن الأشعري -مع أنه من أقربهم إلى السنة والحديث وأعلمهم بذلك- صنف في آخر عمره كتابًا في تكافؤ الأدلة -يعني: أدلة علم الكلام-، فإن ذلك هو صناعته التي يحسن الكلام فيها، وما زال أئمتهم يخبرون بعدم الأدلة والهدى في طريقهم؛ كما ذكرناه عن أبي حامد وغيره، حتى قال أبو حامد الغزالي: «أكثر الناس شكًا عند الموت أهل الكلام»، وهذا أبو عبد الله الرازي من أعظم الناس في هذا الباب -باب الحيرة والشك والاضطراب-، لكن هو مسرف في هذا الباب، بحيث له نهمة في التشكيك دون التحقيق بخلاف غيره؛ فإنه يحقق شيئًا، ويثبت على نوع من الحق، لكن بعض الناس قد لا يثبُت على باطل محض، بل لابد فيه من نوع من الحق. وكان من فضلاء المتأخرين وأبرعهم في الفلسفة والكلام ابن واصل الحموي، كان يقول: «أستلقي على قفاي، وأضع الملحفة على نصف وجهي، ثم أذكر المقالات وحجج هؤلاء وهؤلاء، واعتراض هؤلاء وهؤلاء، حتى يطلع الفجر، ولم يترجح عندي شيء». ولهذا أنشد الخطابي:

حُجَجٌ تَهَافَتْ كَالزُّجَاجِ تَخَالُهَا ... حَقًّا وَكُلٌّ كَاسِرٌ مَكْسُورُ

فإذا كانت هذه حال حججهم؛ فأي لغو وباطل وحشو يكون أعظم من هذا؟! وكيف يليق بمثل هؤلاء أن ينسبوا إلى الحشو أهل الحديث والسنة الذين هم أعظم

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٨).

الناس علمًا ويقينًا وطمأنينة وسكينة، وهم الذين يعلمون، ويعلمون أنهم يعلمون، وهم بالحق يوقنون، لا يشكون ولا يمترون؟!

فأما ما أوتيه علماء أهل الحديث وخواصهم من اليقين والمعرفة والهدى؛ فأمر يجل عن الوصف، ولكن عند عوامهم من اليقين والعلم النافع ما لم يحصل منه شيء لأئمة المتفلسفة المتكلمين، وهذا ظاهر مشهود لكل أحد).

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ أسباب الهدى والعلم النافع، وأسباب الضلال والجهل، فقال[1]: (ولكن لابد أن يعلم أن المبدأ في شعور النفس وحركتها هم الملائكة أو الشياطين؛ فالملك يلقي التصديق بالحق والأمر بالخير، والشيطان يلقي التكذيب بالحق والأمر بالشر، والتصديق والتكذيب مقرونان بنظر الإنسان؛ كما أن الأمر والنهي مقرونان بإرادته. فإذا كان النظر في دليل هادٍ كالقرآن، وسلم من معارضات الشيطان، تضمن ذلك النظر والعلم والهدى، ولهذا أُمِر العبدُ بالاستعاذة من الشيطان الرجيم عند القراءة. وإذا كان النظر في دليل مضل، والناظر يعتقد صحته؛ بأن تكون مقدمتاه أو إحداهما متضمنة للباطل، أو تكون المقدمات صحيحة، لكن التأليف ليس بمستقيم، فإنه يصير في القلب بذلك اعتقاد فاسد، وهو غالب شبهات أهل الباطل المخالفين للكتاب والسنة من المتفلسفة والمتكلمين ونحوهم، وأما النظر المفيد للعلم، فهو ما كان في دليل هاد. والدليل الهادي على العموم والإطلاق هو كتاب الله وسنة نبيه؛ فإن الذي جاءت به الشريعة من نوعي النظر هو ما يفيد وينفع ويُحصِّل الهدى، وهو بذكر الله وما نزل من الحق، فإذا أراد النظر والاعتبار في الأدلة المطلقة من غير تعيين مطلوب، فذلك النظر في كتاب الله وتدبره؛ كما قال تعالى: ﴿قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾ يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٣٥).

إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِهِۦ وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [المائدة:١٥-١٦]، وقال تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ ﴾ [الشورى:٥٢-٥٣]).

ثم بيّن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الناظر في القرآن إنْ وضع الكلم مواضعه، اهتدى، وإن حرف الكلم عن مواضعه، ضل، فقال: (إذا كان النظر في الدليل الهادي -وهو القرآن-، فقد يضع الكلم مواضعه، ويفهم مقصود الدليل، فيهتدي بالقرآن، وقد لا يفهمه، أو يحرف الكلم عن مواضعه، فيضل به، ويكون ذلك من الشيطان؛ كما قال تعالى: ﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۙ وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا خَسَارًا ﴾ [الإسراء:٨٢]، وقال: ﴿ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ ﴾ [البقرة:٢٦]، وقال: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿١٢٤﴾ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ ﴾ [التوبة:١٢٤-١٢٥]، وقال: ﴿ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ ۖ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى ﴾ [فصلت:٤٤]، وقال: ﴿ هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [آل عمران:١٣٨]؛ فالناظر في الدليل بمنزلة المترائي قد يراه، وقد لا يراه لعشى في بصره، وكذلك أعمى القلب.

وأما الناظر في المسألة، فهذا يحتاج إلى شيئين: إلى أن يظفر بالدليل الهادي، وإلى أن يهتدي به وينتفع. فأمره الشرع بما يوجب أن ينزل على قلبه الأسباب الهادية، ويصرف عنه الأسباب المعوقة، وهو ذكر الله تعالى والغفلة عنه؛ فإن الشيطان وسواس خناس، فإذا ذكر العبد ربه، خنس، وإذا غفل عن ذكر الله، وسوس. وذكر الله يعطي الإيمان، وهو أصل الإيمان. والله سبحانه هو رب كل شيء ومليكه، وهو معلم كل علم وواهبه.

والقرآن يعطي العلم المفصَّل، ويزيد الإيمان؛ كما قال جندب بن عبد الله البجلي وغيره من الصحابة: «تَعَلَّمْنَا الْإِيمَانَ ثُمَّ تَعَلَّمْنَا الْقُرْآنَ فَازْدَدْنَا إِيمَانًا»(١)، ولهذا كان أول ما أنزل الله على نبيه: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾ [العلق:١]، فأمره أن يقرأ باسم الله، فتضمن هذا الأمر بذكر الله وما نزل من الحق، وقال: ﴿بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ﴿٣﴾ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ ٱلْإِنسَـٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق:١-٥]، فذكر سبحانه أنه خلق أكرم الأعيان الموحدة عمومًا وخصوصًا، وهو الإنسان. وأنه المعلم للعلم عمومًا وخصوصًا للإنسان، وذكر التعليم بالقلم -الذي هو آخر المراتب-؛ ليستلزم تعليم القول وتعليم العلم الذي في القلب.

وحقيقة الأمر أن العبد مفتقر إلى ما يسأله من العلم والهدى، طالبٌ سائل، فبذكر الله والافتقار إليه يهديه الله، ويدله؛ كما قال: «**يَا عِبَادِي، كُلُّكُمْ ضَالٌّ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُه؛ فَاسْتَهْدُونِي، أَهْدِكُمْ**»(٢). وكان النبي ﷺ يقول: «**اللَّهُمَّ رَبَّ جِبْرِيلَ وميكائيل وَإِسْرَافِيلَ، فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِك فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ، اهْدِنِي لِمَا اخْتُلِفَ فِيهِ مِنْ الْحَقِّ بِإِذْنِك؛ إِنَّك تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ**»(٣).



---

(١) رواه ابن ماجه (٦١)، وصححه البوصيري (١/ ١٢).
(٢) حديث قدسي؛ رواه مسلم (٢٥٧٧) من حديث أبي ذر رضي الله عنه.
(٣) رواه مسلم (٧٧٠) من حديث عائشة رضي الله عنها.

فائدة التفكر والتدبر

يبيِّن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن العلم إنما يحصل عن طريق التفكر والتدبر والتذكر، فيقول[1]: (إن الطالب للعلم بالنظر والاستدلال والتفكر والتدبر لايحصل له ذلك، إن لم ينظر في دليل يفيده العلم بالمدلول عليه، ومتى كان العلم مستفادًا بالنظر، فلابد أن يكون عند الناظر من العلم المذكور الثابت من قلبه ما لا يحتاج حصوله إلى نظر؛ فيكون ذلك المعلوم أصلًا وسببًا للتفكر الذي يطلب به معلومًا آخر، ولهذا كان الذكر متعلقًا بالله؛ لأنه سبحانه هو الحق المعلوم، وكان التفكر في مخلوقاته؛ كما قال تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَـٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [آل عمران:١٩١]، وقد جاء في الأثر: «**تَفَكَّرُوا فِي المَخْلُوقِ وَلَا تَتَفَكَّرُوا فِي الْخَالِقِ**»[2]؛ لأن التفكير والتقدير يكون في الأمثال المضروبة والمقاييس، وذلك يكون في الأمور المتشابهة، وهي المخلوقات، وأما الخالق سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فليس له شبيه ولا نظير؛ فالتفكر الذي مبناه على القياس يمتنع في حقه، وإنما هو معلوم بالفطرة، فيذكره العبد، وبالذكر وبما أخبر به عن نفسه يحصل للعبد من العلم به أمور عظيمة، لا تنال بمجرد التفكير والتقدير؛ أعني: من العلم به نفسه، فإنه الذي لا تفكير فيه.

فأما العلم بمعاني ما أخبر به ونحو ذلك، فيدخل فيها التفكير والتقدير؛ كما جاء به الكتاب والسنة). إلى أن قال: (وحصول العلم في القلب كحصول الطعام في الجسم، فالجسم يحس بالطعام والشراب، وكذلك القلوب تحس بما يتنزل إليها من العلوم التي

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٣٩).

(٢) رواه أبو نعيم في الحلية (٦/ ٦٧) من حديث عبد الله بن سلام، وقد ذكر له العجلوني في الكشف (١/ ٣٧١) طرقًا ضعف مفرداتها، وقوى مجموعها.

هي طعامها وشرابها؛ كما قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ كُلَّ آدِبٍ يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى مَأْدُبَتُهُ، وَإِنَّ مَأْدُبَةَ اللهِ هِيَ الْقُرْآنُ**»(١)، وكما قال تعالى: ﴿ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةُۢ بِقَدَرِهَا فَٱحْتَمَلَ ٱلسَّيْلُ زَبَدًا رَّابِيًاۚ وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِى ٱلنَّارِ ٱبْتِغَآءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَٰعٍ زَبَدٌ مِّثْلُهُۥ ﴾ [الرعد:١٧]، وفي «الصحيحين» عن أبي موسى عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**مَثَلُ مَا بَعَثَنِي اللهُ بِهِ مِنْ الْهُدى وَالْعِلْمِ: كَمَثَلِ غَيْثٍ أَصَابَ أَرْضًا، وَكَانَتْ مِنْهَا طَائِفَةٌ قَبِلَتْ المَاءَ؛ فَأَنْبَتَتْ الْكَلَأَ وَالْعُشْبَ الْكَثِيرَ، وَكَانَتْ مِنْهَا طَائِفَةٌ أَمْسَكَتْ المَاءَ؛ فَسَقَى النَّاسُ وَزَرَعُوا، وَكَانَتْ مِنْهَا طَائِفَةٌ إِنَّمَا هِيَ قِيعَانٌ لَا تُمْسِكُ مَاءً، وَلَا تُنْبِتُ كَلَأً، فَذَلِكَ مَثَلُ مَنْ فَقُهَ فِي دِينِ اللهِ وَنَفَعَهُ مَا بَعَثَنِي اللهُ بِهِ مِنْ الهُدَى وَالْعِلْمِ، وَمَثَلُ مَنْ لَمْ يَرْفَعْ بِذَلِكَ رَأْسًا، وَلَمْ يَقْبَلْ هُدَى اللهِ الَّذي أُرْسِلْت بِهِ**»(٢)؛ فضرب مثل الهدى والعلم الذي يتنزل على القلوب بالماء الذي ينزل على الأرض. وكما أن لله ملائكة موكلة بالسحاب والمطر، فللَّه ملائكة موكلة بالعلم والهدى: هذا رزق القلوب وقوتها، وهذا رزق الأجساد وقوتها.

قال الحسن البصري في قوله تعالى: ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ [البقرة:٣]، قال: «إِنَّ مِنْ أَعْظَمِ النَّفَقَةِ نَفَقَةَ الْعِلْمِ»، أو نحو هذا الكلام. وفي أثر آخر: «نِعْمَتْ الْعَطِيَّةُ وَنِعْمَتْ الهَدِيَّةُ: الْكَلِمَةُ مِنْ الْخَيْرِ يَسْمَعُهَا الرَّجُلُ فَيُهْدِيهَا إِلَى أَخٍ لَهُ مُسْلِمٍ»، وفي أثر آخر عن أبي الدرداء: «مَا تَصَدَّقَ عَبْدٌ بِصَدَقَةٍ أَفْضَلَ مِنْ مَوْعِظَةٍ يَعِظُ بِهَا إِخْوَانًا لَهُ مُؤْمِنِينَ، فَيَتَفَرَّقُونَ وَقَدْ نَفَعَهُمْ اللهُ بِهَا»، وعن كعب بن عجرة قال: «أَلَا أُهْدِي لَك هَدِيَّةً؟ فَذَكَرَ الصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» (٣)، وروى ابن ماجه في «سننه» عن أبي هريرة، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،

---

(١) رواه الدارمي (٣٣٢١) وإسناده منقطع، وسيأتي تمام تخريجه (ص١١٤٥).
(٢) البخاري (٧٩)، ومسلم (٢٢٨٢).
(٣) رواه البخاري (٣٣٧٠)، ومسلم (٤٠٦).

قال: «**أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ أَنْ يَتَعَلَّمَ الرَّجُلُ عِلْمًا ثُمَّ يُعَلِّمَهُ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ**»[(١)]، وقال معاذ بن جبل: «عَلَيْكُمْ بِالْعِلْمِ فَإِنَّ طَلَبَهُ عِبَادَةٌ وَتَعَلُّمَهُ للهِ حَسَنَةٌ وَبَذْلَهُ لِأَهْلِهِ قُرْبَةٌ وَتَعْلِيمَهُ لِمَنْ لَا يَعْلَمُهُ صَدَقَةٌ وَالْبَحْثَ عَنْهُ جِهَادٌ وَمُذَاكَرَتَهُ تَسْبِيحٌ»، ولهذا كان معلم الخير يستغفر له كل شيء، حتى الحيتان في البحر. والله وملائكته يصلون على معلم الناس الخير؛ لما في ذلك من عموم النفع لكل شيء.

وعكسه كاتمو العلم؛ فإنهم يلعنهم الله، ويلعنهم اللاعنون، قال طائفة من السلف: إذا كتم الناس العلم، فُعُمِل بالمعاصي، احتبس المطر، فتقول البهائم: اللهم العن عصاة بني آدم؛ فإنا منعنا القطر بسبب ذنوبهم).

ثم عاد الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى بيان اضطراب علماء الكلام وحيرتهم، فقال[(٢)]: (إنك تجد أهل الكلام أكثر الناس انتقالًا من قول إلى قول، وجزمًا بالقول في موضع، وجزمًا بنقيضه، وتكفير قائله في موضع آخر، وهذا دليل عدم اليقين؛ فإن الإيمان كما قال فيه قيصر -لما سأل أبا سفيان عمن أسلم مع النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**هَلْ يَرْجِعُ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَنْ دِينِهِ سَخْطَةً لَهُ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ؟** قَالَ: لَا. قَالَ: **وَكَذَلِكَ الْإِيمَانُ إِذَا خَالَطَ بَشَاشَتُهُ الْقُلُوبَ لَا يَسْخَطُهُ أَحَدٌ**»[(٣)]؛ ولهذا قال بعض السلف: «مَنْ جَعَلَ دِينَهُ غَرَضًا لِلْخُصُومَاتِ أَكْثَرَ التَّنَقُّلَ».

وأما أهل السنة والحديث، فما يُعلم أحد من علمائهم ولا صالح عامتهم رجع قط عن قوله واعتقاده، بل هم أعظم الناس صبرًا على ذلك، وإن امتحنوا بأنواع

---

(١) رواه ابن ماجه (٢٤٣)، والمزي في تهذيب الكمال (١٩/ ٥٩) وضعفه المنذري والمناوي.

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٥٠).

(٣) حديث أبي سفيان مع هرقل؛ رواه البخاري (٧)، وهو في مسلم (١٧٧٣) باختصار، وفيه موضع الشاهد.

المحن وفتنوا بأنواع الفتن. وهذه حال الأنبياء وأتباعهم من المتقدمين؛ كأهل الأخدود ونحوهم، وكسلف هذه الأمة من الصحابة والتابعين وغيرهم من الأئمة، حتى كان مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: «لَا تَغْبِطُوا أَحَدًا لَمْ يُصِبْهُ فِي هَذَا الْأَمْرِ بَلَاءٌ». يقول: «إِنَّ اللهَ لَا بُدَّ أَنْ يَبْتَلِيَ الْمُؤْمِنَ، فَإِنْ صَبَرَ، رَفَعَ دَرَجَتَهُ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمۡ لَا يُفۡتَنُونَ ۝٢ وَلَقَدۡ فَتَنَّا ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۖ فَلَيَعۡلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَلَيَعۡلَمَنَّ ٱلۡكَٰذِبِينَ﴾ [العنكبوت:١-٣]». ومن صبر من أهل الأهواء على قوله، فذاك لما فيه من الحق؛ إذ لابد من كل بدعة عليها طائفة كبيرة من الحق الذي جاء به الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويوافق عليه أهل السنة والحديث ما يوجب قبولها؛ إذ الباطل المحض لا يقبل بحال.

وبالجملة فالثبات والاستقرار في أهل الحديث والسنة أضعاف أضعاف أضعاف ما هو عند أهل الكلام والفلسفة، بل المتفلسف أعظم اضطرابًا وحيرة في أمره من المتكلم؛ لأن عند المتكلم من الحق الذي تلقاه عن الأنبياء ما ليس عند المتفلسف، ولهذا تجد مثل أبي الحسين البصري وأمثاله أثبت من مثل ابن سيناء وأمثاله، وأيضًا تجد أهل الفلسفة والكلام أعظم الناس افتراقًا واختلافًا، مع دعوى كل منهم أن الذي يقوله حق مقطوع به قام عليه البرهان.

وأهل السنة والحديث أعظم الناس اتفاقًا وائتلافًا، وكل من كان من الطوائف إليهم أقرب، كان إلى الائتلاف والاتفاق أقرب).



الفوارق بين أهل السنة والحديث وبين الفلاسفة وعلماء الكلام

يبيِّن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما بين أهل السنة والحديث وما بين علماء الكلام والفلاسفة من الفوارق العظيمة، فيقول(١): (تجد أهل الفلسفة والكلام أعظم الناس افتراقًا واختلافًا، مع دعوى كل منهم أن الذي يقوله حق مقطوع به قام عليه البرهان، وأهل السنة والحديث أعظم الناس اتفاقًا وائتلافًا، وكل من كان إليهم من الطوائف أقرب كان إلى الاتفاق والائتلاف أقرب؛ فالمعتزلة أكثر اتفاقًا وائتلافًا من المتفلسفة؛ إذ للفلاسفة في الإلهيات والمعاد والنبوات -بل وفي الطبيعيات والرياضيات وصفات الأفلاك- من الأقوال ما لا يحصيه إلا ذو الجلال. وقد ذكر من جمع مقالات الأوائل -مثل أبي الحسن الأشعري في كتاب «المقالات»، ومثل القاضي أبي بكر في كتاب «الدقائق»- في مقالاتهم بقدر ما يذكره الفارابي وابن سينا وأمثالهما أضعافًا مضاعفة، وأهل الإثبات من الكرامية والأشعرية أكثر اتفاقًا وائتلافًا من المعتزلة؛ فإن في المعتزلة من الاختلافات وتكفير بعضهم بعضًا -حتى ليكفر التلميذ أستاذه- من جنس ما بين الخوارج، وقد ذكر من صنف في فضائح المعتزلة من ذلك ما يطول وصفه.

ولست تجد اتفاقًا وائتلافًا إلا بسبب اتباع آثار الأنبياء من القرآن والحديث، ولا تجد افتراقًا واختلافًا إلا عند من ترك ذلك، وقدم غيره عليه. قال تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود: ١١٨-١١٩]؛ فأخبر أن أهل الرحمة لا يختلفون، وأهل الرحمة هم أتباع الأنبياء قولًا وفعلًا، وهم أهل القرآن والحديث

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٥١).

من هذه الأمة؛ فمن خالفهم في شيء من ذلك، فاته من الرحمة بقدر ذلك، ولهذا لما كانت الفلاسفة أبعد عن اتباع الأنبياء، كانوا أعظم اختلافًا. والخوارج والمعتزلة والروافض لما كانوا -أيضًا- أبعد عن السنة والحديث، كانوا أعظم اختلافًا، لاسيما الرافضة؛ فإنه يقال: إنهم أعظم الطوائف اختلافًا؛ وذلك لأنهم أبعد الطوائف عن السنة والجماعة.

وأبو محمد بن قتيبة -في أول كتاب «مختلف الحديث»- لما ذكر أهل الحديث وأئمتهم وأهل الكلام وأئمتهم، كفى بذكر هؤلاء ووصف أقوالهم وأعمالهم، ووصف أئمة هؤلاء وأقوالهم وأعمالهم؛ مما يبين لكل أحد أن أهل الحديث هم أهل الحق والهدى، وأن غيرهم أولى بالضلال والجهل والحشو والباطل. وأيضًا المخالفون لأهل الحديث هم مظنة فساد الأعمال؛ إما عن سوء عقيدة ونفاق، وإما عن مرض في القلب وضعف إيمان؛ ففيهم مِنْ تَرْك الواجبات، واعتداء الحدود، والاستخفاف بالحقوق، وقسوة القلب ما هو ظاهر لكل أحد، وعامة شيوخهم يرمون بالعظائم، وإن كان فيهم من هو معروف بزهد وعبادة، ففي زهد بعض العامة من أهل السنة وعبادته ما هو أرجح مما هو فيه.

ومن المعلوم أن العلم أصل العمل، وصحة الأصول توجب صحة الفروع، والرجل لا يصدر عنه فساد العمل إلا لشيئين: إما الحاجة، وإما الجهل. فأما العالم بقبح الشيء، فلا يفعله، اللهم إلا من غلب هواه عقله، واستولت عليه المعاصي؛ فذاك لون آخر وضرب ثان، وأيضًا فإنه لا يعرف من أهل الكلام أحد إلا وله في الإسلام مقالة يُكفِّر قائلها عموم المسلمين حتى أصحابه، وفي التعميم ما يغني عن التعيين. فأيّ فريق أحق بالحشو والضلال من هؤلاء؟ وذلك يقتضي وجود الردة فيهم؛ كما يوجد النفاق فيهم أكثر. وهذا إذا كان في المقالات الخفية، فقد يقال: إنه فيها مخطئ ضال؛ لم تقم عليه الحجة التي يكفر صاحبها. لكن ذلك يقع في طوائف منهم في الأمور الظاهرة التي يعلم العامة والخاصة من المسلمين أنها من دين المسلمين، بل اليهود والنصارى يعلمون أن

محمدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعث بها، وكفَّر مخالفها؛ مثل: أمره بعبادة الله وحده لا شريك له، ونهيه عن عبادة أحد سوى الله -من الملائكة والنبيين، والشمس والقمر، والكواكب والأصنام، وغير ذلك-؛ فإن هذا أظهر شعائر الإسلام، ومثل أمره بالصلوات الخمس وإيجابه لها وتعظيم شأنها، ومثل معاداته لليهود والنصارى والمشركين والصابئين والمجوس، ومثل تحريم الفواحش والربا والخمر والميسر ونحو ذلك.

ثم تجد كثيرًا من رؤسائهم وقع في هذه الأمور، فكانوا مرتدين، وإن كانوا قد يتوبون من ذلك، ويعودون إلى الإسلام؛ فقد حكي عن الجهم بن صفوان أنه ترك الصلاة أربعين يومًا، لا يرى وجوبها؛ كرؤساء العشائر مثل الأقرع بن حابس وعيينة بن حصن ونحوهم ممن ارتد عن الإسلام، ودخل فيه؛ ففيهم من كان يتهم بالنفاق ومرض القلب، وفيهم من لم يكن كذلك. فمن صنَّف في مذهب المشركين ونحوهم أحسن أحواله أن يكون مسلمًا؛ فكثير من هؤلاء تجدة تارة يرتد عن الإسلام ردة صريحة، وتارة يعود إليه مع مرض في قلبه ونفاق، والحكايات عنهم بذلك مشهورة. وأبلغ من ذلك أن منهم من يصنف في دين المشركين والردة عن الإسلام؛ كما صنف الرازي كتابه في عبادة الكواكب والأصنام، وأقام الأدلة على حسن ذلك ومنفعته، ورغَّب فيه، وهذه ردة عن الإسلام باتفاق المسلمين، وإن كان قد يكون تاب وعاد إلى الإسلام.

ومن العجب أن أهل الكلام يزعمون أن أهل الحديث والسنة أهل تقليد ليسوا أهل نظر واستدلال، وأنهم ينكرون حجة العقل. فيقال لهم: ليس هذا بحق؛ فإن أهل السنة والحديث لا ينكرون ما جاء به القرآن. هذا أصل متفق عليه بينهم، والله قد أمر بالنظر والتفكر والاعتبار والتدبر في غير آية، ولايعرف عن أحد من سلف الأمة ولا أئمة السنة وعلمائها أنه أنكر ذلك، بل كلهم متفقون على الأمر بما جاءت به الشريعة من النظر والتفكر والاعتبار والنذر وغير ذلك، ولكن وقع اشتراك في لفظ النظر والاستدلال



ولفظ الكلام؛ فإنهم أنكروا ما ابتدعه المتكلمون من باطل نظرهم وكلامهم واستدلالهم، فاعتقدوا أن إنكار هذا مستلزم لإنكار جنس النظر والاستدلال، وهذا كما أن طائفة من أهل الكلام تسمي ما وضعته: «أصول الدين»، وهذا اسم عظيم، والمسمى به فيه فساد الدين. فإذا أنكر أهل الحق والسنة ذلك؛ قال المبطل: قد أنكروا أصول الدين! وهم لم ينكروا ما يستحق أن يسمى أصول الدين، وإنما أنكروا ما سماه المبتدعة «أصول الدين»، وهي أسماء سموها هم وآباؤهم ما أنزل الله بها من سلطان. فالدين ما شرعه الله ورسوله، وقد بيَّن أصوله وفروعه، ومن المحال أن يكون الرسول قد بيَّن فروع الدين دون أصوله).



اتباع الكتاب والسنة يعصم من الخطأ والضلال

يبيِّن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن العصمة من الخطأ والنجاة من الضلال إنما يحصلان باتباع الكتاب والسنة، وأن الخطأ والضلال والهلاك إنما يحصل كل منها باتباع الآراء الكلامية والقواعد المنطقية، فيقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: (وعامة هذه الضلالات إنما تَطْرُق من لم يعتصم بالكتاب والسنة؛ كما كان الزهري يقول: «كَانَ عُلَمَاؤُنَا يَقُولُونَ: الِاعْتِصَامُ بِالسُّنَّةِ هُوَ النَّجَاةُ». وقال مالك: «السُّنَّةُ سَفِينَةُ نُوحٍ مَنْ رَكِبَهَا نَجَا وَمَنْ تَخَلَّفَ عَنْهَا غَرِقَ». وذلك أن السنة والشريعة والمنهاج هو الصراط المستقيم الذي يوصل العباد إلى الله. والرسول هو الهادي الخريت في هذا الصراط؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿٤٥﴾ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْنِهِۦ وَسِرَاجًا مُّنِيرًا﴾ [الأحزاب:٤٥-٤٦]، وقال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾ [الشورى:٥٢-٥٣]، وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام:١٥٣]، وقال عبد الله بن مسعود: «خَطَّ رَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَطًّا، وَخَطَّ خُطُوطًا عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ، ثُمَّ قَالَ: **هَذَا سَبِيلُ اللهِ، وَهَذِهِ سُبُلٌ، عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ**. ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام:١٥٣]»[2]، وإذا تأمل العاقل الذي يرجو لقاء الله هذا المثال، وتأمل سائر الطوائف -من الخوارج، ثم

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٥٦).

(٢) رواه أحمد (١/ ٤٦٥)، والنسائي (١١١٧٤)، وصححه الحاكم (٢/ ٢٦١)، وابن حبان (٦)، وجعله محمد بن أسلم من أصول الإسلام، كما في الحلية (٩/ ٢٤٢).

المعتزلة، ثم الجهمية والرافضة، ومن أقرب منهم إلى السنة من أهل الكلام مثل الكرامية والكلابية والأشعرية غيرهم-، وأن كلًا منهم له سبيل يخرج به عما عليه الصحابة وأهل الحديث، ويدعي أن سبيله هو الصواب؛ وجدت أنهم المراد بهذا المثال الذي ضربه المعصوم الذي لا يتكلم عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحي.

والعجب أن من هؤلاء من يصرح بأن عقله إذا عارضه الحديث -لاسيما في أخبار الصفات- حمل الحديث على عقله، وصرح بتقديمه على الحديث، وجعل عقله ميزانًا للحديث. فليت شعري! هل عقله هذا كان مصرَّحًا بتقديمه على الشريعة المحمدية، فيكون من السبيل المأمور باتباعه؟! أم هو عقل مبتدع ضال جاهل حائر خارج عن السبيل؟! فلا حول ولا قوة إلا بالله!).

ثم بيَّن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ سبب ضلال الاتحادية، وأنه كان بسبب الإعراض عن الكتاب والسنة والسير على منهج المتكلمين، فقال: (وهؤلاء الاتحادية وأمثالهم إنما أتوا من قلة العلم والإيمان بصفات الله التي يتميز بها عن المخلوقات، وقلة اتباع السنة وطريقة السلف في ذلك، بل قد يعتقدون من التجهم ما ينافي السنة؛ تلقيًا لذلك عن متفلسف أو متكلم؛ فيكون ذلك الاعتقاد صادًا لهم عن سبيل الله، كلما أرادت قلوبهم أن تتقرب إلى ربها، وتسلك الصراط المستقيم إليه وتعبده؛ كما فطروا عليه، وكما بلغتهم الرسل من علوه وعظمته؛ صرفتهم تلك العوائق المضلة عن ذلك، حتى تجد خلقًا من مقلدة الجهمية يوافقهم بلسانه، وأما قلبه، فعلى الفطرة والسنة. وأكثرهم لايفهمون ما النفي الذي يقولونه بألسنتهم، بل يجعلونه تنزيهًا مطلقًا مجملًا).

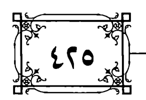
ثم ذكر الشيخ الحكاية المشهورة التي وقعت لأبي المعالي الجويني، وهو يقرر نفي علو الله على خلقه على تلاميذه، فاعترض عليه أحد الحاضرين بأن هذا ينافي الفطرة،

وذلك أن الشيخ أبا جعفر الهمداني حضر مرة والأستاذ أبو المعالي يذكر على المنبر: كان الله، ولا عرش، ونفى الاستواء على ما عرف من قوله، فقال الشيخ أبو جعفر: يا أستاذ، دعنا من ذكر العرش، أخبرنا عن هذه الضرورة التي نجدها في قلوبنا، ما قال عارف قط: يا الله، إلا وجد في قلبه معنى يطلب العلو، لا يلتفت يمنة ولا يسرة؛ فكيف ندفع هذه الضرورة عن قلوبنا؟ فصرخ أبو المعالي ووضع يده على رأسه، وقال: حيرني الهمداني، أو كما قال، ونزل، فهذا الشيخ تكلم بلسان جميع بني آدم، فأخبر أن العرش والعلم باستواء الله عليه إنما أخذ من جهة الشرع وخبر الكتاب والسنة، بخلاف الإقرار بعلو الله على الخلق من غير تعيين عرش ولا استواء، فإن هذا أمر فطري ضروري نجده في قلوبنا نحن وجميع من يدعو الله تعالى؛ فكيف ندفع هذه الضرورة عن قلوبنا؟ والجارية[1] التي قال لها النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَيْنَ اللهُ؟** قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ قَالَ: **أَعْتِقْهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ**» جارية أعجمية، أرأيت مَنْ فَقَّهَهَا وأخبرها بما ذكرته؟ وإنما أخبرت عن الفطرة التي فطرها الله عليها، وأقرها النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على ذلك، وشهد لها بالإيمان. فليتأمل العاقل ذلك، يجده هاديًا له على معرفة ربه والإقرار به كما ينبغي، لا ما أحدثه المتعمقون والمتشدقون ممن سول لهم الشيطان وأملى لهم.

ومن أمثلة ذلك: أن الذين لبسوا الكلام بالفلسفة من أكابر المتكلمين؛ تجدهم يعدون من الأسرار المصونة والعلوم المخزونة، ما إذا تدبره من له أدنى عقل ودين؛ وجد فيه من الجهل والضلال ما لم يكن يظن أنه يقع فيه هؤلاء، حتى يكذب بصدور ذلك عنهم؛ مثل «تفسير حديث المعراج» الذي ألفه أبو عبد الله الرازي، الذي احتذي فيه حذو ابن سينا، وعينُ القضاة الهمذاني؛ فإنه روى حديث المعراج بسياق طويل، وأسماء عجيبة، وترتيب لا يوجد في شيء من كتب المسلمين، لا في الأحاديث الصحيحة ولا الحسنة ولا الضعيفة

---

(١) كما رواه مسلم (٥٣٧) من حديث معاوية بن الحكم السلمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



المروية عند أهل العلم، وإنما وضعه بعض السُّؤال والطرقية أو بعض شياطين الوعاظ أو بعض الزنادقة. ثم إنه مع الجهل بحديث المعراج الموجود في كتب الحديث والتفسير والسيرة، وعدوله عما يوجد في هذه الكتب إلى ما لم يسمع من عالم، ولا يوجد في أثارة من علم؛ فسره بتفسير الصابئة الضالة المنجمين، وجعل معراج الرسول تَرَقِّيه بفكره إلى الأفلاك، وأن الأنبياء الذين رآهم هم الكواكب؛ فآدم هو القمر، وإدريس هو الشمس، والأنهار الأربعة هي العناصر الأربعة، وأنه عرف الوجود الواجب المطلق. ثم إنه يعظِّم ذلك، ويجعله من الأسرار والمعارف التي يجب صونها عن أفهام المؤمنين وعلمائهم، حتى إن طائفة ممن كانوا يعظمونه لما رأوا ذلك، تعجبوا، وجعل بعض المتعصبين يدفع ذلك، حتى أروه النسخة بخط بعض المشائخ المعروفين الخبيرين بحاله، وقد كتبها في ضمن كتابه الذي سماه: «المطالب العالية»، وجمع فيه عامة آراء الفلاسفة والمتكلمين). انتهى كلام الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وهذا هو الرازي الذي يلقب بالإمام فخر الدين الرازي، هذه مواقفه المشينة وبعض مؤلفاته المشبوهة، والذي أوقعه في ذلك إنما هو الإعراض عن الأخذ بأدلة الكتاب والسنة، وباعتبارها أدلة لا تفيد اليقين عنده، وأخذه بآراء الفلاسفة والمتكلمين. فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم! وهذا جزاء من أعرض عن الكتاب والسنة؛ كما قال تعالى: ﴿ وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ ﴾ [الزخرف:٣٦-٣٧].



شطحات علماء الكلام

يواصل الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ انتقاده لعلماء الكلام، ويبيِّن ما لديهم من شطحات. ومن هؤلاء واحد من كبار شخصياتهم له شهرته، وهو أبو حامد الغزالي، يقول فيه الشيخ[1]: (وتجد أبا حامد الغزالي، مع أن له من العلم بالفقه والتصوف والكلام والأصول وغير ذلك، مع الزهد والعبادة وحسن القصد، وتبحره في العلوم الإسلامية أكثر من أولئك -يعني: الرازي وأشباهه- يذكر في كتاب «الأربعين»، ونحوه كتابه «المضنون به على غير أهله»، فإذا طلبت ذلك الكتاب، واعتقدت فيه أسرار الحقائق وآية المطالب، وجدته قول الصابئة المتفلسفة بعينه، قد غيَّرت عباراتهم وترتيباتهم، ومن لم يعلم حقائق مقالات العباد ومقالات أهل الملل، يعتقد أن ذلك هو السر الذي كان بين النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأبي بكر، وأنه هو الذي يطلع عليه المكاشفون الذين أدركوا الحقائق بنور إلهي؛ فإن أبا حامد كثيرًا ما يحيل في كتبه على ذلك النور الإلهي، وعلى ما يعتقد أنه يوجد للصوفية والعُباد برياضاتهم وديانتهم من إدراك الحقائق وكشفها لهم، حتى يزنوا بذلك ما ورد به الشرع.

وسبب ذلك أنه كان قد علم بذكائه وصدق طلبه ما في طريق المتكلمين والمتفلسفة من الاضطراب، وآتاه الله إيمانًا مجملًا -كما أخبر به عن نفسه-، وصار يتشوف إلى تفصيل الجملة، فيجد في كلام المشائخ والصوفية ما هو أقرب إلى الحق وأولى بالتحقيق من كلام الفلاسفة والمتكلمين -والأمر كما وجده-، لكن لم يبلغه من الميراث النبوي الذي عند خاصة الأمة من العلوم والأحوال، وما وصل إليه السابقون الأولون من

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٦٣).

العلم والعبادة، حتى نالوا من المكاشفات العلمية والمعاملات العبادية ما لم ينله أولئك. فصار يعتقد أن تفصيل تلك الجملة يحصل بمجرد تلك الطريق، حيث لم يكن عنده طريق غيرها؛ لانسداد الطريقة الخاصة السنيَّة النبوية عنه؛ بما كان عنده من قلة العلم بها، ومن الشبهات التي تقلدها عن المتفلسفة والمتكلمين، حتى حالوا بينه وبين تلك الطريقة. طائفة ممن يرى فضيلته وديانته يدفعون وجود هذه الكتب عنه، حتى كان الفقيه أبو محمد بن عبد السلام فيما علقه عنه ينكر أن يكون «بداية الهداية» من تصنيفه، ويقول: إنما هو تقول عليه. مع أن هذه الكتب مقبولها أضعاف مردودها، والمردود منها أمور مجملة، وليس فيها عقائد ولا أصول الدين.

وأما «المضنون به على غير أهله»، فقد كان طائفة أخرى من العلماء يكذِّبون ثبوته عنه، وأما أهل الخبرة به وبحاله، فيعلمون أن هذا كله كلامه؛ لعلمهم بمواد كلامه ومشابهة بعضه بعضًا، ولكن كان هو وأمثاله -كما قدمت- مضطربين، لا يثبتون على قول ثابت؛ لأن عندهم من الذكاء والطلب ما يتشوفون به إلى طريقة خاصة الخلق، ولم يقدر لهم سلوك طريق خاصة هذه الأمة، الذين ورثوا عن الرسول ﷺ العلم والإيمان، وهم أهل حقائق الإيمان والقرآن، وأهل الفهم لكتاب الله والفهم لحديث رسول الله ﷺ. ولهذا كان الشيخ أبو عمرو بن الصلاح يقول -فيما رأيته بخطه-: أبو حامد كثر القول فيه ومنه؛ فأما هذه الكتب -يعني: المخالفة للحق-، فلا يلتفت إليها، وأما الرجل، فيسكت عنه، ويفوض أمره إلى الله. انتهى كلام ابن الصلاح في الغزالي).

ويقول الشيخ -معلقًا على ذلك-: (ومقصوده أنه لا يذكر بسوء؛ لأن عفو الله عن الناسي والمخطئ، وتوبة المذنب تأتي على كل ذنب، وذلك من أقرب الأشياء إلى هذا وأمثاله؛ ولأن مغفرة الله بالحسنات منه ومن غيره وتكفيره الذنوب بالمصائب تأتي على

محقق الذنوب، فلا يقدم الإنسان على انتفاء ذلك في حق معين إلا ببصيرة، لاسيما مع كثرة الإحسان والعلم الصحيح والعمل الصالح والقصد الحسن، وهو -أي: الغزالي- يميل إلى الفلسفة، لكنه أظهرها في قالب التصوف والعبارات الإسلامية، ولهذا فقد رد عليه علماء المسلمين، حتى أخص أصحابه أبو بكر بن العربي، فإنه قال: شيخنا أبو حامد دخل في بطن الفلاسفة، ثم أراد أن يخرج منهم، فما قدر.

وقد حُكي عنه من القول بمذاهب الباطنية ما يوجد تصديق ذلك في كتبه، ورد عليه أبو عبد الله المازري في كتاب أفرده، ورد عليه أبو بكر الطرطوشي، ورد عليه أبو الحسن المِرْغِيناني رفيقُه، رد عليه كلامه في «مشكاة الأنوار» ونحوه، ورد عليه الشيخ أبو البيان، والشيخ أبو عمرو بن الصلاح، وحذر من كلامه في ذلك هو وأبو زكريا النواوي وغيرهما، ورد عليه ابن عقيل وابن الجوزي وأبو محمد المقدسي وغيرهم.

وهذا باب واسع؛ فإن الخارجين عن طريقة السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان لهم في كلام الرسول ثلاث طرق: طريقة التخييل، وطريقة التأويل، وطريقة التجهيل.

فأهل التخييل، هم الفلاسفة والباطنية الذين يقولون: إنه خيَّل أشياء لا حقيقة لها في الباطن. وخاصية النبوة عندهم التخييل.

وطريقة التأويل طريقة المتكلمين من الجهمية والمعتزلة وأتباعهم يقولون: إن ما قاله له تأويلات تخالف ما دل عليه اللفظ وما يفهم منه، وكان مقصوده أن هذا يكون سببًا للبحث بالعقل؛ حتى يعلم الناس الحق بعقولهم، ويجتهدوا في تأويل ألفاظه إلى ما يوافق قولهم ليثابوا على ذلك.

وأما الصنف الثالث -أهل التجهيل الذين يقولون: إنهم أتباع السلف- يقولون: لم يكن الرسول يعرف معنى ما أنزل عليه من هذه الآيات ولا أصحابه يعلمون ذلك. ويقولون: تجري النصوص على ظاهرها، وتأويلها لا يعلمه إلا الله).

هذه الطوائف الثلاث التي ذكرها الشيخ هي أصول أهل الضلال قديمًا وحديثًا، والتي ما زال المسلمون يعانون منها، ولكن بحمد الله قد كشفت مخططاتها، وكشف عوارها؛ فلم يعد لأفكارها قبول إلا عند المفتونين.

والحق واضح من كتاب الله وسنة رسوله ومنهج سلف هذه الأمة لمن أراده، ولكن الأمر يحتاج إلى انتباه ويقظة من علماء المسلمين؛ خصوصًا في هذا الزمان الذي نشط فيه دعاة الباطل. وفق الله الجميع لمعرفة الحق وقبوله والعمل به).



معاني التأويل

نذكر ما كتبه شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في موضوع التأويل وبيان معانيه؛ لأن هذا الموضوع شغل بال كثير من العلماء، واتخذه نفاة الصفات مركبًا لهم في تأويل الصفات عن معانيها الحقيقية إلى معان مجازية، ما أنزل الله بها من سلطان.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: (وذلك أن لفظ التأويل قد صار بسبب تعدد الاصطلاحات له ثلاث معان:

أحدها: أن يراد بالتأويل حقيقة ما يؤول إليه الكلام، وإن وافق ظاهره، وهذا هو المعنى الذي يراد بلفظ التأويل في الكتاب والسنة؛ كقوله تعالى: ﴿**هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ ۚ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ**﴾ [الأعراف:٥٣]، ومنه قول عائشة: «كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: **سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي. يَتَأَوَّلُ الْقُرْآنَ**»[2].

والثاني: يراد بلفظ التأويل: التفسير، وهو اصطلاح كثير من المفسرين، ولهذا قال مجاهد إمام المفسرين: «إِنَّ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ يَعْلَمُونَ تَأْوِيلَ الْمُتَشَابِهِ». فإنه أراد بذلك تفسيره وبيان معانيه، وهذا مما يعلمه الراسخون في العلم.

والثالث: أن يراد بالتأويل صرف اللفظ عن ظاهره الذي يدل عليه إلى ما يخالف ذلك لدليل منفصل يوجب ذلك. وهذا التأويل لا يكون إلا مخالفًا لما يدل عليه اللفظ ويبينه، وتسمية هذا تأويلًا لم يكن في عرف السلف، وإنما سَمَّى هذا وحده تأويلًا طائفة

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٦٨).
(٢) رواه البخاري (٨١٧)، ومسلم (٤٨٤).

من المتأخرين الخائضين في الفقه وأصول الكلام، وظن هؤلاء أن قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران:٧] يراد به هذا المعنى، ثم صاروا في هذا التأويل على طريقين؛ قوم يقولون: إنه لايعلمه إلا الله. وقوم يقولون: إن الراسخين في العلم يعلمونه. وكلا الطائفتين مخطئة؛ فإن هذا التأويل في كثير من المواضع أو أكثرها وعامتها من باب تحريف الكلم عن مواضعه، من جنس تأويلات القرامطة والباطنية، وهذا هو التأويل الذي اتفق سلف الأمة وأئمتها على ذمه، وصاحوا بأهله من أقطار الأرض، ورموا في آثارهم بالشهب. وقد صنف الإمام أحمد كتابًا في الرد على هؤلاء، وسماه: «الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله»؛ فعاب أحمد عليهم أنهم يفسرون القرآن بغير ما هو معناه، ولم يقل أحمد ولا أحد من الأئمة: إن الرسول لم يكن يعرف معاني آيات الصفات وأحاديثها. ولا قالوا: إن الصحابة والتابعين لهم بإحسان لم يعرفوا تفسير القرآن ومعانيه. كيف وقد أمر الله بتدبر كتابه؟! فقال تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [ص:٢٩]، ولم يقل: بعض آياته. وقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [النساء:٨٢]، وقال: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُواْ ٱلْقَوْلَ﴾ [المؤمنون:٦٨]، وأمثال ذلك في النصوص التي تبين أن الله يحب أن يتدبر الناس القرآن كله، وأنه جعله نورًا وهدى لعباده. ومحال أن يكون ذلك مما لايفهم معناه. وقد قال أبو عبد الرحمن السلمي: حدثنا الذين كانوا يقرئوننا القرآن -عثمان بن عفان، وعبد الله بن مسعود- أنهم قالوا: «كُنَّا إذَا تَعَلَّمْنَا مِنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَشْرَ آيَاتٍ، لَمْ نُجَاوِزْهَا حَتَّى نَتَعَلَّمَ مَا فِيهَا مِنْ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ». قالوا: «فَتَعَلَّمْنَا الْقُرْآنَ وَالْعِلْمَ وَالْعَمَلَ جَمِيعًا»[1].

---

(١) رواه أحمد (٥/ ٤١٠)، وابن أبي شيبة (٢٩٩٢٩)، وابن سعد في الطبقات (٢/ ١٧٢)، والبيهقي (٣/ ١١٩)، ورواه عبد الرزاق، وأبو عمرو الداني؛ كما في تفسير القرطبي: (١/ ٣٩). رواه عبد الرزاق، وأبو عمرو الداني؛ كما في تفسير القرطبي: (١/ ٣٩). وانظر: سنن ابن ماجه (٦١) نحوه من رواية جندب ابن عبد الله رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

ثم بيَّن الشيخ[(١)] براءة السلف من هذا التأويل -الذي هو صرف اللفظ عن معناه الصحيح إلى معنى آخر؛ كما يفعله كثير من نفاة الصفات-، وقال: (فإن فُرض أن أحدًا نقل مذهب السلف كما يذكره -أي: من هذا التأويل-، فإما أن يكون قليل المعرفة بآثار السلف؛ كأبي المعالي الجويني، وأبي حامد الغزالي، وابن الخطيب -يعني: الفخر الرازي-، وأمثالهم ممن لم يكن لهم من المعرفة بالحديث ما يعدون به من عوام أهل الصناعة، فضلًا عن خواصها، ولم يكن الواحد من هؤلاء يعرف البخاري ومسلمًا وأحاديثهما إلا بالسماع -كما يذكر ذلك العامة-، ولا يميزون بين الحديث المتواتر عند أهل العلم بالحديث وبين الحديث المفترى المكذوب، وكتبهم أصدق شاهد بذلك؛ ففيها عجائب! وتجد عامة هؤلاء الخارجين عن منهاج السلف -من المتكلمة والمتصوفة- يعترف بذلك؛ إما عند الموت، وإما قبل الموت. والحكايات في هذا كثيرة معروفة.

هذا أبو الحسن الأشعري نشأ في الاعتزال أربعين عامًا يناظر عليه، ثم رجع عن ذلك، وصرح بتضليل المعتزلة، وبالغ في الرد عليهم.

وهذا أبو حامد الغزالي -مع فرط ذكائه وتألهه، ومعرفته بالكلام والفلسفة، وسلوكه طريق الزهد والرياضة والتصوف- ينتهي في هذه المسائل إلى الوقف والحيرة، ويحيل في آخر أمره على طريقة أهل الكشف، وإن كان بعد ذلك رجع إلى طريقة أهل الحديث، وصنف «إلجام العوام عن علم الكلام».

وكذلك أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي، قال في كتابه الذي صنفه في «أقسام اللذات»: لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تشفي عليلًا، ولا تروي غليلًا، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن؛ أقرأ في الإثبات: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٧١).

ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥ﴾ [فاطر:١٠]، وأقرأ في النفي: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى:١١]، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلۡمٗا﴾ [طه:١١٠]، ﴿هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا﴾ [مريم:٦٥]، ثم قال: من جرب مثل تجربتي، عرف مثل معرفتي. وكان يتمثل كثيرًا:

نِهَايَةُ إِقْدَامِ الْعُقُولِ عِقَالُ ... وَأَكْثَرُ سَعْيِ الْعَالَمِينَ ضَلَالُ

وَأَرْوَاحُنَا فِي وَحْشَةٍ مَنْ جُسُومِنَا ... وَحَاصِلُ دُنْيَانَا أَذًى وَوَبَالُ

وَلَمْ نَسْتَفِدْ مَنْ بَحْثِنَا طُولَ عُمْرِنَا ... سِوَى أَنْ جَمَعْنَا فِيهِ قِيلَ وَقَالُوا

وهذا إمام الحرمين ترك ما كان ينتحله ويقرره، واختار مذهب السلف، وكان يقول: «يَا أَصْحَابَنَا، لَا تَشْتَغِلُوا بِالْكَلَامِ؛ فَلَوْ أَنِّي عَرَفْت أَنَّ الْكَلَامَ يَبْلُغُ بِي إِلَى مَا بَلَغَ، مَا اشْتَغَلْت بِهِ». وقال عند موته: «لَقَدْ خُضْت الْبَحْرَ الْخِضَمَّ، وَخَلَّيْت أَهْلَ الْإِسْلَامِ وَعُلُومَهُمْ، وَدَخَلْت فِيمَا نَهَوْنِي عَنْهُ. وَالْآنَ: إنْ لَمْ يَتَدَارَكْنِي رَبِّي بِرَحْمَتِهِ، فَالْوَيْلُ لِابْنِ الْجُوَيْنِي، وَهَا أنذا أَمُوتُ عَلَى عَقِيدَةِ أُمِّي -أَوْ قَالَ-: عَقِيدَةِ عَجَائِزِ نَيْسَابُورَ». وكذلك قال أبو عبد الله محمد بن عبد الكريم الشهرستاني أَخْبَرَ أنه لم يجد عند المتكلمين والفلاسفة إلا الحيرة والندم، وكان ينشد:

لَعَمْرِي لَقَدْ طُفْت المَعَاهِدَ كُلَّهَا ... وَسَيَّرْت طَرْفِي بَيْنَ تِلْكَ المَعَالِمِ

فَلَمْ أَرَ إِلَّا وَاضِعًا كَفَّ حَائِرٍ ... عَلَى ذَقَنٍ أَوْ قَارِعًا سِنَّ نَادِمٍ)

انتهى المقصود.

وأقول: إن هذه شهادات من جهابذة علماء الكلام بصحة مذهب السلف، الذي هو الاعتماد على أدلة الكتاب والسنة، وترك مناهج الجدل والمنطق.



ثبات أهل الإيمان

لما ذكر الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ تذبذب علماء الكلام، وعدم ثباتهم في مواقفهم، وانتهاء أمرهم إلى الحيرة؛ لأنهم لم يبنوا مقالاتهم على أصول ثابتة من الكتاب والسنة؛ ذكر مواقف أهل الإيمان وثباتهم، وأن ذلك بسبب صحة الأصول التي بنوا عليها مقالاتهم.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ(١): (ولقد كان من أصول الإيمان أن يثبِّت الله العبد بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة؛ كما قال تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِى ٱلسَّمَآءِ ﴿٢٤﴾ تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍۭ بِإِذْنِ رَبِّهَا ۗ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٢٥﴾ وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ ٱلْأَرْضِ مَا لَهَا مِن قَرَارٍ ﴿٢٦﴾ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَ ۚ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ﴾ [إبراهيم:٢٤-٢٧]، والكلمة أصل العقيدة؛ فإن الاعتقاد هو الكلمة التي يعتقدها المرء، وأطيب الكلام والعقائد كلمة التوحيد، واعتقاد أن لا إله إلا الله، وأخبث الكلام والعقائد كلمة الشرك، هو اتخاذ إله مع الله؛ فإن ذلك باطل لا حقيقة له، ولهذا قال سبحانه: ﴿ مَا لَهَا مِن قَرَارٍ ﴾ [إبراهيم:٢٦]، ولهذا كان كلما بحث الباحث وعمل العامل على هذه الكلمات والعقائد الخبيثة، لا يزداد إلا ضلالًا وبعدًا عن الحق وعلمًا ببطلانها؛ كما قال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَعْمَٰلُهُمْ كَسَرَابٍۭ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥ ۗ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴿٣٩﴾ أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ ۚ ظُلُمَٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَآ أَخْرَجَ

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٧٤).

يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ وَمَن لَّمۡ يَجۡعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورٗا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾ [النور:٣٩-٤٠]، فذكر سبحانه مثلين:

أحدهما: مثل الكفر والجهل المركب، الذي يحسبه صاحبه موجودًا، وفي الواقع يكون خيالًا معدومًا كالسراب، وأن القلب عطشان إلى الحق كعطش الجسد إلى الماء، فإذا طلب ما ظنه ماء، وجده سرابًا، ووجد الله عنده، فوفاه حسابه، والله سريع الحساب، وهكذا تجد عامة هؤلاء الخارجين عن السنة والجماعة.

والمثل الثاني: مثل الكفر والجهل البسيط، الذي لا يتبين فيه صاحبه حقًا ولا يرى فيه هدى. والكفر المركب مستلزم للكفر البسيط، وكل كفر لابد فيه من جهل مركب. فضرب الله سبحانه المثلين بذلك؛ ليبين حال الاعتقاد الفاسد، ويبين حال عدم معرفة الحق، وهو يشبه حال المغضوب عليهم والضالين؛ حال المصمم على الباطل حتى يحل به العذاب، وحال الضال الذي لا يرى طريق الهدى. فنسأل الله العظيم أن يثبتنا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة، وأن يرزقنا الاعتصام بالكتاب والسنة!).

ثم فصَّل الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في حقيقة ما ينسب إلى بعض المشائخ من الشطحات، فقال: (ومن أمثلة ما ينسبه كثير من أتباع المشائخ والصوفية إلى المشائخ الصادقين؛ من الكذب والمحال، أو يكون من كلامهم المتشابه الذي تأولوه على غير تأويله، أو يكون من غلطات بعض الشيوخ وزلاتهم، أو من ذنوب بعضهم وخطئهم، مثل كثير من البدع والفجور الذي يفعله بعضهم بتأويل سائغ أو بوجه غير سائغ، فيعفى عنه، أو يتوب منه، أو يكون له حسنات يغفر له بها، أو مصائب يكفر عنه بها، أو يكون من كلام المتشبهين بأولياء الله من ذوي الزهادات والعبادات والمقامات، وليس هو من أولياء الله المتقين، بل من الجاهلين الظالمين المعتدين أو المنافقين أو الكافرين.

وهذا كثير ملأ العالم، تجد كل قوم يدعون من الاختصاص بالأسرار والحقائق ما لا يدعي المرسلون، وأن ذلك عند خواصهم، وأن ذلك لا ينبغي أن يقابل إلا بالتسليم، ويحتجون لذلك بأحاديث موضوعة وتفسيرات باطلة، مثل قولهم عن عمر: إن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يتحدث هو وأبو بكر بحديث، وكنت كالزنجي بينهما[1]. فيجعلون عمر مع النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وصدِّيقه كالزنجي، وهو حاضر يسمع الكلام، ثم يدعي أحدهم أنه علم ذلك بما قذف في قلبه، ويدعي كل منهم أن ذلك هو ما يقوله من الزور والباطل.

فمنهم من يجعل للشيخ قصائد يسميها: جنيب القرآن، ويكون وَجْده بها وفرحه بمضمونها أعظم من القرآن، ويكون فيها من الكذب والضلال أمور.

ومنهم من يجعل له قصائد في الاتحاد، وأنه خالق جميع الخلق، وأنه خلق السماوات والأرض، وأنه يُسجد له ويُعبد.

ومنهم من يصف ربه في قصائده بما نُقل في الموضوعات من أصناف التمثيل والتكييف والتجسيم، التي هي كذب مفترى وكفر صريح؛ مثل: مواكلته، ومشاربته، ومماشاته، ومعانقته، ونزوله إلى الأرض، وقعوده في بعض رياض الأرض، ونحو ذلك. ويجعل كل منهم ذلك من الأسرار المخزونة والعلوم المصونة، التي تكون لخواص أولياء الله المتقين.

ومن أمثلة ذلك: أنك تجد عند الرافضة والمتشيعة ومن أخذ عنهم، من دعوى علوم الأسرار والحقائق، التي يدعون أخذها عن أهل البيت، إما من العلوم الدينية، وإما من علم الحوادث الكائنة ما هو عندهم من أجل الأمور التي يجب التواصي بكتمانها، والإيمان بما لا يُعلم حقيقتُه من ذلك، وجميعها كذب مختلق وإفك مفترى.

---

(١) وقد ردَّه ابن القيم أيضًا، انظر: المنار المنيف (١١٥/ ٢٤٤).

وهؤلاء خرج أولهم في زمن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصاروا يدعون أنه خص بأسرار من العلوم والوصية، حتى كان يسأله عن ذلك خواص أصحابه، فيخبرهم بانتفاء ذلك، ولما بلغه أن ذلك قد قيل، كان يخطب الناس، وينفي ذلك عن نفسه، وقد خرَّج أصحاب «الصحيح» كلام على هذا من غير وجه؛ مثل: ما في «الصحيح» عن أبي جحيفة قال: «سَأَلْت عَلِيًّا: هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ؟ فَقَالَ: لَا، وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ، وَبَرَأَ النَّسَمَةَ مَا عِنْدَنَا إلَّا مَا فِي الْقُرْآنِ، إلَّا فَهْمًا يُعْطِيهِ اللهُ الرَّجُلَ فِي كِتَابِهِ، وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ. قُلْت: وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: الْعَقْلُ وَفِكَاكُ الْأَسِيرِ، وَأَنَّ لَا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ»[1]. ولفظ البخاري: «هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ مِنْ الْوَحْيِ غَيْرُ مَا فِي كِتَابِ اللهِ؟ قَالَ: لَا وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ، مَا أَعْلَمُهُ إلَّا فَهْمًا يُعْطِيهِ اللهُ رَجُلًا فِي الْقُرْآنِ». وفي «الصحيحين» عن إبراهيم التيمي عن أبيه -وهذا من أصح إسناد على وجه الأرض- عن علي قال: «مَا عِنْدَنَا شَيْءٌ إلَّا كِتَابُ اللهِ وَهَذِهِ الصَّحِيفَةُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: الْمَدِينَةُ حَرَامٌ مَا بَيْنَ عَيْرٍ إلَى ثَوْرٍ»، وفي رواية لمسلم: خَطَبَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ: مَنْ زَعَمَ أَنَّ عِنْدَنَا كِتَابًا نَقْرَؤُهُ إلَّا كِتَابَ اللهِ وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ -قَالَ: وَصَحِيفَتُهُ مُعَلَّقَةٌ فِي قِرَابِ سَيْفِهِ-، فَقَدْ كَذَبَ، فِيهَا أَسْنَانُ الْإِبِلِ وَأَشْيَاءُ مِنْ الْجِرَاحَاتِ، وَفِيهَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**الْمَدِينَةُ حَرَامٌ...**» الْحَدِيثَ[2].

ومن ذلك كتاب «الجفر» الذي يدعون أنه كتب الحوادث، ومثل كتاب «رسائل إخوان الصفا» الذي صنفه جماعة في دولة بني بويه ببغداد، وكانوا من الصابئة المتفلسفة المتحنفة؛ جمعوا بزعمهم بين دين الصابئة المبدلين وبين الحنيفية، وأتوا بكلام المتفلسفة وبأشياء من الشريعة، وفيه من الكفر والجهل شيء كثير).

---

(١) رواه البخاري (٣٠٤٧)، وانظر عنده: (١١٠،١٨٧٠)، ومسلم (١٣٧٠).

(٢) رواه البخاري (٣٠٤٧)، وانظر عنده: (١١٠،١٨٧٠)، ومسلم (١٣٧٠).

الرد على المشعوذين

بيّن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(١)] احتيالات المحتالين والكذابين والدجالين؛ فيقول عن الضرب بالرمل والحصا ونحو ذلك: (إنهم يطلبون علم الحوادث بما يفعلونه من الاستقسام بها، سواء كانت قداحًا أو حصا، فكل ما يحدثه الإنسان بحركة من تغيير شيء من الأجسام؛ ليستخرج به علم ما يستقبله، فهو من هذا الجنس -أي: من جنس الاستقسام بالأزلام-، بخلاف الفأل الشرعي، وهو الذي كان يعجب النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهو أن يخرج متوكلًا على الله، فيسمع الكلمة الطيبة، وكان يعجبه الفأل، ويكره الطيرة[(٢)]؛ لأن الفأل تقوية لما فعله بإذن الله والتوكل عليه، والطيرة معارضة لذلك. فيكره للإنسان أن يتطير، وإنما تضر الطيرة من تطير؛ لأنه أضر بنفسه، فأما المتوكل على الله، فلا.

وليس المقصود ذكر هذه الأمور وسبب إصابتها تارة وخطئها تارات، وإنما الغرض أنهم يتعمدون فيها كذبًا كثيرًا، من غير أن تكون قد دلت على ذلك دلالة؛ كما يتعمد خلق كثير الكذب في الرؤيا، التي منها الرؤيا الصالحة، وهي جزء من ستة وأربعين جزءًا من النبوة، وكما كانت الجن تخلط بالكلمة تسمعها من السماء مائة كذبة، ثم تلقيها إلى الكهان. ولهذا ثبت في «صحيح مسلم» عن معاوية بن الحكم السلمي قال: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي حَدِيثُ عَهْدٍ بِجَاهِلِيَّةٍ، وَقَدْ جَاءَ اللهُ بِالْإِسْلَامِ، وَإِنَّ مِنَّا رِجَالًا يَأْتُونَ الْكُهَّانَ. قَالَ: **فَلَا تَأْتِهِمْ**. قَالَ: قُلْت: وَمِنَّا رِجَالٌ يَتَطَيَّرُونَ. قَالَ: **ذَاكَ شَيْءٌ يَجِدُونَهُ فِي صُدُورِهِمْ فَلَا يَصُدُّهُمْ**. قَالَ: قُلْت: وَمِنَّا رِجَالٌ يَخُطُّونَ. قَالَ: **كَانَ نَبِيٌّ مِنْ الْأَنْبِيَاءِ يَخُطُّ، فَمَنْ وَافَقَ**

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٨٠).

(٢) رواه ابن ماجه (٣٥٣٦)، وصححه ابن حبان (١٤٢٩) الموارد، وصححه البوصيري (٤/ ٧٧)، وحسنه الحافظ (١٠/ ٢١٤).

خَطَّهُ، فَذَاكَ»[١]. فإذا كان ما هو جزء من أجزاء النبوة ومن أخبار الملائكة ما قد يتعمد فيه الكذب الكثير؛ فكيف بما هو في نفسه مضطرب لايستقر على أصل؟!

فلهذا تجد عامة من في دينه فساد يدخل في الأكاذيب الكونية؛ مثل: أهل الاتحاد؛ فإن ابن عربي في كتاب: «عنقاء مغرب» وغيره أخبر بمستقبلات كثيرة، عامتها كذب، وكذلك ابن سبعين، وكذلك الذين استخرجوا مدة بقاء هذه الأمة من حساب الجمل من حروف المعجم، الذي ورثوه من اليهود، ومن حركات الكواكب الذي ورثوه من الصابئة. وقد رأيت من أتباع هؤلاء طوائف يدعون أن هذه الأمور من الأسرار المخزونة والعلوم المصونة، وخاطبت في ذلك طوائف منهم، وكنت أحلف لهم أن هذا كذب مفترى، وأنه لا يجرى من هذه الأمور شيء، وطلبت مباهلة بعضهم؛ لأن ذلك كان متعلقًا بأصول الدين؛ فإن شيخهم الذي هو عارف وقته وزاهده عندهم كانوا يزعمون أنه هو المسيح الذي ينزل، وأن معنى ذلك نزول روحانية المسيح عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وأن أمه اسمها مريم، وأنه يقوم بجمع الملل الثلاث، وأنه يظهر مظهرًا أكمل من مظهر محمد وغيره من المرسلين.

ثم إن من عجيب الأمر أن هؤلاء المتكلمين المدعين لحقائق الأمور العلمية والدينية، المخالفين للسنة والجماعة، يحتج كل منهم بما يقع له من حديث موضوع أو مجمل لا يفهم معناه، وكلما وجد أثرًا فيه إجمال، نزله على رأيه؛ فيحتج بعضهم بالمكذوب؛ مثل: المكذوب المنسوب إلى عمر: كنت كالزنجي. ومثل: ما يروونه من سر المعراج، وما يروونه من أهل الصُّفَّة سمعوا المناجاة من حيث لا يشعر الرسول، فلما نزل الرسول، أخبروه. فقال: من أين سمعتم؟ فقالوا: كنا نسمع الخطاب).

---

(١) صحيح مسلم (٥٣٧).

قال الشيخ: (حتى إني لما بينت لطائفة -تمشيخوا، وصاروا قدوة للناس- أن هذا كذب ما خلقه الله قط، قلت: ويبين ذلك لك أن المعراج كان بمكة بنص القرآن وبإجماع المسلمين، والصُّفَّة إنما كانت بالمدينة، فمن أين كان بمكة أهل صفة؟

وأما المجملات، فمثل احتجاجهم بنهي بعض الصحابة عن ذكر بعض خفي العلم؛ كقول علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ، وَدَعُوا مَا يُنْكِرُونَ، أَتُحِبُّونَ أَنْ يُكَذَّبَ اللهُ وَرَسُولُهُ؟»[١]، وقول عبد الله بن مسعود: «مَا مِنْ رَجُلٍ يُحَدِّثُ قَوْمًا بِحَدِيثٍ لَا تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ إِلَّا كَانَ فِتْنَةً لِبَعْضِهِمْ»[٢].

وقول عبد الله بن عباس في تفسير الآيات: «مَا يُؤَمِّنُك أَنِّي لَوْ أَخْبَرْتُك بِتَفْسِيرِهَا، كَفَرْت، وَكُفْرُك بِهَا تَكْذِيبُك بِهَا».

وهذه الآثار حق، لكن يُنَزِّل كل منهم ذاك الذي لم يحدث على ما يدعيه هو من الأسرار والحقائق، التي إذا كشفت، وجدت من الباطل والكفر والنفاق، حتى إن أبا حامد الغزالي في «منهاج القاصدين» تمثَّل بما يروى عن علي بن الحسين أنه قال:

يَا رُبَّ جَوْهَرِ عِلْمٍ لَوْ أَبُوحُ بِهِ ... لَقِيلَ لِي: أَنْتَ مِمَّنْ يَعْبُدُ الْوَثَنَا
وَلَاسْتَحَلَّ رِجَالٌ مُسْلِمُونَ دَمِي ... يَرَوْنَ أَقْبَحَ مَا يَأْتُونَهُ حَسَنَا

فإذا كانت هذه طرق هؤلاء الذين يَدَّعون من التحقيق وعلوم الأسرار ما خرجوا به عن السنة والجماعة، وزعموا أن تلك العلوم الدينية أو الكونية مختصة بهم، فآمنوا بمجملها ومتشابهها، وأنهم منحوا من حقائق العبادات وخالص الديانات ما لم يُمنح الصدرُ الأول حفاظ الإسلام وبدور الملة، ولم يتجرؤوا عليها برد وتكذيب، مع ظهور

---

(١) رواه البخاري (١٥٧).

(٢) رواه مسلم في المقدمة من صحيحه.

الباطل فيها تارة وخفائه أخرى، فمن المعلوم أن العقل والدين يقتضيان أن جانب النبوة والرسالة أحق بكل تحقيق وعلم ومعرفة وإحاطة بأسرار الأمور وبواطنها. هذا لا ينازع فيه مؤمن، ونحن الآن في مخاطبة من في قلبه إيمان.

وإذا كان الأمر كذلك، فأعلم الناس بذلك أخصهم بالرسول وأعلمهم بأقواله وأفعاله، وحركاته وسكناته، ومدخله ومخرجه، وباطنه وظاهره، وأعلمهم بأصحابه وسيرته وأيامه، وأعظمهم بحثًا عن ذلك وعن نَقلته، وأعظمهم تدينًا به واتباعًا له واقتداء به، وهؤلاء هم أهل السنة والحديث؛ حفظًا له ومعرفة بصحيحه وسقيمه، وفقهًا فيه وفهمًا يؤتيه الله إياه في معانيه، وإيمانًا وتصديقًا، وطاعة وانقيادًا، واقتداءً واتباعًا، مع ما يقترن بذلك من قوة عقلهم وقياسهم وتمييزهم، وعظيم مكاشفاتهم ومخاطباتهم؛ فإنهم أشد الناس نظرًا وقياسًا ورأيًا، وأصدق الناس رؤيا وكشفًا.

أفلا يعلم من له أدنى عقل ودين أن هؤلاء أحق بالصدق والعلم والإيمان والتحقيق ممن يخالفهم، وأن عندهم من العلوم ما ينكرها الجاهل والمبتدع، وأن الذي عندهم هو الحق المبين، وأن الجاهل بأمرهم والمخالف لهم هو الذي معه من الحشو ما معه؟!

وهذا باب يطول شرحه؛ فإن النفوس لها من الأقوال والأفعال ما لايحصره إلا ذو الجلال، والأقوال إخبارات وإنشاءات كالأمر والنهي. فأحسن الحديث وأصدقه كتاب الله، وخبره أصدق الخبر، وبيانه أوضح البيان، وأمره أحكم الأمر، ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَ ٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ يُؤْمِنُونَ﴾ [الجاثية:٦]. وكل من اتبع كلامًا أو حديثًا مما يقال: إنه يلهمه صاحبه، ويوحي إليه، أو أنه ينشئه ويُحْدثه مما يعارض به القرآن، فهو من أعظم الظالمين ظلمًا).



تشنيع أهل الضلال على أهل السنة

يواصل الشيخ تقى الدين ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ بيان طريقة الضالين الذين يلقبون أهل الحق بالحشوية، وأنهم أولى الناس بهذا اللقب المذموم، فيقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ(١): (ولهذا لما ذكر الله سبحانه قول الذين ما قدروا الله حق قدره، حيث أنكروا الإنزال على البشر، ذكر المتشبهين به -أي: بالنبي-، المدعين لمماثلته من الأقسام الثلاثة، فإن المماثل له: إما أن يقول: إن الله أوحى إلي. أو يقول: أوحِي إلي، وأُلقِي إلي، وقيل لي. ولا يسمي القائل، أو يضيف ذلك إلى نفسه، ويذكر أنه هو المنشئ له، ووجه الحصر: إما أن يذكر الفاعل أو يحذفه، وإذا ذكره، فإما أن يجعله من قول الله أو من قول نفسه؛ فإنه إذا جعله من كلام الشياطين، لم يقبل منه، وما جعله في كلام الملائكة فهو داخل فيما يضيفه إلى الله وفيما حذف فاعله، فقال الله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَىَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَىْءٌ وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ﴾ [الأنعام:٩٣]، وتدبر كيف جعل الأوَّلَين في حيز الذي جعله وحيًا من الله، ولم يسم الموحِي، فإنهما جنس واحد في ادعاء جنس الإنباء، وجعل الآخر في حيز الذي ادعى أن يأتي بمثله، ولهذا قال: ﴿مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ﴾ [الأنعام:٢١]، ثم قال: ﴿وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ﴾ [الأنعام:٩٣]، فالمفتري للكذب والقائل: أوحي إلي. ولم يوح إليه شيء؛ من جملة الاسم الأول، وقد قرن به الاسم الآخر. فهؤلاء الثلاثة المدعون لشبه النبوة، وقد تقدم قبلهم المكذب للنبوة؛ فهذا يعم جميع أصول الكفر، التي هي تكذيب الرسل، أو مضاهاتهم كمسيلمة الكذاب وأمثاله. وهذه هي أصول البدع التي نردها نحن في هذا المقام؛ لأن المخالف للسنة يرد

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٨٦).

بعض ما جاء به الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو يعارض قول الرسول بما يجعله نظيرًا له من رأي أو كشف أو نحو ذلك).

ثم بيَّن الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ أن هؤلاء الضالين وأشباههم هم أولى بوصف الحشوية من أهل السنة والجماعة، بل هم المستحقون لهذا الوصف لا أهل السنة، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (فقد تبين أن الذين يسمون هؤلاء وأئمتهم -أي: أهل السنة- حشوية هم أحق بكل وصف مذموم يذكرونه، وأئمة هؤلاء أحق بكل علم نافع وتحقيق؛ فإن نبزهم بالحشْوية -إن كان-؛ لأنهم يروون الأحاديث بلاتمييز، فالمخالفون لهم أعظم الناس قولًا لحشو الآراء والكلام الذي لاتعرف صحته، بل يعلم بطلانه. وإن كان؛ لأن فيهم عامةً لا يميزون، فما من فرقة من تلك الفرق إلا ومن أتباعها من هم من أجهل الخلق وأكفرهم. وأتباع هؤلاء -أي: أهل السنة- هم عمار المساجد بالصلوات، وأهل الذكر والدعوات، وحجاج البيت العتيق، والمجاهدون في سبيل الله، وأهل الصدق والأمانة وكل خير في العالم، فقد تبين لك أنهم أحق الناس بوجوه الذم، وأن هؤلاء أبعد عنها، وأن الواجب على الخلق أن يرجعوا إليهم فيما اختصهم الله به من الوراثة النبوية، التي لا توجد إلا عندهم.

وأيضًا فينبغي النظر في الموسومين بهذا الاسم، وفي الواسمين لهم به: أيهما أحق، وقد علم أن هذا الاسم مما اشتهر عن النفاة ممن هم مظنة الزندقة، وأن علامة الزنادقة تسميتهم لأهل الحديث حشوية.

من المعلوم أن هذا من تلقيب بعض الناس لأهل الحديث الذين يقرونه على ظاهره، فكل من كان عنه أبعد، كان أعظم ذمًا بذلك -كالقرامطة، ثم الفلاسفة، ثم المعتزلة-، فكل من اتبع النصوص وأقرها، سموه بذلك، ومن قال بالصفات العقلية -مثل: العلم،

والقدرة- دون الخبرية ونحو ذلك، سَمَّى مثبتة الصفات الخبرية حشوية؛ كما يفعل أبو المعالي الجويني وأبو حامد الغزالي ونحوهما.

وهؤلاء يعيبون منازعهم؛ إما لجمعه حشوَ الحديث من غير تمييز بين صحيحه وضعيفه، أو لكون اتِّباع الحديث في مسائل الأصول -عندهم- من مذهب الحشو؛ لأنها مسائل علمية، والحديث لا يفيد ذلك -عندهم-؛ لأن اتباع النصوص مطلقًا في المباحث الأصولية الكلامية حشو؛ لأن النصوص لاتفي بذلك -في زعمهم-، فالأمر -عندهم- راجع إلى أحد أمرين: إما ريب في الإسناد أو في المتن. إما لأنهم يضيفون إلى الرسول ما لم يعلم أنه قاله -كأخبار الآحاد- ويجعلون مقتضاها العلم، وإما لأنهم يجعلون ما فهموه من اللفظ معلومًا، وليس هو بمعلوم؛ لما في الأدلة اللفظية من الاحتمال -عندهم-، ولا ريب أن هذا عمدة كل زنديق ومنافق، يبطل العلم بما بعث الله به رسوله، تارة يقول: لا نعلم أنهم قالوا ذلك. وتارة يقول: لا نعلم ما أرادوا بهذا القول. ومتى انتفى العلم بقولهم أو بمعناه، لم يُستفَد من جهتهم علم، فيتمكن بعد ذلك أن يقول من المقالات، وقد أمن على نفسه أن يعارض بآثار الأنبياء؛ لأنه قد وَكل ثغرَها بذينك الدافعين لجنود الرسول عنه الطاعنين لمن احتج بها.

وهذا القدر بعينه هو عين الطعن في نفس النبوة، وإن كان يقر بتعظيمهم وكمالهم إقرار من لا يتلقى من جهتهم علمًا؛ فيكون الرسول عنده بمنزلة خليفةٍ يُعطي السّكة والخطبة رسمًا ولفظًا كتابة وقولًا، من غير أن يكون له أمر أو نهي مطاع، فله صورة الإمامة بما جُعل له من السّكة والخطبة، وليس له حقيقتها. وهذا القدر وإن استجازه كثير منها الملوك؛ لعجز بعض الخلفاء عن القيام بواجبات الإمارة من الجهاد والسياسة؛ كما يفعل ذلك كثير من نواب الولاة؛ لضعف مستنيبه وعجزه.

فمن المعلوم أن المؤمن بالله ورسوله لا يستجيز أن يقول في الرسالة: إنها عاجزة عن تحقيق العلم وبيانه؛ حتى يكون الإقرار بها مع تحقيق العلم الإلهي من غيرها موجبًا لصلاح الدين. ولا يستجيز أن يتعدَّى عليها بالتقدم بين يدي الله ورسوله، ويقدم علمه وقوله على علم الرسول وقوله. ولا يستجيز أن يسلط عليها التأويلات العقلية، ويدعي أن ذلك من كمال الدين، وأن الدين لايكون كاملًا إلا بذلك، وأحسن أحواله أن يدعي أن الرسول كان عالمًا بأن ما أخبر به له تأويلات وتبيانٌ غير ما يدل عليه ظاهر قوله ومفهومه، وأنه ما ترك ذلك إلا لأنه ما كان يمكنه البيان بين أولئك الأعراب ونحوهم، وأنه وكل ذلك إلى عقول المتأخرين. وهذا هو الواقع منهم؛ فإن المتفلسفة تقول: إن الرسل لم يتمكنوا من بيان الحقائق؛ لأن إظهارها يفسد الناس، ولا تحتمل عقولهم ذلك. ثم قد يقولون: إنهم -أي: الرسل- عرفوها. وقد يقول بعضهم: لم يعرفوها!).



الرد على الفلاسفة وعلماء الكلام



يواصل الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ الرد على المتفلسفة وعلماء الكلام الذين ينتقصون علم السلف، ويظنون أنهم أعلم من السلف، فيقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(١)]: (ولا ريب أن أهل الحديث أعلم الأمة وأخصها بعلم الرسول، وعلم خاصته مثل الخلفاء الراشدين وسائر العشرة، ومثل: أبي بن كعب، وعبد الله بن مسعود، ومعاذ بن جبل، وعبد الله بن سلام، وسلمان الفارسي، وأبي الدرداء، وعبادة بن الصامت، وأبي ذر الغفاري، وعمار بن ياسر، وحذيفة بن اليمان، ومثل: سعد بن معاذ، وأسيد بن حضير، وسعد بن عبادة، وعباد بن بشر، وسالم مولى أبي حذيفة، وغير هؤلاء ممن كان أخص الناس بالرسول وأعلمهم بباطن أموره، وأتبعهم لذلك. فعلماء الحديث أعلم الناس بهؤلاء وببواطن أمورهم وأتبعهم لذلك؛ فيكون عندهم العلم؛ علم خاصة الرسول وبطانته؛ كما أن خواص الفلاسفة يعلمون علم أئمتهم، وخواص المتكلمين يعلمون علم أئمتهم، وخواص القرامطة والباطنية يعلمون علم أئمتهم، وكذلك أئمة الإسلام مثل أئمة العلماء؛ فإن خاصة كل إمام أعلم بباطن أموره، مثل: مالك بن أنس؛ فإن ابن القاسم لما كان أخص الناس به، وأعلمهم بباطن أمره، اعتمد أتباعه على روايته، حتى إنه تؤخذ عنه مسائل السر التي رواها ابن أبي الغمر، وإن طعن بعض الناس فيها. وكذلك أبو حنيفة؛ فأبو يوسف ومحمد وزفر أعلم الناس به.

وقد يكتب العالم كتابًا، أو يقول قولًا، فيكون بعض من لم يشافهه به أعلم بمقصوده من بعض من شافهه به؛ كما قال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ**»[(٢)]،

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٩١).

(٢) رواه البخاري (١٧٤١)، ومسلم (١٦٧٩) من حديث أبي بكرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

لكن بكل حال لابد أن يكون المبلّغ من الخاصة العالمين بحال المبلغ عنه؛ كما يكون في أتباع الأئمة من هو أفهم لنصوصهم من بعض أصحابهم.

ومن المستقر في أذهان المسلمين أن ورثة الرسول وخلفاء الأنبياء الذين قاموا بالدين علمًا وعملًا، ودعوةً إلى الله والرسول؛ فهؤلاء أتباع الرسول حقًا، وهم بمنزلة الطائفة الطيبة من الأرض، التي زكت، فقبلت الماء، وأنبتت الكلأ والعشب الكثير، فزكت في نفسها، وزكى الناس بها، وهؤلاء هم الذين جمعوا بين البصيرة في الدين والقوة على الدعوة، ولذلك كانوا ورثة الأنبياء، الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿ وَٱذۡكُرۡ عِبَٰدَنَآ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ أُوْلِي ٱلۡأَيۡدِي وَٱلۡأَبۡصَٰرِ ﴾ [ص:٤٥]، فالأيدي: القوة في أمر الله. والأبصار: البصائر في دين الله. فبالبصائر يدرك الحق ويعرف، وبالقوة يتمكن من تبليغه وتنفيذه والدعوة إليه. فهذه الطبقة كان لها قوة الحفظ والفهم والفقه في الدين والبصر والتأويل، ففجرت من النصوص أنهار العلوم، واستنبطت منها كنوزها، ورزقت فيها فهمًا خاصًا؛ كما قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَدْ سُئِلَ: «هَلْ خَصَّكُمْ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشَيْءٍ دُونَ النَّاسِ؟ فَقَالَ: **لَا؛ وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ؛ إِلَّا فَهْمًا يُؤْتِيهِ اللهُ عَبْدًا فِي كِتَابِهِ**»[١]، فهذا الفهم هو بمنزلة الكلأ والعشب الذي أنبتته الأرض الطيبة، وهو الذي تميزت به هذه الطبقة عن الطبقة الثانية، وهي التي حفظت النصوص، فكان همها حفظها وضبطها، فوردها الناس، وتلقوها بالقبول، واستنبطوا منها واستخرجوا كنوزها، واتجروا فيها، وبذروها في أرض قابلة للزرع والنبات، ووردوها كل بحسبه ﴿ قَدۡ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٖ مَّشۡرَبَهُمۡ ﴾ [البقرة:٦٠]، وهؤلاء الذين قال فيهم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي، فَوَعَاهَا؛ ثُمَّ أَدَّاهَا كَمَا سَمِعَهَا؛**

---

(١) رواه البخاري (١١١)، ومسلم (١٣٧٠).

فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ، وَلَيْسَ بِفَقِيهٍ؛ وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ»[1]، وهذا عبد الله بن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا حبر الأمة وترجمان القرآن مقدار ما سمعه من النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لا يبلغ نحو العشرين حديثًا، الذي يقول فيه: «سمعت ورأيت»، وسمع الكثير من الصحابة، وبورك له في فهمه والاستنباط منه، حتى ملأ الدنيا فقهًا وعلمًا.

قال أبو محمد بن حزم: وجُمعت فتاواه في سبعة أسفار كبار. وهي بحسب ما بلغ جامعها، وإلا فعلم ابن عباس كالبحر، وفقهه واستنباطه وفهمه في القرآن بالموضع الذي فاق به الناس. وقد سمعوا ما سمع، وحفظوا القرآن كما حفظه، لكن أرضه كانت من أطيب الأراضي وأقبلها للزرع، فبذر فيها النصوص، فأنبتت كل زوج كريم و﴿ **ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ** ﴾ [الجمعة:٤].

وأين تقع فتاوى ابن عباس وتفسيره واستنباطه من فتاوى أبي هريرة وتفسيره؟ وأبو هريرة أحفظ منه، بل هو حافظ الأمة على الإطلاق؛ يؤدي الحديث كما سمعه، ويدرسه بالليل درسًا. فكانت همته مصروفة إلى الحفظ وتبليغ ما حفظه كما سمعه، وهمة ابن عباس مصروفة إلى التفقه والاستنباط، وتفجير النصوص وشق الأنهار منها، واستخراج كنوزها. وهكذا ورثتهم من بعدهم اعتمدوا في دينهم على استنباط النصوص، لا على خيال فلسفي، ولا رأي قياسي، ولا غير ذلك من الآراء المبتدعات. لا جرم كانت الدائرة والثناء والصدق والجزاء العاجل والآجل لورثة الأنبياء التابعين لهم في الدنيا والآخرة؛ فإن المرء على دين خليله: ﴿ **قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ** ﴾ [آل عمران:٣١]، وبكل حال فهم أعلم الأمة بحديث الرسول ومقاصده وأحواله.

---

(١) رواه الترمذي (٢٦٥٦) وحسنه، وأبو داود (٣٦٦٠)، وابن ماجه (٢٣٠).

ونحن لا نعني بأهل الحديث: المقتصرين على سماعه أو كتابته أو روايته، بل نعني بهم: كل من كان أحق بحفظه ومعرفته وفهمه ظاهرًا وباطنًا، واتباعه ظاهرًا وباطنًا، وكذلك أهل القرآن، وأدنى خصلة في هؤلاء محبة القرآن والحديث، والبحث عنهما وعن معانيهما، والعمل بما علموه من موجبهما؛ ففقهاء الحديث أخبر بالرسول من فقهاء غيرهم.

ومن المعلوم أن المعظمين للفلسفة والكلام المعتقدين لمضمونهما هم أبعد عن معرفة الحديث، هذا أمر محسوس. بل إذا كشفت أحوالهم، وجدتهم أجهل الناس بأقواله ﷺ وأحواله وبواطن أموره وظواهرها، حتى لتجد كثيرًا من العامة أعلم بذلك منهم، وتجدهم لا يميزون بين ما قاله الرسول وما لم يقله، بل قد لا يفرقون بين حديث متواتر عنه وحديث مكذوب موضوع عليه. وإنما يعتمدون في موافقته على ما يوافق قولهم، سواء كان موضوعًا أو غير موضوع، فيعْدِلون إلى أحاديث يعلم خاصة الرسول بالضرورة اليقينية أنها مكذوبة عليه، عن أحاديث يعلم خاصته بالضرورة اليقينة أنها قوله.

وهم لا يعلمون مراده، بل غالب هؤلاء لا يعلمون معاني القرآن فضلًا عن الحديث، بل كثير منهم لا يحفظون القرآن أصلًا، فمن لا يحفظ القرآن ولا يعرف معانيه، ولا يعرف الحديث ولا معانيه؛ من أين يكون عارفًا بالحقائق المأخوذة عن الرسول؟!).





منهج أهل الحديث ومنهج مخالفيهم

يبيِّن الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ منهج أهل الحديث ومنهج مخالفيهم من المبتدعة والزنادقة، فيقول[1]: (فأعلم الناس بالسابقين وأتبعهم لهم هم أهل الحديث وأهل السنة، ولهذا قال الإمام أحمد في «رسالة عبدوس بن مالك»: أصول السنة عندنا: التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والاقتداء بهم، وترك البدع، وكل بدعة ضلالة. والسنة عندنا: آثار رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. والسنة تفسر القرآن، وهي دلائل القرآن؛ أي: دلالات على معناه.

ولهذا ذكر العلماء أن الرَّفْضَ أساس الزندقة، وأن أول من ابتدع الرَّفْضَ كان منافقًا زنديقًا، وهو عبد الله بن سبأ؛ فإنه إذا قدح في السابقين الأولين؛ فقد قدح في نقل الرسالة، أو في فهمها، أو في اتباعها، فالرافضة تقدح تارة في علمهم بها، وتارة في اتباعهم لها، وتحيل ذلك على أهل البيت، وعلى المعصوم الذي ليس له وجود في الوجود.

والزنادقة -من الفلاسفة والنصيرية وغيرهم- يقدحون تارة في النقل، وهو قول جهالهم، وتارة يقدحون في فهم الرسالة، وهو قول حذاقهم؛ كما يذهب إليه أكابر الفلاسفة والاتحادية ونحوهم، حتى كان التلمساني مرة مريضًا، فدخل عليه شخص ومعه بعض طلبة الحديث، فأخذ يتكلم على قاعدته في الفكر؛ أنه حجاب، وأن الأمر مداره على الكشف، وغرضه كشف الوجود المطلق، فقال ذلك الطالب: فما معنى قول أم الدرداء: أفضل عمل أبي الدرداء التفكر؟ فتبرم بدخول مثل هذا عليه، وقال للذي جاء به: كيف يدخل عليَّ مثل هذا؟ ثم قال: أتدري يا بُني ما مثل أبي الدرداء وأمثاله؟

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ١٠٢).

مثلُهم مَثَلُ أقوام سمعوا كلامًا حفظوه لنا، حتى نكون نحن الذين نفهمه، ونعرف مراد صاحبه، ومَثَلُ بريد حمل كتابًا من السلطان إلى نائبه.

وكذلك ابن سينا وغيره يذكر من التنقص بالصحابة ما ورثه عن أبيه وشيعته القرامطة، حتى تجدهم إذا ذكروا في آخر الفلسفة حاجة النوع الإنساني إلى الإمامة، عرَّضوا بقول الرافضة الضلَّال، لكن أولئك يصرحون من السب بأكثر مما يصرح به هؤلاء.

ولهذا تجد بين الرافضة والقرامطة والاتحادية اقترانًا واشتباهًا يجمعهم أمور:

منها: الطعن في خيار هذه الأمة، وفيما عليه أهل السنة والجماعة وفيما استقر من أصول الملة وقواعد الدين، ويَدَّعون باطنًا امتازوا به واختصوا به عمن سواهم، ثم هم مع ذلك متلاعنون متباغضون مختلفون؛ كما رأيت وسمعت من ذلك ما لا يحصى؛ كما قال الله عن النصارى: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَهُمۡ فَنَسُواْ حَظّٗا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَأَغۡرَيۡنَا بَيۡنَهُمُ ٱلۡعَدَاوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [المائدة:١٤]، وقال عن اليهود: ﴿وَأَلۡقَيۡنَا بَيۡنَهُمُ ٱلۡعَدَٰوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ كُلَّمَآ أَوۡقَدُواْ نَارٗا لِّلۡحَرۡبِ أَطۡفَأَهَا ٱللَّهُ﴾ [المائدة:٦٤].

وكذلك المتكلمون المخلِّطون الذين يكونون تارة مع المسلمين -وإن كانوا مبتدعين-، وتارة مع الفلاسفة الصابئين، وتارة مع الكفار والمشركين، وتارة يقابلون بين الطوائف، وينتظرون لمن تكون الدائرة، وتارة يتحيرون بين الطوائف، وهذه الطائفة الأخيرة -يعني: طائفة المتكلمين- قد كثرت في كثير ممن انتسب إلى الإسلام من العلماء والأمراء وغيرهم، لاسيما لما ظهر المشركون من الترك على أرض الإسلام بالمشرق في

أثناء المائة السابعة، وكان كثير ممن ينتسب إلى الإسلام فيه من النفاق والردة ما أوجب تسليط المشركين وأهل الكتاب على بلاد المسلمين، فتجد أبا عبد الله الرازي يطعن في دلالة الأدلة اللفظية على اليقين، وفي إفادة الأخبار للعلم، وهذان هما مقدمتا الزندقة. ثم يعتمد فيما أقر به من أمور الإسلام على ما عُلم بالاضطرار من دين الإسلام؛ مثل: العبادات والمحرمات الظاهرة، وكذلك الإقرار بمعاد الأجسام -بعد الاطلاع على التفاسير والأحاديث- يجعل العلمَ بذلك مستفادًا من أمور كثيرة؛ فلا يعطل تعطيل الفلاسفة الصابئين، ولا يقر إقرار الحنفاء العلماء المؤمنين.

وكذلك الصحابة، وإن كان -أي: الرازي- يقول بعدالتهم فيما نقلوه وبعلمهم في الجملة؛ لكن يزعم في مواضع أنهم لم يعلموا شبهات الفلاسفة وما خاضوا فيه؛ إذ لم يجد مأثورًا عنهم التكلم بلغة الفلاسفة. وهذا لا يضرهم؛ إذ العلم بلغات الأمم ليس مما يجب على الرسل وأصحابهم، بل يجب منه ما لا يتم التبليغ إلا به، فالمتوسطون بينهم من التراجمة يعلمون لفظ كل منهما ومعناه. فإن كان المعنيان واحدًا كالشمس والقمر، وإلا علموا ما بين المعنيين من الاجتماع والافتراق، فينقل لكل منهما مراد صاحبه.

فالصحابة كانوا يعلمون ما جاء به الرسول، وفيما جاء به بيان الحجة على بطلان كفر كل كافر، وبيان ذلك بقياس صحيح أحق وأحسن بيانًا من مقاييس أولئك الكفار؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان:٣٣]، أخبر تعالى أن الكفار لا يأتونه بقياس عقلي لباطلهم، إلا جاءه الله بالحق، وجاءه من البيان والدليل وضرب المثل بما هو أحسن تفسيرًا وكشفًا وإيضاحًا للحق من قياسهم، وجميع ما تقوله الصابئة والمتفلسفة وغيرهم من الكفار من حكم أو دليل يندرج فيما علمه الصحابة، والله تعالى قد أرسل نبيه محمدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى جميع العالمين، وضرب الأمثال فيما أرسله به لجميعهم؛ كما قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ

مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ [الزمر:٢٧]، فأخبر أنه ضرب لجميع الناس في هذا القرآن من كل مثل، ولا ريب أن الألفاظ في المخاطبات تكون بحسب الحاجات كالسلاح في المحاربات، فإذا كان عدو المسلمين في تحصنهم وتسلحهم على صفة غير الصفة التي كان عليها فارس والروم؛ كان جهادهم بحسب ما توجبه الشريعة، التي مبناها على تحري ما هو لله أطوع، وللعبد أنفع، وهو الأصلح في الدنيا والآخرة.

ولهذا لما حاصر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الطائف، رماهم بالمنجنيق[١]، وكذلك لما حوصر المسلمون عام الخندق، اتخذوا من الخندق ما لم يحتاجوا إليه في غير الحصار، وقيل: إن سلمان أشار عليهم بذلك؛ فسلموا ذلك له؛ لأنه طريق إلى فعل ما أمر الله به ورسوله).



(١) رواه الترمذي معضلًا بعد حديث (٢٧٦٢)، والبيهقي عن أبي عبيدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وضعفه، وأنكره يحيى بن أبي كثير.

معنى البدعة والفرق بينها وبين ما يستحدث من المنافع

يبيِّن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ معنى البدعة المنهي عنها، وما لا يدخل في مدلولها من الأمور المستحدثة، التي فيها نفع للمسلمين وإظهار للحق، وأن ذلك ليس من البدعة المنهي عنها، فيقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١]: (وقد قررنا في قاعدة «السنة والبدعة» أن البدعة في الدين هي ما لم يشرعه الله ورسوله، وهو ما لم يأمر به أمر إيجاب ولا استحباب، فأما ما أمر به أمر إيجاب أو استحباب، وعلم الأمر به بالأدلة الشرعية، فهو من الدين الذي شرعه الله، وإن تنازع أولو الأمر في بعض ذلك. وسواء كان هذا مفعولًا على عهد النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو لم يكن؛ فما فعل بعده بأمره من قتال المرتدين والخوارج المارقين[٢]، وفارس والروم والترك، وإخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب[٣]، وغير ذلك من سنته.

ولهذا كان عمر بن عبد العزيز[٤] يقول: «سَنَّ رَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُنَنًا الأَخْذُ بِهَا تَصْدِيقٌ لِكِتَابِ اللهِ وَاسْتِكْمَالٌ لِطَاعَةِ اللهِ وَقُوَّةٌ عَلَى دِينِ اللهِ. لَيْسَ لِأَحَدٍ تَغْيِيرُهَا وَلَا النَّظَرُ فِي رَأْيِ مَنْ خَالَفَهَا؛ مَنْ اهْتَدَى بِهَا، فَهُوَ مُهْتَدٍ، وَمَنْ اسْتَنْصَرَ بِهَا، فَهُوَ مَنْصُورٌ، وَمَنْ خَالَفَهَا وَاتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، وَلَّاهُ اللهُ مَا تَوَلَّى، وَأَصْلَاهُ جَهَنَّمَ، وَسَاءَتْ مَصِيرًا». فسنة خلفائه الراشدين هي مما أمر الله به ورسوله، وعليه أدلة شرعية مفصلة؛ فكما

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ١٠٧).

(٢) انظر: صحيح مسلم (١٠٦٢، ١٠٦٨).

(٣) رواه البخاري (٣٠٥٣)، ومسلم (١٦٣٧) من حديث ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، ومسلم (١٧٦٧) من حديث عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٤) رواه اللالكائي (١/ ٩٤/ ١٣٤).

أن الله بيَّن في كتابه مخاطبة أهل الكتاب وإقامة الحجة عليهم بما بينه من أعلام رسالة محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وبما في كتبهم من ذلك، وما حرفوه ويدلوه من دينهم، وصدَّق ما جاءت به الرسل قبله، حتى إذا سمع ذلك الكتابيُّ العالمَ المنصف، وجد ذلك كله من أبين الحجة وأقوم البرهان، والمناظرة والمحاجة لا تنفع إلا مع العدل والإنصاف، وإلا فالظالم يجحد الحق الذي يعلمه -وهو المسفسط والمقرمط-، أو يمتنع عن الاستماع والنظر في طريق العلم).

ثم بيَّن الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ إمكان الاستفادة مما عند أهل الكتاب من حق، فقال: (وإذا حصل من مسلمة أهل الكتاب الذين علموا ما عندهم بلغتهم، وترجموا لنا بالعربية، انتُفع بذلك في مناظرتهم ومخاطبتهم؛ كما كان عبد الله بن سلام وسلمان الفارسي وكعب الأحبار وغيرهم يحدثون بما عندهم من العلم، وحينئذٍ يستشهد بما عندهم على موافقة ما جاء به الرسول، ويكون حجة عليهم من وجه وعلى غيره من وجه آخر.

فإذا أراد المجادل منهم أن يذكر ما يطعن في القرآن بنقل أو عقل؛ مثل: أن ينقل عما في كتبهم عن الأنبياء ما يخالف ما جاء به محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو خلاف ما ذكر الله في كتبهم؛ كزعمهم للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن الله أمرهم بتحميم الزاني دون رجمه، أمكن للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والمؤمنين أن يطلبوا التوراة ومن يقرؤها بالعربية، ويترجمها من ثقات التراجمة كعبد الله بن سلام ونحوه، لَمَّا قال لحبرهم: ارفع يدك عن آية الرجم[1]، فإذا هي تلوح، ورجم النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الزانيين منهم بعد أن أقام عليهم الحجة من كتابهم، وذلك أنه موافق لما أنزل الله عليه من الرجم، وقال: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَوَّلُ مَنْ أَحْيَا أَمْرَكَ إِذْ أَمَاتُوهُ**»[2]، ولهذا قال ابن عباس في قوله: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ ۚ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ

(١) رواه البخاري (٣٦٣٥)، ومسلم (١٦٩٩) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) رواه مسلم (١٧٠٠) من حديث البراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ٱلَّذِينَ أَسۡلَمُواْ ﴾ [المائدة:٤٤]؛ قال: «مُحَمَّدٌ صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ مِنْ النَّبِيِّينَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا، وَهُوَ لَمْ يَحْكُمْ إِلَّا بِمَا أَنْزَلَ اللهُ عَلَيْهِ؛ كَمَا قَالَ: ﴿ وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ﴾ [المائدة:٤٩]»).

ثم بيَّن الشيخ ما يقابل به تحريفهم وتحايلهم؛ بأن يطلب منهم إحضار أصل التوراة وتلاوتها؛ كما قال سبحانه: ﴿ كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلّٗا لِّبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسۡرَٰٓءِيلُ عَلَىٰ نَفۡسِهِۦ مِن قَبۡلِ أَن تُنَزَّلَ ٱلتَّوۡرَىٰةُۚ قُلۡ فَأۡتُواْ بِٱلتَّوۡرَىٰةِ فَٱتۡلُوهَآ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴾ [آل عمران:٩٣]؛ فأمرنا أن نطلب منهم إحضار التوراة وتلاوتها إن كانوا صادقين في نقل ما يخالف ذلك؛ فإنهم كانوا: ﴿يَلۡوُۥنَ أَلۡسِنَتَهُم بِٱلۡكِتَٰبِ لِتَحۡسَبُوهُ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ ﴾ [آل عمران:٧٨]، و﴿ يَكۡتُبُونَ ٱلۡكِتَٰبَ بِأَيۡدِيهِمۡ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة:٧٩]، ويكذبون في كلامهم وكتابهم، فلهذا لا تقبل الترجمة إلا من ثقة؛ فإذا احتج أحدهم على خلاف القرآن بروايةٍ عن الرسل المتقدمين؛ مثل: الذي يُروى عن موسى أنه قال: «تَمَسَّكُوا بِالسَّبْتِ مَا دَامَتْ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ»، أمكننا أن نقول لهم: في أي كتاب هذا؟ أحضروه! وقد علمنا أن هذا ليس في كتبهم، وإنما هو مفترى مكذوب. وإن ذكروا حجة عقلية، فهمت -أيضًا- مما في القرآن بردها إليه؛ مثل: إنكارهم للنسخ بالعقل، حتى قالوا: لا ينسخ ما حرمه، ولا ينهى عما أمر به، فقال تعالى: ﴿ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمۡ عَن قِبۡلَتِهِمُ ٱلَّتِي كَانُواْ عَلَيۡهَا ﴾ [البقرة:١٤٢]. قال البراء بن عازب -كما في «الصحيحين»-: هم اليهود[1]، فقال سبحانه: ﴿ قُل لِّلَّهِ ٱلۡمَشۡرِقُ وَٱلۡمَغۡرِبُۚ يَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴾ [البقرة:١٤٢]، فذكر ما في النسخ من تعليق الأمر بالمشيئة الإلهية، ومن كون الأمر الثاني قد يكون أصلح وأنفع. فقوله: ﴿يَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴾ [البقرة:١٤٢] بيان للأصلح والأنفع. وقوله: ﴿ مَن يَشَآءُ ﴾ رد للأمر إلى المشيئة.

---

(١) رواه البخاري (٤٠، ٣٩٩)، ومسلم (٥٤٠) من حديث البراء رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

وعلى بعض ما في الآية اعتماد جميع المتكلمين؛ حيث قالوا: التكليف إما تابع لمحض المشيئة -كما يقوله قوم-، أو تابع للمصلحة -كما يقوله قوم-، وعلى التقديرين فهو جائز.

ثم إنه بيَّن سبحانه وقوع النسخ بتحريم الحلال في التوراة؛ بأنه أحل لإسرائيل أشياء، ثم حرمها في التوراة، وأن هذا كان تحليلًا شرعيًّا بخطاب، لم يكونوا استباحوه بمجرد البقاء على الأصل؛ حتى لا يكون رفعه نسخًا -كما يدعيه قوم منهم-، وأمر بطلب التوراة في ذلك، وهكذا وجدناه فيها كما حدثنا بذلك مُسلمة أهل الكتاب. وهكذا مناظرة الصابئة الفلاسفة والمشركين ونحوهم؛ فإن الصابئ الفيلسوف إذا ذكر ما عند قدماء الصابئة الفلاسفة من الكلام الذي عرب وترجم بالعربية؛ فإن ذَكَر ما لا يتعلق بالدين من مسائل الطب والحساب ما غايته انتفاع بآثار الكفار والمنافقين في أمور الدنيا، فهذا جائز؛ كما يجوز السكني في ديارهم، ولبس ثيابهم وسلاحهم، وكما تجوز معاملتهم على الأرض؛ كما عامل النبي ﷺ يهود خيبر، وكما استأجر النبي ﷺ هو وأبو بكر ابنَ أريقط[1]. وكانت خزاعة عَيْبَةَ نُصْحِ رَسُولِ الله ﷺ -مسلمهم وكافرهم-، وكان يقبل نصحهم، وكان أبو طالب ينصر النبي ﷺ، ويذب عنه -مع شركه-؛ فأخذ علم الطب من كتبهم مثل الاستدلال بالكافر على الطريق واستطبابه. وإن ذكروا ما يتعلق بالدين، فإن نقلوه عن الأنبياء، كانوا فيه كأهل الكتاب وأسوأ حالًا، وإن أحالوه على القياس العقلين فإن وافق ما في القرآن، فهو حق، وإن خالفه، ففي القرآن بيان بطلانه، وإن كان ما يذكرونه مجملًا فيه الحق؛ قُبل الحق، ورُدَّ الباطل).

---

(١) كما رواه البخاري (٢٢٦٣) من حديث عائشة رضي الله عنها.

أحكام الترجمة

يتكلم الشيخ عن الترجمة -وهي نقل معنى الكلام من لغة إلى لغة أخرى-، فيقول[1]: (والترجمة والتفسير ثلاث طبقات:

أحدها: ترجمة مجرد اللفظ؛ مثل: نقل اللفظ بلفظ مرادف، ففي هذه الترجمة تريد أن تعرف أن الذي يعني بهذا اللفظ عند هؤلاء هو بعينه الذي يعني باللفظ عند هؤلاء؛ فهذا علم نافع؛ إذ كثير من الناس يقيد المعنى باللفظ؛ فلا يجرده عن اللفظين جميعًا.

والثاني: ترجمة المعنى وبيانه؛ بأن يصور المعنى للمخاطب، فتصوير المعنى له وتفهيمه إياه قدر زائد على ترجمة اللفظ؛ كما يشرح للعربي كتابًا عربيًا، قد سمع ألفاظه العربية، لكنه لم يتصور معانيه ولا فهمها. وتصوير المعنى يكون بذكر عينه أو نظيره؛ إذ هو تركيب صفات من مفردات يفهمها المخاطب، يكوِّن ذلك المركب صور ذلك المعنى إما تحديدًا وإما تقريبًا.

الدرجة الثالثة: بيان صحة ذلك، وتحقيقه بذكر الدليل والقياس الذي يحقق ذلك المعنى.

فإذا عرف القرآن هذه المعرفة، فالكلام الذي يوافقه أو يخالفه من كلام أهل الكتاب والصابئين والمشركين لابد فيه من الترجمة للَّفظ والمعنى -أيضًا-، وحينئذٍ فالقرآن فيه تفصيل كل شيء؛ كما قال تعالى: ﴿مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [يوسف:١١١]، وقال: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ١١٥).

تِبْيَـٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ ﴾ [النحل:٨٩]. ومعلوم أن الأمة مأمورة بتبليغ القرآن لفظه ومعناه؛ كما أمر بذلك الرسول، ولا يكون تبليغ رسالة الله إلا كذلك، وأن تبليغه إلى العجم قد يحتاج إلى ترجمة لهم، فيترجم لهم بحسب الإمكان.

وإذا كان من المعلوم أن أكثر المسلمين -بل أكثر المنتسبين منهم إلى العلم- لا يقومون بترجمة القرآن وتفسيره وبيانه؛ فلأن يَعجَز غيرُهم عن ترجمة ما عنده وبيانه أولى بذلك؛ لأن عقل المسلمين أكمل وكتابهم أقوم قيلًا، وأحسن حديثًا، ولغتهم أوسع، لاسيما إذا كانت تلك المعاني غير محققة، بل فيها باطل كثير؛ فإن ترجمة المعاني الباطلة أصعب؛ لأنه ليس لها نظير من الحق من كل وجه.

فإذا سئلنا عن كلام يقولونه: هل هو حق أو باطل؟ ومن أين يتبين فيه الحق من الباطل؟ قلنا من القول بالحجة والدليل؛ كما كان المشركون وأهل الكتاب يسألون رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن مسائل أو يناظرونه، وكما كانت الأمم تجادل رسلها؛ إذ كثير من الناس يدعي موافقة الشريعة للفلسفة، كما يقول الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل على الرسول وما أنزل من قبله، ويقولون: ما أردنا إلا الإحسان والتوفيق بين الشريعة والفلسفة. فإنهم قالوا: العقول والنفوس عند الفلاسفة هي الملائكة عند الأنبياء. وليس كذلك؛ فإن اسم الملائكة يتضمن أنهم رسل الله؛ كما قال تعالى: ﴿ جَاعِلِ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ رُسُلًا ﴾ [فاطر:١]؛ وكما قال: ﴿وَٱلْمُرْسَلَـٰتِ عُرْفًا﴾ [المرسلات:١]؛ فالملائكة رسل الله في تنفيذ أمره الكوني الذي يدبر به السماوات والأرض؛ كما قال تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ ﴾ [الأنعام:٦١]، وكما قال: ﴿بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ﴾ [الزخرف:٨٠]، وتنفيذ أمره الديني الذي تنزل به الملائكة؛ فإنه قال: ﴿ يُنَزِّلُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ بِٱلرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ ﴾ [النحل:٢]، وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِىَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُۥ عَلِىٌّ

﴿حَكِيمٌ﴾ [الشورى:٥١]، وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَصۡطَفِي مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلٗا وَمِنَ ٱلنَّاسِۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٞ﴾ [الحج:٧٥].

وملائكة الله لا يحصي عددهم إلا الله؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلۡنَآ أَصۡحَٰبَ ٱلنَّارِ إِلَّا مَلَٰٓئِكَةٗۙ وَمَا جَعَلۡنَا عِدَّتَهُمۡ إِلَّا فِتۡنَةٗ لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ لِيَسۡتَيۡقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ وَيَزۡدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِيمَٰنٗاۙ وَلَا يَرۡتَابَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۙ وَلِيَقُولَ ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ وَٱلۡكَٰفِرُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلٗاۚ كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ وَمَا يَعۡلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ [المدثر:٣١]، وقيل لهم -أي: للذين يقولون: الملائكة هي العقول والنفوس-: الذي في الكتاب والسنة من ذكر الملائكة وكثرتهم لا يحصر، حتى قال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ: «**أَطَّتْ السَّمَاءُ، وَحُقَّ لَهَا أَنْ تَئِطَّ، مَا فِيهَا مَوْضِعُ أَرْبَعِ أَصَابِعَ إِلَّا مَلَكٌ قَائِمٌ، أَوْ قَاعِدٌ، أَوْ رَاكِعٌ، أَوْ سَاجِدٌ**»[(١)]. وقال الله تعالى: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرۡنَ مِن فَوۡقِهِنَّۚ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمۡدِ رَبِّهِمۡ وَيَسۡتَغۡفِرُونَ لِمَن فِي ٱلۡأَرۡضِۗ أَلَآ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الشورى:٥]، فَمَنْ جَعَلَهُمْ عَشْرَةً، أَوْ تِسْعَةَ عَشَرَ، أَوْ زَعَمَ أَنَّ التِّسْعَةَ عَشَرَ الَّذِينَ عَلَى سَقَرَ: هُمْ الْعُقُولُ وَالنُّفُوسُ؛ فَهَذَا مِنْ جَهْلِهِ بِمَا جَاءَ عَنْ اللهِ وَرَسُولِهِ. وضلالُه في ذلك بيِّن؛ إذا لم تتفق الأسماء في صفة المسمى، ولا في قدره؛ كما تكون الألفاظ المترادفة.

ومن المعلوم أن الملائكة لهم من العلوم والأحوال والإرادات والأعمال ما لا يحصيه إلا الله، ووصفهم في القرآن بالتسبيح والعبادة لله أكثر من أن يذكر).

ثم ذكر الشيخ جملة من النصوص الواردة في الكتاب والسنة في أوصاف الملائكة وأعمالهم، وقال[(٢)]: (وأمثال هذه الأحاديث الصحاح مما فيها ذكر الملائكة الذين في السماوات وملائكة الهواء والجبال وغير ذلك كثيرة)، ثم ذكر النصوص التي فيها ذكر

(١) رواه الترمذي (٢٣١٢)، وقال: حسن غريب، وابن ماجه (٤١٩٠)، وأحمد (٥/ ١٧٣).
(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ١٢٥).

أصناف الملائكة وإتيان جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في صورة أعرابي[(١)]، وتارة في صورة دحية الكلبي.

ثم قال[(٢)]: (وأمثال هذه النصوص التي فيها من أصناف الملائكة وأوصافهم وأعمالهم ما يمنع أن تكون على ما يذكرونه من العقول والنفوس، أو أن يكون جبريل هو العقل الفعال، وتكون ملائكة الآدميين هي القوى الصالحة، والشياطين هي القوى الفاسدة).

أقول: وهذا الذي ذكره صاحب «تفسير المنار» عن شيخه محمد عبده؛ نقلًا عن كتاب «الإحياء» للغزالي، فقد تبين أنه قول الفلاسفة المخالفة للكتاب والسنة! فليُحذر من ذلك.

ثم ذكر الشيخ أن المشركين قالوا: إن الملائكة بنات الله، وأن الله رد عليهم بقوله: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص:٣-٤]، وقال تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَدَ ٱللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴿١٥٢﴾ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ ﴿١٥٣﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿١٥٤﴾ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿١٥٥﴾ أَمْ لَكُمْ سُلْطَٰنٌ مُّبِينٌ ﴿١٥٦﴾ فَأْتُوا۟ بِكِتَٰبِكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [الصافات:١٥١-١٥٧]، وكذلك قال سبحانه: ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ ۖ وَخَرَقُوا۟ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَٰتٍۭ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٠٠﴾ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ﴾ [الأنعام:١٠٠-١٠١]، فأخبر أن التوالد لايكون إلا عن أصلين؛ كما تكون النتيجة عن مقدمتين، لا يكون شيء في هذا العالم إلا عن أصلين، فأما الواحد وحده، فلا يصدر عنه شيء، ولا يتولد.

---

(١) انظر: صحيح البخاري (٥٠)، ومسلم (٩) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ١٢٧).

إبطال قول الفلاسفة والمشركين في الملائكة

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في إبطال قول المشركين والفلاسفة: إن الملائكة بنات الله[(١)]:

(فإن هؤلاء جعلوا لله شركاء الجن وخلقهم، وخرقوا له بنين وبنات بغير علم. والجن: قد قيل إنه يعم الملائكة؛ كما قيل في قوله: ﴿ وَجَعَلُوا۟ بَيْنَهُۥ وَبَيْنَ ٱلْجِنَّةِ نَسَبًا ﴾ [الصافات:١٥٨]، وإن كان قد قيل في سبب ذلك: زَعْمُ بعض مشركي العرب: إن الله صاهر إلى الجن، فولدت الملائكة. فقد كانوا يعبدون الملائكة -أيضًا-؛ كما عبدتها الصابئة الفلاسفة؛ كما قال تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ۚ أَشَهِدُوا۟ خَلْقَهُمْ ۚ سَتُكْتَبُ شَهَٰدَتُهُمْ وَيُسْـَٔلُونَ ﴾ [الزخرف:١٩]، وقال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ﴿٤٠﴾ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم ۖ بَلْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ ۖ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ ﴾ [سبأ:٤٠-٤١]؛ يعني: أن الملائكة لم تأمرهم بذلك، وإنما أمرتهم بذلك الجن؛ ليكونوا عابدين للشياطين التي تتمثل لهم؛ كما يكون للأصنام شياطين، وكما تنزل الشياطين على بعض من يعبد الكواكب، ويرصدها حتى تنزل عليه صورة، فتخاطبه وهو شيطان من الشياطين، ولهذا قال: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا۟ ٱلشَّيْطَٰنَ ۖ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿٦٠﴾ وَأَنِ ٱعْبُدُونِى ۚ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ ﴾ [يس:٦٠-٦١]، وقال: ﴿أَفَتَتَّخِذُونَهُۥ وَذُرِّيَّتَهُۥٓ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِى وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّۢ ۚ بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا ﴾ [الكهف:٥٠]، فهم وإن لم يقصدوا عبادة الشيطان وموالاته، ولكنهم في الحقيقة يعبدونه ويوالونه، فقد تبين أن هؤلاء الفلاسفة الصابئة المبتدعة مؤمنون بقليل مما جاءت به الرسل في أمر الملائكة في صفتهم وأقدارهم.

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ١٣٥).

وذلك أن هؤلاء القوم إنما سلكوا سبيل الاستدلال بالحركات الفلكية والقياس على نفوسهم مع ما جحدوه وجهلوه من خلق الله وإبداعه. وسبب ذلك -أي: إيمانهم ببعض ما جاءت به الرسل- ما ذكره طائفة ممن جمع أخبارهم أن أساطينهم الأوائل -كفيثاغورس وأفلاطون- كانوا يهاجرون إلى أرض الأنبياء بالشام، ويتلقون عن لقمان الحكيم ومن بعده من أصحاب داود وسليمان، وأن أرسطو لم يسافر إلى أرض الأنبياء، ولم يكن عنده من العلم بأثارة الأنبياء ما عند سلفه، وكان عنده قليل من الصابئيَّة الصحيحة، فابتدع لهم هذه التعاليم القياسية، وصارت قانونًا مشى عليه أتباعه، واتفق أنه قد يتكلم في طبائع الأجسام أو في صورة المنطق أحيانًا بكلام صحيح.

وأما الأولون -يعني: من الفلاسفة-، فلم يوجد لهم مذهب تام مبتدع بمنزلة مبتدعة المتكلمين في المسلمين؛ مثل: أبي الهذيل وهشام بن الحكم ونحوهما ممن وضع مذهبًا في أبواب أصول الدين، فاتبعه على ذلك طائفة؛ إذ كان أئمة المسلمين -مثل: مالك، وحماد بن زيد، والثوري، ونحوهم- إنما تكلموا بما جاءت الرسالة، وفيه الهدى والشفاء. فمن لم يكن له علم بطريق المسلمين يعتاض عنه بما عند هؤلاء، وهذا سبب ظهور البدع في كل أمة، وهو خفاء سنن المرسلين فيهم، وبذلك يقع الهلاك، ولهذا كانوا يقولون: الاعتصام بالسنة نجاة.

قال مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «السُّنَّةُ مِثْلُ سَفِينَةِ نُوحٍ مَنْ رَكِبَهَا نَجَا وَمَنْ تَخَلَّفَ عَنْهَا هَلَكَ»، وهذا حق؛ فإن سفينة نوح إنما ركبها من صدق المرسلين واتبعهم، وأن من لم يركبها، فقد كذب المرسلين، واتباع السنة هو اتباع الرسالة التي جاءت من عند الله. فتابعها بمنزلة من ركب مع نوح السفينة باطنًا وظاهرًا، والمتخلف عن اتباع الرسالة بمنزلة المتخلف عن اتباع نوح عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ وركوب السفينة معه، وهكذا إذا تدبر المؤمن العليم

سائر مقالات الفلاسفة وغيرهم من الأمم التي فيها ضلال وكفر، وجد القرآن والسنة كاشفان لأحوالهمن مبينان لحقّهم، مميزان بين حق ذلك وباطله.

والصحابة كانوا أعلم الخلق بذلك؛ كما كانوا أقوم الخلق بجهاد الكفار والمنافقين؛ كما قال عبد الله بن مسعود: «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُسْتَنًّا، فَلْيَسْتَنَّ بِمَنْ قَدْ مَاتَ؛ فَإِنَّ الْحَيَّ لَا تُؤْمَنُ عَلَيْهِ الْفِتْنَةُ. أُولَئِكَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ: كَانُوا أَبَرَّ هَذِهِ الْأُمَّةِ قُلُوبًا، وَأَعْمَقَهَا عِلْمًا، وَأَقَلَّهَا تَكَلُّفًا، قَوْمٌ اخْتَارَهُمْ اللهُ لِصُحْبَةِ نَبِيِّهِ وَإِقَامَةِ دِينِهِ، فَاعْرِفُوا لَهُمْ حَقَّهُمْ، وَتَمَسَّكُوا بِهَدْيِهِمْ، فَإِنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْهُدَى الْمُسْتَقِيمِ».

فأخبر عنهم بكمال بر القلوب مع كمال عمق العلم، وهذا قليل في المتأخرين؛ كما يقال: من العجائب فقيه صوفي وعالم زاهد. ونحو ذلك، فإن أهل بر القلوب وحسن الإرادة وصلاح المقاصد يحمدون على سلامة قلوبهم من الإرادات المذمومة، ويقترن بهم كثيرًا عدم المعرفة وإدراك حقائق أحوال الخلق التي توجب الذم للشر والنهي عنه والجهاد في سبيل الله. وأهل التعمق في العلوم قد يدركون من معرفة الشرور والشبهات؛ ما يوقعهم في أنواع الغيِّ والضلالات. وأصحاب محمد كانوا أبر الخلق قلوبًا وأعمقهم علمًا.

ثم إن أكثر المتعمقين في العلم من المتأخرين، يقترن بتعمقهم التكلف المذموم من المتكلمين والمتعبدين، وهو القول والعمل بلا علم، وطلب ما لايدرك، وأصحاب محمد كانوا -مع أنهم أكمل الناس علمًا نافعًا وعملًا صالحًا- أقل الناس تكلفًا، يصدر عن أحدهم الكلمة والكلمتان من الحكمة أو من المعارف ما يهدي الله به أمة، وهذا من منن الله على هذه الأمة. وتجد غيرهم يحشون الأوراق من التكلفات والشطحات ما هو من أعظم الفضول المبتدعة والأراء المخترعة، لم يكن لهم في ذلك سلف، إلَّا رعونات النفوس المتلقاة ممن ساء قصده في الدين.

ويروى أن الله سبحانه قال للمسيح: «إِنِّي سَأَخْلُقُ أُمَّةً أُفَضِّلُهَا عَلَى كُلِّ أُمَّةٍ، وَلَيْسَ لَهَا عِلْمٌ وَلَا حِلْمٌ، فَقَالَ المَسِيحُ: أَيْ رَبِّ! كَيْفَ تُفَضِّلُهُمْ عَلَى جَمِيعِ الْأُمَمِ، وَلَيْسَ لَهُمْ عِلْمٌ وَلَا حِلْمٌ؟ قَالَ: أَهَبُهُمْ مِنْ عِلْمِي وَحِلْمِي»(١)، وهذا من خواص متابعة الرسول، فأيهم كان له أتبع، كان في ذلك أكمل؛ كما قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَءَامِنُواْ بِرَسُولِهِۦ يُؤۡتِكُمۡ كِفۡلَيۡنِ مِن رَّحۡمَتِهِۦ وَيَجۡعَل لَّكُمۡ نُورٗا تَمۡشُونَ بِهِۦ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡۚ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴿٢٨﴾ لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ أَلَّا يَقۡدِرُونَ عَلَىٰ شَيۡءٖ مِّن فَضۡلِ ٱللَّهِ وَأَنَّ ٱلۡفَضۡلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلۡفَضۡلِ ٱلۡعَظِيمِ ﴾ [الحديد:٢٨-٢٩]).



(١) رواه الطبراني في الأوسط (٣٢٥٢) مرفوعًا وفيه ضعف.

بيان فضل أهل الحديث

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان فضل أهل الحديث وامتيازهم على غيرهم(١): (إن أهل الحديث والسنة أخص بالرسول وأتباعه، فلهم من فضل الله وتخصيصه إياهم بالعلم والحلم وتضعيف الأجر ما ليس لغيرهم؛ كما قال بعض السلف: «أَهْلُ السُّنَّةِ فِي الْإِسْلَامِ كَأَهْلِ الْإِسْلَامِ فِي الْمِلَلِ»، فهذا الكلام تنبيه على ما يظنه أهل الجهالة والضلالة من نقص الصحابة في العلم والبيان أو اليد والسنان، فمن زعم بلسان حاله أو مقاله أن طائفة غير أهل الحديث أدركوا من حقائق الأمور الباطنة الغيبية في أمر الخلق والبعث والمبدأ والمعاد، وأمر الإيمان بالله واليوم الآخر، والعلوم والأخلاق التي تزكو بها النفوس وتصلح وتكمل؛ دون أهل الحديث، فهو إن كان من المؤمنين بالرسل، فهو جاهل، وفيه شعبة قوية من شعب النفاق، وإلا فهو منافق خالص، من الذين إذا ﴿قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ قَالُوٓاْ أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُۗ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:١٣]، وقد يكون من الذين يجادلون في آيات الله بغير سلطان أتاهم، ومن الذين ﴿يُحَآجُّونَ فِى ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا ٱسْتُجِيبَ لَهُۥ حُجَّتُهُمْ دَاحِضَةٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾ [الشورى:١٦].

وقد يُبين ذلك بالقياس العقلي الصحيح الذي لا ريب فيه، وإن كان ذلك ظاهرًا بالفطرة لكل سليم الفطرة؛ فإنه متى كان الرسول أكمل الخلق وأعلمهم بالحقائق وأقومهم قولًا وحالًا؛ لزم أن يكون أعلم الناس به أعلم الخلق بذلك، وأن يكون أعظمهم موافقة له واقتداء به أفضل الخلق، ولا يقال: هذه الفطرة يغيرها ما يوجد في المنتسبين إلى السنة

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ١٤٠).

والحديث من تفريط وعدوان؛ لأنه يقال: إن ذلك في غيرهم أكثر. والواجب مقابلة الجملة بالجملة في المحمود والمذموم، هذه هي المقابلة العادلة، وإنما غيَّر الفطرة قلة المعرفة بالحديث والسنة واتباع ذلك، مع ما يوجد في المخالفين لها من نوع تحقيق لبعض العلم وإحسان لبعض العمل، فيكون ذلك شبهة في قبول غيره وترجيح صاحبه.

ولا غرض لنا في ذكر الأشخاص، وإنما المقصود ذكر نفس الطريقة العلمية والعملية التي تُعرِّف بحقائق الأمور الخبرية النظرية؛ فمتى كان غير الرسول قادرًا على علم بذلك أو بيان له أو محبة لإفادة ذلك، فالرسول أعلم بذلك، وأحرص على الهدى، وأقدر على بيانه منه، وكذلك أصحابه من بعده وأتباعهم، وهذه صفات الكمال والعلم والإرادة والإحسان والقدرة عليه؛ كما قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في دعاء الاستخارة: «**اللَّهُمَّ إنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ، وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ الْعَظِيمِ؛ فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ، وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ، وَأَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ...**»[(١)]؛ فعلمنا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن نستخير الله بعلمه، فيعلمنا من علمه ما نعلم به الخير، ونستقدره بقدرته، فيجعلنا قادرين؛ إذ الاستفعال هو طلب الفعل؛ كما قال في الحديث الصحيح[(٢)]: «**يقول الله تعالى: يَا عِبَادِي، كُلُّكُمْ جَائِعٌ إلَّا مَنْ أَطْعَمْته، فَاسْتَطْعِمُونِي، أُطْعِمْكُمْ. يَا عِبَادِي: كُلُّكُمْ ضَالٌّ إلَّا مَنْ هَدَيْته، فَاسْتَهْدُونِي، أَهْدِكُمْ**». فاستهداء الله: طلب أن يهدينا. واستطعامه: طلب أن يطعمنا؛ هذا قوت القلوب، وهذا قوت الأجسام. وكذلك استخارته بعلمه واستقداره بقدرته. ثم قال: «**وَأَسْأَلُك مِنْ فَضْلِك الْعَظِيمِ**». فهذا السؤال من جوده ومنِّه وعطائه وإحسانه، الذي يكون بمشيئته ورحمته وحنانه، ولهذا قال: «**فَإِنَّك تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ، وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ**»، فإذا كان الرسول أعلم الخلق بالحقائق الخبرية والطلبية،

---

(١) رواه البخاري (١١٦٢) من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه مسلم (٢٥٧٧) من حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأحب الخلق للتعليم والهداية والإفادة، وأقدر الخلق على البيان والعبارة، امتنع أن يكون من هو دونه أفاد خواصَّه معرفة الحقائق أعظم مما أفاده الرسول لخواصه. فامتنع أن يكون عند علماء الطوائف من معرفة الحقائق ما ليس عند علماء الحديث؛ فيكون الذام لهم جاهلًا ظالمًا، فيه شعبة نفاق، إذا كان مؤمنًا). انتهى كلام الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وهذا الذي ذكره من تنقص علماء سلف الأمة في وقته هو نفس ما يردده اليوم، وينعق به من ينتسبون إلى بعض الجماعات المعاصرة؛ من تنقيص قدر علماء الأمة، ووصفهم بالسطحية، والجهل بهموم الدعوة وفقه الواقع، والاشتغال بمسائل الفقه، ويسمونهم: علماء الحيض والنفاس، أو علماء الجزئيات، إلى غير ذلك من الألقاب، التي يقصدون بها التنفير عن كل من لم يوافقهم على شذوذاتهم وشطحاتهم وأفكارهم الغريبة المريبة. فما أشبه الليلة بالبارحة، ولكل قوم وارث. ولكن الحق سيبقى، والباطل سيزول: ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الرعد:١٧]، ولكن الذي نخشاه أن يؤثر هؤلاء الناعقون في شباب المسلمين، فيصرفوهم عن علمائهم، ويلقنوهم هذه الأفكار الغريبة.

فالواجب على المسلمين أن يتنبهوا لهؤلاء، ويحصنوا شبابهم بالعلم النافع ومعرفة قدر سلف هذه الأمة؛ كما قال الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لَا يُصْلِحُ آخِرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ إِلَّا مَا أَصْلَحَ أَوَّلَهَا». والله تعالى يقول: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة:١٠٠]، ويقول تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر:١٠].

إنه لا سعادة لهذه الأمة، ولا نجاة لها مما تواجهه من الأخطار والتحديات، إلا بأن تسير على نهج سلفها في العلم والعمل ومنهج الدعوة إلى الله؛ لأن هذه الأمة جسد واحد وبنيان واحد، لا يجوز أن يدخله غريب أو دخيل من الأفكار والمذاهب المخالفة له.

وفق الله الجميع لما فيه الخير والصلاح والفلاح!



بيان الحشوية المذمومة

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان الحشوية المذمومة والرد على من يلقب بها أهل السنة والحديث، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ(١): (وأما قول من قال: إن الحشوية على ضربين: أحدهما: لا يتحاشى من الحشو والتشبيه والتجسيم، والآخر: تستر بمذهب السلف.

ومذهب السلف إنما هو التوحيد والتنزيه، دون التشبيه والتجسيم. وكذا جميع المبتدعة يزعمون هذا فيهم؛ كما قال القائل:

وَكُلٌّ يَدَّعِي وَصْلًا لِلَيْلَى ... وَلَيْلَى لَا تُقِرُّ لَهُمْ بِذَاكَا

فهذا الكلام فيه حق وباطل؛ فمن الحق الذي فيه ذم: من يمثل الله بمخلوقاته، ويجعل صفاته من جنس صفاتهم، وقد قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]، وقال تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص:٤]، وقال: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم:٦٥].

وفي هذا الكلام -أيضًا- من الحق: الإشارة إلى الرد على من انتحل مذهب السلف، مع الجهل بمقالهم أو المخالفة لهم بزيادة أو نقصان، فتمثيل الله بخلقه والكذب على السلف من الأمور المنكرة؛ سواء سمي ذلك حشوًا أو لم يسم.

وهذا يتناول كثيرًا من غالية المثبتة، الذين يروون أحاديث موضوعة في الصفات؛ مثل حديث: «نُزُولُهُ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ عَلَى الْجَمَلِ الْأَوْرَقِ حَتَّى يُصَافِحَ الْمُشَاةَ وَيُعَانِقَ الرُّكْبَانَ»، وَ«تَجَلِّيهِ لِنَبِيِّهِ فِي الْأَرْضِ»، أَوْ «رُؤْيَتُهُ لَهُ عَلَى كُرْسِيٍّ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ»، إلى غير ذلك من

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ١٤٤).

الأحاديث الموضوعة. فقد رأيت من ذلك أمورًا من أعظم المنكرات والكفران، وأحضر لي غير واحد من الناس من الأجزاء والكتب ما فيه من ذلك ما هو من أعظم الافتراء على الله ورسوله، وقد وضع لتلك الأحاديث أسانيد، حتى إن منهم من عمد إلى كتاب صنفه الشيخ أبو الفرج المقدسي فيما يمتحن به السني من البدعي، فجعل ذلك الكتاب مما أوحاه إلى نبيه ليلة المعراج، وأمره أن يمتحن به الناس؛ فمن أقر به، فهو سني، ومن لم يقرَّ به، فهو بدعي. وزادوا فيه على الشيخ أبي الفرج أشياء لم يقلها هو ولا عاقل. والناس المشهورون قد يقول أحدهم من المسائل والدلائل ما هو حق أو فيه شبهة حق، فإذا أخذ الجهال ذلك، فغيَّروه، وصار فيه من الضلال ما هو من أعظم الإفك والمحال، والمقصود أن كلام هذا القائل فيه حق، وفيه من الباطل أمور:

أحدها: قوله: «لا يتحاشى من الحشو والتجسيم». ذم للناس بأسماء ما أنزل بها من سلطان. والذي مدحه زين وذمه شين هو الله. والأسماء التي يتعلق بهما المدح والذم من الدين لا تكون إلا من الأسماء التي أنزل الله بها سلطانه، ودل عليها الكتاب والسنة أو الإجماع -كالمؤمن والكافر، والعالم والجاهل، والمقتصد والملحد-، أما هذه الألفاظ الثلاثة -يعني: الحشو، والتشبيه، والتجسيم-، فليست في كتاب الله، ولا في حديث عن رسول الله، ولا نطق بها أحد من سلف الأمة وأئمتها -لا نفيًا، ولا إثباتًا-، وأول من ابتدع الذم بها المعتزلة، الذين فارقوا جماعة المسلمين. فاتباع سبيل المعتزلة دون سبيل سلف الأمة ترك للقول السديد الواجب في الدين، واتباع لسبيل المبتدعة والضالين. وليس فيها ما يوجد لبعض السلف ذمه، إلا لفظ التشبيه، فلو اقتصر عليه، لكان له قدوة من السلف الصالح، ولو ذكر الأسماء التي نفاها الله في القرآن -مثل: لفظ الكفؤ، والند، والسمي-، وقال: منهم من لايتحاشى من التمثيل ونحوه؛ لكان قد ذم بقول نفاه الله في

كتابه، ودل القرآن على ذم قائله، ثم ينظر: هل قائله موصوف بما وصفه به من الذم أم لا؟

فأما الأسماء التي لم يدل الشرع على ذم أهلها، ولا مدحهم، فيحتاج فيها إلى مقامين:

أحدهما: بيان المراد بها.

والثاني: بيان أن أولئك مذمومون في الشريعة.

والمُعترض عليه له أن يمنع المقامين، فيقول: لا نسلم أن الذين عنيتهم داخلون في هذه الأسماء التي ذمَمْتها، ولم يقم دليل شرعي على ذمها، وإن دخلوا فيها، فلا نسلم أن كل من دخل في هذه الأسماء فهو مذموم في الشرع.

والوجه الثاني: أن هذا الضرب الذي قلت: «إنه لا يتحاشى من الحشو والتشبيه والتجسيم»؛ إما أن تُدخِل فيه مثبتة الصفات الخبرية التي دل عليها الكتاب والسنة، أو لا تُدخلهم؛ فإن أدخلتهم، كنت ذامًا لكل من أثبت الصفات الخبرية، ومعلوم أن هذا مذهب عامة السلف ومذهب أئمة الدين، بل أئمة المتكلمين يثبتون الصفات الخبرية في الجملة.

فإذا كنت تذم جميع أهل الإثبات من سلفك وغيرهم، لم يبق معك إلا الجهمية ومن وافقهم على نفي الصفات الخبرية من متأخري الأشعرية ونحوهم؛ فأي ذم لقوم في أنهم لا يتحاشون مما عليه سلف الأمة وأئمتها وأئمة الذام لهم؟ وإن لم تدخل في اسم الحشوية من يثبت الصفات الخبرية، لم ينفعك هذا الكلام!

وإذا كان الكلام لا يخرج به الإنسان عن أن يذم نفسه، أو يذم سلفه الذين يقرّ هو بإمامتهم، وأنهم أفضل ممن اتبعهم؛ كان هو المذموم بهذا الذم على التقديرين، وكان له نصيب من الخوارج، الذين قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأولهم: «**لَقَدْ خِبْت وَخَسِرْت إنْ لَمْ أَعْدِلْ**»[1]، يقول: إذا كنت مقرًّا بأني رسول الله، وأنت تزعم أني أظلم، فأنت خائب خاسر!

(١) رواه البخاري (٣١٣٨)، ومسلم (١٠٦٣) واللفظ له، من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وهكذا من ذم من يقر بأنهم خيار الأمة وأفضلها، وأن طائفته إنما تلقت العلم والإيمان منهم، هو خائب خاسر في هذا الذم، وهذه حال الرافضة في ذم الصحابة.

الوجه الثالث: قوله: «والآخر تستر بمذهب السلف»؛ إن أردت بالتستر الاستخفاء بمذهب السلف، فيقال: ليس مذهب السلف مما يتستر به إلا في بلاد أهل البدع -مثل: بلاد الرافضة والخوارج-؛ فإن المؤمن المستضعف هناك قد يكتم إيمانه واستنانه؛ كما كتم مؤمن آل فرعون إيمانه، وكما كان كثير من المؤمنين يكتم إيمانه حين كانوا في دار الحرب؛ فإن كان هؤلاء في بلد أنت لك فيه سلطان، وقد تستروا بمذهب السلف، فقد ذممت نفسك حيث كنت من طائفة يُستَتَر بمذهب السلف عندهم. وإن كنت من المستضعفين المستترين بمذهب السلف، فلا معنى لذم نفسك. وإن لم تكن منهم، ولا من الملأ، فلاوجه لذم قوم بلفظ التستر. وإن أردت بالتستر أنهم يَجْتَنُّون به، ويتقون به غيرهم ويتظاهرون به؛ حتى إذا خوطب أحدهم، قال: أنا على مذهب السلف. وهذا هو المعنى الذي أراده -والله أعلم-، فيقال له: لا عيب على من أظهر مذهب السلف وانتسب إليه واعتزى إليه، بل يجب قبول ذلك منه بالاتفاق؛ فإن مذهب السلف لا يكون إلا حقًّا. فإن كان موافقًا له ظاهرًا وباطنًا، فهو بمنزلة المؤمن الذي هو على الحق باطنًا وظاهرًا، وإن كان موافقًا له في الظاهر دون الباطن، فهو بمنزلة المنافق، فتقبل منه علانيته، وتوكل سريرته إلى الله؛ فإنا لم نؤمر أن ننقب عن قلوب الناس ولا نشق بطونهم).



بيان صفتي التشبيه والتجسيم

يرد شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ على من يقول: إن مذهب السلف إنما هو التوحيد والتنزيه، دون التجسيم والتشبيه، فيقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: (لفظ التوحيد والتنزيه والتشبيه والتجسيم ألفاظ قد دخلها الاشتراك بسبب اختلاف اصطلاحات المتكلمين وغيرهم، وكل طائفة تعني بهذه الأسماء ما لا يعنيه غيرهم.

فالجهمية من المعتزلة وغيرهم يريدون بالتوحيد والتنزيه نفي جميع الصفات، وبالتجسيم والتشبيه إثبات شيء منها، حتى إن من قال: «إن الله يُرى»، أو «إن له علمًا»، فهو عندهم مشبه مجسم.

وكثير من المتكلمة الصفاتية يريدون بالتوحيد والتنزيه نفي الصفات الخبرية أو بعضها، وبالتجسيم والتشبيه إثباتها أو بعضها.

والفلاسفة تعني بالتوحيد ما تعنيه المعتزلة وزيادة، حتى يقولون: ليس له إلا صفات سلبية أو إضافية أو مركبة منهما.

والاتحادية تعني بالتوحيد أنه الوجود المطلق.

ولغير هؤلاء فيه اصطلاحات أخرى.

وأما التوحيد الذي بعث الله به رسله، وأنزل به الكتب، فليس هو متضمنًا شيئًا من هذه الاصطلاحات، بل أمر الله عباده أن يعبدوه وحده، ولايشركوا به شيئًا؛ فلا يكون لغيره نصيب فيما يختص به من العبادة وتوابعها، هذا في العمل؛ وفي القول: هو الإيمان بما وصف به نفسه ووصفه به رسوله.

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ١٥٠).

فإن كنت تعني أن مذهب السلف هو التوحيد بالمعنى الذي جاء به الكتاب والسنة، فهذا حق، وأهل الصفات الخبرية لا يخالفون هذا. وإن عنيت أن مذهب السلف هو التوحيد والتنزيه الذي يعنيه بعض الطوائف، فهذا يعلم بطلانه كلُّ من تأمل أقوال السلف الثابتة عنهم الموجودة في كتب آثارهم؛ فليس في كلام السلف كلمة توافق ما تختص به هذه الطوائف، ولا كلمة تنفي الصفات الخبرية.

ومن المعلوم أن مذهب السلف إن كان يعرف بالنقل عنهم، فليراجع في ذلك الآثار المنقولة عنهم، وإن كان إنما يعرف بالاستدلال المحض بأن يكون كل من رأى قولًا عنده هو الصواب، قال: هذا مذهب السلف. لأن السلف لايقولون إلا الصواب، وهذا هو الصواب! فهذا هو الذي يجرِّئ المبتدعة على أن يزعم كل منهم أنه على مذهب السلف. فقائل هذا القول قد عاب نفسه بنفسه؛ حيث انتحل مذهب السلف بلا نقل عنهم، بل بدعواه: أن قوله هو الحق.

وأما أهل الحديث، فإنما يذكرون مذهب السلف بالنقول المتواترة؛ يذكرون من نقل مذهبهم من علماء الإسلام، وتارة يروون قولهم في هذا الباب، فصار مذهب السلف منقولًا بإجماع الطوائف وبالتواتر.

ثم لفظ التجسيم لا يوجد في كلام أحد من السلف لا نفيًا ولا إثباتًا؛ فكيف يحل أن يقال: مذهب السلف نفي التجسيم أو إثباته. بلا ذكر لذلك اللفظ ولا لمعناه عنهم؟ وكذلك لفظ التوحيد بمعنى نفي شيء من الصفات لايوجد في كلام أحد من السلف. وكذلك لفظ التنزيه بمعنى نفي شيء من الصفات الخبرية لا يوجد في كلام أحد من السلف.

نعم لفظ التشبيه موجود في كلام بعضهم وتفسيره معه، ويريدون بالتشبيه: تمثيل الله بخلقه، دون نفي الصفات التي في القرآن والحديث. ثم إن هذا القول يدل

على قلة الخبرة بمقالات الناس من أهل السنة والبدعة؛ فإنه قال: وكذلك جميع المبتدعة يزعمون أنهم على مذهب السلف؛ فليس الأمر كذلك، بل الطوائف المشهورة بالبدعة -كالخوارج والروافض- لا يدَّعون أنهم على مذهب السلف، بل هؤلاء يكفِّرون جمهور السلف؛ فالرافضة تطعن في أبي بكر وعمر وعامة السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان وسائر أئمة الإسلام، فكيف يزعمون أنهم على مذهب السلف؟! ولكن ينتحلون مذهب أهل البيت كذبًا وافتراء. وكذلك الخوارج قد كفَّروا عثمان وعليًّا وجمهور المسلمين من الصحابة والتابعين؛ فكيف يزعمون أنهم على مذهب السلف؟!

الوجه الرابع: ثم هذا الاسم -يعني: الحشوية- ليس له ذكر في كتاب الله، ولا سنة رسوله، ولا كلام أحد من الصحابة والتابعين، ولا من أئمة المسلمين، ولا شيخ أو عالم مقبول عند عموم الأمة؛ فإذا لم يكن ذلك، لم يكن في الذم به لا نص ولا إجماع ولا ما يصلح تقليده للعامة. فإذا كان الذم بلا مستند للمجتهد ولا للمقلدين عمومًا، كان في غاية الفساد والظلم؛ فإن الذم والحمد من الأحكام الشرعية لا يصلح إلا بالأسماء التي أنزل الله بها سلطانًا، فأما تعليق ذلك بأسماء مبتدعة؛ فلا يجوز؛ بل ذلك من باب شرع دين لم يأذن به الله.

والمعتزلة تفسق من الصحابة والتابعين طوائف، وتطعن في كثير منهم وفيما رووه من الأحاديث التي تخالف آراءهم وأهواءهم، بل تكفر -أيضًا- من يخالف أصولهم التي انتحلوها من السلف والخلف، فلهم من الطعن في علماء السلف وفي علمهم ما ليس لأهل السنة والجماعة، وليس انتحال مذهب السلف من شعائرهم، وإن كانوا يقرون بخلافة الخلفاء الأربعة، ويعظمون من أئمة الإسلام وجمهورهم ما لا يعظمه

أولئك -يعني: الرافضة والخوارج-؛ فلهم من القدح في كثير منهم ما ليس هذا موضعه، وللنَّظام من القدح في الصحابة ما ليس هذا موضعه.

فعلم أن شعار أهل البدع هو ترك انتحال اتباع السلف، ولهذا قال الإمام أحمد في «رسالة عبدوس بن مالك»: (أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

وأما متكلمة أهل الإثبات -من الكلابية، والكرامية، والأشعرية، مع الفقهاء والصوفية وأهل الحديث-؛ فهؤلاء في الجملة لا يطعنون في السلف، بل يوافقونهم في أكثر جمل مقالاتهم، لكن كل من كان بالحديث من هؤلاء أعلم، كان بمذهب السلف أعلم، وله أتبع، وإنما يوجد تعظيم السلف عند كل طائفة بقدر استنانها وقلة ابتداعها، أما أن يكون انتحال السلف من شعائر أهل البدع، فهذا باطل قطعًا).



بطلان مقالة: إن طريقة السلف أسلم، وطريقة الخلف أحكم!

يبيِّن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ خطأ مقالة من يقول: إن طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحكم! فيقول[١]: (وتارة يجعلون إخوانهم -يعني: علماء الكلام- أحذق وأعلم من السلف، ويقولون: طريقة السلف أسلم، وطريقة هؤلاء أعلم وأحكم! فيصفون إخوانهم بالفضيلة في العلم والبيان، والتحقيق والعرفان. والسلف بالنقص في ذلك والتقصير فيه، أو الخطأ والجهل. وغايتهم عندهم أن يقيموا أعذارهم في التقصير والتفريط، ولا ريب أن هذا شعبة من الرّفض؛ فإنه وإن لم يكن تكفيرًا للسلف -كما يقوله من يقوله من الرافضة والخوارج-، ولا تفسيقًا لهم -كما يقوله من يقوله من المعتزلة والزيدية وغيرهم-؛ كان تجهيلًا وتضليلًا، ونسبة لهم إلى الذنوب والمعاصي. وإن لم يكن فسقًا، فزعمًا أن أهل القرون المفضولة في الشريعة أعلم وأفضل من أهل القرون الفاضلة!

ومن المعلوم بالضرورة -لمن تدبر الكتاب والسنة وما اتفق عليه أهل السنة والجماعة من جميع الطوائف- أن خير قرون هذه الأمة في الأعمال والأقوال والاعتقاد وغيرها من كل فضيلة أن خيرها القرن الأول، ثم الذين يلونهم؛ ثم الذين يلونهم؛ كما ثبت ذلك عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من غير وجه[٢]، وأنهم أفضل من الخلف في كل فضيلة من علم

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ١٥٧).

(٢) رواه البخاري (٣٦٥٠)، ومسلم (٢٥٣٥) من حديث عمران رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، والبخاري (٣٦٥١)، ومسلم (٢٥٣٣) من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ومسلم (٢٥٣٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

وعمل، وإيمان وعقل، ودين وبيان وعبادة، وأنهم أولى بالبيان لكل مشكل. هذا لا يدفعه إلا من كابر المعلوم بالضرورة من دين الإسلام، وأضله الله على علم؛ كما قال عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُسْتَنًّا، فَلْيَسْتَنَّ بِمَنْ قَدْ مَاتَ؛ فَإِنَّ الْحَيَّ لَا تُؤْمَنُ عَلَيْهِ الْفِتْنَةُ، أُولَئِكَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ: أَبَرُّ هَذِهِ الْأُمَّةِ قُلُوبًا، وَأَعْمَقُهَا عِلْمًا، وَأَقَلُّهَا تَكَلُّفًا، قَوْمٌ اخْتَارَهُمْ اللهُ لِصُحْبَةِ نَبِيِّهِ وَإِقَامَةِ دِينِهِ، فَاعْرِفُوا لَهُمْ حَقَّهُمْ، وَتَمَسَّكُوا بِهَدْيِهِمْ؛ فَإِنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْهُدَى الْمُسْتَقِيمِ». وقال غيره: «عَلَيْكُمْ بِآثَارِ مَنْ سَلَفَ فَإِنَّهُمْ جَاءُوا بِمَا يَكْفِي وَمَا يَشْفِي وَلَمْ يَحْدُثْ بَعْدَهُمْ خَيْرٌ كَامِنٌ لَمْ يَعْلَمُوهُ».

هذا وقد قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«لَا يَأْتِي زَمَانٌ إِلَّا وَالَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ حَتَّى تَلْقَوْا رَبَّكُمْ»**(١)، فكيف يحدث لنا زمان فيه الخير في أعظم المعلومات، وهو معرفة الله تعالى؟ هذا لا يكون أبدًا. وما أحسن ما قال الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ في «رسالته»: «هُمْ فَوْقَنَا فِي كُلِّ عِلْمٍ وَعَقْلٍ وَدِينٍ وَفَضْلٍ وَكُلِّ سَبَبٍ يُنَالُ بِهِ عِلْمٌ أَوْ يُدْرَكُ بِهِ هُدًى، وَرَأْيُهُمْ لَنَا خَيْرٌ مِنْ رَأْيِنَا لِأَنْفُسِنَا». وأيضًا يقال لهم -أي: علماء الكلام-: كيف تَدعون طريقةَ السلف؟ وغاية ما عند السلف أن يكونوا موافقين لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فإن عامة ما عند السلف من العلم والإيمان هو ما استفادوه من نبيهم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الذي أخرجهم الله به من الظلمات إلى النور، وهداهم به إلى صراط العزيز الحميد، الذي قال الله فيه: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُنَزِّلُ عَلَىٰ عَبْدِهِۦٓ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ لِّيُخْرِجَكُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ [الحديد:٩]).

ثم بيَّن الشيخ أن هؤلاء الذين تركوا ما عند السلف من العلم والإيمان قد سلكوا مسلك الملاحدة الذين يقولون: إن الرسول لم يبيِّن الحقَّ في باب التوحيد! ولا بيَّن للناس ما هو الأمر عليه في نفسه، بل أظهر للناس خلاف الحق، والحق إما كتمه، وإما أنه كان

---

(١) رواه البخاري (٧٠٦٨) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

غير عالم به. فإن هؤلاء الملاحدة من المتفلسفة ومن سلك سبيلهم من المخالفين لما جاء به الرسول في الأمور العلمية -كالتوحيد والمعاد وغير ذلك- يقولون: إن الرسول أحكم الأمور العملية المتعلقة بالأخلاق والسياسة المنزلية والمدنية، وأتى بشريعة عملية، هي أفضل الشرائع. ويعترفون بأنه لم يقرع العالم ناموس أفضل من ناموسه، ولاأكمل منه؛ فإنهم رأوا حُسْنَ سياسته للعالم وما أقامه من سنن العدل ومحاه من الظلم.

وأما الأمور العلمية التي أخبر بها -من صفات الرب، وأسمائه، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والجنة والنار-، فلما رأوها تخالف ما هم عليه، صاروا في الرسول فريقين: فغلاتهم يقولون: إنه لم يكن يعرف هذه المعارف، وإنما كان كماله في الأمور العملية والعبادات والأخلاق. وأما الأمور العلمية، فالفلاسفة أعلم بها منه، بل ومن غيره من الأنبياء! وهؤلاء يقولون: إن عليًّا كان فيلسوفًا، وأنه كان أعلم بالعلميات من الرسول، وأن هارون كان فيلسوفًا، وكان أعلم بالعلميات من موسى، وكثير منهم يعظم فرعون، ويسمونه أفلاطون القبطي، ويدَّعون أن صاحب مدين الذي تزوج موسى ابنته -الذي يقول بعض الناس: إنه شعيب- يقول هؤلاء: إنه أفلاطون أستاذ أرسطو، ويقولون: إن أرسطو هو الخضر. إلى أمثال هذا الكلام الذي فيه من الجهل والضلال ما لا يعلمه إلا ذو الجلال. أقل ما فيه جهلهم بتواريخ الأنبياء؛ فإن أرسطو باتفاقهم كان وزيرًا للإسكندر فيلبس المقدوني الذي تؤرخ به اليهود والنصارى التاريخ الرومي، وكان قبل المسيح بثلاثمائة سنة، وقد يظنون أن هذا هو ذو القرنين المذكور في القرآن، وهذا جهل؛ فإن ذا القرنين المذكور في القرآن كان متقدمًا على هذا، وكان موحدًا مؤمنًا، وذاك كان مشركًا، كان يعبد هو وقومه الكواكب والأصنام، ويعانون السحر).

قال الشيخ: (والفريق الثاني -يعني: من الفلاسفة- يقولون: إن الرسول يعلم الحق الثابت في نفس الأمر في التوحيد والمعاد، ويعرف أن الرب ليس له صفة ثبوتية، وأنه لا يُرى، ولا يتكلم، وأن الأفلاك قديمة أزلية، لم تزل ولاتزال، وأنه يقول بها عليه هؤلاء الباطنية في الباطن، لكنه لا يمكنه إظهار ذلك للعامة؛ لأن هذا إذا ظهر، لم تقبل عقولهم وقلوبهم، بل ينكرونه وينفرون منه، فأظهر لهم من التخييل والتمثيل ما ينتفعون به في دينهم، وإن كان في ذلك تلبيس عليهم وتجهيل لهم، واعتقادهم الأمر على خلاف ما هو عليه؛ لما في ذلك من المصلحة لهم!). انتهى المقصود من كلامه.





الرد على ابن الجـوزي

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الجواب عما قاله أبو الفرج ابن الجوزي في مصنف له منكرًا على من أثبت لله من الحنابلة الصفات الذاتية -كالعين والصورة، واليدين والوجه-، والصفات الفعلية -كالنزول، والاستواء، والعجب-، وقولهم: إن ذلك يحمل على ظاهره، قال الشيخ[1]: (إن الحنابلة إنما تنازعوا في المسائل الدقيقةن أما الأصول الكبار، فهم متفقون عليها، ولهذا كانوا أقل الطوائف تنازعًا وافتراقًا؛ لكثرة اعتصامهم بالسنة والآثار؛ لأن للإمام أحمد في باب أصول الدين من الأقوال المُبَيِّنَةِ لما تنازع فيه الناس ما ليس لغيره، وأقواله مؤيدة بالكتاب والسنة واتباع سبيل السلف الطيب. ولهذا كان جميع من ينتحل السنة من طوائف الأمة وفقهائها ومتكلمتها وصوفيتها ينتحلونه.

ثم قد يتنازع هؤلاء في بعض المسائل؛ فإن هذا أمر لابد منه في العالم، والنبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد أخبر أن هذا لابد من وقوعه، وأنه لما سأل ربه أن لا يلقى بأسهم بينهم، مُنع ذلك[2]. فلابد في الطوائف المنتسبة إلى السنة والجماعة من نوع تنازع، لكن لابد فيهم من طائفة تعتصم بالكتاب والسنة؛ كما أنه لابد أن يكون بين المسلمين تنازع واختلاف، لكنه لا يزال في هذه الأمة طائفة قائمة بالحق، لا يضرها من خالفها ولا من خذلها حتى تقوم الساعة.

ولهذا لما كان أبو الحسن الأشعري وأصحابه منتسبين إلى السنة والجماعة، كان منتحلًا للإمام أحمد، ذاكرًا أنه مقتد به متبع لسبيله).

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ١٦٦).

(٢) رواه مسلم (٢٨٩٠) من حديث سعد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

وقصد الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأصحاب أبي الحسن المنتسبين إلى السنة والجماعة من وافق أبا الحسن على رجوعه عن مذهبه الأول إلى مذهب الإمام أحمد في الصفات. أما الذين بقوا على مذهب الأشعري القديم الذي رجع عنه، فهؤلاء ليسوا من أهل السنة، بل هم مخالفون لأهل السنة، وهذا المذهب المخالف هو ما عليه الأشاعرة اليوم في العالم الإسلامي.

ثم قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رده على ابن الجوزي:

(**الوجه الثاني**: أن أبا الفرج متناقض في هذا الباب، لم يثبت على قدم النفي، ولا على قدم الإثبات، بل له من الكلام في الإثبات نظمًا ونثرًا ما أثبت به كثيرًا من الصفات التي أنكرها في هذا المصنف.

الوجه الثالث: أن باب الإثبات ليس مختصًا بالحنبلية، ولا فيهم من الغلو ما في غيرهم، بل من استقرأ مذاهب الناس، وجد في كل طائفة من الغلاة في النفي والإثبات ما لا يوجد مثله في الحنبلية، ووجد من مال منهم إلى نفي باطل وإثبات باطل، وكان علم الإمام أحمد وأتباعه من الكمال والتمام على الوجه المشهور بين الخاص والعام ممن له بالسنة وأهلها نوع إلمام، وأما أهل الجهل والضلال -الذين لا يعرفون ما بعث الله به الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا يميزون بين صحيح المنقول وصريح المعقول، وبين الروايات المكذوبة والآراء المضطربة-، فأولئك جاهلون قدر الرسول والسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار الذين نطق بفضلهم القرآن، فهم بمقادير الأئمة المخالفين لهؤلاء أولى أن يكونوا جاهلين؛ إذ كانوا أشبه بمن شاق الرسول، واتبع غير سبيل المؤمنين من أهل العلم والإيمان. وهم في هذه الأحوال أقرب إلى الكفر منهم للإيمان، تجد أحدهم يتكلم في أصول الدين وفروعه بكلام مَن كأنه لم ينشأ في دار الإسلام، ولا سمع ما عليه

أهل العلم والإيمان، ولا عرف حال سلف هذه الأمة وما أوتوه من كمال العلوم النافعة والأعمال الصالحة، ولا عرف مما بعث الله نبيه ما يدله على الفرق بين الهدى والضلال والغي والرشاد.

وتجد وقيعة هؤلاء في أئمة السنة وهداة الأمة -من جنس وقيعة الرافضة ومن معهم من المنافقين في أبي بكر وعمر وأعيان المهاجرين والأنصار-، ووقيعة اليهود والنصارى ومن تبعهم من منافقي هذه الأمة من رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ووقيعة الصابئة والمشركين من الفلاسفة وغيرهم من الأنبياء والمرسلين وأهل العلم والإيمان ما فيه عبرة للمعتبر وبينة للمستبصر وموعظة للمتهوك المتحير. وتجد عامة أهل الكلام ومن أعرض عن جادة السلف -إلا من عصم الله- يعظمون أئمة الاتحاد بعد تصريحهم في كتبهم بعبارات الاتحاد، ويتكلفون لها محامل غير ما قصدوه، ولهم في قلوبهم من الإجلال والتعظيم والشهادة بالإمامة والولاية لهم، وأنهم أهل الحقائق ما الله به عليم؛ هذا ابن عربي يصرح في «فصوصه»: أن الولاية أعظم من النبوة، بل أكمل من الرسالة، ومن كلامه:

مَقَامُ النُّبُوَّةِ فِي بَرْزَخٍ فُوَيْقَ الرَّسُولِ وَدُونَ الْوَلِيِّ

وبعض أصحابه يتأول ذلك بأن ولاية النبي أفضل من نبوته، وكذلك ولاية الرسول أفضل من رسالته، أو يجعلون ولايته حاله مع الله، ورسالته حاله مع الخلق.

وهذا من بليغ الجهل؛ فإن الرسول إذا خاطب الخلق، وبلغهم الرسالة، لم يفارق الولاية، بل هو ولي الله في تلك الحال؛ كما هو ولي الله في سائر أحواله؛ فإنه ولى الله، ليس عدوًا له في شيء من أحواله، وليس حاله في تبليغ الرسالة دون حاله إذا صلى ودعا الله وناجاه.

وأيضًا فما يقول هذا المتكلف في قول هذا المُعَظِّمِ -يعني: ابن عربي-: إن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لبنة من فضة، وهو -أي: ابن عربي- لبنتان من ذهب وفضة، ويزعم أن

لبنة محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هي العلم الظاهر. ولبنتاه: الذهب علم الباطن، والفضة علم الظاهر، وأنه يتلقى ذلك بلا واسطة. ويصرح في «فصوصه»: أن رتبة الولاية أعظم من رتبة النبوة؛ لأن الولي يأخذ بلا واسطة، والنبي بواسطة، فالفضيلة التي زعم أنه امتاز بها على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أعظم عنده مما شاركه فيه.

وبالجملة فهو لم يتبع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في شيء؛ فإنه أخذ بزعمه عن الله ما هو مُتَابِعُهُ فيه في الظاهر؛ كما يوافق المجتهدُ المجتهدَ، والرسولُ الرسولَ، فليس عنده من اتباع الرسول والتلقي عنه شيء أصلًا؛ لا في الحقائق الخبرية، ولا في الحقائق الشرعية).

وقال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ[1] في معرض رده على ابن الجوزي في إنكاره على الحنابلة إثبات الصفات، قال -وهو الوجه الرابع-: (إثبات الصفات لا يختص بالحنابلة، بل إثبات جنس الصفات قد اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها -من أهل الفقه والحديث، والتصوف والمعرفة، وأئمة أهل الكلام من الكلابية والكرامية والأشعرية-، كل هؤلاء يثبتون لله صفة الوجه واليد ونحو ذلك. وقد ذكر الأشعري في كتاب «المقالات»: أن هذا مذهب أهل الحديث، وقال: إنه به يقول، فقال -في جملة مقالة أهل السنة وأصحاب الحديث-: الإقرار بكذا وكذا، وأن الله على عرشه استوى، وأن له يدين بلا كيف؛ كما قال: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥]، وكما قال: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤]، وأن له عينين بلا كيف؛ كما قال: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر:١٤]، وأن له وجهًا؛ كما قال: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن:٢٧]).

قال الشيخ: (وما من شيء ذكره أبو الفرج وغيره مما هو موجود في الحنبلية -سواء كان الصواب فيه مع المثبت أو مع النافي، أو كان فيه تفصيل-، إلا وذلك موجود فيما شاء

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ١٧٤).

الله من أهل الحديث والصوفية والمالكية والشافعية والحنفية ونحوهم، بل هو موجود في الطوائف، التي لا تنتحل السنة والجماعة والحديث، ولا مذهب السلف؛ مثل: الشيعة وغيرهم، ففيهم في طرفي الإثبات والنفي ما لا يوجد في هذه الطوائف. وكذلك أهل الكتابين -أهل التوراة والإنجيل- توجد هذه المذاهب المتقابلة في النفي والإثبات، وكذلك الصابئة من الفلاسفة وغيرهم لهم تقابل في النفي والإثبات، حتى إن منهم من يثبت ما لا يثبته كثير من متكلمة الصفاتية. ولكن جنس الإثبات على المتبعين للرسل أغلب من الذين آمنوا واليهود والنصارى والصابئة المهتدين. وجنس النفي على غير المتبعين للرسل أغلب من المشركين والصابئة المبتدعة، وقد ذكرنا مذهب سلف الأمة وأئمتها بألفاظها وألفاظ من نقل ذلك من جميع الطوائف، بحيث لا يبقى لأحد من جميع الطوائف اختصاص بالإثبات.

ومن ذلك ما ذكره شيخ الحرمين؛ أبو الحسن محمد بن عبد الملك الكرجي في كتابه الذي سماه: «الفصول في الأصول عن الأئمة الفحول إلزامًا لذوي البدع والفضول»، وكان -أي: المؤلف- من أئمة الشافعية، ذكر فيه من كلام الشافعي ومالك والثوري وأحمد بن حنبل والبخاري -صاحب «الصحيح»- وسفيان بن عيينة وعبد الله بن المبارك والأوزاعي والليث بن سعد وإسحاق بن راهويه في أصول السنة ما يعرف به اعتقادهم، وذكر في تراجمهم ما فيه تنبيه على مراتبهم ومكانتهم في الإسلام، وذكر أنه اقتصر في النقل عنهم دون غيرهم؛ لأنهم هم المقتدى بهم والمرجوع شرقًا وغربًا إلى مذاهبهم؛ ولأنهم أجمع لشرائط القدوة والإمامة من غيرهم، وأكثر لتحصيل أسبابها وأدواتها -من جودة الحفظ، والبصيرة، والفطنة، والمعرفة بالكتاب والسنة والإجماع، والسند والرجال والأحوال، ولغات العرب ومواضعها، والتاريخ والناسخ والمنسوخ، والمنقول والمعقول، والصحيح والمدخول في الصدق والصلابة وظهور الأمانة والديانة- ممن سواهم.

قال: وإن قصر واحد منهم في سبب منها، جبر تقصيره قرب عصره من الصحابة والتابعين لهم بإحسان؛ باينوا هؤلاء بهذا المعنى من سواهم، فإن غيرهم من الأئمة، وإن كانوا في منصب الإمامة، لكن أخلوا ببعض ما أشرت إليه مجملًا من شرائطها.

قال: ووجه ثالث لابد من أن نبين فيه، فنقول: إن في النقل عن هؤلاء إلزامًا للحجة على كل من ينتحل مذهب إمام يخالفه في العقيدة، فإن أحدهما لامحالة يضلل صاحبه، أو يبدعه، أو يكفره، فانتحال مذهبه مع مخالفته له في العقيدة مستنكر -واللهِ- شرعًا وعقلًا. فمن قال: أنا شافعي الشرع أشعري الاعتقاد، قلنا له: هذا من الأضداد -لا، بل من الارتداد-؛ إذ لم يكن الشافعي أشعري الاعتقاد.

ومن قال: أنا حنبلي في الفروع معتزلي في الأصول؛ قلنا: قد ضللت إذًا عن سواء السبيل فيما تزعمه؛ إذ لم يكن أحمد معتزلي الدين والاجتهاد.

قال الكرجي: وقد افتتن -أيضًا- خلق من المالكية بمذاهب الأشعرية، وهذه -والله- سُبَّةٌ وعار، وفلتة تعود بالوبال والنكال وسوء الدار، على منتحل مذاهب هؤلاء الأئمة الكبار، فإن مذاهبهم ما رويناه من تكفيرهم الجهمية والمعتزلة والقدرية والواقفية، وتكفيرهم اللفظية،...، إلى أن قال: فأما غير ما ذكرناه من الأئمة، فلم ينتحل أحد مذهبهم، فلذلك لم نتعرض للنقل عنهم).

ثم ذكر كثيرًا من نصوص الأئمة في إثبات الصفات، ثم علق على ذلك شيخ الإسلام بقوله[1]: (والعجب أن هؤلاء المتكلمين إذا احتج عليهم بما في الآيات والأحاديث من الصفات، قال: قالت الحنابلة: إن الله كذا وكذا. بما فيه تشنيع وترويج لباطلهم، والحنابلة اقتفوا أثر السلف، وساروا بسيرهم، ووقفوا بوقوفهم، بخلاف غيرهم).

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ١٨٦).

ثم قال الشيخ عما يقوله أهل الضلال من تلقيب أهل الحق بالألقاب القبيحة والتشنيع عليهم: (إن هذا الكلام ليس فيه من الحجة والدليل ما يستحق أن يخاطَبَ به أهلَ العلم؛ فإن الرد بمجرد الشتم والتهويل لا يعجز عنه أحد، والإنسان لو أنه يناظر المشركين وأهل الكتاب، لكان عليه أن يذكر من الحجة ما يبين به الحق الذي معه والباطل الذي معهم، فقد قال الله عَزَّوَجَلَّ لنبيه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾ [النحل:١٢٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [العنكبوت:٤٦]، فلو كان خصم من يتكلم بهذا الكلام -سواء كان المتكلمَ به أبو الفرج أو غيره- من أشهر الطوائف بالبدع كالرافضة؛ لكان ينبغي أن يذكر الحجة، ويعدل عما لا فائدة فيه؛ إذ كان في مقام الرد عليهم، دع والمنازعون له -كما ادعاه- هم عند جميع الناس أعلم منه بالأصول والفروع. وهو في كلامه ورده لم يأت بحجة أصلًا -لا حجة سمعية، ولا عقلية-، وإنما اعتمد تقليد طائفة من أهل الكلام قد خالفها أكثر منها من أهل الكلام، فقلدهم فيما زعموا أنه حجة عقلية. ومن يردَّ على الناس بالمعقول إن لم يبين حجة عقلية، وإلا كان قد أحال الناس على المجهولات؛ كمعصوم الرافضة، وغوث الصوفية). انتهى المقصود من كلام الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وقد ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ قاعدة عظيمة في الرد على المخالف، وأن الراد يتجنب السب والشتم؛ لأن هذا ليس برد، ولا من المجادلة بالتي هي أحسن، وأنه أسلوب مستهجن، لا يعجز عنه أحد، وأن الرد يجب أن يكون بالدليل المقنع، مهما كان الخصم المردود عليه، فليت بعض كتاب العصر الذين ينهجون هذا المنهج الممقوت يتنبهون. والله الموفق.

ويواصل الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ رده على ابن الجوزي في إنكاره على الحنابلة إثبات الصفات، فيقول[1]: (فأما قوله: إن مثل هؤلاء لا يحدّثون. فيقال له: قد بعث الله الرسل إلى جميع

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ١٨٧).

الخلق؛ ليدعوهم إلى الله؛ فمن الذي أسقط الله مخاطبته من الناس؟ دع من تعرف أنت وغيرك ممن فضلهم الله، ولو أراد سفيه أن يرد على الراد بمثل رده، لم يعجز عن ذلك.

وكذلك قوله: إنهم يكابرون العقول. فنقول: المكابرة للعقول إما تكون في إثبات ما أثبتوه، وإما أن تكون في تناقضهم بجمعهم بين إثبات هذه الأمور ونفي الجوارح. أما الأول، فباطل؛ فإن المجسمة المحضة التي تصرح بالتجسيم المحض وتغلو فيه، لم يقل أحد قط: إن قولها مكابرة للعقول، ولاقال أحد: إنهم لا يخاطَبون. بل الذين ردوا على غالية المجسمة -مثل: هشام بن الحكم وشيعته- لم يردوا عليه من الحجج العقلية إلا بحجج تحتاج إلى نظر واستدلال، والمنازع لهم -وإن كان مبطلًا في كثير مما يقر له- فقد قابلهم بنظير حججهم، ولم يكونوا عليه بأظهر منه عليهم؛ إذ مع كل طائفة حق وباطل، فالنفاة لا يزعمون أن العلم بفساد قول المثبتة معلوم بالضرورة، ولا أن قولهم مكابرة للعقول، وإن شنعوا عليهم بأشياء ينفر عنها كثير من الناس، فذاك ليستعينوا بنفرة النافرين على دفعهم وإخماد قولهم، لا لأن نفور النافرين عنهم يدل على حق أو باطل، ولا لأن قولهم مكابرة للعقل أو معلوم بضرورة العقل أو ببديهته فساده.

ومن المعلوم أن مجرد نفور النافرين أو محبة الموافقين لا يدل على صحة قول ولا فساده، إلا إذا كان ذلك بهدي من الله. بل الاستدلال بذلك هو استدلال باتباع الهوى بغير هدى من الله؛ فإن اتباع الإنسان لما يهواه هو أخذ القول والفعل الذي يحبه، ورد القول والفعل الذي يبغضه بلا هدى من الله، قال تعالى: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَآئِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام:١١٩]، فمن اتبع أهواء الناس بعد العلم الذي بعث الله به رسوله وبعد هدى الله الذي بينه لعباده، فهو بهذه المثابة، ولهذا كان السلف يسمون أهل البدع والتفرق المخالفين للكتاب والسنة أهل الأهواء؛ حيث قبلوا ما أحبوه، وردوا ما أبغضوه بأهوائهم بغير هدى من الله.

وأما قول أبي الفرج: «كأنهم يخاطبون الأطفال»؛ فلَمْ تخاطب الحنابلةُ إلا بما ورد عن الله ورسوله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان، الذين هم أعرف بالله وأحكامه، وسلمنا لهم أمر الشريعة، وهم قدوتنا فيما أخبروا عن الله وشرعه، وقد أنصف من أحال عليهم، وقد شاقق من خرج عن طريقهم، وادعى أن غيرهم أعلم بالله منهم، أو أنهم علموا وكتموا، وأنهم لم يفهموا ما أخبروا به، أو أن عقل غيرهم في باب معرفة الله أتم وأكمل وأعلم مما نقلوه وعقلوه).

وقال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ[1]: (الأقوال نوعان: أقوال ثابتة عن الأنبياء؛ فهي معصومة، يجب أن يكون معناها حقًّا -عرفه من عرفه، وجهله من جهله-، والبحث عنها إنما هو عما أرادته الأنبياء؛ فمن كان مقصوده معرفة مرادهم من الوجه الذي يُعرِّف مرادهم، فقد سلك طريق الهدى، ومن قصد أن يجعل ما قالوه تبعًا له؛ فإن وافقه قبله، وإلا رده، وتكلف له من التحريف ما يسميه تأويلًا، مع أنه يعلم بالضرورة أن كثيرًا من ذلك أو أكثره لم تُرِدْه الأنبياء؛ فهو محرف للكلم عن مواضعه، لا طالبٌ لمعرفة التأويل الذي يعرفه الراسخون في العلم.

النوع الثاني: ما ليس منقولًا عن الأنبياء فمن سواهم؛ ليس معصومًا، فلا يقبل كلامه ولا يرد، إلا بعد تصور مراده ومعرفة صلاحه من فساده.

فمن قال من أهل الكلام: «إنه -أي: الله- لا يفعل الأشياء بالأسباب، بل يفعل عندها لا بها، ولا يفعل لحكمة، ولا في الأفعال المأمور بها ما لأجله كانت حسنة، ولا المنهي عنها ما لأجله كانت سيئة». فهذا مخالف لنصوص القرآن والسنة وإجماع الأمة من السلف، وأول من قاله في الإسلام جهم بن صفوان الذي أجمعت الأمة على ضلاله؛

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ١٩١).

فإنه أول من أنكر الأسباب والطبائع؛ كما أنه أول من ظهر عنه القول بنفي الصفات، وأول من قال بخلق كلام الله وإنكار رؤيته في الآخرة. ونصوص الكتاب والسنة في إبطال هذا كثيرة جدًّا؛ كقوله: ﴿ قُلْنَا يَـٰنَارُ كُونِى بَرْدًا وَسَلَـٰمًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ [الأنبياء:٦٩]، فَسَلب النار طبيعتها. وقوله: ﴿لِّنُخْرِجَ بِهِۦ حَبًّا وَنَبَاتًا﴾ [النبأ:١٥]، وقوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا﴾ [الأعراف:٥٧]، فأخبر أن الرياح تقل السحاب؛ أي: تحمله، فجعل هذا الجماد فاعلًا بطبعه. وقال: ﴿ٱهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنۢبَتَتْ﴾ [الحج:٥]، فجعلها فاعلة بطبعها. وقوله: ﴿فَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ﴾ [لقمان:١٠]، وهو الكثير المنفعة. والزوج: الصنف.

والأدلة في ذلك كثيرة، يخبر فيها أنه يخلق بالأسباب والحكم، وأخبر أنه قائم بالقسط، وأنه لا يظلم الناس شيئًا؛ فلا يضع شيئًا في غير موضعه، ولا يسوِّي بين مختلفين، ولا يفرِّق بين متماثلين؛ كما قال: ﴿ أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ ﴾ [الجاثية:٢١]، وقال: ﴿ أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [ص:٢٨]، وقال تعالى: ﴿ أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ﴾ [القلم:٣٥]، وقال: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا ٱلظُّلُمَـٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ﴾ [فاطر:١٩-٢٠]، وغير هذا كثير، وقوله: ﴿ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ ﴾ [الأعراف:١٥٧]، فدلت هذه الآية وغيرها على أن ما أمرهم به معروف في نفسه، تعرفه القلوب؛ فهو مناسب لها، مصلح لفسادها، ليس معنى كونه معروفًا أنه مأمور به؛ إذ هذا قدر مشترك. فعلم أن ما يأمر به الرسول مختص وما نهى عنه مختص بأنه منكر محذور، وما يحله مختص بأنه طيب، وما يحرمه مختص بأنه خبيث. ومثل هذا كثير في القرآن وغيره من الكتب -كالتوراة والإنجيل والزبور-، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أعلم). انتهى كلام الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ومقصوده به الرد على الذين ينكرون الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى وأوامره ونواهيه، ويقولون: «إنه يفعل، ويأمر، وينهى بالمشيئة المجردة»، وهذا القول ضلال وباطل؛ فإن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ حكيم عليم، يفعل ويأمر وينهي لحكمة بالغة، قد تظهر لنا، وقد لا تظهر. وأصحاب هذا القول يريدون الرد على القائلين: «إن الله يجب عليه فعل الأصلح!». وكلتا الطائفتين ضالة عن سواء السبيل، والحق ما دل عليه الكتاب والسنة في ذلك وغيره.



الرد على من قسم البدع إلى حسن وقبيح

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(١)]: (من الناس من يقول: البدع تنقسم قسمين؛ لقول عمر: «نِعْمَتْ الْبِدْعَةُ»[(٢)]، وبأشياء أحدثت بعده صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وليست مكروهة للأدلة من الإجماع والقياس، وربما ضم إلى ذلك من لم يحكم أصول العلم ما عليه كثير من الناس من العادة، بمنزلة من إذا ﴿قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ قَالُوا۟ حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ﴾ [المائدة:١٠٤]، وما أكثر من يحتج به من المنتسبين إلى علم أو عبادة، بحجج ليست من أصول العلم، وقد يبدي ذوو العلم له مستندًا من الأدلة الشرعية، والله يعلم أن قوله لها وعمله بها ليس مستندًا إلى ذلك، وإنما يذكرها دفعًا لمن يناظره.

والمجادلة المحمودة إنما هي إبداء المدارك التي هي مستند الأقوال والأعمال، وأما إظهار غير ذلك، فنوع من النفاق في العلم والعمل. وهذه قاعدة دلت عليها السنة والإجماع مع الكتاب، قال الله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾ [الشورى:٢١]، فمن ندب إلى شيء يتقرب به إلى الله، أو أوجبه بقوله أو فعله، من غير أن يشرعه الله، فقد شرع من الدين ما لم يأذن به الله. وقد يغفر له لأجل تأويل إذا كان مجتهدًا الاجتهاد الذي يعفى معه عن المخطئ، لكن لا يجوز اتباعه في ذلك؛ كما قال تعالى: ﴿ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:٣١]، فمن أطاع أحدًا في دين لم يأذن به الله -من تحليل أو تحريم، أو استحباب

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ١٩٤).

(٢) رواه البخاري (٢٨٠).

أو إيجاب- فقد لحقه من هذا الذم نصيب؛ كما يلحق الآمر الناهي. ثم قد يكون كل منهما معفوًا عنه، فيتخلف الذم لفوات شرطه أو وجود مانعه، وإن كان المقتضي له قائمًا، ويلحق الذم من تبين له الحق، فتركه، أو قصر في طلبه، فلم يتبين له، أو أعرض عن طلبه لهوى أو كسل ونحو ذلك.

وأيضًا فإن الله عاب على المشركين شيئين:

أحدهما: أنهم أشركوا به ما لم ينزل به سلطانًا.

الثاني: تحريمهم ما لم يحرمه الله؛ كما بينه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حديث عياض(١)، وقال: ﴿ سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ ﴾ [الأنعام:١٤٨]، فجمعوا بين الشرك والتحريم. والشرك يدخل فيه كل عبادة لم يأذن الله بها؛ فإن المشركين يزعمون أن عبادتهم إما واجبة وإما مستحبة، ثم منهم من عبد غير الله؛ ليتقرب به إلى الله، ومنهم من ابتدع دينًا عبد به الله؛ كما أحدثت النصارى من العبادات. وأصل الضلال في أهل الأرض إنما نشأ من هذين: إما اتخاذ دين لم يشرعه الله، أو تحريم ما لم يحرمه.

ولهذا كان الأصل الذي بنى عليه أحمد وغيره مذاهبهم: أن الأعمال عبادات وعادات؛ فالأصل في العبادات: لا يشرع منها إلا ما شرعه الله. والأصل في العادات: لا يحظر منها إلا ما حظره الله. وهذه المواسم المحدثة إنما نهي عنها؛ لما أحدث فيها من الدين الذي يتقرب به).

وقصد الشيخ رَحِمَهُ اللهُ من هذه المواسم مواسم الموالد والأعياد البدعية، التي أحدثها الخرافيون وأصحاب المطامع الدنيوية، فراجت عند العامة والسذج؛ يحسبونها من دين الإسلام، وهي من دين الشيطان.

---

(١) انظر: صحيح مسلم (٢٨٦٥).

وسئل شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن رجل قال: إذا كان المسلمون مقلدين، والنصارى مقلدين، واليهود مقلدين؛ فكيف وجه الرد على النصارى واليهود وإبطال مذهبهم والحالة هذه؟ وما الدليل القاطع على تحقيق حق المسلمين وإبطال باطل الكافرين؟

فأجاب عن ذلك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله(١): (الحمد لله! هذا القائل كاذب ضال في هذا القول، وذلك أن التقليد المذموم هو قبول قول الغير بغير حجة؛ كالذين ذكر الله عنهم أنهم: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ﴾ [البقرة:١٧٠]، قال تعالى: ﴿أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [البقرة:١٧٠]، قال تعالى: ﴿أَلْفَوْا۟ ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ ﴿٦٩﴾ فَهُمْ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمْ يُهْرَعُونَ﴾ [الصافات:٦٩-٧٠]، ونظائر هذا في القرآن كثير؛ فمن اتبع دين آبائه وأسلافه لأجل العادة التي تعودها، وترك اتباع الحق الذي يجب اتباعه، فهذا هو المقلد المذموم، وهذه حال اليهود والنصارى، بل أهل البدع والأهواء في هذه الأمة، الذين اتبعوا شيوخهم ورؤساءهم في غير الحق؛ كما قال تعالى: ﴿يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِى ٱلنَّارِ يَقُولُونَ يَٰلَيْتَنَآ أَطَعْنَا ٱللَّهَ وَأَطَعْنَا ٱلرَّسُولَا۠ ﴿٦٦﴾ وَقَالُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠ ﴿٦٧﴾ رَبَّنَآ ءَاتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ ٱلْعَذَابِ وَٱلْعَنْهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا﴾ [الأحزاب:٦٦-٦٨]، وقال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ يَقُولُ يَٰلَيْتَنِى ٱتَّخَذْتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلًا ﴿٢٧﴾ يَٰوَيْلَتَىٰ لَيْتَنِى لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا﴾ إلى قوله: ﴿وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِلْإِنسَٰنِ خَذُولًا﴾ [الفرقان:٢٧-٢٩]؛ فمن أطاع مخلوقًا في معصية الله، كان له نصيب من هذا الذم والعقاب، والمطيع للمخلوق في معصية الله ورسوله إما أن يتبع الظن، وإما يتبع ما يهواه، وكثير يتبعهما. وهذه حال كل من عصى الله ورسوله -من المشركين، وأهل الكتاب من اليهود والنصارى، ومن أهل البدع والفجور من هذه الأمة-؛ كما قال تعالى: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ١٩٧).

بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ﴾ [النجم:٢٣]، والسلطان: هو الكتاب المنزل من عند الله، وهو الهدى الذي جاءهم من عند الله؛ كما قال تعالى: ﴿أَمْ أَنزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنًا فَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُوا۟ بِهِۦ يُشْرِكُونَ﴾ [الروم:٣٥]، وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَٰنٍ أَتَىٰهُمْ ۙ إِن فِى صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِ﴾ [غافر:٥٦]، وقال لبني آدم: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ ﴿١٢٦﴾ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى مَنْ أَسْرَفَ وَلَمْ يُؤْمِنۢ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ ۚ وَلَعَذَابُ ٱلْءَاخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَىٰٓ﴾ [طه:١٢٣-١٢٧].

وبيان ذلك أن الشخص إما أن يُبَيَّنَ له أن ما بعث الله به رسوله حق، ويعدل عن ذلك إلى اتباع هواه، أو يحسب ما هو عليه من ترك ذلك هو الحق، فهذا متبع للظن، والأول متبع لهواه، أو فيه اجتماع الأمرين، قال تعالى في صفة الأولين: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام:٣٣]، وقال تعالى: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ۚ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [النمل:١٤]، وقال تعالى في صفة الأخسرين: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴿١٠٣﴾ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف:١٠٣-١٠٤]، وقال تعالى: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا ۖ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ﴾ [فاطر:٨]، فالأول: حال المغضوب عليهم الذين يعرفون الحق ولا يتبعونه؛ كما هو موجود في اليهود. والثاني: حال الذين يعملون بغير علم، قال تعالى: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَآئِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام:١١٩]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [القصص:٥٠]. وكل من يخالف الرسل هو مقلد

متبع لمن لا يجوز له اتباعه، وكذلك من اتبع الرسول بغير بصيرة ولا تبيُّن، وهو الذي يُسلم بظاهره من غير أن يدخل الإيمان إلى قلبه؛ كالذي يقال له في القبر: «**مَن رَبُّك؟ وَمَا دِينُك؟ وَمَا نَبِيُّك؟ فَيَقُولُ: هاه هاه لَا أَدْرِي. سَمِعْت النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْته -هُوَ مُقَلِّدٌ-، فَيُضْرَبُ بِمِرْزَبَّةٍ مِنْ حَدِيدٍ، فَيَصِيحُ صَيْحَةً يَسْمَعُهَا كُلُّ شَيْءٍ إلَّا الْإِنْسَانَ، وَلَوْ سَمِعَهَا الْإِنْسَانُ، لَصُعِقَ؛ أَيْ لَمَاتَ**»[(١)].



(١) انظر: صحيح البخاري (٨٦)، ومسلم (٩٠٥) من حديث أسماء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

الرد على من يسوى بين اليهود والنصارى وبين المسلمين

يواصل الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ رده على من يقول: إن اليهود والنصارى مقلدون، والمسلمون مقلدون؛ فلا لوم على اليهود والنصارى إذًا. فيقول الشيخ(١): (فإذا تبين أن المقلد مذموم، وهو من اتبع هوى من لا يجوز اتباعه، كالذي يترك طاعة رسل الله، ويتبع ساداته وكبراءَه، أو يتبع الرسول ظاهرًا من غير إيمان في قلبه؛ تبين أن اليهود والنصارى كلهم مقلدون تقليدًا مذمومًا، وكذلك المنافقون من هذه الأمة، وأما أهل البدع، ففيهم برٌّ وفجور. وبيان ذلك من وجوه:

أحدها: أن اليهود والنصارى الذين يزعمون أنهم يتبعون موسى وعيسى عَلَيْهِمَا ٱلسَّلَامُ إنما يتبعونهم لأجل أنهم رسل الله، وما من طريق تثبت بها نبوة موسى وعيسى إلا ومحمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أولى وأحرى. مثال ذلك: إذا قال اليهود والنصارى: قد ثبت بالنقل المتواتر أن موسى وعيسى مع دعواه النبوة ظهرت على يديه الآيات الدالة على صدقه، وأن ما يجيء به مع دعوى النبوة يثبت أنه نبي صادق. قيل له: كل من هاتين الطريقتين دليل يُثبت نبوة محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بطريق الأولى.

فإنه من المعلوم أن الذين نقلوا ما دعا إليه محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من الدين والشريعة، ونقلوا ما جاء به من الآيات المعجزات أعظم من الذين نقلوا مثل ذلك عن موسى وعيسى، بل من نظر بعقله في هذا الوقت إلى ما عند المسلمين من العلم النافع والعمل الصالح، وما عند اليهود والنصارى، علم أن بينهما من الفرق أعظم مما بين العرق والدم؛

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٠٠).

فإن الذي عند المسلمين -من توحيد الله، ومعرفة أسمائه وصفاته، وملائكته وكتبه، وأنبيائه ورسله، ومعرفة اليوم الآخر، وصفة الجنة والنار، والثواب والعقاب، والوعد والوعيد- أعظم وأجل بكثير مما عند اليهود والنصارى، وهذا بَيِّنٌ لكل من يبحث عن ذلك. وما عند المسلمين من العبادات الظاهرة والباطنة -مثل: الصلوات الخمس، وغيرها من الصلوات والأذكار والدعوات- أعظم وأجل مما عند أهل الكتاب: فالمسلمون فوقهم في كل نافع وعمل صالح. وهذا يظهر لكل أحد بأدنى نظر، ولا يحتاج إلى كثير سعي، والمسلمون متفقون على أن كل هُدى وخير يحصل لهم، فإنما حصل بنبيهم ﷺ؛ فكيف يمكن مع هذا أن يكون موسى وعيسى نبيين ومحمد ﷺ ليس بنبي؟ وأن اليهود والنصارى على الحق -يعني: والمسلمون ليسوا كذلك-؟ فما هم عليه من الهدى ودين الحق أعظم مما عند اليهود والنصارى؛ وذلك إنما تلقوه عن نبيهم. وهذا القدر يعترف به كل عاقل من اليهود والنصارى، يعرفون بأن دين المسلمين حق، وأن محمدًا ﷺ رسول الله، وأن من أطاعه منهم، دخل الجنة، بل يعترفون بأن دين الإسلام خير من دينهم.

كما أطبقت على ذلك الفلاسفة؛ كما قال ابن سينا وغيره: أجمع فلاسفة العالم على أنه لا يقرع العالم ناموس أعظم من هذا الناموس، لكن من لا يتبعه يعلل نفسه بأنه لا يجب عليه اتباعه؛ لأنه رسول إلى العرب الأميين دون أهل الكتاب؛ لأنه إن كان دينه حقًّا، فديننا أيضًا حق، والطريق إلى الله تعالى متنوعة. ويشبهون ذلك بمذاهب الأئمة؛ فإنه وإن كان أحد المذاهب يرجُح على الآخر، فأهل المذاهب الأخرى ليسوا كفارًا. هذه الشبهة التي يضل بها المتكايسون من أهل الكتاب والمتفلسفة ونحوهم، وبطلانها ظاهر؛ فإنه كما عُلم علمًا ضروريًّا متواترًا أنه دعا المشركين إلى الإيمان، فقد عُلم بمثل ذلك أنه دعا أهل الكتاب إلى الإيمان به، وأنه جاهد أهل الكتاب كما جاهد المشركين؛ فجاهد بني

قينقاع وبني النضير وقريظة وأهل خيبر؛ وهؤلاء كلهم يهود، وسبى ذريتهم ونساءهم، وغنم أموالهم، وأنه غزا النصارى عام تبوك بنفسه وبسراياه، حتى قُتل في محاربتهم زيد مولاه، وجعفر، وغيره من أهله، وأنه ضرب الجزية على نصارى نجران، وكذلك خلفاؤه الراشدون من بعده جاهدوا أهل الكتاب، وقاتلوا من قاتلهم، وضربوا الجزية على من أعطاها منهم عن يد وهم صاغرون.

وهذا القرآن -الذي يعرف كل أحد أنه الكتاب الذي جاء به- مملوء من دعوة أهل الكتاب إلى اتباعه، ويكفر من لم يتبعه منهم، ويذمه، ويلعنه، والوعيد له؛ كما في تكفير من لم يتبعه من المشركين وذمه؛ كما قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ ءَامِنُواْ بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُم ﴾ [النساء:٤٧]، وفي القرآن من قوله: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [آل عمران:٦٤]، ﴿يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [البقرة:٤٠]، ما لا يحصى إلا بكلفة، وقال تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ﴾إلى قوله: ﴿ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ ﴾ [البينة:١-٧]، ومثل هذا في القرآن كثير جدًا، وقد قال تعالى: ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [الأعراف:١٥٨]، وقال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ ﴾ [سبأ:٢٨]، واستفاض عنه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**فُضِّلْت عَلَى الأَنْبِيَاءِ بِخَمْسٍ**»[1]. وذكر فيها أنه قال: «كَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَىٰ قَوْمِهِ خَاصَّةً وَبُعِثْت إِلَى النَّاسِ عَامَّةً»، بل تواتر عنه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه بعث إلى الجن والإنس.

فإذا علم بالاضطرار بالنقل المتواتر -الذي تواتر كما تواتر ظهور دعوته- أنه دعا أهل الكتاب إلى الإيمان به، وأنه حكم بكفر من لم يؤمن به منهم، وأنه أمر بقتالهم حتى يسلموا أو يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون، وأنه قاتلهم بنفسه وبسراياه، وأنه ضرب

---

(١) انظر: صحيح البخاري (٣٣٥)، ومسلم (٥٢١) من حديث جابر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، والبخاري (٢٩٧٧)، ومسلم (٥٢٣) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

الجزية عليهم، وقتل مقاتلتهم، وسبي ذراريهم، وغنم أموالهم، فحاصر بني قينقاع، ثم أجلاهم إلى أذرعات، وحاصر بني النضير، ثم أجلاهم إلى خيبر -وفي ذلك أنزل الله سورة الحشر-، ثم حاصر بني قريظة؛ لما نقضوا العهد، وقتل رجالهم، وسبي حريمهم، وأخذ أموالهم -وقد ذكره الله في سورة الأحزاب-، وقاتل أهل خيبر، حتى فتحها، وقتل من قتل من رجالهم، وسبى من سبى من حريمهم، وقسم أرضهم بين المؤمنين -وقد ذكرها الله تعالى في سورة الفتح-، وضرب الجزية على النصارى -وفيهم أنزل سورة آل عمران-، وغزا النصارى عام تبوك، وفيها أنزل الله سورة براءة. وفي عامة السور المدنية من دعوة أهل الكتاب وخطابهم ما لا تتسع هذه الفتوى لعشره. ثم خلفاؤه من بعده أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ ومن معهما من المهاجرين والأنصار قد غزوا الروم؛ كما غزوا فارس، وقاتلوا أهل الكتاب؛ كما قاتلوا المجوس، فقاتلوا من قاتلهم، وضربوا الجزية على من أداها منهم عن يد وهم صاغرون).

ويمضي شيخ الإسلام ابن تيمية في رده على من يقول: إن اليهود والنصارى مقلدون؛ كما أن المسلمين مقلدون، فلا لوم على الجميع! فيقول رَحِمَهُ اللَّهُ(١): (من الأحاديث الصحيحة عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لَا يَسْمَعُ بِي مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ يَهُودِيٌّ وَلَا نَصْرَانِيٌّ، ثُمَّ لَا يُؤْمِنُ بِي: إِلَّا دَخَلَ النَّارَ**»(٢). قال سعيد بن جبير: تَصْدِيقُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِهِۦ مِنَ ٱلْأَحْزَابِ فَٱلنَّارُ مَوْعِدُهُۥ﴾ [هود:١٧]، ومعنى الحديث متواتر عنه معلوم بالاضطرار؛ فإذا كان الأمر كذلك، لزم بأنه رسول الله إلى كل الطوائف. فإنه يقرر بأنه رسول الله إلى أهل الكتاب وغيرهم، فإن رسول الله لا يكذب، ولا يقتل الناس على طاعته بغير أمر الله، ولا يستحل دماءهم وأموالهم وديارهم بغير إذن

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٠٦).
(٢) رواه مسلم (١٥٣) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الله. فمن قال: إن الله أمره بذلك وفعله، ولم يكن الله أمره بذلك؛ كان كاذبًا مفتريًا ظالمًا: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَىَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَىْءٌ ﴾ [الأنعام:٩٣]، وكان مع كونه ظالمًا مفتريًا من أعظم المريدين في الأرض علوًا وفسادًا، وكان أشر من الملوك الجبابرة الظالمين؛ فإن الملوك الجبابرة الذين يقاتلون الناس على طاعتهم لا يقولون: إنا رسل الله إليكم، ومن أطاعنا، دخل الجنة، ومن عصانا، دخل النار، بل فرعون وأمثاله لايدخلون في مثل هذا، ولا يدخل في هذا إلا نبي صادق، أو متنبئ كذاب كمسيلمة والأسود وأمثالهما.

فإذا علم أنه نبي كيفما كان، لزم أن يكون ما أخبر به عن الله حقًّا. وإذا كان رسول الله وجبت طاعته في كل ما يأمر به، كما قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ [النساء:٦٤]، وإذا أخبر أنه رسول الله إلى أهل الكتاب، وأنه تجب عليهم طاعته، كان ذلك حقًّا، ومن أقر بأنه رسول الله، وأنكر أن يكون مرسلًا إلى أهل الكتاب بمنزلة من يقول: إن موسى كان رسولًا، ولم يكن يجب أن يدخل أرض الشام، ولا يخرج بني إسرائيل من مصر، وأن الله لم يأمره بذلك، وأن الله لم يأمره بالسبت، ولا أنزل عليه التوراة، ولا كلمه على الطور، ومن يقول: إن عيسى كان رسول الله لم يبعث إلى بني إسرائيل، ولا كان يجب على بني إسرائيل طاعته، وأنه ظلم اليهود، وأمثال ذلك من المقالات، ولهذا قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ ﴾ إلى قوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَلَمْ يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ ﴾ [النساء:١٥٠-١٥٢]. وقال لبني إسرائيل: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ إلى قوله: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [البقرة:٨٥].

فهذه الطريقة الواضحة البينة القاطعة يبين بها لكل مسلم ويهودي ونصراني أن دين المسلمين هو الحق دون اليهود والنصارى؛ فإنها مبنية على مقدمتين:

إحداهما: أن نبوة محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ورسالته وهدي أمته أبين وأوضح؛ تُعلم بكل طريق، تُعلم بها نبوة موسى وعيسى -عليهما الصلاة والسلام- وزيادة، فلا يمكن القول بأنهما نبيان دونه لأجل ذلك. وإن شاء الرجل، استدل على ذلك بنفس الدعوة وما جاء به، وإن شاء بالكتاب الذي بعث به، وإن شاء بما عليه أمته، وإن شاء بما بعث به من المعجزات؛ فكل طريق من هذه الطرق إذا تبين بها نبوة موسى وعيسى، كانت نبوة محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بها أبين وأكمل.

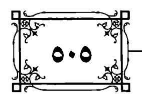
والمقدمة الثانية: أنه أخبر أن رسالته عامة إلى أهل الأرض من المشركين وأهل الكتاب، وأنه لم يكن مرسلًا إلى بعض الناس دون بعض، وهذا أمر معلوم بالضرورة والنقل المتواتر والدلائل القطعية.

وأما اليهود والنصارى، فأصل دينهم حق؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٦٢]، لكن كل من الدينين مبدل منسوخ؛ فإن اليهود بدلوا وحرفوا، ثم نسخ بقية شريعتهم بالمسيح صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ونفس الكتب التي بأيدي اليهود والنصارى مثل نبوة الأنبياء، وهي أكثر من عشرين نبوة وغيرها تُبيِّنُ أنهم بدلوا، وأن شريعتهم تُنسخ، وتُبيِّنُ صحة رسالة محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فإن فيها من الأعلام والدلائل على نبوة خاتم المرسلين ما قد صَنَّف فيه العلماء مصنفات، وفيها -أيضًا- من التناقص والاختلاف ما يُبين -أيضًا- وقوع التبديل، وفيها من الأخبار ما يبين أنها منسوخة؛ فعندهم ما يدل على هذه المطالب، وقد ناظرنا غير واحد من أهل

الكتاب، وبينا لهم ذلك، وأسْلَم من علمائهم وخيارهم طوائف، وصاروا يناظرون أهل دينهم، ويبينون ما عندهم من الدلائل على نبوة محمد صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وهذا من الحكمة في إبقاء أهل الكتاب بالجزية؛ إذ عندهم من الشواهد والدلائل على نبوة محمد صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وعندهم من الشواهد على ما أخبر به من الإيمان بالله واليوم الآخر ما يُبيِّنُ أن محمدًا صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ جاء بالدين الذي بعثت به الرسل قبله، وأخبر من توحيد الله وصفاته بمثل ما أخبرت به الأنبياء قبله، قال تعالى: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرْتُم بِهِۦ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِۦ ﴾ [الأحقاف:١٠]، وقوله: ﴿ قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ [الرعد:٤٣]، وقال تعالى: ﴿ فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكَ ﴾ [يونس:٩٤]، والنبي صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لم يشك، ولم يسأل، ولكن هذا حكم معلق بشرط، والمعلق بالشرط يُعدم عند عدمه. وفي ذلك سعة لمن شك، أو أراد أن يحتج، أو يزداد يقينًا).





الرد على من طعن في رسالة الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في الرد على من طعن في رسالة النبي محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من الملاحدة الذين لا يؤمنون بالأنبياء، قال[1]: (وأما إن كان المخاطب لا يقر بنبوة نبي من الأنبياء -لا موسى، ولا عيسى، ولا غيرهما-، فللمخاطبة طرق: منها: أن نسلك في الكلام بين أهل الملل وغيرهم من المشركين والصابئين والمتفلسفة والبراهمة وغيرهم نظير الكلام بين المسلمين وأهل الكتاب، فنقول: من المعلوم لكل عاقل له أدنى نظر وتأمل أن أهل الملل أكمل في العلوم النافعة والأعمال الصالحة ممن ليس من أهل الملل، فما من خير يوجد عند غير المسلمين من أهل الملل إلا عند المسلمين ما هو أكمل منه. وعند أهل الملل ما لا يوجد عند غيرهم، وذلك أن العلوم والأعمال نوعان:

نوع يحصل بالعقل -كعلم الحساب، والطب، والصناعة؛ من الحياكة والخياطة، والتجارة، ونحو ذلك-، فهذه الأمور عند أهل الملل؛ كما هي عند غيرهم، بل هم فيها أكمل؛ فإن علوم المتفلسفة، من علوم المنطق والطبيعة والهيئة وغير ذلك من متفلسفة الهند واليونان وعلوم فارس والروم لما صارت إلى المسلمين، هذبوها، ونقحوها؛ لكمال عقولهم، وحسن ألسنتهم، وكان كلامهم فيها أتم وأجمع وأبين، وهذا يعرفه كل عاقل وفاضل.

وأما ما لا يعلم بمجرد العقل -كالعلوم الإلهية، وعلوم الديانات-، فهذه مختصة بأهل الملل، وهذه منها ما يمكن أن يقام عليه أدلة عقلية، فالآيات الكتابية مستنبطة من الرسالة، فالرسل هدوا الخلق، وأرشدهم إلى دلالة العقول عليها، فهي عقلية شرعية،

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٢١٠).

فليس لمخالف الرسول أن يقول: هذه لم تعلم إلا بخبرهم؛ فإثبات خبرهم بها دَوْرٌ. بل يقال: بعدالتهم وإرشادهم وتبيينهم للمعقول صارت معلومة بالعقل والأمثال المضروبة والأقيسة العقلية، وبهذه العلوم يعلم صحة ما جاء به الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وبطلان قول من خالفه.

النوع الثاني: ما لا يعلم إلا بخبر الرسل، فهذا يعلم بوجوه:

منها اتفاق الرسل على الإخبار به من غير تواطؤ ولا اتفاق بينهم. فإن المخبر إما أن يكون صادقًا؛ خبره مطابق لمخبره، وإما أن لا يكون، وإذا لم يكن خبره مطابقًا لمخبره، فإما أن يكون متعمدًا للكذب، وإما أن يكون مخطئًا، فإذا قدِّر عدم الخطأ والتعمد، كان خبره صادقًا لا محالة، ومعلوم أنه إذا أخبر واحد عن علوم طويلة فيها تفاصيل كثيرة، وأخبر غيره بها قبل ذلك، مع الجزم بأنهما لم يَتَوَاطَآ، ولا يمكن أن يقال: إنه يمكن الكذب في مثل ذلك؛ أفاد خبرهما العلم، وإن لم يعلم حالهما.

ومعلوم أن موسى أخبر بما أخبر به قبل أن يبعث محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقبل أن يبعث المسيح، ومعلوم -أيضًا- لكل من كان عالمًا بحال محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه نشأ بين قوم أميين لا يقرؤون كتابًا، ولا يعلمون علوم الأنبياء، وأنه لم يكن عندهم من يعلم في التوراة والإنجيل ونبوة الأنبياء. وقد أخبر صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من توحيد الله وصفاته وأسمائه وملائكته وعرشه وكرسيه وأنبيائه ورسله وأخبارهم وأخبار مكذبيهم بنظير ما يوجد في كتب الأنبياء من التوراة وغيرها؛ فمن تدبر التوراة والقرآن، علم أنهما جميعًا يخرجان من مشكاة واحدة؛ كما ذكر ذلك النجاشي. وكما قال ورقة بن نوفل: هذا هو الناموس الذي كان يأتي موسى. ولهذا قرن الله تعالى بين التوراة والقرآن في مثل هذا في قوله: ﴿لَوْلَآ أُوتِىَ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ مُوسَىٰٓ أَوَلَمْ يَكْفُرُوا۟ بِمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ﴾ إلى قوله: ﴿إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [القصص:٤٨-٤٩]، وقالت الجن: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ

بَعْدِ مُوسَىٰ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾ [الأحقاف:٣٠]، وقال: ﴿ أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ وَمِن قَبْلِهِۦ كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ إِمَامًا وَرَحْمَةً ﴾ [هود:١٧]، وقال: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ ۗ قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ﴾ إلى قوله: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ مُّصَدِّقُ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [الأنعام:٩١-٩٢]، فهذه الطريقة كل من علم ما جاء به موسى والنبيون قبله وبعده وما جاء به محمد ﷺ، علم علمًا يقينًا أنهم كلهم مخبرون عن الله صادقون في الإخبار، وأنه يمتنع -والعياذ بالله- خلاف الصدق من خطأ وكذب.

ومن الطرق الواضحة القاطعة المعلومة إلى قيام الساعة بالتواتر من أحوال أتباع الأنبياء وأحوال من كذبهم وكفر بهم: حال نوح وقومه، وهود وقومه، وصالح وقومه، وحال إبراهيم وقومه، وحال موسى وفرعون، وحال محمد ﷺ وقومه. وهذه الطريق قد بينها الله في غير موضع من كتابه؛ كقوله: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَٱلْأَحْزَابُ مِنۢ بَعْدِهِمْ﴾ إلى قوله: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾ [غافر:٥]، ﴿ وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَثَمُودُ ﴿٤٢﴾ وَقَوْمُ إِبْرَٰهِيمَ وَقَوْمُ لُوطٍ ﴿٤٣﴾ وَأَصْحَٰبُ مَدْيَنَ ۖ وَكُذِّبَ مُوسَىٰ ﴾ إلى قوله: ﴿ فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا وَهِىَ ظَالِمَةٌ ﴾ إلى قوله: ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ أَوْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ﴾ [الحج:٤٢-٤٦]، وقوله: ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾ وَبِٱلَّيْلِ ۗ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ [الصافات:١٣٧-١٣٨]، وقال: ﴿ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ ﴾ [الحجر:٧٥]؛ فبين أنه تارك آثار المعذبين للمشاهدة، ويستدِل بذلك على عقوبة الله لهم، وقال تعالى: ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنَ ٱلْقُرُونِ ﴾ [الإسراء:١٧] الآيتين؛ فذكر طريقين يعلم بهما ذلك: أحدهما: ما يعاين ويعلم بالقلوب. والثاني: ما يُسمع؛ فإنه قد تواتر عند كل أحد حال الأنبياء ومصدقهم ومُكذِّبهم، وعاينوا من آثارهم ما دل على أنه سبحانه عاقب مكذبهم، وانتقم منهم. وأنهم

كانوا على الحق الذي يحبه ويرضاه، وأن من كذَّبهم، كان على الباطل، الذي يغضبُ الله على أهله. وأن طاعة الرسل طاعة الله، ومعصيتهم معصية الله.

ومن الطرق -أيضًا-: ما يعلم من معجزاتهم الباهرة وآياتهم القاهرة، وأنه يمتنع أن تكون المعجزة على يد مدعي النبوة -وهو كذاب- من غير تناقض ولا تعارض.

ومن الطرق: أن الرسل جاءوا من العلوم النافعة والأعمال الصالحة بما هو معلوم عند كل عاقل لبيب، ولا ينكره إلا جاهل غاو، فإذا تبين صدقهم، وجب التصديق في كل ما أخبروا به، ووجب الحكم بالكفر على من آمن ببعض، وكفر ببعض. والله سبحانه أعلم).



الكلام في حقيقة الروح

سُئل شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الروح: هل هي قديمة أو مخلوقة؟ وهل يُبدَّع من يقول بقدمها أم لا؟ وما قول أهل السنة فيها؟ وما المراد بقوله تعالى: ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنۡ أَمۡرِ رَبِّي﴾ [الإسراء:٨٥]؟ هل المفوض إلى الله تعالى أمر ذاتها أو صفاتها أو مجموعهما؟ بينوا ذلك من الكتاب والسنة!

فأجاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله[1]: (الحمد لله رب العالمين! روح الآدمي مخلوقة مُبْدعة باتفاق سلف الأمة وأئمتها وسائر أهل السنة، وقد حكى إجماع العلماء على أنها مخلوقة غير واحد من أئمة المسلمين؛ مثل: محمد بن نصر المروزي، الإمام المشهور الذي هو أعلم أهل زمانه بالإجماع والاختلاف أو من أعلمهم.

وكذلك أبو محمد بن قتيبة قال في كتاب «اللُّقط» -لما تكلم على خلق الروح-، قال: «النسم الأرواح». قال: «وأجمع الناس على أن الله خالق الجثة وباري النسمة»؛ أي: خالق الروح.

وقال أبو إسحاق بن شاقلا -فيما أجاب به في هذه المسألة-: «سألتَ -رحمك الله- عن الروح مخلوقة أو غير مخلوقة؟ قال: هذا مما لا يشك فيه من وفق للصواب...، إلى أن قال: والروح من الأشياء المخلوقة».

وقد تكلم في هذه المسألة طوائف من أكابر المشائخ، وردوا على من يزعم أنها غير مخلوقة.

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٢١٦).

وصنف الحافظ أبو عبد الله بن منده في ذلك كتاب كبيرًا في الروح والنفس، وذكر فيه من الأحاديث والآثار شيئًا كثيرًا، وقبله الإمام محمد بن نصر المروزي وغيره، والشيخ أبو يعقوب الخراز، وأبو يعقوب النَّهَرَجَوْري، والقاضي أبو يعلى وغيرهم. وقد نص على ذلك الأئمة الكبار، واشتد نكيرهم على من يقول ذلك في روح عيسى ابن مريم، لاسيما في روح غيره؛ كما ذكر أحمد في كتابه في «الرد على الزنادقة والجهمية»، فقال في أوله: «الْحَمْدُ للهِ الَّذِي جَعَلَ فِي كُلِّ زَمَانٍ فَتْرَةً مِنْ الرُّسُلِ بَقَايَا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، يَدْعُونَ مَنْ ضَلَّ إِلَى الْهُدَى، وَيَصْبِرُونَ مِنْهُمْ عَلَى الْأَذَى، يُحْيُونَ بِكِتَابِ اللهِ الْمَوْتَى، وَيُبَصِّرُونَ بِنُورِ اللهِ أَهْلَ الْعَمَى؛ فَكَمْ مِنْ قَتِيلٍ لإبليس قَدْ أَحْيَوْهُ! وَكَمْ مِنْ ضَالٍّ تَائِهٍ قَدْ هَدَوْهُ! فَمَا أَحْسَنَ أَثَرِهِمْ عَلَى النَّاسِ! وَأَقْبَحَ أَثَرِ النَّاسِ عَلَيْهِمْ! يَنْفُونَ عَنْ كِتَابِ اللهِ تَحْرِيفَ الْغَالِينَ، وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ، الَّذِينَ عَقَدُوا أَلْوِيَةَ الْبِدْعَةِ، وَأَطْلَقُوا عِقَالَ الْفِتْنَةِ؛ فَهُمْ مُخْتَلِفُونَ فِي الْكِتَابِ، مُخَالِفُونَ لِلْكِتَابِ، مُتَّفِقُونَ عَلَى مُخَالَفَةِ الْكِتَابِ، يَقُولُونَ عَلَى اللهِ، وَفِي اللهِ، وَفِي كِتَابِ اللهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ، يَتَكَلَّمُونَ بِالْمُتَشَابِهِ مِنْ الْكَلَامِ، وَيَخْدَعُونَ جُهَّالَ النَّاسِ بِمَا يُشَبِّهُونَ عَلَيْهِمْن فَنَعُوذُ بِاللهِ مِنْ فِتَنِ الْمُضِلِّينَ!».

وتكلم -يعني: الإمام أحمد- على ما يقال: إنه متعارض من القرآن...، إلى أن قال: (وكذلك الجهم وشيعته دعوا الناس إلى المتشابه من القرآن والحديث، وأضلوا بشرًا كثيرًا، فكان مما بلغنا من أمر الجهم عدو الله أنه كان من أهل خراسان، من أهل الترمذ، وكان صاحب خصومات وكلام، كان أكثر كلامه في الله، فلقي أناسًا من المشركين، يقال لهم: «السمنية»، فعرفوا الجهم، فقالوا له: نكلمك، فإن ظهرت حجتنا عليك، دخلت في ديننا، وإن ظهرت حجتك علينا، دخلنا في دينك.

فكان مما كلموا به الجهم أن قالوا: ألست تزعم أن لك إلهًا؟ قال الجهم: نعم. فقالوا له: فهل رأيت إلهك؟ قال: لا. قالوا: فهل سمعت كلامه؟ قال: لا. قالوا: فهل شممت

له رائحة؟ قال: لا. قالوا له: فوجدت له مَجَسًّا؟ قال: لا. قالوا: فما يدريك أنه إله؟ قال: فتحير الجهم، فلم يدر من يعبد أربعين يومًا. ثم إنه استدرك حجة مثل حجة زنادقة النصارى، وذلك أن زنادقة النصارى يزعمون أن الروح الذي في عيسى هو روح الله من ذاته؛ فإذا أراد أن يحدث أمرًا، دخل في بعض خلقه، فتكلم على لسان خلقه، فيأمر بما يشاء، وينهى عما يشاء، وهو روح غائب عن الأبصار. فاستدرك الجهم حجة مثل هذه الحجة، فقال للسمني: ألست تزعم أن فيك روحًا؟ قال: نعم. قال: فهل رأيت روحك؟ قال: لا. قال: فهل سمعت كلامه؟ قال: لا. قال: فوجدت له حسًا ومجسًا؟ قال: لا. قال: كذلك الله لا يرى له وجه، ولا يسمع له صوت، ولا يشم له رائحة، وهو غائب عن الأبصار، ولا يكون في مكان دون مكان.

وساق الإمام أحمد الكلام في القرآن والرؤية وغير ذلك،... إلى أن قال: «ثم إن الجهم ادَّعى أمرًا، فقال: إنا وجدنا آية في كتاب الله تدل على القرآن أنه مخلوق. فقلنا: أي آية؟ قال: قول الله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [النساء:١٧١]، وعيسى مخلوق. فقلنا: إن الله منعك الفهم في القرآن، عيسى تجري عليه ألفاظ لا تجري على القرآن؛ لأنه يسميه مولودًا وطفلًا وصبيًّا وغلامًا. يأكل ويشرب، وهو مخاطب بالأمر والنهي، يجري عليه الوعد والوعيد، ثم هو من ذرية نوح ومن ذرية إبراهيم. ولا يحل لنا أن نقول في القرآن ما نقول في عيسى؛ هل سمعتم الله يقول في القرآن ما قال في عيسى؟ ولكن المعنى في قول الله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ﴾ [النساء:١٧١]، فالكلمة التي ألقاها إلى مريم حين قال له: ﴿كُن﴾، فكان عيسى بـ«كن»، وليس عيسى هو الْكُنْ. ولكن بِالكُنْ كان، فالكُنْ من الله قول، وليس الكُنْ مخلوقًا. وكذب النصارى والجهمية على الله في أمر عيسى، وذلك أن الجهمية قالوا: عيسى روح الله وكلمته، إلا أن الكلمة مخلوقة.

وقالت النصارى: عيسى روح الله من ذات الله؛ كما يقال: إن هذه الخرقة من هذا الثوب. وقلنا نحن: إن عيسى بالكلمة كان، وليس هو الكلمة. قال: وقول الله: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾، يقول: من أمره كان الروح فيه؛ كقوله: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [الجاثية:١٣]، يقول: من أمره. وتفسير روح الله: أنها روح بكلمة الله. خلقها الله كما يقال: عبد الله، وسماء الله. فقد ذكر الإمام أحمد: أن زنادقة النصارى هم الذين يقولون: إن روح عيسى من ذات الله، وبيَّن أن إضافة الروح إضافة مُلْكٍ وخلق؛ كقولك: عبد الله، وسماء الله. لا إضافة صفة إلى موصوف؛ فكيف بأرواح الآدميين؟ وبيَّن أن هؤلاء الزنادقة الحلولية يقولون بأن الله إذا أراد أن يحدث أمرًا، دخل في بعض خلقه.

يواصل الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ الكلام عن حقيقة الروح، فيقول[1]: (وقال الشيخ أبو سعيد الخراز أحد أكابر المشائخ الأئمة من أقران الجنيد فيما صنفه من أن الأرواح مخلوقة، وقد احتج بأمور منها: لو لم تكن مخلوقة، لما أقرت بالربوبية. وقد قال لهم حين أخذ الميثاق -وهم أرواح في أشباح كالذر-: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ شَهِدْنَآ﴾ [الأعراف:١٧٢]، وإنما خاطب الروح مع الجسد، وهل يكون الرب إلا لمربوب؟

قال: ولأنها لو لم تكن مخلوقة، ما كان على النصارى لوم في عبادتهم عيسى، ولا حين قالوا: إنه ابن الله، وقالوا: هو الله. قال: ولأنه لو كانت الروح غير مخلوقة، ما دخلت النار، ولأنها لو كانت غير مخلوقة، لما حجبت عن الله، ولا غيبت في البدن، ولا ملكها ملك الموت، ولما كانت صورة توصف، ولأنها لو لم تكن مخلوقة، لم تحاسب، ولم تعذب، ولم تتعبد، ولم تَخَف، ولم ترج، ولأن أرواح المؤمنين تتلألأ، وأرواح الكفار سود مثل الفحم. وقال صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَرْوَاحُ الشُّهَدَاءِ فِي حَوَاصِلِ طَيْرٍ خُضْرٍ، تَرْتَعُ فِي الْجَنَّةِ، وَتَأْوِي فِي فِنَاءِ الْعَرْشِ، وَأَرْوَاحُ الْكُفَّارِ فِي برهوت**»[2].

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٢٠).

(٢) رواه ابن حبان (٣٠١٣) من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، وفيه رجل مجهول، قال ابن حبان: =

وقال الشيخ أبو يعقوب النَّهْرِجَوْري: «هذه الأرواح من أمر الله مخلوقة، خلقها الله في الملكوت؛ كما خلق آدم من التراب. وكل عبد نَسَبَ روحه إلى ذات الله، أخرجه ذلك إلى التعطيل. والذين نسبوا الأرواح إلى ذات الله هم أهل الحلول الخارجون إلى الإباحة. وقالوا: إذا صفت أرواحنا من أكدار نفوسنا، فقد اتصلنا وصرنا أحرارًا، ووضعت عنا العبودية، وأبيح لنا كل شيء من اللذات من النساء والأموال وغير ذلك. وهم زنادقة هذه الأمة».

ثم قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (واعلم أن القائلين بقدم الروح صنفان: صنف من الصابئة الفلاسفة، يقولون: هي قديمة أزلية، لكن ليست من ذات الرب؛ كما يقولون ذلك في العقول والنفوس الفلكية، ويزعم من دخل في الملل منهم أنها هي الملائكة، وصنف من زنادقة هذه الأمة وضلالها من المتصوفة والمتكلمة والمحدثة، يزعمون أنها من ذات الله، وهؤلاء أشر قولًا من أولئك، وهؤلاء جعلوا الآدمي قسمين: نصف لاهوت وهو روحه، ونصف ناسوت وهو جسده؛ نصفه رب، ونصفه عبد! وقد كفر الله النصارى بنحو من هذا القول في المسيح؛ فكيف بمن يعم ذلك في كل أحد، حتى في فرعون وهامان وقارون؟).

أقول: وهذا الذي ذكره شيخ الإسلام من تضليل الذين يمجدون الروح، حتى يزعم غلاتهم أنها من ذات الله، ويذمون البدن؛ لأنه مخلوق من الطين، مِثْلهم بعض الكتاب الجهال الذين يثنون على الروح، ويزعمون أن ما يفعله الإنسان ويتصف به من الخير، فهو من تأثير روحه، ويذمون البدن؛ لأنه مخلوق من الطين، ويرجعون ما يفعله الإنسان أو يتصف به من الشر إلى تأثير بدنه، فكلامهم هذا يشبه كلام النصارى وكلام

=إنه قسامة بن زهير، وهو ثقه. وطرفه الأول في صحيح مسلم (١٨٨٧) بلفظ: «**أرواحهم في جوف طير خضر**».

ملاحدة الفلاسفة، بل يشبه قول إبليس: ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾ [الأعراف:١٢]، فإبليس ذم آدم وتنقصه؛ لأنه مخلوق من طين، والحق أن الطين منه ما هو طيب لا ذم فيه؛ لأنه ينتج النبات الطيب والمعائش الطيبة والفواكه، ومنه ما هو سبخ لا ينتج شيئًا، وبالجملة فالطين كله طاهر طهور.

والروح منها ما هو روح طيبة، وهي روح المؤمن، ومنها ما هو روح خبيثة، وهي روح الكافر -كما جاء في الحديث-، فليست الروح كلها طيبة علوية -كما يقول هؤلاء الجهال-، وليس الطين والتراب مذمومين، وما يفعله الإنسان ويتصف به من الخير، فهو نتيجة دعوة الرسل واتباعهم، وما يفعله ويتصف به من الشر، فهو نتيجة مخالفة الرسل، قال تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾ [طه:١٢٣-١٢٤] الآيات .

ثم قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فالإنسان عبارة عن البدن والروح معًا. بل هو بالروح أخص منه بالبدن، وإنما البدن مطية للروح؛ كما قال أبو الدرداء: «إِنَّمَا بَدَنِي مَطِيَّتِي فَإِنْ رَفَقْت بِهَا بَلَّغَتْنِي وَإِنْ لَمْ أَرْفُقْ بِهَا لَمْ تُبَلِّغْنِي»، وقد رواه ابن منده وغيره عن ابن عباس، قال: «لَا تَزَالُ الْخُصُومَةُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بَيْنَ الْخَلْقِ حَتَّى تَخْتَصِمَ الرُّوحُ وَالْبَدَنُ، فَتَقُولُ الرُّوحُ لِلْبَدَنِ: أَنْتَ عَمِلْت السَّيِّئَاتِ. فَيَقُولُ الْبَدَنُ لِلرُّوحِ: أَنْتِ أَمَرْتِنِي. فَيَبْعَثُ اللهُ مَلَكًا يَقْضِي بَيْنَهُمَا؛ فَيَقُولُ: إنَّمَا مَثَلُكُمَا كَمَثَلِ مُقْعَدٍ وَأَعْمَى دَخَلَا بُسْتَانًا؛ فَرَأَى الْمُقْعَدُ فِيهِ ثَمَرًا مُعَلَّقًا؛ فَقَالَ لِلْأَعْمَى: إنِّي أَرَى ثَمَرًا، وَلَكِنْ لَا أَسْتَطِيعُ النُّهُوضَ إلَيْهِ، وَقَالَ الْأَعْمَى: لَكِنِّي أَسْتَطِيعُ النُّهُوضَ إلَيْهِ، وَلَكِنِّي لَا أَرَاهُ؛ فَقَالَ لَهُ الْمُقْعَدُ: تَعَالَ فَاحْمِلْنِي حَتَّى أَقْطِفَهُ؛ فَحَمَلَهُ، وَجَعَلَ يَأْمُرُهُ، فَيَسِيرُ بِهِ إلَى حَيْثُ يَشَاءُ، فَقَطَعَ الثَّمَرَةَ؛ قَالَ «الْمَلَكُ»: فَعَلَى أَيِّهِمَا الْعُقُوبَةُ؟ فَقَالَا: عَلَيْهِمَا جَمِيعًا. قَالَ: فَكَذَلِكَ أَنْتُمَا».

وأيضًا فقد استفاضت الأحاديث عن النبي صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بأن الأرواح تقبض وتنعم وتعذبُ، ويقال لها: اخرجي أيتها الروح الطيبة، كانت في الجسد الطيب! اخرجي أيتها الروح الخبيثة كانت في الجسد الخبيث! ويقال للأولى: أبشري بروح وريحان. ويقال للثانية: أبشري بحميم وغساق، وآخر من شكله أزواج. وأن أرواح المؤمنين تعرج إلى السماء، وأن أرواح الكفار لا تفتح لها أبواب السماء. وفي «صحيح مسلم» عن عبد الله بن شقيق عن أبي هريرة رَضِيَاللَّهُعَنْهُ قال: «**إِذَا خَرَجَتْ رُوحُ الْمُؤْمِنِ، تَلَقَّاهَا مَلَكَانِ يَصْعَدَانِ بِهَا** -قَالَ حَمَّادٌ: فَذَكَرَ مِنْ طِيبِ رِيحِهَا وَذَكَرَ الْمِسْكَ-؛ **قَالَ: فَيَقُولُ أَهْلُ السَّمَاءِ: رُوحٌ طَيِّبَةٌ جَاءَتْ مِنْ قِبَلِ الْأَرْضِ، صَلَّى اللهُ عَلَيْك وَعَلَى جَسَدٍ كُنْت تَعْمُرِينَهُ. فَيَنْطَلِقُ بِهِ إِلَى رَبِّهُ؛ ثُمَّ يَقُولُ: انْطَلِقُوا بِهِ إِلَى آخِرِ الْأَجَلِ؛ قَالَ: وَإِنَّ الْكَافِرَ إِذَا خَرَجَتْ رُوحُهُ** -قَالَ حَمَّادٌ: وَذَكَرَ مِنْ نَتْنِهَا، وَذَكَرَ لَعْنًا-، **فَيَقُولُ أَهْلُ السَّمَاءِ: رُوحٌ خَبِيثَةٌ جَاءَتْ مِنْ قِبَلِ الْأَرْضِ، قَالَ فَيُقَالُ: انْطَلِقُوا بِهِ إِلَى آخِرِ الْأَجَلِ**». قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَاللَّهُعَنْهُ: «فَلَمَّا ذَكَرَ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ النَّتْنَ، رَدَّ عَلَى أَنْفِهِ رَيْطَةً كَانَتْ عَلَيْهِ»[(١)]، ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُاللَّهُ أحاديث كثيرة وأحاديث في هذا المعنى، ثم قال: فقد بان بما ذكرناه أن من قال: إن أرواح بني آدم قديمة غير مخلوقة، فهو من أعظم أهل البدع الحلولية، الذين يجر قولهم إلى التعطيل بجعل العبد هو الرب، وغير ذلك من البدع الكاذبة المضلة).

يواصل الشيخ تقي الدين ابن تيمية رَحِمَهُاللَّهُ الرد على من يقول[(٢)]: (إن الأرواح قديمة، ويبيِّن معنى قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنۡ أَمۡرِ رَبِّي﴾ [الإسراء:٨٥]، فيقول: وأما قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنۡ أَمۡرِ رَبِّي﴾، فقد قيل: إن الروح هنا ليس هو روح الآدمي، وإنما هو ملَكٌ، أو ما ذكر في قوله: ﴿يَوۡمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ﴾ [النبأ:٣٨]، وقوله: ﴿تَعۡرُجُ

---

(١) صحيح مسلم (٢٨٧٢).

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٢٦).

ﵟٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيۡهِﵞ [المعارج:٤]، وقوله: ﵟتَنَزَّلُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا بِإِذۡنِ رَبِّهِمﵞ [القدر:٤]، وقيل: بل هو روح الآدمي، والقولان مشهوران. سواء كانت الآية تعمهما أو تتناول أحدهما. فليس فيها ما يدل على أن الروح غير مخلوقة لوجهين: أن الأمر في القرآن يراد به المصدر تارة، ويراد به المفعول تارة أخرى، وهو المأمور به؛ كقوله تعالى: ﵟأَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُﵞ [النحل:١]، وقوله: ﵟوَكَانَ أَمۡرُ ٱللَّهِ قَدَرٗا مَّقۡدُورًاﵞ [الأحزاب:٣٨]. ولو قيل: إن الروح بعض أمر الله أو جزء من أمر الله، ونحو ذلك مما هو صريح في أنها بعض أمر الله، لم يكن المراد بلفظ الأمر إلا المأمور به، لا المصدر؛ لأن الروح عين قائمة بنفسها؛ تذهب وتجيء، وتنعم وتعذب، وهذا لا يتصور أن يكون مسمى مصدر: أَمَرَ يأمُرُ أمْرًا. وهذا قول سلف الأمة وأئمتها وجمهورها، ومن قال من المتكلمين: إن الروح عَرَضٌ قائم بالجسم، فليس عنده مصدرُ أَمَرَ يأمر أمرًا.

والقرآن إذا سُمِي أمر الله، فالقرآن كلام الله، والكلام اسم مصدرِ: كَلَّم يُكلم تكليمًا وكلامًا، فإذا سُمي أمرًا بمعنى المصدر، كان ذلك مطابقًا، لاسيما والكلام نوعان: أمر وخبر. أما الأعيان القائمة بأنفسها، فلا تسمى أمرًا، إلَّا بمعنى المفعول به، وهو المأمور به؛ كما سُمي المسيح كلمة؛ لأنه مفعول بالكلمة، وكما يسمى المقدور قدرة، والجنة رحمة، والمطر رحمة في مثل قوله تعالى: ﵟفَٱنظُرۡ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحۡمَتِ ٱللَّهِ كَيۡفَ يُحۡيِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَآﵞ [الروم:٥٠]، وفي قول النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه أنه قال للجنة: «**أنتِ رحمتي أرحم بك من شئت**»[(١)].

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن ابن قتيبة أنواع الروح المذكورة في القرآن، فقال: (هي روح الأجسام التي يقبضها الله عند الممات، والروح جبريل، قال تعالى: ﵟنَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلۡأَمِينُﵞ [الشعراء:١٩٣]، وقال: ﵟوَأَيَّدۡنَٰهُ بِرُوحِ ٱلۡقُدُسِﵞ [البقرة:٨٧]؛ أي: جبريل. والروح فيما ذكره

(١) رواه البخاري (٤٨٥٠)، ومسلم (٢٨٤٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ.

المفسرون مَلَكٌ عظيم من ملائكة الله تعالى، يقوم وحده، فيكون صفًا، وتقوم الملائكة صفًا. وقال تعالى: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى ﴾ [الإسراء:٨٥]، قال ابن قتيبة: «ونَسَب الروح إلى الله؛ لأنه بأمره أو لأنه بكلمته -يعني: عيسى»).

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**والوجه الثاني**: أن لفظة: «من» في اللغة تكون لبيان الجنس؛ كقولهم: باب من حديد. وقد تكون لابتداء الغاية؛ كقولهم: خرجت من مكة. فقوله تعالى: ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى ﴾ ليس نصًا في أن الروح بعض الأمر ومن جنسه، بل قد تكون لابتداء الغاية إذا كُوِّنتْ بالأمر وصدرت عنه، وهذا معنى جواب الإمام أحمد في قوله: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ ﴾ [النساء:١٧١]؛ حيث قال: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ ﴾، يقول: من أمره كان الروح منه؛ كقوله: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ ﴾ [الجاثية:١٣]، ونظير هذا -أيضًا- قوله: ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾ [النحل:٥٣]، فإذا كانت المسخرات والنعم من الله، ولم تكن بعض ذاته، بل منه صدرت، لم يجب أن يكون معنى قوله في المسيح: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ ﴾ أنها بعض ذات الله. ومعلوم أن قوله: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ ﴾ أبلغ من قوله: ﴿ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى ﴾، فإذا كان من قوله: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ ﴾ لا يمنع أن يكون مخلوقًا، ولا يوجب أن يكون ذلك بعضًا له، بل ولا بعضًا من أمره.

ثم قال الشيخ[1]: (وقد يجيء اسم الروح في القرآن بمعنى آخر؛ كقوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ﴾ [الشورى:٥٢]، وقوله: ﴿كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ ﴾ [المجادلة:٢٢] ونحو ذلك؛ فالقرآن الذي أنزله الله كلامه).

ثم أجاب الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن قول السائل عن الروح: هل المفوض إلى الله أمر ذاتها، أو صفاتها، أو مجموعهما؟

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٣٠).

فقال: (ليس هذا من خصائص الكلام في الروح، بل لا يجوز لأحد أن يقفو ما ليس له به علم، ولا يقول على الله ما لا يعلم، قال تعالى: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾ [الإسراء:٣٦]، وقال تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف:٣٣])، إلى أن قال: (وليس في الكتاب والسنة أن المسلمين نهوا أن يتكلموا في الروح بما دل عليه الكتاب والسنة -لا في ذاتها، ولا في صفاتها-، وأما الكلام بغير علم، فذلك محرم في كل شيء، ولكن قد ثبت في «الصحيحين»[(١)] عن ابن مسعود: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ فِي بَعْضِ سِكَكِ المَدِينَةِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: سَلُوهُ عَنْ الرُّوحِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لا تَسْأَلُوهُ؛ فَيُسْمِعَكُمْ مَا تَكْرَهُونَ! قَالَ: فَسَأَلُوهُ، وَهُوَ مُتَّكِئٌ عَلَى الْعَسِيبِ، فَأَنْزَلَ اللهُ هَذِهِ الآيَةَ»، فبين بذلك أن مُلْكَ الرب عظيم وجنوده، وصفة ذلك وقدرته أعظم من أن يحيط به الآدميون، وهم لم يؤتوا من العلم إلا قليلًا؛ فلا يظن من يدعي العلم أنه يمكنه أن يعلم كل ما سئل عنه، ولا كل ما في الوجود، فما يعلم جنود ربك إلا هو).

انتهى كلام الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ، وملخصه في موضوع الروح: أنها مخلوقة، وليست من ذات الله، وأن معنى قوله في عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿ وَرُوحٌ مِّنْهُ ﴾؛ أي: من خلقه وأمره؛ كما في قوله تعالى: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ ﴾ [الجاثية:١٣]، فـ«من» هنا ليست تبعيضية، وإنما هي لابتداء الغاية؛ كقوله تعالى: ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾ [النحل:٥٣]؛ أي: بخلقه وبتقديره وأمره وغير ذلك.

---

(١) رواه البخاري (٧٤٥٦)، ومسلم (٢٧٩٤) من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وتبين من كلام الشيخ -أيضًا- أنه لا يتعين أن يكون المقصود بالروح في قوله: ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنۡ أَمۡرِ رَبِّي﴾؛ أن المراد بها روح الآدمي؛ لأن الروح في القرآن العظيم وردت بمعان متعددة، وأنه لا يمنع الكلام في الروح الآدمية في حدود ما دل عليه الكتاب والسنة من صفاتها وتصرفاتها، وإنما الممنوع القول بلا علم في الروح وغيرها، والله أعلم.



الكلام في حقيقة الجن

تكلم الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الجن من حيث وجودهم وتكليفهم وانقسامهم إلى مطيع وعاص وعن جزائهم، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١]: (وجودهم ثابت بطرق كثيرة غير دلالة الكتاب والسنة. فإن من الناس من رآهم، وفيهم من رأى من رآهم، وثبت ذلك عنده بالخبر واليقين، ومن الناس من كلمهم وكلموه، ومن الناس من يأمرهم وينهاهم، ويتصرف فيهم. وهذا يكون للصالحين وغير الصالحين).

وقال[٢]: (إنهم مأمورون بالفروع والأصول بحسبهم؛ فإنهم ليسوا مماثلي الإنس في الحد والحقيقة، لكنهم مشاركون للإنس في جنس التكليف بالأمر والنهي، والتحليل والتحريم، هذا ما لم أعلم فيه نزاعًا بين المسلمين.

وكذلك لم يتنازعوا أن أهل الكفر والفسوق والعصيان منهم مستحقون لعذاب النار؛ كما يدخلها من الآدميين، لكن تنازعوا في أهل الإيمان منهم، فذهب الجمهور من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد إلى أنهم يدخلون الجنة، وروي في حديث رواه الطبراني: «**أَنَّهُمْ يَكُونُونَ فِي ربض الْجَنَّةِ. يَرَاهُمُ الإِنْس مِنْ حَيْثُ لَا يَرَوْنَهُمْ**»[٣]، وذهب طائفة -منهم أبو حنيفة فيما نقل عنه- إلى أن المطيعين منهم يصيرون ترابًا كالبهائم، ويكون ثوابهم النجاة من النار. وهل فيهم رسل، أم ليس فيهم إلا نذر؟ على قولين. فقيل: فيهم رسل؛ لقوله تعالى: ﴿يَٰمَعۡشَرَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٣٢).
(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٣٣).
(٣) قارن مع تفسير ابن كثير (٤/ ١٧٢) سورة الأحقاف (٤٢).

﴿رُسُلٌ مِّنكُمْ﴾ [الأنعام:١٣٠]، وقيل: الرسل من الإنس، والجن فيهم النذر. وهذا أشهر. فإنه أخبر عنهم باتباع دين محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأنهم: ﴿وَلَّوْا إِلَىٰ قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ ﴿٢٩﴾ قَالُوا يَا قَوْمَنَا إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنزِلَ مِن بَعْدِ مُوسَىٰ﴾ [الأحقاف:٢٩-٣٠] الآية، قالوا: وقوله: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ﴾ كقوله: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن:٢٢]، وإنما يخرج من المالح، وكقوله: ﴿وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا وَجَعَلَ الشَّمْسَ سِرَاجًا﴾ [نوح:١٦]، والقمر في واحدة. وأما التكليف بالأمر والنهي والتحليل والتحريم، فدلائله كثيرة، مثل ما في «مسلم» عن عبد الله بن مسعود، عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَتَانِي دَاعِي الْجِنِّ، فَذَهَبْت مَعَهُ، فَقَرَأْت عَلَيْهِمْ الْقُرْآنَ، فَانْطَلَقُوا، فَأَرَانَا آثَارَهُمْ وَآثَارَ نِيرَانِهِمْ، وَسَأَلُوهُ الزَّادَ، فَقَالَ: لَكُمْ كُلُّ عَظْمٍ ذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ يَقَعُ فِي أَيْدِكُمْ أَوْفَرُ مَا يَكُونُ، وَكُلُّ بَعْرَةٍ عَلَفٍ لِدَوَابِّكُمْ؛ فَقَالَ النَّبِيُّ** صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **لَا تَسْتَنْجُوا بِالْعَظْمِ وَالرَّوْثِ**»[1]، وذلك لئلا يفسد عليهم طعامهم وعلفهم. وهذا يبيِّن أن ما أباح لهم من ذلك ما ذكر اسم الله عليه دون ما لم يذكر اسم الله عليه، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ ۚ وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الأنفال:٤٨]، فأخبر عن الشيطان أنه يخاف الله. والعقوبة إنما تكون على ترك مأمور أو فعل محظور. وأيضًا فإبليس -الذي هو أبو الجن- لم تكن معصيته تكذيبًا، فإن الله أمره بالسجود، وقد علم أن الله أمره، ولم يكن بينه وبين الله رسول يكذبه، ولما امتنع عن السجود لآدم، عاقبه الله العقوبة البليغة، ولهذا قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِذَا سَجَدَ ابْنُ آدَمَ اعْتَزَلَ الشَّيْطَانُ يَبْكِي...**» الحديث[2]، وقد قال تعالى في قصة سليمان: ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ ۖ وَأَسَلْنَا لَهُ عَيْنَ

---

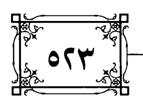
(١) رواه مسلم (٤٥٠)، وأصله في البخاري (٣٨٥٩).

(٢) رواه مسلم (٨١).

﴿ٱلْقِطْرِ ۖ وَمِنَ ٱلْجِنِّ مَن يَعْمَلُ بَيْنَ يَدَيْهِ بِإِذْنِ رَبِّهِۦ ۖ وَمَن يَزِغْ مِنْهُمْ عَنْ أَمْرِنَا نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [سبأ:١٢]، وقد جعل في ذلك ما أمرهم به من طاعة سليمان.

وقد قال تعالى عن إبليس: إنه عصى، ولم يقل: إنه كذب. وقد قال تعالى عن الجن: ﴿يَٰقَوْمَنَآ إِنَّا سَمِعْنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰ﴾ إلى قوله: ﴿وَمَن لَّا يُجِبْ دَاعِىَ ٱللَّهِ فَلَيْسَ بِمُعْجِزٍ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأحقاف:٣٠-٣٢]، فأمروا بإجابة داعي الله الذي هو الرسول. والإجابة والاستجابة هي طاعة الأمر والنهي، وهي العبادة التي خلق لها الثقلان؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات:٥٦]، ومن قال: إن العبادة هي المعرفة الفطرية الموجودة فيها، وأن ذلك هو الإيمان، وهو داخل في الثقلين فقط؛ فإن ذلك لو كان كذلك، لم يكن في الثقلين كافر. والله أخبر بكفر إبليس وغيره من الجن والإنس، وقد قال تعالى: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [هود:١١٩]، وأخبر أنه يملؤها منه ومن أتباعه، وهذا بيَّن أنه لا يدخلها، إلا من اتبعه، فعلم أن من يدخلها من الكفار والفساق من أتباع إبليس، ومعلوم أن الكفار ليسوا بمؤمنين، ولا عارفين الله معرفة يكونون بها مؤمنين).

إلى أن قال: وأيضًا فقوله تعالى: ﴿يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِى وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا﴾، إلى قوله: ﴿وَشَهِدُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا۟ كَٰفِرِينَ﴾ [الأنعام:١٣٠]، فبين أن الثقلين جميعًا تلت عليهم الرسل آيات الله. والدلائل الدالة على هذا الأصل وما في الحديث والآثار -من كون الجن يحجون ويصلون ويجاهدون، وأنهم يعاقبون على الذنب- كثيرة جدًا. وقد قال تعالى فيما أخبر عنهم: ﴿وَأَنَّا مِنَّا ٱلصَّٰلِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ ۖ كُنَّا طَرَآئِقَ قِدَدًا﴾ [الجن:١١]، قالوا: مذاهب شتي؛ مسلمين ويهود ونصارى، وشيعة وسنة. فأخبر أن منهم الصالحون، ومنهم دون الصالحين، فيكون إما مطيعًا في ذلك، فيكون مؤمنًا، وإما عاصيًا في ذلك، فيكون كافرًا،



ولا ينقسم مؤمن إلى صالح وغير صالح؛ فإنَّ غير الصالح لا يعتقد صلاحه لترك الطاعات، فالصالح هو القائم بما وجب عليه، ودون الصالح لابد أن يكون عاصيًا في بعض ما أمر به، وهو قسم غير الكافر؛ فإن الكافر لا يوصف بمثل ذلك، وهذا يبيِّن أن فيهم من يترك بعض الواجبات). انتهى ما أورده الشيخ في هذا المعنى.

وفي زماننا هذا من ينكر وجود الجن؛ اعتمادًا على عقله الكاسد ونظره القاصر، ولأنه لا يؤمن بالغيب، ولاشك أن إنكار وجود الجن كفر وردة عن الإسلام؛ لأنه مكذب لله ولرسوله ولإجماع المسلمين؛ حيث جاء ذكر الجن في كتاب الله وسنة رسول الله، وأجمع العلماء على وجودهم، ومن الكتَّاب المعاصرين من يقر بوجود الجن، ولكنه ينكر صرعهم للإنسي ودخولهم فيه، وهذا ضلال وخطأ واضح؛ لأنه قد ثبت بالأدلة وبالواقع المشاهد صرعهم للإنس. والواجب على المسلم أن يسلم لما صحت به النصوص، ولا يعتمد على عقله وظنه، فينكر شيئًا ثابتًا وواقعًا مشاهدًا. والله ولي التوفيق.



النطفة وأحكامها



فقد سئل شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الجميع بين حديث ابن مسعود في أمر النطفة وتطورها[1]: أربعين يومًا نطفة، وأربعين يومًا علقة، وأربعين يومًا مضغة، ثم يكون التصوير والتخطيط والتشكيل. وحديث: «**أَنَّهُ إِذَا مَرَّ لِلنُّطْفَةِ اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ لَيْلَةً، بَعَثَ اللهُ تَعَالَى إِلَيْهَا مَلَكًا، فَصَوَّرَهَا، وَخَلَقَ سَمْعَهَا وَبَصَرَهَا وَجِلْدَهَا وَلَحْمَهَا وَعِظَامَهَا، ثُمَّ يَقُولُ: يَا رَبِّ، أَذَكَرٌ أَمْ أُنْثَى؟ شَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ؟ فَمَا الرِّزْقُ وَمَا الْأَجَلُ؟**»؛ فما الجمع بين الحديثين؟

فأجاب ما ملخصُه[2]: (الحمد لله رب العالمين: أما الحديث الأول، فهو في «الصحيحين» عن عبد الله بن مسعود قال: حدثنا رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وهو الصادق المصدوق: «**إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا نُطْفَةً، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يُرْسَلُ إِلَيْهِ الْمَلَكُ، فَيَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ، وَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: بِكَتْبِ رِزْقِهِ وَأَجَلِهِ وَعَمَلِهِ، وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ. فَوَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ! إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، فَيَدْخُلُهَا، وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَيَدْخُلُهَا**»[3].

---

(١) رواه البخاري (٣٢٠٨)، ومسلم (٢٦٤٣).
(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٣٨).
(٣) رواه البخاري (٣٢٠٨)، ومسلم (٢٦٤٣).

فهذا الحديث الصحيح ليس فيه ذكر التصوير متى يكون، لكن فيه أن الملك يكتب رزقه وعمله وأجله، وشقي أو سعيد. وأما حديث: «**إِذَا مَرَّ لِلنُّطْفَةِ اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ لَيْلَةً...**» إلخ، فهذا الحديث فيه أن تصويرها بعد اثنتين وأربعين ليلة، وأنه بعد تصويرها وخلق سمعها وبصرها وجلدها ولحمها وعظامها، يقول الملك: يا رب أذكر أم أنثي؟ ومعلوم أنها لا تكون عظامًا ولحمًا، حتى تكون مضغة؛ فهذا موافق لذلك الحديث في أن كتابة الملك تكون بعد ذلك. إلا أن يقال: المراد تقدير اللحم والعظام.

وقد روي هذا الحديث بألفاظ فيها إجمال، بعضها أبين من بعض؛ فمن ذلك ما رواه مسلم -أيضًا- عن حذيفة: سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «**إِنَّ النُّطْفَةَ تَكُونُ فِي الرَّحِمِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً؛ ثُمَّ يَتَسَوَّرُ عَلَيْهَا الَّذِي يَخْلُقُهَا، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ أَذَكَرٌ؛ أَمْ أُنْثَى؟ فَيَجْعَلُهُ اللهُ ذَكَرًا؛ أَوْ أُنْثَى. ثُمَّ يَقُولُ: يَا رَبِّ سَوِيٌّ أَوْ غَيْرُ سَوِيٍّ؟ فَيَجْعَلُهُ اللهُ تَعَالَى سَوِيًّا أَوْ غَيْرَ سَوِيٍّ، ثُمَّ يَقُولُ: يَا رَبِّ مَا أَجَلُهُ وَخَلْقُهُ؟ ثُمَّ يَجْعَلُهُ اللهُ شَقِيًّا أَوْ سَعِيدًا**»، وفي لفظ لمسلم قال: «**يَدْخُلُ الْمَلَكُ عَلَى النُّطْفَةِ بَعْدَمَا تَسْتَقِرُّ فِي الرَّحِمِ بِأَرْبَعِينَ لَيْلَةً أَوْ بِخَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ لَيْلَةً. فَيَقُولُ: يَا رَبِّ أَشَقِيٌّ؛ أَوْ سَعِيدٌ؟ فَيَكْتُبُ. يَا رَبِّ أَذَكَرٌ أَمْ أُنْثَى؟ فَيَكْتُبُ رِزْقَهُ وَيَكْتُبُ عَمَلَهُ وَأَثَرَهُ وَأَجَلَهُ. ثُمَّ تُطْوَى الصُّحُفُ، فَلَا يُزَادُ فِيهَا وَلَا يُنْقَصُ**»(١)، فهذا اللفظ فيه تقديم كتابة السعادة والشقاوة، ولكن يُشعر بأن ذلك يكتب بحيث مضت الأربعون. ولكن هذا اللفظ لم يحفظه رواته كما حُفِظ غيره، ولهذا شكَّ أَبَعْدَ الأربعين أو خمس وأربعين، وغيره إنما ذكر أربعين أو اثنتين وأربعين، وهو الصواب؛ لأن من ذكر اثنين وأربعين، ذكر طرفي الزمان، ومن ذكر أربعين، حذفهما. ومثل هذا كثير في ذكر الأوقات، فقدَّم المؤخر، وأخّر المقدم. أو يقال: إنه لم يذكر ذلك بحرف «ثم»،

---

(١) رواه مسلم (٢٦٤٥) من حديث حذيفة بن أسيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورواية (**الخمس وأربعين**) له.

فلا يقتضي ترتيبًا، وإنما قصد أن هذه الأشياء تكون بعد الأربعين، وحينئذٍ يقال أحد: الأمرين لازم؛ إما أن تكون هذه الأمور عقيب الأربعين، وهو الصواب.

ثم تكون عقب المائة والعشرين، ولا محذور في الكتابة مرتين. ويكون المكتوب أولًا فيه كتابة الذكر والأنثى، أو يقال: إن ألفاظ هذا الحديث لم تضبط حق الضبط، ولهذا اختلفت رواته في ألفاظه، ولهذا أعرض البخاري عن روايته. وقد يكون أصل الحديث صحيحًا، ويقع في بعض ألفاظه اضطراب، فلا يصلح حينئذٍ أن يعارض بها ما ثبت في الحديث الصحيح المتفق عليه الذي لم تختلف ألفاظه، بل قد صدقه غيره من الحديث الصحيح.

فقد تلخص الجواب: أن ما عارض الحديث المتفق عليه إما أن يكون موافقًا له في الحقيقة، وإما أن يكون غير محفوظ. ولا ريب أن ألفاظه لم تضبط -كما تقدم ذكر الاختلاف فيها-، وأقربُها اللفظ الذي فيه تقدم التصوير على تقدير الأجل والعمل والشقاوة والسعادة. وغاية ما يقال فيه: إنه يقتضي أنه قد يُخلَّق في الأربعين الثانية قبل دخوله في الأربعين الثالثة، وهذا لا يخالف الحديث الصحيح، ولا نعلم أنه باطل. بل قد ذكر النساء أن الجنين يخلق بعد الأربعين، وأن الذكر يُخلَّق قبل الأنثى. وهذا يقدم على قول من قال من الفقهاء: إن الجنين لا يُخلَّق في أقل من واحد وثمانين يومًا، فإن هذا إنما بنوه على أن التخليق إنما يكون إذا صار مضغة، ولا يكون مضغة إلا بعد الثمانين. والتخليق ممكن قبل ذلك، وقد أخبر به من أخبر من النساء. ونفس العلقة يمكن تخليقها)، انتهى ملخص ما أجاب به الشيخ في هذا الموضوع.

وقال ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «شرح الأربعين»[١]: (وقد جمع بعضهم بين هذه الأحاديث والآثار وبين حديث ابن مسعود، فأثبت الكتابة مرتين، وقد يقال مع ذلك:

---

(١) جامع العلوم (ص٥٤).

إن إحداهما في السماء والأخرى في بطن الأم. والأظهر -والله أعلم-: أنها مرة واحدة، ولعل ذلك يختلف باختلاف الأجنة، فبعضهم يكتب له ذلك بعد الأربعين الأولى، وبعضهم بعد الأربعين الثالثة، وقد يقال: إن لفظة «ثم» في حديث ابن مسعود، إنما أريد به ترتيب الإخبار، لا ترتيب المخبر عنه في نفسه. والله أعلم.

ومن المتأخرين من رجح أن الكتابة تكون في أول الأربعين الثانية؛ كما دل عليه حديث حذيفة بن أسيد، وقال: إنما أخر ذكرها في حديث ابن مسعود إلى ما بعد ذكر المضغة، وإن ذكرت بلفظ «ثم»؛ لئلا ينقطع ذكر الأطوار الثلاثة التي يتقلب فيها الجنين، وهي كونه نطفة وعلقة ومضغة؛ فإن ذكر هذه الثلاثة على نسق واحد أعجب وأحسن، فلذلك أخر المعطوف عليها، وإن كان المعطوف متقدمًا على بعضها في الترتيب.



المراد بالفطرة التي يولد عليها المولود



سئل شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن قول النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ»**(١)، ما معناه؟ أراد فطرة الخلق أم فطرة الإسلام؟ وفي قوله: **«الشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ فِي بَطْنِ**(٢) **أُمِّهِ...»** الحديث؛ هل ذلك خاص أو عام؟ وفي البهائم والوحوش؛ هل يحييها الله يوم القيامة أم لا؟

فأجاب الشيخ بقوله(٣):

(الحمد لله! أما قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجِّسَانِهِ»**، فالصواب: أنها فطرة الله التي فطر الناس عليها، وهي فطرة الإسلام، وهي الفطرة التي فطرهم عليها يوم قال: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف:١٧٢]، وهي السلامة من الاعتقادات الباطلة والقبول للعقائد الصحيحة؛ فإن حقيقة الإسلام: أن يستسلم لله لا لغيره، وهو معنى «لا إله إلا الله»، وقد ضرب رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَثَلَ ذلك، فقال: **«كَمَا تُنْتَجُ الْبَهِيمَةُ بَهِيمَةً جَمْعَاءَ هَلْ تُحِسُّونَ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءَ؟»**(٤)؛ بيَّنَ أن سلامة القلب من النقص كسلامة البدن، وأن العيب حادث طارئ. وفي «صحيح مسلم» عن عياض بن حمار قال: قال رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيما يروي عن الله: **«إِنِّي خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ، فَاجْتَالَتْهُمْ الشَّيَاطِينُ، وَحَرَّمَتْ عَلَيْهِمْ مَا أَحْلَلْتُ لَهُمْ، وَأَمَرَتْهُمْ أَنْ يُشْرِكُوا بِي مَا لَمْ أُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا»**(٥).

---

(١) رواه البخاري (١٣٨٥)، ومسلم (٢٦٥٨) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه ابن مسعود من قوله؛ كما في مسلم (٢٦٤٥)، وصدقه حذيفة بن أسيد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٣) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٤٥).

(٤) رواه البخاري (١٣٨٥)، ومسلم (٢٦٥٨) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٥) صحيح مسلم (٢٨٦٥).

ولهذا ذهب الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المشهور عنه إلى أن الطفل متى مات أحد أبويه الكافرين، حكم بإسلامه؛ لزوال الموجب للتغيير عن أصل الفطرة، وقد روي ذلك عنه وعن ابن المبارك، وعنهما أنهم قالوا: يولد على ما فطر عليه من شقاوة وسعادة، وهذا القول لا ينافي الأول؛ فإن الطفل يولد سليمًا، وقد علم الله أنه سيكفر، فلابد أن يصير إلى ما سبق له في أم الكتاب؛ كما تولد البهيمة جمعاء، وقد علم الله أنها ستجدع، وهذا معنى ما جاء في «صحيح مسلم» عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: في الغلام الذي قتله الخضر: «**طُبِعَ يَوْمَ طُبِعَ كَافِرًا؛ وَلَوْ تُرِكَ، لَأَرْهَقَ أَبَوَيْهِ طُغْيَانًا وَكُفْرًا**»[(١)]؛ يعني: طبعه الله في أم الكتاب؛ أي: كتبه، وأثبته كافرًا، أي: أنه إن عاش، كفر بالفعل.

ولهذا لما سئل رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عمن يموت من أطفال المشركين وهو صغير، قال: «**اللهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ**»[(٢)]؛ أي: الله يعلم من يؤمن منهم ومن يكفر لو بلغوا، ثم إنه قد جاء في حديث إسناده مقارب عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ، فَإِنَّ اللهَ يَمْتَحِنُهُمْ، وَيَبْعَثُ إِلَيْهِمْ رَسُولًا فِي عَرْصَةِ الْقِيَامَةِ، فَمَنْ أَجَابَهُ، أَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ، وَمَنْ عَصَاهُ، أَدْخَلَهُ النَّارَ**»[(٣)]، فهنالك يظهر فيهم ما علمه الله سبحانه، ويجزيهم على ما ظهر من العلم، وهو إيمانهم وكفرهم، لا على مجرد العلم، وهذا أجود ما قيل في أطفال المشركين، وعليه تتنزل جميع الأحاديث.

ومَثَلُ الفطرة مع الحق مَثَلُ ضوء العين مع الشمس، وكل ذي عين لو ترك بغير حجاب، لرأي الشمس، والاعتقادات الباطلة العارضة من تَهَوُّدٍ وتَنَصُّرٍ وتَمَجُّس مثلَ

---

(١) صحيح مسلم (٢٣٨٠) من حديث ابن عباس عن أبي بن كعب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) رواه البخاري (١٣٨٤)، ومسلم (٢٦٥٨) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٣) رواه أحمد (٤/ ٢٤)، وابن حبان (١٨٢٧) الموارد وله شاهد.

حجاب يحول بين البصر ورؤية الشمس، وكذلك أيضًا كل ذي حس سليم يحب الحلو، إلا أن يعرض في الطبيعة فساد يحرفه، حتى يجعل الحلو في فمه مرًا.

ولا يلزم من كونهم مولودين على الفطرة أن يكونوا حين الولادة معتقدين للإسلام بالفعل؛ فإن الله أخرجنا من بطون أمهاتنا لا نعلم شيئًا. ولكن سلامة القلب وقبوله وإرادته للحق الذي هو الإسلام، بحيث لو ترك من غير مغير، لما كان إلا مسلمًا، وهذه القوة العلمية العملية التي تقتضي بذاتها الإسلام ما لم يمنعها مانع هي فطرة الله، التي فطر الناس عليها. وأما الحديث المذكور -يعني: في السؤال-، وهو قوله: «**الشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ**»، فقد صح عن ابن مسعود أنه كان يقول: «**الشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ، وَالسَّعِيدُ مَنْ وُعِظَ بِغَيْرِهِ**»(١). وفي «الصحيحين» عن عبد الله بن مسعود قال: حدثنا رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو الصادق المصدوق: «**إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا نُطْفَةً، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يُبْعَثُ إِلَيْهِ الْمَلَكُ، فَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ، فَيُقَالُ: اُكْتُبْ رِزْقَهُ، وَأَجَلَهُ، وَعَمَلَهُ، وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ، ثُمَّ يُنْفَخُ فِيهِ الرُّوحُ**»(٢)، وهذا عام في كل نفس منفوسة، قد علم الله سبحانه بعلمه -الذي هو صفة له- الشقيَّ من عباده والسعيد. وكتب سبحانه ذلك في اللوح المحفوظ، ويأمر الملك أن يكتب حال كل مولود؛ ما بين خلق جسده، ونفخ الروح فيه، إلى كتاب آخر يكتبها الله، ليس هذا موضعها، ومن أنكر العلم القديم في ذلك، فهو كافر.

وأما البهائم، فجميعها يحشرها الله سبحانه؛ كما دل عليه الكتاب والسنة، قال تعالى: ﴿**وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم ۚ مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ ۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ**﴾ [الأنعام:٣٨]، وقال تعالى: ﴿**وَإِذَا ٱلْوُحُوشُ حُشِرَتْ**﴾ [التكوير:٥]،

(١) سبق (ص٥٢٨).
(٢) سبق (ص٥٢٤).

وقال تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَثَّ فِيهِمَا مِن دَآبَّةٍۢ ۚ وَهُوَ عَلَىٰ جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَآءُ قَدِيرٌۭ ﴾ [الشورى:٢٩]، وحرف «إذا» إنما يكون لما يأتي لا محالة. والأحاديث في ذلك مشهورة. فإن الله عَزَّوَجَلَّ يوم القيامة يحشر البهائم، ويقتص لبعضها من بعض، ثم يقول لها: كوني ترابًا، فتصير ترابًا. فيقول الكافر حينئذٍ: ﴿يَـٰلَيْتَنِى كُنتُ تُرَٰبًۢا﴾ [النبأ:٤٠][(١)]، ومن قال: إنها لا تحيا، فهو مخطئ في ذلك أقبح خطأ، بل هو ضال أو كافر. والله أعلم).

وقال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(٢)]: («**كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ**»[(٣)]، فإنه سبحانه فطر القلوب على أن ليس في محبوباتها ومراداتها ما تطمئن إليه وتنتهي إليه إلا الله. وإلا فكلما أحبه المحب، يجد من نفسه أن قلبه يطلب سواه، ويحب أمرًا غيره يتألهه، ويصمد إليه، ويطمئن إليه، ويرى ما يشبهه من أجناسه، ولهذا قال: ﴿**أَلَا بِذِكْرِ ٱللَّهِ تَطْمَئِنُّ ٱلْقُلُوبُ**﴾ [الرعد:٢٨]).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(٤)] ردًا لقول من قال في معنى قوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ**»[(٥)]؛ كل مولود على ما سبق له في علم الله أنه سائر إليه.

قال: (معلوم أن جميع المخلوقات بهذه المثابة؛ فجميع البهائم هي مولودة على ما سبق في علم الله لها، وحينئذٍ يكون كل مخلوق مخلوقًا على الفطرة، وأيضًا فلو كان المراد ذلك، لم يكن لقوله: «**فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ وَيُنَصِّرَانِهِ وَيُمَجِّسَانِهِ**» معنى؛ فإنهما فعلا به ما هو الفطرة التي ولد عليها، فلا فرق بين التهويد والتنصير).

ثم قال: (فتمثيله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بالبهيمة التي ولدت جمعاء ثم جدعت، يبين أن أبويه غيَّرا ما ولد عليه).

---

(١) انظر: صحيح مسلم (٢٥٨٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٤٩).

(٣) سبق (ص٥٢٨).

(٤) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٤٣).

(٥) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٤٩).

الملائكة وأعمالهم

تكلم الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في فصول عن الملائكة وأعمالهم، فقال[(١)]: (ذكر الله الحفظة الموكلين ببني آدم، قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيۡلِ وَيَعۡلَمُ مَا جَرَحۡتُم بِٱلنَّهَارِ ثُمَّ يَبۡعَثُكُمۡ فِيهِ لِيُقۡضَىٰٓ أَجَلٌ مُّسَمًّىۖ ثُمَّ إِلَيۡهِ مَرۡجِعُكُمۡ﴾، إلى قوله: ﴿وَهُوَ ٱلۡقَاهِرُ فَوۡقَ عِبَادِهِۦۖ وَيُرۡسِلُ عَلَيۡكُمۡ حَفَظَةً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ تَوَفَّتۡهُ رُسُلُنَا وَهُمۡ لَا يُفَرِّطُونَ﴾ [الأنعام:٦٠-٦١]، وقال تعالى: ﴿سَوَآءٌ مِّنكُم مَّنۡ أَسَرَّ ٱلۡقَوۡلَ وَمَن جَهَرَ بِهِۦ وَمَنۡ هُوَ مُسۡتَخۡفِۭ بِٱلَّيۡلِ وَسَارِبُۢ بِٱلنَّهَارِ ﴿١٠﴾ لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦ يَحۡفَظُونَهُۥ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ﴾ [الرعد:١٠-١١]، وقال تعالى: ﴿كَلَّا بَلۡ تُكَذِّبُونَ بِٱلدِّينِ ﴿٩﴾ وَإِنَّ عَلَيۡكُمۡ لَحَٰفِظِينَ ﴿١٠﴾ كِرَامًا كَٰتِبِينَ ﴿١١﴾ يَعۡلَمُونَ مَا تَفۡعَلُونَ﴾ [الانفطار:٩-١٢]، وقال تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَٱلطَّارِقِ ﴿١﴾ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلطَّارِقُ ﴿٢﴾ ٱلنَّجۡمُ ٱلثَّاقِبُ ﴿٣﴾ إِن كُلُّ نَفۡسٍ لَّمَّا عَلَيۡهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق:١-٤]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ وَنَعۡلَمُ مَا تُوَسۡوِسُ بِهِۦ نَفۡسُهُۥۖ وَنَحۡنُ أَقۡرَبُ إِلَيۡهِ مِنۡ حَبۡلِ ٱلۡوَرِيدِ ﴿١٦﴾ إِذۡ يَتَلَقَّى ٱلۡمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلۡيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴿١٧﴾ مَّا يَلۡفِظُ مِن قَوۡلٍ إِلَّا لَدَيۡهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق:١٦-١٨]، وقال تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلۡزَمۡنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِي عُنُقِهِۦۖ وَنُخۡرِجُ لَهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلۡقَىٰهُ مَنشُورًا ﴿١٣﴾ ٱقۡرَأۡ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفۡسِكَ ٱلۡيَوۡمَ عَلَيۡكَ حَسِيبًا﴾ [الإسراء:١٣-١٤])، إلى أن قال[(٢)]: (والملائكة أصناف؛ منهم من هو موكل بالعبد دائمًا، ومنهم ملائكة يتعاقبون بالليل والنهار، ويجتمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر، **«فَيَسْأَلُهُمْ -وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ-: كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي؟ فَيَقُولُونَ: أَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ وَتَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ»**[(٣)]. ومنهم ملائكة يتبعون مجالس الذكر.

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٥٠).

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٥٢).

(٣) رواه البخاري (٥٥٥)، ومسلم (٦٣٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

وأعمال العباد تجمع جملة وتفصيلًا، فترفع أعمال الليل قبل أعمال النهار، وأعمال النهار قبل أعمال الليل[(١)]. تعرض الأعمال على الله في كل يوم اثنين وخميس[(٢)]، فهذا كله جاءت به الأحاديث الصحيحة، أما أنه كل يوم تُبدَّل عليه الملكان؛ فهذا لم يبلغنا فيه شيء. والله أعلم).

وسئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إذَا هَمَّ الْعَبْدُ بِالْحَسَنَةِ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كُتِبَتْ لَهُ حَسَنَةً...**» الحديث[(٣)]، فَإِذَا كَانَ الهَمُّ سِرًّا بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ رَبِّهِ، فَكَيْفَ تَطَّلِعُ المَلائِكَةُ عَلَيْهِ؟

فأجاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: (الحمد لله! قد روي عن سفيان بن عيينة في جواب هذه المسألة، قال: «إِنَّهُ إِذَا هَمَّ بِحَسَنَةٍ، شَمَّ المَلَكُ رَائِحَةً طَيِّبَةً، وَإِذَا هَمَّ بِسَيِّئَةٍ، شَمَّ رَائِحَةً خَبِيثَةً».

والتحقيق: أن الله قادر أن يعلم الملائكة بما في نفس العبد كيف شاء؛ كما هو قادر أن يطلع بعض البشر على ما في الإنسان، فإذا كان بعض البشر قد يجعل الله له من الكشف ما يعلم به أحيانًا ما في قلب الإنسان، فالملك الموكل بالعبد أولى بأن يعرفه الله ذلك.

وقد قيل في قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾: إن المراد به الملائكة. والله قد جعل الملائكة تلقي في نفس العبد الخواطر؛ كما قال عبد الله بن مسعود: «إِنَّ لِلمَلَكِ لَمَّةً وَلِلشَّيْطَانِ لَمَّةً فَلَمَّةُ المَلَكِ تَصْدِيقٌ بِالْحَقِّ وَوَعْدٌ بِالْخَيْرِ وَلَمَّةُ الشَّيْطَانِ تَكْذِيبٌ بِالْحَقِّ وَإِيعَادٌ بِالشَّرِّ»[(٤)]. وقد ثبت عنه في «الصحيح» أنه قال: «**مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا**

---

(١) انظر: صحيح مسلم (١٧٩) من حديث أبي موسى رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه مسلم (٢٥٦٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٣) انظر: صحيح مسلم (١٦٢)؛ حديث المعراج من رواية أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٤) رواه ابن حبان (٤٠) الموارد مرفوعًا. ورجح أبو زرعة وقفه علي ابن مسعود، انظر: العلل (٢/ ٢٤٢).

وَقَدْ وُكِّلَ بِهِ قَرِينُهُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَقَرِينُهُ مِنَ الْجِنِّ. قَالُوا: وَإِيَّاكَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: **وَأَنَا، إِلَّا أَنَّ اللهَ قَدْ أَعَانَنِي عَلَيْهِ؛ فَلَا يَأْمُرُنِي إِلَّا بِخَيْرٍ»**[1]. فالسيئة التي يهم بها العبد إذا كانت من إلقاء الشيطان، علم بها الشيطان. والحسنة التي يهم بها العبد إذا كانت من إلقاء الملك، علم بها الملك -أيضًا- بطريق الأولى، وإذا علم بها هذا الملك، أمكن علم الملائكة الحفظة لأعمال بني آدم).

وسئل رَحِمَهُ اللَّهُ عن عرض الأديان عند الموت؛ هل لذلك أصل في الكتاب والسنة أم لا؟ وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّكُمْ لَتُفْتَنُونَ فِي قُبُورِكُمْ**»[2]؛ ما المراد بالفتنة. وإذا ارتد العبد -والعياذ بالله-، هل يجازى بأعماله الصالحة قبل الردة أم لا؟

فأجاب: (الحمد لله رب العالمين! أما عرض الأديان على العبد وقت الموت، فليس هو أمرًا عامًا لكل أحد، ولا هو -أيضًا- منتفيًا عن كل أحد، بل من الناس من تعرض عليه الأديان قبل موته، ومنهم من لا تعرض عليه. وقد وقع ذلك لأقوام، وهذا كله من فتنة المحيا والممات، التي أمرنا أن نستعيذ منها في صلاتنا[3]، منها ما في الحديث الصحيح: «**أَمَرَنَا النَّبِيُّ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **أَنْ نَسْتَعِيذَ فِي صَلَاتِنَا مِنْ أَرْبَعٍ: مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَّالِ**»[4].

ولكن وقت الموت أحرص ما يكون الشيطان على إغواء بني آدم؛ لأنه وقت الحاجة، وقد قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الحديث الصحيح: «**الْأَعْمَالُ بِخَوَاتِيمِهَا**»[5]. وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ الْعَبْدَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ؛**

---

(١) رواه مسلم (٢٨١٤) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) انظر: صحيح البخاري (٨٦) من حديث أسماء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) رواه البخاري (٢٨٢٣)، ومسلم (٢٧٠٦) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) رواه البخاري (١٣٧٧)، ومسلم (٥٨٨) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) رواه البخاري (٦٤٩٣) من حديث سهل بن سعد الساعدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، فَيَدْخُلُهَا، وَإِنَّ الْعَبْدَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ؛ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَيَدْخُلُهَا»[(١)]. ولهذا روي: «**أَنَّ الشَّيْطَانَ أَشَدُّ مَا يَكُونُ عَلَى ابْنِ آدَمَ حِينَ الْمَوْتِ، يَقُولُ لِأَعْوَانِهِ: دُونَكُمْ هَذَا! فَإِنَّهُ إِنْ فَاتَكُمْ، لَنْ تَظْفَرُوا بِهِ أَبَدًا**». وحكاية عبد الله بن أحمد بن حنبل مع أبيه، وهو يقول: «لَا بَعْدُ. لَا بَعْدُ» مشهورة.

ولهذا يقال: إن من لم يحج، يخاف عليه من ذلك؛ لما روى أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**مَنْ مَلَكَ زَادًا أَوْ رَاحِلَةً تُبَلِّغُهُ إِلَى بَيْتِ اللهِ الْحَرَامِ، وَلَمْ يَحُجَّ: فَلْيَمُتْ إِنْ شَاءَ يَهُودِيًّا، وَإِنْ شَاءَ نَصْرَانِيًّا**»[(٢)]. قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران:٩٧]، قال عكرمة: «لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [آل عمران:٨٥]. قَالَتْ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى: نَحْنُ مُسْلِمُونَ. فَقَالَ اللهُ لَهُمْ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾ [آل عمران:٩٧]، فَقَالُوا: لَا نَحُجُّهُ. فَقَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران:٩٧]»[(٣)].

وأما الفتنة في القبور، فهي الامتحان والاختبار للميت حين يسأله الملكان، فيقولان له: «**مَا كُنْت تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي بُعِثَ فِيكُمْ «مُحَمَّدٌ»؟ فَيُثَبِّتُ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ، فَيَقُولُ الْمُؤْمِنُ: اللهُ رَبِّي، وَالْإِسْلَامُ دِينِي، وَمُحَمَّدٌ نَبِيِّي. وَيَقُولُ: هُوَ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ، جَاءَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى، فَآمَنَّا بِهِ، وَاتَّبَعْنَاهُ. فَيَنْتَهِرَانِهِ انتهارة شَدِيدَةً** -وَهِيَ آخِرُ فِتَنِهِ الَّتِي يُفْتَنُ بِهَا الْمُؤْمِنُ-، **فَيَقُولَانِ لَهُ كَمَا قَالَا أَوَّلًا**». وقد

---

(١) رواه البخاري (٣٢٠٨)، ومسلم (٢٦٤٣) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

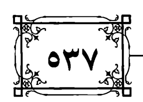
(٢) رواه الترمذي (٨١٢) وضعفه، ورجح ابن كثير في التفسير وقفه على عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصححه.

(٣) التفسير لابن كثير (١/ ٣٩٧) عن عكرمة.

تواترت الأحاديث عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في هذه الفتنة؛ من حديث البراء بن عازب، وأنس بن مالك، وأبي هريرة، وغيرهم[1] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وهي عامة للمكلفين، إلا النبيين، فقد اختلف فيهم، وكذلك اختلف في غير المكلفين كالصبيان والمجانين).



(١) حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ رواه البخاري (١٣٣٨)، ومسلم (٢٨٧٠) وحديث جابر؛ رواه أحمد، وقال ابن كثير (٢/ ٥٣٣): إسناده صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، والبراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ عند البخاري (١٣٦٩)، ومسلم (٢٨٧١)، وأبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ رواه مسلم (٢٨٧٢).



فتنة من حضره الموت

يوضح الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ الإجابة على سؤال عرض الأديان على المحتضرين عند الموت، فيقول[١]: (وعلى هذا فلا يلقَّنون -يعني: الأموات- بعد الموت. وقيل: يلقنون، ويفتنون أيضًا. وهذا قول أبي حكيم وأبي الحسن ابن عبدوس، ونقله عن أصحابه، وهو مطابق لقول من يقول: إنهم يكلفون يوم القيامة؛ كما هو قول أكثر أهل العلم وأهل السنة من أهل الحديث والكلام، وهو الذي ذكره أبو الحسن الأشعري رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن أهل السنة، واختاره، وهو مقتضى نصوص الإمام أحمد).

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ إجابة عن السؤال: عن عمل المرتد قبل الردة؛ هل يثاب عليه؟ فقال: (وأما الردة عن الإسلام بأن يصير الرجل كافرًا مشركًا أو كتابيًا، فإنه إذا مات على ذلك، حبط عمله باتفاق العلماء؛ كما نطق بذلك القرآن في غير موضع؛ كقوله: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ﴾ [البقرة:٢١٧]، وقوله: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ﴾ [المائدة:٥]، وقوله: ﴿وَلَوْ أَشْرَكُواْ لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام:٨٨]، وقوله: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر:٦٥]. ولكن تنازعوا فيما إذا ارتد ثم عاد إلى الإسلام: هل تحبط الأعمال التي عملها قبل الردة، أم لا تحبط إلا إذا مات مرتدًا؟ على قولين مشهورين، هما قولان في مذهب الإمام أحمد. والحبوط مذهب أبي حنيفة ومالك، والوقوف مذهب الشافعي. وتنازع الناس -أيضًا- في المرتد: هل يقال: كان له إيمان صحيح يحبط بالردة، أم يقال: بل بالردة تبيّنا أن إيمانه كان فاسدًا، وأن الإيمان الصحيح لا يزول البتة؟ على قولين لطوائف

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٥٧).

الناس، وعلى ذلك يبنى قول المستثني: «أنا مؤمن إن شاء الله» هل يعود الاستثناء إلى كمال الإيمان، أو يعود إلى الموافاة في المآل؟).

وسئل الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هل جميع الخلق -حتى الملائكة- يموتون؟ فأجاب: (الذي عليه أكثر الناس أن جميع الخلق يموتون، حتى الملائكة، وحتى عزرائيل ملك الموت. وروي في ذلك حديث مرفوع إلى النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[1]، والمسلمون واليهود والنصارى متفقون على إمكان ذلك وقدرة الله عليه، وإنما يخالف في ذلك طوائف من المتفلسفة؛ أتباع أرسطو وأمثالهم، ومن دخل معهم من المنتسبين إلى الإسلام، أو اليهود والنصارى كأصحاب «رسائل إخوان الصفا»، وأمثالهم مِمَّن زعم أن الملائكة هي العقول والنفوس، وأنه لا يمكن موتها بحال، بل هي عندهم آلهة وأرباب لهذا العالم، والقرآن وسائر الكتب تنطق بأن الملائكة عبيد مدبرون؛ كما قال سبحانه: ﴿ لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ ۚ وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا ﴾ [النساء:١٧٢]، وقال تعالى: ﴿ وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾ لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِۦ مُشْفِقُونَ ﴾ [الأنبياء:٢٦-٢٨]، وقال: ﴿ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ ﴾ [النجم:٢٦] والله سبحانه قادر على أن يميتهم ثم يحييهم؛ كما هو قادر على إماتة البشر والجن ثم إحيائهم، وقد قال سبحانه: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ [الروم:٢٧]، وقد ثبت في الحديث الصحيح عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من غير وجه وعن غير واحد من الصحابة أنه قال: «**إنَّ اللهَ إذا تَكَلَّمَ**

---

(١) رواه إسحاق بن راهويه (١٠)، والبيهقي في الشعب (٢٣٥٣)، وضعفه. وينظر: فتح الباري (١١/ ٤٢٠-٤٢١).

بِالْوَحْيِ، أَخَذَ الْمَلَائِكَةَ مِثْلُ الْغَشْيِ»[(١)]، وفي رواية: «**إِذَا سَمِعَتْ الْمَلَائِكَةُ كَلَامَهُ، صُعِقُوا**»، وفي رواية: «**سَمِعَتْ الْمَلَائِكَةُ كَجَرِّ السِّلْسِلَةِ عَلَى الصَّفْوَانِ؛ فَيُصْعَقُونَ، فَإِذَا فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ** -أَيْ: أُزِيلَ الْفَزَعُ عَنْ قُلُوبِهِمْ-، **قَالُوا: مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟ قَالُوا الْحَقَّ، فَيُنَادُونَ: الْحَقَّ الْحَقَّ**»، فقد أخبر في هذه الأحاديث الصحيحة أنهم يصعقون صعق الْغَشْيُ، فإذا جاز عليهم صعق الغشي، جاز صعق الموت، وهؤلاء المتفلسفة لا يُجوِّزون لا هذا ولا هذا. وصعق الغشي هو مثل صعق موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، قال تعالى: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا﴾ [الأعراف:١٤٣].

والقرآن قد أخبر بثلاث نفخات: نفخة الفزع، ذكرها في سورة النمل في قوله:﴿ وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [النمل:٨٧]، ونفحة الصعق والقيام، ذكرهما في قوله: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ﴾ [الزمر:٦٨].

وأما الاستثناء -يعني: قوله ﴿إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾-، فهو متناول لمن في الجنة من الحور العين؛ فإن الجنة ليس فيها موت، ومتناول لغيرهم، ولا يمكن الجزم بكل من استثناه الله؛ فإن الله أطلق في كتابه.

وقد ثبت في «الصحيح» أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**إِنَّ النَّاسَ يُصْعَقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفِيقُ، فَأَجِدُ مُوسَى آخِذًا بِسَاقِ الْعَرْشِ، فَلَا أَدْرِي هَلْ أَفَاقَ قَبْلِي أَمْ كَانَ مِمَّنْ اسْتَثْنَاهُ اللهُ؟**»[(٢)]. وهذه الصعقة قد قيل: إنها رابعة. وقيل: إنها من المذكورات في القرآن.

---

(١) انظر: صحيح البخاري (٤٨٠٠) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومسلم (٢٢٢٩) من حديث رجل أنصاري.
(٢) رواه البخاري (٣٤٠٧)، ومسلم (٢٣٧٣) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وبكل حال: النبي ﷺ قد توقف في موسى، وهل هو داخل في الاستثناء فيمن استثناه الله أم لا؟ فإذا كان النبي ﷺ لم يخبر بكل من استثناه الله، لم يمكنا نحن أن نجزم بذلك، وصار هذا مثل العلم بوقت الساعة وأعيان الأنبياء وأمثال ذلك مما لم يخبر به، وهذا العلم لا ينال إلا بالخبر).

انتهى كلام الشيخ، وقد تلخص منه: التوقف في شأن الملائكة هل يموتون أو لا؟ لأن هذا يتوقف على الخبر الصادق عن موتهم، مع إمكان ذلك وجوازه. وهكذا لا ينبغي لطالب العلم أن يجزم بشيء إلا بدليل، وعدم الدليل لا يدل على استحالة موت الملائكة؛ فالله على كل شيء قدير، والملائكة من خلق الله الذين تنفذ فيهم قدرته، ويجري عليهم قضاؤه.



رد الشيخ على المنكرين لعذاب القبر

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في إثبات عذاب القبر والرد على المنكرين له، قال[(١)]: (مذهب سائر المسلمين وسائر أهل الملل إثبات القيامة الكبرى، وقيام الناس من قبورهم والثواب والعقاب هناك، وإثبات الثواب والعقاب في البرزخ، ما بين الموت إلى يوم القيامة، هذا قول السلف قاطبة وأهل السنة والجماعة. وإنما أنكر ذلك في البرزخ قليل من أهل البدع، لكن من أهل الكلام من يقول: «بل هو -أي: عذاب البرزخ- على البدن فقط»؛ كأنه ليس عنده نفس تفارق البدن؛ كقول من يقول ذلك من المعتزلة والأشعرية. ومنهم من يقول: «بل هو على النفس فقط»؛ بناء على أنه ليس في البرزخ عذاب على البدن ولا نعيم؛ كما يقول ذلك ابن ميسرة وابن حزم. ومنهم من يقول: «بل البدن ينعم ويعذب، بلا حياة فيه»؛ كما قاله طائفة من أهل الحديث.

والمقصود هنا أن كثيرًا من أهل الكلام ينكر أن يكون للنفس وجود بعد الموت، ولا ثواب ولا عقاب، ويزعمون أنه لم يدل على ذلك القرآن والحديث؛ كما أن الذين أنكروا عذاب القبر والبرزخ مطلقًا زعموا أنه لم يدل على ذلك القرآن، وهذا غلط. بل القرآن قد بيَّن في غير موضع بقاء النفس بعد فراق البدن، وبيَّن النعيم والعذاب في البرزخ، وهو سبحانه في السورة الواحدة يذكر القيامة الكبرى والصغرى؛ كما في سورة الواقعة؛ فإنه ذكر في أوَّلها القيامة الكبرى، وأن الناس يكونون أزواجًا ثلاثة؛ كما قال تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ﴿١﴾ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ﴿٢﴾ خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ ﴿٣﴾ إِذَا رُجَّتِ ٱلْأَرْضُ رَجًّا ﴿٤﴾ وَبُسَّتِ ٱلْجِبَالُ بَسًّا ﴿٥﴾ فَكَانَتْ هَبَآءً مُّنۢبَثًّا ﴿٦﴾ وَكُنتُمْ أَزْوَٰجًا ثَلَٰثَةً﴾ [الواقعة:١-٧]، ثم

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٦٢).

إنه في آخرها ذكر القيامة الصغرى بالموت، وأنهم ثلاثة أصناف بعد الموت، فقال: ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ﴿٨٣﴾ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴿٨٤﴾ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ ﴿٨٥﴾ فَلَوْلَآ إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ﴿٨٦﴾ تَرْجِعُونَهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٨٧﴾ فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٨٨﴾ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ ﴿٨٩﴾ وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ ﴿٩٠﴾ فَسَلَٰمٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ ﴿٩١﴾ وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُكَذِّبِينَ ٱلضَّآلِّينَ ﴿٩٢﴾ فَنُزُلٌ مِّنْ حَمِيمٍ ﴿٩٣﴾ وَتَصْلِيَةُ جَحِيمٍ﴾ [الواقعة:٨٣-٩٤]، فهذا فيه أن النفس تبلغ الحلقوم، وأنهم لا يمكنهم رجعها. وبيّن حال المقربين وأصحاب اليمين والمكذبين حينئذٍ.

وفي سورة القيامة ذكر -أيضًا- القيامتين، فقال: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾، ثم قال: ﴿وَلَآ أُقْسِمُ بِٱلنَّفْسِ ٱللَّوَّامَةِ﴾ [القيامة:١-٢]، وهي نفس الإنسان. وقد قيل: «إن النفس تكون لوامة وغير لوامة»، وليس كذلك؛ بل نفس كل إنسان لوامة؛ فإنه ليس بشر إلا يلوم نفسه ويندم؛ إما في الدنيا وإما في الآخرة.

ثم ذكر معاد البدن، فقال: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ﴿٣﴾ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ ﴿٤﴾ بَلْ يُرِيدُ ٱلْإِنسَٰنُ لِيَفْجُرَ أَمَامَهُۥ ﴿٥﴾ يَسْـَٔلُ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [القيامة:٣-٦]، ووصف حال القيامة، إلى قوله: ﴿تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٥]، ثم ذكر الموت، فقال: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾ [القيامة:٢٦]، وهذا إثبات للنفس، وأنها تبلغ التراقي؛ كما قال هناك: ﴿بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ﴾ [الواقعة:٨٣]، والتراقي متصلة بالحلقوم. ثم قال: ﴿وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ﴾ [القيامة:٢٧] يَرْقيها. وقيل: مَنْ صاعدٌ يصعد بها إلى الله. والأول أظهر؛ لأن هذا قبل الموت؛ فإنه قال: ﴿وَظَنَّ أَنَّهُ ٱلْفِرَاقُ﴾ [القيامة:٢٨]، فدَل على أنهم يرجونه، ويطلبون له راقيًا يرقيه، وأيضًا فصعودها لا يفتقر إلى طلب من يرقى بها؛ فإن لله ملائكة يفعلون ما يؤمرون. والرقية أعظم الأدوية؛ فإنها دواء روحاني، ولهذا قال النبي ﷺ عن

صفة المتوكلين: «**لَا يَسْتَرْقُونَ**»(١)، والمراد: أنه يخاف الموت، ويرجو الحياة بالراقي، ولهذا قال: ﴿وَظَنَّ أَنَّهُ ٱلْفِرَاقُ﴾ [القيامة:٢٨]، ثم قال: ﴿وَٱلْتَفَّتِ ٱلسَّاقُ بِٱلسَّاقِ ۝٢٩ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمَسَاقُ﴾ [القيامة:٢٩-٣٠]، فدل على نفس موجودة قائمة بنفسها تساق إلى ربها، والعَرَضُ القائم بغيره لا يساق، ولا بدن الميت -يعني: لا يساق-، فهذا نص في إثبات نفس تفارق البدن، تساق إلى ربها؛ كما نطقت بذلك الأحاديث المستفيضة في فيض روح المؤمن وروح الكافر.

ثم ذكر بعد هذا صفة الكافر بقوله مع هذا الوعيد الذي قدمه: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ [القيامة:٣١]، وليس المراد أن كل نفس من هذه النفوس كذلك.

وكذلك سورة ﴿قٓ﴾ هي في ذكر وعيد القيامة، ومع هذا قال فيها: ﴿وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ بِٱلْحَقِّ ذَٰلِكَ مَا كُنتَ مِنْهُ تَحِيدُ﴾ [ق:١٩]، ثم قال بعد ذلك: ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ ذَٰلِكَ يَوْمُ ٱلْوَعِيدِ﴾ [ق:٢٠]، فذكر القيامتين الصغرى والكبرى. وقوله: ﴿وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ بِٱلْحَقِّ﴾ [ق:١٩]؛ أي: جاءت بما بعد الموت من ثواب وعقاب، وهو الحق الذي أخبرت به الرسل، ليس مراده أنها جاءت بالحق الذي هو الموت؛ فإن هذا مشهور لم ينازَع فيه، ولم يقل أحد: إن الموت باطل. حتى يقال: جاءت بالحق. وقوله: ﴿ذَٰلِكَ مَا كُنتَ مِنْهُ تَحِيدُ﴾ [ق:١٩]؛ فالإنسان وإن كره الموت، فهو يعلم أنه تلاقيه ملائكته. وهذا كقوله: ﴿وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ﴾ [الحجر:٩٩]، واليقين: ما بعد الموت؛ كما قال النبي ﷺ: «**أَمَّا عُثْمَانُ بْنُ مَظْعُونٍ، فَقَدْ جَاءَهُ الْيَقِينُ مِنْ رَبِّهِ**»(٢)، وإلا فنفس الموت مجردًا عما بعده أمر مشهور، لم ينازع فيه أحد حتى يسمى يقينًا.

---

(١) رواه مسلم (٢١٨) من حديث عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه البخاري (٧٠٠٣) من حديث أم العلاء الأنصارية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وذكر عذاب القيامة والبرزخ معًا في غير موضع؛ ذكره في قصة آل فرعون، فقال: ﴿فَوَقَىٰهُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِ مَا مَكَرُواْۖ وَحَاقَ بِـَٔالِ فِرۡعَوۡنَ سُوٓءُ ٱلۡعَذَابِ ٤٥ ٱلنَّارُ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا غُدُوّٗا وَعَشِيّٗاۚ وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدۡخِلُوٓاْ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ أَشَدَّ ٱلۡعَذَابِ﴾ [غافر:٤٥-٤٦]، وقال في قصة قوم نوح: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمۡ أُغۡرِقُواْ فَأُدۡخِلُواْ نَارٗا فَلَمۡ يَجِدُواْ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَنصَارٗا﴾ [نوح:٢٥]، مع إخبار نوح لهم بالقيامة في قوله: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا ١٧ ثُمَّ يُعِيدُكُمۡ فِيهَا وَيُخۡرِجُكُمۡ إِخۡرَاجٗا﴾ [نوح:١٧-١٨]، وقال عن المنافقين: ﴿سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيۡنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٖ﴾ [التوبة:١٠١]، قال غير واحد من العلماء: المرة الأولى في الدنيا، والثانية في البرزخ، ثم يردون إلى عذاب عظيم في الآخرة.

وقال تعالى في الأنعام: ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِي غَمَرَٰتِ ٱلۡمَوۡتِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓاْ أَيۡدِيهِمۡ أَخۡرِجُوٓاْ أَنفُسَكُمُۖ ٱلۡيَوۡمَ تُجۡزَوۡنَ عَذَابَ ٱلۡهُونِ بِمَا كُنتُمۡ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ وَكُنتُمۡ عَنۡ ءَايَٰتِهِۦ تَسۡتَكۡبِرُونَ ٩٣ وَلَقَدۡ جِئۡتُمُونَا فُرَٰدَىٰ كَمَا خَلَقۡنَٰكُمۡ أَوَّلَ مَرَّةٖ وَتَرَكۡتُم مَّا خَوَّلۡنَٰكُمۡ وَرَآءَ ظُهُورِكُمۡ﴾ [الأنعام:٩٣-٩٤]، وهذه صفة حال الموت، وقوله: ﴿أَخۡرِجُوٓاْ أَنفُسَكُمُ﴾ دل على وجود النفس التي تخرج من البدن، وقوله: ﴿ٱلۡيَوۡمَ تُجۡزَوۡنَ عَذَابَ ٱلۡهُونِ﴾ دل على وقوع الجزاء عقب الموت -يعني: ومنه عذاب القبر).



إثبات عذاب القبر والرد على من أنكره

يواصل الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ الكلام في إثبات عذاب القبر وبيان حقيقة النفس والروح، فيقول[1]: (وقال تعالى في الأنفال: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ وَذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾ [الأنفال:٥٠]، ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [آل عمران:١٨٢]، وهذا ذوق له بعد الموت. وقد ثبت في «الصحيحين» من غير وجه: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا أَتَى الْمُشْرِكِينَ يَوْمَ بَدْرٍ فِي الْقَلِيبِ، نَادَاهُمْ: **يَا فُلَانُ، يَا فُلَانُ، هَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا؟ فَقَدْ وَجَدْتُ مَا وَعَدَنِي رَبِّي حَقًّا**»[2]. وهذا دليل على وجودهم وسماعهم، وأنهم وجدوا ما وُعدوه بعد الموت من العذاب، وأما نفس قتلهم، فقد علمه الأحياء منهم.

وقال تعالى في سورة النساء: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ قَالُوا۟ فِيمَ كُنتُمْ ۖ قَالُوا۟ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ قَالُوٓا۟ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُوا۟ فِيهَا ۚ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء:٩٧]، وهذا خطاب لهم، إذا توفتهم الملائكة، وهم لا يعاينون الملائكة، إلا وقد يئسوا من الدنيا. ومعلوم أن البدن لم يتكلم لسانه، بل هو شاهد يُعلم أن الذي يخاطب الملائكة هو النفس، والمخاطب لا يكون عرَضًا.

وقال تعالى في سورة النحل: ﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ ۖ فَأَلْقَوُا۟ ٱلسَّلَمَ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوٓءٍۭ ۚ بَلَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٢٨﴾ فَٱدْخُلُوٓا۟ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۖ فَلَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [النحل:٢٨-٢٩]، وهذا إلقاء للسلم حين

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٦٧).

(٢) رواه البخاري (٣٩٧٦)، ومسلم (٢٨٧٣، ٢٨٧٥).



الموت، وقول للملائكة: ﴿مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوٓءٍ﴾، وهذا إنما يكون من النفس -يعني: بعد الموت-، وقال تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمُ ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [النحل:٣٢].

وقال في فصلت: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُوا۟ تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟ وَأَبْشِرُوا۟ بِٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴿٣٠﴾ نَحْنُ أَوْلِيَآؤُكُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهِىٓ أَنفُسُكُمْ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدَّعُونَ ﴾ [فصلت:٣٠-٣١]، وقد ذكروا أن هذا التنزل عند الموت.

وقال تعالى في سورة آل عمران: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴿١٦٩﴾ فَرِحِينَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِٱلَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا۟ بِهِم مِّنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١٧٠﴾ ۞ يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٧١﴾ ٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ مِنۢ بَعْدِ مَآ أَصَابَهُمُ ٱلْقَرْحُ ۚ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ مِنْهُمْ وَٱتَّقَوْا۟ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران:١٦٩-١٧٢].

وقال -قبل ذلك- في سورة البقرة: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَن يُقْتَلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتٌۢ ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ وَلَٰكِن لَّا تَشْعُرُونَ ﴾ [البقرة:١٥٤].

وأيضًا قال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَٱلَّتِى لَمْ تَمُتْ فِى مَنَامِهَا ۖ فَيُمْسِكُ ٱلَّتِى قَضَىٰ عَلَيْهَا ٱلْمَوْتَ وَيُرْسِلُ ٱلْأُخْرَىٰٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الزمر:٤٢].

وهذا بيان لكون النفس تقبض وقت الموت، ثم منها ما يمسك، فلا يرسل إلى بدنه، وهو الذي قضى عليه الموت، ومنها ما يرسل إلى أجل مسمى، هذا إنما يكون في شيء يقوم بنفسه، لا في عرض قائم بغيره، فهو بيان لوجود النفس المفارقة بالموت. والأحاديث الصحيحة توافق هذا؛ كقول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**بِاسْمِك رَبِّي وَضَعْت**

جَنْبِي وَبِك أرْفَعُهُ، فَإِنْ أَمْسَكْت نَفْسِي فَارْحَمْهَا، وَإِنْ أَرْسَلْتَها فَاحْفَظْهَا بِمَا تَحْفَظ بِهِ عِبَادَك الصَّالِحِينَ»[(١)]، وقال -لما ناموا عن صلاة الصبح-: «**إنَّ اللهَ قَبَضَ أرْوَاحَنا حَيْثُ شَاءَ**»[(٢)]، وقال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ لِيُقْضَىٰٓ أَجَلٌ مُّسَمًّى ۖ ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ثُمَّ يُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٦٠﴾ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ۖ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ ﴿٦١﴾ ثُمَّ رُدُّوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ ۚ أَلَا لَهُ ٱلْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ ٱلْحَٰسِبِينَ﴾ [الأنعام:٦٠-٦٢]، فهذا توف لها بالنوم إلى أجل الموت الذي ترجع فيه إلى الله، وإخبارٌ أن الملائكة تتوفاها بالموت، ثم يردون إلى الله. والبدن وما يقوم به من الأعراض لا يرد، إنما يُرَدُّ الروح، وهو مثل قوله في يونس: ﴿ثُمَّ رُدُّوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ﴾، وقال تعالى: ﴿إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلرُّجْعَىٰٓ﴾ [العلق:٨]، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾ ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ﴿٢٨﴾ فَٱدْخُلِى فِى عِبَٰدِى ﴿٢٩﴾ وَٱدْخُلِى جَنَّتِى﴾ [الفجر:٢٧-٣٠]، وقال تعالى: ﴿قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ﴾ [السجدة:١١]، وتوفِّي الملكِ إنما يكون لما هو موجود قائم بنفسه، وإلا فالعَرَض القائم بغيره لا يتوفى، فالحياة القائمة بالبدن لا تتوفى، بل تزول وتعدم؛ كما تعدم حركته وإدراكه.

وقال تعالى في سورة المؤمنون: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّىٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ ۚ كَلَّآ ۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا ۖ وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [المؤمنون:٩٩-١٠٠]، فقوله: ﴿ٱرْجِعُونِ﴾ طلب لرجع النفس إلى البدن؛ كما قال في الواقعة: ﴿فَلَوْلَآ إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ﴿٨٦﴾ تَرْجِعُونَهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [الواقعة:٨٦-٨٧]، وهو يبين

---

(١) رواه البخاري (٦٣٢٠، ٧٣٩٣)، ومسلم (٢٧١٣، ٢٧١٤)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) رواه مالك (١/ ١٤/ ٢٦) من حديث زيد بن أسلم رَضِيَ اللهُ عَنْهُ معضلًا، قال ابن عبد البر (٥/ ٢٠٣): جاء معناه متصلًا مسندًا من وجوه صحاح ثابتة. وأصل القصة في صحيح البخاري (٥٩٥) من حديث أبي قتادة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

أن النفس موجودة تفارق البدن بالموت، قال تعالى: ﴿إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِن وَرَائِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [المؤمنون:١٠٠].

وسئل الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الروح المؤمنة؛ أن الملائكة تتلقاها، وتصعد بها إلى السماء التي فيها الله؟

فأجاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله[1]: (أما الحديث المذكور في قبض روح المؤمن، وأنها يصعد بها إلى السماء التي فيها الله؛ فهذا حديث معروف جيد الإسناد.

وقوله: «فيها الله»؛ بمنزلة قوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ﴿١٦﴾ أَمْ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ﴾ [الملك:١٦-١٧]، وبمنزلة ما ثبت في «الصحيح» «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِجَارِيَةِ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ: **أَيْنَ اللهُ؟** قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ. قَالَ: **مَنْ أَنَا؟** قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللهِ. قَالَ: **أَعْتِقْهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ**»[2]، وليس المراد بذلك أن السماء تحصر الرب وتحويه؛ كما تحوي الشمس والقمر وغيرهما؛ فإن هذا لا يقوله مسلم، ولا يعتقده عاقل؛ فقد قال سبحانه: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة:٢٥٥] والسماوات في الكرسي كحلقة ملقاة في أرض فلاة، والكرسي في العرش كحلقة ملقاة في أرض فلاة، والرب سبحانه فوق سماواته على عرشه بائن من خلقه. ليس في مخلوقاته شيء من ذاته، ولا في ذاته شيء من مخلوقاته.

وقال تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه:٧١]، وقال: ﴿فَسِيحُواْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [التوبة:٢]، وقال: ﴿يَتِيهُونَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [المائدة:٢٦]، وليس المراد أنهم في جوف النخل وجوف الأرض، بل معنى ذلك أنه فوق السماوات وعليها، بائن من

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٧١).

(٢) رواه مسلم (٥٣٧)، من حديث معاوية بن الحكم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

المخلوقات؛ كما أخبر في كتابه أنه خلق السماوات والأرض في ستة أيام، ثم استوى على العرش.

وقال: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران:٥٥]، وقال تعالى: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج:٤]، وقال: ﴿بَل رَّفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء:١٥٨]، وأمثال ذلك في الكتاب والسنة. والله أعلم).



أحوال الأموات في القبور

فقد سئل الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن مسائل تتعلق بالأموات وأحوالهم في القبور؛ فسئل: هل يتكلم الميت في قبره؟

فقال[١]: (فأما سؤال السائل: هل يتكلم الميت في قبره؟ فجوابه أنه يتكلم، وقد يسمع -أيضًا- من كلَّمه؛ كما ثبت في «الصحيح» عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: **«إِنَّهُمْ يَسْمَعُونَ قَرْعَ نِعَالِهِمْ»**[٢]، وثبت عنه في «الصحيح» **«أَنَّ المَيِّتَ يَسْأَلُ فِي قَبْرِهِ؛ فَيُقَالُ لَهُ: مَنْ رَبُّك؟ وَمَا دِينُك؟ وَمَنْ نَبِيُّك؟ فَيُثَبِّتُ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ، فَيَقُولُ: اللهُ رَبِّي، وَالْإِسْلَامُ دِينِي، وَمُحَمَّدٌ نَبِيِّي. وَيُقَالُ لَهُ: مَا تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي بُعِثَ فِيكُمْ؟ فَيَقُولُ المُؤْمِنُ: هُوَ عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ، جَاءَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَالهُدَى، فَآمَنَّا بِهِن وَاتَّبَعْنَاهُ؛ وَهَذَا تَأْوِيلُ قَوْله تَعَالَى: ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِي ٱلْأَخِرَةِ ﴾** [إبراهيم:٢٧]»[٣].

وقد صح عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنها نزلت في عذاب القبر[٤].

وكذلك يتكلم المنافق، فيقول: **«هَاهْ هَاهْ، لَا أَدْرِي، سَمِعْت النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا، فَقُلْته؛ فَيُضْرَبُ بِمِرْزَبَّةٍ مِنْ حَدِيدٍ، فَيَصِيحُ صَيْحَةً يَسْمَعُهَا كُلُّ شَيْءٍ إلَّا الْإِنْسَانَ»**، وثبت عنه في «الصحيح» أنه قال: **«لَوْلَا أَنْ لَا تدافنوا، لَسَأَلْت اللهَ أَنْ يُسْمِعَكُمْ عَذَابَ**

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٧٣).

(٢) رواه البخاري (١٣٣٨، ١٣٧٤)، ومسلم (٢٨٧٠) من حديث أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٣) انظر حديث أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ السابق، وحديث البراء رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عند البخاري (١٣٦٩)، ومسلم (٢٨٧١).

(٤) انظر: صحيح البخاري (٤٦٩٩)، ومسلم (٢٨٧١) من حديث البراء رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

الْقَبْرِ مِثْلَ الَّذِي أَسْمَعُ»[(١)]، وثبت عنه في «الصحيح» «**أَنَّهُ نَادَى الْمُشْرِكِينَ يَوْمَ بَدْرٍ، لَمَّا أَلْقَاهُمْ فِي الْقَلِيبِ. وَقَالَ: مَا أَنْتُمْ بِأَسْمَعَ لِمَا أَقُولُ مِنْهُمْ**»[(٢)]. والآثار في هذا كثيرة منتشرة. والله أعلم).

وسئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن سؤال منكر ونكير للميت إذا مات، تدخل الروح في جسده، ويجلس، ويجاوب منكرًا ونكيرًا، فيحتاج موتًا ثانيًا؟

فأجاب[(٣)]: (عود الروح إلى بدن الميت في القبر ليس مثل عودها إليه في هذه الحياة الدنيا، وإن كان ذلك قد يكون أكمل من بعض الوجوه؛ كما أن النشأة الأخرى ليست مثل هذه النشأة، وإن كانت أكمل منها، بل كل موطن في هذه الدار وفي البرزخ والقيامة له حكم يخصه، ولهذا أخبر النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن الميت يوسع له في قبره، ويسأل، ونحو ذلك[(٤)]. وإن كان التراب قد لا يتغير، فالأرواح تعاد إلى بدن الميت وتفارقه. وهل يسمى ذلك موتًا؟ فيه قولان؛ قيل: يسمى ذلك موتًا. وتأولوا على ذلك قوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ [غافر:١١]، قيل: إن الحياة الأولى في هذه الدار، والحياة الثانية في القبر والموتة الثانية في القبر، والصحيح أن هذه الآية كقوله: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ [البقرة:٢٨]، فالموتة الأولى قبل هذه الحياة، والموتة الثانية بعد هذه الحياة، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ بعد الموت، قال تعالى: ﴿مِنْهَا خَلَقْنَٰكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَىٰ﴾ [طه:٥٥]، وقال تعالى: ﴿قَالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ﴾ [الأعراف:٢٥]، فالروح تتصل بالبدن متى شاء الله

(١) رواه مسلم (٢٨٦٧) من حديث أبي سعيد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.
(٢) رواه البخاري (٣٩٧٦)، ومسلم (٢٨٧٥) من حديث أبي طلحة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.
(٣) حديث منكر ونكير؛ رواه الترمذي (١٠٧١)، وقال: حسن غريب، وصححه ابن حبان (٣١١٧).
(٤) رواه أبو داود (٤٧٥٣)، والحاكم (١/ ٩٤)، وابن أبي شيبة (٣/ ٥٤/ ١٢٠٥٩)، وأحمد (٤/ ٢٨٧)، قال المنذري (٤/ ١٩٦): رواته محتج بهم في الصحيح.

تعالى، وتفارقه متى شاء الله تعالى، لا يتوقت ذلك بمرة ولا مرتين، والنوم أخو الموت. ولهذا كان النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول إذا أوى إلى فراشه: «**بِاسْمِك اللَّهُمَّ أَمُوتُ وَأَحْيَا**»(١)، وكان إذا استيقظ يقول: «**الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَحْيَانَا بَعْدَ مَا أَمَاتَنَا وَإِلَيْهِ النُّشُورُ**»(٢)، فقد سمى النوم موتًا والاستيقاظ حياة. وقد قال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَٱلَّتِى لَمْ تَمُتْ فِى مَنَامِهَا ۖ فَيُمْسِكُ ٱلَّتِى قَضَىٰ عَلَيْهَا ٱلْمَوْتَ وَيُرْسِلُ ٱلْأُخْرَىٰٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾ [الزمر: ٤٢]؛ فبين أنه يتوفى الأنفس على نوعين؛ فيتوفاها حين الموت، ويتوفى الأنفس التي لم تمت بالنوم، ثم إذا ناموا، فمن مات في منامه، أمسك نفسه، ومن لم يمت، أرسل نفسه. ولهذا كان النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذا أوى إلى فراشه قال: «**بِاسْمِك رَبِّي وَضَعْت جَنْبِي، وَبِك أَرْفَعُهُ، فَإِنْ أَمْسَكْت نَفْسِي، فَارْحَمْهَا، وَإِنْ أَرْسَلْتَهَا، فَاحْفَظْهَا بِمَا تَحْفَظُ بِهِ عِبَادَك الصَّالِحِينَ**»(٣).

والنائم يحصل له في منامه لذة وألم، وذلك يحصل للروح والبدن، حتى إنه يحصل له في منامه من يضربه، فيصبح والوجع في بدنه، ويرى في منامه أنه طعم شيئًا طيبًا، فيصبح وطعمه في فمه، وهذا موجود. فإذا كان النائم يحصل لروحه وبدنه من النعيم والعذاب ما يحس به، والذي إلى جنبه لا يحس به، حتى قد يصبح النائم من شدة الألم أو الفزع الذي يحصل له، ويسمع اليقظان صياحه، وقد يتكلم إما بقرآن، وإما بذكر، وإما بجواب، واليقظان يسمع ذلك، وهو نائم عينه مُغْمضَةٌ، ولو خوطب، لم يسمع؛ فكيف ينكر حال المقبور الذي أخبر الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه يسمع قرع نعالهم(٤)؟

---

(١) رواه البخاري (٦٣١٢، ٦٣١٤) من حديث حذيفة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) رواه البخاري (٦٣١٢، ٦٣١٤) من حديث حذيفة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٣) رواه البخاري (٦٣٢٠)، ومسلم (٢٧١٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٤) انظر: صحيح البخاري (١٣٣٨)، ومسلم (٢٨٧٠) من حديث أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وقال: «**مَا أَنْتُمْ أَسْمَعُ لِمَا أَقُولُ مِنْهُمْ**»[١]، والقلب يشبه القبر. ولهذا قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لما فاتته صلاة العصر يوم الخندق: «**مَلَأَ اللهُ أَجْوَافَهُمْ وَقُبُورَهُمْ نَارًا**»، وفي لفظ: «**قُلُوبَهُمْ وَقُبُورَهُمْ نَارًا**»[٢]، وفرق بينهما في قوله: ﴿بُعْثِرَ مَا فِي ٱلْقُبُورِ ۝٩ وَحُصِّلَ مَا فِي ٱلصُّدُورِ﴾ [العاديات:٩-١٠]، وهذا تقريب وتقرير لإمكان ذلك، ولا يجوز أن يقال: ذلك الذي يجده الميت من النعيم والعذاب مثلما يجده النائم في منامه، بل ذلك النعيم والعذاب أكمل وأبلغ وأتم، وهو نعيم حقيقي وعذاب حقيقي. ولكن يذكر هذا المثل لبيان إمكان ذلك، إذا قال السائل: الميت لايتحرك في قبره، والتراب لا يتغير، ونحو ذلك).

انتهى كلام الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ حول هذه المسائل المهمة التي تتعلق بإثبات عذاب القبر ونعيمه، وضرب المثال التقريبي لذلك بما يحس به النائم من ألم أو لذة، مع أننا لو كنا حوله، لم نعلم بذلك، فكذلك الميت في قبره يمكن أن يعذب أو ينعم، ولا نحس بذلك، ولا ندري عنه. والله على كل شيء قدير، وعقولنا وحواسنا لا تتسع لإدراك كل شيء، قال الله تعالى: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء:٨٥]، وقال تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ﴾ [يونس:٣٩].

والواجب على المسلم أن يؤمن ويوقن بما صحت به النصوص، سواء اتسع لها عقله، أو لم يتسع. فالإيمان بالغيب هو ميزة المؤمنين الصادقين الذين أثنى عليهم، ووعدهم جزيل الثواب. نسأل الله أن يجعلنا منهم بمنه وكرمه!

---

(١) رواه البخاري (٣٩٧٦)، ومسلم (٢٨٧٥) من حديث أبي طلحة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه البخاري (٢٩٣١)، ومسلم (٦٢٧) من حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
ورواه بلفظ: «قُلُوبَهُمْ»، ابن خزيمة (١٤٠١)، وأبو نعيم في المستخرج (٢/ ٢٢٨/ ١٤٠١)، وأبو يعلى (٢٣٤).

هل يمتحن الأطفال في القبر

سئل شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الأطفال إذا ماتوا: هل يمتحنون في القبر؟

فأجاب بقوله(١): (إذا مات الطفل؛ فهل يمتحن في قبره، ويسأله منكر ونكير؟ فيه قولان في مذهب أحمد وغيره:

أحدهما: أنه لا يمتحن، وأن المحنة إنما تكون على من كلف في الدنيا؛ قاله طائفة، منهم القاضي أبو يعلى وابن عقيل.

والثاني: أنهم يمتحنون. ذكره أبو حكيم الهمداني وأبو الحسن بن عبدوس، ونقله عن أصحاب الشافعي. وعلى هذا التفصيلُ في تلقين الصغير والمجنون من قال: إنه يمتحن في القبر. لقَّنه. ومن قال: لا يمتحن. لا يلقنه.

وقد روى مالك وغيره عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صلى على طفل، فقال: «**اللَّهُمَّ قِه عَذابَ الْقَبْرِ، وَفِتْنَةَ الْقَبْرِ**»(٢)، وهذا القول موافق لقول من قال: إنهم يمتحنون في الآخرة، وأنهم مكلفون يوم القيامة؛ كما هو قول أكثر أهل العلم وأهل السنة من أهل الحديث والكلام، وهو الذي ذكره أبو الحسن الأشعري عن أهل السنة، واختاره، وهو مقتضى نصوص الإمام أحمد. والله أعلم.

وإذا دخل أطفال المؤمنين الجنة، فأرواحهم وأرواح غيرهم من المؤمنين في الجنة، وإن كانت درجاتهم متفاضلة، والصغار يتفاضلون بتفاضل آبائهم وتفاضل أعمالهم، إذا

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٧٧).

(٢) رواه عبد الله بن أحمد في السنة (١٤١٩) موقوفًا.

كانت لهم أعمال؛ فإن إبراهيم ابن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ليس هو كغيره، والأطفال الصغار يثابون على ما يفعلونه من الحسنات، وإن كان القلم مرفوعًا عنهم في السيئات؛ كما ثبت في «الصحيح»: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَفَعَتْ إِلَيْهِ امْرَأَةٌ صَبِيًّا مِنْ مِحَفَّةٍ، فَقَالَتْ: أَلِهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: **نَعَمْ. وَلَكِ أَجْرٌ**». رواه مسلم في «صحيحه»[(١)].

وفي «السنن» أنه قال: «**مُرُوهُمْ بِالصَّلَاةِ لِسَبْعٍ، وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا لِعَشَرٍ، وَفَرِّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ**»[(٢)]، وكانوا يصوِّمون الصغار يوم عاشوراء وغيره.

فالصبي يثاب على صلاته وصومه وحجه وغير ذلك من أعماله، ويفضَّل بذلك على من لم يعمل كعمله، وهذا غير ما يُفعل به إكرامًا لوالديه. كما أنه في النعم الدنيوية قد ينتفع بما يكسبه، وبما يعطيه أبواه، ويتميز بذلك على من ليس كذلك.

وأرواح المؤمنين في الجنة؛ كما جاءت بذلك الآثار، وهو كما قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**نَسَمَةُ الْمُؤْمِنِ تَعْلَقُ مِنْ الْجَنَّةِ**»[(٣)]؛ أي: تأكل، ولم يُوقَّتْ في ذلك وقت قبل يوم القيامة.

والأرواح مخلوقة بلا شك، وهي لا تُعْدَمُ، ولا تفنى، لكن موتها مفارقة الأبدان، وعند النفخة الثانية تعاد الأرواح إلى الأبدان. وأهل الجنة الذين يدخلونها على صورة أبيهم آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ طول أحدهم ستون ذراعًا؛ كما ثبت في الأحاديث الصحيحة[(٤)]. وقد قال بعض الناس: إن أطفال الكفار يكونون خدمَ أهل الجنة. ولا أصلَ لهذا القول.

---

(١) رواه مسلم (١٣٣٦) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) رواه أبو داود (٤٩٤)، والترمذي (٤٠٧)، وقال: حسن صحيح، وأحمد (٣/ ٢١٠).

(٣) رواه أحمد (٦/ ٣٨٦) من طريق مالك في الموطأ (٥٦٨)، والنسائي (٢٢٠٠)، وابن ماجه (٤٢٧١).
قال ابن كثير (١/ ٤٢٨): (إسناد صحيح عزيز عظيم، اجتمع فيه ثلاثة من الأئمة الأربعة).
يقصد الشافعي شيخ أحمد، راويه عن مالك.

(٤) رواه البخاري (٣٣٢٧)، ومسلم (٢٨٣٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقد ثبت في «الصحيح»: «**أَنَّ الْجَنَّةَ يَبْقَى فِيهَا فَضْلٌ عَنْ أَهْلِ الدُّنْيَا، فَيُنْشِئُ اللهُ لَهَا خَلْقًا آخَرَ، فَيُسْكِنُهُمْ الْجَنَّةَ**»(١). فإذا كان يُسكِن من ينشئه من الجنة من غير ولد آدم في فضول الجنة؛ فكيف بمن دخلها من ولد آدم، وأسكن في غير فضولها؟ فليسوا أحق بأن يكونوا من أهل الجنة ممن يُنشأ بعد ذلك فَيُسكن فضولها.

وأما الورود المذكور في قوله تعالى: ﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾ [مريم:٧١]؛ فقد فسره النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ في الحديث الصحيح؛ رواه مسلم في «صحيحه» عن جابر: «بِأَنَّهُ الْمُرُورُ عَلَى الصِّرَاطِ»(٢)، والصراط: الجسر؛ فلابد من المرور عليه لكل من يدخل الجنة -من كان صغيرًا في الدنيا، ومن لم يكن-، والولْدان الذين يطوفون على أهل الجنة خلْق من خلْق الجنة، ليسوا من أبناء الدنيا، بل أبناء أهل الدنيا إذا دخلوا الجنة، كمُل خلقهم كأهل الجنة على صورة آدم، أبناء ثلاث وثلاثين في طول ستين ذراعًا، وقد روي أن العرض سبعة أذرع(٣). والله أعلم).

ثم قال الشيخ رَحِمَهُٱللَّهُ في جواب آخر(٤): (ومن قال: إن الصغير يُسأل في القبر، استدل بما في «الموطأ» عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «**أَنَّهُ** صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ **صَلَّى عَلَى صَغِيرٍ لَمْ يَعْمَلْ خَطِيئَةً قَطُّ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ قِهِ عَذَابَ الْقَبْرِ، وَفِتْنَةَ الْقَبْرِ**»(٥). وهذا يدل على أنه يفتن، وأيضًا فهذا مبني على أن أطفال الكفار الذين لم يكلفوا في الدنيا يكلفون في الآخرة؛ كما

---

(١) رواه البخاري (٧٣٨٤)، ومسلم (٢٨٤٨) من حديث أنس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

(٢) تفسيره بالورود صحيح مسلم (٢٤٩٦)، وأنه المرور: عنده برقم (١٩١) من حديث جابر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

(٣) رواه الترمذي (٢٥٤٥) من حديث معاذ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وقال: (حسن غريب، وبعضهم أرسله). و(٢٥٦٢م) من حديث أبي سعيد رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ. والطبراني في الصغير (٨٠٨) من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وحسنه العجلوني (٢/ ١٥٤/ ١٩٥٩)، والمنذري (٤/ ٢٧٤)، وجوَّده الهيثمي (١٠/ ٣٣٧)، وجملة العرض لا شاهد لها.

(٤) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٨٠).

(٥) سبق (ص٥٥٤).

وردت بذلك أحاديث متعددة. وهو القول الذي حكاه أبو الحسن الأشعري عن أهل السنة والجماعة؛ فإن النصوص عن الأئمة -كالإمام أحمد وغيره-: الوقْف في أطفال المشركين؛ كما ثبت في «الصحيحين» عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه سئل عنهم، فقال: «**اللهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ**»[(١)]، وثبت في «صحيح البخاري» من حديث سمرة: أن منهم من يدخل الجنة[(٢)]. وثبت في «صحيح مسلم»: أن الغلام الذي قتله الخضر طُبع يوم طُبع كافرًا[(٣)]. فإن كان الأطفال وغيرهم فيهم شقي وسعيد. إذا كان ذلك لامتحانهم في الدنيا، لم يُمنع امتحانهم في القبور. لكن هذا مبني على أنه لا يشهد لكل معين من أطفال المؤمنين بأنه في الجنة، وَإِنْ شَهِدَ لَهُمْ مُطْلَقًا، وَلَوْ شَهِدَ لَهُمْ مُطْلَقًا. فَالطِّفْلُ الَّذِي وُلِدَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ قَدْ يَكُونُ مُنَافِقًا بَيْنَ مُؤْمِنِينَ. وَاللهُ أَعْلَمُ).

انتهى كلام الشيخ، وهو يتلخص في أن الأطفال الذين ماتوا قبل البلوغ قد اختلف العلماء في شأنهم، والأصح فيهم أحد قولين:

القول الأول: أنهم يمتحنون في القبر وفي يوم القيامة.

والقول الثاني: التوقف في شأنهم، وعلى كلا القولين لا يشهد لمعين منهم بأنه من أهل الجنة، وإن كان يشهد لعموم أطفال المؤمنين بأنهم في الجنة.



---

(١) رواه البخاري (٦٥٩٩، ٦٦٠٠)، ومسلم (٢٦٥٨) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه البخاري (٧٠٤٧).

(٣) رواه مسلم (٢٣٨٠).

عذاب القبر على الروح والبدن

سئل شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ -وهو بمصر- عن عذاب القبر؛ هل هو على النفس والبدن، أو على النفس دون البدن؟ والميت يعذب في قبره حيًّا أم ميتًا؟ وإن عادت الروح إلى الجسد أو لم تعد؛ فهل يتشاركان في النعيم والعذاب، أو يكون ذلك على أحدهما دون الآخر؟

فأجاب -رحمه الله، وجعل جنة الفردوس منقلبه ومثواه- بقوله[1]:

(الحمد لله رب العالمين! بل العذاب والنعيم على النفس والبدن جميعًا باتفاق أهل السنة والجماعة؛ تنعم النفس، وتعذب منفردة عن البدن، وتعذب متصلة بالبدن، والبدن متصل بها. فيكون النعيم والعذاب عليهما في هذه الحال مجتمعين؛ كما يكون للروح منفردة عن البدن.

وهل يكون العذاب والنعيم للبدن بدون الروح؟ هذا فيه قولان مشهوران لأهل الحديث والسنة والكلام. وفي المسألة أقوال شاذة، ليست من أقوال أهل السنة والحديث؛ كقول من يقول: إن النعيم والعذاب لا يكون إلا على الروح، وأن البدن لا ينعم ولا يعذب. وهذا تقوله الفلاسفة المنكرون لمعاد الأبدان، وهؤلاء كفار بإجماع المسلمين، ويقوله كثير من أهل الكلام من المعتزلة وغيرهم، الذين يقولون: لا يكون ذلك في البرزخ، وإنما يكون عند القيام من القبور. وقول من يقول: إن الروح بمفردها لا تنعم ولا تعذب، وإنما الروح هي الحياة. وهذا يقوله طوائف من أهل الكلام من المعتزلة وأصحاب أبي الحسن الأشعري -كالقاضي أبي بكر وغيرهم-، وينكرون أن

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٨٢).

الروح تبقى بعد فراق البدن. وهذا قول باطل، خالفه الأستاذ أبو المعالي الجويني وغيره. بل قد ثبت في الكتاب والسنة واتفاق سلف الأمة أن الروح تبقى بعد فراق البدن، وأنها منعمة أو معذبة. والفلاسفة الإلهيون يقولون بهذا، ولكن ينكرون معاد الأبدان، وهؤلاء يقرون بمعاد الأبدان، لكن ينكرون معاد الأرواح ونعيمها وعذابها بدون الأبدان، وكلا القولين خطأ وضلال.

لكن قول الفلاسفة أبعد عن قول أهل الإسلام، وإن كان قد يوافقهم عليه من يعتقد أنه متمسك بدين الإسلام، بل من يظن أنه من أهل المعرفة والتصوف والتحقيق والكلام.

والقول الثالث الشاذ: قول من يقول: إن البرزخ ليس فيه نعيم ولاعذاب، بل لا يكون ذلك حتى تقوم القيامة الكبرى؛ كما يقول ذلك من يقوله من المعتزلة ونحوهم، الذين ينكرون عذاب القبر ونعيمه؛ بناء على أن الروح لا تبقى بعد فراق البدن، وأن البدن لا ينعم ولا يعذب. فجميع هؤلاء الطائفتين ضُلَّال في أمر البرزخ، لكنهم خير من الفلاسفة؛ لأنهم يقرون بالقيامة الكبرى.

فإذا عُرِفَتْ هذه الأقوال الثلاثة الباطلة، فليعلم أن مذهب سلف الأمة وأئمتها: أن الميت إذا مات، يكون في نعيم أو عذاب، وأن ذلك يحصل لروحه ولبدنه، وأن الروح تبقى بعد مفارقة البدن منعمة أو معذبة، وأنها تتصل بالبدن أحيانًا؛ فيحصل له معها النعيم والعذاب، ثم إذا كان يوم القيامة الكبرى، أعيدت الأرواح إلى أجسادها، وقاموا من قبورهم لرب العالمين، ومعاد الأبدان متفق عليه عند المسلمين واليهود والنصارى. وهذا كله متفق عليه عند علماء الحديث والسنة.

وهل يكون للبدن دون الروح نعيم أو عذاب؟ أثبت ذلك طائفة منهم، وأنكره أكثرهم. ونحن نذكر ما يُبيِّن ما ذكرناه، فأما أحاديث عذاب القبر ومسألة منكر ونكير، فكثيرة متواترة عن النبي صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ؛ مثل ما في «الصحيحين» عن ابن عباس رَضِيَاللَّهُعَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ مَرَّ بِقَبْرَيْنِ، فَقَالَ: **إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ، أَمَّا أَحَدُهُمَا: فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ، وَأَمَّا الْآخَرُ: فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ**. ثُمَّ دَعَا بِجَرِيدَةٍ رَطْبَةٍ، فَشَقَّهَا نِصْفَيْنِ، ثُمَّ غَرَزَ فِي كُلِّ قَبْرٍ وَاحِدَةً. فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، لِمَ فَعَلْت هَذَا؟ قَالَ: **لَعَلَّهُ يُخَفِّفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَيْبَسَا**»[1].

وفي «صحيح مسلم» عن زيد بن ثابت قال: «بينا رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فِي حَائِطٍ لِبَنِي النَّجَّارِ عَلَى بَغْلَةٍ -وَنَحْنُ مَعَهُ-، إِذْ جَالَتْ بِهِ، فَكَادَتْ تُلْقِيهِ، فَإِذَا أَقْبُرُ سِتَّةٌ أَوْ خَمْسَةٌ أَوْ أَرْبَعَةٌ. فَقَالَ: **مَنْ يَعْرِفُ هَذِهِ الْقُبُورَ؟** فَقَالَ رَجُلٌ: أَنَا. قَالَ: **فَمَتَى هَؤُلَاءِ؟** قَالَ: مَاتُوا فِي الْإِشْرَاكِ. فَقَالَ: **إِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ تُبْتَلَى فِي قُبُورِهَا؛ فَلَوْلَا أَنْ لَا تدافنوا، لَدَعَوْت اللهَ أَنْ يُسْمِعَكُمْ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ الَّذِي أَسْمَعُ مِنْهُ**، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ، فَقَالَ: **تَعَوَّذُوا بِاللهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ!** قَالُوا: نَعُوذُ بِاللهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ. قَالَ: **تَعَوَّذُوا بِاللهِ مِنْ عَذَابِ النَّارِ!** قَالُوا: نَعُوذُ بِاللهِ مِنْ عَذَابِ النَّارِ. قَالَ: **تَعَوَّذُوا بِاللهِ مِنْ الْفِتَنِ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ!** قَالُوا: نَعُوذُ بِاللهِ مِنْ الْفِتَنِ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ. قَالَ: **تَعَوَّذُوا بِاللهِ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَّالِ!** قَالُوا: نَعُوذُ بِاللهِ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَّالِ»[2]).

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُاللَّهُ أحاديث صحيحة في إثبات عذاب القبر، إلى أن قال: (قال بعضهم: ولهذا السبب يذهب الناس بدوابهم إذا مَغِلت -والمغَل: مَغْصٌ يصيب الدواب بسبب أكلها التراب-، فيذهبون بها إلى قبور اليهود والنصارى والمنافقين؛ فإن أهل الخيل

---

(١) رواه البخاري (٢١٨)، ومسلم (٢٩٢) من حديث ابن عباس رَضِيَاللَّهُعَنْهُمَا.

(٢) صحيح مسلم (٢٨٦٧).

يقصدون قبورهم لذلك. فقد قيل: إن الخيل إذا سمعت عذاب القبر، حصلت لها من الحرارة ما يُذهبُ المغَل).

ثم نبه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى أن بعض الجهال يظن أن أصحاب هذه القبور من أولياء الله، ولذلك يحصل للخيل شفاء عند قبورهم من المغَل.

أقول: وهذا ما ضل بسببه كثير من الجهال والضلال عند القبور، فقد يحصل لهم شيء من حاجاتهم ومقاصدهم لسبب خفي، فيظنون أن هذا بسبب الموتى، وقد يكون ذلك فتنة لهم، أو بسبب تصرف الجن والشياطين لإضلال بني آدم.

يواصل الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ الكلام في إثبات عذاب القبر ونعيمه، فيذكر حديث البراء ابن عازب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ[(١)]، قال[(٢)]: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي جِنَازَةِ رَجُلٍ مِنْ الْأَنْصَارِ. فَانْتَهَيْنَا إِلَى الْقَبْرِ، وَلَمَّا يُلْحَدْ، فَجَلَسَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَجَلَسْنَا حَوْلَهُ كَأَنَّمَا عَلَى رُءُوسِنَا الطَّيْرُ، وَفِي يَدِهِ عُودٌ يَنْكُتُ بِهِ الْأَرْضَ؛ فَرَفَعَ رَأْسَهُ، فَقَالَ: **اسْتَعِيذُوا بِاللهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ** مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا. وَذَكَرَ صِفَةَ قَبْضِ الرُّوحِ وَعُرُوجِهَا إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ عَوْدُهَا إِلَيْهِ. إِلَى أَنْ قَالَ: **وَإِنَّهُ لَيَسْمَعُ خَفْقَ نِعَالِهِمْ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ حِينَ يُقَالُ لَهُ: يَا هَذَا، مَنْ رَبُّك؟ وَمَا دِينُك؟ وَمَنْ نَبِيُّك؟**»، وفي لفظ: «**فَيَأْتِيهِ مَلَكَانِ، فَيُجْلِسَانِهِ، وَيَقُولَانِ لَهُ: مَنْ رَبُّك؟ فَيَقُولُ: رَبِّي اللهُ. فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا دِينُك؟ فَيَقُولُ دِينِي الْإِسْلَامُ. فَيَقُولَانِ. مَا هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي أُرْسِلَ فِيكُمْ؟ قَالَ: فَيَقُولُ: هُوَ رَسُولُ اللهِ. فَيَقُولَانِ: وَمَا يُدْرِيك؟ فَيَقُولُ: قَرَأْت كِتَابَ اللهِ، وَآمَنْت بِهِ، وَصَدَّقْت بِهِ، فَذَلِكَ قَوْلُ اللهِ:** ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِي ٱلْأٓخِرَةِۖ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَۚ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ

---

(١) رواه أبو داود (٤٧٥٣)، وأحمد (٤/ ٢٨٧)، وقال المنذري (٤/ ١٩٦): رواته محتج بهم في الصحيح، وجوَّده شيخ الإسلام؛ كما في (٤٨٧) وحسنه في (٥٠١).

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٨٨).

مَا يَشَآءُ ﴾ [إبراهيم:٣٧]، قَالَ: فَيُنَادِي مُنَادٍ مِنْ السَّمَاءِ أَنْ صَدَقَ عَبْدِي، فَافْرِشُوا لَهُ فِي الْجَنَّةِ، وَأَلْبِسُوهُ مِنْ الْجَنَّةِ، وَافْتَحُوا لَهُ بَابًا إِلَى الْجَنَّةِ. قَالَ: فَيَأْتِيهِ مِنْ رَوْحِهَا وَطِيبِهَا، قَالَ: وَيُفْسَحُ لَهُ مَدَّ بَصَرِهِ. قَالَ: وَإِنَّ الْكَافِرَ... فَذَكَرَ مَوْتَهُ. وَقَالَ: وَتُعَادُ رُوحُهُ إِلَى جَسَدِهِ، فَيَأْتِيهِ مَلَكَانِ، فَيُجْلِسَانِهِ، فَيَقُولَانِ لَهُ: مَنْ رَبُّكَ؟ فَيَقُولُ: هاه هاه، لَا أَدْرِي. فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا دِينُكَ؟ فَيَقُولُ: هاه. هاه، لَا أَدْرِي. فَيُنَادِي مُنَادٍ مِنْ السَّمَاءِ: أَنْ كَذَبَ عَبْدِي؛ فَافْرِشُوا لَهُ مِنْ النَّارِ، وَأَلْبِسُوهُ مِنْ النَّارِ، وَافْتَحُوا لَهُ بَابًا إِلَى النَّارِ. قَالَ: وَيَأْتِيهِ مِنْ حَرِّهَا وَسَمُومِهَا، قَالَ: وَيُضَيَّقُ عَلَيْهِ قَبْرُهُ، حَتَّى تَخْتَلِفَ فِيهِ أَضْلَاعُهُ. قَالَ: ثُمَّ يُقَيَّضُ لَهُ أَعْمَى أَبْكَمُ مَعَهُ مِرْزَبَّةٌ مِنْ حَدِيدٍ، لَوْ ضُرِبَ بِهَا جَبَلٌ، لَصَارَ تُرَابًا، قَالَ: فَيَضْرِبُهُ بِهَا ضَرْبَةً يَسْمَعُهَا مَا بَيْنَ المَشْرِقِ وَالمَغْرِبِ إِلَّا الثَّقَلَيْنِ، فَيَصِيرُ تُرَابًا. ثُمَّ تُعَادُ فِيهِ الرُّوحُ»).

قال الشيخ: (فقد صرح الحديث بإعادة الروح إلى الجسد، وباختلاف أضلاعه، وهذا بَيّن في أن العذاب على الروح والبدن مجتمعين. وقد روي مثل حديث البراء في قبض الروح والمسألة، والنعيم والعذاب؛ رواه أبو هريرة، وحديثه في «المسند» وغيره، ورواه أبو حاتم ابن حبان في «صحيحه» عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قال: «إِنَّ المَيِّتَ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ، يَسْمَعُ خَفْقَ نِعَالِهِمْ إِذَا وَلَّوْا عَنْهُ مُدْبِرِينَ، فَإِنْ كَانَ مُؤْمِنًا، كَانَتْ الصَّلَاةُ عِنْدَ رَأْسِهِ، وَكَانَ الصِّيَامُ عَنْ يَمِينِهِ، وَكَانَتْ الصَّدَقَةُ عَنْ شِمَالِهِ، وَكَانَ فِعْلُ الْخَيْرِ -مِنَ الصَّدَقَةِ وَالصِّلَةِ وَالمَعْرُوفِ وَالْإِحْسَانِ- عِنْدَ رِجْلَيْهِ، فَيَأْتِيهِ المَلَكَانِ مِنْ قِبَلِ رَأْسِهِ؛ فَتَقُولُ الصَّلَاةُ: مَا قِبَلِي مَدْخَلٌ. ثُمَّ يُؤْتَى عَنْ يَمِينِهِ، وَيَقُولُ الصِّيَامُ: مَا قِبَلِي مَدْخَلٌ. ثُمَّ يُؤْتَى عَنْ يَسَارِهِ، فَتَقُولُ الزَّكَاةُ: مَا قِبَلِي مَدْخَلٌ. ثُمَّ يُؤْتَى مِنْ قِبَلِ رِجْلَيْهِ، فَيَقُولُ: فِعْلُ الْخَيرَاتِ -مِنَ الصَّدَقَةِ وَالصِّلَةِ وَالمَعْرُوفِ وَالْإِحْسَانِ-: مَا قِبَلِي مَدْخَلٌ. فَيَقُولُ لَهُ: اجْلِسْ. فَيَجْلِسُ قَدْ مُثِّلَتْ لَهُ الشَّمْسُ، وَقَدْ

أَصْغَتْ لِلْغُرُوبِ. فَيَقُولُ: دَعُونِي حَتَّى أُصَلِّي. فَيَقُولُونَ: إِنَّك سَتُصَلِّي. أَخْبِرْنَا عَمَّا نَسْأَلُك عَنْهُ، أرأيتك هَذَا الرَّجُلَ الَّذِي كَانَ فِيكُمْ، مَا تَقُولُونَ فِيهِ؟ وَمَاذَا تَشْهَدُ بِهِ عَلَيْهِ؟ فَيَقُولُ: مُحَمَّدٌ. نَشْهَدُ أَنَّهُ رَسُولُ اللهِ، جَاءَ بِالْحَقِّ مِنْ عِنْدِ اللهِ. فَيُقَالُ لَهُ: عَلَى ذَلِكَ حَيِيت، وَعَلَى ذَلِكَ تُبْعَثُ -إِنْ شَاءَ اللهُ. ثُمَّ يُفْتَحُ لَهُ بَابٌ إِلَى الْجَنَّةِ. فَيُقَالُ: هَذَا مَقْعَدُك وَمَا أَعَدَّ اللهُ لَك فِيهَا؛ فَيَزْدَادُ غِبْطَةً وَسُرُورًا؛ ثُمَّ يُفْسَحُ لَهُ فِي قَبْرِهِ سَبْعُونَ ذِرَاعًا، وَيُنَوَّرُ لَهُ فِيهِ، وَيُعَادُ الْجَسَدُ لِمَا بُدِئَ مِنْهُ، وَتُجْعَلُ رُوحه نَسَمَ طَيْرٍ يَعْلُقُ فِي شَجَرِ الْجَنَّةِ. قَالَ: فَذَلِكَ قَوْله تَعَالَى: ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ ۖ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّـٰلِمِينَ ۚ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ﴾ [إبراهيم:٣٧]»، وذكر في الكافر ضد ذلك: أنه قال: «**يُضَيَّقُ عَلَيْهِ قَبْرُهُ، إلَى أَنْ تَخْتَلِفَ فِيهِ أَضْلَاعُهُ، فَتِلْكَ المَعِيشَةُ الضَّنْكُ، الَّتِي قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴾** [طه:١٢٤][1].

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (هذا الحديث أخصر، وحديث البراء المتقدم أطول ما في «السنن»، فإنهم اختصروه؛ لذكر ما فيه من عذاب القبر، وهو في «المسند» وغيره بطوله، وهو حديث حسن ثابت. يقول النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إنَّ الْعَبْدَ الْمُؤْمِنَ إذَا كَانَ فِي إقْبَالٍ مِنْ الْآخِرَةِ وَانْقِطَاعٍ مِنْ الدُّنْيَا: نَزَلَتْ إلَيْهِ مَلَائِكَةٌ بِيضُ الْوُجُوهِ كَأَنَّ وُجُوهَهُمْ الشَّمْسُ، مَعَهُمْ كَفَنٌ مِنْ أَكْفَانِ الْجَنَّةِ وَحَنُوطٌ مِنْ حَنُوطِ الْجَنَّةِ، فَيَجْلِسُونَ مِنْهُ مَدَّ الْبَصَرِ؛ ثُمَّ يَجِيءُ مَلَكُ المَوْتِ، حَتَّى يَجْلِسَ عِنْدَ رَأْسِهِ. فَيَقُولُ: أَيَّتُهَا النَّفْسُ الطَّيِّبَةُ، اُخْرُجِي إلَى مَغْفِرَةٍ وَرِضْوَانٍ. قَالَ: فَتَخْرُجُ تَسِيلُ كَمَا تَسِيلُ الْقَطْرَةُ مِنْ فِي السِّقَاءِ؛ فَيَأْخُذُهَا، فَإِذَا أَخَذَهَا، لَمْ يَدَعُوهَا فِي يَدِهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ، حَتَّى يَأْخُذُوهَا، فَيَجْعَلُوهَا فِي ذَلِكَ الْكَفَنِ، وَذَلِكَ الْحَنُوطِ، فَيَخْرُجُ مِنْهَا كَأَطْيَبِ نَفْحَةِ مِسْكٍ وُجِدَتْ عَلَى وَجْهِ**

---

(١) رواه الحاكم (١/ ٥٣٥)، وصححه ابن حبان (٣١١٣)، والبيهقي في الاعتقاد (٢٢٠، ٢٢١).

الْأَرْضِ. قَالَ: فَيَصْعَدُونَ بِهَا، فَلَا يَمُرُّونَ بِهَا عَلَى مَلَأٍ مِنْ الْمَلَائِكَةِ، إِلَّا قَالُوا: مَا هَذِهِ الرُّوحُ الطَّيِّبَةُ؟! فَيَقُولُونَ: فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ بِأَحْسَنِ أَسْمَائِهِ الَّتِي كَانُوا يُسَمُّونَهُ بِهَا فِي الدُّنْيَا. فَيَنْتَهُونَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَيَسْتَفْتِحُونَ لَهُ، فَيُفْتَحُ لَهُ، قَالَ: فَيُشَيِّعُهُ مِنْ كُلِّ سَمَاءٍ مُقَرَّبُوهَا إِلَى السَّمَاءِ الَّتِي تَلِيهَا، حَتَّى يَنْتَهُوا بِهَا إِلَى السَّمَاءِ السَّابِعَةِ. فَيَقُولُ: اُكْتُبُوا كِتَابَ عَبْدِي فِي عِلِّيِّينَ، وَأَعِيدُوهُ إِلَى الْأَرْضِ، فَإِنِّي مِنْهَا خَلَقْتهمْ، وَفِيهَا أُعِيدُهُمْ، وَمِنْهَا أُخْرِجُهُمْ تَارَةً أُخْرَى، قَالَ: فَتُعَادُ رُوحه فِي جَسَدِهِ، وَيَأْتِيهِ مَلَكَانِ، فَيُجْلِسَانِهِ». وذكر المسألة كما تقدم، «قَالَ: وَيَأْتِيهِ رَجُل حَسَنُ الْوَجْهِ طَيِّبُ الرِّيحِ، فَيَقُولُ لَهُ: أَبْشِرْ بِالَّذِي يَسُرُّك؛ فَهَذَا يَوْمُك الَّذِي قَدْ كُنْت تُوعَدُ، فَيَقُول لَهُ: مَنْ أَنْتَ؛ فَوَجْهُك الْوَجْهُ الَّذِي يَجِيءُ بِالْخَيْرِ؟ فَيَقُولُ: أَنَا عَمَلُك الصَّالِحُ. فَيَقُولُ: رَبِّ أَقِمْ السَّاعَةَ، رَبِّ أَقِمْ السَّاعَةَ، رَبِّ أَقِمْ السَّاعَةَ؛ حَتَّى أَرْجِعَ إِلَى أَهْلِي وَمَالِي».



الروح وعلاقته بالبدن في القبر

ذكرنا أول حديث البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في وصف الاحتضار، وما يلاقيه الميت في قبره من سؤال الملكين، وما يعقب ذلك من سعادة أو شقاوة، وها نحن نكمل هذا الحديث وما ذكره الشيخ مما يتعلق بهذا الموضوع(١). قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**وَإِنَّ الْعَبْدَ الْكَافِرَ إِذَا كَانَ فِي إِقْبَالٍ مِنْ الْآخِرَةِ وَانْقِطَاعٍ مِنْ الدُّنْيَا: نَزَلَ إِلَيْهِ مِنْ السَّمَاءِ مَلَائِكَةٌ سُودُ الْوُجُوهِ، مَعَهُمْ الْمُسُوحُ، فَيَجْلِسُونَ مِنْهُ مَدَّ الْبَصَرِ، ثُمَّ يَجِيءُ مَلَكُ الْمَوْتِ، حَتَّى يَجْلِسَ عِنْدَ رَأْسِهِ، فَيَقُولُ: أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْخَبِيثَةُ! اُخْرُجِي إِلَى سَخَطِ اللهِ وَغَضَبِهِ. فَتُفَرَّقُ فِي أَعْضَائِهِ كُلِّهَا، فَيَنْتَزِعُهَا كَمَا يُنْتَزَعُ السَّفُّودُ مِنْ الصُّوفِ الْمَبْلُولِ؛ فَتَتَقَطَّعُ مَعَهَا الْعُرُوقُ وَالْعَصَبُ، قَالَ: فَيَأْخُذُهَا، فَإِذَا أَخَذَهَا، لَمْ يَدَعُوهَا فِي يَدِهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ، حَتَّى يَأْخُذُوهَا، فَيَجْعَلُوهَا فِي تِلْكَ الْمُسُوحِ. قَالَ: فَيَخْرُجُ مِنْهَا كَأَنْتَنِ مَا يَكُونُ مِنْ جِيفَةٍ وُجِدَتْ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ، فَيَصْعَدُونَ بِهَا، فَلَا يَمُرُّونَ بِهَا عَلَى مَلَاءٍ مِنْ الْمَلَائِكَةِ، إِلَّا قَالُوا: مَا هَذِهِ الرُّوحُ الْخَبِيثَةُ؟! فَيَقُولُونَ: فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ؛ بِأَقْبَحِ أَسْمَائِهِ الَّتِي كَانَ يُسَمَّى بِهَا فِي الدُّنْيَا؛ حَتَّى يَنْتَهُوا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَيَسْتَفْتِحُونَ لَهَا، فَلَا يُفْتَحُ لَهَا، ثُمَّ قَرَأَ** رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَٰبُ ٱلسَّمَآءِ وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [الأعراف:٤٠]، **ثُمَّ يَقُولُ اللهُ تَعَالَى: اُكْتُبُوا كِتَابَهُ فِي سِجِّينٍ** -فِي الْأَرْضِ السُّفْلَى-، **قَالَ: فَتُطْرَحُ رُوحه طَرْحًا، ثُمَّ قَرَأَ** رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿أَوْ تَهْوِى بِهِ ٱلرِّيحُ فِى مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾ [الحج:٣١]. قَالَ: **فَتُعَادُ رُوحُهُ فِي جَسَدِهِ؛ فَيَأْتِيهِ مَلَكَانِ فَيُجْلِسَانِهِ؛ فَيَقُولَانِ لَهُ: مَنْ رَبُّك؟ فَيَقُولُ: هاه؛ هاه؛**

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٩١).

لَا أَدْرِي»، وساق الحديث كما تقدم، إلى أن قال: «**وَيَأْتِيهِ رَجُلٌ قَبِيحُ الْوَجْهِ مُنْتِنُ الرِّيحِ؛ فَيَقُولُ: أَبْشِرْ بِالَّذِي يَسُوءُك؛ هَذَا عَمَلُك الَّذِي قَدْ كُنْت تُوعَدُ؛ فَيَقُولُ: مَنْ أَنْتَ؛ فَوَجْهُك الْوَجْهُ الَّذِي لَا يَأْتِي بِالْخَيْرِ؟ قَالَ: أَنَا عَمَلُك السُّوءُ. فَيَقُولُ: رَبِّ، لَا تُقِمْ السَّاعَةَ. ثَلَاثَ مَرَّاتٍ**»[1]).

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ففي هذا الحديث أنواع من العلم:

منها: أن الروح تبقى بعد مفارقة البدن؛ خلافًا لضلال المتكلمين، وأنها تصعد وتنزل؛ خلافًا لضُلال الفلاسفة، وأنها تعاد إلى البدن، وأن الميت يُسأل؛ فينعم أو يعذب، وفيه أن عمله الصالح أو السيئ يأتيه في صورة حسنة أو قبيحة، ثم أورد الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أحاديث بهذا المعنى، ثم قال: فقد أخبرت هذه النصوص أن الروح تنعم مع البدن الذي في القبر -إذا شاء الله-، وقد روى ابن أبي الدنيا في كتاب «ذكر الموت» عن مالك بن أنس، قال: «**بَلَغَنِي أَنَّ الرُّوحَ مُرْسَلَةٌ تَذْهَبُ حَيْثُ شَاءَتْ**»، وهذا يوافق ما رُوي: «**أَنَّ الرُّوحَ قَدْ تَكُونُ عَلَى أَفْنِيَةِ الْقُبُورِ**»؛ كما قال مجاهد: «**إنَّ الْأَرْوَاحَ تَدُومُ عَلَى الْقُبُورِ سَبْعَةَ أَيَّامٍ يَوْمَ يُدْفَنُ الْمَيِّتُ، لَا تُفَارِقُ ذَلِكَ، وَقَدْ تُعَادُ الرُّوحُ إلَى الْبَدَنِ فِي غَيْرِ وَقْتِ الْمَسْأَلَةِ**»؛ كما في الحديث الذي صححه ابن عبد البر عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**مَا مِنْ رَجُلٍ يَمُرُّ بِقَبْرِ الرَّجُلِ الَّذِي كَانَ يَعْرِفُهُ فِي الدُّنْيَا، فَيُسَلِّمُ عَلَيْهِ إلَّا رَدَّ اللهُ عَلَيْهِ رُوحَهُ؛ حَتَّى يَرُدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ**»[2]، وفي «سنن أبي داود» وغيره عن أوس بن أوس الثقفي عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**إنَّ خَيْرَ أَيَّامِكُمْ يَوْمُ الْجُمُعَةِ، فَأَكْثِرُوا عَلَيَّ مِنْ الصَّلَاةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَلَيْلَةَ الْجُمُعَةِ؛ فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ مَعْرُوضَةٌ عَلَيَّ. قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، كَيْفَ**

---

(١) انظر ما سبق (٥٥٠، ٥٦١، ٥٦٢).

(٢) انظر: تفسير ابن كثير (٣/ ٤٣٩)، وحاشية ابن القيم على السنن (١١/ ٩٣).

تُعْرَضُ صَلَاتُنَا عَلَيْك، وَقَدْ أَرَمْت؟ فَقَالَ: **إِنَّ اللهَ حَرَّمَ عَلَى الْأَرْضِ أَنْ تَأْكُلَ أَجْسَادَ الْأَنْبِيَاءِ**»(١).

وهذا الباب فيه من الأحاديث والآثار ما يضيق هذا الوقت عن استقصائه؛ مما يبين أن الأبدان التي في القبور تنعم وتعذب، إذا شاء الله ذلك، كما يشاء. وأن الأرواح باقية بعد مفارقة البدن ومنعمة ومعذبة. ولهذا أمر النبي ﷺ بالسلام على الموتى؛ كما ثبت في «الصحيح» و«السنن»: «أَنَّهُ كَانَ يُعَلِّمُ أَصْحَابَهُ إِذَا زَارُوا الْقُبُورَ أَنْ يَقُولُوا: **السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الدِّيَارِ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ، يَرْحَمُ اللهُ الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنَّا وَمِنْكُمْ وَالْمُسْتَأْخِرِين، نَسْأَلُ اللهَ لَنَا وَلَكُمْ الْعَافِيَةَ! اللَّهُمَّ، لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُمْ، وَلَا تَفْتِنَّا بَعْدَهُمْ، وَاغْفِرْ لَنَا وَلَهُمْ!**»(٢).

وقد انكشف لكثير من الناس ذلك حتى سمعوا صوت المعذبين في قبورهم، ورأوهم بعيونهم يعذبون في قبورهم في آثار كثيرة معروفة، ولكن لا يجب ذلك أن يكون دائمًا على البدن في كل وقت، بل يجوز أن يكون في حال دون حال، وفي «الصحيحين» عن أنس بن مالك رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَرَكَ قَتْلَى بَدْرٍ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَتَاهُمْ، فَقَامَ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ: **يَا أَبَا جَهْلِ بْنَ هِشَام، يَا أُمَيَّةَ بْنَ خَلَفٍ، يَا عتبة بْنَ رَبِيعَةَ، يَا شَيْبَةَ بْنَ رَبِيعَةَ، أَلَيْسَ قَدْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَكُمْ رَبُّكُمْ حَقًّا؟ فَإِنِّي وَجَدْت مَا وَعَدَنِي رَبِّي حَقًّا.** فَسَمِعَ عُمَرُ رضي الله عنه قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، كَيْفَ يَسْمَعُونَ، وَقَدْ جُيِّفُوا؟ فَقَالَ: **وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! مَا أَنْتُمْ بِأَسْمَعَ لِمَا أَقُولُ مِنْهُمْ، وَلَكِنَّهُمْ لَا يَقْدِرُونَ أَنْ يُجِيبُوا.** ثُمَّ أَمَرَ بِهِمْ، فَسُحِبُوا، فَأُلْقُوا فِي قَلِيبِ بَدْرٍ».

---

(١) رواه أحمد (٨/ ٤)، وأبو داود (١٠٤٧)، وابن ماجه (١٠٨٥)، والنسائي (١٦٦٦)، وصححه ابن خزيمة (١٧٣٣)، وابن حبان (٩١٠) الموارد، والحاكم (١/ ٤١٣) و(٤/ ٦٠٤)، والدارقطني والنووي في الأذكار: انظر: تفسير ابن كثير (٣/ ٥١٥).

(٢) رواه مسلم (٩٧٤) من حديث عائشة رضي الله عنها.

وقد أخرجاه في «الصحيحين» عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَفَ عَلَى قَلِيبِ بَدْرٍ فَقَالَ: **هَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَكُمْ رَبُّكُمْ حَقًّا؟** وَقَالَ: **إِنَّهُمْ لَيَسْمَعُونَ الْآنَ مَا أَقُولُ**، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِعَائِشَةَ فَقَالَتْ: وَهِمَ ابْنُ عُمَرَ. إِنَّمَا قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّهُمْ لَيَعْلَمُونَ الْآنَ أَنَّ الَّذِي قُلْت لَهُمْ هُوَ الْحَقُّ ثُمَّ قَرَأَتْ قَوْله تَعَالَى ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [النمل:٨٠] حَتَّى قَرَأَتْ الْآيَةَ»(١). وأهل العلم بالحديث والسنة اتفقوا على صحة ما رواه أنس وابن عمر، وإن كانا لم يشهدا بدرًا، فإن أنسًا روى ذلك عن أبي طلحة(٢)، وأبو طلحة شهد بدرًا).

إلى أن قال الشيخ: (قال قتادة: أحياهم الله، حتى أسمعهم توبيخًا وتصغيرًا ونقمة وحسرة وتنديمًا. وعائشة تأولت فيما ذكرته؛ كما تأولت أمثال ذلك. والنص الصحيح عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مقدم على تأويل من تأول من أصحابه وغيره، وليس في القرآن ما ينفي ذلك؛ فإن قوله: ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [النمل:٨٠]؛ إنما أراد به السماع المعتاد الذي ينفع صاحبه؛ فإن هذا مثل ضرب للكفار، والكفار تسمع الصوت، ولكن لا تسمع سماع قبول بفقه واتباع؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً﴾ [البقرة:١٧١]؛ فهكذا الموتى الذين ضرب بهم المثل، لا يجب أن ينفى عنهم جميع السماع؛ كما لم ينف ذلك عن الكفار).

---

(١) رواه البخاري (١٣٧٠، ١٣٧١)، ومسلم (٩٣١، ٩٣٢)، وحديث أبي طلحة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: رواه البخاري (٣٩٧٦)، ومسلم (٢٨٧٥).

(٢) رواه البخاري (١٣٧٠، ١٣٧١)، ومسلم (٩٣١، ٩٣٢)، وحديث أبي طلحة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: رواه البخاري (٣٩٧٦)، ومسلم (٢٨٧٥).



الإجابة عن عدة مسائل تتعلق بيوم القيامة

فقد سُئل شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ عدة مسائل، فأجاب عنها باختصار(١).

المسألة الأولى: بماذا يخاطب الله الناس يوم القيامة؟ وما لسان أهل الجنة ولسان أهل النار؟

فأجاب: (الحمد لله رب العالمين. لا يعلم بأي لغة يتكلم الناس يومئذٍ، ولا بأي لغة يسمعون خطاب الرب جَلَّوَعَلَا؛ لأن الله تعالى لم يخبرنا بشيء من ذلك، ولا رسوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، ولم يصح أن الفارسية لغة الجهنميين، ولا أن العربية لغة أهل النعيم الأبدي، ولا نعلم في ذلك نزاعًا بين الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، بل كلهم يكفون عن ذلك؛ لأن الكلام في مثل هذا من فضول الكلام، لكن حدث في ذلك خلاف بين المتأخرين، فقال ناس: يخاطبون بالعربية. وقال آخرون: إلا أهل النار؛ فإنهم يجيبون بالفارسية، وهي لغتهم في النار. وقال آخرون: يتخاطبون بالسريانية؛ لأنها لغة آدم، وعنها تفرعت اللغات. وقال آخرون: إلا أهل الجنة؛ فإنهم يتكلمون بالعربية. وكل هذه الأقوال لا حجة لأربابها، لا من طريق عقل ولا نقل. بل هي دعاوي عارية عن الأدلة. والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أعلم وأحكم).

المسألة الثانية: هل الميزان عبارة عن العدل، أم له كفتان؟

فأجاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ(٢): (الميزان هو ما يوزن به الأعمال، وهو غير العدل؛ كما دل على ذلك الكتاب والسنة؛ مثل قوله تعالى: ﴿فَمَن ثَقُلَتۡ مَوَٰزِينُهُۥ﴾ [الأعراف:٨]، ﴿وَمَنۡ خَفَّتۡ

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٣٠٠).

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٣٠٢).

مَوَٰزِينُهُۥ ﴾ [الأعراف:٩]، وقوله: ﴿ وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [الأنبياء:٤٧]، وفي «الصحيحين» عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ ثَقِيلَتَانِ فِي المِيزَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ: سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللهِ الْعَظِيمِ**»[(١)]، وقال عن ساقي ابن مسعود: «لَهُمَا فِي المِيزَانِ أَثْقَلُ مِنْ أُحُدٍ»[(٢)]، وفي الترمذي وغيره من حديث البطاقة[(٣)]، وصححه الترمذي والحاكم وغيرهما في الرجل يؤتى به، فينشر له تسعة وتسعون سجلًا، كل سجل منها مد البصر، فتوضع في كفة، ويؤتي له ببطاقة فيها شهادة أن لا إله إلا الله، قال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**فَطَاشَتْ السِّجِلَّاتُ وَثَقُلَتْ الْبِطَاقَةُ**»، وهذا وأمثاله مما يبين أن الأعمال توزن بموازين يتبين بها رجحان الحسنات على السيئات، وبالعكس فهو ما تبين به العدل، والمقصود بالوزن العدل كموازين الدنيا، وأما كيفية تلك الموازين، فهو بمنزلة كيفية سائر ما أخبرنا به من الغيب).

وسئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الأطفال الذين يموتون ما حكمهم؟ فقال[(٤)]: (وأطفال الكفار أصح الأقوال فيهم: أن الله أعلم بما كانوا عاملين؛ كما أجاب بذلك النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الحديث الصحيح[(٥)]. وطائفة من أهل الحديث وغيرهم قالوا: إنهم كلهم في النار. وطائفة جزموا أنهم كلهم في الجنة. واحتجوا بحديث «رُؤْيَا النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لَمَّا رَأَى إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلَ، وَعِنْدَهُ أَطْفَالُ الْمُؤْمِنِينَ، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، وَأَطْفَالُ الْمُشْرِكِينَ؟ قَالَ: **وَأَطْفَالُ**

---

(١) رواه البخاري (٦٤٠٦)، ومسلم (٢٦٩٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه ابن أبي شيبة (٣٢٢٢٩)، والبزار (١٨٢٧) البحر، والطبراني في الكبير (٨٤٥٢)، وصححه الضياء (٨٠٩). وحسنه الهيثمي في المجمع (٩/ ٢٨٩).

(٣) رواه الترمذي (٢٦٣٩) وصححه، وابن ماجه (٤٣٠٠)، وأحمد (٢/ ٢١٣)، وصححه ابن حبان (٢٢٥)، والحاكم (١/ ٤٦)، وحسنه حمزة الكناني في جزء البطاقة (٣٥).

(٤) مجموع الفتاوى (٤/ ٣٠٣).

(٥) رواه البخاري(٦٥٩٩، ٦٦٠٠)، ومسلم (٢٦٥٨) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

المُشْرِكِينَ»[(١)]، والصواب أن يقال: الله أعلم بما كانوا عاملين، ولا نحكم لمعين منهم بجنة ولا نار. وقد جاء في عدة أحاديث: أنهم يوم القيامة في عرصات القيامة، يؤمرون وينهون، فمن أطاع، دخل الجنة، ومن عصى، دخل النار. وهذا هو الذي ذكره أبو الحسن الأشعري عن أهل السنة والجماعة، والتكليف إنما ينقطع بدخول دار الجزاء، وهي الجنة والنار. وأما عرصات القيامة، فيمتحنون فيها؛ كما يمتحنون في البرزخ، فيقال لأحدهم: من ربك؟ ما دينك؟ ومن نبيك؟ وقال تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾ [القلم:٤٢] الآية. وقد ثبت في الصحاح من غير وجه حديث تجلي الله لعباده في الموقف[(٢)]، إذا قيل: ليتبع كل قوم ما كانوا يعبدون. فيتبع المشركون آلهتهم، ويبقى المؤمنون، فيتجلى لهم الرب في غير الصورة التي يعرفون، فينكرونه، ثم يتجلى لهم في الصورة التي يعرفونها. فيسجد له المؤمنون، وتبقى ظهور المنافقين كقرون البقر؛ يريدون السجود، فلا يستطيعون. وذكر قوله: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾ [القلم:٤٢]. والكلام على هذه الأمور مبسوط في غير هذا الموضع).

والسؤال الثالث: عن الكفار هل يحاسبون يوم القيامة أم لا؟

فأجاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(٣)]: (هذه المسألة تنازع فيها المتأخرون من أصحاب أحمد وغيرهم. فممن قال: إنهم لا يحاسبون. أبو بكر عبد العزيز، وأبو الحسن التميمي، والقاضي أبو يعلى، وغيرهم. وممن قال: إنهم يحاسبون. أبو حفص البرمكي من أصحاب أحمد، وأبو سليمان الدمشقي، وأبو طالب المكي.

---

(١) رواه البخاري (٧٠٤٧) من حديث سمرة بن جندب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

(٢) انظر: صحيح البخاري (٧٤٣٧)، ومسلم (١٨٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، والبخاري (٧٤٣٨)، ومسلم (١٨٣) من حديث أبي هريرة وأبي سعيد رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

(٣) مجموع الفتاوى (٤/ ٣٠٥).

وفصل الخطاب: أن الحساب يراد به عرض أعمالهم عليهم وتوبيخهم عليها، ويراد بالحساب موازنة الحسنات بالسيئات؛ فإن أريد بالحساب المعنى الأول؛ فلا ريب أنهم يحاسبون بهذا الاعتبار، وإن أريد المعنى الثاني، فإن قُصِد بذلك أن الكفار تبقى لهم حسنات يستحقون بها الجنة، فهذا خطأ ظاهر، وإن أريد أنهم يتفاوتون في العقاب، فعقاب من كثرت سيئاته أعظم من عقاب من قلت سيئاته، ومن كان له حسنات، خفف عنه العذاب؛ كما أن أبا طالب أخف عذابًا من أبي لهب. وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ زِدْنَٰهُمْ عَذَابًا فَوْقَ ٱلْعَذَابِ﴾ [النحل:٨٨]، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِىٓءُ زِيَادَةٌ فِى ٱلْكُفْرِ﴾ [التوبة:٣٧]، والنار دركات، فإذا كان بعض الكفار عذابه أشد عذابًا من بعض؛ لكثرة سيئاته وقلة حسناته؛ كان الحساب لبيان مراتب العذاب، لالأجل دخول الجنة).

السؤال الرابع: هل العبد المؤمن يكفر بالمعصية أم لا؟

فأجاب[1]: (لا يكفر بمجرد الذنب؛ فإنه ثبت بالكتاب والسنة وإجماع السلف أن الزاني غير المحصن يجلد، ولا يقتل، والشارب يجلد، والقاذف يجلد، والسارق يقطع، ولو كانوا كفارًا مرتدين، وجب قتلهم، وهذا خلاف الكتاب والسنة وإجماع السلف).

ويمضي الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في إجاباته عن أسئلة مختصرة.

فقد سئل عن رجل مسلم يعمل عملًا يستوجب أن يبنى له قصر في الجنة، ويغرس له غراس باسمه، ثم يعمل ذنوبًا يستوجب بها النار؛ فإذا دخل النار، كيف يكون اسمه أنه في الجنة، وهو في النار؟!

فأجاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ[2]: (إن تاب عن ذنوبه توبة نصوحًا، فإن الله يغفر له، ولا يحرمه ما

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٣٠٧).

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٣٠٨).

كان وعده، بل يعطيه ذلك. وإن لم يتب، وزنت حسناته وسيئاته. فإن رجحت حسناته على سيئاته، كان من أهل الثواب، وإن رجحت سيئاته على حسناته، كان من أهل العذاب، وما أعد له من الثواب يحبط حينئذٍ بالسيئات التي زادت على حسناته؛ كما أنه إذا عمل سيئات استحق بها النار، ثم عمل بعدها حسنات، تذهب السيئات. والله أعلم).

وسئل عن الشفاعة في أهل الكبائر من أمة محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهل يدخلون الجنة أم لا؟

فأجاب[١]: (إن أحاديث الشفاعة في أهل الكبائر ثابتة متواترة عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقد اتفق عليها السلف من الصحابة وتابعيهم بإحسان وأئمة المسلمين، وإنما نازع في ذلك أهل البدع من الخوارج والمعتزلة ونحوهم، ولا يبقى في النار أحد في قلبه مثقال ذرة من إيمان، بل كلهم يخرجون من النار، ويدخلون الجنة، ويبقى في الجنة فضل، فينشئ الله لها خلقًا آخر يدخلهم الجنة؛ كما ثبت في «الصحيح» عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [٢]).

وسئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن أطفال المؤمنين؛ هل يدومون على حالتهم التي ماتوا عليها، أم يكبرون ويتزوجون؟ وكذلك البنات هل يتزوجن؟ فأجاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٣]: (الحمد لله. إذا دخلوا الجنة، دخلوها كما يدخلها الكبار، على صورة أبيهم آدم طوله ستون ذراعًا في عرض سبعة أذرع[٤]، ويتزوجون كما يتزوج الكبار، ومن مات من النساء ولم يتزوجن، فإنها تزوج في الآخرة، وكذلك من مات من الرجال، فإنه يتزوج في الآخرة. والله أعلم).

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٣٠٩).

(٢) رواه البخاري (٧٣٨٤)، ومسلم (٢٨٤٨) من حديث أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٣) مجموع الفتاوى (٤/ ٣١٠).

(٤) سبق تخريجه (ص٥٥٦).

وسئل رَحِمَهُ اللَّهُ: هل يتناسل أهل الجنة؟ والولدان هل هم ولدان أهل الجنة؟ وما حكم الأولاد؟ وأرواح أهل الجنة وأهل النار إذا خرجت من الجسد هل تكون في الجنة تنعم؟ أم تكون في مكان مخصوص إلى حيث يبعث الله الجسد؟ وما حكم ولد الزنا إذا مات، يكون من أهل الأعراف أو في الجنة؟ وما الصحيح في أولاد المشركين، هل هم من أهل النار، أو من أهل الجنة؟ وهل تسمى الأيام في الآخرة كما تسمى في الدنيا مثل السبت والأحد؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ عن هذه التساؤلات بقوله[١]:

(الحمد لله. الولدان الذين يطوفون على أهل الجنة خلق من خلق الجنة، ليسوا بأبناء أهل الدنيا، بل أبناء أهل الدنيا إذا دخلوا الجنة، يكمل خلقهم كأهل الجنة على صورة آدم، أبناء ثلاث وثلاثين سنة في طول ستين ذراعًا، وقد روي -أيضًا- أن العرض سبعة أذرع[٢]. وأرواح المؤمنين في الجنة، وأرواح الكافرين في النار؛ تنعم أرواح المؤمنين، وتعذب أرواح الكافرين، إلى أن تعاد إلى الأبدان.

وولد الزنا إن آمن وعمل صالحًا، دخل الجنة، وإلا جوزي بعمله؛ كما يجازى غيره، والجزاء على الأعمال، لا على النسب، وإنما يذم ولد الزنا؛ لأنه مظنة أن يعمل عملًا خبيثًا؛ كما يقع كثيرًا. كما تحمد الأنساب الفاضلة؛ لأنها مظنة عمل الخير، فأما إذا ظهر العمل، فالجزاء عليه، وأكرم الخلق عند الله أتقاهم.

وأما أولاد المشركين، فأصح الأجوبة فيهم جواب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ كما في «الصحيحين»: «**مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ...**»، الحديث، «قِيلَ يَا رَسُولَ اللهِ،

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٣١١).

(٢) سبق تخريجه (ص٥٥٦).

أَرَأَيْت مَنْ يَمُوتُ مِنْ أَطْفَالِ الْمُشْرِكِينَ وَهُوَ صَغِيرٌ؟ قَالَ: **اللهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ**»[١]؛ فلا يحكم على معين منهم لا بجنة ولا بنار.

ويروى: أنهم يوم القيامة يمتحنون في عرصات القيامة؛ فمن أطاع الله حينئذٍ، دخل الجنة، ومن عصى، دخل النار، ودلت الأحاديث الصحيحة أن بعضهم في الجنة، وبعضهم في النار، والجنة ليس فيها شمس ولا قمر، ولا ليل ولا نهار، لكن تعرف البكرة والعشية بنور يظهر من قبل العرش. والله أعلم).

وسئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ عمن أنكر الأكل والشرب مع عدم البول والتغوط في الجنة، هل يكفر ويجب قتله أو لا؟

فأجاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٢]: (الأكل والشرب في الجنة ثابت بكتاب الله وسنة رسوله وإجماع المسلمين، وهو معلوم بالاضطرار من دين الإسلام. وكذلك الطيور والقصور في الجنة بلا ريب؛ كما وُصف ذلك في الأحاديث الصحيحة الثابتة عن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكذلك أهل الجنة لا يبولون ولا يتغوطون، ولايبصقون؛ لم يخالف من المؤمنين بالله ورسوله أحد، وإنما المخالف في ذلك أحد رجلين؛ إما كافر، وإما منافق: أما الكافر، فإن اليهود والنصارى ينكرون الأكل والشرب والنكاح في الجنة، يزعمون أن أهل الجنة إنما يتمتعون بالأصوات المطربة والأرواح الطيبة مع نعيم الأرواح، وهم يقرون مع ذلك بحشر الأجساد مع الأرواح ونعيمها وعذابها.

وأما طوائف من الكفار وغيرهم -من الصابئة والفلاسفة ومن وافقهم- فيقرون بحشر الأرواح فقط، وأن النعيم والعذاب للأرواح فقط، وطوائف من الكفار والمشركين ينكرون المعاد بالكلية؛ فلا يقرون لا بمعاد الأرواح ولا الأجساد، وقد بيَّن الله تعالى في

---

(١) رواه البخاري (٦٥٩٩،٦٦٠٠)، ومسلم (٢٦٥٨).

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٣١٣).

كتابه على لسان رسوله أمر معاد الأرواح والأجساد، ورد على الكافرين والمنكرين لشيء من ذلك.

وأما المنافقون من هذه الأمة الذين لا يقرون بألفاظ القرآن والسنة المشهورة، فإنهم يحرفون الكلم عن مواضعه، ويقولون: هذه أمثال ضربت لنفهم المعاد الروحاني. وهؤلاء مثل القرامطة الباطنية الذين قولهم مؤلف من قول المجوس والصابئة، ومثل المتفلسفة الصابئة المنتسبين إلى الإسلام، وطائفة ممن ضاهوهم -من كاتب، أو متطبب، أو متكلم، أو متصوف-؛ كأصحاب «رسائل إخوان الصفا» وغيرهم، أو منافق، وهؤلاء كلهم كفار يجب قتلهم باتفاق أهل الإيمان؛ فإن محمدًا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد بيَّن ذلك بيانًا شافيًا قاطعًا للعذر، وتواتر ذلك عند أمته خاصها وعامها، وقد ناظره بعض اليهود في جنس هذه المسألة، وقال: «يَا مُحَمَّدُ، أَنْتَ تَقُولُ: إِنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ يَأْكُلُونَ وَيَشْرَبُونَ، وَمَنْ يَأْكُلُ وَيَشْرَبُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ خَلَاءٍ. فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **رَشْحٌ كَرَشْحِ الْمِسْكِ**»(١)، ويجب على ولي الأمر قتل من أنكر ذلك، ولو أظهر التصديق بألفاظه، فكيف بمن ينكر الجميع؟) انتهى كلام الشيخ رَحِمَهُ اللهُ.

وأقول: إن في زماننا هذا من ورثة هؤلاء الذين حكم الشيخ رَحِمَهُ اللهُ بقتلهم كثير ممن ينكرون ما صح في الأحاديث؛ لأنه تستغربه عقولهم، تارة يجهِّلون الرواة الثقات، ويكذبونهم، ولو كانوا من رواة البخاري ومسلم، وتارة يقولون: الرسول قال: «**أَنْتُم أَعْلَمُ بِشُؤونِ دُنْيَاكُم**»(٢). وتارة يقولون: هذا لا يتفق مع العِلم الحديث. إلى غير ذلك من الأقوال الباطلة. وقد قال الله تعالى في أمثال هؤلاء: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ﴾ [يونس:٣٩]، وقال تعالى: ﴿أَكَذَّبْتُم بِـَٔايَٰتِى وَلَمْ تُحِيطُوا۟ بِهَا عِلْمًا﴾ [النمل:٨٤]. نسأل الله العافية!

---

(١) قارن مع: صحيح مسلم (٢٨٣٥) من حديث جابر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) انظر: صحيح مسلم (٢٣٦٣) من حديث عائشة وأنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

الردُّ على من يزعم أنه يسعه الخروج عن شريعة محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

قال شيخ الإسلام ابن تيميَّة رَحِمَهُ اللَّهُ: (مَنِ اعتقد أن في أولياء الله مَن لا يجب عليه اتباع المرسلين، وطاعتهم، فهو كافر يستتاب، فإن تابَ وإلَّا قتل، مثل: أن يعتقد أن في أمة محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَن يستغني عن متابعته كما استغنى الخضر عن متابعة موسى، فإن موسى لم تكن دعوته عامة بخلاف محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فإنه مبعوثٌ إلى كل أحد، فيجب على كل أحدٍ متابعة أمره، وإذا كان مَن اعتقد سقوط طاعته عنه كافرًا، فكيف مَن اعتقد أنه أفضل منه، أو أنه يصير مثله؟ وأمَّا مَن اعتقد أن من الأولياء مَن يعلم أنه من أهل الجنة كما بُشِّر غير واحد من الصحابة بالجنة، وكما قد يعرف الله بعض الأولياء أنه من أهل الجنة، فهذا لا يكفر، ومع هذا فلابدَّ من خشية الله تعالى)[1].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في موضوع عصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام: (القول بأن الأنبياء معصومون عن الكبائر دون الصغائر هو قول أكثر علماء الإسلام، وجميع الطوائف حتى إنه قول أكثر أهل الكلام، كما ذكر أبو الحسن الآمدي أن هذا هو قول أكثر الأشعرية، وهو -أيضًا- قول أكثر أهل التفسير، والحديث، والفقهاء، بل لم ينقل عن السلف، والأئمة، والصحابة، والتابعين، وتابعيهم إلَّا ما يوافق هذا القول، وعامة ما ينقل عن جمهور العلماء أنهم غير معصومين عن الصغائر، ولا يقرون عليها، وأول مَن نقل عنهم من طوائف الأمة القول بالعصمة مطلقًا، وأعظمهم قولًا لذلك الرافضة، فإنهم يقولون حتى مما يقع على سبيل النسيان، والسهو، والتأويل، وينقلون ذلك إلى مَن يعتقدون إمامته، وقالوا

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٣١٨).

بعصمة علي، والاثني عشر، ويكفرون من لم يقل بالعصمة من الصغائر، وليس هذا قول أحد من أصحاب أبي حنيفة، ولا مالكٍ، ولا الشافعي، ولا المتكلمين المنتسبين إلى السنة المشهورين، كأصحاب أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب، وأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، وأبي عبد الله محمد ابن كرام، وغير هؤلاء، ولا أئمة التفسير، والحديث، ولا التصوف ليس التكفير بهذه المسألة -أي: القول بعدم عصمة الأنبياء من الصغائر- قول هؤلاء، فالمكفر بمثل ذلك يستتاب، فإن تاب وإلَّا عُوقِب على ذلك عقوبةً تردعه، وأمثاله عن مثل هذا، وكذلك المفسق بمثل هذا القول يجب أن يعزر بعد إقامة الحجة عليه، فإن هذا تفسيق لجمهور أئمة الإسلام، وأما التصويب، والتخطئة في ذلك، فهو من كلام العلماء الحافظين من علماء المسلمين المنتسبين إلى السنة والجماعة)[1].

وسئل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ عن رجلين تنازعا في أمر نبي الله عيسى ابن مريم عَلَيْهِ السَّلَامُ، فقال أحدهما: إن عيسى ابن مريم توفَّاه الله، ثم رفعه إليه.

وقال الآخر: بل رفعه إليه حيًّا، فما الصواب في ذلك؟ وهل رفعه بجسده، أو روحه؟ وما الدليل على هذا، وهذا، وما تفسير قوله تعالى: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران:٥٥]؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: (الحمد لله عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ حيٌّ، وقد ثبت في الصحيح عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**يَنْزِلُ فِيكُمُ ابْنُ مَرْيَمَ حَكَمًا عَدْلًا، وَإِمَامًا مُقْسِطًا فَيَكْسِرُ الصَّلِيبَ، وَيَقْتُلُ الْخِنْزِيرَ، وَيَضَعُ الْجِزْيَةَ**»[2]. وثبت في الصحيح عنه: «**أَنَّهُ يَنْزِلُ عَلَى الْمَنَارَةِ الْبَيْضَاءِ شَرْقِيِّ دِمَشْقَ، وَأَنَّه يَقْتُلُ الدَّجَّالَ**»[3]، ومَن فارقت روحه جسده لم ينزل جسده من السماء، وإذا أُحيي، فإنه يقوم من قبره.

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٣١٩).
(٢) رواه البخاري (٣٤٤٨)، ومسلم (١٥٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٣) رواه مسلم (٢٩٣٧) من حديث النواس بن سمعان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأما قوله تعالى: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [آل عمران:٥٥]، فهذا دليلٌ على أنه لم يعن بذلك الموت؛ إذ لو أراد بذلك الموت لكان عيسى في ذلك كسائر المؤمنين، فإن الله يقبض أرواحهم، ويعرج بها إلى السماء، فعُلِم أن ليس في ذلك خاصية، وكذلك قوله: ﴿وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [آل عمران:٥٥]، ولو كان قد فارقت روحه جسده لكان بدنه في الأرض كبدن سائر الأنبياء، أو غيره من الأنبياء، وقد قال تعالى في الآية الأخرى: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِن شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا (١٥٧) بَل رَّفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء:١٥٧-١٥٨]، يبين أنه رفع بدنه، وروحه؛ كما ثبت في الصحيح أنه ينزل بدنه، وروحه؛ إذ لو أُريد موته لقال: وما قتلوه وما صلبوه بل مات، فقوله: ﴿بَل رَّفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾: يبين أنه رفع بدنه، وروحه؛ كما ثبت في الصحيح أنه ينزل بدنه، وروحه، ولهذا قال مَن قال من العلماء: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ﴾، أي: قابضك، أي: قابض روحك، وبدنك.

يُقال: توفيت الحساب، واستوفيته، ولفظ التوفي لا يقتضي نفسُه توفي الروح دون البدن، ولا توفيهما جميعًا إلا بقرينة منفصلة، وقد يُراد به توفي النوم؛ كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا﴾ [الزمر:٤٢]، وقوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ﴾ [الأنعام:٦٠]، وقوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾ [الأنعام:٦١])[1].



(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٣٢٢).

رد الخرافات حول أبوي النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ

سئل الشيخ رَحِمَهُٱللَّهُ: هل صحَّ عن النبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ أن الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ أحيا له أبويه حتى أسلما على يديه، ثم ماتا بعد ذلك؟

فأجاب[1]: (لم يصحَّ ذلك عن أحد من أهل الحديث[2]، بل أهل المعرفة متَّفقون على أن ذلك كذب مختلق، وإن كان قد روى في ذلك أبو بكر -يعني: الخطيب- في كتابه «السابق واللاحق»، وذكره أبو القاسم السهيلي في «شرح السيرة» بإسناد فيه مجاهيل، وذكره أبو عبد الله القرطبي في «التذكرة» وأمثال هذه المواضع، فلا نزاع بين أهل المعرفة أنه من أظهر الموضوعات كذبًا كما نصَّ عليه أهلُ العلم، وليس ذلك في الكتب المعتمدة في الحديث، لا في الصحيح، ولا في السنن، ولا في المسانيد، ونحو ذلك من الكتب المعروفة، ولا ذكره أهل كتب المغازي، والتفسير، وإن كانوا قد يروون الضعيف مع الصحيح؛ لأن ظهور كذب ذلك لا يخفى على متدين، فإن مثل هذا لو وقع لكان ممَّا تتوافر الهمم، والدواعي على نقله، فإنه من أعظم الأمور خرقًا للعادة).

ويردُّ الشيخ رَحِمَهُٱللَّهُ على رواية: «أن أبوي النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ أُحييا له، وأَسلما، ثم ماتا». فيقول: ثم هذا خلاف الكتاب، والسنة الصحيحة، والإجماع.

قال الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلتَّوۡبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعۡمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٖ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٖ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمٗا ﴿١٧﴾ وَلَيۡسَتِ ٱلتَّوۡبَةُ

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٣٢٤).

(٢) رد ابن كثير على القرطبي تقويته، وضعفه العجلوني في الكشف (١/ ٦١-٦٤)، واستنكره ابن عساكر في غرائب مالك؛ كما في اللسان (٤/ ٣٠٥)، وأيده الحافظ.

لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ [النساء:١٧-١٨]، فبيَّن الله تعالى أنه لا توبة لمن مات كافرًا، وقال تعالى: ﴿ فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا ۖ سُنَّتَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ ۖ وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْكَافِرُونَ ﴾ [غافر:٨٥]، فأخبر سبحانه أن سنَّته في عباده أنه لا ينفع الإيمان بعد رؤية البأس، فكيف بعد الموت؟ وفي «صحيح مسلم»: «أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيْنَ أَبِي؟ قَالَ: «**إِنَّ أَبَاك فِي النَّارِ**». فَلَمَّا أَدْبَرَ دَعَاهُ فَقَالَ: «**إِنَّ أَبِي وَأَبَاك فِي النَّارِ**»[(١)].

وفي «صحيح مسلم» -أيضًا- أنه قال: «**اِسْتَأْذَنْتُ رَبِّي أَنْ أَزُورَ قَبْرَ أُمِّي فَأَذِنَ لِي، وَاسْتَأْذَنْتُه فِي أَنْ أَسْتَغْفِرَ لَهَا فَلَمْ يَأْذَنْ لِي، فَزُورُوا الْقُبُورَ فَإِنَّهَا تُذَكِّرُ الْآخِرَةَ**»[(٢)]. وفي الحديث الذي في المسند، وغيره قال: «**إِنَّ أُمِّي مَعَ أُمِّك فِي النَّارِ**»[(٣)]. فإن قيل: هذا في عام الفتح، والإحياء كان بعد ذلك في حجة الوداع، ولهذا ذكر ذلك مَنْ ذكره، وبهذا اعتذر صاحب «التذكرة»، فهذا باطل لوجوه:

الأول: أن الخبر عما كان، ويكون لا يدخله نسخ؛ كقوله في أبي لهب: ﴿ سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ﴾ [المسد:٣]، وكقوله في الوليد: ﴿ سَأُرْهِقُهُ صَعُودًا ﴾ [المدثر:١٧]، وكذلك في: «**إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ فِي النَّارِ**»، وَ«**إِنَّ أُمِّي وَأُمَّكَ فِي النَّارِ**»، وهذا ليس خبرًا عن نار يخرج منها صاحبها كأهل الكبائر؛ لأنه لو كان كذلك لجاز الاستغفار لهما، ولو كان قد سبق في علم الله إيمانهما لم ينهه عن ذلك، فإن الأعمال بالخواتيم، ومَن مات مؤمنًا، فإن الله يغفر له، فلا يكون الاستغفار له ممتنعًا.

---

(١) رواه مسلم (٢٠٣) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) صحيح مسلم (٩٧٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) رواه أحمد (٤/ ١١)، والطبراني (٤٧١)، وابن أبي عاصم في السنة (١/ ١١٦)، قال الهيثمي (١/ ١١٦): رجاله ثقات.

الثاني: أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زار قبر أمه؛ لأنها كانت بطريقه بالحجون عند مكة عام الفتح، وأما أبوه، فلم يكن هناك، ولم يزره؛ إذ كان مدفونًا بالشام في غير طريقه، فكيف يقال: أُحييَ له؟

الثالث: أنهما لو كانا مؤمنين إيمانًا ينفع كانا أحق بالشهرة، والذكر من عميه: حمزة، والعباس، وهذا أبعد مما يقوله الجهال من الرافضة، ونحوهم من أن أبا طالب آمَنَ، ويحتجون بما في السيرة من الحديث الضعيف، وفيه: أنه تكلم بكلام خفي وقت الموت، ولو أن العباس ذكر أنه آمن لما قَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: عَمُّك الشَّيْخُ الضَّالُّ كَانَ يَنْفَعُك فَهَلْ نَفَعْته بِشَيْءٍ؟ فَقَالَ: «**وَجَدْتُهُ فِي غَمْرَةٍ مِنْ نَارٍ، فَشَفَعْتُ فِيهِ حَتَّى صَارَ فِي ضَحْضَاحٍ مِنْ نَارٍ، فِي رِجْلَيْهِ نَعْلَانِ مِنْ نَارٍ يَغْلِي مِنْهُمَا دِمَاغُهُ، وَلَوْلَا أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرْكِ الْأَسْفَلِ مِنْ النَّارِ**».

هذا -يعني: أنه تكلم بكلام خفي وقت الموت- باطل مخالف لما في الصحيح، وغيره، فإنه كان آخر شيء قاله: «هُوَ عَلَى مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ»، وإن العباس لم يشهد موته، مع أن ذلك لو صح لكان أبو طالب أحق بالشهرة من حمزة، والعباس، فلما كان من العلم المتواتر المستفيض بين الأمة خلفًا عن سلف أنه لم يُذكر أبو طالب، ولا أبواه في جملة من يذكر من أهله المؤمنين كحمزة، والعباس، وعلي، وفاطمة، والحسن، والحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كان هذا من أبين الأدلة على أن ذلك كذب.

الرابع: أن الله تعالى قال: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِيٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُواْ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُاْ مِنكُمْ﴾، إلى قوله: ﴿لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ وَمَآ أَمْلِكُ لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ﴾ [الممتحنة:٤] الآية، وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوٌّ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ﴾ [التوبة:١١٤]، فأمر بالتأسي بإبراهيم،

والذين معه إلا في وعد إبراهيم لأبيه بالاستغفار، وأخبر أنه لما تبين له أنه عدو لله تبرأ منه -والله أعلم.

وسئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الخضر، وإلياس: هل هما معمران؟

فأجاب: (إنهما ليسا من الأحياء، ولا معمران، وقد سأل إبراهيم الحربي أحمد بن حنبل عن تعمير الخضر، وإلياس، وأنهما باقيان يريان، ويروى عنهما؟ فقال الإمام أحمد: من أحال على غائب لم ينصف منه، وما ألقى هذا إلا شيطان.

وسُئل البخاري عن الخضر، وإلياس: هل هما في الأحياء؟

فقال: كيف يكون هذا، وقد قال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«لَا يَبْقَى عَلَى رَأْسِ مِائَةِ سَنَةٍ مِمَّنْ هُوَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ أَحَدٌ»**[1]؟ وقال أبو الفرج ابن الجوزي: قوله تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ ﴾ [الأنبياء:٣٤]، وليس هما في الأحياء -والله أعلم. انتهى كلام الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ)[2].

وأقول: بهذا الجواب الواضح يبطل ما نسب إلى الشيخ في هذه المسألة مما يخالفها من أن الخضر حي الآن، فإما أن يكون ذلك ليس من كلام الشيخ، أو يكون قد تراجع عنه، وتبين له أن الخضر ميت، وعلى كل حال فالحق ما قامت عليه الأدلة، وقد قامت الأدلة على موت الخضر كغيره من البشر، وقد قال الله تعالى لنبيه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ ﴾، والقول باستمرار حياة الخضر لم يقم عليه دليل صحيح، فالواجب الأخذ بما دل عليه الدليل الصحيح من موت الخضر كغيره من البشر؛ حتى لا يتعلق بذلك المخرفون، والهارفون بما لا يعرفون من أجل إفساد عقائد الناس، وتركهم

---

(١) رواه البخاري (١١٦)، ومسلم (٢٥٣٧) من حديث ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٣٣٧).

الأدلة الصحيحة إلى شبهات ما أنزل الله بها من سلطان، ولكن صاحب الهوى يتعلق بما هو أوهى من نسج العنكبوت، ويترك الأدلة الصحيحة، فلا حول ولا قوة إلا بالله، اللهم أرنا الحق حقًّا، وارزقنا اتباعه، وأرنا الباطل باطلًا، وارزقنا اجتنابه، والحمد لله رب العالمين.



إجابات عن أحاديث تتعلق بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام في البرزخ

سئل الشيخ تقي الدين أحمد بن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن هذه الأحاديث: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى مُوسَى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ وَهُوَ يُصَلِّي فِي قَبْرِهِ»[(١)]، ورآه وهو يطوف بالبيت، ورآه في السماء، وكذلك بعض الأنبياء؟ وهل إذا مات أحد يبقى له عمل؟ والحديث أنه ينقطع عمله، وهل ينتفع بهذه الصلاة والطواف؟ وهل رأى الأنبياء بأجسادهم في هذه الأماكن، أم بأرواحهم؟[(٢)].

فأجاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (الحمد لله رب العالمين، أما رؤيا موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ في الطواف[(٣)]، فهذه كانت رؤيا منام لم تكن ليلة المعراج، كذلك جاء مفسرًا، كما رأى المسيح -أيضًا-[(٤)]، ورأى الدجال، وأما رؤيته، ورؤية غيره من الأنبياء ليلة المعراج في السماء لما رأى آدم في السماء الدنيا، ورأى يحيى، وعيسى في السماء الثانية، ويوسف في الثالثة، وإدريس في الرابعة، وهارون في الخامسة، وموسى في السادسة، وإبراهيم في السابعة، أو العكس، فهنا رأى أرواحهم مصورة في صور أبدانهم، لكن عيسى صعد إلى السماء بروحه، وجسده، وكذلك قيل في إدريس، وأما إبراهيم، وموسى، وغيرهما، فهم مدفونون في الأرض، والمسيح -صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وعلى سائر الأنبياء- لابد أن ينزل إلى الأرض على المنارة البيضاء شرقي دمشق، فيقتل الدجال، ويكسر الصليب، ويقتل الخنزير؛ كما ثبت

(١) رواه مسلم (٢٣٧٥) من حديث أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٣٢٨).

(٣) طواف موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، رواه البخاري (٥٩٠٢)، ومسلم (١٦٩) من حديث ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

(٤) طواف عيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، رواه البخاري (٥٩٠٢)، ومسلم (١٦٩) من حديث ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

ذلك في الأحاديث الصحيحة، ولهذا كان في السماء الثانية مع أنه أفضل من يوسف، وإدريس، وهارون؛ لأنه يريد النزول إلى الأرض قبل يوم القيامة بخلاف غيره، وآدم كان في سماء الدنيا؛ لأن نسم بنيه تعرض عليه أرواح السعداء، والأشقياءُ لا تفتح لهم أبواب السماء، ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط، فلابد إذا عرضوا عليه أن يكون قريبًا منهم.

وأما كونه رأى موسى قائمًا يصلي في قبره، ورآه في السماء -أيضًا-، فهذا لا منافاة بينهما، فإن الأرواح من جنس أمر الملائكة في اللحظة الواحدة تصعد، وتهبط، كالملك ليست في ذلك كالبدن، وهذه الصلاة، ونحوها مما يتمتع بها الميت، ويتنعم بها، كما يتنعم أهل الجنة بالتسبيح، فإنهم يلهمون التسبيح كما يلهم الناس في الدنيا النفس، هذا ليس من عمل التكليف الذي يطلب له ثواب منفصل، بل نفس هذا العمل هو من النعيم الذي تتنعم به الأنفس، وتتلذذ به.

وقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: صَدَقَةٌ جَارِيَةٌ وَعِلْمٌ يُنْتَفَعُ بِهِ وَوَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ**»(١). يريد به: العمل الذي يكون له ثواب لم يرد به نفس العمل الذي يتنعم به، فإن أهل الجنة يتنعمون بالنظر إلى وجه الله، ويتنعمون بذكره، وتسبيحه، ويتنعمون بقراءة القرآن، ويقال لقارئ القرآن: «**اِقْرَأْ وَارْقَ وَرَتِّلْ كَمَا كُنْت تُرَتِّلُ فِي الدُّنْيَا، فَإِنَّ مَنْزِلَكَ عِنْدَ آخِرِ آيَةٍ تَقْرَؤُهَا**»(٢). ويتنعمون بمخاطبتهم لربهم، ومناجاته، وإن كانت هذه الأمور في الدنيا أعمالًا يترتب عليها الثواب، فهي في الآخرة أعمال يتنعم بها صاحبها أعظم من أكله، وشربه، ونكاحه، وهذه كلها أعمال

---

(١) رواه مسلم (١٦٣١) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه الترمذي (٢٩١٤)، وقال: حسن صحيح، والنسائي (٨٠٥٦)، وأبو داود (١٤٦٤)، وأحمد (٢/ ١٩٢)، وصححه ابن حبان (٧٦٦) من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

-أيضًا-، والأكل، والشرب، والنكاح في الدنيا مما يؤمر به، ويثاب عليه مع النية الصالحة، وهو في الآخرة نفس الثواب الذي يتنعم به -والله أعلم).

وسئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هل يعلم وقت الساعة؟

فأجاب[1]: (أما الحديث المسؤول عنه كونه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يعلم وقت الساعة، فلا أصل له، ليس عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من تحديد وقت الساعة نص أصلًا، بل قد قال الله تعالى: ﴿ **يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى ۖ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ۚ ثَقُلَتْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ** ﴾ [الأعراف:١٨٧]، أي: خفي على أهل السماوات والأرض، وقال تعالى لموسى: ﴿ **إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا** ﴾ [طه:١٥]، قال ابن عباس، وغيره[2]: أكاد أخفيها من نفسي، فكيف أُطْلع عليها؟ وفي «الصحيحين» من حديث أبي هريرة، وهو في «مسلم» من حديث عمر: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قِيلَ لَهُ: مَتَى السَّاعَةُ؟ قَالَ: **مَا الْمَسْؤُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنْ السَّائِلِ**»[3]. فأخبر صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه ليس بأعلم بها من السائل، وكان السائل في صورة أعرابي، ولم يعلم أنه جبريل إلا بعد أن ذهب، وحين أجابه لم يكن يظنه إلا أعرابيًّا، فإذا كان صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد قال عن نفسه إنه ليس بأعلم بالساعة من أعرابي، فكيف يجوز لغيره أن يدعي علم ميقاتها؟ وإنما أخبر الكتاب، والسنة بأشراطها، وهي علاماتها، وهي كثيرة.

ومن تكلم في وقتها المعين، مثل: الذي صنف كتابًا سماه: «الدر المنظم في معرفة الأعظم»، وذكر فيه عشر دلالات بيَّن فيها وقتها، والذين تكلموا على ذلك من حروف المعجم، والذي تكلم عن «عنقاء مغرب»، وأمثال هؤلاء، فإنهم وإن كان لهم صورة

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٣٤١).

(٢) انظر: تفسير ابن كثير (٣/ ١٤٥)، والطبري (١٦/ ١٤٩-١٥٠).

(٣) انظر: البخاري (٥٠)، ومسلم (٩-١٠) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ومسلم (٨) من حديث ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

عظيمة عند أتباعهم، فغالبهم كاذبون مفترون، وقد تبين لديهم من وجوه كثيرة أنهم يتكلمون بغير علم، وإن ادعوا في ذلك الكشف، ومعرفة الأسرار، وقد قال تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف:٣٣]).

انتهى كلام الشيخ في هذه المسألة المهمة، ومعلوم أنه ليس مطلوبًا منا معرفة وقت قيام الساعة، وإنما المطلوب منا العمل، والاستعداد لها، وقد كان المشركون يسألون النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن وقت قيامها من باب التعنت، والتكذيب له صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكذلك الذين يحاولون تحديد وقت قيامها ممن ذكرهم الشيخ إنما يحاولون مستحيلًا، ويعملون عبثًا؛ لأن ذلك من علم الغيب الذي اختص الله به، وإذا كان النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يعلم ذلك، فكيف يعلمه هؤلاء؟ لكنه الفضول والعبث -ولا حول ولا قوة إلا بالله.



تعيين الذبيح من ابني إبراهيم عليهم الصلاة والسلام

هذه فتوى للشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ لما سئل عن الذبيح من ولد خليل الله عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ: هل هو إسماعيل، أو إسحاق؟

فأجاب[(١)]: (الحمد لله رب العالمين، هذه المسألة فيها مذهبان مشهوران للعلماء، وكل منهما مذكور عن طائفة من السلف، وذكر أبو يعلى في ذلك روايتين عن أحمد، ونصر أنه إسحاق؛ اتباعًا لأبي بكر عبد العزيز، وأبو بكر اتبع محمد بن جرير، ولهذا يذكر أبو الفرج ابن الجوزي أن أصحاب أحمد ينصرون أنه إسحاق، وإنما ينصره هذان، ومن ابتعهما، ويُحكى ذلك عن مالك نفسه، لكن خالفه طائفة من أصحابه، وذكر الشريف أبو علي بن أبي يوسف: أن الصحيح في مذهب أحمد إسماعيل، وهذا هو الذي رواه عبد الله بن أحمد عن أبيه، قال: مذهب أبي أنه إسماعيل.

وفي الجملة النزاع فيها مشهور، لكن الذي يجب القطع به أنه إسماعيل، وهذا هو الذي عليه الكتاب، والسنة، والدلائل المشهورة، وهو الذي تدل عليه التوراة التي بأيدي أهل الكتاب، وأيضًا: فيها أنه قال لإبراهيم: اذبح ابنك وحيدك. وفي ترجمة أخرى: بكرك. وإسماعيل هو الذي كان وحيده، وبكره باتفاق المسلمين، وأهل الكتاب، لكن أهل الكتاب حرفوا، فزادوا إسحاق، فتلقى ذلك عنهم من تلقاه، وشاع عند بعض المسلمين أنه إسحاق، وأصله من تحريف أهل الكتاب.

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٣٣١).

ومما يدل على أنه إسماعيل: قصة الذبيح المذكورة في سورة «الصافات»، قال تعالى: ﴿فَبَشَّرْنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٍ﴾ [الصافات:١٠١]، وقد انطوت البشارة على ثلاثة: على أن الولد غلام ذكر، وأنه يبلغ الحلم، وأنه يكون حليمًا، وأي حلم أعظم من حلمه حين عرض عليه أبوه الذبح؟ فقال: ﴿سَتَجِدُنِىٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [الصافات:١٠٢]، وقيل: لم ينعت الله الأنبياء بأقل من الحلم، وذلك لعزة وجوده، ولقد نعت إبراهيم به في قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ حَلِيمٌ﴾ [التوبة:١١٤]، ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّٰهٌ مُّنِيبٌ﴾ [هود:٧٥]؛ لأن الحادثة شهدت بحلمهما، ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ قَالَ يَٰبُنَىَّ إِنِّىٓ أَرَىٰ فِى ٱلْمَنَامِ أَنِّىٓ أَذْبَحُكَ فَٱنظُرْ مَاذَا تَرَىٰ ۚ قَالَ يَٰٓأَبَتِ ٱفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ ۖ سَتَجِدُنِىٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [الصافات:١٠٢] إلى قوله: ﴿وَفَدَيْنَٰهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ ﴿١٠٧﴾ وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِى ٱلْءَاخِرِينَ ﴿١٠٨﴾ سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ ﴿١٠٩﴾ كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١١٠﴾ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الصافات:١٠٧-١١١]، ﴿وَبَشَّرْنَٰهُ بِإِسْحَٰقَ نَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١١٢﴾ وَبَٰرَكْنَا عَلَيْهِ وَعَلَىٰٓ إِسْحَٰقَ﴾ [الصافات:١١٢-١١٣]، فهذه القصة تدل على أنه إسماعيل من وجوه:

أحدها: أنه بشره بالذبيح، وذكر قصته أولًا، فلما استوفى ذلك قال: ﴿وَبَشَّرْنَٰهُ بِإِسْحَٰقَ نَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [الصافات:١١٢]، فبيَّن أنهما بشارتان: بشارة بالذبيح، وبشارة ثانية بإسحاق، وهذا بيِّن.

الثاني: أنه لم يذكر قصة الذبيح في القرآن إلا في هذا الموضع، وفي سائر المواضع يذكر بشارة بإسحاق خاصة؛ كما في سورة «هود» من قوله تعالى: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ﴾ [هود: ٧١]، فلو كان الذبيح إسحاق لكان خلفًا للوعد في يعقوب، وقال تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً ۖ قَالُوا۟ لَا تَخَفْ ۖ وَبَشَّرُوهُ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٍ ﴿٢٨﴾ فَأَقْبَلَتِ ٱمْرَأَتُهُۥ فِى صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ﴾ [الذاريات:٢٨-٢٩]، وقال تعالى في سورة «الحجر»: ﴿قَالُوا۟ لَا تَوْجَلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٍ ﴿٥٣﴾ قَالَ

﴿أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَىٰٓ أَن مَّسَّنِيَ ٱلْكِبَرُ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴿٥٤﴾ قَالُوا۟ بَشَّرْنَـٰكَ بِٱلْحَقِّ فَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْقَـٰنِطِينَ﴾ [الحجر:٥٣-٥٥]، ولم يذكر أنه الذبيح، ثم لما ذكر البشارتين جميعًا: البشارة بالذبيح، والبشارة بإسحاق بعده كان هذا من الأدلة على أن إسحاق ليس هو الذبيح، ويؤيد ذلك أنه ذكر هبته، وهبة يعقوب لإبراهيم في قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَـٰقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً ۖ وَكُلًّا جَعَلْنَا صَـٰلِحِينَ﴾ [الأنبياء:٧٢]، ولم يذكر الله الذبيح.

الوجه الثالث: أنه ذكر في الذبيح أنه غلام حليم، ولما ذكر البشارة بإسحاق ذكر البشارة بغلام عليم في غير هذا الموضع، والتخصيص لابد له من حكمة، وهذا مما يقوي اقتران الوصفين، والحلم مناسب للصبر الذي هو خلق الذبيح، وإسماعيل وصف بالصبر في قوله تعالى: ﴿وَإِسْمَـٰعِيلَ وَإِدْرِيسَ وَذَا ٱلْكِفْلِ ۖ كُلٌّ مِّنَ ٱلصَّـٰبِرِينَ﴾ [الأنبياء:٨٥]، وهذا -أيضًا- وجه ثالث، فإنه قال في الذبيح: ﴿يَـٰٓأَبَتِ ٱفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ ۖ سَتَجِدُنِىٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّـٰبِرِينَ﴾ [الصافات:١٠٢]، وقد وصف الله إسماعيل أنه من الصابرين، ووصف الله تعالى إسماعيل بصدق الوعد في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ صَادِقَ ٱلْوَعْدِ﴾ [مريم:٥٤]؛ لأنه وعد أباه من نفسه الصبر على الذبح، فوفَّى به.

الوجه الرابع: أن البشارة بإسحاق كانت معجزة؛ لأن العجوز عقيم، ولهذا قال الخليل عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَىٰٓ أَن مَّسَّنِيَ ٱلْكِبَرُ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾ [الحجر:٥٤]، وقالت امرأته: ﴿ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَـٰذَا بَعْلِى شَيْخًا﴾ [هود:٧٢]. وقد سبق أن البشارة بإسحاق في حال الكبر، وكانت البشارة مشتركة بين إبراهيم وامرأته، وأما البشارة بالذبيح، فكانت لإبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ، وامتُحن بذبحه دون الأم المبشرة به، وهذا مما يوافق ما نقل عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأصحابه في «الصحيح»[1] وغيره: من أن إسماعيل لما ولدته هاجر غارت

(١) انظر: القصة في صحيح البخاري (٣٣٦٤) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

سارة، فذهب إبراهيم بإسماعيل، وأمه إلى مكة، وهناك أمر بالذبح، وهذا مما يؤيد أن هذا الذبيح دون ذلك.

ومما يدل على أن الذبيح ليس هو إسحاق: أن الله تعالى قال: ﴿فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ﴾ [هود:٧١]، فكيف يأمر بعد ذلك بذبحه؟ والبشارة بيعقوب تقتضي أن إسحاق يعيش، ويولد له يعقوب، بل يعقوب إنما ولد بعد موت إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ، وقصة الذبيح كانت في حياة إبراهيم بلا ريب، ومما يدل على ذلك أن قصة الذبيح كانت بمكة، والنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لما فتح مكة كان قرنا الكبش في الكعبة، فقال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للسادن: «**إِنِّي آمُرُكَ أَنْ تُخَمِّرَ قَرْنَيْ الْكَبْشِ فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِي الْقِبْلَةِ مَا يُلْهِي الْمُصَلِّيَ**»[1]. ولهذا جعلت منى محلاً للنسك من عهد إبراهيم، وإسماعيل عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، وهما اللذان بنيا البيت بنص القرآن، ولم ينقل أحد أن إسحاق ذهب إلى مكة لا من أهل الكتاب، ولا غيرهم، لكن بعض المؤمنين يزعمون أن قصة الذبح كانت بالشام، فهذا افتراء، فإن هذا لو كان ببعض جبال الشام لعرف ذلك الجبل، وربما جعل منسكًا، كما جعل المسجد الذي بناه إبراهيم، وما حوله من المشاعر).

انتهى ما ذكره الشيخ في قصة الذبيح، ومنه: اتضح أن الذبيح إسماعيل عَلَيْهِ السَّلَامُ.



---

(١) رواه أبو داود (٢٠٣٠)، وأحمد (٤/ ٦٨)، وصححه الألباني.

التفضيل بين الملائكة، وصالحي بني آدم

سئل شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن صالحي بني آدم، والملائكة: أيهما أفضل؟

فأجاب[(١)]: بأن صالحي البشر أفضل باعتبار كمال النهاية، والملائكة أفضل باعتبار البداية، فإن الملائكة الآن في الرفيق الأعلى منزهون عما يلابسه بنو آدم مستغرقون في عبادة الرب، ولا ريب أن هذه الأحوال الآن أكمل من أحوال البشر، وأما يوم القيامة بعد دخول الجنة، فيصير صالحو البشر أكمل من حال الملائكة.

وقال -أيضًا-: قد ثبت عن عبد الله بن عمرو أنه قال: «إِنَّ المَلَائِكَةَ قَالَتْ: يَا رَبِّ جَعَلْتَ بَنِي آدَمَ يَأْكُلُونَ فِي الدُّنْيَا، وَيَشْرَبُونَ، وَيَتَمَتَّعُونَ، فَاجْعَلْ لَنَا الْآخِرَةَ كَمَا جعَلْت لَهُمُ الدُّنْيَا. قَالَ: لَا أَفْعَلُ ثُمَّ أَعَادُوا عَلَيْهِ، قَالَ: لَا أَفْعَلُ. ثُمَّ أَعَادُوا عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ، أَوْ ثَلَاثًا، فَقَالَ: وَعِزَّتِي لَا أَجْعَلُ صَالِحَ ذُرِّيَّةِ مَنْ خَلَقْتُ بِيَدَيَّ كَمَنْ قُلْت لَهُ: كُنْ فَكَانَ». ذكره عثمان بن سعيد الدارمي، ورواه عبد الله بن أحمد في كتاب «السنة» عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مرسلا[(٢)].

وعن عبد الله بن سلام أنه قال: «مَا خَلَقَ اللهُ خَلْقًا أَكْرَمَ عَلَيْهِ مِنْ مُحَمَّدٍ. فَقِيلَ لَهُ: وَلَا جِبْرِيلُ، وَلَا مِيكَائِيلُ؟ فَقَالَ لِلسَّائِلِ: أَتَدْرِي مَا جِبْرِيلُ، وَمَا مِيكَائِيلُ؟ إِنَّمَا جِبْرِيلُ وَمِيكَائِيلُ خَلْقٌ مُسَخَّرٌ كَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ، وَمَا خَلَقَ اللهُ خَلْقًا أَكْرَمَ عَلَيْهِ مِنْ مُحَمَّدٍ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»[(٣)].

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٣٤٣).

(٢) رواه عبد الله بن أحمد في السنة (١٠٦٥) مرسلًا، وفيه ابن علاق، ووصله ابن عساكر بذكر أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وذكره ابن كثير (٣/ ٥٢) من حديث عبد الرزاق عن معمر عن زيد بن أسلم من مراسيله.

(٣) قال الهيثمي في المجمع (١/ ٨٢)؛ (فيه عبيد الله بن تمام، وهو ضعيف)، وقال ابن كثير: (غريب جدًّا). أي: ضعيف جدًّا.

وما علمت عن أحد من الصحابة ما يخالف ذلك، وهذا هو المشهور عند المنتسبين إلى السنة من أصحاب الأئمة الأربعة، وغيرهم، وهو أن الأنبياء، والأولياء أفضل من الملائكة).

قال الشيخ: (ولنا في هذه المسألة مصنف مفرد ذكرنا فيه الأدلة من الجانبين).

وسئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن آدم لما خلقه الله، ونفخ فيه من روحه، وأسجد له ملائكته: هل سجد ملائكة السماء، والأرض خاصة؟ وهل كان جبرائيل، وميكائيل مع من سجد؟ وهل كانت الجنة التي سكنها جنة الخلد الموجودة، أم جنة في الأرض خلقها الله له؟ ولما أهبط هل أهبط من السماء إلى الأرض، أم من أرض إلى أرض مثل بني إسرائيل؟[1].

وهذا سؤال ذو فقرات مهمة أجاب عنه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقرة فقرة، فقال:

(الحمد لله، بل أسجد له جميع الملائكة؛ كما نطق بذلك القرآن في قوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [الحجر:٣٠]، فهذه ثلاث صيغ مقررة للعموم، والاستغراق، فإن قوله: ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾يقتضي جميع الملائكة، فإن اسم الجمع المعرف بالألف واللام يقتضي العموم؛ كقوله: رب ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ ﴾ [المعارج:٤] فهو رب جميع الملائكة.

الثاني: ﴿كُلُّهُمْ ﴾، وهذا من أبلغ العموم.

الثالث: قوله: ﴿أَجْمَعُونَ ﴾، وهذا توكيد للعموم، فمَن قال: إنه لم يسجد له جميع الملائكة، بل ملائكة الأرض، فقد ردَّ القرآن بالكذب، والبهتان، وهذا القول، ونحوه ليس من أقوال المسلمين، واليهود، والنصارى، وإنما هو من أقوال الفلاسفة، والملاحدة الذين يجعلون الملائكة قوى النفس الصالحة، والشياطين قوى النفس الخبيثة، ويجعلون

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٣٤٥).

سجود الملائكة طاعة القوى للعقل، وامتناع الشياطين عصيان القوى الخبيثة للعقل، ونحو ذلك من المقالات التي يقولها أصحاب «رسائل إخوان الصفا»، وأمثالهم من القرامطة الباطنية، ومن سلك سبيلهم من ضلال المتكلمة، والمتعبدة، وقد يوجد نحو هذه الأقوال في أقوال المفسرين التي لا إسناد لها يعتمد عليه).

أقول: صدق شيخ الإسلام، فقد وجد هذا القول الباطل في «تفسير المنار» للشيخ رشيد نقلًا عن محمد عبده نقلًا عن كتاب «الإحياء» للغزالي.

قال الشيخ: (ومذهب المسلمين، واليهود، والنصارى: ما أخبر الله به في القرآن، ولم يكن في المأمورين بالسجود أحد من الشياطين، لكن أباهم إبليس كان مأمورًا، فامتنع، وعصى، وجعله بعض الناس من الملائكة؛ لدخوله في الأمر بالسجود، وبعضهم جعله من الجن؛ لأن له قبيلًا، وذرية، ولكونه خلق من نار، والملائكة خلقوا من نور.

والتحقيق: إنه كان منهم باعتبار صورته، وليس منهم باعتبار أصله، ولا باعتبار مثاله، ولم يخرج من السجود لآدم أحد من الملائكة، لا جبرائيل، ولا ميكائيل، ولا غيرهما، وهذا مما استدل به أهل السنة على أن آدم، وغيره من الأنبياء، والأولياء أفضل من جميع الملائكة؛ لأن الله أمر الملائكة بالسجود له؛ إكرامًا له، ولهذا قال إبليس: ﴿أَرَءَيۡتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِي كَرَّمۡتَ عَلَيَّ﴾ [الإسراء:٦٢]؛ فدل على أن آدم كرم على من سجد له).

ثم بيَّن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ نوع الجنة التي أسكنها آدم، فقال: (والجنة التي أسكنها آدم، وزوجته عند سلف الأمة، وأهل السنة والجماعة هي جنة الخلد، ومن قال: إنها جنة في الأرض بأرض الهند، أو بأرض جدة، أو غير ذلك، فهو من المتفلسفة الملحدين، أو من إخوانهم المتكلمين المبتدعين، فإن هذا يقوله من يقوله من المتفلسفة، والمعتزلة.

والكتاب، والسنة يردان هذا القول، وسلف الأمة، وأئمتها متفقون على بطلان هذا القول، قال تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٤﴾ وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ إلى قوله: ﴿وَقُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [البقرة:٣٤-٣٦]، فأخبر أنه سبحانه أمرهم بالهبوط، وأن بعضهم لبعض عدو، ثم قال: ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [البقرة:٣٦]، وهذا يبين أنهم لم يكونوا في الأرض، وإنما أهبطوا إلى الأرض، فإنهم لو كانوا في الأرض، وانتقلوا إلى أرض كانتقال قوم موسى من أرض إلى أرض لكان مستقرهم، ومتاعهم إلى حين في الأرض قبل الهبوط، وبعده، وكذلك قال في الأعراف لما قال إبليس: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ۖ قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ ﴿١٢﴾ قَالَ فَٱهْبِطْ مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَن تَتَكَبَّرَ فِيهَا فَٱخْرُجْ إِنَّكَ مِنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ [الأعراف:١٣]، فقوله: ﴿فَٱهْبِطْ مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَن تَتَكَبَّرَ فِيهَا﴾ يبيِّن اختصاص السماء بالجنة بهذا الحكم، فإن الضمير في قوله: ﴿مِنْهَا﴾ عائد إلى معلوم غير مذكور في اللفظ، وهذا بخلاف قوله: ﴿ٱهْبِطُوا۟ مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ﴾ [البقرة:٦١]، فإنه لم يذكر هناك ما أهبطوا فيه، وقال هنا: ﴿ٱهْبِطُوا۟﴾؛ لأن الهبوط يكون من علو إلى سفل، وعند أرض السراة؛ حيث كان بنو إسرائيل حيال السراة المشرفة على المصر الذي يهبطون إليه، ومَن هبط من وادٍ إلى جبل قيل له: هبط).



معنى سجود الملائكة لآدم عَلَيْهِ السَّلَامُ

يبيِّن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ معنى سجود الملائكة لآدم، فيقول[1]: (وكذلك قصة سجود الملائكة كلهم أجمعين لآدم، ولعن الممتنع عن السجود له، وهذا تشريف، وتكريم له، وقد قال بعض الأغبياء: إن السجود إنما كان لله، وجعل آدم قبلة لهم يسجدون إليه، كما يُسجد إلى الكعبة، وليس في هذا تفضيل له عليهم، كما أن السجود إلى الكعبة ليس فيه تفضيل للكعبة على المؤمن عند الله، بل حُرمة المؤمن عند الله أفضل من حرمتها، وقالوا: السجود لغير الله محرم، بل كفر.

والجواب: إن السجود كان لآدم بأمر الله، وفرضه بإجماع من يسمع قوله، ويدل على ذلك وجوه:

أحدها: قوله: ﴿لِآدَمَ﴾: ولم يقل: إلى آدم، وكل حرف له معنى، ومن التمييز في اللسان أن يقال: سجدت له، وسجدت إليه؛ كما قال تعالى: ﴿لَا تَسْجُدُوا۟ لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَٱسْجُدُوا۟ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [فصلت:٣٧]، وقال: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [النحل:٤٩]، وأجمع المسلمون على أن السجود لغير الله محرم، وأما الكعبة، فقد كان النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يصلي إلى بيت المقدس، ثم صلَّى إلى الكعبة، وكان يصلي إلى عنزة[2]، ولا يقال: لعنزة، وإلى عمود، وشجرة، ولا يقال: لعمود، ولا لشجرة، والساجد للشيء يخضع له بقلبه، ويخشع له بفؤاده، وأما الساجد إليه، فإنما يولي وجهه، وبدنه إليه ظاهرًا، كما يولي وجهه إلى بعض

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٣٥٨).

(٢) انظر: صحيح البخاري (٣٧٦)، ومسلم (٥٠٣) من حديث أبي جحيفة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، والبخاري (٤٩٣)، ومسلم (٥٠٤) من حديث ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، وغير ذلك.

النواحي إذا أمَّها كما قال: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة:١٤٤].

الثاني: أن آدم لو كان قبلة لم يمتنع إبليس من السجود، أو يزعم أنه خير منه، فإن القبلة قد تكون أحجارًا، وليس في ذلك تفضيل لها على المصلين إليها، وقد يصلي الرجل إلى عنزة، وبعير، وإلى رجل، ولا يتوهم أنه مفضل بذلك، فمن أي شيء فرَّ الشيطان؟ هذا العجب العجيب.

الثالث: أنه لو جعل آدم قبلة في سجدة واحدة لكانت القبلة وبيت المقدس أفضل منه بآلاف كثيرة، إذ جعلت قبلة دائمة في جميع أنواع الصلوات، فهذه القصة الطويلة التي قد جعلت عَلمًا له، ومن أفضل النعم عليه، وجاءت إلى العالم بأن الله رفعه بها، وامتن عليه ليس فيها أكثر من أنه جعله كالكعبة في بعض الأوقات، مع أن بعض ما أوتيه من الإيمان، والعلم، والقرب من الرحمن أفضل بكثير من الكعبة، والكعبة إنما وضعت له، ولذريته، أفيجعل من جسيم النعم عليه، أو يشبَّه به في شيء نزر قليل جدًّا؟

هذا ما لا يقوله عاقل.

وأما قولهم: لا يجوز السجود لغير الله. فيقال لهم: إن قيلت هذه الكلمة على الجملة، فهي كلمة عامة تنفي بعمومها جواز السجود لآدم، وقد دلَّ دليلٌ خاصٌّ على أنهم سجدوا له، والعام لا يعارض ما قابله من الخاص.

وثانيها: أن السجود لغير الله حرام علينا، وعلى الملائكة، أما الأول، فلا دليل، وأما الثاني، فما الحجة فيه؟ -يعني: على أن آدم جعل قبلة في السجود، أو على منع السجود لآدم، وقد أمر الله به.

وثالثها: أنه حرام أمر الله به، أو حرام لم يأمر به، والثاني حق، ولا شفاء فيه، وأما الأول، فكيف يمكن أن يَحْرم بعد أن أمر الله تعالى به؟

ورابعها: أبو يوسف، وإخوته خرُّوا له سجدًا، ويُقال: كانت تحيتهم، فكيف يقال: إن السجود حرام مطلقًا؟ وقد كانت البهائم تسجد للنبي ﷺ، والبهائم لا تعبد إلا الله، فكيف يقال: يلزم من السجود لشيء عبادته؟ وقد قال النبي ﷺ: «**لَوْ كُنْتُ آمِرًا أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِأَحَدٍ لَأَمَرْتُ الزَّوْجَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا مِنْ عِظَمِ حَقِّهِ عَلَيْهَا**»(١). ومعلوم أنه لم يقل: لو كنت آمرًا أحدًا أن يعبد.

وسابعها(٢): وفيه التفسير، وهو أن يقال: أما الخضوع، والقنوت بالقلوب، والاعتراف بالربوبية، والعبودية، فهذا لا يكون على الإطلاق إلا لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وحده، وهو في غيره ممتنع باطل، وأما السجود، فشريعة من الشرائع؛ إذ أمرنا الله تعالى أن نسجد له، ولو أمرنا أن نسجد لأحد من خلقه غيره لسجدنا لذلك الغير طاعة لله عَزَّوَجَلَّ؛ إذ أحب أن نعظم من سجدنا له، ولو لم يفرض علينا السجود لم يجب ألبتة فعله، فسجود الملائكة لآدم عبادة لله، وطاعة له، وقربة يتقربون بها إليه، وهو لآدم تشريف، وتكريم، وتعظيم، وسجود إخوة يوسف له تحية، وسلام، ألا ترى أن يوسف لو سجد لأبويه تحية لم يكره له؟ ولم يأت أن آدم سجد للملائكة، بل لم يؤمر آدم، وبنوه بالسجود إلا لله رب العالمين، ولعل ذلك -والله أعلم بحقائق الأمور- لأنهم أشرف الأنواع، وهم صالحو بني آدم، وليس فوقهم أحد يحسن السجود له إلا لله رب العالمين، وهم أكفاء بعضهم لبعض، فليس لبعضهم مزية بقدر ما يصلح له السجود، ومن سواهم فقد سجد لهم من الملائكة للأب الأقوم، ومن البهائم للابن الأكرم.

وأما قولهم: لم يسبق لآدم ما يوجب الإكرام له بالسجود. فلغو من القول هذى به من اعتزل الجماعة، فإن نعم الله تعالى، وأياديه، وآلاءه على عباده ليست بسبب منهم، فهو المنعم بذلك السبب.

---

(١) رواه الترمذي (١١٥٩)، وقال: حسن غريب، والبيهقي (٧/ ٢٩١) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. انظر: حاشية سنن أبي داود (٦/ ١٢٥).

(٢) كذا الترقيم في مجموع الفتاوى (٤/ ٣٦٠).

وقوله: ﴿وَلَهُۥ يَسۡجُدُونَ﴾ [الأعراف:٢٠٦]، فإنه إن سُلِّم أنه يفيد الحصر، فالقصد منه -والله أعلم- الفصل بينهم وبين البشر الذين يشركون بربهم، ويعبدون غيره، فأخبرهم أن الملائكة لا تعبد غيره، ثم هذا عام، وتلك الآية خاصة، فيستثنى آدم، ثم يقال: السجود على ضربين: عبادة محضة، وسجود تشريف. فأما الأول، فلا يكون إلا لله، والآية محمولة عليه.

ثم أجاب الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عما جاء في السؤال(١): (هل سجد لآدم ملائكة السماء والأرض، أم ملائكة الأرض خاصة؟ بأن ظاهر الكتاب العزيز أنه سجد له عموم الملائكة، فإن الاسم المجموع المعرف بالألف واللام يوجب استيعاب الجنس، قال تعالى: ﴿وَإِذۡ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ لِأٓدَمَ﴾ [البقرة:٣٤]، فسجود الملائكة يقتضي جميع الملائكة، هذا مقتضى اللسان الذي نزل به القرآن، فالعدول عن موجَب القول العام إلى الخصوص لابد له من دليل يصلح له، وهو معدوم).

ثم قال: (وقد بلغني عن بعض السلف أنه قال: ما ابتدع قوم بدعةً إلا في القرآن ما يردها، ولكن لا يعلمون، فلعل قوله: ﴿كُلُّهُمۡ أَجۡمَعُونَ﴾ [الحجر:٣٠]، جيء به لزعم زاعم يقول: إنما سجد له بعض الملائكة لا كلهم، وكانت هذه الكلمة ردًّا لمقالة هؤلاء، ومَن اختلج في سره وجه الخصوص بعد هذا التحقيق، والتوكيد، فليعز نفسه في الاستدلال بالقرآن، والفهم).



(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٣٦١).

التفضيل بين خديجة وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

سئل ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ عن خديجة، وعائشة أمي المؤمنين أيهما أفضل؟

فأجاب[(١)]: (بأن سبْق خديجة، وتأثيرها في أول الإسلام، ونصرها، وقيامها في الدين لم تَشْركها فيه عائشة، ولا غيرها من أمهات المؤمنين.

وتأثير عائشة في آخر الإسلام، وحمل الدين، وتبليغه إلى الأمة، وإدراكها من العلم ما لم تشركها فيه خديجة، ولا غيرها تميزت به عن غيرها.

ثم قال: وأفضل نساء هذه الأمة خديجة، وعائشة، وفاطمة، وفي تفضيل بعضهن على بعض نزاع، وخديجة وعائشة من أزواجه، فإذا قيل بهذا الاعتبار: إن جملة أزواجه أفضل من جملة بناته كان صحيحًا؛ لأن أزواجه أكثر عددًا، والفاضلة فيهن أكثر من الفاضلة في بناته).

وقال -أيضًا- رَحِمَهُ اللَّهُ: (وأما نساء النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فلم يقل: إنهن أفضل من العشرة إلا أبو محمد بن حزم، وهو قول شاذ لم يسبقه إليه أحد، وأنكره عليه من بلغه من أعيان العلماء، ونصوص الكتاب والسنة تبطل هذا القول، وحجته التي احتج بها فاسدة، فإنه احتج على ذلك بأن المرأة مع زوجها في درجته في الجنة، ودرجة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أعلى الدرجات، فيكون أزواجه في درجته، وهذا يوجب عليه أن يكون أزواجه أفضل من الأنبياء جميعهم، وأن تكون زوجة كل رجل من أهل الجنة أفضل ممن هو مثله، وأن يكون من يطوف على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من الولدان، ومن يزوج به من الحور العين أفضل من الأنبياء، والمرسلين، وهذا كله مما يعلم بطلانه عموم المؤمنين.

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٣٩٣).

وقد ثبت في «الصحيح» عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**فَضْلُ عَائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ**»(١). فإنما ذكر فضلها على النساء فقط، وقد ثبت في «الصحيح» عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**كَمُلَ مِنَ الرِّجَالِ كَثِيرٌ، وَلَمْ يَكْمُلْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا عَدَدٌ قَلِيلٌ، إِمَّا اثْنَتَانِ، أَوْ أَرْبَعٌ**»(٢). وأكثر أزواجه لسن من ذلك القليل.

والأحاديث المفضلة للصحابة كقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلا**»(٣). يدل على أنه ليس في الأرض لا من الرجال، ولا من النساء أفضل عنده من أبي بكر، وكذلك ما ثبت في «الصحيح» عن علي أنه قال: «**خَيْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا أَبُو بَكْرٍ ثُمَّ عُمَرُ**»(٤). وما دل على هذا من النصوص التي لا يتسع لها هذا الموضع.

وبالجملة فهذا قول شاذ لم يسبق إليه أحد من السلف، وأبو محمد مع كثرة علمه، وتبحره، وما يأتي به من الفوائد العظيمة له من الأقوال المنكرة الشاذة ما يُعجب منه، كما يُعجب مما يأتي به من الأقوال الحسنة الفائقة، وهذا كقوله: إن مريم نبية، وإن آسية نبية، وإن أم موسى نبية.

وقد ذكر القاضي أبو بكر، والقاضي أبو يعلى، وأبو المعالي، وغيرهم الإجماع على أنه ليس في النساء نبية، والقرآن والسنة دلّا على ذلك؛ كما في قوله تعالى: ﴿**مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ**﴾ [المائدة:٧٥]، ذكر

---

(١) رواه البخاري (٣٧٧٠)، ومسلم (٢٤٤٦) من حديث أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) رواه البخاري (٣٤١١)، ومسلم (٢٤٣١) من حديث أبي موسى رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٣) رواه مسلم (٢٣٨٣) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ورواه البخاري (٣٩٠٤)، ومسلم (٢٣٨٢) من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٤) انظر: المسند لأحمد (١/١٠٦، ١١٠، ١١٥، ١٢٥، ١٢٧، ١٢٨)، والسنة لابن أبي عاصم (٩٩٣) وما بعدها.

أن غاية ما انتهت إليه أمه الصديقية، وقال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِم مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰٓ ﴾ [يوسف:١٠٩]).

وسئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ عما شجر بين الصحابة: علي، ومعاوية، وطلحة، وعائشة، هل يطالبون به أم لا؟

فأجاب[١]: (قد ثبت في النصوص الصحيحة أن عثمان، وعليًّا، وطلحة، والزبير، وعائشة من أهل الجنة، بل قد ثبت في «الصحيح» أنه «**لا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ**»[٢]، وأبو موسى الأشعري، وعمرو بن العاص، ومعاوية بن أبي سفيان هم من الصحابة، ولهم فضائل، ومحاسن.

وما يحكى عنهم كثير منه كذب، والصدق منه كانوا فيه مجتهدين، والمجتهد إذا أصاب، فله أجران، وإذا أخطأ فله أجر، وخطؤه يُغفر له، وإن قدر أن لهم ذنوبًا، فالذنوب لا توجب دخول النار مطلقًا، إلا إذا انتفت الأسباب المانعة من ذلك، وهي عشرة:

منها: التوبة، ومنها: الاستغفار، ومنها: الحسنات الماحية، ومنها: المصائب المكفرة، ومنها: شفاعة النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومنها: شفاعة غيره، ومنها: دعاء المؤمنين، ومنها: ما يهدى للميت من الثواب، والصدقة، والعتق، ومنها: فتنة القبر، ومنها: أهوال القيامة.

وقد ثبت في «الصحيحين» عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**خَيْرُ الْقُرُونِ قَرْنِي الَّذِينَ بُعِثْتُ فِيهِمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ**»[٣]. وحينئذٍ فمن جزم في واحد من هؤلاء بأن له ذنبًا يدخل به النار قطعًا، فهو كاذب مفتر، فإنه لو قال ما لا علم به لكان

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٤٣١).

(٢) انظر: صحيح مسلم (٢٤٩٦).

(٣) رواه مسلم (٢٥٣٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ. وانظر: البخاري (٢٦٥١)، ومسلم (٢٥٣٥) من حديث عمران بن حصين رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

مبطلًا، فكيف إذا قال ما دلَّت الدلائل الكثيرة على نقيضه؟ فمَن تكلم فيما شجر بينهم، وقد نهى الله عنه من ذمهم، أو التعصب لبعضهم بالباطل، فهو ظالم معتد.

وقد ثبت في «الصحيح» عن النبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**تَمْرُقُ مَارِقَةٌ عَلَى حِينِ فُرْقَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ تَقْتُلُهُمْ أَدْنَى الطَّائِفَتَيْنِ إِلَى الْحَقِّ**»[1].

وقد ثبت عنه في «الصحيح» أنه قال عن الحسن: «**إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ وَسَيُصْلِحُ اللهُ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ**»[2].

وفي «الصحيحين» عن عمار أنه قال: «**تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ**»[3].

وقد قال تعالى في القرآن: ﴿ **وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ** ﴾ [الحجرات:٩]، فثبت بالكتاب، والسنة، وإجماع السلف على أنهم مؤمنون مسلمون، وأن علي بن أبي طالب، والذين معه كانوا أولى بالحق من الطائفة المقاتلة له -والله أعلم).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ[4]: (وما ينبغي أن يعلم أنه وإن كان المختار الإمساك عما شجر بين الصحابة، والاستغفار للطائفتين جميعًا، وموالاتهم، فليس من الواجب اعتقاد أن كل واحد من العسكر لم يكن إلا مجتهدًا متأولًا، بل فيهم المذنب، والمسيء، وفيهم المقصر في الاجتهاد لنوع من الهوى، لكن إذا كانت السيئة في حسنات كثيرة كانت مرجوحة مغفورة، وأهل السنة تحسن القول فيهم، وتترحم عليهم، وتستغفر لهم، لكن لا يعتقدون العصمة

---

(١) رواه مسلم (١٠٦٥) من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٢) رواه البخاري (٢٧٠٤) من حديث أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٣) رواه البخاري (٤٤٧) من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٤) مجموع الفتاوى (٤/ ٤٣٤).

من الإقرار على الذنوب، وعلى الخطأ في الاجتهاد إلا لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ ومن سواه فيجوز عليه الإقرار على الذنب، والخطأ، لكن هم كما قال الله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا۟ وَنَتَجَاوَزُ عَن سَيِّـَٔاتِهِمْ ﴾ الآية [الأحقاف:١٦] الآية، وفضائل الأعمال إنما هي بنتائجها، وعواقبها لا بصورها).



التفضيل بين الخلفاء الراشدين في العلم

سئل شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن رجلين اختلفا، فقال أحدهما: أبو بكر الصديق، وعمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أعلم، وأفقه من علي بن أبي طالب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ. وقال الآخر: بل علي بن أبي طالب أعلم، وأفقه من أبي بكر، وعمر، فأي القولين أصوب؟

وهل هذان الحديثان، وهما قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَقْضَاكُمْ عَلِيٌّ»[(١)]. وقوله: «أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا»[(٢)] صحيحان؟ وإذا كان صحيحين، فهل فيهما دليل على أن عليًّا أعلم، وأفقه من أبي بكر وعمر رضي الله عنهم أجمعين؟ وإذا ادعى مدع أن إجماع المسلمين على أن عليًّا رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أعلم وأفقه من أبي بكر وعمر -رضي الله عنهم أجمعين- يكون محقًّا، أو مخطئًا؟[(٣)].

فأجاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (الحمد لله، لم يقل أحد من علماء المسلمين المعتبرين أن عليًّا أعلم، وأفقه من أبي بكر، وعمر، بل ولا من أبي بكر وحده، ومدعي الإجماع على ذلك من أجهل الناس، وأكذبهم، بل ذكر غير واحد من العلماء إجماع العلماء على أن أبا بكر الصديق أعلم من علي، منهم: الإمام منصور بن عبد الجبار السمعاني المروذي أحد أئمة السنة من أصحاب الشافعي، وذكر في كتابه: «تقويم الأدلة على الإمام» إجماع علماء السنة على أن أبا بكر أعلم من علي، وما علمت أحدًا من الأئمة المشهورين ينازع في ذلك،

---

(١) رواه البخاري (٤٤٨١) من قول عمر: «أقرؤنا أبي وأقضانا علي». ونحوه عن ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عند الحاكم (٣/ ١٤٥) وصححه، وروي بلفظ: «أفضل»؛ كما عند أحمد في الفضائل (١٠٣٣، ١٠٩٧)، وقارن مع الفتح (٨/ ١٦٧)، وكشف الخفاء (١/ ١٨٤)، وانظر ما سيأتي (٦١٧).

(٢) رواه الترمذي (٣٧٢٣)، وقال: غريب منكر، وسمَّى العجلوني في الكشف (١/ ٢٣٥) من رد الحديث من العلماء، وانظر (ص٦١٧).

(٣) مجموع الفتاوى (٤/ ٣٩٨).

وكيف وأبو بكر الصديق كان بحضرة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يفتي، ويأمر، وينهى، ويقضي، ويخطب؟ كما كان يفعل ذلك إذا خرج هو وأبو بكر يدعو الناس إلى الإسلام، ولما هاجرا جميعًا، ويوم حنين، وغير ذلك من المشاهد، والنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ساكت يقره على ذلك، ويرضى بما يقول، ولم تكن هذه المرتبة لغيره، وكان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في مشاورته لأهل العلم، والفقه، والرأي من أصحابه يقدم في الشورى أبا بكر، وعمر، فهما اللذان يتقدمان في الكلام، والعلم بحضرة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على سائر أصحابه، مثل: قصة مشاورته في أسرى بدر، فأول من تكلم في ذلك أبو بكر، وعمر، وكذلك غير ذلك، وقد روي في الحديث أنه قال لهما: «إِذَا اتَّفَقْتُمَا عَلَى أَمْرٍ لَمْ أُخَالِفْكُمَا»[(١)]. ولهذا كان قولهما حجة في أحد قولي العلماء، وهو إحدى الروايتين عن أحمد، وهذا بخلاف قول عثمان، وعلي.

وفي «السنن» عنه أنه قال: **«اقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي: أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ»**[(٢)]. ولم يجعل هذا لغيرهما، بل ثبت عنه أنه قال: **«عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي، تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»**[(٣)].

فأمر باتباع سنة الخلفاء الراشدين، وهذا يتناول الأئمة الأربعة، وخص أبا بكر، وعمر بالاقتداء بهما، ومرتبة المقتدى به في أفعاله، وفيما سنَّه للمسلمين فوق سنة المتبع فيما سنه فقط.

---

(١) رواه إسحاق ابن راهويه (٥٥٣) وفيه كذابان.

(٢) رواه الترمذي (٣٦٦٢) وضعفه، وأحمد (٥/ ٣٨٢)، وابن ماجه (٩٧) من حديث حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورواه الترمذي (٣٨٠٥) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وحسَّنه.

(٣) رواه الترمذي (٢٦٧٦) وقال: حسن صحيح، وأبو داود (٤٦٠٧)، وابن ماجه (٤٢)، وصحَّحه الذهبيُّ في السير (١٨/ ١٩٠).



وفي «صحيح مسلم» أن أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كانوا معه في سفر، فقال: «**إِنْ يُطِعِ الْقَوْمُ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ يَرْشُدُوا**»(١).

وقد ثبت عن ابن عباس أنه كان يفتي من كتاب الله، فإن لم يجد فبما سنه رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فإن لم يجد أفتى بقول أبي بكر وعمر، ولم يكن يفعل ذلك بعثمان، وعلي، وابن عباس حبر الأمة، وأعلم الصحابة، وأفقههم في زمانه، وهو يفتي بقول أبي بكر، وعمر مقدمًا لقولهما على قول غيرهما من الصحابة، وقد ثبت عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَعَلِّمْهُ التَّأْوِيلَ**»(٢).

وأيضًا: فأبو بكر وعمر كان اختصاصهما بالنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فوق اختصاص غيرهما، وأبو بكر كان أكثر اختصاصًا، فإنه كان يسمر عنده عامة الليل يحدثه في العلم، والدين، ومصالح المسلمين، كما روى أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عمر قال: «كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْمُرُ عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ فِي الْأَمْرِ مِنْ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ وَأَنَا مَعَهُ»(٣).

وفي «الصحيحين» عن عبد الرحمن بن أبي بكر: «أَنَّ أَصْحَابَ الصُّفَّةِ كَانُوا نَاسًا فُقَرَاءَ، وَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**مَنْ كَانَ عِنْدَهُ طَعَامُ اثْنَيْنِ فَلْيَذْهَبْ بِثَالِثٍ، وَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ طَعَامُ أَرْبَعَةٍ فَلْيَذْهَبْ بِخَامِسٍ أَوْ بِسَادِسٍ**، وَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ جَاءَ بِثَلَاثَةٍ وَانْطَلَقَ نَبِيُّ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعَشَرَةٍ، وَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ تَعَشَّى عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ لَبِثَ حَتَّى

---

(١) رواه مسلم (٦٨١) من حديث أبي قتادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه البخاري (١٤٣)، ومسلم (٢٤٧٧) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) رواه الترمذي (١٦٩) وحسَّنه، وابن أبي شيبة (٦٦٨٩)، وصحَّحه ابن خزيمة (١١٥٦)، والحاكم (٢/ ٢٤٦)، ورواه الطحاوي في المعاني (٤/ ٣٣٠)، وجعله من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قال الحافظ في الفتح (١/ ٢١٣): (رجاله ثقات، إلا أن في إسناده اختلافًا على علقمة، فلذلك لم يصح على شرط البخاري).

صَلَّيْتُ الْعِشَاءَ ثُمَّ رَجَعَ فَلَبِثَ حَتَّى نَعَسَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَجَاءَ بَعْدَمَا مَضَى مِنَ اللَّيْلِ مَا شَاءَ اللهُ قَالَتْ امْرَأَتُهُ: مَا حَبَسَك عَنْ أَضْيَافِكَ؟ قَالَ: أَوْ مَا عَشَّيْتِهِمْ؟ قَالَتْ: أَبَوْا حَتَّى تَجِيءَ. عَرَضُوا عَلَيْهِمْ الْعَشَاءَ فَغَلَبُوهُمْ». وذكر الحديث، وفي رواية: «كَانَ يَتَحَدَّثُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى اللَّيْلِ»[1].

وفي سفر الهجرة لم يصحبه غير أبي بكر، ويوم بدر لم يبق معه في العريش غيره، وقال: «**إِنَّ أَمَنَّ النَّاسِ عَلَيْنَا فِي صُحْبَتِهِ وَذَاتِ يَدِهِ أَبُو بَكْرٍ، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ خَلِيلًا لَاتَّخَذْت أَبَا بَكْرٍ خَلِيلا**»[2]. وهذا من أصح الأحاديث المستفيضة في الصحاح من وجوه كثيرة.

وفي «الصحيحين» عن أبي الدرداء قال: «كُنْت جَالِسًا عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ أَقْبَلَ أَبُو بَكْرٍ آخِذًا بِطَرَفِ ثَوْبِهِ حَتَّى أَبْدَى عَنْ رُكْبَتِهِ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَمَّا صَاحِبُكُمْ فَقَدْ غَامَرَ**». فَسَلَّمَ وَقَالَ: إِنِّي كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ ابْنِ الْخَطَّابِ شَيْءٌ، فَأَسْرَعْتُ إِلَيْهِ، ثُمَّ نَدِمْت، فَسَأَلْته أَنْ يَغْفِرَ لِي، فَأَبَى عَلَيَّ، فَأَتَيْتُك فَقَالَ: «يَغْفِرُ اللهُ لَكَ». ثَلَاثًا، ثُمَّ إِنَّ عُمَرَ نَدِمَ، فَأَتَى مَنْزِلَ أَبِي بَكْرٍ، فَلَمْ يَجِدْهُ، فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَجَعَلَ وَجْهُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَمَعَّرُ، وَغَضِبَ حَتَّى أَشْفَقَ أَبُو بَكْرٍ، وَقَالَ: «أَنَا كُنْت أَظْلَمَ يَا رَسُولَ اللهِ» مَرَّتَيْنِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ اللهَ بَعَثَنِي إِلَيْكُمْ، فَقُلْتُمْ: كَذَبْتَ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: صَدَقْتَ. وَوَاسَانِي بِنَفْسِهِ، وَمَالِهِ، فَهَلْ أَنْتُمْ تَارِكُوا لِي صَاحِبِي؟ فَهَلْ أَنْتُمْ تَارِكُوا لِي صَاحِبِي؟**». فَمَا أُوذِيَ بَعْدَهَا».

قال البخاري: غامر: سبق بالخير[3].

---

(١) رواه البخاري (٦٠٢)، ومسلم (٢٠٥٧).

(٢) رواه البخاري (٣٩٠٤)، ومسلم (٢٣٨٢) من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٣) رواه البخاري (٤٦٤٠) من حديث أبي الدرداء رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وفي «الصحيحين» عن ابن عباس قال: «وُضِعَ عُمَرُ عَلَى سَرِيرِهِ فَتَكَنَّفَهُ النَّاسُ يَدْعُونَ، وَيُثْنُونَ، وَيُصَلُّونَ عَلَيْهِ قَبْلَ أَنْ يُرْفَعَ، وَأَنَا فِيهِمْ، فَلَمْ يَرُعْنِي إِلَّا رَجُلٌ قَدْ أَخَذَ بِمَنْكِبِي مِنْ وَرَائِي، فَالْتَفَتّ فَإِذَا هُوَ عَلِيٌّ، وَتَرَحَّمَ عَلَى عُمَرَ، وَقَالَ: مَا خَلَّفْت أَحَدًا أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ أَلْقَى اللهَ عَزَّوَجَلَّ بِعَمَلِهِ مِنْك، وَأَيْمُ اللهِ إِنْ كُنْت لَأَظُنُّ أَنْ يَجْعَلَك اللهُ مَعَ صَاحِبَيْك، وَذَلِكَ أَنِّي كُنْت كَثِيرًا مَا أَسْمَعُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: جِئْت أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَدَخَلْت أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَخَرَجْت أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَإِنْ كُنْت أَرْجُو، أَوْ أَظُنُّ أَنْ يَجْعَلَك اللهُ مَعَهُمَا»(١).

وفي «الصحيحين»، وغيرهما أنه «لَمَّا كَانَ يَوْمُ أُحُدٍ قَالَ أَبُو سُفْيَانَ لَمَّا أُصِيبَ الْمُسْلِمُونَ: أَفِي الْقَوْمِ مُحَمَّدٌ؟ أَفِي الْقَوْمِ مُحَمَّدٌ؟ أَفِي الْقَوْمِ مُحَمَّدٌ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لا تُجِيبُوهُ**». فَقَالَ: أَفِي الْقَوْمِ ابْنُ أَبِي قُحَافَةَ؟ أَفِي الْقَوْمِ ابْنُ أَبِي قُحَافَةَ؟ أَفِي الْقَوْمِ ابْنُ أَبِي قُحَافَةَ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لا تُجِيبُوهُ**». فَقَالَ أَفِي الْقَوْمِ ابْنُ الْخَطَّابِ؟ أَفِي الْقَوْمِ ابْنُ الْخَطَّابِ؟ أَفِي الْقَوْمِ ابْنُ الْخَطَّابِ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لا تُجِيبُوهُ**». فَقَالَ لِأَصْحَابِهِ: أَمَّا هَؤُلَاءِ، فَقَدْ كَفَيْتُمُوهُمْ، فَلَمْ يَمْلِكْ عُمَرُ نَفْسَهُ أَنْ قَالَ: كَذَبْتَ عَدُوَّ اللهِ إِنَّ الَّذِينَ عَدَدْت لَأَحْيَاءُ، وَقَدْ بَقِيَ لَك مَا يَسُوؤُكَ»...، الحديث(٢). فهذا أمير الكفار في تلك الحال إنما سأل عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأبي بكر وعمر دون غيرهم؛ لعلمه بأنهم رؤوس المسلمين، النبي ووزيراه).

(١) رواه البخاري (٣٦٧٧)، ومسلم (٢٣٨٩).

(٢) رواه البخاري (٤٠٤٣) من حديث البراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فضل أبي بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

يواصل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ بيان فضل الخليفتين: أبي بكر، وعمر -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وعن جميع صحابة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فيقول[١]: سأل الرشيد مالك بن أنس عن منزلة أبي بكر وعمر من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حياته، فقال: منزلتهما في حياته كمنزلتهما منه بعد موته.

وكثرة الاختصاص، والصحة، مع كمال المودة، والائتلاف، والمحبة، والمشاركة في العلم والدين تقتضي أنهما أحق بذلك من غيرهما، وهذا ظاهر بيِّن لمن له خبرة بأحوال القوم.

أما الصديق، فإنه مع قيامه بأمور من العلم، والفقه عجز عنهما غيره حتى بيَّنها لهم، لم يحفظ له قول يخالف نصًّا، وهذا يدل على غاية البراعة، وأما غيره، فحفظت له أقوال كثيرة خالفت النص؛ لكون تلك النصوص لم تبلغهم، والذي وجد من موافقة عمر للنصوص أكثر من موافقة علي، وهذا يعرفه من عرف مسائل العلم، وأقوال العلماء فيها، وذلك مثل: نفقة المتوفى عنها زوجها، فإن قول عمر هو الذي وافق النص دون القول الآخر، وقد ثبت في «الصحيحين» عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**قَدْ كَانَ فِي الأُمَمِ قَبْلَكُمْ مُحَدَّثُونَ فَإِنْ يَكُنْ فِي أُمَّتِي أَحَدٌ فَعُمَرُ**»[٢].

وفي «الصحيحين» عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**رَأَيت كَأَنِّي أُتِيْتُ بِقَدَحِ لَبَنٍ فَشَرِبْتُ حَتَّى أَنِّي لأَرَى الرِّيَّ يَخْرُجُ مِنْ أَظْفَارِي ثُمَّ نَاوَلْتُ فَضْلِي عُمَرَ** فَقَالُوا: مَا أَوَّلْته يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: **الْعِلْمُ**»[٣].

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٤٠٣).

(٢) رواه البخاري (٣٤٦٩)، ومسلم (٢٣٩٨) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) رواه البخاري (٨٢)، ومسلم (٢٣٩١) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وفي الترمذي، وغيره أنه قاله: «**لَوْ لَمْ أُبْعَثْ فِيكُمْ لَبُعِثَ عُمَرُ**»[١].

وأيضًا: فإن الصديق استخلفه النبي صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ على الصلاة التي هي عمود الإسلام، وعلى إقامة المناسك التي ليس في مسائل العبادات أشكل منها.

وأقام المناسك قبل أن يحجَّ النبيُّ صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، فَنَادَى أَلَّا يَحُجَّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ، وَلَا يَطُوفَ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ[٢]، فَأَرْدَفَهُ بِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ لِيَنْبِذَ الْعَهْدَ إِلَى الْمُشْرِكِينَ، فَلَمَّا لَحِقَهُ قَالَ: أَمِيرٌ، أَوْ مَأْمُورٌ؟ قَالَ: بَلْ مَأْمُورٌ[٣]. فَأَمَّرَ أَبَا بَكْرٍ عَلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَكَانَ عَلِيٌّ مِمَّنْ أَمَّرَهُ النَّبِيُّ صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أَنْ يَسْمَعَ وَيُطِيعَ فِي الْحَجِّ، وَأَحْكَامِ الْمُسَافِرِينَ، وَغَيْرِ ذَلِكَ لِأَبِي بَكْرٍ، وَكَانَ هَذَا بَعْدَ غَزْوَةِ تَبُوكَ الَّتِي اسْتَخْلَفَ عَلِيًّا فِيهَا عَلَى الْمَدِينَةِ، وَلَمْ يَكُنْ بَقِيَ بِالْمَدِينَةِ مِنْ الرِّجَالِ إِلَّا مُنَافِقٌ، أَوْ مَعْذُورٌ، أَوْ مُذْنِبٌ، فَلَحِقَهُ عَلِيٌّ، فَقَالَ: أَتُخَلِّفُنِي مَعَ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ؟ فَقَالَ: أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى[٤].

بيَّن بذلك أن استخلاف علي على المدينة لا يقتضي نقص المرتبة، فإن موسى قد استخلف هارون، وكان النبي صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ دائمًا يستخلف رجالًا، لكن كان يكون بها -أي: المدينة- رجال، وعام تبوك خرج النبي صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بجميع المسلمين، ولم يأذن لأحد في التخلف عن الغزاة؛ لأن العدو كان شديدًا، والسفرَ بعيدًا، وفيها أنزل الله سورة «براءة».

وكتاب أبي بكر في الصدقات أجمع الكتب، وأوجزها، ولهذا عمل به عامة الفقهاء، وكتاب غيره فيه ما هو متقدم منسوخ، فدلَّ ذلك على أنه أعلم بالسنة الناسخة.

---

(١) رواه ابن عدي (٣/ ١٥٥، ٢١٦)، واستنكره، وصوابه ما رواه أحمد (٤/ ١٥٤)، والترمذي (٣٦٨٦)، وقال: (حسن غريب)، وصحَّحه الحاكم (٣/ ٩٢)، بلفظ: «**لَوْ كَانَ بَعْدِي نَبِيٌّ لَكَانَ عُمَرُ**».

(٢) رواه البخاري (٣٦٩)، ومسلم (١٣٤٧) من حديث أبي بكر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

(٣) انظر: تفسير ابن كثير (٢/ ٣٣٥)، وتفسير القرطبي (٨/ ٦٧).

(٤) رواه البخاري (٣٧٠٦، ٤٤١٦) من حديث سعد رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

وفي «الصحيحين» عن أبي سعيد قال: «وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ أَعْلَمَنَا بِرَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»(١).

وأيضًا: فالصحابة في زمن أبي بكر لم يكونوا يتنازعون في مسألة إلا فَصَلها بينهم أبو بكر، وارتفع النزاع، فلا يعرف بينهم في زمانه مسألة واحدة تنازعوا إلا ارتفع النزاع بينهم بسببه، كتنازعهم في وفاته صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومدفنه، وفي ميراثه، وفي تجهيز جيش أسامة، وقتال مانعي الزكاة، وغير ذلك من المسائل الكبار، بل كان خليفة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيهم يعلمهم، ويقوِّمهم، ويبيِّن لهم ما تزول معه الشُّبهة، فلم يكونوا معه يختلفون، وبعده لم يبلغ علم أحد، وكماله علمَ أبي بكر وكمالَه، فصاروا يتنازعون في الجدِّ، والإخوة، وفي الحرام، وفي الطلاق الثلاث، وفي غير ذلك من المسائل المعروفة مما لم يكونوا يتنازعون فيه في عهد أبي بكر، وكانوا يخالفون عمر، وعثمان، وعليًّا في كثير من أقوالهم، ولم يعرف أنهم خالفوا أبا بكر في شيءٍ مما كان يفتي فيه، ويقضي، وهذا يدل على غاية العلم.

وقد قام مقام رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأقام الإسلام، فلم يُخِلَّ بشيءٍ منه، بل أدخل الناس من الباب الذي خرجوا منه مع كثرة المخالفين من المرتدين، وغيرهم، وكثرة الخاذلين، فكمُل به من علمهم، ودينهم ما لا يقاومه فيه أحد حتى قام الدين كما كان، وكانوا يسمون أبا بكر خليفة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثم بعد هذا سموا عمر، وغيره أمير المؤمنين.

قال السهيلي، وغيره من العلماء: ظهر قوله: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة:٤٠] في أبي بكر في اللفظ، كما ظهر في المعنى، فكانوا يقولون: محمد رسول الله، وأبو بكر خليفة رسول الله، ثم انقطع هذا الاتصال اللفظي بموته، فلم يقولوا لمن بعده: خليفة رسول الله.

---

(١) رواه البخاري (٤٤٦)، ومسلم (٢٣٨٢).

وأيضًا: فعلي بن أبي طالب تعلَّم من أبي بكر بعض السنة بخلاف أبي بكر، فإنه لم يتعلم من علي بن أبي طالب؛ كما في الحديث المشهور الذي في «السنن» حديث صلاة التوبة عن علي قال: «كُنْت إِذَا سَمِعْتُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ حَدِيثًا يَنْفَعُنِي اللهُ مِنْهُ بِمَا شَاءَ أَنْ يَنْفَعَنِي فَإِذَا حَدَّثَنِي غَيْرُهُ اسْتَحْلَفْتُهُ فَإِذَا حَلَفَ لِي صَدَّقْتُهُ وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ -وَصَدَقَ أَبُو بَكْرٍ- عَنْ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «**مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُذْنِبُ ذَنْبًا ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَيُحْسِنُ الْوُضُوءَ وَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ وَيَسْتَغْفِرُ اللهَ إِلَّا غَفَرَ اللهُ لَهُ**»[(١)]، ومما يبين لك هذا أن أئمة علماء الكوفة الذين صحبوا عمر وعليًّا، كعلقمة، والأسود، وشريح القاضي، وغيرهم كانوا يرجحون قول عمر على قول علي، وأما تابعو أهل المدينة، ومكة، والبصرة، فهذا عندهم أظهر، وأشهر من أن يذكر.

وإنما الكوفة ظهر فيها فقه علي، وعلمه بحسب مقامه فيها مدة خلافته، وكل شيعة علي الذين صحبوه لا يعرف عن أحد منهم أنه قدمه على أبي بكر وعمر لا في فقه، ولا علم، ولا غيرهما، بل كل شيعته الذين قاتلوا معه عدوه كانوا مع سائر المسلمين يقدمون أبا بكر وعمر، إلا من كان عليٌّ ينكر عليه، ويذمه، مع قلتهم في عهد علي، وخمولهم.

وكانوا ثلاث طوائف:

طائفة غلت فيه كالتي ادَّعت فيه الإلهية، وهؤلاء حرقهم علي بالنار.

وطائفة كانت تسب أبا بكر، وكان رأسهم عبد الله بن سبأ، فلما بلغ عليًّا ذلك طلب قتله، فهرب منه.

---

(١) رواه أحمد (١/ ٨)، وأبو داود (١٥٢١)، والترمذي (٤٠٦) وحسَّنه، وابن ماجه (١٣٩٥)، والنسائي (١٠٤٢٧).

وطائفة كانت تفضله على أبي بكر، وعمر، وقال: «لا يبلغني عن أحد منكم أنه فضلني على أبي بكر، وعمر إلا جلدته حدَّ المفتري»[(١)].

وقد روي عن علي من نحو ثمانين وجهًا، وأكثر أنه قال على منبر الكوفة: «خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر، وعمر».

وقد ثبت في «صحيح البخاري»، وغيره من رواية رجال همدان خاصة التي يقول فيها علي:

وَلَوْ كُنْت بَوَّابًا عَلَى بَابِ جَنَّةٍ   لَقُلْتُ لِهَمْدَانَ اُدْخُلِي بِسَلَامِ

من رواية سفيان الثوري عن منذر الثوري، وكلاهما من همْدان، رواه البخاريُّ[(٢)] بسنده عن محمد بن الحنفية قال: «قُلْت لِأَبِي: يَا أَبَتِ مَنْ خَيْرُ النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فَقَالَ: يَا بُنَيَّ: أَوَمَا تَعْرِفُ؟ فَقُلْت: لَا. فَقَالَ: أَبُو بَكْرٍ. قُلْت: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: ثُمَّ عُمَرُ».

ويواصل الشيخ رَحِمَهُ اللهُ الكلام في بيان فضل أبي بكر وعمر على غيرهما من هذه الأمة في العلم، والدين، وتقديمهما على غيرهما في الخلافة، والمرتبة، ويرد على أحاديث مروية لا تصح، فيقول[(٣)]:

وأما قوله: «أَقْضَاكُمْ عَلِيٌّ»[(٤)]. فلم يروه أحد من أهل الكتب الستة، ولا أهل المسانيد المشهورة، لا أحمد، ولا غيره بإسناد صحيح، ولا ضعيف، وإنما يروى من طريق

(١) رواه ابن أبي عاصم في السنة (١٢١٩).

(٢) رواه البخاري (٣٦٧١).

(٣) مجموع الفتاوى (٤/ ٤٠٨)

(٤) رواه ابن ماجه (١٥٤)، وابن حبان (٧١٣١)، والآجري (١١٦٥)، وانظر: فتح الباري (٧/ ٩٣)، والصحيحة للألباني (١٢٢٤).

من هو معروف بالكذب، ولكن قال عمر بن الخطاب: «أَبِي أَقْرَؤُنَا، وَعَلِيٌّ أَقْضَانَا». وهذا قاله بعد موت أبي بكر.

والذي في الترمذي، وغيره أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: **«أَعْلَمُ أُمَّتِي بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، وَأَعْلَمُهَا بِالْفَرَائِضِ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ»**(١). وليس فيه ذكر لعلي، والحديث الذي فيه ذكر علي مع ضعفه فيه: «أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ أَعْلَمُ بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، وَزَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ أَعْلَمُ بِالْفَرَائِضِ».

فلو قدر صحة هذا الحديث لكان الأعلم بالحلال والحرام أوسع علمًا من الأعلم بالقضاء؛ لأن الذي يختص بالقضاء إنما هو فصل الخصومات في الظاهر مع جواز أن يكون الباطن بخلافه؛ كما قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ وَإِنَّمَا أَقْضِي بِنَحْوِ مَا أَسْمَعُ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئًا، فَلَا يَأْخُذْهُ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ»**(٢).

فقد أخبر سيد القضاة أن قضاءه لا يحل الحرام، بل يحرم على المسلم أن يأخذ بقضائه ما قضى له به في حق الغير، وعلم الحلال والحرام يتناول الظاهر، والباطن، فكان الأعلم به أعلم بالدين.

وأيضًا: فالقضاء نوعان:

أحدهما: الحكم عند تجاحد الخصمين، مثل: أن يدعي أحدهما أمرًا يكذبه الآخر فيه، فيحكم فيه بالبينة، ونحوها

والثاني: ما لا يتجاحدان فيه -يتصادقان-، ولكن لا يعلمان ما يستحق كل منهما، كتنازعهما في قسم فريضة، أو فيما يجب لكل من الزوجين على الآخر، أو فيما يستحق كل من الشريكين، ونحو ذلك.

---

(١) سبق تخريجه آنفًا.

(٢) رواه البخاري (٢٦٨٠)، ومسلم (١٧١٣) من حديث أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

فهذا الباب هو من أبواب الحلال والحرام، فإذا أفتاهما من يرضيان بقوله كفاهما ذلك، ولم يحتاجا إلى من يحكم بينهما، وإنما يحتاجان إلى حاكم عند التجاحد، وذاك إنما يكون في الأغلب مع الفجور، وقد يكون مع النسيان، فأما الحلال والحرام، فيحتاج إليه كل أحد من بر وفاجر، وما يختص بالقضاء لا يحتاج إليه إلا قليل من الأبرار، ولهذا لما أمر أبو بكر عمر أن يقضي بين الناس مكث حَولًا لم يتحاكم إليه اثنان في شيء، ولو عد مجموع ما قضى النبي ﷺ من هذا النوع لم يبلغ عشر حكومات، فأين هذا من كلامه في الحلال والحرام الذي هو قوام دين الإسلام يحتاج إليه الخاص، والعام؟

وقوله: «**أَعْلَمُهُمْ بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ**»[1]. أقرب إلى الصحة باتفاق علماء الحديث من قوله: «أَقْضَاكُمْ عَلِيٌّ»[2]، لو كان مما يحتج به، وإذا كان ذلك أصح إسنادًا، وأظهر دلالة علم أن المحتج بذلك على أن عليًّا أعلم من معاذ بن جبل جاهل، فكيف من أبي بكر وعمر اللذين هما أعلم من معاذ بن جبل؟ مع أن الحديث الذي فيه ذكر معاذ، وزيد يضعفه بعضهم، ويحسنه بعضهم، وأما الحديث الذي فيه ذكر علي، فضعيف.

وأما حديث: «أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ»، فأضعف، وأوهى، ولهذا إنما يعد في الموضوعات المكذوبات، وإن كان الترمذي قد رواه، ولهذا ذكره ابن الجوزي في «الموضوعات»[3]، وبيّن أنه موضوع من سائر طرقه، والكذب يعرف من نفس متنه لا يحتاج إلى النظر في إسناده، فإن النبي ﷺ إذا كان مدينة العلم لم يكن لهذه المدينة إلا باب واحد، ولا يجوز أن يكون المبلغ عنه واحدًا، بل يجب أن يكون المبلغ عنه أهل التواتر الذين

(١) انظر: (ص٦٠٦).
(٢) انظر: (ص٦٠٦).
(٣) الموضوعات لابن الجوزي (١/ ٣٤٩، ٣٥٠).

يحصل العلم بخبرهم للغائب، ورواية الواحد لا تفيد العلم إلا مع قرائن، وتلك القرائن إما أن تكون منتفية، وإما أن تكون خفية على كثير من الناس، أو أكثرهم، فلا يحصل لهم العلم بالقرآن، والسنة المتواترة، بخلاف النقل المتواتر الذي يحصل به العلم للخاص والعام، وهذا الحديث إنما افتراه زنديق، أو جاهل ظنّه مدحًا، وهو مطرق الزنادقة إلى القدح في علم الدين إذا لم يبلغه إلا واحد من الصحابة.

ثم إن هذا خلاف المعلوم بالتواتر، فإن جميع مدائن المسلمين بلغهم العلم عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من غير طريق علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أما أهل المدينة ومكة، فالأمر فيهم ظاهر، وكذلك أهل الشام والبصرة، فإن هؤلاء لم يكونوا يروون عن علي إلا شيئًا قليلًا، وإنما غالب علمه كان في أهل الكوفة، ومع هذا فقد كانوا تعلموا القرآن والسنة قبل أن يتولى عثمان فضلًا عن خلافة علي، وكان أفقه أهل المدينة، وأعلمهم تعلموا الدين في خلافة عمر، وقبل ذلك لم يتعلم أحد منهم من علي شيئًا إلا من تعلم منه لما كان باليمن، كما تعلموا حينئذٍ من معاذ بن جبل، وكان مُقام معاذ بن جبل في أهل اليمن، وتعليمه لهم أكثر من مُقام علي، وتعليمه، ولهذا روى أهل اليمن عن معاذ أكثر مما رووه عن علي.

وشريحٌ، وغيره من أكابر التابعين إنما تفقهوا على معاذ، ولما قدم علي الكوفة كان شريح قاضيًا فيها قبل ذلك، وعلي وَجَد على القضاء في خلافته شريحًا، وعَبيدة السلماني، وكلاهما تفقه على غيره.

فإذا كان علم الإسلام انتشر في مدائن الإسلام بالحجاز، والشام، واليمن، والعراق، وخراسان، ومصر، والمغرب قبل أن يقدم إلى الكوفة، ولما صار إلى الكوفة عامة ما بلَّغه من العلم بلَّغه غيرُه من الصحابة، ولم يختص علي بتبليغ شيء من العلم إلا وقد اختص غيره بما هو أكثر منه، فالتبليغ الحاصل بالولاية حصل لأبي بكر، وعمر، وعثمان منه أكثر

مما حصل لعلي، وأما الخاص، فابن عباس أكثر فتيًا منه، وأبو هريرة أكثر رواية منه، وعلي أعلم منهما، كما أن أبا بكر وعمر وعثمان أعلم منهما، أيضًا: فإن الخلفاء الراشدين قاموا من تبليغ العلم العام بما كان الناس أحوج إليه مما بلغه من بلَّغ بعض العلم الخاص.

وأما ما يرويه أهل الكذب، والجهل من اختصاص علي بعلم انفرد به عن الصحابة، فكله باطل، وقد ثبت عنه في «الصحيح» أنه قيل له: «هَلْ تَرَكَ عِنْدَكُمْ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا؟ فَقَالَ: لَا وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ إِلَّا فَهْمًا يُؤْتِيهِ اللهُ عَبْدًا فِي كِتَابِهِ، وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ: وَفِيهَا الْعَقْلُ -وكان فيها عقول الديات أي: أسنان الإبل التي تجب في الدية-، وَفِكَاكُ الْأَسِيرِ، وَأَلَّا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ»[1].

وما يقوله بعض الجهال من أنه شرب من غسل النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فأورثه علم الأولين والآخرين من أقبح الكذب البارد، فإن شرب غسل الميت ليس بمشروع، ولا شرب علي شيئًا، ولو كان هذا يوجب العلم لشربه كل من حضر، ولم يروِ هذا أحد من أهل العلم.

وكذا ما يذكر من أنه كان عنده علم باطن امتاز به عن أبي بكر، وعمر، وغيرهما، فهذا من مقالات الملاحدة الباطنية، ونحوهم الذين هم أكفر منهم، بل فيهم من الكفر ما ليس في اليهود والنصارى، كالذين يعتقدون إلهيته، ونبوته، وأنه كان أعلم من النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأنه كان معلمًا للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الباطن، ونحو هذه المقالات التي إنما يقولها الغلاة في الكفر، والإلحاد -والله سبحانه أعلم).



(١) رواه البخاري (١١١، ٦٩٠٣)، ومسلم (١٣٧٠).

التفضيل بين الخلفاء الأربعة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ

سئل شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ عن رجل متردد في تفضيل أبي بكر، وعمر، وعثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ على علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لوجود النصوص التي تدل على فضل علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مثل: قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: **«أَنْتَ مِنِّي وَأَنَا مِنْكَ»**(١). وقوله: **«أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى»**(٢). وقوله: **«لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ رَجُلًا يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ»**(٣). وقوله: **«مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ، فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ»**(٤). **«اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ»**(٥). وقوله: **«أُذَكِّرُكُمْ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي»**(٦). وقوله سبحانه: ﴿ **فَقُلْ تَعَالَوْاْ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ** ﴾ [آل عمران:٦١] الآية، وقوله تعالى: ﴿ **هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ** ﴾ الآية [الإنسان:١]، وقوله: ﴿ **هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُواْ فِي رَبِّهِمْ** ﴾ [الحج:١٩] الآية؟(٧).

فأجاب الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: (يجب أن يعلم أولًا: أن التفضيل إذا ثبت للفاضل من الخصائص ما لا يوجد للمفضول مثله، فإذا استويا، وانفرد أحدهما بخصائص كان

(١) رواه البخاري (٢٦٩٩) من حديث البراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(٢) رواه البخاري (٣٧٠٦)، ومسلم (٢٤٠٤) من حديث سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) رواه البخاري (٢٩٤٢)، ومسلم (٢٤٠٦) من حديث سهل بن سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومسلم (٢٤٠٤) من حديث سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) رواه الإمام أحمد في المسند (١/ ١١٨)، والفضائل (٩٩١)، وابن ماجه (١١٦). قال ابن حجر: (وهو كثير الطرق جدًّا وقد استوعبها ابن عقدة في كتاب مفرد وكثير من أسانيدها منها صحاح وحسان)، الفتح (٧/ ٩٣)، وانظر: الصحيحة للألباني (١٧٥٠).

(٥) رواه النسائي في الكبرى (٨٤٧٣)، وضعفه، و(٨٤٧٨)، وصححه الحاكم (٣/ ١٢٦، ٤١٩)، والضياء (٤٨١). وفيه شريك وفطر.

(٦) رواه مسلم (٢٤٠٨) من حديث زيد بن أرقم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٧) مجموع الفتاوى (٤/ ٤١٤).

أفضل، وأما الأمور المشتركة، فلا توجب تفضيله على غيره، وإذا كان كذلك، ففضائل الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ التي تميز بها لم يشركه فيها غيره، وفضائل علي مشتركة.

وذلك أن قوله: «**لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا**»[(١)]. وقوله: «**لَا يَبْقَى فِي الْمَسْجِدِ خَوْخَةٌ إِلَّا سُدَّتْ إِلَّا خَوْخَةَ أَبِي بَكْرٍ**»[(٢)]. وقوله: «**إِنَّ أَمَنَّ النَّاسِ عَلَيَّ فِي صُحْبَتِهِ وَذَاتِ يَدِهِ أَبُو بَكْرٍ**»[(٣)]. وهذا فيه ثلاث خصائص لم يشركه فيها أحد.

الأولى: أنه ليس لأحد منهم عليه في صحبته، وماله مثل ما لأبي بكر.

الثانية: قوله: «**لَا يَبْقَى فِي الْمَسْجِدِ...**» إلخ. وهذا تخصيص له دون سائرهم، وأراد بعض الكذابين أن يروي لعلي مثل ذلك، والصحيح لا يعارضه الموضوع.

الثالثة: قوله: «**لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ خَلِيلًا**»[(٤)]. نص في أنه لا أحد من البشر استحق الخلة لو أمكنت إلا هو، ولو كان غيره أفضل منه لكان أحق بها لو تقع، وكذلك أمره له أن يصلي بالناس مدة مرضه من الخصائص، وكذلك تأميره له في المدينة على الحج؛ ليقيم السنة، ويمحق آثار الجاهلية، فإنه من خصائصه، وكذلك قوله في الحديث الصحيح: «**ادْعِي أَبَاكِ وَأَخَاكِ حَتَّى أَكْتُبَ لِأَبِي بَكْرٍ كِتَابًا**»[(٥)].

وأمثال هذه الأحاديث كثيرة تبين أنه لم يكن في الصحابة من يساويه، وأما قوله: «**أَنْتَ مِنِّي وَأَنَا مِنْكَ**»، فقد قالها لغيره، قالها لسلمان[(٦)]، والأشعريين[(٧)]، وقال تعالى: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ وَمَا هُم مِّنكُمْ﴾ [التوبة:٥٦].

---

(١) رواه البخاري (٣٩٠٤)، ومسلم (٢٣٨٢) من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه البخاري (٣٩٠٤)، ومسلم (٢٣٨٢) من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) رواه البخاري (٣٩٠٤)، ومسلم (٢٣٨٢) من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) رواه مسلم (٢٣٨٣) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) رواه البخاري (٥٦٦٦)، ومسلم (٢٣٨٧) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٦) رواه الحاكم (٣/ ٦٩١)، والطبراني (٦٠٤٠)، وضعفه الذهبي، كما في فيض القدير (٤/ ١٠٧)، وقال في السير (١/ ٥٤٠): (كثير متروك).

(٧) انظر: البخاري (٢٤٨٦)، ومسلم (٢٥٠٠) من حديث أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا**»[(١)]، «**وَمَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السِّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا**»[(٢)] يقتضي أن من يترك هذه الكبائر يكون منا، فكل مؤمن كامل الإيمان، فهو من النبي، والنبي منه، وقوله في ابنة حمزة: «**أَنْتَ مِنِّي وَأَنَا مِنْكِ**»[(٣)]، وقوله لزيد: «**أَنْتَ أَخُونَا وَمَوْلَانَا**»[(٤)] لا يختص بزيد، بل كل مواليه كذلك.

وكذلك قوله: «**لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ...**»[(٥)] إلخ، هو أصح حديث يروى في فضله، وزاد فيه بعض الكذابين: أنه أخذها أبو بكر، وعمر، فهربا.

وفي «الصحيح« أن عمر قال: «مَا أَحْبَبْتُ الْإِمَارَةَ إِلَّا يَوْمئِذٍ»[(٦)]، فهذا الحديث رد على الناصبة الواقعين في علي، وليس هذا من خصائصه، بل كل مؤمن كامل الإيمان يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله، قال تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة:٥٤]، وهم الذين قاتلوا أهل الردة، وإمامهم أبو بكر، وفي «الصحيح»: «أَنَّهُ سَأَلَهُ: أَيُّ النَّاسِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: **عَائِشَةُ**. قَالَ: فَمِنَ الرِّجَالِ؟ قَالَ: **أَبُوهَا**»[(٧)]. وهذا من خصائصه.

وأما قوله: «**أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى**». فقاله في غزوة تبوك لما استخلفه على المدينة[(٨)]. فقيل: استخلفه لبغضه إياه، وكان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذا

---

(١) رواه مسلم (١٠١).

(٢) رواه مسلم (١٠١).

(٣) رواه أحمد (٦/ ٤٣، ٦٨)، وفيه شريك، وفي الحديث المذكور، قاله النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو الآتي تخريجه.

(٤) رواه البخاري (٢٦٩٩) من حديث البراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) رواه البخاري (٢٩٤٢)، ومسلم (٢٤٠٦) من حديث سهل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٦) رواه مسلم (٢٤٠٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٧) رواه البخاري (٣٦٦٢)، ومسلم (٢٣٨٤) من حديث عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٨) رواه البخاري (٤٤١٦)، ومسلم (٢٤٠٤) من حديث سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

غزا استخلف رجلًا من أمته، وكان بالمدينة رجال من المؤمنين القادرين، وفي غزوة تبوك لم يأذن لأحد، فلم يتخلف أحد إلا لعذر، أو عاص، فكان ذلك الاستخلاف ضعيفًا، فطعن به المنافقون بهذا السبب، فبيَّن له أني لم أستخلفك لنقص عندي، فإن موسى استخلف هارون وهو شريكه في الرسالة، أفما ترضى بذلك؟ ومعلوم أنه استخلف غيره قبله، وكانوا منه بهذه المنزلة، فلم يكن هذا من خصائصه، ولو كان هذا الاستخلاف أفضل من غيره لم يَخْفَ على علي، ولحقه يبكي.

ومما يبين ذلك: أنه بعد ذلك أمَّر عليه أبا بكر سنة تسع، وكونه بعثه لنبذ العهود ليس من خصائصه؛ لأن العادة لما جرت أنه لا ينبذ العهود، ولا يعقدها إلا رجل من أهل بيته، فأي شخص من عترته نبذها حصل المقصود، ولكنه أفضل بني هاشم بعد رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فكان أحق الناس بالتقدم من سائرهم، فلما أمَّر أبا بكر بعد قوله: «**أَمَا تَرْضَى...**»[١] إلخ علمنا أنه لا دلالة فيه على أنه بمنزلة أولئك الأنبياء، وتشبيه الشيء بالشيء لمشابهته في بعض الوجوه كثير في الكتاب، والسنة، وكلام العرب.

وأما قوله: «**مَنْ كُنْت مَوْلَاهُ، فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ**»[٢] إلخ، فهذا ليس في شيء من الأمهات إلا في الترمذي، وليس فيه إلا: «**مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ**»[٣].

وأما الزيادة، فليست في الحديث، وسئل عنها الإمام أحمد، فقال: زيادة كوفية، ولا ريب أنها كذب؛ لوجوه: أحدها أن الحق لا يدور مع معين إلا النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لأنه لو كان كذلك لوجب اتباعه في كل ما قال، ومعلوم أن عليًّا ينازعه الصحابة، وأتباعه في مسائل وجد فيها النص يوافق من نازعه، كالمتوفى عنها زوجها وهي حامل.

---

(١) رواه البخاري (٤٤١٦)، ومسلم (٢٤٠٤) من حديث سعد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) سبق (ص٦٢٠).

(٣) سبق (ص٦٢٠).

وقوله: «**اللَّهُمَّ انْصُرْ مَنْ نَصَرَهُ...**»[(١)] إلخ، خلاف الواقع، قاتل معه أقوام يوم صفين، فما انتصروا، وأقوام لم يقاتلوا فما خذلوا، كسعد الذي فتح العراق لم يقاتل معه، وكذلك أصحاب معاوية، وبني أمية الذين قاتلوه فتحوا كثيرًا من بلاد الكفار، ونصرهم الله.

وكذلك قوله: «اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ». مخالف لأصل الإسلام، فإن القرآن قد بيَّن أن المؤمنين إخوة مع قتالهم، وبغي بعضهم على بعض.

وقوله: «**مَنْ كُنْت مَوْلَاهُ، فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ**». من أهل الحديث من طعن فيه، كالبخاري، وغيره، ومنهم من حسنه، فإذا كان قاله، فلم يرد به وَلاية مختصًّا بها، بل وَلاية مشتركة، وهي وَلاية الإيمان التي للمؤمنين، والموالاة ضد المعاداة، ولا ريب أنه يجب موالاة المؤمنين على سواهم، ففيه رد على النواصب، وحديث التصدق بالخاتم في الصلاة كذب باتفاق أهل المعرفة.

وأما قوله يوم غدير خم: «**أُذَكِّرُكُمْ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي**»[(٢)]. ليس من الخصائص، بل هو مساوٍ لجميع أهل البيت، وأبعد الناس عن هذه الوصية الرافضة، فإنهم يعادون العباس، وذريته، بل يعادون جمهور أهل البيت.

وأما آية المباهلة، فليست من الخصائص، بل دعا عليًّا، وفاطمة، وابنيهما، ولم يكن ذلك لأنهم أفضل الأمة، بل لأنهم أفضل أهل بيته.

وأما سورة: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ﴾ [الإنسان:١]. فمن قال: إنها نزلت فيه، وفي فاطمة، وابنيهما، فهذا كذاب؛ لأنها مكية، والحسن، والحسين إنما وُلِدَا في المدينة).

---

(١) رواه الطبراني (١٧/ ٣٩/ ٨٥)، قال الحافظ في الإصابة: (٤/ ٦٤٧/ ٥٨٧٣): (إسناده واهٍ).

(٢) رواه مسلم (٢٤٠٨) من حديث زيد بن أرقم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أدلة التفضيل بين الخلفاء الأربعة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ

سئل شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ عن قول الشيخ أبي محمد عبد الله بن أبي زيد في آخر «عقيدته»: وأن خير القرون الذين رأوا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وآمنوا به، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، وأفضل الصحابة الخلفاءُ الراشدون المهديون: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي.

فما الدليل على تفضيل أبي بكر على عمر، وتفضيل عمر على عثمان، وعثمان على علي؟ فإذا تبين ذلك، فهل تجب عقوبة من يفضل المفضول على الفاضل، أم لا؟[(١)].

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: (الحمد لله رب العالمين، أما تفضيل أبي بكر، ثم عمر على عثمان وعلي، فهذا متفق عليه بين أئمة المسلمين المشهورين بالإمامة في العلم والدين من الصحابة، والتابعين، وتابعيهم، وهو مذهب مالك، وأهل المدينة، والليث بن سعد، وأهل مصر، والأوزاعي، وأهل الشام، وسفيان الثوري، وأبي حنيفة، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وأمثالهم من أهل العراق، وهو مذهب الشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي عبيد، وغير هؤلاء من أئمة الإسلام الذين لهم لسان صدق في الأمة، وحكى مالك إجماع أهل المدينة على ذلك، فقال: ما أدركت أحدًا ممن أقتدي به يشك في تقديم أبي بكر، وعمر.

وهذا مستفيض عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفي «صحيح البخاري»[(٢)] عن محمد بن الحنفية أنه قال لأبيه علي بن أبي طالب: «يَا أَبَتِ مَنْ خَيْرُ النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فَقَالَ: يَابُنَيَّ أَبُو بَكْرٍ. قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: ثُمَّ عُمَرُ».

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٤٢١).

(٢) صحيح البخاري (٣٦٧١).

ويُروى هذا عن علي بن أبي طالب من نحو ثمانين وجهًا، وأنه كان يقوله على منبر الكوفة، بل قال: «لَا أوتى بِأَحَدٍ يُفَضِّلُنِي عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ إِلَّا جَلَدْته حَدَّ الْمُفْتَرِي»[١].

فمَن فضَّله على أبي بكر وعمر جلد بمقتضى قوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثمانين سوطًا، وكان سفيان يقول: «مَنْ فَضَّلَ عَلِيًّا عَلَى أَبِي بَكْر، فَقَدْ أَزْرَى بِالْمُهَاجِرِينَ، وَمَا أَرَى أَنَّهُ يَصْعَدُ لَهُ إِلَى اللهِ عَمَلٌ، وَهُوَ مُقِيمٌ عَلَى ذَلِكَ».

وفي الترمذي، وغيره رُوي هذا التفضيل عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأنه قال: **«يَا عَلِيُّ هَذَانِ سَيِّدَا كُهُولِ أَهْلِ الْجَنَّةِ مِنْ الْأَوَّلِينَ والآخرين إِلَّا النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ»**[٢].

وقد استفاض في «الصحيحين»[٣]، وغيرهما عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من غير وجه من حديث أبي سعيد، وابن عباس، وجندب بن عبد الله، وابن الزبير، وغيرهم أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: **«لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا وَلَكِنَّ صَاحِبَكُمْ خَلِيلُ اللهِ»**. يعني: نفسه.

وفي «الصحيح» أنه قال على المنبر: **«إِنَّ أَمَنَّ النَّاسِ عَلَيَّ فِي صُحْبَتِهِ وَذَاتِ يَدِهِ أَبُو بَكْرٍ، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا وَلَكِنَّ صَاحِبَكُمْ خَلِيلُ اللهِ، أَلَا لَا يَبْقَيَنَّ فِي الْمَسْجِدِ خَوْخَةٌ إِلَّا سُدَّتْ إِلَّا خَوْخَةَ أَبِي بَكْرٍ»**[٤].

---

(١) رواه أحمد في السنة (١٣١٢)، وابن أبي عاصم (١٢١٩)، وابن حزم (١١/ ٢٨٦)، بل عنده ذلك من قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وله عند ابن حزم طريق أخرى، كما ذكر له الحافظ في لسان الميزان (٣/ ٢٨٩) في ترجمة عبد الله بن سبأ طريقًا أخرى.

(٢) رواه الترمذي (٣٦٦٤)، وقال: حسن غريب، والضياء (٢٥٠٩، ٢٦٦٠)، وحسنه الذهبي في السير (٧/ ١٣٤).

(٣) حديث جندب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رواه مسلم (٥٣٢)، وحديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رواه البخاري (٤٦٦)، ومسلم (٢٣٨٢)، وحديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ رواه مسلم (٢٣٨٣)، وحديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رواه البخاري (٣٦٥٦)، وحديث ابن الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رواه البخاري (٣٦٥٨).

(٤) هو من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ السابق.

وهذا صريح في أنه لم يكن عنده من أهل الأرض مَن يستحق المخالَّة لو كانت ممكنة من المخلوقين إلا أبا بكر، فعلم أنه لم يكن عنده أفضل منه، ولاأحب إليه منه، وكذلك في «الصحيح» أنه قال له عمرو بن العاص: «أَيُّ النَّاسِ أَحَبُّ إِلَيْك؟ قَالَ: **عَائِشَةُ**. قَالَ: فَمِنَ الرِّجَالِ؟ قَالَ: **أَبُوهَا**»(١).

وكذلك في الصحيح أنه قال لعائشة: «**ادْعِي لِي أَبَاكِ وَأَخَاكِ حَتَّى أَكْتُبَ لِأَبِي بَكْرٍ كِتَابًا لَا يَخْتَلِفُ عَلَيْهِ النَّاسُ مِنْ بَعْدِي، ثُمَّ قَالَ: يَأْبَى اللهُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ**»(٢).

وفي «الصحيح» عنه أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ يَا رَسُولَ اللهِ: أَرَأَيْتَ إِنْ جِئْتُ فَلَمْ أَجِدْك؟ - كَأَنَّهَا تَعْنِي الْمَوْتَ - قَالَ: **فَأْتِي أَبَا بَكْرٍ**»(٣).

وفي «السنن» عنه أنه قال: «**اقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي: أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ**»(٤).

وفي «الصحيح» أنه كان في سفر، فقال: «**إِنْ يُطِعِ الْقَوْمُ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ يَرْشُدُوا**»(٥).

وفي «السنن» عنه أنه قال: «**رَأَيْتُ كَأَنِّي وُضِعْتُ فِي كِفَّةٍ وَالْأُمَّةُ فِي كِفَّةٍ فَرَجَحْتُ بِالْأُمَّةِ ثُمَّ وُضِعَ أَبُو بَكْرٍ فِي كِفَّةٍ وَالْأُمَّةُ فِي كِفَّةٍ فَرَجَحَ أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ وُضِعَ عُمَرُ فِي كِفَّةٍ وَالْأُمَّةُ فِي كِفَّةٍ فَرَجَحَ عُمَرُ**»(٦).

---

(١) رواه البخاري (٣٦٦٢)، ومسلم (٢٣٨٤) من حديث عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه البخاري (٥٦٦٦)، ومسلم (٢٣٨٧) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) رواه البخاري (٣٦٥٩)، ومسلم (٢٣٨٦) من حديث جبير بن مطعم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) رواه الترمذي (٣٦٦٢)، وقال: (حسن).

(٥) رواه مسلم (٦٨١) من حديث أبي قتادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٦) رواه أبو داود (٤٦٣٤، ٤٦٣٥)، والترمذي (٢٢٨٧) وقال: حسن صحيح، وابن أبي شيبة (٣٠٤٨٢)، وعبد الله بن أحمد في الفضائل (٥٧٣).

وفي «الصحيح» أنه كَانَ بَيْنَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ كَلَامٌ، فَطَلَبَ أَبُو بَكْرٍ مِنْ عُمَرَ أَنْ يَسْتَغْفِرَ لَهُ، فَلَمْ يَفْعَلْ، فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَذَكَرَ ذَلِكَ، فَقَالَ: **اجْلِسْ يَا أَبَا بَكْرٍ يَغْفِرُ اللهُ لَكَ**، وَنَدِمَ عُمَرُ، فَجَاءَ إِلَى مَنْزِلِ أَبِي بَكْرٍ، فَلَمْ يَجِدْهُ، فَجَاءَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَغَضِبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَالَ: «**أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي جِئْتُ إِلَيْكُمْ فَقُلْتُ: إِنِّي رَسُولُ اللهِ فَقُلْتُمْ: كَذَبْتَ وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ صَدَقْتَ. فَهَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي؟ فَهَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي؟ فَهَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي؟** فَمَا أُوذِيَ بَعْدَهَا»[1].

وقد تواتر في «الصحيح»[2]، و«السنن» أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لما مرض قال: «**مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ**، مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا حَتَّى قَالَ: **إِنَّكُنَّ لَأَنْتُنَّ صَوَاحِبُ يُوسُفَ مُرُوا أَبَا بَكْرٍ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ**».

فهذا التخصيص، والتكرير، والتوكيد في تقديمه في الإمامة على سائر الصحابة، مع حضور عمر، وعثمان، وعلي، وغيرهم مما بيَّن للأمة تقدمه عنده صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على غيره.

وفي «الصحيح» أَنَّ جِنَازَةَ عُمَرَ لَمَّا وُضِعَتْ جَاءَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ يَتَخَلَّلُ الصُّفُوفَ، ثُمَّ قَالَ: لَأَرْجُو أَنْ يَجْعَلَكَ اللهُ مَعَ صَاحِبَيْكَ، فَإِنِّي كَثِيرًا مَا كُنْتُ أَسْمَعُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: **دَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَخَرَجْتُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَذَهَبْتُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ**»[3].

فهذا يبين ملازمتهما للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في مدخله، ومخرجه، وذهابه، ولهذا قال مالكٌ للرشيد لما قال له: «يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ أَخْبِرْنِي عَنْ مَنْزِلَةِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ مِنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟

---

(١) رواه البخاري (٣٦٦١).

(٢) انظر: البخاري (٦٧٩، ٧١٣)، ومسلم (٤١٨) من حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، والبخاري (٦٨٢) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، وفيه ذكر (الصواحب).

(٣) رواه البخاري (٣٦٧٧)، ومسلم (٢٣٨٩).

فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ مَنْزِلَتُهُمَا مِنْهُ فِي حَيَاتِهِ كَمَنْزِلَتِهِمَا مِنْهُ بَعْدَ وَفَاتِهِ. فَقَالَ: شَفَيْتَنِي يَا مَالِكُ»(١).

وهذا يبيِّن أنه كان لهما من اختصاصهما بصحبته، ومؤازرتهما له على أمره، ومباطنتهما مما يعلمه بالاضطرار كل من كان عالمًا بأحوال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأقواله، وأفعاله، وسيرته مع أصحابه، ولهذا لم يتنازع في هذا أحد من أهل العلم بسيرته، وسنته، وأخلاقه، وإنما ينفي هذا، أو يقف فيه من لا يكون عالمًا بحقيقة أمور النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وإن كان له نصيب من كلام، أو فقه، أو حساب، أو غير ذلك، أو من يكون قد سمع أحاديث مكذوبة تناقض هذه الأمور المعلومة بالاضطرار عند الخاصة من أهل العلم، فتوقف في الأمر، أو رجح غير أبي بكر.

وأما عثمان، وعلي، فهذه دون تلك، فإن هذه قد حصل فيها نزاع، فإن سفيان الثوري، وطائفة من أهل الكوفة رجحوا عليًّا، ثم رجع سفيان، وغيره عن ذلك، وبعض أهل المدينة توقف في عثمان وعلي، وهي إحدى الروايتين عن مالك، لكن الرواية الأخرى عنه: تقديم عثمان على علي كما هو مذهب سائر الأئمة، كالشافعي، وأبي حنيفة، وأصحابه، وأحمد بن حنبل، وغير هؤلاء من أئمة الإسلام، حتى إن هؤلاء تنازعوا فيمن يقدم عليًّا على عثمان هل يعد من أهل البدعة؟ على قولين، هما روايتان عن أحمد.

وقد قال أيوب السختياني، وأحمد بن حنبل، والدارقطني: «مَنْ قَدَّمَ عَلِيًّا عَلَى عُثْمَانَ، فَقَدْ أَزْرَى بِالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ». والحجة في هذا ما أخرجاه في «الصحيحين»، وغيرهما عن ابن عمر أنه قال: «كُنَّا نُفَاضِلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كُنَّا نَقُولُ: أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عُثْمَانُ»(٢).

---

(١) ذكره في تاريخ الطبري (٥/ ٢٠ - العلمية) من قول الزبيري.

(٢) رواه البخاري (٣٦٥٥، ٣٦٩٨) وحده.

وفي بعض الطرق: «يَبْلُغُ ذَلِكَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَا يُنْكِرُهُ».

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ اختيار أهل الشورى الذين عهد إليهم عمر في اختيار خليفة من بعده لعثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومبايعتهم له، وقال: (هذا إجماع منهم على تقديم عثمان على عليّ، فلهذا قال أيوب، وأحمد بن حنبل، والدارقطني: «مَنْ قَدَّمَ عَلِيًّا عَلَى عُثْمَانَ، فَقَدْ أَزْرَى بِالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ»).



واجب المسلم تجاه ما وقع بين الصحابة بعد مقتل عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

سُئلَ شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ عما شجر بين الصحابة: علي، ومعاوية، وطلحة، وعائشة، هل يطالبون به أم لا؟

فأجاب بقوله(١): (قد ثبت بالنصوص الصحيحة أن عثمان، وعليًّا، وطلحة، والزبير، وعائشة من أهل الجنة، بل قد ثبت في «الصحيح»: **«أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ»**(٢). وأبو موسى الأشعري، وعمرو بن العاص، ومعاوية بن أبي سفيان هم من الصحابة، ولهم فضائل، ومحاسن، وما يُحكى عنهم كثير منه كذب، والصدق منه إن كانوا فيه مجتهدين، فالمجتهِد إذا أصاب له أجران، وإن أخطأ فله أجر، وخطؤه يُغفر له، وإن قدر أن لهم ذنوبًا، فالذنوب لا توجب دخول النار مطلقًا إلا إذا انتفت الأسباب المانعة من ذلك، وهي عشرة، منها: الاستغفار، ومنها: الحسنات الماحية، ومنها: المصائب المكفرة، ومنها: شفاعة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومنها: شفاعة غيره، ومنها: دعاء المؤمنين، ومنها: ما يهدى للميت من الثواب، والصدقة، والعتق، ومنها: فتنة القبر، ومنها: أهوال القيامة.

وقد ثبت في «الصحيحين» عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: **«خَيْرُ الْقُرُونِ الْقَرْنُ الَّذِي بُعِثْتُ فِيهِ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»**(٣). وحينئذٍ فمن جزم في واحد

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٤١١).

(٢) انظر: صحيح مسلم (٢٤٩٦) من حديث أم مبشر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) انظر: صحيح البخاري (٢٦٥٢)، ومسلم (٢٥٣٣) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

من هؤلاء بأن له ذنبًا يدخل به النار قطعًا، فهو كاذب مفتر، فإنه لو قال ما لا علم له به لكان مبطلًا، فكيف إذا قال ما دلَّت الدلائل الكثيرة على نقيضه؟ فمَن تكلم فيما شجر بينهم، وقد نهى الله عنه من ذمهم، أو التعصب لبعضهم بالباطل، فهو ظالم معتد. وقد ثبت في «الصحيح» عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**تَمْرُقُ مَارِقَةٌ عَلَى حِينِ فِرْقَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ تَقْتُلُهُمْ أَوْلَى الطَّائِفَتَيْنِ بِالْحَقِّ**»[(١)]. وقد ثبت عنه في «الصحيح» أنه قال عن الحسن: «**إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ وَسَيُصْلِحُ اللهُ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ**»[(٢)]. وفي «الصحيحين» عن عمار أنه قال: «**تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ**»[(٣)]. وقد قال تعالى في القرآن: ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَاۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓاْۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴾ [الحجرات:٩]، فثبت بالكتاب، والسنة، وإجماع السلف على أنهم مؤمنون مسلمون، وأن علي بن أبي طالب، والذين معه كانوا أولى بالحق من الطائفة المقاتلة له).

وقال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الموضوع -أيضًا-[(٤)]: (ومما ينبغي أن يعلم: أنه وإن كان المختار الإمساك عما شجر بين الصحابة، والاستغفار للطائفتين جميعًا، وموالاتهم، فليس من الواجب اعتقاد أن كل واحد من العسكر لم يكن إلا مجتهدًا متأولًا، كالعلماء، بل فيهم المذنب والمسيء، وفيهم المقصر في الاجتهاد لنوع من الهوى، لكن إذا كانت السيئة في حسنات كثرة كانت مرجوحة مغفورة، وأهل السنة تحسن القول فيهم، وتترحم عليهم، وتستغفر لهم، لكن لا يعتقدون العصمة من الإقرار على الذنوب، وعلى الخطأ في الاجتهاد إلا لرسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومن سواه فيجوز عليه الإقرار على الذنب، والخطأ، لكن

---

(١) رواه مسلم (١٠٦٥) من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.
(٢) رواه البخاري (٢٧٠٤) من حديث أبي بكرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.
(٣) رواه البخاري (٤٤٧) من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.
(٤) مجموع الفتاوى (٤/ ٤٣٤).

هم كما قال تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنۡهُمۡ أَحۡسَنَ مَا عَمِلُواْ وَنَتَجَاوَزُ عَن سَيِّـَٔاتِهِمۡ ﴾ [الأحقاف:١٦]، وفضائل الأعمال إنما هي بنتائجها، وعواقبها لا بصورها).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١]: (الخلفاء الراشدون الأربعة ابتلوا بمعاداة بعض المنتسبين إلى الإسلام من أهل القبلة، ولعنهم، وبغضهم، وتكفيرهم، فأبو بكر وعمر أبغضتهما الرافضة، ولعنتهما دون غيرهم من الطوائف، ولهذا قيل للإمام أحمد: «مَنِ الرَّافِضِيُّ؟ قَالَ: الَّذِي يَسُبُّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ». وبهذا سميت الرافضة، فإنهم رفضوا زيد بن علي لما تولى الخليفتين أبا بكر وعمر؛ لبغضهم لهما، فالمبغض لهما هو الرافضي.

ولهذا قال بعض السلف: «حُبُّ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ إِيمَانٌ، وَبُغْضُهُمَا نِفَاقٌ». وقال عبد الله بن مسعود: «حُبُّ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، وَمَعْرِفَةُ فَضْلِهِمَا مِنَ السُّنَّةِ»[٢]. أي: من شريعة النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ التي أمر بها، فإنه قال: «**اقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي: أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ**»[٣]، ولهذا كان معرفة فضلهما على من بعدهما واجبًا لا يجوز التوقف فيه، بخلاف عثمان وعلي، ففي جواز التوقف فيهما قولان.

وكذلك: هل يسوغ الاجتهاد في تفضيل عليّ على عثمان؟ فيه روايتان:

إحداهما: لا يسوغ ذلك، فمن فضّل عليًّا على عثمان خرج من السنة إلى البدعة؛ لمخالفته لإجماع الصحابة، ولهذا قيل: «مَنْ قَدَّمَ عَلِيًّا عَلَى عُثْمَانَ، فَقَدْ أَزْرَى بِالْمُهَاجِرِينَ، وَالْأَنْصَارِ». يروى ذلك عن غير واحد، منهم: أيوب السختياني، وأحمد بن حنبل، والدارقطني.

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٤٣٥).

(٢) رواه أحمد في السنة (١٣٦٨)، والعلل (١٠٢٦) عن مسروق، وابن أبي شيبة (٣١٩٣٧) من قول الشعبي، والإسناد ذاته.

(٣) رواه الترمذي (٣٦٦٢) وقال: (حسن).



والثانية: لا يبدّع من قدَّم عليًّا على عثمان؛ لتقارب حال عثمان وعلي؛ إذ السنة هي الشريعة، وهي ما شرعه الله، ورسوله من الدين، وهو ما أمر به أمر إيجاب، أو استحباب، فلا يجوز اعتقاد ضد ذلك، ولكن يجوز ترك المستحب من غير أن يجوز اعتقاد ترك استحبابه، ومعرفة استحبابه فرض على الكفاية؛ لئلا يضيع شيء من الدين، فلما قامت الأدلة الشرعية على وجوب اتباع أبي بكر وعمر، وتقديمهما لم يجز ترك ذلك.

وأما عثمان، فأبغضه، أو سبه، أو كفره -أيضًا- مع الرافضة طائفة من الشيعة الزيدية، والخوارج، وأما علي، فأبغضه، وسبه، أو كفره الخوارج، فالخوارج تُكفِّر عثمان، وعليًّا، وسائر أهل الجماعة، وأما شيعة علي الذين شايعوه بعد التحكيم، وشيعة معاوية التي شايعته بعد التحكيم، فكان بينهما من التقاتل، وتلاعن بعضهم، وتكافر بعضهم ما كان، ولم تكن الشيعة التي كانت مع عليّ على ما يظهر منها تنقُّصٌ لأبي بكر وعمر، ولا فيها من يُقدِّم عليًّا على أبي بكر وعمر، ولا كان سبُّ عثمان شائعًا فيها، وإنما كان يتكلم بعضهم فيه، فيرد عليه آخر، وكذلك تفضيل علي عليه لم يكن مشهورًا فيها).

انتهى المقصود من كلام الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه المسألة، وهي مسألة المفاضلة بين عثمان، وعلي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

وقد ذكر الشيخ في «العقيدة الواسطية»[1] أن هذه المسألة ليست من المسائل التي يضلل المخالف فيها، فمن فضَّل عليًّا على عثمان، أو فضَّل عثمان على عليّ لم يُضلل؛ نظرًا لشهرة الخلاف فيها، وإنما التي يضلل المخالف فيها هي مسألة الخلافة، فمن زعم أن عليًّا أولى بالخلافة من عثمان، فهو ضال؛ لمخالفته إجماع الصحابة على تقديم عثمان على عليّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا في الخلافة، فالخلفاء الراشدون على هذا الترتيب: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم عليّ.

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ١٥٣).

قال الشيخ: (ومن طعن في خلافة واحد من هؤلاء، فهو أضل من حمار أهله، ومعاوية رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ لم يقاتل عليًّا؛ لأنه يطعن في خلافته، وإنما قاتله مطالبًا بتسليم الذين قتلوا عثمان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ؛ لإقامة القصاص منهم، وعلي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ لم يتمكن من تسليمهم؛ لعدم استتباب الأمر له ليتمكن من تسليمهم.

والواجب علينا: الكف عما شجر بين الصحابة، والاعتذار لهم، وعدم تصديق كل ما يروى من الأخبار في حقهم، -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، وأرضاهم، وجمعنا بهم في جنات النعيم).



فضل معاوية بن أبي سفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

سئل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ عن إسلام معاوية بن أبي سفيان متى كان؟ وهل كان إيمانه كإيمان غيره؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله(١): (إيمان معاوية بن أبي سفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثابت بالنقل المتواتر، وإجماع أهل العلم على ذلك، كإيمان أمثاله ممن آمن عام فتح مكة، مثل: أخيه يزيد بن أبي سفيان، ومثل: سهيل بن عمرو، وصفوان بن أمية، وعكرمة بن أبي جهل، والحارث بن هشام، وأبي أسد بن أبي العاص بن أمية، وأمثال هؤلاء، فإن هؤلاء يسمون الطلقاء، فإنهم آمنوا عام الفتح، وأطلقهم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومنَّ عليهم، وأعطاهم، وتألفهم، وقد روي أن معاوية بن أبي سفيان أسلم قبل ذلك، وهاجر كما أسلم خالد بن الوليد، وعمرو بن العاص، وعثمان بن طلحة الحجبي قبل فتح مكة، وهاجروا إلى المدينة، فإن كان هذا صحيحًا، فهذا -يعني معاوية- من المهاجرين، وأما إسلامه عام الفتح مع من ذكر، فمتفق عليه بين العلماء، سواء كان أسلم قبل ذلك، أو لم يكن إسلامه إلا عام الفتح، ولكن بعض الكذَّابين زعم أنه عيَّر أباه بإسلامه، وهذا كذب بالاتفاق من أهل العلم بالحديث، وكان هؤلاء المذكورون من أحسن الناس إسلامًا، وأحمدهم سيرة، ولم يتهموا بسوء، ولم يتهمهم أحد من أهل العلم بنفاق كما اتهم غيرهم، بل ظهر منهم مَن حسن إسلامهم، وطاعة الله ورسوله، وحب الله ورسوله، والجهاد في سبيل الله، وحفظ حدود الله ما دلَّ على حسن إيمانهم في الباطن، وحسن إسلامهم.

مِنهم: من أمَّره النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، واستعمله نائبًا له، كما استعمل عتاب بن أسيد أميرًا على مكة نائبًا عنه، وكان من خيار المسلمين، كان يقول: «يَا أَهْلَ مَكَّةَ وَاللهِ لَا يَبْلُغُنِي

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٤٥٣).

أَنَّ أَحَدًا مِنْكُمْ قَدْ تَخَلَّفَ عَنِ الصَّلَاةِ إِلَّا ضَرَبْتُ عُنُقَهُ». وقد استعمل النبي ﷺ أبا سفيان بن حرب -أبا معاوية- على نجران نائبًا له، وتوفي النبي ﷺ وأبو سفيان عامله على نجران، وكان معاوية أحسن إسلامًا من أبيه باتفاق أهل العلم، كما أن أخاه يزيد بن أبي سفيان كان أفضل منه، ومن أبيه، ولهذا استعمله أبو بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على قتال النصارى حتى فتح الشام، وكان هو أحد الأمراء الذين استعملهم أبو بكر الصديق، ووصاه بوصية معروفة نقلها أهل العلم، واعتمدوا عليها، وذكرها مالك في «الموطأ» وغيره، «وَمَشَى أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي رِكَابِهِ مُشَيِّعًا لَهُ، فَقَالَ لَهُ: يَا خَلِيفَةَ رَسُولِ اللهِ، إِمَّا أَنْ تَرْكَبَ، وَإِمَّا أَنْ أَنْزِلَ. فَقَالَ: لَسْتَ بِنَازِلٍ، وَلَسْتُ بِرَاكِبٍ أَحْتَسِبُ خُطَايَ هَذِهِ فِي سَبِيلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ»[1].

وكان عمرو بن العاص أحد الأمراء، وأبو عبيدة بن الجراح -أيضًا-، وقَدَّم عليهم خالد بن الوليد؛ لشجاعته، ومنفعته في الجهاد، فلما توفي أبو بكر وَلَّى عُمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أبا عبيدة أميرًا على الجميع؛ لأن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان شديدًا في الله، فولَّى أبا عبيدة؛ لأنه كان لينًا، وكان أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لينًا، وخالد شديدًا على الكفار، فَولَّى اللّيِّنُ الشديدَ، وولَّى الشديدُ اللّيِّنَ؛ ليعتدل الأمر، وكلاهما فعل ما هو أحب إلى الله تعالى في حقِّه.

فإن نبيَّنا ﷺ أكمل الخلق، وكان شديدًا على الكفار، والمنافقين، ونعته الله تعالى بأكمل الشرائع؛ كما قال تعالى في نعت أمته: ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح:٢٩]، وقال فيهم: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ﴾ [المائدة:٥٤]، وقد ثبت في «الصحيح»: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا اسْتَشَارَ أَصْحَابَهُ فِي أُسَارَى بَدْرٍ وَأَشَارَ عَلَيْهِ أَبُو بَكْرٍ أَنْ يَأْخُذَ الْفِدْيَةَ مِنْهُمْ وَإِطْلَاقَهُمْ وَأَشَارَ عَلَيْهِ عُمَرُ بِضَرْبِ أَعْنَاقِهِمْ. قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**إِنَّ اللهَ يُلِينُ قُلُوبَ رِجَالٍ فِيهِ حَتَّى تَكُونَ**

(١) رواه سعيد بن منصور في السنن (٢٣٨٣).

أَلْيَنَ مِنْ الْبَزِّ وَيُشَدِّدُ قُلُوبَ رِجَالٍ فِيهِ حَتَّى تَكُونَ أَشَدَّ مِنْ الصَّخْرِ وَإِنَّ مَثَلَك يَا أَبَا بَكْرٍ مَثَلُ إبْرَاهِيمَ الْخَلِيلِ إذْ قَالَ: ﴿فَمَن تَبِعَنِي فَإِنَّهُۥ مِنِّيۖ وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [إبراهيم:٣٦]، **وَمَثَلُ عِيسَى بْنِ مَرْيَمَ؛ إذْ قَالَ: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَۖ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾** [المائدة:١١٨] **وَمَثَلُك يَا عُمَرُ مَثَلُ نُوحٍ** عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ **إذْ قَالَ: ﴿رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ دَيَّارًا﴾** [نوح:٢٦]، **وَمَثَلُ مُوسَى بْنِ عِمْرَانَ؛ إذْ قَالَ: ﴿رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾** [يونس:٨٨]»[١].

وكانا في حياة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما نعتهما رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكانا وزيريه من أهل الأرض.

وقد ثبت في «الصحيح» عن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ سَرِيرَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لَمَّا وُضِعَ وَجَاءَ النَّاسُ يُصَلُّونَ عَلَيْهِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَالْتَفَتُّ فَإِذَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فَقَالَ: وَاللهِ مَا عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ أَحَدٌ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَلْقَى اللهَ تَعَالَى بِعَمَلِهِ مِنْ هَذَا الْمَيِّتِ، وَاللهِ إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ يَحْشُرَكَ اللهُ مَعَ صَاحِبَيْكَ، فَإِنِّي كَثِيرًا مَا كُنْت أَسْمَعُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: **دَخَلْت أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَخَرَجْت أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَذَهَبْت أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ**»[٢]).

إلى أن قال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: (فلما توفي رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، واستخلف أبا بكر جعل الله تعالى فيه من الشدة ما لم يكن فيه قبل ذلك حتى فاق عمر في ذلك حتى قاتل أهل الردة بعد أن جهَّز جيش أسامة، وكان ذلك تكميلًا له لكمال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الذي صار خليفة له.

---

(١) رواه الترمذي (١٧١٤، ٣٠٨٤) وقال: حسن، وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه، وصحَّحه الحاكم (٣/ ٢٤)، ورواه الطبري (١٠/ ٤٣)، وابن أبي شيبة (٣٦٦٩٠)، وفيه انقطاع. لكن أصل القصة بغير هذا السياق في صحيح مسلم (١٧٦٣) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

(٢) رواه البخاري (٣٦٥٥، ٣٦٩٨).

ولما استخلف عمر جعل الله فيه من الرحمة، والرأفة ما لم يكن فيه قبل ذلك؛ تكميلًا له حتى صار أمير المؤمنين، ولهذا استعمل هذا خالدًا، وهذا أبا عبيدة، وكان يزيد بن أبي سفيان على الشام إلى أن ولي عمر، فمات يزيد بن أبي سفيان، فاستعمل عمر معاوية مكان أخيه يزيد بن أبي سفيان، وبقي معاوية على ولايته تمام خلافته، وعمر ورعيته تشكره، وتشكر سيرته، وتُواليه، وتحبه؛ لما رأوا منه من حِلمه، وعدله حتى إنه لم يشكه منهم مشتك، ولا تظلمه منهم متظلم.

ويزيد بن معاوية ليس من أصحاب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وإنما ولد في خلافة عثمان، وإنما سماه يزيد باسم عمه من الصحابة.

وقد شهد معاوية، وأخوه يزيد، وسهيل بن عمرو، والحارث بن هشام، وغيرهم من مسلمة الفتح مع النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غزوة حنين، ودخلوا في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَعَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَأَنزَلَ جُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا وَعَذَّبَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ وَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [التوبة:٢٦]، وكانوا من المؤمنين الذين أنزل الله سكينته عليهم مع النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وغزوة الطائف لما حاصروا الطائف، ورموها بالمنجنيق، وشهدوا النصارى بالشام، وأنزل الله فيها سورة «براءة»، وهي غزوة العسرة التي جهز فيها عثمان بن عفان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ جيش العسرة، فقال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَا ضَرَّ عُثْمَانَ مَا فَعَلَ بَعْدَ الْيَوْمِ**»[1]، وهذه آخر مغازي النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولم يكن فيها قتال.

وهؤلاء المذكورون دخلوا في قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [الحديد:١٠]، فإن هؤلاء الطلقاء مسلمة الفتح هم ممن أنفق من بعد وقاتل، وقد

---

(١) رواه الترمذي (٣٧٠١)، وقال: (حسن غريب)، والحاكم (٣/ ١١٠).

وعدهم الله الحسنى، فإنهم أنفقوا بحنين، والطائف، وقاتلوا فيهما رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وهم -أيضًا- دخلوا فيمن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ حيث قال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [التوبة:١٠٠]، فإن السابقين هم الذين أسلموا قبل الحديبية، كالذين بايعوه تحت الشجرة الذين أنزل الله فيهم: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح:١٨]، كانوا أكثر من ألف وأربعمائة، وكلهم من أهل الجنة؛ كما ثبت في «الصحيح» عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ**»[(١)].



(١) رواه مسلم (٢٤٩٦) من حديث أم مبشر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

تفاضل الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فيما بينهم

قال رَحِمَهُ اللَّهُ في معرض كلامه عن السابقين الأولين، ومن جاء بعدهم من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين[١]: (فإن السابقين الأولين هم الذين أسلموا قبل الحديبية، كالذين بايعوه تحت الشجرة الذين أنزل الله فيهم: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح:١٨]، كانوا أكثر من ألف وأربعمائة، وكلهم من أهل الجنة[٢]؛ كما ثبت في «الصحيح» عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ**»[٣]، وكان فيهم حاطب بن أبي بلتعة، وكانت له سيئات معروفة، مثل: مكاتبته للمشركين بأخبار النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وإساءته إلى مماليكه، وقد ثبت في «الصحيح»: «أَنَّ مَمْلُوكَهُ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: وَاللهِ يَا رَسُولَ اللهِ لَا بُدَّ أَنْ يَدْخُلَ حَاطِبٌ النَّارَ. فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**كَذَبْتَ إِنَّهُ شَهِدَ بَدْرًا، وَالْحُدَيْبِيَةَ**»[٤].

وثبت في «الصحيح» أنه: «لَمَّا كَتَبَ إِلَى الْمُشْرِكِينَ يُخْبِرُهُمْ بِمَسِيرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَيْهِمْ أَرْسَلَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَالزُّبَيْرَ إِلَى الْمَرْأَةِ الَّتِي كَانَ مَعَهَا الْكِتَابُ فَأَتَيَا بِهَا، فَقَالَ: «**مَا هَذَا يَا حَاطِبُ؟**» فَقَالَ: وَاللهِ يَا رَسُولَ اللهِ مَا فَعَلْتُ ذَلِكَ ارْتِدَادًا عَنْ دِينِي وَلَا رَضِيتُ بِالْكُفْرِ بَعْدَ الْإِسْلَامِ وَلَكِنْ كُنْتُ امْرَأً مُلْصَقًا فِي قُرَيْشٍ لَمْ أَكُنْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَكَانَ مَنْ مَعَكَ مِنْ أَصْحَابِكَ لَهُمْ بِمَكَّةَ قَرَابَاتٌ يَحْمُونَ بِهَا أَهَالِيَهُمْ فَأَحْبَبْتُ إِذْ فَاتَنِي ذَلِكَ أَنْ أَتَّخِذَ فِيهِمْ يَدًا يَحْمُونَ بِهَا قَرَابَتِي. فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: دَعْنِي أَضْرِبْ عُنُقَ هَذَا

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٤٥٩).

(٢) انظر: صحيح البخاري (٤١٥٣)، ومسلم (١٨٥٦).

(٣) رواه مسلم (٢٤٩٦) من حديث أم مبشر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٤) رواه مسلم (٢٤٩٥) من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الْمُنَافِقِ. فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّهُ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّ اللهَ قَالَ: اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ قَدْ غَفَرْت لَكُمْ**»(١).

وفي هذا الحديث بيان أن الله يغفر لهؤلاء السابقين، كأهل بدر، والحديبية من الذنوب العظيمة بفضل سابقتهم، وإيمانهم، وجهادهم ما لايجوز لأحد أن يعاقبهم بها، كما لم تجب معاقبة حاطب مما كان منه، وهذا مما يستدل به على أن ما جرى بين علي، وطلحة، والزبير، ونحوهم، فإنه إنما يكون اجتهادًا لا ذنب فيه، فلا كلام، فقد ثبت عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**إِذَا اجْتَهَدَ الْحَاكِمُ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ وَإِذَا اجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ**»(٢).

وإن كان هناك ذنب، فقد ثبت أن هؤلاء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وغفر لهم ما فعلوه، فلا يضرهم ما وقع منهم من الذنوب إن كان قد وقع ذنب، بل وإن وقع من أحدهم ذنب كان الله محاه بسبب ما قد وقع من الأسباب التي يمحص الله بها الذنوب، مثل: أن يكون قد تاب، فيتوب الله عليه، أو كان له حسنات تمحو السيئات، أو يكون قد كُفِّر عنه ببلاء ابتلاه به، فإنه قد ثبت في «الصحيح» عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**مَا يُصِيبُ الْمُؤْمِنَ مِنْ نَصَبٍ وَلَا وَصَبٍ وَلَا هَمٍّ وَلَا غَمٍّ وَلَا حَزَنٍ وَلَا أَذًى إِلَّا كَفَّرَ اللهُ مِنْ خَطَايَاهُ**»(٣)).

ثم بيَّن الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ مرتبة مَنْ بعد السابقين الأولين، فقال: (وأما من بعد هؤلاء السابقين الأولين، وهم الذين أسلموا بعد الحديبية، فهؤلاء دخلوا في قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [النساء:٩٥]، وفي قوله تعالى: ﴿مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [التوبة:١٠٠]، وقد أسلم قبل فتح مكة خالد بن

---

(١) رواه البخاري (٣٠٠٧)، ومسلم (٢٤٩٤) من حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٢) رواه البخاري (٧٣٥٢)، ومسلم (١٧١٦) من حديث عمرو بن العاص وأبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.
(٣) رواه البخاري (٥٦٤١، ٥٦٤٢)، ومسلم (٥٧٣) من حديث أبي سعيد وأبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

الوليد، وعمرو بن العاص، وعثمان بن طلحة الحجبي، وغيرهم، وأسلم بعد الطلقاء أهل الطائف، وكانوا آخر الناس إسلامًا، وكان منهم عثمان بن أبي العاص الثقفي الذي أمَّره النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على أهل الطائف، وكان من خيار الصحابة مع تأخر إسلامه، فقد يتأخر إسلام الرجل، ويكون أفضل من بعض من تقدمه في الإسلام، كما تأخر إسلام عمر، فإنه يقال: إنه أسلم تمام الأربعين، وكان ممَّن فضله الله على كثير ممَّن أسلم قبله.

وكان عثمان، وطلحة، والزبير، وسعد، وعبد الرحمن بن عوف أسلموا قبل عمر على يد أبي بكر، وتقدمهم عمر -يعني في الفضل-، وأول مَن أسلم من الرجال الأحرار البالغين أبو بكر، ومن الأحرار الصبيان علي، ومن الموالي زيد بن حارثة، ومن النساء خديجة أم المؤمنين، وهذا باتفاق أهل العلم، وقد قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ أُوْلَٰٓئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّاۚ لَّهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٧٤﴾ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنۢ بَعْدُ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ مَعَكُمْ فَأُوْلَٰٓئِكَ مِنكُمْ ﴾ [الأنفال:٧٢-٧٥]، فهذه عامة، وقال تعالى: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿٨﴾ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُواْ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٩﴾ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الحشر:٨-١٠].

فهذه الآية، والتي قبلها تتناول مَن دخل فيها بعد السابقين الأولين إلى يوم القيامة، فكيف لا يدخل فيها أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الذين آمنوا به، وجاهدوا معه؟

وقد قال صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ في الحديث الصحيح: «الْمُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ مَا نَهَى اللهُ عَنْهُ». فمن كان قد أسلم من الطلقاء، وهجر ما نهى الله عنه كان له معنى هذه الهجرة، فدخل في قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [النساء:٩٥]، وقد قال تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا﴾ [الفتح:٢٩]، فهذا يتناول الذين آمنوا مع الرسول مطلقًا).

إلى أن قال رَحِمَهُٱللَّهُ[1]: (والصحبة اسم جنس تقع على من صحب النبي صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قليلًا كان، أو كثيرًا، لكن كل منهم له من الصحبة بقدر ذلك، فمن صحبه سنة، أو شهرًا، أو يومًا، أو ساعة، أو رآه مؤمنًا، فله من الصحبة بقدر ذلك).



(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٤٦٤).

موقف المسلم مما جرى بين علي، ومعاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

يتكلم الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ عن الذين أسلموا من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عام الفتح، وعما جرى بين علي، ومعاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فيقول(١):

(فالطلقاء الذين أسلموا عام الفتح، مثل: معاوية، وأخيه يزيد، وعكرمة بن أبي جهل، وصفوان بن أمية، والحارث بن هشام، وسهيل بن عمرو، وقد ثبت بالتواتر عند الخاصة إسلامهم، وبقاؤهم على الإسلام إلى حين الموت، ومعاوية أظهر إسلامًا من غيره، فإنه تولى أربعين سنة: عشرين سنة نائبًا لعمر، وعثمان مع ما كان في خلافة علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وعشرين سنة مستوليًا، وأنه تولى سنة ستين بعد موت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بخمسين سنة، وسلم إليه الحسن بن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الأمر عام أربعين الذي يقال له: عام الجماعة؛ لاجتماع الكلمة، وزوال الفتنة بين المسلمين.

وهذا الذي فعله الحسن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مما أثنى عليه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ كما ثبت في «صحيح البخاري»، وغيره عن أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وَسَيُصْلِحُ اللهُ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ**»(٢). فجعل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مما أثنى به على ابنه الحسن، ومدحه على أن أصلح الله تعالى به بين فئتين عظيمتين من المسلمين، وذلك حين سلم الأمر إلى معاوية، وكان قد سار كل منهما إلى الآخر بعساكر عظيمة، فلما أثنى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على الحسن بالإصلاح، وترك القتال دلَّ على أن الإصلاح بين تلك الطائفتين كان أحب إلى الله تعالى من فعله، فدلَّ على أن

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٤٦٦).

(٢) رواه البخاري (٢٧٠٤) من حديث أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الاقتتال لم يكن مأمورًا به، ولو كان معاوية كافرًا لم تكن تولية كافر، وتسليم الأمر إليه مما يحبه الله ورسوله، بل دلَّ الحديث على أن معاوية وأصحابه كانوا مؤمنين، كما أن الحسن وأصحابه مؤمنون، وأن الذي فعله الحسن كان محمودًا عند الله تعالى محبوبًا مرضيًّا له، ولرسوله.

وهذا كما ثبت عن النبي صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ في «الصحيحين» من حديث أبي سعيد الخدري أنه قال: «**تَمْرُقُ مَارِقَةٌ عَلَى حِينِ فُرْقَةٍ مِنَ النَّاسِ، فَتَقْتُلُهُمْ أَوْلَى الطَّائِفَتَيْنِ بِالْحَقِّ**»(١). وَفِي لَفْظٍ: «**فَتَقْتُلُهُمْ أَدْنَاهُمْ إِلَى الْحَقِّ**».

فهذا الحديث الصحيح دليل على أن كلا الطائفتين المقتتلتين: علي وأصحابه، ومعاوية وأصحابه على حق، وأن عليًّا وأصحابه كانوا أقرب إلى الحق من معاوية وأصحابه، فإن علي بن أبي طالب هو الذي قاتل المارقين، وهم الخوارج الحرورية الذين كانوا من شيعة علي، ثم خرجوا عليه، وكفَّروه، وكفروا من والاه، ونصبوا له العداوة، وقاتلوه ومَن معه، وهم الذين أخبر عنهم النبي صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ في الأحاديث الصحيحة المستفيضة، بل المتواترة؛ حيث قال فيهم: «**يُحَقِّرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِمْ، وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ، وَقِرَاءَتَهُ مَعَ قِرَاءَتِهِمْ، يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنْ الرَّمِيَّةِ، أَيْنَمَا لَقِيتُمُوهُمْ، فَاقْتُلُوهُمْ، فَإِنَّ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا عِنْدَ اللهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، آيَتُهُمْ أَنَّ فِيهِمْ رَجُلًا مُخْدَجَ الْيَدَيْنِ لَهُ عَضَلٌ عَلَيْهَا شَعَرَاتٌ تَدَرْدُرُ**»(٢).

وهؤلاء هم الذين نصبوا العداوة لعلي ومَن والاه، وهم الذين استحلوا قتله، وجعلوه كافرًا، وقتَله أحد رؤوسهم: عبد الرحمن بن ملجم المرادي.

---

(١) رواه مسلم (١٠٦٤، ١٠٦٥) من حديث أبي سعيد رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وليس هو عند البخاري، وإن كان أصله عنده رقم (٣٣٤٤)، وغيره من المواضع.
(٢) انظر: الحديث السابق، وغيره من المواضع.

فهؤلاء النواصب الخوارج المارقون إذا قالوا: إن عثمان[١] وعليًّا، ومن معهما كانوا كفارًا مرتدين، فإن من حجة المسلمين عليهم ما تواتر من إيمان الصحابة، وما ثبت بالكتاب، والسنة الصحيحة من مدح الله تعالى لهم، وثناء الله عليهم، ورضاه عنهم، وإخباره بأنهم من أهل الجنة، ونحو ذلك من النصوص، ومن لم يقبل هذه الحجج لم يمكنه أن يثبت إيمان علي بن أبي طالب، وأمثاله، فإنه لو قال هذا الناصبي للرافضي: إن عليًّا كان كافرًا، أو فاسقًا، أو ظالمًا، وإنه قاتل على الملك لطلب الرئاسة لا للدين، وإنه قَتَلَ من أهل الملة من أمة محمد صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بالجمل، وصفين، وحروراء ألوفًا مؤلفة، ولم يقاتل بعد وفاة النبي صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ كافرًا، ولا فَتَح مدينة، بل قاتل أهل القبلة، ونحو هذا الكلام الذي تقوله النواصب المبغضون لعلي رَضِيَاللَّهُعَنْهُ لم يكن ليجيب هؤلاء النواصب إلا أهل السنة والجماعة الذين يحبون السابقين الأولين كلهم، ويوالونهم، فيقولون لهم: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وطلحة، والزبير، ونحوهم ثبت بالتواتر إيمانهم، وهجرتهم، وجهادهم، وثبت في القرآن ثناء الله عليهم، والرضا عنهم، وثبت بالأحاديث الصحيحة ثناء النبي صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ خصوصًا، وعمومًا؛ كقوله في الحديث المستفيض عنه: «**لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلا**»[٢]. وقوله: «**إِنَّهُ قَدْ كَانَ فِي الْأُمَمِ قَبْلَكُمْ مُحَدَّثُونَ فَإِنْ يَكُنْ فِي أُمَّتِي أَحَدٌ فَعُمَرُ**»[٣]. وقوله عن عثمان: «**أَلَا أَسْتَحِي مِمَّنْ تَسْتَحِي مِنْهُ الْمَلَائِكَةُ؟**»[٤]. وقوله لعلي: «**لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ رَجُلًا يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ، وَيُحِبُّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ يَفْتَحُ اللهُ عَلَى يَدَيْهِ**»[٥]. وقوله: «**لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوَارِيُّونَ، وَحَوَارِيَّ الزُّبَيْرُ**»[٦]، وأمثال ذلك.

---

(١) كذا ولعله: معاوية.

(٢) انظر: البخاري (٣٦٥٤)، ومسلم (٢٣٨٢) من حديث أبي سعيد رَضِيَاللَّهُعَنْهُ.

(٣) رواه البخاري (٣٤٦٩)، ومسلم (٢٣٩٨) من حديث عائشة رَضِيَاللَّهُعَنْهَا.

(٤) رواه مسلم (٢٤٠١) من حديث عائشة رَضِيَاللَّهُعَنْهَا.

(٥) رواه البخاري (٢٩٧٥)، ومسلم (٢٤٠٧) من حديث سلمة رَضِيَاللَّهُعَنْهَا.

(٦) رواه البخاري (٤١١٣)، ومسلم (٢٤١٥) من حديث جابر رَضِيَاللَّهُعَنْهُ.

وأما الرافضي، فلا يمكنه إقامة الحجة على من يبغض عليًّا من النواصب كما يمكن ذلك أهل السنة الذين يحبون الجميع، فإنه إن قال: إسلام علي معلوم بالتواتر. قال له: وكذلك إسلام أبي بكر، وعمر، وعثمان، ومعاوية، وغيرهم، وأنت تطعن في هؤلاء إما في إسلامهم، وإما في عدالتهم. فإن قال: إيمان علي ثبت بثناء النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. قلنا له: هذه الأحاديث إنما نقلها الصحابة الذين تطعن أنت فيهم، ورواه أفاضلهم: سعد بن أبي وقاص، وعائشة، وسهل بن سعد الساعدي، وأمثالهم، والرافضة تقدح في هؤلاء، فإن كانت رواية هؤلاء وأمثالهم ضعيفة بطلت كل فضيلة تروى لعلي، ولم يكن للرافضة حجة، وإن كانت روايتهم صحيحة ثبتت فضائل علي، وغيره ممن روى هؤلاء فضائله كأبي بكر، وعمر، وعثمان، وغيرهم.

إلى أن قال رَحِمَهُ اللَّهُ في حق معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[1]: (فإن معاوية ثبت بالتواتر أنه أمَّره النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما أمَّر غيره، وجاهد معه، وكان أمينًا عنده يكتب له الوحي، وما اتهمه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في كتابة الوحي، وولَّاه عمر بن الخطاب الذي كان من أخبر الناس بالرجال، وقد ضرب الله الحق على لسانه، وقلبه، ولم يتهمه في ولايته، وقد ولى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أباه أبا سفيان إلى أن مات النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو على ولايته، فمعاوية خير من أبيه، وأحسن إسلامًا من أبيه باتفاق المسلمين، وإذا كان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولى أباه، فلأن تجوز ولايته من باب أولى، وأحرى -والله أعلم).



(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٤٧٢).

وجوب الكف عن أعراض الصحابة، وموقف المسلم من الفتن السابقة، واللاحقة

يواصل شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ الكلام في الدفاع عن الصحابة، ويستطرد في ذلك بعد الكلام عن أبي سفيان، وابنه معاوية رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، فيقول في حق يزيد بن معاوية(١):

(بل يزيد بن معاوية مع ما أحدث من الأحداث من قال فيه: إنه كافر مرتد، فقد افترى عليه، بل كان ملكًا من ملوك المسلمين كسائر ملوك المسلمين، وأكثر الملوك لهم حسنات، ولهم سيئات، وحسناتهم عظيمة، وسيئاتهم عظيمة، فالطاعن في واحد منهم دون نظرائه إما جاهل، وإما ظالم، وهؤلاء لهم ما لسائر المسلمين، منهم من تكون حسناته أكثر من سيئاته، ومنهم من قد تاب من سيئاته، ومنهم من كفَّر الله عنه، ومنهم من قد يدخله الجنة، ومنهم من قد يعاقبه لسيئاته، ومنهم من قد يتقبل الله فيه شفاعة نبي، أو غيره من الشفعاء، فالشهادة لواحد من هؤلاء بالنار هو من أقوال أهل البدع والضلال، وكذلك قصد لعنة أحد منهم بعينه ليس هو من أعمال الصالحين الأبرار، وقد ثبت عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**لَعَنَ اللهُ الْخَمْرَةَ، وَعَاصِرَهَا، وَمُعْتَصِرَهَا، وَحَامِلَهَا، وَسَاقِيَهَا، وَشَارِبَهَا، وَبَائِعَهَا، وَمُشْتَرِيَهَا، وَآكِلَ ثَمَنِهَا**»(٢). وصح «أَنَّهُ كَانَ عَلَىَ عَهْدِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلٌ يُكْثِرُ شُرْبَهَا يُدْعَى حِمَارًا، وَكَانَ كُلَّمَا أُتِيَ بِهِ النَّبِيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَلَدَهُ، فأتى بِهِ إِلَيْهِ لِيَجْلِدَهُ، فَقَالَ رَجُلٌ: لَعَنَهُ اللهُ مَا أَكْثَرَ مَا يُؤْتَى بِهِ النَّبِيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَا تَلْعَنْهُ، فَإِنَّهُ يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ**»(٣).

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٤٧٣).

(٢) رواه أحمد (٢/ ٢٥)، وأبو داود (٣٦٧٤)، وابن ماجه (٣٣٨٠) من حديث ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، وصححه الحاكم (٢/ ٣٧)، وجوَّد إسناده ابن الملقن في الخلاصة (٢٤٤٢).

(٣) رواه البخاري (٦٧٨٠) من حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

وقد لعن النبي ﷺ شارب الخمر عمومًا، ونهى عن لعن المؤمن المعيَّن، كما أنَّا نقول ما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ ٱلۡيَتَٰمَىٰ ظُلۡمًا إِنَّمَا يَأۡكُلُونَ فِي بُطُونِهِمۡ نَارًا﴾ [النساء:١٠]، فلا ينبغي لأحد أن يشهد لواحد بعينه أنه في النار؛ لإمكان أن يتوب، أو يغفر له الله بحسنات ماحية، أو مصائب مكفرة، أو شفاعة مقبولة، أو يعفو الله عنه، أو غير ذلك، فهكذا الواحد من الملوك، أو غير الملوك، وإن كان صدر منه ما هو ظلم، فإن ذلك لا يوجب أن نلعنه، ونشهد له بالنار، ومن دخل في ذلك كان من أهل البدع والضلال، فكيف إذا كان لرجل حسنات عظيمة يرجى له بها المغفرة مع ظلمه؟

كما ثبت في «صحيح البخاري» عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: «**أَوَّلُ جَيْشٍ يَغْزُو قُسْطَنْطِينِيَّةَ مَغْفُورٌ لَهُ**»[1]. وأول جيش غزاها كان أميرهم يزيد بن معاوية، وكان معه في الغزاة أبو أيوب الأنصاري، وتوفي هناك، وقبره هناك إلى الآن، ولهذا كان المقتصدون من أئمة السلف يقولون في يزيد، وأمثاله: إنا لا نسبهم، ولا نحبهم. أي: لا نحب ما صدر منهم من ظلم.

والشخص الواحد يجتمع فيه حسنات، وسيئات، وطاعات، ومعاص، وبر، وفجور، وشر، فيثيبه الله على حسناته، ويعاقبه على سيئاته إن شاء، أو يغفر له، ويحب ما فعله من الخير، ويبغض ما فعله من الشر، فأما من كانت سيئاته صغائر، فقد وافقت المعتزلة على أن الله يغفرها، وأما صاحب الكبيرة، فسلف الأمة، وأئمتها، وسائر أهل السنة والجماعة لا يشهدون له بالنار، بل يجوِّزون أن يغفر الله له؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء:٤٨]، فهذه في حق مَن لم يشرك، فإنه قيَّدها بالمشيئة، وأما قوله تعالى: ﴿قُلۡ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ

(١) رواه البخاري (٢٩٢٤) عن أم حرام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾ [الزمر:٥٣]، فهذا في حق من تاب، ولذلك أطلق، وعم.

والخوارج، والمعتزلة يقولون: إن صاحب الكبيرة يخلد في النار، ثم إنهم قد يتوهمون في بعض الأخيار أنه من أهل الكبائر، كما تتوهم الخوارج في عثمان، وعلي، وأتباعهما أنهم مخلدون في النار، كما يتوهم بعض ذلك في مثل معاوية، وعمرو بن العاص، وأمثالهما، ويبنون مذاهبهم على مقدمتين باطلتين:

إحداهما: إن فلانًا من أهل الكبائر.

والثانية: إن كل صاحب كبيرة يخلد في النار.

وكلا القولين باطل، وأما الثاني، فباطل على الإطلاق، وأما الأول، فقد يعلم بطلانه، وقد يتوقف فيه، ومن قال عن معاوية، وأمثاله من ظهر إسلامه، وصلاته، وحجه، وصيامه: إنه لم يسلم، وإنه كان مقيمًا على الكفر، فهو بمنزلة من يقول ذلك في غيره، كما لو ادَّعى مدع ذلك في العباس، وجعفر، وعقيل، وفي أبي بكر، وعمر، وعثمان، وكما لو ادَّعى أن الحسن والحسين ليسا ولدي علي بن أبي طالب إنما هما أولاد سلمان الفارسي، ولو ادَّعى أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يتزوج ابنة أبي بكر، وعمر، ولم يُزوج بنتيه عثمان، بل إنكار إسلام معاوية أقبح من إنكار هذه الأمور، فإن منها ما لا يعرفه إلا العلماء، وأما إسلام معاوية، وولايته على المسلمين، والإمارة، والخلافة، فأمر يعرفه جماهير الخلق، ولو أنكر منكر إسلام علي، وادَّعى بقاءه على الكفر لم يُحتجُّ عليه إلا بمثل ما يحتج به على من أنكر إسلام أبي بكر، وعمر، وعثمان، ومعاوية، وغيرهم، وإن كان بعضهم أفضل من بعض، فتفاضلهم لا يمنع اشتراكهم في ظهور إسلامهم.

وأما قول القائل: إيمان معاوية كان نفاقًا. فهو -أيضًا- من الكذب المختلق، فإنه ليس في علماء المسلمين من اتهم معاوية بالنفاق، بل العلماء متفقون على حسن إسلامه، وقد

توقف بعضهم في حسن إسلام أبي سفيان أبيه، وأما معاوية وأخوه يزيد، فلم يتنازعوا في حسن إسلامهما، كما لم يتنازعوا في حسن إسلام عكرمة بن أبي جهل، وسهيل بن عمرو، وصفوان بن أمية، وأمثالهم من مسلمة الفتح، وكيف يكون رجلٌ متوليًا على المسلمين أربعين سنة نائبًا، ومستقلًّا يصلي بهم الصلوات الخمس، ويخطب، ويعظهم، ويأمرهم بالمعروف، وينهاهم عن المنكر، ويقيم فيهم الحدود، ويقسم بينهم فيأهم، ومغانمهم، وصدقاتهم، ويحج بهم، ومع هذا يخفى نفاقه عليهم كلهم؟

وفيهم من أعيان الصحابة جماعة كثيرة، بل أبلغ من هذا أنه -ولله الحمد- لم يكن من الخلفاء الذين لهم ولاية عامة من خلفاء بني أمية، وبني العباس أحد يتهم بالزندقة، والنفاق، وإن كان قد ينسب الرجل منهم إلى نوع من البدعة، أو نوع من الظلم، لكن لم يَنسِب أحدًا منهم من أهل العلم إلى زندقة، ونفاق.

واتفق العلماء على أن معاوية أفضل ملوك هذه الأمة، فإن الأربعة قبله كانوا خلفاء نبوة، فإنه قد ثبت عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**تَكُونُ خِلَافَةُ النُّبُوَّةِ ثَلَاثِينَ سَنَةً، ثُمَّ تَصِيرُ مُلْكًا**»[1]، وكان أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ هم الخلفاء الراشدون، والأئمة المهديون الذين قال فيهم النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي، وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِي تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ**»[2]).

---

(١) رواه أبو داود (٤٦٤٦، ٤٦٤٧)، والترمذي (٢٢٢٦) وحسَّنه، والنسائي (٨١٥٥)، وأحمد (٥/ ٢٢١).
(٢) قال ابن رجب في جامع العلوم (٢٦٤): صحَّحه الإمام أحمد، سبق (ص٢٣) وأنه صحيح.

النهي عن الغلو في القبور

يتكلم الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الغلو في القبور، والنهي عن ذلك؛ لما يجر إليه من الشرك، والمفاسد العظيمة، فيقول[١]: (السفر لزيارة قبر من القبور -قبر نبي، أو غيره- منهي عنه عند جمهور العلماء، حتى إنهم لا يجوِّزون قصر الصلاة فيه بناء على أنه سفر معصية؛ لقوله الثابت في «الصحيحين»: «**لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: المَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَالمَسْجِدِ الْأَقْصَى، وَمَسْجِدِي هَذَا**»[٢]. وهو أعلم الناس بهذه المسألة، وكل حديث يروى في زيارة القبر -يعني: قبر النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، فهو ضعيف، بل موضوع، بل قد كره مالك، وغيره من أئمة المدينة أن يقول القائل: زرت قبر النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وإنما المسنون السلام عليه إذا أتى قبره صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكما كان الصحابة، والتابعون يفعلون إذا أتوا قبره كما هو مذكور في غير هذا الموضع، ومن ذلك الطواف بغير الكعبة، وقد اتفق المسلمون على أنه لا يشرع الطواف إلا بالبيت المعمور، فلا يجوز الطواف بصخرة بيت المقدس، ولا بحجرة النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا بالقبة التي في جبل عرفات، ولا غير ذلك، وكذلك اتفق المسلمون على أنه لا يشرع الاستلام، ولا التقبيل إلا للركنين اليمانيين، فالحجر الأسود يستلم، ويقبل، واليماني يستلم، وقد قيل: إنه يقبل، وهو ضعيف.

وأما غير ذلك، فلا يشرع استلامه، ولا تقبيله كجوانب البيت، والركنين الشاميين، ومقام إبراهيم، والصخرة، والحجرة النبوية، وسائر قبور الأنبياء، والصالحين.

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٥٢٠).

(٢) رواه البخاري (١١٨٩)، ومسلم (١٣٩٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

وفي «الصحيحين» عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: **«قَاتَلَ اللهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»**[١]. وفي رواية «لمسلم»: **«لَعَنَ اللهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى اتَّخَذوا قبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»**. وفي «الصحيحين» -أيضًا- عن عائشة، وابن عباس[٢] قالا: «لَمَّا نَزَلَ بِرَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَفِقَ يَطْرَحُ خَمِيصَةً لَهُ عَلَى وَجْهِهِ، فَإِذَا اغْتَمَّ بِهَا كَشَفَهَا عَنْ وَجْهِهِ، فَقَالَ وَهُوَ كَذَلِكَ: **«لَعَنَ اللهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»**. يُحَذِّرُ مَا صَنَعُوا.

وفي «الصحيحين»[٣] -أيضًا- عن عائشة قالت: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في مرضه الذي لم يقم منه: **«لَعَنَ اللهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»**. ولولا ذلك أبرز قبره غير أنه خشي أن يتخذ مسجدًا.

وفي «صحيح مسلم» عن جندب بن عبد الله قال: سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قبل موته بخمس، وهو يقول: **«إِنِّي أَبْرَأُ إِلَى اللهِ أَنْ يَكُونَ لِي مِنْكُمْ خَلِيلٌ، فَإِنَّ اللهَ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أُمَّتِي خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ، أَلَا وَإِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ، أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ فَإِنِّي أَنْهَاكُمْ عَنْ ذَلِكَ»**[٤].

وفي «صحيح مسلم»[٥] عن أبي مرثد الغنوي أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: **«لَا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ وَلَا تُصَلُّوا إِلَيْهَا»**.

---

(١) رواه البخاري (٤٣٧)، ومسلم (٥٣٠).
(٢) رواه البخاري (٤٣٥، ٤٣٦)، ومسلم (٥٣١).
(٣) رواه البخاري (١٣٣٠)، ومسلم (٥٢٩) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.
(٤) رواه مسلم (٥٣٢).
(٥) رواه مسلم (٩٧٢).

وعن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا الْمَقْبَرَةَ وَالْحَمَّامَ**». رواه أهل «السنن»، كأبي داود، والترمذي، وابن ماجه، وعلَّله بعضهم بأنه روي مرسلًا، وصححه الحافظ(١).

وفي «الصحيحين»(٢) عن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قالت: «لما اشتكى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذكر له بعض نسائه أنها رأت كنيسة بأرض الحبشة يقال لها: مارية، وكانت أم سلمة، وأم حبيبة أتيتا أرض الحبشة، فذكرتا من حسنها، وتصاوير فيها. فرفع رأسه فقال: «**أُولَئِكَ إِذَا مَاتَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا، وَصَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّوَرَ، أُولَئِكَ شِرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللهِ**».

وعن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قال: «لَعَنَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَوَّارَاتِ الْقُبُورِ، وَالْمُتَّخِذِينَ عَلَيْهَا الْمَسَاجِدَ، وَالسُّرُجَ». رواه أهل «السنن»، كأبي داود، والنسائي، والترمذي، وقال: حديث حسن. وفي بعض النسخ: صحيح(٣).

وفي «موطأ مالك» عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَبْرِي وَثَنًا يُعْبَدُ**»(٤).

وفي «سنن أبي داود» عنه أنه قال: «**لَا تَتَّخِذُوا قَبْرِي عِيدًا، وَلَا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ مَقَابِرَ**»(٥).

---

(١) رواه الترمذي (٣١٧) وقال: (فيه اضطراب)، وأبو داود (٤٩٢)، وابن ماجه (٧٤٥)، وأحمد (٣/ ٨٣)، وصححه ابن خزيمة (٧٩١)، وابن حبان (١٦٩٩)، والحاكم (١/ ٣٨٠)، من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وانظر: الفتح (١/ ٢٧٧).

(٢) رواه البخاري (٤٢٧)، ومسلم (٥٢٨) من حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

(٣) رواه الترمذي (١٠٥٦)، وأبو داود (٣٢٣٦)، والنسائي (٢١٧٠)، وابن ماجه (١٥٧٤)، وله عدة طرق عن أبي هريرة وابن عباس وحسان رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ.

(٤) سبق (ص٥١) وأنه صحيح.

(٥) السنن لأبي داود (٢٠٤٢) وصححه الألباني.

وأما العبادات في المساجد كالصلاة، والقراءة، والدعاء، ونحو ذلك، فقد قال تعالى: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَآ ﴾ [البقرة:١١٤]، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [التوبة:١٨] الآية.

وفي الترمذي عن النبي صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قال: «**إِذَا رَأَيْتُمُ الرَّجُلَ يَعْتَادُ الْمَسَاجِدَ، فَاشْهَدُوا لَهُ بِالْإِيمَانِ، فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ﴾** [التوبة:١٨][(١)]» الآية. وقال تعالى: ﴿ قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِٱلْقِسْطِ ۖ وَأَقِيمُوا۟ وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ [الأعراف:٢٩] الآية، وقال تعالى: ﴿ وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ﴾ [الجن:١٨]، وقال تعالى: ﴿ فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ ﴾ [النور:٣٦] الآية، وقال تعالى: ﴿وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَٰجِدِ ﴾ [البقرة:١٨٧].

وفي «الصحيحين»[(٢)] عنه صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أنه قال: «**صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي الْمَسْجِدِ تَفْضُلُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ، وَسُوقِهِ بِخَمْسٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً**».

وفي لفظ[(٣)]: «**صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ أَحَدِكُمْ بِخَمْسٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً**».

وفي «الصحيح» عنه صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أنه قال: «**أَثْقَلُ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُنَافِقِينَ صَلَاةُ الْعِشَاءِ، وَصَلَاةُ الْفَجْرِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبْوًا، وَلَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ آمُرَ**

---

(١) رواه الترمذي (٢٦١٧، ٣٠٩٣)، وقال: حسن غريب، وابن ماجه (٨٠٢) وصححه ابن حبان (٣١٠ - الموارد)، وضعفه الذهبي، ومغلطاي؛ كما في فيض القدير (١/ ٣٥٨).

(٢) رواه البخاري (٦٤٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَاللَّهُعَنْهُ، وانظر التخريج التالي.

(٣) رواه البخاري (٦٤٦) من حديث أبي سعيد رَضِيَاللَّهُعَنْهُ، وعند البخاري (٦٤٥)، ومسلم (٦٥٠) من حديث ابن عمر رَضِيَاللَّهُعَنْهُمَا.

بِالصَّلَاةِ، فَتُقَامُ، ثُمَّ آمُرَ رَجُلًا، فَيُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، ثَمْ أَنْطَلِقُ بِرِجَالٍ مَعِي مَعَهُمْ حِزَمٌ مِنْ حَطَبٍ إِلَى قَوْمٍ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ، فَأَحْرِقُ عَلَيْهِمْ بُيُوتَهُمْ بِالنَّارِ»(١).

وفي «صحيح مسلم» عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: أتى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رجل أعمى فقال: يا رسول الله، إنه ليس لي قائد يقودني إلى المسجد، فسأل رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يرخص له، فيصلي في بيته؟ فرخص له، فلما ولى دعاه فقال: «هَلْ تَسْمَعُ النِّدَاءَ بِالصَّلَاةِ؟»، قال: نعم. قال: «فَأَجِبْ»(٢).

وفيه -أيضًا- عن أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ(٣) قال: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَلْقَى اللهَ غَدًا مُسْلِمًا، فَلْيُحَافِظْ عَلَى هَذِهِ الصَّلَوَاتِ؛ حَيْثُ يُنَادَى بِهِنَّ، فَإِنَّ اللهَ شَرَعَ لِنَبِيِّكُمْ سُنَنَ الهُدَى، وَإِنَّهُنَّ مِنْ سُنَنِ الهُدَى، وَلَوْ أَنَّكُمْ صَلَّيْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ كَمَا يُصَلِّي هَذَا المُتَخَلِّفُ فِي بَيْتِهِ لَتَرَكْتُم سُنَّةَ نَبِيِّكُمْ، وَلَوْ تَرَكْتُمْ سُنَّةَ نَبِيِّكُمْ لَضَلَلْتُمْ، وَمَا مِنْ رَجُلٍ يَتَطَهَّرُ، فَيُحْسِنُ الطُّهُورَ، ثُمَّ يَعْمَدُ إِلَى مَسْجِدَ مِنْ هَذِهِ المَسَاجِدِ إِلَّا كَتَبَ اللهُ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ يَخْطُوهَا حَسَنَةً، وَيَرْفَعُهُ بِهَا دَرَجَةً، وَيَحُطُّ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةً، وَلَقَدْ رَأَيْتُنَا وَمَا يَتَخَلَّفُ عَنْهَا إِلَّا مُنَافِقٌ مَعْلُومُ النِّفَاقِ، وَلَقَدْ كَانَ الرَّجُلُ يُؤْتَى بِهِ يُهَادَى بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ حَتَّى يُقَامُ فِي الصَّفِ».

قال الشيخ: وهذا باب واسع، وقد نبهنا بما كتبناه على سبيل الهدى في هذا الأمر الفارق بين أهل التوحيد الحنفاء أهل ملة إبراهيم المتبعين لدين الله الذي بعث به رسله، وأنزل به كتبه، وبين من لبس الحق بالباطل، وشاب الحنيفية بالإشراك، قال تعالى: ﴿ وَسْئَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ ﴾ [الزخرف:٤٥].

---

(١) رواه البخاري (٦٥٧)، ومسلم (٦٥١) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه مسلم (٦٥٣).

(٣) رواه مسلم (٦٥٤) من قول ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء:٢٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل:٣٦]، وقال تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ﴾ [البينة:٥] الآية).





الرد على من يطعن في أحاديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في الردِّ على مَن قال: إن أبا هريرة لم يكن من فقهاء الصحابة، وإن عمر أنكر عليه كثرة الرواية، ونهاه عن الحديث، وأنكر عليه ابن عباس، وعائشة أشياء.

قال الشيخ[١]: (هذا خطأ من وجوه:

أحدها: قوله: (إن أبا هريرة لم يكن من فقهاء الصحابة). فإن عمر ولى أبا هريرة على البحرين، وهم خيار المسلمين الذين هاجر وفدهم إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهم وفد عبد القيس، وكان أبو هريرة أميرهم هو الذي يفتيهم بدقيق الفقه، مثل: مسألة المطلقة دون الثلاثة إذا تزوجت زوجًا أصابها، هل تعود إلى الأول على الثلاث؟ كما هو قول ابن عباس، وابن عمر، وهو مذهب أبي حنيفة، ورواية عن عمر بناء على أن إصابة الزوج تهدم ما دون الثلاث كما هدمت الثلاث، أو تعود على ما بقي؟ كما هو قول عمر، وغيره من أكابر الصحابة، وهو مذهب مالك، والشافعي، وأحمد في المشهور عنه، بناء على أن إصابة الزوج الثاني إنما هي غاية التحريم الثابت بالطلاق الثلاث، فهو الذي يرتفع بها، والمطلقة دون الثلاث لم تحرم، فلا ترفع الإصابة منها شيئًا، فأفتى أبو هريرة بهذا القول، ثم سأل عمر، فأقره على ذلك، وقال: لو أفتيت بغيره لأوجعتك ضربًا[٢].

وكذلك أفتى أبو هريرة في دقائق مسائل الفقه مع فقهاء الصحابة، كابن عباس، وغيره، وأقواله المنقولة عنه في فتاويه تدل على ذلك، وإذا كان عمر وعلي أفقه من عمران

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٥٣٢).

(٢) انظر: السير (٢/ ٦٢٠)، وفيه دفاع الذهبي عن فقه أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وكذلك: فتح الباري (٤/ ٣٦٤، ٣٦٥).

بن حصين، وأبي موسى الأشعري لم يخرجا بذلك من الفقه، وكذلك إذا كان معاذ، وابن مسعود، ونحوهما أفقه من أبي هريرة، وعبد الله بن عمر، ونحوهما لم يخرجا بذلك من الفقه.

الوجه الثاني: أن يقال لهذا المعترض: جميع علماء الأمة عملت بحديث أبي هريرة فيما يخالف القياس، والظاهر، كما عملوا جميعهم بحديثه عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: **«لَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا وَلَا عَلَى خَالَتِهَا»**[١].

وعمل أبو حنيفة مع الشافعي، وأحمد، وغيرهما بحديثه عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«مَنْ أَكَلَ، أَوْ شَرِبَ نَاسِيًا، فَلْيُتِمَّ صَوْمَهُ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللهُ، وَسَقَاهُ»**[٢]. مع أن القياس عند أبي حنيفة أنه يفطر، فترَكَ القياسَ لحديث أبي هريرة، ونظائر ذلك تطول.

ومالك، والشافعي، وأحمد عملوا بحديث أبي هريرة في غسل الإناء من ولوغ الكلب سبعًا[٣]، مع أن القياس عند مالك أنه لا يغسل؛ لأنه طاهر عنده، بل الأئمة يتركون القياس لما هو دون حديث أبي هريرة، كما ترك أبو حنيفة القياس في مسألة القهقهة[٤] بحديث مرسل لا يعرف من رواه من الصحابة، وحديث أبي هريرة أثبت منه باتفاق الأمة.

الوجه الثالث: أن يقال: المحدث إذا حفظ اللفظ الذي سمعه لم يضره ألا يكون فقيهًا، كالملَّقنين بحروف القرآن، وألفاظ التشهد، والأذان، ونحو ذلك. وقد قال

---

(١) رواه البخاري (٥١٠٩)، ومسلم (١٤٠٨).
(٢) رواه البخاري (١٩٣٣)، ومسلم (١١٥٥).
(٣) رواه البخاري (١٧٢)، ومسلم (٢٧٩).
(٤) رواه الدارقطني (١/ ١٦١) وضعفه من جميع طرقه، وضعفه البيهقي في السنن الصغرى (١/ ٥٢) الأعظمي، والكبرى (١/ ١٤٧)، ثم إنه قد رواه موقوفًا (١/ ١٤٤) على جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصححه، وضعَّفه عنه مرفوعًا، وقارن مع نصب الراية (١/ ٤٨).

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**نَضَّرَ اللهُ امْرَءًا سَمِعَ حَدِيثًا، فَبَلَّغَهُ إِلَى مَنْ لَمْ يَسْمَعْهُ، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ غَيْرُ فَقِيهٍ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ**»[١].

وهذا بيِّنٌ في أنه يؤخذ حديثه الذي فيه الفقه من حامله الذي ليس بفقيه، ويؤخذ عمن هو دونه في الفقه، وإنما يحتاج في الرواية إلى الفقه إذا كان قد رُوي بالمعنى، فخاف أن غير الفقيه يغير المعنى، وهو لا يدري، وأبو هريرة كان من أحفظ الأمة، وقد دعا[٢] له النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالحفظ، قال: «**فَلَمْ أَنْسَ شَيْئًا سَمِعْتُهُ بَعْدُ**». ولهذا روى حديث المصراة[٣] وغيره بلفظ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

الوجه الرابع: أن الصحابة كلهم كانوا يأخذون بحديث أبي هريرة، كعمر، وابن عمر، وابن عباس، وعائشة، ومن تأمل كتب الحديث عرف ذلك.

الوجه الخامس: أن أحدًا من الصحابة لم يطعن في شيء رواه أبو هريرة؛ بحيث قال: إنه أخطأ في هذا الحديث لا عمر، ولا غيره، بل كان لأبي هريرة مجلس إلى حجرة عائشة، فيحدث، ويقول: يا صاحبة الحجرة، هل تنكرين مما أقول شيئًا؟ فلما قضت عائشة صلاتها لم تنكر مما رواه. لكن قالت: إن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يكن يسرد الحديث سردكم[٤]. ولكن كان يحدث حديثًا لو عدَّه العاد لحفظه، فأنكرت صفة الأداء لا ما أداه.

---

(١) رواه الترمذي (٢٦٥٦)، وحسنه، وأبو داود (٣٦٦٠)، وابن ماجه (٢٣٠)، وصححه البوصيري في المصباح (٣/ ٢٠٦).

(٢) رواه البخاري (٢٣٥٠)، ومسلم (٢٤٩٢).

(٣) رواه البخاري (٢١٤٨)، ومسلم (١٥٢٤) من حديثه، وعند البخاري (٢١٤٩) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) رواه البخاري (٣٥٦٧، ٣٥٦٨)، ومسلم (٢٤٩٣)، وكرره بعد حديث (٣٠٠٣).

وكذلك ابن عمر قيل له: هل تنكر مما يحدث أبو هريرة شيئًا؟ فقال: لا، ولكن أَخْبَرَ وَجَبُنَّا. فقال أبو هريرة: ما ذنبي إن كنت حفظت، ونسوا(١).

وكانوا يستعظمون كثرة روايته حتى يقول بعضهم: أكثر أبو هريرة. حتى قال أبو هريرة: الناس يقولون: أكثر أبو هريرة، واللهُ الموعدُ، أما إخواني من المهاجرين، فكان يشغلهم الصفق في الأسواق، وأما إخواني من الأنصار، فكان يشغلهم عمل أموالهم، وكنت امرءًا مسكينًا ألزم رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فكنت أشهد إذا غابوا، وأحفظ إذا نسوا، ولقد حدثنا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حديثًا ثم قال: «**أَيُّكُمْ يَبْسُطُ ثَوْبَهُ؟**» فبسطت ثوبي، فدعا لي، فلم أنس شيئًا بعدُ سمعته من رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ(٢).

ورُوي عنه أنه كان يجزّئ الليل ثلاثة أجزاء: ثلثًا يصلي، وثلثًا يكرر على الحديث، وثلثًا ينام، فقد بيَّن أن سبب حفظه ملازمة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقطع العلائق، ودعاؤه له.

وكان عمر بن الخطاب يستدعي الحديث من أبي هريرة، ويسأله عنه، ولم ينهه عن رواية ما يُحتاج إليه من العلم الذي سمعه من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا توعده على ذلك، ولكن كان عمر يحب التثبت في الرواية؛ حتى لا يجترئ الناس، فيزاد في الحديث، ولهذا طلب من أبي موسى الأشعري من يوافقه على حديث الاستئذان(٣)، مع أنا أبا موسى من أكابر الصحابة، وثقاتهم باتفاق الأئمة.

الوجه السادس: أن الصحابة كانوا يرجعون في مسائل الفقه إلى من هو دون أبي هريرة في الفقه، كما رجع عمر بن الخطاب إلى حمل بن مالك، وغيره في دية الجنين،

---

(١) رواه أبو داود (٢١٦١)، والترمذي (٤٢٠)، وحسنه، وصححه ابن خزيمة (١١٢٠)، وابن حبان (٦١٢ - الموارد)، والنووي.
(٢) رواه البخاري (٢٠٤٧)، ومسلم (٢٤٩٤).
(٣) رواه البخاري (٦٢٤٥)، ومسلم (٢١٥٣).

وكما رجع عثمان بن عفان إلى الفُريعة بنت مالك في لزوم المتوفى عنها لمنزل الوفاة، وكما رجع عمر بن الخطاب، وغيره في توريث المرأة من دية زوجها إلى الضحاك بن سفيان الكلابي، وكما رجع زيد بن ثابت وغيره إلى امرأة من الأنصار في سقوط طواف الوداع عن الحائض.

وكذلك ابن مسعود لما أفتى المفوضة المتوفى عنها بمهر المثل، فقام رجال من أشجع، فشهدوا أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قضى في بروع بنت واشق بمثل ما قَضَيتَ به، ففرح عبد الله بذلك فرحًا شديدًا[1].

وأبو بكر الصديق ورَّث الجدة بحديث المغيرة بن شعبة، ومحمد بن مسلمة، ونظائر هذا كثيرة.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ حكاية حصلت لمن طعن في أبي هريرة بأن وقعت عليه حية من السقف، وجاءت حتى دخلت الحلقة التي هو فيها، فضربته، فقتلته من بين الجلوس.

قال: ونظير هذا ما ذكره الطبراني عن زكريا بن يحيى الساجي، قال: كنا نختلف إلى بعض الشيوخ؛ لسماع حديث رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومعنا شاب ماجن، فقال: ارفعوا أرجلكم عن أجنحة الملائكة لا تكسروها. قال: فما زال حتى جَفَتْه رجلاه). انتهى كلام الشيخ.

وأقول: ليحذر بعض الجهال من كتاب العصر الذين يتجرؤون على الطعن في الأحاديث التي تخالف أهواءهم، وعقولهم، ويطعنون في أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالذات أن يصيبهم الله بعقاب من عنده.

---

(١) رواه أبو داود (٢١١٤)، والترمذي (١١٤٥)، وصححه، والنسائي (٥٥١٥)، وابن ماجه (١٨٩١)، وأحمد (٣/ ٤٨٠).

قول أهل السنة في آيات الصفات

سئل شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى[1]: ما قول السادة العلماء أئمة الدين في آيات الصفات، مثل: قول الله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، وقوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف:٥٤]، وقوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾ [فصلت:١١]، إلى غير ذلك من آيات الصفات، وأحاديث الصفات، كقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ قُلُوبَ الْعِبَادِ بَيْنَ أُصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ**»[2]. وقوله: «**يَضَعُ الْجَبَّارُ قَدَمَهُ فِي النَّارِ**»[3]. إلى غير ذلك، وما قالت العلماء فيه؟

فأجاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بقوله: (الحمد لله رب العالمين، قولنا فيها ما قاله أئمة الهدى الذين أجمع المسلمون على هدايتهم، ودرايتهم، وهذا هو الواجب على جميع الخلق في هذا الباب، وغيره، فإن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بعث محمدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالهدى، ودين الحق؛ ليخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم إلى صراط العزيز الحميد، وشهد له بأنه بعثه داعيًا إليه بإذنه، وسراجًا منيرًا، وأمره أن يقول: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى﴾ [يوسف:١٠٨]، فمن المحال أن يكون السراج المنير الذي أخرج الله به الناس من الظلمات إلى النور، وأنزل معه الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه، وأمر الناس أن يردوا ما تنازعوا فيه من أمر دينهم إلى ما بعث به من الكتاب، والحكمة، وهو يدعو إلى الله، وإلى سبيله بإذنه على بصيرة، وقد أخبر الله بأنه أكمل له، ولأمته دينهم، وأتم عليهم نعمته، محال مع هذا وغيره أن يكون قد ترك باب الإيمان بالله، والعلم به

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٥).

(٢) رواه مسلم (٢٦٥٤) من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) رواه البخاري (٤٨٤٩)، ومسلم (٢٨٤٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ملتبسًا مشبّهًا، ولم يميز بين ما يجب لله من الأسماء الحسنى، والصفات العليا، وما يجوز عليه، وما يمتنع عليه -أي: ما يجب أن ينزه عنه-، فإن معرفة هذا أصل الدين، وأساس الهداية، وأفضل وأوجب ما اكتسبته القلوب، وحصلته النفوس، وأدركته العقول، فكيف يكون ذلك الكتاب، وذلك الرسول، وأفضل خلق الله بعد النبيين لم يُحكِموا هذا الباب اعتقادًا، وقولًا؟

ومن المحال -أيضًا- أن يكون النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد عَلَّم أُمَّتَه كل شيء حتى الخراءة[1] -يعني: آداب قضاء الحاجة-، وقال: «**تَرَكْتُكُمْ عَلَى المَحَجَّةِ الْبَيْضَاءِ لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا لَا يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدِي إِلَّا هَالِكٌ**»[2]. وقال فيما صحَّ عنه -أيضًا-: «**مَا بَعَثَ اللهُ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَيْهِ أَنْ يَدُلَّ أُمَّتَهُ عَلَى خَيْرِ مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ، وَيَنْهَاهُمْ عَنْ شَرِّ مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ**»[3].

وقال أبو ذر: «لقد توفي رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وما طائر يقلب جناحيه في السماء إلا ذكر لنا منه علمًا»[4].

وقال عمر بن الخطاب: «قام فينا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مقامًا، فذكر بدء الخلق حتى دخل أهل الجنة منازلهم، وأهل النار منازلهم حفظ ذلك مَن حفظه، ونسيه مَن نسيه». رواه البخاري[5].

ومحال مع تعليمهم كل شيء لهم فيه منفعة في الدين أن يترك تعليمهم ما يقولونه بألسنتهم، ويعتقدونه في قلوبهم في ربهم، ومعبودهم رب العالمين الذي معرفته غاية

---

(١) انظر: صحيح مسلم (٦٢) من حديث سلمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) سبق (ص٢٣)، وأنه صحيح.

(٣) رواه مسلم (١٨٤٤) عن عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٤) رواه الطبراني (١٦٤٧)، وابن جميع في المعجم (١٤٢)، والذهبي في تذكرة الحفاظ (٣/ ٦٢٩)، ورجح الدارقطني في العلل (٦/ ٢٩٠) إرساله.

(٥) صحيح البخاري (٣١٩٢).

المعارف، وعبادته أشرف المقاصد، والوصول إليه غاية المطالب، بل هذا خلاصة الدعوة النبوية، وزبدة الرسالة الإلهية، فكيف يتوهم من في قلبه أدنى مَسْكة من إيمان وحكمة ألا يكون بيان هذا الباب قد وقع من الرسول على غاية التمام؟

ثم إذا كان قد وقع ذلك منه، فمن المحال أن يكون خير أمته، وأفضل قرونها قصروا في هذا الباب زائدين فيه، أو ناقصين عنه، ثم من المحال -أيضًا- أن تكون القرون الفاضلة -القرن الذي بُعِث فيه رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم- كانوا غير عالمين، وغير قائلين في هذا الباب بالحق المبين؛ لأن ضد ذلك إما عدم العلم والقول، وإما اعتقاد نقيض الحق، وقول خلاف الصدق، وكلاهما ممتنع.

ثم بيَّن الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ وجه امتناع ذلك، فقال: أما الأول: وهو ألا يكون الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد بيَّن، فَلِأَنَّ مَنْ في قلبه أدنى حياة، وطلب للعلم، أو نهمة في العبادة يكون البحث عن هذا الباب، والسؤال عنه، ومعرفة الحق فيه أكبر مقاصده، وأعظم مطالبه، أعني: بيان ما ينبغي اعتقاده، لا معرفة كيفية الرب وصفاته، وليست النفوس الصحيحة إلى شيء أشْوق منها إلى معرفة هذا الأمر، وهذا أمر معلوم بالفطرة الوجديَّة، فكيف يتصور مع قيام هذا المقتضى الذي هو من أقوى المقتضيات أن يتخلف عنه مقتضاه في أولئك السادة في مجموع عصورهم؟ هذا لا يكاد يقع في أبلد الخلق، وأشدهم إعراضًا عن الله، وأعظمهم إكبابًا على طلب الدنيا، والغفلة عن ذكر الله تعالى، فكيف يقع في أولئك؟

وأما كونهم كانوا معتقدين فيه غير الحق أو قائليه، فهذا لا يعتقده مسلم، ولا عاقل عرف حال القول).

انتهى ما نقلناه من كلام الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ، وهو يتلخص في أحوال:

أولًا: الواجب علينا اعتقاده في أسماء الله وصفاته هو: ما دلَّ عليه كتاب الله، وسنة رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من أنها حق على حقيقتها، ومدلولها، لا ما يعتقده علماء الكلام من أنها مجرد ألفاظ لا تدل على معانٍ، أو أن لها معاني لا يعلمها إلا الله، أو أنها يجب تأويلها، وصرفها عن ظاهرها إلى معانٍ مجازية ما أنزل الله بها من سلطان.

ثانيًا: محال أن الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يبيِّن لأمته ما يعتقدونه في الله، وفي أسمائه وصفاته حتى يأتي هؤلاء الخلوف، ويتكلفون لها أنواع التأويلات، وغرائب المجازات.

ثالثًا: محال ألا يكون سلف هذه الأمة من الصحابة، والتابعين قد تلقوا بيان ذلك عن الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وبلغوه لمن بعدهم كما تلقوه عن نبيهم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومن هذا يتبين أنه يجب علينا اعتقاد ما دلَّت عليه هذه النصوص على ظاهرها، لا نتدخل بعقولنا، ولا نحكم أفهامنا القاصرة في آيات الله، وأحاديث رسوله، ولا نحيد عن منهج السلف، ومن أراد أن يمشي معنا على هذا الطريق الواضح، فعلى الرحب والسَّعة، ومن أراد غير سبيل المؤمنين ولَّاه الله ما تولَّى، وأصلاه جنهم، وساءت مصيرًا.



فضل علم السلف على علم الخلف

يواصل الشيخ[١] رَحِمَهُ ٱللَّهُ بيان مكانة علم السلف من الصحابة، والتابعين، والقرون المفضلة، وامتيازهم على من جاء بعدهم من الخلف، فيقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ولا يجوز -أيضًا- أن يكون الخالفون أعلم من السالفين، كما يقوله بعض الأغبياء ممَّن لم يقدر السلف حقَّ قدرهم، ولا عرف الله ورسوله والمؤمنين به حقيقة المعرفة المأمور بها من أن طريقة السلف أسلم، وطريقة الخلف أعلم وأحكم، فإن هؤلاء المبتدعين الذين يفضلون طريقة الخلف من المتفلسفة، ومن حذا حذوهم على طريقة السلف إنما أتوا من حيث ظنوا أن طريقة السلف هي مجرد الإيمان بألفاظ القرآن، والحديث من غير فقه لذلك بمنزلة الأميين الذين قال الله فيهم: ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ ﴾ [البقرة:٧٨]، وأن طريقة الخلف هي استخراج معاني النصوص المصروفة عن حقائقها بأنواع المجازات، وغرائب اللغات.

فهذا الظن الفاسد أوجب تلك المقالة التي مضمونها نبذ الإسلام وراء الظهر، وقد كذبوا على طريقة السلف، وضلوا في تصويب طريقة الخلف، فجمعوا بين الجهل بطريقة السلف والكذب عليهم، وبين الجهل والضلال بتصويب طريقة الخلف، وسبب ذلك اعتقادهم أنه ليس في نفس الأمر صفة دلت عليها هذه النصوص بالشبهات الفاسدة التي شاركوا فيها إخوانهم من الكافرين، فلما اعتقدوا انتفاء الصفات في نفس الأمر، وكان مع ذلك لابد للنصوص من معنى بقوا مترددين بين الإيمان باللفظ، وتفويض المعنى -وهي التي يسمونها طريقة السلف-، وبين صرف اللفظ إلى معان بنوع تكلف -وهي التي

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٨).

يسمونها طريقة الخلف-، فصار هذا الباطل مركبًا من فساد العقل، والكفر بالسمع، فإن النفي إنما اعتمدوا فيه على أمور عقلية ظنوها بينات، وهي شبهات، والسمع حرفوا فيه الكلم عن مواضعه.

فلما ابتني أمرهم على هاتين المقدمتين الكفريتين الكاذبتين كانت النتيجة استجهال السابقين الأولين، واستبلاههم، واعتقاد أنهم كانوا قومًا أميين بمنزلة الصالحين من العامة لم يتبحروا في حقائق العلم بالله، ولم يتفطنوا لدقائق العلم الإلهي، وأن الخلف الفضلاء حازوا قصب السبق في هذا كله، ثم هذا القول إذا تدبَّره الإنسان وجده في غاية الجهالة، بل هو في غاية الضلالة، كيف يكون هؤلاء المتأخرون لا سيما والإشارة بالخلف إلى ضرب من المتكلمين الذين كثر في باب الدين اضطرابهم، وغلظ عن معرفة الله حجابهم، وأخبر الواقف على نهاية إقدامهم بما انتهى إليه أمرهم؛ حيث يقول:

لَعَمْرِي لَقَدْ طُفْتُ المَعَاهِدَ كُلَّهَا ... وَسَيَّرْتُ طَرْفِي بَيْنَ تِلْكَ الْعَوَالِمِ
فَلَمْ أَرَ إِلَّا وَاضِعًا كَفَّ حَائِرٍ ... عَلَى ذَقْنٍ أَوْ قَارِعًا سِنَّ نَادِمِ

وأقروا على أنفسهم بما قالوه متمثلين به، أو منشئين له فيما صنفوه من كتبهم كقول بعض رؤسائهم:

نِهَايَةُ إِقْدَامِ الْعُقُولِ عِقَالُ ... وَأَكْثَرُ سَعْيِ الْعَالَمِينَ ضَلَالُ
وَأَرْوَاحُنَا فِي وَحْشَةٍ مِنْ جُسُومِنَا ... وَحَاصِلُ دُنْيَانَا أَذًى وَوَبَالُ
وَلَمْ نَسْتَفِدْ مِنْ بَحْثِنَا طُولَ عُمْرِنَا ... سِوَى أَنْ جَمَعْنَا فِيهِ قِيلَ وَقَالُوا

لقد تأملت الطرق الكلامية، والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تشفي عليلًا، ولا تروي غليلًا، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن، اقرأ في الإثبات: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر:١٠]. واقرأ في النفي: ﴿لَيۡسَ

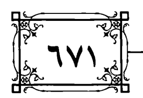
كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه:١١٠]. ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي. اهـ.

ويقول الآخر منهم: لقد خضتُ البحر الخضم، وتركت أهل الإسلام وعلومهم، وخضت في الذي نهوني عنه، والآن إن لم يتداركني ربي برحمته، فالويل لفلان، وها أنا أموت على عقيدة أمي. اهـ.

ويقول الآخر منهم: أكثر الناس شكًّا عند الموت أصحاب الكلام). اهـ.

هذه شهادات ساقها الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن أهل الكلام المسمين بالخلف على أنفسهم بالإفلاس من العلم، وعدم معرفة الحق؛ لأنهم أعرضوا عن العلم النافع الذي جاء به الكتاب، والسنة، واعتمدوا على عقولهم، وقواعدهم الكلامية المنطقية الجدلية، فكيف مع هذا يُقال: إنهم أعلم من السلف؟

ولهذا يقول الشيخ منكرًا هذه المقالة الإجرامية: (ثم هؤلاء المتكلمون المخالفون للسلف إذا حُقق عليهم الأمر لم يوجد عندهم من حقيقة العلم بالله، وخالص المعرفة به خبر، ولم يقعوا من ذلك على عين، ولا أثر، كيف يكون هؤلاء المحجوبون المنقوصون المسبوقون الحيارى المتهوكون أعلم بالله وأسمائه وصفاته، وأحكم في باب ذاته، وآياته من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان من ورثة الأنبياء، وخلفاء الرسل، وأعلام الهدى، ومصابيح الدجى الذين بهم قام الكتاب، وبه قاموا، وبهم نطق الكتاب، وبه نطقوا؟ الذين وهبهم الله من العلم، والحكمة ما برزوا به على سائر أتباع الأنبياء فضلًا عن سائر الأمم الذين لا كتاب لهم، وأحاطوا من حقائق المعارف، وبواطن الحقائق بما لو جمعت حكمة غيرهم إليها لاستحيا من يطلب المقابلة، ثم كيف يكون خير قرون الأمة أنقص في العلم والحكمة لا سيما العلم بالله، وأحكام



أسمائه وآياته من هؤلاء الأصاغر بالنسبة إليهم؟ أم كيف يكون أفراخ المتفلسفة، وأتباع الهند، واليونان، وورثة المجوس والمشركين، وضلال اليهود والنصارى، والصابئين، وأشكالهم، وأشباههم أعلم بالله من ورثة الأنبياء، وأهل القرآن والإيمان؟) انتهى.

وبه تعرف أن لهؤلاء الذين يفضلون طريقة الخلف على طريقة السلف أتباع في عصرنا يرون رأيهم، ويعتقدون اعتقادهم، ويدافعون عن مذاهبهم، ويحتقرون عقيدة السلف الصالح، ويصفونها بالجهل والجمود، ويظهر هذا في كتاباتهم، وتعليقاتهم، ومناهجهم التي يسيرون عليها فيما يزعمون أنه من مناهج الدعوة إلى الله، فما أشبه الليلة بالبارحة، ولكل قوم وارث، ولكل ساقطة في الحي لاقطة.



استمرار في بيان فضل علم السلف على علم الخلف

لما قدم الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مقدمة بيَّن فيها المقارنة بين السلف والخلف في العلم والفضل، واستنكر على من عكس الأمر، ففضل الخلف على السلف في ذلك، قال[1]: (وإنما قدمت هذه المقدمة؛ لأن من استقرت هذه المقدمة عنده عرف طريق الهدى أين هو في هذا الباب، وغيره، وعلم أن الضلال والتهوك إنما استولى على كثير من المتأخرين بنبذهم كتاب الله وراء ظهورهم، وإعراضهم عما بعث الله به محمدًا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من البينات والهدى، وتركهم البحث عن طريقة السابقين، والتابعين، والتماسهم علم معرفة الله ممن لم يعرف الله بإقراره على نفسه، وبشهادة الأمة على ذلك، وبدلالات كثيرة، وليس غرضي واحدًا معينًا، وإنما أصف نوع هؤلاء، وهؤلاء.

وإذا كان كذلك، فهذا كتاب الله من أوله إلى آخره، وسنة رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من أولها إلى آخرها، ثم عامة كلام الصحابة، والتابعين، ثم كلام سائر الأئمة مملوء بما هو إما نص، وإما ظاهر في أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ هو العلي الأعلى، وهو فوق كل شيء، وهو على كل شيء، وأنه فوق العرش، وأنه فوق السماء، مثل: قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر:١٠]، ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران:٥٥]، ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾ [الملك:١٦]، ﴿أَمْ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا﴾ [الملك١٧]، ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء:١٥٨]).

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ١٢).

إلى أن قال الشيخ: (وفي الأحاديث الصحاح، والحسان ما لا يحصى إلا بالكلفة، مثل: قصة معراج الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى ربه، ونزول الملائكة من عند الله، وصعودها إليه، وقوله في الملائكة الذين يتعاقبون فيكم بالليل[1] والنهار: «**فَيَعْرُجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ إِلَى رَبِّهِمْ فَيَسْأَلُهُمْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ**».

وذكر أحاديث، وآثارًا في هذا المعنى، إلى أن قال[2]: (إلى أمثال ذلك مما لا يحصيه إلا الله مما هو من أبلغ المتواترات اللفظية والمعنوية التي تورث علمًا يقينًا من أبلغ العلوم الضرورية أن الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المبلغ عن الله ألقى إلى أمته المدعوين أن الله سبحانه على العرش، وأنه فوق السماء، كما فطر الله على ذلك جميع الأمم عربهم وعجمهم في الجاهلية والإسلام، إلا من اجتالته الشياطين عن فطرته.

ثم عن السلف في ذلك من الأقوال ما لو جمع لبلغ مئين، أو ألوفًا، ثم ليس في كتاب الله، ولا في سنة رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا عن أحد من سلف الأمة، لا من الصحابة، ولا من التابعين لهم بإحسان، ولا عن الأئمة الذين أدركوا زمن الأهواء، والاختلاف حرف واحد يخالف ذلك لا نصًّا، ولا ظاهرًا، ولم يقل أحد منهم قط: إن الله ليس في السماء، ولا إنه ليس على العرش، ولا إنه بذاته في كل مكان، ولا إن جميع الأمكنة بالنسبة إليه سواء، ولا إنه لا داخل العالم ولا خارجه، ولا إنه لا متصل ولا منفصل، ولا إنه لا يجوز الإشارة الحسية إليه بالأصبع، ونحوها، بل قد ثبت في الصحيح عن جابر بن عبد الله أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لما خطب خطبته العظيمة في عرفات في أعظم مجمع حضره الرسول

---

(١) رواه البخاري (٥٥٥)، ومسلم (٦٣٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ١٥).

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جعل يقول: «**أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ؟**»، فيقولون: نعم. فيرفع أصبعه إلى السماء، ثم يُنكِّبها إليهم، ويقول: «**اللَّهُمَّ اشْهَدْ**»[(١)] . غير مرة.

فلئن كان الحق ما يقول هؤلاء السالبون النافون للصفات الثابتة في الكتاب والسنة من هذه العبارات ونحوها دون ما يفهم من الكتاب والسنة، إما نصًّا، وإما ظاهرًا، فكيف يجوز على الله تعالى، ثم على رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثم على خير الأمة أنهم يتكلمون دائمًا بما هو إما نص، وإما ظاهر في خلاف الحق، ثم الحق الذي يجب اعتقاده لا يبوحون به قط، ولا يدلون عليه، لا نصًّا، ولا ظاهرًا حتى تجيء أنباط الفرس، والروم، وفروخ اليهود والنصارى، والفلاسفة يبينون للأمة العقيدة الصحيحة التي يجب على كل مكلف، أو كل فاضل أن يعتقدها؟

لئن كان ما يقوله هؤلاء المتكلمون المتكلفون هو الاعتقاد الواجب، وهم مع ذلك أحيلوا في معرفته على مجرد عقولهم، وأن يدفعوا بما اقتضى قياس عقولهم بما دلَّ عليه الكتاب والسنة نصًّا، أو ظاهرًا، لقد كان ترك الناس بلا كتاب، ولا سنة أهدى لهم، وأنفع على هذا التقدير، بل كان وجود الكتاب والسنة ضررًا محضًا في أصل الدين، فإن حقيقة الأمر على ما يقول هؤلاء: إنكم يا معشر العباد لا تطلبوا معرفة الله عَزَّ وَجَلَّ، وما يستحقه من الصفات نفيًا وإثباتًا، لا من الكتاب، ولا من السنة، ولا من طريق سلف الأمة، ولكن انظروا أنتم، فما وجدتموه مستحقًّا له من الصفات، فصفوه به، سواء كان موجودًا في الكتاب والسنة، أو لم يكن، وما لم تجدوه مستحقًّا له في عقولكم، فلا تصفوه به.

ثم هم ههنا فريقان: أكثرهم يقولون: ما لم تثبته عقولكم فانفوه. ومنهم من يقول: بل توقفوا فيه. وما نفاه قياس عقولكم الذي أنتم فيه مختلفون، ومضطربون اختلافًا

(١) رواه مسلم (١٢١٨) من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والبخاري (٤٤٠٦)، ومسلم (١٦٧٩) من حديث أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أكثر من جميع ما على وجه الأرض فانفوه، وإليه عند التنازع فارجعوا، فإنه الحق الذي تعبدتكم به، وما كان مذكورًا في الكتاب والسنة مما يخالف قياسكم هذا، أو يثبت ما لم تدركه عقولكم على طريقة أكثرهم، فاعلموا أني أمتحنكم بتنزيله، لا لتأخذوا الهدى منه، لكن لتجتهدوا في تخريجه على شواذ اللغة، ووحشي الألفاظ، وغرائب الكلام، أو أن تسكتوا عنه مفوضين علمه إلى الله، مع نفي دلالته على شيء من الصفات.

هذه حقيقة الأمر على رأي هؤلاء المتكلمين، وهذا الكلام مضمونه: أن كتاب الله لا يهتدى به في معرفة الله، وأن الرسول معزول عن التعليم، والإخبار بصفات من أرسله، وأن الناس عند التنازع لا يردون ما تنازعوا فيه إلى الله والرسول، بل إلى مثل ما كانوا عليه في الجاهلية، وإلى مثل ما يتحاكم إليه من لا يؤمن بالأنبياء، كالبراهمة الفلاسفة وهم المشركون، والمجوس، وبعض الصائبين، وإذا كان هذا الرد لا يزيد الأمر إلا شدة، ولا يرتفع الخلاف به؛ إذ لكل فريق طواغيت يريدون أن يتحاكموا إليهم، وقد أمروا أن يكفروا بهم، وما أشبه حالة هؤلاء المتكلمين بقوله سبحانه: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿٦٠﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴿٦١﴾ فَكَيْفَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَآءُوكَ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَٰنًا وَتَوْفِيقًا﴾ [النساء:٦٠-٦٢]، فإن هؤلاء إذا دعوا إلى ما أنزل الله من الكتاب، وإلى الرسول -أي: السنة- أعرضوا عن ذلك، وهم يقولون: إنا قصدنا الإحسان علمًا، وعملًا).



تشابه علماء الكلام، والمنافقين



يشبه شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ علماء الكلام في تحكيمهم قواعدهم العقلية، ونبذهم النصوص الشرعية بالمنافقين الذين يتحاكمون إلى الطاغوت، ويعرضون عن الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويزعمون أن ما يحكم به الطاغوت خير مما جاء به محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأنهم إنما فعلوا ذلك بقصد الإحسان إلى الناس، والتوفيق بين الشرع، ونظام الطاغوت.

فيقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: (فإن هؤلاء -يعني: المتكلمين- إذا دعوا إلى ما أنزل الله من الكتاب، وإلى الرسول -والدعاء إلى الرسول بعد وفاته هو الدعاء إلى سنته- أعرضوا عن ذلك، وهم يقولون: إنا قصدنا الإحسان علمًا وعملًا بهذه الطريق التي سلكناها، والتوفيق بين الدلائل العقلية، والنقلية.

وأقول: سبحان الله، ومثل هؤلاء في وقتنا الحاضر الذين يحكمون القوانين الوضعية، ويتركون الشريعة الربانية التي فيها صلاح الناس، ويقولون: نريد مسايرة الوقت، والتطور، مع ادِّعائهم الإسلام، والإيمان بالقرآن، هكذا لكل قوم وارث).

ثم يبيِّن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مصدر قواعد المتكلمين التي اتخذوها تشريعًا يقدمونه على النصوص، فيقول: (ثم عامة هذه الشبهات التي يسمونها دلائل إنما تلقوا أكثرها عن طاغوت من طواغيت المشركين، أو الصائبين، أو بعض ورثتهم الذين أمروا أن يكفروا بهم، مثل فلان، وفلان، أو عمن قال كقولهم؛ لتشابه قلوبهم، قال الله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ١٨).

﴿مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [النساء:٦٥]، ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾ [البقرة:٢١٣] الآية.

ولازم هذه المقالة ألا يكون الكتاب هدى للناس، ولا شفاء لما في الصدور، ولا نورًا، ولا مردًّا عند التنازع؛ لأنَّا نعلم بالاضطرار أن ما يقوله هؤلاء المتكلفون إنه الحق الذي يجب اعتقاده لم يدل عليه الكتاب، والسنة، لا نصًّا، ولا ظاهرًا، وإنما غاية المتحذلق أن يستنتج هذا من قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص:٤]، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم:٦٥]، وبالاضطرار يعلم كل عاقل أن من دلَّ الخلق على أن الله ليس على العرش، ولا فوق السماوات، ونحو ذلك بقوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ لقد أبعد النجعة، وهو إما ملغز، أو مدلس لم يخاطبهم بلسان عربي مبين، ولازم هذه المقالة أنْ يكون تركُ الناس بلا رسالة خيرًا لهم في أصل دينهم؛ لأن مردهم قبل الرسالة، وبعدها واحد، وإنما الرسالة زادتهم عمى وضلالة.

يا سبحان الله، كيف لم يقل الرسول يومًا من الدهر، ولا أحد من سلف الأمة: هذه الآيات، والأحاديث لا تعتقدوا ما دلَّت عليه، ولكن اعتقدوا الذي تقتضيه مقاييسكم، واعتقدوا كذا، وكذا، فإنه الحق، وما خالف ظاهره، فلا تعتقدوا ظاهره، أو انظروا فيها فما وافق قياس عقولكم فاقبلوه، وما لا فتوقفوا فيه، أو انفوه؟

ثم رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد أخبر أن أمته ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة[١]، فقد علم ما سيكون، ثم قال: «**إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ مَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا: كِتَابَ اللهِ**»[٢].

---

(١) رواه الترمذي (٢٦٤١) وحسنه، وصححه الحاكم (٢١٨) من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.
(٢) رواه الترمذي (٣٧٨٨) وقال: حسن غريب، وعبد بن حميد (٢٤٠) والحاكم (١/ ١٧٢).

وروي عنه أنه قال في صفة الفرقة الناحية: «**هُمْ مَنْ كَانَ عَلَى مِثْلِ مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي**»[(١)].

فهلا قال: من تمسك بالقرآن، أو بدلالة القرآن، أو بمفهوم القرآن، أو بظاهر القرآن في باب الاعتقادات، فهو ضال؟ وإنما الهدى رجوعكم إلى مقاييس عقولكم، وما يحدثه المتكلمون منكم بعد القرون الثلاثة في هذه المقالة؟ وإن كان قد نبغ أصلها في أواخر عصر التابعين.

ثم أصل هذه المقالة -مقالة التعطيل للصفات- إنما هو مأخوذ عن تلامذة اليهود والمشركين، وضلال الصابئين، فإن أول من حفظ عنه أنه قال هذه المقالة في الإسلام -أعني: أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ليس على العرش حقيقة، وأن معنى ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾: استولى، ونحو ذلك- الجعد بن درهم، وأخذها عنه الجهم بن صفوان، وأظهرها، فنسبت مقالة الجهمية إليه، وقد قيل: إن الجعد أخذ مقالته عن أبان بن سمعان، وأخذها أبان عن طالوت بن أخت لبيد بن الأعصم اليهودي الذي سحر النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[(٢)]، وكان الجعد بن درهم هذا -فيما قيل- من أهل حران، وكان فيهم خلق كثير من الصابئة، والفلاسفة بقايا أهل دين نمروذ، والكنعانيين الذين صنف بعض المتأخرين في سحرهم، ونمروذ هو ملك الصابئة الكلدانيين المشركين، كما أن كسرى ملك الفرس والمجوس، وفرعون ملك القبط الكفار، والنجاشي ملك الحبشة، وبطليموس ملك اليونان، وقيصر ملك الروم، فهو اسم جنس لا اسم علم.

فكانت الصابئة إلا قليلًا منهم إذ ذاك على الشرك، وعلماؤهم هم الفلاسفة، وإن كان الصابئ قد لا يكون مشركًا، بل مؤمنًا بالله، واليوم الآخر؛ كما قال تعالى:

---

(١) رواه الترمذي (٢٦٤١) وحسنه، وصححه الحاكم (٢١٨) من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) رواه البخاري (٣٢٦٨)، ومسلم (٢١٨٩) من حديث عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا.

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة:٦٣]، لكن كثيرًا منهم، أو أكثرهم كانوا كفارًا، أو مشركين، كما أن كثيرًا من اليهود والنصارى بدلوا، وحرفوا، وصاروا كفارًا، أو مشركين، فأولئك الصابئون الذين كانوا إذ ذاك كفارًا، أو مشركين، وكانوا يعبدون الكواكب، ويبنون لها الهياكل.

ومذهب النفاة من هؤلاء في الرب أنه ليس له إلا صفات سلبية، أو إضافية، أو مركبة منهما، وهم الذين بعث إليهم إبراهيم الخليل ﷺ، فيكون الجعد قد أخذ عن الصابئة الفلاسفة، وكذلك أبو نصر الفارابي دخل حران، وأخذ عن فلاسفة الصابئين تمام فلسفته، وأخذها الجهم -أيضًا- فيما ذكره الإمام أحمد وغيره لما ناظر السَّمَّنِيَّة -بعض فلاسفة الهند-، وهم الذين يجحدون من العلوم ما سوى الحسيات، فهذه أسانيد جهم ترجع إلى اليهود، والصابئين، والمشركين، والفلاسفة الضالون هم إما من الصابئين، وإما من المشركين).



خطر الكتب الأجنبية على العقيدة

بيَّن الشيخ ما سببه تعريب الكتب الرومية، واليونانية، أي: ترجمتها إلى العربية في عهد المأمون الخليفة العباسي، وما سببه ذلك من دخول علم الكلام، وقواعد المنطق في كتب العقائد، والاستغناء بذلك عن الأدلة الشرعية في إثبات مسائل العقيدة، وهذه مأساة تتكرر كل وقت حينما يأخذ المسلمون بعلوم الكفار في أمور الدين، والحكم بين الناس، أما الأخذ بعلوم الكفار في المجال الصناعي، والعسكري الذي لا يتنافى مع الدين، فلا بأس به.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: (ثم لما عربت الكتب الرومية، واليونانية في حدود المائة الثانية زاد البلاء مع ما ألقى الشيطان في قلوب الضلَّال ابتداء من جنس ما ألقاه في قلوب أشباههم، ولما كان في حدود المائة الثالثة انتشرت هذه المقالة التي كان السلف يسمونها مقالة الجهمية؛ بسبب بشر بن غياث المريسي، وطبقته؛ وكلام الأئمة مثل: مالك، وسفيان بن عيينة، وابن المبارك، وأبي يوسف، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، والفضيل بن عياض، وبشر الحافي، وغيرهم كثير في ذمهم، وتضليلهم.

وهذه التأويلات الموجودة اليوم بأيدي الناس مثل أكثر التأويلات التي ذكرها أبو بكر بن فورك في كتاب «التأويلات»، وذكرها أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي في كتابه الذي سماه: «تأسيس التقديس»، ويوجد كثير منها في كلام خلق كثير غير هؤلاء، مثل: أبي علي الجبائي، وعبد الجبار بن أحمد الهمذاني، وأبي الحسين البصري، وأبي الوفاء بن عقيل، وأبي حامد الغزالي، وغيرهم، وهي بعينها تأويلات بشر المريسي التي ذكرها في

---

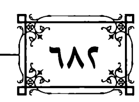
(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٢).

كتابه، وإن كان قد يوجد في كلام بعض هؤلاء رد التأويل، وإبطاله -أيضًا-، ولهم كلام حسن في أشياء، فإنما بينت أن عين تأويلاتهم هي عين تأويلات بشر المريسي، ويدل على ذلك كتاب «الرد» الذي صنفه عثمان بن سعيد الدارمي أحد الأئمة المشاهير في زمان البخاري صنف كتابًا سمَّاه: «رد عثمان بن سعيد على الكاذب العنيد فيما افترى على الله في التوحيد»، حكى فيه هذه التأويلات بأعيانها عن بشر المريسي بكلام يقتضي أن المريسي أقعد بها، وأعلم بالمنقول والمعقول من هؤلاء المتأخرين الذين اتصلت إليهم من جهته، وجهة غيره، ثم رد ذلك عثمان بن سعيد بكلام إذا طالعه العاقل الذكي علم حقيقة ما كان عليه السلف، وتبين له ظهور الحجة لطريقهم، وضعف حجة من خالفهم، ثم إن رأي الأئمة -أئمة الهدى- على ذم المريسية، وأكثرُهم كفروهم، أو ضللوهم، وعلم أن هذا القول الساري في هؤلاء المتأخرين هو مذهب المريسي تبين له الهدى لمن أراد الله هدايته -ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وكلام السلف في هذا الباب موجود في كتب كثيرة لا يمكن أن نذكر ههنا إلا قليلًا منها، مثل: كتاب «السنن» للالكائي، و«الإبانة» لابن بطة، و«السنة» لأبي ذر الهروي، و«الأصول» لأبي عمرو الطلمنكي، وكلام أبي عمر بن عبد البر، و«الأسماء والصفات» للبيهقي.

وقبل ذلك «السنة» للطبراني، ولأبي الشيخ الأصبهاني، ولأبي عبد الله بن منده، ولأبي أحمد العسال الأصبهانيين.

وقبل بذلك «السنة» للخلال، و«التوحيد» لابن خزيمة، وكلام أبي العباس بن سريج، و«الرد على الجهمية» لجماعة، مثل: البخاري، وشيخه عبد الله بن محمد الجعفي، وقبل ذلك «السنة» لعبد الله بن أحمد، و«السنة» لأبي بكر بن الأثرم، و«السنة» لحنبل،



وللمروذي، ولأبي داود السجستاني، ولابن أبي شيبة، و«السنة» لأبي بكر بن أبي عاصم، وكتاب «خلق أفعال العباد» للبخاري، وكتاب «الرد على الجهمية» لعثمان بن سعيد الدارمي، وغيرهم، وكلام أبي العباس عبد العزيز المكي صاحب «الحيدة في الرد على الجهمية»، وكلام نعيم بن حماد الخزاعي، وكلام غيرهم، وكلام الإمام أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، ويحيى بن سعيد، ويحيى بن يحيى النيسابوري، وأمثالهم، وقَبْلُ لعبد الله بن المبارك، وأمثاله، وأشياء كثيرة.

وعندنا من الدلائل السمعية والعقلية ما لا يتسع هذا الموضع لذكره، وأنا أعلم أن المتكلمين النفاة لهم شبهات موجودة، ولكن لا يمكن ذكرها في الفتوى، فإذا كان أصل هذه المقالة -مقالة التعطيل، والتأويل- مأخوذًا عن تلامذة المشركين، والصابئين، واليهود، فكيف تطيب نفس مؤمن، بل نفس عاقل أن يأخذ سبيل هؤلاء المغضوب عليهم، والضالين، ويدع سبيل الذين أنعم الله عليهم من النبيين، والصديقين، والشهداء، والصالحين؟).

ثم بيَّن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ القاعدة الصحيحة التي يجب اتباعها في أسماء الله وصفاته، فقال[1]: (ثم القول الشامل في جميع هذا الباب: أن يوصف الله بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله، وبما وصفه به السابقون الأولون، لا يُتجاوز القرآن والحديث.

قال الإمام أحمد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لا يُتجاوز القرآن والحديث».

ومذهب السلف أنهم يصفون الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله من غير تحريف، ولا تعطيل، ومن غير تكييف، ولا تمثيل، ونعلم أن ما وُصِف الله به من ذلك، فهو

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٦).

حق ليس فيه لغز، ولا أحاجٍ، بل معناه يعرف من حيث يعرف مقصود المتكلم بكلامه، لا سيما إذا كان المتكلم أعلم الخلق بما يقول، وأفصح الخلق في بيان العلم، وأفصح الخلق في البيان، والتعريف، والدلالة، والإرشاد، وهو سبحانه مع ذلك ليس كمثله شيء، لا في نفسه المقدسة المذكورة بأسمائه وصفاته، ولا في أفعاله، فكما نتيقن أن الله سبحانه له ذات حقيقة، وله أفعال حقيقة، فكذلك له صفات حقيقة، وهو ليس كمثله شيء، لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، وكل ما أوجب نقصًا، أو حدوثًا، فإن الله منزه عنه حقيقة، فإنه سبحانه مستحق للكمال الذي لا غاية فوقه، ويمتنع عليه الحدوث؛ لامتناع العدم عليه، واستلزام الحدوث سابقة العدم، ولافتقار المحدَث إلى محدِث، ولوجوب وجوده بنفسه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وبهذا القدر نكتفي).

وقد بيَّن فيه الشيخ تأويلات المخالفين، والكتب التي دونت فيها هذه التأويلات، والكتب التي ردت على هذه التأويلات، وبيَّن منشأ ضلالة المؤولين، وسندهم المظلم، وأنه ينتهي إلى اليهود الذين وصفوا الله بالنقائص، والعيوب، وجحدوا كماله وعظمته، وذلك من أجل أن يكون المسلم على بصيرة من الضلال، وأهله، ويعرف مصادره.



الفرق بين مذهب السلف، ومذهب الخلف في الصفات

أبدى الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مقارنة بين مذهب السلف في أسماء الله وصفاته، وبين مذاهب مخالفيهم، فقال[1]: (ومذهب السلف بين التعطيل والتمثيل، فلا يمثلون صفات الله بصفات خلقه، كما لا يمثلون ذاته بذات خلقه، ولاينفون عنه ما وصف به نفسه، ووصفه به رسوله، فيعطلوا أسماءه الحسنى، وصفاته العليا، ويحرفوا الكلم عن مواضعه، ويلحدوا في أسماء الله، وآياته.

وكل واحد من فريقي التعطيل والتمثيل جامع بين التعطيل والتمثيل، أما المعطلون، فإنهم لم يفهموا من أسماء الله وصفاته إلا ما هو اللائق بالمخلوق، ثم شرعوا في نفي تلك المفهومات، فقد جمعوا بين التعطيل والتمثيل، فمثَّلوا أولًا، وعطلوا آخرًا، وهذا تشبيه وتمثيل منهم للمفهوم من أسمائه وصفاته بالمفهوم من أسماء خلقه وصفاتهم، وتعطيل لما يستحقه هو سبحانه من الأسماء والصفات اللائقة بالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

فإنه إذا قال القائل: لو كان الله فوق العرش للزم إما أن يكون أكبر من العرش، أو أصغر، أو مساويًا، وكل ذلك من المحال، ونحو ذلك من الكلام، فإنه لم يفهم من كون الله على العرش إلا ما يثبت لأي جسم كان على أي جسم كان، وهذا اللازم تابع لهذا المفهوم، أما استواء يليق بجلال الله تعالى، ويختص به، فلا يلزمه شيء من اللوازم الباطلة التي يجب فيها كما يلزم من سائر الأجسام، وصار هذا مثل قول الممثل: إذا كان للعالم صانع، فإما أن يكون جوهرًا، أو عَرَضًا، وكلاهما محال؛ إذ لا يعقل موجودٌ إلا هذان.

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٧).

وقولِه: إذا كان مستويًا على العرش، فهو مماثل لاستواء الإنسان على السرير، والفلك؛ إذ لا يعلم الاستواء إلا هكذا، فإن كليهما مَثَّل، وكليهما عَطَّل حقيقةً ما وصف الله به نفسه، وامتاز الأول بتعطيل كل اسم للاستواء الحقيقي، وامتاز الثاني بإثبات استواء هو من خصائص المخلوقين.

والقول الفاصل هو ما عليه الأمة الوسط من أن الله مستوٍ على عرشه استواء يليق بجلاله، ويختص به، فكما أنه موصوف بأنه بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير، وأنه سميع بصير، ونحو ذلك، ولا يجوز أن يثبت للعلم، والقدرة خصائص الأعراض التي لعلم المخلوقين، وقدرتهم، فكذلك هو سبحانه فوق العرش، ولا يثبت لفوقيته خصائص فوقية المخلوق على المخلوق، ولوازمها، واعلم أنه ليس في العقل الصريح، ولا في شيء من النقل الصحيح ما يوجب مخالفة الطريق السلفية أصلًا، ثم المخالفون للكتاب والسنة، وسلف الأمة من المتأولين لهذا الباب في أمر مريج، فإن من أنكر الرؤية يزعم أن العقل يحيلها، وأنه مضطر فيها إلى التأويل، ومن يحيل أن لله علمًا وقدرة، وأن يكون كلامه غير مخلوق، ونحو ذلك يقول: إن العقل أحال ذلك، فاضطر إلى التأويل، بل من ينكر حقيقة حشر الأجساد، والأكل، والشرب الحقيقي في الجنة يزعم أن العقل أحال ذلك، وأنه مضطر إلى التأويل، ومن يزعم أن الله ليس فوق العرش يزعم أن العقل أحال ذلك، وأنه مضطر إلى التأويل، ويكفيك دليلًا على فساد قول هؤلاء أنه ليس لواحد منهم قاعدة مستمرة فيما يحيله العقل، بل منهم من يزعم أن العقل جوز، وأوجب ما يدعي الآخر أن العقل أحاله، فيا ليت شعري بأي عقل يوزن الكتاب، والسنة؟

فرضي الله عن الإمام مالك بن أنس؛ حيث قال: «أوَكلما جاءنا رجل أجدل من رجل تركنا ما جاء به جبريل إلى محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لجدل هؤلاء؟».

وكل من هؤلاء مخصوم بما خَصَم به الآخر، وهو من وجوه:

أحدها: بيان أن العقل لا يحيل ذلك.

والثاني: أن النصوص الواردة لا تحتمل التأويل.

والثالث: أن عامة هذه الأمور قد عُلم أن الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جاء بها بالاضطرار، كما أنه جاء بالصلوات الخمس، وصوم شهر رمضان، فالتأويل الذي يحيلها عن هذا بمنزلة تأويل القرامطة، والباطنية في الحج، والصلاة، والصوم، وسائر ما جاءت به النبوات.

والرابع: أن يُبيَّن أن العقل الصريح يوافق ما جاءت به النصوص، وإن كان في النصوص من التفصيل ما يُعجز العقلَ عن درك التفصيل، وإنما يعلمه مجملًا، إلى غير ذلك من الوجوه.

على أن الأساطين، والفحول من هؤلاء معترفون بأن العقل لا سبيل له إلى اليقين في عامة المطالب الإلهية، وإذا كان هكذا، فالواجب تلقي علم ذلك من النبوات على ما هو عليه، ومن المعلوم للمؤمنين أن الله تعالى بعث محمدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالهدى، ودين الحق؛ ليظهره على الدين كله، وكفى بالله شهيدًا، وأنه بيَّن للناس ما أخبرهم به من أمور الإيمان بالله، واليوم الآخر، والإيمان بالله، واليوم الآخر يتضمن الإيمان بالمبدأ والمعاد، وهو الإيمان بالخلق والبعث؛ كما جمع في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة:٨]، وقال تعالى: ﴿مَّا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ [لقمان:٢٨]، وقال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ [الروم:٢٧]، وقد بيَّن الله على لسان رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من أمر الإيمان بالله، واليوم الآخر ما هدى الله به عباده، وكشف به مراده، ومعلوم للمؤمنين أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

أعلم من غيره بذلك، وأنصح من غيره للأمة، وأفصح من غيره عبارة وبيانًا، بل هو أعلم الخلق بذلك، وأنصح الخلق للأمة، وأفصحهم.

فقد اجتمع في حقه كمال العلم، والقدرة، والإرادة، ومعلوم أن المتكلم أو الفاعل إذا كمل علمه، وقدرته، وإرادته كمل كلامه وفعله، وإنما يدخل النقص إما من نقص علمه، وإما من عجز عن بيان علمه، وإما لعدم إرادته البيان، والرسول هو الغاية في كمال العلم، والغاية في كمال إرادة البلاغ المبين، والغاية في قدرته على البلاغ المبين).



مناهج المنحرفين عن منهج السلف

بيَّن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ طوائف المنحرفين عن منهج السلف، فقال[(١)]: (وأما المنحرفون عن طريقهم، فهم ثلاث طوائف: أهل التخييل، وأهل التأويل، وأهل التجهيل.

فأهل التخييل هم المتفلسفة، ومن سلك سبيلهم من متكلم، ومتصوف، ومتفقه، فإنهم يقولون: إن ما ذكره الرسول من أمر الإيمان بالله، واليوم الآخر إنما هو تخييل للحقائق؛ لينتفع به الجمهور، لا أنه بيَّن به الحق، ولا هدى به الخلق، ولا أوضح به الحقائق، ثم هم على قسمين: منهم من يقول: إن الرسول لم يعلم الحقائق على ما هي عليه. ويقولون: إن من الفلاسفة الإلهية من علمها، وكذلك من الأشخاص الذين يسمونهم الأولياء من علمها، ويزعمون أن من الفلاسفة، والأولياء من هو أعلم بالله واليوم الآخر من المرسلين، وهذه مقالة غلاة الملحدين من الفلاسفة، والباطنية -باطنية الشيعة، وباطنية الصوفية.

ومنهم من يقول: بل الرسول علمها، لكن لم يبينها، وإنما تكلم بما يناقضها، وأراد من الخلق فهم ما يناقضها؛ لأن مصلحة الخلق في هذه الاعتقادات التي لا تطابق الحق.

ويقول هؤلاء: يجب على الرسول أن يدعو الناس إلى اعتقاد التجسيم مع أنه باطل، وإلى اعتقاد معاد الأبدان مع أنه باطل، ويخبرهم بأن أهل الجنة يأكلون، ويشربون، مع أن ذلك باطل. قالوا: لأنه لا يمكن دعوة الخلق إلا بهذه الطريقة التي تتضمن الكذب لمصلحة العباد.

فهذا قول هؤلاء في نصوص الإيمان بالله، واليوم الآخر.

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٣١).

وأما الأعمال، فمنهم من يقرها، ومنهم من يجريها هذا المجرى، ويقول: إنما يؤمر بها بعض الناس دون بعض، ويؤمر بها العامة دون الخاصة، فهذه طريقة الباطنية الملاحدة، والإسماعيلية، ونحوهم.

وأما أهل التأويل، فيقولون: إن النصوص الواردة في الصفات لم يقصد بها الرسول أن يعتقد الناس الباطل، ولكن قصد بها معاني، ولم يبين لهم تلك المعاني، ولا دلهم عليها، ولكن أراد أن ينظروا، فيعرفوا الحق بعقولهم، ثم يجتهدوا في صرف النصوص عن مدلولها، ومقصوده امتحانهم، وتكليفهم، وإتعاب أذهانهم وعقولهم في أن يصرفوا كلامه عن مدلوله، ومقتضاه، ويعرف الحق من غير جهته.

وهذا قول المتكلمة، والجهمية، والمعتزلة، ومن دخل معهم في شيء من ذلك.

والذين قصدنا الرد عليهم في هذه الفتيا هم هؤلاء؛ إذ كان نفور الناس عن الأولين مشهورًا بخلاف هؤلاء، فإنهم تظاهروا بنصر السنة في مواضع كثيرة، وهم في الحقيقة لا الإسلام نصروا، ولا الفلاسفة كسروا، لكن أولئك الملاحدة ألزموهم في نصوص المعاد نظير ما ادَّعوه في نصوص الصفات، فقالوا لهم: نحن نعلم بالاضطرار أن الرسل جاؤوا بمعاد الأبدان، وقد علمنا فساد الشبه المانعة منه.

وأهل السنة يقولون لهم: ونحن نعلم بالاضطرار أن الرسل جاءت بإثبات الصفات، ونصوص الصفات في الكتب الإلهية أكثر، وأعظم من نصوص المعاد، ويقولون لهم: معلوم أن مشركي العرب، وغيرهم كانوا ينكرون المعاد، وقد أنكروه على الرسول، وناظروه عليه، بخلاف الصفات، فإن لم ينكر شيئًا منها أحد من العرب، فعلم أن إقرار العقول بالصفات أعظم من إقرارها بالمعاد، وأن إنكار المعاد أعظم من إنكار الصفات، فكيف يجوز مع هذا أن يكون ما أخبر به من الصفات ليس كما أخبر به، وما أخبر به من المعاد هو على ما أخبر به؟

وأيضًا: فقد علم أنه ﷺ قد ذمَّ أهل الكتاب على ما حرَّفوه، وبدَّلوه، ومعلوم أن التوراة مملوءة من ذكر الصفات، فلو كان هذا مما بُدِّل، وحُرِّف لكان إنكار ذلك عليهم أولى، فكيف وكانوا إذا ذكروا الصفات بين يديه يضحك تعجبًا منهم، وتصديقًا لهم، ولم يعبهم قط بما تعيب به النفاة أهل الإثبات، مثل: التجسيم، والتشبيه، ونحو ذلك؟ بل عابهم بقولهم: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة:٦٤]، وقولهم: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾ [آل عمران:١٨١]، وقولهم: إنه استراح يوم السبت لما خلق السماوات والأرض، فقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق:٣٨]، والتوراة مملوءة من الصفات المطابقة للصفات المذكورة في القرآن، والحديث، وليس فيها تصريح بالمعاد كالقرآن، فإذا جاز أن تُتأول الصفات التي اتفق عليها الكتابان، فتأويل المعاد الذي انفرد به أحدهما أولى، والثاني مما يعلم بالاضطرار من دين الرسول أنه باطل، فالأول أولى بالبطلان.

وأما الصنف الثالث، وهم أهل التجهيل، فهم كثير من المنتسبين إلى السنة، وأتباع السلف يقولون: إن الرسول ﷺ لم يعرف معاني ما أنزل الله إليه من آيات الصفات، ولا جبريل يعرف معاني الآيات، ولا السابقون الأولون عرفوا ذلك، وكذلك قولهم في أحاديث الصفات: إن معناها لا يعلمه إلا الله، مع أن الرسول تكلم بها ابتداء، فعلى قولهم تكلم بكلام لا يعرف معناه، وهؤلاء يظنون أنهم اتبعوا قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران:٧]، فإنه وقف أكثر السلف على قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران:٧]، وهو وقف صحيح، لكن لم يفرقوا بين معنى الكلام، وتفسيره، وبين التأويل الذي انفرد الله تعالى بعلمه، وظنوا أن التأويل المذكور في كلام الله تعالى هو التأويل المذكور في كلام المتأخرين، وغلطوا في ذلك).

معاني التأويل

يبيِّن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ معاني التأويل، وأيها التأويل الذي لا يعلمه إلا الله؛ ليقطع بذلك حجة الذين جعلوا أسماء الله وصفاته مما لا يعلم تأويله إلا الله، وهم من يسمون بالمفوضة، فيقول(١): (إن لفظ التأويل يراد به ثلاث معان:

التأويل في اصطلاح كثير من المتأخرين هو: صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح؛ لدليل يقترون بذلك، فلا يكون معنى اللفظ الموافق لدلالة ظاهره تأويلًا على اصطلاح هؤلاء، وظنوا أن مراد الله تعالى بلفظ التأويل ذلك، وأن للنصوص تأويلًا يخالف مدلولها لا يعلمه إلا الله، ولا يعلمه المتأولون، ثم كثير من هؤلاء يقولون: تجري على ظاهرها، فظاهرها مراد مع قولهم: إن لها تأويلًا بهذا المعنى لا يعلمه إلا الله، وهذا تناقض وقع فيه كثير من هؤلاء المتسبين إلى أصحاب الأئمة الأربعة، وغيرهم.

والمعنى الثاني: أن التأويل هو تفسير الكلام، سواء وافق ظاهره، أو لم يوافقه، وهذا هو التأويل في اصطلاح جمهور المفسرين، وغيرهم، وهذا التأويل يعلمه الراسخون في العلم، وهو موافق لوقف من وقف من السلف على قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران:٧]، كما نقل ذلك عن ابن عباس، ومجاهد، ومحمد بن جعفر ابن الزبير، ومحمد بن إسحاق، وابن قتيبة، وغيرهم، وكلا القولين حق باعتبار، ولهذا نقل عن ابن عباس هذا، وهذا، وكلاهما حق.

والمعنى الثالث: أن التأويل هو الحقيقة التي يؤول الكلام إليها، وإن وافقت ظاهره، فتأويل ما أخبر الله به في الجنة من الأكل، والشرب، واللباس، والنكاح، وقيام

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٣٥).

الساعة، وغير ذلك هو الحقائق الموجودة أنفسها، لا ما يتصور من معانيها في الأذهان، ويُعبر عنه باللسان، وهذا هو التأويل في لغة القرآن؛ كما قال تعالى عن يوسف أنه قال: ﴿يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأۡوِيلُ رُءۡيَٰيَ مِن قَبۡلُ قَدۡ جَعَلَهَا رَبِّي حَقّٗا﴾ [يوسف:١٠٠]، وقال تعالى: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأۡوِيلَهُۥۚ يَوۡمَ يَأۡتِي تَأۡوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبۡلُ قَدۡ جَآءَتۡ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلۡحَقِّ﴾ [الأعراف:٥٣]، وقال تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء:٥٩]، وهذا التأويل هو الذي لا يعلمه إلا الله.

وتأويل الصفات هو الحقيقة التي انفرد الله تعالى بعلمها، وهو الكيف المجهول الذي قال فيه السلف كمالك، وغيره: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول»، فالاستواء معلوم يعلم معناه، ويفسر، ويترجم بلغة أخرى، وهو من التأويل الذي يعلمه الراسخون في العلم، وأما كيفية ذلك الاستواء، فهو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله تعالى.

وقد روي عن ابن عباس ما ذكره عبد الرزاق، وغيره في «تفسيرهم» عنه أنه قال: تفسير القرآن على أربعة أوجه:« تفسير تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يعذر أحد بجهالته، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله عَزَّوَجَلَّ، فمن ادَّعى علمه، فهو كاذب». وهذا كما قال تعالى: ﴿فَلَا تَعۡلَمُ نَفۡسٞ مَّآ أُخۡفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعۡيُنٖ جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [السجدة:١٧]، وقال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول الله تعالى: «**أَعْدَدْتُ لِعِبَادِيَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ**»(١).

وكذلك علم وقت الساعة، ونحو ذلك، فهذا من التأويل الذي لا يعلمه إلا الله تعالى، وإن كنا نفهم معاني ما خوطبنا به، ونفهم من الكلام ما قُصد إفهامُنا إياه؛ كما قال

---

(١) رواه البخاري (٣٢٤٤)، ومسلم (٢٨٢٤) عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴾ [محمد:١٤]، وقال: ﴿ أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا۟ ٱلْقَوْلَ ﴾ [المؤمنون:٦٨]، فأمر بتدبر القرآن كله لا بتدبر بعضه.

وقال أبو عبد الرحمن السلمي: حدثنا الذي كانوا يقرئوننا القرآن: عثمان بن عفان، وعبد الله بن مسعود، وغيرهما: أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ عشر آيات لم يتجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم، والعمل. قالوا: «فتعلمنا القرآن، والعلم، والعمل جميعًا»[1].

وقال مجاهد: «عرضت المصحف على ابن عباس رضي الله عنهما من فاتحته إلى خاتمته أقفه عند كل آية، وأسأله عنها».

والمقصود هنا: التنبيه على أصول المقالات الفاسدة التي أوجبت الضلالة في باب العلم، والإيمان بما جاء به الرسول ﷺ، وأن من جعل الرسول غير عالم بمعاني القرآن الذي أنزل عليه، ولا جبريل جعله غير عالم بالسمعيات، ولم يجعل القرآن هدى، ولا بيانًا للناس، ثم هؤلاء ينكرون العقليات في هذا الباب بالكلية، فلا يجعلون عند الرسول، وأمته في باب معرفة الله عز وجل لا علومًا عقلية، ولا سمعية، وهم قد شاركوا الملاحدة في هذه من وجوه متعددة، وهم مخطئون فيما نسبوا إلى الرسول ﷺ، وإلى السلف من الجهل، كما أخطأ في ذلك أهل التحريف، والتأويلات الفاسدة، وسائر أصناف الملاحدة).

ثم ذكر الشيخ رحمه الله كثيرًا من كلام السلف في إثبات أسماء الله وصفاته كما جاءت، مع اعتقاد معانيها، ووصف الله بها، وتفويض معرفة كيفيتها إلى الله تعالى على قاعدة: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول»، وأنهم يقولون: «أمروها كما جاءت بلا كيف».

---

(١) انظر: الطبقات لابن سعد (٦/ ١٧٢)، والسير (١/ ٤٩٠)، (٤/ ٦٩)، وانظر ما سبق (ص٤٣١).

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فقولهم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ: «أمروها كما جاءت». رد على المعطلة. وقولهم: «بلا كيف». رد على الممثلة).

قال الشيخ: (ولو كان القوم قد آمنوا باللفظ المجرد من غير فهم لمعناه على ما يليق بالله لما قالوا: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، ولما قالوا: أمروها كما جاءت بلا كيف، فإن الاستواء حينئذٍ لا يكون معلومًا، بل مجهولًا بمنزلة حروف المعجم، وأيضًا: فإنه لا يحتاج إلى نفي الكيفية إذا لم يفهم عن اللفظ معنى، وإنما يحتاج إلى نفي الكيفية إذا أثبتت الصفات).



معنى إمرار آيات الصفات كما جاءت

يقول الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان معنى قول السلف في نصوص الصفات: «أمروها كما جاءت بلا كيف»[(١)]: (لو كان القوم قد آمنوا باللفظ المجرد من غير فهم لمعناه على ما يليق بالله لما قالوا: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، ولما قالوا: أمروها كما جاءت بلا كيف، فإن الاستواء حينئذٍ لا يكون معلومًا، بل مجهولًا بمنزلة حروف المعجم، وأيضًا: فإنه لا يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا لم يفهم عن اللفظ معنى، وإنما يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا أثبتت الصفات، وأيضًا: فإن من ينفي الصفات الخبرية، أو الصفات مطلقًا لا يحتاج إلى أن يقول: بلا كيف.

فمَن قال: إن الله ليس على العرش. لا يحتاج أن يقول: بلا كيف. فلو كان مذهب السلف نفي الصفات في نفس الأمر لما قالوا: بلا كيف، وأيضًا: فقولهم: «أمروها كما جاءت» يقتضي إبقاء دلالتها على ما هي عليه، فإنها جاءت ألفاظٌ دالة على معان، فلو كانت دلالتها منتفية لكان الواجب أن يقال: أمروا لفظها مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مراد، أو أمروا لفظها مع اعتقاد أن الله لا يوصف بما دلت عليه حقيقة، وحينئذٍ لا تكون قد أمرت كما جاءت، ولا يقال حينئذٍ: بلا كيف؛ إذ نفي الكيف عما ليس بثابت لغو من القول).

ثم يواصل الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ النقول عن أئمة السلف في هذا الموضوع المهم، فيقول: (وروى الأثرم في «السنة»، وأبو عبد الله بن بطة في «الإبانة»، وأبو عمرو الطلمنكي، وغيرهم بإسناد صحيح عن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون، وهو أحد

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٤١).

أئمة المدينة الثلاثة الذين هم: مالك بن أنس، وابن الماجشون، وابن أبي ذئب، وقد سئل عما جحدت الجهمية؟ قال: أما بعد: فقد فهمت ما سألت فيما تتابعت الجهمية، ومن خَلفَها في صفة الرب العظيم الذي فاقت عظمته الوصف والتقدير، وكلَّت الألسن عن تفسير صفته، وانحصرت العقول دون معرفة قدرته، وردت عظمته العقول، فلم تجد مساغًا، فرجعت خاسئة وهي حسيرة، وإنما أمروا بالتفكر والنظر فيما خَلَق بالتقدير، وإنما يقال: كيف لمن لم يكن مرة، ثم كان؟ فأما الذي لا يحول، ولا يزول، ولم يزل، وليس له مثل، فإنه لا يعلم كيف هو إلا هو، وكيف يعرف قدر من لم يَبْدأ، ومن لا يموت، ولا يبلى؟ وكيف يكون لصفة شيء منه حد، أو منتهى يعرفه عارف، أو يحده واصف على أنه الحق المبين لا حق أحق منه، ولا شيء أبين منه، الدليل على عجز العقول عن تحقيق صفته عجزها عن تحقيق صفة أصغر خلقه لا تكاد تراه صغيرًا يجول، ويزول، ولا يُرى له سمع، ولا بصر لما يتقلب به، ويحتال من عقله، أعْضَلُ بك، وأخفى عليك مما ظهر من سمعه، وبصره، فتبارك الله أحسن الخالقين، وخالقهم، وسيد السادة، وربهم ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١].

اعرف -رحمك الله- غناك عن تكلف صفة ما لم يصف الرب من نفسه بعجزك عن معرفة قدر ما وصف منها، وإذا لم تعرف قدر ما وصف، فما تكلفك علم ما لم يصف؟ هل تستدل بذلك على شيء من طاعته، أو تزدجر عن شيء من معصيته؟ فأما الذي جحد ما وصف الرب من نفسه تعمقًا، وتكلفًا، فقد استهوته الشياطين في الأرض حيران، فصار يستدل بزعمه على جحد ما وصف الرب، وسمى من نفسه بأن قال: لا بد إن كان له كذا من أن يكون له كذا، فعمى عن البيِّن بالخفي، فجحد ما سمى الرب من نفسه لصمت الرب عما لم يسم منها، فلم يزل يملي له الشيطان حتى جحد قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٢-٢٣]، فقال: لايراه أحد يوم القيامة، فجحد والله

أفضل كرامة الله التي أكرم بها أولياءه يوم القيامة من النظر إلى وجهه، ونضرته إياهم ﴿ فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ ﴾ [القمر:٥٥]، قد قضى أنهم لا يموتون، فهم بالنظر إليه يَنْضَرون.

إلى أن قال: وإنما جحد رؤية الله يوم القيامة إقامة للحجة الضالة المضلة؛ لأنه قد عرف أنه إذا تجلى لهم يوم القيامة رأوا منه ما كانوا به قبل ذلك مؤمنين، وكان له جاحدًا، وقال المسلمون: يا رسول الله، هل نرى ربنا يوم القيامة؟ فقال رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: **«هَلْ تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ؟» قالوا: لا. قال: «فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَ رَبَّكُمْ يَوْمَئِذٍ كَذَلِكَ»**[1].

وقال رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: **«لَا تَمْتَلِئُ جَهَنَّمُ حَتَّى يَضَعَ الْجَبَّارُ فِيهَا قَدَمَهُ فَتَقُولُ: قَطِ، قَطِ. وَيَنْزَوِي بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ»**[2].

وقال لثابت بن قيس: **«لَقَدْ ضَحِكَ اللهُ مِمَّا فَعَلْتَ بِضَيْفِكَ الْبَارِحَةَ»**[3].

وقال فيما بلغنا: **«إِنَّ اللهَ تَعَالَى لَيَضْحَكُ مِنْ أَزَلِكُمْ وَقُنُوطِكُمْ وَسُرْعَةِ إِجَابَتِكُمْ»**. فقال له رجل من العرب: إن ربنا ليضحك؟ قال: **«نَعَمْ»**. قال: لانعدم من رب يضحك خيرًا[4]. إلى أشباه لهذا مما لا نحصيه).

ثم ساق الشيخ رَحِمَهُٱللَّهُ بقية كلام ابن الماجشون في هذا الموضوع، وعلق عليه بقوله: (وهذا كلام ابن الماجشون الإمام، فتدبره، وانظر كيف أثبت الصفات، ونفى علم الكيفية

---

(١) رواه البخاري (٧٤٣٧)، ومسلم (١٨٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.
(٢) رواه البخاري (٤٨٤٩)، ومسلم (٢٨٤٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.
(٣) رواه البخاري (٣٧٩٨)، ومسلم (٢٠٥٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.
(٤) رواه ابن ماجه (١٨١)، وأحمد (٤/ ١١)، وقال البوصيري (١/ ٢٦): فيه مقال.

موافقًا لغيره من الأئمة، وكيف أنكر على من نفى الصفات بأنه يلزمهم من إثباتها كذا وكذا، كما تقوله الجهمية: إنه يلزم أن يكون جسمًا، أو عَرَضًا، فيكون محدثًا).

وبهذا القدر كفاية مما نقله الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن أئمة الإسلام في إثبات أسماء الله وصفاته على ما يليق بجلاله، وعظمته، والرد على مَن أنكرها، وإبطال شبهاته؛ لأنه لا يزال في الساحة اليوم للقوم وارث يردد ما قالوه، وينشر ما كتبوه، والحمد لله على وضوح الحق، وافتضاح الباطل.



منهج السلف في الاعتقاد، وغيره

يواصل شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ نقولاته عن أئمة الإسلام في بيان منهج أهل السنة والجماعة في الاعتقاد، وغيره، فيقول[1]: (وفي كتاب «الفقه الأكبر» المشهور عند أصحاب أبي حنيفة الذين رووه بالإسناد عن أبي مطيع الحكم، عن عبد الله البلخي، قال: سألت أبا حنيفة عن الفقه الأكبر؟ فقال: لا تكفر أحدًا بذنب، ولا تنف أحدًا به من الإيمان، وتأمر بالمعروف، وتنهى عن المنكر، وتعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك، ولا تتبرأ من أحد من أصحاب رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا توال أحدًا دون أحد، وأن ترد أمر عثمان، وعلي إلى الله عَزَّ وَجَلَّ.

قال أبو حنيفة: الفقه الأكبر في الدين خير من الفقه في العلم، ولَأَنْ يفقه الرجل كيف يعبد ربه خير له من أن يجمع العلم الكثير.

قلت: يريد رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن فقه العقيدة أهم من فقه الفروع، فليتنبه لذلك الذين لا يهتمون بأمر العقيدة من الدعاة في زماننا هذا.

قال أبو مطيع الحكم بن عبد الله: قلت: أخبرني عن أفضل الفقه؟ قال: تعلم الرجل الإيمان، والشرائع، والسنن، والحدود، واختلاف الأئمة، وذكر مسائل الإيمان، ثم ذكر مسائل القدر، والرد على القدرية بكلام حسن ليس هذا موضعه، ثم قال: قلت: فما تقول في من يأمر بالمعروف، وينهى عن المنكر، فيتبعه على ذلك أناس، فيخرج على الجماعة، هل ترى ذلك؟ قال: لا. قلت: ولم؟ وقد أمر الله ورسوله بالأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وهو فريضة واجبة؟ قال: هو كذلك، لكن ما يفسدون أكثر مما يصلحون من

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٤٦).

سفك الدماء، واستحلال الحرام. قال: وذكر الكلام في قتل الخوارج، والبغاة، إلى أن قال: قال أبو حنيفة عمن قال: لا أعرف ربي في السماء، أم في الأرض، فقد كفر؛ لأن الله يقول: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، وعرشه فوق سبع سماواته.

قلت: فإن قال: إنه على العرش استوى، ولكنه يقول: لا أدري العرش في السماء، أم في الأرض؟ قال: هو كافر؛ لأنه أنكر أن يكون في السماء؛ لأنه تعالى في أعلى عليين، وأنه يدعى من أعلى لا من أسفل.

وفي لفظ: سألت أبا حنيفة عمن يقول: لا أعرف ربي في السماء، أم في الأرض؟ قال: قد كفر؛ لأن الله يقول: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥] وعرشه فوق سبع سماواته. قال: فإنه يقول: على العرش استوى، ولكن لا يدري العرش في الأرض، أو في السماء؟ قال: إذا أنكر أنه في السماء، فقد كفر.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ففي هذا الكلام المشهور عن أبي حنيفة عند أصحابه أنه كَفَّر الواقفَ الذي يقول: لا أعرف ربي في السماء، أم في الأرض، فكيف يكون الجاحد النافي الذي يقول: ليس في السماء، ولا في الأرض؟

واحتج على كفره بقوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، قال: وعرشه فوق سماواته. وبيَّن بهذا أن قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥] يبيِّن أن الله فوق السماوات فوق العرش، وأن الاستواء على العرش دلَّ على أن الله بنفسه فوق العرش، ثم إنه أردف ذلك بتكفير من قال: إنه على العرش استوى، ولكن توقف في كون العرش في السماء، أم في الأرض.

قال: لأنه أنكر أنه في السماء؛ لأن الله في أعلى عليين، وأنه يدعى من أعلى لا من أسفل، وهذا تصريح من أبي حنيفة بتكفير من أنكر أن يكون الله في السماء، واحتج على

ذلك بأن الله في أعلى عليين، وأنه يدعى من أعلى لا من أسفل، وكل من هاتين الحجتين فطرية عقلية، فإن القلوب مفطورة على الإقرار بأن الله في العلو، وأنه يدعى من أعلى لا من أسفل، وقد جاء اللفظ الآخر صريحًا عنه بذلك. فقال: إذا أنكر أنه في السماء، فقد كفر).

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ نقولًا كثيرة عن أئمة آخرين فيما يبلغ اثنين وخمسين صفحة، ثم قال بعدها[(١)]: (قلت: وليعلم السائل أن الغرض من هذا الجواب ذكر ألفاظ بعض الأئمة الذين نقلوا مذهب السلف في هذا الباب، وليس كل من ذكرنا شيئًا من قوله من المتكلمين، وغيرهم يقول بجميع ما نقوله في هذا الباب، وغيره، ولكن الحق يقبل من كل من تكلم به، وكان معاذ بن جبل يقول في كلامه المشهور عنه الذي رواه أبو داود في «سننه»[(٢)]: «اقْبَلُوا الْحَقَّ مِنْ كُلِّ مَنْ جَاءَ بِهِ وَإِنْ كَانَ كَافِرًا -أَوْ قَالَ: فَاجِرًا-، وَاحْذَرُوا زَيْغَةَ الْحَكِيمِ. قَالُوا: كَيْفَ نَعْلَمُ أَنَّ الْكَافِرَ يَقُولُ كَلِمَةَ الْحَقِّ؟ قَالَ: إِنَّ عَلَى الْحَقِّ نُورًا أَوْ قَالَ كَلَامًا هَذَا مَعْنَاهُ».

وجماع الأمر في ذلك أن الكتاب والسنة يحصل منهما كمال الهدى والنور لمن تدبر كتاب الله، وسنة نبيه، وقصد اتباع الحق، وأعرض عن تحريف الكلم عن مواضعه، والإلحاد في أسماء الله وآياته، ولا يحسَب الحاسبُ أن شيئًا من ذلك يناقض بعضه بعضًا ألبتة، مثل: أن يقول القائل: ما في الكتاب، والسنة من أن الله فوق العرش يخالفه الظاهر من قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد:٤]، وقوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَإِنَّ اللهَ قِبَلَ وَجْهِهِ**»[(٣)]، ونحو ذلك، فإن ذلك غلط، وذلك أن الله معنا

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ١٠١).

(٢) رواه أبو داود (٤٦١١)، والحاكم (٤/ ٥١٣)، وصححه على شرط مسلم.

(٣) رواه البخاري (٤٠٦)، ومسلم (٥٤٧) من حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

حقيقةً، وهو فوق العرش حقيقةً؛ كما جمع الله بينهما في قوله سبحانه: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد:٤]، فأخبر أنه فوق العرش يعلم كل شيء وهو معنا أينما كنا؛ كما قال النبي ﷺ في حديث الأوعال[1]: «**واللهُ فَوْقَ الْعَرْشِ وَهُوَ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ**».

وذلك أن كلمة «مع» في اللغة إذا أطلقت، فليس ظاهرها في اللغة إلا المقارنة من غير وجوب مماسة، أو محاذاة عن يمين، أو شمال، فإذا قيدت بمعنى من المعاني دلت على المقارنة في ذلك المعنى، فإنه يقال: ما زلنا نسير والقمر معنا، أو والنجم معنا. ويقال: هذا المتاع معي لمجامعته لك، وإن كان فوق رأسك، فالله مع خلقه حقيقة وهو فوق عرشه حقيقة).



(١) رواه الترمذي (٣٣٢٠)، وقال: حسن غريب، وأبو داود (٤٧١٢)، وابن ماجه (١٩٣)، وأحمد (١/ ٢٠٦). وفيه عبد الله بن عميرة، ضعفه الذهبي، وقال البخاري: لا يعرف له سماع من الأحنف (شيخه).

معاني المعية



يبيِّن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ معنى معية الله لخلقه، وأنها لا تنافي علوه فوق مخلوقاته، واستواءه على عرشه، فيقول[1]: (المعية تختلف أحكامها بحسب الموارد، فلما قال: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا﴾ إلى قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد:٤]، دل ظاهر الخطاب على أن حكم هذه المعية، ومقتضاها أنه مطلع عليكم شهيد عليكم، ومهيمن عالم بكم، وهذا معنى قول السلف: إنه معهم بعلمه. وهذا ظاهر الخطاب، وحقيقته، وكذلك في قوله: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾ [المجادلة:٧] الآية. ولما قال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لصاحبه في الغار: «**لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللهَ مَعَنَا**»، كان هذا -أيضًا- حقًّا على ظاهره، ودلت الحال على أن حكم هذه المعية هنا معية الاطلاع، والنصر، والتأييد، وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ﴾ [النحل:١٢٨]، وكذلك قوله لموسى وهارون: ﴿إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه:٤٦]، هنا المعية على ظاهرها، وحكمها في هذه المواطن: النصر، والتأييد، وقد يدخل على صبي من يخيفه، فيبكي، فيشرف عليه أبوه من فوق السقف، فيقول: لا تخف أنا معك، أو أنا هنا، أو أنا حاضر، أو نحو ذلك. ينبهه على المعية الموجبة بحكم الحال دفع المكروه.

ففرق بين معنى المعية، وبين مقتضاها، وربما صار مقتضاها من معناها، فيختلف باختلاف المواضع، فلفظ المعية قد استعمل في الكتاب والسنة في مواضع يقتضي في كل موضع أمورًا لا يقتضيها في الموضع الآخر، فإما أن تختلف دلالتها بحسب المواضع، أو

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ١٠٣).

تدل على قدر مشترك في جميع مواردها، وإن امتاز كل موضع بخاصية، فعلى التقديرين ليس مقتضاها أن تكون ذات الرب عَزَّوَجَلَّ مختلطة بالخلق حتى يقال: صرفت عن ظاهرها.

ونظيرها من بعض الوجوه: الربوبية، والعبودية، فإنهما وإن اشتركا في لفظ الربوبية، والعبودية، فلما قال: ﴿ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٢١﴾ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ﴾ [الأعراف:١٢١-١٢٢]، كانت ربوبية موسى وهارون لها اختصاص زائد على الربوبية العامة للخلق، فإن من أعطاه الله من الكمال أكثر مما أعطى غيره، فقد ربَّه، ورباه ربوبية، وتربية أكمل من غيره.

وكذلك قوله: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾ [الإنسان:٦]، و﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾ [الإسراء:١]، فإن العبد تارة يعني به المُعبد، فيعم جميع الخلق؛ كما في قوله: ﴿إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾ [مريم:٩٣]، وتارة يعني به العباد، فيَخُص، ثم يختلفون، فمن كان أعبد علمًا، وحالًا كانت عبوديته أكمل، فكانت الإضافة في حقه أكمل، مع أنها حقيقة في جميع المواضع، مثل هذه الألفاظ يسميها بعض الناس مشككة؛ لتشكك المستمع فيها، هل هي من قبيل الأسماء المتواطئة، أو من قبيل المشتركة في اللفظ فقط؟

والمحققون يعلمون أنها ليست خارجة عن جنس المتواطئة؛ إذ واضع اللغة إنما وضع اللفظ بإزاء القدر المشترك، وإن كانت نوعًا مختصًّا من المتواطئة، فلا بأس بتخصيصها بلفظ، ومن علم أن المعية تضاف إلى كل نوع من أنواع المخلوقات كإضافة الربوبية -مثلًا-، وأن الاستواء ليس إلا للعرش، وأن الله يوصف بالعلو، والفوقية الحقيقية، ولا يوصف بالسفول، ولا بالتحتية قط، لا حقيقة، ولا مجازًا علم أن القرآن على ما هو عليه من غير تحريف، ثم من توهم أن كون الله في السماء بمعنى أن السماء تحيط به، وتحويه، فهو كاذب إن نقله عن غيره، وضال إن اعتقده في ربِّه، وما سمعنا أحدًا يفهم

هذا من اللفظ، ولا رأينا أحدًا نقله عن واحد، ولو سئل سائر المسلمين: هل تفهمون من قول الله ورسوله: «إِنَّ اللهَ فِي السَّمَاءِ» أن السماء تحويه؟ لبادر كل واحد منهم إلى أن يقول: هذا شيء لم يخطر ببالنا.

وإذا كان الأمر هكذا، فمن التكلف أن يجعل ظاهر اللفظ شيئًا محالًا لا يفهمه الناس منه، ثم يريد أن يتأوله، بل عند الناس: أن الله في السماء، وهو على العرش واحد؛ إذ السماء إنما يراد بها العلو، فالمعنى أن الله في العلو، لا في السفل، وقد علم المسلمون أن كرسيه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وسع السماوات والأرض، وأن الكرسي في العرش كحلقة ملقاة بأرض فلاة، وأن العرش خَلْق من مخلوقات الله، لا نسبة له إلى قدرة الله، وعظمته، فكيف يتوهم بعد هذا أن خلقًا يحصره ويحويه؟

وقد قال سبحانه: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه:٧١]، وقال: ﴿**فَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ**﴾ [آل عمران:١٣٧]؛ بمعنى (على)، ونحو ذلك، وهو كلام عربي حقيقة لا مجازًا، وهذا يعلمه من عرف حقائق معاني الحروف، وأنها متواطئة في الغالب لا مشتركة.

وكذلك قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ، فَإِنَّ اللهَ قِبَلَ وَجْهِهِ، فَلَا يَبْصُقْ قِبَلَ وَجْهِهِ**»[(1)]. حق على ظاهره، وهو سبحانه فوق العرش، وهو قِبَل وجه المصلي، بل هذا الوصف يثبت للمخلوقات، فإن الإنسان لو أنه يناجي السماء، أو يناجي الشمس والقمر لكانت السماء والشمس والقمر فوقه، وكانت -أيضًا- قِبَل وجهه، وقد ضرب النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المثل بذلك -ولله المثل الأعلى-، ولكن المقصود بالتمثيل بيان جواز هذا، وإمكانه، لا تشبيه الخالق بالمخلوق، فقال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا سَيَرَى رَبَّهُ مُخْلِيًا بِهِ».

---

(١) رواه البخاري (٤٠٦)، ومسلم (٥٤٧)، من حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

فقال له أبو رزين العُقيلي: كيف يا رسول الله، وهو واحد ونحن جميع؟ فقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**سَأُنْبِئُكَ بِمَثَلِ ذَلِكَ فِي آلَاءِ اللهِ، هَذَا الْقَمَرُ كُلُّكُمْ يَرَاهُ مُخْلِيًا بِهِ، وَهُوَ آيَةٌ مِنْ آيَاتِ اللهِ، فاللهُ أَكْبَرُ**». أو كما قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[1].

وقال: «**إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ**»[2]. فشبه الرؤية بالرؤية، وإن لم يكن المرئيُّ مشابهًا للمرئيِّ، فالمؤمنون إذا رأوا ربهم يوم القيامة، وناجوه كل يراه فوقه قِبَل وجهه كما يرى الشمس والقمر، ولا منافاة أصلًا، ومن كان له نصيب من المعرفة بالله، والرسوخ في العلم بالله يكون إقراره للكتاب والسنة على ما هما عليه أوكد).



(١) رواه أحمد (٤/ ١١)، وأبو داود (٤٧٣١)، وابن ماجه (١٨٠) وحسنه الألباني.
(٢) انظر: البخاري (٧٤٣٧)، ومسلم (١٨٢).

تفويض النصوص ليست طريقة السلف

رد الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ على الذين يقولون: إن طريقة السلف تفويض نصوص الصفات من غير اعتقاد لما يدل عليه ظاهرها، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: (واعلم أن من المتأخرين من يقول: مذهب السلف إقرارها على ما جاءت به، مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد، وهذا اللفظ مجمل، فإن قوله: (ظاهرها غير مراد) يحتمل أنه أراد بالظاهر نعوت المخلوقين، وصفات المحدثين، مثل: أن يراد بكون الله قِبَل وجه المصلي أنه مستقر في الحائط الذي يصلي إليه، و(أن الله معنا) ظاهره أنه إلى جانبنا، ونحو ذلك، فلا شك أن هذا غير مراد.

ومن قال: إن مذهب السلف أن هذا غير مراد، فقد أصاب في المعنى، لكن أخطأ بإطلاق القول بأن هذا ظاهر الآيات، والأحاديث، فإن هذا المحال ليس هو الظاهر، اللهم إلا أن يكون هذا المعنى الممتنع يظهر لبعض الناس، فيكون القائل لذلك مصيبًا بهذا الاعتبار معذورًا في هذا الإطلاق، فإن الظهور والبطون قد يختلف باختلاف أحوال الناس، وهو من الأمور النسبية، وكان الأحسن من هذا أن يبين لمن اعتقد أن هذا هو الظاهر أن هذا ليس هو الظاهر حتى يكون قد أعطى كلام الله، وكلام رسوله حقه لفظًا، ومعنى.

وإن كان الناقل عن السلف أراد بقوله: (الظاهر غير مراد عندهم): أن المعاني التي تظهر من هذه الآيات، والأحاديث مما يليق بجلال الله، وعظمته، ولا يختص بصفة المخلوقين، بل هي واجبة لله، وجائزة عليه جوازًا ذهنيًّا، أو جوازًا خارجيًّا غير مراد، فهذا قد أخطأ فيما نقله عن السلف، أو تعمد الكذب، فما يمكن أحد قط أن ينقل عن واحد

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ١٠٨).

من السلف ما يدل لا نصًّا، ولا ظاهرًا أنهم كانوا يعتقدون أن الله ليس فوق العرش، ولا أن الله ليس له سمع، ولا بصر، ولا يد حقيقة.

وقد رأيت هذا المعنى ينتحله بعض من يحكيه عن السلف، ويقولون: إن طريقة أهل التأويل هي في الحقيقة طريقة السلف، بمعنى: أن الفريقين اتفقوا على أن هذه الآيات، والأحاديث لم تدل على صفات الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، ولكن السلف أمسكوا عن تأويلها، والمتأخرون رأوا المصلحة في تأويلها؛ لمسيس الحاجة إلى ذلك، ويقولون: الفرق بين الطريقين: أن هؤلاء قد يعينون المراد بالتأويل، وأولئك لا يعينون؛ لجواز أن يراد غيره، وهذا القول على الإطلاق كذب صريح على السلف، أما في كثير من الصفات فقطعًا، مثل: أن الله تعالى فوق العرش، فإن من تأمل كلام السلف المنقول عنهم علم بالاضطرار أن القوم كانوا مصرحين بأن الله فوق العرش حقيقة، وأنهم ما اعتقدوا خلاف هذا قط، وكثير منهم قد صرح في كثير من الصفات بمثل ذلك.

والله يعلم أني بعد البحث التامِّ، ومطالعة ما أمكن من كلام السلف ما رأيت كلام أحد منهم يدل لا نصًّا، ولا ظاهرًا، ولا بالقرائن على نفي الصفات الخبرية في نفس الأمر، بل الذي رأيته من كلامهم يدل إمَّا نصًّا، وإمَّا ظاهرًا على تقرير جنس هذه الصفات، ولا نقل عن كل واحد منهم إثبات كل صفة، بل الذي رأيته أنهم يثبتون جنسها في الجملة، وما رأيت أحدًا منهم نفاها، وإنما ينفون التشبيه، وينكرون على المشبهة الذين يشبهون الله بخلقه، مع إنكارهم على من ينفي الصفات -أيضًا-؛ كقول نعيم بن حماد الخزاعي شيخ البخاري: من شبه الله بخلقه، فقد كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه، فقد كفر، وليس ما وصف الله به نفسه، ولا رسوله تشبيهًا.

وكانوا إذا رأوا الرجل قد أغرق في نفي التشبيه من غير إثبات الصفات قالوا: هذا جهمي معطل. وهذا كثير جدًّا في كلامهم، فإن الجهمية والمعتزلة إلى اليوم يسمون من

أثبت شيئًا من الصفات مشبهًا كذبًا منهم وافتراءً حتى إن منهم من غلا ورمى الأنبياء -صلوات الله وسلامه عليهم- بذلك حتى قال ثمامة بن الأشرس من رؤساء الجهمية: ثلاثة من الأنبياء مشبهة: موسى حين قال: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ﴾ [الأعراف:١٥٥]، وعيسى؛ حيث قال: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة:١١٦]، ومحمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ حيث قال: «يَنْزِلُ رَبُّنَا»[1]، وحتى إن جُلَّ المعتزلة تدخل عامة الأئمة، مثل: مالك وأصحابه، والثوري وأصحابه، والأوزاعي وأصحابه، والشافعي وأصحابه، وأحمد وأصحابه، وإسحاق بن راهويه، وأبي عبيد وغيرهم في قسم المشبهة، وقد صنف أبو إسحاق بن عثمان بن درباس الشافعي جزءًا سماه «تنزيه أئمة الشريعة عن الألقاب الشنيعة» ذكر فيه كلام السلف، وغيرهم في معاني هذا الباب، وذكر أن أهل البدع كل صنف منهم يلقب أهل السنة بلقب افتراه يزعم أنه صحيح على رأيه الفاسد، كما أن المشركين كانوا يلقبون النبي بألقاب افتروها، فالروافض تسميهم نواصب، والقدرية يسمونهم مجبرة، والمرجئة تسميهم شكاكًا، والجهمية تسميهم مشبهة، وأهل الكلام يسمونهم حَشْوية، ونوابت، وغثاء، وغثراء إلى أمثال ذلك، كما كانت قريش تسمي النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تارة مجنونًا، وتارة شاعرًا، وتارة كاهنًا، وتارة مفتريًا.

قالوا: فهذه علامة الإرث الصحيح، والمتابعة التامة، فإن السنة هي ما كان عليه رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأصحابه اعتقادًا، واقتصادًا، وقولًا، وعملًا، فكما أن المنحرفين عنه يسمونه بأسماء مذمومة مكذوبة، وإن اعتقدوا صدقها بناء على عقيدتهم الفاسدة، فكذلك التابعون على بصيرة الذين هم أولى الناس به في المحيا والممات باطنًا وظاهرًا، وأما الذين وافقوه ببواطنهم، وعجزوا عن إقامة الظواهر، والذين وافقوه بظواهرهم،

(١) رواه البخاري (١١٤٥)، ومسلم (٧٥٨) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وعجزوا عن تحقيق البواطن، والذين وافقوه ظاهرًا وباطنًا بحسب الإمكان، فلا بد للمنحرفين عن سنته أن يعتقدوا فيهم نقصًا يذمونهم به.

قلت: ولا يزال هذا مستمرًّا في الناس، ففي أيامنا هذه وجد من يعير العلماء بعلماء الحيض، والنفاس؛ حيث تبرؤوا من الانتماءات المخالفة لمنهج السلف الصالح -والله المستعان).



رد أكاذيب الطوائف المنحرفة على أهل السنة

يستمر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يذكر ما يرمى به أعداء السنة مَنْ تمسك بها، وسار على منهج السلف من التهم المكذوبة، فيقول[١]: (يقول الرافضي: من لم يبغض أبا بكر وعمر، فقد أبغض عليًّا؛ لأنه لا ولاية لعلي إلا بالبراءة منهما. ثم يجعل من أحبَّ أبا بكر وعمر ناصبيًّا بناء على هذه الملازمة الباطلة التي اعتقدها صحيحة، أو عاند فيها، وهو الغالب.

وكقول القدري: من اعتقد أن الله أراد الكائنات، وخلق أفعال العباد، فقد سلب من العباد الاختيار، والقدرة، وجعلهم مجبورين كالجمادات التي لا إرادة لها، ولا قدرة.

وكقول الجهمي: من قال: إن الله فوق العرش، فقد زعم أنه محصور، وأنه جسم مركب محدود، وأنه مشابه لخلقه.

وكقول الجهمية المعتزلة: من قال: إن لله علمًا وقدرة، فقد زعم أنه جسم مركب، وأنه مُشبِّهٌ؛ لأن هذه الصفات أعراض، والعرض لا يقوم إلا بجوهر متحيز، وكل متحيز جسم مركب، أو جوهر فرد، ومن قال ذلك، فهو مشبه؛ لأن الأجسام متماثلة، ومن حكى عن الناس المقالات، وسماهم بهذه الأسماء المكذوبة بناء على عقيدته التي هم مخالفون له فيها، فهو وربه، والله بالمرصاد، ولا يحيق المكر السيئ إلا بأهله). انتهى كلام الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وأقول: لا يزال هذا الذي ذكره مستمرًّا في الناس، وهو تنقُّص العلماء المتمسكين بمذهب السلف، والمخالفين للانتماءات المشبوهة، ورميهم بعلماء السلاطين، وعلماء الحيض والنفاس، وأنهم لا يعرفون فقه الواقع... إلى آخر ما يقولون، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ١١٢).

بيان أقسام الناس حيال صفات الله عَزَّوَجَلَّ

ثم يجمل الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أقسام الناس في آيات الصفات، وأحاديثها، فيقول[١]: (وجماع الأمر أن الأقسام الممكنة في آيات الصفات، وأحاديثها ستة أقسام، كل قسم عليه طائفة من أهل القبلة قسمان يقولان: تجري على ظاهرها، وقسمان يقولان: هي على خلاف ظاهرها، وقسمان يسكتان.

أما الأولان، فقسمان:

أحدهما: من يجريها على ظاهرها، ويجعل ظاهرها من جنس صفات المخلوقين، فهؤلاء هم المشبهة، ومذهبهم باطل أنكره السلف، وإليهم يتوجه الرد بالحق.

الثاني: من يجريها على ظاهرها اللائق بجلال الله، كما يجري ظاهر اسم العليم، والقدير، والرب، والإله، والموجود، والذات، ونحو ذلك على ظاهرها اللائق بجلال الله، فإن ظواهر هذه الصفات في حق المخلوق إما جوهر محدث، وإما عَرَضٌ قائم به، فالعلم، والقدرة، والكلام، والمشيئة، والرحمة، والرضا، والغضب، ونحو ذلك في حق العبد أعراض، والوجه واليد والعين في حقه أجسام، فإذا كان الله موصوفًا عند عامة أهل الإثبات بأن له علمًا وقدرةً وكلامًا ومشيئةً، وإن لم يكن ذلك عرضًا يجوز عليه ما يجوز على صفات المخلوقين جاز أن يكون وجه الله، ويداه صفات ليست أجسامًا يجوز عليها ما يجوز على صفات المخلوقين، وهذا هو المذهب الذي حكاه الخطابي، وغيره عن السلف، وعليه يدل كلام جمهورهم، وكلام الباقين لا يخالفه، وهو أمر واضح، فإن الصفات كالذات، فكما أن ذات الله ثابتة حقيقة من غير أن تكون من جنس المخلوقات،

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ١١٣).

فصفاته ثابتة حقيقة من غير أن تكون من جنس صفات المخلوقات، فمن قال: لا أعقل علمًا، ويدًا إلا من جنس العلم واليد المعهودين. قيل له: كيف تعقل ذاتًا من غير جنس ذوات المخلوقين؟ ومن المعلوم أن صفات كل موصوف تناسب ذاته، وتلائم حقيقته، فمن لم يفهم من صفات الرب الذي ليس كمثله شيء إلا ما يناسب المخلوق، فقد ضلَّ في عقله، ودينه، وما أحسن ما قال بعضهم: إذا قال لك الجهمي: كيف استوى؟ أو كيف ينزل إلى سماء الدنيا؟ أو كيف يداه؟ ونحو ذلك. فقل له: كيف هو في ذاته؟ فإذا قال لك: لا يعلم ما هو إلا هو، وكُنْه الباري تعالى غير معلوم للبشر. فقل له: فالعلم بكيفية الصفة مستلزم للعلم بكيفية الموصوف، فكيف يمكن أن تعلم كيفية صفة لِمَوْصوفٍ لم تعلم كيفيته؟ وإنما تَعْلَمُ الذاتَ والصفاتِ من حيث الجملة على الوجه الذي ينبغي لك، بل هذه المخلوقات في الجنة.

قد ثبت عن ابن عباس أنه قال: ليس في الدنيا مما في الجنة إلا الأسماء[1].

وقد أخبر الله تعالى: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة:١٧]، وأخبر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن في الجنة: «**مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ**»[2].

فإذا كان نعيم الجنة، وهي خلق من خلق الله كذلك، فما ظنُّك بالخالق سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؟

وهذه الروح التي في بني آدم قد علم العاقل اضطراب الناس فيها، وإمساكَ النصوص عن بيان كيفيتها، أفلا يعتبر العاقل بها عن الكلام في كيفية الله تعالى، مع أنا نقطع أن الروح في البدن، وأنها تخرج منه، وتعرج إلى السماء، وأنها تسل منه وقت النزع،

---

(١) رواه هناد في الزهد (٣)، قال المنذري (٤/ ٣١٦): إسناده جيد.

(٢) رواه البخاري (٣٢٤٤)، ومسلم (٢٨٢٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

كما نطقت بذلك النصوص الصحيحة، لا نغالي في تجريدها غلو المتفلسفة، ومن وافقهم؛ حيث نفوا عنها الصعود، والنزول، والاتصال بالبدن، والانفصال عنه، وتخبطوا فيها؛ حيث رأوها من غير جنس البدن، وصفاته، فعدم مماثلتها للبدن لا ينفي أن تكون هذه الصفات ثابتة لها بحسبها إلا أن يفسروا كلامهم بما يوافق النصوص، فيكونون قد أخطؤوا في اللفظ، وأنَّى لهم بذلك؟

ولا نقول: إنها مجرد جزء من أجزاء البدن، كالدم، والبخار -مثلًا-، أو صفة من صفات البدن، والحياة كما يقوله طوائف من أهل الكلام، بل نتيقن أن الروح عينٌ موجودة غير البدن، وأنها ليست مماثلة له، وهي موصوفة بما نطقت به النصوص حقيقة لا مجازًا، فإذا كان مذهبنا في حقيقة الروح، وصفاتها بين المعطلة والممثلة، فكيف الظن بصفات رب العالمين؟).

ويواصل الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بيانه لأقسام الناس في صفات الرب سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فيقول:

(وأما القسمان اللذان ينفيان ظاهرها -أعني الذين يقولون: ليس لها في الباطن مدلول قط- هو صفة لله تعالى، وأن الله لا صفة له ثبوتية، بل صفاته إما سلبية، وإما إضافية، وإما مركبة منهما، أو يثبتون بعض الصفات وهي الصفات السبعة، أو الثمانية، أو الخمسة عشر، أو يثبتون الأحوال دون الصفات، ويقرون من الصفات الخبرية بما في القرآن دون الحديث على ما قد عرف من مذاهب المتكلمين، فهؤلاء قسمان:

قسم يتأولونها، ويعينون المراد، مثل قولهم: استوى بمعنى استولى، أو بمعنى علو المكانة والقدر، أو بمعنى ظهور نوره للعرش، أو بمعنى انتهاء الخلق إليه، إلى غير ذلك من معاني المتكلمين.

وقسم يقولون: إن الله أعلم بما أراد بها، لكنَّا نعلم أنه لم يُرِدْ إثبات صفة خارجية.

وأما القسمان الواقفان، فقوم يقولون: يجوز أن يكون ظاهرها المراد اللائق بجلال الله، ويجوز ألا يكون المراد صفة الله، ونحو ذلك، وهذه طريقة كثير من الفقهاء، وغيرهم، وقوم يمسكون عن هذا كله، ولا يزيدون على تلاوة القرآن، وقراءة الحديث معرضين بقلوبهم، وألسنتهم عن هذه التقديرات.

فهذه الأقسام الستة -يعني: القسمين المذكورين، والأقسام الأربعة التي مر ذكرها سابقًا- لا يمكن أن يخرج الرجل عن واحد منها، والصواب في كثير من آيات الصفات، وأحاديثها القطع بالطريقة الثابتة، كالآيات، والأحاديث الدالة على أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فوق عرشه، ويُعلم طريقة الصواب في هذا، وأمثاله بدلالة الكتاب، والسنة، والإجماع على ذلك دلالة لا تحتمل النقيض.

وفي بعضها قد يغلب على الظن ذلك مع احتمال النقيض، وتردد المؤمن في ذلك هو بحسب ما يؤتاه من العلم، والإيمان ﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾ [النور:٤٠]، ومن اشتبه عليه ذلك، أو غيره، فليدع بما رواه مسلم في «صحيحه» عن عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قالت: كان رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذا قام يصلي من الليل قال: «**اللَّهُمَّ رَبَّ جِبْرَائِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ، عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ، اهْدِنِي لِمَا اخْتُلِفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِكَ إِنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ**». وفي رواية لأبي داود: أنه كان يكبر في صلاته ثم يقول ذلك[١].

فإذا افتقر العبد إلى الله، ودعاه، وأدمن النظر في كلام الله، ورسوله، وكلام الصحابة، والتابعين، وأئمة المسلمين انفتح له طريق الهدى، ثم إن كان قد خَبَرَ نهايات إقدام المتفلسفة والمتكلمين في هذا الباب، وعرف أن غالب ما يزعمونه برهانًا هو شبهة،

---

(١) رواه مسلم (٧٧٠)، ورواية أبي داود برقم (٧٦٨).

ورأى أن غالب ما يعتمدونه يؤول إلى دعوى لا حقيقة لها، أو شبهة مركبة من قياس فاسد، أو قضية كلية لا تصح إلا جزئية، أو دعوى إجماع لا حقيقة له، أو التمسك في المذهب، والدليل بالألفاظ المشتركة، ثم إن ذلك إذا ركب بألفاظ كثيرة طويلة غريبة عمن لم يعرف اصطلاحهم أوهمت الغِرَّ ما يوهمه السراب للعطشان ازداد إيمانًا وعلمًا بما جاء به الكتاب والسنة، فإن الضد يظهر حسنه الضد، وكل من كان بالباطل أعلم كان للحق أشد تعظيمًا، وبقدره أعرف إذا هُدي إليه، فأما المتوسطون من المتكلمين، فيخاف عليهم ما لا يخاف على من لم يدخل فيه، وعلى من قد أنهاه نهايته، فإن من لم يدخل فيه فهو في عافية، ومن أنهاه، فقد عرف الغاية، فما بقي يخاف من شيء آخر، فإذا ظهر له الحق وهو عطشان إليه قبله.

وأما المتوسط، فيتوهم بما يتلقاه من المقالات المأخوذة تقليدًا لمعظِّمةِ هؤلاء، وقد قال بعض الناس: أكثر ما يفسد الدنيا نصف متكلم، ونصف متفقه، ونصف متطبب، ونصف نحوي، هذا يفسد الأديان، وهذا يفسد البلدان، وهذا يفسد الأبدان، وهذا يفسد اللسان، ومن علم أن المتكلمين من المتفلسفة، وغيرهم في الغالب ﴿لَفِى قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ ﴿٨﴾ يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ﴾ [الذاريات:٨-٩] يعلم الذكي منهم، والعاقل أنه ليس هو فيما يقوله على بصيرة، وأن حجته ليست ببينة، وإنما هي كما قيل:

حُجَجٌ تَهَافَتَ كَالزُّجَاجِ تَخَالُهَا ... حَقًّا وَكُلُّ كَاسِرٍ مَكْسُورُ

ويعلم العليم البصير بهم أنهم من وجه مستحقون ما قاله الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ حيث قال: حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد، والنعال، ويُطاف بهم في القبائل، والعشائر، ويُقال: هذا جزاء من أعرض عن الكتاب، والسنة، وأقبل على علم الكلام.

ومن وجه آخر: إذا نظرت إليهم بعين القَدَر، والحيرة مستولية عليهم، والشيطان مستحوذ عليهم رحمتهم، وترفقت بهم، أوتوا ذكاءً، وما أوتوا زكاء، وأعطوا فهومًا، وما أعطوا علومًا، وأعطوا سمعًا، وبصرًا وأفئدة ﴿فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُهُمْ وَلَآ أَفْـِٔدَتُهُم مِّن شَىْءٍ إِذْ كَانُوا۟ يَجْحَدُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الأحقاف:٢٦]، ومن كان عليمًا بهذه الأمور تبين له بذلك حذق السلف، وعلمهم، وخبرتهم؛ حيث حذَّروا من الكلام، ونهوا عنه، وذموا أهله، وعابوهم، وعَلم أن من ابتغى الهدى من غير الكتاب والسنة لم يزدد من الله إلَّا بُعدًا.

فنسأل الله العظيم أن يهدينا صراطه المستقيم صراط الذين أنعم عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين. آمين).



علو الله على خلقه، واستواؤه على عرشه

سئل شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى عن علو الله تعالى، واستوائه على عرشه؟ فأجاب بقوله[1]: (قد وصف الله تعالى نفسه في كتابه، وعلى لسان رسوله بالعلو والاستواء على العرش والفوقية في كتابه في آيات كثيرة، حتى قال بعض أكابر أصحاب الشافعي: في القرآن ألف دليل، أو أَزْيَدُ تدل على أن الله تعالى عال على الخلق، وأنه فوق عباده. وقال غيره: فيه ثلاثمائة دليل تدل على ذلك.

مثل: قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ ﴾ [الأعراف:٢٠٦]، ﴿ وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۚ وَمَنْ عِندَهُۥ ﴾ [الأنبياء:١٩]، فلو كان المراد بأن ﴿عِندَهُۥ﴾ كما يقول الجهمي في قدرته لكان الخلق كلهم عنده، فإنهم كلهم في قدرته، ومشيئته، ولم يكن فرق بين من في السماوات، ومن في الأرض، ومن عنده، كما أن الاستواء على العرش لو كان المراد به الاستيلاء عليه لكان مستويًا على جميع المخلوقات، ولكان مستويًا على العرش قبل أن يخلقه دائمًا.

والاستواء مختص بالعرش بعد خلق السماوات والأرض، كما أخبر بذلك في كتابه، فدلَّ على أنه تارة كان مستويًا عليه، وتارة لم يكن مستويًا عليه، ولهذا كان العلو من الصفات المعلومة بالسمع، والعقل، والشرع عند الأئمة المثبتة، وأما الاستواء على العرش، فمن الصفات المعلومة بالسمع فقط دون العقل، والمقصود: أنه تعالى وصف نفسه بالمعية، والقرب.

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ١٢١).

والمعية معيتان: عامة، وخاصة، فالأولى: قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد:٤]، والثانية: قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ﴾ [النحل:١٢٨]، إلى غير ذلك من الآيات.

وأما القرب، فهو كقوله: ﴿فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ [البقرة:١٨٦]، وقوله: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ﴾ [الواقعة:٨٥] وافترق الناس في هذا المقام أربع فرق: فالجهمية النفاة الذين يقولون: هو لا داخل العالم، ولا خارج العالم، ولا فوق، ولا تحت، لا يقولون بعلوه، ولا بفوقيته، بل الجميع عندهم مُتأوَّل، أو مفوَّض، وجميع أهل البدع قد يتمسكون بنصوص كالخوارج، والشيعة، والقدرية، والمرجئة، وغيرهم، إلا الجهمية، فإنه ليس معهم عن الأنبياء كلمة واحدة توافق ما يقولونه من النفي، ولهذا قال ابن المبارك، ويوسف بن أسباط: الجهمية خارجون عن الثلاث والسبعين فرقة.

وهذا أعدل الوجهين لأصحاب أحمد ذكرهما أبو عبد الله بن حامد، وغيره).

ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقية الفرق المنحرفة في هذا المقام إلى أن قال[1]: (والرابع: سلف الأمة، وأئمتها، وأئمة أهل العلم والدين من شيوخ العلم والعبادة، فإنهم أثبتوا، وآمنوا بجميع ما جاء به الكتاب والسنة من غير تحريف للكلم عن مواضعه، أثبتوا أن الله فوق سماواته على عرشه بائن من خلقه، وهم بائنون منه، وهو -أيضًا- مع العباد عمومًا بعلمه، ومع أنبيائه، وأوليائه بالنصر، والتأييد، والكفاية، وهو -أيضًا- قريب مجيب، وكان النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «**اللَّهُمَّ أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ وَالْخَلِيفَةُ فِي الْأَهْلِ**»[2]. فهو مع المسافر في سفره، ومع أهله في وطنه، ولا يلزم من هذا أن تكون ذاته مختلطة بذواتهم؛ كما قال تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾ [الفتح:٢٩]، أي: على الإيمان، لا أن ذاته في

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ١٢٦).
(٢) رواه مسلم (١٣٤٢).

ذاتهم، بل هم مصاحبون له، وقوله: ﴿فَأُوْلَـٰٓئِكَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء:١٤٦] يدل على موافقتهم في الإيمان، وموالاتهم، فالله تعالى عالم بعباده وهو معهم أينما كانوا، وعلمه بهم من لوازم المعية، وفي القرآن: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم ۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف:٨٠]، فإنه يراد برؤيته، وسمعه إثبات علمه بذلك، وأنه يعلم هل ذلك خير، أو شر، فيثيب على الحسنات، ويعاقب على السيئات.

وكذلك إثبات القدرة على الخلق؛ كقوله: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [العنكبوت:٢٢]، وقوله: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن يَسْبِقُونَا ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [العنكبوت:٤]، والمراد التخويف بتوابع السيئات، ولوازمها من العقوبة والانتقام، وهكذا كثير مما يصف الرب نفسه بالعلم بأعمال العباد تحذيرًا، وتخويفًا، ورغبة للنفوس في الخير، ويصف نفسه بالقدرة، والسمع، والرؤية، والكتاب، فمدلول اللفظ مراد منه، وقد أريد -أيضًا- لازم ذلك المعنى، فقد أريد ما يدل عليه اللفظ في أصل اللغة بالمطابقة، والالتزام، فليس اللفظ مستعملًا في اللازم فقط، بل أريد به مدلوله الملزوم، وذلك حقيقة.

وأما القرب، فذكره تارة بصيغة المفرد؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ﴾ [البقرة:١٨٦]، وفي الحديث: «ارْبَعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ»(١)، إلى أن قال: «إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَهُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ عُنُقِ رَاحِلَتِهِ»(٢)، وتارة يذكره بصيغة الجمع؛ كقوله: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ﴾ [الواقعة:٨٥]، ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [ق:١٦]، وهذا مثل قوله: ﴿نَتْلُوا۟ عَلَيْكَ﴾ [القصص:٣]، و﴿نَقُصُّ عَلَيْكَ﴾ [الأعراف:١٠١]، و﴿عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة:١٧] و﴿عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾ [القيامة:١٩]، فالقراءة هنا حين

---

(١) رواه البخاري (٢٩٩٢)، ومسلم (٢٧٠٤) من حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٢) رواه البخاري (٢٩٩٢)، ومسلم (٢٧٠٤) من حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

يسمعه جبريل، والبيان هنا لمن يَبْلُغه القرآن، ومذهب سلف الأمة، وأئمتها، وخَلَفِها: أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سمع القرآن من جبريل، وجبريل سمعه من الله عَزَّ وَجَلَّ، وأما قوله: ﴿ نَتْلُواْ ﴾، و﴿ نَقُصُّ ﴾ ونحوه، فهذه الصيغة في كلام العرب للواحد العظيم الذي له أعوان يطيعونه، فإذا فعل أعوانه فعلًا بأمره قال: فعلنا. كما يقول الملك: نحن فتحنا هذا البلد، وهزمنا هذا الجيش، ونحو ذلك، ومن هذا الباب: قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ ﴾ [الزمر:٤٢]، فإنه سبحانه يتوفاها برسله الذين مقدمهم ملك الموت؛ كما قال: ﴿ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا ﴾ [الأنعام:٦١]، ﴿ قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ﴾ [السجدة:١١]، وكذلك ذوات الملائكة تقرب من المحتضر، وقوله: ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴾ [ق:١٦]، فإنه سبحانه هو، وملائكته يعلمون ما توسوس به نفس العبد من حسنة وسيئة، والهمّ في النفس قبل العمل، فقوله: ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴾ هو قرب ذوات الملائكة، وقرب علم الله).



بطلان تأويل الاستواء بالاستيلاء



ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ بطلان تأويل المتأولين لاستواء الله على عرشه بأنه الاستيلاء من وجوه[1]:

(**أحدها**: أن هذا التفسير لم يفسره أحد من السلف من سائر المسلمين من الصحابة، والتابعين، فإنه لم يفسره أحد في الكتب الصحيحة عنهم، بل أول من قال ذلك بعض الجهمية، والمعتزلة؛ كما ذكره أبو الحسن الأشعري في كتاب «المقالات»، وكتاب «الإبانة».

الثاني: أن معنى هذه الكلمة مشهور، ولهذا لما سئل ربيعة بن أبي عبد الرحمن، ومالك بن أنس عن قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، قالا: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة. ولا يريدان الاستواء معلوم في اللغة دون الآية؛ لأن السؤال عن الاستواء في الآية.

الثالث: أنه إذا كان معلومًا في اللغة التي نزل بها القرآن كان معلومًا في القرآن.

الرابع: أنه لو لم يمكن معنى الاستواء في الآية معلومًا لم يحتج أن يقول: الكيف مجهول؛ لأن نفي العلم بالكيف لا ينفي إلا ما قد علم أصله؛ كما نقول: إنا نقر بالله، ونؤمن به، ولا نعلم كيف هو.

الخامس: الاستيلاء سواء كان بمعنى القدرة، أو القهر، أو نحو ذلك هو عام في المخلوقات، كالربوبية، والعرش وإن كان أعظم المخلوقات، ونسبة الربوبية إليه لا تنفي نسبتها إلى غيره؛ كما في قوله تعالى: ﴿ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ١٤٤).

﴿ٱلۡعَظِيمِ﴾ [المؤمنون:٨٦]، وكما في دعاء الكرب[١]، فلو كان استوى بمعنى استولى، كما هو عام في الموجودات كلها لجاز مع إضافته إلى العرش أن يقال: استوى على السماء، وعلى الهواء، والبحار، والأرض، وعليها، ودونها، ونحوها؛ إذ هو مستوٍ على العرش، فلما اتفق المسلمون على أنه يقال: استوى على العرش، ولا يقال: استوى على هذه الأشياء، مع أنه يقال: استولى على العرش، والأشياء علم أن معنى استوى خاص بالعرش ليس عامًا كعموم الأشياء.

السادس: أنه أخبر بخلق السماوات والأرض في ستة أيام، ثم استوى على العرش، وأخبر أن عرشه كان على الماء قبل خلقها، وثبت ذلك في «صحيح البخاري»[٢] عن عمران بن حصين عن النبي ﷺ قال: «**كَانَ اللهُ وَلَا شَيْءَ غَيْرُهُ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى المَاءِ، وَكَتَبَ فِي الذِّكْرِ كُلَّ شَيْءٍ ثُمَّ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ**»، مع أن العرش كان مخلوقًا قبل ذلك، فمعلوم أنه ما زال مستوليًا عليه قبل، وبعد، فامتنع أن يكون الاستيلاء العام هذا الاستيلاء الخاص بزمان، كما كان مختصًا بالعرش.

السابع: أنه لم يثبت أن لفظ استوى بمعنى استولى؛ إذْ الذين قالوا ذلك عمدتهم البيت المشهور:

ثُمَّ اسْتَوَى بِشْرٌ عَلَى الْعِرَاقِ ... مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَلَا دَمٍ مِهْرَاقِ

ولم يثبت نقل صحيح أنه شعر عربي، وكان غير واحد من أئمة اللغة أنكروه، وقالوا: إنه بيت مصنوع لم يعرف في اللغة، وقد علم أنه لو احتج بحديث رسول الله ﷺ لاحتاج إلى صحته، فكيف ببيت من الشعر لا يعرف إسناده، وقد طعن فيه أئمة اللغة؟

---

(١) رواه البخاري (٣١٩٠).

(٢) رواه البخاري (٦٣٥٤)، ومسلم (٢٧٣٠) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

وذكر عن الخليل كما ذكره أبو المظفر في كتابه «الإفصاح» قال: سئل الخليل: هل وجدت في اللغة استوى بمعنى استولى؟ فقال: هذا ما لا تعرفه العرب، ولا هو جائز في لغتها، وهو إمام في اللغة على ما عرف من حاله، فحينئذ حمله على ما لا يعرف حمل باطل.

الثامن: أنه روي عن جماعة من أهل اللغة أنهم قالوا: لا يجوز استوى بمعنى استولى إلا في حق من كان عاجزًا، ثم ظهر، والله سبحانه لا يعجزه شيء، والعرش لا يغالبه في حال، فامتنع أن يكون بمعنى استولى، فإذا تبين هذا، فقول الشاعر: ثم استوى بشر على العراق. لفظ مجازي لا يجوز حمل الكلام عليه إلا مع قرينة تدل على إرادته، ومعلوم أنه ليس في الخطاب قرينة أنه أراد بالآية الاستيلاء، وأيضًا: فأهل اللغة قالوا: لا يكون استوى بمعنى استولى إلا فيما كان منازعًا مغالبًا، فإذا غلب أحدهما صاحبه قيل: استولى، والله لم ينازعه أحد في العرش.

التاسع: أنه لو ثبت أنه من اللغة العربية لم يجب أن يكون من لغة العرب العرباء، ولو كان من لفظ بعض العرب لم يجب أن يكون من لغة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولو كان من لغته لكان بالمعنى المعروف في الكتاب، والسنة.

العاشر: أنه لو حمل هذا المعنى لأدى إلى محذور يجب تنزيه بعض الأئمة عنه، فضلًا عن الله، ورسوله، فلو كان الكلام في الكتاب والسنة كلامًا نفهم منه معنى، ويريدون به آخر لكان في ذلك تدليس، وتلبيس، ومعاذ الله أن يكون ذلك، فيجب أن يكون استعمال هذا الشاعر في هذا اللفظ في هذا المعنى ليس حقيقة بالاتفاق، بل حقيقة في غيره.

الحادي عشر: أن هذا اللفظ -يعني لفظ: استوى- الذي تكرر في الكتاب، والسنة والدواعي متوفرة على فهم معناه من الخاصة والعامة عادة ودينًا أن جعل الطريق إلى فهمه

بيت شعر أحدث، فيؤدي إلى محذور، فلو حمل على معنى البيت للزم تخطئة الأئمة الذين لهم مصنفات في الرد على من تأول ذلك، ولكان يؤدي إلى الكذب على الله، ورسوله ﷺ، والصحابة، والأئمة، وللزم أن الله امتحن عباده بفهم هذا دون هذا.

الثاني عشر: الاستواء معلوم علمًا ظاهرًا بين الصحابة، والتابعين، وتابعيهم، فيكون التفسير المحدث بعده باطلًا قطعًا، وهذا قول يزيد بن هارون الواسطي، فإنه قال: من قال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥] خلاف ما تقرر في نفوس العامة، فهو جهمي، ومنه قول مالك: الاستواء معلوم، وليس المراد أن هذا اللفظ في القرآن معلوم، كما قال بعض الناس، والسؤال عن معنى الاستواء، والنزول ليس بدعة، فقد تكلم فيه الصحابة، والتابعون، وإنما البدعة السؤال عن الكيفية).

انتهى ما ذكره شيخ الإسلام في إبطال تفسير الاستواء على العرش بالاستيلاء، فعلى المسلم الذي يريد الحق أن يسير على منهج السلف في هذا، وغيره، ويترك تأويلات الخلف التي ليس عليها دليل، وإنما هي مجرد آراء تنبثق من اعتقادات غير صحيحة، ولا مبنية على الكتاب، والسنة.

والله الهادي إلى سواء السبيل، وصلى الله، وسلم على نبينا محمد، وآله وصحبه.



وجوب اتباع الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والإيمان بما جاء به

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في وجوب اتباع الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والإقرار بما جاء به[(١)]: (يجب على الخلق الإقرار بما جاء به النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فما جاء به القرآن العزيز، أو السنة المعلومة وجب على الخلق الإقرار به جملة، وتفصيلًا عند العلم بالتفصيل، فلا يكون الرجل مؤمنًا حتى يقر بما جاء به النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهو تحقيق شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، فمن شهد أنه رسول الله شهد أنه صادق فيما يخبر به عن الله تعالى، فإن هذا حقيقة الشهادة بالرسالة؛ إذ الكاذب ليس برسول فيما يَكْذِبُه، وقد قال تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ﴾ [الحاقة:٤٤-٤٦].

وبالجملة، فهذا معلوم بالاضطرار من دين الإسلام لا يحتاج إلى تقريره هنا، وهو الإقرار بما جاء به النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهو ما جاء به من القرآن، والسنة؛ كما قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [آل عمران:١٦٤]، وقال تعالى: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [البقرة:١٥١]، وقال تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَآ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْحِكْمَةِ يَعِظُكُم بِهِۦ﴾ [البقرة:٢٣١]، وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [النساء:٦٤]، وقال تعالى:

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ١٥٤).

﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء:٦٥]، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء:٥٩].

ومما جاء به الرسول: رضاه عن السابقين الأولين، ومن اتبعهم بإحسان إلى يوم الدين؛ كما قال تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [التوبة:١٠٠].

ومما جاء به الرسول: إخباره بأنه تعالى قد أكمل الدين بقوله سبحانه: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة:٣].

ومما جاء به الرسول: أمر الله له بالبلاغ المبين؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [النور:٥٤]، وقال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل:٤٤]، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ۚ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ﴾ [المائدة:٦٧]، ومعلوم أنه قد بلغ الرسالة كما أمر، ولم يكتم منها شيئًا، فإن كتمان ما أنزل الله إليه يناقض موجب الرسالة، كما أن الكذب يناقض موجب الرسالة، ومن المعلوم من دين المسلمين أنه معصوم من الكتمان بشيء من الرسالة، كما أنه معصوم من الكذب فيها، والأمة تشهد له بأنه قد بلغ الرسالة كما أمره الله، وبيَّن ما أنزل إليه من ربه، وقد أخبر الله بأنه قد أكمل الدين، وإنما كمل بما بلغه؛ إذ الدين لم يعرف إلا بتبليغه، فعلم أنه بلغ جميع الدين الذي شرعه الله لعباده؛ كما قال ﷺ: «**تَرَكْتُكُمْ عَلَى الْبَيْضَاءِ لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا لَا يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدِي إِلَّا هَالِكٌ**»(١). وقال:

---

(١) سبق (ص٢٣)، وأنه صحيح.

«مَا تَرَكْتُ مِنْ شَيْءٍ يُقَرِّبُكُمْ إِلَى الْجَنَّةِ إِلَّا وَقَدْ حَدَّثْتُكُمْ بِهِ، وَمَا مِنْ شَيْءٍ يُبَعِّدُكُمْ عَنِ النَّارِ إِلَّا وَقَدْ حَدَّثْتُكُمْ بِهِ»[1].

وقال أبو ذر: «لقد توفى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وما طائر يقلب جناحيه في السماء إلا ذكر لنا منه علمًا».

إذا تبين هذا، فقد وجب على كل مسلم تصديقه فيما أخبر به عن الله تعالى من أسماء الله، وصفاته مما جاء في القرآن، وفي السنة الثابتة عنه، كما كان عليه السابقون الأولون من المهاجرين، والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان الذين رضي الله عنهم، ورضوا عنه، فإن هؤلاء هم الذين تلقوا عنه القرآن والسنة، وكانوا يتلقون عنه ما في ذلك من العلم والعمل؛ كما قال أبو عبد الرحمن السلمي: «لقد حدثنا الذين كانوا يقرئوننا القرآن، كعثمان بن عفان، وعبد الله بن مسعود، وغيرهما: أنهم كانوا إذا تعلموا من رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل. قالوا: فتعلمنا القرآن، والعلم، والعمل جميعًا»[2].

وقد قام عبد الله بن عمر -وهو من أصاغر الصحابة- في تعلم البقرة ثماني سنوات، وإنما ذلك لأجل الفهم، والمعرفة، وهذا معلوم من وجوه:

أحدها: أن العادة المطردة التي جبل الله عليها بني آدم توجب اعتناءهم بالقرآن المنزل عليهم لفظًا، ومعنى، بل أن يكون اعتناؤهم بالمعنى أوكد، فإنه قد علم أنه من قرأ كتابًا في الطب، أو الحساب، أو النحو، أو الفقه، أو غير ذلك، فإنه لابد أن يكون راغبًا في فهمه، وتصور معانيه، فكيف بمن قرأوا كتاب الله تعالى المنزل إليهم الذي به هداهم، وبه عرفهم الحق والباطل، والخير والشر، والهدى والضلال، والرشاد والغي؟

---

(١) رواه ابن أبي شيبة (٧/ ٧٩)، ومعمر في الجامع (١١/ ١٢٥) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٢) سبق (ص٤٣١).



فمن المعلوم أن رغبتهم في فهمه، وتصور معانيه أعظم الرغبات، بل إذا سمع المتعلم من العالم حديثًا، فإنه يرغب في فهمه، فكيف بمن يسمعون كلام الله من المبلغ عنه؟ بل من المعلوم أن رغبة الرسول ﷺ في تعريفهم معاني القرآن أعظم من رغبته في تعريفهم حروفه، فإن معرفة الحروف دون المعاني لا تحصِّل المقصود؛ إذ اللفظ إنما يراد للمعنى.

الوجه الثاني: أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قد حضهم على تدبره، وتعقله، واتباعه في غير موضع؛ كما قال تعالى: ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ ﴾ [ص:٢٩]، وقال تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴾ [محمد:٢٤]، وقال تعالى: ﴿ أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا۟ ٱلْقَوْلَ أَمْ جَآءَهُم مَّا لَمْ يَأْتِ ءَابَآءَهُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [المؤمنون:٦٨]، وقال تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾ [النساء:٨٢]، فإذا كان قد حض الكفار، والمنافقين على تدبره علم أن معانيه مما يمكن الكفار، والمنافقين فهمها، ومعرفتها؛ فكيف لا يكون ذلك ممكنًا للمؤمنين؟

وهذا يُبيِّن أن معانيه كانت معروفة بينة لهم).



السلف كانوا يعلمون معاني القرآن، ولا يفوضون شيئًا منها

يواصل الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بيان أن السلف كانوا يعلمون معاني القرآن الكريم بما في ذلك -بل وأولى- نصوص الصفات الإلهية، فيقول:

(**الوجه الثالث**: أنه قال تعالى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [يوسف:٢]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [الزخرف:٣]، فبين أنه أنزله عربيًا؛ لأنْ يعقلوا، والعقل لا يكون إلا مع العلم بمعانيه.

الوجه الرابع: أنه ذم من لا يفهمه، فقال تعالى: ﴿ وَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا ﴾ [الإسراء:٤٥]، ﴿ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا ﴾ [الأنعام:٢٥]، وقال تعالى: ﴿ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴾ [النساء:٧٨]، فلو كان المؤمنون لا يفقهونه -أيضًا- كانوا مشاركين للكفار، والمنافقين فيما ذمهم الله تعالى به.

الوجه الخامس: أنه ذم من لم يكن حظه من السماع إلا سماع الصوت دون فهم المعنى، واتباعه، فقال تعالى: ﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً ۚ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ [البقرة:١٧١]، وقال تعالى: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ ۚ إِنْ هُمْ إِلَّا كَٱلْأَنْعَٰمِ ۖ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ [الفرقان:٤٤]، وقال: ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّىٰٓ إِذَا خَرَجُوا۟ مِنْ عِندِكَ قَالُوا۟ لِلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ مَاذَا قَالَ ءَانِفًا ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَٱتَّبَعُوٓا۟ أَهْوَآءَهُمْ ﴾ [محمد:١٦]، وأمثال ذلك، وهؤلاء المنافقون سمعوا صوت الرسول صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، ولم يفهموا، وقالوا: ماذا قال آنفًا؟ أي:

الساعة، وهذا كلام من لم يفقه قوله، فقال تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَٱتَّبَعُوٓاْ أَهۡوَآءَهُمۡ﴾ [محمد:١٦]، فمن جعل السابقين الأولين من المهاجرين، والأنصار، والتابعين لهم بإحسان غير عالمين بمعاني القرآن جعلهم بمنزلة الكفار، والمنافقين فيما ذمهم الله تعالى عليه.

الوجه السادس: أن الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ فسروا للتابعين القرآن؛ كما قال مجاهد: عرضت المصحف على ابن عباس من أوله إلى آخره أقفه عند كل آية منه، وأسأله عنها.

ولهذا قال سفيان الثوري: إذا جاءك التفسير عن مجاهد، فحسبك به.

وكان ابن مسعود يقول: لو أعلم أحدًا أعلم بكتاب الله مني تبلغه الإبل لأتيته.

وكل واحد من أصحاب ابن مسعود، وابن عباس نقل عنه التفسير ما لا يحصيه إلا الله.

والنقول بذلك عن الصحابة، والتابعين ثابتة معروفة عند أهل العلم بها، فإن قال قائل: قد اختلفوا في التفسير اختلافًا كثيرًا، ولو كان ذلك معلومًا عندهم عن الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يختلفوا فيه.

فيقال: الاختلاف الثابت عن الصحابة، بل عن أئمة التابعين في القرآن أكثره لا يخرج عن وجوه:

أحدها: أن يعبر كل منهم عن معنى الاسم بعبارة غير عبارة صاحبه، فالمسمى واحد، وكل اسم يدل على معنى لا يدل عليه الاسم الآخر، مع أن كليهما حق بمنزلة تسمية الله تعالى بأسمائه الحسنى، وتسمية الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأسمائه، وتسمية القرآن العزيز بأسمائه، فقال تعالى: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَۖ أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾ [الإسراء:١١٠]، فإذا قيل: الرحمن الرحيم الملك القدوس السلام، فهي كلها

أسماء لمسمى واحد سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وإن كان كل اسم يدل على نعت لله تعالى لا يدل عليه الاسم الآخر، ومثال هذا التفسير: كلام العلماء في تفسير الصراط المستقيم؛ فهذا يقول: هو الإسلام. وهذا يقول: هو القرآن، أي: اتباع القرآن. وهذا يقول: السنة والجماعة. وهذا يقول: طريق العبودية. وهذا يقول: طاعة الله ورسوله.

ومعلوم أن الصراط يوصف بهذه الصفات كلها، ويسمى بهذه الأسماء كلها، ولكن كل واحد منهم دل المخاطب على النعت الذي به يعرف الصراط، وينتفع بمعرفة ذلك النعت.

الوجه الثاني: أن يذكر كل منهم من تفسير الاسم بعض أنواعه، أو أعيانه على سبيل التمثيل للمخاطب، لا على سبيل الحصر، والإحاطة، كما لو سأل أعجمي عن معنى لفظ الخبز، فأري رغيفًا، وقيل: هذا هو. فذاك مثال للخبز، وإشارة إلى جنسه، لا إلى ذلك الرغيف خاصة.

ومن هذا ما جاء عنهم في قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ﴾ [فاطر:٣٢]، فالقول الجامع للظالم لنفسه هو: المفرط بترك مأمور، أو فعل محظور، والمقتصد: القائم بأداء الواجبات، وترك المحرمات، والسابق بالخيرات بمنزلة الْمُقَرَّب الذي يتقرب إلى الله بالنوافل بعد الفرائض حتى يحبه الحق، ثم إن كلًا منهم يذكر نوعًا من هذا، فإذا قال القائل: الظالم المؤخر للصلاة عن وقتها، والمقتصد المصلي لها في وقتها، والسابق المصلي لها في أول وقتها؛ حيث يكون التقديم أفضل.

وقال آخر: الظالم لنفسه هو البخيل الذي لا يصل رحمه، ولا يؤدي زكاة ماله، والمقتصد القائم بما يجب عليه من الزكاة، وصلة الرحم، وقرى الضيف، والإعطاء في

النائبة، والسابق الفاعل المستحب بعد الواجب، كما فعل الصديق الأكبر حين جاء بماله كله، ولم يكن مع هذا يأخذ من أحد شيئًا.

وقال آخر: الظالم لنفسه الذي يصوم عن الطعام، لا عن الآثام، والمقتصد الذي يصوم عن الطعام، والآثام، والسابق الذي يصوم عن كل ما لا يقربه إلى الله تعالى، وأمثال ذلك، لم تكن هذه الأقوال متنافية، بل كل ذكر نوعًا مما تناولته الآية.

الوجه الثالث: أن يذكر أحدهم لنزول الآية سببًا، ويذكر الآخر سببًا آخر لا ينافي الأول، ومن الممكن نزولها من أجل السببين جميعًا، أو نزولها مرتين: مرة لهذا، ومرة لهذا، وأما ما صح عن السلف أنهم اختلفوا فيه اختلاف تناقض، فهذا قليل بالنسبة إلى ما لم يختلفوا فيه، كما أن تنازعهم في بعض مسائل السنة كبعض مسائل الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، والفرائض، والطلاق، ونحو ذلك لا يمنع أن يكون أصل هذه السنن مأخوذًا عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وجُملها منقولة عنه بالتواتر.

وقد تبين أن الله أنزل الكتاب، والحكمة، وأمر أزواج نبيه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يذكرن ما يتلى في بيوتهن من آيات الله، والحكمة، وقد قال غير واحد من السلف: إن الحكمة هي السنة.

وقد قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ»**[1].

فما ثبت عنه من السنة، فعلينا اتباعه، سواء قيل: إنه في القرآن ولم نفهمه نحن، أو قيل: ليس في القرآن، كما أن ما اتفق عليه السابقون الأولون، والذين اتبعوهم بإحسان، فعلينا أن نتبعهم فيه، سواء قيل: إنه منصوص في السنة، ولم يبلغنا ذلك، أو قيل: إنه مما استنبطوه، واستخرجوه باجتهادهم من الكتاب، والسنة).

---

(١) رواه أبو داود (٤٦٠٤)، وأحمد (٤/ ١٣٠)، وصححه الألباني.

أدلة علو الله

يقرر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ علو الله على خلقه بالأدلة الواضحة المقنعة، فيقول[1]: (وجوب إثبات علو الله تعالى يتبين من وجوه:

أحدها: أن يقال: إن القرآن، والسنن المستفيضة المتواترة، وغير المتواترة، وكلام السابقين، والتابعين، وسائر القرون الثلاثة مملوء بما فيه إثبات العلو لله تعالى على عرشه بأنواع من الدلالات، ووجوه من الصفات، وأصناف من العبارات.

تارة يخبر أنه خلق السماوات والأرض في ستة أيام، ثم استوى على العرش، وقد ذكر الاستواء على العرش في سبعة مواضع، وتارة يخبر بعروج الأشياء، وصعودها، وارتفاعها إليه؛ كقوله تعالى: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيۡهِ﴾ [النساء:١٥٨]، ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران:١٥٥]، ﴿تَعۡرُجُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيۡهِ﴾ [المعارج:٤]، وقوله تعالى: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥ﴾ [فاطر:١٠].

وتارة يخبر بنزولها منه، أو من عنده؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَعۡلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٞ مِّن رَّبِّكَ بِٱلۡحَقِّ﴾ [الأنعام:١١٤]، ﴿قُلۡ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلۡقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلۡحَقِّ﴾ [النحل:١٠٢]، ﴿حمٓ ١ تَنزِيلٞ مِّنَ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [فصلت:١-٢]، ﴿تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَكِيمِ﴾ [الزمر:١].

وتارة يخبر بأنه العلي الأعلى؛ كقوله تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى﴾ [الأعلى:١]، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡعَظِيمُ﴾ [البقرة:٢٥٥].

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ١٦٤).

وتارة يخبر بأنه في السماء؛ كقوله تعالى: ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ١٦ أَمۡ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يُرۡسِلَ عَلَيۡكُمۡ حَاصِبٗا ﴾ [الملك:١٦-١٧]، فذَكَر السماء دون الأرض، ولم يعلق بذلك ألوهية، أو غيرها؛ كما ذكر في قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٞ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَٰهٞ ﴾ [الزخرف:٨٤]، وقال تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾ [الأنعام:٣]، وكذلك قال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ: «**أَلَا تَأْمَنُونِي وَأَنَا أَمِينُ مَنْ فِي السَّمَاءِ**»[1]. وقال للجارية: «**أَيْنَ اللهُ؟**» قالت: في السماء. قال: «**أَعْتِقْهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ**»[2].

وتارة يجعل بعض الخلق عنده دون بعض؛ كقوله تعالى: ﴿ وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾ [الأنبياء:١٩]، ويخبر عمن عنده بالطاعة؛ كقوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِهِۦ وَيُسَبِّحُونَهُۥ وَلَهُۥ يَسۡجُدُونَ ﴾ [الأعراف:٢٠٦]، فلو كان موجب العندية معنى عامًا كدخولهم تحت قدرته ومشيئته، وأمثال ذلك لكان كل مخلوق عنده، ولم يكن أحد مستكبرًا عن عبادته، بل مسبِّحًا له ساجدًا، وقد قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِي سَيَدۡخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴾ [غافر:٦٠]، وهو سبحانه وصف الملائكة بذلك ردًا على الكفار المستكبرين عن عبادته، وأمثالُ هذا في القرآن لا يحصى إلا بكلفة، وأما الأحاديث، والآثار عن الصحابة، والتابعين، فلا يحصيها إلا الله تعالى، فلا يخلو إما أن يكون ما اشتركت فيه هذه النصوص من إثبات علو الله نفسه على خلقه هو الحق، أو الحق نقيضه؛ إذ الحق لا يخرج على النقيضين، وإما أن يكون نفسه فوق الخلق، أو لا يكون فوق الخلق كما تقول الجهمية، فأما أن يكون الحق إثبات ذلك أو نفيه، فإن كان نفي ذلك هو الحق، فمعلوم أن القرآن لم يبين هذا قط، لا نصًّا، ولا ظاهرًا،

---

(١) رواه البخاري (٤٣٥١)، ومسلم (١٠٦٤) من حديث أبي سعيد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ.

(٢) رواه مسلم (٥٣٧) من حديث معاوية بن الحكم السلمي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ.

ولا الرسول، ولا أحد من الصحابة، والتابعين، وأئمة المسلمين، لا أئمة المذاهب الأربعة، ولا غيرهم، ولا يمكن أحدًا أن ينقل عن واحد من هؤلاء أنه نفي ذلك، أو أخبر به.

وأما ما نقل من الإثبات عن هؤلاء، فأكثر من أن يحصى، أو يحصر، فإن كان الحق هو النفي دون الإثبات، والكتاب، والسنة، والإجماع إنما دل على الإثبات، ولم يذكر النفي أصلًا لزم أن يكون الرسول، والمؤمنون لم ينطقوا بالحق في هذا الباب، بل نطقوا بما يدل إما نصًا، وإما ظاهرًا على الضلال، والخطأ المناقض للهدى، والصواب.

ومعلوم أن من اعتقد هذا في الرسول والمؤمنين، فله أوفر حظٍّ من قوله تعالى: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴾ [النساء:١١٥]، فإن القائل إذا قال: هذه النصوص أريد بها خلاف ما يفهم منها، أو خلاف ما دلت عليه، أو أنه لم يرد إثبات علو الله نفسه على خلقه، وإنما أريد بها علو المكانة، ونحو ذلك، فيقال له: فكان يجب أن يبين للناس الحق الذي يجب التصديق به باطنًا، وظاهرًا، بل ويبين لهم ما يدلهم على أن هذا الكلام لم يرد به مفهومه، ومقتضاه، فإن غاية ما يقدر أنه تكلم بالمجاز المخالف للحقيقة، والباطن المخالف للظاهر، ومعلوم باتفاق العقلاء أن المخاطِبَ المبيِّن إذا تكلم بالمجاز، فلابد أن يقرن بخطابه ما يدل على إرادة المعنى المجازي، فإذا كان الرسول المبلغ المبين الذي بين للناس ما نزل إليهم يعلم أن المراد بالكلام خلاف مفهومه، ومقتضاه كان عليه أن يقرن بخطابه ما يصرف القلوب عن فهم المعنى الذي لم يُرد، لاسيما إذا كان باطلًا لا يجوز اعتقاده في الله، فإن عليه أن ينهاهم أن يعتقدوا في الله ما لا يجوز اعتقاده إذا كان ذلك مخوفًا عليهم، ولو لم يخاطبهم بما يدل على ذلك، فكيف إذا كان خطابه هو الذي يدلهم على ذلك الاعتقاد الذين تقول النفاة: هو اعتقاد باطل، فإذا لم يكن في الكتاب، ولا السنة، ولا كلام أحد من السلف، والأئمة ما يوافق قول النفاة أصلًا، بل هم دائمًا يتكلمون

بالإثبات امتنع حينئذٍ ألَّا يكون مرادهم الإثبات، وأن يكون النفي هو الذي يعتقدونه، ويعتمدونه، وهم لم يتكلموا به قط، ولم يظهروه، وإنما أظهروا ما يخالفه، وينافيه، وهذا كلام مُبْين لا مخلص لأحد عنه).

هذا وما زال كلام الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الوجه الأول من وجوه إثبات علو الله على عرشه، ومناقشته لنفاة العلو من خلال مباحث هذا الوجه[1].

(**الوجه الثاني** في وجوب الإقرار بالإثبات لعلو الله على عرشه، وعلى السماوات أن يقال: من المعلوم أن الله تعالى أكمل الدين، وأتم النعمة، وأن الله أنزل الكتاب تبيانًا لكل شيء، وأن معرفة ما يستحقه الله، وما ينزه عنه هو من أجل أمور الدين، وأعظم أصوله، وأن بيان هذا، وتفصيله أولى من كل شيء، فكيف يجوز أن يكون هذا الباب لم يبينه الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولم يفصله، ولم يعلم أمته ما يقولون في هذا الباب؟ وكيف يكون الدين قد كمل، وقد تُركوا على الطريقة البيضاء، وهم لا يدرون بماذا يعرفون ربهم، أبما تقوله النفاة، أو بأقوال أهل الإثبات؟

الوجه الثالث: كل من فيه أدنى محبة للعلم، أو أدنى محبة للعبادة لابد أن يخطر بقلبه هذا الباب، ويقصد فيه الحق، ومعرفة الخطأ من الصواب، فلا يتصور أن يكون الصحابة، والتابعون كلهم كانوا معرضين عن هذا لا يسألون عنه، ولا يشتاقون إلى معرفته، ولا تطلب قلوبهم الحق، وهم ليلًا ونهارًا يتوجهون بقلوبهم إليه، ويدعونه تضرعًا، وخيفة، ورغبًا، ورهبًا، والقلوب مجبولة مفطورة على طلب العلم بهذا، ومعرفة الحق فيه، وهي مشتاقة إليه أكثر من شوقها إلى كثير من الأمور، ومع الإرادة الجازمة، والقدرة يجب حصول المراد، وهم قادرون على سؤال الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وسؤال بعضهم

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ١٧٤).

بعضًا، وقد سألوه عما هو دون هذا: سألوه: هل نرى ربنا يوم القيامة؟ فأجابهم، وسأله أبو رزين: أيضحك ربنا؟ فقال: «**نَعَمْ**». فقال: لن نعدم من رب يضحك خيرًا[1].

ثم إنهم لما سألوه عن الرؤية؟ قال: «**إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ**»، فشبه الرؤية بالرؤية لا المرئي بالمرئي، والنفاة لا يقولون: يرى كما تُرى الشمس والقمر، بل قولهم الحقيقي: إنه لا يرى بحال. ومن قال: يرى موافقة لأهل الإثبات، ومنافقةً لهم، فسر الرؤية بمزيد علم، فلا يكون كرؤية الشمس والقمر.

والمقصود هنا: أنهم لابد أن يسألوه عن ربهم الذي يعبدونه، وإذا سألوه، فلابد أن يجيبهم، ومن المعلوم بالاضطرار أن ما تقوله الجهمية النفاة لم ينقل عن أحد من أهل التبليغ عنه، وإنما نقلوا عنه ما يوافق قول أهل الإثبات.

الوجه الرابع: أن يقال: إما أن يكون الله يحب منا أن نعتقد قول النفاة، أو نعتقد قول أهل الإثبات، أو لا نعتقد واحدًا منهما، فإن كان مطلوبه منا اعتقاد قول النفاة، وهو أنه لا داخل العالم، ولا خارجه، وأنه ليس فوق السماوات رب، ولا على العرش إله، وأن محمدًا لم يعرج به إلى الله، وإنما عرج به إلى السماوات فقط لا إلى الله، وأن الملائكة لا تعرج إلى الله، بل إلى ملكوته، وأن الله لا ينزل منه شيء، ولا يصعد إليه شيء، وأمثال ذلك، وإن كانوا يعبرون عن ذلك بعبارات مبتدعة فيها إجمال، وإبهام، وإيهام؛ كقولهم: ليس بمتحيز، ولا جسم، ولا جوهر، ولا هو في جهة، ولا مكان، وأمثال هذه العبارات التي تفهم منها العامة تنزيه الرب تعالى عن النقائص، ومقصدهم بها أنه ليس فوق السماوات رب، ولا على العرش إله يعبد، ولا عرج بالرسول إلى الله.

والمقصود: أنه إن كان الذي يحبه الله لنا أن نعتقده هذا النفي، فالصحابة، والتابعون أفضل منا، فقد كانوا يعتقدون هذا النفي، والرسول ﷺ كان يعتقده، وإذا كان

(١) رواه أحمد (٤/ ١١)، وأبو داود (٤٧٣١)، وابن ماجه (١٨١) وضعفه البوصيري، وحسنه الألباني.

الله ورسوله يرضاه لنا، وهو إما واجب علينا، أو مستحب لنا، فلابد أن يأمرنا الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بما هو واجب علينا، ويندبنا إلى ما هو مستحب لنا، ولابد أن يظهر عنه، وعن المؤمنين ما فيه إثبات لمحبوب الله، ومَرْضِيِّه، وما يقرب إليه، لاسيما مع قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ [المائدة:٣]، لاسيما والجهمية تجعل هذا أصل الدين وهو عندهم التوحيد، وكيف لا يكون التوحيد معروفًا عند الصحابة، والتابعين؟

وإذا كان كذلك كان من المعلوم أنه لابد أن يبينه الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقد علم بالاضطرار أن الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأصحابه لم يتكلموا بمذهب النفاة، فعلم أنه ليس بواجب، ولا مستحب، بل علم أنه ليس من التوحيد الذي شرعه الله تعالى لعباده، وإن كان يحب منا مذهب الإثبات، وهو الذي أمرنا به، فلابد -أيضًا- أن يبين لنا ذلك.

ومعلوم أن ما في الكتاب والسنة من إثبات الصفات، والعلو أعظم مما فيهما من إثبات الوضوء، والتيمم، والصيام، وتحريم ذوات المحارم، وخبيث المطاعم، ونحو ذلك من الشرائع، فعلى قول أهل الإثبات يكون الدين كاملًا، والرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مبلغًا مبينًا، والتوحيد عن السلف مشهورًا معروفًا، والكتاب والسنة يصدق بعضه بعضًا، والسلف خير هذه الأمة، وطريقهم أفضل الطرق، والقرآن كله حق ليس فيه ضلال، ولا دل على كفر ومحال، بل هو الشفاء والهدى والنور، وهذه كلها لوازم ملتزمة، ونتائج مقبولة، فقولهم مؤتلف غير مختلف ومقبول غير مردود، وإن كان الذي يحبه الله منا لا نثبت، ولا ننفي، بل نبقى في الجهل البسيط، وفي ظلمات بعضها فوق بعض لا نعرف الحق من الباطل، ولا الهدى من الضلال، ولا الصدق من الكذب، بل نقف بين المثبتة، والنفاة موقف الشاكين الحيارى ﴿مُّذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَٰلِكَ لَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ وَلَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [النساء:١٤٣]، لا مصدقين، ولا مكذبين لزم من ذلك أن يكون الله يحب منا عدم العلم

بما جاء به الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وعدم العلم بما يستحقه الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ من الصفات التامات، وعدم العلم بالحق من الباطل، ويحب منا الحيرة، والشك.

ومن المعلوم: أن الله لا يحب الجهل، ولا الشك، ولا الحيرة، ولا الضلال، وإنما يحب الدين، والعلم، واليقين. وقد ذم الحيرة بقوله: ﴿ قُلْ أَنَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَىٰٓ أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَٰطِينُ فِى ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُۥٓ أَصْحَٰبٌ يَدْعُونَهُۥٓ إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۖ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٧١﴾ وَأَنْ أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّقُوهُ ۚ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴾ [الأنعام:٧١-٧٢].



الرد على نفاة العلو

يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رده على نفاة علو الله على عرشه[١]: (لو كان الله يحب منا أن نعتقد قول النفاة -أي: نفاة العلو-، وهو أنه لا داخل العالم، ولا خارجه، وأنه ليس فوق السماوات رب، ولا على العرش إله، وأن محمدًا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يعرج به إلى الله، وإنما عرج به إلى السماوات فقط لا إلى الله، وأن الملائكة لا تعرج إلى الله، بل إلى ملكوته، وأن الله لا ينزل منه شيء، ولا يصعد إليه شيء، وأمثال ذلك، وإن كانوا -أي: نفاة العلو- يعبرون عن ذلك بعبارات مبتدعة فيها إجمال، وإبهام، وإيهام، كقولهم: ليس بمتحيز، ولا جسم، ولا جوهر، ولا هو في جهة، ولا مكان، وأمثال هذه العبارات التي تفهم منها العامة تنزيه الرب تعالى عن النقائص، ومقصدهم بها أنه ليس فوق السماوات رب، ولا على العرش إله يعبد، ولا عرج بالرسول إلى الله.

والمقصود أنه إن كان الذي يحبه الله لنا أن نعتقد هذا النفي، والرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يعتقده، وإذا كان الله ورسوله يرضاه لنا، وهو إما واجب علينا، أو مستحب لنا، فلابد أن يأمرنا الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بما هو واجب علينا، ويندبنا إلى ما هو مستحب لنا، ولابد أن يظهر عنه وعن المؤمنين ما فيه إثبات لمحبوب الله، ومرضيه، وما يقرب إليه، لاسيما مع قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ [المائدة:٣]، لاسيما والجهمية تجعل هذا أصل الدين، وهو عندهم التوحيد الذي لا يخالفه إلا شقي، فكيف لا يُعلِّم الرسولُ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أمتَّه التوحيد؟ وكيف لا يكون التوحيد معروفًا عند الصحابة، والتابعين؟

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ١٧٥).

وإذا كان كذلك كان من المعلوم أنه لابد أن يبينه الرسول صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وقد علم بالاضطرار أن الرسول صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وأصحابه لم يتكلموا بمذهب النفاة، فعلم أنه ليس بواجب، ولا مستحب، بل علم أنه ليس من التوحيد الذي شرعه الله تعالى لعباده، وإن كان الله تعالى يحب منا مذهب أهل الإثبات -أي: إثبات علو الله على عرشه-، وهو الذي أمرنا به، فلابد أن يبين ذلك لنا.

ومعلوم أن في الكتاب والسنة من إثبات العلو والصفات أعظم مما فيهما من إثبات الوضوء، والتيمم، والصيام، وتحريم ذوات المحارم، وخبيث المطاعم، ونحو ذلك من الشرائع، فعلى قول أهل الإثبات يكون الدين كاملًا، والرسول صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ مبلغًا مبينًا، والتوحيد عن السلف مشهورًا معروفًا، والكتاب والسنة يصدق بعضهما بعضًا، والسلف خير هذه الأمة، وطريقهم أفضل الطرق، والقرآن حق ليس فيه ضلال، ولا دل على كفر ومحال، بل هو الشفاء والهدى والنور، وهذه كلها لوازم ملتزمة، ونتائج مقبولة، فقولهم مؤتلف غير مختلف، ومقبول غير مردود).

ثم انتقل الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى الرد على الواقفة الذين يتوقفون في آيات الصفات، وأحاديثها، فلا ينفون ما دلت عليه، ولا يثبتونه، وهم الذين يسمون بالمفوضة، فيقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وإن كان الذي يحبه الله منا لا نثبت، ولا ننفي، بل نبقى في الجهل البسيط، وفي ظلمات بعضها فوق بعض، لا نعرف الحق من الباطل، ولا الهدى من الضلال، ولا الصدق من الكذب، بل نقف بين المثبتة والنفاة موقف الشاكين الحيارى ﴿ مُّذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَٰلِكَ لَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ وَلَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾ [النساء:١٤٣]، لا مصدقين، ولا مكذبين لزم من ذلك أن يكون الله يحب منا عدم العلم بما جاء به الرسول صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وعدم العلم بما يستحقه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ من الصفات التامات، وعدم العلم بالحق من الباطل، ويحب منا الحيرة، والشك.

ومن المعلوم أن الله لا يحب الجهل، ولا الشك، ولا الحيرة، ولا الضلال، وإنما يحب الدين، والعلم، واليقين، وقد ذم الحيرة بقوله تعالى: ﴿ قُلْ أَنَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَىٰٓ أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَٰطِينُ فِى ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُۥٓ أَصْحَٰبٌ يَدْعُونَهُۥٓ إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۖ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٧١﴾ وَأَنْ أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّقُوهُ ۚ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴾ [الأنعام:٧١-٧٢]، وقد أمرنا الله تعالى أن نقول: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [الفاتحة:٦-٧]، وفي «صحيح مسلم» وغيره عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان إذا قام من الليل يقول: «**اللَّهُمَّ رَبَّ جِبْرَائِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ، فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ، اهْدِنِي لِمَا اخْتُلِفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِكَ إِنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ**»(١).

فهو صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يسأل ربه أن يهديه لما اختلف فيه من الحق، فكيف يكون محبوب الله عدمَ الهدى في مسائل الخلاف؟ وقد قال الله تعالى له: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا﴾ [طه:١١٤]، وما يذكره بعض الناس عنه أنه قال: «زِدْنِي فِيكَ تَحَيُّرًا». كذب باتفاق أهل العلم بحديثه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بل هذا سؤال من هو حائر، وقد سأل المزيد من الحيرة، ولا يجوز لأحد أن يسأل، ويدعو بمزيد الحيرة إذا كان حائرًا، بل يسأل الهدى والعلم، فكيف بمن هو هادي الخلق من الضلالة؟ وإنما ينقل مثل هذا عن بعض الشيوخ الذين لا يقتدى بهم في مثل هذا -إن صح النقل عنه.

وقول هؤلاء الواقفة الذين لا يثبتون، ولا ينفون، وينكرون الجزم بأحد القولين يلزم عليه أمور:

---

(١) رواه مسلم (٧٧٠).

أحدها: أن من قال هذا، فعليه أن ينكر على النفاة، فإنهم ابتدعوا ألفاظًا، ومعاني لا أصل لها في الكتاب، ولا في السنة، وأما المثبتة إذا اقتصروا على النصوص، فليس له الإنكار عليهم، وهؤلاء الواقفة هم في الباطن يوافقون النفاة، أو يقرونهم، وإنما يعارضون المثبتة، فعلم أنهم أقروا أهل البدعة، وعادوا أهل السنة.

الثاني: أن يقال: عدم العلم بمعاني القرآن، والحديث ليس مما يحبه الله ورسوله، فهذا القول باطل.

الثالث: أن يقال: الشك، والحيرة ليست محمودة في نفسها باتفاق المسلمين، وغاية ما في الباب أن من لم يكن عنده علم بالنفي، ولا الإثبات يسكت، فأما من علم الحق بدليله الموافق لبيان رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فليس للواقف الشاك الحائر أن ينكر على هذا العالم الجازم المستبصر المتبع للرسول العالم بالمنقول، والمعقول.

الرابع: أن يقال: السلف كلهم أنكروا على الجهمية النفاة، وقالوا بالإثبات، وأفصحوا به، وكلامهم في الإثبات والإنكار على النفاة أكثر من أن يمكن إثباته في هذا المكان، وكلام الأئمة المشاهير، مثل: مالك، والثوري، والأوزاعي، وأبي حنيفة، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وعبد الرحمن بن مهدي، ووكيع بن الجراح، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبي عبيد، وأئمة أصحاب مالك، وأبي حنيفة، والشافعي، وأحمد موجود كثير لا يحصيه أحد.

وجواب مالك في ذلك صريح في الإثبات، فإن السائل قال له: يا أبا عبد الله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥]؛ كيف استوى؟

فقال مالك: الاستواء معلوم، والكيف مجهول. وفي لفظ: استواؤه معلوم، أو معقول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة.

فقد أخبر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بأن نفس الاستواء معلوم، وأن كيفية الاستواء مجهولة، وهذا بعينه قول أهل الإثبات، وأما النفاة، فما يثبتون استواء حتى تجهل كيفيته، بل عند هذا القائل الشاك، وأمثاله أن الاستواء مجهول غير معلوم، وإذا كان الاستواء مجهولًا لم يحتج إلى أن يقال: الكيف مجهول، لاسيما إذا كان الاستواء منتفيًا، فالمنتفي المعدوم لا كيفية له حتى يقال: هي مجهولة، أو معلومة.

وكلام مالك صريح في إثبات الاستواء، وأنه معلوم، وأن له كيفية، لكن تلك الكيفية مجهولة لنا لا نعلمها نحن، ولهذا بدَّع السائل الذي سأله عن هذه الكيفية، فإن السؤال إنما يكون عن أمر معلوم لنا، ونحن لا نعلم كيفية استوائه، وليس كل ما كان معلومًا وله كيفية تكون تلك الكيفية معلومة لنا، ويبين ذلك أن المالكية، وغير المالكية نقلوا عن مالك أنه قال: الله في السماء، وعلمه في كل مكان. حتى ذكر ذلك مكيٌّ خطيب قرطبة في كتاب «التفسير» الذي جمعه من كلام مالك، ونقله أبو عمرو الطلمنكي، وأبو عمر بن عبد البر، وابن أبي زيد في «المختصر»، وغير واحد، ونقله -أيضًا- عن مالك غير هؤلاء ممن لا يُحصى عددُهم، مثل: أحمد بن حنبل، وابنه عبد الله، والأثرم، والخلال، والآجري، وابن بطة، وطوائف غير هؤلاء من المصنفين في السنة، ولو كان مالك من الواقفة، أو النفاة لم ينقل عنه هذا الإثبات، والقول الذي قاله مالك قاله قبله ربيعة بن أبي عبد الرحمن شيخه، كما رواه عنه سفيان بن عيينة.

وقال عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون كلامًا طويلًا يقرر مذهب الإثبات، ويرد على النفاة، وكلام المالكية في ذم الجهمية النفاة مشهور في كتبهم، وكلام أئمة المالكية، وقدمائهم في الإثبات كثير مشهور حتى علماؤهم حكوا الإجماع من أهل السنة والجماعة على أن الله بذاته فوق عرشه.

وابن أبي زيد إنما ذكر ما ذكره سائر أئمة السلف، ولم يكن من أئمة المالكية من خالف ابن أبي زيد في هذا، وهو إنما ذكر هذا في مقدمة «الرسالة»؛ لتلقن لجميع المسلمين؛ لأنه عند أئمة السنة من الاعتقادات التي يلقنها كل أحد، ولم يردَّ على ابن أبي زيد في هذا إلا من كان من أتباع الجهمية النفاة، لم يعتمد من خالفه على أنه بدعة، ولا أنه مخالف للكتاب والسنة، ولكن زعم من خالف ابن أبي زيد، وأمثاله أن ما قاله مخالف للعقل، وقالوا: إن ابن أبي زيد لم يكن يحسن فن الكلام الذي يعرف به ما يجوز على الله عَزَّوَجَلَّ، وما لا يجوز.

والذين أنكروا على ابن أبي زيد، وأمثاله من المتأخرين تلقوا هذا الإنكار عن متأخري الأشعرية، كأبي المعالي، وأتباعه، وهؤلاء تلقوا هذا الإنكار عن الأصول التي شاركوا فيها المعتزلة، ونحوهم من الجهمية، فالجهمية من المعتزلة، وغيرهم هم أصل هذا الإنكار.

وسلف الأمة، وأئمتها متفقون على الإثبات رادُّون على الواقفة والنفاة، مثل: ما رواه البيهقي، وغيره عن الأوزاعي قال: كنا والتابعون متوافرون نقول: إن الله فوق عرشه، ونؤمن بما وردت به السنة من صفاته.

وقال أبو مطيع البلخي في كتاب «الفقه الأكبر» المشهور: سألت أبا حنيفة عمن يقول: لا أعرف ربي في السماء، أو في الأرض؟ قال: كفر؛ لأن الله عَزَّوَجَلَّ يقول: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، وعرشه فوق سبع سماواته. فقلت: إنه يقول على العرش استوى، ولكن لا يدري العرش في السماء، أو في الأرض؟ فقال: إذا أنكر أنه في السماء كفر؛ لأنه تعالى في أعلى عليين، وأنه يدعي من أعلى لا من أسفل.

وقال عبد الله بن نافع: كان مالك بن أنس يقول: الله في السماء، وعلمه في كل مكان.

وقال مَعْدان: سألت سفيان الثوري عن قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد:٤]، قال: علمه.

وقال حماد بن زيد فيما ثبت عنه من غير وجه رواه ابن أبي حاتم، والبخاري، وعبد الله بن أحمد، وغيرهم: إنما يدور كلام الجهمية على أن يقولوا: ليس في السماء شيء.

وقال علي بن الحسن بن شقيق: قلت لعبد الله بن المبارك: بماذا نعرف ربنا؟ قال: بأنه فوق سماواته على عرشه بائن من خلقه. قلت: بِحَدٍّ؟ قال: بحد لا يعلمه غيره.

وهذا مشهور عن ابن المبارك ثابت عنه من غير وجه، وهو -أيضًا- صحيح ثابت عن أحمد، وإسحاق، وغير واحد من الأئمة.

وقال رجل لعبد الله بن المبارك: يا أبا عبد الرحمن قد خفْتُ الله من كثرة ما أدعو على الجهمية. قال: لا تخف، فإنهم يزعمون أن إلهك الذي في السماء ليس بشيء.

وقال جرير بن عبد الحميد: كلام الجهمية أوله شَهْدٌ، وآخره سُمٌّ، وإنما يحاولون أن يقولوا: ليس في السماء إله. رواه ابن أبي حاتم.

وروى هو، وغيره بأسانيد ثابتة عن عبد الرحمن بن مهدي، قال: إن الجهمية أرادوا أن ينفوا أن يكون الله عَزَّوَجَلَّ كلم موسى بن عمران، وأن يكون على العرش، أرى أن يستتابوا، فإن تابوا وإلا ضربت أعناقهم.

وقال يزيد بن هارون: من زعم أن الله على العرش استوى على خلاف ما يَقِرُّ في قلوب العامة، فهو جهمي.

وقال سعيد بن عامر الضبعي. وذكر عنده الجهمية، فقال: هم أشر قولًا من اليهود والنصارى، قد أجمع أهل الأديان مع المسلمين على أن الله على العرش، وقالوا هم: ليس عليه شيء.

وقال عبَّاد بن العوام الواسطي: كلَّمتُ بشرًا المريسي، وأصحابه، فرأيت آخر كلامهم ينتهي إلى أن يقولوا: ليس في السماء شيء، أرى والله ألا يناكحوا، ولا يوارثوا. وهذا كثير في كلامهم.

وهكذا ذكر أهل الكلام الذين ينقلون مقالات الناس مقالة أهل السنة، وأهل الحديث؛ كما ذكره أبو الحسن الأشعري في كتابه الذي صنفه في «اختلاف المصلين ومقالات الإسلاميين»، فذكر فيه أقوال الخوارج، والروافض، والمعتزلة، والمرجئة، وغيرهم).

ثم قال: ...



ذكر مقالة أهل السنة، وأصحاب الحديث

(وجملة قولهم الإقرار بالله عَزَّوَجَلَّ، وملائكته، وكتبه، ورسله، وبما جاء من عند الله، وبما رواه الثقات عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لا يردون من ذلك شيئًا).

إلى أن قال: (وأن الله على عرشه؛ كما قال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، وأن له يدين بلا كيف؛ كما قال تعالى: ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥]، وأقروا أن لله علمًا؛ كما قال: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلۡمِهِۦ﴾ [النساء:١٦٦]، ﴿وَمَا تَحۡمِلُ مِنۡ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلۡمِهِۦ﴾ [فاطر:١١]، وأثبتوا السمع، والبصر، ولم ينفوا ذلك عن الله كما نفته المعتزلة، وقالوا: إنه لا يكون في الأرض من خير، ولا شر إلا ما شاء الله، وأن الأشياء تكون بمشيئة الله؛ كما قال: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان:٣٠]). إلى أن قال:

(ويقولون: إن القرآن كلام الله غير مخلوق، ويصدقون بالأحاديث التي جاءت عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مثل: «**إِنَّ اللهَ يَنْزِلُ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيا، فَيَقُولُ: هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ فَأَغْفِرَ لَهُ**»، كما جاء في الحديث، ويقرون أن الله يجيء يوم القيامة؛ كما قال: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا﴾ [الفجر:٢٢]، وأن الله يقرب من خلقه كيف يشاء؛ كما قال: ﴿وَنَحۡنُ أَقۡرَبُ إِلَيۡهِ مِنۡ حَبۡلِ ٱلۡوَرِيدِ﴾ [ق:١٦]).

وذكر أشياء كثيرة، إلى أن قال: (فهذه جملة ما يأمرون به، ويستعملونه، ويرونه، وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول، وإليه نذهب.

قال الأشعري -أيضًا- في مسألة الاستواء: قال أهل السنة وأصحاب الحديث: ليس بجسم، ولا يشبه الأشياء، وأنه على عرشه؛ كما قال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، ولا نتقدم بين يدي الله ورسوله في القول، بل نقول: استوى بلا كيف، وأن له

يدين بلا كيف؛ كما قال تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾، وأن الله ينزل إلى سماء الدنيا كما جاء في الحديث[١]، قال: وقالت المعتزلة: استوى على عرشه بمعنى استولى.

وقال الأشعري -أيضًا- في كتابه «الإبانة عن أصول الديانة» في باب الاستواء: إن قال قائل: ما تقولون في الاستواء؟ قيل: نقول له: إن الله مستو على عرشه؛ كما قال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾، وقال: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر:١٠]، وقال: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيۡهِ﴾ [النساء:١٥٨]، وقال حكاية عن فرعون: ﴿وَقَالَ فِرۡعَوۡنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحًا لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾ [غافر:٣٦-٣٧]، كذَّب فرعون موسى في قوله: إن الله فوق السماوات، وقال الله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ﴾ [الملك:١٦]، فالسماوات فوقها العرش، وكل ما علا، فهو سماء، وليس إذا قال: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ يعني: جميع السماوات، وإنما أراد العرش الذي هو أعلى السماوات، ألا ترى أنه ذكر السماوات، فقال: ﴿وَجَعَلَ ٱلۡقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا﴾ [نوح:١٦]؟ ولم يرد أنه يملأ السماوات جميعًا.

ورأينا المسلمين جميعًا يرفعون أيديهم إذا دعوا نحو السماء؛ لأن الله مستو على العرش الذي هو فوق السماوات، فلولا أن الله على العرش لم يرفعوا أيديهم نحو العرش، وقد قال قائلون من المعتزلة، والجهمية، والحرورية: إن معنى استوى: استولى، وملك، وقهر، وأن الله في كل مكان، وجحدوا أن يكون الله على عرشه كما قال أهل الحق، وذهبوا في الاستواء إلى القدرة، فلو كان كما قالوا كان لا فرق بين العرش، والأرض السابعة؛ لأن الله قادر على كل شيء، والأرض، فالله قادر عليها، وعلى الحشوش، والأخلية، فلو كان مستويًا على العرش بمعنى الاستيلاء لجاز أن يقال: هو مستو على الأشياء كلها.

---

(١) حديث متواتر، وانظر: صحيح البخاري (١١٤٥)، ومسلم (٧٥٨) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ولما لم يجز عند أحد من المسلمين أن يقال: إن الله مستو على الأشياء كلها، وعلى الحشوش، والأخلية بطل أن يكون معنى الاستواء على العرش الاستيلاء، لا الذي هو عام في الأشياء كلها.

وقد نقل هذا عن الأشعري غير واحد من أئمة أصحابه، كابن فورك، والحافظ ابن عساكر في كتابه الذي جمعه في: «تبيين كذب المفتري فيما ينسب إلى أبي الحسن الأشعري»، وذكر اعتقاده الذي ذكره في أول «الإبانة»، وقوله فيه: فإن قال قائل: قد أنكرتم قول المعتزلة، والقدرية، والجهمية، والحرورية، والرافضة، والمرجئة، فعرفونا قولكم الذي به تقولون، وديانتكم التي بها تدينون.

قيل له: قولنا الذي به نقول، وديانتنا التي ندين بها التمسك بكتاب الله تعالى، وسنة نبيه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وما روى عن الصحابة، والتابعين، وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون، وبما كان عليه أحمد بن حنبل -نضر الله وجهه- قائلون، ولما خالف قوله مجانبون؛ لأنه الإمام الفاضل، والرئيس الكامل الذي أبان الله به الحق عند ظهور الضلال، وأوضح المنهاج به، وقمع بن بدع المبتدعين، وزيغ الزائغين، وشك الشاكين. فرحمة الله عليه من إمام مقدم، وكبير مفهم، وعلى جميع أئمة المسلمين.

وجملة قولنا: أنا نقر بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، وما جاء من عند الله، وما رواه الثقات عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وذكر ما تقدم، وغيره من جمل كثيرة أوردت في غير هذا الموضع.

وقال أبو بكر الآجري في كتاب «الشريعة»: الذي يذهب إليه أهل العلم: أن الله تعالى على عرشه فوق سماواته، وعلمه محيط بكل شيء، قد أحاط بجميع ما خلق في السماوات العُلى، وجميع ما في سبع أرضين، يرفع إليه أفعال العباد، فإن قال قائل: أي

شيء معنى قوله: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ [المجادلة:٧] الآية؟ قيل له: علمه، والله على عرشه، وعلمه محيط بهم، كذا فسره أهل العلم. والآية يدل أولها، وآخرها أنه العلم، وهو على عرشه، هذا قول المسلمين.

والقول الذي قاله الشيخ محمد بن أبي زيد: أنه فوق عرشه المجيد بذاته، وهو في كل مكان بعلمه قد تأوله بعض المبطلين بأنْ رَفَعَ المجيدَ، ومراده: أن الله هو المجيد بذاته، وهذا مع أنه جهل واضح، فإنه بمنزلة أن يقال: الرحمن بذاته، والرحيم بذاته، والعزيز بذاته.

وقد قال ابن أبي زيد في خطبة «الرسالة» -أيضًا-: (على العرش استوى، وعلى الملك احتوى). فَفَرَّق بين الاستواء، والاستيلاء على قاعدة الأئمة المتبوعين، ومع هذا فقد صرح ابن أبي زيد في «المختصر» بأن الله في سمائه دون أرضه. هذا لفظه، والذي قاله ابن أبي زيد ما زالت تقوله أئمة أهل السنة من جميع الطوائف.

وقد ذكر أبو عمرو الطلمنكي الإمام في كتابه الذي سماه «الوصول إلى معرفة الأصول»: أن أهل السنة والجماعة متفقون على أن الله استوى بذاته على عرشه.

وكذلك ذكره محمد بن عثمان بن أبي شيبة حافظ الكوفة في طبقة البخاري، ونحوه، ذكر ذلك عن أهل السنة والجماعة، وكذلك ذكره يحيى بن عمار السجستاني الإمام في «رسالته» المشهورة في السنة التي كتبها إلى ملك بلاده، وكذلك ذكره أبو نصر السجزي الحافظ في كتاب «الإبانة» له، قال: وأئمتنا كالثوري، ومالك، وابن عيينة، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وابن المبارك، وفضيل بن عياض، وأحمد، وإسحاق متفقون على أن الله فوق العرش بذاته، وأن علمه في كل مكان، وكذلك ذكر شيخ الإسلام الأنصاري، وأبو العباس الطرقي، والشيخ عبد القادر الجيلي، ومن لا يحصى عدده إلا الله من أئمة الإسلام، وشيوخه.

قال الحافظ أبو نعيم الأصبهاني صاحب «حلية الأولياء»، وغير ذلك من المصنفات المشهورة في «الاعتقاد» الذي جمعه: طريقنا طريق السلف المتبعين الكتاب، والسنة، وإجماع الأمة.

قال: ومما اعتقدوه أن الله لم يزل كاملًا بجميع صفاته القديمة لا يزول، ولا يحول، لم يزل عالمًا بعلم، بصيرًا بِبَصَر، سميعًا بِسَمْع، متكلمًا بكلام، وأحدث الأشياء من غير شيء، وأن القرآن كلام الله، وكذلك سائر كتبه المنزلة كلامه غير مخلوق، وأن القرآن من جميع الجهات مقروءًا، ومتلوًا، ومحفوظًا، ومسموعًا، ومكتوبًا، وملفوظًا كلام الله حقيقة لا حكاية، ولا ترجمة، وأنه بألفاظنا كلام الله غير مخلوق، وأن الواقفة، واللفظية من الجهمية، وأن من قَصَد القرآن بوجه من الوجوه يريد به خلق كلام الله، فهو عندهم من الجهمية، وأن الجهمي عندهم كافر). وذكر أشياء، وقال:

(وإن الأحاديث التي ثبتت عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في العرش، واستواء الله عليه يقولون بها، ويثبتونها من غير تكييف، ولا تمثيل، وأن الله بائن من خلقه، والخلق بائنون منه، لا يحل فيهم، ولا يمتزج بهم، وهو مستو على عرشه في سمائه دون أرضه، وذكر سائر اعتقاد السلف وإجماعهم على ذلك.

وقال يحيي بن عثمان في «رسالته»: لا نقول كما قالت الجهمية: إنه بداخل الأمكنة، وممازج كل شيء، ولا نعلم أين هو، بل نقول: هو بذاته على عرشه، وعلمه محيط بكل شيء، وسمعه، وبصره، وقدرته مدركة لكل شيء، وهو معنى قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾.

وقال الشيخ العارف معمر بن أحمد شيخ الصوفية في هذا العصر -يعني: عصر شيخ الإسلام-: أحببت أن أوصي أصحابي بوصية من السنة، وأجمع ما كان عليه أهل

الحديث، وأهل المعرفة، والتصوف من المتقدمين والمتأخرين، فذكر أشياء من الوصية، إلى أن قال فيها: وأن الله استوى على عرشه بلا كيف، ولا تأويل، والاستواء معلوم، والكيف مجهول، وأنه مستو على عرشه بائن من خلقه، والخلق بائنون منه بلا حلول، ولا ممازجة، ولا ملاصقة، وأنه عَزَّوَجَلَّ سميع بصير عليم خبير يتكلم، ويرضى، ويسخط، ويضحك، ويعجب، ويتجلى لعباده يوم القيامة ضاحكًا، وينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا كيف شاء بلا كيف، ولا تأويل، ومن أنكر النزول، أو تأول، فهو مبتدع ضال.

وقال الإمام أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني النيسابوري في كتاب «الرسالة في السنة» له: ويعتقد أصحاب الحديث، ويشهدون أن الله فوق سبع سماواته على عرشه، كما نطق به كتابه، وأعيانه سلف الأمة لم يختلفوا أن الله تعالى على عرشه، وعرشه فوق سماواته.

قال: وإمامنا أبو عبد الله الشافعي احتج في كتابه «المبسوط» في مسألة إعتاق الرقبة المؤمنة في الكفارة، وأن الرقبة الكافرة لا يصح التكفير بها بخبر معاوية بن الحكم[1]، وأنه أراد أن يعتق الجارية السوداء عن الكفارة، وسأل النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ عن اعتاقه إياها، فامتحنها؛ ليعرف أنها مؤمنة أم لا، فقال لها: «**أَيْنَ رَبُّكِ؟**» فأشارت إلى السماء. فقال: «**أَعْتِقْهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ**». فحكم بإيمانها لما أقرت أن ربها في السماء، وعرفت ربها بصفة العلو، والفوقية.

وقال الحافظ أبو بكر البيهقي: (باب القول في الاستواء: قال الله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف:٥٤]، ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام:١٨]، ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل:٥٠]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ

(١) رواه مسلم (٥٣٧).

﴿وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر:١٠]، ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك:١٦]، وأراد فوق السماء؛ كما قال: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه:٧١]، بمعنى: على جذوع النخل، وقال: ﴿فَسِيحُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [التوبة:٢]، أي: على الأرض، وكل ما علا، فهو سماء، والعرش أعلى السماوات. فمعنى الآية: أأمنتم من على العرش؛ كما صرح به في سائر الآيات. قال: وفيما كتبنا من الآيات دلالة على إبطال قول من زعم من الجهمية أن الله بذاته في كل مكان، وقوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ [الحديد:٤]، إنما أراد: بعلمه لا بذاته).

وقال أبو عمر بن عبد البر في «شرح الموطأ» لما تكلم على حديث النزول(١): (هذا حديث لم يختلف أهل الحديث في صحته، وفيه دليل على أن الله في السماء على العرش من فوق سبع سماوات؛ كما قالت الجماعة، وهو من حجتهم على المعتزلة. قال: وهذا أشهر عند الخاصة، والعامة، وأعْرَفُ من أن يحتاج إلى أكثر من حكاية؛ لأنه اضطرار لم يوقفهم عليه أحد، ولا أنكره عليهم مسلم).

وقال أبو عمر -أيضًا-: (أجمع علماء الصحابة، والتابعين الذين حمل عنهم التأويل قالوا في تأويل قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة:٧]، هو على العرش، وعلمه في كل مكان، وما خالفهم في ذلك أحد يحتج بقوله).

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فهذا ما تلقاه الخلف عن السلف؛ إذ لم ينقل عنهم غير ذلك؛ إذ هو الحق الظاهر الذي دلت عليه الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية.

فنسأل الله العظيم أن يختم لنا بخير، ولسائر المسلمين، وألا يزيغ قلوبنا بعد إذ هدانا بمنه، وكرمه، إنه أرحم الراحمين، والحمد لله وحده).

---

(١) انظر (ص٧٠٩).

وسئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن قول الله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾، وقوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**يَنْزِلُ رَبُّنَا كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا**»[1]، هل الاستواء والنزول حقيقة، أم لا؟ إلى آخر السؤال.

فأجاب[2]: (الحمد لله رب العالمين، القول في الاستواء، والنزول كالقول في سائر الصفات التي وصف الله بها نفسه في كتابه، وعلى لسان رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فإن الله تعالى سمى نفسه بأسماء، ووصف نفسه بصفات، سمَّا نفسه حيًا عليمًا حكيمًا قديرًا سميعًا بصيرًا غفورًا رحيمًا إلى سائر أسمائه الحسنى، قال الله تعالى: ﴿وَإِن تَجْهَرْ بِٱلْقَوْلِ فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى﴾ [طه:٧]، وقال: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة:٢٥٥]، وقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذاريات:٥٨]، وقال: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْي۟دٍ﴾ [الذاريات:٤٧]، أي: بقوة، وقال: ﴿وَرَحْمَتِى وَسِعَتْ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [الأعراف:١٥٦]).

ساق رَحِمَهُ ٱللَّهُ آيات في هذا المعنى، ثم قال: (ومذهب سلف الأمة، وأئمتها أن يوصف الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تمثيل، فلا يجوز نفي صفات الله تعالى التي وصف بها نفسه، ولا يجوز تمثيلها بصفات المخلوقين، بل هو سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]، ليس كمثله شيء، لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله.

وقال نعيم بن حماد الخزاعي: من شبه الله بخلقه، فقد كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه، فقد كفر، وليس في ما وصف الله به نفسه، ورسوله تشبيه.

---

(١) انظر: (ص٧٠٩).

(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ١٩٤).

ومذهب السلف بين مذهبين، وهَدًى بين ضلالتين: إثبات الصفات، ونفي مماثلة المخلوقات، فقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١] رد على أهل التشبيه، والتمثيل، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١] رد على أهل النفي، والتعطيل، فالممثل أعشى، والمعطل أعمى، والممثل يعبد صنمًا، والمعطل يعبد عدمًا.



قول أهل السنة، وقول مخالفيهم في أسماء الله، وصفاته

يقول الشيخ تقي الدين ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان مذهب أهل السنة ومذهب المخالفين لهم في أسماء الله وصفاته، فيقول في ذلك[1]: (وقد اتفق جميع أهل الإثبات على أن الله حي حقيقة، عليم حقيقة، قدير حقيقة، سميع حقيقة، بصير حقيقة، مريد حقيقة، متكلم حقيقة، حتى طائفة من المعتزلة النفاة للصفات قالوا: إن الله متكلم حقيقة، كما قالوا مع سائر المسلمين: إن الله عليم حقيقة، قدير حقيقة، بل ذهب طائفة منهم كأبي العباس الناشي إلى أن هذه الأسماء حقيقة لله مجاز للخلق.

وأما جمهور المعتزلة مع المتكلمة الصفاتية من الأشعرية الكلابية، والكرامية، والسالمية، وأتباع الأئمة الأربعة من الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنبلية، وأهل الحديث، والصوفية، فإنهم يقولون: إن هذه الأسماء حقيقة للخالق سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وإن كانت تطلق على خلقه حقيقة -أيضًا.

ويقولون: إن لله علمًا حقيقة، وقدرة حقيقة، وسمعًا حقيقة، وبصرًا حقيقة، وإنما ينكر أن تكون هذه الأسماء حقيقة النفاة من القرامطة الإسماعيلية الباطنية، ونحوهم من المتفلسفة الذين ينفون عن الله الأسماء الحسنى، ويقولون: ليس بحي، ولا عالم، ولا جاهل، ولا قادر، ولا عاجز، ولا موجود، ولا معدوم.

وهؤلاء الذين يسميهم المسلمون الملاحدة؛ لأنهم ألحدوا في أسماء الله، وآياته، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ۚ

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ١٩٦).

سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ [الأعراف:١٨٠]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآ ﴾ [فصلت:٤٠]، وهؤلاء شر من المشركين الذين أخبر الله عنهم بقوله: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱسْجُدُواْ لِلرَّحْمَٰنِ قَالُواْ وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا ﴾ [الفرقان:٦٠]، وقال تعالى: ﴿ كَذَٰلِكَ أَرْسَلْنَٰكَ فِيٓ أُمَّةٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهَآ أُمَمٌ لِّتَتْلُوَاْ عَلَيْهِمُ ٱلَّذِيٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِۚ قُلْ هُوَ رَبِّي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ ﴾ [الرعد:٣٠]، فإن أولئك المشركين إنما أنكروا اسم الرحمن فقط، وهم لا ينكرون أسماء الله وصفاته، ولهذا كانوا –أي: القرامطة– عند المسلمين أكفر من اليهود والنصارى.

ولو كانت أسماء الله وصفاته مجازًا يصح نفيها عند الإطلاق لكان يجوز أن الله ليس بحي، ولا عليم، ولا قدير، ولا سميع، ولا بصير، ولا يحبهم، ولا يحبونه، ولا استوى على العرش، ونحو ذلك، ومعلوم بالاضطرار من دين الإسلام أنه لا يجوز إطلاق النفي على ما أثبته الله تعالى من الأسماء الحسنى والصفات، بل هذا جحد للخالق، وتمثيل له بالمعدومات.

وقد قال أبو عمر ابن عبد البر: أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن، والسنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا يكيفون شيئًا من ذلك، ولا يَحُدُّون فيه صفة محصورة، وأما أهل البدع من الجهمية، والمعتزلة، والخوارج، فينكرونها، ولا يحملونها على الحقيقة، ويزعمون أن من أقر بها، فهو مشبه، وهم عند من أقرَّ بها نافون للمعبود لا مثبتون، والحق فيما قاله القائلون بما نطق به الكتاب والسنة، وهم أئمة الجماعة). انتهى ما نقله الشيخ عن ابن عبد البر.

ثم قال الشيخ معلقًا عليه: (وهذا الذي حكاه ابن عبد البر عن المعتزلة، ونحوهم هو في بعض ما ينفونه من الصفات، وأما فيما يثبتونه من الأسماء والصفات كالحي،

والعليم، والقدير، والمتكلم، فهو يقولون: إن ذلك حقيقة، ومن أنكر أن يكون شيء من هذه الأسماء والصفات حقيقة إنما أنكره لجهله مُسمَّى الحقيقة، أو لكفره، وتعطيله لما يستحقه رب العالمين، وذلك أنه قد يظن أن إطلاق ذلك يقتضي أن يكون المخلوق مماثلًا للخالق، فيقال له: هذا باطل، فإن الله موجود حقيقة، والعبد موجود حقيقة، وليس هذا مثل هذا، والله تعالى له ذات حقيقة، والعبد له ذات حقيقة، وليس ذاته كذوات المخلوقات، وكذلك له سمع وعلم وبصر حقيقة، وللعبد علم وسمع وبصر حقيقة، وليس علمه وسمعه وبصره مثل علم الله وسمعه وبصره، ولله كلام حقيقة، وللعبد كلام حقيقة، وليس كلام الخالق مثل كلام المخلوقين.

ولله تعالى استواء على عرشه حقيقة، وللعبد استواء على الفلك حقيقة، وليس استواء الخالق كاستواء المخلوقين، فإن الله لا يفتقر إلى شيء، ولا يحتاج إلى شيء، بل هو الغني عن كل شيء، والله تعالى يحمل العرش، وحملته بقدرته، ويمسك السماوات والأرض أن تزولا، فمن ظن أن قول الأئمة: إن الله مستوٍ على عرشه حقيقة يقتضي أن يكون استواؤه مثل استواء العبد على الفلك والأنعام لزمه أن يكون قولهم: إن الله له علم حقيقة، وسمع حقيقة، وبصر حقيقة، وكلام حقيقة يقتضي أن يكون علمه وسمعه وبصره وكلامه مثل المخلوقين، وسمعهم وبصرهم وكلامهم).

إلى أن قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: (فمن ظن أن أسماء الله تعالى وصفاته إذا كانت حقيقة لزم أن يكون مماثلًا للمخلوقين، وأن صفاته مماثلة لصفاته كان من أجهل الناس، وكان أول كلامه سفسطة، وآخره زندقة؛ لأنه يقتضي نفي جميع أسماء الله وصفاته، وهذا هو غاية الزندقة، والإلحاد، ومن فرق بين صفة وصفة مع تساويهما في أسباب الحقيقة والمجاز كان متناقضًا في قوله، متهافتًا في مذهبه، مشابهًا لمن آمن ببعض الكتاب، وكفر ببعض، وإذا

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٢١٢).

تأمل اللبيب الفاضل هذه الأمور تبين له أن مذهب السلف والأئمة في غاية الاستقامة والسداد، والصحة والاطراد، وأنه مقتضي المعقول الصريح، والمنقول الصحيح، وأن من خالفه كان مع تناقض قوله المختلف الذي يؤفك عنه من أفك خارجًا عن موجب العقل، والسمع، مخالفًا للفطرة والسمع). انتهى كلام الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وبه يظهر بطلان قول الذين لا يزالون يقولون: إن مذهب السلف أسلم، ومذهب الخلف أعلم وأحكم؛ ذلك أنهم يظنون أن مذهب السلف هو التفويض للصفات، والجهل بمعناها، وأن الخلف علموا المقصود منها، وأنه خلاف الظاهر، فصاروا يؤولونها بغرائب المجازات.

ثم إن قولهم: إن مذهب السلف أسلم قول متناقض؛ لأنها لا تحصل السلامة إلا مع العلم، فدل على أن السلف يعلمون معنى الصفات، ويثبتونه، وأن الخلف جهلوا المعنى الصحيح للصفات، فصاروا يتخبطون في تأويلها، ثم كيف يكون الخلف المتأخرون أعلم من السلف المتقدمين بما فيهم الصحابة، والتابعون، والقرون المفضلة التي أثنى عليها رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وذم ما بعدها؟ هل هذا إلا عين الجهل بمكانة السلف، ومقدار علمهم؟

ولهؤلاء الضلال أشباه من بعض مثقفي عصرنا الذين يجهلون قدر العلماء، ويجهلونهم، ويقولون: إنهم لا يعرفون إلا أحكام الحيض والنفاس، وقصدهم من ذلك التنفير من علماء المسلمين، والفصل بينهم وبين شباب الأمة؛ حتى يتسنى لهم تضليلهم، وتطويعهم لأغراضهم، ومبادئهم.

نسأل الله أن يهدي ضال المسلمين، ويقمع الأعداء، والحاسدين.

الجمع بين علو الرب، وقربه من خلقه

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فصل في الجمع بين علو الرب عَزَّوَجَلَّ، وبين قربه من داعيه وعابديه: فنقول[1]: قد وصف الله نفسه في كتابه، وعلى لسان رسوله بالعلو، والاستواء على العرش، والفوقية في كتابه في آيات كثيرة حتى قال بعض كبار أصحاب الشافعي: في القرآن ألف دليل، أو أزيد تدل على أن الله عال على الخلق، وأنه فوق عباده. وقال غيره: فيه ثلاثمائة دليل تدل على ذلك.

مثل: قوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ ﴾ [الأعراف:٢٠٦]، ﴿ وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۚ وَمَنْ عِندَهُۥ ﴾ [الأنبياء:١٩]، فلو كان المراد بأن معنى ﴿عِندَهُۥ﴾ في قدرته كما يقول الجهمية لكان الخلق كلهم عنده، كما أن الاستواء لو كان المراد به الاستيلاء لكان مستويًا على جميع المخلوقات، ولكان مستويًا على العرش قبل أن يخلقه دائمًا.

والاستواء مختص بالعرش بعد خلق السماوات والأرض، كما أخبر بذلك في كتابه، فدل على أنه تارة كان مستويًا عليه، وتارة لم يكن مستويًا عليه، ولهذا كان العلو من الصفات المعلومة بالسمع مع العقل عند أئمة المثبتة، وأما الاستواء على العرش، فمن الصفات المعلومة بالسمع لا بالعقل، والمقصود أنه تعالى وصف نفسه -أيضًا- بالمعية، والقرب.

والمعية معيتان: عامة، وخاصة.

فالأولى: كقوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد:٤]، **والثانية:** كقوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ ﴾ [النحل:١٢٨]، إلى غير ذلك من الآيات،

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٢٦)، وبيان تلبيس الجهمية (١/ ٥٥٥).

وأما القرب، فهو كقوله: ﴿فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ [البقرة:١٨٦]، وقوله: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق:١٦]، ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ﴾ [الواقعة:٨٥]، وقد افترق الناس في هذا المقام أربع فرق:

فالجهمية النفاة الذين يقولون: ليس داخل العالم، ولا خارج العالم، ولا فوق، ولا تحت، لا يقولون بعلوه، ولا بفوقيته، بل الجميع عندهم متأول، أو مفوض، وجميع أهل البدع قد يتمسكون بنصوص كالخوارج، والشيعة، والقدرية، والرافضة، والمرجئة، وغيرهم، إلا الجهمية، فإنهم ليس معهم عن الأنبياء كلمة واحدة توافق ما يقولونه من النفي، ولهذا قال ابن المبارك، ويوسف بن أسباط: إن الجهمية خارجون عن الثلاث والسبعين فرقة.

وهذا أحد الوجهين لأصحاب أحمد ذكرهما أبو عبد الله بن حامد، وغيره.

وقسم ثان: يقولون: إنه بذاته في كل مكان كما يقوله النجارية، وكثير من الجهمية عبادهم، وصوفيتهم، وعوامهم يقولون: إنه عين وجود المخلوقات، كما يقوله أهل الوحدة القائلون بأن الوجود واحد، ومن يكون قوله مركبًا من الحلول والاتحاد، وهم يحتجون بنصوص المعية، والقرب، ويتأولون نصوص العلو والاستواء، وكل نص يحتجون به حجة عليهم، فإن المعية أكثرها خاصة بأنبيائه، وأوليائه، وعندهم أنه في كل مكان.

وفي النصوص ما يبين نقيض قولهم، فإنه قال: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الحديد:١]، فكل من في السماوات والأرض يسبح، والمسبَّح غير المسبِّح، ثم قال: ﴿لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ﴾ [البقرة:١٠٧]، فبين أن الملك له، ثم قال: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد:٣].

وفي «الصحيح»[١]: «**أَنْتَ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْآَخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ**»، فإذا كان هو الأول كان هناك ما يكون بعده، وإذا كان آخرًا كان هناك ما الرب بعده، وإذا كان ظاهرًا ليس فوقه شيء كان هناك ما الرب ظاهرًا عليه، وإذا كان باطنًا ليس دونه شيء كان هناك أشياء نفي عنها أن تكون دونه، ولهذا قال ابن عربي: من أسمائه الحسنى: «العلي»، على من يكون عليًا، وما ثم إلا هو؟ وعلى ماذا يكون عليًا، وما يكون إلا هو، فعلوه لنفسه، وهو من حيث الوجود عين الموجودات -تعالى الله عما يقوله هذا الملحد).

ثم قال الشيخ[٢]: (**والقسم الثالث:** من يقول: هو فوق العرش، وهو في كل مكان، ويقول: أنا أقر بهذه النصوص، وهذه لا أصرف واحدًا منها عن ظاهره، وهذا قول طوائف ذكرهم الأشعري في «المقالات الإسلامية»، وهو موجود في كلام طائفة من السالمية، والصوفية).

قال الشيخ: (وهذا الصنف الثالث وإن كان أقرب إلى التمسك بالنصوص، وأبعد عن مخالفتها من الصنفين الأولين، فإن الأول لم يتبع شيئًا من النصوص، بل خالفها كلها، والثاني ترك النصوص الكثيرة المحكمة المبيَّنة، وتعلق بنصوص قليلة اشتبهت عليه معانيها، وأما هذا الصنف، فيقول: أنا اتبعت النصوص كلها، لكنه غالط -أيضًا-، فكل من قال: إن الله بذاته في كل مكان، فهو مخالف للكتاب، والسنة، وإجماع سلف الأمة، وأئمتها مع مخالفته لما فطر الله عليه عباده، ولصريح المعقول، وللأدلة الكثيرة، وهؤلاء يقولون أقوالًا متناقضة، يقولون: إنه فوق العرش. ويقولون: نصيب العرش منه كنصيب قلب العارف؛ كما يذكر ذلك أبو طالب، وغيره).

---

(١) رواه مسلم (٢٧١٣) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٢٩).

إلى أن قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(١)]: (**وأما القسم الرابع:** فهم سلف الأمة، وأئمتها أئمة العلم والدين من شيوخ العلم والعبادة، فإنهم أثبتوا، وآمنوا بجميع ما جاء به الكتاب، والسنة كله من غير تحريف للكلم، أثبتوا أن الله تعالى فوق سماواته، وأنه على عرشه بائن من خلقه وهم بائنون منه، وهو -أيضًا- مع العباد عمومًا بعلمه، ومع أنبيائه، وأوليائه بالنصر، والتأييد، والكفاية، وهو -أيضًا- قريب مجيب، وكان النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «**اللَّهُمَّ أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ وَالْخَلِيفَةُ فِي الْأَهْلِ**»[(٢)]، فهو سبحانه مع المسافر في سفره، ومع أهله في وطنه، ولا يلزم من هذا أن تكون ذاته مختلطة بذواتهم؛ كما قال: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾ [الفتح:٢٩]، أي: معه على الإيمان، لا أن ذاتهم في ذاته، بل هم مصاحبون له، وقوله: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء:١٤٦] يدل على موافقتهم في الإيمان، وموالاتهم.

فالله تعالى عالم بعباده وهو معهم أينما كانوا، وعلمه بهم من لوازم المعية، كما قالت المرأة: زوجي طويل النجاد، عظيم الرماد، قريب البيت من الناد، فهذا كله حقيقة، ومقصودها أن نعرف لوازم ذلك، وهو طول القامة، والكرم بكثرة الطعام، وقرب البيت من موضع الأضياف، وفي القرآن: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم﴾ [الزخرف:٨٠]، فإنه يراد برؤيته وسمعه إثبات علمه بذلك، وأنه يعلم هل ذلك خير، أم شر؟ فيثيب على الحسنات، ويعاقب على السيئات، وكذلك إثبات القدرة على الخلق؛ كقوله: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [العنكبوت:٢٢]، وقوله: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن يَسْبِقُونَا ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [العنكبوت:٤]، والمراد: التخويف بتوابع السيئات، ولوازمها من العقوبة والانتقام، وهكذا كثيرًا مما يصف الرب

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٣١).

(٢) رواه مسلم (١٣٤٢) من حديث ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

نفسه بالعلم بالأعمال؛ تحذيرًا، وتخويفًا، وترغيبًا للنفوس في الخير، ويصف نفسه بالقدرة، والسمع، والرؤية، فمدلول اللفظ مراد منه، وقد أريد -أيضًا- لازم ذلك المعنى.

وأما لفظ القرب، فقد ذكره تارة بصيغة المفرد، وتارة بصيغة الجمع، فالأول إنما جاء في إجابة الداعي: ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ ﴾ [البقرة:١٨٦]، وكذلك في الحديث: «**ارْبَعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا إِنَّمَا تَدْعُونَ سَمِيعًا قَرِيبًا، إِنَّ الَّذِي تَدْعُونَهُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ عُنُقِ رَاحِلَتِهِ**»[(١)].

وجاء بصيغة الجمع في قوله: ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴾ [ق:١٦]، وهذا مثل قوله: ﴿ نَتْلُوا عَلَيْكَ ﴾ [القصص:٣]، ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ ﴾ [يوسف:٣]، ﴿ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ ﴾ ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ﴾ ﴿ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴾ [القيامة:١٧-١٩]، فالقرآن هنا حين يسمعه من جبريل، والبيان هنا بيانه لمن يَبْلُغه القرآن، ومذهب سلف الأمة، وأئمتها، وخلفها أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سمع القرآن من جبريل، وجبريل سمعه من الله عَزَّوَجَلَّ، وأما قوله: ﴿ نَتْلُوا ﴾ ﴿ نَقُصُّ ﴾ ﴿ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ ﴾ هذه الصيغة في كلام العرب للواحد العظيم الذي له أعوان يطيعونه، فإذا فعل أعوانه فعلًا بأمره قال: نحن فعلنا، كما يقول الملك: نحن فتحنا هذا البلد، وهزمنا هذا الجيش، ونحو ذلك؛ لأنه إنما يفعل بأعوانه، والله تعالى رب الملائكة، وهم لا يسبقونه بالقول، وهم بأمره يعملون، ولا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون، وهو مع هذا خالقهم، وخالق أفعالهم، وقدرتهم، وهو غني عنهم، وليس هو كالملك الذي يفعل أعوانه بقدرة، وحركة يستغنون بها عنه، فكان قوله لما فعله بملائكته: نحن فعلنا. أحق وأولى من قول بعض الملوك -والله أعلم).

---

(١) رواه البخاري (٢٩٩٢)، ومسلم (٢٧٠٤) عن أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ومعنى: «ارْبَعْ»: ارفق بنفسك.

توجيه الإتيان بضمير الجمع في أفعال الله سبحانه

يتكلم الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن ورود لفظ الجمع في القرآن في أفعال الله سبحانه، كقوله: ﴿أَنزَلْنَآ﴾ [البقرة:٩٩]، ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ﴾ [ق:١٦]، ﴿نَتْلُواْ عَلَيْكَ﴾ [القصص:٣] وغير ذلك، فيقول[1]: (وهذا اللفظ من المتشابه الذي ذُكر أن النصارى احتجوا به على النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ على التثليث لما وجدوا في القرآن: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ﴾ [الفتح:١]، ونحو ذلك، فذمهم الله حيث تركوا المحكم من القرآن أن الإله واحد، وتمسكوا بالمتشابه الذي يحتمل الواحد الذي معه نظيره، ويحتمل الواحد الذي معه غيره من أعوانه الذين هم عبيده، وخلقه، واتبعوا المتشابه يبتغون بذلك الفتنة، وهي فتنة القلوب بتوهُّم آلهة متعددة، وابتغاء تأويله، وما يعلم تأويله إلا الله، والراسخون في العلم، فإنهما قولان للسلف، وكلاهما حق.

فمن قال: إن الراسخين في العلم لا يعلمون تأويله. قال: إن تأويله مما يؤول إليه، وهو ما أخبر القرآن عنه في قوله: ﴿إِنَّا﴾، ﴿وَنَحْنُ﴾ ، هم الملائكة الذين هم عباد الرحمن الذين يدبر بهم أمر السماء والأرض، وأولئك لا يعلم عددهم إلا الله، ولا يعلم صفتهم غيره، ولا يعلم كيف يأمرهم يفعلون إلا هو، قال تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ [المدثر:٣١]، وكل من الملائكة وإن عَلِمَ حالَ نفسه، وغيره، فلا يعلم جميع الملائكة، ولا جميع ما خلق الله من ذلك.

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٣٤).

ومن قال: إن الراسخين في العلم يعلمون تأويله. قال: التأويل هو التفسير، وهو إعلام الناس بالخطاب، فالراسخون في العلم يعلمون تفسير القرآن كله، وما بيَّن الله من معانيه، كما استفاضت بذلك الآثار عن السلف.

فالراسخون في العلم يعلمون أن قوله: ﴿وَنَحْنُ﴾، أن الله فعل ذلك بملائكته، وإن كانوا لا يعرفون عدد الملائكة، ولا أسماءهم، ولا صفاتهم، وحقائق ذواتهم، ليس الراسخون كالجهال الذين لا يعرفون: ﴿إِنَّا﴾ ﴿وَنَحْنُ﴾، بل يقولون ألفاظ لا يعرفون معانيها، أو يجوزون أن تكون الآلهة ثلاثة متعددة، أو واحدًا لا أعوان له.

ومن هذا قول الله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ﴾ [الزمر:٤٢]، فإنه تعالى يتوفاها برسله؛ كما قال: ﴿تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا ﴾ [الأنعام:٦١]، ﴿يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ﴾ [السجدة:١١]، فإنه يتوفاها برسله الذين مقدمهم ملك الموت، وقوله: ﴿ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة:١٨] هو قراءة جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ عليه، والله قرأه بواسطة جبريل؛ كما قال: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِىَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ ﴾ [الشورى:٥١]، فهو مكلم لمحمد بلسان جبريل، وإرساله إليه، وهذا ثابت للمؤمنين، كما قال تعالى: ﴿قَدْ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ ﴾ [التوبة:٩٤]، وإنباء الله لهم إنما يكون بواسطة محمد إليهم.

وكذلك قوله: ﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا ﴾ [البقرة:١٣٦]، ﴿وَمَآ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْحِكْمَةِ﴾ [البقرة:٢٣١]، فهو أنزل على المؤمنين بواسطة محمد، وكذلك ذوات الملائكة تقرب من ذات المحتضر، وقوله: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴾ [ق:١٦]، فإنه سبحانه هو وملائكته يعلمون ما توسوس به نفس العبد؛ كما ثبت في «الصحيحين»[1]: «**إِذَا هَمَّ الْعَبْدُ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا قَالَ اللهُ لِمَلَائِكَتِهِ: اُكْتُبُوهَا**

(١) رواه البخاري (٦٤٩١)، ومسلم (١٣١) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

لَهُ حَسَنَةً، فَإِنْ عَمِلَهَا قَالَ: اُكْتُبُوهَا لَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ، وَإِذَا هَمَّ بِسَيِّئَةٍ...» إلى آخر الحديث[(١)].

فالملائكة يعلمون ما يهم به من حسنة وسيئة، والهم إنما يكون في النفس قبل العمل، وأبلغ من ذلك أن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم، وهو يوسوس له بما يهواه، فيعلم ما تهواه نفسه، فقوله: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق:١٦] هو قرب ذوات الملائكة، وقرب علم الله منه، وهو رب الملائكة والروح، وهم لا يعلمون شيئًا إلا بأمره، فذاتهم أقرب إلى قلب العبد من حبل الوريد، فيجوز أن يكون بعضهم أقرب إليه من بعض، ولهذا قال في تمام الآية: ﴿إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ (١٧) مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق:١٧-١٨]، وهكذا قوله: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَى وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف:٨٠]، فقوله: ﴿إِذْ﴾ ظرف، فأخبر: ﴿أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾، حين يتلقى المتلقيان ما يقول ﴿عَنِ الْيَمِينِ﴾ قعيد، ﴿وَعَنِ الشِّمَالِ﴾ قعيد، ثم قال: ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾، أي: شاهد لا يغيب.

فهذا كله خبر عن الملائكة، فقوله: ﴿فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ [البقرة:١٨٦]، وهو أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته، فهذا إنما جاء في الدعاء لم يذكر أنه قريب من العباد في كل حال، وإنما ذكر ذلك في بعض الأحوال.

وقد قال في الحديث: «**أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ**»[(٢)]، وقال تعالى: ﴿وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾ [العلق:١٩]، والمراد القرب من الداعي في سجوده؛ كما قال: «**وَأَمَّا السُّجُودُ فَأَكْثِرُوا فِيهِ مِنَ الدُّعَاءِ فَقَمِنٌ أَنْ يُسْتَجَابَ لَكُمْ**»[(٣)]، فأمر بالاجتهاد

---

(١) رواه البخاري (٦٤٩١)، ومسلم (١٣١) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) رواه مسلم (٤٨٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) رواه مسلم (٤٧٩) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

في الدعاء في السجود مع قرب العبد من ربه وهو ساجد، وقد أمر المصلي أن يقول في سجوده: «**سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى**». رواه أهل السنن[١]، وكذلك حديث ابن مسعود: «**إِذَا سَجَدَ الْعَبْدُ فَقَال فِي سُجُودِهِ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى ثَلَاثًا فَقَدْ تَمَّ سُجُودُهُ ذَلِكَ أَدْنَاهُ**». رواه أبو داود[٢].

وفي حديث حذيفة الذي رواه مسلم: أنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صلَّى بالليل صلاة قرأ فيها بالبقرة، والنساء، وآل عمران، ثم ركع ثم سجد نحو قراءته يقول في ركوعه: «**سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ**»، وفي سجوده: «**سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى**»[٣].

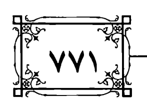
وذلك أن السجود غاية الخضوع، والذل من العبد، وغاية تسفيله، وتواضعه بأشرف شيء فيه وهو وجهه بأن يضعه على التراب، فناسب في غاية سفوله أن يصف الرب بأنه الأعلى، والأعلى أبلغ من العلي، فإن العبد ليس له من نفسه شيء، هو باعتبار نفسه عدم محض، وليس له من الكبرياء والعظمة نصيب، وكذلك في العلو في الأرض ليس للعبد فيه حق، فإنه سبحانه ذم من يريد العلو في الأرض كفرعون، وإبليس، وأما المؤمن، فيحصل له العلوُّ بالإيمان لا بإرادته له -يعني: العلو-؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران:١٣٩]، فلما كان السجود غاية سفول العبد، وخضوعه سبح اسم ربه الأعلى، فهو سبحانه الأعلى، والعبد الأسفل كما أنه الرب، والعبد العبد، وهو الغني والعبد الفقير، وليس بين الرب والعبد إلا محض العبودية، فكلما كملها قرَّب العبدَ إليه؛ لأنه سبحانه بَرٌّ جواد محسن يعطي العبد ما يناسبه، فكلما عظم فقره إليه كان أغنى، وكلما عظم ذله له كان أعز، فإن النفس بما

---

(١) رواه أبو داود (٨٦٩)، وأحمد (٤/ ١٥٥)، وابن ماجه (٨٨٧)، وهو ضعيف.

(٢) رواه الترمذي (٢٦١) وقال: ليس إسناده بمتصل، وأبو داود (٨٨٦)، وابن ماجه (٨٩٠) وضعفه الشافعي.

(٣) رواه مسلم (٧٧٢).



فيها من أهوائها المتنوعة، وتسويل الشيطان لها تبعد عن الله حتى تصير ملعونة بعيدة من الرحمة، واللعنة هي البعد، ومن أعظم ذنوبها إرادة العلو في الأرض، والسجود فيه غاية سفولها، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر:٦٠].

وفي «الصحيح»[(١)]: «**لا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبْرٍ**»، وقال لإبليس: ﴿فَٱهْبِطْ مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَن تَتَكَبَّرَ فِيهَا﴾ [الأعراف:١٣]، وقال: ﴿وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا﴾ [التوبة:٤٠]، فهذا وصف لها ثابت، لكن من أراد أن يُعلي غيرها جوهد. وقال: «**مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللهِ هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللهِ**»[(٢)]، وكلمة الله هي خبره وأمره، فيكون أمره مطاعًا مقدمًا على أمر غيره، وخبره مصدقًا مقدمًا على خبر غيره.

وقال: ﴿وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ﴾ [الأنفال:٣٩]، والدين هو: العبادة، والطاعة، والذل، ونحو ذلك، يقال: دنته فدان. أي: ذللته، فذل.



(١) رواه مسلم (٩١) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه البخاري (٢٨٧)، ومسلم (١٩٠٤) من حديث أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

عبودية العبد لله، وذله له

يتكلم الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن عبودية العبد لله، وذله له، وعن قرب الرب من عبده إذا كانت هذه حاله، فيقول[1]: (فإذا كانت العبادة، والطاعة، والذل له تحقق أنه أعلى في نفوس العباد عندهم كما هو الأعلى في ذاته، كما تصير كلمته هي العليا في نفوسهم كما هي العليا في نفسها، وكذلك التكبير يراد به أن يكون عند العبد أكبر من كل شيء؛ كما قال صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لعدي بن حاتم: «**يَا عَدِيُّ: مَا يُفِرُّكَ؟ أَيُفِرُّكَ أَنْ يُقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ؟ فَهَلْ تَعْلَمُ مَنْ إِلَهٌ إِلَّا اللهُ؟ يَا عَدِيُّ مَا يُفْرُكَ؟ أَيُفِرُّكَ أَنْ يُقَالَ: اللهُ أَكْبَرُ؟ فَهَلْ مِنْ شَيْءٍ أَكْبَرُ مِنَ اللهِ؟**»[2].

وهذا يبطل قول من جعل أكبر بمعنى كبير، وقد قال صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّا مَعْشَرَ الْأَنْبِيَاءِ دِينُنَا وَاحِدٌ**»[3]، وهو الإسلام، وهو الاستسلام لله لا لغيره بأن تكون العبادة، والطاعة له، والذل، وهو حقيقة لا إله إلا الله.

ولا ريب أن ما سوى هذا لا يقبل، وهو سبحانه يطاع في كل زمان بما أمر به في ذلك الزمان، فلا إسلام بعد مبعث محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلا فيما جاء به وطاعته، وهي ملة إبراهيم التي لا يرغب عنها إلا من سفه نفسه، وهو الأمة الذي يؤتم به، كما أن القدوة هو الذي يقتدى به، وهو الإمام؛ كما في قوله: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ [البقرة:١٢٤]، وهو القانت والقنوت دوام الطاعة، وهو الذي يطيع الله دائمًا، والحنيف المستقيم إلى ربه دون ما سواه،

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٣٩).

(٢) رواه الترمذي (٢٩٥٣م)، وأحمد (٤/ ٣٧٨)، وقال الترمذي: (حسن غريب).

(٣) انظر: صحيح البخاري (٣٤٤٢)، ومسلم (٢٣٦٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

وقوله: «**مَنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ شِبْرًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا، وَمَنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ بَاعًا، وَمَنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً**»(١)، فقرب الشيء من الشيء مستلزم لقرب الآخر منه، لكن قد يكون قرب الثاني هو اللازم من قرب الأول، ويكون منه -أيضًا- قرب بنفسه، فالأول كمن تقرب إلى مكة، أو حائط الكعبة، فكلما قرب منه قرب الآخر منه من غير أن يكون منه فعل، والثاني كقرب الإنسان إلى من يتقرب هو إليه، كما تقدم في هذا الأثر الإلهي.

فتقرب العبد إلى الله، وتقريبه له نطقت به نصوص متعددة، مثل قوله: ﴿ **أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ** ﴾ [الإسراء:٥٧]، ﴿ **فَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ** ﴾ [الواقعة:٨٨]، ﴿ **عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ** ﴾ [المطففين:٢٨]، ﴿ **وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ** ﴾ [النساء:١٧٢]، ﴿ **وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ** ﴾ [آل عمران:٤٥].

«**وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدٌ بِمِثْلِ أَدَاءِ مَا افْتَرَضْتُهُ عَلَيْهِ...**»(٢) الحديث، وفي الحديث: «**أَقْرَبُ مَا يُكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ الْآخِرِ**»(٣).

فهذا قرب الربِّ نفسه إلى عبده، وهو مثل نزوله إلى سماء الدنيا، وفي الحديث: «**إِنَّ اللهَ يَدْنُو عَشِيَّةَ عَرَفَةَ...**»(٤) الحديث.

فهذا القرب كله خاص، وليس في الكتاب والسنة قرب ذاته من جميع المخلوقات في كل حال، فعلم بذلك بطلان قول الحلولية، فإنهم عمدوا إلى الخاص المقيد، فجعلوه

---

(١) رواه البخاري (٧٤٠٥)، ومسلم (٢٦٧٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه البخاري (٦٥٠٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) رواه الترمذي (٣٥٧٩) وقال: حسن صحيح، وأبو داود (١٢٧٧)، والنسائي (١٥٤٤)، وصححه ابن خزيمة (١١٤٧)، والحاكم (١/ ٤٥٣).

(٤) رواه ابن خزيمة (٢٨٣٩)، وابن حبان (٣٨٥٢)، وصححه الحاكم (١/ ٦٣٦)، وقارن مع صحيح مسلم (١٣٤٨) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

عامًا مطلقًا، كما جعل إخوانهم الاتحادية ذلك في مثل قوله: «**كُنْتُ سَمْعَهُ**»(١)، وفي قوله: «**فَيَأْتِيهِمْ فِي صُورَةٍ غَيْرِ صُورَتِهِ**»(٢)، وأن الله قال على لسان نبيه: «**سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ**».

وكل هذه النصوص حجة عليهم، فإذا فُصِّل تبين ذلك، فالداعي والساجد يوجه روحه إلى الله، والروح لها عروج يناسبها، فتقرُب من الله تعالى بلا ريب بحسب تخلصها من الشوائب، فيكون الله عَزَّوَجَلَّ منها قريبًا قربًا يلزم من قربها، ويكون منه قرب آخر كقربه عشية عرفة، وفي جوف الليل، وإلى من تقرب منه شبرًا تقرب منه ذراعًا.

وفي «الزهد»(٣) لأحمد عن عمران القَصِير أن موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ قال: «يا رب أين أبغيك؟ قال: ابغني عند المنكسرة قلوبهم، إني أدنو منهم كل يومًا باعًا، ولولا ذلك لانهدموا». فقد يشبه هذا قوله: «**قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ...**» إلى آخره(٤).

وظاهر قوله: ﴿فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ [البقرة:١٨٦]، يدل على أن القرب نعته ليس هو مجرد ما يلزم من قرب الداعي، والساجد، ودنوه عشية عرفة هو لما يفعله الحاج ليلتئذٍ من الدعاء، والذكر، والتوبة، وإلا فلو قدر أن أحدًا لم يقف بعرفة لم يحصل منه سبحانه ذلك الدنو إليهم، فإنه يباهي الملائكة بأهل عرفة، فإذا قدر أنه ليس هناك أحد لم يحصل، فدل ذلك على قربه منهم بسبب تقربهم إليه؛ كما دل عليه الحديث الآخر.

والناس في آخر الليل يكون في قلوبهم من التوجه، والتقرب، والرقة ما لا يوجد في غير ذلك الوقت، وهذا مناسب لنزوله إلى السماء الدنيا، وقوله: «**هَلْ مِنْ دَاعٍ؟ هَلْ مِنْ**

---

(١) رواه البخاري (٦٥٠٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه البخاري (٦٥٧٣، ٦٥٧٤)، ومسلم (١٨٢) من حديث أبي هريرة وأبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) الزهد (٧٥)، والحلية (٦/ ١٧٧).

(٤) رواه مسلم (٣٩٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

سَائِلٍ؟ هَلْ مِنْ تَائِبٍ؟»[١]، ثم إن هذا النزول هل هو كدنوه عشية عرفة معلق بأفعالٍ، فإن في بلاد الكفر ليس فيهم من يقوم الليل، فلا يحصل لهم هذا النزول، كما أن دنوه عشية عرفة لا يحصل لغير الحجاج في سائر البلاد؛ إذ ليس لها وقوف مشروع، ولا مباهاة الملائكة.

وكما أن تفتيح أبواب الجنة، وتغليق أبواب النار، وتصفيد الشياطين[٢] إذا دخل شهر رمضان إنما هو للمسلمين الذين يصومونه، لا الكفار الذين لايرون له حرمة، وكذا اطلاعه يوم بدر، وقوله لهم: «اِعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ»[٣] كان مختصًا بأولئك أم هو عام؟ فيه كلام.

والكلام في هذا القرب من جنس الكلام في نزوله كل ليلة، ودنوه عشية عرفة، وتكليمه لموسى من الشجرة، وقوله: ﴿أَنۢ بُورِكَ مَن فِى ٱلنَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ [النمل:٨]).

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مسألة، هل يخلو منه العرش حين نزوله سبحانه إلى سماء الدنيا، أو لا يخلو، أو يتوقف في ذلك؟ ثم قال[٤]: (والصواب قول السلف: أنه ينزل ولا يخلو منه العرش، وروح العبد في بدنه ليلًا ونهارًا لا تزال إلى أن يموت، ووقت النوم تعرج، وقد تسجد تحت العرش، وهي لم تفارق جسده، وكذلك أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد، وروحه في بدنه، وأحكام الأرواح مخالف لأحكام الأبدان، فكيف بالملائكة؟ فكيف برب العالمين؟

والليل يختلف، فيكون ثلثه بالمشرق قبل أن يكون ثلثه بالمغرب، ونزوله تعالى الذي أخبر به رسوله إلى سماء هؤلاء في ثلث ليلهم، وإلى سماء هؤلاء في ثلث ليلهم لا يشغله

---

(١) انظر: صحيح البخاري (١١٤٥)، ومسلم (٧٥٨) من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.
(٢) انظر: البخاري (١٨٩٩)، ومسلم (١٠٧٩) من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.
(٣) رواه البخاري (٣٠٠٧)، ومسلم (٤٩٤) من حديث علي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.
(٤) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٤٣).

شأن عن شأن، وكذلك قربه من الداعي المتقرب إليه، والساجد لكل واحد بحسبه؛ حيث كان، وأين كان، والرجلان يسجدان في موضع، ولكل واحد قرب يخصه لا يشركه فيه الآخر، والنصوص الواردة فيها الهدى والشفاء والذي بلَّغها بلاغًا مبينًا هو أعلم الخلق بربه، وأنصحهم لخلقه، وأحسنهم بيانًا، وأعظمهم بلاغًا، فلا يمكن أن يُعَلِّم، ويقول مثل عَلَّمه الرسول وقاله، وكل من مَنَّ الله عليه ببصيرة في قلبه تكون معه معرفة بهذا، ثم قال تعالى: ﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ وَيَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ﴾ [سبأ:٦]، وقال في ضدهم: ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ فِى ٱلظُّلُمَـٰتِ ۗ مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [الأنعام:٣٩]).

ثم بيَّن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ معنى (الظاهر) من أسماء الله سبحانه، فقال: (وقوله تعالى: (الظاهر) ضُمِّن معنى العالي؛ كما قال: ﴿ فَمَا ٱسْطَـٰعُوٓا۟ أَن يَظْهَرُوهُ ﴾ [الكهف:٩٧]، ويقال: ظهر الخطيب على المنبر، وظاهر الثوب أعلاه بخلاف بطانته، وكذلك ظاهر البيت أعلاه، وظاهر القول ما ظهر منه، وبان، وظاهر الإنسان خلاف باطنه، فكلما علا الشيء ظهر. ولهذا قال: «**أَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ**»[1]. فأثبت الظهور، وجعل موجب الظهور أنه ليس فوقه شيء، ولم يقل: ليس شيء أَبْيَن منك، ولا أعرف.

وبهذا تبين خطأ من فسر (الظاهر) بأنه المعروف كما يقوله من يقول: الظاهر بالدليل الباطن بالحجاب كما في كلام أبي الفرج وغيره، فلم يذكر مراد الله ورسوله، وإن كان الذي ذكره له معنى صحيح).



(١) رواه مسلم (٢٧١٣) من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

قرب الله سبحانه من خلقه

يواصل شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ تقرير قرب الله سبحانه من خلقه، فيقول[(١)]:

(والرب سبحانه لا يشغله سمع عن سمع، ولا تغلطه المسائل، بل هو سبحانه يكلم العباد يوم القيامة، ويحاسبهم، ولا يشغله هذا عن هذا.

قيل لابن عباس: كيف يكلمهم يوم القيامة كلهم في ساعة واحدة؟ قال: كما يرزقهم في ساعة واحدة[(٢)]. وقد قال صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا سَيَخْلُو بِهِ رَبُّهُ كَمَا يَخْلُو أَحَدُكُمْ بِالْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ»**[(٣)].

والله سبحانه في الدنيا يسمع دعاء الداعين، ويجيب السائلين مع اختلاف اللغات، وفنون الحاجات، والواحد منا قد يكون له قوة سمع يسمع كلام عدد كثير من المتكلمين، كما أن بعض المقرئين يسمع قراءة عدة، لكن لايكون إلا عددًا قليلًا قريبًا منه، والواحد منا يجد في نفسه قربًا ودنوًا وميلًا إلى بعض الناس الحاضرين والغائبين دون بعض، ويجد تفاوت ذلك الدنو والقرب، والرب تعالى واسع عليم وسع سمعه الأصوات كلها، وعطاؤه الحاجات كلها، ومن الناس من غلط، فظن أن قربه من جنس حركة بدن الإنسان إذا مال إلى جهة انصرف عن الأخرى، وهو يجد عمل روحه يخالف عمل بدنه، فيجد نفسه تقرب من نفوس كثير من الناس من غير أن ينصرف قربها إلى هذا عن قربها

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٤٦).

(٢) عزاه القرطبي في التفسير (٢/ ٤٣٥) لعلي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٣) رواه أحمد في الزهد (١٦٤)، وفي السنة (٤٧٤-٤٧٥). وانظر: صحيح البخاري (٦٥٣٩)، ومسلم (١٠١٦) من حديث عدي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

إلى هذا، وكذلك يجد في نفسه خضوعًا لبعض الناس، ومحبة، ويجد فيها إعراضًا عن قوم غير ما هو قائم بالبدن.

ففي الجملة ما نطق به الكتاب والسنة من قرب الرب من عابديه، وداعيه هو مقيد مخصوص، لا مطلق عام لجميع الخلق، فبطل قول الحلولية؛ كما قال تعالى: ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ ﴾ [البقرة:١٨٦]، فهذا قربه من داعيه، وأما قربه من عابديه، ففي مثل قوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ ﴾ [الإسراء:٥٧]، وقوله: «**وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِمِثْلِ أَدَاءِ مَا افْتَرَضْتُهُ عَلَيْهِ**»، وقال: «**مَنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ شِبْرًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا**»[1]. فهذا قربه إلى عبده، وقرب عبده إليه، ودنوه عشية عرفة إلى السماء الدنيا لا يخرج عن القسمين، فإنه ﷺ قال: «**أَفْضَلُ الدُّعَاءِ دُعَاءُ يَوْمِ عَرَفَةَ**»[2]، فدنوه لدعائهم.

وأما نزوله إلى سماء الدنيا كل ليلة، فإن كان لمن يدعوه، ويسأله، ويستغفره، فإن ذلك الوقت يحصل فيه من قرب الرب إلى عابديه ما لا يحصل في غيره، فهو من هذا، وإن كان مطلقًا، فيكون بسبب الزمان؛ لكونه يصلح لهذا وإن لم يقع فيه.

ونظيره ساعة الإجابة يوم الجمعة، روي أنها مقيدة بفعل الجمعة، وهي من حين يصعد الإمام على المنبر إلى أن تقضى الصلاة، ولهذا تكون مقيدة بفعل الجمعة، فمن لم يصل الجمعة لغير عذر، ويعتقد وجوبها لم يكن له فيها نصيب، وأما من كانت عادته الجمعة، ثم مرض، أو سافر، فإنه يكتب له ما كان يعمل وهو صحيح مقيم، وكذلك المحبوس، ونحوه، فهؤلاء لهم مثل أجر من شهد الجمعة، فيكون دعاؤهم كدعاء من شهدها، وتكون الرحمة التي تنزل على الحجاج عشية عرفة، وعلى من شهد الجمعة تنتشر

---

(١) رواه البخاري (٧٤٠٥)، ومسلم (٢٦٧٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) رواه الترمذي (٣٥٨٥)، وقال: (غريب)، ومالك (٥٠٠) -وهو عنده مرسل-، وحسنه الألباني.

بركاتها إلى غيرهم من أهل الأعذار، فيكون لهم نصيب من إجابة الدعاء، وحظ مع من شهد ذلك كما في شهر رمضان.

فهذا موجود لمن يحبهم، ويحب ما هم فيه من العبادة، فيحصل لقلبه تقرب إلى الله، ويود لو كان معهم، وأما الكافر والمنافق الذي لا يرى الحج، ولا الجمعة فرضًا وبرًّا، بل هو مُعْرِض عن محبة ذلك، وإرادته، فهذا قلبه بعيد عن رحمة الله، فإن رحمة الله قريب من المحسنين، وهذا ليس منهم، وروى في ساعة الجمعة أنها آخر النهار فيكون سببها الوقت.

وقد ثبت في «الصحيح»: أَنَّ فِي اللَّيْلِ سَاعَةً يُسْتَجَابُ الدُّعَاءُ فِيهَا، كما في الجمعة، وذلك كل ليلة، وأقرب ما يكون العبد من ربه في جوف الليل الآخر.

وأما قرب الرب من قلوب المؤمنين، وقرب قلوبهم منه، فهذا أمر معروف لا يجهل، فإن القلوب تصعد إليه على قدر ما فيها من الإيمان، والمعرفة، والذكر، والخشية، والتوكل، وهذا متفق عليه بين الناس بخلاف القرب الذي قبله، فإن هذا ينكره الجهمي الذي يقول: ليس فوق السماوات رب يعبد، ولا إله يصلي له، ويسجد، وهذا كفر وفندٌ، والأول تنكره الكلابية، ومن يقول: لا تقوم الأمور الاختيارية به)[1].

ثم بيَّن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تفاوت المؤمنين في إيمانهم بالله عَزَّوَجَلَّ، فقال[2]:

(بل الخلق في إيمانهم بالله، وكتابه، ورسوله متنوعون، فلكل منهم في قلبه للكتاب والرسول مثال علمي بحسب معرفته، مع اشتراكهم في الإيمان بالله، وبكتابه، وبرسوله، فهم متنوعون في ذلك متفاضلون، وكذلك إيمانهم بالمعاد، والجنة، والنار، وغير ذلك من أمور الغيب، وكذلك ما يخبر به الناس بعضهم بعضًا من أمور الغيب، بل يشاهدون

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٤٩).
(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٥١).

الأمور، ويسمعون الأصوات وهم متفاوتون ومتنوعون في الرؤية والسماع، فالواحد منهم يتبين له من حال المشهود ما لم يتبين للآخر حتى قد يختلفون، فيثبت هذا ما لا يثبته الآخر، فكيف فيما أخبروا به من أمور الغيب؟

والنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أخبرهم عن الغيب بأحاديث كثيرة، وليس كلهم سمعها مفصلة، والذين سمعوا ما سمعوا ليس كلهم فهم مراده، بل هم متفاضلون في السمع والفهم كتفاضل معرفتهم، وإيمانهم بحسب ذلك حتى يثبت أحدهم أمورًا كثيرة، والآخر لا يثبتها، لا سيما من عَلِقَ بقلبه شبه النفاة، فهو ينفي ما أثبته الكتاب والسنة، وما عليه أهل الحق، وهذا يبين لك أن هؤلاء كلهم مؤمنون بالله، وكتابه، ورسوله، واليوم الآخر -وإن كانوا متفاضلين في الإيمان- إلا من شاق الرسل من بعد ما تبين له الهدى، واتبع غير سبيل المؤمنين، ثم هم يتفاضلون في العلم والإرادة، فإذا كان أحدهم أكثر محبة الله، وذكرًا، وعبادة كان الإيمان عنده أقوى وأرسخ من حيث المحبة، والعبادة لله، وإن كان لغيره من العلم بالأسماء والصفات ما ليس له، فصاحب المحبة، والذكر، والتأله يحصل له من حضور الرب في قلبه، وأنسه به ما لا يحصل لمن ليس مثله، وكذلك الإيمان بالرسول قد يكون أحد الشخصين أعلم بصفاته، والآخر أكثر محبة له).

إلى أن قال رَحِمَهُ اللَّهُ[1]: (وهذا يبين أن كل من أقر بالله، فعنده من الإيمان بحسب ذلك، ثم من لم تقم عليه الحجة بما جاءت به الأخبار لم يكفر بجحده، وهذا يبين أن عامة أهل الصلاة مؤمنون بالله ورسوله وإن اختلفت اعتقاداتهم في معبودهم، وصفاته إلا من كان منافقًا يظهر الإيمان بلسانه، ويبطن الكفر بالرسول، فهذا ليس بمؤمن، وكل من أظهر الإسلام ولم يكن منافقًا، فهو مؤمن له من الإيمان بحسب ما أوتيه من ذلك، وهو

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٥٤).

ممن يُخرج من النار ولو كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان، ويدخل في هذا جميع المتنازعين في الصفات، والقدر على اختلاف عقائدهم، ولو كان لا يدخل الجنة إلا من يعرف الله كما يعرفه نبيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم تدخل أمته الجنة، فإنهم أو أكثرهم لا يستطيعون هذه المعرفة، بل يدخلونها، وتكون منازلهم متفاضلة بحسب إيمانهم ومعرفتهم، وإذا كان الرجل قد حصل له إيمان يعرف الله به، وأتى آخر بأكثر من ذلك عجز عنه لم يُحمَّل ما لا يطيق، وإن كان يحصل له بذلك فتنة لم يُحدَّثْ بحديث يكون له فيه فتنة، فهذا أصل عظيم في تعليم الناس، ومخاطبتهم بالخطاب العام بالنصوص التي اشتركوا في سماعها، كالقرآن، والحديث المشهور، وهم مختلفون في معنى ذلك -والله أعلم).



حكم من نفى علو الله على عرشه

سئل الشيخ تقي الدين ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن علو الله على خلقه، وحكم من نفى ذلك؟ فأجاب بقوله[١]: (الحمد لله، اعتقاد الشافعي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، واعتقاد سلف الأمة، كمالك، والثوري، والأوزاعي، وابن المبارك، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وهو اعتقاد المشائخ المقتدى بهم، كالفضيل بن عياض، وأبي سليمان الداراني، وسهل بن عبد الله التستري، وغيرهم، فإنه ليس بين هؤلاء الأئمة، وأمثالهم نزاع في أصول الدين، وكذلك أبو حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فإن الاعتقاد الثابت عنه في التوحيد والقدر، ونحو ذلك موافق لاعتقاد هؤلاء.

واعتقاد هؤلاء هو ما كان عليه الصحابة، والتابعون لهم بإحسان، وهو ما نطق به الكتاب، والسنة.

قال الشافعي في أول خطبة «الرسالة»: الحمد لله الذي هو كما وصف به نفسه، وفوق ما يصفه به خلقه.

فبين رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الله موصوف بما وصف به نفسه في كتابه، وعلى لسان رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكذلك قال أحمد بن حنبل: لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه في كتابه، أو وصفه به رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من غير تحريف، ولا تعطيل، ومن غير تكييف، ولا تمثيل، بل يثبتون له ما أثبته لنفسه من الأسماء الحسنى، والصفات العليا، ويعلمون أنه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]، لا في صفاته، ولا في ذاته، ولا في أفعاله.

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٥٦).

إلى أن قال -يعني: الإمام أحمد-: هو الذي خلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام، ثم استوى على العرش، وهو الذي كلم موسى تكليمًا، وتجلي للجبل فجعله دكًا، ولا يماثله شيء من الأشياء في شيء من صفاته، فليس كعلمه علم أحد، ولا كسمعه وبصره سمع أحد ولا بصره، ولا كقدرته قدرة أحد، ولا كرحمته رحمة أحد، ولا كاستوائه استواء أحد، ولا كتكليمه تكليم أحد، ولا كتجليه تجلي أحد، والله سبحانه قد أخبرنا أن في الجنة لحمًا، ولبنًا، وعسلًا، وماء، وحريرًا، وذهبًا، وقد قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ليس في الدنيا مما في الآخرة إلا الأسماء.

فلما كانت هذه المخلوقات الغائبة ليست مثل هذه المخلوقات المشاهدة، مع اتفاقها في الأسماء، فالخالق أعظم علوًا، ومباينة لخلقه من مباينة المخلوق للمخلوق وإن اتفقت الأسماء، وقد سمى نفسه حيًّا عليمًا سميعًا بصيرًا، وبعضها رؤوفًا رحيمًا، وليس الحي كالحي، ولا العليم كالعليم، ولا السميع كالسميع، ولا البصير كالبصير، ولا الرؤوف كالرؤوف، ولا الرحيم كالرحيم.

وقال في سياق حديث الجارية المعروف: «**أَيْنَ اللهُ؟**»(١)، قالت: في السماء. لكن ليس معنى ذلك أن الله في جوف السماء، وأن السماء تحصره وتحويه، فإن هذا لم يقله أحد من سلف الأمة، وأئمتها، بل هم متفقون على أن الله فوق سماواته على عرشه بائن من خلقه ليس في مخلوقاته شيء من ذاته، ولا في ذاته شيء من مخلوقاته.

وقد قال مالك بن أنس: إن الله في السماء، وعلمه في كل مكان.

إلى أن قال: فمن اعتقد أن الله في جوف السماء محصور محاط به، وأنه مفتقر إلى العرش، أو غير العرش من المخلوقات، أو أن استواءه على عرشه كاستواء المخلوق على

---

(١) رواه مسلم (٥٣٧) من حديث معاوية السلمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

كرسيه، فهو ضال مبتدع جاهل، ومن اعتقد أنه ليس فوق السماوات إله يعبد، ولا على العرش رب يصلى له ويُسجد، وأن محمدًا لم يعرج به إلى ربه، ولا نزل القرآن من عنده، فهو معطل فرعوني ضال مبتدع.

وقال بعد كلام طويل: والقائل الذي قال: من لم يعتقد أن الله في السماء، فهو ضال، إن أراد بذلك من لا يعتقد أن الله في جوف السماء؛ بحيث تحصره، وتحيط به، فقد أخطأ، وإن أراد بذلك من لم يعتقد ما جاء في الكتاب والسنة، واتفق عليه سلف الأمة وأئمتها من أن الله فوق سماواته على عرشه بائن من خلقه، فقد أصاب، فإنه من لم يعتقد ذلك يكون مكذبًا للرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ متبعًا لغير سبيل المؤمنين، بل يكون في الحقيقة معطلًا لربه نافيًا له، فلا يكون له في الحقيقة إله يعبده، ولا رب يسأله ويقصده.

وهذا قول الجهمية، ونحوهم من أتباع فرعون المعطل، والله قد فطر العباد -عربهم وعجمهم- على أنهم إذا دعوا الله توجهت قلوبهم إلى العلو، ولا يقصدونه تحت أرجلهم، ولهذا قال بعض العارفين: ما قال عارف قط: يا الله إلا وجد في قلبه قبل أن يتحرك لسانه معنى يطلب العلو، لا يلتفت يمنة، ولا يسرة.

وذكر من بعد كلام طويل الحديث: «**كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ**»[1].

ولأهل الحلول والتعطيل في هذا الباب شبهات يعارضون بها كتاب الله، وسنة رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وما أجمع عليه سلف الأمة وأئمتها، وما فطر الله عليه عباده، وما دلت عليه الدلائل العقلية الصحيحة، فإن هذه الأدلة كلها متفقة على أن الله فوق مخلوقاته عال عليها، وقد فطر الله على ذلك العجائز، والصبيان، والأعراب، كما فطرهم على الإقرار بالخالق تعالى، وقد قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الحديث الصحيح: «**كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ**

(١) رواه البخاري (١٣٥٨، ١٣٨٥)، ومسلم (٢٦٥٨) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

عَلَى الْفِطْرَةِ فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجِّسَانِهِ؛ كَمَا تُنْتِجُ الْبَهِيمَةُ بَهِيمَةً جَمْعَاءَ، هَلْ تَحُسُّونَ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءَ؟»، ثم يقول أبو هريرة[(١)]: اقرأوا إن شئتم: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ﴾ [الروم:٣٠].

وهذا معنى قول عمر بن عبد العزيز: عليك بدين الأعراب، والصبيان في الكُتَّاب، وعليك بما فطرهم الله عليه، فإن الله فطر عباده على الحق.

والرسل بعثوا بتكميل الفطرة، وتقريرها لا بتحويل الفطرة، وتغييرها، وأما أعداء الرسل كالجهمية الفرعونية، ونحوهم، فيريدون أن يغيروا فطرة الله، ويوردوا على الناس شبهات بكلمات مشتبهات لا يفهم كثير من الناس مقصودهم بها، ولا يحسن أن يجيبهم، وأصل ضلالهم تكلمهم بكلمات مجملة لا أصل لها في كتابه، ولا سنة رسوله، ولا قالها أحد من أئمة المسلمين، كلفظ التحيز، والجسم، والجهة، ونحو ذلك، فمن كان عارفًا بحل شبهاتهم بيَّنها، ومن لم يكن عارفًا بذلك، فليعرض عن كلامهم، ولا يقبل إلا ما جاء به الكتاب والسنة؛ كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ﴾ [الأنعام:٦٨]، ومن يتكلم في الله وأسمائه وصفاته بما يخالف الكتاب والسنة، فهو من الخائضين في آيات الله بالباطل، وكثير من هؤلاء ينسب إلى أئمة المسلمين ما لم يقولوه، فينسبون إلى الشافعي، وأحمد بن حنبل، ومالك، وأبي حنيفة من الاعتقادات ما لم يقولوه، ويقولون لمن اتبعهم: هذا اعتقاد الإمام الفلاني، فإذا طولبوا بالنقل الصحيح عن الأئمة تبين كذبهم.

وقال الشافعي: حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد، والنعال، ويطاف بهم في القبائل، والعشائر، ويقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة، وأقبل على الكلام.

---

(١) رواه البخاري (١٣٥٨، ١٣٨٥)، ومسلم (٢٦٥٨) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقال أبو يوسف القاضي: من طلب الدين بالكلام تزندق.

وقال أحمد: ما ارتدى أحد بالكلام فأفلح.

وقال بعض العلماء: المعطل يعبد عدمًا، والممثل يعبد صنمًا، المعطل أعمى، والممثل أعشى، ودين الله بين الغالي منه، والجافي عنه، وقد قال تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ [البقرة:١٤٣]، والسنة في الإسلام كالإسلام في الملل). انتهى كلام الشيخ.



الرد على من ينفي نزول الرب سبحانه إلى سماء الدنيا

سئل شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ عمن يثبت النزول لله سبحانه إلى سماء الدنيا كما جاء في الحديث[١]، وعمن ينفي ذلك؟ فأجاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله[٢]:

(الحمد لله رب العالمين، أما القائل الأول الذي ذكر نص النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقد أصاب فيما قال، فإن هذا القول الذي قاله قد استفاضت به السنة عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، واتفق سلف الأمة، وأئمتها، وأهل العلم بالسنة والحديث على تصديق ذلك، وتلقيه بالقبول، ومن قال ما قاله الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقوله حق وصدق، وإن كان لا يعرف حقيقة ما اشتمل عليه من المعاني، كمن قرأ القرآن، ولم يفهم ما فيه من المعاني، فإن أصدق الكلام كلام الله، وخير الهدى هدى محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والنبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال هذا الكلام، وأمثاله علانية، وبلغه الأمة تبليغًا عامًا لم يخص به أحدًا دون أحد، ولا كتمه عن أحد، وكانت الصحابة والتابعون تذكره، وتأثره، وتبلغه، وترويه في المجالس الخاصة والعامة، واشتملت عليه كتب الإسلام التي تقرأ في المجالس الخاصة والعامة، كصحيحي البخاري ومسلم، و«موطأ مالك»، و«مسند الإمام أحمد»، وسنن أبي داود، والترمذي، والنسائي، وأمثال ذلك من كتب المسلمين، لكن من فهم من هذا الحديث وأمثاله ما يجب تنزيه الله عنه، كتمثيله بصفات المخلوقين، ووصفه بالنقص المنافي لكماله الذي يستحقه، فقد أخطأ في ذلك، وإن أظهر ذلك مُنع منه، وإن زعم أن الحديث يدل على ذلك، ويقتضيه، فقد أخطأ -أيضًا- في ذلك.

---

(١) سبق تخريجه (ص٧٠٩).

(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ٣٢٢).

فإن وصْفه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في هذا الحديث بالنزول هو كوصفه بسائر الصفات كوصفه بالاستواء إلى السماء وهي دخان، ووصفه بأنه خلق السماوات والأرض في ستة أيام، ثم استوى على العرش، ووصفه بالإتيان والمجيء في مثل قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [البقرة:٢١٠]، وقوله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام:١٥٨]، وقوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر:٢٢]، وكذلك قوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف:٥٤]، وقوله: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ﴾ [الذاريات:٤٧]، وقوله: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ۖ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَفْعَلُ مِن ذَٰلِكُم مِّن شَىْءٍ﴾ [الروم:٤٠]، وقوله: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾ [السجدة:٥]، وأمثال ذلك من الأفعال التي وصف الله تعالى بها نفسه التي يسميها النحاة أفعالًا متعدية، وهي غالب ما ذكر في القرآن، أو يسمونها لازمة؛ لكونها لا تنصب المفعول به، بل لا تتعدى إليه إلا بحرف الجر، كالاستواء إلى السماء، وعلى العرش، والنزول إلى السماء الدنيا، ونحو ذلك، فإن الله وصف نفسه بهذه الأفعال.

ووصف نفسه بالأقوال اللازمة والمتعدية في مثل قوله: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة:٣٠]، وقوله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء:١٦٤]، وقوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰهُمَا رَبُّهُمَآ﴾ [الأعراف:٢٢]، وقوله: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَآ أَجَبْتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص:٦٥]، وقوله: ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِى ٱلسَّبِيلَ﴾ [الأحزاب:٤]، وقوله: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۗ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء:٨٧]، وقوله: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ﴾ [الزمر:٢٣]، وقوله: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ بِمَا صَبَرُوا۟﴾ [الأعراف:١٣٧]، وقوله: ﴿وَتَمَّتْ

كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ﴾ [الأنعام:١١٥]، وقوله: ﴿ وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ ﴾ [آل عمران:١٥٢].

وكذلك وصف نفسه بالعلم، والقوة، والرحمة، ونحو ذلك؛ كما في قوله: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ ﴾ [البقرة:٢٥٥]، وقوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴾ [الذاريات:٥٨]، وقوله: ﴿ رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا ﴾ [غافر:٧]، وقوله: ﴿ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ [الأعراف:١٥٦]، ونحو ذلك مما وصف به نفسه في كتابه، وما صح عن رسوله ﷺ، فإن القول في جميع ذلك من جنس واحد.

ومذهب سلف الأمة وأئمتها: أنهم يصفونه بما وصف به نفسه، ووصفه به رسوله ﷺ في النفي والإثبات، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قد نفى عن نفسه مماثلة المخلوقين، فقال الله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾ [الإخلاص:١-٤]، وقال تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴾ [مريم:٦٥]، فأنكر أن يكون له سمي، وقال تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا ﴾ [البقرة:٢٢]؛ وقال تعالى: ﴿ فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ ﴾ [النحل:٧٤]، وقال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ﴾ [الشورى:١١]، ففيما أخبر به عن نفسه من تنزيهه عن الكفؤ، والسمي، والمثل، والنِّد، وضرب الأمثال له بيان أن لا مثل له في صفاته، ولا أفعاله، فإن التماثل في الصفات والأفعال يتضمن التماثل في الذات، فإن الذاتين المختلفتين يمتنع تماثل صفاتهما، وأفعالهما؛ إذ تماثل الصفات والأفعال يستلزم تماثل الذوات، فإن الصفة تابعة للموصوف بها، والفعل -أيضًا- تابع للفاعل، بل هو مما يوصف به الفاعل، فإذا كانت الصفتان متماثلتين كان الموصوفان متماثلين، حتى إنه يكون بين الصفات من التشابه والاختلاف بحسب ما بين الموصوفين كالإنسانين، كما كانا من نوع واحد، فتختلف مقاديرهما وصفاتهما بحسب اختلاف ذاتيهما، ويتشابه ذلك بحسب تشابه ذلك.

كذلك إذا قيل: بين الإنسان والفرس تشابه من جهة أن هذا حيوان، وهذا حيوان، واختلاف من جهة أن هذا ناطق، وهذا صاهل، وغير ذلك من الأمور كان بين الصفتين من التشابه والاختلاف بحسب ما بين الذاتين، وذلك أن الذات المجردة عن الصفة لا توجد إلا في الذهن، فالذهن يقدر ذاتًا مجردة عن الصفة، ويقدر وجودًا مطلقًا لا يتعين.

وأما الموجودات في أنفسها، فلا يمكن فيها وجود ذات مجردة عن كل صفة، ولا وجود مطلق لا يتعين، ولا يتخصص.

وإذا قال من قال من أهل الإثبات للصفات: أنا أثبت صفات لله زائدة على ذاته، فحقيقة ذلك أنا نثبتها زائدة على ما أثبته النفاة من الذات، فإن النفاة اعتقدوا ثبوت ذات مجردة عن الصفات، فقال أهل الإثبات: نحن نقول بإثبات صفات زائدة على ما أثبته هؤلاء، وأما الذات نفسها الموجودة، فتلك لا يتصور أن تتحقق بلا صفة أصلًا، بل هذا بمنزلة من قال: أثبت إنسانًا لا حيوانًا، ولا ناطقًا، ولا قائمًا بنفسه، ولا بغيره، ولا له قدرة، ولا حياة، ولا حركة، ولا سكون، أو نحو ذلك، أو قال: أثبت نخلة ليس لها ساق، ولا جذع، ولا ليف، ولا غير ذلك، فإن هذا يثبت ما لا حقيقة له في الخارج، ولا يعقل.

ولهذا كان السلف والأئمة يسمون نفاة الصفات معطلة؛ لأن حقيقة قولهم تعطيل ذات الله تعالى، وإن كانوا هم قد لا يعلمون أن قولهم مستلزم للتعطيل، بل يصفونه بالوصفين المتناقضين، فيقولون: هو موجود قديم واجب، ثم ينفون لوازم وجوده، فيكون حقيقة قولهم موجودًا ليس بموجود، حقٌّ ليس بحق، خالق ليس بخالق، فينفون عنه النقيضين إما تصريحًا بنفيهما، وإما إمساكًا عن الإخبار بواحد منهما).

ثم بيَّن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ شبهتهم في ذلك، وهي الفرار من التشبيه بزعمهم، وردَّ عليهم، فقال: (وما فر منه هؤلاء الملاحدة ليس بمحذور، فإنه إذا سُمي حقًّا موجودًا قائمًا بنفسه حيًّا عليمًا رؤوفًا رحيمًا، وسمى المخلوق بذلك لم يلزم من ذلك أن يكون مماثلًا للمخلوق أصلًا، ولو كان هذا حقًا لكان كل موجود مماثلًا لكل موجود، ولكان كل معدوم مماثلًا لكل معدوم).



الرد على نفاة الصفات

يواصل الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ الرد على الذين ينفون الصفات عن الله عَزَّوَجَلَّ بحجة أن إثباتها يلزم منه التشبيه؛ لأن هذه الصفات موجودة في المخلوقين، فيقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ(١): (إن الاشتراك في الاسم العام المطلق لا يلزم منه التشابه بين المشتركين، ولو اتفق المعنى العام).

يقول: (وذلك أن هذه الأسماء العامة إما أن تستعمل عامة مطلقة؛ كما إذا قيل: الموجود ينقسم إلى واجب، وممكن، وقديم، ومحدث، وخالق، ومخلوق، والعلم ينقسم إلى قديم، ومحدث، وإما أن تستعمل خاصة معينة؛ كما إذا قيل: وجود زيد وعمرو، وعلم زيد وعمرو، وذات زيد وعمرو.

فإذا استعملت خاصة معينة دلت على ما يختص به المسمى لم تدل على ما يشركه فيه غيره في الخارج، فإن ما يختص به المسمى لا شركة فيه بينه وبين غيره، فإذا قيل: علم زيد، ونزول زيد، واستواء زيد، ونحو ذلك لم يدل على ما يشركه فيه غيره، لكن لما علمنا أن زيدًا نظير عمرو، وعلمنا أن علمه نظير علمه، ونزوله نظير نزوله، واستواءه نظير استوائه، فهذا علمناه من جهة القياس، والمعقول، والاعتبار، لا من جهة دلالة اللفظ، فإذا كان هذا من صفات المخلوق، فذلك من الخالق أولى.

فإذا قيل: علم الله، وكلام الله، ونزوله، واستواؤه، ووجوده، وحياته، ونحو ذلك، لم يدل ذلك على ما يشركه فيه أحد من المخلوقين بطريق الأولى، ولم يدل ذلك على مماثلة الغير له في ذلك، كما دل في زيد وعمرو؛ لأنا هناك علمنا التماثل من جهة الاعتبار

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٣٢٨).

والقياس؛ لكون زيد مثل عمرو، وهنا نعلم أن الله لا مثل له، ولا كفؤ، ولا ند، فلا يجوز أن نفهم من ذلك أن علمه مثل علم غيره، ولا كلامه مثل كلام غيره، ولا استواءه مثل استواء غيره، ولا نزوله مثل نزول غيره، ولا حياته مثل حياة غيره.

ولهذا كان مذهب السلف والأئمة إثبات الصفات، ونفي مماثلتها لصفات المخلوقات، فالله تعالى موصوف بصفات الكمال الذي لا نقص فيه منزه عن صفات النقص مطلقًا، ومنزه عن أن يماثله غيره في صفات كماله، فهذان المعنيان جمعا التنزيه، وقد دل عليهما قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص:١-٢]، فالاسم الصمد يضمن صفات الكمال، والاسم الأحد يتضمن نفي المثل، فالقول في صفاته كالقول في ذاته، والله تعالى ليس كمثله شيء لا في ذاته، ولا في صفاته، لكن يفهم من ذلك أن نسبة هذه الصفة إلى موصوفها كنسبة هذه الصفة إلى موصوفها، فعلم الله، وكلامه، ونزوله، واستواؤه هو كما يناسب ذاته، ويليق بها، كما أن صفة العبد هي كما تناسب ذاته، وتليق به، ونسبة صفاته إلى ذاته كنسبة صفات العبد إلى ذاته.

ولهذا قال بعضهم: إذا قال لك السائل: كيف ينزل؟ أو كيف استوى؟ أو كيف يعلم؟ أو كيف يتكلم، ويقدر، ويخلق؟ فقل له: كيف هو في نفسه؟ فإذا قال: أنا لا أعلم كيفية ذاته. فقل له: وأنا لا أعلم كيفية صفاته، فإن العلم بكيفية الصفة يتبع العلم بكيفية الموصوف، فهذا إذا استعملت هذه الأسماء والصفات على وجه التخصيص، والتعيين، وهذا هو الوارد في الكتاب والسنة، وأما إذا قيلت مطلقة وعامة، فالمعاني لا تكون مطلقة وعامة إلا في الأذهان لا في الأعيان، فلا يكون موجود موجودًا عامًّا مطلقًا، أو عامًّا إلا في الذهن).

إلى أن قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: (وتمام الكلام في هذا الباب أنك تعلم أنا لا نعلم ما غاب عنا إلا بمعرفة ما شهدناه، فنحن نفرق أشياء بحسنا الظاهر، أو الباطن، وتلك معرفة معينة

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٣٤٦).

مخصوصة، ثم إنا بعقولنا نعتبر الغائب بالشاهد، فيبقى في أذهاننا قضايا عامة كلية، ثم إذا خوطبنا بوصف ما غاب عنا لم نفهم ما قيل لنا إلا بمعرفة المشهود لنا، فلولا أنا نشهد من أنفسنا جوعًا، وعطشًا، وشبعًا، وريًا، وحبًا، وبغضًا، ولذة، وألمًا، ورضا، وسخطًا لم نعرف حقيقة ما نخاطب به إذا وصف لنا ذلك، وأُخبرنا به عن غيرنا، وكذلك لو لم نعلم ما في الشاهد حياة، وقدرة، وعلمًا، وكلامًا لم نفهم ما نخاطب به إذا وصف الغائب عنا بذلك، وكذلك لو لم نشهده موجودًا لم نعرف وجود الغائب عنا، فلابد فيما شهدناه، وما غاب عنا من قدر مشترك هو مسمى اللفظ المتواطئ، فبهذه الموافقة، والمشاركة، والمشابهة، والمواطأة نفهم الغائب ونثبته، وهذا خاصة العقل، ولولا ذلك لم نعلم إلا ما نحسه، ولم نعلم أمورًا عامة، ولا أمورًا غائبة عن أحاسيسنا الظاهرة والباطنة.

ولهذا من لم يحس الشيء، ولا نظيره لم يعرف حقيقته، ثم إن الله تعالى أخبرنا بما وعدنا به في الدار الآخرة من النعيم والعذاب، وأخبرنا بما يؤكل، ويشرب، وينكح، ويفرش، وغير ذلك، فلولا معرفتنا بما يشبه ذلك في الدنيا لم نفهم ما وعدنا به، ونحن نعلم مع ذلك أن تلك الحقائق ليست مثل هذه، حتى قال ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: ليس في الدنيا مما في الجنة إلا الأسماء.

وهذا تفسير قوله: ﴿وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا﴾ [البقرة:٢٥] على أحد الأقوال، فبين هذه الموجودات في الدنيا، وتلك الموجودات في الآخرة مشابهة وموافقة واشتراك من بعض الوجوه، وبه فهمنا المراد، وأحببناه، ورغبنا فيه، أو أبغضناه، ونفرنا عنه، وبينهما مباينة ومفاضلة لا يُقدر قدرها في الدنيا.

وهذا من التأويل الذي لا نعلمه نحن، بل يعلمه الله تعالى، ولهذا كان قول من قال: إن المتشابه لا يعلم تأويله إلا الله. حق.

وقول من قال: إن الراسخين في العلم يعلمون تأويله. حقًا.

وكلا القولين مأثور عن السلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، فالذين قالوا: إنهم يعلمون تأويله، مرادهم بذلك أنهم يعلمون تفسيره ومعناه، وإلا فهل يحل لمسلم أن يقول: إن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما كان يعرف معنى ما يقوله، ويبلغه من الآيات، والأحاديث؟ بل كان يتكلم بألفاظ لها معان لا يعرف معانيها.

ومن قال: إنهم لا يعرفون تأويله. أرادوا به الكيفية الثابتة التي اختص الله بعلمها.

ولهذا كان السلف كربيعة، ومالك بن أنس، وغيرهما يقولون: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، وهذا قول سائر السلف كابن الماجشون، والإمام أحمد بن حنبل، وغيرهم، وفي غير ذلك من الصفات، فمعنى الاستواء معلوم، وهو التأويل، والتفسير الذي يعلمه الراسخون، والكيفية هي التأويل المجهول لبني آدم، وغيرهم الذي لا يعلمه إلا الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وكذلك ما وعد به في الجنة تعلم العباد تفسير ما أخبر الله به، وأما كيفيته، فقد قال الله تعالى: ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ [السجدة:١٧].

وقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الحديث الصحيح: «**يَقُولُ اللهُ تَعَالَى: أَعْدَدْتُ لِعِبَادِيَ الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ**»[1]. فما أخبرنا الله به من صفات المخلوقين نعلم تفسيره ومعناه، ونفهم الكلام الذي خوطبنا به، ونعلم معنى العسل واللحم واللبن والحرير والذهب والفضة، ونفرق بين مسميات هذه

---

(١) رواه البخاري (٣٢٤٤)، ومسلم (٢٨٢٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الأسماء، وأما حقائقها على ما هي عليه، فلا يمكن أن نعلمها نحن، ولا نعلم متى تكون الساعة، وتفصيل ما أعده الله عَزَّوَجَلَّ لعباده لا يعلمه ملك مقرب، ولا نبي مرسل، بل هذا من التأويل الذي لا يعلمه إلا الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ، فإذا كان هذا في هذين المخلوقين، فالأمر بين الخالق والمخلوق أعظم، فإن مباينة الله لخلقه، وعظمته، وكبريائه، وفضله أعظم وأكبر مما بين مخلوق ومخلوق).



تفاوت ما بين أسماء الله، وأسماء المخلوقين

لما ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تفاوت ما بين مسميات ما في الجنة، ومسميات ما في الدنيا من التفاوت الذي لا يعلمه الله، مع اتفاق الجنسين في الاسم والمعنى، توصل إلى نتيجة في ذلك وهي: وجوب تفاوت ما بين أسماء الله وصفاته، وأسماء وصفات المخلوقين في الكيفية، وإن اتفقت في الاسم والمعنى، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ(١): (فإذا كانت صفات ذلك المخلوق مع مشابهتها لصفات هذا المخلوق بينهما من التفاضل، والتباين ما لا نعلمه في الدنيا، ولا يمكن أن نعلمه، بل هو من التأويل الذي لا يعلمه إلا الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، فصفات الخالق عَزَّوَجَلَّ أولى أن يكون بينها وبين صفات المخلوق من التباين والتفاضل ما لا يعلمه إلا الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، وأن يكون هذا من التأويل الذي لا يعلمه أحد، بل منه ما يعلمه الراسخون في العلم، ومنه ما يعلمه الأنبياء والملائكة، ومنه ما لا يعلمه إلا الله؛ كما روي عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنه قال: إن التفسير على أربعة أوجه: تفسير تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لايعذر أحد بجهالته، وتفسير تعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله، من ادعى علمه فهو كاذب.

ولفظ التأويل في كلام السلف لا يراد به إلا التفسير، أو الحقيقة الموجودة في الخارج التي يؤول إليها؛ كما في قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُۥ﴾ [الأعراف:٥٣] الآية.

وأما استعمال التأويل بمعنى صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن به، أو متأخر، أو لمطلق الدليل، فهذا اصطلاح بعض المتأخرين،

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٣٤٩).

ولم يكن في لفظ أحد من السلف ما يراد منه بالتأويل هذا المعنى، ثم لما شاع هذا بين المتأخرين صاروا يظنون أن هذا هو التأويل في قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران:٧]، ثم طائفة تقول: لا يعلمه إلا الله، وقالت طائفة: بل يعلمه الراسخون، وكلتا الطائفتين غالطة، فإن هذا لا حقيقة له، بل هو باطل، والله يعلم انتفاءه، وأنه لم يرده، وهذا مثل تأويلات القرامطة الباطنية، والجهمية، وغيرهم من أهل الإلحاد والبدع، وتلك التأويلات باطلة، والله لم يردها بكلامه، وما لم يرده لا نقول: إنه يعلم أنه مراده، فإن هذا كذب على الله عَزَّوَجَلَّ.

والراسخون في العلم لا يقولون على الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ الكذب، وإن كنا مع ذلك قد علمنا بطريق خبر الله عَزَّوَجَلَّ عن نفسه، بل وبطريق الاعتبار أن لله المثل الأعلى أن الله يوصف بصفات الكمال موصوف بالحياة، والعلم، والقدرة، وهذه صفات كمال، والخالق أحق بها من المخلوق، فيمتنع أن يتصف المخلوق بصفات الكمال دون الخالق.

ولولا أن هذه الأسماء والصفات تدل على معنى مشترك كلي يقتضي من المواطأة، والموافقة، والمشابهة ما به تفهم، وتثبت هذه المعاني لله لم نكن قد عرفنا عن الله شيئًا، ولا صار في قلوبنا إيمان به، ولا علم، ولا محبة، ولا معرفة، ولا إرادة لدعائه، وعبادته، وسؤاله، ومحبته، وتعظيمه، فإن جميع هذه الأمور لا تكون إلا مع العلم، ولا يمكن العلم إلا بالإثبات لتلك المعاني التي فيها من الموافقة والمواطأة ما به حصل لنا ما حصل من العلم لما غاب عن شهودنا.

من فهم هذه الحقائق الشريفة، والقواعد الجليلة حصل له من العلم، والمعرفة، والتحقيق، والتوحيد، والإيمان، وانجاب عنه من الشبه والضلال والحيرة ما يصير به في هذا الباب من أفضل الذين أنعم الله عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين، ومن

سادة أهل العلم والإيمان، وتبين له أن القول في بعض صفات الله كالقول في سائرها، وأن القول في صفاته كالقول في ذاته، وأن من أثبت صفة دون صفة مما جاء به الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مع مشاركة إحداهما الأخرى فيما به نفاها كان متناقضًا، فمن نفي النزول، والاستواء، أو الرضا، والغضب، أو العلم، والقدرة، أو اسم العليم، أو القدير، أو اسم الموجود فرارًا بزعمه من تشبيه وتركيب وتجسيم، فإنه يلزمه فيما أثبته نظير ما ألزمه لغيره فيما نفاه هو وأثبت المثبت، فكل ما يستدل به على نفي النزول، والاستواء، والرضا، والغضب يمكن منازعه أن يستدل بنظيره على نفي الإرادة، والسمع، والبصر، والقدرة، والعلم.

وكل ما يستدل به على نفي القدرة والعلم والسمع والبصر يمكن منازعه أن يستدل بنظيره على نفي العليم والقدير والسميع والبصير، وكل ما يستدل به على نفي هذه الأسماء يمكن منازعه أن يستدل به على نفي الموجود والواجب، ومن المعلوم بالضرورة أنه لابد من موجود قديم واجب بنفسه يمتنع عليه العدم، فإن الموجود إما ممكن ومحدث، وإما واجب وقديم، والممكن المحدث لا يوجد إلا بواجب قديم، فإذا كان ما يستدل به على نفي الصفات الثابتة يستلزم نفي الموجود الواجب القديم، ونفي ذلك يستلزم نفي الموجود مطلقًا علم أن من عطل شيئًا من الصفات الثابتة بمثل هذا الدليل كان قوله مستلزمًا تعطيل الموجود المشهود.

ومثال ذلك: أنه إذا قال: النزول والاستواء ونحو ذلك من صفات الأجسام، فإنه لا يعقل النزول والاستواء إلا لجسم مركب، والله سبحانه منزه عن هذه اللوازم، فيلزم تنزيهه عن الملزوم.

أو قال: هذه حادثة والحوادث لا تقوم إلا بجسم مركب.

وكذلك إذا قال: الرضا والغضب والفرح والمحبة ونحو ذلك هو من صفات الأجسام.

فإنه يقال له: وكذلك الإرادة والسمع والبصر والعلم والقدرة من صفات الأجسام، فإنا كما لا نعقل ما ينزل ويستوي ويغضب ويرضى إلا جسمًا لم نعقل ما يسمع ويبصر ويريد ويعلم ويقدر إلا جسمًا، فإذا قيل: سمعه ليس كسمعنا، وبصره ليس كبصرنا، وإرادته ليست كإرادتنا، وكذلك علمه وقدرته. قيل له: وكذلك رضاه ليس كرضانا، وغضبه ليس كغضبنا، وفرحه ليس كفرحنا، ونزوله واستواؤه ليس كنزولنا واستوائنا.

فإذا قال: لا يعقل في الشاهد غضب إلا غليان دم القلب لطلب الانتقام، ولا يعقل نزول إلا الانتقال، والانتقال يقتضي تفريغ حيز، وشغل آخر، فلو كان ينزل لم يبق فوق العرش رب.

قيل: ولا يُعقل في الشاهد إرادة إلا ميل القلب إلا جلب ما يحتاج إليه، وينفعه، ويفتقر فيه إلى ما سواه، ودفع ما يضره، والله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى كما أخبر عن نفسه المقدسة في حديثه الإلهي: «**يَا عِبَادِي إِنَّكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا نَفْعِي فَتَنْفَعُونِي، وَلَنْ تَبْلُغُوا ضَرِّي فَتَضُرُّونِي**»(١).

فهو منزه عن الإرادة التي لا يعقل في الشاهد إلا هي، وكذلك السمع لا يعقل في الشاهد إلا بدخول صوت في الصماخ، وذلك لا يكون إلا في أجوف، والله سبحانه أحد صمد منزه عن مثل ذلك، بل وكذلك البصر والكلام لا يعقل في الشاهد إلا في محل أجوف، والله سبحانه أحد صمد منزه عن ذلك.

---

(١) رواه مسلم (٢٥٧٧) من حديث أبي ذر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

قال ابن مسعود، وابن عباس، والحسن، وسعيد بن جبير، وخلق من السلف: ﴿ٱلصَّمَدُ﴾ الذي لا جوف له.

وقال آخرون: هو السيد الذي كمل في سؤدده. وكلا القولين حق).

إلى أن قال الشيخ[1]: (والمقصود هنا: أن هذا الذي فرَّ من أن يجعل القديم الواجب موجودًا وموصوفًا بصفات الكمال لئلا يلزم ما ذكره من التشبيه والتجسيم، وجعل نفي هذا اللازم دليلًا على نفي ما جعله ملزومًا له لزمه في آخر الأمر ما فرَّ منه).



(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٣٦٢).

الرد على نفاة نزول الله سبحانه إلى سماء الدنيا

يواصل الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ الرد على نفاة نزول الرب سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ كما صح في الحديث إلى سماء الدنيا، ويفند شبهاتهم، فيقول[1]: (قول السائل: كيف ينزل؟ بمنزلة قوله: كيف استوى؟ وقوله: وكيف يسمع؟ وكيف يبصر؟ وكيف يعلم ويقدر؟ وكيف يخلق ويرزق؟ وقد تقدم الجواب عن مثل هذا السؤال من أئمة الإسلام، مثل: مالك بن أنس، وشيخه ربيعة بن أبي عبد الرحمن، فإنه قد روى من غير وجه: أن سائلًا سأل مالكًا عن قوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥] كيف استوى؟ فأطرق مالك حتى علاه الرحضاء، ثم قال: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أراك إلا رجل سوء. ثم أمر به فأخرج.

ومثل هذا الجواب ثبت عن ربيعة شيخ مالك، وقد روي هذا الجواب عن أم سلمة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا موقوفًا ومرفوعًا، لكن ليس إسناده مما يعتمد عليه، وهكذا سائر الأئمة.

قولهم يوافق قول مالك في أنا لا نعلم كيفية استوائه، كما لا نعلم كيفية ذاته، ولكن نعلم المعنى الذي دل عليه الخطاب، فنعلم معنى الاستواء، ولانعلم كيفيته، وكذلك نعلم معنى النزول، ولا نعلم كيفيته، ونعلم معنى السمع والبصر والعلم والقدرة، ولا نعلم كيفية ذلك، ونعلم معنى الرحمة والغضب والرضا والفرح والضحك، ولا نعلم كيفية ذلك).

إلى أن قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وإن كان المعترض من المثبتة للعلو، ويقول: إن الله فوق العرش، لكن لا يقر بنزوله، بل يقول بنزول ملك، أو يقول بنزول أمره).

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٣٦٥).

إلى أن قال: (فإن قلت: الذي ينزل ملك قيل: هذا باطل من وجوه:

منها: أن الملائكة لا تزال تنزل بالليل والنهار إلى الأرض؛ كما قال تعالى: ﴿ يُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ بِٱلرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ ﴾ [النحل:٢]، وقال تعالى: ﴿ وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ ﴾ [مريم:٦٤]، وفي «الصحيحين» عن أبي هريرة، وأبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ، وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ، ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ فَيَسْأَلُهُمْ رَبُّهُمْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ: كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي؟ فَيَقُولُونَ: أَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ، وَتَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ**»[١].

وكذلك ثبت في «الصحيح» عن أبي هريرة عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً سَيَّاحِينَ يَتَتَبَّعُونَ مَجَالِسَ الذِّكْرِ فَإِذَا مَرُّوا عَلَى قَوْمٍ يَذْكُرُونَ اللهَ تَعَالَى يُنَادُونَ: هَلُمُّوا إِلَى حَاجَتِكُمْ فَيَحُفُّونَهُمْ بِأَجْنِحَتِهِمْ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا. قَالَ: فَيَسْأَلُهُمْ رَبُّهُمْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ: مَا يَقُولُ عِبَادِي؟ قَالَ: فَيَقُولُونَ: يُسَبِّحُونَكَ وَيُكَبِّرُونَكَ وَيَحْمَدُونَكَ وَيُمَجِّدُونَكَ**»[٢].

الوجه الثاني[٣]: أنه قال فيه: «**مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟ مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ**»؟، وهذه العبارة لا يجوز أن يقولها ملك عن الله، بل الذي يقول الملك ما ثبت في «الصحيح» عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**إِذَا أَحَبَّ اللهُ الْعَبْدَ نَادَى جِبْرِيلَ: إِنِّي أُحِبُّ فُلَانًا فَأَحِبَّهُ فَيُحِبُّهُ جِبْرِيلُ ثُمَّ يُنَادِي فِي السَّمَاءِ: إِنَّ اللهَ يُحِبُّ فُلَانًا فَأَحِبُّوهُ فَيُحِبُّهُ أَهْلُ السَّمَاءِ ثُمَّ يُوضَعُ لَهُ الْقَبُولُ فِي الْأَرْضِ**»[٤].

---

(١) رواه البخاري (٥٥٥)، ومسلم (٦٣٢) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه البخاري (٦٤٠٨)، ومسلم (٢٦٨٩) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) مجموع الفتاوى (٥/ ٣٧١).

(٤) رواه البخاري (٣٢٠٩)، ومسلم (٢٦٣٧) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وذكر في البغض مثل ذلك، فالملك إذا نادى عن الله لا يتكلم بصيغة المخاطِب، بل يقول: إن الله أمر بكذا، وقال كذا، وهكذا إذا أمر السلطان مناديًا ينادي، فإنه يقول: يا معشر الناس أمر السلطان بكذا، ونهى عن كذا، ورسم كذا. لا يقول: أمرت بكذا، ونهيت عن كذا، بل لو قال ذلك بودر إلى عقوبته.

وهذا تأويل من التأويلات الجهمية القديمة، فإنهم تأولوا تكليم الله لموسى عَلَيْهِ السَّلَامُ بأنه أمر ملكًا فكلمه، فقال لهم أهل السنة: لو كلمه ملك لم يقل: ﴿ إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدْنِي ﴾ [طه:١٤]، بل كان يقول المسيح عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ﴾ [المائدة:١١٧]، فالملائكة رسل الله إلى الأنبياء تقول كما كان جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ يقول لمحمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿ وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ ﴾ [مريم:٦٤] ويقول: إن الله يأمرك بكذا، ويقول: كذا، ولا يمكن أن يقول ملك من الملائكة: ﴿ إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدْنِي ﴾، ولا يقول: «**مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ**»، ولا يقول: «**لَاأَسْأَلُ عَنْ عِبَادِي غَيْرِي**»، كما رواه النسائي، وابن ماجه، وسندهما صحيح)[1].

ثم قال الشيخ: (وإن تأول ذلك بنزول رحمته، أو غير ذلك. قيل: الرحمة التي تثبتها إما أن تكون عينًا قائمة بنفسها، وإما أن تكون صفة قائمة في غيرها، فإن كانت عينًا، وقد نزلت إلى السماء الدنيا لم يمكن أن تقول: من يدعوني فأستجيب له، كما لا يمكن الملك أن يقول ذلك.

وإن كانت صفة من الصفات، فهي لا تقوم بنفسها، بل لابد لها من محل، ثم لا يمكن الصفة أن تقول هذا الكلام، ولا محلها، ثم إذا نزلت الرحمة إلى السماء الدنيا،

---

(١) رواه النسائي (١٠٣٠٩)، وأحمد (٤/١٦)، وصححه ابن حبان (٢١٢)، وأبو نعيم في المستخرج (١٧٢٥) من حديث رفاعة الجهني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ولم تنزل إلينا، فأي منفعة لنا في ذلك؟ وإن قال: بل الرحمة ما ينزل على قلوب قوام الليل في تلك الساعة من حلاوة المناجاة والعبادة، وطيب الدعاء والمعرفة، وما يحصل في القلوب من مزيد المعرفة بالله، والإيمان به، وذكره، وتجليه لقلوب أوليائه، فإن هذا أمر معروف يعرفه قوام الليل.

قيل له: حصول هذا في القلوب حق، لكن هذا ينزل إلى الأرض إلى قلوب عباده لا ينزل إلى سماء الدنيا، ولا يصعد بعد نزوله، وهذا يوجد في القلوب يبقى بعد طلوع الفجر، لكن هذا النور والبركة والرحمة التي في القلوب هي من آثار ما وصف به نفسه من نزوله بذاته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، كما وصف نفسه بالنزول عشية عرفة في عدة أحاديث صحيحة، وبعضها في «صحيح مسلم» عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**مَا مِنْ يَوْمٍ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يَعْتِقَ اللهُ فِيهِ عَبْدًا مِنَ النَّارِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَإِنَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَيَدْنُو ثُمَّ يُبَاهِي بِهِمُ المَلَائِكَةَ فَيَقُولُ: مَا أَرَادَ هَؤُلَاءِ؟**»[١].

وعن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِذَا كَانَ يَوْمُ عَرَفَةَ إِنَّ اللهَ يَنْزِلُ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا يُبَاهِي بِأَهْلِ عَرَفَةَ المَلَائِكَةَ فَيَقُولُ: انْظُرُوا إِلَى عِبَادِي أَتَوْنِي شُعْثًا غُبْرًا ضَاحِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ**».

وعن أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ اللهَ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا يُبَاهِي بِأَهْلِ عَرَفَةَ المَلَائِكَةَ وَيَقُولُ: انْظُرُوا إِلَى عِبَادِي أَتَوْنِي شُعْثًا غُبْرًا**»[٢].

---

(١) رواه مسلم (١٣٤٨) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ رواه ابن خزيمة (٢٨٣٩)، وابن حبان (٣٨٥٣)، والإسماعيلي في المعجم (١١)، وأبو يعلى (٢٠٩٠). قال ابن خزيمة: (أنا أبرأ من عهدة مرزوق). اهـ. ولكنه متابع.
وقال الهيثمي (٣/ ٢٥٣): فيه محمد بن مروان العقيلي؛ وثقه ابن معين وابن حبان، وفيه بعض الكلام.
ورواه ابن خزيمة (٢٨٣٩)، وابن حبان (٣٨٥٢)، والحاكم (١/ ٦٣٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وليس فيه النزول، ورواه ابن حبان (١٨٨٧)، وعبد الرزاق (٨٨٣٠) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، =

فوصف أنه يدنو عشية عرفة إلى السماء الدنيا، ويباهي الملائكة بالحجيج، فيقول: «**انْظُرُوا إِلَى عِبَادِي أَتَوْنِي شُعْثًا غُبْرًا مَا أَرَادَ هَؤُلَاءِ؟**».

فإنه من المعلوم أن الحجيج عشية عرفة ينزل على قلوبهم من الإيمان والرحمة والنور والبركة ما لا يمكن التعبير عنه، لكن ليس هذا الذي في قلوبهم هو الذي يدنو إلى السماء الدنيا، ويباهي الملائكة بالحجيج.

وأيضًا: فيقال له: وصف نفسه بالنزول كوصفه في القرآن بأنه خلق السماوات والأرض في ستة أيام، ثم استوى على العرش، وبأنه استوى إلى السماء وهي دخان، وبأنه نادى موسى، وناجاه في البقعة المباركة من الشجرة، والمجيء، والإتيان في قوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر:٢٢]، وقال: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَـٰتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام:١٥٨]).



=وأحمد (٢/ ٢٢٤)، والطبراني في الأوسط (٨٢١٨) من حديث ابن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وأبو يعلى (٤١٠٦)، والسهمي في تاريخ جرجان (٤٨٤) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والفاكهي في أخبار مكة (٢٧٤٦) من حديث أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

ولفظ الدنو موجود في حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا السابق عند مسلم.

رد ما نسب إلى الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ من التأويل

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رد ما نُسب إلى الإمام أحمد من التأويل[١]: (وأما ما حكاه أبو حامد الغزالي عن بعض الحنبلية: أن أحمد لم يتأول إلا في ثلاثة أشياء: «**الْحَجَرُ الأَسْوَدُ يَمِينُ اللهِ فِي الأَرْضِ**»[٢]، «**وَقُلُوبُ الْعِبَادِ بَيْنَ أُصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ**»[٣]. «**وَإِنِّي أَجِدُ نَفَسَ الرَّحْمَنِ مِنْ قِبَلِ الْيَمَنِ**»[٤]، فهذه الحكاية كذب على أحمد لم ينقلها عنه أحد بإسناد، ولا يعرف أحد من أصحابه نقل ذلك عنه، وهذا الحنبلي الذي ذكر عنه أبو حامد مجهول لا يعرف.

وأيضًا: وقع النزاع بين أصحابه هل اختلف اجتهاده في تأويل المجيء، والإتيان، والنزول، ونحو ذلك؟ لأن حنبل نقل عنه في المحنة أنهم احتجوا عليه بقول النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**تَجِيءُ الْبَقَرَةُ وَآلُ عِمْرَانَ كَأَنَّهُمَا غَمَامَتَانِ، أَوْ غَيَايَتَانِ، أَوْ فِرْقَانِ مِنْ طَيْرٍ صَوَافَّ**»[٥]، ونحو ذلك من الحديث الذي فيه إتيان القرآن ومجيئه، وقالوا له: لا يوصف بالإتيان والمجيء إلا مخلوق.

فعارضهم أحمد بقوله: إن المراد به مجيء ثواب البقرة، وآل عمران؛ كما ذُكر مثل ذلك من مجيء الأعمال في القبر، وفي القيامة، والمراد منه ثواب الأعمال.

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٣٩٨).

(٢) رواه ابن عدي في الكامل (١/ ٣٤٢)، وأبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان (٢/ ٣٦٥-٣٦٦) وفيه كذاب.
ورواه عبد الرزاق (٨٩١٩)، وصحح سنده العجلوني في الكشف (١/ ٤١٧).

(٣) رواه مسلم (٢٦٥٤)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

(٤) رواه أحمد (٢/ ٥٤١)، وابن أبي عاصم في الآحاد (٢٢٧٦)، والطبراني في الأوسط (٤٦٦١)، والشاميين (١٠٨٣)، قال الهيثمي (١٠/ ٥٦): (رجاله رجال الصحيح غير شبيب وهو ثقة).

(٥) رواه مسلم (٨٠٤) من حديث أبي أمامة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

والنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**اقْرَؤُوا الْبَقَرَةَ وَآلَ عِمْرَانَ فَإِنَّهُمَا يَجِيئَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَنَّهُمَا غَيَايَتَانِ أَوْ غَمَامَتَانِ أَوْ فِرْقَانِ مِنْ طَيْرٍ صَوَافَّ يُحَاجَّانِ عَنْ أَصْحَابِهِمَا**»[(١)]، وهذا الحديث في «الصحيح»، فلما أمروا بقراءتها، وذكر مجيئهما يحاجان عن القارئ علم أنه أراد بذلك قراءة القارئ لهما وهو عمله، وأخبر بمجيء عمله الذي هو التلاوة لهما في الصورة التي ذكرها، كما أخبر بمجيء غير ذلك من الأعمال.

والمقصود هنا: أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لما أخبر بمجيء القرآن في هذه الصورة أراد به الإخبار عن قراءة القارئ التي هي عمله، وذلك هو ثواب قارئ القرآن، ليس المراد به أن نفس كلامه الذي تكلم به وهو قائم بنفسه يتصور صورة غمامتين، فلم يكن هذا حجة للجهمية على ما ادعوا، ثم إن الإمام أحمد في المحنة عارضهم بقوله تعالى: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ ﴾ [البقرة:٢١٠] قال: قيل: إنما يأتي أمره، هكذا نقل حنبل، ولم ينقل هذا غيره ممن نقل مناظرته في المحنة كعبد الله بن أحمد، وصالح بن أحمد، والمروزي، وغيره، فاختلف أصحاب أحمد في ذلك، فمنهم من قال: غلِط حنبل، لم يقل أحمد هذا.

وقالوا: حنبل له غلطات معروفة وهذا منها، وهذه طريقة أبي إسحاق بن شاقلا، ومنهم من قال: بل أحمد قال ذلك على سبيل الإلزام لهم.

يقول: إذا كان أخبر عن نفسه بالمجيء والإتيان، ولم يكن ذلك دليلًا على أنه مخلوق، بل تأولتم ذلك على أنه جاء أمره، فكذلك قولوا: جاء ثواب القرآن، لا أنه نفسه هو الجائي، فإن التأويل هنا ألزم، فإن المراد هنا الإخبار بثواب قارئ القرآن، وثوابه عمل له لم يقصد به الإخبار عن نفس القرآن.

---

(١) رواه مسلم (٨٠٤) من حديث أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فإذا كان الرب قد أخبر بمجيء نفسه، ثم تأولتم ذلك بأمره؛ فإذا أخبر بمجيء قراءة القرآن، فلأن تتأولوا ذلك بمجيء ثوابه بطريق الأولى والأحرى، وإذا قاله لهم على سبيل الإلزام لم يلزم أن يكون موافقًا لهم عليه، وهو لا يحتاج إلى أن يلتزم هذا، فإن هذا الحديث له نظائر كثيرة في مجيء أعمال العباد، والمراد مجيء قراءة القرآن التي هي عمله، وأعمال العباد مخلوقة، وثوابها مخلوق، ولهذا قال أحمد، وغيره من السلف: إنه يجيء ثواب القرآن، والثواب إنما يقع على أعمال العباد، لا على صفات الرب، وأفعاله.

وذهبت طائفة ثالثة من أصحاب أحمد إلى أن أحمد قال هذا ذلك الوقت، وجعلوا هذا رواية عنه، ولا ريب أن المنقول المتواتر عن أحمد يناقض هذه الرواية، ويبين أنه لا يقول: إن الرب يجيء، ويأتي، وينزل أمره، بل هو ينكر على من يقول ذلك، والذين ذكروا عن أحمد تأويل النزول، ونحوه من الأفعال لهم قولان، منهم من يتأول ذلك بالقصد كما تأول بعضهم قوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة:٢٩] بالقصد، وهذا هو الذي ذكره ابن الزاغوني، ومنهم من يتأول ذلك بمجيء أمره، ونزول أمره، وهو المذكور في رواية حنبل).

إلى أن قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١]: (والصواب: أن جميع هذه التأويلات مبتدعة لم يقل أحد من الصحابة شيئًا منها، ولا أحد من التابعين لهم بإحسان، وهي خلاف المعروف المتواتر عن أئمة السنة، والحديث -أحمد بن حنبل، وغيره من أئمة السنة-، ولكن بعض الخائضين بالتأويلات الفاسدة يتشبث بألفاظ تنقل عن بعض الأئمة، وتكون إما غلطًا، أو محرفة).

إلى أن قال[٢]: (والمقصود هنا: أنه ليس شيء من هذه الأقوال قول الصحابة،

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٤٠٩).
(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ٤١٢).

والتابعين لهم بإحسان، ولا قول أئمة المسلمين المشهورين بالإمامة -أئمة السنة والجماعة-، وأهل الحديث كالأوزاعي، ومالك بن أنس، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وعبد الله بن المبارك، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأمثالهم، بل أقوال السلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ومن سلك سبيلهم من أئمة الدين، وعلماء المسلمين موجودة في الكتب التي ينقل فيها أقوالهم بألفاظها بالأسانيد المعروفة عنهم، كما يوجد ذلك في كتب كثيرة، مثل: كتاب «السنة»، و«الرد على الجهمية» لمحمد بن عبد الله الجعفي شيخ البخاري، ولأبي داود السجستاني، ولعبد الله بن أحمد بن حنبل، ولأبي بكر الأثرم، ولحنبل بن إسحاق، ولحرب الكرماني، ولعثمان بن سعيد الدارمي، ولنعيم بن حماد الخزاعي، ولأبي بكر الخلال، ولأبي بكر بن خزيمة، ولعبد الرحمن بن أبي حاتم، ولأبي القاسم الطبراني، ولأبي الشيخ الأصبهاني، ولأبي عبد الله بن منده، ولأبي عمرو الطلمنكي، وأبي عُمر بن عبد البر، وفي كتب التفسير المسندة قطعة كبيرة من ذلك، مثل «تفسير عبد الرزاق»، وعبد بن حميد، ودُحَيْم، وسُنَيْد، وابن جرير الطبري، وأبي بكر بن المنذر، و«تفسير عبد الرحمن بن أبي حاتم»، وغير ذلك من كتب التفسير التي ينقل فيها ألفاظ الصحابة والتابعين في معاني القرآن بالأسانيد المعروفة.

فإن معرفة مراد الرسول، ومراد الصحابة هو أصل العلم، وينبوع الهدى، وإلا فكثير ممن يذكر مذهب السلف، ويحكيه لا يكون له خبرة بشيء من هذا الباب، كما يظنون أن مذهب السلف في آيات الصفات، وأحاديثها أنه لا يفهم أحد معانيها، لا الرسول ولا غيره، ويظنون أن هذا معنى قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران:٧]، مع نصرهم للوقف على ذلك، فيجعلون مضمون مذهب السلف أن الرسول بلَّغ قرآنًا لا يفهم معناه، بل تكلم بأحاديث الصفات وهو لا يفهم معناها، وأن جبريل كذلك، وأن الصحابة والتابعين كذلك، وهذا ضلال عظيم، وهو أحد أنواع الضلال في كلام الله والرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ظن أهل التخييل، وظن أهل التحريف والتبديل، وظن أهل التجهيل، والله يهدينا وسائر إخواننا إلى صراطه المستقيم، صراط الذين أنعمت عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، وحسن أولئك رفيقًا). انتهى المقصود من كلام الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد بيَّن لنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ مراجع التفسير المعتمدة الصحيحة؛ للرجوع إليها في تفسير كلام الله خصوصًا في أمر العقيدة بدلًا من تفاسير علماء الكلام التي شحنوها بعقائدهم الفاسدة، وجدلياتهم الباطلة حتى ضللوا كثيرًا من المسلمين، وحجبوا عنهم علم السلف من الصحابة، والتابعين من القرون المفضلة، فلنرجع إلى الكتب الأصيلة في دراستنا، ومقرراتنا الدراسية، ومطالعاتها حتى نأخذ العلم الصحيح من مصدره الصافي -نسأل الله لنا ولإخواننا المسلمين الهداية.

وقد حدث في الآونة الأخيرة ناشئة تفسر القرآن بغير علم، ولا رجوع إلى كتب السلف، بل إلى النظريات الحديثة المتناقضة مما يسمونه الإعجاز العلمي للقرآن الكريم، وهذا قول على الله بلا علم -نسأل الله العافية والسلامة.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: (وأما قول المعترض: إن الليل يختلف باختلاف البلدان والفصول في التقدم والتأخر، والطول والقصر. فيقال له: الجواب عن هذا كالجواب على قولك: هل يخلو منه العرش، أو لا يخلو منه؟ وذلك إنه إذا جاز أن ينزل ولا يخلو منه العرش، فتقدم النزول وتأخره، وطوله وقصره كذلك بناء على أن هذا نزولٌ لا يقاس بنزول الخلق، وجماع الأمر أن الجواب عن مثل هذا السؤال يكون بأنواع:

أحدها: أن يبين أن المنازع النافي يلزمه من اللوازم ما هو أبعد عن المعقول الذي يعترف به مما يلزم المثبت، فإن كان مما تحتج به حجة صحيحة من المعقول لزم بطلان

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٤١٨).

النفي، فيلزم الإثبات؛ إذ الحق لا يخلو عن النقيضين، وإن كان باطلًا لم يبطل به الإثبات، فلا يعارض ما ثبت بالفطرة العقلية، والشرعية النبوية، وهذا كما إذا قال: لو كان فوق العرش لكان جسمًا وذلك ممتنع.

فيقال له: للناس هنا ثلاثة أقوال: منهم من يقول: هو فوق العرش وليس بجسم. ومنهم من يقول: هو فوق العرش وهو جسم. ومنهم من يقول: هو فوق العرش ولا أقول: هو جسم، ولا ليس بجسم.

ثم من هؤلاء من يسكت عن هذا النفي والإثبات؛ لأن كليهما بدعة في الشرع، ومنهم من يستفصل عن مسمى الجسم، فإن فسر بما يجب التنزيه للرب عنه نفاه، وبين أن علوه على العرش لا يستلزم ذلك، وإن فسر بما يتصف به الرب لم ينف ذلك المعنى، فالجسم في اللغة هو البدن، والله منزه عن ذلك، وأهل الكلام قد يريدون بالجسم ما هو مركب من الجواهر المفردة، أو من المادة والصورة، وكثير منهم ينازع في كون الأجسام المخلوقة مركبة من هذا وهذا، بل أكثر العقلاء من بني آدم عندهم أن السماوات ليست مركبة لا من الجواهر المفردة، ولا من المادة والصورة، فكيف يكون رب العالمين مركبًا من هذا وهذا؟

فمن قال: إن الله جسم، وأراد بالجسم هذا المركب، فهو مخطئ في ذلك، ومن قصد نفي هذا التركيب عن الله، فقد أصاب في نفيه عن الله، لكن ينبغي أن يذكر عبارة تبين مقصوده، ولفظ التركيب قد يراد به أنه ركبه مُرَكِّب، أو أنه كانت أجزاؤه متفرقة فاجتمع، أو أنه يقبل التفريق، والله منزه عن ذلك كله.

وقد يراد بالجسم والمتحيز ما يشار إليه، بمعنى: أن الأيدي ترفع إليه في الدعاء، وأنه يقال: هو هنا وهناك، ويراد به القائم بنفسه، ويراد به الموجود، ولا ريب أن الله

موجود قائم بنفسه، وهو عند السلف، وأهل السنة ترفع إليه الأيدي في الدعاء، وهو فوق العرش).

إلى أن قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(١)]: (وإنما المقصود التنبيه على أن السلف كانوا يراعون لفظ القرآن، والحديث فيما يثبتونه، وينفونه عن الله من صفاته وأفعاله، فلايأتون بلفظ محدث مبتدع في النفي والإثبات، بل كل معنى صحيح، فإنه داخل فيما أخبر به الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والألفاظ المبتدعة ليس لها ضابط، بل كل قوم يريدون بها معنى غير المعنى الذي أراد أولئك، كلفظ الجسم، والجهة، والحيز، والجبر، ونحو ذلك بخلاف ألفاظ الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فإن مراده بها يعلم كما يعلم مراده بسائر ألفاظه).

إلى أن قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(٢)]: (والمقصود هنا: أن ما جاء به الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لايدفع بالألفاظ المجملة كلفظ التجسيم، وغيره مما قد يتضمن معنى باطلًا).

إلى أن قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(٣)]: (وأما النزول الذي لا يكون من جنس نزول أجسام العباد، فهذا لا يمتنع أن يكون في وقت واحد لخلق كثير، ويكون قدره لبعض الناس أكثر، بل لا يمتنع أن يقرب إلى خلق من عباده دون بعض، فيقرب إلى هذا الذي دعاه دون هذا الذي لم يدعه، وجميع ما وصف به الرب عَزَّوَجَلَّ نفسه من القرب، فليس فيه ما هو عام لجميع المخلوقات كما في المعية، فإن المعية وصف نفسه فيها بعموم وخصوص، وأما قربه مما يقرب منه، فهو خاص لمن يقرب منه كالداعي والعابد، وكقربه عشية عرفة، ودنوه إلى سماء الدنيا لأجل الحجاج، وإن كانت تلك العشية بعرفة قد تكون وسط النهار في بعض البلاد، وقد تكون ليلًا في بعض البلاد، فإن تلك البلاد لم يدن إليها، ولا إلى سمائها الدنيا،

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٤٣٢).
(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ٤٣٣).
(٣) مجموع الفتاوى (٥/ ٤٧٨).

وإنما دنا إلى السماء الدنيا التي على الحجاج، وكذلك نزوله بالليل، وهذا كما أن حسابه لعباده يوم القيامة يحاسبهم كلهم في ساعة واحدة، وكل منهم يخلو به كما يخلو الرجل بالقمر ليلة البدر، فيقرره بذنوبه، وذلك المحاسَبُ لا يرى أنه يحاسب غيره، كذلك قال أبو رزين للنبي ﷺ لما قال النبي ﷺ: **«مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا سَيَخْلُو بِهِ رَبُّهُ كَمَا يَخْلُو أَحَدُكُمْ بِالْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ»**. قال: يا رسول الله كيف ونحن جميع وهو واحد؟ فقال: **«سَأُنْبِئُكَ بِمِثْلِ ذَلِكَ فِي آلَاءِ اللهِ، هَذَا الْقَمَرُ كُلُّكُمْ يَرَاهُ مُخْلِيًا بِهِ. فالله أكبر»**(١).

وقال رجل لابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كيف يحاسب الله العباد في ساعة واحدة. قال: كما يرزقهم في ساعة واحدة.

وكذلك ما ثبت في «صحيح مسلم» عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: **«يَقُولُ اللهُ: قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ فَنِصْفُهَا لِي وَنِصْفُهَا لِعَبْدِي وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ، فَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ: الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. قَالَ اللهُ: حَمِدَنِي عَبْدِي. فَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ: الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. قَالَ اللهُ: أَثْنَى عَلَيَّ عَبْدِي. فَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ: مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ. قَالَ اللهُ: مَجَّدَنِي عَبْدِي. فَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ: إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ. قَالَ: هَذَا بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ. فَإِذَا قَالَ: اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ. قَالَ اللهُ: هَؤُلَاءِ لِعَبْدِي وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ»**(٢).

فهذا يقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لكل مصل قرأ الفاتحة، فلو صلى الرجل ما صلى من الركعات قيل له ذلك، وفي تلك الساعة يصلي من يقرأ الفاتحة من لا يحصي عدده إلا الله، وكل

---

(١) سبق (ص٧٠٦).
(٢) صحيح مسلم (٣٩٥).

واحد منهم يقول الله له كما يقول لهذا، كما يحاسبهم كذلك، فيقول لكل واحد ما يقول له من القول في ساعة واحدة، وكذلك سمعه لكلامهم، يسمع كلامهم كله مع اختلاف لغاتهم، وتفنن حاجاتهم، يسمع دعاءهم سمع إجابة، ويسمع كل ما يقولونه سمع علم وإحاطة لا يشغله سمع عن سمع، ولا تغلطه المسائل، ولا يتبرم بإلحاح الملحين، فإنه سبحانه هو الذي خلق هذا كله، وهو الذي يرزق هذا كله، وهو الذي يوصل الغذاء إلى كل جزء من البدن على مقداره وصفته المناسبة له، وكذلك من الزرع، وكرسيه قد وسع السماوات والأرض ولا يؤوده حفظهما، فإذا كان لا يؤوده خلقه، ورزقه على هذه التفاصيل، فكيف يؤوده العلم بذلك، أو سمع كلامهم، أو رؤية أفعالهم، أو إجابة دعائهم؟ -سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ عما يقول الظالمون علوًا كبيرًا).

ويرد على من ينفي ذلك من نفاة الصفات فيقول: (﴿ وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [الزمر:٦٧]، وهذه الآية مما تبين خطأ هؤلاء، فإنه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ قال: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾ [الأنعام:٩١] الآية، وقد ثبت في «الصحيحين» من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عن النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أنه قال: «**يَقْبِضُ اللهُ الْأَرْضَ وَيَطْوِي السَّمَاوَاتِ بِيَمِينِهِ، وَيَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ أَنَا الْمَلِكُ أَيْنَ مُلُوكُ الْأَرْضِ؟**»[(١)].

وفي حديث ابن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا أبلغ من ذلك، والسياق لمسلم عن النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أنه قال: «**يَطْوِي اللهُ السَّمَاوَاتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثُمَّ يَأْخُذُهُنَّ بِيَدِهِ الْيُمْنَى ثُمَّ يَطْوِي اللهُ الْأَرَضِينَ بِشِمَالِهِ ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ أَيْنَ الْجَبَّارُونَ؟ أَيْنَ الْمُتَكَبِّرُونَ؟**»[(٢)]).

---

(١) رواه البخاري (٦٥١٩)، ومسلم (٢٧٨٧).

(٢) رواه البخاري (٧٤١٢)، ومسلم (٢٧٨٨).

وذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أحاديث في هذا المعنى، ثم قال: (فإذا كان سبحانه يطوي السماوات كلها بيمينه، وهذا قدرها عنده؛ كما قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما: ما السماوات السبع والأرضون السبع وما فيهن وما بينهن في يد الرحمن إلا كخردلة في يد أحدكم[(١)]. وهو سبحانه بيَّن لنا من عظمته بقدر ما نعقله).

إلى أن قال: (فَمَنْ هذه عظمته كيف يحصره شيء من المخلوقات سماء، أو غير سماء حتى يقال: إنه إذا نزل إلى سماء الدنيا صار العرش فوقه، أو يصير شيء من المخلوقات يحصره، ويحيط به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؟

فإذا قال القائل: هو قادر على ما يشاء. قيل: فقل: هو قادر على أن ينزل إلى السماء الدنيا، وهو فوق عرشه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وإذا استدللت بمطلق القدرة والعظمة من غير تمييز، فما كان أبلغ في القدرة والعظمة، فهو أولى بأن يوصف به مما ليس كذلك، فإن من توهم العظيم الذي لا أعظم منه يقدر على أن يصغر حتى يحيط به مخلوقه الصغير، وجعل هذا من باب القدرة والعظمة، فقوله: إنه ينزل مع بقاء عظمته، وعلوه على العرش أبلغ في القدرة والعظمة، وهو الذي فيه موافقة العقل والشرع).

إلى أن قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(٢)]: (وإذا عرف تنزيه الرب عن صفات النقص مطلقًا، فلا يوصف بالسفول، ولا علوِّ شيء عليه بوجه من الوجوه، بل هو العلي الأعلى الذي لا يكون إلا أعلى، وهو الظاهر الذي ليس فوقه شيء؛ كما أخبر النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[(٣)]. وأنه ليس كمثله شيء فيما يوصف به من الأفعال اللازمة والمتعدية، لا النزول، ولا الاستواء، ولا غير ذلك، فيجب مع ذلك إثبات ما أثبته لنفسه في كتابه، وعلى لسان رسوله، والأدلة

---

(١) رواه الطبري (٢٤/ ٢٥)، وأحمد في السنة (١٠٩٠).

(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ٥١٨).

(٣) رواه مسلم (٢٧١٣) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

العقلية الصحيحة توافق ذلك لا تناقضه، ولكن السمع والعقل يناقضان البدع المخالفة للكتاب والسنة، بل الصحابة والتابعون لهم بإحسان كانوا يقرون أفعاله من الاستواء، والنزول، وغيرهما على ما هي عليه).

ثم تكلم الشيخ(١) عن تفسير من فسر قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾ [فصلت:١١] بعمد إلى خلقها بأنه من أضعف الوجوه، (فإنه أخبر أن العرش كان على الماء قبل خلق السماوات والأرض، وكذلك ثبت في «صحيح البخاري» عن عمران ابن حصين عن النبي صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أنه قال: «**كَانَ اللهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى المَاءِ، وَكَتَبَ فِي الذِّكْرِ كُلَّ شَيْءٍ، ثُمَّ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ**»(٢).

فإذا كان العرش مخلوقًا قبل خلق السماوات والأرض، فكيف يكون استواؤه عليه عَمْده إلى خلقه له؟ لو كان هذا يعرف في اللغة أن استوى على كذا بمعنى: أنه عمد إلى فعله، وهذا لا يعرف قط في اللغة لا حقيقة، ولا مجازًا، لا في نظم، ولا نثر، ومن قال: استوى بمعنى عمد ذكره في قوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾؛ لأنه عدي بحرف الغاية، كما يقال: عمدت إلى كذا، وقصدت إلى كذا، ولا يقال: عمدت على كذا، ولا قصدت عليه، مع أن ما ذكر في تلك الآية لا يعرف في اللغة -أيضًا-، ولا هو قول أحد من مفسري السلف، بل المفسرون من السلف قولهم بخلاف ذلك.

وإنما هذا القول، وأمثاله ابتدع في الإسلام لما ظهر إنكار أفعال الرب التي تقوم به، ويفعلها بقدرته ومشيئته واختياره، فحينئذ صار يُفسر القرآن من يفسره بما ينافي ذلك، كما يفسر سائر أهل البدع القرآن على ما يوافق أقاويلهم، وأما أن ينقل هذا التفسير عن أحد من السلف، فلا، بل أقوال السلف الثابتة عنهم متفقة في هذا الباب لا يعرف لهم

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٥٢٠).

(٢) رواه البخاري (٣١٩٠) من حديث عمران رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

فيه قولان، كما قد يختلفون أحيانًا في بعض الآيات، وإن اختلفت عباراتهم، فمقصودهم واحد، وهو إثبات علو الله على العرش).

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فإن قيل: إذا كان الله لا يزال عاليًا على المخلوقات كما تقدم، فكيف يقال: ثم ارتفع إلى السماء وهي دخان؟ أو يقال: ثم علا على العرش؟

قيل: هذا كما أخبر أنه ينزل إلى السماء الدنيا، ثم يصعد، وروي(١): ثم يعرج، وهو سبحانه لم يزل فوق العرش، فإن صعوده من جنس نزوله، وإذا كان في نزوله لم يصر شيء من المخلوقات فوقه، فهو سبحانه يصعد، وإن لم يكن منها شيء فوقه).

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فإن قيل: فإذا كان إنما استوى على العرش بعد أن خلق السماوات والأرض في ستة أيام، فَقَبْل ذلك لم يكن على العرش. قيل: الاستواء علو خاص، فكل مستو على شيء عال عليه، وليس كل عالٍ على شيء مستويًا عليه، ولهذا لا يقال لكل ما كان عاليًا على غيره: إنه مستوٍ عليه، واستوى عليه، ولكن كل ما قيل فيه: إنه استوى على غيره، فإنه عال عليه، والذي أخبر الله أنه كان بعد خلق السماوات والأرض الاستواء لا مطلق العلو).

إلى أن قال: (فالأصل أن علوه على المخلوقات وصف لازم له، كما أن عظمته وكبرياءه وقدرته كذلك، وأما الاستواء، فهو فعل يفعله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بمشيئته وقدرته، ولهذا قال: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ﴾ [البقرة:٢٩]، ولهذا كان الاستواء من الصفات السمعية المعلومة بالخبر، وأما علوه على المخلوقات، فهو عند أئمة أهل الإثبات من الصفات العقلية المعلومة بالعقل مع السمع.

---

(١) رواه البخاري (٥٥٥)، ومسلم (٦٣٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وفيه عروج الملائكة لا عروج ذاته سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ.

وهذا الباب، ونحوه مما اشتبه على كثير من الناس؛ لأنهم صاروا يظنون أن ما وُصف الله عَزَّوَجَلَّ به من جنس ما توصف به أجسامهم، فيرون أن ذلك يستلزم الجمع بين الضدين، فإن كونه فوق العرش مع نزوله يمتنع في مثل أجسامهم، لكن مما يسهل عليهم معرفة إمكان هذا معرفة أرواحهم، وصفاتها، وأفعالها، وأن الروح قد تعرج من النائم إلى السماء وهي لم تفارق البدن؛ كما قال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَٱلَّتِى لَمْ تَمُتْ فِى مَنَامِهَا ۖ فَيُمْسِكُ ٱلَّتِى قَضَىٰ عَلَيْهَا ٱلْمَوْتَ وَيُرْسِلُ ٱلْأُخْرَىٰٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾ [الزمر:٤٢]، وكذلك الساجد، قال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ**»[(١)].



(١) رواه مسلم (٤٨٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

نزاع الناس في أفعال الله

بيَّن الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ اختلاف الناس في أفعال الله تعالى، وما هو القول الصحيح في ذلك، فقال[١]: (نزاع الناس في معنى حديث النزول، وما أشبهه في الكتاب والسنة من الأفعال اللازمة المضافة إلى الرب سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، مثل: المجيء، والإتيان، والاستواء إلى السماء، وعلى العرش، بل وفي الأفعال المتعدية، مثل: الخلق، والإحسان، والعدل، وغير ذلك، هو ناشئ عن نزاعهم في أصلين:

أحدهما: أن الرب تعالى هل يقوم به فعل من الأفعال، فيكون خلقه للسماوات والأرض فعلًا فعله غير المخلوق؟ أو أن فعله هو المفعول، والخلق هو المخلوق؟ على قولين معروفين، والأول هو المأثور عن السلف، وهو الذي ذكره البخاري في كتاب «خلق أفعال العباد» عن العلماء مطلقًا، ولم يذكر فيه نزاعًا، وكذلك ذكره البغوي، وغيره مذهب أهل السنة، وكذلك ذكره أبو علي الثقفي، والضبعي، وغيرهما من أصحاب ابن خزيمة في العقيدة التي اتفقوا هم وابن خزيمة على أنها مذهب أهل السنة، وكذلك ذكره الكلاباذي في كتاب «التعرف لمذهب التصوف» أنه مذهب الصوفية، وهو مذهب الحنفية، وهو مشهور عندهم.

وبعضُ المصنفين في الكلام كالرازي، ونحوه ينصب الخلاف في ذلك معهم، فيظن الظان أن هذا مما انفردوا به، وهو قول السلف قاطبة، وجماهير الطوائف، وهو قول جمهور أصحاب أحمد متقدميهم كلهم، وأكثر المتأخرين منهم، وهو أحد قولي القاضي أبي يعلى، وكذلك هو قول أئمة المالكية، والشافعية، وأهل الحديث، وأكثر أهل الكلام

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٥٢٨).

كالهشامية، أو كثير منهم، والكرامية كلِّهم، وبعضِ المعتزلة، وكثير من أساطين الفلاسفة متقدميهم ومتأخريهم.

وذهب آخرون من أهل الكلام الجهمية، وأكثر المعتزلة، والأشعرية إلى أن الخلق هو نفس المخلوق، وليس لله عند هؤلاء صُنع، ولا فعل، ولا خلق، ولا إبداع إلا المخلوقات أنفسها، وهو قول طائفة من الفلاسفة المتأخرين إذ قالوا:إن الرب مبدع. كابن سينا، وأمثاله، والحجة المشهورة لهؤلاء المتكلمين: أنه لو كان خَلَقَ المخلوقات بِخَلْقٍ لكان ذلك الخلق، إما قديمًا، وإما حادثًا، فإن كان قديمًا لزم قدم كل مخلوق وهذا مكابرة، وإن كان حادثًا، فإن قام بالرب لزم قيام الحوادث به، وإن لم يقم به كان الخلق قائمًا بغير الخالق، وهذا ممتنع، وسواء قام به، أو لم يقم به يفتقر ذلك الخلق إلى خلق آخر، ويلزم التسلسل، هذا عمدتهم.

وجواب السلف، والجمهور عنها بمنع مقدماتها، كل طائفة تمنع مقدمة، ويُلزمهم ذلك إلزامًا لا محيد عنه:

أما الأولى: فقولهم: (لو كان قديمًا لزم قدم المخلوق). يمنعهم ذلك من يقول: إن الخلق فعل قديم يقوم بالخالق والمخلوق محدث، كما يقول ذلك من يقوله من الكلابية، والحنفية، والحنبلية، والشافعية، والمالكية، والصوفية، وأهل الحديث.

وقالوا: أنتم وافقتمونا على أن إرادته قديمة أزلية مع تأخر المراد، كذلك الخلق هو قديم أزلي، وإن كان المخلوق متأخرًا، ومهما قلتموه في الإرادة ألزمناكم نظيره في الخلق، وهذا جواب إلزامي جدلي لا حيلة لهم فيه.

وأما المقدمة الثانية: وهي قولهم: (لو كان حادثًا قائمًا بالرب لزم قيام الحوادث به، وهو ممتنع). فقد منعهم ذلك السلف، وأئمة أهل الحديث، وأساطين الفلاسفة،

وكثير من متقدِّميهم ومتأخريهم، وكثيرٍ من أهل الكلام كالهشامية، والكرامية، وقالوا: لا نسلم انتفاء اللازم.

وأما الثالث: فقولهم: (وإن لم يقم به كان الخلق قائمًا بغير الخالق، وهذا ممتنع)، فهذا لم يمنعهم إياه إلا طوائف من أهل الكلام من المعتزلة، وغيرهم، فمنهم من قال: بل الخلق يقوم بالمخلوق. ومنهم من يقول: بل الخلق ليس في محل كما تقول المعتزلة البصريون: فَعَلَ بإرادةٍ لا في محل، وهذا ممتنع لا أعرفه عن أحد من السلف، وأهل الحديث، والفقهاء، والصوفية، والفلاسفة.

وأما المقدمة الرابعة: وهي قولهم: (الخلق الحادث يفتقر إلى خلق آخر، ويلزم التسلسل). فقد منعهم من ذلك عامة من يقول بخلق حادث من أهل الحديث، والكلام، والفلسفة، والفقه، والتصوف، وغيرهم، كأبي معاذ التومني، وزهير الأبري، والهشامية، والكرامية، وداود بن علي الأصبهاني، وأصحابه، وأهل الحديث، والسلف الذين ذكرهم البخاري، وغيره، وقالوا: إذا خلق السماوات والأرض بخلق لم يلزم أن يحتاج ذلك الخلق إلى خلق آخر، ولكن ذلك الخلق يحصل بقدرته، ومشيئته، وإن كان ذلك الخلق حادثًا).

ثم أجاب الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن المقدمة الخامسة: وهي قولهم: (إن ذلك يفضي إلى التسلسل) بـ[1]: (أن الحي لا يكون إلا فعالاً كما قال البخاري، وذكره عن نعيم بن حماد، وعثمان بن سعيد، وابن خزيمة، وغيرهم، ولا يكون إلا متحركًا، كما قال عثمان بن سعيد الدارمي، وغيره، وكل منهما يذكر أن ذلك مذهب أهل السنة، قالوا: وهذا تسلل في الآثار، والبرهان إنما دل على امتناع التسلسل في المؤثرين، فإن هذا مما يعلم فساده بصريح المعقول، وهو مما اتفق العقلاء على امتناعه.

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٥٣٣-٥٣٥).

فأما كونه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يتكلم كلمات لا نهاية لها، وهو يتكلم بمشيئته، وقدرته، فهذا هو الذي يدل عليه صحيح المنقول، وصريح المعقول، وهو مذهب سلف الأمة، وأئمتها، والفلاسفة توافق على دوام هذا النوع، وقدماء أساطينهم يوافقون على قيام ذلك بذات الله؛ كما يقوله أئمة المسلمين، وسلفهم.

والذين قالوا: إن ذلك ممتنع هم أهل الكلام المحدث في الإسلام من الجهمية، والمعتزلة، ومن هنا يظهر الأصل الذي تبنى عليه أفعال الرب تعالى اللازمة والمتعدية، وهو أنه سبحانه هل تقوم به الأمور الاختيارية المتعلقة بقدرته، ومشيئته أم لا؟ فمذهب السلف، وأئمة الحديث، وكثير من طوائف أهل الكلام، والفلاسفة جواز ذلك، وذهب نفاة الصفات من الجهمية، والمعتزلة، والفلاسفة، والكلابية من مثبتة الصفات إلى امتناع قيام ذلك به).

ثم بيَّن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: (أن دوام نوع الحوادث، والأفعال هو قول أئمة السنة، والحديث القائلين بأن الله يتكلم بمشيئته وقدرته، وأن كلماته لا نهاية لها، ويقولون بأنه لم يزل فعالًا، كما يقوله البخاري وغيره، ويقولون: الحركة من لوازم الحياة، فيمتنع وجود حياة بلا حركة أصلًا، كما يقوله الدارمي وغيره.

وقد روى الثعلبي في «تفسيره» بإسناده عن جعفر بن محمد الصادق رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنه سئل عن قوله تعالى: ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا ﴾ [المؤمنون:١١٥]، لِمَ خلق الله الخلق؟ فقال: لأن الله كان محسنًا بما لم يزل فيما لم يزل إلى ما لم يزل، فأراد الله أن يُفيض إحسانه إلى خلقه، وكان غنيًا عنهم، لم يخلقهم لجر منفعة، ولا لدفع مضرة، ولكن خلقهم، وأحسن إليهم، وأرسل إليهم الرسل حتى يفصلوا بين الحق والباطل، فمن أحسن كافأه بالجنة، ومن عصى كافأه بالنار.

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٥٣٧).

وقال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء:٩٦]، ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء:١٧]، ونحو ذلك، قال: كان ولم يزل، ولا يزال)[(١)].

انتهى المقصود من كلام الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ، وحاصله: أن مذهب أهل السنة والجماعة إثبات أفعال الله سبحانه، وأن الله لم يزل، ولا يزال يفعل ما يشاء ويريد، وأن أفعاله قديمة قدم ذاته سبحانه، وباقية بقاء ذاته، لا بداية لها، ولا نهاية.



(١) رواه الحاكم (٢/ ٤٢٨) وصححه.



الرد على الجهمية في أفعال الله

يرد الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ على علماء الكلام من الجهمية والمعتزلة النافية لقدم أفعال الله، وإرادته، ومشيئته؛ لئلا يلزم قدم العالم بزعمهم، ويسمون ذلك منع التسلسل.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: (وهذا الأصل الذي ابتدعه الجهمية، ومن تبعهم من أهل الكلام من امتناع دوام أفعال الله، وهو الذي بنوا عليه أصول دينهم، وجعلوا ذلك أصل دين المسلمين، فقالوا: الأجسام لا تخلو من الحوادث، وما لا يخلو من الحوادث فهو حادث، أو ما لا يسبق الحوادث فهو حادث؛ لأن ما لا يخلو عنها، ولا يسبقها يكون معها، أو بعدها، وما كان مع الحوادث، أو بعدها فهو حادث، ولما كان حقيقة هذا القول أن الله سبحانه لم يكن قادرًا على الفعل في الأزل، بل صار قادرًا بعد أن لم يكن قادرًا عليه كان هذا مما أنكره المسلمون على هؤلاء، حتى إنه كان من البدع التي ذكروها من بدع الأشعري في الفتنة التي جرت بخراسان.

ثم إن أهل الكلام، وأئمتهم كالنظام والعلاف وغيرهما من شيوخ المعتزلة والجهمية، ومن اتبعهم من سائر الطوائف يقولون: إن دين الإسلام إنما يقوم على هذا الأصل، وإنه لا يعرف أن محمدًا رسول الله إلا بهذا الأصل، فإن معرفة الرسول متوقفة على معرفة المرسل، فلابد من إثبات العلم بالصانع أولًا، ومعرفة ما يجوز عليه، وما لا يجوز عليه.

قالوا: وهذا لا يمكن معرفته إلا بهذه الطريقة، فإنه لا سبيل إلى معرفة الصانع فيما زعموا إلا بمعرفة مخلوقاته، ولا سبيل لمعرفة حدوث المخلوقات إلا بهذه الطريقة فيما زعموا.

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٥٤٠).

ويقول أكثرهم: أول ما يجب على الإنسان معرفة الله، ولا يمكن معرفته إلا بهذا الطريق. ويقول كثير منهم: إن هذه طريقة إبراهيم الخليل عَلَيْهِ السَّلَامُ المذكورة في قوله: ﴿لَآ أُحِبُّ ٱلۡأٓفِلِينَ﴾ [الأنعام:٧٦]، قالوا: فإن إبراهيم استدل بالأفول، وهو الحركة والانتقال على أن المتحرك لا يكون إلهًا. قالوا: ولهذا يجب تأويل ما ورد عن الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مخالفًا لذلك من وصف الرب بالإتيان، والمجيء، والنزول، وغير ذلك، فإن كونه نبيًا لم يعرف إلا بهذا الدليل العقلي، فلو قُدح في ذلك لزم القدح في دليل نبوته، فلم يعرف أنه رسول الله.

ولأجل هذه الطريقة أنكرت الجهمية والمعتزلة الصفات والرؤية، وقالوا: القرآن مخلوق، ولأجلها قالت الجهمية بفناء الجنة والنار، ولأجلها قال العلاف بفناء حركاتهم، فقال لهم الناس: أما قولكم: إن هذه الطريق هي الأصل في معرفة دين الإسلام، ونبوة الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فهذا مما يعلم فساده بالاضطرار من دين الإسلام، فإنه من المعلوم لكل من علم حال الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأصحابه، وما جاء به من الإيمان والقرآن أنه لم يدْعُ الناس بهذه الطريق أبدًا، ولا تكلم بها أحد من الصحابة، ولا التابعين لهم بإحسان، فكيف تكون هي أصل الإيمان، والذي جاء بالإيمان، وأفضل الناس إيمانًا لم يتكلموا بها ألبتة، ولا سلكها منهم أحد؟).

إلى أن قال الشيخ[1]: (والذين ابتدعوه -أي: هذا الأصل-، وزعموا أنهم به نصروا الإسلام، وردوا به على أعدائه كالفلاسفة، فلا للإسلام نصروا، ولا لعدوه كسروا، بل كان ما ابتدعوه مما أفسدوا به حقيقة الإسلام على من اتبعهم، فأفسدوا عقله، ودينه، واعتدوا به على من نازعهم من المسلمين، وفتحوا لعدو الإسلام بابًا إلى مقصوده، فإن حقيقة قولهم: إن الرب لم يكن قادرًا، ولا كان الكلام والفعل ممكنًا له، ولم يزل كذلك

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٥٤٤).

دائمًا مدة، أو تقدير مدة لا نهاية لها، ثم إنه تكلم وفعل من غير سبب اقتضى ذلك، وجعلوا مفعوله هو فعله، وجعلوا فعله وإرادة فعله قديمة أزلية، والمفعول متأخرًا، وجعلوا القادر يرجح أحد مقدوريه على الآخر بلا مرجح، وكل هذا خلاف المعقول الصريح، وخلاف الكتاب والسنة، وأنكروا صفاته، ورؤيته، وقالوا: كلامه مخلوق، وهو خلاف دين الإسلام، ثم لما رأت الفلاسفة أن هذا مبلغ علم هؤلاء، وأن هذا هو الإسلام الذي عليه هؤلاء، وعلموا فساد هذا أظهروا قولهم بقدم العالم، واحتجوا بأن تجدد الفعل بعد أن لم يكن ممتنع، بل لابد لكل متجدد من سبب حادث، وليس هناك سبب، فيكون الفعل دائمًا، ثم ادعوا دعوى كاذبة لم يحسن أولئك أن يبينوا فسادها، وهو أنه إذا كان دائمًا لزم قدم الأفلاك والعناصر).

إلى أن قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: (والمقصود: أن هؤلاء المتكلمين الذين زعموا أنهم ردوا عليهم لم يكن الأمر كما قالوه، بل هم فتحوا لهم دهليز الزندقة.

ولهذا يوجد كثير ممن دخل في هؤلاء الملاحدة إنما دخل من باب أولئك المتكلمين، كابن عربي، وابن سبعين، وغيرهما، وإذا قام من يرد على هؤلاء الملاحدة، فإنهم يستنصرون، ويستعينون بأولئك المبتدعين المتكلمين، ويعينهم أولئك على من ينصر الله ورسوله، فهم جندهم على محاربة الله ورسوله كما قد وجد ذلك عيانًا.

ودعواهم أن هذه طريقة إبراهيم الخليل في قوله: ﴿لَآ أُحِبُّ ٱلْأَفِلِينَ﴾ [الأنعام:٧٦] كذب ظاهر على إبراهيم، فإن الأفول هو التغيب، والاحتجاب باتفاق أهل اللغة والتفسير، وهو من الأمور الظاهرة في اللغة، وسواء أريد بالأفول: ذهاب ضوء القمر، والكواكب بطلوع الشمس، أو أريد به سقوطه من جانب المغرب، فإنه إذا

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٥٤٧).

طلعت الشمس يقال: إنها غابت الكواكب واحتجبت، وإن كانت موجودة في السماء، ولكن طمس ضوء الشمس نورها، وهذا مما ينحل به الإشكال الوارد على الآية في طلوع الشمس بعد أفول القمر.

وإبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ لم يقل: ﴿لَآ أُحِبُّ ٱلْأَفِلِينَ﴾ [الأنعام:٧٦] لما رأى الكوكب يتحرك، والقمر، والشمس، بل إنما قال ذلك حين غاب، واحتجب، فإن كان إبراهيم قصد بقوله الاحتجاب بالأفول على نفي كون الآفل رب العالمين -كما ادعوه- كانت قصة إبراهيم حجة عليهم، فإنه لم يجعل بزوغه وحركته في السماء إلى حين المغيب دليلًا على نفي ذلك، بل إنما جعل الدليل مغيبه، لكن الحق أن إبراهيم لم يقصد هذا، ولا كان قوله: ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾ [الأنعام:٧٦] أنه رب العالمين، ولا اعتقد أحد من بني آدم أن كوكبًا من الكواكب خلق السماوات والأرض، وكذلك الشمس والقمر، ولا كان المشركون قوم إبراهيم يعتقدون ذلك، بل كانوا مشركين بالله يعبدون الكواكب، ويدْعونها، ويبنون لها الهياكل، ويعبدون فيها أصنامهم.

وهذا دين كان كثير من أهل الأرض عليه بالشام، والجزيرة، والعراق، وغير ذلك، وكانوا قبل ظهور المسيح عَلَيْهِ السَّلَامُ، وكانوا يصلون إلى القطب الشمالي، وبدمشق محاريب قديمة إلى الشمال...، وقوم إبراهيم كانوا مقرين بالصانع، ولهذا قال لهم إبراهيم الخليل: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ﴿٧٥﴾ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلْأَقْدَمُونَ ﴿٧٦﴾ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّيٓ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء:٧٥-٧٧]، فعادى كل ما يعبدونه إلا رب العالمين، وقال تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِيٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ وَمَآ أَمْلِكُ لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن شَيْءٍ﴾ [الممتحنة:٤]، وقال الخليل عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴿٩٥﴾ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات:٩٥-٩٦]).

الرد على مؤولة الصفات

يرد الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ على الذين يؤولون الصفات، أو بعضها بغير معناها الصحيح، ويبين الفرق بين التأويل الباطل، والتفسير الصحيح الذي يدل عليه السياق في الكلام، فيقول(١): (الذين يجعلون الفلسفة هي التشبه بالإله على قدر الطاقة، ويوجد هذا التفسير في كلام طائفة كأبي حامد الغزالي، وأمثاله، ولا يثبت هؤلاء قربًا حقيقيًا وهو القرب المعلوم المعقول، ومن جعل قرب عباده المقربين ليس إليه إنما هو إلى ثوابه وإحسانه، فهو معطل مبطل، وذلك أن ثوابه وإحسانه يصل إليه، ويصلون إليه، ويباشرهم ويباشرونه بدخوله فيهم، ودخولهم فيه بالأكل واللباس، فإذا كانوا يكونون في نفس جنته، ونعيمه، وثوابه، كيف يجعل أعظم الغايات قربهم من إحسانه؟ ولا سيما والمقربون هم فوق أصحاب اليمين الأبرار الذين كتابهم في عليين ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ ﴿١٩﴾ كِتَٰبٌ مَّرْقُومٌ ﴿٢٠﴾ يَشْهَدُهُ ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴿٢١﴾ إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ﴿٢٢﴾ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ ﴿٢٣﴾ تَعْرِفُ فِى وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ ٱلنَّعِيمِ ﴿٢٤﴾ يُسْقَوْنَ مِن رَّحِيقٍ مَّخْتُومٍ ﴿٢٥﴾ خِتَٰمُهُۥ مِسْكٌ ۚ وَفِى ذَٰلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ ٱلْمُتَنَٰفِسُونَ ﴿٢٦﴾ وَمِزَاجُهُۥ مِن تَسْنِيمٍ ﴿٢٧﴾ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ [المطففين:١٩-٢٨].

قال ابن عباس: يشرب بها المقربون صرفًا، وتمزج لأصحاب اليمين مزجًا(٢).

فأخبر أن الأبرار في نفس النعيم، وأنهم يسقون من الشراب الذي وصفه الله تعالى، ويجلسون على الأرائك ينظرون، فكيف يقال: إن المقربين الذين هم أعلى من هؤلاء بحيث يشربون صرفها، ويمزج لهؤلاء مزجًا إنما تقريبهم هو مجرد النعيم الذي أولئك فيه؟ هذا مما يعلم فساده بأدنى تأمل).

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ١٢).

(٢) رواه الطبري (٣٠/ ١٠٩)، ورواه عن قتادة ومسروق ومالك بن الحارث (٢٩/ ٢١٨)، و(٣٠/ ١٠٨).

ثم بيَّن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قرب الرب سبحانه الذي هو من لوازم ذاته، مثل: العلم، والقدرة، وقال[1]: (لا ريب أنه قريب بعلمه، وقدرته، وتدبيره من جميع خلقه، لم يزل بهم عالمًا، ولم يزل عليهم قادرًا، هذا مذهب جميع أهل السنة، وعامة الطوائف، إلا من ينكر علمه القديم من القدرية، والرافضة، ونحوهم، أو ينكر قدرته على الشيء قبل كونه من الرافضة، والمعتزلة، وغيرهم).

إلى أن قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وإذا كان قرب عباده منه نفسه، وقربه منهم ليس ممتنعًا عند الجماهير من السلف، وأتباعهم من أهل الحديث، والفقهاء، والصوفية، وأهل الكلام لم يجب أن يتأول كل نص فيه ذكر قربه من جهة امتناع القرب عليه، ولا يلزم من جواز القرب عليه أن يكون كل موضع ذكر فيه قربه يراد به قربه بنفسه، بل يبقى هذا من الأمور الجائزة، وينظر في النص الوارد، فإن دل على هذا حمل عليه، وإن دل على هذا حمل عليه، وهذا كما في لفظ الإتيان والمجيء، إن كان دل في موضع قد دل عندهم على أنه هو يأتي، ففي موضع آخر دل على أنه يأتي بعذابه؛ كما في قوله تعالى: ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ﴾ [النحل:٢٦]، وقوله تعالى: ﴿فَأَتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا۟﴾ [الحشر:٢]، فتدبر هذا، فإنه كثيرًا ما يغلط الناس في هذا الموضع إذا تنازع النفاة والمثبتة في صفة، ودلالة نص عليها، يريد المريد أن يجعل ذلك اللفظ حيث ورد دالًا على الصفة، وظاهرًا فيها، ثم يقول النافي: وهناك لم تدل على الصفة، فلا تدل هنا، وقد يقول بعض المثبتة: دلت هنا على الصفة، فتكون دالة هناك، بل لما رأوا بعض النصوص تدل على الصفة جعلوا كل آية فيها ما يتوهمون أنه يضاف إلى الله تعالى إضافة صفة من آيات الصفات؛ كقوله تعالى: ﴿فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر:٥٦]، وهذا يقع فيه طوائف من المثبتة والنفاة، وهذا من أكبر الغلط، فإن الدلالة في كل موضع بحسب سياقه، وما يحف

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ١٣).

به من القرائن اللفظية، والحالية، وهذا موجود في أمر المخلوقين، يراد بألفاظ الصفات منهم في مواضع كثيرة غير الصفات، وأنا أذكر لهذين مثالين نافعين:

أحدهما: صفة الوجه، فإنه لما كان إثبات هذه الصفة مذهب أهل الحديث، والمتكلمة الصفاتية من الكلابية، والأشعرية، والكرامية، وكان نفيها مذهب الجهمية من المعتزلة، وغيرهم، ومذهب بعض الصفاتية من الأشعرية وغيرهم صار بعض الناس من الطائفتين كلما قرأ آية فيها ذكر الوجه جعلها من موارد النزاع، فالمثبت يجعلها من الصفات لا تتأول بالصَّرف، والنافي يرى أنه إذا قام الدليل على أنها ليست صفة، فكذلك غيرها.

مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة:١١٥] أدخلها في آيات الصفات طوائف من المثبتة والنفاة حتى عدها أولئك كابن خزيمة مما يقرر إثبات الصفة، وجعل النافية تفسيرها بغير الصفة حجة لهم في موارد النزاع.

ولهذا لما اجتمعنا في المجلس المعقود، وكنت قد قلت: أمهلت كل من خالفني ثلاث سنين إن جاء بحرف واحد عن السلف يخالف شيئًا مما ذكرته كانت له الحجة، وفعلت. وجعل المعارضون يفتشون الكتب، فظفروا بما ذكره البيهقي في كتاب «الأسماء والصفات» في قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴾، فإنه ذكر عن مجاهد، والشافعي أن المراد قبلة الله، فقال أحد كبرائهم في المجلس الثاني: قد أحضرت نقلًا عن السلف بالتأويل، فوقع في قلبي ما أَعَدَّ. فقلت: لعلك قد ذكرت ما رُوي في قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴾؟ قال: نعم.

قلت: المراد بها قبلة الله. فقال: قد تأولها مجاهد، والشافعي، وهما من السلف. قلت: هذه الآية ليست من آيات الصفات أصلًا، ولا تندرج في عموم قول من يقول: لا تؤول آيات الصفات. قال: أليس فيها ذكر الوجه؟ فلما قلت: المراد بها قبلة الله، قال:

أليست هذه من آيات الصفات؟ قلت: لاليست من موارد النزاع، فإن الوجه هو الجهة في لغة العرب، يقال: قصدت هذا الوجه. وسافرت إلى هذا الوجه. أي: إلى هذه الجهة. وهذا كثير مشهور.

فالوجه هو الجهة، وهو الوجهة؛ كما في قوله تعالى: ﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ﴾، أي: متوليها، فقوله تعالى: ﴿ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ﴾ [البقرة:١٤٨]، كقوله: ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴾، كلا الآيتين في اللفظ والمعنى متقاربتان، وكلاهما في شأن القبلة، والوجه والجهة هو الذي ذكر في الآيتين أنا نوليه نستقبله.

قلت: والسياق يدل عليه؛ لأنه قال: ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ ﴾، وأين من الظروف، وتولوا، أي: تستقبلوا. فالمعنى: أي موضع استقبلتموه، فهنالك وجه الله، فقد جعل وجه الله في المكان الذي نستقبله، هذا بعد قوله: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ﴾، وهي الجهات كلها؛ كما في الآية الأخرى: ﴿ قُل لِّلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [البقرة:١٤٢]، فأخبر أن الجهات له، فدل على أن الإضافة إضافة تخصيص وتشريف، كأنه قال: جهة الله، وقبلة الله، ولكن من الناس من يسلم أن المراد بذلك جهة الله، أي: قبلة الله، ولكن يقول: هذه الآية تدل على الصفة، وعلى أن العبد يستقبل ربه؛ كما جاء في الحديث: «**إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ، فَإِنَّ اللهَ قِبَلَ وَجْهِهِ**»[1].

وكما في قوله: «**لَا يَزَالُ اللهُ مُقْبِلا عَلَى عَبْدِهِ بِوَجْهِهِ مَا دَامَ مُقْبِلًا عَلَيْهِ، فَإِذَا انْصَرَفَ صَرَفَ وَجْهَهُ عَنْهُ**»[2].

---

(١) رواه البخاري (٤٠٦)، ومسلم (٥٤٧).

(٢) رواه النسائي (١١١٨)، وأبو داود (٩٠٩)، وصححه ابن خزيمة (٤٨٢)، والحاكم (١/ ٣٦١)، وضعفه المنذري، وابن الملقن في تحفة المحتاج (٣٧٢).

ويقول: إن الآية تدل على المعنيين، فهذا شيء آخر ليس هذا موضعه، والغرض أنه إذا قيل: فثم قبلة الله لم يكن هذا من التأويل المتنازع فيه الذي ينكره منكرو تأويل آيات الصفات، ولا هو مما يستدل به عليهم المثبتة، فإن هذا المعنى صحيح في نفسه، والآية دالة عليه، وإن كانت دالة على ثبوت صفة، فذاك شيء آخر).



أمر الله غير مخلوق

إن الله تعالى لما أخبر بقوله: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس:٨٢]، وقال: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف:٥٤]، واستدل طوائف من السلف على أن الأمر غير مخلوق، بل هو كلامه، وصفة من صفاته بهذه الآية، وغيرها، صار كثير من الناس يطرد ذلك في لفظ الأمر؛ حيث ورد، فيجعله صفة طردًا للأدلة، ويجعل دلالته على غير الصفة نقضًا لها، وليس الأمر كذلك، فبينت في بعض رسائلي أن الأمر وغيره من الصفات يطلق على الصفة تارة، وعلى متعلقها أخرى، فالرحمة صفة لله، ويُسمَّى ما خلق رحمة، والقدرة من صفات الله، ويسمَّى المقدور قدرة، ويسمى تعلقها بالمقدور قدرة، والخلق من صفات الله تعالى ويسمى خلقًا، والعلم من صفات الله، ويسمى المعلوم، أو المتعلق علمًا، فتارة يراد الصفة، وتارة يراد متعلقها، وتارة يراد نفس التعلق، والأمر مصدر، فالمأمور به يسمى أمرًا، ومن هذا الباب سمي عيسى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كلمة؛ لأنه مفعول بالكلمة، وكائن بالكلمة، وهذا هو الجواب عن سؤال الجهمية لما قالوا: عيسى كلمة الله، فهو مخلوق، والقرآن إذا كان كلام الله لم يكن إلا مخلوقًا[١].

قال الشيخ في الرد عليهم: (فإن عيسى ليس هو نفس كلمة الله، وإنما سمى بذلك؛ لأنه خلق بالكلمة على خلاف سنة المخلوقين، فخرقت فيه العادة، وقيل له: كن فكان، والقرآن نفس كلام الله، فمن تدبر ما ورد في باب أسماء الله تعالى وصفاته، وأن دلالة ذلك في بعض المواضع على ذات الله، أو بعض صفات ذاته لا يوجب أن يكون ذلك هو

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ١٧).

مدلول اللفظ؛ حيث ورد حتى يكون ذلك طردًا للمثبت، ونقضًا للنافي، بل ينظر في كل آية، وحديث بخصوصه، وسياقه، وما يبين معناه من القرآن، والدلالات.

فهذا أصل عظيم مهم نافع في باب فهم الكتاب والسنة، والاستدلال بهما مطلقًا، ونافع في معرفة الاستدلال، والاعتراض، والجواب، وطرد الدليل، ونقضه، فهو نافع في كل علم خبري وإنشائي، وفي كل استدلال، أو معارضة من الكتاب والسنة، وفي سائر أدلة الخلق، فإذا كان العبد لا يمتنع أن يتقرب من ربه، وأن يقرب منه ربه بأحد المعنيين المتقدمين، أو بكليهما -أي: قربه بذاته، وقربه الذي من لوازم ذاته- لم يمتنع حمل النص على ذلك إذا كان دالًا عليه، فإن لم يكن دالًا عليه لم يجز حمله، وإن احتمل هذا المعنى وهذا المعنى وُقفَ، فجواز إرادة المعنى في الجملة غير كونه هو المراد بكل نص.

وأما قربه اللازم من عباده بعلمه، وقدرته، وتدبيره، فقوله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ ۖ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [ق:١٦]، من الناس طوائف عندهم لا يحتاج إلى تأويل، ومنهم من يحوجها إلى التأويل).

ثم أقول: (هذه الآية لا تخلو إما أن يراد بها قربه سبحانه، أو قرب ملائكته، كما قد اختلف الناس في ذلك، فإن أريد بها قرب الملائكة، فقوله: ﴿إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ [ق:١٧] يكون الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قد أخبر بعلمه هو سبحانه بما في نفس الإنسان، وأخبر بقرب الملائكة الكرام الكاتبين منه، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴿١٦﴾ إِذْ يَتَلَقَّى﴾ [ق:١٦]، ففسر ذلك بالقرب الذي هو حين يتلقى المتلقيان، وبأي معنى فسر، فإن علمه وقدرته عام التعلق، وكذلك نفسه سبحانه لا يختص بهذا الوقت، وتكون هذه الآية مثل قوله: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم ۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف:٨٠]، ومنه قوله في أول السورة: ﴿قَدْ عَلِمْنَا

مَا تَنقُصُ ٱلْأَرْضُ مِنْهُمْ ۖ وَعِندَنَا كِتَـٰبٌ حَفِيظٌۢ ﴾ [ق:٤]، وعلى هذا فالقرب لا مجاز فيه، وإنما الكلام في قوله تعالى: ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ ﴾؛ حيث عبر بها عن ملائكته، ورسله، أو عبر بها عن نفسه، أو عن ملائكته، ولكن كل قرب بحسبه، فقرب الملائكة منه تلك الساعة، وقربه تعالى منه مطلق كالوجه الثاني إذا أريد به الله تعالى، أي: نحن أقرب إليه من حبل الوريد، فيرجع هذا إلى القرب الذاتي اللازم.

وفيه القولان: أحدهما: إثبات ذلك، وهو قول طائفة من المتكلمين، والصوفية. والثاني: أن القرب هنا بعلمه؛ لأنه قد قال: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ ۖ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴾ [ق:١٦]، فذكر لفظ العلم هنا دل على القرب بالعلم، ومثل هذه الآية: حديث أبي موسى: «**إِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا، إِنَّمَا تَدْعُونَ سَمِيعًا قَرِيبًا، إِنَّ الَّذِي تَدْعُونَهُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ عُنُقِ رَاحِلَتِهِ**»(١).

فالآية لا تحتاج إلى تأويل القرب في حق الله تعالى إلا على هذا القول، وحينئذٍ فالسياق دل عليه، وما دل عليه السياق هو ظاهر الخطاب، فلا يكون من موارد النزاع.

وقد تقدم أنا لا نذم كل ما يسمى تأويلًا، وإنما نذم تحريف الكلم عن مواضعه، ومخالفة الكتاب والسنة، والقول في القرآن بالرأي.

وتحقيق الجواب هو أن يقال: إما أن يكون قربه بنفسه القرب اللازم ممكنًا، أو لا يكون؟ فإن كان ممكنًا لم تحتج الآية إلى تأويل، وإن لم يكن ممكنًا حملت الآية على ما دل عليه سياقها، وهو قربه بعلمه، وعلى هذا القول، فإما أن يكون هذا هو ظاهر الخطاب الذي دل عليه السياق، أو لا يكون، فإن كان هو ظاهر الخطاب، فلا كلام؛ إذ لا تأويل حينئذٍ، وإن لم يكن ظاهر الخطاب، فإنما حمل على ذلك؛ لأن الله تعالى قد بيّن في غير

---

(١) رواه البخاري (٢٩٩٣)، ومسلم (٢٧٠٤) من حديث أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

موضع من كتابه أنه على العرش، وأنه فوق، فكان ما ذكره في كتابه في غير موضع أنه فوق العرش مع ما قرنه بهذه الآية من العلم دليلًا على أنه أراد قرب العلم؛ إذ مقتضى تلك الآيات ينافي ظاهر هذه الآية على هذا التقدير، والصريح يقضي على الظاهر، ويبين معناه، ويجوز باتفاق المسلمين أن تفسر إحدى الآيتين بظاهر الأخرى، وتصرف الكلام عن ظاهره؛ إذ لا محذور في ذلك عند أحد من أهل السنة، وإنما سمي تأويلًا وصرفًا عن الظاهر، فذلك لدلالة القرآن عليه، ولموافقة السنة، والسلف عليه؛ لأنه تفسير للقرآن بالقرآن ليس تفسيرًا له بالرأي.

والمحذور إنما هو صرف القرآن عن فحواه بغير دلالة من الله، ورسوله، والسابقين، وللإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ رسالة في هذا النوع، وهو ذكر الآيات التي يقال بينها معارضة، وبيان الجمع بينها، وإن كان فيه مخالفة لما يظهر من إحدى الآيتين، أو حمل إحداهما على المجاز، وكلامه في هذا أكثر من غيره من الأئمة المشهورين، فإن كلام غيره أكثر ما يوجد في المسائل العملية، وأما المسائل العلمية فقليل، وكلام أحمد كثير في المسائل العلمية، والعملية؛ لقيام الدليل من القرآن والسنة على ذلك، ومن قال: إن مذهبه نفي ذلك، فقد افترى عليه -والله أعلم).



أهل الأهواء يحصرون الحق فيما هم عليه

تكلم الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان أن بعض أهل الأهواء عندهم شيء من الحق، ولكنهم ينكرون ما زاد على ما عندهم، ويحصرون الحق فيما هم عليه، فقال[1]: (قد كتبت قبل هذا الكلام في قرب العبد من ربه، وذهابه إليه، وقرب الرب من عبده، وتجلي الرب له، وظهوره، وما يعترف به المتفلسفة من ذلك، ثم المتكلمة، ثم أهل السنة، ثم يثبت أهل السنة أشياء لا يعرفها أهل البدعة؛ لجهلهم، وضلالهم؛ إذ كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله، ثم المعاني التي يثبتها هؤلاء من الحق، ويتأولون النصوص عليها حسنة جيدة، لكن الضلال جاء من جهة نفيهم ما زاد عليها، وذلك مثل إثبات المتفلسفة الواجب الوجود، وأن الروح غير البدن، وأنها باقية بعد فراق البدن، وأنها منعمة أو معذبة نعيمًا وعذابًا روحانيين، وكذلك ما يثبتونه من قوى البدن، والنفس الصالحة، وغير الصالحة، كل ذلك حق، لكن زعمهم أن لا معنى للنصوص إلا ذلك، وأن لا حق وراء ذلك، وأن الجنة والنار عبارة عن ذلك، وإنما الوصف المذكور في الكتب الإلهية أمثال مضروبة لتفهيم المعاد الروحاني، وأن الملائكة والجن هي أعراض، وهي قوى النفس الصالحة والفاسدة، وأن الروح لا تتحرك، وإنما ينكشف لها حقائق الكون، فيكون ذلك قربها إلى الله، وأن معراج النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو من هذا الباب، وهذا النفي، والتكذيب كفر.

وكذلك ما يثبته المتكلمة من أن العبد يتقرب ببدنه، وروحه إلى الأماكن المفضلة التي يظهر فيها نور الرب، كالسماوات، والمساجد، وكذلك الملائكة، وهذا صحيح، لكن دعواهم أنهم لا يتقربون إلى ذات الله، وأن الله ليس على العرش، فهذا باطل، وإنما

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٢٤).

الصواب إثبات ذلك، وإثبات ما جاءت به النصوص -أيضًا- من قرب العبد إلى ربه، وتجلي الرب لعباده بكشف الحجب المتصلة بهم، والمنفصلة عنهم، وأن القرب والتجلي فيه علم العبد الذي هو ظهور الحق له، وعمل العبد الذي هو دنوه إلى ربه.

وقد تكلمت في دنو الرب، وقربه، وما فيه النزاع بين أهل السنة، ثم بعض المتسننة، والجهال إذا رأوا ما يثبته أولئك من الحق قد يفرون من التصديق به، وإن كان لا منافاة بينه وبين ما ينازعون أهل السنة في ثبوته، بل الجميع صحيح، وربما كان الإقرار بما اتُّفق على إثباته أهم من الإقرار بما حصل فيه النزاع؛ إذ ذلك أظهر وأبين، وهو أصل للمتنازع فيه، فيحصل بعض الفتنة في نوع تكذيب، ونفي حال، أو اعتقاد كمال المبتدعة، فيبقى الفريقان في بدعة، وتكذيب ببعض موجب النصوص، وسبب ذلك أن قلوب المثبتة تبقى متعلقة بإثبات ما نفته المبتدعة، وفيهم نفرة من قول المبتدعة؛ بسبب تكذيبهم بالحق، ونفيهم له، فيعرضون عما يثبتونه من الحق، أو ينفرون منه، أو يكذبون به، كما قد يصير بعض جهال المتسننة في إعراضه عن بعض فضائل علي، وأهل البيت إذا رأى أهل البدعة يغلون فيها، بل بعض المسلمين يصير في الإعراض عن فضائل موسى، وعيسى بسبب اليهود والنصارى، حتى يُحكى عن قوم من الجهال أنهم ربما شتموا المسيح إذا سمعوا النصارى يشتمون نبينا في الحرب.

وعن بعض الجهال أنه قال: سبوا عليًا كما سبوا عتيقكم -يعني: أبا بكر- كُفْرٌ بكفر، وإيمان بإيمان.

ومثال ذلك في باب الصفات: أن العبد إذا عرف ربه، وأحبه، بل لو عرف غير الله، وأحبه، وتألهه يبقى ذلك المعروف المحبوب المعظم في القلب واللسان، وقد تقوى به شدة الوجد، والمحبة، والتعظيم حتى يستغرق به، ويفنى به عن نفسه؛ كما قيل: إن رجلًا

كان يحب آخر فوقع المحبوب في الْيَمِّ، فألقى الآخر نفسه خلفه، فقال: أنا وقعت فما الذي أوقعك؟ فقال: غِبْتُ بك عني، فظننت أنك إني. وهذا كما قيل:

مِثَالُكَ فِي عَيْنِي وَذِكْرَاكَ فِي فَمِي   وَمَثْوَاكَ فِي قَلْبِي فَأَيْنَ تَغِيبُ؟

ولقوة الاتصال زعم بعض الناس: أن العالِم والعارف يتحد بالمعلوم المعروف، وآخرون يرون أن المحب قد يتحد بالمحبوب، وهذا إما غلط، وإما توسع في العبارة، فإنه نوع اتحاد).

إلى أن قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وإنما المقصود هنا: أن المعروف المحبوب في قلب العارف المحب له أحكام، وأخبار صادقة؛ كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف:٨٤]، وقوله تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الروم:٢٧]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ تَعَٰلَىٰ جَدُّ رَبِّنَا﴾ [الجن:٣]، وقوله: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى:١]، وقوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الاستفتاح[(١)]: «**سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ وَتَبَارَكَ اسْمُكَ وَتَعَالَى جَدُّكَ وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ**».

ويحصل لقلوب العارفين به استواء، وتجل لا يزول عنها يُقرُّ به كل أحد، لكن أهل السنة يقرون بكثير مما لا يعرفه المبتدعة، كما يقرون باستوائه على العرش، ومثل قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الحديث القدسي: «**قَالَ اللهُ: عَبْدِي مَرِضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي. فَيَقُولُ: أَيْ رَبِّ كَيْفَ أَعُودُكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ؟ فَيَقُولُ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فُلَانًا مَرِضَ فَلَوْ عُدْتَهُ لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ**»[(٢)]، فقد أخبر أنه عند عبده، وجعل مرضه مرضه، والإنسان قد تكون عنده محبة وتعظيم لأمير، أو عالم، أو مكان؛ بحيث يغلب على قلبه، ويكثر من ذكره، وموافقته في أقواله، وأعماله، فيقال: إن أحدهما الآخر كما يقال: أبو يوسف أبو حنيفة).

---

(١) رواه مسلم (٣٩٩) من رواية عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ موقوفة، وله طرق أخرى.

(٢) رواه مسلم (٥٦٩) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

إلى أن قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١]: (فهذا القدر لا يخالفه عاقل، فإنه أمر محسوس مدرك، وهو أقل مراتب الإقرار بالله، بل الإقرار بوجود أي شيء كان، وأقل مراتب عبادته، ومحبته، والتقرب إليه، ثم مع ذلك هل يتحرك القلب والروح العارفة المحبة، أم لا حركة لها إلا مجرد التحول من صفة إلى صفة؟

الأول: مذهب عامة المسلمين، وجمهور الخلق، والثاني: قول المتفلسفة، ومن اتبعهم؛ إذ عندهم أن الروح لا داخل البدن، ولا خارجه، ولا تتحرك، ولا تسكن، وأما الجمهور، فيقرون بتحركها نحو المحبوب المطلوب كائنًا من كان).

إلى أن قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٢]: (وأما حركة روح العبد، أو بدنه إلى ذات الرب، فلا يُقِرَّ به من كذب بأن الله فوق العرش من هؤلاء المعطلة الجهمية الذين كان السلف يكفرونهم، ويرون بدعتهم أشد البدع، ومنهم من يراهم خارجين من الثنتين والسبعين فرقة، مثل من قال: إنه في كل مكان، وأنه لا داخل العالم، ولا خارجه.

لكن عموم المسلمين، وسلف الأمة، وأهل السنة من جميع الطوائف تقر بذلك، فيكون العبد متقربًا بحركة روحه، وبدنه إلى ربه، مع إثباتهم -أيضًا- التقرب منهما إلى الأماكن المشرفة، وإثباتهم -أيضًا- تحول روحه من حال إلى حال، فالأول مثل: معراج النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وعروج روح العبد إلى ربه، وقربه من ربه في السجود، وغير ذلك، والثاني مثل: الحج إلى بيته، وقصده في المساجد، والثالث مثل: ذكره، ودعائه، ومحبته، وعبادته وهو في بيته، لكن في هذين يقرون -أيضًا- بقرب الروح -أيضًا- إلى الله نفسه، فيجمعون بين الأنواع كلها).

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٣٠).

(٢) مجموع الفتاوى (٦/ ٣١).

الرد على الذين يقولون: نصوص الصفات تدل على التجسيم

سئل الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عمن يقول عن نصوص الصفات: إنها تدل على التجسيم، والعقل دل على تنزيه الباري عنه، فالأسلم للمؤمن أن يقول: هذا متشابه به لا يعلم تأويله إلا الله؟

فأجاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله[1]: (الحمد لله رب العالمين، هذه مسألة كبيرة عظيمة القدر اضطرب فيها خلائق من الأولين والآخرين من أوائل المائة الثانية من الهجرة النبوية، فأما المائة الأولى، فلم يكن بين المسلمين اضطراب في هذا، وإنما نشأ ذلك في أوائل المائة الثانية لما ظهر الجعد بن درهم، وصاحبه الجهم بن صفوان، ومن اتبعهما من المعتزلة، وغيرهم على إنكار الصفات، فظهرت مقالة الجهمية النفاة -نفاة الصفات.

قالوا: لأن إثبات الصفات يستلزم التشبيه، والتجسيم، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ منزه عن ذلك؛ لأن الصفات التي هي العلم، والقدرة، والإرادة، ونحو ذلك أعراض، ومعان تقوم بغيرها، والعرض لا يقوم إلا بجسم، والله ليس بجسم؛ لأن الأجسام لا تخلو من الأعراض الحادثة، وما لا يخلو من الحوادث فهو محدث.

قالوا: وبهذا استدللنا عليه بحدوث الأجسام، فإن بطل هذا بطل الاستدلال بحدوث الأجسام، فيبطل الدليل على حدوث العالم، فيبطل الدليل على إثبات الصفات.

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٣٣).

قالوا: وإذا كانت الأعراض التي هي الصفات لا تقوم إلا بجسم، والجسم مركب من أجزائه، والمركب مفتقر إلى غيره، ولا يكون غنيًا عن غيره إلا واجب الوجود بنفسه، والله تعالى غني عن غيره واجب الوجود بنفسه...). إلى آخر ما ذكر الشيخ عنهم من الاعتراضات، والافتراضات الفارغة، ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: (فلما ظهر هؤلاء الجهمية أنكر السلف والأئمة مقالتهم، وردوها، وقابلوها بما تستحق من الإنكار الشرعي، وكانت خفية إلى أن ظهرت وقويت شوكة الجهمية في أواخر المائة الأولى، وأوائل الثانية في دولة أولاد الرشيد، فامتحنوا الناس المحنة المشهورة التي دعوا الناس فيها إلى القول بخلق القرآن، ولوازم ذلك، مثل: إنكار الرؤية، والصفات بناء على أن القرآن هو من جملة الأعراض، فلو قام بذات الله لقامت به الأعراض، فيلزم التشبيه والتجسيم، وحدث مع الجهمية قوم شبهوا الله تعالى بخلقه، فجعلوا صفاته من جنس صفات المخلوقين، فأنكر السلف والأئمة على الجهمية المعطلة، وعلى المشبهة الممثلة، وكان أبو الهذيل العلاف، ونحوه من نفاة الصفات قالوا: يقتضي إثباتها أن يكون الله جسمًا، والله منزه عن ذلك.

قال هؤلاء -أي: الممثلة-: بل هو جسم، والجسم هو القائم بنفسه، أو الموجود، أو غير ذلك من المقالات، وطعنوا في أدلة نفاة الجسم).

ثم ذكر الشيخ مقالة ابن كلاب، وابن كرام، وأتباعهما في الرد على أولئك، ثم قال:

(وأما السلف والأئمة، فلم يدخلوا مع طائفة من الطوائف فيما ابتدعوه من نفي، أو إثبات، بل اعتصموا بالكتاب والسنة، ورأوا ذلك هو الموافق لصريح العقل، فجعلوا كل لفظ جاء به الكتاب والسنة في أسمائه وصفاته حقًا يجب الإيمان به، وإن لم تُعرف حقيقة معناه -أي: كيفيته-، وكل لفظ أحدثه الناس، فأثبته قوم، ونفاه آخرون، فليس

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٣٥).

علينا أن نطلق إثباته ولا نفيه حتى نعرف مراد المتكلم، فإن كان مراده حقًا موافقًا لما جاءت به الرسل، والكتاب والسنة من نفي أو إثبات قلنا به، وإن كان باطلًا مخالفًا لما جاء به الكتاب والسنة من نفي أو إثبات منعنا القول به.

ورأوا أن الطريقة التي جاء بها القرآن هي الطريقة الموافقة لصريح المعقول، وصحيح المنقول، وهي طريقة الأنبياء، والمرسلين، وأن الرسل صلوات الله وسلامه عليهم جاءوا بنفي مجمل، وإثبات مفصل، ولهذا قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ سُبْحَـٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ۝١٨٠ وَسَلَـٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ۝١٨١ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾ [الصافات:١٨٠-١٨٢]، فسبَّح نفسه عما وصفه به المخالفون للرسل، وسلم على المرسلين؛ لسلامة ما قالوه من العيب والنقص، وطريقة الرسل هي ما جاء بها القرآن، والله تعالى في القرآن يثبت الصفات على وجه التفصيل، وينفي عنه على طريق الإجمال التشبيه والتمثيل، فهو في القرآن يخبر أنه بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير، وأنه عزيز حكيم غفور رحيم، وأنه سميع بصير، وأنه غفور ودود، وأنه تعالى على عظم ذاته يحب المؤمنين، ويرضى عنهم، ويغضب على الكفار، ويسخط عليهم، وأنه خلق السماوات والأرض في ستة أيام، ثم استوى على العرش، وأنه كلم موسى تكليمًا، وأنه تجلى للجبل، فجعله دكًا، وأمثال ذلك.

ويقول في النفي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم:٦٥]، ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [النحل:٧٤]، ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص:١-٤]، فيثبت الصفات، وينفي مماثلة المخلوقات.

ولما كانت طريقة السلف أن يصفوا الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، ومخالفو الرسل يصفونه بالأمور السلبية، ليس كذا، ليس كذا، فإذا قيل لهم: فأثبتوه.

قالوا: هو وجود مطلق، أو ذات بلا صفات، وقد علم بصريح المعقول أن المطلق بشرط الإطلاق لا يوجد إلا في الأذهان، لا في الأعيان، وأن المطلق لا بشرط لا يوجد في الخارج مطلقًا لا يوجد إلا معينًا، ولا يكون للرب عندهم حقيقة مغايرة للمخلوقات، بل إما أن يعطلوه، أو يجعلوه وجود المخلوقات، أو جزأها، أو وصفها، والألفاظ المجملة يكفون عن معناها).

ثم بيَّن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ موقف أهل السنة من مقالات هؤلاء، فقال:

(فإذا قال قوم: إن الله في جهة، أو حيز. وقال قوم: إن الله ليس في جهة ولا حيز. استفهموا كل واحد من القائلين عن مراده، فإن لفظ الجهة والحيز فيه إجمال واشتراك، فيقولون: ما ثم موجود إلا الخالق والمخلوق، والله تعالى منزه بائن عن مخلوقاته، فإنه سبحانه خلق مخلوقاته بائنة عنه متميزة عنه خارجة عن ذاته، ليس في مخلوقاته شيء من ذاته، ولا في ذاته شيء من مخلوقاته، ولو لم يكن مباينًا لكان إما مداخلًا لها، أو حالًا فيها، أو محلًا لها، والله تعالى منزه عن ذلك، وإما ألا يكون مباينًا لها، ولا مداخلًا لها، فيكون معدومًا، والله تعالى منزه عن ذلك، والجهمية نفاة الصفات تارة يقولون بما يستلزم الحلول والاتحاد، أو يصرحون بذلك، وتارة ربما يستلزم الجمود والتعطيل، فنفاتهم لا يعبدون شيئًا، ومثبتهم يعبدون كل شيء.

ويقال -أيضًا-: فإذا كان ما ثم موجود إلا الخالق والمخلوق، فالخالق بائن عن المخلوق. فإذا قال القائل: هو في جهة، أو ليس في جهة؟ قيل له: الجهة أمر موجود، أو معدوم؟ فإن كان أمرًا موجودًا، ولا موجود إلا الخالق والمخلوق، والخالق بائن عن المخلوق لم يكن الرب في جهة موجودة مخلوقة، وإن كانت الجهة أمرًا معدومًا بأن يسمى ما وراء العالم جهة، فإذا كان الخالق مباينًا العالَم، وكان ما رواء العالم جهة مسماة، وليس هو شيئًا موجودًا كان الله في جهة معدومة بهذا الاعتبار).

الرد على نفاة رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة

يرد الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ على نفاة رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة بحجة أنه لو رؤي لكان جسمًا متحيزًا، فيقول[1]: (المتحيز يراد به ما حازه غيره، ويراد به ما بان عن غيره، فكان متحيزًا عنه، فإن أردت بالتحيز الأول لم يكن سبحانه متحيزًا؛ لأنه بائن عن المخلوقات، ولا يحوزه غيره، وإن أردت الثاني، فهو سبحانه بائن عن المخلوقات منفصل عنها ليس هو حالًا فيها، ولا متحدًا بها، فبهذا التفصيل يزول الاشتباه والتضليل، وإلا فكل من نفي شيئًا من الأسماء والصفات سمى من أثبت ذلك مجسمًا قائلًا بالتحيز والجهة، فالمعتزلة ونحوهم يسمون الصفاتية الذين يقولون: إن الله تعالى حيٌّ بحياة، عليم بعلم، قدير بقدرة، سميع بسمع، بصير ببصر، متكلم بكلام يسمونهم مجسمة مشبهة حشوية، والصفاتية هم السلف، والأئمة، وجميع الطوائف المثبتة للصفات، كالكلابية، والكرامية، والأشعرية، والسالمية، وغيرهم من طوائف الأمة.

قالت نفاة الصفات من الجهمية، والمعتزلة، وطائفة من الفلاسفة لهؤلاء: إذا أثبتم له حياة، وقدرة، وكلامًا، فهذه أعراض، والأعراض لا تقوم إلا بجسم، وإذا قلتم: يُرى، فالرؤية لا تكون إلا لمعاين في جهة، وهذا يستلزم التجسيم.

وإن كان الرجل ممن يوافق نفاة الصفات، ويثبت أسماء الله الحسنى كما تفعل المعتزلة، وأئمة الكلام سماه نفاة أسماء الله الحسنى مشبهًا حشويًا مجسمًا، كما فعلت القرامطة الحاكمية الباطنية وغيرهم.

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٤٠).

وقالوا: إذا قلتم: إنه موجود عليم حي قدير، فهذا هو القول بالتجسيم والتشبيه والحشو، فإن ذلك مشابهة لغيره من المخلوقات، ولأنه لا يعقل موجود حي عليم قدير إلا جسمًا، ولأن هذه الأسماء تستلزم الصفات، والصفات تستلزم التجسيم.

فإن كان الرجل ممن ينفي الأسماء والصفات، كما تفعله غلاة الجهمية، والقرامطة، والفلاسفة، فلابد له أن يثبت أنه موجود، وحينئذٍ تقول النفاة: أنت مجسم مشبه حشوي؛ لأنه إذا كان موجودًا، فقد شاركه غيره في معنى الوجود وهو التشبيه؛ لأنه لا يعقل موجود إلا جسم، أو قائم بجسم، فحينئذٍ يحتاج أن يقول: لا موجود، ولا معدوم، ولا حي، ولا ميت، أو لا موجود، ولا لا موجود، ولا حي، ولا لا حي، فيلزم نفي النقيضين، وذلك من أعظم الأمور الباطلة في بديهة العقل، مع أنه يلزم على قولهم تشبيهه بالممتنعات؛ لأن ما ليس بموجود ولا معدوم لا تكون له حقيقة أصلًا، لا موجودة ولا معدومة، بل هو أمر مقدر في الأذهان لا يتحقق في الأعيان، وهذا مع التزامه من الكفر الصريح.

ولو قدر أنه نفى الوجود الواجب القديم بالكلية لكان مع الكفر الذي هو أصل كل كفر قد كابر القضايا الضرورية، فإنا نشهد الموجودات، ونعلم أن كل موجود إما قديم، وإما محدث، وإما واجب موجود بنفسه، وإما ممكن بنفسه موجود بغيره، وكل محدث وممكن بنفسه موجود بغيره، فلابد له من قديم واجب بنفسه، فالوجود بالضرورة يستلزم إثبات موجود قديم، ومن الوجود ما هو ممكن محدث، كما نشهده في المحدثات من الحيوانات، والنبات.

فإذا علم بضرورة العقل أن الوجود فيه ما هو موجود قديم واجب بنفسه، وفيه ما هو محدث موجود ممكن بنفسه، فهذان الموجودان اتفقا في مسمى الوجود، وامتاز واحد منهما عن الآخر بخصوص وجوده، فمن لم يثبت ما بين الوجودين من الاتفاق، وما بينهما

من الافتراق، وإلا لزمه أن تكون الموجودات كلها قديمة واجبة بأنفسها، أو محدثة ممكنة مفتقرة إلى غيرها، وكلاهما معلوم الفساد بالاضطرار، فتعين إثبات الاتفاق من وجه، والامتياز من وجه، ونحن نعلم أن ما امتاز به الخالق الموجود عن سائر الموجودات أعظم مما تمتاز به سائر الموجودات بعضها عن بعض، فإذا كان المَلَك، والبعوض قد اشتركا في مسمى الموجود، والحي مع تفاوت ما بينهما، فالخالق سبحانه أولى بمباينته للمخلوقات وإن حصلت الموافقة في بعض الأسماء والصفات.

فإذا ظهرت لنا هذه المقدمة تبين لنا أن قول القائل: كلما قام الدليل على أنه يدل على التجسيم كان متشابهًا. جواب لا ينقطع به النزاع، ولا يحصل به الانتفاع، ولا يحصل به الفرق بين الصحيح والسقيم، والزائغ والقويم، وذلك أنه ما من ناف ينفي شيئًا من الأسماء والصفات إلا وهو يزعم أنه قد قام عنده دليل العقل على أنه يدل على التجسيم، فيكون متشابهًا، فيلزم حينئذٍ أن تكون جميع الأسماء والصفات متشابهات، وحينئذٍ يلزم التعطيل المحض، وألا يفهم من أسماء الله تعالى وصفاته معنى، ولا يميز بين معنى الحي والعليم، والقدير والرحيم، والجبار والسلام، ولا بين معنى الخلق، والاستواء، وبين الإماتة والإحياء، ولا بين المجيء والإتيان، وبين العفو والغفران.

وبيان ذلك: أن من نفي الصفات من الجهمية، والمعتزلة، والقرامطة الباطنية، ومن وافقهم من الفلاسفة يقولون: إذا قلتم: إن القرآن غير مخلوق، وإن لله تعالى علمًا وقدرة وإرادة، فقد قلتم بالتجسيم، فإنه قد قام دليل العقل على أن هذا يدل على التجسيم؛ لأن هذه معان لا تقوم بنفسها، لا تقوم إلا بغيرها، سواء سميت صفات، أو أغراضًا، أو غير ذلك.

قالوا: ونحن لا نعقل قيام المعنى إلا بجسم، فإثبات معنى يقوم بغير جسم غير معقول.

قال المثبت: بل هذه المعاني يمكن قيامها بغير جسم، كما أمكن عندنا وعندكم إثبات عالم قادر ليس بجسم. وقالت المثبتة: الرضا والغضب والوجه واليد والاستواء والمجيء، وغير ذلك، فأثبتوا هذه الصفات -أيضًا-، وقالوا: إنها تقوم بغير جسم. فإن قالوا: لا يعقل رضا وغضب إلا ما يقوم بقلب هو جسم، ولا نعقل وجهًا ويدًا إلا ما هو بعض جسم.

قيل لهم: ولا نعقل علمًا إلا ما هو قائم بجسم، ولا قدرة إلا ما هو قائم بجسم، ولا نعقل سمعًا وبصرًا وكلامًا إلا ما هو قائم بجسم، فلِمَ فرقتم بين المتماثلين، وقلتم: إن هذه يمكن قيامها بغير جسم، وهذه لا يمكن قيامها إلا بجسم، وهما في المعقول سواء؟).



بيان مقالات الطوائف

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في جمل مقالات الطوائف، وموادهم[١]: (أما باب الصفات والتوحيد، فالنفي فيه في الجملة قول الفلاسفة، والمعتزلة، وغيرهم من الجهمية، وإن كان بين الفلاسفة والمعتزلة نوع فرق، وكذلك بين البغداديين، والبصريين اختلاف في السمع والبصر، هل هو علم أو إدراك؟ أو الإدراك غير العلم؟ وهذا المذهب الذي يسميه السلف قول جهم؛ لأنه أول من أظهره في الإسلام، وقد بينت أنه متلقى من الصابئة الفلاسفة، والمشركين البراهمة، واليهود السحرة.

والإثبات في الجملة مذهب الصفاتية من الكلابية، والأشعرية، والكرامية، وأهل الحديث، وجمهور الصوفية، والحنبلية، وأكثر المالكية، والشافعية إلا الشاذ منهم، وكثير من الحنفية، أو أكثرهم، وهو قول السلفية، لكن الزيادة في الإثبات إلى حد التشبيه هو قول الغالية من الرافضة، ومن جهال أهل الحديث، وبعض المنحرفين.

وبين نفي الجهمية، وإثبات المشبهة مراتب، فالأشعرية وافق بعضهم في الصفات الخبرية، وجمهورهم وافقهم في الصفات الحديثية، وأما في الصفات القرآنية، فلهم قولان، فالأشعري والباقلاني وقدماؤهم يثبتونها، وبعضهم يقر ببعضها، وفيهم تجهم من جهة أخرى، فإن الأشعري شرب كلام الجبائي شيخ المعتزلة، ونسبته في الكلام إليه متفق عليها عند أصحابه وغيرهم، وابن الباقلاني أكثر إثباتًا بعد الأشعري في «الإبانة»، وبعد ابن الباقلاني ابن فورك، فإنه أثبت بعض ما في القرآن، وأما الجويني ومن سلك طريقته، فمالوا إلى مذهب المعتزلة، فإن أبا المعالي كان كثير المطالعة لكتب أبي هاشم قليل

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٥١).

المعرفة بالآثار، فأثر فيه مجموع الأمرين، والقشيري تلميذ ابن فورك، فلهذا تغلظ مذهب الأشعري من حينئذٍ، ووقع بينه وبين الحنبلية تنافر بعد أن كانوا متوالفين، أو متسالمين.

وأما الحنبلية، فأبو عبد الله بن حامد قوي في الإثبات جاد فيه ينزع لمسائل الصفات الخبرية، وسلك طريقه صاحبه القاضي أبو يعلى، لكنه ألين منه، وأبعد عن الزيادة في الإثبات.

وأما أبو عبد الله بن بطة، فطريقته طريقة المحدثين المحضة، كأبي بكر الآجري في «الشريعة»، واللالكائي في «السنن»، والخلالُ مثلُه قريب منه، وإلى طريقته يميل الشيخ أبو محمد، ومتأخرو المحدثين، وأما التميميون كأبي الحسن، وابن أبي الفضل، وابن رزق الله، فهم أبعد عن الإثبات، وأقرب إلى موافقة غيرهم، وألين لهم، ولهذا تتبعهم الصوفية، ويميل إليهم فضلاء الأشعرية، كالباقلاني، والبيهقي، فإن عقيدة أحمد التي كتبها أبو الفضل هي التي اعتمدها البيهقي، مع أن القوم ماشون على السنة، وأما ابن عقيل، فإذا انحرف وقع في كلامه مادة قوية معتزلية في الصفات والقدر، وكرامات الأولياء؛ بحيث يكون الأشعري أحسن قولًا منه، وأقرب إلى السنة، فإن الأشعري ما كان ينتسب إلا إلى مذهب أهل الحديث، وإمامهم عنده أحمد بن حنبل، وقد ذكر أبو بكر عبد العزيز وغيره في «مناظراته» ما يقتضي أنه من متكلمة أهل الحديث لم يجعله مباينًا لهم، وكانوا قديمًا متقاربين، إلا أن فيهم من ينكر عليه ما قد ينكرونه على من خرج منهم إلى شيء من الكلام؛ لما في ذلك من البدعة، مع أنه في أصل مقالته ليس على السنة المحضة، بل هو مقصر عنها تقصيرًا معروفًا.

والأشعرية فيما يثبتونه من السنة فرع على الحنبلية، كما أن متكلمة الحنبلية فيما يحتجون به من القياس العقلي فرع عليهم، وإنما وقعت الفتنة بسبب القشيري، ولا ريب

أن الأشعرية الخراسانيين كانوا قد انحرفوا إلى التعطيل، وكثير من الحنبلية زادوا في الإثبات، وصنف القاضي أبو يعلى كتابه في «إبطال التأويل»، ورد فيه على ابن فورك شيخ القشيري، وكان الخليفة، وغيره مائلين إليه، فلما صار للقشيرية دولة بسبب السلاجقة جرت تلك الفتنة، وأكثر الحق فيها ما كان مع الفَرَّائية مع نوع من الباطل، وكان مع القشيرية فيها نوع من الحق مع كثير من الباطل، فابن عقيل إنما وقع في كلامه المادة المعتزلية بسبب شيخه أبي علي بن الوليد، وأبي القاسم ابن التبان المعتزليين، ولهذا له في كتابه «إثبات التنزيه»، وفي غيره كلام يضاهي كلام المريسي ونحوه، لكن له في الإثبات كلام كثير حسن، وعليه استقر أمره في كتاب «الإرشاد»، مع أنه قد يزيد في الإثبات، لكن مع هذا فمذهبه في الصفات قريب من مذهب قدماء الأشعرية، والكلابية في أنه يقر ما دل عليه القرآن، والخبر المتواتر، ويتأول غيره، ولهذا يقول بعض الحنبلية: أنا أُثْبُتُ متوسطًا بين تعطيل ابن عقيل، وتشبيه ابن حامد.

والغزالي في كلامه مادة فلسفية كبيرة؛ بسبب كلام ابن سينا في «الشفا» وغيره، و«رسائل إخوان الصفا»، وكلام أبي حيان التوحيدي، وأما المادة المعتزلية في كلامه، فقليلة، أو معدومة، كما أن المادة الفلسفية في كلام ابن عقيل قليلة، أو معدومة. وكلامه -أي: الغزالي- في «الإحياء» غالبه جيد، لكن فيه مواد فاسدة: مادة فلسفية، ومادة كلامية، ومادة من ترهات الصوفية، ومادة من الأحاديث الموضوعة، وبينه وبين ابن عقيل قدر مشترك من جهة تناقض المقالات في الصفات، فإنه قد يُكفِّر في أحد المصنفات بالمقالة التي ينصرها في المصنف الآخر، وإذا صنف على طريقة طائفة غلب عليه مذهبها.

وأما ابن الخطيب -يعني: الرازي-، فكثير الاضطراب جدًا لا يستقر على حال، وإنما هو بحث، وجدل بمنزلة الذي يطلب، ولم يهتد إلى مطلوبه، بخلاف أبي حامد، فإنه كثيرًا ما يستقر، والأشعرية الأغلب عليهم أنهم مرجئة في باب الأسماء والأحكام،

جبرية في باب القدر، وأما في الصفات، فليسوا جهمية محضة، بل فيهم نوع من التجهم، والمعتزلة وعيدية في باب الأسماء والأحكام، قدرية في باب القدر، وتبعهم على ذلك متأخرو الشيعة، وزادوا عليهم الإمامة والتفضيل، وخالفوهم في الوعيد، وهم -أيضًا- يرون الخروج على الأئمة، وأما الأشعرية، فلا يرون السيف موافقة لأهل الحديث، وهم في الجملة أقرب المتكلمين إلى مذهب أهل السنة والحديث، والكلابية، وكذلك الكرامية فيهم قرب إلى أهل السنة والحديث، وإن كان في مقالة كل من الأقوال ما يخالف السنة والحديث).



ضابط ما يثبت لله من صفات الكمال

سئل الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الضابط فيما هو من صفات الكمال التي تثبت لله عَزَّوَجَلَّ، وصفة النقص التي يتنزه عنها؟ فأجاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله[1]:

(الحمد لله، الجواب عن هذا السؤال مبني على مقدمتين:

إحداهما: أن يعلم أن الكمال ثابت لله، بل الثابت له هو أقصى ما يمكن من الأكملية؛ بحيث لا يكون وجود كمال لا نقص فيه إلا وهو ثابت للرب تعالى يستحقه بنفسه المقدسة، وثبوت ذلك مستلزم نفي نقيضه، فثبوت الحياة يستلزم نفي الموت، وثبوت العلم يستلزم نفي الجهل، وثبوت القدرة يستلزم نفي العجز، وأن هذا الكمال ثابت له بمقتضى الأدلة العقلية، والبراهين اليقينية، مع دلالة السمع على ذلك.

ودلالة القرآن على الأمور نوعان:

أحدهما: خبر الله الصادق، فما أخبر الله ورسوله به، فهو حق كما أخبر الله به.

والثاني: دلالة القرآن بضرب الأمثال، وبيان الأدلة العقلية الدالة على المطلوب، فهذه دلالة شرعية عقلية، فهي شرعية؛ لأن الشرع دل عليها، وأرشد إليها، وعقلية؛ لأنها تعلم صحتها بالعقل، ولا يقال: إنها لم تعلم إلا بمجرد الخبر، وإذا أخبر الله بالشيء، ودل عليه بالدلالات العقلية صار مدلولًا عليه بدليله العقلي الذي يعلم به، فيصير ثابتًا بالسمع والعقل، وكلاهما داخل في دلالة القرآن التي تسمى الدلالة الشرعية، وثبوت معنى الكمال قد دل عليه القرآن بعبارات متنوعة دالة على معان متضمنة لهذا المعنى.

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٧١).

فما في القرآن من إثبات الحمد له، وتفصيل محامده، وأن له المثَل الأعلى، وإثبات معاني أسمائه، ونحو ذلك، كله دال على هذا المعنى، وقد ثبت لفظ الكامل فيما رواه ابن أبي طلحة عن ابن عباس في تفسير: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾، أن الصمد هو المستحق للكمال، وهو السيد الذي كمل سؤدده، والشريف الذي كمل في شرفه، والعظيم الذي قد كمل في عظمته، والحكم الذي قد كمل في حكمه، والغني الذي قد كمل في غناه، والجبار الذي قد كمل في جبروته، والعالم الذي قد كمل في علمه، والحكيم الذي قد كمل في حكمته، وهو الشريف الذي قد كمل في أنواع الشرف والسؤدد، وهو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وهذه صفة لا تنبغي إلا له، ليس له كفؤ، ولا كمثله شيء، وهكذا سائر صفات الكمال. ولم يُعلم أحد من الأمة نازع في هذا المعنى، بل هذا المعنى مستقر في فطر الناس، بل هم مفطورون عليه، فإنهم كما أنهم مفطورون على الإقرار بالخالق، فإنهم مفطورون على أنه أجل، وأكبر، وأعلى، وأعلم، وأعظم، وأكمل).

قال الشيخ: (وقد بينا في غير هذا الموضع أن الإقرار بالخالق وكماله يكون فطريًا ضروريًا في حق من سلمت فطرته، وإن كان مع ذلك تقوم عليه الأدلة الكثيرة، وقد يحتاج إلى الأدلة عليه كثير من الناس عند تغير الفطرة، وأحوال تعرض لها، والمقصود هنا: أن ثبوت الكمال له، ونفي النقائص عنه مما يعلم بالعقل، وزعمت طائفة من أهل الكلام كأبي المعالي، والرازي، والآمدي، وغيرهم أن ذلك لا يعلم إلا بالسمع الذي هو الإجماع، وأن نفي الآفات والنقائص عنه لم يعلم إلا بالإجماع، وجعلوا الطريق الذي نفوا عنه ما نفوه إنما هو نفي مسمى الجسم، ونحو ذلك، وخالفوا ما عليه شيوخ متكلمة الصفاتية، كالأشعري، والقاضي، وأبي بكر، وأبي إسحاق، ومن قبلهم من السلف، والأئمة في إثبات السمع والبصر والكلام له بالأدلة العقلية، وتنزيهه عن النقائص بالأدلة العقلية، ولهذا صار هؤلاء يعتمدون في إثبات هذه الصفات على مجرد السمع، ويقولون: إذا كنا

نثبت هذه الصفات بناء على نفي الآفات، ونفي الآفات إنما يكون بالإجماع الذي هو دليل سمعي، والإجماع إنما يثبت بأدلة سمعية من الكتاب والسنة).

إلى أن قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(١)]: (والمقصود هنا: أن نبين أن ثبوت الكمال لله معلوم بالعقل، وأن نقيض ذلك منتف عنه، فإن الاعتماد في الإثبات والنفي على هذه الطريق مستقيم في العقل والشرع دون تلك، خلاف ما قاله المتكلمون).

إلى أن قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(٢)]: (فإذا كان الكمال للمكن الوجود ممكنًا، فإمكانه لواجب الوجود أولي؛ لأنه إذا أمكن الكمال للمفضول، فإمكانه للفاضل أولى؛ لأن ما كان ممكنًا لمن هو في وجوده ناقص، فلأن يمكن لما هو في وجوده أكمل منه بطريق الأولى، ولأن ذلك الكمال إنما استفاده المخلوق من الخالق، والذي جعل غيره كاملًا هو أحق بالكمال منه، فالذي جعل غيره قادرًا أولى بالقدرة، والذي عَلَّم غيره أولى بالعلم، والذي أحيا غيره أولى بالحياة).

إلى أن قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(٣)]: (وقد بينَّ الله سبحانه أنه أحق بالكمال من غيره، وأن غيره لا يساويه في الكمال في مثل قوله تعالى: ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُۗ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ [النحل:١٧]، وقد بيَّن أن الخلق صفة كمال، وأن الذي يخلق أفضل من الذي لا يخلق، وأن من عدل هذا بهذا، فقد ظلم، وقال تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَمَن رَّزَقْنَٰهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًاۖ هَلْ يَسْتَوُۥنَۚ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [النحل:٧٥]، فبيَّن أن كونه مملوكًا عاجزًا صفة نقص، وأن القدرة والملك والإحسان صفة كمال، وأنه ليس هذا مثل هذا، وهذا لله، وذاك لما يعبد من دونه.

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٧٥).

(٢) مجموع الفتاوى (٦/ ٧٦).

(٣) مجموع الفتاوى (٦/ ٧٩).

وقال تعالى: ﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَىٰهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِى هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [النحل:٧٦]، وهذا مَثَلٌ آخر، فالأول مثل العاجز عن الكلام، وعن الفعل، والآخر المتكلم الآمر بالعدل الذي هو على صراط مستقيم، فهو عادل في أمره مستقيم في فعله، فبيَّن أن التفضيل بالكلام المتضمن للعدل والعمل المستقيم، فإن مجرد الكلام والعمل قد يكون محمودًا، وقد يكون مذمومًا، فالمحمود هو الذي يستحق صاحبه الحمد، فلا يستوي هذا، والعاجز عن الكلام والفعل.

وقال تعالى: ﴿ ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ فِى مَا رَزَقْنَٰكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَآءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ [الروم:٢٨].

يقول تعالى: إذا كنتم لا ترضون بأن المملوك يشارك مالكه؛ لما في ذلك من النقص والظلم، فكيف ترضون ذلك لي، وأنا أحق بالكمال، والغني منكم؟ وهذا يبيِّن أنه تعالى أحق بكل كمال من كل أحد، وهذا كقوله: ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴿٥٨﴾ يَتَوَٰرَىٰ مِنَ ٱلْقَوْمِ مِن سُوٓءِ مَا بُشِّرَ بِهِۦٓ أَيُمْسِكُهُۥ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُۥ فِى ٱلتُّرَابِ أَلَا سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿٥٩﴾ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٦٠﴾ وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَآبَّةٍ وَلَٰكِن يُؤَخِّرُهُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴿٦١﴾ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ ٱلْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ ٱلْحُسْنَىٰ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ وَأَنَّهُم مُّفْرَطُونَ ﴾ [النحل:٥٨-٦٢]؛ حيث كانوا يقولون: الملائكة بنات الله، وهم يكرهون أن يكون لأحدهم بنت، فيعدون هذا نقصًا وعيبًا، والرب تعالى أحق بتنزيهه عن كل عيب ونقص منكم، فإن له المثل الأعلى، فكل كمال ثبت للمخلوق، فالخالق أحق بثبوته منه إذا

كان مجردًا عن النقص، وكل ما ينزه عنه المخلوق من نقص وعيب، فالخالق أولى بتنزيهه عنه.

وقال تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر:٩]، وهذا يبين أن العالم أكمل ممن لا يعلم، وقال تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ﴾ [فاطر:١٩-٢١]، فبين أن البصير أكمل، والنور أكمل، والظل أكمل، وحينئذٍ فالمتصف به أولى ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [النحل:٦٠]، وقال تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَهُ خُوَارٌ أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ﴾ [الأعراف:١٤٨]، فدل ذلك على أن عدم التكلم والهداية نقص، وأن الذي يتكلم ويهدي أكمل ممن لا يتكلم، ولا يهدي، والرب أحق بالكمال.

وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهِدِّي إِلَّا أَنْ يُهْدَى فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [يونس:٣٥]، فبيَّن سبحانه بما هو مستقر في الفطر أن الذي يهدي إلى الحق أحق بالاتباع ممن لا يهتدي، إلا أن يهديه غيره، فلزم أن يكون الهادي بنفسه هو الكامل دون الذي لا يهتدي إلا بغيره، وإذا كان لابد من وجود الهادي لغير المهتدي بنفسه، فهو الأكمل.

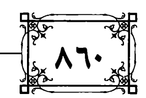
قال تعالى في الآية الأخرى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ [طه:٨٩]، فدل على أن الذي يرجع إليهم القول، ويملك الضر والنفع أكمل منه، وقال إبراهيم لأبيه: ﴿يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا﴾ [مريم:٤٢]، فدل على أن السميع البصير الغني أكمل، وأن المعبود يجب أن يكون كذلك، ومِثْل هذا في القرآن متعدد من وصف الأصنام بسلب صفات الكمال، كعدم التكلم،

والفعل، وعدم الحياة، ونحو ذلك، مما يبين أن المتصف بذلك منتقص معيب كسائر الجمادات، وأن هذه الصفات لا تسلب إلا عن ناقص معيب، وأما رب الخلق الذي هو أكمل من كل موجود، فهو أحق الموجودات بصفات الكمال، وأنه لا يستوي المتصف بصفات الكمال، والذي لا يتصف بها، وهو يذكر أن الجمادات في العادة لا تقبل الاتصاف بهذه الصفات، فمن جعل الواجب الوجود لا يقبل الاتصاف، فقد جعله من جنس الأصنام الجامدة التي عابها الله تعالى، وعاب عابديها، ولهذا كانت القرامطة الباطنية من أعظم الناس شركًا وعبادةً لغير الله؛ إذ كانوا لا يعتقدون في إلههم أنه يسمع، أو يبصر، أو يغني عنهم شيئًا.

والله سبحانه لم يذكر هذه النصوص لمجرد تقرير صفات الكمال له، بل ذكرها؛ لبيان أنه المستحق للعبادة دون ما سواه، فأفاد الأصلين اللذين بهما يتم التوحيد، وهما: إثبات صفات الكمال؛ ردًا على أهل التعطيل، وبيان أنه المستحق للعبادة لا إله إلا هو؛ ردًّا على المشركين، والشرك في العالم أكثر من التعطيل.

ولا يلزم في إثبات التوحيد المنافي للإشراك إبطال قول أهل التعطيل، ولا يلزم من الإثبات المبطل لقول المعطلة الرد على المشركين إلا ببيان آخر، والقرآن يُذكر فيه الرد على المعطلة تارة، كالرد على فرعون، وأمثاله، ويُذكر فيه الرد على المشركين، وهذا أكثر؛ لأن القرآن شفاء لما في الصدور، ومرض الإشراك أكثر في الناس من مرض التعطيل، وأيضًا: فإن الله سبحانه أخبر أن له الحمد، وأنه حميد مجيد، وأن له الحمدَ في الأولى والآخرة، وله الحكم، ونحو ذلك من أنواع المحامد.

والحمد نوعان: حمد على إحسانه إلى عباده وهو من الشكر، وحمد لما يستحقه هو بنفسه من نعوت كماله، وهذا الحمد لا يكون إلا على ما هو في نفسه مستحق للحمد،



وإنما يستحق ذلك من هو متصف بصفات الكمال، وهي أمور وجودية، فإن الأمور العدمية لا حمد فيها، ولا خير، ولا كمال، ومعلوم أن كل ما يحمد، فإنما يحمد على ما له من صفات الكمال، فكل ما يحمد به الخلق، فهو من الخالق، والذي منه ما يحمد عليه هو أحق بالحمد، فثبت أنه المستحق للمحامد الكاملة، وهو أحق من كل محمود بالحمد، والكمال من كل كامل وهو المطلوب).

قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ على قول القائل: الكمال، والنقص من الأمور النسبية[1].

(قد بيَّنا أن الذي يستحقه الرب هو الكمال الذي لا نقص فيه بوجه من الوجوه، وأنه الكمال الممكن للموجود، ومثل هذا لا ينتفي عن الله أصلًا، والكمال النسبي هو المستلزم للنقص، فيكون كمالًا من وجه دون وجه، كالأكل للجائع كمال له، وللشبعان نقص فيه؛ لأنه ليس بكمال محض، بل هو مقرون بالنقص، والتعالي والتكبر والثناء على النفس، وأمر الناس بعبادته ودعائه والرغبة إليه، ونحو ذلك مما هو من خصائص الربوبية، هذا كمال محمود من الرب تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وهو نقص مذموم من المخلوق، وهذا كالخبر عما هو من خصائص الربوبية؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي﴾ [طه:١٤]، وقوله تعالى: ﴿ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡۚ﴾ [غافر:٦٠]، وقوله: ﴿وَإِن تُبۡدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ﴾ [البقرة:٢٨٤]، وقوله: ﴿أَمۡ حَسِبَ ٱلَّذِينَ يَعۡمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن يَسۡبِقُونَاۚ﴾ [العنكبوت:٤]، وقوله: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيۡسَ لَكَ عَلَيۡهِمۡ سُلۡطَٰنٌ﴾ [الحجر:٤٢]، وقوله: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَيَوۡمَ يَقُومُ ٱلۡأَشۡهَٰدُ﴾ [غافر:٥١]، وقوله: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا ۝٢ وَيَرۡزُقۡهُ مِنۡ حَيۡثُ لَا يَحۡتَسِبُۚ وَمَن يَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسۡبُهُۥٓۚ﴾ [الطلاق:٢-٣]، وأمثال هذا الكلام الذي يذكر الرب فيه عن نفسه بعض خصائصه، وهو في ذلك صادق في إخباره عن نفسه بما هو من نعوت الكمال،

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ١٣٧).

وهو -أيضًا- من كماله، فإن بيانه لعباده، وتعريفهم ذلك هو -أيضًا- من كماله، وأما غيره، فلو أخبر بمثل ذلك عن نفسه كان مفتريًا كاذبًا، والكذب من أعظم النقائص والعيوب، وأما إذا أخبر المخلوق عن نفسه بما هو صادق فيه، فهذا لا يذم مطلقًا، بل قد يحمد منه إذا كان في ذلك مصلحة؛ كقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلَا فَخْرَ**»[(١)]، وأما إذا كان فيه مفسدة راجحة أو مساوية، فيذم لفعله ما هو مفسدة لا لكذبه.

والرب تعالى لا يفعل ما هو مذموم عليه، بل له الحمد على كل حال، فكل ما يفعله هو منه حسن جميل محمود، وأما على قول من يقول: الظلم منه ممتنع لذاته فظاهر، وأما على قول الجمهور من أهل السنة والقدرية، فإنه إنما يفعل بمقتضى الحكمة والعدل، فأخباره كلها، وأقواله وأفعاله كلها حسنة محمودة واقعة على وجه الكمال الذي يستحق عليه الحمد.

وله من الأمور التي يستحق بها الكبرياء والعظمة ما هو من خصائصه تَبَارَكَ وَتَعَالَى، فالكبرياء والعظمة بمنزلة كونه حيًا قيومًا قديمًا واجبًا بنفسه، وأنه بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير، وأنه العزيز الذي لا ينال، وأنه قهار لكل ما سواه، فهذه كلها صفات كمال لا يستحقها إلا هو، فما لا يستحقه إلا هو كيف يكون كمالًا من غيره، وهو معدوم لغيره؟

فمن ادعاه كان مفتريًا منازعًا للربوبية في خواصها؛ كما ثبت في الحديث الصحيح عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**يَقُولُ اللهُ تَعَالَى: الْعَظَمَةُ إِزَارِي وَالْكِبْرِيَاءُ رِدَائِـي، فَمَنْ نَازَعَنِي وَاحِدًا مِنْهُمَا عَذَّبْتُهُ**»[(٢)].

---

(١) رواه مسلم (٢٢٧٨) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه مسلم (٢٦٥) من حديث أبي سعيد وأبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وجملة ذلك أن الكمال المختص بالربوبية ليس لغيره فيه نصيب، فهذا تحقيق اتصافه بالكمال الذي لا نصيب لغيره فيه، ومثل هذا الكمال لا يكون لغيره، فادعاؤه منازعة للربوبية، وفرية على الله.

ومعلوم أن النبوة كمال للنبي، وإذا ادعاها المفترون كمسيلمة، وأمثاله كان ذلك نقصًا منهم، لا لأن النبوة نقص، ولكن دعواها ممن ليست له هو النقص، وكذلك لو ادعى العلم والقدرة والصلاح من ليس متصفًا بذلك كان مذمومًا ممقوتًا، وهذا يقتضي أن الرب تعالى متصف بكمال لا يصلح للمخلوق، وهذا لا ينافي أن ما كان كمالًا للموجود من حيث هو موجود، فالخالق أحق به، ولكن يفيد أن الكمال الذي يوصف به المخلوق بما هو منه إذا وصف الخالق بما هو منه، فالذي للخالق لا يماثله الذي للمخلوق، وهذا حق.

فالرب تعالى مستحق للكمال مختص به على وجه لا يماثله فيه شيء، فليس له سمي، ولا كفؤ، سواء كان الكمال مما لا يثبت منه شيء للمخلوق، كربوبية العباد، والغنى المطلق، ونحو ذلك، أو كان مما يثبت منه نوع للمخلوق، فالذي يثبت للخالق منه نوع هو أعظم مما ثبت للمخلوق عظمة هي أعظم من فضل أعلى المخلوقات على أدناها.

وملخص ذلك: أن المخلوق يذم منه الكبرياء، والتجبر، وتزكية نفسه أحيانًا، ونحو ذلك).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ[1]: (قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف:١٨٠]، وقال تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَـٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء:١١٠]، وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [طه:٨]، وقال تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَـٰلِقُ ٱلْبَارِئُ

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ١٤١).

ﵟٱلۡمُصَوِّرُۖ لَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰﵞ [الحشر:٢٤]، والحسنى: المفضلة على الحسنة، ثم هنا ثلاثة أقوال: إما أن يقال: ليس له من الأسماء الحسنى إلا الأحسن، ولا يدعي إلا به، وإما أن يقال: لا يدعى إلا بالحسنى، وإن سمي بما يجوز وإن لم يكن من الحسنى، وهذان قولان معروفان.

وإما أن يقال: بل يجوز في الدعاء، والخبر، وذلك أن قوله: ﵟوَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَاﵞ، وقال: ﵟٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَۖ أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰﵞ [الإسراء:١١٠]، أثبت له الأسماء الحسنى، وأمر بالدعاء بها، فظاهر هذا أن جميع الأسماء الحسنى ...).

إلى أن قال[1]: (ويفرق بين دعائه، والإخبار عنه، فلا يدعى إلا بالأسماء الحسنى، وأما الأخبار عنه، فلا يكون باسم سيئ، لكن قد يكون باسم حسن، أو باسم ليس بسيئ، وإن لم يحكم بحسنه، مثل اسم شيء، وذات، وموجود إذا أريد به الثابت، وأما إذا أريد به الموجود عند الشدائد، فهو من الأسماء الحسنى، وكذلك المريد، والمتكلم، فإن الإرادة والكلام تنقسم إلى محمود ومذموم، فليس ذلك من الأسماء الحسنى، بخلاف الحكيم والرحيم والصادق، ونحو ذلك، فإن ذلك لا يكون إلا محمودًا.

وهذا كما في حق الرسول ﷺ؛ حيث قال تعالى: ﵟلَّا تَجۡعَلُواْ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيۡنَكُمۡ كَدُعَآءِ بَعۡضِكُم بَعۡضٗاﵞ [النور:٦٣]، فأمرهم أن يقولوا: يا رسول الله، يا نبي الله؛ كما خاطبه الله بقوله: ﵟيَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّﵞ [الأنفال٦٤]، ﵟيَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُﵞ [المائدة:٤١]، لا يقول: يا محمد، يا أحمد، يا أبا القاسم، وإن كانوا يقولون في الإخبار كالأذان، ونحوه: أشهد أن محمدًا رسول الله؛ كما قال تعالى: ﵟمُّحَمَّدٞ رَّسُولُ ٱللَّهِﵞ [الفتح:٢٩]، وقال: ﵟوَمُبَشِّرَۢا

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ١٤٢).

بِرَسُولٍ يَأۡتِي مِنۢ بَعۡدِي ٱسۡمُهُۥٓ أَحۡمَدُ﴾ [الصف:٦]، وقال: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمۡ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب:٤٠]؛ فهو سبحانه لم يخاطب محمدًا إلا بنعت التشريف، كالرسول، والنبي، والمزمل، والمدثر، وخاطب سائر الأنبياء بأسمائهم، مع أنه في مقام الإخبار عنه قد يذكر اسمه.

فقد فرق سبحانه بين حالتي الخطاب في حق الرسول، وأمرنا بالتفريق بينهما في حقه، وكذلك هو المعتاد من عقول الناس إذا خاطبوا الأكابر من العلماء، والأمراء، والمشائخ، والرؤساء لم يخاطبوهم ويدعوهم إلا باسم حسن، وإن كان في حال الإخبار عن أحدهم يقال: هو إنسان، وحيوان ناطق، وجسم، ومحدث، ومخلوق، ومربوب، ومصنوع، وابن أنثى، ويأكل الطعام، ويشرب الشراب، لكن كل ما يذكر من أسمائه وصفاته في حال الإخبار عنه يدعى به في حال مناجاته ومخاطبته، وإن كانت أسماء المخلوق فيها ما يدل على نقصه وحدوثه، وأسماء الله ليس فيها ما يدل على نقص ولا حدوث، بل فيها الأحسن الذي يدل على الكمال، وهي التي يدعى بها، وإن كان إذا أخبر عنه يخبر باسم حسن، أو باسم لا ينفي الحُسْن، ولا يجب أن يكون حسنًا، وأما في الأسماء المأثورة، فما من اسم إلا وهو يدل على معنى حسن، فينبغي تدبر هذا الدعاء، وللخبر المأثور، وغير المأثور الذي قيل لضرورة حدوث المخالفين للتفريق بين الدعاء والخبر، وبين المأثور الذي يقال، أو تعريفهم لما لم يكونوا به عارفين، وحينئذٍ فليس كل اسم ذكر في مقام يذكر في مقام، بل يجب التفريق).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في القاعدة العظيمة الجليلة[1] في مسائل الصفات والأفعال من حيث قدمها ووجوبها، أو جوازها ومشتقاتها، أو وجوب النوع مطلقًا، وجواز الآحاد معينًا،

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ١٤٤).

فقال: (المضافات إلى الله سبحانه في الكتاب والسنة، سواء كانت إضافة اسم إلى اسم، أو نسبة فعل إلى اسم، أو خبر باسم عن اسم لا يخلو من ثلاثة أقسام:

أحدها: إضافة الصفة إلى الموصوف؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ﴾ [البقرة:٢٥٥]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ﴾ [الذاريات:٥٨]، وفي حديث الاستخارة: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ**»[1]، وفي الحديث الآخر: «**اللَّهُمَّ بِعِلْمِكَ الْغَيْبَ وَقُدْرَتِكَ عَلَى الْخَلْقِ**»[2]، فهذا في الإضافة الاسمية، وأما بصيغة الفعل؛ فكقوله: ﴿عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة:١٨٧]، وقوله: ﴿عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾ [المزمل:٢٠].

وأما الخبر الذي هو جملة اسمية، فمثل قوله: ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة:٢٨٢]، ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة:٢٨٤]، وذلك لأن الكلام الذي توصف به الذوات إما جملة، أو مفرد، فالجملة إما اسمية؛ كقوله: ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾، أو فعلية كقوله: ﴿عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ﴾.

أما المفرد، فلابد فيه من إضافة الصفة لفظًا، أو معنى؛ كقوله: ﴿بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ﴾، وقوله: ﴿هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ [فصلت:١٥]، أو إضافة الموصوف؛ كقوله: ﴿ذُو ٱلْقُوَّةِ﴾.

والقسم الثاني: إضافة المخلوقات؛ كقوله: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا﴾ [الشمس:١٣]، وقوله: ﴿وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ﴾ [الحج:٢٦]، وقوله: ﴿رَسُولَ ٱللَّهِ﴾ [النساء:١٥٧]، ﴿عِبَادَ ٱللَّهِ﴾ [الصافات:٤٠]، وقوله: ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ﴾ [غافر:١٥]، وقوله: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة:٢٥٥]، فهذا القسم لا خلاف بين المسلمين في أنه مخلوق، كما أن

---

(١) رواه البخاري (١١٦٢) عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه النسائي (١٢٢٨)، وأحمد (٤/ ٢٦٤)، وصححه ابن حبان (١٩٧١)، والحاكم (١/ ٧٠٥).

القسم الأول لم يختلف أهل السنة والجماعة في أنه قديم وغير مخلوق، وقد خالفهم بعض أهل الكلام في ثبوت الصفات لا في أحكامها، وخالفهم بعضهم في قدم العلم، وأثبت بعضهم حدوثه.

الثالث: وهو محل الكلام هنا ما فيه معنى الصفة والفعل، مثل: قوله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ [النساء:١٦٤]، وقوله: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس:٨٢]، وقوله: ﴿قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي﴾ [الكهف:١٠٩]، وقوله: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُواْ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [الفتح:١٥]، ﴿وَقَدۡ كَانَ فَرِيقٞ مِّنۡهُمۡ يَسۡمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:٧٥]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحۡكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ [المائدة:١]، ﴿فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود:١٠٧]، وقوله: ﴿فَبَآءُو بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٖ﴾ [البقرة:٩٠]، وقوله: ﴿وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَلَعَنَهُۥ﴾ [النساء:٩٣]، وقوله: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمۡنَا مِنۡهُمۡ﴾ [الزخرف:٥٥]، وقوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُواْ مَآ أَسۡخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُواْ رِضۡوَٰنَهُۥ﴾ [محمد:٢٨]، وقوله: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ﴾ [المائدة:١١٩]، وقوله: ﴿وَإِن لَّمۡ تَغۡفِرۡ لَنَا وَتَرۡحَمۡنَا﴾ [الأعراف:٢٣]، ﴿وَقُل رَّبِّ ٱغۡفِرۡ وَٱرۡحَمۡ﴾ [المؤمنون:١١٨]، ﴿وَٱعۡفُ عَنَّا وَٱغۡفِرۡ لَنَا وَٱرۡحَمۡنَآ﴾ [البقرة:٢٨٦]، وكذلك قوله: ﴿خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [البقرة:١٦٤]، ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥]، وقوله: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ [الأعراف:٥٤]، ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا﴾ [الفجر:٢٢]، ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [البقرة:٢١٠].

وفي الأحاديث شيء كثير، فالناس فيه على قولين:

أحدهما -وهو قول المعتزلة، والكلابية، والأشعرية، وكثير من الحنبلية، ومن اتبعهم من الصوفية، والفقهاء، وغيرهم-: أن هذا القسم لابد أن يلحق بأحد القسمين

قبله، فيكون إما قديمًا قائمًا به عند من يجوِّز ذلك، وهم الكلابية، وإما مخلوقًا منفصلًا عنه، ويمتنع أن يقوم به نعت، أو حال، أو فعل، أو شيء ليس بقديم، ويسمون هذه المسألة مسألة حلول الحوادث بذاته.

الثاني: مذهب الصفاتية أهل السنة، وغيرهم الذين يرون قيام الصفات به، فيقولون: له مشيئة قديمة، وكلام قديم).



الرد على القائلين بخلق القرآن

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في معرض رده على القائلين بخلق القرآن[١]:

(وعبد العزيز بن يحيى الكناني صاحب «الحيدة»، و«الرد على الجهمية والقدرية»، كلامه في «الحيدة»، و«الرد على الجهمية» يحتمل ذلك، فإن مضمون «الحيدة» أنه أبطل احتجاج بشر المريسي بقوله: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الرعد:١٦]، وقوله: ﴿إِنَّا جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا﴾ [الزخرف:٣]، ثم إنه احتج على المريسي بثلاث حجج:

الأولى: أنه قال: إذا كان مخلوقًا، فإما أن تقول: خلقه في نفسه، أو خلقه في غيره، أو خلقه قائمًا بنفسه وذاته. قال: فإن قال: خلق كلامه في نفسه، فهذا محال، ولا تجد السبيل إلى القول به من قياس، ولا نظر، ولا معقول؛ لأن الله لا يكون محلًّا للحوادث، ولا يكون فيه شيء مخلوق، ولا يكون ناقصًا، فيزيد فيه شيء إذا خلقه -تعالى الله عن ذلك، وجل، وتعظَّم.

وإن قال: خلقه في غيره، فيلزمه في النظر، والقياس أن كل كلام خلقه الله في غيره، فهو كلام الله، لا يقدر أن يفرق بينهما، أفيجعل الشعر كلامًا لله؟ ويجعل قول القذر كلامًا لله؟ ويجعل كلام الفحش، والكفر كلامًا لله؟ وكلَّ قول ذمه الله، وذم قائله كلامًا لله؟ وهذا مما لا يجد السبيل إليه، ولا إلى القول به؛ لظهور الشناعة، والفضيحة، والكفر على قائله.

وإن قال: خَلَقه قائمًا بذاته، ونفسه، فهذا هو المحال الباطل الذي لا يجد إلى القول به سبيلًا في قياس، ولا نظر، ولا معقول؛ لأنه لا يكون الكلام إلا من متكلم، كما

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ١٦٦).

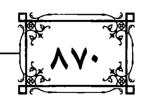
لا تكون إرادة إلا من مريد، ولا العلم إلا من عالم، ولا القدرة إلا من قدير، ولا رؤى، ولا يُرى قط كلام قائم بنفسه يتكلم بذاته، فلما استحال من هذه الجهات الثلاث أن يكون مخلوقًا ثبت أنه صفة لله، وصفات الله كلها غير مخلوقة.

والحجة الثانية: اتفق هو وبشر على أنه كان الله ولا شيء، وكان ولمَّا يفعل، ولم يخلق شيئًا.

قال له: فبأي شيء أحدث هذه الأشياء؟ قال: أحدثها بقدرته التي لم تزل. قال عبد العزيز: فقلت: صدقت أحدثها بقدرته التي لم تزل. أفليس نقول: إنه لم يزل قادرًا؟ قال: بلى. فقلت له: أفنقول: إنه لم يزل يفعل؟ قال: لا أقول هذا. قلت له: فلابد أن يلزمك أن تقول: إنه خلق بالفعل الذي كان عن القدرة، وليس الفعل هو القدرة؛ لأن القدرة صفة لله. ولا يقال: صفة الله هي الله، ولا هي غير الله. قال بشر: ويلزمك أنت -أيضًا- أن تقول: إن الله لم يزل يفعل، ويخلق. فإذا قلت ذلك ثبت أن المخلوق لم يزل مع الله. فقلت له: ليس لك أن تحكم عليَّ، وتلزمني ما لا يلزمني، وتحكي عني ما لم أقل إنه لم يزل الخالق يخلق، ولم يزل الفاعل يفعل، فتلزمني ما قلتَ. وإنما قلت: إنه لم يزل الفاعل سيفعل، ولم يزل الخالق سيخلق؛ لأن الفعل صفة لله يقدر عليه، ولا يمنعه منه مانع.

قال بشر: وأنا أقول: إنه أحدث الأشياء بقدرته، فقل أنت ما شئت.

قال عبد العزيز: فقلت: يا أمير المؤمنين قد أقر بشر أن الله كان ولا شيء، وأنه أحدث الأشياء بعد أن لم تكن شيئًا بقدرته. وقلت: إما أنه أحدثها بأمره، وقوله عن قدرته، فلا يخلو يا أمير المؤمنين أن يكون أول خلق خلقه الله بقول قاله، أو بإرادة أرادها، أو بقدرة قدَّرها؟ وأي ذلك كان، فقد ثبت أن هنا إرادة ومريدًا، ومرادًا، وقولًا وقائلًا ومقولًا له، وقدرة وقادرًا، ومقدورًا عليه، وذلك كله متقدم قبل الخلق، وما كان قبل الخلق متقدمًا، فليس هو من الخلق).



إلى أن قال الشيخ[1]: (قال الحاكم: سمعت أبا سعيد عبد الرحمن بن أحمد المقري يقول: سمعت أبا بكر محمد بن إسحاق -يعني: ابن خزيمة- يقول: الذي أقول به: إن القرآن كلام الله، ووحيه، وتنزيله غير مخلوق، ومن قال: إن القرآن، أو شيئًا منه، وعن وحيه، وتنزيله مخلوق. أو يقول: إن الله لا يتكلم بعد ما كان تكلم به في الأزل. أو يقول: إن أفعال الله مخلوقة، أو يقول: إن القرآن محدث، أو يقول: إن شيئًا من صفات الله صفات الذات، أو اسمًا من أسماء الله مخلوق، فهو عندي جهمي يستتاب، فإن تاب وإلا ضربت عنقه، وألقي علي بعض المزابل. هذا مذهبي، ومذهب من رأيت من أهل الأثر في الشرق والغرب من أهل العلم، ومن حكى عني خلاف هذا، فهو كاذب باهت، ومن نظر في كتبي المصنفة في العلم ظهر له، وبان أن الكلابية -لعنهم الله - كذبة فيما يحكون عني مما هو خلاف أصلي وديانتي).

ثم قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[2]: (وذكر عن ابن خزيمة أنه قال: زعم بعض جهلة هؤلاء الذين نبغوا في سنيننا هذه: أن الله لا يكرر الكلام، فلا هم يفهمون كتاب الله، وأن الله قد أخبر في نص الكتاب في مواضع أنه خلق آدم، وأنه أمر الملائكة بالسجود، فكرر هذا الذكر في غير موضع، وكرر ذكر كلامه لموسى مرة بعد أخرى، وكرر ذكر عيسى ابن مريم في مواضع، وحمد نَفَسه في مواضع، فقال: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الكهف:١]، و﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [الأنعام:١]، و﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [سبأ:١]، وكرر زيادة على ثلاثين كرة ﴿فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن:١٣]، ولم أتوهم أن مسلمًا يتوهم أن الله لا يتكلم بشيء

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ١٧٠).

(٢) مجموع الفتاوى (٦/ ١٧١).

مرتين، وهذا مقالة من زعم أن كلام الله مخلوق، ويتوهم أنه لا يجوز أن يقول: خلق الله شيئًا واحدًا مرتين).

إلى أن قال: (وأقول: لم يزل الله متكلمًا، ولا يزال متكلمًا، لا مثل لكلامه من كلام خلقه، ولا نفاد لكلامه، لم يزل ربنا بكلامه وعلمه وقدرته، كلم ربنا أنبياءه، وكلم موسى، والله الذي قال له: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي﴾ [طه:١٤]، ويكلم أولياءه يوم القيامة، ويحييهم بالسلام قولًا في دار عدنه، وينادي عباده، فيقول: ﴿مَاذَآ أَجَبۡتُمُ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ [القصص:٦٥]، ويقول: ﴿لِّمَنِ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَۖ لِلَّهِ ٱلۡوَٰحِدِ ٱلۡقَهَّارِ﴾ [غافر:١٦]، ويكلم أهل النار بالتوبيخ، والعقاب، ويقول لهم: ﴿ٱخۡسَـُٔواْ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾ [المؤمنون:١٠٨]، ويخلو الجبار بكل أحد من خلقه، فيكلمه ليس بينه وبين أحد منهم ترجمان؛ كما قال النبي[1] صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويكلم ربنا جهنم، فيقول لها: ﴿هَلِ ٱمۡتَلَأۡتِ﴾ [ق:٣٠]، وينطقها، فتقول: ﴿هَلۡ مِن مَّزِيدٖ﴾ [ق:٣٠]، فمن زعم أن الله لم يتكلم إلا مرة، ولم يتكلم إلا ما تكلم به، ثم انقضى كلامه كفر بالله، بل لم يزل الله متكلمًا، ولا يزال متكلمًا، لا مثل لكلامه؛ لأنه صفة من صفاته، فنفى الله المثل عن كلامه، كما نفى المثل عن نفسه، ونفى النفاد عن كلامه، كما نفى الهلاك عن نفسه، فقال: ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥ﴾ [القصص:٨٨]، ﴿قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلۡبَحۡرُ قَبۡلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي﴾ [الكهف:١٠٩]).

---

(١) رواه البخاري (٦٥٣٩)، ومسلم (١٠١٦)، من حديث عدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الاسم، والمسمى

تكلم الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى في الاسم والمسمى؛ هل هو هو؟ أو غيره؟ أو لا يقال: هو هو، ولا يقال: هو غيره؟ أو هو له؟ أو يفصل في ذلك[1].

(فالناس قد تنازعوا في ذلك، والنزاع اشتهر في ذلك بعد الأئمة -بعد أحمد، وغيره-، والذي كان معروفًا عند أئمة السنة -أحمد، وغيره- الإنكار على الجهمية الذين يقولون: أسماء الله مخلوقة، فيقولون: الاسم غير المسمى، وأسماء الله غيره، وما كان غيره فهو مخلوق؟ وهؤلاء الذين ذمهم السلف، وغلظوا فيهم القول؛ لأن أسماء الله من كلامه، وكلام الله غير مخلوق، بل هو المتكلم به، وهو المسمى لنفسه بما فيه من الأسماء، والجهمية يقولون: كلامه مخلوق، وأسماؤه مخلوقة، وهو نفسه لم يتكلم بكلام يقوم بذاته، ولا سمى نفسه باسم هو المتكلم به، بل قد يقولون: إنه تكلم به، وسمى نفسه بتلك الأسماء، بمعنى: أنه خلقها في غيره، لا بمعنى أنه نفسه تكلم بها الكلام القائم به، فالقول في أسمائه هو نوع من القول في كلامه، والذين وافقوا السلف على أن كلامه غير مخلوق، وأسماءه غير مخلوقة يقولون: الكلام والأسماء من صفات ذاته).

إلى أن قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (والمقصود هنا: أن المعروف عن أئمة السنة إنكارهم على من قال: أسماء الله مخلوقة، وكان الذين يطلقون القول بأن الاسم غير المسمى هذا مرادهم، فلهذا يروى عن الشافعي، والأصمعي، وغيرهما أنه قال: إذا سمعت الرجل يقول: الاسم غير المسمى، فاشهد عليه بالزندقة.

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ١٨٥).

ولم يعرف -أيضًا- عن أحد من السلف أنه قال: الاسم هو المسمى، بل هذا قاله كثير من المنتسبين إلى السنة بعد الأئمة، وأنكره أكثر أهل السنة عليهم، ثم منهم من أمسك عن القول في هذه المسألة نفيًا وإثباتًا؛ إذ كان كل من الإطلاقين بدعة، كما ذكره الخلال عن إبراهيم الحربي، وغيره، وكما ذكره أبو جعفر الطبري في الجزء الذي سماه «صريح السنة»، ذكر مذهب أهل السنة المشهور في القرآن، والرؤية، والإيمان، والقدر، والصحابة، وغير ذلك، وذكر أن مسألة اللفظ ليس لأحد من المتقدمين فيها كلام، كما قال: لم نجد فيها كلامًا عن صحابي مضى، ولا عن تابعي قفا، ولا عمن في كلامه الشفا والغنا، ومن يقوم لدينا مقام الأئمة الأولى: أبو عبد الله أحمد بن حنبل، فإنه كان يقول: اللفظية جهمية. ويقول: من قال: لفظي بالقرآن مخلوق، فهو جهمي. ومن قال: غير مخلوق، فهو مبتدع.

وذكر -يعني: الطبري- أن القول في الاسم والمسمى من الحماقات المبتدعة التي لا يعرف فيها قول لأحد الأئمة، وأن حَسْب الإنسان أن ينتهي إلى قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف:١٨٠]، وهذا هو القول بأن الاسم للمسمى، وهذا الإطلاق اختيار أكثر المنتسبين إلى السنة من أصحاب الإمام أحمد، وغيره، والذين قالوا: الاسم هو المسمى كثير من المنتسبين إلى السنة، مثل: أبي بكر عبد العزيز، وأبي القاسم الطبري، واللالكائي، وأبي محمد البغوي صاحب «شرح السنة»، وغيرهم، وهو أحد قولي أصحاب أبي الحسن الأشعري، اختاره أبو بكر بن فورك، وغيره.

والقول الثاني -وهو المشهور عن أبي الحسن-: أن الأسماء ثلاثة أقسام:

تارة يكون الاسم هو المسمى، كاسم الموجود.

وتارة يكون غير المسمى، كاسم الخالق.

وتارة لا يكون هو، ولا غيره كاسم العليم والقدير.

وهؤلاء الذين قالوا: إن الاسم هو المسمى لم يريدوا بذلك أن اللفظ المؤلف من الحروف هو نفس الشخص المسمى به، فإن هذا لا يقوله عاقل، ولهذا يقال: لو كان الاسم هو المسمى لكان من قال: نار. احترق لسانه، ومن الناس من يظن أن هذا مرادهم، ويشنع عليهم، وهذا غلط عليهم، بل هؤلاء يقولون: اللفظ هو التسمية، والاسم ليس هو اللفظ، بل هو المراد باللفظ.

فإنك إذا قلت: يا زيد. يا عمرو. فليس مرادك دعاءَ اللفظ، بل مرادك دعاء المسمى باللفظ، وذكرت الاسم، فصار المراد بالاسم هو المسمى، وهذا لا ريب فيه إذا أُخبر عن الأشياء، فذكرت أسماؤها، فقيل: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الفتح:٢٩]، ﴿وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب:٤٠]، ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء:١٦٤]، فليس المراد أن هذا اللفظ هو الرسول، وهو الذي كلمه الله.

وكذلك إذا قيل: جاء زيد. واشْهَد على عمروٍ. وفلان عدل، ونحو ذلك. فإنما تذكر الأسماء، والمراد بها المسميات، وهذا هو مقصود الكلام، فلما كانت أسماء الأشياء إذا ذكرت في الكلام المؤلف، فإنما المقصود هو المسميات.

قال هؤلاء: الاسم هو المسمى، وجعلوا اللفظ الذي هو الاسم عند الناس هو التسمية؛ كما قال البغوي: والاسم هو المسمى، وعينه وذاته، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَٰمٍ ٱسۡمُهُۥ يَحۡيَىٰ﴾ [مريم:٧]، أخبر أنه اسمه يحيى، ثم نادى الاسم، فقال: ﴿يَٰيَحۡيَىٰ﴾ [مريم:١٢]، وقال: ﴿مَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسۡمَآءٗ سَمَّيۡتُمُوهَآ﴾ [يوسف:٤٠]، وأراد الأشخاص المعبودة؛ لأنهم كانوا يعبدون المسميات، وقال: ﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى﴾ [الأعلى:١]، ﴿تَبَٰرَكَ ٱسۡمُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن:٧٨]، قال: ثم يقال للتسمية -أيضًا-: اسم، واستعماله في التسمية أكثر من استعماله في المسمى).

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقية أقوالهم في هذا الموضوع، ثم قال[(١)]:

(قلت: لو اقتصروا على أن أسماء الشيء إذا ذكرت في الكلام، فالمراد بها المسميات، كما ذكروا في قوله: ﴿يَٰيَحۡيَىٰ﴾، ونحو ذلك، لكان ذلك معنى واضحًا لا ينازعه فيه من فهمه، لكن لم يقتصروا على ذلك، ولهذا أنكر قولهم جمهور الناس من أهل السنة، وغيرهم؛ لما في قولهم من الأمور الباطلة، مثل: دعواهم أن لفظ اسم الذي هو ألفٌ وسينٌ وميمٌ معناه ذات الشيء، ونفسه أن الأسماء التي هي الأسماء، مثل: زيد وعمرو هي التسميات ليست هي أسماء المسميات، وكلاهما باطل مخالف لما يعلمه جميع الناس من جميع الأمم، ولما يقولونه، فإنهم يقولون: إن زيدًا وعمرًا، ونحو ذلك هي أسماء الناس، والتسمية: جعل الشيء اسمًا لغيره، والاسم هو القول الدال على المسمى.

وأيضًا: هم تكلفوا هذا التكلف؛ ليقولوا: إن اسم الله غير مخلوق. ومرادهم أن الله غير مخلوق، وهذا مما لا تنازع فيه الجهمية، والمعتزلة، فإن أولئك ما قالوا الأسماء مخلوقة إلا لما قال هؤلاء هي التسميات، فوافقوا الجهمية، والمعتزلة في المعنى، ووافقوا أهل السنة في اللفظ، ولكن أرادوا به ما لم يسبقهم أحد إلى القول به من أن لفظ اسم وهو (ألف سين ميم) معناه إذا أطلق هو الذات المسماة، بل معنى هذا اللفظ هي الأقوال التي هي أسماء الأشياء، مثل: زيد وعمرو، وعالم وجاهل، فلفظ الاسم لا يدل على أن هذه الأسماء هي مسماه، ثم قد عرف أنه إذا أطلق الاسم في الكلام في المنظوم، فالمراد به المسمى، فلهذا يقال: ما اسم هذا؟ فيقال: زيد، فيجاب باللفظ، ولا يقال: ما اسم هذا؟ فيقال: هو هو.

وما ذكروه من الشواهد حجة عليهم، أما قوله: ﴿إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَٰمٍ ٱسۡمُهُۥ يَحۡيَىٰ لَمۡ نَجۡعَل لَّهُۥ مِن قَبۡلُ سَمِيّٗا﴾ [مريم:٧]، ثم قال: ﴿يَٰيَحۡيَىٰ﴾ [مريم:١٢]، فالاسم الذي

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ١٩١).

هو يحيى هو اللفظ المؤلف من: ياء وحاء وياء، هذا هو اسمه، ليس اسمه هو ذاته، بل هذه مكابرة، ثم لما ناداه، فقال: ﴿يَـٰيَحْيَىٰ﴾، فالمقصود المراد بنداء الاسم هو نداء المسمى لم يقصد نداء اللفظ، لكن المتكلم لا يمكنه نداء الشخص المنادى إلا بذكر اسمه وندائه، فيعرف حينئذٍ أن قصده نداء الشخص المسمى، وهذه من فائدة اللغات، وقد يدعى بالإشارة، وليست الحركة هي ذاته، ولكن هي دليل على ذاته.

وأما قوله: ﴿تَبَـٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَـٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن:٧٨]، ففيها قراءتان: الأكثرون يقرؤون ﴿ذِى ٱلْجَلَـٰلِ﴾، فالرب المسمى هو ذو الجلال والإكرام، وقرأ ابن عامر ﴿ذو الجلال والإكرام﴾، وكذلك هي في المصحف الشامي، وفي مصاحف أهل الحجاز، والعراق بالياء.

وأما قوله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَـٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن:٢٧]، فهي بالواو باتفاقهم.

قال ابن الأنباري، وغيره: ﴿تَبَارَكَ﴾ [الأعراف:٥٤] تفاعُلٌ من البركة، والمعنى: أن البركة تكتسب، وتنال بذكر اسمه، فلو كان لفظ الاسم معناه المسمى لكان يكفي قوله: (تبارك ربك)، فإن الاسم عندهم هو نفس الرب، فكان هذا تكريرًا، وقال بعض الناس: إن ذكر الاسم هنا صلة، والمراد: تبارك ربك، ليس المراد الإخبار عن اسمه بأنه تبارك، وهذا غلط، فإنه على هذا يكون قول المصلي: تبارك اسمك[1]، أي: تباركت أنت، ونفس أسماء الرب لابركة فيها، ومعلوم أن نفس أسمائه مباركة، وبركتها في جهة دلالتها على المسمى، ولهذا فرقت الشريعة بين ما يذكر اسم الله عليه، وما لا يذكر اسم الله عليه، في مثل قوله: ﴿فَكُلُوا۟ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام:١١٨]، وقوله: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا۟

(١) انظر: صحيح مسلم (٣٩٩) من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موقوفًا.

مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ [الأنعام:١١٩]، وقوله: ﴿ وَٱذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ [المائدة:٤]، وقول النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لعدي بن حاتم: «**وَإِنْ خَالَطَ كَلْبُكَ كِلَابًا أُخْرَى فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّكَ إِنَّمَا سَمَّيْتَ عَلَى كَلْبِكَ وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى غَيْرِهِ**»[1].

وأما قوله تعالى: ﴿ مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسْمَآءً سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم ﴾ [يوسف:٤٠]، فليس المراد كما ذكروه: إنكم تعبدون الأوثان المسماة، فإن هذا هم معترفون به.

والرب تعالى نفى ما كانوا يعتقدونه، وأثبت ضده، ولكن المراد أنهم سموها آلهة، واعتقدوا ثبوت الإلهية فيها، وليس فيها شيء من الإلهية، فإذا عبدوها معتقدين إلهيتها مسمين لها آلهة لم يكونوا قد عبدوا إلا أسماء ابتدعوها هم ما أنزل الله بها من سلطان؛ لأن الله لم يأمر بعبادة هذه، ولا جعلها آلهة، كما قال: ﴿ وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ ﴾ [الزخرف:٤٥]، فتكون عبادتهم لما تصوروه في أنفسهم من معنى الإلهية، وعبروا عنه بألسنتهم، وذلك أمر موجود في أذهانهم وألسنتهم، لا حقيقة له في الخارج، فما عبدوا إلا هذه الأسماء التي تصوروها في أذهانهم، وعبروا عن معانيها بألسنتهم، وهم لم يقصدوا عبادة الصنم إلا لكونه إلهًا عندهم، وإلهيته هي في أنفسهم لا في الخارج، فما عبدوا في الحقيقة إلا ذلك الخيال الفاسد الذي عُبر عنه، ولهذا قال في الآية الأخرى: ﴿ وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ قُلْ سَمُّوهُمْ ۚ أَمْ تُنَبِّـُٔونَهُۥ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلْأَرْضِ أَم بِظَٰهِرٍ مِّنَ ٱلْقَوْلِ ۗ بَلْ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مَكْرُهُمْ وَصُدُّوا۟ عَنِ ٱلسَّبِيلِ ۗ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ ﴾ [الرعد:٣٣]، يقول: سموهم بالأسماء التي يستحقونها، هل هي خالقة رازقة محيية مميتة؟ أم هي مخلوقة لا تملك ضرًا، ولا نفعًا؟ فإذا سموها، فوصفوها بما تستحقه من الصفات تبين ضلالهم، قال تعالى: ﴿ أَمْ تُنَبِّـُٔونَهُۥ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [الرعد:٣٣]، وما

---

(١) رواه البخاري (٥٤٧٥)، ومسلم (١٩٢٩).

لا يعلم أنه موجود، فهو باطل لا حقيقة له، ولو كان موجودًا لعلمه موجودًا ﴿أَم بِظَـٰهِرٍ مِّنَ ٱلْقَوْلِ﴾، أي: بقول ظاهر باللسان لا حقيقة له في القلب، بل هو كذب وبهتان).

إلى أن قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: (وأما احتجاجهم بقوله: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى:١]، وأن المراد: سبح ربك الأعلى. وكذلك قوله: ﴿تَبَـٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَـٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن:٧٨]، وما أشبه ذلك، فهذا للناس فيه قولان معروفان، وكلاهما حجة عليهم:

منهم قال: الاسم هنا صلة. والمراد: سبح ربك، وتبارك ربك، وإذا قيل: هو صلة، فهو زائد لا معنى له، فيبطل قولهم: إن مدلول لفظ اسم هو المسمى.

ومنهم من قال: إنه ليس بصلة، بل المراد تسبيح الاسم نفسه، فهذا مناقض لقولهم مناقضة ظاهرة.

والتحقيق: أنه ليس بصلة، بل أمر الله بتسبيح اسمه، كما أمر بذكر اسمه، والمقصود بتسبيحه، وذكره هو تسبيح المسمى، وذكره، فإن المسبح والذاكر إنما يسبح اسمه، ويذكره، فيقول: سبحان ربي الأعلى. فهو نطق بلفظ: ربي الأعلى، والمراد هو المسمى بهذا اللفظ، فتسبيح الاسم هو تسبيح المسمى).



(١) مجموع الفتاوى (٦/ ١٩٨).



الرد على من زعم أن الإمام أحمد يقول بنفي الصفات

سئل شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ عمن زعم أن الإمام أحمد كان من أعظم النفاة للصفات -صفات الله تعالى-، وإنما الذين انتسبوا إليه من أتباعه في المذهب ظنوا أنه كان من أهل الإثبات المنافي للتعطيل؛ جهلًا منهم بما جرى له، فإنه اتفق له أمر عجيب، وهو أن ناسًا من الزنادقة قد علموا زهد أحمد، وورعه، وتقواه، وأن الناس يتبعونه فيما يذهب إليه، فجمعوا له كلامًا في الإثبات، وعزوه إلى تفاسير، وكتب، وأحاديث، وأضافوا -أيضًا- إلى الصحابة، والأئمة، وغيرهم حتى إليه هو شيئًا كثيرًا من ذلك على لسانه، وجعلوا ذلك في صندوق مقفل، وطلبوا من الإمام أحمد أن يستودع ذلك الصندوق منهم، وأظهروا أنهم على سفر، ونحو ذلك، وأنهم غرضهم الرجوع إليه؛ ليأخذوا تلك الوديعة، وهم يعلمون أنه لا يتعرض لما في الصندوق، فلم يزل عنده ذلك الصندوق إلى أن توفاه الله، فدخل أتباعه والذين أخذوا عنه العلم، فوجدوا ذلك الصندوق، وفتحوه، فوجدوا فيه تلك الأحاديث الموضوعة، والتفاسير، والنقول الدالة على الإثبات، فقالوا: لو لم يكن الإمام أحمد يعتقد ما في هذه الكتب لما أودعها هذا الصندوق، واحترز عليها.

فقرأوا تلك الكتب، وأشهروها في جملة ما أشهروا من تصانيفه، وعلومه، وجهلوا مقصود أولئك الزنادقة الذين قصدوا إفساد هذه الأمة الإسلامية، كما حصل مقصود بولس بإفساد الملة النصرانية بالرسائل التي وضعها لهم.

فأجاب الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن ذلك بقوله[(١)]:

(من قال تلك الحكاية المفتراة عن أحمد بن حنبل، وأنه أودع عنده صناديق فيها كتب لم يعرف ما فيها حتى مات، وأخذها أصحابه، فاعتقدوا ما فيها، فهذا يدل على غاية جهل هذا المتكلم، فإن أحمد لم يأخذ عنه المسلمون كلمة واحدة من صفات الله تعالى قالها هو، بل الأحاديث التي يرويها أهل العلم في صفات الله كانت موجودة عند الأمة قبل أن يولد الإمام أحمد، وقد رواها أهل العلم غير الإمام أحمد، فلا يحتاج الناس فيها إلى رواية أحمد، بل هي معروفة ثابتة عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولو لم يخلق أحمد.

وأحمد إنما اشتهر أنه إمام أهل السنة، والصابر على المحنة لما ظهرت محن الجهمية الذين ينفون صفات الله تعالى، ويقولون: إن الله لا يرى في الآخرة، وإن القرآن ليس هو كلام الله، بل هو مخلوق من المخلوقات، وإنه تعالى ليس فوق السماوات، وإن محمدًا لم يعرج إلى الله، وأضلوا بعض ولاة الأمر، فامتحنوا الناس بالرغبة والرهبة، فمن الناس من أجابهم رغبة، ومن الناس من أجابهم رهبة، ومنهم من اختفى، فلم يظهر لهم، وصار من لم يجبهم قطعوا رزْقَه، وعزلوه عن ولايته، وإن كان أسيرًا لم يفكوه، ولم يقبلوا شهادته، وربما قتلوه، أو حبسوه، والمحنة مشهورة معروفة كانت في إمارة المأمون، والمعتصم، والواثق، ثم رفعها المتوكل، فثبت الله الإمام أحمد، فلم يوافقهم على تعطيل صفات الله تعالى، وناظرهم في العلم، فقطعهم، وعذبوه فصبر على عذابهم، فجعله الله من الأئمة الذين يهدون بأمره؛ كما قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا ۖ وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة:٢٤]، فمن أُعطى الصبر واليقين جعله الله إمامًا في الدين، وما تكلم به -يعني: الإمام أحمد- من السنة، فإنما أضيف إليه؛ لكونه أظهره وأبداه، لا لكونه أنشأه وابتداه، وإلا فالسنة سنة النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فأصدق الكلام

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٢١٣).

كلام الله، وخير الهدى هدى محمد بن عبد الله، وما قاله الإمام أحمد هو قول الأئمة قبله، كمالك، والثوري، والأوزاعي، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وقول التابعين قبل هؤلاء، وقول الصحابة الذين أخذوه عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وأحاديث السنة معروفة في «الصحيحين»، وغيرهما من كتب الإسلام، والنقل عن أحمد، وغيره من أئمة السنة متواتر بإثبات صفات الله تعالى، وهؤلاء متبعون في ذلك ما تواتر عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فأما أن المسلمين يثبتون عقيدتهم في أصول الدين بقوله، أو بقول غيره من العلماء، فهذا لا يقوله إلا جاهل، وأحمد بن حنبل نهى عن تقليده، وتقليد غيره من العلماء في الفروع، وقال: لا تقلد دينك الرجال، فإنهم لن يسلموا أن يغلطوا.

وقال: لا تقلدني، ولا مالكًا، ولا الثوري، ولا الشافعي.

وقد جرى في ذلك على سنن غيره من الأئمة، فكلهم نهوا عن تقليدهم، كما نهى الشافعي عن تقليده، وتقليد غيره من العلماء، فكيف يُقلَّد أحمد، وغيره في أصول الدين؟

وأصحاب أحمد مثل: أبي داود السجستاني، وإبراهيم الحربي، وعثمان بن سعيد الدارمي، وأبي زرعة، وأبي حاتم، والبخاري، ومسلم، وبقي بن مخلد، وأبي بكر الأثرم، وابنيه صالح وعبد الله، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، ومحمد بن مسلم بن وارة، وغير هؤلاء الذين هم من أكابر أهل العلم والفقه والدين، ولا يقبلون كلام أحمد، ولا غيره إلا بحجة يبينها لهم، وقد سمعوا العلم كما سمعه هو، وشاركوه في كثير من شيوخه، ومن لم يلحقوه أخذوا عن أصحابه الذين هم نظراؤه، وهذه الأمور يعرفها من يعرف أحوال الإسلام وعلمائه).



ما يستدل به المبطل، فهو دليل عليه

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تحت عنوان: «قاعدة شريفة»[1]:

(وهي: أن جميع ما يحتج به المبطل من الأدلة الشرعية والعقلية إنما تدل على الحق، لا تدل على قول باطل، وهذا ظاهر يعرفه كل أحد، فإن الدليل الصحيح لا يدل إلا على حق، لا على باطل، ويبقى الكلام في أعيان الأدلة، وبيان انتفاء دلالتها على الباطل، ودلالتُها على الحق هو تفصيل هذا الإجمال.

والمقصود هنا شيء آخر، وهو نفس الدليل الذي يحتج به المبطل هو بعينه إذا أعطى حقه، وتميز ما فيه من حق وباطل، وبُيِّن ما يدل عليه تبين أنه يدل على فساد قول المبطل المحتج به في نفس ما احتج به عليه، وهذا عجيب، قد تأملته فيما شاء الله من الأدلة السمعية، فوجدته كذلك.

والمقصود هنا: بيان أن الأدلة العقلية التي يعتمدون عليها في الأصول، والعلوم الكلية، والإلهية هي كذلك، فأما الأدلة السميعة، فقد ذكرت من هذا أمورًا متعددة مما يحتج به الجهمية، والرافضة، وغيرهم، مثل:

احتجاج الجهمية نفاة الصفات بقوله: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص:١-٢]، وقد ثبت في غير موضع أنها تدل على نقيض مطلوبهم، وتدل على الإثبات، وكذلك احتجاجهم على نفي الرؤية بقوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَـٰرَ﴾ [الأنعام:١٠٣]؛ فإنها تدل على إثبات الرؤية، ونفي الإحاطة، وكذلك الاحتجاج بقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]، ونحو ذلك.

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٢٨٨).

والمقصود هنا: الكلام على الأدلة العقلية، فإن كل من له معرفة يعرف أن السمعيات إنما تدل على إثبات الصفات، والمقصود هنا: الكلام على الأدلة العقلية التي يحتج بها المبطل من الجهمية نفاة الصفات، ومن الممثلة الذين يمثلونه بخلقه، وعلى الأدلة التي يحتج بها القدرية النافية، والقدرية المجبرة الجهمية، فإن هذين الأصلين، وهما: الصفات، والقدر، ويسميان التوحيد، والعدل هما أعظم وأجل ما تكلم فيه في الأصول، والحاجة إليهما أعم، ومعرفة الحق فيهما أنفع من غيرهما.

فنقول: إذا تدبر الخبير ما احتج به من يقول: إن القرآن قديم، كالأشعري، وأتباعه، ومن وافقهم كالقاضي أبي يعلى، وأتباعه، وأبي المعالي، وأبي الوليد الباجي، وأبي منصور الماتريدي، وغيرهم من الحنبلية، والشافعية، والمالكية، والحنفية لم توجد عند التحقيق تدل إلا على مذهب السلف والأئمة الذي يدل عليه الكتاب والسنة، وكذلك إذا تدبر ما يحتج به من يقول: إن القرآن مخلوق إنما يدل على قول السلف والأئمة).

ثم ذكر الشيخ حجج الفريق الأول، فقال:

(**الحجة الأولى**: أنه لو لم يكن الكلام قديمًا للزم أن يتصف في الأزل بضدٍّ من أضداده، إما السكوت، وإما الخرس، ولو كان أحد هذين قديمًا لامتنع زواله، وامتنع أن يكون متكلمًا فيما لا يزال، ولما ثبت أنه متكلم فيما لم يزل ثبت أنه لم يزل متكلمًا، وأيضًا: فالخرس آفة ينزه الله عنها.

والحجة الثانية: أنه لو كان مخلوقًا لكان قد خلقه إما في نفسه، أو في غيره، أو قائمًا بنفسه، والأول ممتنع؛ لأنه يلزم أن يكون محلًا للحوادث، والثاني باطل؛ لأنه يلزم أن يكون كلامًا للمحل الذي خلق فيه، والثالث باطل؛ لأن الكلام صفة، والصفة لا تقوم بنفسها، فلما بطلت الأقسام الثلاثة تعين أنه قديم).

ثم بدأ الشيخ ينقض أقسام هذه الحجة، فقال:

(أما الحجة الأولى، فهي تدل على مذهب السلف، وأنه لم يزل متكلمًا إذا شاء، وكيف شاء، فيدل على أن نوع الكلام قديم، لا على أنه لم يتكلم بمشيئته وقدرته، وأن الكلام شيء واحد قديم، فتبين أن الأدلة العقلية الصحيحة من جميع الطوائف إنما تدل على تصديق الرسول، وتحقيق ما أخبر به على خلاف قوله، وهي من آيات الله الدالة على تصديق الأنبياء التي قال الله فيها: ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْأَفَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ﴾ [فصلت:٥٣]، وهي من الميزان الذي أنزله الله تعالى).

إلى أن قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: (وأما ما يدعونه من الكلام النفساني، فذاك لا يعقل أن من خلا عنه كان ساكتًا، أو أخرس، فلا يدل بتقدير ثبوته على أن الخالي عنه يجب أن يكون ساكتًا، أو أخرس، وأيضًا: فالكلام النفساني الذي أثبتوه لم يثبتوا ما هو، بل ولا تصوروه، وإثبات الشيء فرع عن تصوره، فمن لم يتصور ما يثبته كيف يجوز أن يثبته؟ ولهذا كان أبو سعيد بن كلاب رأس هذه الطائفة، وإمامها في هذه المسألة لا يذكر في بيانها شيئًا يعقل، بل يقول: هو معنى يناقض السكوت والخرس، والسكوت والخرس إنما يتصوران إذا تصور الكلام، فالساكت هو الساكت عن الكلام، والأخرس هو العاجز عنه، أو الذي حصلت له آفة في محل النطق تمنعه عن الكلام، وحينئذٍ فلا يعرف الساكت والأخرس حتى يعرف الكلام.

ولا يعرف الكلام حتى يعرف الساكت والأخرس، فتبين أنهم لم يتصوروا ما قالوه، ولم يثبتوه، بل هم في الكلام يشبهون النصارى في الكلمة، وما قالوه في الأقانيم، والتثليث، والاتحاد، فإنهم يقولون ما لا يتصورونه، ولا يبينونه، والرسل عليهم الصلاة والسلام إذا أخبروا بشيء ولم نتصوره وجب تصديقهم، وأما ما يثبت بالعقل، فلابد

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٢٩٥).

أن يتصوره القائل به، وإلا كان قد تكلم بلا علم، فالنصارى تتكلم بلا علم، فكان كلامهم متناقضًا، ولم يحصل لهم قول معقول، ولهذا كان مما يشنع به على هؤلاء -يعني: الأشاعرة- أنهم احتجوا في أصل دينهم، ومعرفة حقيقة الكلام كلام الله، وكلام جميع الخلق بقول شاعر نصراني يقال له الأخطل:

إِنَّ الْكَلَامَ لَفِي الْفُؤَادِ وَإِنَّمَا جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الْفُؤَادِ دَلِيلا

وقد قالت طائفة: إن هذا ليس من شعره، وبتقدير أن يكون من شعره، فالحقائق العقلية، أو مسمى لفظ الكلام الذي يتكلم به جميع الناس لا يرجع فيه إلى قول ألف شاعر فاضل، دع أن يكون شاعرًا نصرانيًا اسمه الأخطل، والنصارى قد عرف أنهم يتكلمون في كلمة الله بما هو باطل).



الولاء والبراء من الإيمان

يتكلم الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن معاداة أعداء الله، وأنها شرط للإيمان، فيقول[١]: (فإن نفس الإيمان ينافي موادتهم، كما ينفي أحد الضدين الآخر، فإذا وجد الإيمان انتفى ضده، وهو موالاة أعداء الله، فإذا كان الرجل يوالي أعداء الله بقلبه كان ذلك دليلًا على أن قلبه ليس فيه الإيمان الواجب، ومثله: قوله تعالى في الآية الأخرى: ﴿ تَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِى ٱلْعَذَابِ هُمْ خَـٰلِدُونَ ﴿٨٠﴾ وَلَوْ كَانُوا۟ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِىِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَآءَ وَلَـٰكِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ فَـٰسِقُونَ ﴾ [المائدة:٨٠-٨١]، فذكر جملة شرطية تقتضي أنه إذا وجد الشرط وجد المشروط بحرف «لو» الذي يقتضي مع الشرط انتفاء المشروط، فقال: ﴿ وَلَوْ كَانُوا۟ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِىِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَآءَ ﴾، فدل على أن الإيمان المذكور ينفي اتخاذهم أولياء ويضاده، ولا يجتمع الإيمان واتخاذهم أولياء في القلب، ودل ذلك على أن من اتخذهم أولياء ما فعل الإيمان الواجب من الإيمان بالله، والنبي، وما أنزل إليه.

ومثله: قوله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَـٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ ۘ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ ﴾ [المائدة:٥١]، فإنه أخبر في تلك الآيات أن متوليهم لا يكون مؤمنًا، وأخبر هنا أن متوليهم هو منهم، فالقرآن يصدق بعضه بعضًا، قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَـٰبًا مُّتَشَـٰبِهًا مَّثَانِىَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ﴾ [الزمر:٢٣] الآية، وكذلك قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَإِذَا كَانُوا۟ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمْرٍ

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ١٧).

جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُواْ حَتَّىٰ يَسْتَـْٔذِنُوهُ﴾ [النور:٦٢] دليل على أن الذهاب المذكور بدون استئذانه لا يجوز، وأنه يجب ألا يذهب حتى يستأذن، فمن ذهب ولم يستأذن كان قد ترك بعض ما يجب عليه من الإيمان، فلهذا نفى عنه الإيمان، فإن حرف «إنما» يدل على إثبات المذكور، ونفي غيره.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ۚ وَمَآ أُوْلَـٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾ وَإِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٤٨﴾ وَإِن يَكُن لَّهُمُ ٱلْحَقُّ يَأْتُوٓاْ إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ ﴿٤٩﴾ أَفِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرْتَابُوٓاْ أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُۥ ۚ بَلْ أُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ ﴿٥٠﴾ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۚ وَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [النور:٤٧-٥١]).

إلى أن قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١]: (والمقصود هنا: أن كل ما نفاه الله ورسوله من مسمى أسماء الأمور الواجبة كاسم الإيمان، والإسلام، والدين، والصلاة، والصيام، والطهارة، والحج، وغير ذلك إنما يكون لترك واجب من ذلك المسمى، ومن هذا قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾ [النساء:٦٥]، فلما نفى الإيمان حتى توجد هذه الغاية دل على أن هذه الغاية فرض على الناس، فمن تركها كان من أهل الوعيد، ولم يكن قد أتى بالإيمان الواجب الذي وعد أهله بدخول الجنة بلا عذاب، فإن الله إنما وعد بذلك من فعل ما أمر به، وأما من فعل بعض الواجبات، فإنه معرض للوعيد.

ومعلوم بالاتفاق أنه يجب تحكيم الرسول في كل ما شجر بين الناس في أمر دينهم ودنياهم، في أصول دينهم وفروعه، وعليهم كلهم إذا حكم الشرع بشيء ألا يجدوا في

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٣٧).

أنفسهم حرجًا مما حكم، ويسلموا تسليمًا، قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿٦٠﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا﴾ [النساء:٦٠-٦١]، وقوله: ﴿إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾، قد أنزل الله الكتاب، والحكمة، وهي السنة، قال تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَآ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْحِكْمَةِ يَعِظُكُم بِهِۦ﴾ [البقرة:٢٣١]، وقال تعالى: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ [النساء:١١٣]، والدعاء إلى ما أنزل يستلزم الدعاء إلى الرسول، والدعاء إلى الرسول يستلزم إلى ما أنزله الله، وهذا مثل طاعة الله والرسول، فإنهما متلازمان، فمن يطع الرسول فقد أطاع الله، ومن أطاع الله فقد أطاع الرسول، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء:١١٥]، فإنهما متلازمان، فكل من شاق الرسول من بعدما تبين له الهدى، فقد اتبع غير سبيل المؤمنين، وكل من اتبع غير سبيل المؤمنين، فقد شاق الرسول من بعد ما تبين له الهدى، فإن كان يظن أنه متبع سبيل المؤمنين وهو مخطئ، فهو بمنزلة من ظن أنه متبع للرسول وهو مخطئ.

وهذه الآية تدل على أن إجماع المؤمنين حجة من جهة أن مخالفتهم مستلزمة لمخالفة الرسول، وأن كل ما أجمعوا عليه، فلابد أن يكون فيه نص عن الرسول، فكل مسألة يقطع فيها بالإجماع، وبانتفاء المنازع من المؤمنين، فإنها مما بيَّن الله فيه الهدى، ومخالف هذا الإجماع يكفر كما يكفر مخالف النص البيِّن، وأما إذا كان يظن الإجماع، ولا يقطع به، فهنا قد لا يقطع -أيضًا- بأنها مما تبين فيه الهدى من جهة الرسول، ومخالف مثل هذا الإجماع

قد لا يكفر، بل قد يكون ظن الإجماع خطأ، والصواب في خلاف هذا القول، وهذا هو فصل الخطاب فيما يكفَّر به من مخالفة الإجماع، وما لا يكفر).

إلى أن قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١]: (كل ما أجمع عليه المسلمون، فإنه لا يكون إلا حقًا موافقًا لما في الكتاب والسنة، لكن المسلمون يتلقون دينهم كله عن الرسول، وأما الرسول، فينزل عليه الوحي -وحي القرآن، ووحي آخر هو الحكمة-؛ كما قال صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ»**[٢].

وقال حسان بن عطية: كان جبريل ينزل على النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالسنة، فيعلمه إياها كما يعلمه القرآن.

بخلاف ما يقوله أهل الإجماع، فإنه لابد أن يدل عليه الكتاب والسنة، فإن الرسول هو الواسطة بينهم، وبين الله في أمره ونهيه، وتحليله وتحريمه.

ومن هذا الباب: قول النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«لَا يُبْغِضُ الْأَنْصَارَ رَجُلٌ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ»**[٣].

وقوله: **«آيَةُ الْإِيمَانِ حُبُّ الْأَنْصَارِ، وَآيَةُ النِّفَاقِ بُغْضُ الْأَنْصَارِ»**[٤].

فإن من علم ما قامت به الأنصار من نصر الله، ورسوله من أول الأمر، وكان محبًّا لله ورسوله أحبهم قطعًا، فيكون حبه لهم علامة الإيمان في قلبه، ومن أبغضهم لم يكن في قلبه الإيمان الذي أوجبه الله عليه.

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٤٠).

(٢) رواه أبو داود (٤٦٠٤)، وأحمد (٤/ ١٣٠)، وصححه الشوكاني (٨/ ٢٧٨)، والعجلوني في الكشف (٢/ ٥٦٩).

(٣) رواه مسلم (٧٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٤) رواه البخاري (١٧)، ومسلم (٧٤) من حديث أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

وكذلك من لم يكن في قلبه بغض ما يبغضه الله ورسوله من المنكر الذي حرمه الله ورسوله من الكفر والفسوق والعصيان لم يكن في قلبه الإيمان الذي أوجبه الله عليه، فإن لم يكن مبغضًا لشيء من المحرمات أصلًا لم يكن معه إيمان أصلًا، وكذلك من لا يحب لأخيه المؤمن ما يحب لنفسه لم يكن معه ما أوجبه الله عليه من الإيمان، فحيث نفى الله الإيمان عن شخص، فلا يكون إلا لنقص ما يجب عليه من الإيمان، ويكون من المعرضين للوعيد ليس من المستحقين للوعد المطلق.

وكذلك قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا**»(١)، و«**مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السِّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا**»(٢)، كله من هذا الباب، لا يقوله إلا لمن ترك ما أوجب الله عليه، أو فعل ما حرمه الله ورسوله، فيكون قد ترك من الإيمان المفروض عليه ما ينفي عنه الاسم لأجله، فلا يكون من المؤمنين المستحقين للوعد السالمين من الوعيد.

وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ۚ وَمَآ أُو۟لَـٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾ وَإِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٤٨﴾ وَإِن يَكُن لَّهُمُ ٱلْحَقُّ يَأْتُوٓا۟ إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ ﴿٤٩﴾ أَفِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرْتَابُوٓا۟ أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُۥ ۚ بَلْ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ ﴿٥٠﴾ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۚ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [النور:٤٧-٥١]، فهذا حكم اسم الإيمان إذا أطلق في كلام الله ورسوله، فإنه يتناول فعل الواجبات، وترك المحرمات، ومن نفى الله ورسوله عنه الإيمان، فلابد أن يكون قد ترك واجبًا، أو فعل محرمًا، فلا يدخل في الاسم الذي يستحق أهله الوعد دون الوعيد، بل يكون من أهل الوعيد.

---

(١) رواه مسلم (١٠١) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه مسلم (١٠١) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وكذلك قوله تعالى: ﴿ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ﴾ [الحجرات:٧].

قال محمد بن نصر المروزي: لما كانت المعاصي بعضها كفر، وبعضها ليس بكفر فرق بينها، فجعلها ثلاثة أنواع: نوع منها كفر، ونوع منها فسوق وليس بكفر، ونوع عصيان ليس بكفر ولا فسوق، وأخبر أنه كرهها كلها إلى المؤمنين، ولما كانت الطاعات كلها داخلة في الإيمان، وليس فيها شيء خارجًا عنه لم يفرق بينها، فيقول: حبب إليكم الفرائض، وسائر الطاعات، بل أجمل ذلك، فقال: ﴿حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ﴾، فدخل في ذلك جميع الطاعات؛ لأنه قد حبب إلى المؤمنين الصلاة، والزكاة، وسائر الطاعات حبَّ تَدَيُّنَ؛ لأن الله أخبر أنه حبب إليهم ذلك، وزينه في قلوبهم؛ لقوله: ﴿حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ﴾، ويكرهون جميع المعاصي: الكفر منها، والفسوق، وسائر المعاصي كراهة تَدَيُّن؛ لأن الله أخبر أنه كره ذلك إليهم.

ومن ذلك: قول الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ سَرَتْهُ حَسَنَتُهُ وَسَاءَتْهُ سَيِّئَتُهُ فَهُوَ مُؤْمِنٌ**»(١)؛ لأن الله حبب إلى المؤمنين الحسنات، وكره إليهم السيئات).

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: (قلت: وتكريهه جميع المعاصي إليهم يستلزم حب جميع الطاعات؛ لأن ترك الطاعات معصية، ولأنه لا يترك المعاصي كلها إن لم يتلبس بضدها، فيكون محبًّا لضدها وهو الطاعة؛ إذ القلب لابد له من إرادة، فإذا كان يكره الشر كله، فلابد أن يريد الخير، والمباح بالنية الحسنة يكون خيرًا، وبالنية السيئة يكون شرًا، ولا يكون فعل اختياري إلا بإرادة، ولهذا قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الحديث الصحيح:

---

(١) رواه الترمذي (٢١٦٥) وقال: (حسن صحيح غريب)، والنسائي (٩٢٢٥)، وصححه القاري؛ كما في تحفة الأحوذي (٦/ ٣٢١).

«**أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللهِ عَبْدُ اللهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ**»(١)، «**وَأَصْدَقُ الْأَسْمَاءِ حَارِثٌ وَهَمَّامٌ، وَأَقْبَحُهَا حَرْبٌ وَمُرَّةٌ**»(٢).

وقوله: «**أَصْدَقُ الْأَسْمَاءِ حَارِثٌ وَهَمَّامٌ**»؛ لأن كل إنسان همام حارث، والحارث الكاسب العامل، والهمام الكثير الهم، وهو مبدأ الإرادة، وهو حيوان، وكل حيوان حساس متحرك بالإرادة، فإذا فعل شيئًا من المباحات، فلابد له من غاية ينتهي إليها قصده، وكل مقصود إما يقصد لنفسه، وإما أن يقصد لغيره، فإن كان منتهى مقصوده ومراده عبادة الله وحده لا شريك له، وهو إلهه الذي يعبده لا يعبد شيئًا سواه، وهو أحب إليه من كل ما سواه، فإن إرادته تنتهي إلى إرادته وجه الله، فيثاب على مباحاته التي يقصد الاستعانة بها على الطاعة؛ كما في «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «**نَفَقَةُ الرَّجُلِ عَلَى أَهْلِهِ يَحْتَسِبُهَا صَدَقَةٌ**»(٣).

وفي «الصحيحين» عنه أنه قال لسعد بن أبي وقاص لما مرض بمكة وعاده: «**إِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللهِ إِلَّا ازْدَدْتَ بِهَا دَرَجَةً وَرِفْعَةً، حَتَّى اللُّقْمَةَ تَرْفَعُهَا إِلى فِي امْرَأَتِكَ**»(٤).

وقال معاذ بن جبل لأبي موسى: «إني أحتسب نومتي كما أحتسب قومتي»(٥).

وفي الأثر: نوم العالم تسبيح، وإذا كان أصل مقصوده عبادة غير الله لم تكن الطيبات مباحة له، فإن الله أباحها للمؤمنين من عباده، بل الكفار، وأهل الجرائم والذنوب،

(١) رواه مسلم (٢١٣٢) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.
(٢) رواه أبو داود (٤٩٥٠)، والنسائي (٤٤٠٦)، والبيهقي (٩/ ٣٠٦) من طريق أحمد (٤/ ٣٤٥). وضعفه أبو حاتم في العلل (٢/ ٣١٢-٣١٣)، والمراسيل (١/ ٣٢٢).
(٣) رواه البخاري (٥٥)، ومسلم (١٠٠٢) من حديث أبي مسعود رضي الله عنه.
(٤) رواه البخاري (٥٦)، ومسلم (١٦٦٨) من حديث سعد رضي الله عنه.
(٥) رواه ابن حبان (٥٣٧٦)، وأبو عوانة (٤/ ٢١٥).

وأهل الشهوات يحاسبون يوم القيامة على النعم التي تنعموا بها، فلم يذكروه، ولم يعبدوه بها، ويقال لهم: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُم بِهَا فَالْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنتُمْ تَفْسُقُونَ﴾ [الأحقاف:٢٠]، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾ [التكاثر:٨]، أي: عن شكره.

والكافر لم يشكر على النعيم الذي أنعم الله عليه به، فيعاقبه على ذلك، والله إنما أباحها للمؤمنين، وأمرهم معها بالشكر؛ كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ﴾ [البقرة:١٧٢]).



الأكل من الحلال

إذا فعل المؤمن ما أبيح له قاصدًا للعدول عن الحرام إلى الحلال لحاجته إليه، فإنه يثاب على ذلك[١]؛ كما قال النبي ﷺ: «**وَفِي بُضْعِ أَحَدِكُمْ لَهُ صَدَقَةٌ**». قالوا: يا رسول الله يأتي أحدنا شهوته، ويكون له فيها أجر. قال: «**أَرَأَيْتُمْ لَوْ وَضَعَهَا فِي حَرَامٍ كَانَ عَلَيْهِ وِزْرٌ، فَكَذَلِكَ إِذَا وَضَعَهَا فِي الْحَلَالِ كَانَ لَهُ أَجْرٌ**»[٢].

وهذا كقوله في حديث ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «**إِنَّ اللهَ يُحِبُّ أَنْ يُؤْخَذَ بِرُخَصِهِ، كَمَا يَكْرَهُ أَنْ تُؤْتَى مَعْصِيَتُهُ**»[٣]. رواه أحمد، وابن خزيمة في «صحيحه»، وغيرهما، فأخبر أن الله يحب إتيان رخصه كما يكره فعل معصيته، وبعض الفقهاء يرويه: «**كَمَا يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى عَزَائِمُهُ**»[٤]، وليس هذا لفظ الحديث، وذلك لأن الرخص إنما أباحها الله لحاجة العباد إليها، والمؤمنون يستعينون بها على عبادته، فهو يحب الأخذ بها؛ لأن الكريم يحب قبول إحسانه، وفضله؛ كما قال في حديث القصر: «**صَدَقَةٌ تَصَدَّقَ اللهُ بِهَا عَلَيْكُمْ، فَاقْبَلُوا صَدَقَتَهُ**»[٥]، ولأنه بها تتم عبادته وطاعته، وما لا يحتاج إليه الإنسان من قول وعمل، بل يفعله عبثًا، فهذا عليه لا له؛ كما في الحديث: «**كُلُّ كَلَامِ ابْنِ آدَمَ عَلَيْهِ لَا لَهُ، إِلَّا أَمْرًا بِمَعْرُوفٍ، أَوْ نَهْيًا عَنْ مُنْكَرٍ أَوْ ذِكْرًا للهِ**»[٦]. وفي «الصحيحين»

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٤٨).

(٢) رواه مسلم (١٠٠٦) من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

(٣) رواه أحمد (٢/ ١٠٨)، وصححه ابن حبان (٢٧٤٢)، وقال ابن القيم: حديث ثابت، وصححه المنذري في الترغيب (٢/ ٨٧).

(٤) رواه ابن حبان (٣٥٤) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وصححه ابن عبد البر في التمهيد (٢٤/ ٦٧)، وحسنه المنذري.

(٥) رواه مسلم (٦٨٦) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٦) رواه الترمذي (٢٤١٢)، وقال: (غريب)، وابن ماجه (٣٩٧٤)، وصححه الحاكم (٢/ ٥٥٧).

عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ باللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ، فَلْيَقُلْ خَيْرًا، أَوْ لِيَصْمُتْ**»(١)، فأمر المؤمن بأحد أمرين: إما قول الخير، أو الصمات، ولهذا كان قول الخير خيرًا من السكوت عنه، والسكوت عن الشر خيرًا من قوله، ولهذا قال الله تعالى: ﴿ **مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ** ﴾ [ق:١٨]).

إلى أن قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (وأيضًا: فهو مأمور إما بقول الخير، وإما بالصمات، فإذا عدل عما أمر به من الصمات إلى فضول القول الذي ليس بخير كان هذا عليه، فإنه يكون مكروهًا، والمكروه ينقصه، ولهذا قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ المَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ**»(٢)، فإذا خاض فيما يعنيه نقص من حسن إسلامه، فكان هذا عليه؛ إذ ليس من شرط ما هو عليه أن يكون مستحقًا لعذاب جهنم، وغضب الله، بل نقص قدرِه، ودرجته عليه، ولهذا قال تعالى: ﴿ **لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ** ﴾ [البقرة:٢٨٦]، فما يعمل أحد إلا عليه، أو له، فإن كان مما أمر به كان له، وإلا كان عليه، ولو أنه ينقص قدره، والنفس طبعها الحركة لا تسكن قط، لكن قد عفا الله عما حدَّث به المؤمنون أنفسهم ما لم يتكلموا به، أو يعملوا به، فإذا عملوا به دخل في الأمر والنهي.

فإذا كان الله قد كرَّه إلى المؤمنين جميع المعاصي، وهو قد حبَّب إليهم الإيمان الذي يقتضي جميع الطاعات؛ إذ لم يعارضه ضد باتفاق الناس، فإذا كان قد كرَّه إلى المؤمنين المعارض كان المقتضي للطاعة سالمًا من هذا المعارض، وأيضًا: فإذا كرهوا جميع السيئات لم يبق إلا حسنات أو مباحات، والمباحات لم تبح إلا لأهل الإيمان الذين يستعينون

---

(١) رواه البخاري (٦٠١٨)، ومسلم (٤٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) بوب به البخاري في كتاب الإيمان، وهو في الموطأ (١٠٦٤) مرسلًا، ووصله أحمد (١/ ٢٠١)، والترمذي (٢٣١٧) وقال: (غريب)، وابن ماجه (٣٩٧٦)، وصححه ابن حبان (٢٢٩)، وحسنه النووي في الأربعين.

بها على الطاعات، وإلا فالله لم يبح قط لأحد شيئًا أن يستعين به على كفر، ولا فسوق، ولا عصيان، ولهذا لعن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عاصر الخمر ومعتصرها[١]، كما لعن شاربها، والعاصر يعصر عنبًا يمكن أن يُنتفع به في المباح، لكن لما عُلم أن قصد العاصر أن يجعلها خمرًا لم يكن له أن يعينه بما جنسه مباح على معصية الله، بل لعَنَه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على ذلك؛ لأن الله لم يبح إعانة العاصي على معصيته، ولا أباح له ما يستعين به في المعصية، فلا تكون مباحات لهم إلا إذا استعانوا بها على الطاعات، فيلزم من انتفاء السيئات أنهم لا يفعلون إلا الحسنات، ولهذا كان مَنْ ترك المعاصي كلها، فلابد أن يشتغل بطاعة الله، وفي الحديث الصحيح: «**كُلُّ النَّاسِ يَغْدُو، فَبَائِعٌ نَفْسَهُ فَمُعْتِقُهَا، أَوْ مُوبِقُهَا**»[٢]، فالمؤمن لابد له أن يحب الحسنات، ولابد أن يبغض السيئات، ولابد أن يسره فعل الحسنة، ويسوءه فعل السيئة، ومتى قدر أنه في بعض الأمور ليس كذلك كان ناقص الإيمان، والمؤمن قد تصدر منه السيئة، فيتوب منها، أو يأتي بحسنات تمحوها، أو يبتلي ببلاء يكفرها عنه، ولكن لابد أن يكون كارهًا لها، فإن الله أخبر أنه حبب إلى المؤمنين الإيمان، وكره إليهم الكفر والفسوق والعصيان، فمن لم يكره الثلاثة لم يكن منهم، ولكن محمد بن نصر يقول: الفاسق يكرهها تدينًا.

فيقال: إن أريد بذلك أن يعتقد دينه حرمها وهو يحب دينه، وهذه من جملته، فهو يكرهها، وإن كان يحب دينه مجملًا، وليس في قلبه كراهة لها كان قد عدم من الإيمان

---

(١) رواه الترمذي (١٢٩٥)، وابن ماجه (٣٣٨١)، وصححه الضياء (٢١٨٩) من حديث أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ورواه أحمد (١/ ٣١٦)، وصححه الحاكم (٢/ ٣٧)، وابن حبان (١٣٧٤) الموارد، وصححه المنذري في الترغيب (٣/ ١٧٥).

(٢) رواه مسلم (٢٢٣) من حديث أبي مالك الأشعري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

بقدر ذلك؛ كما في الحديث الصحيح[(١)]: «**مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا، فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ**».

وفي الحديث الآخر الذي في «الصحيح» -أيضًا «صحيح مسلم»[(٢)]-: «**فَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِيَدِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِلِسَانِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِقَلْبِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الْإِيمَانِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ**»، فعلم أن القلب إذا لم يكن فيه كراهة ما يكرهه الله لم يكن فيه من الإيمان الذي يستحق به الثواب.

وقوله: «مِنَ الْإِيمَانِ». أي: من هذا الإيمان، وهو الإيمان المطلق، أي: ليس وراء هذه الثلاث ما هو من الإيمان، ولا قدر حبة خردل، والمعنى: هذا آخر حدود الإيمان، ما بقي بعد هذا من الإيمان شيء، ليس مراده أنه من لم يفعل ذلك لم يبق معه من الإيمان شيء، بل لفظ الحديث إنما يدل على المعنى الأول).



---

(١) رواه مسلم (٤٩) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه مسلم (٥) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الطيبات أبيحت للمؤمنين، ولم تبح للكفار

يبيِّن الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ أن الطيبات، والنعم إنما أبيحت للمؤمنين، ولم تبح للكفار؛ أخذًا من قوله تعالى: ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [الأعراف:٣٢]، قال[1]: وكذلك قال للرسل: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُوا۟ مِنَ ٱلطَّيِّبَـٰتِ وَٱعْمَلُوا۟ صَـٰلِحًا﴾ [المؤمنون:٥١]، وقال تعالى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَـٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ﴾ [المائدة:١]، وقال الخليل: ﴿وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ﴾، قال الله تعالى: ﴿وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [البقرة:١٢٦]، فالخليل إنما دعا بالطيبات للمؤمنين خاصة، والله إنما أباح بهيمة الأنعام لمن حرم ما حرمه الله من الصيد، وهو محرم، والمؤمنون أمرهم أن يأكلوا من الطيبات ويشكروه، ولهذا غيَّر سبحانه بين خطاب الناس مطلقًا، وخطاب المؤمنين، فقال: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُوا۟ مِمَّا فِى ٱلْأَرْضِ حَلَـٰلًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَـٰنِ ۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿١٦٨﴾ إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِٱلسُّوٓءِ وَٱلْفَحْشَآءِ وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿١٦٩﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ ۗ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [البقرة:١٦٨-١٧٠]، فإنما أذن للناس أن يأكلوا مما في الأرض بشرطين: أن يكون طيبًا، وأن يكون حلالًا.

ثم قال: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُلُوا۟ مِن طَيِّبَـٰتِ مَا رَزَقْنَـٰكُمْ وَٱشْكُرُوا۟ لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴿١٧٢﴾ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:١٧٢-١٧٣]، فأذن للمؤمنين في الأكل من الطيبات، ولم يشترط الحل،

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٤٤).

وأخبر أنه لم يحرم عليهم إلا ما ذكره، فما سواه لم يكن محرمًا على المؤمنين، ومع هذا لم يكن أحله بخطابه، بل كان عفوًا؛ كما في الحديث عن سلمان موقوفًا، ومرفوعًا: «**الْحَلَالُ مَا أَحَلَّهُ اللهُ فِي كِتَابِهِ، وَالْحَرَامُ مَا حَرَّمَهُ اللهُ فِي كِتَابِهِ، وَمَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ مِمَّا عُفِيَ عَنْهُ**»(١).

وفي حديث أبي ثعلبة عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ اللهَ فَرَضَ فَرَائِضَ فَلَا تُضَيِّعُوهَا، وَحَدَّ حُدُودًا فَلَا تَعْتَدُوهَا، وَحَرَّمَ حُرُمَاتٍ فَلَا تَنْتَهِكُوهَا، وَسَكَتَ عَنْ أَشْيَاءَ رَحْمَةً بِكُمْ غَيْرَ نِسْيَانٍ، فَلَا تَسْأَلُوا عَنْهَا**».

وكذلك قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً﴾ [الأنعام:١٤٥]، نفى التحريم عن غير المذكور، فيكون مسكوتًا عن تحريمه عفوًا، والتحليل إنما يكون بخطاب، ولهذا قال في سورة المائدة التي أنزلت بعد هذا: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمْ ۖ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ ۙ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ ٱللَّهُ﴾ إلى قوله: ﴿ٱلْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ ۖ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ﴾ [المائدة:٤-٥]، ففي ذلك اليوم أحل لهم الطيبات، وقبل هذا لم يكن محرمًا عليهم إلا ما استثناه.

وقد حرم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كل ذي ناب من السباع، وكل ذي مخلب من الطير(٢)، ولم يكن هذا نسخًا للكتاب؛ لأن الكتاب لم يحل ذلك، ولكن سكت عن تحريمه، فكان تحريمه ابتداء شرع، ولهذا قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الحديث المروي من طرق من حديث

---

(١) رواه الدارقطني (٤/ ١٨٣)، والبيهقي (١٠/ ١٢)، والحاكم (٤/ ١١٥)، وحسنه النووي، وصححه ابن كثير، وأعله بالانقطاع، ورجح الترمذي (١٧٢٦) وشيخه البخاري، وقفه، كما رواه ابن ماجه (٣٣٦٧).

(٢) رواه مسلم (١٩٣٤) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

أبي رافع، وأبي ثعلبة، وأبي هريرة، وغيرهم: «**لَا أَلْفَيَنَّ أَحَدَكُمْ مُتَّكِئًا عَلَى أَرِيكَتِهِ يَأْتِيهِ الْأَمْرُ مِنْ أَمْرِي مِمَّا أَمَرْتُ بِهِ أَوْ نَهَيْتُ عَنْهُ، فَيَقُولُ: بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ هَذَا الْقُرْآنُ، فَمَا وَجَدْنَا فِيهِ مِنْ حَلَالٍ أَحْلَلْنَاهُ، وَمَا وَجَدْنَا فِيهِ مِنْ حَرَامٍ حَرَّمْنَاهُ، أَلَا وَإِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ**»[(١)].

وفي لفظ: «**أَلَا وَإِنَّه مِثْلُ الْقُرْآنِ أَوْ أَكْثَرَ، أَلَا وَإِنِّي حَرَّمْتُ كُلَّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ**»[(٢)]. فبين أنه أنزل عليه وحي آخر، وهو الحكمة غير الكتاب، وأن الله حرم عليه في هذا الوحي ما أخبر بتحريمه، ولم يكن ذلك نسخًا للكتاب، فإن الكتاب لم يُحل هذا قط، إنما أحل الطيبات، وهذه ليست من الطيبات.

وقال: ﴿كُلُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾ [البقرة:٥٧]، فلم تدخل هذه الآية في العموم، لكنه لم يكن حرمها، فكانت معفوًّا عن تحريمها، لا مأذونًا في أكلها، وأما الكفار، فلم يأذن الله لهم في أكل شيء، ولاأحل لهم شيئًا، ولا عفا لهم عن شيء يأكلونه، بل قال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُوا۟ مِمَّا فِى ٱلْأَرْضِ حَلَٰلًا طَيِّبًا﴾ [البقرة:١٦٨]، فشرط فيما يأكلونه أن يكون حلالًا وهو المأذون فيه من جهة الله ورسوله، والله لم يأذن في الأكل إلا للمؤمن به، فلم يأذن لهم في أكل شيء إلا إذا آمنوا، ولهذا لم تكن أموالهم مملوكة لهم ملكًا شرعيًا؛ لأن الملك الشرعي هو القدرة على التصرف الذي أباحه الشارع صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والشارع لم يبح لهم تصرفًا في الأموال إلا بشرط الإيمان، فكانت أموالهم على الإباحة، فإذا قهر طائفة منهم طائفة قهرًا يستحلونه في دينهم، وأخذوها منهم صار هؤلاء فيها كما كان

---

(١) حديث أبي رافع؛ رواه الترمذي (٢٦٦٣)، وابن ماجه (١٣)، وأبو داود (٤٦٠٥)، وصححه الحاكم (١/ ١٩٠)، وحديث المقدام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ رواه أبو داود (٤٦٠٤)، وابن ماجه (١٢).

(٢) رواه أبو داود (٣٠٥٠)، نحو وابن أبي عاصم في الآحاد (١٣٣٦)، والبيهقي (٩/ ٢٠٤)، والطبراني في الشاميين (٦٩٥)، والكبير (١٨/ ٦٤٥)، وضعفه المنذري والألباني.

أولئك، والمسلمون إذا استولوا عليها، فغنموها ملكوها شرعًا؛ لأن الله أباح لهم الغنائم، ولم يبحها لغيرهم، ويجوز لهم أن يعاملوا الكفار فيما أخذه بعضهم من بعض بالقهر الذي يستحلونه في دينهم، ويجوز أن يشتري من بعضهم ما سباه من غيره؛ لأن هذا بمنزلة استيلائه على المباحات، ولهذا سمى الله ما عاد من أموالهم إلى المسلمين فيئًا؛ لأن الله أفاءه إلى مستحقه، أي: رده إلى المؤمنين به الذين يعبدونه، ويستعينون برزقه على عبادته، فإنه إنما خلق الخلق؛ ليعبدوه، وإنما خلق الرزق؛ ليستعينوا به على عبادته، ولفظ الفيء قد يتناول الغنيمة؛ كقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في غنائم حنين: «**لَيْسَ لِي مِمَّا أَفَاءَ اللهُ عَلَيْكُمْ إِلَّا الْخُمْسُ وَالْخُمْسُ مَرْدُودٌ عَلَيْكُمْ**»(١).

لكنه لما قال الله تعالى: ﴿وَمَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْهُمْ فَمَآ أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾ [الحشر:٦] صار الفيء إذا أطلق في عرف الفقهاء، فهو ما أخذ من مال الكفار بغير إيجاف خيل، ولا ركاب، والإيجاف: نوع من التحريك).



(١) رواه أبو داود (٢٦٩٤)، وأحمد (٢/ ١٨٢)، والنسائي (٤٤٤٠)، وابن الجارود في المنتقى (١٠٨٠) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وصححه ابن حبان (٤٨٥٥)، والحاكم (٣/ ٥١)، والضياء (٣٣٥) من حديث عبادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورواه أبو داود (٢٧٥٥) من حديث عمرو بن عبسة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الكفر والنفاق، وما بينهما من اجتماع وافتراق

قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ[(١)]: (الكفر والنفاق: إذا ذكر الكفر مفردًا في وعيد الآخرة دخل فيه المنافقون؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [المائدة:٥]، وقوله: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء:١٣٦]، وقوله: ﴿لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى ﴿١٥﴾ الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى﴾ [الليل:١٥-١٦]، وقوله: ﴿كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ﴿٨﴾ قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ كَبِيرٍ﴾ [الملك:٨-٩]، وقوله: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا ۖ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا ۚ قَالُوا بَلَىٰ وَلَٰكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴿٧١﴾ قِيلَ ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا ۖ فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [الزمر:٧١-٧٢]، وقوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُ ۚ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ﴾ [العنكبوت:٦٨].

فهذه كلها يدخل فيها المنافقون الذين هم في الباطن كفار ليس معهم من الإيمان شيء، كما يدخل فيها الكفار المظهرون للكفر، بل المنافقون في الدرك الأسفل من النار، كما أخبر الله بذلك في كتابه، ثم قد يقرن الكفر بالنفاق في مواضع، ففي أول البقرة ذكر أربع آيات في صفة المؤمنين، وآيتين في صفة الكافرين، وبضع عشرة آية في صفة المنافقين. وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾ [النساء:١٤٠]، وقال:

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٥٣).

﴿ يَوْمَ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱنظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ قِيلَ ٱرْجِعُوا۟ وَرَآءَكُمْ فَٱلْتَمِسُوا۟ نُورًا ﴾ [الحديد:١٣]، إلى قوله: ﴿ فَٱلْيَوْمَ لَا يُؤْخَذُ مِنكُمْ فِدْيَةٌ وَلَا مِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مَأْوَىٰكُمُ ٱلنَّارُ هِىَ مَوْلَىٰكُمْ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴾ [الحديد:١٥]، وقال: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ جَٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْ ﴾ في سورتين، وقال: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ نَافَقُوا۟ يَقُولُونَ لِإِخْوَٰنِهِمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ [الحشر:١١].

وكذلك لفظ المشركين قد يقرن بأهل الكتاب فقط، وقد يقرن بالملل الخمس؛ كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴾ [الحج:١٧]، والأول كقوله: ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ ﴾ [البينة:١]، وقوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ فِى نَارِ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ شَرُّ ٱلْبَرِيَّةِ ﴾ [البينة: ٦]، وقوله: ﴿وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْأُمِّيِّـۧنَ ءَأَسْلَمْتُمْ ﴾ [آل عمران:٢٠]، وليس أحد بعد مبعث محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلا من الذين أوتوا الكتاب، أو الأميين، وكل أمة لم تكن من أهل الكتاب، فهم من الأميين، كالأميين من العرب، ومن الخزر، والصقالبة، والهند، والسودان، وغيرهم من الأمم الذين لا كتاب لهم، فهؤلاء كلهم أميون، والرسول مبعوث إليهم، كما بعث إلى الأميين من العرب.

وقوله: ﴿وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ ﴾ [آل عمران:٢٠]، وهو إنما يخاطب الموجودين في زمانه بعد النسخ والتبديل يدل على أن من دان بدين اليهود والنصارى، فهو من الذين أوتوا الكتاب، ولا يختص هذا اللفظ بما كانوا متمسكين به قبل النسخ والتبديل، ولا فرق بين أولادهم، وأولاد غيرهم، فإن أولادهم إذا كانوا بعد النسخ والتبديل ممن أوتوا الكتاب، فكذلك غيرهم إذا كانوا كلهم كفارًا، وقد جعلهم من الذين أوتوا الكتاب بقوله: ﴿وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ ﴾ [آل عمران:٢٠]، وهو لا يخاطب بذلك إلا من بلغته

رسالته لا من مات، فدل ذلك على أن قوله: ﴿وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [المائدة:٥]، يتناول هؤلاء كلهم، كما هو مذهب الجمهور من السلف والخلف، وهو مذهب مالك، وأبي حنيفة، وهو المنصوص عن أحمد في عامة أجوبته لم يختلف كلامه إلا في نصارى بني تغلب، وآخر الروايتين عنه: أنهم تباح نساؤهم، وذبائحهم، كما هو قول جمهور الصحابة، وقوله في الرواية الثانية: لا تباح؛ متابعة لعلي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يكن لأجل النسب، بل لكونهم لم يدخلوا في دين أهل الكتاب، إلا فيما يشتهونه من شرب الخمر ونحوه، ولكن بعض التابعين ظن أن ذلك لأجل النسب كما نقل عن عطاء، وقال به الشافعي، ومن وافقه من أصحاب أحمد، وفرعوا على ذلك فروعًا، كمن كان أحد أبويه كتابيًا، والآخر ليس بكتابي، ونحو ذلك، حتى لا يوجد في كتب طائفة من أصحاب الإمام أحمد إلا هذا القول، وهو خطأ على مذهبه مخالف لنصوصه لم يعلق الحكم بالنسب في مثل هذا ألبتة.

ولفظ المشركين يذكر مفردًا في مثل قوله: ﴿وَلَا تَنكِحُواْ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ﴾ [البقرة:٢٢١]، وهل يتناول أهل الكتاب؟

فيه قولان مشهوران للسلف والخلف، والذين قالوا: إنها تعم. منهم من قال: إنها محكمة. كابن عمر، والجمهور).



المقارنة بين الكفر والشرك والنفاق، وأهل تلك الصفات



يجري الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مقارنة بين لفظ الكفر والنفاق والشرك، وأهل الكتاب والمشركين، فيقول(١):

(فالكفر إذا ذكر مفردًا في وعيد الآخرة دخل فيه المنافقون؛ كقوله: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَـٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ وَهُوَ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ﴾ [المائدة:٥]).

وذكر نصوصًا من القرآن تدل على ذلك، ثم قال: (فهذه كلها يدخل فيها المنافقون الذين هم في الباطن كفار ليس معهم من الإيمان شيء، كما يدخل فيها الكفار المظهرون للكفر، بل المنافقون في الدرك الأسفل من النار، كما أخبر الله بذلك في كتابه، ثم يقرن الكفر بالنفاق في مواضع، ففي أوَّل البقرة ذكر أربع آيات في صفة المؤمنين، وآيتين في صفة الكافرين، وبضع عشرة آية في صفة المنافقين، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ جَامِعُ ٱلْمُنَـٰفِقِينَ وَٱلْكَـٰفِرِينَ فِى جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾ [النساء:١٤٠]، وقال: ﴿يَوْمَ يَقُولُ ٱلْمُنَـٰفِقُونَ وَٱلْمُنَـٰفِقَـٰتُ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱنظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ قِيلَ ٱرْجِعُوا۟ وَرَآءَكُمْ فَٱلْتَمِسُوا۟ نُورًا﴾ إلى قوله: ﴿فَٱلْيَوْمَ لَا يُؤْخَذُ مِنكُمْ فِدْيَةٌ وَلَا مِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مَأْوَىٰكُمُ ٱلنَّارُ هِىَ مَوْلَىٰكُمْ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [الحديد:١٣-١٥]، وقال: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ جَـٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَـٰفِقِينَ وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة:٧٣] في سورتين، وقال: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ نَافَقُوا۟ يَقُولُونَ لِإِخْوَٰنِهِمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الحشر:١١].

---

(١) انظر ما سبق.

وكذلك لفظ المشركين قد يقرن بأهل الكتاب فقط، وقد يقرن بالملل الخمس؛ كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾ [الحج:١٧]، والأول -أي: قَرْن المشركين مع أهل الكتاب-؛ كقوله: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ﴾ [البينة:١]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ فِى نَارِ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ شَرُّ ٱلْبَرِيَّةِ﴾ [البينة:٦]، وقوله: ﴿فَإِنْ حَآجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِىَ لِلَّهِ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِ ۗ وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْأُمِّيِّـۧنَ ءَأَسْلَمْتُمْ ۚ فَإِنْ أَسْلَمُوا۟ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ ۖ وَّإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ ۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ﴾ [آل عمران:٢٠]، وليس أحد بعد مبعث محمد ﷺ إلَّا من الذين أوتوا الكتاب، والأميين، وكل أمة لم تكن من أهل الكتاب، فهم من الأميين، كالأميين من العرب، ومن الخزر، والصقالبة، والهند، والسودان، وغيرهم من الأمم الذين لا كتاب لهم، فهؤلاء كلُّهم أميون، والرسول مبعوث إليهم كما بعث إلى الأميين من العرب).

ثم انتقل الشيخ إلى مسألة فقهية، وهي من ينطبق عليه اسم أهل الكتاب، فقال:

(وقوله: ﴿وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [آل عمران:٢٠]، وهو إنما يخاطب الموجودين في زمانه بعد النسخ والتبديل يدلُّ على أن من دان بدين اليهود والنصارى، فهو من الذين أوتوا الكتاب، ولا يختص هذا اللفظ بمن كانوا متمسِّكين به قبل النسخ والتبديل، ولا فرق بين أولادهم، وأولاد غيرهم، فإن أولادهم إذا كانوا بعد النسخ والتبديل ممن أوتوا الكتاب، فكذلك غيرهم إذا كانوا كلُّهم كفارًا، وقد جعلهم من الذين أوتوا الكتاب، بقوله: ﴿وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [آل عمران:٢٠]، وهو لا يخاطب بذلك إلَّا من بلغته رسالته لا من مات، فدلَّ ذلك على أن قوله: ﴿وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ حِلٌّ لَّكُمْ﴾ [المائدة:٥] يتناول هؤلاء كلَّهم كما هو مذهب الجمهور من السلف والخلف، وهو

مذهب مالك، وأبي حنيفة، وهو المنصوص عن أحمد في عامَّة أجوبته لم يختلف كلامه إلَّا من نصارى بني تغلب.

وآخر الروايتين عنه: أنهم تباح نساؤهم، وذبائحهم، كما هو قول جمهور الصحابة، وقوله في الرواية الأخرى: لا تباح؛ متابعةً لعلي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لم يكن لأجل النسب، بل لكونهم لم يدخلوا في دين أهل الكتاب إلَّا فيما يشتهونه من شرب الخمر ونحوه، لكن بعض التابعين -يعني: لهذا المذهب- ظنَّ أن ذلك من أجل النسب، كما نقل عن عطاء، وبه قال الشافعي، ومن وافقه من أصحاب أحمد، وفرَّعوا على ذلك فروعًا، كمن كان أحد أبويه كتابيًا، والآخر ليس بكتابي، ونحو ذلك حتى لا يوجد في طائفة من كتب أصحاب أحمد إلَّا هذا القول، وهو خطأ على مذهبه مخالف لنصوصه، فهو لم يعلق الحكم بالنسب في مثل هذه ألبتَّة).

ثم يقول الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: (ولفظ المشركين يذكر مفردًا في مثل قوله: ﴿وَلَا تَنكِحُواْ ٱلۡمُشۡرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤۡمِنَّ﴾ [البقرة:٢٢١]، وهل يتناول أهل الكتاب؟

فيه قولان مشهوران للسلف والخلف، والذين قالوا: إنها تعمَّ. منهم من قال: هي محكمة، كابن عمر، وغيره الذين لا يبيحون نكاح الكتابيات، ومنهم من يقول: نسخ منها تحريم نكاح الكتابيات؛ كما ذكر الله في آية المائدة، وهي متأخرة عنها.

ومنهم من يقول: هو مخصوص لم يَرِدْ باللفظ العام، وقد أنزل الله تعالى[1] بعد صلح الحديبية قوله: ﴿وَلَا تُمۡسِكُواْ بِعِصَمِ ٱلۡكَوَافِرِ﴾ [الممتحنة:١٠]، وهذا إنما يقال: إنما نهى عن التمسك بالعصمة من كان متزوجًا كافرة، ولم يكونوا حينئذٍ متزوجين إلَّا بمشركة وثنية، فلم يدخل في ذلك الكتابيات).

---

(١) انظر: صحيح البخاري (٢٧٣١، ٢٧٣٢) من حديث المسور بن مخرمة، ومروان بن الحكم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

انتهى ما قاله الشيخ في هذا الفصل من المقارنة بين لفظ الكفار، والمشركين، والمنافقين، وبيان المراد بأهل الكتاب، وما يختصّون به من أحكام يفترقون بها عن غيرهم من الكفار، كإباحة تزوج المسلمين من نسائهم المحصنات، والله تعالى حكيم عليم في تشريعه، وأحكامه، لا يشرع شيئًا إلّا لحكمة بالغة، ومصلحة خالصة، أو راجحة.



المقارنة بين الصالح، والشهيد، والصديق

وكذلك لفظ الصالح، والشهيد، والصدِّيق يذكر مفردًا، فيتناول النبيِّين[1]، قال تعالى في حق الخليل: ﴿وَءَاتَيْنَـٰهُ أَجْرَهُۥ فِى ٱلدُّنْيَا ۖ وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ﴾ [العنكبوت:٢٧]، وقال: ﴿وَءَاتَيْنَـٰهُ فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً ۖ وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ﴾ [النحل:١٢٢]، وقال: ﴿رَبِّ هَبْ لِى مِنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ﴾ [الصافات:١٠٠]، ﴿رَبِّ هَبْ لِى حُكْمًا وَأَلْحِقْنِى بِٱلصَّـٰلِحِينَ﴾ [الشعراء:٨٣]، وقال يوسف: ﴿تَوَفَّنِى مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِى بِٱلصَّـٰلِحِينَ﴾ [يوسف:١٠١]، وقال سليمان: ﴿وَأَدْخِلْنِى بِرَحْمَتِكَ فِى عِبَادِكَ ٱلصَّـٰلِحِينَ﴾ [النمل:١٩]، وقال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الحديث الصحيح المتفق على صحته لما كانوا يقولون في آخر صلاتهم: السلام على الله من عباده، السلام على فلان. فقال لنا النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ اللهَ هُوَ السَّلَامُ فَإِذَا قَعَدَ أَحَدُكُمْ مِنَ الصَّلَاةِ فَلْيَقُلْ: التَّحِيَّاتُ للهِ، وَالصَّلَوَاتُ، وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللهِ الصَّالِحِينَ، فَإِذَا قَالَهَا أَصَابَتْ كُلَّ عَبْدٍ صَالِحٍ للهِ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ**» الحديث[2].

وقد يذكر الصالح مع غيره؛ كقوله تعالى: ﴿فَأُو۟لَـٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّـٰلِحِينَ﴾ [النساء:٦٩].

قال الزجاج، وغيره: الصالح القائم بحقوق الله، وحقوق عباده، ولفظ الصالح خلاف الفاسد، فإذا أطلق، فهو الذي أصلح جميع أمره، فلم يكن فيه شيء من الفساد،

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٥٧).

(٢) رواه البخاري (٦٢٣٠)، ومسلم (٤٠٢) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

فاستوت سريرته وعلانيته، وأقواله وأفعاله على ما يرضي ربه، وهذا يتناول النبيِّين، ومن دونهم، ولفظ الصدِّيق قد جُعل هنا معطوفًا على النبيِّن، وقد وصف به النبيَّن في مثل قوله: ﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ إِبۡرَٰهِيمَۚ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقٗا نَّبِيًّا﴾ [مريم:٤١]، ﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ إِدۡرِيسَۚ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقٗا نَّبِيّٗا﴾ [مريم:٥٦]، وكذلك الشهيد قد جعل هنا قرين الصديق، والصالحين، وقد قال: ﴿وَجِاْيٓءَ بِٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَقُضِيَ بَيۡنَهُم بِٱلۡحَقِّ﴾ [الزمر:٦٩]، ولما قيَّدت الشهادة على الناس وُصِفت به الأمة كلَّها في قوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيۡكُمۡ شَهِيدٗا﴾ [البقرة:١٤٣]، فهذه شهادة مقيَّدة بالشهادة على الناس، كالشهادة المذكورة في قوله: ﴿لَّوۡلَا جَآءُو عَلَيۡهِ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾ [النور:١٣]، وقوله: ﴿وَٱسۡتَشۡهِدُواْ شَهِيدَيۡنِ مِن رِّجَالِكُمۡ﴾ [البقرة:٢٨٢]، وليست هذه الشهادة المطلقة في الآيتين، بل ذلك كقوله: ﴿وَيَتَّخِذَ مِنكُمۡ شُهَدَآءَ﴾ [آل عمران:١٤٠]).

ثم انتقل الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى بيان الفروق بين الألفاظ المذمومة، فقال(١):

(وكذلك لفظ المعصية، والفسوق، والكفر، فإذا أطلقت المعصية لله ورسوله دخل فيها الكفر والفسوق؛ كقوله: ﴿وَمَن يَعۡصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [الجن:٢٣]، وقال تعالى: ﴿وَتِلۡكَ عَادٞۖ جَحَدُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمۡ وَعَصَوۡاْ رُسُلَهُۥ وَٱتَّبَعُوٓاْ أَمۡرَ كُلِّ جَبَّارٍ عَنِيدٖ﴾ [هود:٥٩]، فأطلق معصيتهم للرسل بأنهم عصوا هودًا معصية تكذيب لجنس الرسل، فكانت المعصية لجنس الرسل كمعصية من قال: ﴿فَكَذَّبۡنَا وَقُلۡنَا مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ مِن شَيۡءٍ﴾ [الملك:٩]، ومعصية من كذَّب وتولَّى، قال تعالى: ﴿لَا يَصۡلَىٰهَآ إِلَّا ٱلۡأَشۡقَى ١٥ ٱلَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ﴾ [الليل:١٥-١٦]، أي: كذَّب بالخبر، وتولَّى عن طاعة الأمر، وإنما على الخلق أن يصدقوا الرسل فيما أخبروا به، ويطيعوهم فيما أمروا، وكذلك قال في فرعون:

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٥٩).

﴿ فَكَذَّبَ وَعَصَىٰ ﴾ [النازعات:٢١]، وقال عن جنس الكافر: ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴿٣١﴾ وَلَٰكِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ﴾ [القيامة:٣١-٣٢]، فالتكذيب للخبر، والتولِّي عن الأمر، وإنما الإيمان تصديق الرسل فيما أخبروا، وطاعتهم فيما أمروا.

ومنه قوله: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾ [المزمل:١٥-١٦]، ولفظ التولِّي بمعنى التولِّي عن الطاعة مذكور في مواضع من القرآن؛ كقوله: ﴿ سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُو۟لِى بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ۖ فَإِن تُطِيعُوا۟ يُؤْتِكُمُ ٱللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا ۖ وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ كَمَا تَوَلَّيْتُم مِّن قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ [الفتح:١٦]، وذمُّهُ غير موضع من القرآن من تولى دليلٌ على وجوب طاعة الله ورسوله، وأن الأمر المطلق يقتضي وجوب الطاعة، وذمَّ المتولي عن الطاعة، كما علَّق الذم بمطلق المعصية في مثل قوله: ﴿ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾، وقد قيل: إن التأبيد لم يذكر في القرآن إلَّا في وعيد الكفار، ولهذا قال: ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ [النساء:٩٣]، وقال في من يجور في المواريث: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا وَلَهُۥ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾ [النساء:١٤]، فهنا قيَّد المعصية بتعدِّي حدوده، فلم يذكرها مطلقة، وقال: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ﴾ [طه:١٢١]، فهي معصية خاصة.

وقال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَ ﴾ [آل عمران:١٥٢]، فأخبر عن معصية واقعة معينة، وهي معصية الرماة للنبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ حيث أمرهم بلزوم ثغرهم، وإن رأوا المسلمين انتصروا، فعصى من عصى منهم هذا الأمر، وجعل أميرهم يأمرهم لما رأوا الكفار منهزمين، وأقبل من أقبل منهم على المغانم، وكذلك قوله: ﴿ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ ﴾ [الحجرات:٧]، جعل ذلك ثلاث مراتب.

وقال: ﴿وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ﴾ [الممتحنة:١٢]، فقيَّد المعصية، ولهذا فسَّرت بالنياحة[(١)]، قاله ابن عباس، وروى ذلك مرفوعًا، وكذلك قال زيد بن أسلم: لا يدعون ويلًا، ولا يخدشن وجهًا، ولا ينشرن شعرًا، ولا يشققن ثوبًا.

ومن هذا الباب[(٢)]: ظلم النفس، فإنه إذا أطلق يتناول جميع الذنوب، فإنها ظلم من العبد لنفسه، قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ مِنْ أَنبَآءِ ٱلْقُرَىٰ نَقُصُّهُۥ عَلَيْكَ مِنْهَا قَآئِمٌ وَحَصِيدٌ ﴿١٠٠﴾ وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فَمَآ أَغْنَتْ عَنْهُمْ ءَالِهَتُهُمُ ٱلَّتِى يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ لَّمَّا جَآءَ أَمْرُ رَبِّكَ وَمَا زَادُوهُمْ غَيْرَ تَتْبِيبٍ﴾ [هود:١٠٠-١٠١]، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ فَتُوبُوٓا۟ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة:٥٤]، وقال في قتل النفس: ﴿رَبِّ إِنِّى ظَلَمْتُ نَفْسِى فَٱغْفِرْ لِى﴾ [القصص:١٦]، وقالت بلقيس: ﴿رَبِّ إِنِّى ظَلَمْتُ نَفْسِى وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَٰنَ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [النمل:٤٤]، وقال آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الأعراف:٢٣]، ثم قد يُقرن ببعض الذنوب؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا۟ ٱللَّهَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا۟ عَلَىٰ مَا فَعَلُوا۟ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران:١٣٥].

وأمَّا لفظ الظلم المطلق، فيدخل فيه الكفر، وسائر الذنوب، قال تعالى: ﴿ٱحْشُرُوا۟ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ وَأَزْوَٰجَهُمْ وَمَا كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ﴿٢٢﴾ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَٱهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْجَحِيمِ ﴿٢٣﴾ وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْـُٔولُونَ﴾ [الصافات:٢٢-٢٤]. قال عمر بن الخطاب: «نظراؤهم». وكذلك قال قتادة، والكلبي: «كل من عمل بمثل عملهم، فأهل الخمر مع أهل الخمر، وأهل الزِّنا مع أهل الزِّنا».

---

(١) انظر: صحيح مسلم (٩٣٧) من حديث أم عطية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ٦٢).

وعن الضحاك، ومقاتل: «قرناؤهم من الشياطين، كل كافر معه شيطانه في سلسلة، وهذا كقوله: ﴿وَإِذَا ٱلنُّفُوسُ زُوِّجَتۡ﴾ [التكوير:٧]».

قال عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «الفاجر مع الفاجر، والصالح مع الصالح».

قال ابن عباس: «وذلك حين يكون الناس أزواجًا ثلاثة».

وقال الحسن، وقتادة: «ألحق كل امرئ بشيعته، اليهودي مع اليهود، والنصراني مع النصارى».

وقال الربيع بن خثيم: «يحشر المرء مع صاحب عمله»، وهذا كما ثبت في الصحيح عن النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا قيل له: الرجل يحب القوم ولما يلحق بهم؟ قال: «**الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ**»[١].

وقال: «**الْأَرْوَاحُ جُنُودٌ مُجَنَّدَةٌ، فَمَا تَعَارَفَ مِنْهَا ائْتَلَفَ، وَمَا تَنَاكَرَ مِنْهَا اخْتَلَفَ**»[٢].

وقال: «**الْمَرْءُ عَلَى دِينِ خَلِيلِهِ، فَلْيَنْظُرْ أَحَدُكُمْ مَنْ يُخَالِلُ**»[٣].

وزوجُ الشيء نظيره، وسمي زوجًا؛ لتشابه أفراده؛ كقوله: ﴿وَأَنۢبَتۡنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوۡجِۭ بَهِيجٖ﴾ [ق:٧]، وقال: ﴿وَمِن كُلِّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَا زَوۡجَيۡنِ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ﴾ [الذاريات:٤٩].

قال غير واحد من المفسِّرين: صنفين، ونوعين مختلفين: السماء والأرض، والشمس والقمر، والليل والنهار، والبرَّ والبحر، والسهل والجبل، والشتاء والصيف، والجنَّ والإنس، والكفر والإيمان، والسعادة والشقوة، والحق والباطل، والذكر والأنثى، والنور والظلمة، والحلو والمر، وأشباه ذلك، ﴿لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ﴾ [النور:٢٧]، فتعلمون أن خالق

---

(١) رواه البخاري (٦١٦٩)، ومسلم (٢٦٤٠) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه البخاري (٣٣٣٦)، ومسلم (٢٦٣٨) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) رواه أبو داود (٤٨٣٣)، والترمذي (٢٣٧٨)، وقال: (حسن غريب)، وأحمد (٢/ ٣٠٣)، وصححه الحاكم (٤/ ١٨٨-١٨٩).

الأزواج واحد، وليس المراد[1] أنه يحشر معهم زوجاتهم مطلقًا، فإن المرأة الصالحة قد يكون زوجها فاجرًا، بل كافرًا كامرأة فرعون، وكذلك الرجل الصالح قد تكون امرأته فاجرة، بل كافرة كامرأة نوح، ولوط، لكن إذا كانت المرأة على دين زوجها دخلت في عموم الأزواج، ولهذا كان الحسن البصري يقول: وأزواجهم المشركات، فلا ريب أن هذه الآية تناولت الكفار، كما دلَّ عليه سياق الآية.

وقد تقدم كلام المفسِّرين أنه يدخل فيها الزناة مع الزناة، وأهل الخمر مع أهل الخمر، وكذلك الأثر المرويَّ: إذا كان يوم القيامة قيل: أين الظلمة، وأعوانهم؟ أو قال: وأشباههم؟ فيجمعون في توابيت من نار، ثم يقذف بهم في النار.

وقد قال غير واحد من السلف: أعوان الظلمة: من أعانهم ولو أنه لاق لهم دواة، أو برى لهم قلمًا. ومنهم من كان يقول: بل من يغسل ثيابهم من أعوانهم، وأعوانهم هم من أزواجهم المذكورين في الآية، فإن المعين على البرَّ والتقوى من أهل ذلك، والمعين على الإثم والعدوان من أهل ذلك.

قال تعالى: ﴿ مَّن يَشْفَعْ شَفَٰعَةً حَسَنَةً يَكُن لَّهُۥ نَصِيبٌ مِّنْهَا ۖ وَمَن يَشْفَعْ شَفَٰعَةً سَيِّئَةً يَكُن لَّهُۥ كِفْلٌ مِّنْهَا ﴾ [النساء:٨٥]، والشافع الذي يعين غيره، فيصير معه شفعًا بعد أن كان وترًا، ولهذا فسرت الشفاعة الحسنة بإعانة المؤمنين على الجهاد، والشفاعة السيِّئة بإعانة الكفار على قتال المؤمنين؛ كما ذكر ذلك ابن جرير، وأبو سليمان، وفسرت الشفاعة الحسنة بشفاعة الإنسان للإنسان؛ ليجتلب له نفعًا، أو يخلصه من بلاء؛ كما قال الحسن، ومجاهد، وقتادة، وابن زيد، فالشفاعة الحسنة إعانة على خير يحبه الله ورسوله من نفع من يستحق النفع، ودفع الضر عمَّن يستحق دفع الضرَّ عنه، والشفاعة السيِّئة إعانته على ما

---

(١) يعني بقوله: ﴿ وَأَزْوَٰجَهُمْ ﴾.

يكرهه الله ورسوله، كالشفاعة التي فيها ظلم للإنسان، أو منع الإحسان الذي يستحقه، وفسَّرت الشفاعة الحسنة بالدعاء للمؤمنين، والسيِّئة بالدعاء عليهم، وفسرت الشفاعة الحسنة بالإصلاح بين اثنين، وكل هذا صحيح، فالشافع زوج المشفوع له؛ إذ المشفوع عنده من الخلق، إمَّا أن يعينه على برَّ وتقوى، وإما أن يعينه على إثم وعدوان، وكان النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذا أتاه طالب حاجة قال لأصحابه: «**اِشْفَعُوا تُؤْجَرُوا، وَيَقْضِي اللهُ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ مَا شَاءَ**»[(١)].

وتمام الكلام يبيِّن أن الآية[(٢)] وإن تناولت الظالم الذي ظلم بكفره، فهي -أيضًا- متناولة ما دون ذلك، وإن قيل فيها: ﴿وَمَا كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ﴾ [الصافات:٢٢]، فقد ثبت في «الصحيح» عن النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّه قال: «**تَعِسَ عَبْدُ الدِّينَارِ، تَعِسَ عَبْدُ الدِّرْهَمِ، تَعِسَ عَبْدُ الْقَطِيفَةِ، تَعِسَ عَبْدُ الْخَمِيصَةِ، تَعِسَ وَانْتَكَسَ، وَإِذَا شِيكَ فَلَا انْتَقَشَ**»[(٣)].

وثبت في «الصحيح» أنَّه قال: «**مَا مِنْ صَاحِبِ كَنْزٍ إِلَّا جَعَلَ لَه كَنْزَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعًا أَقْرَعَ يَفِرُّ مِنْهُ، وَهُوَ يَتْبَعُهُ، حَتَّى يُطَوَّقَهُ فِي عُنُقِهِ**». وقرأ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿**سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا۟ بِهِۦ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ**﴾ [آل عمران:١٨٠])[(٤)].

يواصل الشيخ الكلام فيقول[(٥)]: (قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**الشِّرْكُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ أَخْفَى مِنْ دَبِيبِ النَّمْلِ**»[(٦)]).

---

(١) رواه البخاري (١٤٣٢)، ومسلم (٢٦٢٧) من حديث أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) يعني قوله تعالى: ﴿ٱحْشُرُوا۟ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾.

(٣) رواه البخاري (٢٨٨٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) رواه البخاري (١٤٠٣)، ومسلم (٩٨٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) مجموع الفتاوى (٧/ ٦٦).

(٦) رواه الحاكم (٢/ ٣١٩)، وصححه من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، والضياء (٦٣)، والبخاري في الأدب المفرد (٧١٦) من حديث أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وضعفه الهيثمي (١٠/ ٢٢٤) بالليث، ورواه أحمد (٤/ ٤٠٣)، والطبراني في الأوسط (٣٤٧٩)، وقال الهيثمي (١٠/ ٢٢٤): (رجاله رجال الصحيح غير أبي على، وقد وثقه ابن حبان).

قال ابن عباس، وأصحابه: كفر دون كفر، وظلم دون ظلم، وفسق دون فسق. وكذا قال أهل السنة، كأحمد بن حنبل، وغيره، وقد قال تعالى: ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلۡمَسِيحَ ٱبۡنَ مَرۡيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُوٓاْ إِلَٰهٗا وَٰحِدٗاۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ سُبۡحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴾ [التوبة:٣١]، وفي حديث عدي بن حاتم، وهو حديث حسن طويل رواه أحمد، والترمذي، وغيرهما، وكان قد قدم على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو نصراني، فسمعه يقرأ هذه الآية، قال: فقلت له: إنا لسنا نعبدهم، قال: «**أَلَيْسَ يُحَرِّمُونَ مَا أَحَلَّ اللهُ فَتُحَرِّمُونَهُ، وَيُحِلُّونَ مَا حَرَّمَ اللهُ فَتُحِلُّونَ؟**»، قال: قلت: بلى، قال: «**فَتِلْكَ عِبَادَتُهُمْ**»[١].

وكذلك قال أبو البختري: (أما إنهم لم يصلوا لهم، ولو أمروهم أن يعبدوهم من دون الله ما أطاعوهم، ولكن أمروهم، فجعلوا حلال الله حرامه، وحرامه حلاله، فأطاعوهم، فكانت تلك الربوبية)[٢].

وقال الربيع بن أنس: قلت لأبي العالية: كيف كانت تلك الربوبية في بني إسرائيل؟ قال: كانت الربوبية أنهم وجدوا في كتاب الله ما أمروا به، ونهوا عنه، فقالوا: لن نسبق أحبارنا بشيء، فما أمرونا به ائتمرنا، وما نهونا عنه انتهينا، فاستنصحوا الرجال، ونبذوا كتاب الله وراء ظهورهم.

فقد بيَّن النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن عبادتهم إياهم كانت في تحليل الحرام، وتحريم الحلال؛ لا أنهم صلَّوا لهم، وصاموا لهم، ودعوهم من دون الله، فهذه عبادة للرجال، وتلك عبادة للأموال -يعني: قوله: «**تَعِسَ عَبْدُ الدِّرْهَمِ**[٣] **وَالدِّينَارِ...**» الحديث-، وقد بيَّنها النبي

---

(١) رواه أحمد (٤/ ٣٧٨)، والترمذي (٢٩٥٣م -٣٠٩٥) واستغربه، وحسنه الألباني.

(٢) رواه ابن أبي شيبة (٧/ ١٥٦/ ٣٤٩٣٥)، وله شاهد عن حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موقوفًا؛ رواه سعيد بن منصور في السنن (١٠١٢)، والبيهقي (١١٦).

(٣) رواه البخاري (٢٨٨٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقد ذكر الله أن ذلك شرك بقوله: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة:٣١]، فهذا من الظلم الذي يدخل في قوله: ﴿ٱحْشُرُوا۟ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ وَأَزْوَٰجَهُمْ وَمَا كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ﴿٢٢﴾ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [الصافات:٢٢-٢٣]، فإن هؤلاء الذين أمروهم بهذا هم جميعًا معذَّبون، وقال: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ﴾ [الأنبياء:٩٨]، وإنما يخرج من هذا من عُبد مع كراهته؛ لأن يُعبد ويطاع في معصية الله، فهم الذين سبقت لهمُ الحسنى، كالمسيح، والعزير، وغيرهما، فأولئك ﴿عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ [الأنبياء:١٠١]. وأمَّا من رضي بأن يعبد ويطاع في معصية الله، فهو مستحق للوعيد، ولو لم يأمر بذلك، فكيف إذا أمر؟

وكذلك من أمر غيره بأن يعبد غير الله، وهذا من أزواجهم، فإن أزواجهم قد يكونون رؤساء لهم، وقد يكونون أتباعًا، وهم أزواج، وأشباه؛ لتشابههم في الدين، وسياق الآية يدلَّ على ذلك، فإنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قال: ﴿ٱحْشُرُوا۟ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ وَأَزْوَٰجَهُمْ وَمَا كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ﴿٢٢﴾ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَٱهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الصافات:٢٢-٢٣].

قال ابن عباس: دلوهم. وقال الضحاك مثله، وقال ابن كيسان: قدَّموهم. والمعنى: قودوهم، كما يقول الهادي لمن يهديه، ولهذا تسمى الأعناق الهوادي؛ لأنها تقود سائر البدن، وتسمى أوائل الوحش الهوادي.

وقوله تعالى: ﴿وَقِفُوهُمْ ۖ إِنَّهُم مَّسْـُٔولُونَ ﴿٢٤﴾ مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ﴾ [الصافات:٢٤-٢٤]، أي: كما كنتم تناصرون في الدنيا على الباطل ﴿بَلْ هُمُ ٱلْيَوْمَ مُسْتَسْلِمُونَ ﴿٢٦﴾ وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَآءَلُونَ ﴿٢٧﴾ قَالُوٓا۟ إِنَّكُمْ كُنتُمْ تَأْتُونَنَا عَنِ ٱلْيَمِينِ ﴿٢٨﴾ قَالُوا۟ بَل لَّمْ تَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ ﴿٢٩﴾ وَمَا كَانَ لَنَا عَلَيْكُم مِّن سُلْطَٰنٍ ۖ بَلْ كُنتُمْ قَوْمًا طَٰغِينَ ﴿٣٠﴾ فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَآ ۖ إِنَّا لَذَآئِقُونَ ﴿٣١﴾ فَأَغْوَيْنَٰكُمْ إِنَّا كُنَّا غَٰوِينَ ﴿٣٢﴾ فَإِنَّهُمْ يَوْمَئِذٍ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴿٣٣﴾ إِنَّا كَذَٰلِكَ نَفْعَلُ بِٱلْمُجْرِمِينَ

﴿٣٤﴾ إِنَّهُمْ كَانُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٣٥﴾ وَيَقُولُونَ أَئِنَّا لَتَارِكُوٓاْ ءَالِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَّجْنُونٍ﴾ [الصافات:٢٦-٣٦]).

ثم ذكر الشيخ آيات كثيرة في هذا المعنى، ثمَّ قال:

(وقوله في سياق الآية: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الصافات:٣٥]، ولا ريب أنها تتناول الشِّرْكَيْن الأصغر والأكبر، وتتناول -أيضًا- من استكبر عمَّا أمره الله به من طاعته، فإن ذلك من تحقيق قول لا إله إلَّا الله، فإن الإله هو المستحق للعبادة، فكل ما يعبد الله به، فهو من تمام تألُّه العباد له، فمن استكبر عن بعض عبادته سامعًا مطيعًا في ذلك لغيره لم يحقِّق قول: لا إله إلَّا الله في هذا المقام، وهؤلاء الذين اتَّخذوا أحبارهم، ورهبانهم أربابًا؛ حيث أطاعوهم في تحليل ما حرَّم الله، وتحريم ما أحلَّ الله يكونون على وجهين:

أحدهما: أن يعلموا أنهم بدَّلوا دين الله، فيتبعونهم على التبديل، فيعتقدون تحليل ما حرَّم الله، وتحريم ما أحلَّ الله؛ اتِّباعًا لرؤسائهم، مع علمهم أنهم خالفوا دين الرسل، فهذا كفر، وقد جعله الله ورسوله شركًا، وإن لم يكونوا يصلون لهم، ويسجدون لهم، فكان من اتَّبع غيره في خلاف الدين، مع علمه أنه خلاف الدين، واعتقد ما قاله ذلك دون ما قاله الله ورسوله مشركًا مثل هؤلاء.

والثاني: أن يكون اعتقادهم وإيمانهم بتحريم الحلال، وتحليل الحرام ثابتًا، لكنهم أطاعوهم في معصية الله، كما يفعل المسلم ما يفعله من المعاصي التي يعتقد أنها معاص، فهؤلاء لهم حكم أمثالهم من أهل الذنوب، كما ثبت في «الصحيح» عن النبيِّ صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أنَّه قال: «**إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي المَعْرُوفِ**»[1]، وقال: «**عَلَى المُسْلِمِ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ فِيمَا أَحَبَّ**

---

(١) رواه البخاري (٤٣٤٠)، ومسلم (١٨٤٠) من حديث علي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

أَوْ كَرِهَ مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِمَعْصِيَةٍ»[(١)]، وقال: «لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ»[(٢)]، وقال: «مَنْ أَمَرَكُمْ بِمَعْصِيَةِ اللهِ فَلَا تُطِيعُوهُ»[(٣)].

ثم ذلك المحلِّل للحرام، والمحرم للحلال إن كان مجتهدًا قصده اتبَّاع الرسول، لكن خفي عليه الحق في نفس الأمر، وقد اتَّقى الله ما استطاع، فهذا لا يؤاخذه الله بخطئه، بل يثيبه على اجتهاده الذي أطاع به ربَّه، ولكن من علم أن هذا خطأ فيما جاء به الرسول، ثم اتَّبعه على خطئه، وعدل عن قول الرسول، فهذا له نصيب من هذا الشرك الذي ذمَّه الله، لا سيما إن اتَّبع في ذلك هواه، ونصره باللِّسان واليد، مع علمه أنه مخالف للرسول، فهذا شرك يستحق صاحبه العقوبة عليه).



(١) رواه البخاري (٢٩٥٥)، ومسلم (١٨٣٩) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.
(٢) انظر: صحيح البخاري (٤٣٤٠)، ومسلم (١٨٤٠).
(٣) رواه ابن ماجه (٢٨٦٣)، وقال البوصيري (٣/ ١٧٦): (إسناده صحيح).

متى يجوز التقليد، ومتى لا يجوز؟

قال(١): (ولهذا اتَّفق العلماء على أنَّه إذا عرف الحق لا يجوز له تقليد أحد في خلافه، وإنما تنازعوا في جواز التقليد للقادر على الاستدلال وإن كان عاجزًا عن إظهار الحق الذي يعلمه، فهذا يكون كمن عرف أن دين الإسلام حق، وهو بين النصارى، فإذا فعل ما يقدر عليه من الحق لا يؤاخذ بما عجز عنه، وهؤلاء كالنجاشي وغيره، وقد أنزل الله في هؤلاء آيات من كتابه؛ كقوله: ﴿ وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَمَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [آل عمران:١٩٩]، وقوله: ﴿وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ ﴾ [الأعراف:١٥٩]، وقوله: ﴿وَإِذَا سَمِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُواْ مِنَ ٱلْحَقِّ ﴾ [المائدة:٨٣].

وإمَّا إن كان المتبع للمجتهد عاجزًا عن معرفة الحق على التفصيل، وقد فعل ما يقدر عليه مثله من الاجتهاد في التقليد، فهذا لا يؤاخذ إن أخطأ كما في القبلة، وإما إن قلد شخصًا دون نظيره بمجرد هواه، ونصره بيده ولسانه من غير علم أن معه الحق، فهذا من أهل الجاهلية، وإن كان متبوعه مصيبًا لم يكن عمله صالحًا، وإن كان متبوعه مخطئًا كان آثمًا، كمن قال في القرآن برأيه، فإن أصاب فقد أخطأ، وإن أخطأ فليتبوأ مقعده من النار، وهؤلاء من جنس مانع الزكاة الذي تقدم فيه الوعيد -يعني: قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ ﴾ [التوبة:٣٤]-، ومن جنس عبد الدينار والدرهم والقطيفة والخميصة، فإن ذلك لما أحب المال حبًا منعه من عبادة الله، وطاعته

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٧١).

صار عبدًا له، وكذلك هؤلاء، فيكون فيه شرك أصغر، ولهم من الوعيد بحسب ذلك، وفي الحديث: «**إِنَّ يَسِيرَ الرِّيَاءِ شِرْكٌ**»)[١].

ثم رجع الشيخ إلى أصل الموضوع الذي يتكلم عنه، وهو المقصود بالظلم، فيقول:

(والمقصود هنا: أن الظلم المطلق يتناول الكفر، ولا يختص بالكفر، بل يتناول ما دونه -أيضًا-، وكل بحسبه، كلفظ الذنب والخطيئة والمعصية، فإن هذا يتناول الكفر والفسوق والعصيان؛ كما في «الصحيحين» عن عبد الله بن مسعود، قال: قلت: يا رسول الله أي الذنب أعظم؟ قال: «**أَنْ تَجْعَلَ للهِ نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ**». قلت: ثم أي؟ قال: «**أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ خَشْيَةَ أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ**». قلت: ثم أي؟ قال: «**أَنْ تُزَانِيَ بِحَلِيلَةِ جَارِكَ**». فأنزل الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا ﴿٦٩﴾ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا فَأُو۟لَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٧٠﴾ وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَإِنَّهُۥ يَتُوبُ إِلَى ٱللَّهِ مَتَابًا﴾ [الفرقان:٦٨-٧١][٢]، فهذا الوعيد بتمامه على الثلاثة، ولكل عمل قسط منه، فلو أشرك ولم يقتل ولم يزن كان عذابه دون ذلك، ولو زنى وقتل، ولم يشرك كان له من هذا العذاب نصيب؛ كما في قوله: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء:٩٣]، ولم يذكر «أبدًا»، وقد قيل: إن لفظ التأبيد لم يجئ إلا مع الكفر، وقال الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ

---

(١) رواه ابن ماجه (٣٩٨٩) من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأبو نعيم في الحلية (١/ ٥)، والطبراني في الأوسط (٧١١٢)، والصغير (٨٩٢) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وضعفه البوصيري (٤/ ١٧٨) وقواه بطريق للحاكم (١/ ٤٤) قد ضعفها الذهبي.

(٢) رواه البخاري (٤٤٧٧)، ومسلم (٨٦) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ يَقُولُ يَٰلَيْتَنِى ٱتَّخَذْتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلًا ﴿٢٧﴾ يَٰوَيْلَتَىٰ لَيْتَنِى لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا ﴿٢٨﴾ لَّقَدْ أَضَلَّنِى عَنِ ٱلذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَآءَنِى ۗ وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِلْإِنسَٰنِ خَذُولًا ﴾ [الفرقان:٢٧-٢٩]، فلا ريب أن هذا يتناول الكافر الذي لم يؤمن بالرسول، وسبب نزول الآية كان في ذلك، فإن الظلم المطلق يتناول ذلك، ويتناول ما دونه بحسبه، فمن خالَّ مخلوقًا في خلاف أمْرِ الله ورسوله كان له من هذا الوعيد نصيب؛ كما قال تعالى: ﴿ ٱلْأَخِلَّآءُ يَوْمَئِذٍۭ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ [الزخرف:٦٧].

وقال تعالى: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُوا۟ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوا۟ وَرَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ ﴾ [البقرة:١٦٦].

قال الفضيل بن عياض: حدثنا الليث عن مجاهد: هي المودات التي كانت بينهم لغير الله، فإن المخالَّة تحاب وتواد، ولهذا قال: «**الْمَرْءُ عَلَى دِينِ خَلِيلِهِ**»[1]، فإن المتحابين يحب أحدهما ما يحب الآخر بحسب الحب، فإذا اتبَّع أحدهما صاحبه على محبَّته ما يبغضه الله ورسوله نقص من دينهما بحسب ذلك إلى أن ينتهي إلى الشرك الأكبر.

قال تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ ﴾ [البقرة:١٦٥]، والذين قدموا محبة المال الذي كنزوه، والمخلوق الذي اتَّبعوه على محبَّة الله ورسوله كان فيهم من الظلم والشرك بحسب ذلك، فلهذا ألزمهم محبوبهم؛ كما في الحديث: «**يَقُولُ اللهُ: أَلَيْسَ عَدلًا مِنِّي أَنْ أُولِي كُلَّ رَجُلٍ مِنْكُمْ مَا كَانَ يَتَوَلَّاهُ فِي الدُّنْيَا؟**»[2]، وقد ثبت في «الصحيح»: «**يَقُولُ: لِيَذْهَبْ كُلُّ قَوْمٍ إِلَى مَا كَانُوا يَعْبُدُونَ، فَمَنْ كَانَ يَعْبُدُ الشَّمْسَ الشَّمْسَ، وَمَنْ كَانَ يَعْبُدُ الْقَمَرَ الْقَمَرَ،**

---

(١) رواه أبو داود (٤٨٣٣)، والترمذي (٢٣٧٨) وقال: (حسن غريب)، وصححه الحاكم (٤/ ١٨٨).

(٢) رواه الطبراني في الأوسط (٨١)، وقال الهيثمي (١٠/ ٣٤٣): (فيه فرات بن السائب وهو ضعيف).

وَمَنْ كَانَ يَعْبُدُ الطَّوَاغِيتَ الطَّوَاغِيتَ، وَيُمَثَّلُ لِلنَّصَارَى الْمَسِيحُ وَلِلْيَهُودِ عُزَيْرٌ، فَيَتْبَعُ كُلُّ قَوْمٍ مَا كَانُوا يَعْبُدُونَ، وَتَبْقَى هَذِهِ الْأُمَّةُ فِيهَا مُنَافِقُوهَا»[١].

فهؤلاء أهل الشرك الأكبر، وأمَّا عبيد المال الذين كنزوه، وعبيد الرجال الذين أطاعوهم في معاصي الله، فأولئك يعذَّبون عذابًا دون عذاب أولئك المشركين، إمَّا في عرصات القيامة، وإمَّا في جهنم، ومن أحبَّ شيئًا دون الله عُذِّب به).

ومعنى كلام الشيخ هنا: أن من اشتغل في محابِّ نفسه عن طاعة الله عذَّبه الله بهذا الذي اشتغل به عن طاعة الله؛ عقوبة له؛ كما قال تعالى: ﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ ﴾، إلى قوله: ﴿أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَـٰسِقِينَ ﴾ [التوبة:٢٤].

وقال تعالى[٢]: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَنفِقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَـٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَـٰعَةٌ ۗ وَٱلْكَـٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ ﴾ [البقرة:٢٥٤]، فالكفر المطلق هو الظلم المطلق، ولهذا لا شفيع يوم القيامة لأهله، كما نفى الشفاعة في هذه الآية، وفي قوله: ﴿ وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْـَٔازِفَةِ إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ كَـٰظِمِينَ ۚ مَا لِلظَّـٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴿١٨﴾ يَعْلَمُ خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِى ٱلصُّدُورُ ﴾ [غافر: ١٨-١٩]، وقال: ﴿ فَكُبْكِبُوا۟ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُۥنَ ﴿٩٤﴾ وَجُنُودُ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ ﴿٩٥﴾ قَالُوا۟ وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ ﴿٩٦﴾ تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿٩٨﴾ وَمَآ أَضَلَّنَآ إِلَّا ٱلْمُجْرِمُونَ ﴿٩٩﴾ فَمَا لَنَا مِن شَـٰفِعِينَ ﴿١٠٠﴾ وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ ﴿١٠١﴾ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الشعراء:٩٤-١٠٢]، وقوله: ﴿ إِذْ نُسَوِّيكُم ﴾: لم يريدوا أنهم جعلوهم مساوين لله من كل وجه، فإن هذا لم يقله أحد من بني آدم، ولا نقل عن قوم قط من الكفار أنهم قالوا هذا العالم له خالقان

---

(١) رواه البخاري (٧٤٣٩)، ومسلم (١٨٣) من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ٧٤).

متماثلان، حتى المجوس القائلون بالأصلين النور والظلمة متَّفقون على أن النور خير يستحق أن يعبد ويحمد، وأن الظلمة شريرة تستحق أن تذم وتلعن.

واختلفوا هل الظلمة محدثة، أو قديمة؟ على قولين، وبكل حال لم يجعلوها مثل النور من كل وجه، وكذلك مشركو العرب كانوا متَّفقين على أن أربابهم لم تشارك الله في خلق السماوات والأرض، بل كانوا مقرِّين بأن الله وحده خلق السماوات والأرض، وما بينهما، كما أخبر الله عنهم في غير آية؛ كقوله تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٦١﴾ ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ لَهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٦٢﴾ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ [العنكبوت:٦١-٦٣].

وذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ آيات كثيرة في هذا المعنى، ثمَّ قال[1]:

(وكانوا معترفين بأن آلهتهم لم تشارك الله في خلق السماوات والأرض، ولا خلق شيء، بل كانوا يتَّخذونهم شفعاء ووسائط؛ كما قال تعالى: ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ﴾ [يونس:١٨]، وقال عن صاحب يس: ﴿ وَمَا لِىَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَنِى وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٢﴾ ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً إِن يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَٰنُ بِضُرٍّ لَّا تُغْنِ عَنِّى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا وَلَا يُنقِذُونِ ﴾ [يس:٢٢-٢٣]، وقال تعالى: ﴿ وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓا۟ إِلَىٰ رَبِّهِمْ ۙ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِىٌّ وَلَا شَفِيعٌ ﴾ [الأنعام:٥١]، وقال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۖ مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِىٍّ وَلَا شَفِيعٍ ۚ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴾ [السجدة:٤]، وقال تعالى: ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۖ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٧٧).

ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾ [سبأ:٢٢-٢٣]، فنفى عمَّا سواه كل ما يتعلَّق به المشركون، فنفى أن يكون لغيره ملك، أو قسط من الملك، أو يكون عونًا لله ولم يبق إلَّا الشفاعة، فبيَّن أنها لا تنفع إلَّا لمن أذن له الرب؛ كما قال تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة:٢٥٥]، وقال تعالى عن الملائكة: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء:٢٨]، وقال: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ﴾ [النجم:٢٦]، فهذه الشفاعة التي يظنُّها المشركون هي منتفية يوم القيامة كما نفاها القرآن.

وأمَّا ما أخبر به النبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه يكون، فأخبر: «**أَنَّهُ يَأْتِي فَيَسْجُدُ لِرَبِّهِ وَيَحْمَدُهُ لَا يَبْدَأُ بِالشَّفَاعَةِ أَوْلًا، فَإِذَا سَجَدَ وَحَمِدَ رَبَّهُ بِمَحَامِدَ يَفْتَحُهَا عَلَيْهِ، يُقَالُ لَهُ: أَيْ مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ وَقُلْ تُسْمَعْ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَيَقُولُ: أَيْ رَبِّ أُمَّتِي، فَيَحَدُّ لَهُ حَدًّا فَيُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ**»[1]، وكذلك في الثانية، وكذلك في الثالثة. وقال له أبو هريرة: من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة؟ قال: «**مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ**»[2].

فتلك الشفاعة هي لأهل الإخلاص بإذن الله ليست لمن أشرك بالله، ولا تكون إلَّا بإذن الله، وحقيقته أن الله هو الذي يتفضَّل على أهل الإخلاص والتوحيد، فيغفر لهم بواسطة دعاء الشافع الذي أذن له أن يشفع ليكرمه بذلك، وينال المقام المحمود الذي يغبطه به الأوَّلون والآخرون صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كما كان في الدنيا يستسقي لهم، ويدعو لهم، وتلك شفاعة منه لهم، فكان الله يجيب شفاعته ودعاءه).

---

(١) رواه البخاري (٧٥١٠)، ومسلم (١٩٣) من حديث أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه البخاري (٩٩) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

ثم عاد الشيخ إلى الموضوع الذي يتكلَّم عنه وهو الظلم، فقال:

(وإذا كان كذلك، فالظلم ثلاثة أنواع: فالظلم الذي هو شرك لا شفاعة فيه، وظلم الناس بعضهم بعضًا لابدَّ فيه من إعطاء المظلوم حقَّه، ولا يسقط حق المظلوم لا بشفاعة، ولا غيرها، لكن قد يعفو المظلوم عن الظالم، كما قد يُغْفر لِظالم نَفْسِهِ بالشفاعة، فالظالم المطلق ما له من شفيع مطاع، وأمَّا الموحد، فلم يكن ظالمًا مطلقًا، بل هو موحَّد مع ظلمه لنفسه، وهذا إنما نفعه في الحقيقة إخلاصه لله، فبه صار من أهل الشفاعة، ومقصود القرآن بنَفْي الشفاعة نفي الشرك، وهو أن أحدًا لا يَعْبدُ إلَّا الله، ولا يدعو غيرَه، ولا يسأل غيرَه، ولا يتوكَّل على غيره لا في شفاعة، ولا غيرها، فليس له أن يتوكَّل على أحد في أن يرزقه، وإن كان الله يأتيه برزقه بأسباب، كذلك ليس له أن يتوكَّل على غير الله في أن يغفر له، ويرحمه في الآخرة، وإن كان الله يغفر له، ويرحمه بأسباب من شفاعة وغيرها، فالشفاعة التي نفاها القرآن مطلقًا ما كان فيها شرك، وتلك منتفية مطلقًا، ولهذا أثبت الشفاعة بإذنه في مواضع، وتلك قد بيَّن الرسولُ ﷺ أنها لا تكون إلَّا لأهل التوحيد والإخلاص، فهي من التوحيد، ومستحقَّها أهل التوحيد.

وأمَّا الظلم المقيَّد، فقد يختَّص بظلم الإنسان نفسه، وظلم الناس بعضهم بعضًا؛ كقول آدم وحوَّاء عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا﴾ [الأعراف:٢٣]، وقول موسى: ﴿رَبِّ إِنِّى ظَلَمْتُ نَفْسِى﴾ [النمل:٤٤]، لكن قول آدم وموسى إخبار عن واقع لا عموم فيه، وذلك قد عرف -ولله الحمد- أنه ليس كفرًا.

وأمَّا قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا۟ فَـٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ﴾ [آل عمران:١٣٥]، فهو نكرة في سياق الشرط يعمَّ كل ما فيه ظلم الإنسان نفسه، وهو إذا أشرك، ثم تاب تاب الله عليه، وقد تقدم أن ظلم الإنسان لنفسه يدخل فيه كل ذنب كبير أو صغير مع الإطلاق، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَـٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ

لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ [فاطر:٣٢]، فهذا ظلم لنفسه مقرون بغيره، فلا يدخل فيه الشرك الأكبر، وفي «الصحيحين» عن ابن مسعود: أنه لما نزلت هذه الآية: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ ﴾ [الأنعام:٨٢]، شقَّ ذلك على أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وقالوا: أينا لم يظلم نفسه؟ فقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّمَا هُوَ الشِّرْكُ، أَلَمْ تَسْمَعُوا إِلَى قَوْلِ الْعَبْدِ الصَّالِحِ** ﴿ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ [لقمان:١٣]»(١).

والذين شقَّ ذلك عليهم ظنُّوا أن الظلم المشروط هو ظلم العبد نفسه، وأنه لا يكون الأمن والاهتداء إلَّا لمن لم يظلم نفسه بهذا الظلم، فشقَّ ذلك عليهم، فبيَّن صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لهم ما دلَّهم على أن الشرك ظلم في كتاب الله، وحينئذ فلا يحصل الأمن والاهتداء إلَّا لمن لم يلبس إيمانه بهذا الظلم، ومن لم يلبس إيمانه بهذا الظلم كان من أهل الأمن والاهتداء، كما كان من أهل الاصطفاء في قوله: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ﴾ إلى قوله: ﴿ جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا ﴾ [فاطر:٣٢-٣٣]، وهذا لا يَنْفِي أن يؤاخذ أحدهم بظلم نفسه إذا لم يتب؛ كما قال تعالى: ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ﴾ [الزلزلة:٧-٨]، وقال تعالى: ﴿ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ ﴾ [النساء:١٢٣]، وقد سأل أبو بكر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن ذلك، فقال: يا رسول الله، وأيُّنا لم يعمل سوءًا؟ فقال: «**يَا أَبَا بَكْرٍ، أَلَسْتَ تَنْصَبُ، أَلَسْتَ تَحْزَنُ، أَلَسْتَ تُصِيبُكَ اللَّأْوَاءُ، فَذَلِكَ مَا تُجْزَوْنَ بِهِ**»(٢).

فبيَّن أن المؤمن الذي إذا تاب دخل الجنَّة قد يُجزي بسيئاته في الدنيا بالمصائب التي تصيبه؛ كما في «الصحيحين» عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّه قال: «**مَثَلُ الْمُؤْمِنِ كَمَثَلِ الْخَامَةِ مِنَ**

---

(١) رواه البخاري (٣٤٢٩)، ومسلم (١٢٤) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه أحمد (١/ ٦-١١)، وصححه ابن حبان (٢٩٢٦)، والحاكم (٣/ ٧٨)، والضياء (٦٩).

الزَّرْعِ تُفِيئُهَا الرِّيَاحُ تُقَوِّمُهَا تَارَةً وَتُمِيلُهَا أُخْرَى، وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ كَمَثَلِ شَجَرَةِ الْأُرْزِ لَا تَزَالُ ثَابِتَةً عَلَى أَصْلِهَا حَتَّى يَكُونَ انْجِعَافُهَا مَرَّةً وَاحِدَةً»(١).

وفي «الصحيحين» عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّه قال: «**مَا يُصِيبُ الْمُؤْمِنَ مِنْ وَصَبٍ وَلَا نَصَبٍ وَلَا هَمٍّ وَلَا حُزْنٍ، وَلَا غَمٍّ وَلَا أَذًى، حَتَّى الشَّوْكَةُ يُشَاكُّهَا إِلَّا كَفَّرَ اللهُ بِهَا خَطَايَاهُ**»(٢).

وفي حديث سعد بن أبي وقاص، قلت: يا رسول الله أيَّ الناس أشدَّ بلاء؟ قال: «**الْأَنْبِيَاءُ ثُمَّ الصَّالِحُونَ، ثُمَّ الْأَمْثَلُ فَالْأَمْثَلُ، يُبْتَلَى الرَّجُلُ عَلَى حَسَبِ دِينِهِ، فَإِنْ كَانَ فِي دِينِهِ صَلَابَةٌ زِيدَ فِي بَلَائِهِ، وَإِنْ كَانَ فِي دِينِهِ رِقَّةٌ خُفِّفَ عَنْهُ، وَلَا يَزَالُ الْبَلَاءُ بِالْمُؤْمِنِ حَتَّى يَمْشِيَ عَلَى الْأَرْضِ وَلَيْسَ عَلَيْهِ خَطِيئَةٌ**». رواه أحمد، والترمذي، وغيرهما(٣)، وقال: «**الْمَرَضُ حِطَّةٌ تَحُطُّ الْخَطَايَا عَنْ صَاحِبِهِ، كَمَا تَحُطُّ الْوَرَقَةُ الْيَابِسَةُ وَرَقَهَا**»(٤).

فمن سلم من أجناس الظلم الثلاثة كان له الأمن التام، والاهتداء التام، ومن لم يسلم من ظلمه نفسه كان له الأمن والاهتداء مطلقًا، بمعنى: أنه لابدَّ أن يدخل الجنَّة، كما وعد بذلك في الآية الأخرى، وقد هداه إلى الصراط المستقيم الذي تكون عاقبته الجنَّة، ويحصل له من نقص الأمن والاهتداء بحسب ما نقص من إيمانه بظلمه نفسه، وليس مراد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بقوله: «**إِنَّمَا هُوَ الشِّرْكُ**»، أن من لم يشرك الشرك الأكبر يكون له

---

(١) رواه البخاري (٥٦٤٤) وحده من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه البخاري (٥٦٤١، ٥٦٤٢)، ومسلم (٢٥٧٣) من حديث أبي سعيد وأبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) رواه أحمد (١/ ١٧٢، ١٨٥)، والترمذي (٢٣٩٨) وقال: (حسن صحيح)، وابن ماجه (٤٠٢٣)، وصححه ابن حبان (٢٩٠١)، والحاكم (١/ ٩٩)، والضياء (١٠٥٦)، وصححه ابن كثير (٣/ ٤٠٥).

(٤) رواه ابن حبان (٢٩٢٧) من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقارن مع صحيح البخاري (٥٦٤٨)، ومسلم (٢٥٧١) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الأمن التام، والاهتداء التام، فإن أحاديثه الكثيرة مع نصوص القرآن تبيَّن أن أهل الكبائر معرضون للخوف لم يحصل لهم الأمن التام، والاهتداء التام الذي يكونون به مهتدين إلى الصراط المستقيم، صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيِّين والصدَّيقين والشهداء والصالحين من غير عذاب يحصل لهم، بل معهم أصل الاهتداء إلى هذا الصراط، ومعهم أصل نعمة الله عليهم، ولابدَّ لهم من دخول الجنَّة.

وقول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّمَا هُوَ الشِّرْكُ**»(١). إن أراد به الشرك الأكبر، فمقصوده: أن من لم يكن من أهله، فهو آمن مما وعد به المشركون من عذاب الدنيا والآخرة، فهو مهتدٍ إلى ذلك، وإن كان مراده جنس الشرك، فيقال: ظلم العبد نفسه كبخله لحبَّ المال ببعض الواجب هو شرك أصغر، وحبَّه ما يبغضه الله حتى يكون يقدم هواه على محبة الله شرك أصغر، ونحو ذلك.

فهذا صاحبه قد فاته من الأمن والاهتداء بحسبه، ولهذا كان السلف يُدخلون الذنوب في هذا الظلم بهذا الاعتبار).

انتهى كلام الشيخ في هذا الموضوع المهم، وهو بيان أنواع الظلم، وحكم كل نوع، وما يترتَّب عليه من الأحكام، وأن المعاصي كلها ظلم، ولكن هذا الظلم يتنوَّع، فمنه ظلم لا يغفر إلَّا بالتوبة منه وهو الشرك، وظلم داخل تحت المشيئة قابل للمغفرة أو التعذيب بحسبه، ولا يخلد صاحبه في النار، بل يكون مآله إلى الجنَّة بسبب توحيده، وهو ظلم العبد نفسه بالمعاصي التي هي دون الشرك، وهذا الذي ذكره الشيخ في هذا النوع هو مذهب أهل السنَّة والجماعة، خلافًا للخوارج الذين يكفرون بالكبائر التي دون الشرك، وخلافًا للمعتزلة الذين يقولون: إن صاحبها في منزلة بين المنزلتين، ليس بمؤمن،

---

(١) رواه البخاري (٣٤٢٩)، ومسلم (١٢٤) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

ولا كافر، وخلافًا للمرجئة الذين يقولون: لا يضرُّ مع الإيمان معصية، وأمَّا ظلم العبد للناس، فإنه لا يغفر إلَّا بمسامحة المظلومين، وإلَّا فإنه لابدَّ من القصاص للمظلومين من الظالم.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ومن هذا الباب لفظ الصلاح والفساد، فإذا أطلق الصلاح تناول جميع الخير، وكذلك الفساد يتناول جميع الشر، وكذلك اسم المصلح والمفسد، قال تعالى في قصة موسى: ﴿أَتُرِيدُ أَن تَقْتُلَنِي كَمَا قَتَلْتَ نَفْسًا بِٱلْأَمْسِ إِن تُرِيدُ إِلَّآ أَن تَكُونَ جَبَّارًا فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا تُرِيدُ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِينَ﴾ [القصص:١٩]، ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَٰرُونَ ٱخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [الأعراف:١٤٢]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي ٱلْأَرْضِ قَالُوٓا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة:١١-١٢]، والضمير عائد على المنافقين في قوله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة:٨]، وهذا مطلق يتناول من كان على عهد النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، ومن سيكون بعدهم، ولهذا قال سلمان الفارسي: إنه عنى بهذه الآية قومًا لم يكونوا خلقوا حين نزولها.

وكذا قال السدي عن أشياخه: الفساد: الكفر والمعاصي.

وعن مجاهد: تَرْكُ امتثالِ الأوامر، واجتناب النواهي. والقولان معناهما واحد.

وعن ابن عباس: الكفر. وهذا معنى قول من قال: النفاق الذي صافوا به الكفار، وأطلعوهم على أسرار المؤمنين.

وعن أبي العالية، ومقاتل: العمل بالمعاصي، وهو -أيضًا- عام كالأولين، وقولهم: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة:١١]، فسَّر بإنكار ما أقرَّوا به، أي: إنما نفعل ما أمرنا به الرسول، وفسَّر بأن الذي نفعله صلاح، ونقصد به الصلاح، وكلا القولين يروى عن ابن عباس، وكلاهما حق، فإنهم يقولون هذا وهذا.

يقولون: الأول لمن لم يطلَّع على بواطنهم، ويقولون: الثاني لأنفسهم، ولمن اطلع على بواطنهم، لكن الثاني يتناول الأول، فإنَّ من جملة أفعالهم إسرار خلافِ ما يظهرون، وهم يرون هذا صلاحًا.

قال مجاهد: أرادوا أن مصافاة الكفار صلاح لا فساد.

وعن السديَّ: إنَّ فعلنا هذا هو الصلاح، وتصديق محمد فساد.

وقيل: أرادوا أن هذا صلاح في الدنيا، فإن الدولة إن كانت للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقد أمنوا بمتابعته، وإن كانت للكفار، فقد أمنوا بمصافاتهم، ولأجل القولين قيل في قوله تعالى: ﴿ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴾ [البقرة:١٣]، أي: لا يشعرون أن ما فعلوا فساد لا صلاح.

وقيل: لا يشعرون أن الله يُطْلع نبيَّه على فسادهم، والقول الأول يتناول الثاني، فهو المراد، كما يدلُّ عليه لفظ الآية، وقال تعالى: ﴿إِنَّ وَلِـِّۧيَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ وَهُوَ يَتَوَلَّى ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [الأعراف:١٩٦]، وقال: ﴿قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾ [يونس:٨١]، وقول يوسف: ﴿تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [يوسف:١٠١]، وقد يقرن أحدهما -أي: الفساد، والصلاح- بما هو أخصَّ منه؛ كقوله: ﴿ وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ ﴾ [البقرة:٢٠٥]، قيل: بالكفر، وقيل: بالظلم، وكلاهما صحيح.

وقال تعالى: ﴿ تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا ﴾ [القصص:٨٣]، وقال تعالى: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ﴾ [المائدة:٣٢]، وقتل النفس الأول من جملة الفساد، لكن الحق في القتل لولي المقتول، وفي الردَّة والمحاربة

والزنا: الحقَّ فيها لعموم الناس، ولهذا يقال: هو حقَّ الله، ولهذا لا يُعْفى عن هذا، كما يعفى عن الأول؛ لأن فساده عام.

قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسْعَوْنَ فِى ٱلْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوْ يُصَلَّبُوٓاْ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَٰفٍ أَوْ يُنفَوْاْ مِنَ ٱلْأَرْضِ ﴾ [المائدة:٣٣]، قيل: سبب نزولها العرنيون الذين ارتدوا، وقتلوا، وأخذوا المال.

وقيل: سببه ناس معاهدون نقضوا العهد وحاربوا.

وقيل: المشركون، فقد قرن بالمرتدِّين المحاربين وناقضي العهد المحاربين، وبالمشركين المحاربين، وجمهور السلف والخلف على أنها تتناول قطاع الطريق من المسلمين، والآية تتناول ذلك كلَّه، ولهذا كان من تاب قبل القدرة عليه من جميع هؤلاء، فإنه يسقط عنه حق الله، وكذلك قرن الصلاح والإصلاح بالإيمان في مواضع كثيرة؛ كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ [البقرة:٢٧٧]، ﴿ فَمَنْ ءَامَنَ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [الأنعام:٤٨].

ومعلوم أن الإيمان أفضل الإصلاح، وأفضل العمل الصالح؛ كما جاء في الحديث الصحيح أنه قيل: يا رسول الله، أي الأعمال أفضل؟ قال: «**إيمانٌ بالله**»(١). وقال تعالى: ﴿ وَإِنِّى لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ ﴾ [طه:٨٢]، وقال: ﴿ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ ﴾ [مريم:٦٠]، وقال: ﴿ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا فَأُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍ ﴾ [الفرقان:٧٠]، وقال في القذف: ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [آل عمران:٨٩]، وقال

---

(١) رواه البخاري (٢٦)، ومسلم (٨٣) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

في السارق: ﴿ فَمَن تَابَ مِنۢ بَعۡدِ ظُلۡمِهِۦ وَأَصۡلَحَ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَتُوبُ عَلَيۡهِ ﴾ [المائدة:٣٩]، وقال: ﴿ وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَٰنِهَا مِنكُمۡ فَـَٔاذُوهُمَاۖ فَإِن تَابَا وَأَصۡلَحَا فَأَعۡرِضُواْ عَنۡهُمَآ ﴾ [النساء:١٦]، ولهذا شرط الفقهاء في أحد قوليهم في قبول شهادة القاذف أن يصلح، وقدروا ذلك بِسَنَةٍ، كما فعل عمر بصبيغ بن عسل لما أجله سنة، وبذلك أخذ أحمد من توبة الداعي إلى البدعة يؤجل سنة، كما أجل عمر صبيغ بن عسل).



الحقيقة، والمجاز

يتكلم الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الحقيقة والمجاز، ومدى صحة وجود المجاز في اللغة بالمعنى الذي يذكره البلاغيون، فيقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ(١):

(فإن قيل: ما ذكر من تنوُّع دلالة اللفظ بالإطلاق والتقييد في كلام الله ورسوله، وكلام كلِّ أحد بَيِّنٌ ظاهرٌ لا يمكن دفعه، لكن نقول: دلالة لفظ الإيمان على الأعمال مجاز، فقوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسِتُّونَ شُعْبَةً أَوْ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً، أَعْلَاهَا قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ**»(٢) مجاز. وقوله: «**الْإِيمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ**»(٣)، إلى آخره حقيقة، وهذا عمدة المرجئة، والجهمية، والكرامية، وكل من لم يدخل الأعمال في اسم الإيمان، ونحن نجيب بجوابين:

أحدهما: كلام عام في لفظ الحقيقة، والمجاز.

والثاني: ما يختصُّ بهذا الموضوع.

فبتقدير أن يكون أحدهما مجازًا، ما هو الحقيقة من ذلك من المجاز؟ هل الحقيقة هو المطلق، أو المقيَّد، أو كلاهما حقيقة؛ حتى يعرف أن لفظ الإيمان إذا أطلق على ماذا يحمل؟

فيقال: **أولًا**: تقسيم الألفاظ الدالة على معانيها إلى حقيقة ومجاز، وتقسيم دلالتها، أو المعاني المدلول عليها تقسيم حادث بعد انقضاء القرون الثلاثة لم يتكلَّم به أحد من

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٨٧).

(٢) رواه البخاري (٩)، ومسلم (٣٥)، واللفظ له، من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٣) رواه البخاري (٥٠)، ومسلم (٩) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

الصحابة، ولا التابعين لهم بإحسان، ولا أحد من الأئمة المشهورين في العلم، كمالك، والثوري، والأوزاعي، وأبي حنيفة، والشافعي، بل ولا تكلَّم به أئمَّة اللغة، والنحو، كالخليل، وسيبويه، وأبي عمرو بن العلاء، ونحوهم، وأوَّل من عرف أنه تكلَّم بلفظ المجاز أبو عبيدة معمر بن المثنى في كتابه، ولكن لم يَعْنِ بالمجاز ما هو قسيم الحقيقة، وإنما عنى بمجاز الآية ما يعبَّر به عن الآية.

ولهذا قال من قال من الأصوليِّين كأبي الحسين البصري، وأمثاله: إنها تعرف الحقيقة من المجاز بطرق منها: نصَّ أهل اللغة على ذلك بأن يقولوا: هذا حقيقة، وهذا مجاز.

وقد تكلَّم بلا علم، فإنه ظنَّ أن أهل اللغة قالوا هذا ولم يقل ذلك أحد من أهل اللغة، ولا من سلف الأمَّة، وعلمائها، وإنما هذا اصطلاح حادث، والغالب أنه كان من جهة المعتزلة، ونحوهم من المتكلِّمين، فإنه لم يوجد هذا في كلام أحد من أهل الفقه، والأصول، والتفسير، والحديث، ونحوهم من السلف، وهذا الشافعي هو أوَّل من جرَّد الكلام في أصول الفقه لم يقسم هذا التقسيم، ولا تكلَّم بلفظ الحقيقة والمجاز، وكذلك محمد بن الحسن له في المسائل المبنيَّة على العربية كلام معروف في «الجامع الكبير»، وغيره، ولم يتكلَّم بلفظ الحقيقة والمجاز، وكذلك سائر الأئمة لم يوجد لفظ المجاز في كلام أحد منهم إلَّا في كلام أحمد بن حنبل، فإنه قال في كتاب «الرد على الجهمية» في قوله: «إنا»، و«نحن»، ونحو ذلك في القرآن: هذا من مجاز اللغة، يقول الرجل: إنا سنعطيك، إنا سنفعل.

فذكر أن هذا من مجاز اللغة، وبهذا احتجَّ على مذهبه من أصحابه من قال: إن في القرآن مجازًا كالقاضي أبي يعلى، وابن عقيل، وأبي الخطاب، وغيرهم، وآخرون من أصحابه منعوا أن يكون في القرآن مجاز، كأبي الحسن الخَرَزي، وأبي عبد الله بن حامد، وأبي الفضل التميمي بن أبي الحسن التميمي.



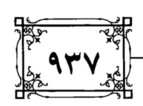
وكذلك منع أن يكون في القرآن مجاز محمد بن خويز منداد، وغيره من المالكية، ومَنع منه داود بن علي وابنه أبو بكر، ومنذر بن سعيد البلوطي، وصنف فيه مصنفًا، وحكى بعض الناس عن أحمد فيه روايتين، وأمَّا سائر الأئمَّة فلم يقل أحد منهم، ولا من قدماء أصحاب أحمد إن في القرآن مجازًا، لا مالك، ولا الشافعي، ولا أبو حنيفة، فإن تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز إنما اشتهر في المائة الرابعة، وظهرت أوائله في المائة الثالثة، وما علمته موجودًا في المائة الثانية، اللَّهمَّ إلَّا أن يكون في أواخرها.

والذين أنكروا أن يكون أحمد وغيره نطقوا بهذا التقسيم قالوا: إن معنى قول أحمد: من مجاز اللغة، أي: مما يجوَّز في اللغة أن يقول الواحد العظيم الذي له أعوان: نحن فعلنا كذا، ونفعل كذا، ونحو ذلك.

قالوا: ولم يرد أحمد بذلك أن اللفظ استعمل في غير ما وضع له، وقد أنكر طائفة أن يكون في اللغة مجاز لا في القرآن، ولا في غيره، كأبي إسحاق الإسفرائيني، وقال المنازعون له: النزاع معه لفظي، فإنه إذا سلم أن في اللغة لفظًا مستعملًا في غير ما وضع له لا يدلّ على معناه إلَّا بقرينة، فهذا هو المجاز وإن لم يسمَّه مجازًا.

فيقول من ينصره: إن الذين قسموا اللفظ حقيقة ومجازًا قالوا: الحقيقة هو اللفظ المستعمل فيما وضع له، والمجاز هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له، كلفظ الأسد، والحمار إذا أريد بهما البهيمة، أو أريد بهما الشجاع والبليد.

وهذا التقسيم والتحديد يستلزم أن يكون اللفظ قد وضع أولًا لمعنى، ثم بعد ذلك قد يستعمل في موضوعه، وقد يستعمل في غير موضوعه، ولهذا كان المشهور عند أهل التقسيم أن كل مجاز، فلابدَّ له من حقيقة، وليس لكل حقيقة مجاز، فاعترض عليهم بعض متأخريهم، وقال: اللفظ الموضوع قبل الاستعمال لا حقيقة ولا مجاز، فإذا استعمل في غير



موضوعه، فهو مجاز لا حقيقة، وهذا كلّه إنما يصح لو علم أن الألفاظ العربية وضعت أولًا لمعان، ثم بعد ذلك استعملت فيها، فيكون لها وضع متقدِّم على الاستعمال، وهذا إنما صح على قول من يجعل اللّغات اصطلاحية، فيدعي أن قومًا من العقلاء اجتمعوا واصطلحوا على أن يسموا هذا بكذا، وهذا بكذا، ويجعل هذا عامًّا في جميع اللغات، وهذا القول لا نعرف أحدًا من المسلمين قاله قبل أبي هاشم بن الجبائي.

وإنه[1] لا يمكن أحدًا أن ينقل عن العرب، بل ولا عن أمَّة من الأمم أنه اجتمع جماعة، فوضعوا جميع هذه الأسماء الموجودة في اللغة، ثم استعملوها بعد الوضع، وإنما المعروف المنقول بالتواتر استعمال هذه الألفاظ فيما عنوه بها من المعاني، فإن ادَّعى مدَّعٍ أنه يعلم وضعًا يتقدم ذلك، فهو مبطل، فإن هذا لم ينقله أحد من الناس.

ولا يقال: نحن نعلم ذلك بالدليل، فإنه إن لم يكن اصطلاح متقدم لم يمكن الاستعمال. قيل: ليس الأمر كذلك، بل نحن نجد أن الله يلهم الحيوان من الأصوات ما به يعرف بعضها مراد بعض، وقد سمى ذلك منطقًا وقولًا في قول سليمان: ﴿عُلِّمْنَا مَنطِقَ ٱلطَّيْرِ﴾ [النمل:١٦]، وفي قوله: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُوا۟ مَسَٰكِنَكُمْ﴾ [النمل:١٨]، وفي قوله: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ [سبأ:١٠]، وكذلك الآدميون، فالمولود إذا ظهر منه التمييز سمع أبويه، أو من يرَّبيه ينطق باللفظ، ويشير إلى المعنى، فصار يفهم أن ذلك اللفظ يستعمل في ذلك المعنى، أي: أراد به المتكلم ذلك المعنى، ثم هذا يسمع لفظًا بعد لفظ حتى يعرف لغة القوم الذين نشأ بينهم من غير أن يكونوا قد اصطلحوا معه على وضع متقدم، بل ولا أوقفوه على معاني الأسماء، وإن كان أحيانًا قد يسأل عن مسمى بعض الأشياء، فيوقف عليها، كما يترجم للرجل اللغة التي لا يعرفها، فيوقف على معاني ألفاظها، وإن باشر أهلها مدة علم ذلك بدون توقيف من أحدهم.

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٩١).

نعم قد يضع الناس الاسم لما يحدث مما لم يكن من قبلهم يعرفه فيسمِّيه، كما يولد لأحدهم ولد، فيسميَّه اسمًا إما منقولًا، وإما مرتجلًا، وقد يكون المسمى واحدًا لم يصطلح مع غيره، وقد يستوون فيما يسمونه، وكذلك قد يحدث للرجل آلة من صناعة، أو يصنِّف كتابًا، أو يبني مدينة، ونحو ذلك، فيسمِّي ذلك باسم؛ لأنه ليس من الأجناس المعروفة حتى يكون له اسم في اللغة العامة.

وقد قال الله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ﴿١﴾ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ﴿٢﴾ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ ﴿٣﴾ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ﴾ [الرحمن:١-٤]، ﴿قَالُوٓا۟ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنطَقَ كُلَّ شَىْءٍ وَهُوَ خَلَقَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [فصلت:٢١]، وقال: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ﴿٢﴾ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾ [الأعلى:٢-٣]، فهو سبحانه يلهم الإنسان النطق كما يلهم غيره، وهو سبحانه إذا كان قد علَّم آدم الأسماء كلها، وعرض المسميات على الملائكة كما أخبر بذلك في كتابه، فنحن نعلم أنه لم يُعلِّم آدم جميع اللغات التي يتكلم بها جميع الناس إلى يوم القيامة، وأن تلك اللغات اتصلت إلى أولاده، فلا يتكلَّمون إلَّا بها، فإن هذا كذب ظاهر، فإن آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ إنما ينقل عنه بنوه، وقد أغرق الله عام الطوفان جميع ذرَّيته إلَّا من في السفينة، وأهل السفينة انقطعت ذرَّيتهم إلَّا أولاد نوح، ولم يكونوا يتكلَّمون بجميع ما تكلَّمت به الأمم بعدهم، فإن اللغة الواحدة كالفارسية، والعربية، والرومية، والتركية فيها من الاختلاف والأنواع ما لا يحصيه إلَّا الله، والعرب أنفسهم لكل قوم لغات لا يفهمها غيرهم، فكيف يتصوَّر أن يُنقل هذا جميعُه عن أولئك الذين كانوا في السفينة، وأولئك جميعهم لم يكن لهم نسل؟ وإنما النسل لنوح، وجميع الناس من أولاده، وهم ثلاثة: سام، وحام، ويافث؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُۥ هُمُ ٱلْبَاقِينَ﴾ [الصافات:٧٧]، فلم يجعل باقيًا إلَّا ذريته، وكما روى ذلك عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَنَّ أَوْلَادَهُ ثَلَاثَةٌ**»[1]. رواه أحمد، وغيره.

---

(١) رواه أحمد (٥/ ٩-١٠)، والترمذي (٣٢٣٠، ٣٢٣١)، وقال: (حسن غريب، وله شاهد عن أبي هريرة وعمران)، وقال العراقي: (حسن)؛ كما في فيض القدير (٤/ ٨٣).

ومعلوم أن الثلاثة لا يمكن أن ينطقوا بهذا كلِّه، ويمتنع نقل ذلك عنهم، فإن الذين يعرفون هذه اللغة لا يعرفون هذه، وإذا كان الناقل ثلاثة، فهم قد علَّموا أولادهم، وأولادهم علَّموا أولادهم، ولو كان كذلك لاتَّصلت، ونحن نجد بني الأب الواحد يتكلَّم كل قبيلة منهم بلغة لا تعرفها الأخرى، والأب واحد، لا يقال: إنه علَّم أحد بنيه لغة، وابنه الآخر لغة، فإن الأب قد لا يكون له إلَّا ابنان، واللغات في أولاده أضعاف ذلك، والذي أجرى الله عليه عادة بني آدم أنهم إنما يعلِّمون أولادَهم لغتهم التي يخاطبونهم بها، أو يخاطبهم بها غيرهم، فأمَّا لغات لم يخلق الله من يتكلَّم بها، فلا يعلِّمونها أولادهم.

وأيضًا: فإنه يوجد بنو آدم يتكلِّمون بألفاظ ما سمعوها قط من غيرهم، والعلماء من المفسِّرين، وغيرهم لهم في الأسماء التي علَّمها الله آدم قولان معروفان عن السلف:

أحدهما: أنه إنما علَّمه أسماء من يعقل، واحتجُّوا بقوله: ﴿ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة:٣١]، قالوا: وهذا الضمير لا يكون إلَّا لمن يعقل، وما لا يعقل يقال فيها: عرضها، ولهذا قال أبو العالية: علَّمه أسماء الملائكة؛ لأنه لم يكن حينئذٍ من يعقل إلَّا الملائكة، ولا كان إبليس قد انفصل عن الملائكة، ولا كان له ذرية.

وقال عبد الرحمن بن زيد بن أسلم: علَّمه أسماء ذرَّيته. وهذا يناسب الحديث الذي رواه الترمذي، وصحَّحه عن النبي ﷺ: «**أَنَّ آدَمَ سَأَلَ رَبَّهُ أَنْ يُرِيَهُ صُوَرَ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ ذُرِّيَتِهِ، فَرَآهُمْ وَرَأَى فِيهِمْ مَنْ يَبَصُّ، فَقَالَ: يَا رَبِّ مَنْ هَذَا؟ قَالَ: ابْنُكَ دَاوُدُ**»[1]. فيكون قد أراه صور ذرَّيته، أو بعضهم، وأسماءهم، وهذه أسماء أعلام لا أجناس.

---

(١) رواه الترمذي (٣٠٧٦)، وقال: حسن صحيح، والحاكم (٢/ ٣٥٥-٦٤٠)، وصححه ابن حبان (٦١٦٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. =

والقول الثاني: أن الله علَّمه أسماء كل شيء، وهذا قول الأكثرين، كابن عباس وأصحابه، والدليل على ذلك ما ثبت في «الصحيحين» عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّه قال في حديث الشفاعة: «**إِنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ: يَا آدَمُ أَنْتَ أَبُو الْبَشَرِ، خَلَقَكَ اللهُ بِيَدِهِ، وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ، وَعَلَّمَكَ أَسْمَاءَ كُلِّ شَيْءٍ**»(١).

وأيضًا: قوله: ﴿ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾، لفظ عام مؤكد، فلا يجوز تخصيصه بالدعوى، وقوله: ﴿ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة:٣١]؛ لأنه اجتمع فيهم من يعقل، ومن لا يعقل، فغلب من يعقل.

وقال عكرمة: علَّمه أسماء الأجناس دون أنواعها، كقولك: إنسان، وجن، وملك، وطائر.

وقال مقاتل، وابن السائب، وابن قتيبة: علَّمه أسماء ما خلق في الأرض من الدوابِّ، والهوام، والطير.

ومما يدلُّ على أن هذه اللغات ليست متلقاة عن آدم أن أكثر اللغات ناقصة عن اللغة العربية، ليس عندهم أسماء خاصة للأولاد، والبيوت، والأصوات، وغير ذلك مما يضاف إلى الحيوان، بل إنما يستعملون في ذلك الإضافة، فلو كان آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ علَّمه الجميع لعلمها متناسبة.

وأيضًا: فكل أمَّة ليس لها كتاب ليس في لغتها أيام الأسبوع، وإنما يوجد في لغتها اسم اليوم، والشهر، والسنة؛ لأن ذلك عرف بالحسِّ، والعقل، فوضعت له الأمم الأسماء؛ لأن التعبير يتبع التصوَّر.

= ورواه أحمد (١/ ٣٧١) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، قال الهيثمي (٨/ ٢٠٦): فيه علي بن زيد، ضعفه الجمهور.

(١) رواه البخاري (٣٤٤٠)، ومسلم (١٩٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وأمَّا الأسبوع، فلم يعرف إلَّا بالسمع، لم يعرف أن الله خلق السماوات والأرض في ستَّة أيام، ثم استوى على العرش إلَّا بإخبار الأنبياء الذين شرع لهم أن يجتمعوا في الأسبوع يومًا يعبدون الله فيه، ويحفظون به الأسبوع الأول الذي بدأ الله فيه خلق هذا العالم، ففي لغة العرب والعبرانيين ومن تلقَّى عنهم أيام الأسبوع، بخلاف الترك ونحوهم، فإنه ليس في لغتهم أيام الأسبوع؛ لأنهم لم يعرفوا ذلك، فلم يعبِّروا عنه.

فعلم أن الله ألهم النوع الإنساني أن يعبِّر عما يريده ويتصوَّره بلفظه، وأن أول من عُلِّم ذلك أبوهم آدم، وهم عُلِّموا كما عُلِّم، وإن اختلفت اللغات، وقد أوحى الله إلى موسى بالعبرانية، وإلى محمد بالعربية، والجميع كلام الله، وقد بيَّن الله بذلك ما أراد من خلقه وأمره، وإن كانت هذه اللغة ليست الأخرى، مع أن العبرانية من أقرب اللغات إلى العربية حتى إنها أقرب إليها من لغة بعض العجم إلى بعض، فبالجملة نحن ليس غرضنا إقامة الدليل على عدم ذلك، بل يكفينا أن يقال: هذا غير معلوم وجوده، بل الإلهام كان في النطق باللغات من غير مواضعة متقدمة، وإذا سُمِّي هذا توقيفًا، فليسم توقيفًا، وحينئذ فمن ادَّعى وضعًا متقدمًا على استعمال جميع الأجناس، فقد قال ما لا علم له به، وإنما المعلوم بلا ريب هو الاستعمال، ثم هؤلاء يقولون: تتميز الحقيقة من المجاز بالاكتفاء باللفظ، فإذا دلَّ اللفظ بمجرده، فهو حقيقة، وإذا لم يدل إلَّا مع القرينة، فهو مجاز، وهذا متعلق باستعمال اللفظ في المعنى لا بوضع متقدم.

ثم يقال: **ثانيًا**: هذا التقسيم لا حقيقة له -يعني: تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز-، وليس لمن فرق بينهما حَدٌّ صحيح يميِّز به بين هذا وهذا، فعلم أن هذا التقسيم باطل، وهو تقسيم من لم يتصوَّر ما يقول، بل يتكلَّم بلا علم، فهم مبتدعة في الشرع مخالفون للعقل، وذلك أنهم قالوا: الحقيقة: اللفظ المستعمل فيما وضع له. والمجاز هو المستعمل في غير ما وضع له، فاحتاجوا إلى إثبات الوضع السابق على الاستعمال، وهذا يتعذَّر.

ثم يقسمون الحقيقة إلى لغويَّة وعرفية، وأكثرهم يقسمها إلى ثلاث: لغوية وشرعية وعرفية؛ فالحقيقة العرفية هي ما صار اللفظ دالًا فيها على المعنى بالعرف لا باللغة، وذلك المعنى يكون تارة أعمَّ من اللغوي، وتارة أخص، وتارة يكون مباينًا له، لكن بينهما علاقة استعمل من أجلها، فالأول مثل: لفظ الرقبة، والرأس، ونحوهما، كان يستعمل في العضو المخصوص، ثم صار يستعمل في جميع البدن.

والثاني مثل: لفظ الدابة ونحوها، كان يستعمل في كل ما دبَّ، ثم صار يستعمل في عرف الناس في ذوات الأربع، وفي عرف بعض الناس في الفَرَس، وفي عرف بعضهم في الحمار.

والثالث مثل: لفظ الغائط، والظعينة، والراوية، والمزادة، فإن الغائط في اللغة هو المكان المنخفض من الأرض، فلما كانوا ينتابونه لقضاء حوائجهم سمَّوا ما يخرج من الإنسان باسم محلَّه، والظعينة اسم الدابَّة، ثم سموا المرأة التي تركب الدابة باسمها، ونظائر ذلك.

والمقصود: أن هذه الحقيقة العرفية لم تصر حقيقة لجماعة تواطؤوا على نقلها، ولكن تكلم بها بعض الناس، وأراد بها ذلك المعنى العرفي، ثم شاع الاستعمال، فصارت حقيقة عرفية بهذا الاستعمال، ولهذا زاد من زاد منهم في حدِّ الحقيقة في اللغة التي بها التخاطب، ثم هم يعلمون ويقولون: أنه قد يغلب الاستعمال على بعض الألفاظ، فيصير المعنى العرفي أشهر فيه، ولا يدلَّ عند الإطلاق إلَّا عليه، فتصير الحقيقة العرفية ناسخة للحقيقة اللغوية، واللفظ المستعمل في هذا الاستعمال الحادث للعرفي، وهو حقيقة من غير أن يكون لما استعمل فيه ذلك تقدمُ وضعٍ، فعلم أن تفسير الحقيقة بهذا لا يصح).

وقد أطال الشيخ في هذا الموضوع، وهو: إنكار أن يكون في اللغة العربية حقيقة، ومجاز وذلك لأمور:

أولًا: أن هذا التقسيم لا دليل عليه.

ثانيًا: لم يعرف عن أحد من المتقدمين.

ثالثًا: أن هذا التقسيم لا يصح إلَّا إذا علم أصل وضع اللغة، وأنه حدَّد للألفاظ معاني ومسميَّات إذا استعملت فيها، فذلك الاستعمال حقيقة، وإذا استعملت في غيرها، فذلك الاستعمال مجاز، ومن يثبت هذا التحديد؛ حيث رجح الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ أن اللغات ليست توقيفية حتى تتمَّ هذه الدعوى، وذكر لذلك أمثلة، وأجاب عن احتجاج من احتجَّ بقوله تعالى: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾، بأنه ليس المراد تعليمه أسماء كل شيء إلى أن تقوم الساعة، وإنما علمه أسماء أشياء معيَّنة اختلف المفسِّرون في تحديدها، وعليه فلا حجَّة مع من قسم الكلام إلى حقيقة ومجاز.

وحينئذٍ[1] فكل لفظ موجود في كلام الله ورسوله، فإنه مقيَّد بما يبينِّ معناه، فليس في شيء من ذلك مجاز، بل كلَّه حقيقة، ولهذا لما ادَّعى كثير من المتأخرين أن في القرآن مجازًا، وذكروا ما يشهد لهم ردَّ عليهم المنازعون جميع ما ذكروه، فمن أشهر ما ذكروه قوله تعالى: ﴿ جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ ﴾ [الكهف:٧٧]، قالوا: والجدار ليس بحيوان، والإرادة إنما تكون للحيوان، فاستعمالها في ميل الجدار مجاز. فقيل لهم: لفظ الإرادة قد استعمل في الميل الذي يكون معه شعور، وهو ميل الحي، وفي الميل الذي لا شعور فيه، وهو ميل الجماد، وهو من مشهور اللغة، يقال: هذا السقف يريد أن يقع، وهذه الأرض تريد أن تحرث، وهذا الزرع يريد أن يسقى، وهذا الثمر يريد أن يقطف، وهذا الثوب يريد أن يغسل، وأمثال ذلك.

واللفظ إذا استعمل في معنيين فصاعدًا، فإما أن يجعل حقيقة في أحدهما مجازًا في الآخر، أو حقيقة فيما يختصَّ به كل منهما، فيكون مشتركًا اشتراكًا لفظيًّا، أو حقيقة في

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ١٠٧).

القدر المشترك بينهما، وهي الأسماء المتواطئة، وهي الأسماء العامَّة كلها، وعلى الأول يلزم المجاز، وعلى الثاني يلزم الاشتراك، وكلاهما خلاف الأصل، فوجب أن يجعل من المتواطئة، وبهذا يعرف عموم الأسماء العامَّة كلها، وإلَّا فلو قال قائل: هو في ميل الجماد حقيقة، وهو في ميل الحيوان مجاز، لم يكن بين الدعويين فرق إلَّا كثرة الاستعمال في ميل الحيوان، لكن يستعمل مقيَّدًا بما يبيِّن أنه أريد به ميل الحيوان، وهذا استعمل مقيِّدًا بما يبيِّن أنه أُريد به ميل الجماد.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مثالًا آخر لما ادَّعوا أنه مجاز في القرآن، وهو قوله تعالى: ﴿فَأَذَاقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ﴾ [النحل:١١٢]، فإن من الناس من يقول: الذوق حقيقة في الذوق بالفم، واللباس بما يلبس على البدن، وإنما استُعير هذا وهذا، وليس كذلك، بل قال الخليل -يعني: الخليل بن أحمد الإمام في اللغة-: الذوق في لغة العرب هو وجود طعم الشيء، والاستعمال يدلُّ على ذلك.

قال تعالى: ﴿وَلَنُذِيقَنَّهُم مِّنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَدْنَىٰ دُونَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَكْبَرِ﴾ [السجدة:٢١]، وقال: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ﴾ [الدخان:٤٩]، وقال: ﴿فَذَاقَتْ وَبَالَ أَمْرِهَا﴾ [الطلاق:٩]، وقال: ﴿فَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ [آل عمران:١٠٦]، ﴿فَذُوقُواْ عَذَابِى وَنُذُرِ﴾ [القمر:٣٧]، ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الدخان:٥٦]، ﴿لَّا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا ﴿٢٤﴾ إِلَّا حَمِيمًا وَغَسَّاقًا﴾ [النبأ:٢٤-٢٥].

وقال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**ذَاقَ طَعْمَ الْإِيمَانِ مَنْ رَضِيَ بِاللهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولا**»[1].

وفي بعض الأدعية: (**أَذِقْنَا بَرْدَ عَفْوِكَ وَحَلَاوَةَ مَغْفِرَتِكِ**)[2]، فلفظ الذوق يستعمل

---

(١) رواه مسلم (٣٤) من حديث ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.
(٢) انظر: الحلية (١/ ٣٦).

في كل ما يُحسَّ به، ويجد ألمه أو لذَّته، فدعوى المدَّعي اختصاص لفظ الذوق بما يكون في الفم تحكم منه، لكن ذاك -يعني: الذوق بالفم- مقيَّد، فيقال: ذقت الطعام، وذقت هذا الشراب، فيكون معه من القيود ما يدَّل على أنه ذوق بالفم، وإذا كان الذوق مستعملًا فيما يحسَّه الإنسان بباطنه أو بظاهره، حتى الماء الحميم يقال: ذاقه، فالشراب إذا كان باردًا، أو حارًّا يقال: ذقت حرَّه وبرده.

وأمَّا لفظ اللباس، فهو مستعمل في كل ما يغشى الإنسان، ويتلبَّس به، قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ لِبَاسًا﴾ [النبأ:١٠]، وقال: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف:٢٦]، وقال: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾ [البقرة:١٨٧]، ومنه يقال: لَبَس الحقَّ بالباطل. إذا خلطه به حتى غشيه، فلم يتميَّز، فالجوع الذي يشمل ألمه جميع الجائع بدنه ونفسِه، وكذلك الخوف الذي يلبس البدن. فلو قيل: فأذاقها الله الجوع والخوف لم يدلَّ ذلك على أنه شامل لجميع أجزاء الجائع، بخلاف ما إذا قيل: لباس الجوع والخوف، ولو قال: فألبسهم الله. لم يكن فيه ما يدلَّ على أنهم ذاقوا ما يؤلمهم إلَّا بالعقل من حيث إنه يعرف أن الجائع الخائف يألم، بخلاف لفظ ذوق الجوع والخوف، فإن هذا اللفظ يدلَّ على الإحساس بالمؤلم، وإذا أضيف إلى المُلِذَّ دلَّ على الإحساس به؛ كقوله ﷺ: «**ذَاقَ طَعْمَ الْإِيمَانِ مَنْ رَضِيَ باللهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ ﷺ نَبِيًّا**»(١).

وكذلك ما ادَّعوا أنه مجاز في القرآن كلفظ المكر والاستهزاء والسخرية المضاف إلى الله، وزعموا أنه مسمَّى باسم ما يقابله على طريق المجاز، وليس كذلك، بل مسميَّات هذه الأسماء إذا فعلت بمن لا يستحق العقوبة كانت ظلمًا له، وأمَّا إذا فعلت بمن فعلها بالمجني عليه عقوبة له بمثل فعله كانت عدلًا؛ كما قال الله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ﴾ [يوسف:٧٦]، فكاد له كما كادت إخوته لما قال له أبوه: ﴿لَا تَقْصُصْ رُءْيَاكَ عَلَىٰٓ

---

(١) رواه مسلم (٣٤) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا﴾ [يوسف:٥]، وقال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ﴿١٥﴾ وَأَكِيدُ كَيْدًا﴾ [الطارق:١٥-١٦]، وقال تعالى: ﴿وَمَكَرُوا مَكْرًا وَمَكَرْنَا مَكْرًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٥٠﴾ فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ﴾ [النمل:٥٠-٥١]، وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ﴾ [التوبة:٧٩]، ولهذا كان الاستهزاء بهم فعلًا يستحق هذا الاسم، كما روى ابن عباس: أنَّه يفتح لهم باب من الجنَّة، وهم في النار، فيسرعون إليه فيغلق، ثم يفتح لهم باب آخر، فيسرعون إليه، فيغلق فيضحك منهم المؤمنون.

قال تعالى: ﴿عَلَى الْأَرَائِكِ يَنظُرُونَ ﴿٣٥﴾ هَلْ ثُوِّبَ الْكُفَّارُ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [المطففين:٣٥-٣٦].

ومن الأمثلة المشهورة لمن يثبت المجاز في القرآن: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف:٨٢][1] قالوا: المراد به أهلها، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، فقيل لهم -يعني: في الردَّ عليهم-: لفظ القرية والمدينة والنهر والميزاب، وأمثال هذه الأمور التي فيها الحالُّ والمحالُّ كلاهما داخل في الاسم، ثم قد يعود الحكم على الحالِّ وهم السكان، وتارة على المحل وهو المكان، وكذلك في النهر يقال: حفرت النهر وهو المحل، وجرى النهر وهو الماء، ووضعت الميزاب وهو المحل، وجرى الميزاب وهو الماء، وكذلك القرية، قال تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ [النحل:١١٢]، وقوله: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴿٤﴾ فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ إِذْ جَاءَهُم بَأْسُنَا إِلَّا أَن قَالُوا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾ [الأعراف:٤-٥]، وقال في آية أخرى: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ﴾ [الأعراف:٩٧]، فجعل القرى هم السكان، وقال: ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِّن قَرْيَتِكَ الَّتِي أَخْرَجَتْكَ أَهْلَكْنَاهُمْ

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ١١٢).

فَلَا نَاصِرَ لَهُمْ﴾ [محمد:١٣]، وهم السكان، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْقُرَىٰٓ أَهْلَكْنَٰهُمْ لَمَّا ظَلَمُواْ وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِم مَّوْعِدًا﴾ [الكهف:٥٩]، وقال تعالى: ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ [البقرة:٢٥٩]، فهذا المكان لا السكان، لكن لابدَّ أن يلحظ أنه كان مسكونًا، فلا يسَّمى قرية إلَّا إذا كان قد عمر للسكني، مأخوذ من القَرْي وهو الجمع، ومنه قولهم: قريت الماء من الحوض إذا جمعته فيه.

ونظير ذلك لفظ «الإنسان» يتناول الجسد والروح، ثم الأحكام تتناول هذا تارة، وهذا تارة؛ لتلازمهما. فكذلك القرية إذا عذِّب أهلها خربت، وإذا خربت كان عذابًا لأهلها، فما يصيب أحدهما من الشرَّ ينال الآخر، كما ينال البدن والروح وما يصيب أحدهما، فقوله: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف:٨٢]، مثل قوله: ﴿قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً﴾ [النحل:١١٢]، فاللفظ هنا يراد به السكان من غير إضمار، ولا حذف، فهذا بتقدير أن يكون في اللغة مجاز، فلا مجاز في القرآن، بل تقسيم اللغة إلى حقيقة ومجاز تقسيم مبتدع محدث لم ينطق به السلف، والخلف فيه على قولين، وليس النزاع فيه لفظيًا، بل يقال: نفس هذا التقسيم باطل لا يتميَّز هذا عن هذا، ولهذا كان كل ما يذكرونه من الفروق تبيَّن أنها فروق باطلة، وكلما ذكر بعضهم فرقًا أبطله الثاني.

وقولهم: اللفظ إن دلَّ بلا قرينة، فهو حقيقة، وإن لم يدلَّ إلَّا معها، فهو مجاز قد تبيَّن بطلانه، وأنه ليس من الألفاظ الدالَّة ما يدلُّ مجردًّا عن جميع القرائن، ولا فيها ما يحتاج إلى جميع القرائن.

وأشهر أمثلة المجاز: لفظ الأسد، والحمار، والبحر، ونحو ذلك مما يقولون: إنه استعير للشجاع، والبليد، والجواد، وهذه لا تستعمل إلَّا مؤلفة مركبة مقيَّدة بقيود لفظية، كما تستعمل الحقيقة؛ كقول أبي بكر الصديق عن أبي قتادة لما طلب غيره سلبَ

القتيل: «لَاهَا اللهِ إِذًا، لَا يَعْمِدُ إِلَى أَسَدٍ مِنْ أُسْدِ اللهِ، يُقَاتِلُ عَنِ اللهِ وَرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيُعْطِيكَ سَلَبَهُ»(١).

فقوله: « يَعْمِدُ إِلَى أَسَدٍ مِنْ أُسْدِ اللهِ، يُقَاتِلُ عَنِ اللهِ وَرَسُولِهِ ». وصف له بالقوة للجهاد في سبيله، وقد عيَّنه تعيينًا أزال اللبس، وكذلك قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ خَالِدًا سَيْفٌ مِنْ سُيُوفِ اللهِ سَلَّهُ اللهُ عَلَى الْمُشْرِكِينَ**»(٢)، وأمثال ذلك.

فإن قيل: القرائن اللفظية موضوعة، ودلالتها على المعنى حقيقة، لكن القرائن الحالية مجاز. قيل: اللفظ لا يستعمل قطُّ إلَّا مقيدًا بقيود لفظية موضوعة، والحال حال المتكلِّم، والمستمع لابدَّ من اعتباره في جميع الكلام، فإنه إذا عُرف المتكلمُ فُهم من معنى كلامه ما لا يفهم إذا لم يعرف؛ لأنه بذلك تعرف عادته في خطابه، واللفظ إنما يدل إذا عُرف لغة المتكلم التي بها يتكلم وهي عادته وعرفه التي يعتادها في خطابه، ودلالة اللفظ على المعنى قصدية إرادية اختيارية، فالمتكلم يريد دلالة اللفظ على المعنى، فإذا اعتاد أن يعبِّر باللفظ عن المعنى كانت تلك لغته.

ولهذا كل من له عناية بألفاظ الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومراده بها عرف عادته في خطابه، وتبيَّن له من مراده ما لا يتبيَّن لغيره، ولهذا ينبغي أن يُقصد إذا ذُكر لفظ من القرآن والحديث أن يُذكر نظائر هذا اللفظ، ماذا عنى بها الله ورسوله، فَيَعْرِف بذلك لغة القرآن والحديث، وسنة الله ورسوله التي يخاطب بها عباده، وهي العادة المعروفة من كلامه.

ثم إذا كان لذلك نظائر في كلام غيره، وكانت النظائر كثيرة عرف أن تلك العادة واللغة مشتركة عامة لا يختص بها هو صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بل هي لغة قومه، ولايجوز أن يحمل

(١) رواه البخاري (٣١٤٢)، ومسلم (٧٥١) في حديث أبي قتادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٢) انظر: صحيح مسلم (١٠٦٤)، وقد روى مرسلًا (بتمامه)؛ رواه الشاشي؛ كما في السير (١/ ٣٧٢).

كلامه على عادات حدثت بعده في الخطاب لم تكن معروفة في خطابه، وخطاب أصحابه، كما يفعله كثير من الناس، وقد لا يعرفون انتفاء ذلك في زمانه.

إلى أن قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: (ولابدَّ في تفسير القرآن والحديث من أن يعرف ما يدلُّ على مراد الله ورسوله من الألفاظ، وكيف يفهم كلامه، فمعرفة العربية التي خوطبنا بها مما يعيَّن على أن نفقه مراد الله ورسوله بكلامه، وكذلك معرفة دلالة الألفاظ على المعاني، فإن عامة ضلال أهل البدع كان بهذا السبب، فإنهم صاروا يحملون كلام الله ورسوله على ما يدعون أنه دال عليه، ولا يكون الأمر كذلك، ويجعلون هذه الدلالة حقيقية، وهذه مجازًا؛ كما أخطأ المرجئة في اسم الإيمان، جعلوا لفظ الإيمان حقيقة في مجرد التصديق، وتناوله للأعمال مجازًا).



(١) مجموع الفتاوى (٧/ ١١٦).

إبطال قول المرجئة في تعريف الإيمان

لما كانت الأعمال الصالحة داخلة في حقيقة الإيمان عند جمهور أهل السنَّة والجماعة؛ لأن الله سماها إيمانًا خلافًا للمرجئة الذين يقولون: إن تسمية الأعمال الصالحة إيمانًا هو من باب المجاز، ردَّ عليهم الشيخ بإبطال القول بالمجاز في لغة العرب في كلام طويل سقنا طرفًا منه، ثم يعود الشيخ إلى المناقشة مع المرجئة في هذا الموضوع، فيقول[1]:

(أخطأ المرجئة في اسم الإيمان، جعلوا لفظ الإيمان حقيقة في مجرد التصديق، وتناوله للأعمال مجازًا، فيقال: إن لم يصح التقسيم إلى حقيقة ومجاز، فلا حاجة إلى هذا، وإن صح، فهذا لا ينفعكم، بل هو عليكم؛ لأن الحقيقة هي اللفظ الذي يدلُّ بإطلاقه بلا قرينة، والمجاز إنما يدلُّ بقرينة، وقد تبيَّن أن لفظ الإيمان حيث أطلق في الكتاب والسَّنة دخلت فيه الأعمال، وإنما يُدعى خروجها منه عند التقييد، وهذا يدلُّ على أن الحقيقة في قوله: «**الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً**»[2]، وأما حديث جبريل[3]، فإن كان أراد بالإيمان ما ذَكَر مع الإسلام، فهو كذلك، وهذا المعنى هو الذي أراد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قطعًا، كما أنه لما ذكر الإحسان مع الإيمان والإسلام لم يرد أن الإحسان مجرد عن إيمان وإسلام.

ولو قدر أنه أريد بلفظ الإيمان مجرَّد التصديق، فلم يقع ذلك إلَّا مع قرينة، فيلزم أن يكون مجازًا، وهذا معلوم بالضرورة لا يمكننا المنازعة فيه بعد تدبُّر القرآن والحديث، بخلاف كون لفظ الإيمان في اللغة مرادفًا للتصديق، ودعوى أن الشارع لم يغيِّره، ولم

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ١١٦).

(٢) رواه البخاري (٩)، ومسلم (٣٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) رواه مسلم (٥٠)، ومسلم (٩، ١٠) من حديث أبي هريرة، ومسلم (٨) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

ينقله، بل أراد به ما كان يريده أهل اللغة بلا تخصيص ولا تقييد، فإن هاتين المقدمتين لا يمكن الجزم بواحدة منهما، فلا يعارض اليقين، كيف وقد عرف فساد كل واحدة من المقدمتين، وأنها من أفسد الكلام؟

وأيضًا: فليس لفظ الإيمان في دلالته على الأعمال المأمور بها بدون لفظ الصلاة، والصيام، والزكاة، والحج في دلالته على الصلاة الشرعية، والصيام الشرعي، والحج الشرعي، سواء قيل: إن الشارع نقله، أو أراد الحكم دون الاسم، أو أراد الاسم وتصرف فيه تصرف أهل العرف، أو خاطب بالاسم مقيدًا لا مطلقًا).

إلى أن قال الشيخ[1]: (وقد عدلت المرجئة في هذا الأصل عن بيان الكتاب والسنَّة، وأقوال الصحابة، والتابعين لهم بإحسان، واعتمدوا على رأيهم، وعلى ما تأوَّلوه بفهمهم اللغة، وهذه طريقة أهل البدع، ولهذا كان الإمام أحمد يقول: أكثر ما يخطئ الناس من جهة التأويل، والقياس.

ولهذا تجد المعتزلة والمرجئة والرافضة، وغيرهم من أهل البدع يفسِّرون القرآن برأيهم ومعقولهم، وما تأوَّلوه من اللغة، ولهذا تجدهم لا يعتمدون على أحاديث الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والصحابة، والتابعين، وأئمَّة المسلمين، فلا يعتمدون لا على السنَّة، ولا على إجماع السلف، وآثارهم، وإنما يعتمدون على العقل واللغة، وتجدهم لا يعتمدون على كتب التفسير المأثورة، والحديث، وآثار السلف، وإنما يعتمدون على كتب الأدب، وكتب الكلام التي وضعتها رؤوسهم، وهذه طريقة الملاحدة -أيضًا- إنما يأخذون ما في كتب الفلسفة، وكتب الأدب، واللغة، وأمَّا كتب القرآن والحديث والآثار، فلا يلتفتون إليها، هؤلاء يعرضون عن نصوص الأنبياء؛ إذ هي عندهم لا تفيد اليقين، وأولئك يتأوَّلون القرآن برأيهم وفهمهم بلا آثار عن النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابه.

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ١١٨).

وقد ذكرنا كلام أحمد وغيره في إنكار هذا، وجعله طريقة أهل البدع، وإذا تُدبَّرت حججهم، وجدت دعاوى لا يقوم عليها دليل).

انتهى كلام الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وأقول: سبحان الله، ما أشبه الليلة بالبارحة، فمعتزلة اليوم على طريقة معتزلة الأمس، وما عليه كثير من الجماعات اليوم، والأحزاب المنتسبة إلى الإسلام هو ما عليه الجماعات المخالفة لأهل السنَّة بالأمس، يعتمدون على مخطَّطاتهم، ومناهجهم التي وضعها لهم رؤساؤهم، ويعتمدون على عقولهم وأفهامهم، ولا يلتفتون إلى الكتاب والسنَّة، وما عليه سلف الأمة إذا خالف أهواءهم، بل يطعنون في الأحاديث ولو كانت صحيحة متفقًا على صحتها إذا خالفت آراءهم، ومناهجهم.

ويسمَّون كتب العلوم الشرعية بالكتب الصفراء كناية عن أنها قديمة لا تصلح، ويعتمدون على الكتب العصرية الخالية من العلم، ويسمَّونها كتب الفكر.

إن هؤلاء الضلال المعاصرين هم ورثة الضلال القدماء، تشابهت قلوبهم، فتشابهت أقوالهم ومناهجهم، وكما ذكر الشيخ يفسَّرون القرآن والحديث برأيهم، ولا يعتمدون على كلام السلف، وتفاسير السلف؛ لأنهم كما يقولون: يريدون التجديد، والتخلَّص من القديم؛ لأنه بزعمهم لم يَعُد كافيًا لمواجهة تحدَّيات العصر كما يقولون.

ومنهم من يفسَّر القرآن والسنَّة بنظريات الأطباء والفلاسفة المعاصرين، ويسمَّون ذلك بالتفسير العلمي، وكأنهم بهذا يريدون قطع الصلة بين خلف هذه الأمة، وسلفها، بل يقطعون صلتها بعلوم السلف، ومعارفهم التي بنوها على الكتاب والسنَّة، ولكن مع هذا، فأهل الحق وأهل السنة والجماعة ثابتون على كتاب ربهم، وسنَّة نبيهم، ومنهج سلفهم: «**لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ، وَلَا مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ** تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ **وَهُمْ عَلَى ذَلِكَ**»[1]؛ كما أخبر بذلك المصطفى صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) رواه البخاري (٣٦٤١) من حديث معاوية رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

قال الشيخ[(١)] رَحِمَهُ اللَّهُ: (ونحن نذكر عمدتهم؛ لكونه مشهورًا عند كثير من المتأخرين المنتسبين إلى أهل السنَّة.

قال القاضي أبو بكر في «التمهيد»: فإن قالوا: فخبرونا عن الإيمان عندكم؟ قيل: الإيمان هو التصديق بالله، وهو العلم، والتصديق يُوجَد بالقلب. فإن قال: فما الدليل على ما قلتم؟ قيل: إجماع أهل اللغة قاطبة على أن الإيمان قبل نزول القرآن، وبعثة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو التصديق، لا يعرفون في اللغة إيمانًا غير ذلك، ويدلُّ على ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا ﴾ [يوسف:١٧]، أي: بمصدَّق لنا، ومنه قولهم: فلان يؤمن بالشفاعة، وفلان لا يؤمن بعذاب القبر. أي: لا يصدق بذلك، فوجب أن الإيمان في الشريعة هو الإيمان المعروف في اللغة؛ لأن الله ما غيَّر اللسان العربي، ولا قلبه، ولو فعل ذلك لتواترت الأخبار بفعله، وتوفرت دواعي الأمة على نقله، ولغلب إظهاره على كتمانه، وفي علمنا أنه لم يفعل ذلك، بل إقرار أسماء الأشياء، والتخاطب على ما كان دليل على أن الإيمان في الشريعة هو الإيمان اللغوي.

ومما يبيِّن ذلك: قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ ﴾[إبراهيم:٤]، وقوله: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾ [الزخرف:٣]، فأخبر أنه أنزل القرآن بلغة العرب، وسمَّى الأسماء بمسميَّاتهم، ولا وجه للعدول بهذه الآيات عن ظواهرها بغير حجَّة، لا سيما مع القول بالعموم، وحصول التوقيف على أن القرآن نزل بلغتهم، فدلَّ على ما قلناه من أن الإيمان ما وصفناه دون ما سواه من سائر الطاعات من النوافل والمفروضات.

هذا لفظه -يعني: أبا بكر- في الاستدلال لمذهب المرجئة، وهذا عمدة من نصر قول الجهمية في مسألة الإيمان، وللجمهور من أهل السنَّة، وغيرهم عن هذا أجوبة:

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ١٢١).

أحدها: قول من ينازعه في أن الإيمان في اللغة مرادف للتصديق، ويقول: هو بمعنى الإقرار، وغيره.

والثاني: قول من يقول: وإن كان في اللغة هو التصديق، فالتصديق يكون بالقلب، واللسان، وسائر الجوارح؛ كما قال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**وَالْفَرْجُ يُصَدِّقُ ذَلِكَ أَوْ يُكَذِّبُهُ**»(١).

والثالث: أن يقال: ليس هو مطلق التصديق، بل تصديق خاص مقيَّد بقيود اتصل اللفظ بها، وليس هذا نقلًا للفظ، ولا تغييرًا له، فإن الله لم يأمرنا بإيمان مطلق، بل بإيمان خاص وصفه وبيَّنه.

والرابع: أن يقال: وإن كان هو التصديق، فالتصديق التام القائم بالقلب مستلزم لما وجب من أعمال القلب، والجوارح، فإن هذه لوازم الإيمان التام، وانتفاء اللازم دليل على انتفاء الملزوم.

ونقول: إن هذه اللوازم تدخل في مسمى اللفظ تارة، وتخرج عنه أخرى.

الخامس: قول من يقول: إن اللفظ باق على معناه في اللغة، ولكن الشارع زاد فيه أحكامًا.

السادس: قول من يقول: إن الشارع استعمله في معناه المجازي، فهو حقيقة شرعية مجاز لغوي.

السابع: قول من يقول: إنه منقول.

فهذه سبعة أقوال:

الأول: قول من ينازع في أن معناه في اللغة التصديق، ويقول: ليس هو التصديق، بل بمعنى الإقرار، وغيره.

---

(١) رواه مسلم (٦٢٤٣)، ومسلم (٢٦٥٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

وقوله: إجماع أهل اللغة قاطبة على أن الإيمان قبل نزول القرآن هو التصديق، فيقال له: من نقل هذا الإجماع؟ ومن أين يعلم هذا الإجماع؟ وفي أي كتاب ذُكِر هذا الإجماع؟

الثاني: أن يقال: أتعني بأهل اللغة نَقَلتها، كأبي عمرو، والأصمعي، والخليل، ونحوهم؟ أو المتكلِّمين بها؟ فإن عنيت الأول، فهؤلاء لا ينقلون كل ما كان قبل الإسلام بإسناد، وإنما ينقلون ما سمعوه من العرب في زمانهم، وما سمعوه في دواوين الشعر، وكلام العرب، وغير ذلك بالإسناد، ولا نعلم فيما نقلوه لفظ الإيمان فضلًا عن أن يكونوا أجمعوا عليه، وإن عنيت المتكلِّمين بهذا اللفظ قبل الإسلام، فهؤلاء لم نشهدهم، ولا نَقَل لنا أحد عنهم ذلك.

والثالث: أنه لا يعرف عن هؤلاء جميعهم أنهم قالوا: الإيمان في اللغة هو التصديق، بل ولا عن بعضهم. وإن قدِّر أنه قاله واحد، أو اثنان، فليس هذا إجماعًا.

الرابع: أن يقال: هؤلاء لا ينقلون عن العرب أنهم قالوا: معنى هذا اللفظ كذا وكذا، وإنما ينقلون الكلام المسموع من العرب، وأنه يفهم منه كذا وكذا، وحينئذ فلو قدِّر أنهم نقلوا كلامًا عن العرب يفهم منه أن الإيمان هو التصديق لم يكن ذلك أبلغ من نقل المسلمين كافة للقرآن عن النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

الخامس: لو قدِّر أنهم قالوا هذا فَهُمْ آحاد لا يثبت بنقلهم التواتر، والتواتر من شرطه استواء الطرفين، والواسطة، وأين التواتر الموجود عن العرب قاطبة قبل نزول القرآن أنهم كانوا لا يعرفون للإيمان معنى غير التصديق؟

السادس: أنه لم يذكر شاهدًا من كلام العرب على ما ادَّعاه عليهم، وإنما استدلَّ من غير القرآن بقول الناس: فلان يؤمن بالشفاعة، وفلان يؤمن بالجنَّة والنَّار، وفلان يؤمن بعذاب القبر، وفلان لا يؤمن بذلك، ومعلوم أن هذا ليس من ألفاظ العرب قبل نزول

القرآن، بل هو مما تكلَّم الناس به بعد عصر الصحابة لما صار من الناس أهل البدع الذين يكذِّبون بالشفاعة، وعذاب القبر، ومرادهم بذلك هو مرادهم بقوله: فلان يؤمن بالجنَّة والنار، وفلان لا يؤمن بذلك، والقائل لذلك وإن كان تصديقُ القلب داخلًا في مراده، فليس مراده ذلك وحده، بل مراده التصديق بالقلب واللسان، فإن مجرَّد تصديق القلب بدون اللسان لا يعلم حتى يخبر عنه.

السابع: أن يقال: من قال ذلك، فليس مراده التصديق بما يرجى ويخاف بدون خوف ولا رجاء، بل يصدق بعذاب القبر، ويخافه، ويصدق بالشفاعة ويرجوها، وإلَّا فلو صدق بأنه يعذب في قبره، ولم يكن في قلبه خوف من ذلك أصلًا لم يسموه مؤمنًا به، كما أنهم لا يسمون مؤمنًا بالجنَّة والنار إلَّا من رجا الجنَّة، وخاف النار دون المعرض عن ذلك بالكلية، مع علمه بأنه حق، كما لا يسمون إبليس مؤمنًا بالله، وإن كان مصدَّقًا بوجوده وربوبيَّته، ولا يسمَّون فرعون مؤمنًا وإن كان عالمًا بأن الله بعث موسى، وأنه هو الذي أنزل الآيات، وقد استيقنتها أنفسهم مع جحدهم لها بألسنتهم.

الوجه الثامن: أنه لو فرض أن الإيمان في اللغة التصديق، فمعلوم أن الإيمان ليس هو التصديق بكل شيء، بل بشيء مخصوص، وهو ما أخبر به النبي ﷺ، وحينئذ فيكون الإيمان في كلام الشارع أَخَصَّ من الإيمان في اللغة[1]، ومعلوم أن الخاص ينضم إليه قيود لا توجد في جميع العام، كالحيوان إذا أخذ بعض أنواعه وهو الإنسان كان فيه المعنى العام، ومعنى اختصَّ به، وذلك المجموع ليس هو المعنى العام، فالتصديق الذي هو الإيمان أدنى أحواله أن يكون نوعًا من التصديق العام، فلا يكون مطابقًا له في العموم

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ١٢٧).

والخصوص من غير تغيير اللسان، ولا قلبه، بل لا يكون الإيمان في كلام الشارع مؤلفًا من العام والخاص، كالإنسان الموصوف بأنه حيوان، وأنه ناطق.

الوجه التاسع: أن القرآن ليس فيه ذكر إيمان مطلق غير مفسَّر، بل لفظ الإيمان فيه إما مقيَّد، وإما مطلق مفسر، فالمقيد كقوله: ﴿يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة:٣]، وقوله: ﴿فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِۦ﴾ [يونس:٨٣]، والمطلق المفسر؛ كقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال:٢]، وقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُواْ وَجَٰهَدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾ [الحجرات:١٥] ونحو ذلك، وقوله: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾ [النساء:٦٥]، وأمثال هذه الآيات، وكل إيمان مطلق في القرآن، فقد يبيَّن فيه أنه لا يكون الرجل مؤمنًا إلَّا بالعمل مع التصديق، فقد بيَّن في القرآن أن الإيمان لابدَّ فيه من عمل مع التصديق، كما ذكر مثل ذلك في اسم الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج.

الوجه العاشر: أنه إذا قيل: إن الشارع خاطب الناس بلغة العرب، فإنما خاطبهم بلغتهم المعروفة، وقد جرى عرفهم أن الاسم يكون مطلقًا وعامًا يدخل فيه قيدٌ أخصُّ من معناه، كما يقولون: ذهب إلى القاضي، والوالي، والأمير يريدون شخصًا معينًا يعرفونه دلَّت عليه اللام مع معرفتهم به، وهذا الاسم في اللغة اسم جنس لا يدلَّ على خصوص شخص، وأمثال ذلك.

فكذلك الإيمان، والصلاة، والزكاة، إنما خاطبهم بهذه الأسماء بلام التعريف، وقد عرفهم قبل ذلك أن المراد الإيمان الذي صفته كذا وكذا، والدعاء الذي صفته كذا وكذا، فبتقدير أن يكون في لغتهم التصديق، فإنه يُبيِّن أني لا أكتفي بتصديق القلب واللسان

فضلًا عن تصديق القلب وحده، بل لابدَّ أن يعمل بموجب ذلك التصديق؛ كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟﴾ [الحجرات:١٥]، ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال:٢]، وفي قوله ﷺ: «**لَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَكُونُوا كَذَا وَكَذَا**»[(١)]، وفي قوله تعالى: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [المجادلة:٢٢]، وفي قوله: ﴿وَلَوْ كَانُوا۟ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِىِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَآءَ﴾ [المائدة:٨١]، ومثل هذا كثير في الكتاب والسنَّة؛ كقوله عَلَيهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ**»[(٢)]، وقوله: «**لَا يُؤْمِنُ مَنْ لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقَهُ**»[(٣)]، وأمثال ذلك.

فقد بيَّن لهم أن التصديق الذي لا يكون الرجل مؤمنًا إلا به هو أن يكون تصديقًا على هذا الوجه، وهذا بَيِّنٌ في القرآن والسنة من غير تغيير للغة، ولا نقل لها.

الوجه الحادي عشر: قوله: لو فَعَل لتواتر. قيل: نعم، وقد تواتر أنه أراد بالصلاة والزكاة والصيام والحج معانيها المعروفة، وأراد بالإيمان ما بيَّنه في كتابه، وسنَّة رسوله من أن العبد لا يكون مؤمنًا إلَّا به؛ كقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾، وهذا متواتر في القرآن والسنن، ومتواتر -أيضًا- أنه لم يكن يحكم لأحد بحكم الإيمان إلَّا أن يؤدي الفرائض، ومتواتر عنه أنه من مات مؤمنًا دخل الجنَّة ولم يعذب، وأن الفساق لا يستحقون ذلك، بل هم معرضون للعذاب، فقد تواتر عنه من معاني اسم الإيمان وإحكامه ما لم يتواتر عنه في غيره، فأيَّ تواتر أبلغ من هذا؟ وقد توافرت الدواعي على نقل ذلك، وإظهاره -ولله الحمد.

---

(١) انظر: صحيح مسلم (٥٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه البخاري (٢٤٧٥)، ومسلم (٥٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) رواه البخاري (٦٠١٦)، من حديث أبي شريح رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وعلقه عقبه عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وهو عند مسلم (نحوه) (٤٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ولا يَقْدِر أحد أن ينقل عن النبي صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ نقلًا يناقض هذا، لكن أخبر أنه يخرج من النار من كان معه شيء من الإيمان، ولم يقل: إن المؤمن يدخلها، ولا قال: إن الفساق مؤمنون، لكن أدخلهم في مسمى الإيمان في مواضع، كما أدخل المنافقين في اسم الإيمان في مواضع مع القيود، وأمَّا الاسم المطلق الذي وَعَدَ أهله الجنَّة، فلم يدخل فيه لا هؤلاء، ولا هؤلاء.

الوجه الثاني عشر: قوله: ولا وجه للعدول بالآيات التي تدلَّ على أنه عربي عن ظاهرها، فيقال له: الآيات التي فسَّرت المؤمن، وسلبت الإيمان عمَّن لم يعمل أصرح وأبين وأكثر من هذه الآيات، ثم إذا دلَّت على أنه عربي، فما ذكر لا يخرجه عن كونه عربيًا، ولهذا لما خاطبهم بلفظ الصلاة والحج، وغير ذلك لم يقولوا: هذا ليس بعربي. بل خاطبهم باسم المنافقين، وقد ذكر أهل اللغة أن هذا الاسم لم يكن يعرف في الجاهلية، ولم يقولوا: إنه ليس بعربي؛ لأن المنافق مشتق من: نَفَق، إذا خرج، فإذا كان اللفظ مشتقًا من لغتهم، وقد تعرف فيه المتكلم به كما جرت عادتهم في لغتهم لم يخرج ذلك عن كونه عربيًا.

الوجه الثالث عشر: أنه لو فرض أن هذه الألفاظ -يعني: التي تجعل الأعمال من مسمى الإيمان- ليست عربية، فليس تخصيص عموم هذه الألفاظ بأعظم من إخراج لفظ الإيمان عمَّا دلَّ عليه الكتاب والسنَّة، وإجماع السلف المسلمين، فإن النصوص التي تنفي الإيمان عمَّن لا يحب الله ورسوله، ولا يخاف الله، ولا يتَّقيه، ولا يعمل شيئًا من الواجب، ولا يترك شيئًا من المحرم كثيرة صريحة، فإذا قدَّر أنها عارضها آية كان تخصيص اللفظ القليل العام أولى من ردَّ النصوص الكثيرة الصريحة.

الوجه الرابع عشر: أن هؤلاء واقفة في ألفاظ العموم لا يقولون بعمومها، والسلف يقولون: الرسول وقفنا على معاني الإيمان، وبيَّنه لنا، وعلمنا مراده منه بالاضطرار،

وعَلِمْنا من مراده علمًا ضروريًا أن من قيل: إنه صدَّق ولم يتكلم بلسانه بالإيمان مع قدرته على ذلك، ولا صلَّى، ولا صام، ولا أحبَّ الله ورسوله، ولا خاف الله، بل كان مبغضًا للرسول معاديًا له يقاتله أن هذا ليس بمؤمن، كما قد علمنا أن الكفار من المشركين، وأهل الكتاب الذين كانوا يعلمون أنه رسول الله، وفعلوا ذلك معه كانوا عنده كفارًا لا مؤمنين، فهذا معلوم عندنا بالاضطرار أكثر من علمنا بأن القرآن كلَّه ليس فيه لفظ غير عربي، فلو قدر التعارض لكان تقديم ذلك العلم الضروري أولى.

فإن قالوا: من عُلِم أن الرسول كفَّره علم انتقاء التصديق من قلبه. قيل لهم: هذه مكابرة إن أراد أنهم كانوا شاكين مرتابين، وأمَّا إن عني التصديق الذي لم يحصل معه عمل، فهو ناقص كالمعدوم، فهذا صحيح. ثم يقال: قد علمنا بالاضطرار أن اليهود وغيرهم كانوا يعرفون أن محمدًا رسول الله، وكان يحكم بكفرهم، فقد علمنا من دينه ضرورة أنه يكفِّر الشخصَ، مع ثبوت التصديق بنبوته من القلب إذا لم يعمل بهذا التصديق؛ بحيث يحبَّه، ويعظَّمه، ويسلم لما جاء به).

إلى أن قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: (والكرامية توافق المرجئة والجهمية في أن إيمان الناس كلهم سواء، ولا يستثنون في الإيمان، بل يقولون: هو مؤمن حقًا لمن أظهر الإيمان، وإذا كان منافقًا، فهو مخلد في النار عندهم، فإنه إنما يدخل الجنَّة من آمن باطنًا وظاهرًا، ومن حكى عنهم -يعني: الكرامية- أنهم يقولون: المنافق يدخل الجنة، فقد كذب عليهم، بل يقولون: المنافق مؤمن؛ لأن الإيمان هو القول الظاهر -يعني: في مذهبهم- كما يسمَّيه غيرهم مسلمًا؛ إذ الإسلام هو الاستسلام الظاهر، ولا ريب أن قول الجهمية أفسد من قولهم من وجوه متعدَّدة شرعًا ولغة وعقلًا.

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ١٤١).

وإذا قيل: قول الكرامية قول خارج عن إجماع السلف. قيل: وقول جهم في الإيمان قول خارج عن إجماع المسلمين قبله، بل السلف كفروا من يقول بقول جهم في الإيمان، وقد احتجَّ الناس على فساد قول الكرامية بحجج صحيحة، والحجج من جنسها على فساد قول الجهمية أكثر، مثل قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة:٨]، قالوا: فقد نفى الله الإيمان عن المنافقين. فنقول: هذا حق، فإن المنافق ليس بمؤمن، وقد ضلَّ من سماه مؤمنًا، وكذلك من قام بقلبه علم وتصديق، وهو يجحد الرسول، ويعاديه كاليهود وغيرهم، سماهم الله كفارًا لم يسمِّهم مؤمنين قط، ولا دخلوا في شيء من أحكام الإيمان بخلاف المنافق، فإنه يدخل في أحكام الإيمان الظاهرة في الدنيا، بل قد نفى الله الإيمان عمَّن قال بلسانه وقلبه إذا لم يعمل؛ كما قال تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَٰكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحجرات:١٤-١٥]، فنفى الإيمان عمَّن سوى هؤلاء، وقال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّن بَعْدِ ذَٰلِكَ وَمَا أُولَٰئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور:٤٧]، والتولِّي هو التولِّي عن الطاعة؛ كما قال تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴿٣١﴾ وَلَٰكِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ﴾ [القيامة:٣١-٣٢]، وقال موسى وهارون: ﴿إِنَّا قَدْ أُوحِيَ إِلَيْنَا أَنَّ الْعَذَابَ عَلَىٰ مَن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ﴾ [طه:٤٨]، فعلم أن التولِّي ليس هو التكذيب، بل هو التولِّي عن الطاعة، فإن الناس عليهم أن يصدقوا الرسول فيما أخبر، ويطيعوه فيما أمر، وضدَّ التصديق التكذيب، وضدَّ الطاعة التولي.

ففي القرآن والسنَّة من نفى الإيمان عمَّن لم يأتِ بالعمل مواضع كثيرة، كما نفى فيهما الإيمان عن المنافق، وأمَّا العالم بقلبه مع المعاداة والمخالفة الظاهرة، فهذا لم يسمَّ قط مؤمنًا، وعند الجهمية إذا كان العلم بقلبه، فهو مؤمن كامل الإيمان، إيمانه كإيمان النبيِّين،

ولو قال وعمل ماذا عسى أن يقول ويعمل، ولا يتصوَّر عندهم أن ينتفي الإيمان عنه إلَّا إذا زال ذلك العلم من قلبه).

وبهذه المجادلة العلمية أبطل الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ حجج المرجئة بفرقهم المتعدِّدة من جهمية، وأشاعرة، وكرامية، ومتفقهة، وانتصر للقول الحق، وهو قول أهل السنَّة والجماعة: أن الإيمان اعتقاد وقول وعمل، كما تضافرت على ذلك الأدلة من الكتاب والسنَّة، فالحمد لله الذي قيض للحقِّ أنصارًا يدافعون عنه، ويردُّون شبه المبطلين.

ويبيِّن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مذهب الجهمية، ومن تبعهم في مسمَّى الإسلام والإيمان، فيقول(١):

(قال الذين نصروا مذهب جهم في الإيمان من المتأخرين، كالقاضي أبي بكر، وهذا لفظه قال: فإن قال قائل: وما الإسلام عندكم؟ قيل له: الإسلام الانقياد، والاستسلام، فكل طاعة انقاد العبد بها لربَّه، واستسلم فيها لأمره فهي إسلام، والإيمان خصلة من خصال الإسلام، وكل إيمان إسلام، وليس كل إسلام إيمانًا. فإن قال: فلم قلتم: إن معنى الإسلام ما وصفتم؟ قيل: لأجل قوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾، فنفى عنهم الإيمان، وأثبت لهم الإسلام، وإنما أراد بها أثبته الانقياد والاستسلام، ومنه: ﴿وَأَلْقَوْا۟ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَمَ﴾ [النساء:٩٠]، وكل من استسلم لشيء، فقد أسلم وإن كان أكثر ما يستعمل ذلك في الاستسلام لله ولرسوله).

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ معلَّقًا على كلام أبي بكر هذا: قلت: (وهذا الذي ذكروه مع بطلانه، ومخالفته للكتاب والسنَّة هو تناقض، فإنهم جعلوا الإيمان خصلة من خصال الإسلام، فالطاعات كلَّها إسلام، وليس فيها إيمان إلَّا التصديق، والمرجئة وإن قالوا:

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ١٥٤).

الإيمان يتضمَّن الإسلام، فهم يقولون: الإيمان هو تصديق القلب واللِّسان، وأمَّا الجهمية، فيجعلونه تصديق القلب، فلاتكون الشهادتان، ولا الصلاة، ولا الزكاة، ولا غيرهن من الإيمان، وقد تقدَّم ما بيَّنه الله ورسوله من أن الإسلام داخل في الإيمان، فلا يكون الرجل مؤمنًا حتى يكون مسلمًا، كما أن الإيمان داخل في الإحسان).

ثم قال الشيخ: (وأما التناقض، فإنهم إذا قالوا: الإيمان خصلة من خصال الإسلام كان من أتى بالإيمان إنما أتى بخصلة من خصال الإسلام لا بالإسلام الواجب جميعه، فلا يكون مسلمًا حتى يأتي بالإسلام كلَّه، كما لايكون عندهم مؤمنًا حتى يأتي بالإيمان كلّه، وإلَّا فمن أتى ببعض الإيمان عندهم لايكون مؤمنًا، ولا فيه شيء من الإيمان، فكذلك يجب أن يقولوا في الإسلام، وقد قالوا: كل إيمان إسلام، وليس كل إسلام إيمانًا.

وهذا إن أرادوا به أن كل إيمان هو الإسلام الذي أمر الله به ناقض قولهم: إن الإيمان خصلة من خصال الإسلام، فجعلوا الإيمان بعضه، ولم يجعلوه إيَّاه. وإن قالوا: كل إيمان فهو الإسلام. أي: هو طاعة لله، وهو جزء من الإسلام الواجب، وهذا مرادهم.

قيل لهم: فعلى هذا يكون الإسلام متعدِّدًا بتعدُّد الطاعات، وتكون الشهادتان وحدهما إسلامًا، والصلاة وحدها إسلامًا، والزكاة إسلامًا، بل كل درهم تعطيه للفقير إسلامًا، وكل سجدة إسلامًا، وكل يوم تصومه إسلامًا، وكل تسبيحة تسبَّحها في الصلاة، أو غيرها إسلامًا، ثم المسلم إن كان لا يكون مسلمًا إلَّا بفعل كل ما سمَّيتموه إسلامًا لزم أن يكون الفساق ليسوا مسلمين مع كونهم مؤمنين، فجعلتم المؤمنين الكاملي الإيمان عندكم ليسوا مسلمين، وهذا شرَّ من قول الكرامية، ويلزم أن الفسَّاق من أهل القبلة ليسوا مسلمين، وهذا شرَّ من قول الخوارج، والمعتزلة، وغيرهم، بل أن يكون من ترك التطوَّعات ليس مسلمًا، إذ كانت التطوَّعات طاعة لله إن جعلتم كل طاعة لله فرضًا، أو نفلًا إسلامًا.

ثم هذا خلاف ما احتججتم به من قوله للأعراب: ﴿لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا﴾، فأثبت لهم الإسلام دون الإيمان، وأيضًا: فإخراجكم الفسَّاق من الإسلام إن أخرجتموهم أعظم شناعة من إخراجهم من اسم الإيمان، فوقعتم في أعظم مما عبتموه على المعتزلة، فإن الكتاب والسنَّة ينفيان عنهم اسم الإيمان أعظم مما ينفي اسم الإسلام، واسم الإيمان في الكتاب والسنَّة أعظم، وإن قلتم: بل كل من فعل طاعة سمَّي مسلمًا لزم أن يكون من فعل طاعة من الطاعات، ولم يتكلَّم بالشهادتين مسلمًا، ومن صدَّق بقلبه ولم يتكلَّم بلسانه لن يكون مسلمًا عندكم؛ لأن الإيمان عندكم إسلام، فمن أتى به، فقد أتى بالإسلام، فيكون مسلمًا عندكم من تكلَّم بالشهادتين، ولا أتى بشيء من الأعمال، واحتجاجكم بقوله: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات:١٤]، قلتم: نفى عنهم الإيمان، وأثبت لهم الإسلام.

فيقال: هذه الآية حجَّة عليكم؛ لأنه لما أثبت لهم الإسلام مع انتفاء الإيمان دلَّ ذلك على أن الإيمان ليس جزءًا من الإسلام؛ إذ لو كان بعضه لما كانوا مسلمين إن لم يأتوا به).

إلى أن ختم الشيخ هذا الحوار مع المرجئة بقوله[1]: (وقول المعتزلة، والخوارج، والكرامية في اسم الإيمان والإسلام أقرب إلى قول السلف من قول الجهمية، لكن المعتزلة والخوارج يقولون بتخليد العصاة، وهذا أبعد عن قول السلف من كل قول، فهم أقرب في الاسم، وأبعد في الحكم، والجهمية وإن كانوا في قولهم بأن الفسَّاق لا يخلدون أقرب في الحكم إلى السلف، فقولهم في مسمَّى الإيمان، وحقيقتهما أبعد من كل قول عن الكتاب والسنَّة، وفيه من مناقضة العقل والشرع واللغة ما لا يوجد مثله لغيرهم).

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ١٥٨).

وبهذا القدر انتهى هنا كلام الشيخ، وملخَّصه:

أن المرجئة يرون أن الإيمان هو التصديق بالقلب، وأن الناس فيه لا يتفاضلون، فلا يزيد ولا ينقص، وأن الأعمال لا تدخل في مسمَّى الإيمان، فلو ترك الواجبات، وفعل المحرَّمات، فذلك لا يؤثر على إيمانه ما دام مصدَّقًا في قلبه، وهذا قول في غاية الفساد -نسأل الله العافية.



دخول الأعمال في مسمَّى الإيمان

لما فرغ الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ من الردِّ على المرجئة الذين ينفون دخول الأعمال في مسمى الإيمان جعل يستدل لأهل السنَّة على دخولها فيه، فيقول(١):

(ومما يدلُّ من القرآن على أن الإيمان المطلق مستلزم للأعمال: قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ﴾ [الأنفال:٢-٤]، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِـَٔايَٰتِنَا ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُواْ بِهَا خَرُّواْ سُجَّدًا وَسَبَّحُواْ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴾ [السجدة:١٥]، فنفى الإيمان عن غير هؤلاء، فمن كان إذا ذكر بالقرآن لا يفعل ما فرضه الله عليه من السجود لم يكن من المؤمنين، وسجود الصلوات الخمس فرض باتِّفاق المسلمين، وأمَّا سجود التلاوة، ففيه نزاع، وقد يحتجّ بهذه الآية من يوجبه، فهذه الآية مثل قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُواْ وَجَٰهَدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات:١٥]، وقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَإِذَا كَانُواْ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُواْ حَتَّىٰ يَسْتَـْٔذِنُوهُ﴾ [النور:٦٢].

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَتَعْلَمَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٤٣﴾ لَا يَسْتَـْٔذِنُكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ أَن يُجَٰهِدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلْمُتَّقِينَ ﴿٤٤﴾ إِنَّمَا يَسْتَـْٔذِنُكَ ٱلَّذِينَ

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ١٦٠).

لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَٱرْتَابَتْ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِى رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ ﴾ [التوبة:٤٣-٤٥]، وهذه الآية مثل: قوله تعالى: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [المجادلة:٢٢]، وقوله: ﴿ وَلَوْ كَانُوا۟ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِىِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَآءَ ﴾ [المائدة:٨١].

بيَّن سبحانه أن الإيمان له لوازم، وله أضداد موجودة تستلزم ثبوت لوازمه، وانتفاء أضداده، ومن أضداده: موادَّة من حادَّ الله ورسوله، ومن أضداده: استئذانه في ترك الجهاد، ثم صرَّح بأن استئذانه إنما يصدر من الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر، ودلَّ قوله: ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلْمُتَّقِينَ ﴾ [آل عمران:١١٥]، على أن المتَّقين هم المؤمنون.

ومن هذا الباب: قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ**»(١)، وقوله: «**لَا يُؤْمِنُ مَنْ لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوائِقَهُ**»(٢)، وقوله: «**لَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا**»(٣)، وقوله: «**لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَلَدِهِ وَوَالِدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ**»(٤)، وقوله: «**لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ**»(٥)، وقوله: «**مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا، وَمَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السِّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا**»)(٦).

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ(٧): (وأمَّا إذا قيَّد الإيمان، فقرن بالإسلام، أو بالعمل الصالح، فإنه قد يراد به ما في القلب من الإيمان باتفاق الناس، وهل يراد به -أيضًا- المعطوف

---

(١) رواه البخاري (٢٤٧٥)، ومسلم (٥٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه البخاري (٦٠١٦) من حديث أبي شريح رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٣) رواه مسلم (٥٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٤) رواه البخاري (١٥)، ومسلم (٤٤) من حديث أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٥) رواه البخاري (١٣)، ومسلم (٤٥) من حديث أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٦) رواه مسلم (١٠١) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٧) مجموع الفتاوى (٧/ ١٦٢).

عليه، ويكون من باب عطف الخاص على العام؟ أو لا يكون حين الاقتران داخلًا في مسمَّاه؟ بل يكون لازمًا له على مذهب أهل السنَّة، أو لا يكون بعضًا، ولا لازمًا؟

هذا فيه ثلاثة أقوال للناس، وهذا موجود في عامَّة الأسماء يتنوَّع مسماها بالإطلاق والتقييد.

مثال ذلك: اسم المعروف والمنكر إذا أطلق؛ كما في قوله تعالى: ﴿يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [الأعراف:١٥٧]، وقوله: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [آل عمران:١١٠]، وقوله: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [التوبة:٧١]، يدخل في المعروف كل خير، ومن المنكر كل شرَّ، ثم قد يقترن بما هو أخصَّ منه؛ كقوله: ﴿لَّا خَيْرَ فِى كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَىٰهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَٰحٍۭ بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾ [النساء:١١٤]، فغاير بين المعروف، وبين الصدقة، والإصلاح بين الناس، كما غاير بين اسم الإيمان والعمل، واسم الإيمان والإسلام، وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ [العنكبوت:٤٥]، غاير بينهما، وقد دخلت الفحشاء في المنكر، ثم ذكر مع المنكر اثنين في قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآئِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ﴾ [النحل:٩٠]، جعل البغي هنا مغايرًا لهما، وقد دخل في المنكر في ذينك الموضعين.

ومن هذا الباب: لفظ العبادة، فإذا أمر بعبادة الله مطلقًا دخل في عبادته كل ما أمر الله به، فالتوكَّل عليه مما أمر به، والإحسان، والاستعانة به مما أمر به، فيدخل ذلك في مثل قوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات:٥٦]، وفي قوله: ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [النساء:٣٦]، وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ

ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ﴾ [البقرة:٢١]، وقوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾ [الزمر:٢]، ﴿قُلِ ٱللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَّهُۥ دِينِى﴾ [الزمر:١٤]، وقوله: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ﴾ [الزمر:٦٤]. ثم قد يقرن باسم آخر؛ كما في قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥]، وقوله: ﴿فَٱعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود:١٢٣]، وقول نوح: ﴿أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ﴾ [نوح:٣]، وكذلك إذا أفرد اسم طاعة الله دخل في طاعته كل ما أمر به، وكانت طاعة الرسول داخلة في طاعته، وكذا اسم التقوى إذا أفرد دخل فيه فعل كل مأمور، وترك كل محظور.

قال طلق بن حبيب: التقوى أن تعمل بطاعة الله على نور من الله ترجو رحمة الله، وأن تترك معصية الله على نور من الله تخاف عذاب الله.

وهذا كما في قوله: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَنَهَرٍ ﴿٥٤﴾ فِى مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍۭ﴾ [القمر:٥٤-٥٥].

وقد يقرن بها اسم آخر؛ كقوله: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ﴿٢﴾ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ۚ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ...﴾ [الطلاق:٢-٣]، وقوله: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف:٩٠]، وقوله: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [النساء:١]، وقوله: ﴿ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [الأحزاب:٧٠]، وقوله: ﴿ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَكُونُوا۟ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [التوبة:١١٩]، وقوله: ﴿ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران:١٠٢] وأمثال ذلك، فقوله: ﴿ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [الأحزاب:٧٠] مثل: قوله: ﴿ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَأَنفِقُوا۟ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾ [الحديد:٧]).



أهمية معرفة دلالة الألفاظ

يقول الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ[(١)]: (ومن أنفع الأمور معرفة دلالة الألفاظ مطلقًا، خصوصًا ألفاظ الكتاب والسنة، وبه تزول شبهات كثيرة كثر فيها نزاع الناس، ومن جملتها مسألة الإيمان والإسلام، فإن النزاع في مسماهما أول اختلاف وقع.

افترقت الأمة لأجله، وصاروا مختلفين في الكتاب والسنَّة، وكفَّر بعضهم بعضًا، وقاتل بعضهم بعضًا -كما بسطنا هذا في غير هذا الموضع-؛ إذ المقصود هنا بيان شرح كلام الله ورسوله على وجه يبيِّن أن الهدى كلَّه مأخوذ من كلام الله ورسوله بإقامة الدلائل الدالَّة، لا بذكر الأقوال التي بلا دليل، أو يكون المقصود بها نصر غير الله، والرسول، فإن الواجب أن يُقصد معرفة ما جاء به الرسول، واتباعُه بالأدلَّة الدالَّة على ما بيَّنه الله ورسوله.

ومن هذا الباب: أقوال السلف، وأئمَّة السنَّة في تفسير الإيمان، فتارة يقولون: هو قول وعمل. وتارة يقولون: هو قول وعمل ونيَّة. وتارة يقولون: هو قول وعمل واتباع السنة. وتارة يقولون: هو قول باللسان واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح.

وكل هذا صحيح، فإذا قالوا: قول وعمل، فإنه يدخل في القول قول القلب، واللسان جميعًا، وهذا هو المفهوم من لفظ القول والكلام، ونحو ذلك إذا أطلق، والناس لهم في مسمَّى الكلام والقول عند الإطلاق أربعة أقوال: فالذي عليه السلف، والفقهاء، والجمهور: أنه يتناول اللفظ والمعنى جميعًا، كما يتناول لفظُ الإنسان للروح، والبدن جميعًا، وقيل: بل مسمَّاه هو اللفظ، والمعنى ليس جزء مسماه، بل هو مدلول مسماه.

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ١٦٩).

وهذا قول كثير من أهل الكلام من المعتزلة، وغيرهم، وطائفة من المنتسبين إلى السنَّة، وهو قول النحاة؛ لأن صناعتهم متعلَّقة بالألفاظ.

وقيل: بل مسمَّاه هو المعنى، وإطلاق الكلام على اللفظ مجاز؛ لأنه دالٌّ عليه. وهذا قول ابن كلاب، ومن اتَّبعه. وقيل: بل هو مشترك بين اللفظ والمعنى. وهو قول بعض المتأخرين من الكلابية، ولهم قول ثالث يروى عن أبي الحسن أنه مجاز في كلام الله حقيقة في كلام الآدميين؛ لأن حروف الآدميين تقوم بهم، فلا يكون الكلام قائمًا بغير المتكلِّم، بخلاف الكلام القرآني، فإنه لا يقوم عنده بالله، فيمتنع أن يكون كلامَه.

والمقصود هنا: أن من قال من السلف: الإيمان قول وعمل. أراد قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح، ومن أراد الاعتقاد رأى أن لفظ القول لا يفهم منه إلَّا القول الظاهر، أو خاف ذلك، فزاد الاعتقاد بالقلب، ومن قال: قول وعمل ونيَّة. قال: القول يتناول الاعتقاد، وقول اللسان، وأمَّا العمل، فقد لا يفهم منه النيَّة، فزاد ذلك، ومن زاد اتَّباع السنَّة، فلأن ذلك كلَّه لا يكون محبوبًا لله إلَّا باتَّباع السنَّة، وأولئك لم يريدوا كل قول وعمل، وإنما أرادوا ما كان مشروعًا من الأقوال والأعمال، ولكن كان مقصودهم الردَّ على المرجئة الذين جعلوه قولًا فقط.

قالوا: بل هو قول وعمل، والذين جعلوه أربعة أقسام فسَّروا مرادهم، كما سئل سهل بن عبد الله التستري عن الإيمان ما هو؟ فقال: قول وعمل ونيَّة وسنَّة؛ لأن الإيمان إذا كان قولًا بلا عمل، فهو كفر، وإذا كان قولًا وعملًا بلا نيَّة، فهو نفاق، وإذا كان قولًا وعملًا ونيَّة بلا سنَّة، فهو بدعة).

ثم انتقل الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى الكلام عن عطف الشيء على الشيء، مثل: عطف العمل الصالح على الإيمان، فقال[1]: (وعطف الشيء على الشيء في القرآن، وسائر الكلام

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ١٧٢).

يقتضي مغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه، مع اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في الحكم الذي ذكر لهما، والمغايرة على مراتب، أعلاها أن يكونا متباينين ليس أحدهما هو الآخر، ولا جُزْءه، ولا يعرف لزومه له؛ كقوله: ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ ﴾ [الفرقان:٥٩]، ونحو ذلك، وقوله: ﴿وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ ﴾ [البقرة:٩٨]، وقوله: ﴿وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ۝٣ مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ...﴾ [آل عمران:٣-٤]، وهذا هو الغالب.

ويليه أن يكون بينهما لزوم؛ كقوله: ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ ﴾ [البقرة:٤٢]، وقوله: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النساء:١١٥]، وقوله: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ ﴾ [النساء:١٣٦]، فإن من كفر بالله، فقد كفر بهذا كلِّه، فالمعطوف لازم للمعطوف عليه، وفي الآية التي قبلها المعطوف عليه لازم، فإنه من يشاقق الرسول من بعد ما تبيَّن له الهدى، فقد اتَّبع غير سبيل المؤمنين، وفي الثاني نزاع.

وقوله: ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ ﴾ هما متلازمان، فإن من لبس الحق بالباطل، فجعله ملبوسًا به خفي من الحق بقدر ما ظهر من الباطل، فصار ملبوسًا، ومن كتم الحق احتاج أن يقيم موضعه باطلًا، فيلبس الحق بالباطل، ولهذا كان من كتم من أهل الكتاب ما أنزل الله، فلابدَّ أن يظهر باطلًا، وهكذا أهل البدع لا تجد أحدًا ترك بعض السنَّة التي يجب التصديق بها والعمل إلَّا وقع في بدعة، ولا تجد صاحب بدعة إلَّا ترك شيئًا من السنَّة).



من ترك الحق ابتلي بالباطل

يمضي الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان أن من ترك الحق، أو بعضه ابتلي بالباطل، فيقول[(١)]:

(وهكذا أهل البدع لا تجد أحدًا ترك بعض السنة التي يجب التصديق بها، والعمل إلَّا وقع في بدعة، ولا تجد صاحب بدعة إلا ترك شيئًا من السنَّة؛ كما جاء في الحديث: «**مَا ابْتَدَعَ قَوْمٌ بِدْعَةً إِلَّا تَرَكُوا مِنَ السُّنَّةِ مِثْلَهَا**». رواه الإمام أحمد، وقد قال تعالى: ﴿فَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَاوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ﴾ [المائدة:١٤]، فلما تركوا حظًّا مما ذكروا به اعتاضوا بغيره، فوقعت بينهم العداوة والبغضاء، وقال تعالى: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ﴾ [الزخرف:٣٦]، أي: عن الذكر الذي أنزله الرحمن.

وقال تعالى: ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ﴾ [طه:١٢٣-١٢٤]، وقال: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف:٣]، فأمر باتباع ما أنزل، ونهى عمَّا يضادُّ ذلك، وهو اتباع أولياء من دونه، فمن لم يتبَّع أحدهما اتبع الآخر، ولهذا قال: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء:١١٥].

قال العلماء: من لم يكن متبَّعًا سبيلهم كان متبعًا غير سبيلهم، فاستدلُّوا بذلك على أن اتباع سبيلهم واجب، فليس لأحد أن يخرج عمَّا أجمعوا عليه، وكذلك من لم يفعل المأمور فعل بعض المحظور، ومن فعل المحظور لم يفعل جميع المأمور، فلا يمكن للإنسان أن يفعل جميع ما أمر به، مع فعله لبعض ما حظر، ولا يمكنه ترك كل ما حظر مع تركه

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ١٧٣).



لبعض ما أمر، فإن تَرْكَ ما حظر من جملة ما أمر به، فهو مأمور، ومن المحظور ترك المأمور، فكل ما شغله عن الواجب، فهو محرم، وكل ما لا يمكن فعل الواجب إلَّا به فعليه فعله، ولهذا كان لفظ الأمر إذا أطلق يتناول النهي، وإذا قيَّد بالنهي كان النهي نظير ما تقدم، فإذا قال تعالى عن الملائكة: ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ﴾ [التحريم:٦]، دخل في ذلك أنه إذا نهاهم عن شيء اجتنبوه.

وأمَّا قوله تعالى: ﴿وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [النحل:٥٠]، فقد قيل: لا يتَّعدون ما أمروا به. وقيل: يفعلونه في وقته لا يقدمونه، ولا يؤخرونه).

وذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أقوالًا في ذلك، إلى أن قال[1]: (والمقصود: أن لفظ الأمر إذا أطلق يتناول النهي، ومنه قوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء:٥٩]؛ أي: أصحاب الأمر، ومن كان صاحب الأمر كان صاحب النهي، ووجبت طاعته في هذا، وفي هذا، فالنهي داخل في الأمر، وقال موسى للخضر: ﴿سَتَجِدُنِىٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ صَابِرًا وَلَآ أَعْصِى لَكَ أَمْرًا ﴿٦٩﴾ قَالَ فَإِنِ ٱتَّبَعْتَنِى فَلَا تَسْـَٔلْنِى عَن شَىْءٍ حَتَّىٰٓ أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا﴾ [الكهف:٦٩-٧٠]، وهذا نهيٌ له عن السؤال حتى يحدث له منه ذكرًا، فلما خرق السفينة قال له موسى: ﴿أَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا لَقَدْ جِئْتَ شَيْـًٔا إِمْرًا﴾ [الكهف:٧١]، فسأله قبل إحداث الذكر.

وقال في الغلام: ﴿أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةًۢ بِغَيْرِ نَفْسٍ لَّقَدْ جِئْتَ شَيْـًٔا نُّكْرًا﴾ [الكهف:٧٤]، فسأله قبل إحداث الذكر، وقال في الجدار: ﴿لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف:٧٧]، وهذا سؤال من جهة المعنى، فإن السؤال والطلب قد يكون بصيغة الشرط، كما لو قلت: لو نزلت عندنا لأكرمناك، وإن بتَّ الليلة عندنا أحسنت إلينا، ومنه قول آدم: ﴿رَبَّنَا

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ١٧٥).

ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ ﴾ [الأعراف:٢٣]، وقول نوح: ﴿رَبِّ إِنِّىٓ أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْـَٔلَكَ مَا لَيْسَ لِى بِهِۦ عِلْمٌ ۖ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِى وَتَرْحَمْنِىٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ ﴾ [هود:٤٧]، ومثله كثير، ولهذا قال موسى: ﴿إِن سَأَلْتُكَ عَن شَىْءٍۭ بَعْدَهَا فَلَا تُصَـٰحِبْنِى ﴾ [الكهف:٧٦]، فدلَّ على أنه سأله الثلاث قبل أن يحدث له الذكر، وهذا معصية لنهيه، وقد دخل في قوله: ﴿وَلَآ أَعْصِى لَكَ أَمْرًا ﴾ [الكهف:٦٩]، فدلَّ على أن عاصي النهي عاصٍ للأمر، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ﴾ [الأعراف:٥٤]، وقد دخل النهي في الأمر، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ ﴾ [النور:٦٣]، وقوله: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾ [الأحزاب:٣٦]، فإن نهيه داخل في ذلك).

إلى أن قال الشيخ: (ومن عطف الملزوم: قوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ﴾ [النساء:٥٩]، فإنهم إذا أطاعوا الرسول، فقد أطاعوا الله؛ كما قال تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ﴾ [النساء:٨٠]، وإذا أطاع الله من بلغته رسالة محمد لابدَّ أن يطيع الرسول، فإنه لا طاعة لله إلَّا بطاعته.

والثالث: أي من المعطوفات؛ لأنه سبق أن قسم الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ المعطوف أقسامًا: عطف المغاير، وعطف اللازم، وعطف الجزء على الكل، وقد انتهى من النوعين الأولين وبدأ بالثالث، فقال:

(والثالث: عطف بعض الشيء عليه؛ كقوله: ﴿حَـٰفِظُوا۟ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ ﴾ [البقرة:٢٣٨]، وقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَـٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ﴾ [الأحزاب:٧]، وقوله: ﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَـٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ ﴾ [البقرة:٩٨]). ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(**والرابع**: عطف الشيء لاختلاف الصفتين؛ كقوله: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴿١﴾ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ﴿٢﴾ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ﴿٣﴾ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ﴾ [الأعلى:١-٤]، وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة:٣-٤]).

ثم ذكر القسم الخامس، وهو العطف لاختلاف اللفظ، مثل قول الشاعر: وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيْنًا).



الرَّد على الجهمية في مسمى الإيمان

يبيِّن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما يراد بلفظ الإيمان في الكتاب والسنَّة؛ ردًا على المرجئة الذين يقولون: إن المراد به مجرد التصديق، فيقول[١]:

(لفظ الإيمان إذا أطلق في القرآن والسنَّة يراد به ما يراد بلفظ البر، وبلفظ التقوى، وبلفظ الدين، فإن النبيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بيَّن أَنَّ الْإِيمَانَ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً، أَفْضَلُهَا: قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ[٢]، فكان كل ما يحبَّه الله يدخل في اسم الإيمان، وكذلك لفظ البرَّ يدخل فيه جميع ذلك إذا أطلق، وكذلك لفظ التقوى، وكذلك الدين، أو دين الإسلام، وكذلك روي أنهم سألوا عن الإيمان، فأنزل الله هذه الآية: ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ ﴾ الآية [البقرة:١٧٧]، وقد فسَّر البر بالإيمان، وفسَّر بالتقوى، وفسَّر بالعمل الذي يقرِّب إلى الله، والجميع حق، وقد روي مرفوعًا إلى النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه فسَّر البرَّ بالإيمان.

قال محمد بن نصر[٣]: حدثنا إسحاق بن إبراهيم، حدثنا عبد الله بن يزيد المقري والملائي قالا: حدثنا المسعودي عن القاسم، قال: جاء رجل إلى أبي ذرٍّ فسأله عن الإيمان؟ فقرأ: ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ ﴾ إلى آخر الآية.

فقال الرجل: ليس عن البرَّ سألتك. فقال: جاء رجل إلى النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فسأله عن الذي سألتني عنه، فقرأ عليه الذي قرأت عليك، فقال له الذي قلت لي. فلما أبى أن

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ١٧٩).

(٢) رواه البخاري (٩)، ومسلم (٣٥) واللفظ له من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٣) تعظيم قدر الصلاة (٤٠٨)، وله طريق أخرى عند ابن أبي حاتم كما ذكره ابن كثير في التفسير (١/ ٢٠٨) وعزاه لابن مردويه، وقال: منقطع.

يرضى قال له: «إن المؤمن الذي إذا عمل الحسنة سرَّته، ورجا ثوابها، وإذا عمل السيئة ساءته، وخاف عقابها».

وقال: حدثنا إسحاق حدثنا عبد الرزاق، حدثنا معمر عن عبد الكريم الجزري، عن مجاهد: أن أبا ذرَّ سأل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن الإيمان، فقرأ عليه: ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ ﴾ إلى آخر الآية.

وروى بإسناده عن عكرمة، قال: سئل الحسن بن علي بن أبي طالب مَقْبلَهُ من الشام عن الإيمان، فقرأ: ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ ﴾.

وروى ابن بطة بإسناده عن مبارك بن حسان، قال: قلت لسالم الأفطس: رجل أطاع الله فلم يعصه، ورجل عصى الله فلم يطعه، فصار المطيع إلى الله فأدخله الجنَّة، وصار العاصي إلى الله فأدخله النار، هل يتفاضلان في الإيمان؟ قال: لا، قال: فذكرت ذلك لعطاء فقال: سلهم الإيمان طيِّب أو خبيث؟ فإن الله قال: ﴿ لِيَمِيزَ ٱللَّهُ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ وَيَجْعَلَ ٱلْخَبِيثَ بَعْضَهُۥ عَلَىٰ بَعْضٍ فَيَرْكُمَهُۥ جَمِيعًا فَيَجْعَلَهُۥ فِى جَهَنَّمَ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾ [الأنفال:٣٧]، فسألتهم فلم يجيبوني. فقال بعضهم: إن الإيمان يَبْطن ليس معه عمل، فذكرت ذلك لعطاء، فقال: سبحان الله، أما يقرؤون الآية التي في البقرة: ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ ﴾؟ قال: ثم وصف الله على هذا الاسم ما لزمه من العمل، فقال: ﴿ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ ﴾ إلى قوله: ﴿ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾ [البقرة:١٧٧]، فقال: سلهم، هل دخل هذا العمل في هذا الاسم؟ وقال: ﴿ وَمَنْ أَرَادَ ٱلْأَخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ ﴾ [الإسراء:١٩]، فألزم العمل الاسم، والاسم العمل.

والمقصود هنا: أنه لم يثبت المدح إلَّا على إيمان معه العمل، لا على إيمان خالٍ من عمل، فإذا عرف أن الذمَّ والعقاب واقع في ترك العمل كان بعد ذلك نزاعهم لا فائدة فيه، بل يكون نزاعًا لفظيًا، مع أنهم مخطئون في اللفظ مخالفون للكتاب والسنَّة، وإن قالوا: إنه لا يضرَّه ترك العمل، فهذا كفر صريح، وبعض الناس يَحْكي هذا عنهم، وأنهم يقولون: إن الله فرض على العباد فرائض، ولم يرد منهم أن يعملوها، ولا يضرهم تركها، وهذا قد يكون قول الغالية الذين يقولون: لا يدخل النار من أهل التوحيد أحد، لكن ما علمتُ معينًا أحْكي عنه هذا القول، وإنما الناس يحكونه في الكتب، ولا يعيِّنون قائله، وقد يكون قولَ من لا خلاق له، فإن كثيرًا من الفساق والمنافقين يقولون: لا يضرَّ مع الإيمان ذنب، أو مع التوحيد، وبعض الرادِّين على المرجئة وصفهم بهذا.

ويدلَّ على أن العمل داخل في الإيمان قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوٓاْۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُتَّقُونَ﴾، فقوله: «صدقوا». أي: في قولهم: ﴿ءَامَنُوٓاْ﴾؛ كقوله: ﴿قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمۡ يَرۡتَابُواْ وَجَٰهَدُواْ بِأَمۡوَٰلِهِمۡ وَأَنفُسِهِمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾ [الحجرات:١٤-١٥]، أي: الصادقون في قولهم: آمنًا بالله، بخلاف الكاذبين الذين قال الله فيهم: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ قَالُواْ نَشۡهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون:١]، وقوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ ﴿٨﴾ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخۡدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ وَمَا يَشۡعُرُونَ ﴿٩﴾ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضٗاۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمُۢ بِمَا كَانُواْ يَكۡذِبُونَ﴾ [البقرة:٨-١٠]، وفي ﴿يَكۡذِبُونَ﴾ قراءتان مشهورتان، فإنهم كذبوا في قولهم: آمنا بالله، واليوم الآخر، وكذَّبوا الرسول في الباطن وإن صدقوه في الظاهر).

إلى أن قال الشيخ: (والقرآن فيه كثير من هذا يصف المؤمنين بالصدق، والمنافقين بالكذب؛ لأن الطائفتين قالتا بألسنتهما: آمنا، فمن حقق قوله بعمله، فهو مؤمن صادق، ومن قال بلسانه ما ليس في قلبه، فهو كاذب منافق.

فإذا[1] لم يتكلَّم الإنسان بالإيمان مع قدرته على ذلك دلَّ على أنه ليس في قلبه الإيمان الواجب الذي فرضه الله عليه، ومن هنا يظهر خطأ قول جهم بن صفوان، ومن اتبعه؛ حيث ظنَّوا أن الإيمان مجردُ تصديق القلب وعلمه، وظنَّوا أنه قد يكون الإنسان مؤمنًا كامل الإيمان بقلبه، وهو مع هذا يسبَّ الله ورسوله، ويعادي الله ورسوله، ويعادي أولياء الله، ويوالي أعداء الله، ويقتل الأنبياء، ويهدم المساجد، ويهين المصاحف، ويكرم الكفار غاية الكرامة، ويهين المؤمنين غاية الإهانة.

قالوا: هذه كلها معاصٍ لا تنافي الإيمان الذي في قلبه، بل يفعل هذا وهو في الباطن عند الله مؤمن. قالوا: إنما ثبت له في الدنيا أحكام الكفار؛ لأن هذه الأقوال أمارة على الكفر؛ ليحكم بالظاهر، كما يُحكم بالإقرار والشهود وإن كان في الباطن قد يكون بخلاف ما أقرَّ به، وبخلاف ما شهد به الشهود، فإذا أورد عليهم الكتاب والسنَّة، والإجماع على أن الواحد من هؤلاء كافر في نفس الأمر معذَّب في الآخرة. قالوا: فهذا دليل على انتفاء التصديق، والعلم من قلبه، فالكفر عندهم شيء واحد وهو الجهل، والإيمان شيء واحد وهو العلم، أو تكذيب القلب وتصديقه، فإنهم متنازعون: هل تصديق القلب شيء غير العلم، أو هو هو؟ وهذا القول مع أنه أفسد قول قيل في الإيمان، فقد ذهب إليه كثير من أهل الكلام المرجئة، وقد كفَّر السلف كوكيع بن الجراح، وأحمد بن حنبل، وأبي عبيد، وغيرهم من يقول بهذا القول، وقالوا: إبليس كافر بنصَّ القرآن، وإنما كفره باستكباره، وامتناعه عن السجود لآدم، لا لكونه كذَّب خبرًا، وكذلك فرعون وقومه.

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ١٨٨).

قال الله تعالى فيهم: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل:١٤]، وقال موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ لفرعون: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَـٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ﴾ [الإسراء:١٠٢] بعد قوله: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ تِسْعَ ءَايَـٰتٍۭ بَيِّنَـٰتٍ ۖ فَسْـَٔلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِذْ جَآءَهُمْ فَقَالَ لَهُۥ فِرْعَوْنُ إِنِّى لَأَظُنُّكَ يَـٰمُوسَىٰ مَسْحُورًا ﴿١٠١﴾ قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَـٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ وَإِنِّى لَأَظُنُّكَ يَـٰفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا﴾ [الإسراء:١٠١-١٠٢]، فموسى هو الصادق المصدوق يقول: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَـٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ﴾، فدلَّ على أن فرعون كان عالمًا بأن الله أنزل الآيات، وهو من أكبر خلق الله عنادًا، وبغيًا لفساد إرادته، وقصده، لا لعدم علمه.

قال تعالى: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَآئِفَةً مِّنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَآءَهُمْ وَيَسْتَحْىِۦ نِسَآءَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [القصص:٤]، وقال تعالى: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل:١٤]، وكذلك اليهود الذين قال الله فيهم: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَـٰهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ﴾ [البقرة:١٤٦]، وكذلك كثير من المشركين الذين قال الله فيهم: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَـٰكِنَّ ٱلظَّـٰلِمِينَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام:٣٣]، فهؤلاء -يعني: المرجئة- غلطوا في أصلين:

أحدهما: ظنَّهم أن الإيمان مجرَّد تصديق وعلم فقط، ليس معه عملٌ، وحالٌ، وحركةٌ، وإرادةٌ، ومحبةٌ، وخشيةٌ في القلب، وهذا من أعظم غلط المرجئة مطلقًا، فإن أعمال القلوب التي يسميِّها بعض الصوفية أحوالًا ومقامات، أو منازل السائرين إلى الله، ومقامات العارفين، أو غيرَ ذلك، كل ما فيها مما فرضه الله ورسوله، فهو من الإيمان الواجب، وفيها ما أحبَّه ولم يفرضه، فهو من الإيمان المستحب، فالأول لابدَّ لكل مؤمن منه، ومن اقتصر عليه فهو من الأبرار أصحاب اليمين، ومن فعله وفعل الثاني كان من المقرَّبين السابقين، وذلك مثل: حب الله ورسوله، بل أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما

سواهما، بل أن يكون الله ورسوله والجهاد في سبيله أحبَّ إليه من أهله وماله، ومثل: خشية الله وحده دون خشية المخلوقين، ورجاء الله وحده دون رجاء المخلوقين، والتوكُّل على الله وحده دون المخلوقين، والإنابة إليه مع خشيته؛ كما قال تعالى: ﴿ هَٰذَا مَا تُوعَدُونَ لِكُلِّ أَوَّابٍ حَفِيظٍ ﴿٣٢﴾ مَّنْ خَشِيَ ٱلرَّحْمَٰنَ بِٱلْغَيْبِ وَجَآءَ بِقَلْبٍ مُّنِيبٍ ﴾ [ق:٣٢-٣٣]. ومثل: الحب في الله، والبغض في الله، والموالاة لله، والمعاداة لله.

والثاني: ظنُّهم أن كل ما حكم الشارع بأنه كافر مخلد في النار، فإنما ذاك؛ لأنه لم يكن في قلبه شيء من العلم والتصديق، وهذا أمر خالفوا به الحسَّ، والعقل، والشرع، وما أجمع عليه طوائف بني آدم السليمي الفطرة، وجماهير النظار، فإن الإنسان قد يعرف أن الحق مع غيره، ومع هذا يجحد ذلك؛ لحسده إيَّاه، أو لطلب علوِّه عليه، أو لهوى النفس، ويحمله ذلك الهوى على أن يتعدَّى عليه، ويردَّ ما يقول بكل طريق، وهو في قلبه يعلم أن الحق معه، وعامَّة من كذَّب الرسل علموا أن الحقَّ معهم وأنهم صادقون، لكن إما لحسدهم، وإما لإرادتهم العلوَّ والرياسة، وإمَّا لحبِّهم دينهم الذي كانوا عليه، وما يحصل لهم به من الأغراض كأموال ورئاسة وصداقة أقوام، وغير ذلك، فيرون في اتباع الرسل ترك الأهواء المحبوبة إليهم، وحصول أمور مكروهة إليهم، فيكذِّبونهم، ويعادونهم، فيكونون من أكفر الناس، كإبليس، وفرعون مع علمهم بأنهم على الباطل، والرسل على الحقِّ).



فرق المرجئة

يذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فرق المرجئة، ويردَّ عليهم، فيقول[١]:

(**والمرجئة ثلاثة أصناف: الذين يقولون**: الإيمان مجرد ما في القلب، ثم من هؤلاء من يدخل فيه أعمال القلوب، وهم أكثر فوق المرجئة، كما قد ذكر أبو الحسن الأشعري أقوالهم في كتابه، وذكر فرقًا كثيرة يطول ذكرهم، لكن ذكرنا جمل أقوالهم، ومنهم من لا يدخلها في الإيمان كجهم، ومن اتبَّعه كالصالحي، وهذا الذي نصره هو وأكثر أصحابه.

والقول الثاني: من يقول: هو مجرد قول اللَّسان، وهذا لا يعرف لأحد قبل الكرامية.

والثالث: تصديق القلب، وقول اللسان، وهذا هو المشهور عن أهل الفقه، والعبادة منهم، وهؤلاء غلطوا من وجوه:

أحدها: ظنَّهم أن الإيمان الذي فرضه الله على العباد متماثل في حق العباد، وأن الإيمان الذي يجب على شخص يجب مثله على كل شخص، وليس الأمر كذلك، فإن أتباع الأنبياء المتقدَّمين أوجب الله عليهم في الإيمان ما لم يوجبه على أمة محمد، وأوجب على أمة محمد من الإيمان ما لم يوجبه على غيرهم، والإيمان الذي كان يجب قبل نزول جميع القرآن ليس هو مثل الإيمان الذي يجب بعد نزول القرآن، والإيمان الذي يجب على من عرف ما أخبر به الرسول مفصلًا ليس مثل الإيمان الذي يجب على من عرف ما أخبر به مجملًا، فإنه لابدَّ في الإيمان من تصديق الرسول في كل ما أخبر، لكن من صدَّق الرسول، ومات عقب ذلك لم يجب عليه من الإيمان غير ذلك، وأمَّا من بلغه القرآن والأحاديث،

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ١٩٥).

وما فيهما من الأخبار، والأوامر المفصَّلة، فيجب عليه من التصديق المفصَّل بخبرٍ خبر، وأمرٍ أمر ما لا يجب على من لم يجب عليه إلَّا الإيمان المجمل لموته قبل أن يبلغه شيء آخر.

وأيضًا: لو قدَّر أنه عاش، فلا يجب على كل واحد من العامَّة أن يعرف كل ما أمر به الرسول، وكل ما نهى عنه، وكل ما أخبر به، بل إنما عليه أن يعرف ما يجب عليه، وما يحرم عليه، فمن لا مال له لا يجب عليه أن يعرف أمره المفصَّل في الزكاة، ومن لا استطاعة له على الحجَّ ليس عليه أن يعرف أمره المفصل في المناسك، ومن لم يتزوَّج ليس عليه أن يعرف ما وجب للزوجة، فصار يجب من الإيمان تصديقًا، وعملًا على أشخاص ما لا يجب على آخرين.

وبهذا يظهر الجواب عن قولهم: خوطبوا بالإيمان قبل الأعمال. فنقول: إن قلتم: إنهم خوطبوا به قبل أن تجب تلك الأعمال، فقبل وجوبها لم تكن من الإيمان، وكانوا مؤمنين الإيمان الواجب عليهم قبل أن يفرض عليهم ما خوطبوا بفرضه، فلما نزل إن لم يقرَّوا بوجوبه لم يكونوا مؤمنين، ولهذا قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران:٩٧]، ولهذا لم يجئ ذكر الحج في أكثر الأحاديث التي فيها ذكر الإسلام والإيمان، كحديث وفد عبد القيس[(١)]، وحديث الرجل النجدي[(٢)] الذي يقال له ضمام بن ثعلبة، وغيرهما، وإنما جاء ذكر الحج في حديث ابن عمر[(٣)]، وجبريل[(٤)]، وذلك لأن الحج آخر ما فرض من الخمس، فكان

(١) رواه البخاري (١٣٩٨)، ومسلم (١٧) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.
(٢) رواه البخاري (٦٣)، ومسلم (١١) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.
(٣) هو حديث: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ ...»؛ رواه البخاري (٨)، ومسلم (١٦).
(٤) رواه البخاري (٥٠)، ومسلم (٩، ١٠) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قبل فرضه لا يدخل في الإيمان والإسلام، فلما فرض أدخله النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الإيمان إذا أفرد، وأدخله في الإسلام إذا قرن بالإيمان، وإذا أفرد.

وكذلك قولهم: من آمن ومات قبل وجوب العمل عليه مات مؤمنًا. فصحيح؛ لأنه أتى بالإيمان الواجب عليه، والعمل لم يكن وجب عليه بعد، فهذا مما يجب أن يعرف، فإنه تزول شبهة حصلت للطائفتين.

وأمَّا قولهم(١): إن الله فرَّق بين الإيمان والعمل في مواضع. فهذا صحيح، وقد بيَّنا أن الإيمان إذا أطلق أدخل الله ورسوله فيه الأعمال المأمور بها، وقد يُقْرن به الأعمال، وذكرنا لذلك نظائر كثيرة، وذلك لأن أصل الإيمان هو ما في القلب والأعمال الظاهرة لازمة لذلك، ولا يتصوَّر وجود إيمان القلب الواجب مع عدم جميع أعمال الجوارح، بل متى نقصت الأعمال الظاهرة كان لنقص الإيمان الذي في القلب، فصار الإيمان متناولًا للملزوم واللازم، وإن كان أصله ما في القلب، وحيث عُطِفَت عليه الأعمال، فإنه أريد أنه لا يُكتفي بإيمان القلب، بل لابدَّ معه من الأعمال الصالحة.

ثم للناس في هذا قولان: منهم من يقول: المعطوف دخل في المعطوف عليه أولًا، ثم ذكر باسمه الخاص تخصيصًا له؛ لئلا يظن أنه لم يدخل في الأول، وقالوا: هذا في كل ما عطف فيه خاص على عام؛ كقوله: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة:٩٨]، وقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ﴾ [الأحزاب:٧]، وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَءَامَنُواْ بِمَا نُزِّلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ﴾ [محمد:٢]، فخصَّ الإيمان بما نزل على محمد

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ١٩٨).

بعد قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾، وهذه نزلت في الصحابة، وغيرهم من المؤمنين، وقوله: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة:٢٣٨]).

إلى أن قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: (وقيل: الأعمال في الأصل ليست من الإيمان، فإن أصل الإيمان هو ما في القلب، ولكن هي لازمة له، فمن لم يعملها كان إيمانه منتفيًا؛ لأن انتفاء اللازم يقتضي انتفاء الملزوم).



(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٢٠٢).

عطف الأعمال على الإيمان لا يدلُّ على المغايرة

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مجيبًا عن عطف الأعمال على الإيمان مع دخولها في مسمَّاه(١):

(الأعمال الصالحة المعطوفة على الإيمان دخلت فيه، وعطفت عليه عطف الخاص على العام، إمَّا لذكره خصوصًا بعد عموم، وإمَّا لكونه إذا عطف كان دليلًا على أنه لم يدخل في العام. وقيل: بل الأعمال في الأصل ليست من الإيمان، فإن أصل الإيمان هو ما في القلب، ولكن هي لازمة له، فمن لم يفعلها كان إيمانه منتفيًا؛ لأن انتفاء اللازم يقتضي انتفاء الملزوم، لكن صارت بعرف الشارع داخلة في اسم الإيمان إذا أطلق كما تقدم في كلام النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فإذا عطفت عليه ذكرت؛ لئلا يظن الظان أنه مجرد إيمانه بدون الأعمال الصالحة اللازمة للإيمان يوجب الوعد، فكان ذكرها تخصيصًا وتنصيصًا؛ ليعلم أن الثواب الموعود به في الآخرة وهو الجنَّة بلا عذاب لا يكون إلَّا لمن آمن وعمل صالحًا، لا يكون لمن ادَّعى الإيمان ولم يعمل، وقد بيَّن سبحانه في غير موضع أن الصادق في قوله: آمنت. لابدَّ أن يقوم بالواجب، وحَصْر الإيمان في هؤلاء لا يدلُّ على انتفائه عمَّا سواهم).

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ سؤالًا للجهمية حول هذا الموضوع، فقال:

(وللجهمية هنا سؤال ذكره أبو الحسن في كتاب «الموجِز»، وهو: أن القرآن نفى الإيمان عن غير هؤلاء؛ كقوله: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾ [الأنفال:٢]، ولم يقل: إن هذه الأعمال من الإيمان. قالوا: فنحن نقول: من لم يعمل هذه الأعمال لم يكن مؤمنًا؛ لأن انتفاءها دليل على انتفاء العلم من قلبه).

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٢٠٢).

ثم قال الشيخ: (والجواب عن هذا من وجوه:

أحدها: أنكم سلمتم أن هذه الأعمال لازمة لإيمان القلب، فإذا انتفت لم يبق في القلب إيمان، وهذا هو المطلوب، وبعد هذا، فكونها لازمة، أو جزءًا نزاع لفظي.

الثاني: أن نصوصًا صرحت بأنها جزء؛ كقوله: «**الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسِتُّونَ، أَوْ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً**»[1].

الثالث: أنكم إن قلتم: إن من انتفى عنه هذه الأمور، فهو كافر خالٍ من كل إيمان. كان قولكم قول الخوارج، وأنتم في طرف، والخوارج في طرف، فكيف توافقونهم؟ ومن هذه الأمور: إقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، والحجَّ، والجهاد، والإجابة إلى حكم الله ورسوله، وغير ذلك مما لا تكفرون تاركه، وإن كفرتموه كان قولكم قول الخوارج.

الرابع: أن قول القائل: انتفاء بعض هذه الأعمال يستلزم ألا يكون في قلب الإنسان شيء من التصديق بأن الرب حق. قول يعلم فساده بالاضطرار.

الخامس: أن هذا إذا ثبت في هذه ثبت في سائر الواجبات، فيرتفع النزاع المعنوي).

ولما فرغ الشيخ من بيان الوجه الأول من غلط المرجئة في مسمَّى الإيمان، وهو ظنَّهم أن الإيمان الذي فرضه الله على العباد متماثل في حق العباد، وأن الإيمان الذي يجب على شخص يجب مثله على كل شخص، قال:

(**الوجه الثاني**[2] **من غلط المرجئة**: ظنَّهم أن ما في القلب من الإيمان ليس إلَّا التصديق فقط دون أعمال القلوب، كما تقدم عن جهمية المرجئة.

---

(١) رواه البخاري (٩)، بلفظ: «الستين»، ومسلم (٣٥) برواية الشك، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ٢٠٤).

الثالث: ظنَّهم أن الإيمان الذي في القلب يكون تامًا بدون شيء من الأعمال، ولهذا يجعلون الأعمال ثمرة الإيمان، ومقتضاه بمنزلة السبب مع المسبَّب، ولا يجعلونها لازمة له.

والتحقيق: أن إيمان القلب التام يستلزم العمل الظاهر بحسبه لا محالة، ويمتنع أن يقوم بالقلب إيمان بدون عمل ظاهر، ولهذا صاروا يقدِّرون مسائل يمتنع وقوعها؛ لعدم تحقق الارتباط الذي بين البدن والقلب، مثل: أن يقولوا: رجل في قلبه مثل ما في قلب أبي بكر، وعمر، وهو لا يسجد لله سجدة، ولايصوم رمضان، ويزني بأمَّه، وأخته، ويشرب الخمر في نهار رمضان. يقولون: هذا مؤمن تامَّ الإيمان، فيبقى سائر المؤمنين ينكرون هذا غاية الإنكار.

قال أحمد بن حنبل: حدثنا خلف بن حيان، حدَّثنا معقل بن عبيد الله العبسي، قال: قدم علينا سالم بن الأفطس بالإرجاء، فنفر منه أصحابنا نفورًا شديدًا، منهم ميمون بن مهران، وعبد الكريم بن مالك، فإنه عاهد الله ألا يؤويه وإياه سقف بيت إلَّا المسجد. قال معقل: فحججت، فدخلت على عطاء بن أبي رباح في نفر من أصحابي، وهو يقرأ: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُواْ ﴾ [يوسف:١١٠]، قلت: لنا حاجة فأخلنا. ففعل فأخبرته أن قومًا قِبَلنا قد أحدثوا، وتكلَّموا، وقالوا: إن الصلاة والزكاة ليستا من الدين، فقال: أوَ ليس الله تعالى يقول: ﴿ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ﴾ [البينة:٥]؟

فالصلاة والزكاة من الدين. قال: فقلت: إنهم يقولون: ليس في الإيمان زيادة. قال: أليس الله قد قال فيما أنزل: ﴿لِيَزْدَادُوٓاْ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ ﴾ [الفتح:٤] هذا الإيمان؟ فقلت: إنهم قد انتحلوك، فعرضوا عليك قولهم، فقبلته، فقلتَ هذا الأمرَ. فقال: لا والله الذي لا إله إلا هو. مرتين، أو ثلاثًا).

الإيمان الظاهر تترتب عليه أحكام الدنيا دون الآخرة

يقول الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(١)]: (الإيمان الظاهر الذي تجري عليه الأحكام في الدنيا لا يستلزم الإيمان في الباطن الذي يكون صاحبه من أهل السعادة في الآخرة، فإن المنافقين الذين قالوا: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة:٨]، هم في الظاهر مؤمنون يصلُّون مع الناس، ويصومون، ويحجُّون، ويغزون، والمسلمون يناكحونهم ويوارثونهم، كما كان المنافقون على عهد رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولم يحكم النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في المنافقين بحكم الكفار المظهرين للكفر، لا في مناكحتهم، ولا موارثتهم، ولا نحو ذلك، بل لما مات عبد الله بن أبي بن سلول، وهو من أشهر الناس بالنفاق ورثه ابنه عبد الله، وهو من خيار المؤمنين، وكذلك سائر من كان يموت منهم يرثه ورثته المؤمنون، وإذا مات لأحدهم وارث ورثوه مع المسلمين، وقد تنازع الفقهاء في المنافق والزنديق الذي يكتم زندقته، هل يرث ويورث؟

على قولين، والصحيح: أنه يرث، ويورث وإن علم في الباطن أنه منافق، كما كان الصحابة على عهد النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لأن الميراث مبناه على الموالاة الظاهرة، لا على المحبة التي في القلوب، فإنه لو علق بذلك لم تمكن معرفته، والحكمة إذا كانت خفية، أو منتشرة علق الحكم بمظنتها، وهو ما أظهره من موالاة المسلمين، فقول النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ»**[(٢)].

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٢١٠).

(٢) رواه البخاري (٤٢٨٣)، ومسلم (١٦١٤) من حديث أسامة بن زيد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

لم يدخل فيه المنافقون، وإن كانوا في الآخرة في الدَّرْك الأسفل من النار، بل كانوا يورِّثون، ويرثون، وكذلك كانوا في الحقوق، والحدود كسائر المسلمين، وقد أخبر الله عنهم أنهم يصلون، ويزكُّون ومع هذا لم يقبل ذلك منهم، فقال: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَـٰتُهُمْ إِلَّآ أَنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَبِرَسُولِهِۦ وَلَا يَأْتُونَ ٱلصَّلَوٰةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَىٰ وَلَا يُنفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَـٰرِهُونَ﴾ [التوبة:٥٤]، وقال: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَـٰفِقِينَ يُخَـٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَـٰدِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوٓا۟ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُوا۟ كُسَالَىٰ يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء:١٤٢].

وفي «صحيح مسلم» عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**تِلْكَ صَلَاةُ الْمُنَافِقِ، تِلْكَ صَلَاةُ الْمُنَافِقِ، يَرْقُبُ الشَّمْسَ حَتَّى إِذَا كَانَتْ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ، قَامَ فَنَقَرَ أَرْبَعًا لَا يَذْكُرُ اللهَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلا**»(١). وكانوا يخرجون مع النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في المغازي، كما خرج ابن أبي في غزوة بني المصطلق، وقال فيها: (لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل).

وفي «الصحيحين» عن زيد بن أرقم قال: «خرجنا مع النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في سفر أصاب الناس فيها شدَّة، فقال عبد الله بن أبي لأصحابه: لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله. وقال: لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجنَّ الأعز منها الأذل، فأتيت النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فأخبرته، فأرسل إلى عبد الله بن أبي، فسأله فاجتهد يمينه ما فعل، وقالوا: كذب زيد يا رسول الله، فوقع من نفسي مما قالوا شدَّة حتى أنزل الله تصديقي في: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَـٰفِقُونَ﴾ [المنافقون:١]، فدعاهم النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ليستغفر لهم، فلووا رؤوسهم»(٢).

وفي غزوة تبوك استنفرهم النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما استنفر غيرهم، فخرج بعضهم معه، وبعضهم تخلَّفوا، وكان من الذين خرجوا معه من همَّ بقتله في الطريق، هموا بحل

---

(١) رواه مسلم (٦٢٢) من حديث أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) رواه البخاري (٤٩٠٠)، ومسلم (٢٧٧٢).

حِزام ناقته؛ ليقع في وادٍ هناك، فجاءه الوحي، فأسرَّ إلى حذيفة أسماءهم، ولذلك يقال: هو صاحب السرَّ[١] الذي لا يعلمه غيره؛ كما ثبت ذلك في الصحيح. ومع هذا، ففي الظاهر تجرى عليهم أحكام أهل الإيمان.

وبهذا يظهر الجواب عن شبهات كثيرة تورد في هذا المقام، فإن كثيرًا من المتأخرين ما بقي في المظهرين للإسلام عندهم إلَّا عدل، أو فاسق، وأعرضوا عن حكم المنافقين، والمنافقون ما زالوا، ولا يزالون إلى يوم القيامة، والنفاق شعب كثيرة، وقد كان الصحابة يخافون النفاق على أنفسهم.

ففي «الصحيحين» عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**آيَةُ النِّفَاقِ ثَلَاثٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا ائْتُمِنَ خَانَ**»[٢].

وفي لفظ «مسلم»: «**وَإِنْ صَامَ وَصَلَّى وَزَعَمَ أَنَّهُ مُسْلِمٌ**»[٣].

وفي «الصحيحين» عن عبد الله بن عمرو، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّه قال: «**أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا، وَمَنْ كَانَتْ فِيهِ شُعْبَةٌ مِنْهُنَّ كَانَتْ فِيهِ شُعْبَةٌ مِنَ النِّفَاقِ حَتَّى يَدَعَهَا: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا ائْتُمِنَ خَانَ، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ**»[٤].

وكان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أولًا يصلِّي عليهم، ويستغفر حتى نهاه الله عن ذلك، فقال: ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ ﴾ [التوبة:٨٤]، وقال: ﴿ ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ ﴾ [التوبة:٨٠]، فلم يكن

---

(١) رواه البخاري (٦٢٧٧) من حديث أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأصله في مسلم (٨٢٤).

(٢) رواه البخاري (٣٣)، ومسلم (٥٩) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) رواه البخاري (٣٣)، ومسلم (٥٩) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) رواه البخاري (٣٤)، ومسلم (٥٨) من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

يصلِّي عليهم، ولا يستغفر لهم، ولكن دماؤهم وأموالهم معصومة لا يستحلَّ منهم ما يستحلَّه من الكفار الذين لا يظهرون أنهم مؤمنون، بل يظهرون الكفر دون الإيمان، فإنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللهِ، فَإِذَا قَالُوهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ، إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللهِ**»(١).

ولما قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأسامة بن زيد: «**أَقَتَلْتَهُ بَعْدَ مَا قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**»؟ قال: إنما قالها تعوذًا. قال: «**هَلَّا شَقَقْتَ عَنْ قَلْبِهِ**»(٢). وقال: «**إِنِّي لَمْ أُومَرْ أَنْ أُنَقِّبَ عَنْ قُلُوبِ النَّاسِ، وَلَا أَشُقَّ بُطُونَهُمْ**»(٣).

وكان إذا استؤذن في قتل رجل يقول: «**أَلَيْسَ يُصَلِّي، أَلَيْسَ يَتَشَهَّدُ**(٤)؟»، فإذا قيل له: إنه منافق، قال «**ذَاكَ**».

فكان حكمه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في دمائهم، وأموالهم كحكمه في دماء غيرهم، لايستحلَّ منها شيئًا إلَّا بأمر ظاهر، مع أنه كان يعلم نفاق كثير منهم، وفيهم من لم يكن يعلم نفاقه.

قال تعالى: ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ مُنَٰفِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ مَرَدُوا۟ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾ [التوبة:١٠١]، وكان من مات منهم صلى عليه المسلمون الذين لايعلمون أنه منافق، ومن علم أنه منافق لم يصلَّ عليه، وكان عمر إذا مات ميت لم يصلِّ عليه حتى يصلي حذيفة؛ لأن حذيفة كان قد علم أعيانهم.

---

(١) رواه البخاري (١٣٩٩)، ومسلم (٢٠) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن أبي بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.
(٢) رواه مسلم (٩٦) من حديث أسامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٣) رواه البخاري (٤٣٥١)، ومسلم (١٠٦٤) من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٤) رواه أحمد (٥/ ٤٣٢)، وصححه ابن حبان (١٢) الموارد، وصححه الشوكاني (٨/ ٧).

وقد قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ﴾ [الممتحنة:١٠]، فأمر بامتحانهنَّ هنا، وقال: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ﴾ [الممتحنة:١٠]، والله تعالى لما أمر في الكفارة بعتق رقبة مؤمنة لم يكن على الناس ألا يعتقوا إلَّا من يعلمون أن الإيمان في قلبه، فإن هذا كما لو قيل لهم: اقتلوا إلَّا من علمتم أن الإيمان في قلبه، وهم لم يؤمروا أن ينقبوا عن قلوب الناس، ولا أن يشقُّوا بطونهم، فإذا رأوا رجلًا يظهر الإيمان جاز لهم عتقه، وصاحب الجارية لما سأل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **هل هي مؤمنة؟**[1] إنما أراد الإيمان الظاهر الذي يفرق به بين المسلم والكافر، وكذلك من عليه نذر لم يلزمه أن يعتق إلا من علم أن الإيمان في قلبه، فإنه لا يعلم ذلك مطلقًا، ولا أحد من الخلق يعلم ذلك مطلقًا، وهذا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أعلم الخلق، والله يقول له: ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ﴾ [التوبة:١٠١]، فأولئك إنما كان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يحكم فيهم كحكمه في سائر المؤمنين، ولو حضرت جنازة أحدهم صلَّى عليها، ولم يكن منهيًا عن الصلاة إلَّا على من علم نفاقه، وإلَّا لزم أن ينقب عن قلوب الناس، ويعلم سرائرهم، وهذا لا يقدر عليه بشر.

ولهذا لما كشفهم الله بسورة براءة بقوله: ﴿وَمِنْهُمْ﴾، ﴿وَمِنْهُمْ﴾ صار يعرف نفاق ناس منهم لم يكن يعرف نفاقهم قبل ذلك، فإن الله وصفهم بصفات علمها الناس منهم، وما كان الناس يجزمون بأنها مستلزمة لنفاقهم، وإن كان بعضهم يظن ذلك، وبعضهم يعلمه، فلم يكن نفاقهم معلومًا عند الجماعة، بخلاف حالهم لما نزل القرآن، ولهذا لما نزلت سورة «براءة» كتموا النفاق، وما بقي يمكنهم من إظهاره أحيانًا ما كان يمكنهم قبل ذلك، وأنزل الله تعالى: ﴿لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ

---

(١) رواه مسلم (٥٣٧) من حديث معاوية السلمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

﴿فِي ٱلْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَآ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٦٠﴾ مَّلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓا۟ أُخِذُوا۟ وَقُتِّلُوا۟ تَقْتِيلًا ﴿٦١﴾ سُنَّةَ ٱللَّهِ فِي ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلُ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا﴾ [الأحزاب:٦٠-٦٢]، فلما توعَّدوا بالقتل إذا أظهروا النفاق كتموه، ولهذا تنازع الفقهاء في استتابة الزنديق، فقيل: يستتاب، واستدلَّ من قال ذلك بالمنافقين الذين كان النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقبل علانيتهم، ويكل أمرهم إلى الله، فيقال له: هذا كان في أوَّل الأمر، وبعد هذا أنزل الله: ﴿مَّلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓا۟ أُخِذُوا۟ وَقُتِّلُوا۟ تَقْتِيلًا﴾، فعلموا أنهم إن أظهروه كما كانوا يظهرونه قتلوا، فكتموه.

والزنديق هو المنافق، وإنما يقتله من يقتله إذا ظهر منه أنه يكتم النفاق، قالوا: ولا نعلم توبته؛ لأن غاية ما عنده أنه يظهر ما كان يظهر، وقد كان يظهر الإيمان وهو منافق، ولو قبلت توبة الزنادقة لم يكن سبيل إلى تقتيلهم، والقرآن قد توعدهم بالتقتيل.

والمقصود: أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إنما أخبر عن تلك الأَمَةِ بالإيمان الظاهر الذي علقت به الأحكام الظاهرة، وإلَّا فقد ثبت عنه أن سعدًا لما شهد لرجل أنه مؤمن، قال: «**أَوَ مُسْلِمٌ؟**»[1]، وكان يظهر من الإيمان ما تظهره الأَمَةُ وزيادة، فيجبُ أن يفرَّق بين أحكام المؤمنين الظاهرة التي يحكم فيها الناس في الدنيا، وبين حكمهم في الآخرة بالثواب والعقاب، فالمؤمن المستحق للجنَّة لابدَّ أن يكون مؤمنًا في الباطن باتفاق جميع أهل القبلة، حتى الكرامية الذين يسمون المنافق مؤمنًا، ويقولون: الإيمان هو الكلمة. يقولون: إنه لا ينفع في الآخرة إلَّا الإيمان الباطن. وقد حكى بعضهم عنهم أنهم يجعلون المنافقين من أهل الجنَّة -وهو غلط عليهم- إنما نازعوا في الاسم، لا في الحكم؛ بسبب شبهة المرجئة في أن الإيمان لا يتبعَّض، ولا يتفاضل.

---

(١) رواه البخاري (٢٧)، ومسلم (١٥٠) من حديث سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللهُ عَنْهُ

وكذلك المنافقون الذين لم يظهروا نفاقهم يصلّى عليهم إذا ماتوا، ويدفنون في مقابر المسلمين من عهد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والمقبرة التي كانت للمسلمين في حياته، وحياة خلفائه، وأصحابه يدفن فيها كل من أظهر الإيمان، وإن كان منافقًا في الباطن، ولم يكن للمنافقين مقبرة يتميَّزون بها عن المسلمين في شيء من ديار الإسلام، كما تكون لليهود والنصارى مقبرة يتميَّزون بها، ومن دفن في مقابر المسلمين صلَّى عليه المسلمون، والصلاة لا تجوز على من علم نفاقه بنصِّ القرآن، فعلم أن ذلك بناء على الإيمان الظاهر، والله يتولَّى السرائر، وقد كان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يصلِّي عليهم، ويستغفر لهم حتى نُهي عن ذلك، وعُلِّل ذلك بالكفر، فكان ذلك دليلًا أن كل من لم يعلم أنه كافر بالباطن جازت الصلاة عليه، والاستغفار له، وإن كانت فيه بدعة، وإن كان له ذنوب، وإذا ترك الإمام، أو أهل العلم والدين الصلاة على بعض المتظاهرين ببدعة، أو فجور زجرًا عنها لم يكن ذلك محرِّمًا للصلاة عليه، والاستغفار له، بل قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في من كان يمتنع عن الصلاة عليه، وهو الغال، وقاتل نفسه، والمدين الذي لا وفاء له: «**صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ**»(١).

وروي أنه كان يستغفر للرجل في الباطن، وإن كان في الظاهر يدع ذلك زجرًا عن مثل مذهبه، وليس في الكتاب والسنَّة المظهرون للإسلام إلَّا قسمين: مؤمن، أو منافق، فالمنافق في الدَّرْك الأسفل من النار، والآخر مؤمن، ثم قد يكون ناقص الإيمان، فلا يتناوله الاسم المطلق، وقد يكون تام الإيمان.

والمقصود هنا: أنه لا يجعل أحد بمجرد ذنب يذنبه، ولا ببدعة ابتدعها ولو دعا الناس إليها كافرًا في الباطن إلَّا إذا كان منافقًا، فأما من كان في قلبه الإيمان بالرسول، وما جاء به، وقد غلط في بعض ما تأوَّله من البدع، فهذا ليس بكافر أصلًا.

---

(١) قالها صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للمدين؛ كما رواه البخاري (٢٩٩٨)، ومسلم (١٦١٩) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
ولقاتل النفس؛ عند مسلم (٢٩٧٨) من حديث جابر بن سمرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
وللغال من الغنائم؛ رواه أبو داود (٢٧١٠)، وصححه الحاكم (٢/ ١٣٨).

والخوارج كانوا من أظهر الناس بدعةً وقتالًا للأمَّة، وتكفيرًا لها، ولم يكن في الصحابة من يكفَّرهم، لا علي بن أبي طالب، ولا غيره، بل حكموا فيهم بحكم المسلمين الظالمين المعتدين، كما ذُكِرَتْ الآثار عنهم بذلك، وكذلك سائر الثنتين وسبعين فرقة من كان منهم منافقًا، فهو كافر في الباطن، ومن لم يكن منافقًا، بل كان مؤمنًا بالله ورسوله في الباطن لم يكن كافرًا في الباطن، وإن أخطأ في التأويل كائنًا ما كان خطؤه، وقد يكون في بعضهم شعبة من شعب النفاق، ولا يكون فيه النفاق الذي يكون صاحبه في الدَّرك الأسفل من النار.

ومن قال: إن الثنتين والسبعين فرقة كل واحد منهم يكفر كفرًا ينقل عن الملة، فقد خالف الكتاب، والسنَّة، وإجماع الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، بل وإجماع الأئمة الأربعة، وغير الأربعة، فليس فيهم من كفَّر كل واحد من الثنتين والسبعين فرقة، وإنما يكفَّر بعضهم بعضًا ببعض المقالات.

وإنما قال الأئمة بكفر هذا؛ لأن هذا فرض ما لا يقع، فيمتنع أن يكون الرجل لا يفعل شيئًا مما أمر به من الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، ويفعل ما يقدر عليه من المحرمات، مثل: الصلاة بلا وضوء، وإلى غير القبلة، ونكاح الأمهات، وهو مع ذلك مؤمن في الباطن، بل لا يفعل ذلك إلَّا لعدم الإيمان الذي في قلبه، ولهذا كان أصحاب أبي حنيفة يكفَّرون أنواعًا ممن يقول كذا وكذا؛ لما فيه من الاستخفاف، ويجعلونه مرتدًا ببعض هذه الأنواع، مع النزاع اللفظي الذي بين أصحابه، وبين الجمهور في العمل، هل هو داخل في اسم الإيمان أم لا؟

ولهذا فرض متأخرو الفقهاء مسألة يمتنع وقوعها، وهو أن الرجل إذا كان مقرًّا بوجوب الصلاة، فدعي إليها، وامتنع، واستتيب ثلاثًا مع تهديده بالقتل، فلم يصل حتى قتل، هل يموت كافرًا أو فاسقًا؟

على قولين، وهذا الفرض باطل، فإنه يمتنع في الفطرة أن يكون الرجل يعتقد أن الله فرضها عليه، وأنه يعاقبه على تركها، ويصبر على القتل ولا يسجد لله سجدة من غير عذر له في ذلك، هذا لا يفعله بشر قط، بل ولا يضرب أحد ممن يقرَّ بوجوب الصلاة إلَّا صلى، ولا ينتهي الأمر به إلى القتل، وسبب ذلك أن القتل ضرر عظيم لا يصبر عليه الإنسان إلَّا لأمر عظيم، مثل: لزومه لدين يعتقد أنه إن فارقه هلك، فيصبر عليه حتى يقتل، وسواء كان الدين حقًا، أو باطلًا، أمَّا مع اعتقاده أن الفعل يجب عليه باطنًا وظاهرًا، فلا يكون فعل الصلاة أصعب عليه من احتمال القتل قط، ونظير هذا لو قيل: إن رجلًا من أهل السنة قيل له: ترضَّ عن أبي بكر، وعمر، فامتنع عن ذلك حتى قتل مع محبته لهما واعتقاده فضلهما، ومع عدم الأعذار المانعة من الترضي عنهما، فهذا لا يقع قط.

وكذلك لو قيل: إن رجلًا يشهد أن محمدًا رسول الله باطنًا وظاهرًا، وقد طلب منه ذلك، وليس هناك رهبة، ولا رغبة يمتنع من أجلها، فامتنع من ذلك حتى قتل، فهذا يمتنع أن يكون في الباطن يشهد أن محمدًا رسول الله، والإيمان كما هو اعتقاد في القلب، فهو قول وعمل في الظاهر).

يقول الشيخ[1]: (القول الظاهر من الإيمان الذي لا نجاة للعبد إلاَّ به عند عامَّة السلف والخلف من الأولين والآخرين إلَّا الجهمية -جهمًا ومن وافقه-، فإنه إذا قدر أنه معذور لكونه أخرس، أو لكونه خائفًا من قوم إن أظهر الإسلام آذوه، ونحو ذلك، فهذا يمكن ألا يتكلم مع إيمان في قلبه، كالمكره على كلمة الكفر.

قال الله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَـٰنِ وَلَـٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النحل:١٠٦]، وهذه الآية مما

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٢١٩).

تدل على فساد قول جهم، ومن اتبعه، فإنه جعل كل من تكلَّم بالكفر من أهل وعيد الكفار.

فإن قيل: فقد قال تعالى: ﴿وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا﴾، قيل: وهذا موافق لأولها، فإنه من كفر من غير إكراه، فقد شرح بالكفر صدرًا، وإلا ناقض أول الآية آخرها، ولو كان المراد بمن كفر هو الشارح صدره، وذلك يكون بلا إكراه لم يستثن المكره فقط، بل كان يجب أن يستثني المكره، وغير المكره إذا لم يشرح صدره، وإذا تكلَّم بكلمة الكفر طوعًا، فقد شرح بهذا صدرًا وهي كفر، وقد دلَّ على ذلك قوله تعالى: ﴿يَحْذَرُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُم بِمَا فِى قُلُوبِهِمْ ۚ قُلِ ٱسْتَهْزِءُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ مُخْرِجٌ مَّا تَحْذَرُونَ ﴿٦٤﴾ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ ۚ قُلْ أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ ۚ إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةًۢ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ مُجْرِمِينَ﴾ [التوبة:٦٤-٦٦]، فقد أخبر أنهم كفروا بعد إيمانهم مع قولهم: إنَّا تكلَّمنا بالكفر من غير اعتقاد له، بل كنَّا نخوض، ونلعب، وبيَّن أن الاستهزاء بآيات الله كفر، ولا يكون هذا إلَّا ممن شرح صدره بهذا الكلام، ولو كان الإيمان في قلبه منعه من أن يتكلَّم بهذا الكلام.

والقرآن يبيِّن أن إيمان القلب يستلزم العمل الظاهر بحسبه؛ كقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ۚ وَمَآ أُو۟لَٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾ وَإِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٤٨﴾ وَإِن يَكُن لَّهُمُ ٱلْحَقُّ يَأْتُوٓا۟ إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ ﴿٤٩﴾ أَفِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرْتَابُوٓا۟ أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُۥ ۚ بَلْ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [النور:٤٧-٥١]، فنفى

الإيمان عمَّن تولى عن طاعة الرسول، وأخبر أن المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم سمعوا، وأطاعوا، فبيَّن أن هذا من لوازم الإيمان.

فإن قيل[(١)]: فإذا كان الإيمان المطلق يتناول جميع ما أمر الله به ورسوله، فمتى ذهب بعض بطل الإيمان، فيلزم تكفير أهل الذنوب، كما تقوله الخوارج، أو تخليدهم في النار، وسلبهم اسم الإيمان بالكلية، كما تقوله المعتزلة، وكِلَا هذين القولين شرٌّ من قول المرجئة، فإن المرجئة منهم جماعة من العلماء والعبَّاد المذكورين عند الأمة بخير، وأمَّا الخوارج والمعتزلة، فأهل السنَّة والجماعة من جميع الطوائف مطبقون على ذمهم.

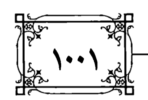
قيل: أولًا: ينبغي أن يعرف أن القول الذي لم يوافق الخوارج والمعتزلة عليه أحد من أهل السنَّة هو القول بتخليد أهل الكبائر في النار، فإن هذا القول من البدَع المشهورة، وقد اتَّفق الصحابة والتابعون لهم بإحسان، وسائر أئمة المسلمين على أنه لا يخلد في النار أحد ممن في قلبه مثقال ذرة من إيمان، واتَّفقوا -أيضًا- على أن نبينًا صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ يشفع في من يأذن الله له في الشفاعة فيه من أهل الكبائر من أمته.

ففي «الصحيحين» عنه أنَّه قال: «**لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ، وَإِنِّي اخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ**»[(٢)]. وقد نقل بعض الناس عن الصحابة في ذلك خلافًا، كما روي عن ابن عباس أن القاتل لا توبة له، وهذا غلط على الصحابة، فإنه لم يقل أحد منهم: إن النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ لا يشفع لأهل الكبائر، ولا قال: إنهم يخلدون في النار، ولكن ابن عباس في إحدى الروايتين عنه قال: إن القاتل لا توبة له، وعن أحمد في قبول توبة القاتل روايتان -أيضًا.

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٢٢٢).

(٢) رواه البخاري (٦٣٠٤)، ومسلم (١٩٩) عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ.



والنزاع في التوبة غير النزاع في التخليد، وذلك أن القتل يتعلَّق به حق آدمي، فلهذا حصل النزاع. انتهى المقصود.

ومعنى ما روي عن ابن عباس في عدم توبة القاتل أنه لابدَّ من تعذيبه، وإنفاذ الوعيد فيه، لكنه لا يخلد في النار كما يخلد الكافر، وبهذا يحصل الفرق بين قوله، وقول الخوارج والمعتزلة -والله أعلم).



الرد على الخوارج في مسمى الإيمان

يردُّ الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ على الخوارج والمعتزلة الذين يكفرون بالكبيرة، ويقولون: الإيمان إذا ذهب بعضه ذهب كلَّه، فيقول[١]:

(وأمَّا قول القائل: إن الإيمان إذا ذهب بعضه ذهب كله. فهذا ممنوع، وهذا هو الأصل الذي تفرَّعت عليه البدع في الإيمان، فإنهم ظنوا أنه متى ذهب بعضه ذهب كلَّه لم يبق منه شيء، ثم قالت الخوارج والمعتزلة: هو مجموع ما أمر الله به ورسوله، وهو الإيمان المطلق؛ كما قاله أهل الحديث. قالوا: فإذا ذهب شيء منه لم يبق مع صاحبه من الإيمان شيء، فيخلد في النار.

وقالت المرجئة على اختلاف فرقهم: لا تُذْهِب الكبائر، وتركُ الواجبات الظاهرة شيئًا من الإيمان؛ إذ لو ذهب منه شيء لم يبق منه شيء، فيكون شيئًا واحدًا يستوي فيه البرَّ والفاجر، ونصوص الرسول وأصحابه تدلَّ على ذهاب بعضه وبقاء بعضه؛ كقوله: «**يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِيمَانٍ**»[٢].

ولهذا كان أهل السنَّة والحديث على أنه يتفاضل، وجمهورهم يقولون: يزيد وينقص. ومنهم من يقول: يتفاضل. كعبد الله بن المبارك.

وقد ثبت لفظ الزيادة والنقصان منه عن الصحابة، ولم يعرف مخالف من الصحابة، فروى الناس من وجوه كثيرة مشهورة عن حماد بن سلمة، عن أبي جعفر، عن جدَّه عمير ابن حبيب الخطمي، وهو من أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: الإيمان يزيد وينقص.

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٢٢٣).

(٢) رواه البخاري (٤٤)، ومسلم (١٩٢) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وانظر: صحيح ابن حبان (٦٤٨٠).

قيل له: وما زيادته، وما نقصانه؟ قال: إذا ذكرنا الله، وحمدناه، وسبَّحناه، فتلك زيادته، وإذا غفلنا، ونسينا، فتلك نقصانه[(١)].

وروى إسماعيل بن عياش، عن حريز بن عثمان، عن الحارث بن محمد، عن أبي الدرداء قال: «**الإيمان يزيد وينقص**»[(٢)].

وقال أحمد بن حنبل: حدثنا يزيد، حدثنا حريز بن عثمان، قال: سمعت أشياخنا، أو بعض أشياخنا أن أبا الدرداء قال: «إن من فقهَ العبد أن يتعاهد إيمانه، وما نقص منه، ومن فقه العبد أن يعلم أيزداد الإيمان أم ينقص، وإن من فقه الرجل أن يعلم نزغات الشيطان أنَّى تأتيه».

وروى إسماعيل بن عياش، عن صفوان بن عمرو، عن عبد الله بن ربيعة الحضرمي، عن أبي هريرة قال: «**الإيمان يزيد وينقص**»[(٣)].

وقال أحمد بن حنبل: حدثنا يزيد بن هارون، حدثنا محمد بن طلحة، عن زبيد، عن ذَرٍّ قال: «كان عمر بن الخطاب يقول لأصحابه: هلمَّوا نزداد إيمانًا، فيذكرون الله عَزَّوَجَلَّ».

وقال أبو عبيد في «الغريب» في حديث علي: «إن الإيمان يبدو لَمَظَةً في القلب، كلما ازداد الإيمان ازدادت اللمظة»[(٤)].

يُروى ذلك عن عثمان بن عبد الله عن عمرو بن هند الجُمْلي عن علي، قال الأصمعي: اللمظة مثل النكتة، أو نحوها).

---

(١) رواه ابن أبي شيبة (٣٠٣٢٧)، ومن طريقه البيهقي في الشعب (٥٦).

(٢) رواه ابن ماجه (٧٥) وضعفه الألباني.

(٣) رواه ابن ماجه (٧٤) وضعفه الألباني.

(٤) (٣/ ٤٦٠)، وانظر: مصنف ابن أبي شيبة (٦/ ٣٠٣٢١).

ثم ذكر الشيخ آثارًا كثيرة عن السلف في زيادة الإيمان ونقصانه، ثم ذكر الأدلَّة من السنَّة، فقال[(١)]: وفي حديث حذيفة الصحيح: «**حَتَّى يُقَالَ لِلرَّجُلِ مَا أَجْلَدَهُ، مَا أَظْرَفَهُ، مَا أَعْقَلَهُ وَمَا فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ**»[(٢)]، وفي حديثه الآخر الصحيح: «**تُعْرَضُ الْفِتَنُ عَلَى الْقُلُوبِ كَالْحَصِيرِ عُودًا عُودًا، فَأَيُّ قَلْبٍ أُشْرِبَهَا نُكِتَتْ فِيهِ نُكْتَةٌ سَوْدَاءُ، وَأَيُّ قَلْبٍ أَنْكَرَهَا نُكِتَتْ فِيهِ نُكْتَةٌ بَيْضَاءُ، حَتَّى تَصِيرَ عَلَى قَلْبَيْنِ: أَبْيَضَ مِثْلُ الصَّفَا فَلَا تَضُرُّهُ فِتْنَةٌ مَا دَامَتِ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ، وَالْآخَرُ أَسْوَدَ مِرْبَادًا كَالْكُوزِ مُجَخِّيًا لَا يَعْرِفُ مَعْرُوفًا وَلَا يُنْكِرُ مُنْكَرًا إِلَّا مَا أُشْرِبَ هَوَاهُ**»[(٣)].

وفي حديث السبعين ألفًا الذين يدخلون الجنَّة بغير حساب[(٤)] كفاية، فإنه أعظم الأدلَّة على زيادة الإيمان ونقصانه؛ لأنه وصفهم بقوَّة الإيمان وزيادته في تلك الخصال التي تدلُّ على قوَّة إيمانهم، وتوكُّلهم على الله في أمورهم كلِّها).

ثم قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(٥)]: (والزيادة قد نطق بها القرآن في عدَّة آيات؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال:٢]، وهذه زيادة إذا تليت عليهم الآيات، أي: وقت تُليت، وليس هو تصديقهم بها عند النزول، وهذا أمر يجده المؤمن إذا تُليت عليه الآيات زاد في قلبه بفهم القرآن، ومعرفة معانيه من علم الإيمان، ما لم يكن حتى كأنَّه لم يسمع الآي إلَّا حينئذ، ويحصل في قلبه من الرغبة في الخير، والرهبة من الشر ما لم يكن، فزاد علمه بالله، ومحبَّته لطاعته، وهذه زيادة الإيمان، وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٢٢٦).
(٢) رواه مسلم (١٤٣).
(٣) رواه مسلم (١٤٤)، من حديث حذيفة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وأصله في البخاري (٥٢٥).
(٤) رواه البخاري (٥٨١١)، ومسلم (٢١٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.
(٥) مجموع الفتاوى (٧/ ٢٢٨).

لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [آل عمران:١٧٣]، فهذه الزيادة عند تخويفهم بالعدوِّ لم تكن عند آية نزلت، فازدادوا يقينًا، وتوكلًا على الله، وثباتًا على الجهاد، وتوحيدًا بألا يخافوا المخلوق، بل يخافون الخالق وحده.

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِ إِيمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿١٢٤﴾ وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ وَمَاتُوا وَهُمْ كَافِرُونَ﴾ [التوبة:١٢٤-١٢٥]، وهذه الزيادة ليست مجرد التصديق بأن الله أنزلها، بل زادتهم إيمانًا بحسب مقتضاها، فإن كانت أمرًا بالجهاد، أو غيره ازدادوا رغبة، وإن كانت نهيًا عن شيء انتهوا عنه فكرهوه، ولهذا قال: ﴿وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾، والاستبشار غير مجرد التصديق).

إلى أن قال رَحِمَهُ اللَّهُ[1]: (وزيادة الإيمان الذي أمر الله به، والذي يكون من عباده المؤمنين تعرف من وجوه:

أحدها: الإجمال والتفصيل فيما أمروا به، فإنه وإن وجب على جميع الخلق الإيمان بالله ورسوله، ووجب على كل أمة التزام ما يأمر به رسولهم مجملًا، فمعلوم أنه لا يجب في أوَّل الأمر ما وجب بعد نزول القرآن كلَّه، ولا يجب على كل عبد من الإيمان المفصَّل مما أخبر الله به الرسول ما يجب على من بلغه غيره، فمن عرف القرآن، والسنن، ومعانيها لزمه من الإيمان المفصَّل بذلك ما لايلزم غيره، ولو آمن الرجل بالله وبالرسول باطنًا وظاهرًا، ثم مات قبل أن يعرف شرائع الدين مات مؤمنًا بما وجب عليه من الإيمان، وليس ما وجب عليه، ولا ما وقع منه مثل إيمان من عرف الشرائع، فآمن بها، وعمل بها، بل إيمان هذا أكمل وجوبًا ووقوعًا، فإن ما وجب عليه من الإيمان أكمل وما وقع

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٢٣٢).

منه أكمل، وقوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة:٣]، أي: في التشريع بالأمر والنهي، وليس المراد أن كل واحد من الأمة وجب عليه ما يجب على سائر الأمَّة، وأنه فعل ذلك، بل في «الصحيحين» عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه وصف النساء بأنهنَّ ناقصات عقل ودين، وجعل نقصان عقلها أن شهادة امرأتين شهادة رجل واحد، ونقصان دينها أنها إذا حاضت لا تصوم، ولا تصلي[1]، وهذا النقصان ليس هو نقصًا مما أمرت به، فلا تعاقب على هذا النقصان، لكن من أمر بالصلاة، والصوم، ففعله كان دينه كاملًا بالنسبة إلى هذه الناقصة الدين.

الوجه الثاني: الإجمال والتفصيل فيما وقع منهم، فمن آمن بما جاء به الرسول مطلقًا، فلم يكذِّبه قط، لكن أعرض عن معرفة أمره ونهيه وخبره، وطلب العلم الواجب عليه، فلم يعلم الواجب عليه، ولم يعمله، بل اتبَّع هواه، وآخر طلب علم ما أمر به، فعمل به، وآخر طلبه، فعلمه، وآمن به ولم يعمل به، وإن اشتركوا في الوجوب، لكن من طلب علم التفصيل، وعمل به، فإيمانه أكمل، فهؤلاء ممن عرف ما يجب عليه، والتزمه، وأقرَّ به، لكنه لم يعمل بذلك كلِّه، وهذا المقرَّ بما جاء به الرسول المعترف بذنبه الخائف من عقوبة ربِّه على ترك العمل أكمل إيمانًا ممن لم يطلب معرفة ما أمر به الرسول، ولا عمل بذلك، ولا هو خائف أن يعاقب، بل هو في غفلة عن تفصيل ما جاء به الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مع أنَّه مقرَّ بنبوته باطنًا وظاهرًا، فكلما علم القلب ما أخبر به الرسول فصدَّقه، وما أمر به فالتزمه كان ذلك زيادة في إيمانه على من لم يحصل له ذلك، وإن كان معه التزام عام، وإقرار عام، وكذلك من عرف أسماء الله ومعانيها، فآمن بها كان إيمانه أكمل ممن لم يعرف تلك الأسماء، بل آمن بها إيمانًا مجملًا، أو عرف بعضها، وكلما ازداد الإنسان معرفة بأسماء الله وصفاته وآياته كان إيمانه به أكمل.

---

(١) رواه البخاري (٣٠٤)، ومسلم (٨٠) من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

الثالث: أن العلم والتصديق نفسه يكون بعضه أقوى من بعض، وأثبت وأبعد عن الشكَّ والرَّيْب، وهذا أمر يشهده كل أحد من نفسه، كما أن الحسَّ الظاهر بالشيء الواحد، مثل: رؤية الناس للهلال وإن اشتركوا فيها، فبعضهم تكون رؤيته أتمَّ من بعض، وكذلك سماع الصوت الواحد، وشم الرائحة الواحدة، وذوق النوع الواحد من الطعام، فكذلك معرفة القلب، وتصديقه تتفاضل أعظم من ذلك من وجوه متعدَّدة، والمعاني التي يؤمن بها من معاني أسماء الربَّ، وكلامه يتفاضل الناس في معرفتها أعظم من تفاضلهم في معرفة غيرها.

الوجه الرابع: التصديق المستلزم لعمل القلب أكمل من التصديق الذي لا يستلزم عمله، فالعلم الذي يعمل به صاحبه أكمل من العلم الذي لا يعمل به، وإذا كان شخصان يعلمان أن الله حق، ورسوله حقَّ، والجنَّة حق، والنار حق، وهذا علمه أوجب له محبة الله، وخشيته، والرغبة في الجنَّة، والهرب من النار، والآخر علمه لم يوجب ذلك، فعلم الأول أكمل، فإن قوة المسبَّب دالة على قوة السبب، وهذه الأمور نشأت عن العلم، فالعلم بالمحبوبِ يستلزم طلبه، والعلم بالمخوف يستلزم الهرب منه، فإذا لم يحصل اللازم دلَّ على ضعف الملزوم، ولهذا قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَيْسَ الْمُخْبَرُ كَالْمُعَايَنِ، فَإِنَّ مُوسَى لَمَّا أَخْبَرَهُ رَبُّهُ أَنَّ قَوْمَهُ عَبَدُوا الْعِجْلَ لَمْ يُلْقِ الأَلْوَاحَ، فَلَمَّا رَآهُمْ قَدْ عَبَدُوهُ أَلْقَاهَا**»(١).

وليس ذلك لشك موسى في خبر الله، لكن المخبرَ وإن جزم بصدق المخبر، فقد لا يتصوَّر المخبر به في نفسه كما يتصوَّره إذا عاينه، بل يكون قلبه مشغولًا عن تصوَّر المخبر به ما لم يكن عند الخبر، فهذا التصديق أكمل من ذلك التصديق.

---

(١) رواه أحمد (١/ ٢٧١)، وصححه ابن حبان (٦٢١٣، ٦٢١٤)، والحاكم (٢/ ٣٥١)، والضياء (٧٦).

الوجه الخامس: أن الأعمال الظاهرة مع الباطنة هي -أيضًا- من الإيمان، والناس يتفاضلون فيها.

الوجه السادس: أن أعمال القلوب، مثل: محبة الله ورسوله، وخشية الله تعالى ورجائه، ونحو ذلك، هي كلُّها من الإيمان كما دلَّ على ذلك الكتاب والسنَّة، واتفاق المسلمين، وهذه يتفاضل الناس فيها تفاضلًا عظيمًا.

الوجه السابع: ذكر الإنسان بقلبه ما أمره الله به، واستحضاره لذلك؛ بحيث لا يكون غافلًا عنه أكمل ممن صدَّق به، وغفل عنه، فإن الغفلة تضادُّ كمال العلم، والتصديق والذكر والاستحضار يكمل العلم واليقين، ولهذا قال عمر بن حبيب من الصحابة: إذا ذكرنا الله، وحمدناه، وسبَّحناه فتلك زيادته، وإذا غفلنا ونسينا وضيَّعنا، فتلك نقصانه، وهو كذلك.

وكان معاذ بن جبل يقول لأصحابه: «اجلسوا بنا ساعة نؤمن»(١).

قال تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ﴾ [الكهف:٢٨]، وقال تعالى: ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ ٱلذِّكْرَىٰ تَنفَعُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الذاريات:٥٥]، وقال تعالى: ﴿سَيَذَّكَّرُ مَن يَخْشَىٰ ۝١٠ وَيَتَجَنَّبُهَا ٱلْأَشْقَى﴾ [الأعلى:١٠-١١]، ثم كلَّما تذكر الإنسان ما عرفه قبل ذلك، وعمل به حصل له معرفة شيء آخر لم يكن عرفه قبل ذلك، وعرف من معاني أسماء الله وآياته ما لم يكن عرفه قبل ذلك؛ كما في الأثر: «من عمل بما علم ورثه الله علم ما لم يعلم»(٢).

---

(١) علقه البخاري ووصله أحمد في السنة (٨٢٣)، وابن أبي شيبة (٣٠٣٦٣)، قال الحافظ في الفتح (١/ ٤٨): (سنده صحيح).

(٢) رواه أبو نعيم في الحلية (١٠/ ١٥) مرفوعًا، وقد ذكر أحمد بن حنبل هذا الكلام عن بعض التابعين عن عيسى ابن مريم عَلَيْهِ السَّلَامُ، فوهم بعض الرواة أنه ذكره عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وهذا أمر يجده في نفسه كل مؤمن، وفي «الصحيح» عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَثَلُ الَّذِي يَذْكُرُ رَبَّهُ وَالَّذِي لا يَذْكُرُ رَبَّهُ مَثَلُ الْحَيِّ وَالْمَيِّتِ**»[1]، قال تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال:٢]، وذلك أنها تزيدهم علم ما لم يكونوا قبل ذلك علموه، وتزيدهم عملًا بذلك العلم، وتزيدهم تذكرًا لما كانوا نسوه، وعملًا بتلك التذكرة، وكذلك ما يشاهده العباد من الآيات في الآفاق، وفي أنفسهم.

قال تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾ [فصلت:٥٣]، أي: أن القرآن حق، ثم قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾ [فصلت:٥٣]، فإن الله شهد في القرآن بما أخبر به، فآمن به المؤمن، ثم أراهم من الآفاق، وفي أنفسهم من الآيات ما يدلُّ على مثل ما أخبر به في القرآن، فبيَّنت لهم هذه الآيات أن القرآن حق، مع ما كان قد حصل لهم قبل ذلك، وقال تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَنظُرُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَٰهَا وَزَيَّنَّٰهَا وَمَا لَهَا مِن فُرُوجٍ ۝٦ وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِىَ وَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍۭ بَهِيجٍ ۝٧ تَبْصِرَةً وَذِكْرَىٰ لِكُلِّ عَبْدٍ مُّنِيبٍ﴾ [ق:٦-٨]، فالآيات المخلوقة، والمتلوة فيها تبصرة، وفيها تذكرة: تبصرة من العمى، وتذكرة من الغفلة، فيبصر من لم يكن عرف حتى يعرف، ويذكر من عرف ونسي.

والإنسان يقرأ السورة مرات حتى سورة الفاتحة، ويظهر له في أثناء الحال من معانيها ما لم يكن خطر له قبل ذلك حتى كأنها تلك الساعة نزلت، فيؤمن بتلك المعاني، ويزداد علمه وعمله، وهذا موجود في كل من قرأ القرآن بتدبر، بخلاف من قرأه مع الغفلة عنه، ثم كلما فعل شيئًا مما أمر به استحضر أنه أمره به ربه، فصدَّق الأمر، فحصل له في تلك الساعة من التصديق من قلبه ما كان غافلًا عنه، وإن لم يكن مكذبًا منكرًا.

---

(١) رواه البخاري (٦٤٠٧)، ومسلم (٧١٩) عن أبي موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ.

الوجه الثامن: أن الإنسان قد يكون مكذبًا ومنكرًا لأمور لا يعلم أن الرسول أخبر بها، وأمر بها، ولو علم ذلك لم يكذِّب، ولم ينكر، بل قلبه جازم بأنه لا يخبر إلَّا بصدق، ولا يأمر إلَّا بحق، ثم يسمع الآية، أو الحديث، أو يتدبَّر ذلك، أو يُفسِّر له معناه، أو يظهر له ذلك بوجهٍ من الوجوه، فيصدق بما كان مكذبًا به، ويعرف ما كان منكرًا، وهذا تصديق جديد، وإيمان جديد ازداد به إيمانه ولم يكن قبل ذلك كافرًا، بل جاهلًا).



الفرق بين الإسلام، والإيمان

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان الفرق بين الإسلام والإيمان(١):

(وقد أثبت الله في القرآن إسلامًا بلا إيمان في قوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ وَإِن تُطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔا﴾ [الحجرات:١٤].

وقد ثبت في «الصحيحين» عن سعد بن أبي وقاص قال: «أَعْطَى النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَهْطًا وَفِي رِوَايَةٍ قَسَمَ قَسْمًا وَتَرَكَ فِيهِمْ مَنْ لَمْ يُعْطِهِ وَهُوَ أَعْجَبُهُمْ إِلَيَّ فَقُلْت: يَا رَسُولَ اللهِ ما لَك عَنْ فُلَانٍ؟ فَوَاللهِ إنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **أو مُسْلِمًا**. أَقُولُهَا ثَلَاثًا وَيُرَدِّدُهَا عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثًا ثُمَّ قَالَ: **إنِّي لَأُعْطِي الرَّجُلَ وَغَيْرُهُ أَحَبُّ إلَيَّ مِنْهُ مَخَافَةَ أَنْ يَكُبَّهُ اللهُ عَلَى وَجْهِهِ فِي النَّارِ**»(٢)، وفي رواية: فضرب بين عنقي وكتفي وقال: «**أَقِتَالٌ أَيْ سَعْدُ؟**».

فهذا الإسلام الذي نفى الله عن أهله دخول الإيمان في قلوبهم، هل هو إسلام يثابون عليه، أم هو من جنس إسلام المنافقين؟ فيه قولان مشهوران للسلف، والخلف:

أحدهما: أنه إسلام يثابون عليه، ويخرجهم من الكفر والنفاق، وهذا مروي عن الحسن، وابن سيرين، وإبراهيم النخعي، وأبي جعفر الباقر، وهو قول حماد بن زيد، وأحمد بن حنبل، وسهل بن عبد الله التستري، وأبي طالب المكي، وكثير من أهل الحديث والسنَّة والحقائق.

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٢٣٨).

(٢) رواه البخاري (٢٧، ١٤٧٨)، ومسلم (١٥٠) من حديث سعد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، والرواية عندهما.

قال أحمد بن حنبل: حدثنا مؤمل بن إسحاق عن عمار بن زيد قال: سمعت هشامًا يقول: «كان الحسن ومحمد يقولان: مسلم. ويهابان: مؤمن».

وقال أحمد بن حنبل: حدثنا أبو سلمة الخزاعي قال: قال مالك، وشريك، وأبو بكر بن عياش، وعبد العزيز بن أبي سلمة، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد: «الإيمان: المعرفة والإقرار والعمل»، إلَّا أن حماد بن زيد يفرق بين الإسلام والإيمان يجعل الإيمان خاصًا، والإسلام عامًا.

والقول الثاني: أن هذا الإسلام هو الاستسلام، وخوف السبي، والقتل، مثل: إسلام المنافقين، قالوا: وهؤلاء كفار، فإن الإيمان لم يدخل في قلوبهم، ومن لم يدخل الإيمان في قلبه، فهو كافر، وهذا اختيار البخاري، ومحمد بن نصر المروذي، والسلف مختلفون في ذلك، والذين قالوا: إن هذا الإسلام هو كإسلام المنافقين لا يثابون عليه. قالوا: لأن الله نفى عنهم الإيمان، ومن نفى عنه الإيمان، فهو كافر.

وقال هؤلاء: الإسلام هو الإيمان، وكل مسلم مؤمن، وكل مؤمن مسلم، ومن جعل الفسَّاق مسلمين غير مؤمنين لزمه ألا يجعلهم داخلين في قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [المائدة:٦]، وفي قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة:٩]، وأمثال ذلك، فإنهم إنما دعوا باسم الإيمان، فمن لم يكن مؤمنًا لم يدخل في ذلك.

وجواب هذا أن يقال: الذين قالوا من السلف: إنهم خرجوا من الإيمان إلى الإسلام. لم يقولوا: إنه لم يبق معهم من الإيمان شيء، بل هذا قول الخوارج والمعتزلة، وأهل السنة الذين قالوا هذا يقولون: الفسَّاق يخرجون من النار بالشفاعة، وإن معهم إيمانًا يخرجون به من النار، لكن لا يطلق عليهم اسم الإيمان؛ لأن الإيمان المطلق هو الذي يستحق صاحبه

الثواب، ودخول الجنَّة، وهؤلاء ليسوا من أهله، وهم يدخلون في الخطاب بالإيمان؛ لأن الخطاب بذلك هو لمن دخل في الإيمان ولم يستكمله، فإنه إنما خوطب ليفعل تمام الإيمان، فكيف يكون قد أتمَّه قبل الخطاب؟

وإلَّا كنَّا قد تبيَّنا أن هذا المأمور من الإيمان قبل الخطاب، وإنما صار من الإيمان بعد أن أمروا به، فالخطاب بـ ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾ [البقرة:١٠٤] غير قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَـٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ﴾ [الحجرات:١٥] ونظائرها، فإن الخطاب بـ ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾ أولًا يدخل فيه من أظهر الإيمان وإن كان منافقًا في الباطن يدخل فيه في الظاهر، فكيف لا يدخل فيه من لم يكن منافقًا وإن لم يكن من المؤمنين حقًّا؟ وحقيقته أن من لم يكن من المؤمنين حقًّا يقال فيه: إنه مسلم، ومعه إيمان يمنعه الخلود في النار، وهذا متفق عليه بين أهل السنة، لكن هل يطلق عليه اسم الإيمان؟ هذا هو الذي تنازعوا فيه، فقيل: يقال مسلم، ولا يقال: مؤمن، وقيل: بل يقال: مؤمن، والتحقيق أن يقال: إنه مؤمن ناقص الإيمان، مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته، ولا يعطي اسم الإيمان المطلق، فإن الكتاب والسنَّة نفيا عنه الاسم المطلق، واسم الإيمان يتناوله فيما أمر الله به ورسوله؛ لأن ذلك إيجاب عليه، وتحريم عليه، وهو لازم له كما يلزمه غيره، وإنما الكلام في اسم المدح المطلق، وعلى هذا فالخطاب بالإيمان يدخل فيه ثلاث طوائف: يدخل فيه المؤمن حقًا، ويدخل فيه المنافقون في أحكامه الظاهرة، وإن كانوا في الآخرة في الدَّرْك الأسفل من النار، وهو في الباطن ينفي عنه الإسلام والإيمان، وفي الظاهر يثبت له الإسلام، والإيمان الظاهر.

ويدخل فيه الذين أسلموا، وإن لم تدخل حقيقة الإيمان في قلوبهم، لكن معهم جزء من الإسلام، والإيمان يثابون عليه.

وقد يكونون مفرطين فيما فرض عليهم، وليس معهم من الكبائر ما يعاقبون عليه كأهل الكبائر، لكن يعاقبون على ترك المفروضات، وهؤلاء كالأعراب المذكورين في الآية وغيرهم، فإنهم قالوا: آمنا. من غير قيام منهم بما أمروا به باطنًا وظاهرًا، فلا دخلت حقيقة الإيمان في قلوبهم، ولا جاهدوا في سبيل الله، وقد كان دعاهم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى الجهاد، وقد يكونون من أهل الكبائر المعرضين للوعيد كالذين يصلون، ويزكّون، ويجاهدون، ويأتون الكبائر، وهؤلاء لا يخرجون من الإسلام، بل هم مسلمون، ولكن بينهم نزاع لفظي، هل يقال: إنهم مؤمنون؟

وأمَّا الخوارج والمعتزلة، فيخرجونهم من اسم الإسلام والإيمان، فإن الإسلام والإيمان عندهم واحد، فإذا خرجوا عندهم من الإيمان خرجوا من الإسلام، لكن الخوارج تقول: هم كفار، والمعتزلة يقولون: لا مسلمون، ولاكفَّار ينزلونهم منزلة بين المنزلتين.

والدليل على أن الإسلام المذكور في الآية هو إسلام يثابون عليه، وأنهم ليسوا منافقين أنه قال: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ وَإِن تُطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔا﴾ [الحجرات:١٤]، فدلَّ على أنهم إذا أطاعوا الله ورسوله مع هذا الإسلام آجرهم الله على الطاعة، والمنافق عمله حابط في الآخرة، وأيضًا: فإنه وصفهم -أي: الأعراب- بخلاف صفات المنافقين، فإن المنافقين وصفهم بكفر في قلوبهم، وأنهم يبطنون خلاف ما يظهرون؛ كما قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴿٨﴾ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴿٩﴾ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا﴾ الآيات [البقرة:٨-١٠]. وقال: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون:١]، فالمنافقون يصفهم

القرآن بالكذب، وأنهم يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم، وأن في قلوبهم من الكفر ما يعاقبون عليه، وهؤلاء لم يصفهم بشيء من ذلك، لكن لما ادَّعوا الإيمان قال للرسول: ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَٰكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ۖ وَإِن تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا﴾ [الحجرات:١٤].

ونَفْي الإيمان المطلق لا يستلزم أن يكونوا منافقين؛ كما في قوله: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنفَالِ ۖ قُلِ الْأَنفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ ۖ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ ۖ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾، ثم قال: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ۚ لَّهُمْ دَرَجَاتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ [الأنفال:١-٤].

ومعلوم أنه ليس من لم يكن كذلك يكون منافقًا من أهل الدَّرك الأسفل من النار، بل لا يكون قد أتى بالإيمان الواجب، فنُفي عنه كما ينفي سائر الأسماء عمن ترك بعض ما يجب عليه، فكذلك الأعراب لم يأتوا بالإيمان الواجب، فنُفي عنهم لذلك وإن كانوا مسلمين معهم من الإيمان ما يثابون عليه، وهذا حال أكثر الداخلين في الإسلام ابتداء، بل حال أكثر من لم يعرف حقائق الإيمان، فإن الرجل إذا قوتل حتى أسلم كما كان الكفار يقاتلون حتى يسلموا، أو أسلم بعد الأسر، أو سمع بالإسلام، فجاء فأسلم، فإنه مسلم ملتزم طاعة الرسول، ولم تدخل في قلبه المعرفة بحقائق الإيمان، فإن هذا إنما يحصل لمن تيسَّرت له أسباب ذلك إما بفهم القرآن، وإما بمباشرة أهل الإيمان، والاقتداء بها يصدر عنهم من الأقوال والأعمال، وإما بهداية خاصة من الله يهديه بها، والإنسان قد يظهر له من محاسن الإسلام ما يدعوه إلى الدخول فيه، وإن كان قد ولد عليه، وتربى بين أهله، فإنه يحبه، فقد ظهر له بعض محاسنه، وبعض مساوئ الكفار.

وكثير من هؤلاء قد يرتاب إذا سمع الشبه القادحة فيه، ولا يجاهد في سبيل الله، فليس هو داخلًا في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات:١٥]، وليس هو منافقًا في الباطن مضمرًا للكفر، فلا هو من المؤمنين حقًّا، ولا هو من المنافقين، ولا هو -أيضًا- من أصحاب الكبائر، بل يأتي بالطاعات الظاهرة، ولا يأتي بحقائق الإيمان التي يكون بها من المؤمنين حقًّا، فهذا معه إيمان، وليس هو من المؤمنين حقًّا، ويثاب على ما فعل من الطاعات.

ولهذا قال تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات:١٤]، ولهذا قال: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا۟ ۖ قُل لَّا تَمُنُّوا۟ عَلَىَّ إِسْلَٰمَكُم ۖ بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [الحجرات:١٧]، يعني: في قولكم: ﴿ءَامَنَّا﴾ يقول: ﴿إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾، فإن الله يمنُّ عليكم أن هداكم للإيمان، وهذا يقتضي أنهم قد يكونون صادقين في قولهم: ﴿ءَامَنَّا﴾، ثم صِدْقهم إما أن يراد به اتِّصافهم بأنهم آمنوا بالله ورسوله، ثم لم يرتابوا، وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله أولئك هم الصادقون، وإما أن يراد به أنهم لم يكونوا كالمنافقين، بل معهم إيمان وإن لم يكن لهم أن يدَّعوا مطلق الإيمان، وهذا أشبه -والله أعلم-؛ لأن النسوة الممتحنات قال فيهن: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ﴾ [الممتحنة:١٠]، ولا يمكن نفي الريب عنهن في المستقبل، ولأن الله إنما كذب المنافقين، ولم يكذب غيرهم، وهؤلاء لم يكذبهم، ولكن قال: ﴿لَّمْ تُؤْمِنُوا۟﴾؛ كما قال: «**لا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ**»(١)، وقوله: «**لا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ**»(٢)، «**وَلَا يُؤْمِنُ مَنْ لا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقَهُ**»(٣)، وهؤلاء ليسوا منافقين.

---

(١) رواه البخاري (١٣)، ومسلم (٤٥) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه البخاري (٢٤٧٥)، ومسلم (٥٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) رواه البخاري (٦٠١٦) من حديث أبي شريح رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وعلقه عقبة من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وسياق الآية يدلَّ على أن الله ذمَّهم؛ لكونهم منُّوا بإسلامهم؛ لجهلهم وجفائهم، وأظهروا ما في أنفسهم مع علم الله به، فإن الله تعالى قال: ﴿ قُلْ أَتُعَلِّمُونَ ٱللَّهَ بِدِينِكُمْ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [الحجرات:١٦]، فلو لم يكن في قلوبهم شيء من الدين لم يكونوا يعلِّمون الله بدينهم، فإن الإسلام الظاهر يعرفه كل أحد، ودخلت الباء في قوله: ﴿أَتُعَلِّمُونَ ٱللَّهَ بِدِينِكُمْ﴾؛ لأنه ضمن معنى يخبرون، ويحدثون، كأنه قال: أتخبرونه، وتحدثونه بدينكم وهو يعلم ما في السماوات وما في الأرض.

وقوله[1]: ﴿وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾، إنما ينفي بها ما ينتظر، ويكون حصوله مترقبًا؛ كقوله: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم ﴾ [البقرة:٢١٤]، وقوله: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ [آل عمران:١٤٢]، فقوله: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ يدل على أن دخول الإيمان منتظر منهم، فإن الذي يدخل في الإسلام ابتداء لا يكون قد حصل في قلبه الإيمان، لكنه يحصل فيما بعد؛ كما في الحديث: «**كَانَ الرَّجُلُ يُسْلِمُ أَوَّلَ النَّهَارِ رَغْبَةً فِي الدُّنْيَا، فَلَا يَجِيءُ آخِرُ النَّهَارِ إِلَّا وَالْإِسْلَامُ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِمَّا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ**»، ولهذا كان عامَّة الذين أسلموا رغبة ورهبة دخل الإيمان في قلوبهم بعد ذلك.

وقوله: ﴿وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا﴾ أمر لهم بأن يقولوا ذلك، والمنافق لا يؤمن بشيء، ثم قال: ﴿وَإِن تُطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔا﴾، والمنافق لا تنفعه طاعة الله ورسوله حتى يؤمن أولًا، وهذه الآية مما احتج به أحمد بن حنبل، وغيره على أنه يستثنى في الإيمان دون الإسلام، وأن أصحاب الكبائر يخرجون من الإيمان إلى الإسلام.

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٢٥٢).

قال الميموني: «سألت أحمد بن حنبل عن رأيه في: أنا مؤمن إن شاء الله؟ فقال: أقول: مؤمن إن شاء الله، وأقول: مسلم، ولا أستثنى. قال: قلت لأحمد: تفرق بين الإسلام والإيمان؟ فقال لي: نعم. فقلت له: بأي شيء تحتج؟ قال لي: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾، وذكر أشياء».

وقال الشالنجي: «سألت أحمد عمَّن قال: أنا مؤمن عند نفسي من طريق الأحكام والمواريث، ولا أعلم ما أنا عند الله. قال: ليس بمرجئ».

وقال أبو أيوب سليمان بن داود الهاشمي: «الاستثناء جائز، ومن قال: أنا مؤمن حقًا، ولم يقل: عند الله ولم يستثن، فذلك عندي جائز، وليس بمرجئ»، وبه قال أبو خيثمة، وابن أبي شيبة.

وذكر الشالنجي أنه سأل الإمام أحمد بن حنبل عن المصر على الكبائر يطلبها بجهده -أي: يطلب الذنب بجهده- إلَّا أنه لم يترك الصلاة، والزكاة، والصوم هل يكون مصرًا من كانت هذه حاله؟

قال: «هو مصرَّ مثل قوله: «**لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ**»(١)، يخرج من الإيمان، ويقع في الإسلام، ومن نحو قوله: «**لَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ**»(٢)، ومن نحو قول ابن عباس في قوله: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة:٤٤]، فقلت له: ما هذا الكفر؟ قال: كفر لا ينقل عن الملَّة، مثل الإيمان بعضه دون بعض، فكذلك الكفر حتى يجيء من ذلك أمر لا يختلف فيه».

---

(١) رواه البخاري (٢٤٧٥)، ومسلم (٥٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه البخاري (٢٤٧٥)، ومسلم (٥٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



وقال ابن أبي شيبة: («**لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ**»[1] لا يكون مستكمل الإيمان، يكون ناقصًا من إيمانه).

قال الشالنجي: «وسألت أحمد عن الإيمان والإسلام، فقال: الإيمان قول وعمل، والإسلام إقرار». قال: وبه قال أبو خيثمة.

وقال ابن أبي شيبة: «لا يكون الإسلام إلَّا بالإيمان، ولا الإيمان إلَّا بالإسلام، وإذا كان على المخاطبة، فقال: قد قبلت الإيمان، فهو داخل في الإسلام، وإذا قال: قد قبلت الإسلام، فهو داخل في الإيمان».

وقال محمد بن نصر المروزي: «وحكى غير هؤلاء أنه سأل أحمد بن حنبل عن قول النبي ﷺ: «**لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُو مُؤْمِنٌ**»[2]، فقال: من أتى هذه الأربعة، أو مثلهن، أو فوقهن فهو مسلم، ولا أسميه مؤمنًا، ومن أتى دون ذلك -يريد دون الكبائر- أسميه مؤمنًا ناقص الإيمان) [3].

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (قلت: أحمد بن حنبل كان يقول تارة بهذا الفرق، وتارة كان يذكر الاختلاف ويتوقف، وهو المتأخر عنه.

قال أبو بكر الأثرم في «السنة»: «سمعت أبا عبد الله يُسأل عن الاستثناء في الإيمان: ما تقول فيه؟ فقال: أما أنا، فلا أعيبه». أي: من الناس من يعيبه.

قال أبو عبد الله: إذا كان يقول: «إن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، فأستثنى مخافة واحتياطًا ليس كما يقولون على الشك، إنما يستثنى للعمل».

---

(١) رواه البخاري (٢٤٧٥)، ومسلم (٥٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ

(٢) سبق تخريجه في الصفحة السابقة.

(٣) انظر: تعظيم قدر الصلاة (٢/ ٥٢١) فما بعد، وقول ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا عنده، وعند الطبري (٦/ ٢٥٦).

قال أبو عبد الله: «قال الله تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الفتح:٢٧]، أي: إن هذا استثناء بغير شك، وقال النبي ﷺ في أهل القبور: «**وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ**»[١]، أي: لم يكن يشك في هذا وقد استثناه».

وذكر قول النبي ﷺ: «**وَعَلَيْهَا نُبْعَثُ إِنْ شَاءَ اللهُ**»[٢]، يعني: من القبر، وذكر قول النبي ﷺ: «**إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَخْشَاكُمْ للهِ**»[٣]، قال: هذا كلَّه تقوية للاستثناء في الإيمان. قلت لأبي عبد الله: وكأنك لا ترى بأسًا ألا يستثنى؟ فقال: إذا كان ممن يقول: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، فهو أسهل عندي، ثم قال أبو عبد الله: إن قومًا تضعف قلوبهم عن الاستثناء كالمتعجب منهم.

وملخص ما مرَّ أن الإمام أحمد يجيز الاستثناء في الإيمان إذا كان القصد منه نفي التزكية، ولا يجيزه إذا كان القصد منه الشك -والله أعلم).



---

(١) رواه مسلم (٢٤٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) ذكره الخلال ضمن السؤال لأحمد (١٠٤٩، ١٠٥٤).

(٣) رواه مسلم (١١١٠) من حديث عائشة رضي الله عنها.

أقوال الناس في مسمى الإسلام

(وقد صار الناس في مسمَّى الإسلام على ثلاثة أقوال[1]: قيل: هو الإيمان وهما اسمان لمسمى واحد. وقيل: هو الكلمة، وهذان القولان لهما وجه سنذكره، لكن التحقيق ابتداء هو ما بيَّنه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لما سئل عن الإسلام، والإيمان، ففسَّر الإسلام بالأعمال الظاهرة، والإيمان بالأصول الخمسة، فليس لنا إذا جمعنا بين الإسلام والإيمان أن نجيب بغير ما أجاب به النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأمَّا إذا أفرد الإيمان، فإنه يتضمن الإسلام، وإذا أفرد الإسلام، فقد يكون مع الإسلام مؤمنًا بلا نزاع، وهذا هو الواجب، وهل يكون مسلمًا ولا يقال له: مؤمن؟ قد تقدم الكلام فيه.

وكذلك هل يستلزم الإسلام للإيمان؟ هذا فيه النزاع المذكور، وسنبيِّنه، والوعد الذي في القرآن بالجنَّة، والنجاة من العذاب إنما هو معلق باسم الإيمان، وأمَّا اسم الإسلام مجردًا، فما علق به في القرآن دخول الجنَّة، لكنه فرضه، وأخبر أنه دينه الذي لا يقبل سواه، وبالإسلام بعث الله جميع النبيِّين، قال تعالى: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَـٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ ﴾ [آل عمران:٨٥]، وقال: ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَـٰمُ ﴾ [آل عمران:١٩]، وقال نوح: ﴿يَـٰقَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِى وَتَذْكِيرِى بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ فَعَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوٓا۟ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ ٱقْضُوٓا۟ إِلَىَّ وَلَا تُنظِرُونِ ﴿٧١﴾ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ ۖ إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ ۖ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ [يونس:٧١-٧٢]، وأخبر أنه لم يُنج من العذاب إلَّا المؤمنين، فقال: ﴿قُلْنَا ٱحْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٢٥٩).

وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ ٱلْقَوْلُ وَمَنْ ءَامَنَ وَمَآ ءَامَنَ مَعَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [هود:٤٠]، وقال: ﴿وَأُوحِىَ إِلَىٰ نُوحٍ أَنَّهُۥ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ ءَامَنَ﴾ [هود:٣٦]، وقال نوح: ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء:١١٤]. وكذلك أخبر عن إبراهيم أن دينه الإسلام، فقال تعالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ۚ وَلَقَدِ ٱصْطَفَيْنَٰهُ فِى ٱلدُّنْيَا ۖ وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٣٠﴾ إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ ۖ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٣١﴾ وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَٰبَنِىَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [البقرة:١٣٠-١٣٢]، وقال: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۗ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء:١٢٥].

وبمجموع هذين الوصفين علق السعادة، فقال: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة:١١٢]، كما علقه بالإيمان باليوم الآخر، والعمل الصالح في قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة:٦٢].

وهذا يدَّل على أن الإسلام الذي هو إخلاص الدين لله، مع الإحسان وهو العمل الصالح الذي أمر الله به هو الإيمان المقرون بالعمل الصالح متلازمان، فإن الوعد على الوصفين وعد واحد، وهو الثواب، وانتفاء العقاب، فإن انتفاء الخوف علَّة تقتضي انتفاء ما يخافه، ولهذا قال: ﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس:٦٢]، لم يقل: لا يخافون، فهم لا خوف عليهم وإن كانوا يخافون الله عَزَّوَجَلَّ، ونفى عنهم أنهم يحزنون؛ لأن الحزن إنما يكون على ماضٍ، فهم لا يحزنون بحال، لا في القبر، ولا في عرصات القيامة، بخلاف الخوف، فإنه قد يحصل لهم قبل دخول الجنَّة، ولا خوف عليهم في الباطن؛ كما

قال تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٦٢ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ﴾ [يونس:٦٢-٦٣].

وأمَّا الإسلام المطلق المجرَّد، فليس في كتاب الله تعليق دخول الجنَّة به كما في كتاب الله تعليق دخول الجنة بالإيمان المطلق المجرَّد؛ كقوله: ﴿سَابِقُوٓا۟ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ﴾ [الحديد:٢١]، وقال: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [يونس:٢]، وقد وصف الخليل، ومن اتبَّعه بالإيمان؛ كقوله: ﴿فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٌ﴾ [العنكبوت:٢٦]، ووصفه بذلك، فقال: ﴿فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝٨١ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ۝٨٢ وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ...﴾ [الأنعام:٨١-٨٣]، ووصفه بأعلى طبقات الإيمان، وهو أفضل البرية بعد محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والخليل إنما دعا بالرزق للمؤمنين خاصة، فقال: ﴿وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ [البقرة:١٢٦]، وقال: ﴿وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ﴾ [البقرة:١٢٨]، ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰقَوْمِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓا۟ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ﴾ [يونس:٨٤] بعد قوله: ﴿فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِۦ عَلَىٰ خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَإِي۟هِمْ أَن يَفْتِنَهُمْ﴾ [يونس:٨٣]، وقال: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَن تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا وَٱجْعَلُوا۟ بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس:٨٧]، وقد ذكرنا البشرى المطلقة للمسلمين في قوله: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل:٨٩].

وقد وصف الله السَّحَرة بالإسلام والإيمان معًا، فقالوا: ﴿ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١٢١ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ﴾ [الأعراف:١٢١-١٢٢]، وقالوا: ﴿وَمَا تَنقِمُ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِـَٔايَٰتِ

رَبِّنَا لَمَّا جَآءَتْنَا ﴾ [الأعراف:١٢٦]، وقالوا: ﴿ إِنَّا نَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لَنَا رَبُّنَا خَطَٰيَٰنَآ أَن كُنَّآ أَوَّلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الشعراء:٥١]، وقالوا: ﴿ رَبَّنَآ أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ ﴾ [الأعراف:١٢٦]، ووصف الله أنبياء بني إسرائيل بالإسلام في قوله: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟ لِلَّذِينَ هَادُوا۟ ﴾ [المائدة:٤٤]، والأنبياء كلهم مؤمنون، ووصف الحواريين بالإيمان والإسلام، فقال تعالى: ﴿ وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى ٱلْحَوَارِيِّۦنَ أَنْ ءَامِنُوا۟ بِى وَبِرَسُولِى قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَٱشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ ﴾ [المائدة:١١١]، ﴿ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَٱشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران:٥٢]).



الفرق بين الإسلام، والإيمان

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان الفرق بين الإسلام والإيمان[(١)]:

(وحقيقة الفرق أن الإسلام دين، والدين مصدر دان يدين دينًا إذا خضع وذلَّ، ودين الإسلام الذي ارتضاه الله، وبعث به رسله هو الاستسلام لله وحده، فأصله في القلب هو الخضوع لله وحده بعبادته وحده دون ما سواه، فمن عبده، وعبد معه إلهًا آخر لم يكن مسلمًا، ومن لم يعبده، بل استكبر عن عبادته لم يكن مسلمًا، والإسلام هو الاستسلام لله، وهو الخضوع له، والعبادة له، هكذا قال أهل اللغة: أسلم الرجل إذا استسلم.

فالإسلام في الأصل من باب العمل -عمل القلب والجوارح-، وأمَّا الإيمان، فأصله تصديق، وإقرار، ومعرفة، فهو من باب قول القلب المتضمِّن عمل القلب، والأصل فيه التصديق والعمل تابع له، فلهذا فسَّر النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ الإيمان بإيمان القلب وبخضوعه، وهو الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله[(٢)]، وفسَّرَ الإسلام باستسلام مخصوص وهو المباني الخمس، وهكذا في سائر كلامه صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يفسِّر الإيمان بذلك النوع، ويفسِّر الإسلام بهذا، وذلك النوع أعلى، ولهذا قال النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**الْإِسْلَامُ عَلَانِيَةٌ، وَالْإِيمَانُ فِي الْقَلْبِ**»[(٣)].

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٢٦٣).

(٢) كما في حديث جبريل عَلَيْهِٱلسَّلَامُ؛ رواه البخاري (٥٠)، ومسلم (٩) من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

(٣) رواه أحمد (٣/ ١٣٤)، وابن أبي شيبة (٣٠٣١٩)، وعنه أبو يعلى (٢٩٢٣). قال الهيثمي (١/ ٥٢): رجاله رجال الصحيح، ما خلا علي بن مسعدة، وقد وثقه ابن حبان، وأبو داود الطيالسي وأبو حاتم، وابن معين، وضعفه آخرون. وضعفه عبد الحق؛ كما في الفيض (٣/ ١٧٩)، وابن عدي في الكامل (٥/ ٢٠٧).

فإن الأعمال الظاهرة يراها الناس، وأمَّا ما في القلب من تصديق ومعرفة وحبٍّ وخشية ورجاء، فهذا باطن، لكن له لوازم قد تدلُّ عليه، واللازم لايدلُّ إلا إذا كان ملزومًا، فلهذا كان من لوازمه ما يفعله المؤمن والمنافق، ففي حديث عبد الله بن عمرو، وأبي هريرة(١) جميعًا أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**المُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ المُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ، وَالمُؤْمِنُ مَنْ أَمِنَهُ النَّاسُ عَلَى دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ**»، ففسَّر المسلم بأمر ظاهر وهو سلامة الناس منه، وفسَّر المؤمن بأمر باطن وهو أن يأمنوه على دمائهم وأموالهم، وهذه الصفة أعلى من تلك، فإنه من كان مؤمنًا سلم الناس منه، وليس كل من سلموا منه يكون مؤمنًا، فقد يترك أذاهم وهم لا يأمنون إليه؛ خوفًا أن يكون ترك أذاهم لرغبة، أو رهبة، لا لإيمان في قلبه.

وفي حديث عبيد بن عمير عن عمرو بن عبسة(٢) عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن رجلاً قال للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ما الإسلام؟ قال: «**إِطْعَامُ الطَّعَامِ، وَلِـينُ الْكَلَامِ**». قال: فما الإيمان؟ قال: «**السَّمَاحَةُ وَالصَّبْرُ**».

فإطعام الطعام عمل ظاهر يفعله الإنسان لمقاصد متعدِّدة، وكذلك لين الكلام، وأمَّا السماحة والصبر، فخلقان في النفس، قال تعالى: ﴿وَتَوَاصَوْاْ بِٱلصَّبْرِ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلْمَرْحَمَةِ﴾ [البلد:١٧]، وهذا أعلى من ذلك، وهو أن يكون صبارًا شكورًا فيه سماحة بالرحمة للإنسان،

---

(١) حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؛ رواه الترمذي (٢٦٢٧)، وقال: (حسن صحيح)، والنسائي (١١٧٢٧)، وصححه ابن حبان (١٨٠)، والحاكم (١/ ٥٤).
وحديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا؛ رواه عبد بن حميد (٣٣٦)، وابن نصر في تعظيم قدر الصلاة (٦٣٤).

(٢) رواه أحمد (٤/ ٣٨٥)، وعبد بن حميد (٣٠٠)، قال الهيثمي (١/ ٥٤): فيه شهر بن حوشب، وقد وثق على ضعف فيه.
وله شاهد عند هناد في الزهد (٧٠٦)، صححه العراقي؛ كما في الفيض (٢/ ٢٩).
وانظر: الاختلاف في طرقه في العلل لابن أبي حاتم (١٩٤١)، والتاريخ الكبير (٥/ ٢٥)، والإصابة (٤/ ٥٢)؛ ترجمة عبد الله بن حبش.

وصبر على المكاره، وهذا ضدَّ الذي خلق هلوعًا إذا مسَّه الشرَّ جزوعًا، وإذا مسَّه الخير منوعًا، فإن ذاك ليس فيه سماحة عند النعمة، ولا صبر عند المصيبة، وتمام الحديث: «فأي الإسلام أفضل؟ قال: «**مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ**»، قال: يا رسول الله! أي المؤمنين أكمل إيمانًا؟ قال: «**أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا**». قال: يا رسول الله، أي القتل أشرف؟ قال: «**مَنْ أُرِيقَ دَمُهُ وَعُقِرَ جَوَادُهُ**». قال: يا رسول الله، فأي الجهاد أفضل؟ قال: «**الَّذِينَ جَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللهِ**». قال: يا رسول الله، فأي الصدقة أفضل؟ قال: «**جَهْدُ الْمُقِلِّ**». قال: يا رسول الله فأيَّ الصلاة أفضل؟ قال: «**طُولُ الْقُنُوتِ**». قال: يا رسول الله فأيَّ الهجرة أفضل؟ قال: «**مَنْ هَجَرَ السُّوءَ**». وهذا محفوظ عن عبيد بن عمير، تارة يروى مرسلًا، وتارة يروى مسندًا، وفي رواية: أي الساعات أفضل؟ قال: «**جَوْفُ اللَّيْلِ الْغَابِرِ**».

وقوله: «**أَفْضَلُ الإِيمَانِ السَّمَاحَةُ وَالصَّبْرُ**». يروى من وجه وآخر عن جابر عن النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ[1].

وهكذا في سائر الأحاديث إنما يفسَّر الإسلام بالاستسلام لله بالقلب مع الأعمال الظاهرة؛ كما في الحديث المعروف[2] الذي رواه أحمد عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جدَّه أنَّه قال: والله يا رسول الله ما أتيتك حتى حلفت عدد أصابعي هذه ألا آتيك، فبالذي بعثك بالحق ما بعثك به؟ قال: «**الإِسْلَامُ**». قال: وما الإسلام؟ قال: «**أَنْ تُسْلِمَ قَلْبَكَ للهِ، وَأَنْ تُوَجِّهَ وَجْهَكَ إِلَى اللهِ، وَأَنْ تُصَلِّي الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ وَتُؤَدِّيَ الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ، أَخَوَانِ نَصِيرَانِ لَا يَقْبَلُ اللهُ مِنْ عَبْدٍ أَشْرَكَ بَعْدَ إِسْلَامِهِ**».

---

(١) حديث جابر؛ رواه ابن أبي شيبة (٣٠٣٩٣)، وأبو يعلى (١٨٥٤) وفيه كذاب.

(٢) رواه أحمد (٥/ ٣)، والنسائي (٢٥٦٨)، وصححه ابن حبان (١٦٠).

وفي رواية قال: «**أَنْ تَقُولَ: أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ للهِ وَتَخَلَّيْتُ، وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ، وَكُلُّ مُسْلِمٍ عَلَى مُسْلِمٍ مُحَرَّمٌ**». وفي لفظ: «**تَقُولُ: أَسْلَمْتُ نَفْسِيَ للهِ وَخَلَّيْتُ وَجْهِيَ إِلَيْهِ**».

وروى محمد بن نصر من حديث خالد بن معدان عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ لِلْإِسْلَامِ صُوىً وَمَنَارًا كَمَنَارِ الطَّرِيقِ مِنْ ذَلِكَ أَنْ تَعْبُدَ اللهَ وَلَا تُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَالْأَمْرُ بِالمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ المُنْكَرِ، وَتُسَلِّمُ عَلَى بَنِي آدَمَ إِذَا لَقِيتَهُمْ، فَإِنْ رَدُّوا عَلَيْكَ رَدَّتْ عَلَيْكَ وَعَلَيْهِمُ المَلَائِكَةُ، وَإِنْ لَمْ يَرُدُّوا عَلَيْكَ رَدَّتْ عَلَيْكَ المَلَائِكَةُ وَلَعَنَتْهُمْ إِنْ سَكَتَّ عَنْهُمْ وَتَسْلِيمُكَ عَلَى أَهْلِ بَيْتِكَ إِذَا دَخَلْتَ عَلَيْهِمْ، فَمَنِ انْتَقَصَ مِنْهُنَّ شَيْئًا فَهُوَ سَهْمٌ فِي الْإِسْلَامِ تَرَكَهُ، وَمَنْ تَرَكَهُنَّ فَقَدْ نَبَذَ الْإِسْلَامَ وَرَاءَ ظَهْرِهِ**»[(١)]. وقد قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدْخُلُواْ فِي ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً ﴾ [البقرة:٢٠٨].

قال مجاهد، وقتادة: نزلت في المسلمين يأمرهم بالدخول في شرائع الإسلام كلِّها.

والمقصود[(٢)]: أن الله أمر بالدخول في جميع الإسلام، فكل ما كان من الإسلام وجب الدخول فيه، فإن كان واجبًا على الأعيان لزمه فعله، وإن كان واجبًا على الكفاية اعتقد وجوبه، وعزم عليه إذا تعيَّن، وإن كان مستحبًا فعله اعتقد حسنه، وأحبَّ فعله.

وفي حديث جرير[(٣)] أن رجلاً قال: يا رسول الله صف لي الإسلام؟ قال: «**تَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَتُقِرُّ بِمَا جَاءَ مِنْ عِنْدِ اللهِ، وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ، وَتَصُومُ**

(١) رواه محمد بن نصر في الصلاة (٤٠٥)، وصححه الحاكم (١/ ٧٠)، وفيه ضعف، وله شاهد من حديث أبي الدرداء رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؛ قال ابن رجب (٢٩): (في إسناده ضعف، ولعله موقوف. والموقوف رواه أبو نعيم (١/ ٢١٩)، وفيه الحسن البصري).

(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ٢٦٧).

(٣) رواه ابن نصر (٤٠٦)، والطبراني (٢٣٢٩)، وفيه عثمان بن عمير؛ وضعفه الحافظ.

رَمَضَانَ، وَتَحَجُّ الْبَيْتَ». قال: أقررت. في قصة طويلة فيها أنه وقع في أخافيق جرذان، وأنه قتل وكان جائعًا، ومَلَكان يدسان في شدقه من ثمار الجنَّة.

فقوله: «**وَتُقِرُّ بِمَا جَاءَ مِنْ عِنْدِ اللهِ**». هو الإقرار بأن محمدًا رسول الله، فإنه هو الذي جاء بذلك، وفي الحديث الذي يرويه أبو سليمان الداراني حديث الوفد الذين قالوا: نحن المؤمنون؟ قال: «**فَمَا عَلَامَةُ إِيمَانِكُمْ؟**» قالوا: خمس عشرة خصلة، خمس أمَرَتنا رسلك أن نعمل بهنَّ، وخمس أمَرَتنا رسلك أن نؤمنَّ بهن، وخمس تخلَّقنا بها في الجاهلية، ونحن عليها في الإسلام، إلَّا أن تكره منها شيئًا؟ قال: «**فَمَا الْخَمْسُ الَّتي أَمَرَتْكُمْ رُسُلِي أَنْ تَعْمَلُوا بِهَا؟**» قالوا: أن نشهد أن لا إله إلَّا الله، وأن محمدًا رسول الله، ونقيم الصلاة، ونؤتي الزكاة، ونصوم رمضان، ونحجَّ البيت. قال: «**وَمَا الْخَمْسُ الَّتي أَمَرَتْكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِهَا؟**» قالوا: أمَرَتنا أن نؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، والبعث بعد الموت. قال: «**وَمَا الْخَمْسُ الَّتي تَخَلَّقْتُمْ بِهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَثَبَتُّمْ عَلَيْهَا فِي الْإِسْلَامِ؟**» قالوا: الصبر عند البلاء، والشكر عند الرخاء، والرضا بِمُرِّ القضاء، والصدق في مواطن اللقاء، وترك الشماتة بالأعداء، فقال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**عُلَمَاءُ حُكَمَاءُ كَادُوا مِنْ صِدْقِهِمْ أَنْ يَكُونُوا أَنْبِيَاءَ**». فقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**وَأَنَا أَزِيدُكُمْ خَمْسًا فَتَتِمُّ لَكُمْ عِشْرُونَ خَصْلَةً، إِنْ كُنْتُمْ كَمَا تَقُولُونَ فَلا تَجْمَعُوا مَا لَا تَأْكُلُونَ، وَلَا تَبْنُوا مَا لَا تَسْكُنُونَ، وَلَا تَنَافَسُوا فِي شَيْءٍ أَنْتُمْ عَنْهُ غَدًا تَزُولُونَ وَعَنْهُ مُنْتَقِلُونَ، وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ وَعَلَيْهِ تُعْرَضُونَ، وَارْغَبُوا فِيمَا عَلَيْهِ تَقْدُمُونَ وَفِيهِ تَخْلُدُونَ**»[(١)].

قال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: (فقد فرَّقوا بين الخمس التي يعمل بها، فجعلوها الإسلام، والخمس التي يؤمن بها، فجعلوها الإيمان، وجميع الأحاديث المأثورة عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تدلُّ على مثل هذا.

---

(١) رواه البيهقي في الزهد (٩٧٠)، وأبو نعيم في الحلية (٩/ ٢٧٩)، وضعفه الذهبي في الميزان (٥/ ١٣٥).

وفي الحديث الذي رواه أحمد من حديث أيوب عن أبي قلابة عن رجل من أهل الشام عن أبيه أن النبي ﷺ قال له: «**أَسْلِمْ تَسْلَمْ**». قال: وما الإسلام؟ قال: «**أَنْ تُسْلِمَ قَلْبَكَ للهِ وَيَسْلَمَ المُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِكَ وَيَدِكَ**». قال: فأيَّ الإسلام أفضل؟ قال: «**الْإِيمَانُ**». قال: وما الإيمان؟ قال: «**أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَبِالْبَعْثِ بَعْدَ المَوْتِ**». قال: فأيَّ الإيمان أفضل؟ قال: «**الهِجْرَةُ**». قال: وما الهجرة؟ قال: «**أَنْ تَهْجُرَ السُّوءَ**». قال: فأي الهجرة أفضل؟ قال: «**الْجِهَادُ**». قال: وما الجهاد؟ قال: «**أَنْ تُجَاهِدَ الْكُفَّارَ إِذَا لَقِيتَهُمْ وَلَا تَغُلَّ وَلَا تَجْبُنْ**». ثم قال رسول الله ﷺ: «**ثُمَّ عَمَلَانِ هُمَا أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ إِلَّا مِنْ عَمَلٍ بِمِثْلِهِمَا**». قالها ثلاثًا: «**حَجَّةٌ مَبْرُورَةٌ أَوْ عُمْرَةٌ**»(١).

وقوله: «**هُمَا أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ**»، أي: بعد الجهاد؛ لقوله: «**ثُمَّ عَمَلَانِ**»، ففي هذا الحديث جعل الإيمان خصوصًا في الإسلام، والإسلام أعمَّ منه، كما جعل الهجرة خصوصًا في الإيمان، والإيمان أعمَّ منه، وجعل الجهاد خصوصًا من الهجرة، والهجرة أعمَّ منه، فالإسلام أن تعبد الله وحده لا شريك له مخلصًا له الدين، وهذا دين الله الذي لا يقبل من أحد دينًا غيره، لا من الأوَّلين، ولا من الآخرين، ولا تكون عبادته مع إرسال الرسل إلينا إلَّا بما أمرت به رسله لا بما يضاد ذلك، فإن ضد ذلك معصية، وقد ختم الله الرسل بمحمد ﷺ، فلايكون مسلمًا إلَّا من شهد أن لا إله إلَّا الله، وأن محمدًا عبده ورسوله، وهذه الكلمة بها يدخل الإنسان في الإسلام، فمن قال الإسلام الكلمة، وأراد هذا، فقد صدق، ثم لابدَّ من التزام ما أمر به الرسول من الأعمال الظاهرة كالمباني الخمس، ومن ترك من ذلك شيئًا نقص إسلامه بقدر ما نقص من ذلك؛ كما في الحديث: «**مَنِ انْتَقَصَ مِنْهُنَّ شَيْئًا فَهُوَ سَهْمٌ مِنَ الْإِسْلَامِ تَرَكَهُ**»(٢).

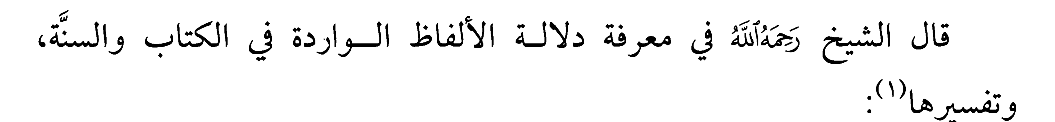
---

(١) رواه الحارث في مسنده (١٣) في زوائده، وابن نصر في تعظيم الصلاة (٣٩٢)، وابن عبد البر في التمهيد (٩/ ٢٦٤)، ورواه أحمد (٤/ ١١٤)، وعبد بن حميد (٣٠١)، وجعلاه من مسند (عمرو بن عبسة).

(٢) سبق (ص١٠٢٨).

وهذه الأعمال إذا عملها الإنسان مخلصًا لله تعالى، فإنه يثيبه عليها، ولايكون ذلك إلَّا مع إقراره بقلبه أنه لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، فيكون معه من الإيمان هذا الإقرار، وهذا الإقرار لا يستلزم أن يكون صاحبه معه من اليقين ما لا يقبل الرَّيْب، ولا أن يكون مجاهدًا، ولا سائر ما يتميَّز به المؤمن عن المسلم الذي ليس بمؤمن، وخلق كثير من المسلمين باطنًا وظاهرًا معهم هذا الإسلام بلوازمه من الإيمان، ولم يصلوا إلى اليقين والجهاد، فهؤلاء يثابون على إسلامهم، وإقرارهم بالرسول مجملًا).





معرفة دلالة الألفاظ الواردة في الكتاب والسنَّة

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في معرفة دلالة الألفاظ الواردة في الكتاب والسنَّة، وتفسيرها[1]:

(ومما ينبغي أن يعلم أن الألفاظ الموجودة في القرآن والحديث إذا عرف تفسيرها، وما أُريد بها من جهة النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يحتج في ذلك إلى الاستدلال بأقوال أهل اللغة، ولا غيرهم، ولهذا قال الفقهاء: الأسماء ثلاثة أنواع: نوع يعرف حدَّه بالشرع، كالصلاة، والزكاة، ونوع يعرف حدَّه باللغة، كالشمس، والقمر، ونوع يعرف حدَّه بالعرف، كلفظ القبض، ولفظ المعروف في قوله: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [النساء:١٩]، ونحو ذلك.

وروي عن ابن عباس أنَّه قال: تفسير القرآن على أربعة أوجه: تفسير تعرفة العرب من كلامها، وتفسير لا يعذر أحد بجهله، وتفسير يعرفه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلَّا الله، من ادَّعى علمه فهو كاذب، فاسم الصلاة والزكاة والصيام والحجَّ، ونحو ذلك قد بيَّن الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما يراد بها في كلام الله ورسوله، وكذلك لفظ الخمر وغيرها، ومن هناك يعرف معناها، فلو أراد أحد أن يفسَّرها بغير ما بيَّنه النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يقبل منه.

وأمَّا الكلام في اشتقاقها، ووجه دلالتها، فذاك من جنس علم البيان، وتعليل الأحكام، وهو زيادة في العلم، وبيان حكمة ألفاظ القرآن، لكن معرفة المراد بها لا يتوقَّف على هذا، واسم الإيمان والإسلام والنفاق والكفر هي أعظم من هذا كلَّه، فالنبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد بيَّن المراد بهذه الألفاظ بيانًا واضحًا لايُحتاج معه إلى الاستدلال

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٢٨٦).

على ذلك بالاشتقاق، وشواهد استعمال العرب، ونحو ذلك، فلهذا يجب الرجوع في مسمَّيات هذه الأسماء إلى بيان الله ورسوله، فإنه شافٍ كافٍ، بل معاني هذه الأسماء معلومة من حيث الجملة للخاصة والعامة، بل كل من تأمل ما تقوله الخوارج والمرجئة في معنى الإيمان علم بالاضطرار أنه مخالف للرسول، ويعلم بالاضطرار أن طاعة الله ورسوله من تمام الإيمان، وأنه لم يكن يجعل كل من أذنب ذنبًا كافرًا، ويعلم أنه لو قدَّر أن قومًا قالوا للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: نحن نؤمن بما جئتنا به بقلوبنا من غير شك، ونقرُّ بألسنتنا بالشهادتين، إلَّا أنا لا نطيعك في شيءٍ مما أمرت به، ونهيت عنه، فلانصلِّي، ولا نصوم، ولا نحجَّ، ولا نصدْق الحديثَ، ولا نؤدِّي الأمانة، ولانفي بالعهد، ولا نَصِل الرحم، ولا نفعل شيئًا من الخير الذي أمرت به، ونشرب الخمر، وننكح ذوات المحارم بالزنا الظاهر، ونقتل من قدرنا عليه من أصحابك وأمتك، ونأخذ أموالهم، بل نقتلك ونقاتلك مع أعدائك، هل كان يتوهَّم عاقل أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول لهم: أنتم مؤمنون كاملو الإيمان، وأنتم من أهل شفاعتي يوم القيامة، ويرجى لكم ألا يدخل أحد منكم النار؟

بل كل مسلم بالاضطرار يقول لهم: أنتم أكفر الناس بما جئت به، ونضرب رقابهم إن لم يتوبوا من ذلك.

وكذلك كل مسلم يعلم أن شارب الخمر، والزاني، والقاذف، والسارق لم يكن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يجعلهم مرتدِّين يجب قتلهم، بل القرآن والنقل المتواتر عنه يبيِّن أن هؤلاء لهم عقوبات غير عقوبة المرتدَّ عن الإسلام؛ كما ذكر الله في القرآن جلد القاذف، والزاني، وقطع السارق، وهذا متواتر عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولو كانوا مرتدين لقتلهم، فكلا القولين مما يعلم فساده بالاضطرار من دين الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأهل البدع إنما دخل عليهم الداخل؛ لأنهم أعرضوا عن هذا الطريق، وصاروا يبنون دين الإسلام على مقدمات يظنون صحتها، إما في دلالة الألفاظ، وإما في المعاني المعقولة، ولا يتأملون بيان

الله ورسوله، وكل مقدمات تخالف بيان الله ورسوله تكون ضلالًا، ولهذا تكلَّم أحمد في رسالته المعروفة في الردِّ على من يتمسَّك بما يظهر له من القرآن من غير استدلال ببيان الرسول والصحابة والتابعين، وكذلك ذكر في رسالته إلى أبي عبد الرحمن الجرجاني في الردَّ على المرجئة.

وهذه طريقة سائر أئمَّة المسلمين لا يعدلون عن بيان الرسول ﷺ، إذا وجدوا إلى ذلك سبيلًا، ومن عدل عن سبيلهم وقع في البدع التي مضمونها أنه يقول على الله ورسوله ما لا يعلم، أو غير الحق، وهذا مما حرَّمه الله ورسوله.

وقال تعالى في الشيطان: ﴿إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِالسُّوٓءِ وَالْفَحْشَآءِ وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:١٦٩]، وقال تعالى: ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَاقُ الْكِتَابِ أَن لَّا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [الأعراف:١٦٩]، وهذا من تفسير القرآن بالرأي الذي جاء فيه الحديث: «**مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**»(١).

مثال ذلك: أن المرجئة لما عدلوا عن معرفة كلام الله ورسوله أخذوا يتكلَّمون في مسمَّى الإيمان والإسلام، وغيرهما بطرق ابتدعوها، مثل: أن يقولوا: إن الإيمان في اللغة هو التصديق، والرسول إنما خاطب الناس بلغة العرب لم يغيِّرها، فيكون مراده بالإيمان التصديق.

ثم قالوا: التصديق إنما يكون بالقلب واللِّسان، أو بالقلب، فالأعمال ليست من الإيمان، فيقال لهم: اسم الإيمان في الشرع غير اسمه في اللغة).

---

(١) رواه الترمذي (٢٩٥٠) وحسنه، وأبو داود (٥٥٤٣) تحفة الأشراف، والنسائي (٨٠٨٤)، وأحمد (١/ ٢٩٣).

وله شاهد عن ابن حبان في الثقات (٨/ ٣٦٨)، وقد روى موقوفًا؛ كما عند ابن أبي شيبة (١/ ٣٠٠١)، ورواه ابن حزم في الإحكام (٦/ ٢١٦) موقوفًا، وفيه ليث.

الرد على المرجئة في قولهم: الإيمان في اللغة هو التصديق

يردُّ الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ على المرجئة في قولهم: الإيمان في اللغة هو التصديق، والرسول إنما خاطب الناس بلغة العرب لم يغيِّرها، فيكون مراده بالإيمان التصديق. ثم قالوا: والتصديق إنما يكون بالقلب واللِّسان، أو بالقلب، فالأعمال ليست من الإيمان، ثم عمدتهم في أن الإيمان هو التصديق قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا﴾ [يوسف:١٧]، أي: بمصدَّق لنا.

قال[١]: (فيقال لهم: اسم الإيمان قد تكرَّر ذكره في القرآن والحديث أكثر من ذكر سائر الألفاظ، وهو أصل الدين، وبه يخرج الناس من الظلمات إلى النور، ويفرق بين السعداء والأشقياء، ومن يوالى، ومن يعادى، والدين كلُّه تابع لهذا، وكل مسلم محتاج إلى معرفة ذلك، أفيجوز أن يكون الرسول قد أهمل بيان هذا كلَّه، ووكله إلى هاتين المقدمتين؟

ومعلوم أن الشاهد الذي استشهدوا به على أن الإيمان هو التصديق من القرآن، ونقل معنى الإيمان متواتر عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أعظم من تواتر لفظ الكلمة، فإن الإيمان يحتاج إلى معرفته جميع الأمة، فينقلونه، بخلاف كلمة من سورة، فأكثر المؤمنين لم يكونوا يحفظون هذه السورة، فلا يجوز أن يجعل بيان أصل الدين مبنيًا على مثل هذه المقدمات، ولهذا كثر النزاع والاضطراب بين الذين عدلوا عن صراط الله المستقيم، وسلكوا السبل، وصاروا شيعًا، ومن الذين تفرَّقوا واختلفوا من بعد ما جاءتهم البيِّنات، فهذا كلام عام

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٢٨٨).

مطلق، ثم يقال: هاتان المقدمتان كلاهما ممنوعة، فمن الذي قال: إن لفظ الإيمان مرادف للفظ التصديق؟ وهب أن المعنى يصح إذا استعمل في هذا الموضع، فلِمَ قلت: إنه يوجب الترادف؟ ولو قلت: ما أنت بمُسَلم لنا، ما أنت بمؤمن لنا، صح المعنى، لكن لِمَ قلت: إن هذا هو المراد بلفظ مؤمن؟ وإذا قال الله: ﴿أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [الأنعام:٧٢]، ولو قال القائل: أتمُّوا الصلاة، ولازموا الصلاة، التزموا الصلاة، افعلوا الصلاة، كان المعنى صحيحًا، لكن لا يدُّل هذا على معنى ﴿أَقِيمُواْ﴾، فكون اللفظ يرادف اللفظ لا يرادف دلالته على ذلك).

قال الشيخ[1]: (ثم يقال: ليس هو مرادفًا له -أي: ليس لفظ الإيمان مرادفًا للفظ التصديق-، وذلك لوجوه:

أحدها: أن يقال للمخبر إذا صدقته: صدِّقه، ولا يقال: آمنه، وآمن به، بل يقال: آمن له؛ كما قال: ﴿فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٌ﴾ [العنكبوت:٢٦]).

إلى أن قال الشيخ: (فكان تفسيره بلفظ الإقرار أقرب من تفسيره بلفظ التصديق.

الوجه الثاني: أنه ليس مرادفًا للفظ التصديق في المعنى، فإن كل مخبر عن مشاهدة أو غيب يقال له في اللغة: صدقت؛ كما يقال: كذبت، فمن قال: السماء فوقنا، قيل له: صدق، كما يقال له: كذب، وأمَّا لفظ الإيمان، فلا يستعمل إلَّا في الخبر عن غائب، لم يوجد في الكلام أن من أخبر عن مشاهدة كقوله: طلعت الشمس وغربت. أنه يقال: آمناه؛ كما يقال: صدقناه، فإن الإيمان مشتقٌّ من الأمن، ولا يستعمل إلَّا في خبر يؤتمن عليه المخبر.

الثالث: أن لفظ الإيمان في اللغة لم يقابل بالتكذيب، كلفظ التصديق، فإنه من المعلوم في اللغة أن كل مخبر يقال: صدقت، أو كذبت، ويقال: صدقناه، أو كذبناه،

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٢٩٠).

ولا يقال: أنت مؤمن له، أو مكذب له، بل المعروف في مقابلة الإيمان الكفر، يقال: هو مؤمن، أو كافر.

وإذا فرض أن الإيمان مرادف للتصديق، فقولهم: إن التصديق لا يكون إلَّا بالقلب، أو اللسان عنه جوابان:

أحدهما: المنع، بل الأفعال تسمى تصديقًا؛ كما ثبت في الصحيح عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**العَيْنَانِ تَزْنِيَانِ وزِنَاهُمَا النَّظَرُ، وَالأُذُنُ تَزْنِي وَزِنَاهَا السَّمْعُ، وَالْيَدُ تَزْنِي وَزِنَاهَا الْبَطْشُ، وَالرِّجْلُ تَزْنِي وَزِنَاهَا المَشْيُ، وَالْقَلْبُ يَتَمَنَّى ذَلِكَ وَيَشْتَهِي، وَالْفَرْجُ يُصَدِّقُ ذَلِكَ أَوْ يُكَذِّبُهُ**»[١].

وقال الحسن البصري: « لَيْسَ الْإِيمَانُ بِالتَّحَلِّي وَلَا بِالتَّمَنِّي، وَلَكِنَّهُ مَا وَقَرَ فِي الْقُلُوبِ، وَصَدَّقَتْهُ الْأَعْمَالُ ».

الثاني[٢]: أنه إذا كان أصله التصديق، فهو تصديق مخصوص، كما أن الصلاة دعاء مخصوص، والحج قصد مخصوص، والصيام إمساك مخصوص، وهذا التصديق له لوازم صارت لوازمه داخلة في مسماه عند الإطلاق، فإن انتفاء اللازم يقتضي انتفاء الملزوم، ويبقى النزاع لفظيًّا: هل الإيمان دالٌّ على العمل بالتضمن، أو اللزوم؟

ومما ينبغي أن يعلم أن أكثر التنازع بين أهل السنَّة في هذه المسألة هو نزاع لفظي، وإلَّا فالقائلون بأن الإيمان قول من الفقهاء متَّفقون مع جميع علماء السنَّة على أن أصحاب الذنوب داخلون تحت الوعيد، فهم يقولون: إن الإيمان بدون العمل المفروض، ومع فعل المحرمات يكون صاحبه مستحقًا للذمِّ والوعيد).

---

(١) رواه البخاري (٦٢٤٣)، ومسلم (٢٦٥٧) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ٢٩٦).

التنازع بين أهل السنة في مسمى الإيمان تنازع لفظي

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان أن التنازع بين أهل السنَّة في مسمَّى الإيمان إنما هو نزاع لفظي، بخلاف النزاع بينهم وبين الخوارج، وغيرهم من الفرق الضالة في ذلك، فيقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ(١):

(ومما ينبغي أن يعرف أن أكثر التنازع بين أهل السنَّة في هذه المسألة هو نزاع لفظي، وإلَّا فالقائلون بأن الإيمان قول من الفقهاء، كحماد بن أبي سليمان -وهو أول من قال ذلك-، ومن اتبَّعه من أهل الكوفة، وغيرهم متَّفقون مع جميع علماء السنَّة على أن أصحاب الذنوب داخلون تحت الذمَّ والوعيد، وإن قالوا: إن إيمانهم كامل كإيمان جبريل، فهم يقولون: إن الإيمان بدون العمل المفروض، ومع فعل المحرمات يكون صاحبه مستحقًا للذمَّ والعقاب، كما تقوله الجماعة.

ويقولون -أيضًا- بأن من أهل الكبائر من يدخل النار كما تقوله الجماعة، والذين ينفون عن الفاسق اسم الإيمان من أهل السنَّة متَّفقون على أنه لا يخلد في النار، فليس بين فقهاء الملَّة نزاع في أصحاب الذنوب إذا كانوا مقرَّين باطنًا وظاهرًا بما جاء به الرسول، وما تواتر عنه أنَّهم من أهل الوعيد، وأنه يدخل النار منهم من أخبر الله ورسوله بدخوله النار، ولا يخلد منهم فيها أحد، ولا يكونون مرتدَّين مباحي الدماء، ولكن الأقوال المنحرفة قول من يقول بتخليدهم في النار، كالخوارج والمعتزلة، وقول غلاة المرجئة

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٢٩٧).

الذين يقولون: ما نعلم أن أحدًا منهم يدخل النار، بل نقف في هذا كلِّه، وحكي عن بعض غلاة المرجئة الجزم بالنفي العام.

ويقال للخوارج: الذي نفى عن السارق والزاني والشارب، وغيرهم الإيمان هو لم يجعلهم مرتدِّين عن الإسلام، بل عاقب هذا بالجلد، وهذا بالقطع، ولم يقتل أحدًا إلَّا الزاني المحصن، ولم يقتله قتل المرتدِّ، فإن المرتد يقتل بالسيف بعد الاستتابة، وهذا يرجم بالحجارة بلا استتابة، فدلَّ ذلك على أنَّه وإن نفى عنهم الإيمان، فليسوا عنده مرتدِّين عن الإسلام، مع ظهور ذنوبهم، وليسوا كالمنافقين الذين كانوا يظهرون الإسلام، ويبطنون الكفر، فأولئك لم يعاقبهم إلَّا على الذنب الظاهر، وبسبب الكلام في مسألة الإيمان تنازع الناس: هل في اللغة أسماء شرعية نقلها الشارع عن مسماها في اللغة، أو أنها باقية في الشرع على ما كانت عليه في اللغة؟ لكن الشارع زاد في أحكامها، لا في معنى الأسماء، وهكذا قالوا في اسم الصلاة، والزكاة، والصيام، والحجَّ إنها باقية في كلام الشارع على معناها في اللغة، لكن زاد في أحكامها، ومقصودهم أن الإيمان هو مجرد التصديق، وذلك يحصل في القلب، واللسان.

وذهبت طائفة ثالثة إلى أن الشارع تصرَّف فيها تصرف أهل العرف، فهي بالنسبة إلى اللغة مجاز، وبالنسبة إلى عرف الشارع حقيقة.

والتحقيق أن الشارع لم ينقلها، ولم يغيرها، ولكن استعملها مقيَّدة لا مطلقة، كما يستعمل نظائرها؛ كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾ [آل عمران:٩٧]، فذكر حجًا خاصًا، وهو حجَّ البيت، وكذلك قوله: ﴿فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ﴾ [البقرة:١٥٨]، فلم يكن لفظ الحج متناولًا لكل قصد، بل لقصد مخصوص دلَّ عليه اللفظ نفسه من غير تغيير اللغة، والشاعر إذ قال:

وَأَشْهَدُ مِنْ عَوْفٍ حُولًا كَثِيرَةً يَحُجُّونَ سَبَّ الزِّبْرِقَانِ المُزَعْفَرَا

كان متكلِّمًا باللغة، وقد قيد لفظه بحج سب الزبرقان المزعفرا، ومعلوم أن ذلك الحجَّ المخصوص دلَّت عليه الإضافة، فكذلك الحج المخصوص الذي أمر الله به دلَّت عليه الإضافة، أو التعريف باللام، فإذا قيل: الحج فرض عليك. كانت لام العهد تبيِّن أنه حج البيت، وكذلك الزكاة هي اسم لما تزكو به النفس، وزكاة النفس زيادة خيرها، وذهاب شرِّها، والإحسان إلى الناس من أعظم ما تزكو به النفس؛ كما قال تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾ [التوبة:١٠٣]، وكذلك ترك الفواحش مما تزكو به النفس، قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾ [النور:٢١]، وأصل زكاتها بالتوحيد، وإخلاص الدين لله، قال تعالى: ﴿وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ ﴿٦﴾ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [فصلت:٦-٧]، وهي عند المفسِّرين التوحيد.

وقد بيَّن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مقدار الواجب، وسمَّاها الزكاة المفروضة، فصار لفظ الزكاة إذا عُرِّف باللام ينصرف إليها؛ لأجل العهد.

ومن الأسماء ما يكون أهل العرف نقلوه، ويَنسبون ذلك إلى الشارع، مثل: لفظ «التيمم»، فإن الله تعالى قال: ﴿فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ﴾ [المائدة:٦]، فلفظ التيمَّم استعمل في معناه المعروف في اللغة، فإنه أمر بتيمَّم الصعيد، ثم أمر بمسح الوجوه، والأيدي منه، فصار لفظ التيممَّ في عرف الفقهاء يدخل فيه هذا المسح، وليس هو لغة الشارع، بل الشارع فرَّق بين تيمَّم الصعيد، وبين المسح الذي يكون بعده، ولفظ الإيمان أمر به مقيدًا بالإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، وكذلك لفظ الإسلام بالاستسلام لله ربَّ العالمين).



الفرق بين الحقيقة اللغوية، والحقيقة الشرعية في مسمى الإيمان

يتكلَّم الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الأسماء الواردة في لسان الشرع، مثل: الإيمان، والصلاة، والزكاة، والصوم، والحجَّ، هل هي باقية على معانيها في اللغة، أو أن الشرع غيَّر معانيها؟ فيقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ(١):

(ولفظ الإيمان أمر به مقيدًا بالإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وكذلك الإسلام بالاستسلام لله رب العالمين، وكذلك لفظ الكفر مقيَّدًا، ولكن لفظ النفاق قد قيل: إنه لم تكن العرب تكلَّمت به، لكنه مأخوذ من كلامهم، فإن نفق يشبه خرج، ومنه نفقت الدابة: إذا ماتت، ومنه نافقاء اليربوع، والنفق في الأرض، قال تعالى: ﴿فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام:٣٥]، فالمنافق هو الذي خرج من الإيمان باطنًا بعد دخوله فيه ظاهرًا، وقيَّد النفاق بأنه نَفَاق من الإيمان، ومن الناس من يسمي من خرج عن طاعة الملك منافقًا عليه، لكن النفاق الذي في القرآن هو النفاق على الرسول، فخطاب الله ورسوله للناس بهذه الأسماء كخطاب الناس بغيرها، وهو خطاب مقيَّد خاص، لا مطلق يحتمل أنواعًا.

وقد بيَّن الرسول تلك الخصائص، والاسم دالٌّ عليها، فلا يقال: إنها منقولة، ولا إنه زيد في الحكم دون الاسم، بل الاسم إنما استعمل على وجه يختص بمراد الشرع، ولم يستعمل مطلقًا، وهو إنما قال: ﴿أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [الأنعام:٧٢] بعد أن عرَّفهم الصلاة المأمور بها، فكان التعريف منصرفًا إلى الصلاة التي يعرفونها، ولم يرد لفظ الصلاة وهم

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٣٠٠).

لا يعرفون معناه، ولهذا كل من قال في لفظ الصلاة: إنه عام للمعنى اللغوي، أو إنه مجمل؛ لتردُّده بين المعنى اللغوي، والشرعي، ونحو ذلك، فأقوالهم ضعيفة، فإن هذا اللفظ إنما ورد خبرًا أو أمرًا، فالخبر كقوله: ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ ۝٩ عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰٓ﴾ [العلق:٩-١٠]، وسورة «اقرأ» من أوَّل ما نزل من القرآن، وكان بعض الكفار إما أبو جهل، أو غيره ينهى النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن الصلاة، وقال: لئن رأيته يصلِّي لأطأن عنقه[1]، فلما رآه ساجدًا رأى من الهول ما أوجب نكوصه على عقبيه.

فإذا قيل: ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ ۝٩ عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰٓ﴾ [العلق:٩-١٠]، فقد عُلِمتْ تلك الصلاة الواقعة بلا إجمال في اللفظ، ولا عموم، ثم إنه لما فرضت الصلوات الخمس ليلة المعراج أقام النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لهم الصلوات بمواقيتها صبيحة ذلك اليوم، وكان جبرائيل يؤم النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والمسلمون يأتمون بالنبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فإذا قيل لهم: ﴿أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [الأنعام:٧٢] عرفوا أنها تلك الصلاة.

وقيل: إنه قبل ذلك كان له صلاتان طرفي النهار، فكانت -أيضًا- معروفة، فلم يخاطبوا باسم من هذه الأسماء إلَّا ومسماه معلوم عندهم، فلا إجمال في ذلك، ولا يتناول كل ما يسمى حجًا ودعاء وصومًا، فإن هذا إنما يكون إذا كان اللفظ مطلقًا، وذلك لم يرد، وكذلك الإيمان والإسلام، وقد كان معنى ذلك عندهم من أظهر الأمور، وإنما سأل جبريل النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن ذلك وهم يسمعون، وقال: «**هَذَا جِبْرِيلُ جَاءَكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ**»[2]؛ ليبينَّ لهم كمال هذه الأسماء، وحقائقها التي ينبغي أن تقصد؛ لئلا يقتصروا على أدنى مسمَّياتها، وهذا كما في الحديث أنَّه قال: «**لَيْسَ المِسْكِينُ هَذَا**

---

(١) رواه البخاري (٤٩٥٨) من حديث ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا

(٢) رواه البخاري (٥٠)، ومسلم (٩، ١٠) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

الطَّوَّافَ الَّذِي تَرُدُّهُ اللُّقْمَةُ وَاللُّقْمَتَانِ، وَالتَّمْرَةُ وَالتَّمْرَتَانِ، وَلَكِنَّ الْمِسْكِينَ الَّذِي لَا يَجِدُ غِنًى يُغْنِيهِ، وَلَا يُفْطَنُ لَهُ فَيُتَصَدَّقَ عَلَيْهِ، وَلَا يَسْأَلُ النَّاسَ إِلْحَافًا»(١).

فهم كانوا يعرفون المسكين أنه المحتاج، وكان ذلك مشهورًا عندهم فيمن يُظهر حاجته بالسؤال، فبيَّن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن الذي يظهر حاجته بالسؤال والناس يعطونه تزول مسكنته بإعطاء الناس له، والسؤال له بمنزلة الحرفة، وهو وإن كان مسكينًا يستحق من الزكاة إذا لم يعط من غيرها كفايته، فهو إذا وجد من يعطيه كفايته لم يبق مسكينًا، وإنما المسكين المحتاج الذي لا يسأل الناس، ولا يعرف فيعطى، فهذا هو الذي يجب أن يقدم في العطاء، فإنه مسكين قطعًا، وذاك مسكنته تندفع بعطاء من يسأله.

وكذلك قوله: «الْإِسْلَامُ هُوَ الْخَمْسُ» يريد: أن هذا واجب داخل في الإسلام، فليس للإنسان أن يكتفي بالإقرار بالشهادتين، وكذلك الإيمان يجب أن يكون على هذا الوجه المفصل لا يكتفي فيه بالإيمان المجمل، ولهذا وصف الإسلام بهذا.

وقد اتَّفق المسلمون على أنه من لم يأتِ بالشهادتين، فهو كافر، وأمَّا الأعمال الأربعة، فاختلفوا في تكفير تاركها، ونحن إذا قلنا: أهل السنَّة متَّفقون على أنه لا يكفَّر بالذنب، فإنما نريد به المعاصي كالزِّنا والشرب، وأمَّا هذه المباني، ففي تكفير تاركها نزاع مشهور، وعن أحمد في ذلك نزاع، وإحدى الروايات عنه أنه يكفر من ترك واحدة منها، وهو اختيار أبي بكر، وطائفة من أصحاب مالك، كابن حبيب.

وعنه رواية ثانية: لا يكفر إلَّا بترك الصلاة، والزكاة فقط.

ورواية ثالثة: لا يكفر إلَّا بترك الصلاة، والزكاة إذا قاتل الإمام عليها.

---

(١) رواه البخاري (١٤٧٩)، ومسلم (١٠٣٩) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

ورابعة: لا يكفر إلَّا بترك الصلاة.

وخامسة: لا يكفر بترك شيء منهن. وهذه أقوال معروفة للسلف.

قال الحكم بن عتيبة: من ترك الصلاة متعمدًا كفر، ومن ترك الزكاة متعمدًا، فقد كفر، ومن ترك الحجَّ متعمدًا، فقد كفر، ومن ترك صوم رمضان متعمدًا، فقد كفر).



حكم من نفى عنه الرسول الإيمان من أصحاب الكبائر التي هي دون الشرك

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(١)]: (من نفى عنه الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسم الإيمان والإسلام، فلابدَّ أن يكون قد ترك بعض الواجبات فيه، وإن بقي بعضها، ولهذا كان الصحابة والسلف يقولون: «إنه يكون في العبد إيمان ونفاق».

قال أبو داود السجستاني: حدثنا أحمد بن حنبل، حدثنا وكيع عن الأعمش عن شقيق عن أبي المقدام عن أبي يحيى، قال: «سُئِل حذيفة عن المنافق، قال: الذي لا يعرف الإسلام، ولا يعمل به».

وقال أبو داود: حدثنا عثمان بن أبي شيبة، حدثنا جرير عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن أبي البَخْتَري قال: «**الْقُلُوبُ أَرْبَعَةٌ: قَلْبٌ أَغْلَفُ فَذَلِكَ قَلْبُ الْكَافِرِ، وَقَلْبٌ مُصَفَّحٌ وَذَلِكَ قَلْبُ الْمُنَافِقِ، وَقَلْبٌ أَجْرَدُ فِيهِ سِرَاجٌ يُزْهِرُ فَذَلِكَ قَلْبُ الْمُؤْمِنِ؛ وَقَلْبٌ فِيهِ إِيمَانٌ وَنِفَاقٌ؛ فَمَثَلُ الْإِيمَانِ فِيهِ كَمَثَلِ شَجَرَةٍ يَمُدُّهَا مَاءٌ طَيِّبٌ، وَمَثَلُ النِّفَاقِ مَثَلُ قُرْحَةٍ يَمُدُّهَا قَيْحٌ وَدَمٌ، فَأَيُّهُمَا غَلَبَ عَلَيْهِ غَلَبَ**». وقد روي مرفوعًا[(٢)].

وهذا الذي قاله حذيفة يدَّل عليه قوله تعالى: ﴿هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ﴾ [آل عمران:١٦٧]، فقد كان قبل ذلك فيهم نفاق مغلوب، فلما كان يوم أحد غلب نفاقهم، فصاروا إلى الكفر أقرب.

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٣٠٣).

(٢) رواه مرفوعًا؛ أحمد (٣/ ١٧)، وأبو نعيم (٤/ ٣٨٥)، من حديث أبي البختري عن أبي سعيد، وقال ابن كثير (١/ ٥٧): (إسناد جيد حسن).

ورواه ابن أبي شيبة (٣٠٤٠٤-٣٧٣٩٥)، وابن المبارك (١٤٣٩) من قول حذيفة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

وروى عبد الله بن المبارك عن عوف بن أبي جميلة عن عبد الله بن عمرو بن هند عن علي بن أبي طالب قال: «إِنَّ الْإِيمَانَ يَبْدُو لُمْظَةً بَيْضَاءَ فِي الْقَلْبِ، فَكُلَّمَا ازْدَادَ الْعَبْدُ إِيمَانًا، ازْدَادَ الْقَلْبُ بَيَاضًا، حَتَّى إِذَا اسْتَكْمَلَ الْإِيمَانَ ابْيَضَّ الْقَلْبُ كُلُّهُ، وَإِنَّ النِّفَاقَ يَبْدُو لُمْظَةً سَوْدَاءَ فِي الْقَلْبِ، فَكُلَّمَا ازْدَادَ الْعَبْدُ نِفَاقًا، ازْدَادَ الْقَلْبُ سَوَادًا، حَتَّى إِذَا اسْتَكْمَلَ الْعَبْدُ النِّفَاقَ اسْوَدَّ الْقَلْبُ، وَأَيْمُ اللهِ لَوْ شَقَقْتُمْ عَنْ قَلْبِ الْمُؤْمِنِ لَوَجَدْتُمُوهُ أَبْيَضَ، وَلَوْ شَقَقْتُمْ عَنْ قَلْبِ الْمُنَافِقِ وَالْكَافِرِ لَوَجَدْتُمُوهُ أَسْوَدَ».

وقال ابن مسعود: «الْغِنَاءُ يُنْبِتُ النِّفَاقَ فِي الْقَلْبِ كَمَا يُنْبِتُ الْمَاءُ الْبَقْلَ». رواه أحمد، وغيره.

وهذا كثير عن السلف يبيِّنون أن القلب قد يكون فيه إيمان ونفاق، والكتاب والسُّنة يدلان على ذلك، فإن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذكر شعب الإيمان، وذكر شعب النفاق، وقال: «**مَنْ كَانَتْ فِيهِ شُعْبَةٌ مِنْهُنَّ كَانَتْ فِيهِ شُعْبَةٌ مِنَ النِّفَاقِ حَتَّى يَدَعَهَا**»[1]. وتلك الشعبة قد يكون معها كثير من شعب الإيمان، ولهذا قال: «**وَيَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ ذَرَّةٌ مِنْ إِيمَانٍ**»[2].

فعلم أن من كان معه من الإيمان أقلَّ القليل لم يخلد في النار، وأن من كان معه كثير من النفاق، فهو يعذَّب في النار على قدر ما معه من ذلك، ثم يخرج من النار، وعلى هذا فقوله للأعراب: ﴿لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات:١٤] نَفْي حقيقة دخول الإيمان في قلوبهم، ولا يمنع أن يكون معهم شعبة منه، كما نفاه عن الزاني والسارق، ومن لا يحب لأخيه ما يحبَّ لنفسه، ومن لا يأمن جاره

(١) رواه البخاري (٣٤)، ومسلم (٥٨) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.
(٢) رواه البخاري (٤٤)، ومسلم (١٩٢) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نحوه.

بوائقه، وغير ذلك -كما تقدم ذكره-، فإن في القرآن والحديث ممن نفي عنه الإيمان لترك بعض الواجبات شيء كثير.

وحينئذ فنقول: من قال من السلف: أسلمنا. أي: استسلمنا خوف السيف، وقول من قال: هو الإسلام. الجميع صحيح، فإن هذا إنما أراد الدخول في الإسلام، والإسلام الظاهر يدخل فيه المنافقون، فيدخل فيه من كان في قلبه إيمان ونفاق، وقد علم أنه يخرج من النار مَنْ في قلبه مثقال ذرة من إيمان، بخلاف المنافق المحض الذي قلبه كلّه أسود، فهذا هو الذي يكون في الدَّرْك الأسفل من النار، ولهذا كان الصحابة يخشون النفاق على أنفسهم، ولم يخافوا التكذيب لله ورسوله، فإن المؤمن يعلم من نفسه أنه لا يكذِّب الله ورسوله يقينًا، وهذا مستند من قال: أنا مؤمن حقًا، فإنه أراد بذلك ما يعلمه في نفسه من التصديق الجازم.

ولكن الإيمان ليس مجرد التصديق، بل لابدَّ من أعمال قلبية تستلزم أعمالًا ظاهرة -كما تقدم-، فحب الله ورسوله من الإيمان، وحب ما أمر الله به، وبغض ما نهى عنه هذا من أخص الأمور بالإيمان، ولهذا ذكر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في عدَّة أحاديث: «**أَنَّ مَنْ سَرَّتْهُ حَسَنَتُهُ، وَسَاءَتْهُ سَيِّئَتُهُ، فَهُوَ مُؤْمِنٌ**»[1]، فهذا يحبُّ الحسنة ويفرح بها، ويبغض السيئة ويسوؤه فعلها، وإن فعلها بشهوة غالبة، وهذا الحبُّ والبغض من خصائص الإيمان، ومعلوم أن الزاني حين يزني إنما يزني لحب نفسه لذلك الفعل، فلو قام بقلبه خشية الله التي تقهر الشهوة، أو حبَّ الله الذي لم يغلبها لم يزن، ولهذا قال عن يوسف عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ ۚ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [يوسف:٢٤]، فمن كان مخلصًا لله حق الإخلاص لم يزن، وإنما يزني لخلوه من ذلك، وهذا هو الإيمان الذي ينزع منه، لم ينزع منه نفس التصديق.

---

(١) رواه الترمذي (٢١٦٥) وقال: (حسن صحيح غريب)، والنسائي (٩٢٢٥)، وصححه القاري.

ولهذا قيل: هو مسلم، وليس بمؤمن، فإن المسلم المستحق للثواب لابدَّ أن يكون مصدقًا، وإلا كان منافقًا، لكن ليس كل من صدق قام بقلبه من الأحوال الإيمانية الواجبة، مثل: كمال محبة الله ورسوله، ومثل: خشية الله، والإخلاص له في الأعمال، والتوكل عليه، بل يكون الرجل مصدقًا بما جاء به الرسول وهو مع ذلك يرائي بأعماله، ويكون أهله وماله أحبَّ إليه من الله ورسوله والجهاد في سبيله، وقد خوطب بهذا المؤمنون في آخر الأمر في سورة «براءة» فقيل لهم: ﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ ... ﴾ الآية [التوبة:٢٤]).



الإيمان ليس مجرد التصديق

يقول الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في معرض ردَّه على من يقول: إن الإيمان مجرد التصديق، وأن الأعمال لا تدخل فيه. قال[(١)]:

(وقد ثبت أنه لا يكون الرجل مؤمنًا حتى يكون الله ورسوله أحبَّ إليه مما سواهما، وإنما المؤمن من لم يَرْتَبْ، وجاهد بماله ونفسه في سبيل الله، فمن لم تقم بقلبه الأحوال الواجبة في الإيمان، فهو الذي نفى عنه الرسول الإيمان، وإن كان معه التصديق، والتصديق من الإيمان، ولابدَّ أن يكون مع التصديق شيء من حبَّ الله، وخشية الله، وإلَّا فالتصديق الذي لا يكون معه شيء من ذلك ليس إيمانًا ألبتة، بل هو كتصديق فرعون واليهود وإبليس، وهذا هو الذي أنكره السلف على الجهمية.

قال الحميدي: سمعت وكيعًا يقول: «أهل السنة يقولون: الإيمان قول وعمل. والمرجئة يقولون: الإيمان قول. والجهمية يقولون: الإيمان المعرفة».

وفي رواية أخرى عنه: «وهذا كفر».

قال محمد بن عمر الكلابي: سمعت وكيعًا يقول: «الجهمية شرَّ من القدرية». قال: وقال وكيع: «المرجئة الذين يقولون: الإقرار يجزئ عن العمل، ومن قال هذا فقد هلك. ومن قال: النية تجزئ عن العمل فهو كفر. وهو قول جهم». وكذلك -أي: مثل قول وكيع- قال أحمد بن حنبل، ولهذا كان القول: إن الإيمان قول وعمل عند أهل السنة من شعائر السنَّة، وحكى غير واحد الإجماع على ذلك).

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٣٠٧).

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وقد ذكرنا عن الشافعي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ ما ذكره من الإجماع على ذلك قوله في «الأم»: وكان الإجماع من الصحابة والتابعين من بعدهم، ومن أدركناهم يقولون: إن الإيمان قول وعمل ونيَّة، لا يجزئ واحد من الثلاثة إلَّا بالآخر.

وذكر ابن أبي حاتم في «مناقبه»: سمعت حرملة يقول: «اجتمع حفص الفرد، ومصلان الأباضي عند الشافعي في دار الجروي، فتناظرا معه في الإيمان، فاحتج مصلان في الزيادة والنقصان، وخالفه حفص الفرد، فحمى الشافعي، وتقلَّد المسألة على أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، فطحن حفصًا الفرد، وقطعه».

وروى أبو عمرو الطلمنكي بإسناده المعروف عن موسى بن هارون الحمال، قال: «أملى علينا إسحاق بن راهويه: أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، لاشكَّ أن ذلك كما وصفنا، وإنما عقلنا هذا بالروايات الصحيحة، والآثار العامة المحكمة، وآحاد أصحاب رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، والتابعين، وهلم جرًّا على ذلك، وكذلك بعد التابعين من أهل العلم على شيء واحد لا يختلفون فيه، وكذلك على عهد الأوزاعي بالشام، وسفيان الثوري بالعراق، ومالك بن أنس بالحجاز، ومعمر باليمن على ما فسَّرنا، وبيَّنا: أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص».

وقال إسحاق: «من ترك الصلاة متعمدًا حتى ذهب وقت الظهر إلى المغرب، والمغرب إلى نصف الليل، فإنه كافر بالله العظيم يستتاب ثلاثة أيام، فإن لم يرجع، وقال: تركُها لا يكون كفرًا. ضربت عنقه -يعني: تاركها، وقال ذلك-، وأمَّا إذا صلَّى وقال ذلك، فهذه مسألة اجتهاد».

قال: واتبعهم على ما وصفنا من بعدهم من عصرنا هذا أهل العلم إلَّا من باين الجماعة، واتبع الأهواء المختلفة، فأولئك قوم لا يعبأ الله بهم لما باينوا الجماعة).

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1] عن أبي عبيد القاسم بن سلام أسماء العلماء الذين قالوا: «الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص في مختلف الأمصار من أهل مكة، ومن أهل المدينة، ومن أهل اليمن، ومن أهل مصر والشام، ومن سكن العواصم، وغيرها من الجزيرة، ومن أهل الكوفة، ومن أهل البصرة، ومن أهل واسط، ومن أهل المشرق، ثم قال أبو عبيد: هؤلاء جميعًا يقولون: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، وهو قول أهل السنَّة المعمول به عندنا».

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ معلقًا على ما ذكره أبو عبيد: قلت:

(ذكر من الكوفيين من قال ذلك أكثر مما ذكر من غيرهم؛ لأن الإرجاء في أهل الكوفة كان أولًا فيهم أكثر، وكان أول من قاله حماد بن أبي سليمان، فاحتاج علماؤها أن يظهروا إنكار ذلك، فكثر منهم من قال ذلك، كما أن التجهّم وتعطيل الصفات لما كان ابتداء حدوثه من خراسان كثر من علماء خراسان ذلك الوقت من الإنكار على الجهمية ما لم يوجد قط لمن لم تكن هذه البدعة في بلده، ولا سمع بها؛ كما جاء في حديث: «**إِنَّ للهِ عِنْدَ كُلِّ بِدْعَةٍ يُكَادُ بِهَا الْإِسْلَامُ وَأَهْلُهُ مَنْ يَتَكَلَّمُ بِعَلَامَاتِ الْإِسْلَامِ، فَاغْتَنِمُوا تِلْكَ الْمَجَالِسَ، فَإِنَّ الرَّحْمَةَ تَنْزِلُ عَلَى أَهْلِهَا**»[2]، أو كما قال.

وإذا كان من قول السلف: إن الإنسان يكون فيه إيمان ونفاق، فكذلك في قولهم: إنه يكون فيه إيمان وكفر، ليس هو الكفر الذي ينقل عن الملَّة؛ كما قال ابن عباس، وأصحابه في قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [المائدة:٤٤]، قالوا: كفروا كفرًا لا ينقل من الملَّة.

وقد اتبعهم على ذلك أحمد بن حنبل، وغيره من أئمَّة السنَّة.

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٣١١).

(٢) قال ابن القيم في حاشية سنن أبي داود (١٢/ ٢٩٩): (لا يحضرني إسناده).

قال الإمام محمد بن نصر المروذي في كتاب «الصلاة»: اختلف الناس في تفسير حديث جبريل هذا، فقال طائفة من أصحابنا: قول النبي صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**الْإِيمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ**»(١)، وما ذكر معه كلام جامع مختصر له غور، وقد وهمت المرجئة في تفسيره، فتأوّلوه على غير تأويله قلةَ معرفة منهم بلسان العرب، وغور كلام النبي صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ الذي قد أعطي جوامع الكلم، وفواتحه، واختصر له الحديث اختصارًا.

أمَّا قوله: «**الْإِيمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ**»(٢)، فأن تُوحِّده، وتصدق به بالقلب واللسان، وتخضع له ولأمره بإعطاء العزم للأداء لما أمر، مجانبًا الاستنكاف والاستكبار والمعاندة، فإذا فعلت ذلك لزمت محابه، واجتنبت مساخطه.

وأمَّا قوله: «**وَمَلَائِكَتِهِ**»، فأن تؤمن بمن سمى الله لك منهم في كتابه، وتؤمن بأن لله ملائكة سواهم لا يعرف أسماءهم، وعددهم إلَّا الذي خلقهم.

وأمَّا قوله: «**وَكُتُبِهِ**»، فأن تؤمن بما سمى الله من كتبه في كتابه من التوراة، والإنجيل، والزبور خاصة، وتؤمن بأن لله سوى ذلك كتبًا أنزلها على أنبيائه لا يعرف أسماءها وعددها إلَّا الذي أنزلها، وتؤمن بالفرقان، وإيمانك به غير إيمانك بسائر الكتب، إيمانك بغيره من الكتب إقرارك به بالقلب واللسان، وإيمانك بالفرقان إقرارك به، واتباعك ما فيه.

وأمَّا قوله: «**وَرُسُلِهِ**»، فأن تؤمن بما سمى الله في كتابه من رسله، وتؤمن بمحمد صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وإيمانك به غير إيمانك بسائر الرسل، إيمانك بسائر الرسل إقرارك بهم، وإيمانك بمحمد إقرارك به، وتصديقك إيَّاه دائبًا على ما جاء به، فإذا اتبعت ما جاء به

---

(١) هو من حديث جبريل، رواه البخاري (٥٠)، ومسلم (٩، ١٠) من حديث أبي هريرة رَضِوَاللَّهُعَنْهُ.
(٢) هو من رواية مسلم (٩، ١٠) للحديث السابق.

أدَّيت الفرائض، وأحللت الحلال، وحرَّمت الحرام، ووقفت عن الشبهات، وسارعت في الخيرات.

وأمَّا قوله: «**وَالْيَوْمِ الآَخِرِ**»، فأن تؤمن بالبعث بعد الموت، والحساب، والميزان، والثواب، والعقاب، والجنَّة، والنار وبكل ما وصف الله به يوم القيامة.

وأمَّا قوله: «**وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيرِهِ وَشَرِّهِ**»[1]، فأن تؤمن بأن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وأن ما أخطأك لم يكن ليصيبك).



(١) هو من رواية مسلم (٩، ١٠) للحديث السابق.

الجواب عن الاقتصار على الأعمال الخمسة من أركان الإسلام



قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ جوابًا عن سؤال: إذا كان ما أوجبه الله من الأعمال أكثر من الأعمال الخمسة المذكورة في حديث جبريل: «**الْإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ إِنِ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلا**»(١)، وما جاء بمعناه، لماذا قال: الإسلام هذه الخمس؟

قال الشيخ(٢): (أجاب بعض الناس بأن هذه أظهر شعائر الإسلام، وأعظمها، وبقيام العبد بها يتمَّ إسلامه، وتركه لها يشعر بانحلال قيد انقياده، والتحقيق أن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذكر الدين الذي هو استسلام العبد لربه مطلقًا الذي يجب لله عبادة محضة على الأعيان، فيجب على كل من كان قادرًا عليه ليعبد الله بها مخلصًا له الدين، وهذه هي الخمس، وما سوى ذلك، فإنما يجب بأسباب المصالح، فلا يعمَّ وجوبها جميع الناس، بل إمَّا أن يكون فرضًا على الكفاية، كالجهاد، والأمر بالمعروف، والنَّهي عن المنكر، وما يتبع ذلك من إمارة وحكم وفتيا وإقراء وتحديث، وغير ذلك.

وإمَّا أن يجب بسبب حق للآدميين يختص به من وجب له وعليه، وقد يسقط بإسقاطه، وإذا حصلت المصلحة، أو الإبراء إما بإبرائه، وإما بحصول المصلحة، فحقوق العباد مثل: قضاء الديون، ورد الغصوب والعواري، والودائع، والإنصاف من المظالم من الدماء والأموال والأعراض إنما هي حقوق الآدميين، وإذا أبرئوا منها سقطت، وتجب

---

(١) هو الحديث السابق.

(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ٣١٤).

على شخص دون شخص في حال دون حال، لم تجب عبادة محضة لله على كل عبد قادر، ولهذا يشترك فيها المسلمون واليهود والنصارى، بخلاف الخمسة، فإنها من خصائص المسلمين.

وكذلك ما يجب من صلة الأرحام، وحقوق الزوجة والأولاد، والجيران، والشركاء، والفقراء، وما يجب من أداء الشهادة والفتيا والقضاء والإمارة، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والجهاد، كل ذلك يجب بأسباب عارضة على بعض الناس دون بعض لجلب منافع، ودفع مضار لو حصلت بدون فعل الإنسان لم تجب، فما كان مشتركًا، فهو واجب على الكفاية، وما كان مختصًا، فإنما يجب على زيد دون عمرو، لا يشترك الناس في وجوب عمل بعينه على كل أحد قادر سوى الخمس، فإن زوجة زيد وأقاربه ليست زوجة عمرو وأقاربه، فليس الواجب على هذا مثل الواجب على هذا، بخلاف صوم رمضان، وحج البيت، والصلوات الخمس، والزكاة، فإن الزكاة وإن كانت حقًا ماليًا، فإنها واجبة لله، والأصناف الثمانية مصارفها، ولهذا وجبت فيها النية، ولم يجز أن يفعلها الغير عنه بلا إذنه، ولم تطلب من الكفار.

وحقوق العباد لا يشترط لها النيَّة، ولو أدَّاها عنه غيره بغير إذنه برئت ذمَّته، ويطالب بها الكفار، وما يجب حقًا لله تعالى كالكفارات هو بسبب من العبد، وفيها شوب العقوبات، فإن الواجب لله ثلاثة أنواع: عبادة محضة كالصلوات، وعقوبات محضة كالحدود وما يشبهها كالكفارات، وكذلك كفارات الحجِّ، وما يجب بالنذر، فإن ذلك يجب بسبب فعل من العبد، وهو واجب في ذمتَّه، وأمَّا الزكاة، فإنها تجب حقًا لله في ماله، ولهذا يقال: ليس في المال حق سوى الزكاة، أي: ليس فيه حق يجب بسبب المال سوى الزكاة، وإلَّا ففيه واجبات بغير سبب المال كما تجب النفقات للأقارب والزوجة والرقيق، ويجب حمل العاقلة، ويجب قضاء الديون، ويجب الإعطاء في النائبة، ويجب

إطعام الجائع، وكسوة العاري فرضًا على الكفاية إلى غير ذلك من الواجبات المالية، لكن بسبب عارض، والمال شرط وجوبها كالاستطاعة في الحجِّ، فإن البدن سبب الوجوب، والاستطاعة شرط، والمال في الزكاة هو السبب، والوجوب معه حتى لو لم يكن في بلده من يستحقها حَمَلها إلى بلد أخرى، وهي حق وجب لله تعالى.

ولهذا قال من قال من الفقهاء: إن التكليف شرط فيها، فلا تجب على الصغير والمجنون، وأمَّا عامة الصحابة والجمهور، كمالك، والشافعي، وأحمد، فأوجبوها في مال الصغير والمجنون؛ لأن مالهما من جنس مال غيرهما، ووليهما يقوم مقامهما بخلاف بدنهما، فإنه إنما يتصرَّف بعقلهما، وعقلهما ناقص، وصار هذا كما يجب العشر في أرضهما مع أنه إنما يستحقَّه الثمانية، وكذلك إيجاب الكفارات في مالهما، والصلاة والصيام إنما تسقط لعجز العقل عن الإيجاب، لاسيما إذا انضم إلى عجز البدن كالصغير، وهذا المعنى منتفٍ في المال، فإن الولي قام مقامهما في الفهم، كما يقوم مقامهما في جميع ما يجب في المال، وأما بدنهما، فلا يجب عليهما فيه شيء).

وبعد هذا الاستطراد عاد الشيخ إلى الموضوع الذي يتحدَّث عنه وهو الاستدلال على دخول الأعمال في مسمى الإيمان، فقال[1]:

(قال محمد بن نصر: واستدلُّوا على أن الإيمان هو ما ذكر بالآيات التي تلوناها عند ذكر تسمية الله الصلاة، وسائر الطاعات إيمانًا، واستدلُّوا -أيضًا- بما قص الله من إباء إبليس حين عصى ربه في سجدة واحدة أمر أن يسجدها لآدم، فأباها، فهل جحد إبليس ربه وهو يقول ﴿رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِي﴾ [الحجر:٣٩]، ويقول: ﴿رَبِّ فَأَنظِرْنِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [الحجر:٣٦]؟ إيمانًا منه بالبعث، وإيمانًا بنفاذ قدرته في إنظاره إياه إلى يوم يبعثون، وهل

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٣١٧).

جحد أحدًا من أنبيائه، أو أنكر شيئًا من سلطانه وهو يحلف بعزَّته؟ وهل كان كفره إلَّا بترك سجدة واحدة أمر بها، فأباها؟

قال: واستدلوا -أيضًا- بما قص الله -أيضًا- من نبأ ابني آدم: ﴿إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ﴾ إلى قوله: ﴿فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [المائدة:٢٧-٣٠]، قالوا: وهل جحد ربه؟ وكيف يجحده وهو يقرِّب القربان؟

قالوا: قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [السجدة:١٥]، ولم يقل: إذا ذكروا بها أقرَّوا بها فقط، وقال: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ [البقرة:١٢١]، يعني: يتبعونه حق اتباعه، فإن قيل: فهل مع ما ذكرت سنة ثابتة تُبيِّن أن العمل داخل في الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله.

قيل: نعم، عامَّة السنن، والآثار تنطق بذلك، منها حديث وفد عبد القيس(١)، ولفظه: «**آمُرُكُمْ بِالْإِيمَانِ بِاللهِ وَحْدَهُ**»، ثُمَّ قَالَ: «**هَلْ تَدْرُونَ مَا الْإِيمَانُ بِاللهِ وَحْدَهُ؟**» قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «**شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ، وَأَنْ تُعْطُوا خُمُسَ مَا غَنِمْتُمْ**»). وذكر أحاديث كثيرة توجب دخول الأعمال في الإيمان.

انتهى ما نقله الشيخ عن محمد بن نصر في استدلاله على دخول الأعمال في حقيقة الإيمان، كما هو مذهب أهل السنَّة والجماعة، خلافًا للمرجئة الذين يقولون: إن الإيمان مجرَّد المعرفة في القلب، أو مجرد التصديق في القلب، ولو لم يكن معه عمل، وهو قول باطل.

---

(١) رواه البخاري (١٣٩٨)، ومسلم (١٧) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

الإيمان لا ينافي التوكل على الله، والأخذ بالأسباب النافعة

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيانه أنه لابدَّ من فعل الأسباب النافعة، مع الإيمان بالقدر، والتوكُّل على الله، والردَّ على من يفرق بينهما، ويزعم أن الإيمان بالقدر، والتوكُّل على الله يغنيان عن فعل الأسباب النافعة، والأعمال الصالحة، وتجنُّب الأعمال السيئة.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ(١):

(وهذا الموضع قد وقع فيه كثير من المعظمين من المشائخ يسترسل أحدهم مع القدر غير محقق لما أمر به، ونهي عنه، ويجعل ذلك من باب التفويض، والتوكُّل، والجري مع الحقيقة القدرية، ويحسب أن قول القائل: ينبغي للعبد أن يكون مع الله كالميت بين يدي غاسله. يتضمن ترك العمل بالأمر والنهي حتى يترك ما أمر به، ويفعل ما نُهي عنه، وحتى يضعف عند النور والفرقان الذي يفرَّق به بين ما أمر الله به وأحبه ورضيه، وبين ما نهى عنه وأبغضه وسخطه، فيسوي بين ما فرق الله بينه؛ كما قال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الجاثية:٢١]، وقال تعالى: ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٣٥﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [القلم:٣٥-٣٦]، وقال تعالى: ﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ﴾ [ص:٢٨]، وقال تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ ﴿٢١﴾ وَمَا يَسْتَوِى

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٢٧)، والتحفة العراقية (٤٨).

ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَآءُۖ وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِى ٱلْقُبُورِ﴾ [فاطر:١٩-٢٢]، وأمثال ذلك، حتى يفضي الأمر بغلاتهم إلى عدم التمييز بين الأمر النبوي الإلهي الفرقاني الشرعي الذي دلَّ عليه الكتاب والسنَّة، وبين ما يكون في الوجود من الأحوال التي تجري على أيدي الكفار والفجار، فيشهدون وجه الجمع من جهة كون الجميع بقضاء الله وقدره، وربوبيتَّه، وإرادته العامة، وأنه داخل في ملكه، ولا يشهدون وجه الفرق الذي فرَّق الله به بين أوليائه وأعدائه، والأبرار والفجار، والمؤمنين والكافرين، وأهل الطاعة الذين أطاعوا أمره الديني، وأهل المعصية الذين عصوا هذا الأمر.

ويستشهدون في ذلك بكلمات نقلت عن بعض الأشياخ، أو ببعض غلطات بعضهم، وهذا أصل عظيم من أعظم ما يجب الاعتناء به على أهل طريق الله السالكين سبيل الإرادة -إرادة الذين يريدون وجهه-، فإنه قد دخل بسبب إهمال ذلك على طوائف منهم من الكفر والفسوق والعصيان ما لا يعلمه إلَّا الله، حتى يصيروا معاونين على البغي والعدوان للمسلَّطين في الأرض من أهل الظلم والعلو، كالذين يتوجهون بقلوبهم في معاونة من يهوونه من أهل العلو في الأرض، والفساد ظانين أنهم إذا كانت لهم أحوال أثَّروا بها في ذلك كانوا من أولياء الله، فإن القلوب لها من التأثير أعظم مما للأبدان، لكن إن كانت صالحة كان تأثيرها صالحًا، وإن كانت فاسدة كان تأثيرها فاسدًا، فالأحوال يكون تأثيرها محبوبًا لله تارة، ومكروهًا لله أخرى.

وقد تكلم الفقهاء على وجوب القود على من يقتل غيره في الباطن؛ حيث يجب القود في ذلك، ويستشهدون ببواطنهم، وقلوبهم الأمر الكوني، ويعدُّون مجرد خرق العادة لأحدهم بكشف يكشف له، أو بتأثير يوافق إرادته هو كرامة من الله له، ولا يعلمون أنه في الحقيقة إهانة، وأن الكرامة لزوم الاستقامة، وأن الله لم يكرم عبده بكرامة أعظم من موافقته فيما يحبُّه ويرضاه، وهو طاعته وطاعة رسوله، وموالاة أوليائه،

ومعاداة أعدائه، وهؤلاء هم أولياء الله الذين قال الله فيهم: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾ [يونس:٦٢]، فإن كانوا موافقين له فيما أوجبه عليهم، فهم من المقتصدين، وإن كانوا موافقين فيما أوجبه وأحبَّه، فهم من المقرَّبين، مع أن كل واجب محبوب، وليس كل محبوب واجبًا، وأمَّا ما يبتلي الله به عبده من السرَّاء بخرق العادة، أو بغيرها، أو بالضراء، فليس ذلك لأجل كرامة العبد على ربه، ولا هوانه عليه، بل قد يسعد بها أقوام إذا أطاعوه في ذلك، ويشقى بها أقوام إذا عصوه في ذلك.

قال الله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلۡإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبۡتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكۡرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَكۡرَمَنِ ۝١٥ وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبۡتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيۡهِ رِزۡقَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ ۝١٦ كَلَّا﴾ [الفجر:١٥-١٧].

ولهذا كان الناس في هذه الأمور على ثلاثة أقسام: قسم يرتفع درجاتهم بخرق العادة إذا استعملوها في طاعة الله، وقسم يتعرضون بها لعذاب الله إذا استعملوها في معصية الله، كبلعام وغيره، وقسم تكون في حقهم بمنزلة المباحات.

والقسم الأول هم المؤمنون حقًّا المتَّبعون لنبيهم سيد ولد آدم الذي إنما كانت خوارقه لحجة يقيم بها الدين، أو لحاجة يستعين بها على طاعة الله، ولكثرة الغلط في هذا الأصل نهى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن الاسترسال مع القدر بدون الحرص على فعل المأمور الذي ينفع العبد.

روى مسلم في «صحيحه» عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وَفِي كُلٍّ خَيْرٌ، اِحْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ وَاسْتَعِنْ بِاللهِ، وَلَا تَعْجِزَنَّ وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلَا تَقُلْ لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَذَا وَكَذَا، وَلَكِنْ قُلْ: قَدَّرَ اللهُ وَمَا شَاءَ فَعَلَ، فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ**»[1].

---

(١) صحيح مسلم (٢٦٦٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وفي «سنن أبي داود»: أن رجلين اختصما إلى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقضى على أحدهما، فقال المقضي عليه: حسبنا الله ونعم الوكيل. فقال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ اللهَ يَلُومُ عَلَى الْعَجْزِ وَلَكِنْ عَلَيْكَ بِالْكَيْسِ، فَإِذَا غَلَبَكَ أَمْرٌ فَقُلْ: حَسْبِيَ اللهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ**»(١).

فأمر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المؤمن أن يحرص على ما ينفعه، وأن يستعين بالله، وهذا مطابق لقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥]، وقوله: ﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود:١٢٣]).



(١) رواه أبو داود (٣٦٢٧)، والنسائي (١٠٦٤٢)، وأحمد (٦/ ٢٤)، وأعله المنذري بعنعنة بقية.

الاستطاعة، وأقسامها

تكلَّم الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ على الاستطاعة، وأقسامها من حيث تعلق التكليف بها، وعدمه، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ(١):

(فإن الاستطاعة التي توجب الفعل تكون مقارنة له، ولا تصلح إلَّا لمقدورها؛ كما ذكرها الله تعالى في قوله: ﴿مَا كَانُواْ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ﴾ [هود:٢٠]، وفي قوله: ﴿وَكَانُواْ لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾ [الكهف:١٠١]، وأمَّا الاستطاعة التي يتعلق بها الأمر والنهي، فتلك قد يقترن بها الفعل، وقد لا يقترن؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران:٩٧]، وقول النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ**»(٢). فهذا الموضع قد انقسم الناس فيه إلى أربعة أقسام:

قوم ينظرون إلى جانب الأمر والنهي، والعبادة والطاعة شاهدين لإلهية الرب سبحانه الذي أمر أن يعبدوه، ولا ينظرون إلى جانب القضاء والقدر، والتوكل والاستعانة، وهؤلاء كثير من المتفقهة، والمتعبِّدة، فهم مع حسن قصدهم، وتعظيمهم لحرمات الله ولشعائره يغلب عليهم الضعف والعجز والخذلان؛ لأن الاستعانة بالله، والتوكُّل عليه، واللجوء إليه، والدعاء له هي التي تقوي العبد، وتيسر عليه الأمور، ولهذا قال بعض السلف: من سرَّه أن يكون أقوى الناس، فليتوكل على الله.

وفي «الصحيحين» عن عبد الله بن عمرو: أن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صفته في التوراة: إنا أرسلناك شاهدًا ومبشرًا ونذيرًا، وحرزًا للأميين، أنت عبدي ورسولي،

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٣٢).

(٢) رواه البخاري (١١١٨) من حديث عمران رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

سمَّيتك المتوكل، ليس بفظ ولا غليظ ولا صخاب بالأسواق، ولا يجزي بالسيئة السيئة، لكن يجزي بالسيئة الحسنة، ويعفو ويغفر، ولن أقبضه حتى أقيم به الملة العوجاء، فأفتح به أعينًا عميًا، وآذانًا صمًّا، وقلوبًا غلفًا بأن يقولوا: لا إله إلا الله»[(١)]، ولهذا روي أن حملة العرش إنما أطاقوا حمل العرش بقولهم: لا حول ولا قوة إلا بالله[(٢)].

وقد ثبت في «الصحيحين» أنها كنز من كنوز الجنة[(٣)]، قال تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾ [الطلاق:٣]، وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَـٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾ إلى قوله: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران:١٧٣-١٧٥].

وفي «صحيح البخاري» عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: في قوله: ﴿حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾، «قالها إبراهيم حينما ألقى في النار، وقالها محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حين قال لهم الناس: إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم»[(٤)].

وقسم ثان يشهدون ربوبية الحق، وافتقارهم إليه، ويستعينون به، لكن على أهوائهم وأذواقهم غير ناظرين إلى حقيقة أمره ونهيه، ورضاه وغضبه ومحبَّته، وهذا حال كثير من المتفقِّرة، والمتصوفة، ولهذا كثيرًا ما يعملون على الأحوال التي يتصرَّفون بها في الوجود، وكثيرًا ما يغلطون، فيظنُّون أن معصية الله هي مرضاته، فيعودون إلى تعطيل الأمر والنهي، ويسمُّون هذا حقيقة، ويظنون أن هذه الحقيقة القدرية يجب الاسترسال معها دون مراعاة الحقيقة الأمرية الدينية التي هي تحوي مرضاة الرب، ومحبته، وأمره

---

(١) رواه البخاري (٢١٢٥)، وحده دون مسلم.

(٢) انظر: تفسير الطبري (٢٩/ ٥٩). والعظمة لأبي الشيخ (٣/ ٩٥٦).

(٣) رواه البخاري (٦٤٠٩)، ومسلم (٢٧٠٤) من حديث أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) رواه البخاري (٤٥٦٣).

ونهيه ظاهرًا وباطنًا، وهؤلاء كثيرًا ما يسلبون أحوالهم، وقد يعودون إلى نوع من المعاصي والفسوق، بل كثير منهم يرتد عن دين الإسلام؛ لأن العاقبة للتقوى.

ومن لم يقف عند أمر الله ونهيه، فليس من المتقين، فهم يقعون في بعض ما وقع المشركون فيه تارة في بدعة يظنونها شرعة، وتارة في الاحتجاج بالقدر على الأمر، والله تعالى لما ذكر ما ذمَّ به المشركين في سورة «الأنعام» و«الأعراف» ذكر ما ابتدعوه في الدين وجعلوه شرعة؛ كما قال تعالى: ﴿ وَإِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً قَالُواْ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَاۗ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ ﴾ [الأعراف:٢٨]، وقد ذمهم على أن حرموا ما لم يحرِّمه الله، وأن شرَّعوا ما لم يشرعه الله، وذكر احتجاجهم بالقدر في قوله تعالى: ﴿ سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام:١٤٨]، ونظيرها في «النحل» و«يس» و«الزخرف»، وهؤلاء يكون فيهم شبه من هذا وهذا.

وأمَّا القسم الثالث، وهو: من أعرض عن عبادة الله، واستعانته به، فهؤلاء شرَّ الأقسام.

والقسم الرابع هو: القسم المحمود، وهو حال الذين حقَّقوا: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة:٥]، وقوله: ﴿فَٱعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ ﴾ [هود:١٢٣]، فاستعانوا به على طاعته، وشهدوا أنه إلههم الذي لا يجوز أن يعبد إلَّا إياه بطاعته، وطاعة رسوله، وأنه ربهم الذي ﴿لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ ﴾ [الأنعام:٥١]، وأنه ﴿ مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَاۖ وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [فاطر:٢]، ﴿ وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَۖ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ ﴾ [يونس:١٠٧]، ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ ﴾ [الزمر:٣٨]، ولهذا قال طائفة من

العلماء: الالتفات إلى الأسباب شرك في التوحيد، ومحو الأسباب أن تكون أسبابًا نقص في العقل، والإعراض عن الأسباب بالكلية قدح في الشرع).

إلى أن قال رَحِمَهُ اللَّهُ[1]: (وقد ذكر الله هذه الكلمة ﴿حَسْبِيَ اللَّهُ﴾ [التوبة:١٢٩] في جلب المنفعة تارة، وفي رفع المضرة تارة، فالأولى في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِن فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة:٥٩] الآية، والثانية في قوله: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [آل عمران:١٧٣]، وفي قوله: ﴿وَإِن يُرِيدُوا أَن يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ هُوَ الَّذِي أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِ﴾ [الأنفال:٦٢].

وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِن فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ﴾، يتضمن الأمر بالرضا والتوكل، والرضا والتوكل يكتنفان المقدور، فالتوكل قبل وقوعه، والرِّضا بعد وقوعه، ولهذا كان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: **«اللَّهُمَّ بِعِلْمِكَ الْغَيْبَ وَبِقُدْرَتِكَ عَلَى الْخَلْقِ أَحْيِنِي مَا كَانَتِ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي، وَتَوَفَّنِي إِذَا كَانَتِ الْوَفَاةُ خَيْرًا لِي، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَشْيَتَكَ فِي الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، وَأَسْأَلُكَ كَلِمَةَ الْحَقِّ فِي الْغَضَبِ وَالرِّضَا وَأَسْأَلُكَ الْقَصْدَ فِي الْفَقْرِ وَالْغِنَى، وَأَسْأَلُكَ نَعِيمًا لَا يَنْفَدُ، وَأَسْأَلُكَ قُرَّةَ عَيْنٍ لَا تَنْقَطِعُ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ لَذَّةَ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِكَ، وَأَسْأَلُكَ الشَّوْقَ إِلَى لِقَائِكَ مِنْ غَيْرِ ضَرَّاءَ مُضِرَّةٍ، وَلَا فِتْنَةٍ مُضِلَّةٍ اللَّهُمَّ زَيِّنَّا بِزِينَةِ الْإِيمَانِ وَاجْعَلْنَا هُدَاةً مُهْتَدِينَ»**[2]. رواه أحمد، والنسائي من حديث عمار بن ياسر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ).

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٣٦).

(٢) رواه النسائي (١٢٢٨)، وأحمد (٤/ ٢٦٤)، وصححه ابن حبان (١٩٧١)، والحاكم (١/ ٧٠٥).

حكم تمني الابتلاء

يقول الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في معرض أن الإنسان لا يتمنى الابتلاء، بل عليه أن يسأل الله العافية، وأن عليه إذا ابتلى أن يصبر، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ(١):

(كان طائفة من المشائخ يعزمون على الرضا قبل وقوع البلاء، فإذا وقع انفسحت عزائمهم، كما يقع نحو ذلك في الصبر وغيره؛ كما قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴾ [آل عمران:١٤٣]، وقال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿٢﴾ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُوا۟ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿٣﴾ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِهِۦ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَٰنٌ مَّرْصُوصٌ ﴾ [الصف:٢-٤]، ولهذا كره للمرء أن يتعرض للبلاء بأن يوجب على نفسه ما لا يوجبه الله عليه بالعهد والنذر، ونحو ذلك، أو يطلب ولاية، أو يقدم على بلد فيه طاعون؛ كما ثبت في «الصحيحين» من غير وجه أن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نهى عن النذر، وقال: «**إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ مِنَ الْبَخِيلِ**»(٢).

وثبت عنه في «الصحيحين» أنه قال لعبد الرحمن بن سمرة: «**لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ، فَإِنَّكَ إِنْ أُعطِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وُكِلْتَ إِلَيْهَا، وَإِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ غَيرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا، وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَكَفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ**»(٣).

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٣٧)، والتحفة العراقية (٥٣).

(٢) رواه البخاري (٦٦٠٨)، ومسلم (١٦٣٩) عن ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) رواه البخاري (٦٦٢٢)، ومسلم (١٦٥٢).

وثبت عنه في «الصحيحين» أنه قال في الطاعون: «**إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ فَلَا تَقْدُمُوا عَلَيْهَا، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا مِنْهَا**»[(١)].

وثبت عنه في «الصحيحين» أنه قال: «**لَا تَتَمَنَّوْا لِقَاءَ الْعَدُوِّ وَاسْأَلُوا اللهَ الْعَافِيَةَ، وَلَكِنْ إِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا، وَاعْلَمُوا أَنَّ الْجَنَّةَ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ**»[(٢)].

وأمثال ذلك. مما يقتضي أن الإنسان لا ينبغي له أن يسعى فيما يوجب عليه أشياء، ويُحرِّم عليه أشياء، فيبخل بالوفاء كما يفعل كثير ممن يعاهد الله عهودًا على أمور، وغالب هؤلاء لا يبتلون بنقض العهود، ويقتضي أن الإنسان إذا ابتلى فعليه أن يصبر ويثبت، ولا ينكل حتى يكون من الرجال الموقنين القائمين بالواجبات، ولابد في جميع ذلك من الصبر، ولهذا كان الصبر واجبًا باتفاق المسلمين على أداء الواجبات، وترك المحظورات، ويدخل في ذلك الصبر على المصائب عن أن يجزع فيها، والصبر عن اتباع أهواء النفوس فيما نهى الله عنه.

وقد ذكر الله الصبر في كتابه في أكثر من تسعين موضعًا، وقرنه بالصلاة في قوله: ﴿ وَٱسْتَعِينُواْ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ ﴾ [البقرة:٤٥]، ﴿ ٱسْتَعِينُواْ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ [البقرة:١٥٣]، وقوله: ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِ... ﴾ إلى قوله: ﴿ وَٱصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [هود:١١٤-١١٥]، ﴿ فَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا ﴾ [طه:١٣٠]، ﴿ فَٱصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ ﴾ [غافر:٥٥] الآية.

---

(١) رواه البخاري (٥٧٢٩)، ومسلم (٢٢١٩) من حديث عبد الرحمن بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه البخاري (٣٠٢٥)، ومسلم (١٧٤٢) من حديث ابن أبي أوفى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وجعل الإمامة في الدين موروثة عن الصبر واليقين بقوله: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ ﴾ [السجدة:٢٤]، فالدين كلّه علم بالحق، وعمل به، والعمل به لابدَّ فيه من الصبر، بل وطلب علمه يحتاج إلى الصبر؛ كما قال معاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: عليكم بالعلم فإن طلبه لله عبادة، ومعرفته خشية، والبحث عنه جهاد، وتعليمه لمن لا يعلمه صدقة، ومذكراته تسبيح، به يعرف الله ويُعبد، وبه يمجد الله ويوحد، يرفع الله بالعلم أقوامًا يجعلهم للناس أئمة وقادة، يهتدون بهم، وينتهون إلى رأيهم.

فجعل البحث عن العلم من الجهاد، ولابدَّ في الجهاد من الصبر، ولهذا قال تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ ﴿١﴾ إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴿٢﴾ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [العصر:١-٣]، وقال تعالى: ﴿ وَاذْكُرْ عِبَادَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُولِي الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ ﴾ [ص:٤٥]، فالعلم النافع هو أصل الهدى، والعمل بالحق هو الرشاد، وضدَّ الأول الضلال، وضد الثاني الغَيْ، فالضلال العمل بغير علم، والغي اتباع الهوى.

قال تعالى: ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴿١﴾ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴾ [النجم:١-٢]، فلا ينال الهدى إلا بالعلم، ولا ينال الرشاد إلا بالصبر، ولهذا قال علي[1]: ألا إن الصبر من الإيمان بمنزلة الرأس من الجسد، فإذا انقطع الرأس بان الجسد، ثم رفع صوته، فقال: ألا لا إيمان لمن لا صبر له.

وأمَّا الرضا، فقد تنازع العلماء والمشائخ من أصحاب الإمام أحمد، وغيرهم في الرضا بالقضاء: هل هو واجب، أو مستحب؟

---

(١) رواه معمر في الجامع (١١/ ٤٦٩).

على قولين: فعلى الأول يكون من أعمال المقتصدين، وعلى الثاني يكون من أعمال المقربين.

قال عمر بن عبد العزيز: الرضا عزيز، ولكن الصبر معول المؤمن.

وقد روي عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّه قال لابن عباس: «**إِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَعْمَلَ للهِ بِالرِّضَا مَعَ الْيَقِينَ فَافْعَلْ، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ، فَإِنَّ فِي الصَّبْرِ عَلَى مَا تَكْرَهُ خَيْرًا كَثِيرًا**»[1].

ولهذا لم يجئ في القرآن إلا مَدْحُ الرَّاضِينَ لا إيجاب ذلك، وهذا في الرضا بما يفعله الرب بعبده من المصائب، كالمرض، والفقر، والزلزال؛ كما قال تعالى: ﴿وَٱلصَّٰبِرِينَ فِي ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ﴾ [البقرة:١٧٧]، وقال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُواْ﴾ [البقرة:٢١٤]، فالبأساء في الأموال، والضرَّاء في الأبدان، والزلزال في القلوب.

وأما الرضا بما أمر الله به، فأصله واجب وهو من الإيمان؛ كما قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الحديث الصحيح: «**ذَاقَ طَعْمَ الْإِيمَانِ مَنْ رَضِيَ بِاللهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيًّا**»[2]. وهو من توابع المحبَّة، قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾ [النساء:٦٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُواْ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ﴾ [التوبة:٥٩].

---

(١) سبق تخريجه (ص٥٦).

(٢) رواه مسلم (٣٤)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

ومن النوع الأول: ما رواه أحمد، والترمذي، وغيرهما عن سعد عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّه قال: «**مِنْ سَعَادَةِ ابْنِ آدَمَ اسْتِخَارَتُهُ اللهَ وَرِضَاهُ بِمَا قَسَمَ اللهُ لَهُ، وَمِنْ شَقَاوَةِ ابْنِ آدَمَ تَرْكُ اسْتِخَارَتِهِ للهِ وَسَخَطُهُ بِمَا قَسَمَ اللهُ لَهُ**»[١].

وأمَّا المنهيات من الكفر والفسوق والعصيان، فأكثر العلماء يقولون: لايشرع الرِّضا بها، كما لا تشرع محبتها. وقال قوم: ترضى من جهة كونها مضافة إلى الله، وتسخط من جهة كونها مضافة إلى العبد فعلًا وكسبًا.

وهذا القول لا ينافي الذي قبله، بل هما يعودان إلى أصل واحد، وهو سبحانه إنما قدَّر الأشياء لحكمة، فهي باعتبار تلك الحكمة محبوبة مرضية، وقد تكون في نفسها مكروهة مسخوطة).



(١) رواه الترمذي (٢١٥١)، وضعفه، وأحمد (١/ ١٦٨)، وصححه الحاكم (١/ ٦٩٩)، وحسنه الحافظ في الفتح (١١/ ١٨٤).

العلاقة بين الرضا بقضاء الله، وبين حمده

بيَّن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما بين الرضا بقضاء الله، وبين حمده من علاقة، فقال(١):

(والرِّضا وإن كان من أعمال القلوب، فكماله هو الحمد حتى إن بعضهم فسَّر الحمد بالرِّضا، ولهذا جاء في الكتاب والسُّنة حمدًا لله على كل حال، وذلك يتضمَّن الرضا بقضائه، وفي الحديث: «**أَوَّلُ مَنْ يُدْعَى إِلَى الْجَنَّةِ الْحَمَّادُونَ الَّذِينَ يَحْمَدُونَ اللهَ فِي السَّرَاءِ وَالضَّرَاءِ**»(٢).

وروي عن النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أنه كان إذا أتاه الأمر يسَّره، قال: «**الْحَمْدُ للهِ الَّذِي بِنِعْمَتِهِ تَتِمُّ الصَّالِحَاتُ**». **وإذا أتاه الأمر يسوؤه قال:** «**الْحَمْدُ للهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ**»(٣).

وفي «مسند الإمام أحمد» عن أبي موسى الأشعري عن النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قال: «**إِذَا قُبِضَ وَلَدُ الْعَبْدِ يَقُولُ اللهُ لِمَلَائِكَتِهِ: أَقَبَضْتُمْ وَلَدَ عَبْدِي؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ، فَيَقُولُ: أَقَبَضْتُمْ ثَمَرَةَ فُؤَادِهِ؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ، فَيَقُولُ: مَاذَا قَالَ عَبْدِي؟ فَيَقُولُونَ: حَمِدَكَ وَاسْتَرْجَعَ، فَيَقُولُ: ابْنُوا لِعَبْدِي بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ وَسَمُّوهُ: بَيْتَ الْحَمْدِ**»(٤). ونبينا محمد صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ هو صاحب لواء الحمد، وأمَّته الحمَّادون الذين يحمدون الله على السراء والضراء.

والحمد على الضراء يوجبه مشهدان:

أحدهما: علم العبد بأن الله سبحانه مستوجب لذلك، مستحق له لنفسه، فإنه أحسن كل شيء خلقه، وأتقن كل شيء، وهو العليم الحكيم، الخبير الرحيم.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٤٣)، والتحفة العراقية (٥٦).

(٢) رواه البزار (٢١٠٠) مختصر الزوائد، والطبراني في الكبير (١٢٣٤٥)، وحسنه الهيثمي (١٠/ ٩٥).

(٣) رواه ابن ماجه (٣٨٠٣)، وصححه الحاكم (١/ ٦٧٧)، والبوصيري في المصباح (٤/ ١٣١).

(٤) رواه الترمذي (١٠٢١) وقال: (حسن غريب)، وصححه ابن حبان (٢٩٤٨).

والثاني: علمه بأن اختيار الله لعبده المؤمن خير من اختياره لنفسه؛ كما روى مسلم في «صحيحه»، وغيره عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّه قال: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَقْضِي اللهُ لِلْمُؤْمِنِ قَضاءً إِلَّا كَانَ خَيْرًا لَهُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا لِلْمُؤْمِنِ، إِنْ أَصَابَتْهُ سَرَّاءُ شَكَرَ فَكَانَ خَيْرًا لَهُ، وَإِنْ أَصَابَتْهُ ضَرَّاءُ صَبَرَ فَكَانَ خَيْرًا لَهُ**»[1].

فأخبر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن كل قضاء يقضيه الله للمؤمن الذي يصبر على البلاء، ويشكر على السراء، فهوخير له، قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾ [إبراهيم:٥]، وذكرهما في أربعة مواضع من كتابه، فأمَّا من لايصبر على البلاء، ولا يشكر على الرخاء، فلا يلزم أن يكون القضاء خيرًا له، ولهذا أجيب من أورد هذا على ما يُقضى على المؤمن من المعاصي بجوابين:

أحدهما: أن هذا إنما يتناول ما أصاب العبد، لا ما فعله العبد؛ كما في قوله تعالى: ﴿مَّا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النساء:٧٩]، أي: من سراء ﴿وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء:٧٩]، أي: من ضراء، وكقوله: ﴿وَبَلَوْنَاهُم بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الأعراف:١٦٨]، أي: بالسراء والضراء؛ كما قال تعالى: ﴿وَنَبْلُوكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً﴾ [الأنبياء:٣٥]، وقال تعالى: ﴿إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا ...﴾ [آل عمران:١٢٠]، فالحسنات والسيئات يراد بها المسار والمضار، ويراد بها الطاعات والمعاصي.

والجواب الثاني: أن هذا في حق المؤمن الصبَّار الشكور، والذنوب تنقص الإيمان، فإذا تاب العبد أحبَّه الله، وقد ترتفع درجته بالتوبة.

قال بعض السلف: كان داود بعد التوبة خيرًا منه قبل الخطيئة، فمن قُضي له بالتوبة كان كما قال سعيد بن جبير: إن العبد ليعمل الحسنة، فيدخل بها النار، وإن العبد

---

(١) صحيح مسلم (٢٩٩٩) من حديث صهيب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

ليعمل السيئة، فيدخل بها الجنَّة، وذلك أنه يعمل الحسنة، فتكون نصب عينيه ويعجب بها، ويعمل السيئة وتكون نصب عينيه، فيستغفر الله ويتوب إليه منها، وقد ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنَّه قال: «**الْأَعْمَالُ بِالْخَوَاتِيمِ**»(١).

والمؤمن إذا فعل سيئة، فإن عقوبتها تندفع عنه بعشرة أسباب: أن يتوب فيتوب الله عليه، فإن التائب من الذنب كمن لا ذنب له، أو يستغفر فيغفر له، أو يعمل حسنات تمحوها، فإن الحسنات يذهبن السيئات، أو يدعو له إخوانه المؤمنون، ويستغفرون له حيًا وميتًا، أو يهدون له من ثواب أعمالهم ما ينفعه الله به، أو يشفع فيه نبيه محمد ﷺ، أو يبتليه الله تعالى في الدنيا بمصائب تكفِّر عنه، أو يبتليه في البرزخ بالصعقة فيكفر بها عنه، أو يبتليه الله في عرصات القيامة من أهوالها بما يكفَّر به عنه، أو يرحمه أرحم الراحمين، فمن أخطأته هذه العشرة، فلا يلومنَّ إلَّا نفسه.

فإذا كان المؤمن يعلم أن القضاء خير له إذا كان صبارًا شكورًا، أو كان قد استخار الله، وعلم أن من سعادة ابن آدم استخارته لله، ورضاه بما قسم الله له كان قد رضي بما هو خيرٌ له.

وفي الحديث الصحيح عن علي رضي الله عنه قال: «**إِنَّ اللهَ يَقْضِي بِالْقَضَاءِ، فَمَنْ رَضِيَ فَلَهُ الرِّضَا، وَمَنْ سَخِطَ فَلَهُ السُّخْطُ**»(٢)، ففي هذا الحديث الرَّضا، والاستخارة، فالرضا بعد القضاء، والاستخارة قبل القضاء، وهذا أكمل من الضرَّاء والصبر، فلهذا ذكر في ذاك الرضا، وفي هذا الصبر.

ثم إذا كان القضاء مع الصبر خيرًا له، فكيف مع الرَّضا؟

---

(١) رواه البخاري (٦٦٠٧) من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه.

(٢) رواه الترمذي (٢٣٩٦) وقال: حسن غريب، وابن ماجه (٤٠٣١).



ولهذا جاء في الحديث: «**المُصَابُ مَنْ حُرِمَ الثَّوَابَ**»[1].

في الأثر الذي رواه الشافعي في «مسنده»: أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لما مات سمعوا قائلًا يقول: يا آل بيت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إن في الله عزاء من كل مصيبة، وخلفًا من كل هالك، ودركًا من كل فائت، فبالله فثقوا، وإياه فارجوا، فإن المصاب من حرم الثواب، ولهذا لم يؤمر بالحزن المنافي للرِّضا قط مع أنه لا فائدة فيه، فقد يكون فيه مضرَّة، لكنه يعفى عنه إذا لم يقترن بها يكرهه الله، لكن البكاء على الميت على وجه الرحمة حسن مستحب، وذلك لا ينافي الرِّضا، بخلاف البكاء عليه لفوات حظه منه.

وبهذا يعرف معنى قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لما بكى على الميت، وقال: «**إِنَّ هَذِهِ رَحْمَةٌ جَعَلَهَا اللهُ فِي قُلُوبِ عِبَادِهِ، وَإِنَّمَا يَرْحَمُ اللهُ مِنْ عِبَادِهِ الرُّحَمَاءَ**»[2]. فإن هذا ليس كبكاء من يبكي لِحَظِّه لا لرحمة الميت).



---

(١) رواه الشافعي (٣٦١)، والحاكم (٣/ ٥٩)، والبيهقي (٤/ ٦٠) وضعفه، ورواه ابن سعد (٢/ ٢٥٩) منقطعًا.

(٢) رواه البخاري (١٢٨٤)، ومسلم (٩٢٣) عن أسامة بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

التوحيد هو أصل الدين

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ(١): (التوحيد هو أصل الدي،ن ومحور دعوة الرسل عَلَيۡهِمُ ٱلسَّلَامُ، ونبينا صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ هو الذي أقام الله به الدين الخالص لله دين التوحيد، وقمع به المشركين: من كان مشركًا في الأصل، ومن الذين كفروا من أهل الكتاب، وقال صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فيما رواه الإمام أحمد، وغيره: «**بُعِثْتُ بِالسَّيْفِ حَتَّى يُعْبَدَ اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَجُعِلَ رِزْقِي تَحْتَ ظِلِّ رُمْحِي، وَجُعِلَ الذِّلَّةُ وَالصَّغَارُ عَلَى مَنْ خَالَفَ أَمْرِي، وَمَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ**»(٢).

وقال تعالى: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفّٗا﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّ إِلَٰهَكُمۡ لَوَٰحِدٞ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّهُمۡ كَانُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَهُمۡ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسۡتَكۡبِرُونَ ٣٥ وَيَقُولُونَ أَئِنَّا لَتَارِكُوٓاْ ءَالِهَتِنَا لِشَاعِرٖ مَّجۡنُونِۭ ٣٦ بَلۡ جَآءَ بِٱلۡحَقِّ وَصَدَّقَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ إلى قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ رِزۡقٞ مَّعۡلُومٞ ٤١ فَوَٰكِهُۖ وَهُم مُّكۡرَمُونَ﴾ [الصافات:١-٤٢]، إلى ما ذكره من قصص الأنبياء في التوحيد وإخلاص الدين لله، إلى قوله: ﴿سُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾، ﴿إِلَّا عِبَادَ ٱللَّهِ ٱلۡمُخۡلَصِينَ﴾ [الصافات:١٥٩-١٦٠].

وفي الجملة، فهذا الأصل في سورة «الأنعام»، و«الأعراف»، و«النور»، و«آل طسم»، و«آل حم»، و«المر»، وسور المفصل وغير ذلك من السور المكِّية، ومواضع من السور المدنية كثير ظاهر، فهو أصل الأصول، وقاعدة الدين حتى في سورتي الإخلاص: ﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [الكافرون:١]، و﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص:١]، وهاتان السورتان كان النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ يقرأ بهما في صلاة التطوَّع كركعتي الطواف، وسنَّة الفجر، وهما

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٥٣)، والتحفة (٦١).

(٢) رواه أحمد (٢/ ٥٠)، وأبو داود (٤٠٣١)، وحسنه الألباني.



متضمنتان للتوحيد، فأما ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾، فهي متضمنة للتوحيد العملي الإرادي، وهو إخلاص الدين لله بالقصد والإرادة، وأمَّا سورة ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، فمتضمنة للتوحيد القولي العلمي؛ كما ثبت في «الصحيحين» عن عائشة: أن رجلًا كان يقرأ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، فقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**سَلُوهُ لِمَ يَفْعَلُ ذَلِكَ**»؟، فقال: لأنها صفة الرحمن، فأنا أحب أن أقرأ بها. فقال: «**أَخْبِرُوهُ أَنَّ اللهَ يُحِبُّهُ**»[1].

ولهذا تضمنت هذه السورة من وصف الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الذي ينفي قول أهل التعطيل، وقول أهل التمثيل ما صارت به هي الأصل المعتمد في مسائل الذات، لكن المقصود هنا هو التوحيد العملي، وهو إخلاص الدين لله، وإن كان أحد النوعين مرتبطًا بالآخر، فلا يوجد أحد من أهل التعطيل الجهمية، وأهل التمثيل المشبهة إلَّا وفيه نوع من الشرك العملي؛ إذ أصل قولهم فيه شرك، وتسوية بين الله وبين خلقه، أو بينه وبين المعدومات، كما يسوي المعطلة بينه وبين المعدمات في الصفات السلبية التي لا تستلزم مدحًا، ولا ثبوت كمال، أو يسوَّون بينه وبين الناقص من الموجودات في صفات النقص، وكما يسوَّون هم ومن ضاهاهم من المماثلة بينه وبين المخلوقات في حقائقها حتى قد يعبدونها، فيعدلون بربهم، ويجعلون له أندادًا، ويسوَّون المخلوقات برب العالمين، واليهود كثيرًا ما يعدلون الخالق بالمخلوق، ويمثِّلونه به حتى يصفوا الله بالعجز والفقر والبخل، ونحو ذلك من النقائص التي يجب تنزيهه عنها، وهي من صفات خلقه، والنصارى كثيرًا ما يعدلون المخلوق بالخالق حتى يجعلوا في المخلوقات من نعوت الربوبية، وصفات الإلهية، ويجوِّزون له ما لا يصلح إلَّا للخالق- سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عمَّا يقول الظالمون علوًّا كبيرًا.

---

(١) رواه البخاري (٧٣٧٥)، ومسلم (٧١٣) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

والله سبحانه قد أمرنا أن نسأله أن يهدينا الصراط المستقيم، صراط الذين أنعم عليهم من النبيِّين والصدِّيقين والشهداء والصالحين غير المغضوب عليهم ولا الضالين، وقد قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**الْيَهُودُ مَغْضُوبٌ عَلَيْهِمْ، وَالنَّصَارَى ضَالُّونَ**»(١).

ومن هذه الأمة من فيه شبه من هؤلاء وهؤلاء؛ كما قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ حَذْوَ الْقُذَّةِ بِالْقُذَّةِ حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ لَدَخَلْتُمُوهُ**». قالوا: يا رسول الله اليهود والنصارى، قال: «**فَمَنْ**»؟ والحديث في «الصحيحين»(٢).

فإذا كان أصل العمل الديني هو إخلاص الدين لله، وهو إرادة الله وحده، فالشيء المراد لنفسه هو المحبوب لذاته، وهذا كمال المحبَّة، لكن أكثر ما جاء المطلوب مسمى باسم العبادة؛ كقوله: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات:٥٦]، وقوله: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾ [البقرة:٢١] وأمثال هذا، والعبادة تتضمَّن كمال الحب ونهايته، وكمال الذلِّ ونهايته، فالمحبوب الذي لا يعظم، ولا يذل له لا يكون معبودًا، والمعظم الذي لا يحب لا يكون معبودًا، ولهذا قال تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ ﴾ [البقرة:١٦٥]، فبيَّن سبحانه أن المشركين بربهم الذين يتَّخذون من دون أندادًا وإن كانوا يحبونهم كما يحبون الله، فالذين آمنوا أشد حبًّا لله منهم لله ولأوثانهم؛ لأن المؤمنين أعلم بالله، والحب تبع العلم، ولأن المؤمنين جعلوا جميع حبِّهم لله وحده، وأولئك جعلوا بعض حبهم لغيره، وأشركوا بينه وبين الأنداد في الحب، ومعلوم أن ذلك أكمل.

قال تعالى: ﴿ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَـٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا ۚ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الزمر:٢٩]، واسم المحبة فيه إطلاق

---

(١) سبق (ص٤٩).

(٢) رواه البخاري (٧٣٢٠)، ومسلم (٢٦٦٩) من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نحوه.

وعموم، فإن المؤمن يحب الله، ويحب رسله، وأنبياءه، وعباده المؤمنين، وإن كان ذلك من محبة الله، وإن كانت المحبة التي لله لا يستحقها غيره، ولهذا جاءت محبة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ مذكورة بما يختص به سبحانه من العبادة، والإنابة إليه، والتبتّل له، ونحو ذلك، فكل هذه الأسماء تتضمَّن محبة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ثم إنه كما بيَّن أن محبَّته أصل الدين، فقد بيَّن أن كمال الدين بكمالها، ونقصه بنقصها، فإن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**رَأْسُ الأَمْرِ الإِسْلَامُ، وَعَمُودُهُ الصَّلَاةُ، وَذِرْوَةُ سَنَامِهِ الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللهِ**»[1].

فأخبر أن الجهاد ذروة سنام العمل وهو أعلاه وأشرفه، وقد قال تعالى: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَجَٰهَدَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا يَسْتَوُۥنَ عِندَ ٱللَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [التوبة:١٩-٢٢]، والنصوص في فضل الجهاد وأهله كثيرة، وقد ثبت أنه أفضل ما تطوَّع به العبد، والجهاد دليل المحبة الكاملة، قال تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ...﴾ الآية [التوبة:٢٤]، وقال تعالى في صفة المحبِّين المحبوبين: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ...﴾ [المائدة:٥٤]، فوصف المحبوبين المحبِّين بأنهم أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين، وأنَّهم يجاهدون في سبيل الله، ولا يخافون لومة لائم).

---

(١) رواه الترمذي (٢٦١٦) وقال: (حسن صحيح)، والنسائي (١١٣٩٤)، وابن ماجه (٣٩٧٣)، وأحمد (٥/ ٢٣١)، وصححه الحاكم (٢/ ٨٦).

محبة الله، وثمراتها

يواصل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ حديثه في موضوع محبة الله تعالى، وعلاماتها، وثمراتها، فيقول[١]: (إن المحب يحبَّ ما يحب محبوبه، ويبغض ما يبغض محبوبه، ويوالي من يواليه، ويعادي من يعاديه، ويرضى لرضاه، ويغضب لغضبه، ويأمر بما يأمر به، وينهى عمَّا ينهى عنه، فهو موافق له في ذلك، وهؤلاء هم الذين يرضي الرب لرضاهم، ويغضب لغضبهم؛ إذ هم إنما يرضونه لرضاه، ويغضبون لغضبه؛ كما قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأبي بكر في طائفة فيهم صهيب وبلال: «**لَعَلَّكَ أَغْضَبْتَهُمْ؟ لَئِنْ كُنْتَ أَغْضَبْتَهُمْ لَقَدْ أَغْضَبْتَ رَبَّكَ**». فقال لهم: يا إخواني هل أغضبتكم؟ قالوا: لا، يغفر الله لك يا أبا بكر. وكان قد مرَّ بهم أبو سفيان بن حرب، فقالوا: ما أخذت السيوف من عدوَّ الله مأخذها، فقال لهم أبو بكر: أتقولون هذا لسيد قريش؟ وذكر أبو بكر ذلك للنبي[٢] صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقال له ما تقدم؛ لأن أولئك إنما قالوا ذلك غضبًا لله؛ لكمال ما عندهم من الموالاة لله ورسوله، والمعاداة لأعداء الله ورسوله.

ولهذا قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الحديث الصحيح فيما يروى عن ربه: «**وَلَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، فَبِي يَسْمَعُ، وَبِي يُبْصِرُ، وَبِي يَبْطِشُ وَبِي يَمْشِي وَلَئِنْ سَأَلَنِي لَأُعْطِيَنَّهُ، وَلَئِنِ اسْتَعَاذَنِي لَأُعِيذَنَّهُ، وَمَا تَرَدَّدْتُ فِي شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدُّدِي عَنْ قَبْضِ نَفْسِ عَبْدِي الْمُؤْمِنِ يَكْرَهُ الْمَوْتَ وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ، وَلَابُدَّ لَهُ مِنْهُ**»[٣].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٥٨)، والتحفة (٦٤).

(٢) رواه مسلم (٢٥٠٤)، من حديث عائذ بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) رواه البخاري (٦٥٠٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فبيَّن سبحانه أنه يتردَّد؛ لأن التردد تعارض إرادتين، وهو سبحانه يحب ما يحبه عبده، ويكره ما يكرهه، وهو يكره الموت، فهو يكرهه؛ كما قال: «وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ»، وهو سبحانه قد قضى بالموت، فهو يريد أن يموت، فسمَّى ذلك ترددًا، ثم بيَّن أنه لابدَّ من وقوع ذلك.

وهذا اتفاق واتِّحاد في المحبوب المرضي المأمور به، والمبغض المكروه المنهي عنه، وقد يقال له: اتحادٌ نوعيٌّ، وصفي، وليس ذلك اتحاد الذاتين، فإن ذلك محال ممتنع، والقائل به كافر، وهو قول النصارى، والغالية من الرافضة، والنساك، كالحلاجية، ونحوهم، وهو الاتحاد المقيَّد في شيء بعينه، وأمَّا الاتحاد المطلق الذي هو قول أهل وحدة الوجود الذين يزعمون أن وجود المخلوق هو عين وجود الخالق، فهذا تعطيل للصانع، وجحود له، وهو جامع لكل شرك، فكما أن الاتحاد نوعان، فكذلك الحلول نوعان، قوم يقولون بالحلول المقيد في بعض الأشخاص، وقوم يقولون بحلوله في كل شيء، وهم الجهمية الذين يقولون: إن ذات الله في كل مكان، وقد يقع لبعض المصطلحين أهل الفناء في المحبَّة أن يغيب بمحبوبه عن نفسه وحبه، ويغيب بمذكوره عن ذكره، وبمعروفه عن معرفته، وبموجوده عن وجوده حتى لا يشهد إلَّا محبوبه، فيظن في زوال تمييزه، ونقص عقله وسكره أنه هو محبوبه؛ كما قيل: إن محبوبًا وقع في اليَمِّ فألقى المحب نفسه خلفه، فقال: أنا وقعت، فأنت ما الذي أوقعك؟ فقال: غبت بك عني فظننت أنك أني، فلا ريب أن هذا خطأ وضلال، فالفناء الذي يفضي بصاحبه إلى مثل هذا حال ناقص، ولهذا لم يرد مثل هذا عن الصحابة الذين هم أفضل هذه الأمَّة، ولا عن نبينا محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهو أفضل الرسل.

وإن كانت المحبة التامَّة مستلزمة لموافقة المحبوب في محبوبه ومكروهه وولايته وعداوته، فمن المعلوم أن من أحبَّ الله المحبة الواجبة، فلابدَّ أن يبغض أعداءه، ولابدَّ

أن يحبَّ ما يحبه من جهادهم؛ كما قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِهِۦ صَفّٗا كَأَنَّهُم بُنۡيَٰنٞ مَّرۡصُوصٞ ﴾ [الصف:٤]، والمحبَّ التام لا يؤثر فيه لوم اللائم، وعذل العاذل، بل ذلك يغريه بملازمة المحبَّة؛ كما قد قال أكثر الشعراء في ذلك، وهؤلاء هم أهل الملام المحمود، وهم الذين لا يخافون من يلومهم على ما يحب الله ويرضاه من جهاد أعدائه، فإن الملام على ذلك كثير، وأمَّا الملام على فعل ما يكرهه الله، أو ترك ما أحبه، فهو لوم بحق، وليس من المحمود الصبر على هذا الملام، بل الرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل، وبهذا يحصل الفرق بين الملامية الذين يفعلون ما يحبه الله ورسوله، ولا يخافون في الله لومة لائم في ذلك، وبين الملامية الذين يفعلون ما يبغضه الله ورسوله، ويصبرون على الملام في ذلك.

وإذا كانت المحبَّة أصل كل عمل ديني، فالخوف والرجاء، وغيرهما يستلزم المحبَّة، ويرجع إليها، فإن الراجي الطامع إنما يطمع فيما يحبه لا فيما يبغضه، والخائف يفرَّ من المخوف لينال المحبوب، قال تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ وَيَرۡجُونَ رَحۡمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ ﴾ [الإسراء:٥٧]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أُوْلَٰٓئِكَ يَرۡجُونَ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة:٢١٨]، ورحمته اسم جامع لكل خير، وعذابه اسم جامع لكل شر، ودار الرحمة الخالصة هي الجنَّة، ودار العذاب الخالص هي النار، وأمَّا الدنيا، فدار امتزاج، فالرجاء وإن تعلق بدخول الجنَّة، فالجنَّة اسم جامع لكل نعيم، وأعلاه النظر إلى وجه الله؛ كما في «صحيح مسلم» عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن صهيب عن النبي ﷺ قال: «**إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ نَادَى مُنَادٍ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ إِنَّ لَكُمْ عِنْدَ اللهِ مَوْعِدًا يُرِيدُ أَنْ يُنْجِزَكُمُوهُ، فَيَقُولُونَ: مَا هُوَ؟ أَلَمْ يُبَيِّضْ وُجُوهَنَا؟ أَلَمْ يُثَقِّلْ مَوَازِينَنَا وَيُدْخِلْنَا الْجَنَّةَ وَيُنْجِنَا مِنَ**



النَّارِ؟ قَالَ: فَيَكْشِفُ الْحِجَابَ فَيَنْظُرُونَ إِلَيْهِ، فَمَا أَعْطَاهُمْ شَيْئًا أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنَ النَّظَرِ إِلَيْهِ»(١). وهو الزيادة، يعني: التي ذكرها الله في قوله: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس:٢٦]، وفي قوله: ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق:٣٥]).



(١) رواه مسلم (١٨١).

الرد على الصوفية الذين يزعمون أنهم يعبدون الله بالمحبة فقط

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الردَّ على الصوفية الذين يقولون: ما عبدتك شوقًا إلى جنتك، ولا خوفًا من نارك، وإنما عبدتك شوقًا إلى رؤيتك، يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(١)]:

(فإن هذا القائل ظنَّ هو ومن اتبَّعه أن الجنَّة لا يدخل في مسماها إلَّا الأكل والشرب واللباس والنكاح والسماع، ونحو ذلك مما فيه التمتَّع بالمخلوقات، كما يوافقه على ذلك من ينكر رؤية الله من الجهمية، أو من يُقرُّ بها، ويزعم أنه لا تمتع بنفس رؤية الله؛ كما يقوله طائفة من المتفقهة، فهؤلاء متَّفقون على أن مسمَّى الجنَّة والآخرة لا يدخل فيه إلَّا التمتع بالمخلوقات، ولهذا قال بعض من غلط من المشائخ لما سمع قوله تعالى: ﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْأَخِرَةَ﴾ [آل عمران:١٥٢]، قال: فأين من يريد الله؟

وقال آخر في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ﴾ [التوبة:١١١]، قال: إذا كانت النفوس والأموال بالجنَّة فأين النظر إليه؟ وكل هذا لظنَّهم أن الجنَّة لا يدخل فيها النظر.

والتحقيق: أن الجنَّة هي الدار الجامعة لكل نعيم، وأعلى ما فيها النظر إلى وجه الله، وهو من النعيم الذي ينالونه في الجنَّة، كما أخبرت به النصوص، وكذلك أهل النار، فإنهم محجوبون عن ربِّهم يدخلون النار).

ثم ردَّ الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ على الذين يقولون: إن العبد يجب ألا تكون له إرادة، ولا محبَّة، ويعتبرون ذلك من كمال العبودية، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٦٢)، والتحفة العراقية (٦٦).

(فالعبد لا يتصوَّر أن يتحرَّك قط إلَّا عن إرادة ومحبَّة وبغض، ولهذا قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَصْدَقُ الْأَسْمَاءِ حَارِثٌ وَهَمَّامٌ**»[(١)]. فكل إنسان له حرث وهو العمل، وله هم وهو أصل الإرادة، ولكن تارة يقوم بالقلب من محبَّة الله ما يدعوه إلى طاعته، ومن إجلاله، والحياء منه ما ينهاه عن معصيته؛ كما قال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: نِعْم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه. أي: هو لم يعصه ولو لم يخفه، فكيف إذا خافه؟ فإن إجلاله وإكرامه لله يمنعه من معصيته، فالراجي الخائف إذا تعلق بخوفه، ورجائه بالتعذيب باحتجاب الرَّب عنه، والتنعَّم بتجلِّيه له، فمعلوم أن هذا من توابع محبَّته له، فالمحبة هي التي أوجبت محبَّة التجلِّي، والخوف من الاحتجاب، وإن تعلق خوفه ورجاؤه بالتعذيب بمخلوق، والتنَّعم به، فهذا إنما يطلب ذلك بعبادة الله المستلزمة محبَّته، ثم إذا وجد حلاوة محبَّة الله وجدها أحلى من كل محبَّة، ولهذا يكون اشتغال أهل الجنَّة بذلك أعظم من كل شيء؛ كما في الحديث: «**أَنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ يُلْهَمُونَ التَّسْبِيحَ كَمَا يُلْهَمُونَ النَّفَسَ**»[(٢)]، وهو يبين غاية تنعمهم بذكر الله ومحبَّته، فالخوف من التعذيب بمخلوق، والرجاء له يسوقه إلى محبَّة الله التي هي الأصل.

وهذا كلِّه ينبني على أصل المحبة، فيقال: قد نطق الكتاب والسنة بذكر محبَّة العباد المؤمنين؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البقرة:١٦٥]، وقوله: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة:٥٤]، وقوله تعالى: ﴿أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ﴾ [التوبة:٢٤]، وفي «الصحيحين»[(٣)] عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّه قال: «**ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ: أَنْ يَكُونَ اللهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَأَنْ يُحِبَّ**

---

(١) رواه أبو داود (٤٩٥٠)، والنسائي (٣٥٦٥) وضعفه.

(٢) رواه مسلم (٢٨٣٥) من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) رواه البخاري (١٦)، ومسلم (٤٣) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

المَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا للهِ، وَأَنْ يَكْرَهَ أَنْ يَرجِعَ فِي الْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْقَذَهُ اللهُ مِنْهُ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ». بل محبَّة رسول الله صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وجبت لمحبة الله؛ كما في قوله تعالى: ﴿أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾، وكما في «الصحيحين» عن النبي صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أنَّه قال: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَلَدِهِ، وَوَالِدِهِ، وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ**»(١).

وفي «صحيح البخاري» عن عمر بن الخطاب أنَّه قال: «وَاللهِ يَا رَسُولَ اللهِ لَأَنْتَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ كُلِّ أَحَدٍ إِلَّا مِنْ نَفْسِي فَقَالَ: **لَا يَا عُمَرُ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْك مِنْ نَفْسِك**، فَقَالَ: فَأَنْتَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ نَفْسِي قَالَ: **الْآنَ يَا عُمَرُ**»(٢).

وكذلك محبَّة صحابته وقرابته؛ كما في «الصحيح» عن النبي صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أنَّه قال: «**آيَةُ الْإِيمَانِ حُبُّ الْأَنْصَارِ، وَآيَةُ النِّفَاقِ بُغْضُ الْأَنْصَارِ**»(٣).

وقال: «**لَا يُبْغِضُ الْأَنْصَارَ رَجُلٌ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ**»(٤).

وقال علي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «إِنَّهُ لَعَهْدُ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ إِلَيَّ أَنَّهُ لَا يُحِبُّنِي إِلَّا مُؤْمِنٌ وَلَا يُبْغِضُنِي إِلَّا مُنَافِقٌ»(٥).

وفي «السنن» أنَّه قال للعباس: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يُحِبُّوكُمْ للهِ وَلِقَرَابَتِي**»(٦). يعني: بني هاشم.

---

(١) رواه البخاري (١٥)، ومسلم (٤٤) من حديث أنس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

(٢) صحيح البخاري (٦٦٣٢).

(٣) رواه البخاري (١٧)، ومسلم (٧٤) من حديث أنس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

(٤) رواه مسلم (٧٧) من حديث أبي سعيد رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

(٥) رواه مسلم (٧٨) من حديث علي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

(٦) رواه ابن ماجه (١٤٠)، وأحمد (١/ ٢٠٧)، وابن نصر في الصلاة (٤٧٠)، وضعفه الذهبي.

وقد روي حديث عن ابن عباس مرفوعًا أنَّه قال: «**أَحِبُّوا اللهَ لِمَا يَغْذُوكُمْ بِهِ مِنْ نِعَمِهِ، وَأَحِبُّونِي لِحُبِّ اللهِ، وَأَحِبُّوا أَهْلِي بِحُبي**»[1].

وأمَّا محبة الرب عَزَّوَجَلَّ لعبده، فقال تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء:١٢٥]، وقال تعالى: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة:٥٤]، وقال تعالى: ﴿وَأَحْسِنُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة:١٩٥]، ﴿وَأَقْسِطُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات:٩]، ﴿فَأَتِمُّوٓا۟ إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة:٤]، ﴿فَمَا ٱسْتَقَٰمُوا۟ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُوا۟ لَهُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة:٧].

وأمَّا الأعمال التي يحبُّها الله من الواجبات والمستحبَّات الظاهرة والباطنة، فكثيرة معروفة، وكذلك حبَّه لأهلها، وهم المؤمنون أولياء الله المتَّقون، وهذه المحبَّة حق كما نطق بها الكتاب والسنَّة، والذي عليه سلف الأمة، وأئمتَّها، وأهل السنَّة والحديث، وجميع مشائخ الدين المتَّبعين أن الله سبحانه محبوب لذاته محبَّة حقيقية، بل هي أكمل محبة، فإنها كما قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البقرة:١٦٥]، وكذلك هو سبحانه يحب عباده المؤمنين محبة حقيقية.

وأنكرت الجهمية حقيقة المحبة من الطرفين زعمًا منهم أن المحبة لا تكون إلَّا لمناسبة بين المحب والمحبوب، وأنه لا مناسبة بين القديم والمحدث توجب المحبَّة، وكان أوَّل من ابتدع هذا في الإسلام هو الجعد بن درهم في أوائل المائة الثانية، فضحى به خالد بن عبد الله القسري أمير العراق والمشرق بواسط، خطب الناس يوم الأضحى، فقال: أيها الناس ضحوا تقبَّل الله ضحاياكم، فإني مضح بالجعد بن درهم، إنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلًا، ولم يكلم موسى تكليمًا. ثم نزل فذبحه، وكان قد أخذ هذا المذهب عنه الجهم بن

---

(١) رواه الترمذي (٣٧٨٩) وقال: (حسن غريب)، وضعفه ابن عدي في الكامل (٧/ ١١١).

صفوان، فأظهره، وناظر عليه فقتله سلم بن أحوز أمير خراسان بها، ثم انتقل ذلك إلى المعتزلة أتباع عمرو بن عبيد، وظهر قولهم أثناء خلافة المأمون حتى امتُحن أئمة الإسلام، ودُعوا إلى الموافقة لهم على ذلك.

وأصل قولهم هذا مأخوذ عن المشركين والصابئة من البراهمة والمتفلسفة، ومبتدعة أهل الكتاب الذين يزعمون أن الربَّ ليس له صفة ثبوتية أصلًا، وهؤلاء هم أعداء إبراهيم الخليل، وهم يعبدون الكواكب، ويبنون الهياكل للعقول، وللنجوم، وغيرها).



محبة الله ورسوله أعظم الواجبات

يبيِّن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ حكم محبة الله ورسوله، وما لها من الأهمية، والآثار العظيمة في حياة المسلم، فيقول[١]:

(محبة الله ورسوله من أعظم واجبات الإيمان، وأكبر أصوله، وأجلِّ قواعده، بل هي أصل كل عمل من أعمال الإيمان والدين، كما أن التصديق به أصل كل قول من أقوال الإيمان والدين، فإن كل حركة في الوجود إنما تصدر عن محبَّة، إمَّا عن محبة محمودة، وإمَّا عن محبة مذمومة، فجميع الأعمال الإيمانية الدينية لا تصدر إلَّا عن المحبة المحمودة، وأصل المحبَّة المحمودة هي محبة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ إذ العمل الصادر عن محبة مذمومة عند الله لا يكون عملًا صالحًا، بل جميع الأعمال الدينية الإيمانية لا تصدر إلَّا عن محبة الله، فإن الله سبحانه لا يقبل من الأعمال إلَّا ما أُريد به وجهه؛ كما ثبت في الصحيح عن النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أنَّه قال: «**يَقُولُ اللهُ** عَزَّوَجَلَّ: **أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشِّرْكِ، فَمَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ غَيْرِي فَأَنَا مِنْهُ بَرِيءٌ، وَهُوَ كُلُّهُ لِلَّذِي أَشْرَكَ**»[٢].

وثبت في «الصحيح» حديث الثلاثة الذين هم أوَّل من تسعر بهم النار: القارئ المرائي، والمجاهد المرائي، والمتصدقَّ المرائي[٣]، بل إخلاص الدين لله هو الدين الذي لا يقبل الله سواه، وهو الذي بعث به الأوَّلين والآخرين من الرسل، وأنزل به جميع الكتب، واتَّفق عليه أئمة أهل الإيمان، وهذا هو خلاصة الدعوة النبوية، وهو قطب القرآن الذي تدور عليه رحاه.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٤٨)، والتحفة (٥٩).

(٢) رواه مسلم (٢٩٨٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

(٣) رواه مسلم (١٩٠٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

قال تعالى: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ۝١ إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ۝٢ أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ ۚ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِى مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ كَٰذِبٌ كَفَّارٌ﴾ [الزمر:١-٣].

والسورة كلُّها عامتها في هذا المعنى؛ كقوله: ﴿قُلْ إِنِّىٓ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ۝١١ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الزمر:١١-١٢]، إلى قوله: ﴿قُلِ ٱللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَّهُۥ دِينِى﴾ [الزمر:١٤]، إلى قوله: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ۖ وَيُخَوِّفُونَكَ بِٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ﴾ [الزمر:٣٦] إلى قوله: ﴿قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِىَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ﴾ [الزمر:٣٨] الآية، إلى قوله: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَ ۚ قُلْ أَوَلَوْ كَانُوا۟ لَا يَمْلِكُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَعْقِلُونَ ۝٤٣ قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا ۖ لَّهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ۝٤٤ وَإِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحْدَهُ ٱشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ ۖ وَإِذَا ذُكِرَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [الزمر:٤٣-٤٥] إلى قوله: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ﴾ [الزمر:٦٤] إلى قوله: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [الزمر:٦٦].

وقال تعالى فيما قصَّه من قصة آدم وإبليس أنَّه قال: ﴿وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝٣٩ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [الحجر:٣٩-٤٠]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ﴾ [الحجر:٤٢]، وقال: ﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ لَهُۥ سُلْطَٰنٌ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٩٩ إِنَّمَا سُلْطَٰنُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُۥ وَٱلَّذِينَ هُم بِهِۦ مُشْرِكُونَ﴾ [النحل:٩٩-١٠٠]، فبيَّن أن سلطان الشيطان، وإغواءه إنما هو لغير المخلصين، ولهذا قال في قصة يوسف: ﴿كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ ۚ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [يوسف:٢٤]، وأتباع الشيطان هم أصحاب النار؛ كما قال

تعالى: ﴿ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [ص:٨٥]، وقال سبحانه: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [النساء:٤٨]، وهذه الآية في حق من لم يتب، ولهذا خصَّص الشرك، وقيَّد ما سواه بالمشيئة، فأخبر أنَّه لا يغفر الشرك لمن لم يتب منه، وما دونه يغفره لمن يشاء، وأمَّا قوله: ﴿ قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾ [الزمر:٥٣]، فتلك في حق التائبين، ولهذا عمَّ وأطلق، وسياق الآية يبيِّن ذلك مع سبب نزولها.

وقد أخبر سبحانه أن الأوَّلين والآخرين إنما أمروا ذلك في غير موضع، كالسورة التي قرأها النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على أبي[1] لما أمره الله تعالى أن يقرأها عليه قراءة إبلاغ، وإسماع بخصوصه، فقال: ﴿ وَمَا تَفَرَّقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ ﴿٤﴾ وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ﴾ [البينة:٤-٥]. وهذا حقيقة قول: لا إله إلا الله، وبذلك بعث جميع الرسل، قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء:٢٥]، وقال: ﴿ وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ ﴾ [الزخرف:٤٥]، وقال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ ﴾ [النحل:٣٦]، وجميع الرسل افتتحوا دعوتهم بهذا الأصل؛ كما قال نوح عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ﴾ [الأعراف:٥٩]، وكذلك هود، وصالح، وشعيب، وغيرهم، كلٌّ يقول: ﴿ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ﴾ [الأعراف:٥٩]، لاسيما أفضل الرسل الذين اتخذ الله كلاهمًا خليلًا: إبراهيم ومحمد عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، فإن هذا الأصل بينَّه الله بهما، وأيَّدهما فيه، ونشره بهما، فإبراهيم هو الإمام الذي قال الله فيه: ﴿ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ﴾ [البقرة:١٢٤]، وفي ذريته جعل النبوة والكتاب والرسل، فأهل هذه النبوة

(١) رواه البخاري (٣٨٠٩)، ومسلم (٧٩٩) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والرسالة من آله الذين بارك الله عليهم، قال سبحانه: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ ﴿٢٧﴾ وَجَعَلَهَا كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً فِى عَقِبِهِۦ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الزخرف:٢٦-٢٨]، فهذه الكلمة هي كلمة الإخلاص لله، وهي البراءة من كل معبود إلَّا من الخالق الذي فطرنا).



معنى تزكية النفس والقلب

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تزكية النفس والقلب[(١)]:

(فزكاة القلب؛ بحيث ينمو ويكمل، قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾ [النور:٢١]، وقال تعالى: ﴿وَإِن قِيلَ لَكُمُ ٱرْجِعُوا۟ فَٱرْجِعُوا۟ ۖ هُوَ أَزْكَىٰ لَكُمْ﴾ [النور:٢٨]، وقال تعالى: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا۟ مِنْ أَبْصَـٰرِهِمْ وَيَحْفَظُوا۟ فُرُوجَهُمْ ۚ ذَٰلِكَ أَزْكَىٰ لَهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ [النور:٣٠]، وقال تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ﴾ [الأعلى:١٤-١٥]، وقال تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴿٩﴾ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا﴾ [الشمس:٩-١٠]، وقال تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾ [عبس:٣]، وقال تعالى: ﴿فَقُلْ هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ ﴿١٨﴾ وَأَهْدِيَكَ إِلَىٰ رَبِّكَ فَتَخْشَىٰ﴾ [النازعات:١٨-١٩]، فالتزكية وإن كان أصلها النماء والبركة وزيادة الخير، فإنما تحصل بإزالة الشر، فلذلك صار التزكى يجمع هذا وهذا.

وقال: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَـٰهُكُمْ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ فَٱسْتَقِيمُوٓا۟ إِلَيْهِ وَٱسْتَغْفِرُوهُ ۗ وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ ﴿٦﴾ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُم بِٱلْـَٔاخِرَةِ هُمْ كَـٰفِرُونَ﴾ [فصلت:٦-٧]، وهي التوحيد والإيمان الذي به يزكو القلب، فإنه يتضمن نفي الإلهية عما سوى الخالق من القلب، وإثبات إلهية الحق في القلب، وهو حقيقة لا إله إلا الله، وهذا أصل ما تزكو به القلوب، والتزكية جعل الشيء زكيًا، إمَّا في ذاته، وإمَّا في الاعتقاد والخبر؛ كما يقال: عدَّلته. إذا جعلته عدلًا في نفسه، أو في اعتقاد الناس.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٩٧).

قال تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡ﴾ [النجم:٣٢]، أي: تخبروا بزكاتها، وهذا غير قوله: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس:٩]، ولهذا قال: ﴿هُوَ أَعۡلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ﴾ [النجم:٣٢]، وكان اسم زينب برة فقيل: تزكي نفسها، فسمَّاها رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زينب[1]. وأمَّا قوله: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنفُسَهُمۚ بَلِ ٱللَّهُ يُزَكِّي مَن يَشَآءُ﴾ [النساء:٤٩]، أي: يجعله زكيًا، ويخبر بزكاته، كما يزكي المزكي الشهود، فيخبر بعدلهم، والعدل هو الاعتدال، والاعتدال هو صلاح القلب، كما أن الظلم فساده.

ولهذا جميع الذنوب يكون الرجل فيها ظالمًا لنفسه، والظلم خلاف العدل، فلم يَعْدل على نفسه بل ظلمها، فصلاح القلب في العدل وفساده في الظلم، فإذا ظلم العبد نفسه، فهو الظالم وهو المظلوم، كذلك إذا عدل، فهو العادل والمعدول عليه، فمنه العمل، وعليه تعود ثمرة العمل من خير وشر.

قال تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتۡ وَعَلَيۡهَا مَا ٱكۡتَسَبَتۡ﴾ [البقرة:٢٨٦]، والعمل له أثر في القلب من نفع وضر، وصلاح قبل أثره في الخارج، فصلاحها عدل لها، وفسادها ظلم لها، قال تعالى: ﴿مَّنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا فَلِنَفۡسِهِۦۖ وَمَنۡ أَسَآءَ فَعَلَيۡهَا﴾ [فصلت:٤٦]، وقال تعالى: ﴿إِنۡ أَحۡسَنتُمۡ أَحۡسَنتُمۡ لِأَنفُسِكُمۡۖ وَإِنۡ أَسَأۡتُمۡ فَلَهَا﴾ [الإسراء:٧].

قال بعض السلف: إن للحسنة نورًا في القلب، وقوَّة في البدن، وضياء في الوجه، وسعة في الرزق، ومحبَّة في قلوب الخلق، وإن للسيئة لظلمة في القلب، وسوادًا في الوجه، ووهنًا في البدن، ونقصًا في الرزق، وبغضًا في قلوب الخلق.

وقال تعالى: ﴿كُلُّ ٱمۡرِيِٕۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٞ﴾ [الطور:٢١]، وقال تعالى: ﴿كُلُّ نَفۡسِۭ بِمَا كَسَبَتۡ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر:٣٨]، وقال تعالى: ﴿وَذَكِّرۡ بِهِۦٓ أَن تُبۡسَلَ نَفۡسُۢ بِمَا كَسَبَتۡ لَيۡسَ

(١) انظر: صحيح مسلم (٢١٤٢)، والبخاري (٦١٩٢)، ومسلم (٢١٤١) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ وَإِن تَعْدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لَّا يُؤْخَذْ مِنْهَآ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ أُبْسِلُواْ بِمَا كَسَبُواْ ﴾ [الأنعام:٧٠]، وتبسل، أي: ترتهن وتحبس وتؤسر، كما أن الجسد إذا صح من مرضه قيل: قد اعتدل مزاجه.

والمرض إنما هو بإخراج المزاج، مع أن الاعتدال المحض السالم من الأخلاط لا سبيل إليه، لكن الأمثل فالأمثل، فهكذا صحة القلب وصلاحه في العدل، ومرضه من الزيغ والظلم والانحراف، والعدل المحض في كل شيء متعذَّر علمًا وعملًا، ولكن الأمثل فالأمثل، ولهذا يقال: هذا أمثل، ويقال للطريقة السلفية: الطريقة المثلى).



إنكار الجهمية للخلة الحاصلة لإبراهيم، ومحمد عليهما الصلاة والسلام

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(١)]: (والجهمية ينكرون في الحقيقة أن يكون إبراهيم خليلًا، وموسى كليمًا؛ لأن الخلَّة هي كمال المحبَّة المستغرقة للمحب، كما قيل: قد تخلَّلت مسلك الروح مني، وبذا سمَّى الخليل خليلًا، ويشهد لهذا ما ثبت في «الصحيح» عن أبي سعيد عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّه قال: «**لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أَهْلِ الأَرْضِ خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا، وَلَكِنَّ صَاحِبَكُمْ خَلِيلُ اللهِ**». يعني: نفسه. وفي رواية: «**إِنِّي أَبْرَأُ إِلَى كُلِّ خَلِيلٍ مِنْ خُلَّتِهِ، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أَهْلِ الأَرْضِ خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلا**»[(٢)].

وفي رواية: «**إِنَّ اللهَ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلا**»[(٣)].

فبيَّن صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه لا يصلح له أن يتَّخذ من المخلوقين خليلًا، وأنه لو أمكن ذلك لكان أحق الناس بها أبو بكر الصديق رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، مع أنه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد وصف نفسه بأنه يحب أشخاصًا؛ كما قال لمعاذ: «**واللهِ إِنِّي لأُحِبُّكَ**»[(٤)]. وكذلك قوله للأنصار[(٥)]، وكان زيد بن حارثة حب رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكذلك ابنه أسامة حبه، وأمثال ذلك، وقال

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٦٧).

(٢) رواه البخاري (٤٦٦)، ومسلم (٢٣٨٢)، والرواية عند مسلم.

(٣) رواه مسلم (٥٣٢) من حديث سمرة بن جندب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٤) رواه أبو داود (١٥٢٢)، والنسائي (١٢٢٦)، وصححه ابن خزيمة (٧٥١)، وابن حبان (٢٠٢٠)، والحاكم (١/ ٤٠٧).

(٥) انظر: ما رواه النسائي (٨٣٢٨)، وأحمد (٣/ ١٥٠)، وصححه ابن حبان (٤٣٢٩)، والحاكم (٤/ ٩٠).

له عمرو بن العاص: «أَيُّ النَّاسِ أَحَبُّ إِلَيْك؟ قَالَ: **عَائِشَةُ**. قَالَ: فَمِنْ الرِّجَالِ؟ قَالَ: **أَبُوهَا**»(١).

وقال لفاطمة ابنته رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «**أَلَا تُحِبِّينَ مَا أُحِبُّ؟**»، قالت: بلى. قال: «**فَأَحِبِّي عَائِشَةَ**»(٢). وقال للحسن: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أُحِبُّهُ فَأَحِبَّهُ، وَأَحِبَّ مَنْ يُحِبُّهُ**»(٣). وأمثال هذا كثير.

فوصف نفسه بمحبة أشخاص وقال: «**إِنِّي أَبْرَأُ إِلَى كُلِّ خَلِيلٍ مِنْ خُلَّتِهِ، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلا**»(٤). فعلم أن الخلَّة أخص من مطلق المحبة؛ بحيث هي من كمالها، وتخلَّلها المحب حتى يكون المحبوب بها محبوبًا لذاته لا لشيء آخر؛ إذ المحبوب لشيء غيره هو مؤخر في الحب عن ذلك الغير.

ومن كمالها: لا تقبل الشركة والمزاحمة؛ لتخلُّلها المحب، ففيها كمال التوحيد، وكمال الحب، فالخلَّة تنافي المزاحمة وتقدم الغير؛ بحيث يكون المحبوب محبوبًا لذاته لا يزاحمه فيها غيره، وهذه محبَّة لا تصلح إلا لله، فلايجوز أن يشركه غيره فيما يستحقه من المحبَّة، وهو محبوب لذاته، وكل ما تُحَب غيره إذا كان محبوبًا بحق، فإنما يحب لأجله، وكل ما أحب لغيره، فمحبته باطلة، فالدنيا ملعونة ملعون ما فيها إلَّا ما كان لله تعالى، وإذا كانت الخلَّة كذلك، فمن المعلوم أن من أنكر أن يكون الله محبوبًا لذاته ينكر مخاللته، وكذلك -أيضًا- إن أنكر محبته لأحد من عباده، فهو ينكر أن يتَّخذه خليلًا؛ بحيث يحب الربُّ، ويحبه العبد على أكمل ما يصلح للعباد، وكذلك تكليمه لموسى أنكروه؛ لإنكارهم أن

---

(١) رواه البخاري (٣٦٦٢)، ومسلم (٢٣٨٤).
(٢) رواه البخاري (٢٥٨١)، ومسلم (٢٤٤٢) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.
(٣) رواه البخاري (٥٨٨٤)، ومسلم (٢٤٢١) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٤) انظر: صحيح مسلم (٢٣٧٢).

تقوم به صفة من الصفات، أو فعل من الأفعال، فكما ينكرون أن يتَّصف بحياة، أو قدرة، أو علم، أو أن يستوي أن يجيء، فكذلك ينكرون أن يتكلم، أو يُكلم، فهذه حقيقة قولهم، ﴿ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِم مِّثۡلَ قَوۡلِهِمۡۘ تَشَٰبَهَتۡ قُلُوبُهُمۡۗ ﴾ [البقرة:١١٨].

لكن لما كان الإسلام ظاهرًا، والقرآن متلوًّا لا يمكن جحده لمن أظهر الإسلام أخذوا يلحدون في أسماء الله، ويحرِّفون الكلام عن مواضعه، فتأولوا محبَّة العباد له بمجرد محبَّتهم لطاعته، أو التقرُّب إليه، وهذا جهل عظيم، فإن محبَّة المتقرب إلى المتقرب إليه تابعة لمحبته، وفرع عليها، فمن لا يحب الشيء لا يمكن أن يحب التقرب إليه؛ إذ التقرب وسيلة، ومحبة الوسيلة تبع لمحبة المقصود، فيمتنع أن تكون الوسيلة إلى الشيء المحبوب هي المحبوب دون الشيء المقصود بالوسيلة، وكذلك العبادة والطاعة، إذا قيل في المطاع المعبود: إن هذا يحب طاعته وعبادته، فإن محبتَّه ذلك تبع لمحبته، وإلَّا فمن لا يُحَبَّ لا تحب طاعته وعبادته، ومن كان لا يعمل لغيره إلا لعوض يناله منه، أو لدفع عقوبة، فإنه يكون معارضًا له، أو مفتديًا منه لا يكون محبًّا له، ولا يقال: إن هذا يحبه ويُفسَّر ذلك بمحبة طاعته وعبادته، فإن محبة المقصود وإن استلزمت محبة الوسيلة، أو غير محبة الوسيلة، فإن ذلك يقتضي أن يعبَّر بلفظين: محبة العوض والسلامة عن محبة العمل، أمَّا محبة الله، فلا تعلق لها بمجرَّد محبة العوض، ألا ترى أن من استأجر أجيرًا بعوض لا يقال: إن الأجير يحبَّه بمجرد ذلك؟ بل قد يستأجر الرجل من لا يحبه بحال، بل من يبغضه، وكذلك من افتدى نفسه بعمل من عذاب معذَّب لا يقال: إنه يحبه، بل يكون مبغضًا له، فعلم أن ما وصف الله به عباده المؤمنين من أنهم يحبَّونه يمتنع ألا يكون معناه إلَّا مجرد محبة العمل الذي ينالون به بعض الأغراض المخلوقة من غير أن يكون ربهم محبوبًا أصلًا، وأيضًا: فلفظ العبادة متضمَّن للمحبة مع الذل -كما تقدم).

ثم ردَّ الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في نفيهم محبة الله لعبده؛ حيث قالوا: إن المحبة لاتكون إلَّا لمناسبة بين المحب والمحبوب، والله لا مناسبة بينه وبين عباده.

فقال رَحِمَهُ اللَّهُ[1]: (وأمَّا قولهم: إنه لا مناسبة بين القديم والمحدث توجب محبَّته له، وتمتُّعه بالنظر إليه، فهذا الكلام مجمل، فإن أرادوا بالمناسبة أن ليس بينهما توالد، فهذا حق، وإن أرادوا أنه ليس بينهما من المناسبة ما بين الناكح والمنكوح، والآكل والمأكول، أو نحو ذلك، فهذا -أيضًا- حق، وإن أرادوا أنه لا مناسبة بينهما توجب أن يكون أحدهما محبًا عابدًا، والآخر معبودًا محبوبًا، فهذا هو رأس المسألة، فالاحتجاج به مصادرة على المطلوب، ثم يقال: بل لا مناسبة تقتضي المحبة الكاملة إلَّا المناسبة التي بين المخلوق والخالق الذي لا إله غيره، الذي هو في السماء وفي الأرض إله، وله المثل الأعلى في السماوات والأرض، وحقيقة هؤلاء جحد كون الله معبودًا في الحقيقة، ولهذا وافق على هذه المسألة طوائف من الصوفية والمتكلِّمين الذين ينكرون أن يكون الله محبًا في الحقيقة، فأقرَّوا بكونه محبوبًا، ومنعوا كونه محبًا، وأصل إنكارها إنما هو قول المعتزلة، ونحوهم من الجهمية.

ومن المعلوم أنه قد دلَّ الكتاب والسنَّة، واتفاق سلف الأمة على أن الله يحب ويرضى ما أمر بفعله من واجب ومستحب، وإن لم يكن ذلك موجودًا، وعلى أنه قد يريد وجود أمور يبغضها، ويسخطها من الأعيان والأفعال، كالفسق والكفر، وقد قال الله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ﴾ [البقرة:٢٠٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزمر:٧]).



(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٧٤).

محبَّة الله لعباده، ومحبتهم له

يواصل الشيخ كلامه في إثبات محبة الله لعباده المؤمنين، ومحبَّة المؤمنين لربهم، فيقول(١):

(ومن المعلوم أنه قد دلَّ الكتاب والسنَّة، واتفاق سلف الأمة على أن الله يحب ويرضى ما أمر بفعله من واجب ومستحب، وإن لم يكن ذلك موجودًا، وعلى أنه قد يريد وجود أمور يبغضها، ويسخطها من الأعيان والأفعال، كالفسق والكفر، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزمر:٧]، والمقصود هنا: إنما هو ذكر محبَّة العباد لآلهتهم، وقد تبيَّن أن ذلك هو أصل أعمال الإيمان، ولم يتبيَّن بين أحد من سلف الأمة من الصحابة والتابعين لهم بإحسان نزاع في ذلك، وكانوا يحركون هذه المحبة بما شرَّع الله أن تحرك به من أنواع العبادات الشرعية، كالعرفان الإيماني، والسماع الفرقاني، قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ﴾ [الشورى:٥٢] إلى آخر السورة، ثم إنه لما طال الأمد صار من طوائف المتكلِّمة من المعتزلة، وغيرهم من ينكر هذه المحبَّة، وصار في بعض الصوفية من يطلب تحريكها بأنواع من سماع الحديث، كالتعبير، وسماع المكاء، والتصدية، فيسمعون من الأقوال والأشعار ما فيه تحريك جنس الحب الذي يحرِّك من كل قلب ما فيه من الحب؛ بحيث يصلح لمحب الأوثان والصلبان والإخوان والأوطان والمردان والنسوان، كما يصلح لمحب الرحمن، ولكن كان الذين يحضرونه من الشيوخ يشترطون له المكان والإمكان والخلَّان، وربما اشترطوا له الشيخ الذي يَحْرُسُ من الشيطان.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٧٥).

ثم توسَّع في ذلك غيرهم حتى خرجوا فيه إلى أنواع من المعاصي، بل إلى أنواع من الفسوق، بل خرج فيه طوائف إلى الكفر الصريح؛ بحيث يتواجدون على أنواع من الأشعار التي فيها الكفر والإلحاد مما هو من أعظم أنواع الفساد، وينتج ذلك لهم من الأحوال بحسبه، كما تنتج للعباد المشركين، وأهل الكتاب عباداتهم بحسبها، والذي عليه محققو المشائخ أنه كما قال الجنيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: من تكلَّف السماع فتن به، ومن صادفه السماع استراح به.

ومعنى ذلك: أنه لا يشرع الاجتماع لهذا السماع المحدث، ولا يؤمر به، ولا يتَّخذ دينًا وقربة، فإن القرب والعبادات إنما تؤخذ من الرسل -صلوات الله وسلامه عليهم-، فإنه لا حرام إلَّا ما حرَّمه الله، ولا دين إلَّا ما شرَّعه الله، قال الله تعالى: ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ ﴾ [الشورى:٢١]، ولهذا قال تعالى: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ [آل عمران:٣١]، فجعل محبتهم لله موجبة لمتابعة رسوله، وجعل متابعة رسوله موجبة لمحبة الله لهم.

قال أبي بن كعب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: عليكم بالسبيل، والسنَّة[١]، فإنه ما من عبد على السبيل والسنَّة ذكر الله، فاقشعر جلده من مخافة الله إلا تحاتت عنه خطاياه كما يتحات الورق اليابس عن الشجرة، وما من عبد على السبيل والسنَّة ذكر الله خاليًا، ففاضت عيناه من خشية الله إلَّا لم تمسَّه النار أبدًا، وإن اقتصادًا في سبيل وسنَّة خير من اجتهاد في خلاف سبيل وسنَّة، فاحرصوا أن تكون أعمالكم اقتصادًا واجتهادًا على منهاج الأنبياء وسنَّتهم، فلو كان هذا -يعني: سماع الصوفية وأناشيدهم- مما يؤمر به، ويستحب، وتصلح به القلوب للمعبود المحبوب لكان ذلك مما دلَّت عليه الأدلَّة الشرعية.

---

(١) رواه ابن أبي شيبة (٣٥٥٢٦)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ٢٥٣).

ومن المعلوم: أنه لم يكن في القرون الثلاثة المفضلة التي قال فيها النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«خَيْرُ الْقُرُونِ قَرْنِي الَّذِي بُعِثْتُ فِيهِ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»**(١)، لا في الحجاز، ولا في الشام، ولا في اليمن، ولا في العراق، ولا في مصر، ولا في خراسان أحد من أهل الخير والدين يجتمع على السماع المبتدع لصلاح القلوب، ولهذا كرهه الأئمة، كالإمام أحمد، وغيره حتى عدَّه الشافعي من إحداث الزنادقة، حين قال: خلفت ببغداد شيئًا أحدثته الزنادقة يسمَّونه التغبير يصدُّون به الناس عن القرآن).

قلت: ومثله الآن ما أحدثته بعض الجماعات الحزبية مما يسمَّونه بالأناشيد الإسلامية، ويهتمون به؛ ليصدُّوا به الناس عن اتباع السنَّة.

ثم قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وأما ما لم يقصده الإنسان من الاستماع، فلا يترتَّب عليه لا نهي، ولا ذمَّ باتفاق الأئمة، ولهذا إنما يترتَّب الذمَّ والمدح على الاستماع لا على السماع، فالمستمع للقرآن يثاب عليه، والسامع له من غير قصد، ولا إرادة لا يثاب على ذلك؛ إذ الأعمال بالنِّيات، وكذلك ما ينهى عن استماعه من الملاهي لو سمعه السامع بدون قصده لم يغيره ذلك).

إلى أن قال الشيخ: (والمقصود هنا: أن المقاصد المطلوبة للمريدين تحصل بالسماع الإيماني القرآني النبوي الديني الشرعي الذي هو سماع النبيِّين، وسماع العالمين، وسماع العارفين، وسماع المؤمنين، قال تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِن ذُرِّيَّةِ ءَادَمَ﴾ إلى قوله: ﴿إِذَا تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُ ٱلرَّحۡمَٰنِ خَرُّواْ سُجَّدٗا وَبُكِيّٗا﴾ [مريم:٥٨]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ مِن قَبۡلِهِۦٓ إِذَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡ يَخِرُّونَ لِلۡأَذۡقَانِ سُجَّدٗا﴾ إلى قوله: ﴿وَيَزِيدُهُمۡ خُشُوعٗا﴾ [الإسراء:١٠٧-١٠٩]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا سَمِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ

---

(١) انظر: صحيح البخاري (٢٦٥٢)، ومسلم (٢٥٣١) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

تَرَىٰٓ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا۟ مِنَ ٱلْحَقِّ ﴾ [المائدة:٨٣]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴾ [الأنفال:٢]، وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ﴾ الآية [الزمر:٢٣]، وكما مدح المقبلين على هذا السماع، فقد ذمَّ المعرضين عنه في مثل قوله: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا ﴾ إلى قوله: ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِىٓ أُذُنَيْهِ وَقْرًا ۖ فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [لقمان:٥-٧]، وقال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ لَمْ يَخِرُّوا۟ عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا ﴾ [الفرقان:٧٣]، وقال تعالى: ﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴾ [المدثر:٤٩]).

يواصل الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ كلامه عن محبة الله لعباده، ومحبَّتهم له، فيقول[(١)]:

(ومما ينبغي التفطن له أن الله سبحانه قال في كتابه: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران:٣١].

قال طائفة من السلف: ادَّعى قوم على عهد النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنهم يحبُّون الله، فأنزل الله هذه الآية: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ ﴾، فبيَّن سبحانه أن محبَّته توجب اتباع الرسول، وأن اتباع الرسول يوجب محبة الله للعبد، وهذه محبة امتحن الله بها أهل دعوى محبَّة الله، فإن هذا الباب تكثر فيه الدعاوى والاشتباه، ولهذا يروى عن ذي النون المصري أنهم تكلَّموا في مسألة المحبَّة عنده، فقال: اسكتوا عن هذه المسألة؛ لئلا تسمعها النفوس فتدعيها.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٨١).

وقال بعضهم: من عبد الله بالحب وحده، فهو زنديق، ومن عبد الله بالخوف وحده، فهو حروري ومن عبده بالرجاء وحده، فهو مرجئ، ومن عبده بالحب والخوف والرجاء، فهو مؤمن موحد.

وذلك لأن الحب المجرَّد تنبسط النفوس فيه حتى تتوسع في أهوائها إذا لم يزعها وازع الخشية لله، حتى قالت اليهود والنصارى: ﴿نَحْنُ أَبْنَٰٓؤُاْ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ﴾ [المائدة:١٨]، ويوجد في مدعي المحبة من مخالفة الشريعة ما لايوجد في أهل الخشية، ولهذا قرن الخشية بها في قوله: ﴿هَٰذَا مَا تُوعَدُونَ لِكُلِّ أَوَّابٍ حَفِيظٍ ۝٣٢ مَّنْ خَشِيَ ٱلرَّحْمَٰنَ بِٱلْغَيْبِ وَجَآءَ بِقَلْبٍ مُّنِيبٍ﴾ [ق:٣٢-٣٣].

وكان المشائخ المصنفون في السنة يذكرون في عقائدهم مجانبة من يكثر من دعوى المحبَّة، والخوض فيها من غير خشية؛ لما في ذلك من الفساد الذي وقع فيه طوائف من المتصوفة، وما وقع في هؤلاء من فساد الاعتقاد والأعمال أوجب إنكار طوائف لأصل طريقة المتصوفة بالكليَّة حتى صار المنحرفون صنفين:

صنفًا يقرَّ بحقها وباطلها، وصنفًا ينكر حقها وباطلها، والصواب إنما هو الإقرار بما فيها، وفي غيرها من موافقة الكتاب والسنَّة، والإنكار لما فيها وفي غيرها من مخالفة الكتاب والسنَّة، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران:٣١]، فاتبَّاع سنَّة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وشريعته باطنًا وظاهرًا هي موجب محبة الله، كما أن الجهاد في سبيله، وموالاة أوليائه، ومعاداة أعدائه هو حقيقتها؛ كما في الحديث: «**أَوْثَقُ عُرَى الْإِيمَانِ الْحُبُّ فِي اللهِ، وَالْبُغْضُ فِي اللهِ**»[(١)].

(١) رواه ابن أبي شيبة (٣٠٤٢٠، ٣٤٣٣٨)، والطيالسي (٧٤٧)، والروياني (٣٩٩)، قال المنذري (٤/ ١٤): (فيه ليث بن أبي سليم)، ورواه الطبراني (١٠٥٣١)، من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخصر منه.

وفي الحديث: «**مَنْ أَحَبَّ للهِ، وَأَبْغَضَ للهِ، وَأَعْطَى للهِ، وَمَنَعَ للهِ فَقَدِ اسْتَكْمَلَ الْإِيمَانَ**»(١).

وكثير ممن يدَّعي المحبة هو أبعد من غيره عن اتباع السنَّة، وعن الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والجهاد في سبيل الله، ويدَّعي مع هذا أن ذلك أكمل لطريق المحبَّة من غيره؛ لزعمه أن طريق المحبَّة لله ليس فيه غيرة، ولا غضب لله، وهذا خلاف ما دلَّ عليه الكتاب والسنَّة، ولهذا في الحديث المأثور: «**يَقُولُ اللهُ تَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ: أَيْنَ الْمُتَحَابُّونَ بِجَلَالِي؟ الْيَوْمَ أُظِلُّهُمْ فِي ظِلِّي يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلِّي**»(٢). فقوله: «**أَيْنَ الْمُتَحَابُّونَ بِجَلَالِ اللهِ**»: تنبيه على ما في قلوبهم من إجلال الله، وتعظيمه مع التحابِّ فيه، وبذلك يكونون حافظين لحدوده دون الذين لا يحفظون حدوده لضعف الإيمان في قلوبهم، وهؤلاء الذين جاء فيهم الحديث: «**حَقَّتْ مَحَبَّتِي لِلْمُتَحَابِينَ فِيَّ، وَحَقَّتْ مَحَبَّتِي لِلْمُتَجَالِسِينَ فِيَّ، وَحَقَّتْ مَحَبَّتِي لِلْمُتَزَاوِرِينَ فِيَّ، وَحَقَّتْ مَحَبَّتِي لِلْمُتَبَاذِلِينَ فِيَّ**»(٣).

والأحاديث في المتحابين في الله كثيرة).

إلى أن قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ(٤): (وأصل المحبَّة هو معرفة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ولها أصلان:

أحدهما: وهو الذي يقال له: محبة العامة؛ لأجل إحسانه إلى عباده، وهذه المحبة على هذا الأصل لا ينكرها أحد، فإن القلوب مجبولة على حب من أحسن إليها، وبغض من أساء إليها، والله سبحانه هو المنعم المحسن إلى عبده بالحقيقة، فإنه المتفضِّل بجميع النعم وإن جرت بواسطة؛ إذ هو ميسِّر الوسائط، ومسبِّب الأسباب، ولكن هذه المحبة

---

(١) رواه أبو داود (٤٦٨١) من حديث أبي أمامة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.
وله شاهد: صححه الحاكم (٢/ ١٧٨)، ورواه البيهقي في الشعب (١٥).
(٢) رواه مسلم (٢٥٦٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.
(٣) رواه أحمد (٥/ ٢٢٩)، وصححه ابن حبان (٥٧٧)، والحاكم (٤/ ١٨٧)، وانظر: الفتح (١٠/ ٥٠٠).
(٤) مجموع الفتاوى (١٠/ ٨٤).

في الحقيقة إذا لم تجذب القلب إلى محبة الله نفسه، فما أحبَّ العبد في الحقيقة إلا نفسه، وكذلك كل من أحب شيئًا من أجل إحسانه إليه، فما أحبَّ في الحقيقة إلا نفسه، وهذا ليس بمذموم، بل محمود، وهذه المحبة المشار إليها بقوله ﷺ: «**أَحِبُّوا اللهَ لِمَا يَغْذُوكُمْ بِهِ مِنْ نِعَمِهِ، وَأَحِبُّونِي لِحُبِّ اللهِ، وَأَحِبُّوا أَهْلِي بِحُبي**»[١].

والمقتصر على هذه المحبة هو لم يعرف من جهة الله ما يستوجب أنه يحبه إلَّا إحسانه إليه، وهذا كما قالوا: «الحمد لله» على نوعين: حمد هو شكر وذلك لا يكون إلَّا على نعمته، وحمد هو مدح وثناء عليه، ومحبَّة له، وهو بما يستحقه لنفسه سبحانه، فكذلك الحب، فإن الأصل الثاني فيه هو محبتَّه لما هو أهل له، وهذا حب من عرف من الله ما يستحق أن يحبَّ من أجله.

وما من وجه من الوجوه التي يعرف الله بها مما دلت عليه أسماؤه وصفاته إلَّا وهو يستحق المحبَّة الكاملة من ذلك الوجه حتى جميع مفعولاته؛ إذ كل نعمة منه فضل، وكل نقمة منه عدل، ولهذا استحق أن يكون محمودًا على كل حال، ويستحق أن يحمد على السرَّاء والضرَّاء، وهذا أعلى وأكمل، وهذا حبَّ الخاصة، وهؤلاء هم الذين يطلبون لذَّة النظر إلى وجهه الكريم، ويتلذَّذون بذكره، ومناجاته، ويكون ذلك أعظم من الماء للسمك حتى لو انقطعوا عن ذلك لوجدوا من الألم ما لا يطيقون، وهم السابقون كما في «صحيح مسلم»[٢] عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: مرَّ النبي ﷺ بجبل يقال له: جمدان، فقال: «**سِيرُوا هَذَا جَمْدَان سَبَقَ الْمُفَرِّدُونَ**». قالوا: يا رسول الله من المفردون؟ قال: «**الذَّاكِرُونَ اللهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتُ**»).

---

(١) رواه الترمذي (٣٧٨٩)، وقال: (حسن غريب)، والبخاري في التاريخ (١/ ١٨٣)، وضعفه ابن عدي في الكامل (٧/ ١١١).

(٢) رواه مسلم (٢٦٧٦).

ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن محبة الله سبحانه على نوعين:

(**النوع الأول**: محبَّته من أجل نعمه على العباد؛ لما جبلت عليه النفوس من محبَّة من أحسن إليها، والله سبحانه هو المنعم بكل النِّعم.

النوع الثاني: محبتَّه من أجل ذاته وأسمائه وصفاته وأفعاله، وهذا النوع أكمل من النوع الأول؛ لما فيه من معرفة الله، وإجلاله، وتعظيمه، كما أنه سبحانه يحمد على كل حال، وصلَّى الله على نبينًا محمد، وآله، وصحبه).



حاجة العبد إلى الاستغفار

يتكلم الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ على الاستغفار، وحاجة العبد إليه، فيقول[١]:

(فالعبد دائمًا بين نعمة من الله يحتاج فيها إلى شكر، وذنب منه يحتاج فيه إلى الاستغفار، وكلٌّ من هذين من الأمور اللازمة للإنسان دائمًا، فإنه لا يزال يتقلب في نعم الله وآلائه، ولا يزال محتاجًا إلى التوبة والاستغفار، ولهذا كان سيد ولد آدم، وإمام المتقين محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يستغفر في جميع الأحوال، وقال صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الحديث الصحيح الذي رواه البخاري: «**أَيُّهَا النَّاسُ تُوبُوا إِلَى رَبِّكُمْ فَإِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعِينَ مَرَّةً**»[٢].

وفي «صحيح مسلم» أنَّه قال: «**إِنَّهُ لَيُغَانُ عَلَى قَلْبِي، وَإِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللهَ فِي الْيَوْمِ مِائَةَ مَرَّةٍ**»[٣].

وقال عبد الله بن عمر: «**كُنَّا نَعُدُّ لِرَسُولِ اللهِ** صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **فِي الْمَجْلِسِ الْوَاحِدِ يَقُولُ: رَبِّ اغْفِرْ لِي وَتُبْ عَلَيَّ إِنَّك أَنْتَ التَّوَّابُ الْغَفُورُ مِائَةَ مَرَّةٍ**»[٤].

ولهذا شرع الاستغفار في خواتيم الأعمال، قال تعالى: ﴿وَٱلْمُسْتَغْفِرِينَ بِٱلْأَسْحَارِ﴾ [آل عمران:١٧]، وقال بعضهم: أحيوا الليل بالصلاة، فلما كان وقت السحر أُمروا بالاستغفار.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٨٨).

(٢) رواه البخاري (٦٣٠٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٣) صحيح مسلم (٢٧٠٣) من حديث الأغر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٤) رواه الترمذي (٣٤٣٤) وقال: (حسن صحيح)، والنسائي (١٠٢٩٢)، وابن ماجه (٣٨١٤)، وصححه ابن حبان (٩٢٧).

وفي «الصحيح» أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان إذا انصرف من صلاته استغفر ثلاثًا، وقال: «**اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ، وَمِنْكَ السَّلَامُ، تَبَارَكْتَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ**»(١).

وقال تعالى: ﴿فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ﴾ إلى قوله: ﴿وَٱسْتَغْفِرُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة:١٩٨-١٩٩]، وقد أمر الله نبيه بعد أن بلغ الرسالة، وجاهد في الله حق جهاده، وأتى بما أمر الله به مما لم يصل إليه أحد غيره، فقال تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ﴿١﴾ وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ فِى دِينِ ٱللَّهِ أَفْوَاجًا ﴿٢﴾ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًۢا﴾ [النصر:١-٣].

ولهذا كان قوام الدين بالتوحيد والاستغفار؛ كما قال الله تعالى: ﴿الٓر ۚ كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴿١﴾ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّا ٱللَّهَ ۚ إِنَّنِى لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ ﴿٢﴾ وَأَنِ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُم مَّتَٰعًا حَسَنًا﴾ [هود:١-٣]، وقال تعالى: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [محمد:١٩]، ولهذا جاء في الحديث(٢): «**يَقُولُ الشَّيْطَانُ: أَهْلَكْتُ النَّاسَ بِالذُّنُوبِ، وَأَهْلَكُونِي بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَالاسْتِغْفَارِ**».

وقال يونس: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّى كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء:٨٧]، وكان النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذا ركب دابتَّه يحمد الله، ثم يكبِّر ثلاثًا، ويقول: «**لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ظَلَمْتُ نَفْسِي، فَاغْفِرْ لِي**»(٣). وكفارة المجلس التي كان يختم بها المجلس:

---

(١) رواه مسلم (٥٩١).

(٢) رواه أبو يعلى (١٣٦)، وابن أبي عاصم في السنة (٧).
قال ابن كثير (١/ ٤٠٨): (عثمان ومطر وشيخه ضعيفان).

(٣) رواه أحمد (١/ ٩٧)، وأبو داود (٢٦٠٢)، والنسائي (٣٤٤٦)، والترمذي وقال: (حسن صحيح). وصححه ابن حبان (٢٦٩٨)، والحاكم (٢/ ١٠٨)، والضياء (٥٨٧)، وحسنه الدارقطني في العلل (٤/ ٦٩٢).

«سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ»)[١].

ثم تكلَّم الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن مرض القلوب وشفائها، فقال[٢]:

(قال الله تعالى عن المنافقين: ﴿ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا ﴾ [البقرة:١٠]، وقال تعالى: ﴿ لِّيَجْعَلَ مَا يُلْقِي ٱلشَّيْطَٰنُ فِتْنَةً لِّلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ ﴾ [الحج:٥٣]، وقال: ﴿لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْمُرْجِفُونَ فِي ٱلْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَآ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الأحزاب:٦٠]).

وذكر آيات في هذا المعنى، ثم قال[٣]: (ومرض البدن خلاف صحته وصلاحه، وهو فساد فيه يفسد به إدراكه، وحركته الطبيعية، فإدراكه إما أن يذهب كالعمى والصمم، وإما أن يدرك الأشياء على خلاف ما هي عليه، كما يدرك الحلوَّ مرًا، وكما يخيل إليه أشياء لا حقيقة لها في الخارج، وأما فساد حركته الطبيعية، فمثل: أن تضعف قوَّته عن الهضم، أو مثل: أن يبغض الأغذية التي يحتاج إليها، ويحب الأشياء التي تضرَّه، ويحصل له من الآلام بحسب ذلك، ولكن مع ذلك المرض لم يمت ولم يهلك، بل فيه نوع قوَّة على إدراك الحركة الإرادية في الجملة، فيتولَّد من ذلك ألم يحصل في البدن، إما بسبب فساد الكمية أو الكيفية، فالأوَّل إما نقص المادة، فيحتاج إلى غذاء، وإما بسبب زياداتها، فيحتاج إلى استفراغ، والثاني: كقوة في الحرارة والبرودة خارجة عن الاعتدال، فيداوى، وكذلك مرض القلب هو نوع فساد يحصل له يفسد به تصوَّره وإرادته، فتصوَّره بالشبهات التي تفرض له حتى لا يرى الحق، أو يراه على خلاف ما هو عليه، وإرادته بحيث يبغض الحق النافع، ويحبَّ الباطل الضارَّ.

---

(١) رواه الترمذي (٣٤٣٣) وقال: (حسن صحيح)، وأبو داود (٤٨٥٨)، وصححه الحاكم (١/ ٧٢١)، وابن حبان (٢٣٦٦) الموارد، وقواه ابن كثير (٤/ ٤٦) بطرقه.

(٢) مجموع الفتاوى (١٠/ ٩١).

(٣) مجموع الفتاوى (١٠/ ٩٢).

فلهذا يفسَّر المرض تارة بالشك والريب؛ كما فسَّر مجاهد وقتادة قوله: ﴿ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ ﴾، أي: شكٌّ. وتارة يفسر بشهوة الزنا؛ كما فُسِّر به قوله: ﴿ فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِى قَلْبِهِۦ مَرَضٌ ﴾ [الأحزاب:٣٢].

ولهذا صنَّف الخرائطي كتاب: «اعتلال القلوب»، أي: مرضها، وأراد به مرضها بالشهوة، والمريض يؤذيه ما لا يؤذي الصحيح، فيضرَّه يسير الحرِّ والبرد والعمل، ونحو ذلك من الأمور التي لا يقوى عليها بالمرض، والمرض في الجملة يضعف المريض بجعل قوَّته ضعيفة لا تطيق ما يطيقه القوي، والصحة تحفظ بالمثل، وتزال بالضد، والمرض يقوى بمثل سببه، ويزول بضدَّه، فإذا حصل للمريض مثل سبب مرضه زاد مرضه، وزاد ضعف قوَّته حتى ربما يهلك، وإن حصل له ما يقوي القوة، ويزيل المرض كان بالعكس، ومرض القلب ألمٌ يحصل في القلب، كالغيظ من عدوٍّ استولى عليك، فإن ذلك يؤلم القلب.

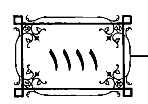
قال تعالى: ﴿وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ ۝١٤ وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ ﴾ [التوبة:١٤-١٥]، فشفاؤهم بزوال ما حصل في قلوبهم من الألم، ويقال: فلان شفى غيظه. وفي القود استشفاء أولياء المقتول، ونحو ذلك، فهذا شفاء من الغمِّ والغيظ والحزن، وكل هذه آلام تحصل في النفس، وكذلك الشكُّ والجهل يؤلم القلب.

قال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**هَلَّا سَأَلُوا إِذْ لَمْ يَعْلَمُوا، فَإِنَّمَا شِفَاءُ الْعِيِّ السُّؤَالُ**»[1].

والشاك في الشيء المرتاب فيه يتألم قلبه حتى يحصل له العلم واليقين، ويقال للعالم الذي أجاب بما يبيِّن الحق: قد شفاني بالجواب. والمرض دون الموت، فالقلب يموت

---

(١) رواه أبو داود (٣٣٧)، وابن ماجه (٥٧٢)، والدارمي (٧٥٢)، وأحمد (١/ ٣٣٠)، والحاكم (١/ ٢٨٥) من حديث ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، وله طرق وحسنه الألباني.



بالجهل المطلق، ويمرض بنوع من الجهل، فله موت ومرض وحياة وشفاء، وحياته وموته ومرضه وشفاؤه أعظم من حياة البدن وموته ومرضه وشفائه، ولهذا مرض القلب إذا ورد عليه شبهة، أو شهوة قوت مرضه، وإن حصلت له حكمة وموعظة كانت من أسباب صلاحه وشفائه، قال تعالى: ﴿ لِّيَجْعَلَ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ فِتْنَةً لِّلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ ﴾ [الحج:٥٣]؛ لأن ذلك أورث شبهة عندهم ﴿ وَٱلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ ﴾ [الحج:٥٣] ليبسها، فأولئك قلوبهم ضعيفة بالمرض، فصار ما ألقى الشيطان فتنة لهم، وهؤلاء قلوبهم قاسية عن الإيمان، فصار فتنةً لهم).



أمراض القلوب، وشفاؤها

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان أمراض القلوب وشفائها[(١)]:

(والقرآن شفاء لما في الصدور، ومن في قلبه أمراض الشهوات والشبهات، ففيه من البيِّنات ما يزيل الحق من الباطل، فيزيل أمراض الشبهة المفسدة للعلم، والتصوُّر والإدراك؛ بحيث يرى الأشياء على ما هي عليه، وفيه من الحكمة والموعظة الحسنة بالترغيب والترهيب والقصص التي فيها عبرة ما يوجب صلاح القلب، فيرغب بما ينفعه، ويرغب عمَّا يضرَّه، فيبقى القلب محبًّا للرشاد مبغضًا للغي بعد أن كان مريدًا للغي مبغضًا للرشاد، فالقرآن مزيل للأمراض الموجبة للإرادات الفاسدة حتى يصلح القلب، فتصلح إرادته، ويعود إلى فطرته التي فطر عليها، كما يعود البدن إلى الحال الطبيعي، ويغتذي القلب من الإيمان والقرآن بما يزكيه ويؤيِّده، كما يغتذي البدن بما ينميه ويقويه، فإن زكاة القلب مثل نماء البدن.

والزكاة في اللغة النماء والزيادة في الصلاح. يقال: زكى الشيء إذا نما في الصلاح، فالقلب يحتاج إلى أن يتربى فينمو ويزيد حتى يكمل ويصلح، كما يحتاج البدن أن يربى بالأغذية المصلحة له، ولا يدفع ذلك من منع ما يضرَّه، فلا ينمو البدن إلَّا بإعطاء ما ينفعه، ومنع ما يضرَّه. كذلك القلب لا يزكو فينمو، ويتم صلاحه إلَّا بحصول ما ينفعه، ودفع ما يضرَّه، وكذلك الزرع لايزكو إلَّا بهذا.

والصدقة لما كانت تطفئ الخطيئة كما يطفئ الماء النار صار القلب يزكو بها، وزكاته معنى زائد على طهارته من الذنب، قال الله تعالى: ﴿خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةٗ تُطَهِّرُهُمۡ

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٩٥).

﴿وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾ [التوبة:١٠٣]، وكذلك ترك الفواحش يزكو به القلب، وكذلك ترك المعاصي فإنها بمنزلة الأخلاط الرديئة في البدن، ومثل الدغل في الزرع، فإذا استفرغ البدن من الأخلاط الرديئة، كاستخراج الدم الزائد تخلَّصت القوَّة الطبيعية، واستراحت فينمو البدن، وكذلك القلب إذا تاب من الذنوب كان استفراغًا من تخليطاته؛ حيث خلط عملًا صالحًا، وآخر سيئًا، فإذا تاب من الذنوب تخلَّصت قوة القلب وإراداته للأعمال الصالحة، واستراح القلب من تلك الحوادث الفاسدة التي كانت فيه، فزكاة القلب بحيث ينمو ويكمل.

قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾ [النور:٢١]، وقال تعالى: ﴿وَإِن قِيلَ لَكُمُ ٱرْجِعُوا۟ فَٱرْجِعُوا۟ ۖ هُوَ أَزْكَىٰ لَكُمْ﴾ [النور:٢٨]، وقال: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا۟ مِنْ أَبْصَـٰرِهِمْ وَيَحْفَظُوا۟ فُرُوجَهُمْ ۚ ذَٰلِكَ أَزْكَىٰ لَهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ [النور:٣٠]، وقال تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ﴾ [الأعلى:١٤-١٥]، وقال تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴿٩﴾ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا﴾ [الشمس:٩-١٠]، وقال تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾ [عبس:٣]، وقال تعالى: ﴿فَقُلْ هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ ﴿١٨﴾ وَأَهْدِيَكَ إِلَىٰ رَبِّكَ فَتَخْشَىٰ﴾ [النازعات:١٨-١٩].

فالتزكية وإن كان أصلها النماء والبركة وزيادة الخير، فإنما تحصل بإزالة الشر، فلهذا صار التزكي يجمع هذا وهذا، وقال تعالى: ﴿وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ ﴿٦﴾ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [فصلت:٦-٧]، وهي التوحيد والإيمان الذي يزكو به القلب، فإنه يتضمَّن نفي إلهية ما سوى الحق من القلب، وإثبات إلهية الحق في القلب، وهو حقيقة لا إله إلا الله، وهذا أصل ما تزكو به القلوب، والتزكية جعل الشيء زكيًّا، إمَّا في ذاته، وإمَّا في الاعتقاد والخبر، كما يقال: عدلته. إذا جعلته عدلًا في نفسه، أو في اعتقاد الناس.

قال تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓا۟ أَنفُسَكُمْ﴾ [النجم:٣٢]، أي: تخبر بزكاتها، وهذا غير قوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس:٩]، ولهذا قال: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ﴾ [النجم:٣٢]، وكان اسم زينب برَّة، فقيل: تزكي نفسها، فسمَّاها رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زينب[1]، وأمَّا قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنفُسَهُم ۚ بَلِ ٱللَّهُ يُزَكِّى مَن يَشَآءُ﴾ [النساء:٤٩]، أي: يجعله زاكيًّا، ويخبر بزكاته، كما يزكي المزكي الشهور، فيخبر بعدلهم.

والعدل هو الاعتدال، والاعتدال هو صلاح القلب، كما أن الظلم فساده، ولهذا جميع الذنوب يكون الرجل فيها ظالمًا لنفسه، والظلم خلاف العدل، فلم يعدل على نفسه، بل ظلمها، فصلاح القلب في العدل، وفساده في الظلم، وإذا ظلم نفسه فهو الظالم وهو المظلوم، وكذلك إذا عدل فهو العادل والمعدول عليه، فمنه العمل، وعليه تعود ثمرة العمل من خير وشرَّ.

قال تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة:٢٨٦]، والعمل له أثر في القلب من نفع وضر، وصلاح قبل أثره في الخارج، فصلاحها عدل لها، وفسادها ظلم لها، قال تعالى: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا﴾ [فصلت:٤٦]، وقال تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ ۖ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء:٧].

قال بعض السلف: «إن للحسنة لنورًا في القلب، وقوَّة في البدن، وضياء في الوجه، وسعة في الرَّزق، ومحبة في قلوب الخلق، وإن للسيئة لظلمة في القلب، وسوادًا في الوجه، ووهنًا في البدن، ونقصًا في الرزق، وبغضًا في قلوب الخلق»، وقال تعالى: ﴿كُلُّ ٱمْرِئٍۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ [الطور:٢١]، وقال: ﴿وَذَكِّرْ بِهِۦٓ أَن تُبْسَلَ نَفْسٌۢ بِمَا كَسَبَتْ لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِىٌّ وَلَا شَفِيعٌ وَإِن تَعْدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لَّا يُؤْخَذْ مِنْهَآ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ أُبْسِلُوا۟ بِمَا كَسَبُوا۟﴾ [الأنعام:٧٠]، و﴿تُبْسَلَ﴾ أي: ترتهن وتحبس وتؤسر.

---

(١) رواه البخاري (٦١٩٢)، ومسلم (٢١٤١) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

كما أن الجسد إذا صحَّ من مرضه قيل: قد اعتدل مزاجه، والمرض إنما هو بإخراج المزاج عن الاعتدال، مع أن الاعتدال المحض السالم من الأخلاط لا سبيل إليه، لكن الأمثل فالأمثل، فهكذا صحة القلب وصلاحه في العدل، ومرضه من الزيغ والظلم والانحراف، والعدل المحض في كل شيء متعذِّر علمًا وعملًا، ولكن الأمثل فالأمثل، ولهذا يقال: هذا أمثل، ويقال للطريقة السلفية: الطريقة المثلى، وقال تعالى: ﴿وَلَن تَسْتَطِيعُوٓاْ أَن تَعْدِلُواْ بَيْنَ ٱلنِّسَآءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾ [النساء:١٢٩]، وقال تعالى: ﴿وَأَوْفُواْ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِ ۖ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [الأنعام:١٥٢]، والله تعالى بعث الرسل، وأنزل الكتب؛ ليقوم الناس بالقسط، وأعظم القسط عبادة الله وحده لا شريك له، ثم العدل على الناس في حقوقهم، ثم العدل على النفس.

والظلم ثلاثة أنواع، والظلم كله من أمراض القلوب، والعدل صحتها وصلاحها.

قال أحمد بن حنبل لبعض الناس: «لو صححت لم تخف أحدًا». أي: خوفك من المخلوق هو لمرض فيك، كمرض الشك والذنوب، وأصل صلاح القلب هو حياته واستنارته، قال تعالى: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾ [الأنعام:١٢٢]، لذلك ذكر الله حياة القلوب ونورها وموتها وظلمتها في غير موضع؛ كقوله: ﴿لِّيُنذِرَ مَن كَانَ حَيًّا وَيَحِقَّ ٱلْقَوْلُ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [يس:٧٠]، وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسْتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال:٢٤]، ثم قال: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ وَأَنَّهُۥٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ [الأنفال:٢٤]، وقال: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [يونس:٣١]، ومن أنواعه أنه يخرج المؤمن من الكافر، والكافر من المؤمن.

وذكر سبحانه آية النور، وآية الظلمة، فقال: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ

مُّبَٰرَكَةٖ زَيۡتُونَةٖ لَّا شَرۡقِيَّةٖ وَلَا غَرۡبِيَّةٖ يَكَادُ زَيۡتُهَا يُضِيٓءُ وَلَوۡ لَمۡ تَمۡسَسۡهُ نَارٞۚ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٖ ﴾ [النور:٣٥]، فهذا مثل نور الإيمان في قلوب المؤمنين، ثم قال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَسَرَابِۭ بِقِيعَةٖ يَحۡسَبُهُ ٱلظَّمۡـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمۡ يَجِدۡهُ شَيۡـٔٗا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥۗ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلۡحِسَابِ ﴿٣٩﴾ أَوۡ كَظُلُمَٰتٖ فِي بَحۡرٖ لُّجِّيّٖ يَغۡشَىٰهُ مَوۡجٞ مِّن فَوۡقِهِۦ مَوۡجٞ مِّن فَوۡقِهِۦ سَحَابٞۚ ظُلُمَٰتُۢ بَعۡضُهَا فَوۡقَ بَعۡضٍ إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ وَمَن لَّمۡ يَجۡعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورٗا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ ﴾ [النور:٣٩-٤٠]، فالأول مثل الاعتقادات الفاسدة، والأعمال التابعة لها يحسبها صاحبها شيئًا ينفعه، فإذا جاءها لم يجدها شيئًا ينفعه، فوفاه الله حسابه على تلك الأعمال، والثاني: مثل الجهل البسيط، وعدم الإيمان والعلم، فإن صاحبها في ظلمات بعضها فوق بعضها لا يبصر شيئًا، فإن البصر إنما هو بنور الإيمان والعلم.

قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ إِذَا مَسَّهُمۡ طَٰٓئِفٞ مِّنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ تَذَكَّرُواْ فَإِذَا هُم مُّبۡصِرُونَ ﴾ [الأعراف:٢٠١]، وقال تعالى: ﴿ وَلَقَدۡ هَمَّتۡ بِهِۦۖ وَهَمَّ بِهَا لَوۡلَآ أَن رَّءَا بُرۡهَٰنَ رَبِّهِۦ ﴾ [يوسف:٢٤]، وهو برهان الإيمان الذي حصل في قلبه، فصرف الله به ما كان قد هم به، وكتب له حسنة كاملة، ولم يكتب عليه خطيئة إذا فعل خيرًا ولم يفعل سيئة، وقال تعالى: ﴿لِتُخۡرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ﴾ [إبراهيم:١]، وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُخۡرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ [البقرة:٢٥٧]، وقال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَءَامِنُواْ بِرَسُولِهِۦ يُؤۡتِكُمۡ كِفۡلَيۡنِ مِن رَّحۡمَتِهِۦ وَيَجۡعَل لَّكُمۡ نُورٗا تَمۡشُونَ بِهِۦ ﴾ [الحديد:٢٨].

ولهذا ضرب الله للإيمان مثلين: مثلًا بالماء الذي به الحياة وما يقترن به من الزبد، ومثلًا بالنار التي بها النور وما يقترن بما يوقد عليه من الزبد، وكذلك ضرب الله للنفاق مثلين، قال تعالى: ﴿ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَسَالَتۡ أَوۡدِيَةُۢ بِقَدَرِهَا فَٱحۡتَمَلَ ٱلسَّيۡلُ زَبَدٗا رَّابِيٗاۖ وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيۡهِ فِي ٱلنَّارِ ٱبۡتِغَآءَ حِلۡيَةٍ أَوۡ مَتَٰعٖ زَبَدٞ مِّثۡلُهُۥۚ كَذَٰلِكَ يَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡحَقَّ وَٱلۡبَٰطِلَۚ

فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ ﴾ [الرعد:١٧]، وقال تعالى في المنافقين: ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴿١٧﴾ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿١٨﴾ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٩﴾ يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْا۟ فِيهِ وَإِذَآ أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا۟ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [البقرة:١٧-٢٠]، فضرب لهم مثلًا كالذي أوقد النار كلما أضاءت أطفأها الله، والمثل الثاني كالماء النازل من السماء وفيه ظلمات ورعد وبرق يرى.

والمقصود هنا: ذكر حياة القلوب وإنارتها، وفي الدعاء المأثور: «**اِجْعَلِ الْقُرْآنَ رَبِيعَ قُلُوبِنَا وَنُورَ صُدُورِنَا**»[١]. والربيع هو المطر الذي ينزل من السماء، فينبت به النبات، قال النبي ﷺ: «**إِنَّ مِمَّا يُنْبِتُ الرَّبِيعَ مَا يُقْتَلُ حَبَطًا أَوْ يَلِمْ**»[٢]. والفصل الذي ينزل فيه المطر تسمية العرب الربيع؛ لنزول المطر الذي ينبت الربيع فيه، وغيرهم يسمي الربيع الفصل الذي يلي الشتاء، فإنه فيه تخرج الأزهار التي تخلق منها الثمار، وتنبت الأوراق على الأشجار.

والقلب الحي المنور، فإنه لما فيه من النور يسمع ويبصر ويعقل، والقلب الميت، فإنه لا يسمع ولا يبصر، قال تعالى: ﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ [البقرة:١٧١]، وقال تعالى: ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا۟ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٤٢﴾ وَمِنْهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيْكَ أَفَأَنتَ تَهْدِى ٱلْعُمْىَ وَلَوْ كَانُوا۟ لَا يُبْصِرُونَ ﴾ [يونس:٤٢-٤٣]، وقال تعالى: ﴿ وَمِنْهُم

(١) رواه أحمد (١/ ٣٩١، ٤٥٢)، وابن أبي شيبة (٢٩٣١٨)، وصححه ابن حبان (٩٧٢).

(٢) رواه البخاري (٢٨٤٢)، ومسلم (١٠٥٢) من حديث أبي سعيد رضي الله عنه.

مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ۖ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا ۚ وَإِن يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لَّا يُؤْمِنُوا بِهَا ۚ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَٰذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴾ [الأنعام:٢٥] الآيات، فأخبر أنهم لا يفقهون بقلوبهم، ولا يسمعون بآذانهم، ولا يؤمنون بما رأوه من النار؛ كما أخبر عنهم؛ حيث قالوا: ﴿ قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ مِّمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ وَفِي آذَانِنَا وَقْرٌ وَمِن بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ ﴾ [فصلت:٥]، فذكروا الموانع على القلوب والسمع والأبصار، وأبدانهم حية تسمع الأصوات، وترى الأشخاص، لكن حياة البدن دون حياة القلب من جنس حياة البهائم، لها سمع وبصر، وهي تأكل وتشرب وتنكح، ولهذا قال سبحانه: ﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً ﴾ [البقرة:١٧١]، فشبههم بالغنم التي ينعق بها الراعي وهي لا تسمع إلا نداءً؛ كما قال في الآية الأخرى: ﴿ أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ ۚ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ ۖ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ [الفرقان:٤٤]، وقال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ ۖ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَا ۚ أُولَٰئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ﴾ [الأعراف:١٧٩]، فطائفة من المفسرين تقول في هذه الآيات، وما أشبهها كقوله: ﴿ وَإِذَا مَسَّ الْإِنسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُ مَرَّ كَأَن لَّمْ يَدْعُنَا إِلَىٰ ضُرٍّ مَّسَّهُ ﴾ [يونس:١٢]، وأمثالها مما ذكره الله في عيوب الإنسان، وذمها، فيقول هؤلاء: هذه الآية في الكفار، والمراد بالإنسان هنا الكافر، فيبقى من يسمع ذلك يظن أنه ليس لمن يظهر الإسلام في هذا الذمَّ والوعيد نصيب، بل يذهب وهمه إلى من كان مظهرًا للشرك من العرب، أو إلى من يعرفهم من مظهري الكفر، كاليهود والنصارى، ومشركي الترك والهند، ونحو ذلك، فلا ينتفع بهذه الآيات التي أنزلها الله ليهتدي بها عباده، فيقال أولًا: المظهرون للإسلام فيهم مؤمن ومنافق، والمنافقون كثيرون في كل زمان، والمنافقون في الدرك الأسفل من النار.

ويقال ثانيًا: الإنسان قد يكون عنده شعبة من نفاق وكفر، وإن كان معه إيمان؛ كما قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الحديث المتفق عليه[١]: «**أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا، وَمَنْ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنْهُنَّ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنَ النِّفَاقِ حَتَّى يَدَعَهَا: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا ائْتُمِنَ خَانَ، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ**». فأخبر أنه من كانت فيه خصلة منهم كانت فيه خصلة من النفاق).



(١) رواه البخاري (٣٤)، ومسلم (٥٨) من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

المؤمن يكون فيه شيء من النفاق

يقول الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ [(١)] في بيان أن المؤمن قد يكون فيه شيء من خصال النفاق، ومن شعب الكفر، وأمور الجاهلية، ولا يخرجه ذلك من الإيمان؛ من أجل أن يحذِّر الإنسان من ذلك، ويتوب منه، ولا يزكي نفسه، يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(وقد ثبت في الحديث الصحيح أن النبي صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال لأبي ذر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «**إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ**»[(٢)]. وأبو ذر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ من أصدق الناس إيمانًا.

وقال في الحديث الصحيح: «**أَرْبَعٌ فِي أُمَّتِي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ: الْفَخْرُ بِالْأَحْسَابِ، وَالطَّعْنُ فِي الْأَنْسَابِ، وَالنِّيَاحَةُ، وَالاسْتِسْقَاءُ بِالنُّجُومِ**»[(٣)].

وقال في الحديث الصحيح: «**لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَنْ قَبْلَكُمْ حَذْوَ الْقُذَّةِ بِالْقُذَّةِ حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ لَدَخَلْتُمُوهُ**»، قالوا: اليهود والنصارى؟ قال: «**فَمَنْ**»؟[(٤)].

وقال -أيضًا- في الحديث الصحيح: «**لَتَأْخُذَنَّ أُمَّتِي مَا أَخَذَتِ الْأُمَمُ قَبْلَهَا شِبْرًا بِشِبْرٍ، وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ**». قالوا: فارس والروم؟ قال: «**وَمَنِ النَّاسُ إِلَّا هَؤُلَاءِ**»؟[(٥)].

وقال ابن أبي مليكة: أدركت ثلاثين من أصحاب محمد صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كلُّهم يخاف النفاق على نفسه.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ١٠٦).
(٢) رواه البخاري (٣٠)، ومسلم (١٦٦١) من حديث أبي ذر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.
(٣) رواه مسلم (٩٣٤) من حديث أبي مالك الأشعري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.
(٤) رواه البخاري (٣٤٥٦)، ومسلم (٢٦٦١) من حديث أبي سعيد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ نحوه.
(٥) رواه البخاري (٧٣١٩) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

وعن علي، أو حذيفة(١) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «**الْقُلُوبُ أَرْبَعَةٌ: قَلْبٌ أَجْرَدُ فِيهِ سِرَاجٌ يُزْهِرُ فَذَلِكَ قَلْبُ الْمُؤْمِنِ، وَقَلْبٌ أَغْلَفُ فَذَاكَ قَلْبُ الْكَافِرِ، وَقَلْبٌ مَنْكُوسٌ فَذَاكَ قَلْبُ الْمُنَافِقِ، وَقَلْبٌ فِيهِ مَادَّتَانِ: مَادَّةٌ تَمُدُّهُ الْإِيمَانَ، وَمَادَّةٌ تَمُدُّهُ النِّفَاقَ، فَأُولَئِكَ قَوْمٌ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا**» .

وإذا عرف هذا علم أن كل عبد ينتفع بما ذكر الله في الإيمان من مدح شعب الإيمان، وذمَّ شعب الكفر، وهذا كما يقول بعضهم في قوله: ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ [الفاتحة:٦]، فيقولون: المؤمن قد هدي إلى الصراط المستقيم، فأي فائدة في طلب الهدى؟

ثم يجيب بعضهم بأن المراد تثبيتنا على الهدى، كما تقول العرب للنائم: نَمْ حتى آتيك. أو يقول بعضهم: أَلْزِم قلوبنا الهدى فحذف الملزوم، ويقول بعضهم: زدني هدى. وإنما يوردون هذا السؤال؛ لعدم تصوَّرهم الصراط المستقيم الذي يطلب العبد الهداية إليه، فإن المراد به العمل بما أمر الله به، وترك ما نهى الله عنه في جميع الأمور.

والإنسان وإن كان قد أقرَّ بأن محمدًا رسول الله، وأن القرآن حق على سبيل الإجمال، فأكثر ما يحتاج إليه من العلم بما ينفعه ويضرَّه، وما أمر به وما نهي عنه في تفاصيل الأمور وجزئياتها لم يعرفه، وما عرفه فكثير منه لم يعمل بعلمه، ولو قدر أنه بلغه كل أمر ونهي في القرآن والسنة، فالقرآن والسنَّة إنما تذكر فيهما الأمور العامَّة الكلية لا يمكن غير ذلك، ولا تذكر ما يخص به كل عبد، ولهذا أمر الإنسان في مثل ذلك بسؤال الهدى إلى الصراط المستقيم، والهدى إلى الصراط المستقيم يتناول هذا كلَّه، يتناول التعريف بما جاء به الرسول مفصلًا، ويتناول التعريف بما يدخل في أوامره الكليات، ويتناول إلهام العمل بعلمه، فإن مجرد العلم بالحق لا يحصل به الاهتداء إن لم يعمل بعلمه، ولهذا قال لنبيه بعد

---

(١) رواه أحمد (٣/ ١٧) عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا، وجوده ابن كثير.

صلح الحديبية: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا﴾ [الفتح:١-٢]، وقال في حق موسى وهارون: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُمَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلْمُسْتَبِينَ ۝١١٧ وَهَدَيْنَٰهُمَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الصافات:١١٧-١١٨]، والمسلمون قد تنازعوا فيما شاء الله من الأمور الخبرية والعلمية الاعتقادية والعلمية، مع أنهم كلهم متَّفقون على أن محمدًا حق، والقرآن حق، فلو حصل لكل منهم الهدى إلى الصراط المستقيم فيما اختلفوا فيه لم يختلفوا، ثم الذين علموا ما أمر الله به أكثرهم يعصونه، ولا يحتذون حذوه، فلو هدوا إلى الصراط المستقيم في تلك الأعمال لفعلوا ما أمروا به، وتركوا ما نهوا عنه، والذين هداهم الله من هذه الأمة حتى صاروا من أولياء الله المتَّقين كان من أعظم أسباب ذلك دعاؤهم الله بهذا الدعاء في كل صلاة، مع علمهم بحاجتهم، وفاقتهم إلى الله دائمًا في أن يهديهم الصراط المستقيم، فبدوام هذا الدعاء، والافتقار صاروا من أولياء الله المتقين.

قال سهل بن عبد الله التستري: ليس بين العبد وبين ربه طريق أقرب إليه من الافتقار، وما حصل فيه الهدى في الماضي، فهو محتاج إلى حصول الهدى فيه في المستقبل، وهذا حقيقة قول من يقول: ثبتنا، واهدنا لزوم الصراط المستقيم. وقول من قال: زدنا هدى يتناول ما تقدم، لكن هذا كلَّه هدى في المستقبل إلى الصراط المستقيم، فإن العمل في المستقبل بالعلم لم يحصل بعد، ولا يكون مهتديًا حتى يعمل في المستقبل بالعلم، وقد لا يحصل العلم في المستقبل، بل يزول عن القلب، وإن حصل فقد لا يحصل العمل، فالناس كلَّهم مضطرون إلى هذا الدعاء، ولهذا فرضه الله عليهم في كل صلاة، فليسوا إلى شيء من الدعاء أحوج منهم إليه، وإذا حصل الهدى إلى الصراط المستقيم حصل النصر والرزق، وسائر ما تطلب النفوس من السعادة).

ثم قال الشيخ(١): (واعلم أن حياة القلب، وحياة غيره ليست مجرد الحس والحركة الإرادية، أو مجرد العلم والقدرة، كما يظن ذلك طائفة من النظار في علم الله وقدرته، كأبي الحسين البصري، قالوا: إن حياته بحيث يعلم ويقدر، بل الحياة صفة قائمة بالموصوف، وهي شرط في العلم والإرادة والقدرة على الأفعال الاختيارية، وهي -أيضًا- مستلزمة لذلك، فكل حي له شعور وإرادة وعمل اختياري بقدرة، وكل ما له علم وإرادة وعمل اختياري فهو حي، والحياء مشتق من الحياة، فإن القلب الحي يكون صاحبه حييًّا فيه حياء يمنعه من القبائح، فإن حياة القلب هي المانعة من القبائح التي تفسد القلب، ولهذا قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**الْحَيَاءُ مِنَ الْإِيمَانِ**»(٢).

وقال: «**الْإِيمَانِ، وَالْبَذَاءُ وَالْبَيَانُ شُعْبَتَانِ مِنَ النِّفَاقِ**»(٣).

فإن الحي يدفع ما يؤذيه بخلاف الميت الذي لا حياة فيه، فإنه يسمى وَقِحًا، والوقاحة والصلابة وهو اليبس المخالف لرطوبة الحياة، فإذا كان وقحًا يابسًا صليب الوجه لم يكن في قلبه حياة توجب حياءه، وامتناعه من القبح كالأرض اليابسة لا يؤثر فيها وطء الأقدام، بخلاف الأرض الخضرة، ولهذا كان الحي يظهر عليه التأثر بالقبح، وله إرادة تمنعه عن فعل القبيح، بخلاف الوقح الذي ليس بحي، فلا حياء معه، ولا إيمان يزجره عن ذلك.

ومن أمراض القلوب: الحسد؛ كما قال بعضهم في حدِّه: إنه أذى يَلْحق بسبب العلم بحال الأغنياء، فلا يجوز أن يكون الفاضل حسودًا؛ لأن الفاضل يجري على ما هو الجميل.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ١٠٩).

(٢) رواه البخاري (٢٤)، ومسلم (٣٦) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) رواه الترمذي (٢٠٢٧)، وقال: (حسن صحيح)، وأحمد (٥/ ٢٦٩)، وصححه الحاكم (١/ ٥١)، وحسنه العراقي؛ كما في فيض القدير (٣/ ٤٢٨).

وقد قال طائفة من الناس: إنه تمني زوال النعمة عن المحسود وإن لم يصر للحاسد مثلها، بخلاف الغبطة، فإنها تمني مثلها من غير حب زوالها عن المغبوط، والتحقيق أن الحسد هو البغض والكراهة لما يراه من حسن حال المحسود، وهو نوعان:

أحدهما: كراهة للنعمة عليه مطلقًا، فهذا هو الحسد المذموم، وإذا أبغض ذلك، فإنه يتألم ويتأذى بوجود ما يبغضه، فيكون ذلك مرضًا في قلبه، ويتلذَّذ بزوال النعمة عنه، وإن لم يحصل له نفع بزوالها، لكن نفعه زوال الألم الذي كان في نفسه، ولكن ذلك الألم لم يزل إلَّا بمباشرة منه وهو راحة، وأشدَّه كالمريض الذي عولج بما يسكن وجعه والمرض باقٍ، فإن بغضه لنعمة الله على عبده مرض، فإن تلك النعمة قد تعود على المحسود، وأعظم منها، وقد يحصل نظير تلك النعمة لنظير ذلك المحسود، والحاسد ليس له غرض في شيء معيَّن، لكن نفسه تكره ما أُنْعِم به على النوع، ولهذا قال من قال: إنه تمنى زوال النعمة، فإن من كره النعمة على غيره تمنى زوالها بقلبه.

والنوع الثاني: أن يكره فضل ذلك الشخص عليه، فيحبَّ أن يكون مثله أو أفضل منه، فهذا حسد، وهو الذي سمَّوه الغبطة، وقد سمَّاه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حسدًا في الحديث المتَّفق عليه من حديث ابن مسعود، وابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه قال: «**لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ: رَجُلٍ آتَاهُ اللهُ الْحِكْمَةَ فَهُوَ يَقْضِي بِهَا وَيُعَلِّمُهَا، وَرَجُلٍ آتَاهُ اللهُ مَالًا وَسَلَّطَهُ عَلَى هَلَكَتِهِ فِي الْحَقِّ**»(١).

هذا لفظ ابن مسعود. ولفظ ابن عمر: «**رَجُلٍ آتَاهُ اللهُ الْقُرْآنَ فَهُوَ يَقُومُ بِهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَرَجُلٍ آتَاهُ اللهُ مَالًا فَهُوَ يُنْفِقُ مِنْهُ فِي الْحَقِّ آنَاءَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ**».

---

(١) حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ رواه البخاري (٥٠٢٥)، ومسلم (٨١٥).
وحديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ رواه البخاري (٧٣)، ومسلم (٨١٦).
وحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ رواه البخاري (٥٠٢٦).

ورواه البخاري من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولفظه: «**لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ: رَجُلٍ آتَاهُ اللهُ الْقُرْآنَ فَهُوَ يَتْلُوهُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ، فَسَمِعَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا لَيْتَنِي أُوتِيتُ مِثْلَ مَا أُوتِيَ هَذَا فَعَمِلْتُ فِيهِ مِثْلَ مَا يَعْمَلُ هَذَا وَرَجُلٍ آتَاهُ اللهُ مَالًا فَهُوَ يُهْلِكُهُ فِي الْحَقِّ، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا لَيْتَنِي أُوتِيتُ مِثْلَ مَا أُوتِيَ هَذَا فَعَمِلْتُ فِيهِ مِثْلَ مَا يَعْمَلُ هَذَا**».

فهذا الحسد الذي نهى عنه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلَّا في موضعين هو الذي سمَّاه أولئك الغبطة، وهو أن يحبَّ مثل حال الغير، ويكره أن يفضل عليه، فإن قيل: إذًا: لم سُمي حسدًا، وإنما أحب أن ينعم الله عليه؟ قيل: مبدأ هذا الحب هو نظره إلى إنعامه على الغير، وكراهته أن يتفضل عليه، ولولا وجود ذلك الغير لم يحب ذلك، فلما كان مبدأ ذلك كراهته أن يتفضل عليه الغير كان حسدًا؛ لأنه كراهة تتبعها محبة، وأمَّا من أحب أن ينعم الله عليه مع عدم التفاته إلى أحوال الناس، فهذا ليس عنده من الحسد شيء، ولهذا يبتلى غالب الناس بهذا القسم الثاني، وقد تسمَّى المنافسة، فيتنافس الاثنان في الأمر المحبوب المطلوب، كلاهما يطلب أن يأخذه، وذلك لكراهية أحدهما أن يتفضل عليه الآخر، كما يكره المستبقان كل منهما أن يسبقه الآخر.

والتنافس ليس مذمومًا مطلقًا، بل هو محمود في الخير، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ﴿٢٢﴾ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ ﴿٢٣﴾ تَعْرِفُ فِى وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ ٱلنَّعِيمِ ﴿٢٤﴾ يُسْقَوْنَ مِن رَّحِيقٍ مَّخْتُومٍ ﴿٢٥﴾ خِتَٰمُهُۥ مِسْكٌ ۚ وَفِى ذَٰلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ ٱلْمُتَنَٰفِسُونَ﴾ [المطففين:٢٢-٢٦]، فأمر المنافس أن ينافس في هذا النعيم، لا ينافس في نعيم الدنيا الزائل، وهذا موافق لحديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فإنه نهى عن الحسد إلَّا فيمن أوتي العلم، فهو يعمل به ويعلِّمه، ومن أوتي المال فهو ينفقه، فأمَّا من أوتي علمًا ولم يعمل به ولم يعلمه، أو أوتي مالًا ولم ينفقه في طاعة الله، فهذا لايحسد، ولا يتمنى مثل حاله، فإنه ليس في خير يرغب فيه، بل هو معرَّض للعذاب، ومن ولي ولاية، فيأتيها بعلم وعدل، أدَّى الأمانات إلى أهلها، وحكم بين

الناس بالكتاب والسنَّة، فهذا درجته عظيمة، لكن هذا في جهاد عظيم، كذلك المجاهد في سبيل الله، والنفوس لا تحسد من هو في تعب عظيم، فلهذا لم يذكره، وإن كان المجاهد في سبيل الله أفضل من الذي ينفق المال، بخلاف المنفق والمعلم، فإن هذين ليس لهم عدو من خارج، فإن قدر أنهما لهما عدو يجاهدانه، فذلك أفضل لدرجتهما، وكذلك لم يذكر النبي ﷺ المصلي والصائم والحاج؛ لأن هذه الأعمال لا يحصل منها في العادة من نفع الناس الذي يعظمون به الشخص، ويسوَّدونه ما يحصل بالتعليم والإنفاق، والحسد في الأصل إنما يقع لما يحصل للغير من السُّؤدد والرياسة، وإلَّا فالعامل لا يحسد في العادة، ولو كان تنعمه بالأكل والشرب والنكاح أكثر من غيره، بخلاف هذين النوعين، فإنهما يحسدان كثيرًا، ولهذا يوجد بين أهل العلم الذين لهم أتباع من الحسد ما لا يوجد فيمن ليس كذلك، وكذلك فيمن له أتباع بسبب إنفاق ماله، فهذا ينفع الناس بقوت القلوب، وهذا ينفعهم بقوت الأبدان، والناس كلُّهم محتاجون إلى ما يصلحهم من هذا وهذا، ولهذا ضرب الله سبحانه مثلين: مثلًا بهذا، ومثلًا بهذا، فقال: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَمَن رَّزَقْنَٰهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا ۖ هَلْ يَسْتَوُۥنَ ۚ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَىٰهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ ۖ هَلْ يَسْتَوِى هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ ۙ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [النحل:٧٥-٧٦].

والمثلان ضربهما الله سبحانه لنفسه المقدَّسة، ولما يُعبد من دونه، فإن الأوثان لا تقدر لا على عمل ينفع، ولا على كلام ينفع، فإذا قُدر عبد مملوك لا يقدر على شيء، وآخر قد رزقه الله رزقًا حسنًا، فهو ينفق منه سرًا وجهرًا، هل يستوي هذا المملوك العاجز عن الإحسان، وهذا المملوك القادر على الإحسان المحسن إلى الناس سرًّا وجهرًا؟ وهو سبحانه قادر على الإحسان إلى عباده وهو محسن إليهم دائمًا، فكيف يشبه به العاجز

المملوك الذي لا يقدر على شيء حتى يشرك به معه؟ وهذا مثل الذي أعطاه الله مالًا، فهو ينفق منه آناء الليل والنهار.

والمثل الثاني: إذا قُدِّر شخصان أحدهما أبكم لا يعقل ولا يتكلَّم ولا يقدر على شيء، وهو مع هذا كلٌّ على مولاه أينما بوجهه لا يأت بخير، فليس فيه من نفع قط، بل هو كلٌّ على من يتولى أمره، وآخر عالم يأمر بالعدل، ويعمل بالعدل،فهو على صراط مستقيم، وهذا نظير الذي أعطاه الله الحكمة، فهو يعمل بها، ويعلِّمها الناس، وقد ضَرَب ذلك مثلًا لنفسه، فإنه سبحانه عالم عادل قادر يأمر بالعدل، وهو قائم بالقسط على صراط مستقيم؛ كما قال تعالى: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلۡعِلۡمِ قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴾ [آل عمران:١٨]، وقال هود: ﴿إِنَّ رَبِّي عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ [هود:٥٦]).



الغبطة والتنافس في الخير ليسا من الحسد

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في موضوع الغبطة، والتنافس في الخير، والفرق بين ذلك، وبين الحسد المذموم، فيقول(١):

(ولهذا كان الناس يعظِّمون دار العباس، وكان عبد الله يعلم الناس، وأخوه يطعم الناس، فكانوا يُعظِّمون على ذلك، ورأى معاوية الناس يسألون ابن عمر عن المناسك وهو يفتيهم، فقال: هذا والله لشرف، أو نحو ذلك.

هذا وعمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ نافس أبا بكر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ الإنفاق؛ كما ثبت في «الصحيح» عن عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَتَصَدَّقَ فَوَافَقَ ذَلِكَ مَالًا عِنْدِي فَقُلْت الْيَوْمَ أَسْبِقُ أَبَا بَكْرٍ إنْ سَبَقْته يَوْمًا. قَالَ: فَجِئْت بِنِصْفِ مَالِي قَالَ: فَقَالَ لِي رَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **مَا أَبْقَيْت لِأَهْلِك؟** قُلْت: مِثْلَهُ وَأَتَى أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بِكُلِّ مَا عِنْدَهُ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **مَا أَبْقَيْت لِأَهْلِك؟** قَالَ أَبْقَيْت لَهُمْ اللهَ وَرَسُولَهُ، فَقُلْت: لَا أُسَابِقُك إلَى شَيْءٍ أَبَدًا»(٢).

فكان ما فعله عمر من المنافسة والغبطة المباحة، لكن حال الصديق رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أفضل منه، وهو أنَّه خال من المنافسة مطلقًا لا ينظر إلى حال غيره، وكذلك موسى صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حديث المعراج حصل له منافسة وغبطة للنبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حتى بكى لما تجاوزه النبي

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ١١٦).

(٢) رواه أبو داود (١٦٧٨)، والترمذي (٣٦٧٥)، وقال: (حسن صحيح)، وصححه الحاكم (١/ ٥٧٤)، والضياء (٨٠).

ﷺ، **فقيل له: ما يبكيك؟ فقال: أبكي؛ لأن غلامًا بعث بعدي يدخل الجنَّة من أمتَّه أكثر ممن يدخلها من أمتي**. أخرجاه في «الصحيحين»[(١)].

وروي في بعض الألفاظ المروية في غير الصحيح: «**مَرَرْنَا عَلَى رَجُلٍ وَهُوَ يَقُولُ وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ: أَكْرَمْتُهُ وَفَضَّلْتُهُ، قَالَ: فَرَفَعْنَاهُ إِلَيْهِ فَسَلَّمْنَا عَلَيْهِ فَرَدَّ السَّلَامَ، فَقَالَ: مَنْ هَذَا مَعَكَ يَا جِبْرِيلُ؟ قَالَ: هَذَا أَحْمَدُ. قَالَ: مَرْحَبًا بِالنَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي بَلَّغَ رِسَالَةَ رَبِّهِ وَنَصَحَ لِأُمَّتِهِ. قَالَ: ثُمَّ انْدَفَعْنَا، فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا يَا جِبْرِيلُ؟ قَالَ: هَذَا مُوسَى بْنُ عِمْرَانَ. قُلْتُ: وَمَنْ يُعَاتِبُ؟ قَالَ: يُعَاتِبُ رَبَّهُ فِيكَ. قُلْتُ: وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ عَلَى رَبِّهِ؟ قَالَ: إِنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ قَدْ عَرَفَ صِدْقَهُ**»[(٢)].

وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قد كان مشبهًا بموسى، ونبينا حاله أفضل من حال موسى، فإنه لم يكن عنده شيء من ذلك.

وكذلك كان في الصحابة أبو عبيدة بن الجراح ونحوه كانوا سالمين من جميع هذه الأمور، فكانوا أرفع درجة ممن عنده منافسة وغبطة، وإن كان ذلك مباحًا، ولهذا استحق أبو عبيدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن يكون أمين هذه الأمَّة، فإن المؤتمن إذا لم يكن في نفسه مزاحمة على شيء مما اؤتمن عليه كان أحقَّ بالأمانة ممن يخاف مزاحمته، ولهذا يؤتمن على النساء والصبيان، ويؤتمن على الولاية الصغرى من يعرف أنه لا يزاحم على الكبرى، ويؤتمن على المال من يعرف أنه ليس له غرض في أخذ شيء منه، وإذا اؤتمن من في نفسه خيانة شبه بالذئب المؤتمن على الغنم، فلا يقدر أن يؤدي الأمانة في ذلك؛ لما في نفسه من الطلب لما اؤتمن عليه، وفي الحديث الذي رواه الإمام أحمد في «مسنده» عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «كُنَّا يَوْمًا جُلُوسًا عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ: **يَطْلُعُ عَلَيْكُمْ الْآنَ مِنْ هَذَا الْفَجِّ رَجُلٌ مِنْ**

---

(١) رواه البخاري (٣٢٠٧)، ومسلم (١٦٤)، من حديث أنس بن مالك عن مالك بن صعصعة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) رواه أبو نعيم في الحلية (١٠/ ٣٨٦)، وقال ابن كثير: (إسناد غريب). انتهى. وفيه انقطاع.

أَهْلِ الْجنَّةِ. قَالَ: فَطَلَعَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ تَنْطِفُ لِحْيَتُهُ مِنْ وُضُوءٍ قَدْ عَلَّقَ نَعْلَيْهِ فِي يَدِهِ الشِّمَالِ فَسَلَّمَ فَلَمَّا كَانَ الْغَدُ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَ ذَلِكَ فَطَلَعَ ذَلِكَ الرَّجُلُ عَلَى مِثْلِ حَالِهِ فَلَمَّا كَانَ الْيَوْمُ الثَّالِثُ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَقَالَتَهُ فَطَلَعَ ذَلِكَ الرَّجُلُ عَلَى مِثْلِ حَالِهِ فَلَمَّا قَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اتَّبَعَهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: إِنِّي لاحيت أَبِي فَأَقْسَمْت أَنْ لَا أَدْخُلَ عَلَيْهِ ثَلَاثًا فَإِنْ رَأَيْت أَنْ تُؤْوِيَنِي إِلَيْك حَتَّى تَمْضِيَ الثَّلَاثُ فَعَلْت قَالَ: نَعَمْ قَالَ أَنَسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَكَانَ عَبْدُ اللهِ يُحَدِّثُ أَنَّهُ بَاتَ عِنْدَهُ ثَلَاثَ لَيَالٍ فَلَمْ يَرَهُ يَقُومُ مِنْ اللَّيْلِ شَيْئًا؛ غَيْرَ أَنَّهُ إذَا تَعَارَّ انْقَلَبَ عَلَى فِرَاشِهِ ذَكَرَ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ وَكَبَّرَ حَتَّى يَقُومَ إِلَى صَلَاةِ الْفَجْرِ فَقَالَ عَبْدُ اللهِ غَيْرَ أَنِّي لَمْ أَسْمَعْهُ يَقُولُ إِلَّا خَيْرًا فَلَمَّا فَرَغْنَا مِنْ الثَّلَاثِ وَكِدْت أَنْ أُحَقِّرَ عَمَلَهُ قُلْت: يَا عَبْدَ اللهِ لَمْ يَكُنْ بَيْنِي وَبَيْنَ وَالِدِي غَضَبٌ وَلَا هِجْرَةٌ وَلَكِنْ سَمِعْت رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ يَطْلُعُ عَلَيْكُمْ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَطَلَعْت أَنْتَ الثَّلَاثَ مَرَّاتٍ فَأَرَدْت أَنْ آوِيَ إِلَيْك لِأَنْظُرَ مَا عَمَلُك فَأَقْتَدِيَ بِذَلِكَ فَلَمْ أَرَك تَعْمَلُ كَثِيرَ عَمَلٍ فَمَا الَّذِي بَلَغَ بِك مَا قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَ: مَا هُوَ إِلَّا مَا رَأَيْت غَيْرَ أَنَّنِي لَا أَجِدُ عَلَى أَحَدٍ مِنْ الْمُسْلِمِينَ فِي نَفْسِي غِشًّا وَلَا حَسَدًا عَلَى خَيْرٍ أَعْطَاهُ اللهُ إِيَّاهُ قَالَ عَبْدُ اللهِ: هَذِهِ الَّتِي بَلَغَتْ بِك، وَهِيَ الَّتِي لَا نُطِيقُ»(١).

فقول عبد الله بن عمرو له: « هَذِهِ الَّتِي بَلَغَتْ بِك، وَهِيَ الَّتِي لَا نُطِيقُ ». يشير إلى خلوِّه وسلامته من جميع أنواع الحسد، وبهذا أثنى الله تعالى على الأنصار، فقال: ﴿وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر:٩]، أي: مما أوتي إخوانهم المهاجرون.

---

(١) رواه الدورقي في مسند سعد (٥٦)، وأبو يعلى (٧٢١) وصححه الضياء. وله شاهد عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رواه معمر في الجامع (١١/ ٢٨٧)، والبيهقي في الشعب (٦٦٠٥).

قال المفسرون: (لا يجدون في صدورهم حاجة)، أي: حسدًا وغيظًا مما أوتي المهاجرون، ثم قال بعضهم: من مال الفيء، وقيل: من الفضل والتقدم، فهم لا يجدون حاجة مما أوتوا من المال، ولا من الجاه، والحسد يقع على هذا، وكان بين الأوس والخزرج منافسة على الدين، فكان هؤلاء إذا فعلوا ما يفضلون به عند الله ورسوله أحبَّ الآخرون أن يفعلوا نظير ذلك، فهي منافسة فيما يقرِّبهم إلى الله؛ كما قال تعالى: ﴿وَفِي ذَٰلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ ٱلْمُتَنَٰفِسُونَ﴾ [المطففين:٢٦].

وأمَّا الحسد المذموم كلَّه، فقد قال تعالى عن اليهود: ﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْحَقُّ ﴾ [البقرة:١٠٩]، يودُّون: أي: يتمنَّون ارتدادكم حسدًا، فجعل الحسد هو الموجب لذلك الودَّ من بعد ما تبين لهم الحق؛ لأنهم لما رأوا أنكم قد حصل لكم من النعمة ما حصل، بل ما لم يحصل لهم مثله حسدوكم، وكذلك في الآية الأخرى: ﴿ أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ عَلَىٰ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ۖ فَقَدْ ءَاتَيْنَآ ءَالَ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَءَاتَيْنَٰهُم مُّلْكًا عَظِيمًا ﴿٥٤﴾ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ بِهِۦ وَمِنْهُم مَّن صَدَّ عَنْهُ ۚ وَكَفَىٰ بِجَهَنَّمَ سَعِيرًا﴾ [النساء:٥٤-٥٥]، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ﴿١﴾ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ﴿٢﴾ وَمِن شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ ﴿٣﴾ وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّٰثَٰتِ فِى ٱلْعُقَدِ ﴿٤﴾ وَمِن شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ﴾ [الفلق:١-٥]، فقد ذكر طائفة من المفسِّرين أنها نزلت بسبب حسد اليهود للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حتى سحروه، سحره لبيد بن الأعصم اليهودي[1]، فالحاسد المبغض للنعمة على من أنعم الله عليه بها ظالم معتدٍ، والكاره لتفضيله المحبَّ لمماثلته منهي عن ذلك، إلَّا فيما يقرِّبه إلى الله، فإذا أحبَّ أن يُعطى مثل ما أعطي مما يقرِّبه إلى الله، فهذا لا بأس به، وإعراض قلبه عن هذا بحيث لا ينظر إلى حال الغير أفضل، ثم هذا الحسد

---

(١) حديث السحر؛ رواه البخاري (٥٧٦٥)، ومسلم (٢١٨٩) من حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

إن عمل بموجبه صاحبه كان ظالمًا معتديًا مستحقًا للعقوبة إلَّا أن يتوب، وكان المحسود مظلومًا مأمورًا بالصبر والتقوى؛ كما قال تعالى: ﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْحَقُّ ۖ فَٱعْفُوا۟ وَٱصْفَحُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦٓ ﴾ [البقرة:١٠٩].

وقد ابتلي يوسف بحسد إخوته له؛ حيث قالوا: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّ أَبَانَا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ [يوسف:٨]، فحسدوهما على تفضيل الأب لهما، ولهذا قال يعقوب ليوسف: ﴿لَا تَقْصُصْ رُءْيَاكَ عَلَىٰٓ إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا۟ لَكَ كَيْدًا ۖ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ لِلْإِنسَٰنِ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴾ [يوسف:٥]، ثم إنهم ظلموه بتكلُّمهم في قتله، وإلقائه في الجب، وبيعه رقيقًا لمن ذهب به إلى بلاد الكفر، فصار مملوكًا لقوم كفار، ثم إن يوسف ابتلي بعد أن ظُلم بمن يدعوه إلى الفاحشة، ويراود عليها، ويستعين عليه بمن يعينه على ذلك، فاستعصم واختار السجن على الفاحشة، وآثر العذاب على سخط الله، فكان مظلومًا من جهة من أحبَّه لهواه وغرضه الفاسد، فهذه المُحبة أحبته لهوى محبوبها، فشفاؤها وشفاؤه إن وافقها، وأولئك المبغضون أبغضوه بغضة أوجبت أن يصير ملقى في الجب، ثم أسيرًا مملوكًا بغير اختياره، فأولئك أخرجوه من إطلاق الحرية إلى رق العبودية الباطلة بغير اختياره، وهذه ألجأته إلى أن اختار أن يكون محبوسًا مسجونًا باختياره، فكانت هذه أعظمَ في محنته، وكان صبره هنا صبرًا اختياريًا اقترن به التقوى، بخلاف صبره على ظلمهم، فإن ذلك كان من باب المصائب التي من لم يصبر عليها صبر الكرام سلا سلو البهائم، والصبر الثاني أفضل الصبرين، ولهذا قال: ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [يوسف:٩٠].

وهكذا إذا أوذي المؤمن على إيمانه، وطُلب منه الكفر، أو الفسوق أو العصيان، وإن لم يفعل أوذي وعوقب، فاختار الأذى والعقوبة على فراق دينه، إما الحبس، وإما

الخروج عن بلده، كما جرى للمهاجرين حيث اختاروا فراق الأوطان على فراق الدين، وكانوا يعذَّبون ويؤذون، وقد أوذي النبي يوسف صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأنواع من الأذى، فكان يصبر عليها صبرًا اختياريًا، فإنه إنما طُلب منه الفاحشة وإنما عوقب إذا لم يفعل بالحبس، والنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابه طُلب منهم الكفر، وإذا لم يفعلوا طلبت عقوبتهم بالقتل فما دونه، وأهون ما عوقب به الحبس، فإن المشركون حبسوه وبني هاشم بالشعب مدة، ثم لمَّا مات أبو طالب اشتدَّوا عليه، فلما بايعت الأنصار وعرفوا بذلك صاروا يقصدون منعه من الخروج، ويحبسونه هو وأصحابه عن ذلك، ولم يكن أحد يهاجر إلَّا سرًا إلا عمر بن الخطاب ونحوه، فكانوا قد ألجؤوهم إلى الخروج من ديارهم، ومع هذا منعوا من منعوه منهم عن ذلك وحبسوه، فكان ما حصل للمؤمنين من الأذى والمصائب هو باختيارهم؛ طاعة الله ورسوله، ولم يكن من المصائب السماوية التي تجري بدون اختيار العبد من جنس حبس يوسف، لا من جنس التفريق بينه وبين أبيه، وهذا أشرف النوعين، وأهلها أعظم درجة، وإن كان صاحب المصائب يثاب على صبره ورضاه، وتكفَّر عنه الذنوب بمصائبه، فإن هذا أصيب وأوذي باختياره؛ طاعة لله يثاب على نفس المصائب، ويكتب له بها عمل صالح، قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَطَئُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَّيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُم بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [التوبة:١٢٠]، بخلاف المصائب التي تجري بلا اختيار العبد، كالمرض، وموت العزيز عليه، وأخذ اللصوص ماله، فإن تلك إنما يثاب على الصبر عليها، لا على نفس بما يحدث من المصيبة، لكن المصيبة يكفَّر بها خطاياه، فإن الثواب إنما يكون على الأعمال الاختيارية، وما يتولَّد عنها، والذين يُؤذَوْن على الإيمان وطاعة الله ورسوله، ويحدث لهم بسبب ذلك حرج أو مرض، أو حبس أو فراق وطن، أو ذهاب مال وأهل، أو ضرب أو شتم أو نقص رئاسة

ومال، هم في ذلك على طريقة الأنبياء، وأتباعهم كالمهاجرين الأولين، فهؤلاء يثابون على ما يؤذون به، ويكتب لهم به عمل صالح، كما يثاب المجاهد على ما يصيبه من الجوع والعطش، والتعب، وعلى غيظه الكفار.

وإن كانت هذه الآثار ليست عملًا يقوم به، لكنها متسبِّبة عن فعله الاختياري، وهي التي يقال لها: متولِّد. وقد اختلف الناس هل يقال: إنها فعل لفاعل السبب، أو لله، أو لا فاعل لها؟

والصحيح: أنها مشتركة بين فاعل السبب وسائر الأسباب، ولهذا كتب له بها عمل صالح.

والمقصود: أن الحسد مرض من أمراض النفس، وهو مرض غالب، فلايخلص منه إلَّا قليل من الناس، ولهذا يقال: ما خلا جسد من جسد، لكن اللئيم يبديه، والكريم يخفيه.

وقد قيل للحسن البصري: «أَيَحْسُدُ الْمُؤْمِنُ؟ فَقَالَ مَا أَنْسَاك إِخْوَةَ يُوسُفَ لَا أَبَا لَك وَلَكِنْ عَمِّهِ فِي صَدْرِك فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّك مَا لَمْ تَعْدُ بِهِ يَدًا وَلِسَانًا».

فمن وجد في نفسه حسدًا لغيره، فعليه أن يستعمل معه التقوى والصبر، فيكره ذلك من نفسه، وكثير من الناس الذين عندهم دين لا يعتدون على المحسود، فلا يعينون مَنْ ظَلَمه، ولكنهم -أيضًا- لا يقومون بما يجب من حقِّه، بل إذا ذمَّه أحد لم يوافقوه على ذمّه، ولا يذكرون محامده، وكذلك لو مدحه أحد لسكتوا، وهؤلاء مَدِينون في ترك المأمور من حقه مفرطون في ذلك، لا معتدون عليه، وجزاؤهم أنهم يُبخسون حقوقهم، فلا يُنصفون -أيضًا- في مواضع، ولا يُنصرون على من ظلمهم كما لم ينصروا هذا المحسود.

وأمَّا من اعتدى بقول أو فعل، فذلك يعاقب، ومن اتَّقى الله وصبر، فلم يدخل في الظالمين نفعه الله بتقواه، كما جرى لزينب بنت جحش رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فإنها كانت هي التي

تسامي عائشة من أزواج النبي ﷺ، وحسد النساء بعضهن لبعض كثير غالب، لاسيما المتزوجات بزوج واحد، فإن المرأة تغار على زوجها لحظها منه، فإنه بسبب المشاركة يفوت بعض حظِّها.

وهكذا الحسد يقع كثيرًا بين المتشاركين في رئاسة أو مال إذا أخذ بعضهم قسطًا من ذلك وفات الآخر، ويكون بين النظراء؛ لكراهة أحدهما أن يفضل الآخر عليه، كحسد إخوة يوسف، وكحسد ابني آدم أحدهما لأخيه).

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١]: قيل: (إن أول ذنب عُصي الله به ثلاثة: الحرص، والكبر، والحسد، فالحرص من آدم، والكبر من إبليس، والحسد من قابيل؛ حيث قتل هابيل. وفي الحديث: «**ثَلَاثٌ لَا يَنْجُو مِنْهُنَّ أَحَدٌ: الْحَسَدُ وَالظَّنُّ وَالطِّيَرَةُ، وَسَأُحَدِّثُكُمْ بِمَا يُخْرِجُ مِنْ ذَلِكَ إِذَا حَسَدْتَ فَلَا تُبْغِضْ، وَإِذَا ظَنَنْتَ فَلَا تُحَقِّقْ، وَإِذَا تَطَيَّرْتَ فَامْضِ**». رواه ابن أبي الدنيا من حديث أبي هريرة[٢].

وفي «السنن» عن النبي ﷺ: «**دَبَّ إِلَيْكُمْ دَاءُ الْأُمَمِ قَبْلَكُمْ: الْحَسَدُ وَالْبَغْضَاءُ وَهِيَ الْحَالِقَةُ، لَا أَقُولُ تَحْلِقُ الشَّعْرَ وَلَكِنْ تَحْلِقُ الدِّينَ**»[٣].

فسمَّاه داء كما سمَّى البخل داء في قوله: «**وَأَيُّ دَاءٍ أَدْوَأَ مِنَ الْبُخْلِ؟**»[٤].

فعُلِم أن هذا مرض، وفي حديث آخر: «**أَعُوذُ بِكَ مِنْ مُنْكَرَاتِ الْأَخْلَاقِ وَالْأَهْوَاءِ وَالْأَدْوَاءِ**»[٥]. فعَطَف الأدواء على الأخلاق والأهواء، فإن الخلق ما صار عادة للنفس وسجية، قال تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ [القلم:٤].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ١٢٦).

(٢) قال العجلوني في كشف الخفاء (٢/ ٢٤٣): رواه ابن أبي الدنيا بسند ضعيف.

(٣) رواه الترمذي (٢٥١٠)، وأحمد (١/ ١٦٤)، وصححه الضياء (١٨٩)، وجوده المنذري (٣/ ٢٨٥).

(٤) رواه البخاري (٤٣٨٣)، ومسلم (٢٣١٤) من حديث جابر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٥) رواه الترمذي (٣٥٩١) وقال: (حسن غريب)، وصححه ابن حبان (٩٦٠)، والحاكم (١/ ٧١٤).

قال ابن عباس، وابن عيينة، وأحمد بن حنبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: «على دين عظيم». وفي لفظ عن ابن عباس: «على دين الإسلام». وكذلك قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «كان خلقه القرآن»[(١)]. وكذلك قال الحسن البصري: «أدب القرآن هو الخلق العظيم».

وأمَّا الهوى، فقد يكون عارضًا، والداء هو المرض، وهو تألُّم القلب والفساد فيه، وقرن في الحديث الأول الحسد بالبغضاء؛ لأن الحاسد يكره أولًا فضل الله على ذلك الغير، ثم ينتقل إلى بغضه، فإن بغض اللازم يقتضي بغض الملزوم، فإن نعمة الله إذا كانت لازمة وهو يحب زوالها، وهي لا تزول إلَّا بزواله أبغضه، وأحبَّ عدمه، والحسد يوجب البغي، كما أخبر الله تعالى عمَّن قبلنا أنهم اختلفوا من بعد ما جاءهم العلم بغيًا بينهم، فلم يكن اختلافهم لعدم العلم، بل علموا الحقَّ، ولكن بغي بعضهم على بعض، كما يبغي الحاسد على المحسود.

وفي «الصحيحين»[(٢)] عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: **«لَا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَبَاغَضُوا، وَلَا تَدابُروا، وَلَا تَقَاطَعُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللهِ إِخْوَانًا، وَلَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ، يَلْتَقِيَانِ فَيَصُدُّ هَذَا وَيَصُدُّ هَذَا، وَخَيْرُهُمَا الَّذِي يَبْدَأُ بِالسَّلَامِ»**[(٣)].

وقد قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الحديث المتفق على صحته من رواية أنس -أيضًا-: **«وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ»**[(٤)]. وقد قال تعالى: ﴿ وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ فَإِنْ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَالَ قَدْ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَمْ أَكُن مَّعَهُمْ شَهِيدًا

---

(١) رواه مسلم (٧٤٦) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) رواه البخاري (٦٠٦٦)، ومسلم (٢٥٦٣) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) رواه البخاري (٦٠٧٧)، ومسلم (٢٥٦٠) من حديث أبي أيوب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
وحديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المذكور، لفظه مخالف، وهو عند البخاري (٦٠٦٥)، ومسلم (٢٥٥٩).

(٤) رواه البخاري (١٣)، ومسلم (٤٥) واللفظ له.

﴿٧٢﴾ وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ ٱللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ تَكُنۢ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٌ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء:٧٢-٧٣]، فهؤلاء المبطئون لم يحبوا لإخوانهم المؤمنين ما يحبُّون لأنفسهم، بل إن أصابتهم مصيبة فرحوا باختصاصهم، وإن أصابتهم نعمة لم يفرحوا بها لهم، بل أحبوا أن يكون لهم منها حظ، فهم لا يفرحون إلَّا بدنيا تحصل لهم، أو شر دنيوي ينصرف عنهم إذا كانوا لا يحبُّون الله ورسوله، والدار الآخرة، ولو كانوا كذلك لأحبوا إخوانهم، وأحبُّوا ما وصل إليهم من فضله، وتألموا بما يصيبهم من المصيبة.

ومن لم يسَّره ما يسرَّ المؤمنين، ويسوؤه ما يسوء المؤمنين، فليس منهم، ففي «الصحيحين» عن عامر قال: سمعت النعمان بن بشير يخطب، ويقول: سمعت رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «**مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ، وَتَرَاحُمِهِمْ، وَتَعَاطُفِهِمْ، مَثَلُ الْجَسَدِ الْوَاحِدِ، إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ شَيْءٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالْحُمَّى وَالسَّهَرِ**»(١).

وفي «الصحيحين» عن أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا، وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ**»(٢)، والشحَّ مرض، والبخل مرض، والحسد شرَّ من البخل؛ كما في الحديث الذي رواه أبو داود عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّه قال: «**الْحَسَدُ يَأْكُلُ الْحَسَنَاتِ كَمَا تَأْكُلُ النَّارُ الْحَطَبَ، وَالصَّدَقَةُ تُطْفِئُ الْخَطِيئَةَ كَمَا يُطْفِئُ الْمَاءُ النَّارَ**»(٣). وذلك أن البخيل يمنع نفسه، والحسود يكره نعمة الله على عباده، وقد يكون في الرجل إعطاء لمن يعينه على أغراضه، وحسد لنظرائه، وقد يكون فيه بخل بلا حسد لغيره، والشح أصل ذلك.

---

(١) رواه البخاري (٦٠١١)، ومسلم (٢٥٨٦).

(٢) رواه البخاري (٤٨١)، ومسلم (٢٥٨٥) من حديث أبي موسى رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٣) رواه أبو داود (٤٩٠٣)، وابن ماجه (٤٢١٠) واللفظ له، وضعفه البوصيري (٤/ ٢٣٨).

وقال تعالى: ﴿وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر:٩]، وفي «الصحيحين» عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّه قال: «**إِيَّاكُمْ وَالشُّحَ، فَإِنَّهُ أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، أَمَرَهُمْ بِالْبُخْلِ فَبَخِلُوا، وَأَمَرَهُمْ بِالظُّلْمِ فَظَلَمُوا، وَأَمَرَهُمْ بِالْقَطِيعَةِ فَقَطَعُوا**»[1]. وكان عبد الرحمن بن عوف يُكْثِرُ مِنْ الدُّعَاءِ فِي طَوَافِهِ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ قِنِي شُحَّ نَفْسِي فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: مَا أَكْثَرَ مَا تَدْعُو بِهَذَا فَقَالَ: إِذَا وُقِيت شُحَّ نَفْسِي وُقِيت الشُّحَّ وَالظُّلْمَ وَالْقَطِيعَةَ».

والحسد يوجب الظلم، فالبخل والحسد مرض يوجب بغض النفس لما ينفعها، بل وحبَّها لما يضرَّها، ولهذا يقرن الحسد بالحقد والغضب، وأمَّا مرض الشهوة والعشق، فهو حبُّ النفس لما يضرَّها، وقد يقترن به بغضها لما ينفعها، والعشق مرض نفساني، وإذا قوي أثر في البدن، فصار مرضًا في الجسم، إمَّا من أمراض الدماغ كالماليخوليا، ولهذا قيل فيه: هو مرض وسواسي شبيه بالماليخوليا، وإمَّا من أمراض البدن، كالضعف والنحول، ونحو ذلك.

والمقصود هنا: مرض القلب، فإنَّه أصل محبة النفس لما يضرها، كالمريض الذي يشتهي ما يضره، وإذا لم يطعم ذلك تألم، وإن طعم ذلك قوي به المرض وزاد، وكذلك العاشق يضرَّه اتصاله بالمعشوق مشاهدة وملامسة وسماعًا، بل يضرَّه التفكر فيه، والتخيُّل له، وهو يشتهي ذلك، فإن منع من مشتهاه تألم وتعَّذب، وإن أعطي مشتهاه قوي مرضه، وكان سببًا لزيادة الألم.

وفي الحديث: «**إِنَّ اللهَ يَحْمِي عَبْدَهُ الْمُؤْمِنَ الدُّنْيَا كَمَا يَحْمِي أَحَدُكُمْ مَرِيضَهُ الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ**»[2].

---

(١) رواه مسلم (٢٥٧٨) وحده من حديث جابر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) رواه البيهقي في الشعب (١٠٤٤٨-١٠٤٥) وفيه اضطراب.

وحديث حذيفة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (١٠٤٥١)، وضعفه الذهبي؛ كما في الفيض (٢/ ٢٩٨).

وفي مناجاة موسى المأثورة عن وهب التي رواها الإمام أحمد في كتاب «الزهد»، «يَقُولُ اللهُ تَعَالَى: إِنِّي لَأَذُودُ أَوْلِيَائِي عَنْ نَعِيمِ الدُّنْيَا وَرَخَائِهَا، كَمَا يَذُودُ الرَّاعِي الشَّفِيقُ إِبِلَهُ عَنْ مَرَاتِعِ الهَلَكَةِ، وَإِنِّي لَأُجَنِّبُهُمْ سُكُونَهَا وَعَيْشَهَا، كَمَا يُجَنِّبُ الرَّاعِي الشَّفِيقُ إِبِلَهُ عَنْ مَبَارِكِ الْغِرَّةِ، وَمَا ذَلِكَ لِهَوَانِهِمْ عَلَيَّ وَلَكِنْ لِيَسْتَكْمِلُوا نَصِيبَهُمْ مِنْ كَرَامَتِي سَالِمًا مُوَفَّرًا لَمْ تُكَلِّمْهُ الدُّنْيَا، وَلَمْ يُطْفِئْهُ الهَوَى»[١]. وإنما شفاء المريض بزوال مرضه، بل بزوال ذلك الحب المذموم من قلبه).

إلى أن قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٢]: (والقلب إنما خلق لأجل حب الله تعالى، وهذه الفطرة التي فطر الله عليها عباده؛ كما قال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ، أَوْ يُنَصِّرَانِهِ، أَوْ يُمَجِّسَانِهِ، كَمَا تُنْتِجُ الْبَهِيمَةُ بَهِيمَةً جَمْعَاءَ هَلْ تَحُسُّونَ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءَ؟»**.

ثم يقول أبو هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: اقرأوا إن شئتم: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ﴾ [الروم:٣٠]. أخرجه البخاري ومسلم[٣].

فالله سبحانه فطر عباده على محبَّته وعبادته وحده، فإذا تركت الفطرة بلافساد كان القلب عارفًا بالله محبًّا له عابدًا له وحده، لكن تفسد فطرته من مرضه كأبويه يهوِّدانه، أو ينصرَّانه، أو يمجسانه، وهذه كلها تغيِّر فطرته التي فطره عليها، وإن كانت بقضاء الله وقدره، كما يغير البدن بالجدع، ثم قد يعود إلى الفطرة إذا يسَّر الله تعالى لها من يسعى في إعادتها إلى الفطرة، والرسل -صلوات الله عليهم- بعثوا لتقرير الفطرة، وتكميلها، لا لتغيير الفطرة أو تحويلها).

---

(١) الزهد (٦١-٦٥).

(٢) مجموع الفتاوى (١٠/ ١٣٥).

(٣) رواه البخاري (١٣٥٨)، ومسلم (٢٦٥٨).

مرض القلوب، وشفاؤها

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان مرض القلوب، وشفائها(١):

(قد ذكرنا في غير موضع أن صلاح حال الإنسان في العدل، كما أن فساده في الظلم، وإن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عدَّله وسوَّاه لما خلقه، وصحة جسمه وعافيته من اعتدال أخلاطه وأعضائه، ومرض ذلك الانحراف والميل، وكذلك استقامة القلب واعتداله واقتصاده وصحَّته وعافيته وصلاحه متلازمة، وقد ذكر الله مرض القلوب وشفاءها في مواضع من كتابه، وجاء ذلك في سنَّة رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ كقوله تعالى عن المنافقين: ﴿ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا ﴾ [البقرة:١٠]، وقال: ﴿ فَتَرَى ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَٰرِعُونَ فِيهِمْ ﴾ [المائدة:٥٢]، وقال تعالى: ﴿وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ ﴿١٤﴾ وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ ﴾ [التوبة:١٤-١٥]، وذكر آيات.

وقال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**هَلَا سَأَلُوا إِذْ لَمْ يَعْلَمُوا إِنَّمَا شِفَاءُ الْعِيِّ السُّؤَالُ**»(٢).

وفي «صحيح البخاري» عن ابن مسعود: «أَنَّ أَحَدًا لَا يَزَالُ بِخَيْرٍ مَا اتَّقَى اللهَ، وَإِذَا شَكَّ فِي تَفْسِيرِ شَيْءٍ سَأَلَ رَجُلًا فَشَفَاهُ، وَأَوْشَكَ أَلَّا يَجِدَهُ وَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ»(٣).

وما ذكر الله من مرض القلوب وشفائها بمنزلة ما ذكر من موتها وحياتها وبصرها وعقلها وصحتها وبكمها وعماها، لكن المقصود معرفة مرض القلوب، فنقول: المرض نوعان: فساد الحس، وفساد الحركة الطبيعية، وما يتَّصل بها من الإرادية، وكلٌّ منهما

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ١٣٨).

(٢) رواه أبو داود (٣٣٧)، وابن ماجه (٥٧٢)، والدارمي (٧٥٢)، والحاكم (١/ ٢٨٥) وحسنه الألباني.

(٣) صحيح البخاري (٢٩٦٤).

يحصل بفقده ألم وعذاب، فكما أنه مع صحة الحس والحركة الإرادية والطبيعية تحصل اللَّذة والنعمة، فكذلك يحصل بفسادها الألم والعذاب، ولهذا كانت النعمة من النعيم، وهو ما ينعم الله به على عباده مما يكون فيه لذَّة ونعيم، وقال: ﴿ ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ ﴾ [التكاثر:٨]، أي: عن شكره، فسبب اللذَّة إحساس الملائم، وسبب الألم إحساس المنافي، ليس اللذَّة والألم نفس الإحساس، والإدراك إنما هو نتيجته وثمرته ومقصوده وغايته، فالمرض فيه ألم لابدَّ منه، وإن كان قد يسكن أحيانًا لمعارض راجح، فالمقتضى له قائم يهيج بأدنى سبب، فلابدَّ في المرض من وجود سبب الألم، وإنما يزول الألم بوجود المعارض الراجح، ولذَّة القلب وألمه أشدَّ من لذَّة الجسم وألمه، أعني: ألمه ولذَّته النفسانيتين، وإن كان قد يحصل فيه من الألم من جنس ما يحصل في سائر البدن بسبب مرض الجسم، فذلك شيء آخر، فلذلك صار مرض القلب وشفاؤه أعظم من مرض الجسم وشفائه، فتارة يكون من جملة الشبهات؛ كما قال تعالى: ﴿فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِى قَلْبِهِۦ مَرَضٌ﴾ [الأحزاب:٣٢]، ففي قلوب المنافقين المرض من هذا الوجه، ومن هذا الوجه من جهة فساد الاعتقادات، وفساد الإرادات، والمظلوم في قلبه مرض، وهو الألم الحاصل من ظلم الغير له، فإذا استوفى حقه اشتفى قلبه؛ كما قال تعالى: ﴿وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ ﴿١٤﴾ وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ﴾ [التوبة:١٤-١٥]، فإن غيظ القلب إنما هو لدفع الأذى والألم عنه، فإذا اندفع عنه الأذى، واستوفى حقه زال غيظه، فكما أن الإنسان لا يسمع بإذنه، ولا يبصر بعينه، ولا ينطق بلسانه كان ذلك مرضًا مؤلمًا له يفوِّته من المصالح، ويحصل له من المضار، فكذلك إذا لم يسمع، ولم يبصر، ولم يعلم بقلبه الحق من الباطل، ولم يميز بين الخير والشر، والغي والرشاد كان ذلك من أعظم أمراض قلبه وألمه، وكما أنه إذا اشتهى ما يضرَّه، مثل: الطعام الكثير في الشهوة الكلية، ومثل أكل الطين ونحوه كان ذلك مرضًا، فإنه يتألم حتى يزول ألمه بهذا الأكل الذي يوجد ألمًا أكثر

من الأول، فهو يتألم إن أكل، ويتألم إن لم يأكل، فكذلك إذا بُلي بحب من لا ينفعه العشق ونحوه، سواء كان لصورة أو لرئاسة أو لمال، ونحو ذلك، فإن لم يحصل محبوبه ومطلوبه، فهو متألم مريض سقيم، وإن حصل محبوبه، فهو أشدَّ مرضًا وألمًا وسقمًا، ولذلك كما أن المريض إذا كان يبغض ما يحتاج إليه من الطعام والشراب كان ذلك الألم حاصلًا، وكان دوامه على ذلك يوجب من الألم أكثر من ذلك حتى يقتله حتى يزول ما يوجب بغضه لما ينفعه، ويحتاج إليه، فهو متألم في الحال، وتألَّمه فيما بعد إن لم يعافه الله أعظم وأكبر.

فبغض الحاسد لنعمة الله على المحسود، كبغض المريض لأكل الأصحاء لأطعمتهم وأشربتهم حتى لا يقدر أن يراهم يأكلون، ونفرته عن أن يقوم بحقَّه، كنفرة المريض عمَّا يصلح له من طعام وشراب، فالحب والبغض الخارج عن الاعتدال والصحَّة في النفس، كالشهوة والنفرة الخارجة عن الاعتدال والصحة في الجسم، وعمى القلب وبكمه ألا يبصر الحقائق، ويميِّز ما ينفعه ويضرَّه، كعمى الجسم وخرسه عن أن يبصر الأمور المرتَّبة، ويتكلَّم بها، ويميَّز بين ما ينفعه ويضرَّه، كما أن الضرير إذا أبصر وجد أن الراحة والعافية والسرور أمرًا عظيمًا، فبصر القلب، ورؤيته الحقائق بينه وبين بصر الرأس من التفاوت ما لا يحصيه إلَّا الله، وإنما الغرض هنا تشبيه أحد المرضين بالآخر، فطبَّ الأديان يحتذي حذو طب الأبدان).

إلى أن قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(١)]: (فمرض الجسم يكون بخروج الشهوة، والنفرة الطبيعية عن الاعتدال، إما شهوة ما لا يحصَّل، أو يفقد الشهوة النافعة، ينفر عمَّا يصلح، ويفقد النفرة عمَّا يضر، كذلك مرض القلب يكون بالحب والبغض الخارجين عن الاعتدال، وهي الأهواء التي قال الله فيها: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [القصص:٥٠]، وقال: ﴿بَلِ ٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَهْوَآءَهُم﴾ [الروم:٢٩]، كما

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ١٤٣).

يكون الجسد خارجًا عن الاعتدال إذا فعل ما يشتهيه الجسم بلا قول الطبيب، ويكون لضعف إدراك القلب وقوَّته حتى لا يستطيع أن يعلم ويريد ما ينفعه، ويصلح له، وكما أن المرضى الجهَّال قد يتناولون ما يشتهون، فلا يحتمون، ولا يصبرون على الأدوية الكريهة؛ لما في ذلك من تعجيل نوع من الراحة واللذَّة، ولكن ذلك يعقبهم من الآلام ما يعظم قدره، أو يعجل الهلاك.

فكذلك بنو آدم هم جهَّال ظلموا أنفسهم، يستعجل أحدهم ما ترغبه لذَّته، ويترك ما تكرهه نفسه مما هو لا يصلح له، فيعقبهم ذلك من الألم والعقوبات، إمَّا في الدنيا، وإمَّا في الآخرة ما فيه عِظَمُ العذاب، والهلاك الأعظم، والتقوى هي الاحتماء عمَّا يضرَّه بفعل ما ينفعه، فإن الاحتماء عن الضارِّ يستلزم استعمال النافع، وأمَّا استعمال النافع، فقد يكون معه استعمال لضار، فلا يكون صاحبه من المتَّقين، وأمَّا ترك استعمال الضار والنافع، فهذا لايكون، فإن العبد إذا عجز عن تناول الغذاء كان مغتذيًا بما معه من المواد التي تضرَّه حتى يهلك، ولهذا كانت العاقبة للتقوى وللمتَّقين؛ لأنهم المحتمون عمَّا يضرهم، فعاقبتهم السلامة والكرامة، وإن وجدوا ألمًا في الابتداء لتناول الدواء والاحتماء، كفعل الأعمال الصالحة المكروهة؛ كما قال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾ [البقرة:٢١٦]، ولكثرة الأعمال الباطلة المشتهاة؛ كما قال تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى ﴿٤٠﴾ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾ [النازعات:٤٠-٤١]، وكما قال: ﴿وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ﴾ [الأنفال:٧]، وأمَّا من لم يَحْتَمِ، فإن ذلك سبب لضرره في العاقبة.

وقد قدمنا قاعدة كبيرة: أن جنس الحسنات أنفع من جنس ترك السيئات، كما أن جنس الاغتذاء أحسن من جنس الاحتماء، وبيَّنا أن هذا مقصود لنفسه، وذاك مقصود لغيره

بالانضمام إلى غيره، وكما أن الواجب الاحتماء عن سبب المرض قبل حصوله وإزالته بعد حصوله، فهكذا أمراض القلب يحتاج فيها إلى حفظ الصحة ابتداء، وإلى إعادتها إذا عرض لها المرض، والصحة تحفظ بالمثل والمرض يزال بالضد، فصحة القلب تحفظ باستعمال أمثال ما فيها، أو هو ما يقوي العلم والإيمان من الذكر والتفكُّر والعبادات المشروعة، وتزول بالضدَّ، فتزال الشبهات بالبيِّنات، وتزال محبة الباطل ببغضه ومحبَّة الحق.

ولهذا قال يحيى بن عمار: العلوم خمسة: فعلم هو حياة الدنيا وهو علم التوحيد، وعلم هو غذاء الدين وهو علم التذكر بمعاني القرآن والحديث، وعلم هو دواء الدين وهو علم الفتوى إذا نزل بالعبد نازلة احتاج إلى من يشفيه منها، كما قال ابن مسعود: وعلم هو دواء الدين وهو الكلام المحدث، وعلم هو هلاك الدين وهو علم السِّحر ونحوه.

فحفظ الصحة بالمثل، وإزالة المرض بالضد في مرض الجسم الطبيعي، ومرض القلب النفساني الديني الشرعي.

قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ، أَوْ يُنَصِّرَانِهِ، أَوْ يُمَجِّسَانِهِ، كَمَا تُنْتِجُ الْبَهِيمَةُ بَهِيمَةً جَمْعَاءَ هَلْ تَحُسُّونَ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءَ**»؟. ثم يقول أبو هريرة: اقرأوا إن شئتم: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم:٣٠]، أخرجاه في «الصحيحين»[(١)].

قال الله تعالى: ﴿وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ﴿٢٦﴾ وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ إلى قوله: ﴿بَلِ ٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَهْوَآءَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ إلى قوله:

---

(١) رواه البخاري (١٣٥٨)، ومسلم (٢٦٥٨) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الروم:٢٦-٣٠]، فأخبر أنه فطر الناس على إقامة الوجه حنيفًا، وهو عبادة الله وحده لا شريك له، فهذه من الحركة الفطرية الطبيعية المستقيمة المعتدلة للقلب، وتركها ظلم عظيم اتبع أهله أهواءهم بغير علم، ولابدَّ لهذه الفطرة والخلقة -هي صحة الخلقة- من قوت وغذاء يمدُّها بنظير ما فيها مما فطرت عليه علمًا وعملًا، ولهذا كان تمام الدين بالفطرة المكمَّلة بالشريعة المنزلة، وهي مأدبة الله؛ كما قال النبي ﷺ في حديث ابن مسعود: «**إِنَّ كُلَّ آدِبٍ يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى مَأْدُبَتُهُ، وَإِنَّ مَأْدَبَةَ اللهِ هِيَ الْقُرْآنُ**»(١)، ومَثَله كماء أنزله الله من السماء، كما جرى تمثيله بذلك في الكتاب والسنَّة.

والمحرَّفون للفطرة المغيِّرون للقلب عن استقامته ممرضون القلوب مسقمون لها، وقد أنزل الله كتابه شفاء لما في الصدور، وما يصيب المؤمن من المصائب في الدنيا هي بمنزلة ما يصيب الجسم من الألم يصح بها الجسم، وتزول أخلاطه الفاسدة؛ كما قال النبي ﷺ: «**مَا يُصِيبُ الْمُؤْمِنَ مِنْ وَصَبٍ وَلَا نَصَبٍ وَلَا هَمٍّ وَلَا حُزْنٍ وَلَا غَمٍّ وَلَا أَذًى حَتَّى الشَّوْكَةُ يُشَاكُهَا إِلَّا كَفَّرَ اللهُ بِهَا خَطَايَاهُ**»(٢). وذلك تحقيق لقوله: ﴿**مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ**﴾ [النساء:١٢٣]، ومن لم يُطهر في هذه الدنيا من هذه الأمراض، فيؤوب صحيحًا، وإلَّا احتاج أن يطهر منها في الآخرة، فيعذِّبه الله، كالذي اجتمعت فيه أخلاطه، ولم يستعمل الأدوية لتخفيفها عنه، فتجتمع حتى يكون هلاكه بها، ولهذا جاء في الأثر: إذا قالوا للمريض: «اللَّهم ارحمه، يقول الله: كيف أرحمه من شيء به أرحمه؟».

---

(١) رواه الدارمي (٣٣١٥)، وسعيد بن منصور (٧)، والحاكم (١/ ٧٤١) وضعفه الذهبي بالهجري؛ كما في فيض القدير (٢/ ٥٤٦)، وروى موقوفًا؛ كما عند الدارمي (٣٣٠٧)، ومال ابن الجوزي في العلل (١/ ٢٠٩) إلى تصحيحه.

(٢) رواه البخاري (٥٦٤١، ٢٥٧٣)، ومسلم (٢٥٧٣) من حديث أبي سعيد وأبي هريرة رضي الله عنهما.

وقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«المَرَضُ حِطَّةٌ يَحُطُّ اللهُ بِهَا الْخَطَايَا عَنْ صَاحِبِهِ، كَمَا تَحُطُّ الشَّجَرَةُ الْيَابِسَةُ وَرَقَهَا»**(١).

وكما أن من أمراض الجسم ما إذا مات الإنسان منه كان شهيدًا، كالمطعون والمبطون وصاحب ذات الجنب، وكذلك الميت بغرق أو حرق أو هدم، فمن أمراض النفس ما إذا اتقَّى العبد ربه فيه، وصبر عليه حتى مات كان شهيدًا، كالجبان الذي يتَّقي الله، ويصبر للقتال حتى يقتل، فإن البخل والجبن من أمراض النفوس إن أطاعه أوجب له الألم، وإن عصاه تألم كأمراض الجسم، وكذلك العشق، فقد روي: **«مَنْ عَشَقَ فَعَفَّ وَكَتَمَ وَصَبَرَ ثُمَّ مَاتَ مَاتَ شَهِيدًا»**(٢)، فإنه مرض في النفس يدعو إلى ما يضر النفس، كما يدعو المريض إلى تناول ما يضرَّ، فإن أطاع هواه عظم عذابه في الآخرة، وفي الدنيا -أيضًا-، وإن عصى الهوى بالعفَّة والكتمان صار في نفسه من الألم والسقم ما فيها، فإذا مات من ذلك المرض كان شهيدًا هذا يدعوه إلى النار، فيمنعه كالجبان تمنعه نفسه من الجنَّة فيقدمها.

فهذه الأمراض إذا كان معها إيمان وتقوى كانت كما قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«لَا يَقْضِي اللهُ لِلْمُؤْمِنَ قَضَاءَ إِلَّا كَانَ خَيْرًا لَهُ، وَإِنْ أَصَابَتْهُ سَرَّاءُ فَشَكَرَ كَانَ خَيْرًا لَهُ، وَإِنْ أَصَابَتْهُ ضَرَّاءُ فَصَبَرَ كَانَ خَيْرًا لَهُ»**(٣).

وسئل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ عن قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ﴾ [البقرة:٢١]، فما العبادة، وما فروعها؟ وهل مجموع الدين داخل فيها أم لا؟ وما حقيقة العبودية؟ وهل هي أعلى المقامات في الدنيا والآخرة؟ أم فوقها شيء من المقامات؟

---

(١) انظر: البخاري (٥٦٤٦)، ومسلم (٢٥٧١) عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه الخطيب في التاريخ (١٢/ ٤٧٩)، وابن الجوزي في العلل (٢/ ٧٧١)، وانظر: المجروحين لابن حبان (١/ ٣٢٢)، المنار المنيف لابن القيم (١٤٠/ ٣٢١).

(٣) رواه مسلم (٢٩٩٩) من حديث صهيب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فأجاب[١]: (الحمد لله رب العالمين، العبادة: اسم جامع لكل ما يحبّه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة، فالصلاة والزكاة والصيام والحجّ، وصدق الحديث، وأداء الأمانة، وبرَّ الوالدين، وصِلَة الأرحام، والوفاء بالعهود، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والجهاد للكفار والمنافقين، والإحسان إلى الجار واليتيم والمسكين وابن السبيل والمملوك من الآدميين والبهائم، والدعاء، والذكر والقراءة، وأمثال ذلك من العبادة، وكذلك حبَّ الله ورسوله، وخشية الله، والإنابة إليه، وإخلاص الدين له، والصبر لحكمه، والشكر لنعمه، والرضا بقضائه، والتوكل عليه، والرجاء لرحمته، والخوف لعذابه، وأمثال ذلك هي من العبادة لله، وذلك أن العبادة لله هي الغاية المحبوبة له، والمرضية له التي خلق الخلق لها؛ كما قال تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات:٥٦]، وبها أرسل الرسل؛ كما قال نوح لقومه: ﴿ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف:٧٣]، وكذلك قال هود، وصالح، وشعيب، وغيرهم لقومهم.

وقال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى ٱللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ ٱلضَّلَٰلَةُ ﴾ [النحل:٣٦]، وقال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء:٢٥]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء:٩٢]؛ كما قال في الآية الأخرى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعْمَلُواْ صَٰلِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴾ [المؤمنون:٥١]، وجعل ذلك لازمًا لرسوله إلى الموت؛ كما قال: ﴿ وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ ﴾ [الحجر:٩٩]، وبذلك وصف ملائكته وأنبياءه، فقال تعالى: ﴿ وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ ۝١٩ يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ﴾ [الأنبياء:١٩-٢٠]).

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ١٤٩).

العبادة، وأنواعها

يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان معنى العبادة وأنواعها[(١)]:

(ونعت صفوة خلقه بالعبودية له، فقال تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾ [الإنسان:٦]، وقال: ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا﴾ الآيات [الفرقان:٦٣]، ولما قال الشيطان: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٣٩﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [الحجر:٣٩-٤٠]، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ﴾ [الحجر:٤٢]، وقال تعالى عن المسيح الذي ادَّعيت فيه الألوهية والنبوة: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ وَجَعَلْنَٰهُ مَثَلًا لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [الزخرف:٥٩]، ولهذا قال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الحديث الصحيح: **«لَا تُطْرُونِي كَمَا أَطْرَتِ النَّصَارَى عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ، فَإِنَّمَا أَنَا عَبْدٌ، فَقُولُوا: عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ»**[(٢)].

وقد نعته بالعبودية في أكمل أحواله، فقال في الإسراء: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾ [الإسراء:١]، وقال في الإيحاء: ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ﴾ [النجم:١٠]، وقال في الدعوة: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا۟ يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾ [الجن:١٩]، وقال في التحدَّي: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [البقرة:٢٣]، فالدين كلَّه داخل في العبادة.

وقد ثبت في «الصحيح» أن جبريل لما جاء إلى النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في صورة أعرابي، وسأله عن الإسلام؟ قال: **«أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَتُقِيمَ**

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ١٥١).

(٢) رواه البخاري (٣٤٤٥) من حديث عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ إِنِ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلا». قال: فما الإيمان؟ قال: «**أَنْ تُؤْمِنَ باللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**». قال: فما الإحسان؟ قال: «**أَنْ تَعْبُدَ اللهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ**»(١).

ثم قال في آخر الحديث: «**هَذَا جِبْرِيلُ جَاءَكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ**». فجعل هذا كلَّه من الدين، والدين يتضمَّن معنى الخضوع والذَّل، يقال: دنته فدان. أي: ذللته فذل، ويقال: يدين الله، ويدين لله. أي: يعبد الله، ويطيعه ويخضع له، فدين الله عبادته وطاعته والخضوع له، والعبادة أصل معناها الذل -أيضًا.

يقال: طريق معبَّد إذا كان مذللًا قد وطئته الأقدام، لكن العبادة المأمور بها تتضمن معنى الذل، ومعنى الحب، فهي تتضمَّن غاية الذل لله بغاية المحبَّة له، فإن آخر مراتب الحب هو التتيم، وأوَّله العلاقة؛ لتعلق القلب بالمحبوب، ثم الصبابة؛ لانصباب القلب إليه، ثم الغرام وهو الحب اللازم للقلب، ثم العشق، وآخرها التتيم. يقال: تَيْمُ الله. أي: عبد الله، فالمتيم المعبد لمحبوبه، ومن خضع لإنسان مع بغضه له لا يكون عابدًا له، ولو أحب شيئًا ولم يخضع له لم يكن عابدًا له، كما قد يحب ولده وصديقه ولهذا لا يكفي أحدهما في عبادة الله تعالى، بل يجب أن يكون إلى العبد من كل شيء، وأن يكون الله أعظم عنده من كل شيء، بل لا يستحق المحبَّة والذل التام إلَّا الله، وكل ما أحبَّ لغير الله فمحبتَّه فاسدة، وما عظم بغير أمر الله كان تعظيمه باطلًا.

قال تعالى: ﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ ﴾ [التوبة:٢٤]، فجنس المحبة

---

(١) رواه مسلم (٨) من حديث عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ. والبخاري (٥٠)، ومسلم (٩، ١٠) من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

تكون لله ورسوله كالطاعة، فإن الطاعة لله ورسوله، ولإرضاء الله ورسوله: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ [التوبة:٦٢]، والإيتاء لله ورسوله ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا۟ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة:٥٩]، وأمَّا العبادة، وما يناسبها من التوكُّل والخوف، ونحو ذلك، فلا يكون إلا لله وحده؛ كما قال تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ إلى قوله: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقُولُوا۟ ٱشْهَدُوا۟ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران:٦٤]، وقال تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا۟ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ سَيُؤْتِينَا ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ وَرَسُولُهُۥٓ إِنَّآ إِلَى ٱللَّهِ رَٰغِبُونَ ﴾ [التوبة:٥٩]، فالإيتاء لله والرسول؛ كقوله: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر:٧]، وأمَّا الحسب وهو الكافي، فهو لله وحده؛ كما قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾ [آل عمران:١٧٣]، وقال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأنفال:٦٤]، أي: حسبك، وحسب من اتبعك الله، ومن ظنَّ أن المعنى حسبك الله والمؤمنون معه، فقد غلط غلطًا فاحشًا، وقال تعالى: ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر:٣٦]، وتحرير ذلك: أن العبد يراد به المعبَّد الذي عبَّده الله، فذلله ودبَّره وصرَّفه، وبهذا الاعتبار المخلوقون كلُّهم عباد الله من الأبرار والفجَّار، والمؤمنين والكفار، وأهل الجنَّة وأهل النار؛ إذ هو ربهم كلُّهم، ومليكهم لايخرجون عن مشيئته وقدرته، وكلماته التامَّات التي لا يجاوزهن برٌّ ولا فاجر، فما شاء كان وإن لم يشاؤوا، وما شاء وإن لم يشأه لم يكن؛ كما قال تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُۥٓ أَسْلَمَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ ﴾ [آل عمران:٨٣]، فهو سبحانه رب العالمين وخالقهم، ورازقهم ومحييهم ومميتهم، ومقلِّب قلوبهم، ومصرِّف أمورهم، لا ربَّ لهم غيره، ولامالك لهم سواه، ولا خالق إلَّا هو، سواء اعترفوا بذلك أو أنكروه،

وسواء علموا ذلك أو جهلوه، لكن أهل الإيمان منهم عرفوا ذلك، واعترفوا به، بخلاف من كان جاهلًا بذلك أو جاحدًا له مستكبرًا على ربِّه لا يقرَّ ولا يخضع له، مع علمه بأن الله ربَّه وخالقه.

فالمعرفة بالحق إذا كانت مع الاستكبار عن قبوله، والجحد له كان عذابًا على صاحبه؛ كما قال تعالى: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّاۚ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [النمل:١٤]، وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْۖ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:١٤٦]، وقال تعالى: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام:٣٣]، فإن اعْترفَ العبد بأن الله ربَّه وخالقه، وأنه مفتقر إليه محتاج إليه عَرَف العبوديَّة المتعلَّقة بربوبية الله.

وهذا العبد يسأل ربَّه، فيتضرَّع إليه، ويتوكَّل عليه، لكن قد يطيع أمره وقد يعصيه، وقد يعبده مع ذلك، وقد يعبد الشيطان والأصنام، ومثل هذه العبودية لا تفرق بين أهل الجنَّة وأهل النار، ولا يصير بها الرجل مؤمنًا؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف:١٠٦]، فإن المشركين كانوا يقرَّون أن الله خالقهم ورازقهم، وهم يعبدون غيره.

قال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف:٨٧]، وقال تعالى: ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ إلى قوله: ﴿فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ﴾ [المؤمنون:٨٤-٨٩].

وكثير ممن يتكلَّم في الحقيقة، ويشهدها يشهد هذه الحقيقة، وهي الحقيقة الكونية التي يشترك فيها وفي شهودها، ومعرفتها المؤمن والكافر، والبرَّ والفاجر، وإبليس معترف بهذه الحقيقة وأهل النار، قال إبليس: ﴿رَبِّ فَأَنظِرْنِىٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [الحجر:٣٦]، وقال:

﴿ قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ ﴾ [الحجر:٣٩]، وقال: ﴿ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [ص:٨٢]، وقال: ﴿ أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ ﴾ [الإسراء:٦٢]، وأمثال هذا من الخطاب الذي يقرُّ فيه بأن الله ربَّه وخالقه، وخالق غيره، وكذلك أهل النار قالوا: ﴿ رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا وَكُنَّا قَوْمًا ضَآلِّينَ ﴾ [المؤمنون:١٠٦]، وقال تعالى: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَىٰ رَبِّهِمْ ۚ قَالَ أَلَيْسَ هَٰذَا بِٱلْحَقِّ ۚ قَالُوا۟ بَلَىٰ وَرَبِّنَا ﴾ [الأنعام:٣٠]، فمن وقف عند هذه الحقيقة، وعند شهودها، ولم يقم بما أمر بن من الحقيقة الدينية التي هي عبادته المتعلَّقة بإلهيته، وطاعة أمره، وأمر رسوله كان من جنس إبليس وأهل النار، وإن ظنَّ مع ذلك أنه من خواص أولياء الله وأهل المعرفة، والتحقيق الذي يسقط عنهم الأمر والنهي الشرعيان، وكان من أشرَّ أهل الكفر والإلحاد -نسأل الله العافية).



الرَّد على غلاة الصوفية الذين يزعمون أنهم تسقط عنهم التكاليف الشرعية

يردُّ الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ على غلاة الصوفية الذين يزعمون أنهم يصلون إلى حدَّ تسقط عنهم التكاليف؛ لمعرفتهم بالله، وقربهم منه بزعمهم، فيقول[1]:

(ومن ظنَّ أن الخضر وغيره سقط عنهم الأمر لمشاهدة الإرادة، ونحو ذلك، كان قوله هذا من شرِّ أقوال الكافرين بالله ورسوله حتى يدخل في النوع الثاني من معنى العبد، وهو العبد بمعنى العابد، فيكون عابدًا لله، لا يعبد إلَّا إياه، فيطيع أمره وأمر رسله، ويوالي أولياءه المؤمنين المتَّقين، ويعادي أعداءه، وهذه العبادة متعلقة بإلهيته، ولهذا كان عنوان التوحيد لا إله إلَّا الله، بخلاف من يقرّ بربوبيته، ولا يعبده، أو يعبد معه إلهًا آخر، فالإله الذي يألهه القلب بكمال الحب والتعظيم، والإجلال والإكرام، والخوف والرجاء، ونحو ذلك.

وهذه العبادة هي التي يحبَّها الله ويرضاها، وبها وصف المصطفين من عباده، وبها بعث رسله.

وأمَّا العبد بمعنى المعبد، سواء أقرَّ بذلك أو أنكره، فتلك يشترك فيها المؤمن والكافر، وبالفرق بين هذين النوعين يعرف الفرق بين الحقائق الدينية الداخلة في عبادة الله ودينه، وأمره الشرعي التي يحبَّها ويرضاها، ويوالي أهلها، وبين الحقائق الكونية التي يشترك فيها المؤمن والكافر، والبرَّ والفاجر التي من اكتفى بها ولم يتبع الحقائق الدينية كان من أتباع إبليس اللعين والكافرين بربِّ العالمين، ومن اكتفى بها في بعض الأمور

---

(١) الفتاوى (٢/ ٣٦٦)، ومجموع الفتاوى (١٠/ ١٥٧).

دون بعض، أو في مقام أو حال نقص من إيمانه، وولايته لله بحسب ما نقص من الحقائق الدينية، وهذا مقام عظيم غلط فيه الغالطون، وكثر فيه الاشتباه على السالكين حتى زلق فيه من أكابر الشيوخ المدَّعين التحقيق والتوحيد والعرفان ما لا يحصيهم إلَّا الله الذي يعلم السرَّ والإعلان.

وإلى هذا أشار الشيخ عبد القادر رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيما ذكر عنه، فبيَّن أن كثيرًا من الرجال إذا وصلوا إلى القضاء والقدر أمسكوا إلَّا أنا، فإني انفتحت لي فيه روزنة، فنازعت أقدار الحق بالحق للحقَّ، والرجل من يكون منازعًا للقدر لا من يكون موافقًا للقدر، والذي ذكره الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو الذي أمر الله به ورسوله، لكن كثير من الرجال غلطوا، فإنهم قد يشهدون ما يقدَّر على أحدهم من المعاصي والذنوب، أو ما يقدر على الناس من ذلك، بل من الكفر، ويشهدون أن هذا جار بمشيئة الله وقضائه وقدره، داخل في حكم ربوبيته، ومقتضى مشيئته، فيظنُّون الاستسلام لذلك، وموافقته والرِّضا به دينًا وطريقًا وعبادة، فيضاهون المشركين الذين قالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ﴾ [الأنعام:١٤٨]، وقالوا: ﴿أَنُطْعِمُ مَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ أَطْعَمَهُۥٓ﴾ [يس:٤٧]، وقالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَٰهُم﴾ [الزخرف:٢٠]، ولو هدوا لعلموا أن القدر أمرنا أن نرضى به، ونصبر على موجبه في المصائب التي تصيبنا، كالفقر والمرض والخوف، قال تعالى: ﴿ مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾ [التغابن:١١].

قال بعض السلف: «هو الرجل تصيبه المصيبة، فيعلم أنها من عند الله، فيرضى ويسلم».

وقال تعالى: ﴿ مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٢٢﴾ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا۟ بِمَآ ءَاتَىٰكُمْ ﴾ [الحديد:٢٢-٢٣].

وفي «الصحيحين» عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**اِحْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى، فَقَالَ مُوسَى: أَنْتَ آدَمُ خَلَقَكَ اللهُ بِيَدِهِ وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ وَأَسْجَدَ لَكَ مَلَائِكَتَهُ وَعَلَّمَكَ أَسْمَاءَ كُلِّ شَيْءٍ، فَلِمَاذَا أَخْرَجْتَنَا وَنَفْسَكَ مِنَ الْجَنَّةِ؟ فَقَالَ آدَمُ: أَنْتَ مُوسَى الَّذِي اصْطَفَاكَ اللهُ بِرِسَالَتِهِ وَبِكَلَامِهِ، فَهَلْ وَجَدْتَ ذَلِكَ مَكْتُوبًا عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى**»[(١)].

وآدم عَلَيْهِ السَّلَامُ لم يحتج على موسى بالقدر ظنًّا أن المذنب يحتج بالقدر، فإن هذا لا يقوله مسلم ولا عاقل، ولو كان هذا عذرًا لكان عذرًا لإبليس، وقوم نوح، وقوم هود، وكل كافر، ولا موسى ولا آدم -أيضًا- لأجل الذنب، فإن آدم قد تاب إلى ربه فاجتباه وهدى، ولكن لامه لأجل المصيبة التي لحقتهم بالخطيئة، ولهذا قال: فلماذا أخرجتنا ونفسك من الجنَّة؟ فأجابه آدم أن هذا كان مكتوبًا قبل أن أخلق، فكان العمل والمصيبة التي ترتبت عليه مقدرًا، وما قدَّر من المصائب يجب الاستسلام له، فإنه من تمام الرِّضا بالله ربًّا.

وأمَّا الذنوب، فليس للعبد أن يذنب، وإذا أذنب، فعليه أن يستغفر ويتوب، فيتوب من المعائب، ويصبر على المصائب.

قال تعالى: ﴿فَٱصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ﴾ [غافر:٥٥]، وقال تعالى: ﴿وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا﴾ [آل عمران:١٢٠]، وقال: ﴿وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [آل عمران:١٨٦]، وقال يوسف: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف:٩٠]، وكذلك ذنوب العباد يجب على العبد فيها أن يأمر بالمعروف، وينهى عن المنكر بحسب قدرته، ويجاهد في سبيل الله الكفار والمنافقين، ويوالي أولياء الله، ويعادي أعداءه، ويحبَّ في الله،

---

(١) انظر: صحيح البخاري (٣٤٠٩)، ومسلم (٢٦٥٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ويبغض في الله؛ كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمۡ أَوۡلِيَآءَ تُلۡقُونَ إِلَيۡهِم بِٱلۡمَوَدَّةِ﴾ إلى قوله: ﴿قَدۡ كَانَتۡ لَكُمۡ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٞ فِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذۡ قَالُواْ لِقَوۡمِهِمۡ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُاْ مِنكُمۡ وَمِمَّا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرۡنَا بِكُمۡ وَبَدَا بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمُ ٱلۡعَدَٰوَةُ وَٱلۡبَغۡضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ وَحۡدَهُۥٓ﴾ [الممتحنة:١-٤].

وقال: ﴿لَّا تَجِدُ قَوۡمٗا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ يُوَآدُّونَ مَنۡ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوۡ كَانُوٓاْ ءَابَآءَهُمۡ أَوۡ أَبۡنَآءَهُمۡ﴾ إلى قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٖ مِّنۡهُ﴾ [المجادلة:٢٢]، وقال تعالى: ﴿أَفَنَجۡعَلُ ٱلۡمُسۡلِمِينَ كَٱلۡمُجۡرِمِينَ﴾ [القلم:٣٥]، وقال تعالى: ﴿أَمۡ نَجۡعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلۡمُفۡسِدِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِ أَمۡ نَجۡعَلُ ٱلۡمُتَّقِينَ كَٱلۡفُجَّارِ﴾ [ص:٢٨]).

ثم ذكر الشيخ آيات في هذا المعنى، إلى أن قال[1]:

(ونظائر ذلك مما يفرق الله منه بين أهل الحق والباطل، وأهل الطاعة وأهل المعصية، وأهل البرِّ وأهل الفجور، وأهل الهدى والضلال وأهل الغيِّ والرشاد، وأهل الصدق والكذب، فمن شهد الحقيقة الكونية دون الدينية سوَّى بين هذه الأجناس المختلفة التي فرَّق الله بينها غاية التفريق، حتى يؤول به الأمر إلى أن يسوَّي الله بالأصنام؛ كما قال تعالى عنهم: ﴿تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٍ ۝٩٧ إِذۡ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء:٩٧-٩٨]، بل قد آل الأمر بهؤلاء إلى أن سوَّوا الله بكل موجود، وجعلوا ما يستحقُّه من العبادة والطاعة حقًّا لكل موجود؛ إذ جعلوه هو وجود المخلوقات، وهذا من أعظم الكفر والإلحاد بربِّ العالمين، وهؤلاء يصل بهم الكفر إلى أنهم لا يشهدون أنهم عباد،

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ١٦٢)، والفتاوى (٢/ ٣٦٩).

لا بمعنى أنهم معبودون، ولا بأنهم عابدون؛ إذ يشهدون أنفسهم هي الحق، كما صرَّح بذلك طواغيتهم، كابن عربي صاحب «الفصوص»، وأمثاله من الملحدين المفترين، كابن سبعين وأمثاله، ويشهدون أنهم هم العابدون والمعبودون، ولا حول ولا قوَّة إلَّا بالله، ونعوذ بالله من الضلال).



الفرق بين مذهب أهل الحلول والاتحاد، وبين مذهب أهل الإيمان

مذهب أهل الإيمان والتوحيد هو(١): الإيمان بالله ورسوله، عوامِّهم وخواصِّهم الذين هم أهل الكتاب؛ كما قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ للهِ أَهْلِينَ مِنَ النَّاسِ**». قيل: من هم يا رسول الله؟ قال: «**أَهْلُ الْقُرْآنِ هُمْ أَهْلُ اللهِ وَخَاصَّتُهُ**»(٢). فهؤلاء يعلمون أن الله ربَّ كل شيء ومليكه وخالقه، وأن الخالق سبحانه مباين للمخلوق، وليس هو حالًّا فيه، ولا متحدًا به، ولا وجوده وجوده، والنصارى كفروا بالله بأن قالوا بالحلول والاتحاد بالمسيح خاصة، فكيف من جعل ذلك عامًا في كل مخلوق؟ ويعلمون مع ذلك أن الله أمر بطاعته وطاعة رسوله، ونهى عن معصيته ومعصية رسوله، وأنه لا يحب الفساد، ولا يرضى لعباده الكفر، وأن على الخلق أن يعبدوه، فيطيعوا أمره، ويستعينوا به على ذلك؛ كما قال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥]، ومن عبادته وطاعته: الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر بحسب الإمكان، والجهاد في سبيله لأهل الكفر والنفاق، فيجتهدون في إقامة دينه مستعينين به دافعين مزيلين بذلك ما قدر من السيئات، دافعين بذلك ما قد يخاف من ذلك، كما يزيل الإنسان الجوع الحاضر بالأكل، ويدفع به جوع المستقبل، وكذلك إذا آن أوان البرد دفعه باللباس، وكذلك كل مطلوب يدفع به مكروه؛ كما قالوا للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أرأيت أدوية نتداوى بها، ورقي نسترقي بها، وتقاة نتقي

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ١٦٣)، والفتاوى الكبرى (٢/ ٣٦٩).

(٢) رواه النسائي (٨٠٣١)، وابن ماجه (٢١٥)، وأحمد (٣/ ١٢٧، ٢٤٢)، والحاكم (١/ ٧٤٣). وصححه المنذري (٢/ ٢٣١)، والبوصيري (١/ ٢٩).

بها، هل تردَّ من قدر الله شيئًا؟ قال: «**هِيَ مِنْ قَدَرِ اللهِ**»(١). وفي الحديث: «**إِنَّ الدُّعَاءَ وَالْبَلَاءَ لَيَلْتَقِيَانِ فَيَتَعَالَجَانِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ**»(٢). فهذا حال المؤمنين بالله ورسوله العابدين لله، وكل ذلك من العبادة.

وهؤلاء الذين يشهدون الحقيقة الكونية -يعني: غلاة المتصوفة ونحوهم-، وهي ربوبيته تعالى لكل شيء، ويجعلون ذلك مانعًا من اتباع أمره الديني الشرعي على مراتب من الضلال:

فغلاتهم يجعلون ذلك مطلقًا عامًا، فيحتجُّون بالقدر في كل ما يخالفون فيه الشريعة، وقول هؤلاء شر من قول اليهود والنصارى، وهو من جنس قول المشركين الذين قالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام:١٤٨]، ﴿وَقَالُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَٰهُم﴾ [الزخرف:٢٠]، وهؤلاء من أعظم أهل الأرض تناقضًا، بل كل من احتجَّ بالقدر، فإنه متناقض فإنه لا يمكن أن يقرَّ كل آدمي على ما فعل، فلابد إذا ظلمه ظالم، أو ظلم الناس ظالم، وسعى في الأرض بالفساد، وأخذ يسفك دماء الناس، ويستحلَّ الفروج، ويهلك الحرث والنسل، ونحو ذلك من أنواع الضرر التي لا قوام للناس أن يدفع هذا القدر، وأن يعاقب الظالم بما يكف عدوان أمثاله، فيقال له: إن كان القدر حجَّة، فدع كل أحد أن يفعل ما يشاء بك وبغيرك، وإن لم يكن حجَّة بطل أصل قولك حجَّة.

وأصحاب هذا القول يحتجُّون بالحقيقة الكونية، ولا يطردون هذا القول، ولا يلتزمونه، وإنما هم بحسب آرائهم وأهوائهم، كما قال فيهم بعض العلماء: أنت عند الطاعة قدري، وعند المعصية جبري.

(١) رواه الترمذي (٢٠٦٥، ٢١٤٨)، وقال: (حسن صحيح)، وابن ماجه (٣٤٣٧)، وأحمد (٣/ ٤٣١)، وصححه ابن حبان (٦١٠٠)، والحاكم (٤/ ٤٤٦). وضعف لاضطرابه.

(٢) رواه البزار (١٦١١) مختصر الزوائد من حديث أبي هريرة و(٦١٢) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وضعفه الهيثمي في تعليقه على المجمع (١٠/ ١٤٦)، وفي الأول متروك.

أي: مذهب وافق هواك تمذهبت به، ومنهم صنف يدعون التحقيق والمعرفة، فيزعمون أن الأمر والنهي لازم لمن شهد لنفسه فعلًا، وأثبت له صنعًا، أمَّا من شهد أن أفعاله مخلوقة، وأنه مجبور على ذلك، وأن الله هو المتصرَّف فيه، كما تحرك سائر المتحرَّكات، فإنه يرتفع عنه الأمر والنهي والوعد والوعيد، وقد يقولون: من شهد الإرادة سقط عنه التكليف، ويزعم أحدهم أن الخضر سقط عنه التكليف؛ لشهوده الإرادة، فهؤلاء لا يفرقون بين العامَّة والخاصة الذين شهدوا الحقيقة الكونية، فشهدوا أن الله خالق أفعال العباد، وأنه يدبر جميع الكائنات، وقد يفرقون بين من يعلم ذلك علمًا، وبين من يراه شهودًا، فلا يسقطون التكليف عمَّن يؤمن بذلك ويعلمه فقط، ولكن عمَّن يشهده، فلا يرى لنفسه فعلًا أصلًا، وهؤلاء لا يجعلون الجبر وإثبات القدر مانعًا من التكليف على هذا الوجه، وقد وقع في هذا طوائف من المنتسبين إلى التحقيق، والمعرفة والتوحيد.

وسبب ذلك أنه ضاق نطاقهم عن كون العبد يؤمر بما يُقَدَّر عليه خلافه، كما ضاق نطاق المعتزلة ونحوهم من القدرية عن ذلك، ثم المعتزلة أثبتت الأمر والنهي الشرعيين دون القضاء والقدر الذي هو إرادة الله العامَّة، وخلقه لأفعال العباد، وهؤلاء أثبتوا القدر، ونفوا الأمر والنهي الشرعيين في حق من شهد القدر؛ إذ لم يمكنهم نفي ذلك مطلقًا.

وقول هؤلاء شرَّ من قول المعتزلة، ولهذا لم يكن في السلف من هؤلاء أحد، وهؤلاء يجعلون الأمر والنهي للمحجوبين الذين لم يشهدوا هذه الحقيقة الكونية، ولهذا يجعلون من وصل إلى شهود هذه الحقيقة يسقط عنه الأمر والنهي، وصار من الخاصَّة، وربما تأوَّلوا على ذلك قوله تعالى: ﴿ وَٱعۡبُدۡ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأۡتِيَكَ ٱلۡيَقِينُ ﴾ [الحجر:٩٩]، وجعلوا اليقين هو معرفة هذه الحقيقة، وقول هؤلاء كفر صريح، وإن وقع فيه طوائف لم يعلموا أنه كفر، فإنه قد علم بالاضطرار من دين الإسلام أن الأمر والنهي لازم لكل عبد

ما دام عقله حاضرًا إلى أن يموت، لا يسقط عنه الأمر والنهي، لا بشهوده القدر، ولا بغير ذلك، فإن لم يعرف ذلك عُرِّفَه وبُيِّن له، فإن أصر على اعتقاد سقوط الأمر والنهي، فإنه يقتل، وقد كثرت مثل هذه المقالات في المستأخرين، وأما المستقدمون من هذه الأمة، فلم تكن هذه المقالات معروفة فيهم.

وهذه المقالات هي محادَّة لله ورسوله، ومعاداة له، وصدٌّ عن سبيله، ومشاقة له، وتكذيب لرسله، ومضادة له في حكمه، وإن كان من يقول هذه المقالات قد يجهل ذلك، ويعتقد أن هذا الذي هو عليه هو طريق الرسول، وطريق أولياء الله المحققين، فهو في ذلك بمنزلة من يعتقد أن الصلاة لا تجب عليه؛ لاستغنائه عنها بما حصل له من الأحوال القلبية، أو أن الخمر حلال له؛ لكونه من الخواص الذين لا يضرَّهم شرب الخمر، أو أن الفاحشة حلال له؛ لأنه صار كالبحر لا تكدره الذنوب، ونحو ذلك، ولا ريب أن المشركين الذين كذبوا الرسل يتردَّدون بين البدعة المخالفة لشرع الله، وبين الاحتجاج بالقدر على مخالفة أمر الله، فهؤلاء الأصناف فيهم شبه من المشركين، إما أن يبتدعوا، وإما أن يحتجُّوا بالقدر، وإمَّا أن يجمعوا بين الأمرين؛ كما قال تعالى عن المشركين: ﴿ وَإِذَا فَعَلُوا۟ فَـٰحِشَةً قَالُوا۟ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ۗ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ ۖ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف:٢٨]، وكما قال تعالى عنهم: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ ﴾ [النحل:٣٥]، وقد ذكر عن المشركين ما ابتدعوه من الدين الذي فيه تحليل الحرام والعبادة التي لم يشرعها الله بمثل قوله: ﴿وَقَالُوا۟ هَـٰذِهِۦٓ أَنْعَـٰمٌ وَحَرْثٌ حِجْرٌ لَّا يَطْعَمُهَآ إِلَّا مَن نَّشَآءُ بِزَعْمِهِمْ وَأَنْعَـٰمٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا وَأَنْعَـٰمٌ لَّا يَذْكُرُونَ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا ٱفْتِرَآءً عَلَيْهِ ﴾ [الأنعام:١٣٨] إلى آخر السورة، وكذلك في سورة «الأعراف» في قوله: ﴿ يَـٰبَنِىٓ ءَادَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيْطَـٰنُ ﴾ إلى قوله: ﴿وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف:٢٧-٣٣]).

كلام الشيخ في غلاة الصوفية



يقول[1]: (وهؤلاء قد يسمون ما أحدثوه من البدع حقيقة، كما يسمُّون ما يشهدون من القدر حقيقة، وطريق الحقيقة عندهم هو السلوك الذي لا يقيد صاحبه بأمر الشرع ونهيه، ولكن بما يراه ويذوقه ويجده ونحو ذلك، وهؤلاء لايحتجُّون بالقدر مطلقًا، بل عمدتهم اتباع آرائهم وأهوائهم، وجعلهم لما يرونه ويهوونه حقيقة، وأمرهم باتباعه دون اتباع أمر الله ورسوله نظير بدع أهل الكلام من الجهمية، وغيرهم الذين يجعلون ما ابتدعوه من الأقوال المخالفة للكتاب والسنَّة حقائق عقلية يجب اعتقادها دون ما دلَّت عليه السمعيات، ثم الكتاب والسنَّة، إمَّا أن يحرِّفوه عن مواضعه، وإما أن يعرضوا عنه بالكلية، فلا يتدبَّرونه، ولا يعقلونه، بل يقولون: نفوِّض معناه إلى الله، مع اعتقادهم نقيض مدلوله، وإذا حقَّق على هؤلاء ما يزعمونه من العقليات المخالفة للكتاب والسنَّة وجدت جهليات واعتقادات فاسدة، وكذلك أولئك إذا حقق عليهم ما يزعمونه من حقائق أولياء الله المخالفة للكتاب والسنَّة وجدت من الأهواء التي يتبعها أعداء الله، لا أولياء الله.

وأصل ضلال من ضلَّ هو تقديم قياسه على النصَّ المنزَّل من عند الله، واختياره الهوى على اتَّباع أمر الله، فإن الذوق والوجد، ونحو ذلك هو بحسب ما يحبَّه العبد، فكل محبَّ له ذوق، ووجد بحسب محبتَّه، فأهل الإيمان لهم من الذوق والوجد مثل ما بيَّنه النبي ﷺ بقوله في الحديث الصحيح: «**ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ: مَنْ كَانَ اللهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَمَنْ كَانَ يُحِبُّ المَرْءَ لَا يُحِبُّهُ**

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ١٦٩)، والفتاوى الكبرى (٢/ ٣٧٢).

إِلَّا للهِ، وَمَنْ كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِي الْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْقَذَهُ اللهُ مِنْهُ، كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ»(١).

وقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الحديث الصحيح: «ذَاقَ طَعْمَ الْإِيمَانِ مَنْ رَضِيَ بِاللهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيًّا»(٢).

وأمَّا أهل الكفر والبدع، والشهوات، فكل بحسبه.

قيل لسفيان بن عيينة: ما بال أهل الأهواء لهم محبة شديدة لأهوائهم؟ فقال: أنسيت قول الله تعالى: ﴿وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة:٩٣]، أو نحو هذا من الكلام، فعبَّاد الأصنام يحبون آلهتهم؛ كما قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البقرة:١٦٥]، وقال: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [القصص:٥٠]، وقال تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ﴾ [النجم:٢٣]، ولهذا يميل هؤلاء إلى سماع الشعر والأصوات التي تهيج المحبَّة المطلقة التي لا تختص بأهل الإيمان، بل يشترك فيها محبَّ الرحمن، ومحبَّ الأوثان، ومحبَّ الصلبان، ومحبَّ الأوطان، ومحبَّ الإخوان، ومحبَّ المردان، ومحبَّ النسوان، وهؤلاء الذين يتَّبعون أذواقهم ومواجيدهم من غير اعتبار لذلك الكتاب والسنَّة، وما كان عليه سلف الأمَّة، فالمخالف لما بَعَث به رسوله من عبادته، وطاعته، وطاعة رسوله لا يكون متبعًا لدين شرعه الله؛ كما قال تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨﴾ إِنَّهُمْ لَن

(١) رواه البخاري (١٦)، ومسلم (٤٣) من حديث أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.
(٢) رواه مسلم (٣٤) من حديث العباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

﴿يُغۡنُواْ عَنكَ مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـٔٗا﴾ إلى قوله: ﴿وَٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلۡمُتَّقِينَ﴾ [الجاثية:١٨-١٩]، بل يكون متبعًا لهواه بغير هدى من الله.

قال تعالى: ﴿أَمۡ لَهُمۡ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمۡ يَأۡذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾ [الشورى:٢١]، وهم في ذلك تارة يكونون على بدعة يسمونها حقيقة يقدمونها على ما شرعه الله، وتارة يحتجُّون بالقدر الكوني على الشريعة، كما أخبر الله به عن المشركين -كما تقدم-، ومن هؤلاء طائفة هم أعلاهم قدرًا، وهم مستمسكون بالدين في أداء الفرائض المشهورة، واجتناب المحرمات المشهورة، لكن يغلطون في ترك ما أمروا به من الأسباب التي هي عبادة، ظانين أن العارف إذا شهد القدر أعرض عن ذلك، مثل: من يجعل التوكل منهم، أو الدعاء، ونحو ذلك من مقامات العامَّة دون الخاصة؛ بناء على أن من شهد القدر علم أن ما قدَّر سيكون، فلا حاجة إلى ذلك، وهذا غلط عظيم، فإن الله قدَّر الأشياء بأسبابها، كما قدَّر السعادة والشقاوة بأسبابها؛ كما قال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ اللهَ خَلَقَ لِلْجَنَّةِ أَهْلًا خَلَقَهَا لَهُمْ وَهُمْ فِي أَصْلَابِ آبَائِهِمْ، وَبِعَمَلِ الْجَنَّةِ يَعْمَلُونَ**»(١).

وكما قال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ لما أخبرهم أن الله كتب المقادير فقالوا: يا رسول الله، أفلا ندع العمل ونتكل على الكتاب؟ فقال: «**لَا، اِعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ، أَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ فَسَيُيَسَّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ فَسَيُيَسَّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ**»(٢).

فما أمر الله عباده به من الأسباب، فهو عبادة، والتوكُّل مقرون بالعبادة؛ كما في قوله: ﴿فَٱعۡبُدۡهُ وَتَوَكَّلۡ عَلَيۡهِ﴾ [هود:١٢٣]، وفي قوله: ﴿قُلۡ هُوَ رَبِّي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ مَتَابِ﴾ [الرعد:٣٠]، ومنهم طائفة قد تترك المستحبات من الأعمال دون

---

(١) رواه مسلم (٢٦٦٢) من حديث عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهَا.

(٢) رواه البخاري (١٣٦٢)، ومسلم (٢٦٤٧) من حديث علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ.

الواجبات، فتنقص بقدر ذلك، ومنهم طائفة يفترون بما يحصل لهم من خرق عادة، مثل: مكاشفة، أو استجابة دعوة مخالفة للعادة العامة، ونحو ذلك، فيشتغل أحدهما عمَّا أمر به من العبادة، والشكر، ونحو ذلك، فهذه الأمور ونحوها كثيرًا ما تعرض لأهل السلوك والتوجُّه، وإنما ينجو العبد منها بملازمة أمر الله الذي بعث به رسوله في كل وقت؛ كما قال الزهري: كان من مضى من سلفنا يقولون: الاعتصام بالسنَّة نجاة، وذلك أن السنَّة كما قال مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: مثل سفينة نوح من ركبها نجا، ومن تخلَّف عنها غرق.

والعبادة والطاعة، والاستقامة، ولزوم الصراط المستقيم، ونحو ذلك من الأسماء مقصودها واحد، ولها أصلان،

أحدهما: ألا يعبد إلَّا الله.

والثاني: أن يعبد بما أمر وشرع، لا بغير ذلك من البدع.

قال تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرۡجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلۡيَعۡمَلۡ عَمَلٗا صَٰلِحٗا وَلَا يُشۡرِكۡ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدَۢا﴾ [الكهف:١١٠]، وقال تعالى: ﴿بَلَىٰۚ مَنۡ أَسۡلَمَ وَجۡهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحۡسِنٞ فَلَهُۥٓ أَجۡرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾ [البقرة:١١٢]، وقال تعالى: ﴿وَمَنۡ أَحۡسَنُ دِينٗا مِّمَّنۡ أَسۡلَمَ وَجۡهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحۡسِنٞ وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِيمَ حَنِيفٗاۗ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبۡرَٰهِيمَ خَلِيلٗا﴾ [النساء:١٢٥]، فالعمل الصالح هو الإحسان، وهو فعل الحسنات، والحسنات ما أحبَّه الله ورسوله، وهو ما أمر به أمر إيجاب، أو أمر استحباب، فما كان من البدع في الدين التي ليست مشروعة، فإن الله لا يحبُّها ولا رسوله، فلا تكون من الحسنات، ولا من العمل الصالح؛ كما أن من يعمل ما لا يجوز، كالفواحش، والظلم ليس من الحسنات، ولا من العمل الصالح، وأمَّا قوله: ﴿وَلَا يُشۡرِكۡ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدَۢا﴾ [الكهف:١١٠]، وقوله: ﴿أَسۡلَمَ وَجۡهَهُۥ لِلَّهِ﴾ [البقرة:١١٢]، فهو إخلاص الدين لله وحده.

وكان عمر بن الخطاب يقول: اللَّهمَّ اجعل عملي كله صالحًا، واجعله لوجهك خالصًا، ولا تجعل فيه لأحد شيئًا.

وكان الفضيل بن عياض يقول في قوله: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود:٧]، قال: «أخلصه وأصوبه. قالوا: يا أبا علي، ما أخلصه وأصوبه؟ قال: إن العمل إذا كان خالصًا ولم يكن صوابًا لم يقبل، وإذا كان صوابًا ولم يكن خالصًا لم يقبل، حتى يكون خالصًا صوابًا، والخالص أن يكون لله، والصواب أن يكون على السنَّة»). انتهى كلام الشيخ، وبه يتَّضح أن العبادة الصحيحة ما توفر فيها شرطان:

الأول: الإخلاص لله فيها من جميع شوائب الشرك.

والثاني: المتابعة للرسول ﷺ فيها؛ بحيث لا يكون فيها بدعة، ولا خرافة، وما أكثر المخلَّين بهذين الشرطين اليوم ممن يخلطون عباداتهم بالشرك والبدع والخرافات، وأعدى عدو لهم من يحذِّرهم من ذلك، ويبيِّن لهم العبادة الصحيحة سيرمونه بكل عظيمة، ويصفونه بكل وصف قبيح، ولا حول ولا قوة إلَّا بالله العلي العظيم.



الإجابة عن إشكالات حول مسمى العبادة

يجيب الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن تساؤلات حول العبادة، فيقول[(١)]:

(فإن قيل: فإذا كان جميع ما يحبّه الله داخلًا في اسم العبادة، فلماذا عطف عليها غيرها؛ كقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥]، وقوله: ﴿فَٱعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود:١٢٣]، وقول نوح: ﴿ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ﴾ [نوح:٣]، وكذلك قول غيره من الرسل؟

قيل: هذا له نظائر؛ كما في قوله: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ [العنكبوت:٤٥]، والفحشاء من المنكر، وكذلك قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْيِ﴾ [النحل:٩٠]، وإيتاء ذي القربى هو من العدل والإحسان، كما أن الفحشاء والبغي من المنكر، وكذلك قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [الأعراف:١٧٠]، وإقامة الصلاة من أعظم التمسك بالكتاب، وكذلك قوله: ﴿إِنَّهُمْ كَانُواْ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا﴾ [الأنبياء:٩٠]، ودعاؤهم رغبًا ورهبًا من الخيرات، وأمثال ذلك في القرآن كثير، وهذا الباب يكون تارة مع كون أحدهما بعض الآخر، فيعطف عليه تخصيصًا له بالذكر؛ لكونه مطلوبًا بالمعنى العام، والمعنى الخاص.

وتارة يكون دلالة الاسم تتنوع بحال الانفراد والاقتران، فإذا أفرد عمَّ، وإذا قرن بغيره خصَّ؛ كاسم الفقير والمسكين؛ لما في إفراد أحدهما في مثل قوله: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلَّذِينَ أُحْصِرُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:٢٧٣]، وقوله: ﴿إِطْعَامُ عَشَرَةِ

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ١٧٤)، والفتاوى الكبرى (٢/ ٣٧٥).

مَسَٰكِينَ ﴾ [المائدة:٨٩]، دخل فيه الآخر، ولما قَرَن بينهما في قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ ﴾ [التوبة:٦٠]، صارا نوعين.

وقد قيل: إن الخاص المعطوف على العام لا يدخل في العام حال الاقتران، بل يكون من هذا الباب، والتحقّق أن هذا ليس لازمًا، قال تعالى: ﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ ﴾ [البقرة:٩٨]، وقال تعالى: ﴿وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمۡ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٖ وَإِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَ﴾ [الأحزاب:٧].

وذكر الخاص مع العام يكون لأسباب متنوعة: تارة لكونه له خاصية ليست لسائر أفراد العام؛ كما في نوح وإبراهيم وموسى وعيسى، وتارة لكون العام فيه إطلاق قد لا يفهم منه العموم؛ كما في قوله: ﴿هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ٢ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ٣ وَٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ ﴾ [البقرة:٥-٦]، فقوله: ﴿يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ﴾ يتناول الغيب الذي يجب الإيمان به، لكن فيه إجمال، فليس فيه دلالة على أن من الغيب ما أنزل إليك، وما أنزل من قبلك، وقد يكون المقصود أنهم يؤمنون بالمخبر به وهو الغيب، وبالإخبار بالغيب وهو ما أنزل إليك وما أنزل من قبلك.

ومن هذا الباب: قوله تعالى: ﴿ ٱتۡلُ مَآ أُوحِيَ إِلَيۡكَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [العنكبوت:٤٥]، وقوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلۡكِتَٰبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [الأعراف:١٧٠]، وتلاوة الكتاب هي اتِّباعه؛ كما قال ابن مسعود في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَتۡلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ﴾ [البقرة:١٢١]، قال: يحلون حلاله، ويحرمون حرامه، ويؤمنون بمتشابهه، ويعملون بمحكمه، فاتِّباع الكتاب يتناول الصلاة وغيرها، لكن خصَّها بالذكر لمزيتها.

وكذلك قوله لموسى: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ﴾ [طه:١٤]، وإقام الصلاة لذكره من أجلِّ عبادته، وكذلك قوله تعالى: ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا﴾ [الأحزاب:٧٠]، وقوله: ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱبۡتَغُوٓاْ إِلَيۡهِ ٱلۡوَسِيلَةَ﴾ [المائدة:٣٥]، وقوله: ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [التوبة:١١٩]، فإن هذه الأمور هي -أيضًا- من تمام تقوى الله، وكذلك قوله: ﴿فَٱعۡبُدۡهُ وَتَوَكَّلۡ عَلَيۡهِ﴾ [هود:١٢٣]، فإن التوكل والاستعانة هي من عبادة الله، لكن خصت بالذكر؛ ليقصدها المتعبد بخصوصها، فإنها هي العون على سائر العبادة؛ إذ هو سبحانه لا يعبد إلا بمعونته.

إذا تبين هذا فكمال المخلوق في تحقيق عبوديته لله، وكلما ازداد العبد تحقيقًا للعبودية ازداد كماله، وعلَتْ درجته، ومن توهَّم أن المخلوق يخرج عن العبودية بوجهٍ من الوجوه، أو أن الخروج عنها أكمل، فهو من أجهل الخلق وأضلّهم، قال تعالى: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدٗاۗ سُبۡحَٰنَهُۥۚ بَلۡ عِبَادٞ مُّكۡرَمُونَ ٢٦ لَا يَسۡبِقُونَهُۥ بِٱلۡقَوۡلِ وَهُم بِأَمۡرِهِۦ يَعۡمَلُونَ﴾ إلى قوله: ﴿وَهُم مِّنۡ خَشۡيَتِهِۦ مُشۡفِقُونَ﴾ [الأنبياء:٢٦-٢٨]).

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ آيات كثيرة بهذا المعنى، ثم قال[1]:

(وهذا ونحوه مما فيه وصف أكابر المخلوقات بالعبادة، وذمّ من خرج عن ذلك متعدد في القرآن، وقد أخبر أنه أرسل جميع الرسل بذلك، فقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ﴾ [الأنبياء:٢٥]، وقال: ﴿وَلَقَدۡ بَعَثۡنَا فِي كُلِّ أُمَّةٖ رَّسُولًا أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل:٣٦]، وقال تعالى لبني إسرائيل: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ أَرۡضِي وَٰسِعَةٞ فَإِيَّٰيَ فَٱعۡبُدُونِ﴾ [العنكبوت:٥٦]، ﴿وَإِيَّٰيَ فَٱتَّقُونِ﴾ [البقرة:٤١]، وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ١٧٧)، والفتاوى الكبرى (٢/ ٣٧٧).

خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [البقرة:٢١]، وقال: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات:٥٦]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنِّيٓ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ﴿١١﴾ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿١٢﴾ قُلْ إِنِّيٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿١٣﴾ قُلِ ٱللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَّهُۥ دِينِي ﴿١٤﴾ فَٱعْبُدُوا۟ مَا شِئْتُم مِّن دُونِهِۦ﴾ [الزمر:١١-١٥].

وكل رسول من الرسل افتتح دعوته بالدعاء إلى عبادة الله؛ كقول نوح ومن بعده عَلَيْهِمُ السَّلَامُ: ﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ﴾ [الأعراف:٥٩].

وفي «المسند» عن ابن عمر عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**بُعِثْتُ بِالسَّيْفِ بَيْنَ يَدِي السَّاعَةِ حَتَّى يُعْبَدَ اللهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، وَجُعِلَ رِزْقِي تَحْتَ ظِلِّ رُمْحِي، وَجُعِلَ الذُّلُ وَالصَّغَارُ عَلَى مَنْ خَالَفَ أَمْرِي**»[1].

وقد بيَّن أن عباده هم الذين ينجون من السيئات، قال الشيطان: ﴿بِمَآ أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٣٩﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴾ [الحجر:٣٩-٤٠]، قال تعالى: ﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴾ [الحجر:٤٢]، وقال: ﴿ قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴾ [ص:٨٢-٨٣].

وقال في حق يوسف: ﴿ كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ ۚ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ ﴾ [يوسف:٢٤]، وبالعبادة نعت كل من اصطفى من خلقه؛ كقوله: ﴿ وَٱذْكُرْ عِبَٰدَنَآ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ أُو۟لِى ٱلْأَيْدِى وَٱلْأَبْصَٰرِ ﴿٤٥﴾ إِنَّآ أَخْلَصْنَٰهُم بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى ٱلدَّارِ ﴿٤٦﴾ وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ﴾ [ص:٤٥-٤٧]، وقال: ﴿ وَٱذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُۥدَ

(١) رواه أحمد (٢/ ٥٠)، وأبو داود (٤٠٣١) وحسَّنه الألباني.



ذَا ٱلْأَيْدِ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴾ [ص:١٧]، وقال عن سليمان: ﴿ نِعْمَ ٱلْعَبْدُ ﴾ [ص:٣٠]، وقال: ﴿ وَٱذْكُرْ عَبْدَنَآ أَيُّوبَ ﴾ [ص:٤١]، وقال: ﴿ ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا ﴾ [الإسراء:٣]، وقال: ﴿ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ﴾ [الإسراء:١]، ومثل هذا متعدد في القرآن).



تفاضل الناس في العبودية

ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(١)]: (أن الناس يتفاضلون في العبودية تفاضلاً عظيماً، كما يتفاضلون في حقيقة الإيمان، وهم ينقسمون فيها إلى عام وخاص، ولهذا كانت ربوبية الرب لهم فيها عموم وخصوص، ولهذا كان الشرك في هذه الأمة أخفى من دبيب النمل، وفي «الصحيح» عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**تَعِسَ عَبْدُ الدِّرْهَمِ، تَعِسَ عَبْدُ الدِّينَارِ، تَعِسَ عَبْدُ الْقَطِيفَةِ، تَعِسَ عَبْدُ الْخَمِيصَةِ، تَعِسَ وَانْتَكَسَ، وَإِذَا شِيكَ فَلَا انْتَقَشَ، إِنْ أُعْطِيَ رَضِيَ، وَإِنْ مُنِعَ سَخِطَ**»[(٢)]، فسمَّاه النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عبد الدرهم، وعبد الدينار، وعبد القطيفة، وعبد الخميصة، وذكر ما فيه دعاء وخبر، وهو قوله: «**تَعِسَ وَانْتَكَسَ، وَإِذَا شِيكَ فَلَا انْتَقَشَ**».

والنقش إخراج الشوكة من الرجل، والمنقاش ما يخرج به الشوكة، وهذا حال من إذا أصابه شر لم يخرج منه، ولم يفلح؛ لكونه تعس وانتكس، فلا نال المطلوب، ولا خلص من المكروه، وهذا حال من عبد المال، وقد وصف ذلك بأنه: «**إِنْ أُعْطِيَ رَضِيَ، وَإِنْ مُنِعَ سَخِطَ**»؛ كما قال تعالى: ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِى ٱلصَّدَقَٰتِ فَإِنْ أُعْطُوا۟ مِنْهَا رَضُوا۟ وَإِن لَّمْ يُعْطَوْا۟ مِنْهَآ إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ ﴾ [التوبة:٥٨]، فرضاهم لغير الله، وسخطهم لغير الله، وهكذا حال من كان متعلقًا برئاسة، أو بصورة، ونحو ذلك من أهواء نفسه، إن حصل له رضي، وإن لم يحصل له سخط، فهذا عبد ما يهواه من ذلك، وهو رقيق له؛ إذ الرقّ والعبودية في الحقيقة هو رقّ القلب وعبوديته، فما استرق القلب واستعبده، فهو عبده، ولهذا يقال:

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ١٨٠)، والفتاوى (٢/ ٣٧٨).

(٢) رواه البخاري (٢٨٨٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

الْـعَـبْـدُ حُـرٌّ مَـا قَـنَـعْ وَالْحُـرُّ عَـبْـدٌ مَـا طَـمَـعْ

وقال الآخر:

أَطَعْتُ مَطَامِعِي فَاسْتَعْبَدَتْنِي وَلَوْ أَنِّي قَنَعْتُ لَكُنْتُ حُرًّا

ويقال: (الطمع غل في العنق، قيد في الرجل، فإذا زال الغل من العنق زال القيد من الرجل).

ويروى عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: «الطَّمَعُ فَقْرٌ، وَالْيَأْسُ غِنًى، وَإِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا يَئِسَ مِنْ شَيْءٍ اسْتَغْنَى عَنْهُ».

وهذا أمر يجده الإنسان من نفسه، فإن الأمر الذي ييأس منه لا يطلبه، ولا يطمع به، ولا يبقى قلبه فقيرًا إليه، ولا إلى من يفعله، وأما إذا طمع في أمر من الأمور، ورجاه تعلَّق قلبه به فصار فقيرًا إلى حصوله، وإلى من يظن أنه سبب في حصوله، وهذا في المال والجاه والصور وغير ذلك، قال الخليل صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿فَٱبۡتَغُواْ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزۡقَ وَٱعۡبُدُوهُ وَٱشۡكُرُواْ لَهُۥٓۖ إِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾ [العنكبوت:١٧]، فالعبد لابدّ له من رزق وهو محتاج إلى ذلك، فإذا طلب رزقه من الله صار عبد الله فقيرًا إليه، وإن طلبه من مخلوق صار عبدًا لذلك المخلوق فقيرًا إليه.

ولهذا كانت مسألة المخلوق محرّمة في الأصل، وإنما أُبيحت للضرورة، وفي النهي عنها أحاديث كثيرة في الصحاح، والسنن، والمسانيد؛ كقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَا تَزَالُ الْمَسْأَلَةُ بِأَحَدِكُمْ حَتَّى يَأْتِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَيْسَ فِي وَجْهِهِ مِزْعَةُ لَحْمٍ**»[(١)].

وقوله: «**مَنْ سَأَلَ النَّاسَ وَلَهُ مَا يُغْنِيهِ، جَاءَتْ مَسْأَلَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ خُدُوشًا، أَوْ خُمُوشًا، أَوْ كُدُوحًا فِي وَجْهِهِ**»[(٢)].

---

(١) رواه البخاري (١٤٧٥)، ومسلم (١٠٤٠) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) رواه أبو داود (١٦٢٦)، والترمذي (١٦٥١)، وابن ماجه (١٨٤٠)، والنسائي في الصغرى (٢٥٩٢)، وأحمد (١/ ٣٨٨).

وقوله: «**لَا تَحِلُّ المَسْأَلَةُ إِلَّا لِذِي غُرْمٍ مُفْظِعٍ، أَوْ دَمٍ مُوجِعٍ، أَوْ فَقْرٍ مُدْقِعٍ**»(١). هذا المعنى في «الصحيح».

وفيه أيضًا: «**لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ فَيَذْهَبَ فَيَحْتَطِبَ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ أَعْطَوْهُ أَوْ مَنَعُوهُ**»(٢).

وقال: «**مَا أَتَاكَ مِنْ هَذَا المَالِ وَأَنْتَ غَيْرُ سَائِلٍ وَلَا مُسْتَشْرِفٍ فَخُذْهُ، وَمَا لَا فَلا تُتْبِعْهُ نَفْسَكَ**»(٣).

فكره أخذه من سؤال اللسان، واستشراف القلب، وقال في الحديث الصحيح: «**مَنْ يَسْتَغْنِ يُغْنِهِ اللهُ، وَمَنْ يَسْتَعْفِفْ يُعِفَّهُ اللهُ، وَمَنْ يَتَصَبَّرْ يُصَبِّرْهُ اللهُ، وَمَا أُعْطِيَ مِنْ أَحَدٍ عَطَاءً خَيْرًا أَوْسَعَ مِنَ الصَّبْرِ**»(٤).

وأوصى خواص أصحابه ألا يسألوا الناس شيئًا، وفي «المسند» أن أبا بكر كان يسقط السوط من يده، فلا يقول لأحد: ناولني إياه، ويقول: إن خليلي أمرني ألا أسأل الناس شيئًا(٥).

وفي «صحيح مسلم»، وغيره عن عوف بن مالك: «أن النَّبِيَّ ﷺ بَايَعَهُ فِي طَائِفَةٍ وَأَسَرَّ إِلَيْهِمْ كَلِمَةً خَفِيَّةً: أَنْ لَا تَسْأَلُوا النَّاسَ شَيْئًا فَكَانَ بَعْضُ أُولَئِكَ النَّفَرِ يَسْقُطُ السَّوْطُ مِنْ يَدِ أَحَدِهِمْ؛ وَلَا يَقُولُ لِأَحَدٍ نَاوِلْنِي إِيَّاهُ»(٦).

---

(١) رواه الترمذي (٦٥٣) نحوه واستغربه، وأبو داود (١٦٤١)، وابن ماجه (٢١٩٨)، وأحمد (٣/ ١٢٦) من حديث أنس رضي الله عنه. وصححه الضياء (٢٢٦١).

(٢) رواه البخاري (١٤٧٠)، ومسلم (١٠٤٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) رواه البخاري (١٤٧٥)، ومسلم (١٠٤٥) من حديث عمر رضي الله عنه.

(٤) رواه البخاري (١٤٦٩)، ومسلم (١٠٥٣) من حديث أبي سعيد رضي الله عنه.

(٥) رواه أحمد (١/ ١١)، وقال الهيثمي (٣/ ٩٢): (ابن أبي مليكة لم يدرك أبا بكر وعبد الله بن المؤمل؛ فيه كلام وقد وثق).

وله شواهد منها حديث عوف بن مالك رضي الله عنه الآتي تخريجه.

(٦) رواه مسلم (١٠٤٣).

وقد دلَّت النصوص على الأمر بمسألة الخالق، والنهي عن مسألة المخلوق في غير موضع؛ كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَٱنصَبْ ۝٧ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَٱرْغَب﴾ [الشرح:٧-٨]، وقول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لابن عباس: «**إِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللهَ، وَإِذَا اسْتَعَنْتَ فَاسْتَعِنْ بِاللهِ**»[1]. ومنه قول الخليل: ﴿فَٱبْتَغُواْ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزْقَ﴾ [العنكبوت:١٧]، ولم يقل: فابتغوا الرزق عند الله؛ لأن تقديم الظرف يشعر بالاختصاص والحصر، كأنه قال: لا تبتغوا الرزق إلا عند الله.

وقد قال تعالى: ﴿وَسْـَٔلُواْ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾ [النساء:٣٢]، والإنسان لابد له من حصول ما يحتاج إليه من الرزق ونحوه، ودفع ما يضرّه، وكلا الأمرين شرع أن يكون دعاؤه لله، فله أن يسأل الله، وإليه يشتكي؛ كما قال يعقوب عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّى وَحُزْنِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [يوسف:٨٦].

والله تعالى ذكر في القرآن الهجر الجميل، والصفح الجميل، والصبر الجميل، وقد قيل: إن الهجر الجميل هو هجر بلا أذى، والصفح الجميل صفح بلا معاتبة، والصبر الجميل صبر بلا شكوى إلى المخلوق.

ولهذا قرئ على أحمد بن حنبل في مرضه: أن طاووسًا كان يكره أنين المريض. ويقول: إنه شكوى، فما أنَّ أحمد حتى مات.

وأمَّا الشكوى إلى الخالق، فلا تنافي الصبر الجميل، فإن يعقوب قال: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف:١٨]، وقال: ﴿إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّى وَحُزْنِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [يوسف:٨٦]، وَكَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يَقْرَأُ فِي الْفَجْرِ بِسُورَةِ (يُونُسَ) وَ(يُوسُفَ) وَ(النَّحْلِ) فَمَرَّ بِهَذِهِ الْآيَةِ فِي قِرَاءَتِهِ فَبَكَى حَتَّى سُمِعَ نَشِيجُهُ مِنْ آخِرِ الصُّفُوفِ.

---

(١) رواه الترمذي (٢٥١٦)، وقال: (حسن صحيح)، وأحمد (١/ ٢٩٣)، وأبو يعلى (٩٦)، وصححه الحاكم (٣/ ٦٢٣)، والضياء (١٠/ ١٢).
قال ابن رجب (١٨٥): (طريق حسن جيد).

ومن دعاء موسى: «وَمِنْ دُعَاءِ مُوسَى: اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ وَإِلَيْكَ الْمُشْتَكَى وَأَنْتَ الْمُسْتَعَانُ وَبِكَ الْمُسْتَغَاثُ وَعَلَيْكَ التكلان وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِكَ».

وفي الدعاء الذي دعا به النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لما فعل به أهل الطائف ما فعلوا: «**اللَّهُمَّ إِلَيْكَ أَشْكُو ضَعْفَ قُوَّتِي، وَقِلَّةَ حِيلَتِي، وَهَوَانِي عَلَى النَّاسِ، أَنْتَ رَبُّ الْمُسْتَضْعَفِينَ وَأَنْتَ رَبِّي، اللَّهُمَّ إِلَى مَنْ تَكِلُنِي، إِلَى بَعِيدٍ يَتَجَهَّمُنِي، أَمْ إِلَى عَدُوٍّ مَلَّكْتَهُ أَمْرِي، إِنْ لَمْ يَكُنْ بِكَ عَلَيَّ غَضَبٌ فَلا أُبَالِي، غَيْرَ أَنَّ عَافِيَتَكَ أَوْسَعُ لِي، أَعُوذُ بِنُورِ وَجْهِكَ الَّذِي أَشْرَقَتْ لَهُ الظُّلُمَاتِ وَصَلَحَ عَلَيْهِ أَمْرُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ أَنْ يَنْزِلَ بِي سَخَطُكَ أَوْ يَحِلَّ عَلَيَّ غَضَبُكَ، لَكَ الْعُتْبَى حَتَّى تَرْضَى، فَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِكَ**». وفي بعض الروايات: «**وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِكَ**»(١).

وكلما قوي طمع العبد في فضل الله ورحمته، ورجائه لقضاء حاجته، ودفع ضرورته قويت عبوديته له، وحريّته مما سواه، فكما أن طمعه في المخلوق يوجب عبوديته له، فيأسه منه يوجب غنى قلبه عنه؛ كما قيل: استغن عمَّن شئت تكن نظيره، وأفضل على من شِئت تكن أميره، واحتج إلى من شئت تكون أسيره.

فكذلك طمع العبد في ربه ورجاؤه له يوجب عبوديته له، وإعراض قلبه عن الطلب من الله، والرجاء له يوجب انصراف قلبه عن العبودية لله، لاسيما من كان يرجو المخلوق، ولا يرجو الخالق؛ بحيث يكون قلبه معتمدًا إما على رئاسته وجنوده وأتباعه ومماليكه، وإما على أهله وأصدقائه، وإما على أمواله وذخائره، وإما على ساداته وكبرائه كمالكه وملكه وشيخه ومخدومه وغيرهم ممَّن هو قد مات أو يموت، قال تعالى: ﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَى

---

(١) رواه ابن إسحاق في السيرة (٢/ ٦٩)، عن يزيد بن زياد عن محمد بن كعب القرظي، وهذا تابعي. ورواه ابن عدي (٦/ ١١١)، والضياء (١٦٢) وضعَّفه ابن عدي.

ﱡﭐ ٱلۡحَيِّ ٱلَّذِي لَا يَمُوتُ ﱠ [الفرقان:٥٨]، ﱡﭐ وَسَبِّحۡ بِحَمۡدِهِۦۚ وَكَفَىٰ بِهِۦ بِذُنُوبِ عِبَادِهِۦ خَبِيرًا ﱠ [الفرقان:٥٨].

وكل من علق قلبه بالمخلوقات أن ينصروه أو يرزقوه أو يهدوه خضع قلبه لهم، وصار فيه من العبودية لهم بقدر ذلك، وإن كان في الظاهر أميرًا لهم مدبِّرًا لهم متصرِّفًا بهم، فالعاقل ينظر إلى الحقائق، لا إلى الظواهر، فالرجل إذا تعلق قلبه بامرأة ولو كانت مباحة له يبقى قلبه أسيرًا لها تحكم فيه، وتتصرف بما تريد، وهو في الظاهر سيدها؛ لأنه زوجها، وفي الحقيقة هو أسيرها ومملوكها، لا سيما إذا درت بفقره إليها، وعشقه لها، وأنه لا يعتاض عنها بغيرها، فإنها حينئذٍ تحكّم فيه بحكم السيد القاهر الظالم في عبده المقهور الذي لا يستطيع الخلاص منه).



استعباد القلب بالشهوات

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١]: (فإن أسر القلب أعظم من أسر البدن، واستعباد القلب أعظم من استعباد البدن، فإن من استعبد بدنه، واسترقّ لا يبالي إذا كان قلبه مستريحًا من ذلك مطمئنًا، بل يمكنه الاحتيال في الخلاص، أما إذا كان القلب الذي هو الملك رقيقًا مستعبدًا متيَّمًا لغير الله، فهذا هو الذل والأسر المحض والعبودية لما استعبد القلب، وعبودية القلب وأسره هي التي يترتب عليها الثواب والعقاب، فإن المسلم لو أسره كافر، أو استرقّه فاجر بغير حق لم يضره ذلك إذا كان قائمًا بما يقدر عليه من الواجبات، ومن استعبد بحق إذا أدَّى حق الله، وحقّ مواليه له أجران، ولو أكره على التكلم بالكفر، فتكلَّم به وقلبه مطمئن بالإيمان لم يضرّه ذلك.

وأمَّا من استعبد قلبه، فصار عبدًا لغير الله، فهذا يضره ذلك، ولو كان في الظاهر ملك الناس، فالحرية حرية القلب، والعبودية عبودية القلب، كما أن الغنى غنى النفس، قال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَيْسَ الْغِنَى عَنْ كَثْرَةِ الْعَرَضِ، وَإِنَّمَا الْغِنَى غِنَى النَّفْسِ**»[٢]، وهذا لعمري إذا كان قد استعبد قلبه صورة مباحة، فأمَّا من استعبد قلبه صورة محرمة -امرأة أو صبي-، فهذا هو العذاب الذي لا يدان فيه، وهؤلاء من أعظم الناس عذابًا وأقلهم ثوابًا، فإن العاشق لصورة إذا بقي قلبه متعلِّقًا بها مستعبدًا لها اجتمع له من أنواع الشرِّ والفساد ما لا يحصيه إلا رب العباد، ولو سلم من فعل الفاحشة الكبرى، فدوام تعلق القلب بها بلافعل الفاحشة أشد ضررًا عليه ممن يفعل ذنبًا، ثم يتوب منه، ويزول أثره من قلبه، وهؤلاء يشبّهون بالسكارى والمجانين؛ كما قيل:

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ١٨٦)، والفتاوى (٢/ ٣٨٢).

(٢) رواه البخاري (٦٤٤٦)، ومسلم (١٠٥١) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

سُكْرَانِ سُكْرُ هَوًى وَسُكْرُ مُدَامَةٍ   وَمَتَى إِفَاقَةُ مَنْ بِهِ سُكْرَانِ

وقيل:

قَالُوا جُنِنْتَ بِمَنْ تَهْوَى فَقُلْتُ لَهُمْ   الْعِشْقُ أَعْظَمُ مِمَّا بِالمَجَانِينِ

الْعِشْقُ لَا يَسْتَفِيقُ الدَّهْرَ صَاحِبُهُ   وَإِنَّمَا يُصْرَعُ المَجْنُونُ فِي حِينِ

ومن أعظم أسباب هذا البلاء: إعراض القلب عن الله، فإن القلب إذا ذاق طعم عبادة الله، والإخلاص له لم يكن عنده شيء قط أحلى من ذلك، ولا ألذّ ولا أطيب، والإنسان لا يترك محبوبًا إلا بمحبوب آخر يكون أحب إليه منه، أو خوفًا من مكروه، فالحبّ الفاسد إنما ينصرف القلب عنه بالحب الصالح، أو بالخوف من الضرر، قال تعالى في حقِّ يوسف: ﴿كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ ۚ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [يوسف:٢٤]، فالله يصرف عن عبده ما يسوؤه من الميل إلى الصور، والتعلق بها، ويصرف عنه الفحشاء بإخلاصه لله، ولهذا يكون قبل أن يذوق حلاوة العبودية لله، والإخلاص له تغلبه نفسه على اتِّباع هواها، فإذا ذاق طعم الإخلاص، وقوي في قلبه انقهر له هواه بلا علاج.

قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ ۗ وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [العنكبوت:٤٥]، فإن الصلاة فيها دفع للمكروه وهو الفحشاء والمنكر، وفيها تحصيل المحبوب وهو ذكر الله، وحصول هذا المحبوب أكبر من دفع المكروه، فإن ذكر الله عبادة لله، وعبادة القلب لله مقصودة لذاتها، وأما اندفاع الشر عنه، فهو مقصود لغيره على سبيل التبع، والقلب خُلِقَ يحبّ الحق، ويريده ويطلبه، فلما عرضت له إرادة الشر طلب دفع ذلك، فإنه يفسد القلب كما يفسد الزرع بما ينبت فيه من الدغل، ولهذا قال تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا﴾ [الشمس:٩-١٠]، وقال تعالى:

﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ﴾ [الأعلى:١٤-١٥]، وقال: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا۟ مِنْ أَبْصَٰرِهِمْ وَيَحْفَظُوا۟ فُرُوجَهُمْ ۚ ذَٰلِكَ أَزْكَىٰ لَهُمْ﴾ [النور:٣٠]، وقال تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾ [النور:٢١]، فجعل سبحانه غضّ البصر، وحفظ الفرج هو أزكى للنفس، وبيَّن أن ترك الفواحش من زكاة النفوس، وزكاة النفوس تتضمَّن زوال جميع الشرور من الظلم والشرك والكذب، وغير ذلك.

وكذلك طالب الرياسة والعلو في الأرض قلبه رقيق لمن يعينه عليها، ولو كان في الظاهر مقدمهم والمطاع فيهم، فهو في الحقيقة يرجوهم ويخافهم، فيبذل لهم الأموال والولايات، ويعفو عنهم؛ ليطيعوه ويعينوه، فهو في الظاهر رئيس مطاع، وفي الحقيقة عبد مطيع لهم.

والتحقيق: أن كليهما فيه عبودية للآخر، وكلاهما تارك لحقيقة عبادة الله، وإذا كان تعاونهما على العلوِّ في الأرض بغير الحق كانا بمنزلة المتعاونين على الفاحشة، أو قطع الطريق، فكل واحد من الشخصين لهواه الذي استعبده واسترقّه يستعبده الآخر، وهكذا -أيضًا- طالب المال، فإن ذلك يستعبده ويسترقه، وهذه الأمور نوعان:

منها ما يحتاج العبد إليه، كما يحتاج إليه من طعامه وشرابه ومسكنه ومنكحه، ونحو ذلك، فهذا يطلبه من الله، ويرغب إليه فيه، فيكون المال عنده يستعمله في حاجته بمنزلة حماره الذي يركبه، وبساطه الذي يجلس عليه، بل بمنزلة الكنيف الذي يقضي فيه حاجته من غير أن يستعبده، فيكون هلوعًا، إذا مسَّه الشر جزوعًا، وإذا مسَّه الخير منوعًا، ومنها: ما لا يحتاج العبد إليه، فهذه لا ينبغي له أن يعلق قلبه بها، فإذا تعلَّق قلبه بها صار مستعبدًا لها، وربما صار معتمدًا على غير الله، فلا يبقى معه حقيقة العبادة لله، ولا حقيقة التوكل عليه، بل فيه شعبة من العبادة لغير الله، وشعبة من التوكّل على غير الله، وهذا من أحق

الناس بقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**تَعْسَ عَبْدُ الدِّرْهَمِ، تَعِسَ عَبْدُ الدِّينَارِ، تَعِسَ عَبْدُ الْقَطِيفَةِ، تَعِسَ عَبْدُ الْخَمِيصَةِ**»(١).

وهذا هو عبد هذه الأمور، فلو طلبها من الله، فإن الله إذا أعطاه إياها رضي، وإذا منعه إياها سخط، وإنما عبد الله من يرضيه ما يرضي الله، ويسخطه ما يسخط الله، ويحب ما أحبه الله ورسوله، ويبغض ما أبغضه الله ورسوله، ويوالي أولياء الله، ويعادي أعداء الله تعالى، وهذا هو الذي استكمل الإيمان؛ كما في الحديث: «**مَنْ أَحَبَّ للهِ، وَأَبْغَضَ للهِ، وَأَعْطَى للهِ، وَمَنَعَ للهِ فَقَدِ اسْتَكْمَلَ الْإِيمَانَ**»(٢).

وقال: «**أَوْثَقُ عُرَى الْإِيمَانِ الْحُبُّ فِي اللهِ وَالْبُغْضُ فِي اللهِ**»(٣).

وفي «الصحيح» عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ: مَنْ كَانَ اللهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَمَنْ كَانَ يُحِبُّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا للهِ، وَمَنْ كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِي الْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْقَذَهُ اللهُ مِنْهُ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ**»(٤).

فهذا وافق ربَّه فيما يحبه وما يكرهه، فكان الله ورسوله أحبّ إليه مما سواهما، وأحب المخلوق لله لا لغرض آخر، فكان هذا من تمام حبه لله، فإن محبة محبوب المحبوب من تمام محبة المحبوب، فإذا أحب أنبياء الله، وأولياء الله لأجل قيامهم بمحبوبات الحق لا لشيء آخر، فقد أحبهم لله لا لغيره، وقد قال تعالى: ﴿ **فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ** ﴾ [المائدة:٥٤]، ولهذا قال تعالى: ﴿ **قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ** ﴾ [آل عمران:٣١]، فإن الرسول يأمر بما يحب الله، وينهى عما يبغضه

(١) رواه البخاري (٢٨٨٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٢) رواه أبو داود (٤٦٨١) وصحَّحه الألباني.
(٣) رواه ابن أبي شيبة (٣٠٤٢٠، ٣٤٣٣٨)، والطيالسي (٧٤٧)، والروياني (٣٩٩). وله شواهد تُقوِّيه.
(٤) رواه البخاري (١٦)، ومسلم (٤٣) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الله، ويفعل ما يحبه الله، ويخبر بما يحب الله التصديق به، فمَن كان محبًّا لله لزم أن يتَّبع الرسول، فيصدقه فيما أخبر، ويطيعه فيما أمر، ويتأسّى به فيما فعل، ومن فعل هذا، فقد فعل ما يحبّه الله، فيحبه الله، فجعل الله لأهل محبته علامتين: اتباع الرسول، والجهاد في سبيله، وذلك لأن الجهاد حقيقته الاجتهاد في حصول ما يحبه الله من الإيمان، والعمل الصالح، ومن دفع ما يبغضه الله من الكفر والفسوق والعصيان، وقد قال تعالى: ﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ ﴾ إلى قوله: ﴿ حَتَّىٰ يَأْتِيَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ ﴾ [التوبة:٢٤]، فتوعَّد من كانت هذه الأشياء أحب إليه من الله ورسوله، والجهاد في سبيله بهذا الوعيد).



المحبة تقتضي موالاة المحبوب

يواصل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ كلامه على محبة العبد لربه، وما يتعلق بها من أحكام، فيقول[١]:

(فحقيقة المحبة لا تتم إلا بموالاة المحبوب، وهو موافقته في حبِّ ما يحب، وبغض ما يبغض، والله يحب الإيمان والتقوى، ويبغض الكفر والفسوق والعصيان، ومعلومٌ أن الحب يحرك إرادة القلب، فكلَّما قويت المحبة في القلب طلب القلب فعل المحبوبات، فإذا كانت المحبة تامة استلزمت إرادة جازمة في حصول المحبوبات، فإذا كان العبد قادرًا عليها حصَّلها، وإن كان عاجزًا عنها ففعل ما يقدر عليه من ذلك كان له كأجر الفاعل؛ كما قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ دَعَا إِلَى هُدًى كَانَ لَهُ مِنَ الأَجْرِ مِثْلُ أُجُورِ مَنِ اتَّبَعَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُنْقِصَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئًا، وَمَنْ دَعَا إِلَى ضَلَالَةٍ كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْوِزْرِ مِثْلُ أَوْزَارِ مَنِ اتَّبَعَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُنْقِصَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْئًا**»[٢].

وقال: «**إِنَّ بِالْمَدِينَةِ رِجَالًا مَا سِرْتُمْ مَسِيرًا وَلَا قَطَعْتُمْ وَادِيًا إِلَّا كَانُوا مَعَكُمْ**». قالوا: وهم بِالْمَدِينَةِ؟ قال: «**وَهُمْ بِالْمَدِينَةِ حَبَسَهُمُ الْعُذْرُ**»[٣].

والجهاد هو بذل الوسع -وهو القدرة- في حصول محبوب الحق، ودفع ما يكرهه الحق، فإذا ترك العبد ما يقدر عليه من الجهاد كان دليلًا على ضعف محبة الله ورسوله في قلبه، ومعلومٌ أن المحبوبات لا تُنال غالبًا إلا باحتمال المكروهات، سواء كانت محبة

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ١٩٢)، والفتاوى الكبرى (٢/ ٣٨٥).

(٢) رواه مسلم (٢٦٧٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) رواه مسلم (١٩١١) من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

صالحة، أو فاسدة، فالمحبون للمال والرئاسة والصور لا ينالون مطالبهم إلَّا بضرر يلحقهم في الدنيا، مع ما يصيبهم من الضرر في الدنيا والآخرة، فالمحب لله ورسوله إذا لم يحتمل ما يرى ذو الرأي من المحبين لغير الله مما يحتملون في حصول محبوبهم دلَّ ذلك على ضعف محبَّتهم لله إذا كان ما يسلكه أولئك هو الطريق الذي يشير به العقل.

ومن المعلوم أن المؤمن أشد حبًّا لله؛ كما قال تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ ﴾ [البقرة:١٦٥]، نعم قد يسلك المحب لضعف عقله، وفساد تصوّره طريقًا لايحصل بها المطلوب، فمثل هذه الطريق لا تحمد إذا كانت المحبة صالحة محمودة، فكيف إذا كانت المحبة فاسدة، والطريق غير موصل؟

كما يفعله المتهوِّرون في طلب المال والرئاسة والصور في حب أمور توجب لهم ضررًا، ولا تحصل له مطلوبًا، وإنما المقصود الطريق التي يسلكها العقل لحصول مطلوبه، وإذا تبيَّن هذا، فكلما ازداد القلب حبًّا لله ازداد له عبوديَّة، وكلَّما ازداد له عبودية ازداد له حبًّا وحرية عمَّا سواه.

والقلب فقير بالذات إلى الله من وجهين: من جهة العبادة، وهي العلة الغائبة، ومن جهة الاستعانة والتوكل، وهي العلة الفاعلية، فالقلب لا يصلح ولا يفلح ولا يلتذّ ولا يُسرَّ ولا يطيب ولا يسكن ولا يطمئن إلَّا بعبادة الله وحبه والإنابة إليه، ولو حصل له كل ما يلتذّ به من المخلوقات لم يطمئن، ولم يسكن؛ إذ فيه فقر ذاتي إلى ربه من حيث هو معبوده ومحبوبه ومطلوبه، وبذلك يحصل له الفرح والسرور واللذة والنعمة والسكون والطمأنينة.

وهذا لا يحصل له إلا بإعانة الله له، لا يقدر على تحصيل ذلك له إلا الله، فهو دائمًا مفتقر إلى حقيقة ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة:٥]، فإنه لو أُعين على

حصول ما يحبّه ويطلبه ويشتهيه ويريده، ولم يحصل له عبادته لله؛ بحيث يكون هو غاية مراده، ونهاية مقصوده، وهو المحبوب له بالقصد الأول، وكل ما سواه إنما يحبه لأجله، لا يحب شيئًا لذاته إلا لله، فمتى لم يحصل له هذا لم يكن قد حقَّق حقيقة (لا إله إلا الله)، ولا حقيقة التوحيد والعبودية والمحبة، وكان فيه من النقص والعيب، بل من الألم والحسرة والعذاب بحسب ذلك، ولو سعى في هذا المطلوب ولم يكن مستعينًا بالله متوكِّلًا عليه مفتقرًا إليه في حصوله لم يحصل له، فإنه ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، فهو مفتقر إلى الله من حيث هو المطلوب المحبوب المراد المعبود، ومن حيث المسؤول المستعان به المتوكل عليه، فهو إلهه، لا إله له غيره، وهو ربه لا رب له سواه، ولا تتمّ عبوديّته لله إلَّا بهذين، فمتى كان يحب غير الله لذاته، أو يلتفت إلى غير الله أنه يعينه كان عبدًا لما أحبَّه، وعبدًا لما رجاه بحسب حبه له، ورجائه إيَّاه، وإذا لم يُحِبَّ لذاته إلَّا الله، وكلما أحب سواه، فإنما أحبّه له، ولم يرج قط شيئًا إلا الله، وإذا فعل ما فعل من الأسباب، أو حصَّل ما حصَّل منها كان شاهدًا أن الله هو الذي خلقها وقدَّرها، وأن كل ما في السماوات والأرض، فالله ربه ومليكه وخالقه، وهو مفتقر إليه كان قد حصل له من تمام عبوديّته لله بحسب ما قسم له من ذلك، والناس في هذا على درجات متفاوتة لا يحصي طرفَيْها إلَّا الله، فأكمل الخلق وأفضلهم، وأعلاهم وأقربهم إلى الله، وأقواهم وأهداهم أتمهم عبودية لله من هذا الوجه.

وهذا هو حقيقة دين الإسلام الذي أرسل به رسله، وأنزل به كتبه، وهو أن يستسلم العبد لله لا لغيره، فالمستسلم له ولغيره مشرك، والممتنع عن الاستسلام له مستكبر، وقد ثبت في «الصحيح» عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«أَنَّ الْجَنَّةَ لَا يَدْخُلُهَا مَنْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبْرٍ، كَمَا أَنَّ النَّارَ لَا يَدْخُلُهَا مَنْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِيمَانٍ»** [(١)]، فجعل

---

(١) انظر: صحيح مسلم (٩١) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

الكبر مقابلًا للإيمان، فإن الكبر ينافي حقيقة العبودية؛ كما ثبت في «الصحيح» عن النبي صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ عن الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ أنه قال: «**الْعَظَمَةُ إِزَارِي وَالْكِبْرِيَاءُ رِدَائِي، فَمَنْ نَازَعَنِي وَاحِدًا مِنْهُمَا عَذَّبْتُهُ**»(١).

والكبرياء والعظمة من خصائص الربوبية، والكبرياء أعلى من العظمة ولهذا جعلها بمنزلة الرداء، كما جعل العظمة بمنزلة الإزار، ولهذا كان شعار الصلوات والأذان والأعياد هو التكبير، وكان مستحبًّا في الأمكنة العالية، كالصفا والمروة، وإذا علا الإنسان شرفًا، أو ركب دابّةً، ونحو ذلك، وبه يُطفأ الحرق وإن عظم، وعند الأذان يهرب الشيطان، قال تعالى: ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴾ [غافر:٦٠].

وكل مَن استكبر عن عبادة الله لابد أن يعبد غيره، فإن الإنسان حساس يتحرك بالإرادة، وقد ثبت في «الصحيح» عن النبي صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أنه قال: «**أَصْدَقُ الأَسْمَاءِ حَارِثٌ وَهَمَّامٌ**»(٢).

فالحارث الكاسب الفاعل، والهمام فعَّال من الهمِّ، والهم أول الإرادة، فالإنسان له إرادة دائمًا، وكل إرادة فلابدَّ لها من مراد تنتهي إليه، فلابد لكل عبد من مراد محبوب هو منتهى حبه وإرادته، فمَن لم يكن الله معبوده، ومنتهى إرادته وحبّه، بل استكبر عن ذلك، فلابدَّ أن يكون له مراد محبوب يستعبده غير الله، فيكون عبدًا لذلك المراد المحبوب، إما المال وإما الجاه، وإما الصور، وإما ما يتخذه إلهًا من دون الله كالشمس والقمر والكواكب والأوثان وقبور الأنبياء والصالحين أو من الملائكة والأنبياء الذين يتخذهم أربابًا، أو غير ذلك ممَّا عُبد من دون الله، وإذا كان عبدًا لغير الله يكون مشركًا، وكل مستكبر فهو مشرك،

---

(١) سبق تخريجه (ص٨٦١).
(٢) سبق تخريجه (ص٢٧٢).

ولهذا كان فرعون من أعظم الخلق استكبارًا عن عبادة الله، وكان مشركًا، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَـٰتِنَا وَسُلْطَـٰنٍ مُّبِينٍ ﴿٢٣﴾ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَهَـٰمَـٰنَ وَقَـٰرُونَ فَقَالُوا۟ سَـٰحِرٌ كَذَّابٌ﴾ إلى قوله: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰٓ إِنِّى عُذْتُ بِرَبِّى وَرَبِّكُم مِّن كُلِّ مُتَكَبِّرٍ لَّا يُؤْمِنُ بِيَوْمِ ٱلْحِسَابِ﴾ إلى قوله: ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [غافر:٢٣-٣٥]، وقد وصف فرعون بالشرك في قوله: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَذَرُ مُوسَىٰ وَقَوْمَهُۥ لِيُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَ﴾ [الأعراف:١٢٧]، بل الاستقراء يدل على أنه كلما كان الرجل أعظم استكبارًا عن عبادة الله كان أعظم إشراكًا بالله؛ لأنه كلما استكبر عن عبادة الله ازداد فقره وحاجته إلى المراد المحبوب الذي هو المقصود، مقصود القلب بالقصد الأول، فيكون مشركًا بما استعبده من ذلك، ولن يستغني القلب عن جميع المخلوقات إلا بأن يكون الله هو مولاه).



حاجة القلب إلى تعلقه بالله

يقول الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو يتكلم عن العبادة، وما يضادها من الكبر وغيره[١]:

(ولن يستغني القلب عن جميع المخلوقات إلا بأن يكون الله هو مولاه الذي لا يعبد إلا إياه، ولا يستعين إلا به، ولا يتوكل إلا عليه، ولا يفرح إلا بما يحبه ويرضاه، ولا يكره إلا ما يبغضه الرب ويكرهه، ولا يوالي إلا من والاه الله، ولا يعادي إلا من عاداه الله، ولا يحب إلا لله، ولا يبغض شيئًا إلا لله، ولا يُعطي إلا لله، ولا يمنع إلا لله، فكلَّما قوي إخلاص دينه لله كملت عبوديته واستغناؤه عن المخلوقات، وبكمال عبوديته لله يبرئه من الكبر والشرك، والشرك غالب على النصارى، والكبر غالب على اليهود، قال تعالى في النصارى: ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَـٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَـٰهًا وَٰحِدًا ۖ لَّآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ سُبْحَـٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [التوبة:٣١]. وقال في اليهود: ﴿أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾ [البقرة:٨٧]، وقال تعالى: ﴿ سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَـٰتِىَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَإِن يَرَوْاْ كُلَّ ءَايَةٍ لَّا يُؤْمِنُواْ بِهَا وَإِن يَرَوْاْ سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِن يَرَوْاْ سَبِيلَ ٱلْغَىِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ﴾ [الأعراف:١٤٦]، ولما كان الكبر مستلزمًا للشرك، والشرك ضد الإسلام وهو الذنب الذي لا يغفره الله، قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ [النساء:٤٨]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَـٰلًا

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ١٩٨)، والفتاوى الكبرى (٢/ ٣٨٩).

بَعِيدًا﴾ [النساء:١١٦]، كان الأنبياء مبعوثين جميعهم بدين الإسلام، فهو الذي لا يقبل الله غيره، لا من الأولين ولا من الآخرين، قال نوح: ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [يونس:٧٢]، وقال في حقِّ إبراهيم: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ إلى قوله: ﴿فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [البقرة:١٣٠-١٣٢]، وقال يوسف: ﴿تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ﴾ [يوسف:١٠١]، وقال موسى: ﴿يَا قَوْمِ إِن كُنتُمْ آمَنتُم بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ (٨٤) فَقَالُوا عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْنَا﴾ [يونس:٨٤-٨٥]، وقال تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا﴾ [المائدة:٤٤]، وقالت بلقيس: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [النمل:٤٤]، وقال: ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرَسُولِي قَالُوا آمَنَّا وَاشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ﴾ [المائدة:١١١]، وقال: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران:١٩]، وقال: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران:٨٥]، وقال تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ [آل عمران:٨٣].

فذكر إسلام الكائنات طوعًا وكرهًا؛ لأن المخلوقات جميعها متعبدة له التعبد التام، سواء أقر المقر بذلك أو أنكره، وهم مدينون مدبرون، فهم مسلمون له طوعًا وكرهًا، ليس لأحد من المخلوقات خروج عما شاءه وقدره وقضاه، ولا حول ولا قوة إلا به، وهو رب العالمين، ومليكهم يصرفهم كيف شاء، وهو خالقهم كلهم وبارئهم ومصوّرهم، وكل ما سواه، فهو مربوب مصنوع مفطور فقير محتاج معبد مقهور، وهو الواحد القهار الخالق البارئ المصور، وهو وإن كان قد خلق ما خلقه بأسباب، فهو خالق السبب والمقدّر له، وهو مفتقر إليه كافتقار هذا، وليس في المخلوقات سبب مستقل بفعل، ولادفع ضرر،

بل كل ما هو سبب، فهو محتاج إلى سبب آخر يعاونه، وإلى ما يدفع عنه الضد الذي يعارضه ويمانعه، وهو سبحانه الغني عن كل ما سواه، وليس له شريك يعاونه، ولا ضد يناوئه ويعارضه.

قال تعالى: ﴿قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِى بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ ۚ قُلْ حَسْبِىَ ٱللَّهُ ۖ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [الزمر:٣٨]، وقال تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام:١٧]، وقال تعالى عن الخليل: ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿٧٨﴾ إِنِّى وَجَّهْتُ وَجْهِىَ لِلَّذِى فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ حَنِيفًا ۖ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٧٩﴾ وَحَآجَّهُۥ قَوْمُهُۥ ۚ قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّى فِى ٱللَّهِ وَقَدْ هَدَىٰنِ ۚ وَلَآ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّى شَيْـًٔا﴾ إلى قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأنعام:٧٨-٨٢].

وفي «الصحيحين» عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: « أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ لَمَّا نَزَلَتْ شَقَّ ذَلِكَ عَلَى أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ أَيُّنَا لَمْ يَلْبِسْ إِيمَانَهُ بِظُلْمٍ، فَقَالَ: **إِنَّمَا هُوَ الشِّرْكُ أَلَمْ تَسْمَعُوا إِلَى قَوْلِ الْعَبْدِ الصَّالِحِ:** ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان:١٣]؟»(١).

وإبراهيم الخليل إمام الحنفاء المخلصين؛ حيث بعث وقد طبق الأرض دين المشركين، قال تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِۦمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة:١٢٤]، فبيّن أن عهده بالإمامة لا يتناول الظالم، فلم يأمر الله سبحانه أن يكون الظالم إمامًا، وأعظم الظلم الشرك، وقال تعالى:

---

(١) رواه البخاري (٣٤٢٩)، ومسلم (١٢٤) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

﴿ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [النحل:١٢٠]، والأمة هو معلم الخير الذي يؤتم به، كما أن القدوة الذي يُقتدى به، والله تعالى جعل في ذريَّته النبوة والكتاب، وإنما بعث الأنبياء بعده بملته، قال تعالى: ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [النحل:١٢٣]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّ أَوْلَى ٱلنَّاسِ بِإِبْرَٰهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ وَهَٰذَا ٱلنَّبِيُّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ۗ وَٱللَّهُ وَلِىُّ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [آل عمران:٦٨]، وقال تعالى: ﴿ مَا كَانَ إِبْرَٰهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَٰكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [آل عمران:٦٧]، وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ تَهْتَدُوا۟ ۗ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٣٥﴾ قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِىَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴾ [البقرة:١٣٥-١٣٦]، وقد ثبت في «الصحيح» عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ إِبْرَاهِيمَ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ**»(١).

فهو أفضل الأنبياء بعد النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهو خليل الله تعالى، وقد ثبت في «الصحيح» عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من غير وجه أنه قال: «**إِنَّ اللهَ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلا**»(٢). وقال: «**لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا، وَلَكِنَّ صَاحِبَكُمْ خَلِيلُ اللهِ**»(٣) يعني: نفسه، وقال: «**لَا يَبْقَيَنَّ فِي الْمَسْجِدِ خَوْخَةٌ إِلَّا سُدَّتْ إِلَّا خَوْخَةَ أَبِي بَكْرٍ**»(٤). وقال: «**إِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ**

---

(١) رواه مسلم (٢٣٦٩) من حديث أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) رواه مسلم (٥٣٢) من حديث جندب بن سمرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٣) رواه مسلم (٢٣٨٣) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٤) رواه البخاري (٣٩٠٤)، ومسلم (٢٣٨٢)، من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. والبخاري (٤٦٥) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

الْقُبُورَ مَسَاجِدَ، أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ، فَإِنِّي أَنْهَاكُمْ عَنْ ذَلِكَ»[١]. وكل هذا من الصحيح، وفيه أنه قال ذلك قبل موته بأيام، وذلك من تمام رسالته، فإن في ذلك تحقيق تمام مخالته لله التي أصلها محبة الله تعالى للعبد، ومحبة العبد لله خلافًا للجهمية).



(١) سبق تخريجه في الصفحة السابقة.

معنى الخلة

قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ[١]: (والخلة كمال المحبة المستلزمة من العبد كمال العبودية لله، ومن الربِّ سبحانه كمال الربوبية لعباده الذين يحبهم ويحبونه، ولفظ العبودية يتضمن كمال الذل، وكمال الحب، فإنهم يقولون: قلب متيم إذا كان متعبدًا للمحبوب، والمتيم المتعبد، وتيم الله عبده، وهذا على الكمال حصل لإبراهيم ومحمد -صلى الله عليهما وسلم-، ولهذا لم يكن له من أهل الأرض خليل؛ إذ الخلة لا تحتمل الشركة، فإنه كما قيل في المعنى:

قَـدْ تَخَـلَّـلْـتَ مَـسْـلَـكَ الـرُّوحِ مِـنِي ... وَبِــذَا سُـمِّــيَ الْخَـلِـيـلُ خَـلِـيـلا

بخلاف أصل الحب، فإنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد قال في الحديث الصحيح في الحسن وأسامة: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أُحِبُّهُمَا فَأَحَبَّهُمَا وَأَحِبَّ مَنْ يُحِبُّهُمَا**»[٢].

وسأله عمرو بن العاص: «أَيُّ النَّاسِ أَحَبُّ إِلَيْك؟ قَالَ: **عَائِشَةُ**، قَالَ فَمِنْ الرِّجَالِ. قَالَ: **أَبُوهَا**»[٣].

وقال لعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ غَدًا رَجُلا يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَه، وَيُحِبُّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ**»[٤]، وأمثال ذلك كثير، وقد أخبر تعالى أنه يحب المتقين، ويحب المحسنين، ويحب المقسطين، ويحب التوَّابين، ويحب المتطهرين، ويحب الذين يقاتلون في سبيله صفًّا

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٢٠٣)، والفتاوى (٢/ ٣٩٢).

(٢) رواه البخاري (٣٧٤٧) من حديث أسامة بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) رواه البخاري (٣٦٦٢)، ومسلم (٢٣٨٤) من حديث عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) رواه البخاري (٢٩٤٢)، ومسلم (٢٤٠٦) من حديث سهل بن سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

كأنهم بنيان مرصوص، وقال: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة:٥٤]، فقد أخبر بمحبته لعباده المؤمنين، ومحبة المؤمنين له حتى قال: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البقرة:١٦٥]. وأمَّا الخلة، فخاصة، وقول بعض الناس: محمد حبيب الله، وإبراهيم خليل الله، وظنَّه أن المحبة فوق الخلة قول ضعيف، فإن محمدًا -أيضًا- خليل الله؛ كما ثبت ذلك في الأحاديث الصحيحة المستفيضة.

وما يروى: أن العباس يحشر بين حبيب وخليل، وأمثال ذلك، فأحاديث موضوعة لا تصلح أن يُعتمد عليها، وقد قدَّمنا أن من محبة الله تعالى محبة ما أحب؛ كما في «الصحيحين»[(١)] عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ: مَنْ كَانَ اللهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَمَنْ كَانَ يُحِبُّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا للهِ، وَمَنْ كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِي الْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْقَذَهُ اللهُ مِنْهُ، كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ**».

أخبر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن هذه الثلاث من كنَّ فيه وجد حلاوة الإيمان؛ لأن وجود الحلاوة في الشيء يتبع المحبة له، فمن أحب شيئًا أو اشتهاه إذا حصل له مراده، فإنه يجد الحلاوة واللذة والسرور بذلك، واللذة أمر يحصل عقيب إدراك الملائم الذي هو المحبوب أو المشتهى).

إلى أن قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (فحلاوة الإيمان المتضمنة من اللذة به، والفرح ما يجده المؤمن الواجد من حلاوة الإيمان تتبع كمال محبة العبد لله، وذلك بثلاثة أمور: تكميل هذه المحبة، وتفريعها، ودفع ضدها؛ فتكميلها أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، فإن محبة الله ورسوله لا يكتفى فيها بأصل الحب، بل لابد أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما -كما تقدَّم.

(١) رواه البخاري (١٦)، ومسلم (٣٥) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وتفريعها: أن يحب المرء لا يحبه إلا لله، ودفع ضدها: أن يكره ضد الإيمان أعظم من كراهته الإلقاء في النار.

فإذا كانت محبة الرسول والمؤمنين من محبة الله، وكان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يحبّ المؤمنين الذين يحبهم الله؛ لأنه أكمل الناس محبةً لله، وأحقّهم بأن يحب ما يحبه الله، ويبغض ما يبغضه الله، والخلّة ليس فيها لغير الله فيها نصيب، بل قال: «**لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ خَلِيلًا، لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلا**»[١]، عُلم مزيد مرتبة الخلة على مطلق المحبة.

والمقصود هو: أن الخلة والمحبة تحقيق عبوديته، وإنما يغلط من يغلط في هذه؛ حيث يتوهمون أن العبودية مجرد ذل وخضوع فقط لا محبة معه، أو أن المحبة فيها انبساط في الأهواء، أو إدلال لا تحتمله الربوبية، ولهذا يذكر عن ذي النون أنهم تكلموا في المحبة عنده، فقال: أمسكوا عن هذه المسألة لا تسمعها النفوس فتدعيها.

وكره من كره من أهل العلم والمعرفة مجالسة أقوام يكثرون الكلام في المحبة بلا خشية.

وقال من قال من السلف: «مَن عبد الله بالحب وحده فهو زنديق، ومَن عبده بالرجاء وحده فهو مرجئ، ومَن عبده بالخوف وحده فهو حروري، ومَن عبده بالحب والخوف والرجاء فهو مؤمن موحِّد».

ولهذا وجد في المتأخرين من انبسط في دعوى المحبة حتى أخرجه ذلك إلى نوعٍ من الرعونة والدعوى التي تنافي العبودية، وتدخل العبد في نوع من الربوبية التي لا تصلح إلا لله، ويدَّعي أحدهم دعاوى لا تتجاوز حدود الأنبياء والمرسلين، أو يطلبون من الله ما لا يصلح بكل وجهٍ إلا لله لا يصلح للأنبياء والمرسلين، وهذا باب وقع فيه كثيرٌ من

---

(١) انظر: صحيح البخاري (٣٦٥٦، ٣٦٥٨) من حديث ابن عباس والزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

الشيوخ، وسببه ضعف تحقيق العبودية التي بيَّنها الرسل، وحرَّرها الأمر والنهي الذي جاءوا به، بل ضعف العقل الذي به يعرف العبد حقيقته، وإذا ضعف العقل وقلَّ العلم بالدين وفي النفس محبة انبسطت النفس بحمقها في ذلك، كما ينبسط الإنسان مع حمقه وجهله، ويقول: أنا محب فلا أو آخذ بما أفعله من أنواع يكون فيها عدوان وجهل، فهذا عين الضلال وهو شبيه بقول اليهود والنصارى: ﴿ نَحْنُ أَبْنَٰٓؤُاْ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ ﴾ [المائدة:١٨]، قال الله تعالى: ﴿ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُمۖ بَلْ أَنتُم بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَۚ يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ﴾ [المائدة:١٨]، فإن تعذيبه لهم بذنوبهم يقتضي أنهم مربوبون مخلوقون، فمَن كان الله يحبه استعمله فيما يحبه محبوبه لا يفعل ما يبغضه الحق، ويسخطه من الكفر والفسوق والعصيان، ومَن فَعَل الكبائر وأصرَّ عليها ولم يتب منها، فإن الله يبغض منه ذلك، كما يحب منه ما يفعله من الخير؛ إذ حبّه للعبد بحسب إيمانه وتقواه، ومن ظنَّ أن الذنوب لاتضرّه لكون الله يحبه مع إصراره عليها كان بمنزلة من زعم أن تناول السم لا يضرّه مع مداومته عليه، وعدم تداويه منه بصحة مزاجه.

ولو تدبَّر الأحمق ما قصَّ الله في كتابه من قصص أنبيائه، وما جرى لهم من التوبة والاستغفار، وما أصيبوا به من أنواع البلاء الذي فيه تمحيص لهم وتطهير بحسب أحوالهم علم بعض ضرر الذنوب بأصحابها، ولو كان أرفع الناس مقامًا، فإن المحب للمخلوق إذا لم يكن عارفًا بمصلحته ولا مريدًا لها، بل يعمل بمقتضى الحب، وإن كان جهلًا وظلمًا كان ذلك سببًا لبغض المحبوب له، ونفوره عنه، بل لعقوبته، وكثير من السالكين سلكوا في دعوى حب الله أنواعًا من أمور الجهل بالدين، إمَّا من تعدّي حدود الله، وإمَّا من تضييع حقوق الله، وإمَّا من ادِّعاء الدعاوي الباطلة التي لا حقيقة لها، كقول بعضهم: أي مريد لي ترك أحدًا في النار فأنا منه بريء.

فقال الآخر: أي مريد لي ترك أحدًا من المؤمنين يدخل النار، فأنا منه بريء. فالأول جعل مريده يخرج كل من في النار، والآخر جعل مريده يمنع أهل الكبائر من دخول النار.

ويقول بعضهم: «إذا كان يوم القيامة نصبت خيمتي على جهنم حتى لايدخلها أحد».

وأمثال ذلك من الأقوال التي تُؤثر عن بعض المشائخ المشهورين، وهي إما كذب عليهم، وإما غلط منهم، ومثل هذا قد يصدر في حال سكر وغلبة وفناء يسقط فيها تمييز الإنسان، أو يضعف حتى لا يدري ما قال، والسكر هو لذة مع عدم تمييز، ولهذا كان بين هؤلاء مَن إذا صحا استغفر من ذلك الكلام، والذين توسَّعوا من الشيوخ في سماع القصائد المتضمنة للحب والشوق واللوم والعذل والغرام كان هذا أصل مقصدهم، ولهذا أنزل الله للمحبة محنة يمتحن فيها المحب، فقال: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران:٣١]، فلا يكون محبًّا لله إلَّا من يتبع رسوله، وطاعة الرسول ومتابعته تحقيق العبودية، وكثير ممَّن يدَّعي المحبة يخرج عن شريعته، وسنَّته).



ضلالات الصوفية

يبيِّن الشيخ[١] كثيرًا من ضلالات الصوفية الذين يدَّعون محبة الله سبحانه، وهم يخالفون شرعه، فيقول: وكثيرٌ ممن يدَّعي المحبة يخرج عن شريعته وسنَّته، ويدَّعي من الخيالات ما لا يتَّسع هذا الموضع لذكره، حتى قد يظن أحدهم سقوط الأمر، وتحليل الحرام، وغير ذلك ممَّا فيه مخالفة شريعة الرسول وسنَّته، وطاعته، بل قد جعل محبة الله ومحبة رسوله الجهاد في سبيله، والجهاد يتضمن كمال محبة ما أمر الله به، وكمال بغض ما نهى الله عنه، ولهذا قال في صفة من يحبهم ويحبونه: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ﴾ [المائدة:٥٤]، ولهذا كانت محبة هذه الأمة لله أكمل من محبة من قبلها، وعبوديتهم لله أكمل من عبودية من قبلهم، وأكمل هذه الأمة في ذلك أصحاب محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومن كان بهم أشبه كان ذلك فيه أكمل، فأين هذا من قوم يدّعون المحبّة؟

وفي كلام بعض الشيوخ: المحبة نار تحرق في القلب ما سوى مراد المحبوب، وأرادوا أن الكون كله قد أراد الله وجوده، فظنّوا أن كمال المحبة أن يحب العبد كل شيء حتى الكفر والفسوق والعصيان، ولا يمكن أحدًا أن يحب كل موجود، بل يحب ما يلائمه وينفعه، ويبغض ما ينافيه ويضرّه، ولكن استفادوا بهذا الضلال اتباع أهوائهم، فهم يحبون ما يهوونه كالصور والرئاسة وفضول المال، والبدع المضلة زاعمين أن هذا من محبة الله، ومن محبة الله بغض ما يبغضه الله ورسوله، وجهاد أهله بالنفس والمال.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٢٠٩)، والفتاوى الكبرى (٢/ ٣٩٥).

وأصل ضلالهم: أن هذا القائل: إن المحبة نار تحرق ما سوى مراد المحبوب. قصد بمراد الله تعالى: الإرادة الدينية الشرعية التي هي بمعنى محبته ورضاه، فكأنه قال: تحرق من القلب ما سوى المحبوب لله، وهذا معنى صحيح، فإن من تمام الحب ألا يحب إلَّا ما يحبه الله، فإذا أحببت ما لا يحب كانت المحبة ناقصة، وأما قضاؤه وقدره، فهو يبغضه ويكرهه، ويسخطه وينهى عنه، فإن لم أوافقه في بغضه وكراهته وسخطه لم أكن محبًّا له، بل محبًّا لما يبغضه، فاتِّباع الشريعة، والقيام بالجهاد من أعظم الفروق بين أهل محبة الله وأوليائه الذين يحبّهم ويحبونه، وبين من يدَّعي محبة الله ناظرًا إلى عموم ربوبيته، أو متَّبعًا لبعض البدع المخالفة لشريعته، فإن دعوى هذه المحبة لله من جنس دعوى اليهود والنصارى المحبة لله، بل قد تكون دعوى هؤلاء شرًّا من دعوى اليهود والنصارى؛ لما فيهم من النفاق الذي هم به في الدرك الأسفل من النار، كما قد تكون دعوى اليهود والنصارى شرًّا من دعواهم إذا لم يصلوا إلى مثل كفرهم.

وفي التوراة والإنجيل من محبة الله ما هم متفقون عليه، حتى إن ذلك عندهم أعظم وصايا الناموس، ففي الإنجيل: أن المسيح قال: (أعظم وصايا المسيح أن تحب الله بكل قلبك وعقلك ونفسك). والنصارى يدَّعون قيامهم بهذه المحبة، وأن ما فيهم من الزهد والعبادة هو من ذلك، وهم براء من محبة الله؛ إذ لم يتَّبعوا ما أحبّه، بل اتَّبعوا ما أسخط الله، وكرهوا رضوانه، فأحبط أعمالهم، والله يبغض الكافرين، ويمقتهم ويلعنهم، وهو سبحانه يحب من يحبه لا يمكن أن يكون العبد محبًّا لله، والله تعالى غير محب له، بل بقدر محبة العبد لربه يكون حب الله له، وإن كان جزاء الله لعبده أعظم؛ كما في الحديث الصحيح الإلهي عن الله تعالى أنه قال: «**مَنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ شِبْرًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا، وَمَنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ بَاعًا، وَمَنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً**»[١]، وقد أخبر سبحانه أنه يحب

---

(١) رواه البخاري (٧٤٠٥)، ومسلم (٢٦٧٥).

المتقين والمحسنين والصابرين، ويحب التوَّابين، ويحب المتطهرين، بل هو يحب من فعل ما أمر به من واجب ومستحب؛ كما في الحديث الصحيح: «**لَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ...**» الحديث[1].

وكثير من المخطئين الذين اتَّبعوا أشياخًا في الزهد والعبادة وقعوا فيما وقع فيه النصارى من دعوى المحبة لله، مع مخالفة شريعته، وترك المجاهدة في سبيله، ونحو ذلك، ويتمسَّكون في الدين الذين يتقرَّبون به إلى الله بنحو ما تمسَّك به النصارى من الكلام المتشابه والحكايات التي لا يعرف صدق قائلها، ولو صدق لم يكن قائلها معصومًا، فيجعلون متبوعيهم شارعين لهم دينًا، كما جعل النصارى قسيسيهم شارعين لهم دينًا، ثم إنهم ينتقصون العبودية، ويدَّعون أن الخاصّة يتعدونها، كما يدَّعي النصارى في المسيح، ويثبتون للخاصة من المشاركة في الله من جنس ما تثبته النصارى في المسيح وأمّه، إلى أنواع أُخر يطول شرحها في هذا الموضع.

وإنما دين الحق هو تحقيق العبودية لله بكل وجه، وهو تحقيق محبة الله بكل درجة، وبقدر تكميل العبودية تكمل محبة العبد لربه، وتكمل محبة الرب لعبده، وبقدر نقص هذا يكون نقص هذا، وكلما كان في القلب حب لغير الله كانت فيه عبودية لغير الله بحسب ذلك، وكلما كان فيه عبودية لغير الله كان فيه حب لغير الله بحسب ذلك، وكل محبة لا تكون لله فهي باطلة، وكل عمل لا يراد به وجه الله، فهو باطل، فالدنيا ملعونة ملعون ما فيها إلَّا ما كان لله، ولا يكون لله إلَّا ما أحبه الله ورسوله، وهو المشروع، فكل عمل أُريد به غير الله لم يكن لله، وكل عمل لا يوافق شرع الله لم يكن لله، بل لا يكون لله إلَّا ما جمع الوصفين: أن يكون لله، وأن يكون موافقًا لمحبة الله ورسوله، وهو الواجب

---

(١) رواه البخاري (٦٥٠٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والمستحب؛ كما قال تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [الكهف:١١٠]، فلابدَّ من العمل الصالح وهو الواجب والمستحب، ولابدَّ أن يكون خالصًا لوجه الله تعالى؛ كما قال تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة:١١٢]. وقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»**[(١)].

وقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوِ امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ»**[(٢)].

وهذا الأصل هو أصل الدين، وبحسب تحقيقه يكون تحقيق الدين، وبه أرسل الله الرسل، وأنزل الكتب، وإليه دعا الرسول، وعليه جاهد، وبه أمر، وفيه رغَّب، وهو قطب الدين الذي تدور عليه رحاه، والشرك غالب على النفوس، وهو كما جاء في الحديث: **«وَهُوَ فِي هَذِهِ الأُمَّةِ أَخْفَى مِنْ دَبِيبِ النَّمْلِ»**، وفي حديث آخر: قال أبو بكر: يا رسول الله ننجو منه، وهو أخفى من دبيب النمل؟ فقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«أَلَا أُعَلِّمُكَ كَلِمَةً إِذَا قُلْتَهَا نَجَوْتَ مِنْ دِقِّهِ وَجُلِّهِ؟ قُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أُشْرِكَ بِكَ شَيْئًا وَأَنَا أَعْلَمُ، وَأَسْتَغْفِرُكَ لِمَا لَا أَعْلَمُ»**[(٣)].

وكان عمر يقول في دعائه: «اللَّهُمَّ اجْعَلْ عَمَلِي كُلَّهُ صَالِحًا، وَاجْعَلْهُ لِوَجْهِكَ خَالِصًا وَلَا تَجْعَلْ فِيهِ لِأَحَدٍ شَيْئًا».

---

(١) رواه مسلم (١٧١٨)، وهذا لفظه، والبخاري (٢٦٩٧) نحوه، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) رواه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧) عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) رواه أحمد (٤/٤٠٣)، وابن أبي شيبة (٢٩٥٤٧)، من حديث أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورواه أبو يعلى (٤٧٩٠)، وصححه الضياء (١٦٢) وله طرق أخرى.

التوحيد والشرك

قال(١): (والشرك غالب على النفوس، وهو كما جاء في الحديث: «**فِي هَذِهِ الْأُمَةِ أَخْفَى مِنْ دَبِيبِ النَّمْلِ**»(٢)، وكثيرًا ما يخالط النفوس من الشهوات الخفية ما يفسد عليها تحقيق محبَّتها لله، وعبوديتها له، وإخلاص دينها له؛ كما قال شدَّاد بن أوس(٣): «يَا بَقَايَا الْعَرَبِ إِنَّ أَخْوَفَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ الرِّيَاءُ، وَالشَّهْوَةُ الْخَفِيَّةُ». قيل لأبي داود السّجستاني: «وَمَا الشَّهْوَةُ الْخَفِيَّةُ؟ قَالَ: حُبُّ الرِّئَاسَةِ».

وعن كعب مالك عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**مَا ذِئْبَانِ جَائِعَانِ أُرْسِلَا فِي زَرِيبَةِ غَنَمٍ بِأَفْسَدَ لَهَا مِنْ حِرْصِ الْمَرْءِ عَلَى الْمَالِ وَالشَّرَفِ لِدِينِهِ**». قال الترمذي: حديث حسن صحيح(٤)، فبينَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن الحرص على المال والشرف في فساد الدين لا ينقص عن فساد الذئبين الجائعين لزريبة الغنم، وذلك بيِّنٌ، فإن الدين السليم لا يكون فيه هذا الحرص، وذلك أن القلب إذا ذاق حلاوة عبوديته لله، ومحبته له لم يكن شيء أحب إليه من ذلك حتى يقدمه عليه، وبذلك يصرف عن أهل الإخلاص لله السوء والفحشاء؛ كما قال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ ۚ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [يوسف:٢٤]، فإن المخلص لله ذاق من حلاوة عبوديته لله ما يمنعه عن عبوديته لغيره، ومن حلاوة محبته لله ما يمنعه من محبة غيره؛ إذ ليس عند القلب لا أحلى

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٢١٤)، والفتاوى الكبرى (٢/ ٣٩٨).

(٢) رواه أحمد (٤/ ٤٠٣)، وابن أبي شيبة (٢٩٥٤٧)، من حديث أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورواه أبو يعلى (٤٧٩٠)، وصححه الضياء (١٦٢) وله طرق أخرى.

(٣) رواه أحمد (٤/ ١٢٣)، والطبراني في المعجم الأوسط (٤٢١٣)، والكبير (٧١٤٤).

(٤) رواه الترمذي (٢٣٧٦)، وقال: (حسن صحيح)، وصحَّحه ابن حبان (٣٢٢٨)، وأحمد (٣/ ٤٥٦)، وابن أبي شيبة (٣٤٣٨). وجوَّده المنذري (٤/ ٨٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ولا ألذ ولا أطيب ولا ألين من حلاوة الإيمان المتضمن عبوديته لله، ومحبته له، وإخلاص الدين له، وذلك يقتضي انجذاب القلب إلى الله، فيصير القلب منيبًا إلى الله خائفًا منه راغبًا راهبًا؛ كما قال تعالى: ﴿ مَّنْ خَشِىَ ٱلرَّحْمَٰنَ بِٱلْغَيْبِ وَجَآءَ بِقَلْبٍ مُّنِيبٍ ﴾ [ق:٣٣]؛ إذ المحب يخاف من زوال مطلوبه، وحصول مرغوبه، فلا يكون عبدًا لله، ومحبّه إلا بين خوف ورجاء، قال تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ ۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴾ [الإسراء:٥٧]، وإذا كان العبد مخلصًا له اجتباه ربه، فيحيي قلبه، واجتذبه إليه، فينصرف عنه ما يضاد ذلك من السوء والفحشاء، ويخاف من حصوله عند ذلك، بخلاف القلب الذي لم يخلص لله، فإنه في طلب وإرادة وحب مطلق، فيهوى ما يسنح له، ويتشبّث بما يهواه كالغصن أي نسيم مرَّ أماله، فتارة تجتذبه الصور المحرمة، وغير المحرمة، فيبقى أسيرًا عبدًا لمن لو اتَّخذه هو عبدًا له لكان ذلك عيبًا ونقصًا وذمًّا، وتارة يجتذبه الشرف والرئاسة، فترضيه الكلمة، وتغضبه الكلمة، ويستعبده من يثني عليه ولو بالباطل، ويعادي من يذمه ولو بالحق، وتارة يستعبده الدرهم والدينار، وأمثال ذلك من الأمور التي تستعبد القلوب، والقلوب تهواها، فيتخذ إلهه هواه، ويتبع هواه بغير هدى من الله، ومَن لم يكن خالصًا لله عبدًا له قد صار قلبه معبدًا لربّه وحده لا شريك له؛ بحيث يكون الله أحب إليه من كل ما سواه، ويكون ذليلًا له خاضعًا؛ وإلَّا استعبدته الكائنات، واستولت على قلبه الشياطين، وكان من الغاوين إخوان الشياطين، وصار فيه من السوء والفحشاء ما لا يعلمه إلا الله.

وهذا أمر ضروري لا حيلة فيه، فالقلب إن لم يكن حنيفًا مقبلًا على الله معرضًا عمَّا سواه وإلَّا كان مشركًا، قال تعالى: ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ

لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الروم:٣٠]، وقوله: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾ [المؤمنون:٥٣]، وقد جعل الله سبحانه إبراهيم وآل إبراهيم أئمة لهؤلاء الحنفاء المخلصين أهل محبة الله، وعبادته، وإخلاص أهوائهم، قال تعالى في إبراهيم: ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً ۖ وَكُلًّا جَعَلْنَا صَٰلِحِينَ ﴿٧٢﴾ وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ ۖ وَكَانُوا۟ لَنَا عَٰبِدِينَ ﴾ [الأنبياء:٧٢-٧٣]، وقال في فرعون وقومه: ﴿ وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا يُنصَرُونَ ﴿٤١﴾ وَأَتْبَعْنَٰهُمْ فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا لَعْنَةً ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ هُم مِّنَ ٱلْمَقْبُوحِينَ ﴾ [القصص:٤١-٤٢]، ولهذا يصير أتباع فرعون أولًا إلى ألا يميِّزوا بين ما يحبه الله ويرضاه، وبين ما قدَّر الله وقضاه، بل ينظرون إلى المشيئة المطلقة الشاملة، ثم في آخر الأمر لا يميِّزون بين الخالق والمخلوق، بل يجعلون وجود هذا وجود هذا.

ويقول محققوهم: الشريعة فيها طاعة ومعصية، والحقيقة فيها معصية بلا طاعة، والتحقيق ليس فيه طاعة ولا معصية. وهذا تحقيق مذهب فرعون وقومه الذين أنكروا الخالق، وأنكروا تكليمه لعبده موسى، وما أرسله به من الأمر والنهي، وأما إبراهيم وآل إبراهيم الحنفاء والأنبياء، فهم يعلمون أنه لابد من الفرق بين الخالق والمخلوق، ولا فرق بين الطاعة والمعصية، وأن العبد كلما ازداد تحقيقًا ازدادت محبته لله وعبوديته له، وطاعته له وإعراضه عن عبادة غيره، ومحبة غيره، وطاعة غيره، وهؤلاء المشركون الضالون يسوّون بين الله وبين خلقه، والخليل يقول: ﴿ أَفَرَءَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ﴿٧٥﴾ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلْأَقْدَمُونَ ﴿٧٦﴾ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّىٓ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الشعراء:٧٥-٧٧]، ويتمسَّكون بالمتشابه من كلام المشائخ كما فعلت النصارى.

مثال ذلك: اسم الفناء، فإن الفناء ثلاثة أنواع: نوع للكاملين من الأنبياء والأولياء، ونوع للقاصدين من الأولياء الصالحين، ونوع للمنافقين الملحدين المشبهين، فأما الأول،

فهو الفناء عن إرادة ما سوى الله؛ بحيث لا يحب إلا الله، ولا يعبد إلا إياه، ولا يتوكل إلا عليه، ولا يطلب غيره، وهو المعنى الذي يجب أن يقصد بقول الشيخ أبي يزيد؛ حيث قال: (أريد ألا أريد إلا ما يريد). أي: المراد المحبوب المرضي، وهو المراد بالإرادة الدينية، وكمال العبد ألا يريد ولا يحب ولا يرضى إلَّا ما أراده الله ورضيه وأحبه، وهو ما أمر به أمر إيجاب أو استحباب، ولا يحب إلا ما يحبه الله كالملائكة والأنبياء والصالحين، وهذا معنى قولهم في قوله: ﴿ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴾ [الشعراء:٨٩]، قالوا: هو السليم مما سوى الله، أو مما سوى عبادة الله، أو مما سوى إرادة الله، أو مما سوى محبة الله. فالمعنى واحد، وهذا المعنى إن سمّي فناء، أو لم يسم هو أول الإسلام وآخره وباطن الدين وظاهره.

وأما النوع الثاني، فهو: الفناء عن شهود السوى، وهذا يحصل لكثير من السالكين، فإنهم لفرط انجذاب قلوبهم إلى ذكر الله وعبادته ومحبته وضعف قلوبهم من أن تشهد غير ما تعبد، وترى غير ما تقصد، ولا يخطر بقلوبهم غير الله، بل ولا يشعرون؛ كما قيل في قوله: ﴿ وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَٰرِغًا إِن كَادَتْ لَتُبْدِى بِهِۦ لَوْلَآ أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا ﴾ [القصص:١٠]، قالوا: فارغًا من كل شيء إلا من ذكر موسى، وهذا كثير يعرض لمن فقمه أمر من الأمور، إمَّا حب، وإما خوف، وإما رجاء يبقى قلبه منصرفًا عن كل شيء إلا عما قد أحبه أو خافه أو طلبه؛ بحيث يكون عند استغراقه في ذلك لا يشعر بغيره، فإذا قوي على صاحب الفناء هذا، فإنه يغيب بموجوده عن وجوده، وبمشهوده عن شهوده، وبمذكوره عن ذكره، وبمعروفه عن معرفته، حتى يفنى من لم يكن، وهي المخلوقات المعبدة ممَّن سواه، ويبقى من لم يزل وهو الرب تعالى.

والمراد: فناؤها في شهود العبد وذكره وفناؤه عن أن يدركها أو يشهدها، وإذا قوي هذا ضعف المحب حتى اضطرب في تمييزه، فقد يظن أنه هو محبوبه، كما يُذكر: أن رجلًا

ألقى نفسه في اليمِّ، فألقى محبّه نفسه خلفه. فقال: أنا وقعت فما أوقعك خلفي؟ قال: غبت بك عني حتى ظننت أنك أني.

وهذا الموضع زلَّ فيه أقوام وظنوا أنه اتِّحاد، وأن المحب يتّحد بالمحبوب حتى لا يكون بينهما فرق في نفس وجودهما، وهذا غلط، فإن الخالق لا يتَّحد به شيء أصلًا، بل لا يتَّحد شيء بشيء إلا إذا استحَالَا وفسَدَا، وحصل من اتِّحادهما أمر ثالث، لا هو هذا ولا هذا، كما إذا اتَّحد الماء واللبن، والماء والخمر، ونحو ذلك، ولكن يتَّحد المراد والمحبوب والمكروه، ويتَّفقان في نوع الإرادة والكراهة، فيحب هذا ما يحب هذا، ويكره هذا ما يكره هذا، وأبو بكر وعمر والسابقون الأوَّلون من المهاجرين والأنصار لم يقعوا في هذا الفناء، فضلًا عمَّن فوقهم من الأنبياء، وإنما وقع شيءٌ من هذا بعد الصحابة.



فهرس الموضوعات

تم بحمد الله